CORNELL
UNIVERSITY
LIBRARY

HC
498
M99
1969

Cornell University Library
HC498 .M99 1969
Amal Mutamar al-Iqtisadiyin al-A
3 1924 030 017 853
olin

Provided by the Library of Congress
Public Law 480 Program

70-962309

PL+O
10/83

اتحاد الاقتصاديين العرب
الامانة العامة

اعمال

مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني

بغداد ٨ - ١٣ آذار "مارس" ١٩٦٩

غازي

من منشورات اتحاد الاقتصاديين العرب - بغداد

اتحاد الاقتصاديين العرب
الامانة العامة

أعمال
مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني

بغداد ٨ - ١٣ آذار "مارس" ١٩٦٩

من منشورات اتحاد الاقتصاديين العرب - بغداد

مطبعة الحكومة - بغداد
١٩٦٩

Mu'tamar al-Iqtiṣādiyīn al-'Arab, 2d, Baghdad, 1969.

a'māl.

CORNELL UNIVERSITY LIBRARIES

تصـــدير

يسر الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب ان تقدم هذا السفر الذى يضم أعمـــال المؤتمر الثاني للاقتصـــاديين العـــرب المنعقـــد في بغـــداد في الفترة ٨ـ١٣ آذار « مارس » ١٩٦٩ ٠

ولا شك ان القارىء سيجد في هذا المؤلف معلومات جادة مفيدة وسـيجد انه يشكل حلقة اخرى تكمل السفر السابق الـذي يضم وقائع وابحاث المؤتمـر الاول للاقتصاديين العرب المنعقد في بغداد ايضا في الفترة ١ـ٨ تشرين الثـاني « نوفمبر » ١٩٦٥ ٠

وتأمل الامانة العامة للاتحاد ان تستمر مؤتمرات الاتحـاد السـنوية وان تحتوي المكتبة الاقتصادية العربية وقائع وابحاث كل مؤتمر لتسهم في تقـريب الفكر الاقتصادى العربي من اجل تحقيق اهداف امتنا العربية ٠

ونسأل الله ان يوفقنا جميعا

بغـداد /١٩٦٩/٧

الامانة العامة

لاتحاد الاقتصاديين العرب

الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب

الامين العـــام	:	**الدكتور عبدالعال الصكبان**
الامين العام المساعد ـ القاهرة	:	**الدكتور عبدالرازق حسـن**
الامين العام المساعد ـ دمشـق	:	**الدكتور محمد العمـــادي**
الامين العام المساعد ـ بغـداد	:	**الاستاذ هـشام الونداوي**
الامين العام المساعد ـ الخرطوم	:	**الدكتور محمد هاشم عوض**

اسماء الوفود التي شاركت
في المؤتمر

اسماء الوفود التي شاركت في مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني

المنعقد في بغداد من ٨ـ١٣ آذار « مارس » ١٩٦٩

الامانة العامة للجامعة العربية :

الدكتور صاحب ذهب وكيل الادارة الاقتصادية لجامعة الدول العربية ٠

مجلس الوحدة الاقتصادية :

الدكتور عبدالمنعم البنـا الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية

المكتب الدائم لاتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية للبلاد العربية :

الاستاذ برهان الدجاني الامين العام لاتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية للبلاد العربية

المملكة الاردنية الهاشمية :

الدكتور عبدالرحمن طوقان مجلس الاعمار الاردني « لم يستطع الحضور »

ضيوف المملكة الاردنية الهاشمية :

الدكتور طاهر حمدي كنعان الخبير الاقتصادي بمكتب الامم المتحدة ببيروت

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية :

الاستاذ بن شيخ مجيد استاذ الاقتصاد بكلية الحقوق بجامعة الجزائر
الدكتور الطمار حامد استاذ الاقتصاد بكلية الحقوق بجامعة الجزائر
الدكتور جلال احمد سعيد خبير في وزارة المالية الجزائرية

الجمهورية السودانية :

الدكتور شريف الدشوني كلية الاقتصاد ـ جامعة الخرطوم
الاستاذ محمد صادق رشيد كلية الاقتصاد ـ جامعة الخرطوم
الاستاذ كمال عبدالمنعم رئيس مؤسسة عبدالمنعم ـ الخرطوم

الجمهورية العراقيـة :

الدكتور سعدون حمادى رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين (رئيس الوفد)
السيد فائق التكريتي نائب رئيس جمعيـة الاقتصاديين العراقيين (نائب رئيس الوفد)
الدكتور صلاح الشيخلى عضو الهيئـة الادارية لجمعيـة الاقتصاديين العراقيين (عضو)

السيد عبدالرزاق عباس	عضو الهيئة الادارية لجمعية الاقتصاديين العراقيين (عضو)
السيد عزت الاسحاقي	عضو الهيئة الادارية لجمعية الاقتصاديين العراقيين (عضو)
السيد عبداللطيف الجبوري	عضو الهيئة الادارية لجمعية الاقتصاديين العراقيين (عضو)
الدكتور علي الساعدي	رئيس فرع جمعية الاقتصاديين في البصرة (عضو)
السيد باسم بدر	امين سر فرع جمعية الاقتصاديين في البصرة (عضو)
السيد هشام الموسوي	عضو الهيئة الادارية لجمعية الاقتصاديين في البصرة (عضو)
السيد قتيبة توفيق الجادر	رئيس فرع جمعية الاقتصاديين في الموصل (عضو)
السيد محمد صابر الكيلاني	امين سر فرع جمعية الاقتصاديين في الموصل (عضو)
الدكتور حسن الثامر	رئيس مؤتمر الاقتصاديين العرب الاول (عضو)
الدكتور عبدالحسن زلزلة	ممثل الهيئات الادارية السابقة لجمعية الاقتصاديين العراقيين (عضو)
السيد حليم خيرالله	ممثل الهيئات الادارية السابقة لجمعية الاقتصاديين العراقيين (عضو)
الدكتور جواد هاشم	وزير التخطيط (عضو)
الدكتور فخري قدوري	وزير الاقتصاد (عضو)
الدكتور عبدالحسين وداي العطية	وزير الزراعة (عضو)
الدكتور محمد عزيز	رئيس قسم الاقتصاد بجامعة بغداد (عضو)
الدكتور كاظم السعيدي	استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة بغداد (عضو)
الدكتور عبدالوهاب مطر	استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة بغداد ونائب رئيس جامعة المستنصرية (عضو)
الدكتور حميد القيسي	استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة بغداد (عضو)
الدكتور علاء الراوي	استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة بغداد (عضو)
الدكتور منصور الراوي	استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة بغداد (عضو)
الدكتور خليل الشماع	استاذ ادارة الاعمال المساعد بجامعة بغداد (عضو)
الدكتور فاضل الجلبي	مدير شؤون النفط العام (عضو)
الدكتور فوزي القيسي	مدير عام مصرف الرافدين (عضو)
الدكتور حافظ التكمه‌جي	مدير عام شركة النقل البحري (عضو)

الدكتور محمد صادق المهدي	مدير الدائرة الاقتصادية لشركة النفط الوطنية (عضو)
السيد عبدالواحد المخزومي	مدير الابحاث في البنك المركزي العراقي (عضو)
الدكتور نظام الدين عارف	وزارة الاصلاح الزراعي (عضو)
الدكتور فرهنك جلال	معاون مدير الدائرة الفنية في المصرف الصناعي (عضو)
الدكتور عباس حلمي الحلي	**محام واقتصادي (عضو)**

الجمهورية العربية السورية :

السيد زهير الخاني	وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية « لم يستطع الحضور »
الدكتور عمار الجمال	امين سر جمعية العلوم الاقتصادية والامين العام لوزارة الاقتصاد والتجارة « لم يستطع الحضور »
الدكتور عبدالوهاب خياطة	المستشار الاقليمي بمكتب الامم المتحدة ببيروت « لم يستطع الحضور »
الدكتور احمد مراد	استاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة دمشق
الدكتور عادل عاقل	استاذ الاقتصاد بجامعة حلب « لم يستطع الحضور »
الدكتور طه بالي	وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية « لم يستطع الحضور »
الدكتور نعيم الشعار	مصرف سوريا المركزي
الدكتور اديب ابو عسلي	البنك التجاري السوري

ضيوف المؤتمر من الجمهورية السورية :

الدكتور هشام متولي	رئيس جمعية العلوم الاقتصادية ورئيس قسم الابحاث بالبنك المركزي السوري

الجمهورية العربية المتحدة :

الدكتور فؤاد مرسي	عضو مجلس الامة ورئيس ادارة الشركة العامة لتجارة السيارات (رئيس الوفد)
الدكتور جابر جاد عبدالرحمن	عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة « لم يستطع الحضور »
الدكتور احمد المرشدي	وكيل وزارة التخطيط ورئيس معهد التخطيط (عضو)
الدكتور اسماعيل صبري عبدالله	مدير مركز الدراسات الاقتصادية والسياسية بمؤسسة الاهرام (عضو) « لم يستطع الحضور »

الدكتور حسين عمر	استاذ الاقتصاد بجامعة الازهر والمنتدب خبير لدى الصندوق الخاص ببغداد (عضو)
الدكتور احمد سعيد حسنين	استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة عين شمس (عضو)
السيد محمود حافظ غانم	مستشار بنك الائتمان العقاري (عضو)
الدكتور فوزي رياض	خبير بمعهد التخطيط (عضو)
الدكتور رياض الشيخ	مدرس الاقتصاد والمالية العامة بجامعة القاهرة (عضو)
الدكتور مصطفى كامل السعيد	مدرس الاقتصاد بجامعة القاهرة (عضو) « لم يستطع الحضور »
الدكتور سلطان ابو علي	معهد التخطيط القومي (عضو)
الدكتورة هناء عبدالعزيز خيرالدين	مدرسة الاقتصاد الرياضي بجامعة القاهرة (عضو)

ضيوف المؤتمر من الجمهورية العربية المتحدة :

الدكتور ابراهيم سعدالدين	نائب الوزير بالجهاز المركزي للمحاسبات
الدكتور رفعت المحجوب	استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة والمنتدب للتدريس بجامعة بيروت العربية ٠

الجمهورية اللبنانية :

الدكتور محمد عطا الله	رئيس جمعية العلوم الاقتصادية اللبنانية « لم يستطع الحضور »
الدكتور نقولا سركيس	المركز العربي للدراسات البترولية
الدكتور عاصم عطا الله	مكتب التنمية الصناعية بوزارة الاقتصاد الوطني « لم يستطع الحضور »

ضيوف المؤتمر من لبنان :

الدكتور بشير الداعوق	استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية

وفد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

الدكتور محمد عمر الحبشي	وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة والتخطيط « لم يستطع الحضور »
السيد محمود عبدالله عشيش	مستشار السيد رئيس الجمهورية لشؤون التخطيط

وفد منظمة التحرير الفلسطينية :

السيد محمود نعناعه

السيد عصام سخنيني

وفد اتحاد الصناعات العراقي :

السيد عبدالوهاب حمدي النجار مدير الدائرة الاقتصادية في اتحاد الصناعات العراقي

الوفد الاعلامي

السيد عبدالمنعم زكي مندوب البرنامج الثاني باذاعة الجمهورية العربية المتحدة ومجلة الاهرام الاقتصادي

السيد ياسين البكري مندوب اذاعة وتلفزيون الجمهورية العراقية

السيد محمد فخري رزوقي مندوب وكالة الانباء العراقية

المحتويات

تصدير ٣

أسماء الوفود المشاركة .. .. ٧ ـ ١٣

« وقائع جلسة الافتتاح »

خطاب السيد رئيس الجمهورية المهيب أحمد حسن البكر ٢٣ ـ ٢٤

كلمة الامين العام لاتحاد الاقتصاديين العرب ـ الدكتور عبدالعال الصكبان .. .. ٢٤ ـ ٢٦

كلمة ممثل الجامعة العربية ـ الدكتور صاحب ذهب .. ٢٧ ـ ٢٨

كلمة الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ـ الدكتور عبدالمنعم البنا .. .. ٢٨ ـ ٢٩

كلمة وفد الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ـ الدكتور الطمار حامد .. .. ٢٩ ـ ٣٠

كلمة وفد الجمهورية العربية السورية ـ الدكتور هشام المتولي .. .. ٣٠ ـ ٣١

كلمة وفد الجمهورية العربية المتحدة ـ الدكتور عبدالرازق حسن .. .. ٣١ ـ ٣٢

كلمة وفد دولة فلسطين ـ الاستاذ محمود نعناعة .. ٣٢ ـ ٣٤

كلمة جمعية الاقتصاديين العراقيين ـ الاستاذ فائق التكريتي ٣٤ ـ ٣٥

الجلسة الاولى لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني

صباح الاحد ١٩٦٩/٣/٩

مسح اقتصادي موجز للاقتصاد السوري ـ الدكتور عبدالوهاب خياطة .. .. ٤٠ ـ ٦٢

نبذة عن الاقتصاد المصري في تطوره ـ الدكتور عبدالرازق حسن .. .. ٦٣ ـ ٩١

مسح اقتصادي للجمهورية العراقية ـ الاستاذ عبدالواحد المخزومي .. .. ٩٢ ـ ١٢٥

تجارة الجزائر الخارجية ـ الدكتور جلال أحمد سعيد .. ١٢٦ـ١٨٨
التعليقات والمناقشات حول بحوث الجلسة الاولى ١٨٩ـ٢١٦

الجلسة الثانية لمؤتمر الاقتصاديين العرب

مساء الاحد ٩/٣/٩٦٩

مقتضيات التنمية ومقتضيات الدفاع القومي ـ الدكتور فؤاد مرسي ٢٢٠ـ٢٣٤
بعض الملاحظات حول امكانيات التعبئة البشرية ـ الدكتور طاهر حمدي كنعان (ابو حمدي) .. ٢٣٥ـ٢٤٥
تخطيط الاقتصاد القومي في الظروف غير العادية مع التركيز على السياسة الانتاجية ـ الدكتور حسين عمر .. ٢٤٦ـ٢٧٠
تكييف الاقتصاد الوطني للانتاج الحربي ـ الدكتور حميد القيسي ٢٧١ـ٢٧٨
مفهوم المواد الاستراتيجية ـ بحث اعدته جمعية الاقتصاديين العراقيين ٢٧٩ـ٢٨٤
التعليقات والمناقشات على الجلسة الثانية ٢٨٥ـ٣٠٥

الجلسة الثالثة لمؤتمر الاقتصاديين العرب

صباح الاثنين ١٠/٣/١٩٦٩

عناصر التكامل الاقتصادي في الوطن العربي ـ الدكتور صلاح الدين الشيخلي ٣١٠ـ٣٢٢
في اطار الوحدة الاقتصادية العربية ـ الدكتور محمد العمادي ٣٢٣ـ٣٤٣
التكامل والتنسيق الصناعي بين الاقطار العربية ـ الدكتور احمد مراد ٣٤٤ـ٣٦١
رأي في التكامل الاقتصادي العربي ـ الدكتور محمد هاشم عوض ٣٦٢ـ٣٦٩
التعليقات والمناقشات على الجلسة الثالثة ٣٧١ـ٣٩٠

الجلسة الرابعة لمؤتمر الاقتصادين العرب

مساء الاثنين ١٠/٣/١٩٦٩

البترول في ميزان القوى بين العرب واسرائيل ـ الدكتور نيقولا سركيس ٣٩٣ـ٤١٠

نظرات حول العلاقات النفطية بين الحكومة والشركات
الاستاذ ابن الشيخ مجيد ٤١١ـ٤٢٤

ملاحظات حول الصناعة النفطية في الوطن العربي وعلاقتها بتمويل التنمية والتعبئة ـ الدكتور محمد صادق المهدي ٤٢٥ـ٤٣٩

الآثار الاقتصادية لالتزام التصفية المحلية ـ الدكتور حميد القيسي ٤٤٠ـ٤٥٥

التعليقات والمناقشات على الجلسة الرابعة ٤٥٧ـ٤٨٢

الجلسة الخامسة لمؤتمر الاقتصاديين العرب

صباح يوم الثلاثاء ١٩٦٩/٣/١١

دور السياسة المالية فى اقتصاديات التنمية والدفاع الوطني ـ الدكتور رياض الشيخ ٤٨٧ـ٤٩٣

السياسة النقدية في ضوء مقتضيات التنمية والدفاع الوطني
الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ٤٩٤ـ٥٠٩

السياسة الاستهلاكية بين التنمية والامن القومي ـ الدكتور سلطان أبو علي ٥١٠ـ٥١٦

الاهداف والوسائل الاقتصادية للسياسات الزراعية في الوطن العربي ـ الدكتور أحمد سعيد حسنين .. ٥١٧ـ٥٢٩

سياسة التنمية الصناعية ومقتضيات الامن القومي في الوطن العربي ـ الدكتور فوزي رياض فهمي ٥٣٠ـ٥٤٤

مناقشات اللجنة المالية والنقدية ٥٤٥ـ٥٧٦

مناقشات اللجنة التموينية والاستهلاكية ٥٧٧ـ٥٨٨

مناقشات اللجنة الزراعية والصناعية ٥٨٩ـ٦٠٤

الجلسة السادسة لمؤتمر الاقتصاديين العرب

صباح يوم الخميس ١٩٦٩/٣/١٣

العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والبلاد النامية ـ الدكتور اديب ابو عسلي ٦٠٧ـ٦٢٠

العلاقات التجارية العربية مع الدول الصناعية الغربية من حيث واقعها ومن حيث طابعها اثناء الحرب ـ الدكتور نعيم الشعار ٦٢١ـ٦٣٧

الفوائض المالية العربية ووسائل توجيهها للاستثمار في البلاد العربية للاستاذ برهان الدجاني ٦٣٨ـ٦٥٤

السيطرة الاقتصادية ـ الدكتور الطمار حامد ٦٥٥ـ٦٩٢

التعليقات والمناقشات حول الجلسة السادسة ٦٧١ـ٦٩٢

الجلسة الختامية ٦٩٣ـ٦٩٨

توصيات مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني ٦٩٩ـ٧٠٩

وقائع

جلسة الافتتاح

وقائع جلسة افتتاح المؤتمر الثاني للاقتصاديين العرب
المنعقدة صباح السبت ١٩٦٩/٣/٨

افتتحت الجلسة بتلاوة من آي الذكر الحكيم رتلها السيد محي الدين الدين الخطيب ٠

السيد هشام الونداوي الامين العام المساعد وعريف الحفل ٠

سيادة الرئيس المناضل المهيب احمد حسن البكر

سيداتي وسادتي اعضاء وضيوف المؤتمر

نرحب بكم اجمل ترحيب فى بلدكم وبين اهليكم ٠٠٠٠ فاهلا وسهلا ٠ انه لمن دواعي الفخر ان تحتضن بغداد ثورة السابع عشر من تموز هذا المؤتمر وراية الوحدة والحرية والاشتراكية ترفرف خفاقة في سمائها ٠ وانه لمن دواعي الشرف ان يرعي السيد الرئيس هذا المؤتمر ويدعمه ماديا ومعنويا ، لذا فاننا نسجل عميق الشكر لسيادته ونعتز بدعمه ٠

ايها السيدات والسادة

يتفضل السيد رئيس الجمهورية بالقاء خطاب افتتاح المؤتمر :

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة السيد رئيس الجمهورية العراقية

المهيب احمد حسن البكر

ايها الاخوة اعضاء المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب ، ايها الضيوف الكرام ، ايها المستمعون الاعـزاء ٠

ارحب بكم ويسرني ان اشترك في افتتاح هذا الاجتماع واود بهذه المناسبة ان اعرب لكم بأسم حكومة الثورة اننا في هذا القطر العربي السائر على النهـج القومي الوحدوى ننظر لهذا الاجتماع على انه مناسبة قومية بالاضافة الى كونـه اجتماعا علميا ٠ لذلك فأننا عندما نقدم مـا يتيسر من التأييد لهـذه المنظمـة ولنشاطاتها نقوم بذلك بدافع قومي وسيكون موقفنا في المسـتقبل مبنيـا عـلى اساس تقديم اقصى درجات الدعم الممكنة وانتم ايها الاخوة الاعضاء لا يخفي عليكم ان قيام منظمة للاقتصاديين على اساس عربي خطوة الى الامام في سـبيل زيادة التفاعل بين اجزاء الوطن الواحد ٠

ان عقد هذا المؤتمر في مثل هذه الظروف لا بد ان يكون له معنى خـاص فنحن الان في حالة حرب فعليه مع العدو الصهيوني حيث تواجه امتنا تحديـا خطيرا ، لذلك فليس امامنا غير تعبئة كل ما لدينا من طاقات ظاهرة وكامنة لهذه المعركة التي يجب ان تكون قضيتنا الاولى ٠ والحرب الحديثة كما تعلمون لا تكسب الا اذا اعتمدت على اقتصاد عصري متطور يمد الدولة وشعبها وجيشها بفيض مستمر من الموارد المالية والعلمية والبشرية ٠ ومن هنا كانت مساهمة الاقتصاديين في معركة الامة واضحة وفي صميم الواجب الوطني ٠

ان زيادة معدلات النمو فى اقتصاديات الوطن العربي ووضع اقتصاد الاقطار العربية على طريق التوحيد وتوحيد النشاط الاقتصادى لخدمة اغراض الدفـاع واقتصاد اكبر كمية من الفائض المالى والعلمي والبشري لتلبية حاجات الحرب؛ كلها أمور أساسية في هذا الظرف الحرج وهي أمور يستطيع البحث العلمي ان يقدم الكثير في سبيل تحقيقها على افضل الوجوه ٠ وانتم ايها الاخوة اعضاء هذا المؤتمر مواطنون اتيحت لكم فرص الثقافة والتخصص في هذا المجال الحيوى مدعوون اليوم لتلبية نداء الواجب عن طريق استخدام ما لديكم من معرفة لايجاد الحلول الصحيحة لهذه القضايا التي تواجه الاقتصاد العربي اليوم ٠ وانني على يقين انكم تؤمنون جميعا بأن البحث العلمي لا بد ان يكون مقصودا لاغـراض علمية ؛ هي مواجهة الظروف الحرجة التي تعيشها بلادنا ٠ وتؤمنون جميعا ان المثقف الصحيح هو الذى يتحسس آلام امته ويتجاوب مع نداء الوطن ٠

ايها الاخوة : ان الوطن العربي بلاد واسعة غزيرة الثروات ولذلك كانت هدفـا لاطماع الاستعمار القديم والحديث فجند ما يملـك من الوسـائل لتمزيق شملها ونهب ثرواتها وكبح مطامح التقدم في شعبها ٠ وما تأسيس اسرائيل الا

واحد من تلك الوسائل لضرب النهضة العربية في بدايتها · ان شعبنا المكافح يطمح كما تطمح كل شعوب العالم الى تحسين مستوى معيشته وتوحيد بلاده والدفاع عن وجوده وحضارته وقيمه الروحية والمطامح التي أصبحت الان مهددة من قبل تحالف الاستعمار الغربي مع الصهيونية العالمية · لذلك فمهمة الثوريين العرب في كل مكان واينما كانت مواضعهم من السلطة هي العمل بمختلف الوسائل في سبيل الوطن ، والعمل في سبيل الوطن الان يعني كسب المعركة اولا وقبل كل شيء ، والعمل الوطني في الامد البعيد لا بد ان يعي كذلك رفع مستوى المعيشة في بلادنا وتجديد المرافق العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية ·

اننا في هذا القطر العربي وسيرا على هذا النهج نعمل بكل ما نستطيع لتصحيح اوضاعنا الاقتصادية بصورة جذرية تكفل وضع الاقتصاد الوطني في طريق التنمية السريعة وتوجيه الموارد الطبيعية والوطنية لاغراض الدفاع · ونحن في هذا العمل لا بد ان نواجه بعض المصاعب ولكننا متأكدون ان وحدة الرأى والتصميم الثابت والتخطيط العلمي كفيلة بالتغلب على جميع الصعوبات ·

اننا ايها الاخوة نعمل الان على استثمار ثرواتنا الطبيعية خاصة النفطية منها بصورة وطنية واحداث تقدم ثورى فى اعمال الرى والبزل لتحويل التدهور في الزراعة الى تقدم وللاسراع في تنفيذ برامج التصنيع واصلاح الاوضاع لكل ما يكفل بالدرجة الاولى العناية بالريف والاخذ بيده · ونعمل لمكافحة شتى انواع التبذير فى المصروفات العامة وضغطها للحدود القصوى الضرورية ·

ان هذه الخطوات تنسجم تمام الانسجام مع سياسة هذا القطر العربي ونهجه القومي ومسؤوليته في مقاومة اسرائيل والاستعمار ·

ايها الاخوة ، انني اود باسم حكومة الثورة ان اؤكد لكم ان هذا القطر سوف يتحمل مسؤوليته الكاملة فى معركة الامة العربية وانه يضع جميع طاقاته الاقتصادية في خدمة هذا الواجب القومي ويرحب بكم اشد الترحيب من أجل الوصول الى وحدة اقتصادية تامة · وختاما أرحب بكم أجمل ترحيب وأتمنى لكم التوفيق في مهمتكم والسلام عليكم ·

السيد هشام الونداوى

والآن يتفضل الامين العام لاتحاد الاقتصاديين العرب الدكتور عبدالعال الصكبان بالقاء كلمة الامانة العامة للاتحاد ·

الدكتور عبدالعال الصكبان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجمهورية المحترم

السادة رؤساء واعضاء الوفود المحترمين

السيدات والسادة الضيوف المحترمين

لعل من دواعى السرور ان يقدر لهذا المؤتمر الانعقاد فى بغداد وأن يتفضل السيد رئيس الجمهورية المهيب أحمد حسن البكر برعايته ، ولعل من الاهمية بمكان أن ينعقد هذا المؤتمر تحت شعار التعبئة الاقتصادية فى خدمة التنمية والدفاع القومى فى مثل هذه المرحلة من مراحل النضال العربى ٠

والحق أن انعقاد مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى فى بغداد يمثل جزءا من مجهود متكامل يهدف الى طرح القضايا العربية على مستوى التفكير القومى ليؤتى على مستوى التفكير القطرى أبعادا هو بحاجة اليها ٠

ويكتسب المؤتمر أهميته فى هذا الخصوص من أنه تتويج لجهود قطرية بحثت فى تطوير الاقتصاديات العربية وتكييفها لتكون اداة فى خدمة التنمية والدفاع القومي في القاهرة ودمشق وبغداد في ربيع وصيف سنة (١٩٦٨)٠ ولذا فمن المتوقع لهذا المؤتمر ان يعيد دراساته تلك ليؤطرها بمحتوى قومي في ضوء الخبرات الواقعية المتحققة فى كل قطر عربى على حدة ٠

ومن الاهمية بمكان ان تنصب أبحاث هذا المؤتمر على قضايا مصيرية وحيوية بالنسبة لامتنا ، ولذا فمن المتوقع ان يخلص المؤتمر في دراساته الى تحديد الطاقة الاقتصادية العربية ويشير الى مواطن الضعف بعد موازنة دقيقة لعناصر القوة فيهـا ٠

ان مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى مدعو لتحديد اسس علمية لاجراءات محددة تتكفل الوصول بنا الى الوحدة الاقتصادية العربية التى لا نتوقع من دونها أن تقوم الوحدة السياسية ٠

ان هذا المؤتمر مدعو الى ارساء المنطق الاقتصادى للعمل الوحدوى الى جانب منطقه القومى المصيرى ٠

كذلك يتوقع لهذا المؤتمر ان يسهم فى تحديد اسس علمية لسياسة نفطية عربية موحدة تهدف الى تمكين العرب من استعمال مورد النفط كسلاح اقتصادى فعال لكسب المعركة ضد الاستعمار والتخلف ٠

ومع تصاعد ثورة الشعب العربى فى فلسطين وتبنيها العمل الفدائى كمنطلق لها فان مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى مدعو الى دراسة نتائجه الاقتصادية المتمثلة في زيادة المبالغ المرصدة لحماية أمن ومنشآت العدو وبالرساميل التـي أعيد تصديرها للخارج وفى أرتفاع كلفة الاستثمار فى مجتمع قلق حتى يمكن للمؤتمر ان يخلص الى بيان الحجم الاقتصادى الامثل لمقدار الدعم العربى الذى يقدم الى العمل الفدائى ٠

كذلك يتوقع للمؤتمر ان يدرس المنفعة المتبادلة بين الاقتصاديات العربيـة والاقتصاديات الاجنبية حيث سيدرس هذا المؤتمر موضوع الفوائض المالية العربية الموجودة في الخارج وكيفية استخدامها في خدمة التنمية والدفاع القومي ٠

كذلك يدرس المؤتمر علاقاتنا الاقتصادية الخارجية بعد تقسيم العالم الى ثلاث مجاميع رئيسية هي العالم الاشتراكي والعالم الغربي والعالم النامي : ما هو طابع علاقاتنا الاقتصادية مع هذه المجاميع الثلاث في وقت السلم وفي وقت الحرب ؟ وكيف يجب ان تكون ؟ : انها مهمة من مهمات هذا المؤتمر ونأمل ان توفق أعماله ويصل الى نتائج محددة في هذا الصدد ٠

السيد الرئيس

أيها الحفل الكريم

اذا كان دور الاقتصاديين هو البحث ووضع السياسات فان دور الحكومات هو التنفيذ ، وحتى يكون التنفيذ ممكنا فان أهمية مقررات الاقتصاديين تتمثل بأنها تبين أمكانيات التنفيذ من عدمه وبهذه الروح فاننا نتوقع من الحكومات العربية أن تستفيد من هذه الدراسات وتأخذ بها ٠

السيد الرئيس

أيها الحفل الكريم

ان الايمان بالوحدة العربية الشاملة يتطلب عملا وحدويا على جميع المستويات ومن هذا الايمان قامت الدعوة لتأسيس اتحادات مهنية على المستوى القومي ، فكانت اتحادات العمال والمعلمين والمحامين والمهندسين والاطباء والزراعيين والاقتصاديين العرب ٠ ولقد قامت جمعية الاقتصاديين العراقيين بعمل مثابر ومخلص في سبيل تأسيس اتحاد الاقتصاديين العرب وقام الاتحاد بمجهود الجمعية العراقية وبأستجابة رائعة من الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع وجمعية العلوم الاقتصادية فى القطر العربى السورى وبتأييد واسع من الاقتصاديين فى الوطن العربى واذ يشرفنى ان اتحدث باسم امانته العامة فان من دواعى العرفان بالجميل أن أتوجه بالشكر الخالص لكل الجهود الخيرة التى بذلت فى سبيل الاعداد لهذا المؤتمر ٠

فشكرا للسيد رئيس الجمهورية المهيب أحمد حسن البكر على تفضله برعاية هذا المؤتمر وعلى دعمه له ٠

وشكرا لجمعية الاقتصاديين العراقيين على كريم دعوتها للمؤتمر ٠

وشكرا للسادة الباحثين والمشاركين الذين قطعوا من وقتهم الثمين جزء كي يضعوه في خدمة المجهود العلمي ٠

وشكرا للامانة العامة لجامعة الدول العربية التى حرصت على المساهمة بأعمال الاتحاد ومؤتمراته ودعمها له ٠

وشكرا لمجلس الامانة للوحدة الاقتصادية العربية ممثلة بشخص الامين العام الذى حرص على أن يحضر هذا المؤتمر بنفسه ٠

والله أسأل ان يوفقنا جميعا والسلام عليكم ٠

الاستاذ هشام الونداوى

يتفضل الآن الدكتور صاحب ذهب بالقاء كلمة جامعة الدول العربية
الدكتور صاحب ذهب

السيد رئيس الجمهورية

حضرات السيدات والسادة

يسعدني ان اشارك في هذا المؤتمر مندوبا عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ويسعدني أيضا ان اغتنم هذه الفرصة لاعرب لاتحاد الاقتصاديين العرب عن خالص الشكر والتقدير على دعوته الكريمة ولأوجه التهنئة خالصة صادقة للاتحاد ، وقد أرسى قواعد قيامه ونموه على أسس متينة راسخة كان من ثمراتها هذا المؤتمر الحيوي الذي نجتمع له اليوم · وان الامانة العامة لجامعة الدول العربية اذ تحيي قيام اتحاد الاقتصاديين العرب وتبارك نموه المطرد ، تسجل بالتقدير والاعجاب الدور الحيوي الذي ينهض بتبعاته وهي اذ تساند الاتحاد وتدعمه فانها تصدر عن ذلك فى فهمها الكبير الكامل للدور الذى تقوم به مثل هذه الاتحادات في تعميق الترابط الفكري بين المثقفين والمهنيين العرب وفي توثيق مختلف الروابط بينهم ·

سيادة الرئيس

حضرات السيدات والسادة

لقد أرق الاقتصاديين وأضناهم ما كانت تقاسيه المجتمعات من التفاوت في الدخول ليس على النطاق الفردي فحسب وانما ايضا ـ وهذا هو المهم هنا ـ التفاوت المستحكم بين المجتمعات متخذا شكل دول صناعية متقدمة ودول متخلفة او آخذة في النمو · ويبرز المجتمع العربي مثلا واضحا في ذلك الدخل الفردي في أغلب بقاعه منخفض انخفاضا ملحوظا والمستوى الفني للانتاج متأخر تأخرا كبيرا · ومن ناحية اخرى فقد كان اعتماد جل الاقطار العربية على الانتاج الواحد سبيلا لتسرب الاحتكارات الدولية وبخاصة البترولية منها وتغلغلها داخل الاقتصاد القومي في العديد من الاقطار العربية · وهكذا ظهر التباين بين الابنية الاقتصادية واصبحت علة من العلل المتأصلة التي يكابد الفكر الاقتصادي العربي منها ويمهد السبيل للتغلب عليها من أجل تحقيق وحدة اقتصادية كاملة تفكك القيود وتجعل منها مجتمعة جدارا كمركيا حمائيا في مواجهة التكتلات الاقتصادية في العالم ·

سيادة الرئيس

حضرات السادة

يجيء مؤتمرنا هذا في فترة مصيرية حاسمة وفي أعقاب نكسة حادة ألمت بنا وتبرز للاسلحة الاقتصادية الاهمية البالغة فى مواجهة الاخطار الاستعمارية والصهيونية التي تهدد كياننا وحياة شعبنا العربي · ومن هنا تأتي أهمية انعقاد

هذا المؤتمر وتتضح خطورة الموضوع الرئيس الذي سيبحثه . وأملنا كبير ان تسفر مناقشات مؤتمرنا ومدارساته عن حلول تقوم على اساس تعبئة جميع الموارد الاقتصادية وتسخيرها لخدمة عملية التنمية الاقتصادية والدفاع القومى وشكرا .

الاستاذ هشام الونداوى

يتفضل الآن الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور عبدالمنعم البنا بالقاء كلمة مجلس الوحدة الاقتصادية .

الدكتور عبدالمنعم البنا :

السيد رئيس الجمهورية

سيداتى وسادتى أعضاء المؤتمر

لاشك أنه من حسن الطالع أن يجتمع هذا المؤتمر فى العراق هذا البلد الرائد فى الوحدة فى مختلف مظاهرها الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

ولست فى حاجة يا سيدى الرئيس ان أبرز ماتفضلتم سيادتكم لشرحه لنا هذا الصباح عن أهمية الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادى العربى وضمن الموارد العربية وذلك دعما للجهد الحربى ودعما للنضال العربى فى سبيل استرداد الارض السليبة من العدو الصهيونى ولا شك ان التكامل والتعاون الاقتصادي والتعاون الحربي والسياسي صنوان متلازمان لايمكن ان نتصور حدوث أحدهما بدون الآخر بل ان تاريخ الحروب يثبت لنا أن الجهد الاقتصادى لازم للانتصار فى الحروب .

هذا ولا شك أننا كبلاد عربية وكبلاد نامية علينا ان نتكاتف فيما بيننا حتى نرفع من مستوى معيشة الشعب العربي في جميع أقطاره وحتى تنظم مواردنا الاقتصادية المفككة حتى الان وحتى نسد الثغرات التى ينفذ منها المستعمر لاستغلال مواردنا ونهب شعوبنا ، نقول اذا كان هذا أمرا لازما للنهضة الاقتصادية لنا كبلاد نامية فما بالكم ببلاد نامية كبلادنا تواجه خطرا وتواجه عـــدوا خبيثا يسانده الاستعمار بموارده الطائلة .

ان تكامل الوحدة الاقتصادية فيما بيننا قـــد اصبح أمرا لازما وحيـــويا لا للنهضة الاقتصـــادية فحسب ولكن لكســـب المعركة أيضا . ولا شـــك أنه اذا كانت القضية واحدة والهدف واحدا فلابد اذن أن تتضافر الجهود وتنظم الموارد بصفة مشتركة حتى تحقق هـــذا الهـــدف المشترك وهو جانب هام في معركة المصير الحالية مع الصهيونية والمستعمر ولا شك أن هذا الصهيونى والمستعمر يريد لنا دوام التفكك الاقتصادى لانه يعلم تمام العلم ان فى وحدتنا أنهزاما له لاشك فيه وأنهاء لهـذا الاستغلال والنهب الكبير لمواردنا الاقتصادية فى كل مكان ولهذا لا تستغرب ان المستعمر والصهيونى يحارب وحدتنا الاقتصادية لانه يعرف فيها دعامة رئيسية لانهاء استغلاله لنا بل ان قيام اسرائيل نفسها

فى قلب الوطن العربى يعتبر سلبا لموارد اقتصادية لنا وحرمانا للعربى من حق أيد دوليا وأيد فى كل العصور وهو حق السيادة الاقتصادية للشعب على موارده الاقتصادية هذا المستعمر والصهيوني الذي يستغلنا طالما يجد ثغرة ويجد منفذا فى هذا السبيل عن طريق تفككنا الاقتصادى ٠

ومن الغريب يا سيدى الرئيس ان المنطقة العربية كمنطقة نامية فيها من الموارد ما هو وفير جدا ومتنوع من صناعية ومعدنية وزراعية وسياحية وفيها أيضا موارد بشرية كهذا الرصيد من الفنيين الاقتصاديين العرب الذى نراه الآن متوفرا لدينا ٠

موارد متنوعة ووفيرة ولكن تفككها وعدم ربطها بأطار قوى واضح المعالم للتكامل الاقتصادى يؤدى الى هذا الضعف الاقتصادى الذى نحن لابد وان ننهيه اذا أردنا ان تكسب المعركة باذن الله ٠

سيدى الرئيس

لا شك ان هناك اتجاها واضحا للتكتل الاقتصادي في جميع انحاء العالم وهذا أمر لازم للبلاد النامية حتى تنهض وكذلك للبلاد المتقدمة حتى تزداد قوة على قوة فاذا رأينا بلدا كانكلترا تستجدي دائما الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة على سبيل المثال ونجد بلدا كالولايات المتحدة تحاول أن تنفذ الى هذا التكتل فى طريق أو آخر فاذا كانت البلاد المتقدمة نفسها تسعى الى التكتل فيما بينها حتى تزداد قوة على قوة واذا كانت البلاد النامية تسعى ايضا الى التكتل فى جميع انحاء العالم حتى تتوصل لها التنمية فما بالكم ببلاد مثلنا تواجه خطرا جاثما ، خطرا واقعا وهو العدوان وخطرا مستمرا وهو الاستغلال الذي يسعي وراءه الاستعمار متخذا من عميلته الصهيونية رأس حربة لاستغلال مواردنا يا سيدي الرئيس هذا المؤتمر اذن مؤتمر لاشك فى أهميته واذا كان لنا ان نفخر بهذا الرصيد الغني فنرجو ايضا ان نهتم على جميع المستويات بما يصل اليه هذا المؤتمر من قرارات وتوصيات وشكرا يا سيدى الرئيس وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠

السيد هشام الونداوى

كلمة الجزائر يلقيها الدكتور الطمار حامد (مترجمة) ٠

الدكتور الطمار حامد :

سيادة الرئيس

اخوانى الاعزاء

قد تتعجبون عند سماعكم عربى يتكلم الفرنساوية ولكن الاصدقاء والاخوان يفهمون ان استعمار مدته (١٣٠) سنة لا يمكن ازالة آثاره بسهولة ومع ذلك يجب ان تفهموا بأن اللغة الفرنساوية ما هي الا وسيلة لنا وليست شكلاً من اشكال الحضارة ان الالتقاء الاول مع اقتصاديي البلدان العربية والجزائر واحدة من هذه

البلدان اعطانا فرصة للتعرف على اصدقائنا العرب وتعرف هؤلاء علينا نتأمل ان تسمح لنا الالتقاءات المستقبلة المساهمة بشكل فعال لاننا سنكون مسلحين باللغة العربية ٠

ولكن اعطانا هذا الالتقاء الانطباع بأن الاقتصاديين العرب مدركون تماما لمسؤولياتهم فى النضال ضد التخلف والرجعية سلاح الاستعمار والذى اعتدى على العرب بواسطة اسرائيل ٠

نحن مسرورون جدا بمعرفتنا ان الاقتصاديين العرب هم مدركون لهذه المسؤولية وأننا مسرورون جدا لاننا رأينا الشعب العراقي شعبا مهيأ على جبهتيه جبهة السلاح والجبهة الاقتصادية ببناء اقتصاد اشتراكى ٠

اسمح لنا ياسيادة الرئيس ان نشكر الشعب العراقى على هذه الحفاوة الكريمة كما نشكر اتحاد الاقتصاديين العرب لتهيئته هذه الفرصة للالتقاء بالاقتصاديين العرب ٠

السيد هشام الونداوى :

كلمة وفد الجمهورية العربية السورية يلقيها الدكتور هشام المتولى :

الدكتور هشام المتولى :

سيادة المهيب رئيس الجمهورية العراقية المحترم

حضرات الاخوات والاخوان

ليس غريبا يا سيدى الرئيس ان تكون بغداد ملتقى الاقتصاديين فى الاقطار العربية لقد مر حين من الدهر كانت هذه المدينة المجيدة تمثل عاصمة النور في العالم ، كانت ملتقى الحضارات كما انها ساهمت بقسط عظيم في تقدم الانسانية وتركيز أسس حضارتنا الفكرية العربية ونشرها كرسالة انسانية فى مختلف انحاء المعمورة وقد عمد أجدادنا يا سيدى الرئيس الى سلوك السبيل العلمى الصحيح فيما نقلوه وترجموه عن حضارات الامم السابقة وفيما كيفوه وأقتبسوه وفقا لظروفهم وفيما افتكروه وقدموه من التراث الثقافي للانسانية والى جانب سلوكهم العلمى الصحيح هذا يا سيدى الرئيس فقد عمدوا بروح المحبة للاخرين الى نشر هذا العلم الذى تراكم فى بغداد عاصمة الرشيد وهكذا علمنا التاريخ أنه لولا انتشارهم فى العالم ملقنين معلمين ناشرين أصول الفلسفة والعلوم لكانت الانسانية قد تأخرت فى تقدمها وأزدهارها ولكن الى جانب العمل والعدالة يا سيدى الرئيس كانوا أقوياء لم تكن القوة بالنسبة لهم أداة بطش وظلم بل أداة فعالة للدفاع عن النفس وفرض العدالة حين يفتقر الضمير الانسانى حسن العدالة العلم والقوة ذلك هو الشعار الذى رسخه أجدادنا وبنوا على اساسه حضارتكم التى شعت على العالم فما أحرانا اليوم ونحن امام وضع دولى ينكر علينا حقوقنا فى فلسطين العربية خاصة ويهدد وجودنا ٠ ما أحرانا ان نقتفى سلوك اجدادنا فى ان نعتمد على العلم والقوة كأساس لحياتنا واجتماعنا اليوم فى

بغداد يهدف بالدرجة الاولى الى تقصى الاساليب العلمية الكفيلة بان تجعلنا أقوياء صامدين متهيئين دوما بيقظة بان ندافع عن انفسنا ونسترجع حقوقنا ٠

ولقد جاء فى القرآن الكريم (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) ونحن أهل العلم مدعومون بالقوة يجب ان ننطلق ونسير فى سبيل بناء حضارتنا التى لابد وأن تقوم على أساس التكامل الاقتصادى العربى الذى سيمهد السبيل لقيام الوحدة الكاملة الشاملة ٠

اسمح لي يا سيدي الرئيس أنه لو لا الجهود المبذولة الطيبة المخلصة لجمعية الاقتصاديين العراقيين لما تيسر لنا هذا اللقاء فى هذا البلد الكريم فبذلك قد حق على جميع الاقتصاديين فى مختلف البلاد العربية واجب الشكر والتقدير لهذه الجمعية التى كان لها الفضل الاول بأنشاء مؤتمر الاقتصاديين العرب فى المؤتمر الاول الذى أنعقد فى بغداد والذى ينعقد اليوم فى بغداد أيضا المؤتمر الثانى في ظل توجيهاتكم ٠ ولابد أن اشير في هذا المقام الى هذه الضيافة العربية الاصيلة وهذا التنظيم الذى حققته جمعية الاقتصاديين العراقيين فى الاجتماع الاول والثانى للاقتصاديين العرب وأننى باسم الوفد السورى اشكر رعايتكم لمؤتمرنا كما اشكر جمعية الاقتصاديين العراقيين والشعب العربى فى العراق على حسن الاستقبال الذى احطنا به وشكرا ٠

الاستاذ هشام الونداوى :ـ كلمة وفد الجمهورية العربية المتحدة يلقيها الدكتور عبدالرازق حسن الامين العام المساعد وعضو مجلس ادارة الجمعية المصرية ٠

الدكتور الرازق حسن

سيدى رئيس الجمهورية سيداتي وسادتي اعضاء المؤتمر باسم الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع احييكم في بغداد المعقل العربي العتيد وأحيي اخواننا على خط المواجهة معالعدو ٠ سادتي ان المعركة الحالية التى تخوضها أمتنا العربية ضد الامبريالية والصهيونية انها من أخطر المعارك شراسة وضراوة في تأريخنا الحديث ، ففي الوقت الذى بدأت فيه الامة العربية تستعيد مجدها القديم وتلم شملها لبناء مجتمع أفضل تسوده العدالة ويقوم على دعائم اشتراكية كتل الاستعمار قواه ودفع صنيعته اسرائيل لضربنا وكان العدو يهدف من ذلك القضاء على التحرر والوحدة التي سادتالبلاد العربية وكانت تشكل خطورة على ابتزازه من الموارد فى البلاد العربية والتحكم في اسواقها كما كان يهدف من ذلك الى اضعاف التأثير الاشعاعي الذى ولدتهسياسة عدم الانحياز التي سادت بلاد العالم الثالث وكان للبلاد العربية دور هام فيها وقد نجح الاستعمار في جولته الاولى من توجيه ضربة شديدة للبلاد العربية وأحتل اجزاء منها غير أن أهدافه لم تتحقق كما تصور اذ لم تلبث البلاد العربية ان استجمعت انفاسها واستردت قواها وبدأت طلائعها الفدائية تقض مضاجع العدو وقد آن الاوان لنعبىء قوانا جميعا لالحاق الهزيمة بالعدو وعلينا أن ندرك هذه الحقيقة الاولية هو أنه ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة وليس لنا أن نأمل فيكثير

من حل سلمي عادل والعدو فى أرضنا ولا نتصور أن يتخلى عما أحتله من مواقع الا اذا أدرك تماما ان بقاءه فيها سيكون كارثة عليه ان المعركة تقتضى منا تعبئة قوانا ومواردنا لمواجهة العدو ولهذا كانت اول دعوة يوجهها اتحاد الاقتصاديين العرب هي عقد هذا المؤتمر ليعالج موضوع التعبئة الاقتصادية وكيف تخدم التنمية والدفاع القومي في نفس الوقت ؟ والتعبئة تقتضى حصر الموارد وتخطيط استخداماتها لضمان أكبر قدر من العائد لتحقيق الاهداف المرسومة ، والموارد العربية والبشرية كافية ليس لالقاء الهزيمة بالعدو فحسب وانما لاحداث تغير جذري في العلاقات الاقتصادية وعلاقات القوة في العالم فالبلاد العربية تشغل مكانا استراتيجيا بين الشرق والغرب يمتد فى رقعة كبيرة من المحيط الاطلسى الى المحيط الهندى والخليج العربي ويبلغ سكانها حوالي (٨٠) مليون نسمة ذوو طاقة انتاجية خلاقة يشهد بذلك التاريخ الطويل للحضارة الانسانية وتحوي بلادنا من مصادر الانتاج ما يمكنها من ان تتبوء مكانا عالياً لو تم أستغلالها بشكل علمي ويكفي ان نذكر أن بيان الاحتياطي للبترول وحده حوالي احتياطى ثلثي البترول العالمي مع أن السكان لا تزيد نسبتهم عن (٧ر٢٪) من سكان العالم ان المطالبة في الوحدة الاقتصادية بل والسياسية بين البلاد العربية ليست بالدعوة الخيالية كما تحاول أن تصورها المصادر الاستعمارية والرجعية مستندة الى وجود الخلافات بين وحدات الوطن العربي لان هذه الاختلافات أنما هي اختلافات من الممكن تجاوزها والتغلب عليها وأمامنا كثير من الوحدات الاقتصادية في العالم التي لايسودها الا المصلحة المشتركة وان كان التنافس والتناقض بينها واضحا كدول السوق الاوربية المشتركة مثلا وحتى اذا تجاهلنا تأريخنا الطويل العريق واللغة الواحدة التي تجمعها والاهداف العامة ألتي تضم البلاد العربية بعضها مع بعض فان الضروف المادية فى عالمنا المعاصر تفرض علينا الوحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمواجهة التكتلات الدولية انه ليس من المنطقي أن نترك بترولنا يتدفق دون قيود على البلاد التي تتخذ من قضيتنا موقفا معاديا بل ونحتفظ في ارصدتنا النقدية ونزيد من علاقاتنا الاقتصادية معها لان ذلك لايعني الا تنمية موارد العدو وامكانياته وزيادة مشاكلنا أننا نمر بمرحلة حاسمة في تأريخنا ستقرر مستقبلنا الى سنوات طويلة وليس امامنا سوى أن نعمل ونرد التحدي ونصمد في المعركة مهما تكلفتها ونعيد النظر في الكثير من أوضاعنا وتعبئة مواردنا ورسم خطة العمال للمستقبل . والتعبئة العلمية لهذه الموارد كفيلة بأن تكون سلاحا حاسما في المعركة (وقل أعملوا فسوف يرى الله عملكم والسلام عليكم ورحمة الله) .

الاستاذ هشام الونداوي : ـ صوت فلسطين . فلسطين التي تحتل تفكير كل عربي ... فلسطين المناضلة ... فلسطين الفداء ... فلسطين العرب ... فلسطين التي من اجلها ترفع شعار كل شيء من أجل المعركة ، يتفضل بالقاء كلمتها السيد محمود نعناعة .

الاستاذ محمود نعناعة :ـ

سيدى رئيس الجمهورية المحترم سيداتي وسادتي أشكركم

من صميم القلب على تحيتكم فلسطين . فلسطين التي ترد على هذه التحية الى الشعب العراقي البطل بالدم يريقه ابناؤها الفدائيون على ارض الوطن السليب وتحرير هذا الوطن الغالي العزيز .

سيدى رئيس الجمهورية سادتي : فلسطين في حقل الاقتصاد العربي عامل هام جدا كركن من الاركان الرئيسة التي تؤثر سلبا اليوم وايجابا بعد التحرير في صرح انشاء التنمية الاقتصادية الحديثة لامتنا أما التأثير السلبي الراهن فيمثل في التناسب العكسى الذى يقرر أن أية زيادة للقوة الاقتصادية للعدو الاسرائيلي تحمل معها بطريق مباشر أو غير مباشر نقصا في القوة الاقتصادية العربية وأي وهن يصيب اقتصاد العدو يحمل في طياته الخط البياني لاقتصادنا العربي فكلما زادت امكانيات العدو الاقتصادية قام على تبنيه أداته القتالية والتقنية والبشرية الامر الذي يضطرنا نحن العرب الى مجاراته في تطوير اداتنا القتالية على سبيل تحقيق حياة أفضل للمواطن العربي هذا من جهة ومن جهة ثانية فان تعاظم القوة الاقتصادية للعدو الاسرائيلي يؤهله مع عوامل اخرى للطغيان على اسواق الدول النامية وسد السبل في وجه الاقتصاد العربي نحو تلك الاسواق وهي الاسواق الطبيعيه والرئيسة التى يتعين على السوق العربية أن تتبادل المنافع معها عطاء واخذاً ومنذ زمن بعيد اتضح هذا الهدف الاسرائيلي الخبيث في مقال نشرته مجلة (ورد تودي) في كانون الثاني من اعدادها سنة (١٩٥٨) تحت عنوان اسرائيل تتوجه الى افريقيا واسيا ومن المفيد أن نلاحظ أن تاريخ المقال يسبق بسنتين عامل الارتفاع الطاغي لاعلام الدول الافريقية حديثة الاستقلال وهذا يكشف بلا موارية دور الاستعمار القديم في تسيب مفاتيح المستعمرات الافريقية التي كانت توشك ان تستقل الى الايدى الاسرائيلية المتمثلة في الاستعمار الجديد جاء في مقال (ورد تودي) عن هدف اسرائيل فى التوجه الى افريقيا واسيا ما يلي :- العزل الكامل للعرب الذين يخاصموننا وذلك عن طريق حزام من الدول الواقعة خارج الدائرة العربية والتي تجد اسرائيل لديها الشرافة في العمل والصداقة والتحالف وكتبت مجلة (أية هيسى) الامريكية في فصل الشتاء من عام (١٩٦٤) عن الهدف ذاته مايلي : - التسلق من فوق السياج العربي الذي يحيط بأسرائيل التي تطلب العلاقة والصداقات الاقتصادية مع الدول خارج نطاق الدائرة المتكونة من الجيران العرب الاعداء وتهيئة الدول الافريقية لتكون أحسن استعدادا في وجه الضغط الذي يثقله بهم العرب وكذلك العمل على تطويق العرب بالدول الصديقة لاسرائيل من الشمال والشرق ودول افريقيا من الجنوب ومع أن هذه الكلمة العاجلة ليست وعاء لبحث الاقتصاد الاسرائيلي من أي بعد الا أن حقيقتين هامتين لابد من ابرازهما بايجاز في هذا المجال اولاهما أن الاقتصاد الاسرائيلي يجب ان يدرس من شتى جوانبه الموضوعية القوية منها والضعيفة دون تهوين في طاقته او تهوين من شكله وذلك جريا مع الدروس المستفاده من هزيمة حزيران على ان نضع في حسابنا ان هزيمة حزيران لاينبغي لها أن تصرفنا عن البحث في عيوب اسرائيل وفي مقدمتها العيوب الاقتصادية لكي نتلمس الثغرات التي ننفذ منها الى مقاتل العدو وان لم نفعل

وقعنا في شرك مؤكد للشعور في الدونية الامر الذى يكبل اقدامنا بأثقال تمنعها من حملنا قدما نحو اهداف قومية ومهما يكن من أمر فان حجم هزيمة حزيران الحقيقي لا يصلح مقياسا دقيقا لتحليل عناصر قوتنا وضعفنا او قوة العدو وضعفه وثانيهما ان الاقتصاد الاسرائيلي لايصح اعتباره نموذجا صالحا للدول النامية كما يحاول العدو الاسرائيلي أن يصوره فى عين تلك الدول فليس بين الدول الناميه دولة قامت على القرصنة والابتزاز وليس بينها دولة واحدة يتاح لها أن تعتمد على التمويل المستورد والتكنلوجي المستوردة ايضا والقوة البشرية المستوردة ايضا كما يتاح لدولة العصابات الاسرائيلية التي يتجه اقتصادها بكل ثقله الى الامبريالية العالمية والاستعمار الجديد هاتان حقيقتان من الحقائق التى يمكن ان تستكشف على اضوائها ابعاد الاقتصاد الاسرائيلي الذي لامناص لنا من العمل على تحطيمه بمختلف الاسلحة المتاحة السلبية والايجابية العلمية والسياسية والاعلامية والدبلوماسية الفدائية الشعبية والعسكرية الرسمية وصولا الى فلسطين عربية حرة تسهم في دورها البناء في تحقيق وطن عربى عزيز ترفرف عليه الوية السيادة القومية والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الاستاذ هشام الونداوي :ـ وفي الختام كلمة جمعية الاقتصاديين العراقيين يلقيها الاستاذ فائق التكريتي نائب رئيس الجمعية .

الاستاذ فائق التكريتي :ـ

بسم الله الرحمن الرحيم السيد رئيس الجمهورية المحترم السادة المحترم السادة رؤساء واعضاء الوفود سيداتي وسادتي يشرفني ان اتحدث بأسم جمعية الاقتصاديين العراقيين وأن أنقل اليكم تحيات رئيس هيئتها الادارية واعضائها العاملين وتمنياتهم بنجاح المؤتمر الثاني للاقتصاديين العرب وان اسجل شكر جمعية الاقتصاديين العراقيين وتقديرها للرئيس المناضل أحمد حسن البكر لدعمه المطلق لجمعيتنا في كافة المجالات وعلى كل المستويات وفي الوقت الذي نثمن به جهود الرئيس المناضل واداريته لاسناد هذا المؤتمر ودعمه ماديا ومعنويا نود ان نشكر له رعايته لهذا المؤتمر الذى ينعقد فى بغداد الثورة وقد انطلقت منذ ثورة السابع عشر من تموز وانتفاضة الثلاثين منه بقيادة طلائعنا الثورية ومن دواعي الفخر والاعتزاز أن يصادف انعقاد مؤتمرنا هذا في ذكرى عربية عزيزة الا وهي ثورة الثامن من آذار ثورة الوحدة والحرية والاشتراكية تلك الثورة التى انهت حكم الانفصال والرجعية فى القطر العربي السوري المناضل . ان مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني يكتسب اهمية قصوى لا لأنه قد انعقد ينعقد تحت شعار التعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي فحسب بل لانه ينعقد فيمثل هذا الظرف الخطير الذي تمر به أمتنا العربية في مواجهة تحديات الامبريالية العالمية وربيبتها الصهيونية وهي ترزح تحت عار حزيران منذ عشرين شهرا سبقتها عشرون عاما في ظل عار نكسة (١٩٤٨) ان مجرد بقاء الاقطار العربية في حالة تجزئة اقتصادية يعتبر ضماناً اكيدا لبقاء كل قطر منا في وضع اقتصادي

في وجه الضغوط التي تمارسها الدول الاستعمارية أو احتكاراتها الاقتصادية ولذا فان مؤتمرنا يتصدى اليوم ليبحث موضوع الوحدة الاقتصادية العربية ليضع الاسس الكفيلة لاقامتها بعد ان يحدد الجوانب السلبية التي قد تعترض سيرتها بقصد وضع الحلول الكفيلة بعلاجها مقدما وكذلك لم يعد محل للجدال من ان الرساميل العربية الموجودة في الخارج تقوم بدور فعال في اسناد اقتصاديات الدول المعادية لمصالح شعبنا العربي ومن اجل ذلك فان مؤتمرنا يتصدى ليبحث هذا الموضوع كي يشير الى امكانيات حجب هذا الاسناد عن القوة المعادية وتحويله لصالح الاقتصاد العربي كذلك يسعى مؤتمرنا للبحث عن علاقاتنا الاقتصادية كدول عربية مع الدول الاجنبية كي نحدد مقدما امكانيات الصمود ونتلافى ما قد ينقص من قدراتنا على التحرك ويتصدى مؤتمرنا ايضا الى السياسة النفطية ليتدارس مختلف جوانبها ليخلص الى اقتراح السبيل العلمية لاستثمار ثرواتنا استثمارا مباشرا وستهدف الدراسات حتما الى بيان قدرتنا البترولية لاسناد معركة التحرير العربية ايها السادة ان اتحاد الاقتصاديين العرب وقد كان لجمعيتنا شرف المساهمة فى مساهمته وعقد مؤتمراته يمثل عملا وحدويا يستطيع الاقتصاديون الذين في داخله ان يبلوروا اكثر من اتجاه اقتصادى عربي في ضوء التجارب القطرية وان جمعيتنا تساند مشروعاته وترجو لها النجاح وختاما آمل أن يكتب النجاح لاعمال المؤتمر والسلام عليكم وشكرا .

الاستاذ هشام الونداوي :ـ السيد الرئيس السادة اعضاء وضيوف المؤتمر الى هنا ينتهي هذا الحفل على ان ترفع جلسات المؤتمر الى الساعة التاسعة من صباح الغد راجين من الزملاء اعضاء الوفود البقاء للتداول فى بعض شؤون المؤتمر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الجلسة الاولى

لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني

صباح الاحد ١٩٦٩/٣/٩

الجلسة الاولى لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني
التي عقدت في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٦٩/٣/٩
في مقر جمعية الاقتصاديين العراقيين في بغداد

الامين العام ـ الدكتور عبدالعال الصكبان

ايها الاخوة

بسم الله نفتتح الجلسة الاولى لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني والمخصصة لدراسة مسح عام لاقتصاديات اربع دول عربية هي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية الجزائرية وبالذات قطاع التجارة الخارجية فيها والجمهورية العراقية وكما اتفق فان البحث سيكون اساسا للمناقشات ونرجو من جميع الاخوان المتكلمين ان يلاحظوا عرض الموضوع بتلخيص عام للاتجاهات الرئيسة التي تبرز في كل اقتصاد من الاقتصاديات محل البحث ثم يعقب ذلك تعليق السادة الزملاء كما موضح في اوراق الجلسة . وبعد التعليق يفتح المجال للمناقشة العامة من قبل السيد المقرر .

في جلسة اليوم سيكون الزميل الدكتور طاهر حمدي كنعان مقرراً للجلسة وسيتحدث د . عبدالرازق حسن عن المسح الاقتصادي لـ ج.ع.م. ويسبقه في الحديث د . هشام متولي نيابة عن الدكتور عبدالوهاب خياطة في عرض عام للاقتصاد السوري ثم يتحدث الاستاذ عبدالواحد المخزومي عن المسح الاقتصادي للعراق ثم يتحدث الدكتور جلال سعيد عن التجارة الخارجية للجزائر وبعد ذلك تبدأ مهمة الاخوان المعلقين وانا لست بحاجة الى تعريفكم بالاخوان الدكتور طاهر حمدي كنعان من فلسطين وخبير اقتصادي في مكتب الامم المتحدة في بيروت واعد دراسته عن الاقتصاد العربي عموما وعن الاقتصاد العراقي خصوصاً والدكتور عبدالرازق حسن الامين العام المساعد لاتحاد الاقتصاديين العرب وعضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والخبير الاقتصادي في جمهورية اليمن الجنوبية وعضو مجلس ادارة بنك مصر والدكتور هشام متولي رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية ومؤلفاته وابحاثه في غنى عن التعريف والاستاذ عبدالواحد المخزومي مدير ابحاث البنك المركزي العراقي والدكتور جلال سعيد الاقتصادي العراقي الذي يقوم باداء خدمة عربية في الجمهورية الجزائرية كخبير لديها . وسيعلق في هذه الجلسة الدكتور ابراهيم سعدالدين نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في ج.ع.م. على بحثي الدكتور عبدالوهاب خياطة والاستاذ المخزومي . وجهود الدكتور ابراهيم سعدالدين معروفة لجميع العرب العاملين في حقل الادارة العامة ونشاطاته معروفة ايضا في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي وسيعلق الدكتور هشام متولي على بحثي الدكتور عبدالرازق حسن والدكتور جلال سعيد . والآن اترك المهمة للزميل الدكتور طاهر حمدي كنعان وشكرا وعلى بركة الله .

المقرر ـ الدكتور طاهر حمدي كنعان

ادعو الآن الاخ الدكتور هشام متولي لتقديم عرض عن الاقتصاد السوري نيابة عن الدكتور عبدالوهاب خياطة على الا تزيد مدة العرض عن ثماني دقائق .

مسح اقتصادي موجز للاقتصاد السوري

بقلم الدكتور عبدالوهاب خياطة الامين العام
لوزارة التخطيط في سورية (سابقا)
والمستشار الاقليمي لدى المكتب الاقتصادي
والاجتماعي للامم المتحدة في بيروت

قد يكون موضوع هذا البحث اوسع بكثير مما يحتمله برنامج هذه الندوة المحدد بعاملي الزمن والانتباه . الا انه قد يكون في نفس الوقت اضيق مما يحتاجه الانسان الاقتصادي لتكوين فكرة علمية صحيحة عن الاقتصاد السوري . والسبب في هذا الضيق ان المسح قد يشد الانتباه الى الوضع القائم الاستاتيكي في حين ان حاجة المحللين هي الى الوضع الديناميكي المبتغى والمبحوث عنه .

وعلى أي حال فاننا سنحاول ـ ضمن الحدود المعينة ، معالجة الموضوع على أساس ايضاح الواقع والتركيب القائم بشكل رئيسي . مع الاشارة الى التغيرات الممكنة والمطلوبة لكي نأخذ بالنظرة الحركية في نفس الوقت .

أي ان مخطط البحث الضمني سيكون كما يلي : استعراض لواقع الموارد في القطر العربي السوري والتفات الى حاجات التغيير الواجب حدوثها ومناطق الامل التي يتوجب استهدافها .

١ ـ الموارد الزراعية في سورية

آ ـ الاراضي :

تعتبر سورية من البلاد الغنية نسبيا بالموارد الطبيعية (وخاصة الارض) فمساحة سورية بحدودها الحالية تبلغ حوالي ١ر٥ الف كم٢ .

والموارد المائية المتوفرة للبلد تعتبر كافية لري ٢٥ الف كم٢ او ما يعادل اربعة اضعاف الاراضي المزروعة والمرورية حاليا .

ورغم ان البادية تشغل مساحة كبيرة من الاراضي في سورية فان الاراضي القاحلة ليست اراضي عديمة القيمة او الفائدة بالكلية . فهنالك نباتات وحيوانات تأقلمت مع المناطق القاحلة وجعلت الاستفادة من البادية امرا ممكنا كما ان هنالك نباتات تقليدية صالحة للمراعي في بادية الشام كالروثة واشجار البطم . وفضلا عن ذلك فان هنالك وديانا كثيرة تجتاز باديتنا الى جانب المياه الجوفية .

هذا ناهيك عن الثروات المعدنية التي تبين وجود بعضها كالبترول والغاز الطبيعي في مناطق متعددة وكالفوسفات في تدمر والملح في الهرموشية .

---

(١) لزيادة في التفصيل عن هذا الموضوع يرجى مراجعة كتابنا الآتي : في الاقتصاد السوري . وهو مجموع محاضرات القيت في معهد الخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق عام ١٩٦٨ .

(٢) قدم هذا البحث الى ندوة اتحاد الاقتصاديين العرب المنعقدة في بغداد في شباط (فبراير) ١٩٦٩ .

ومشكلة الارض في سورية متصلة اتصالا وثيقا بمشكلة المياه . ولذلك فان أول ما يسترعي نظر الفاحص هو تقسيم الاراضى السورية الى مناطق حسب كميات مياه الامطار التي تردها . وفي هذا دلالة على خضوعنا للطبيعة وعدم اخضاعنا اياهـــا .

ونحن عندما ندرس الاراضى في سورية فاننا نتقصى الارض نفسها من حيث مساحتها وامكاناتها الزراعية ثم ندرس الامطار والمياه وتوزيعها وكفايتها وطرق الاستفادة من هذه الموارد المائية كما ندرس ما فوق الارض من غابات واشـجار ومصايد اسماك وما في باطنها من ثروات معدنية وخصائص الارض والتربة من حيث صلاحيتها لانواع الزراعة المختلفة او لانواع الصناعة المختلفة كالاسمنت والخزف والبورسلان والبناء بالقرميد .....

ولا يجوز الاكتفاء في هذه الدراسـة بالـكم بل يجب البحث عن الكيف في استثمار هذه الاراضى وهذه المياه . فطريقة استغلال الارض (ملكية اقطاعيـة ام استثمارات صغيرة) . وطريقة استعمال المياه (الري المستديم ، الري بالرش، الري بالحياض) وانواع الزراعة (كثيفة ام واسعة ، اشجارا ام محاصيل) كلها صفات أساسية تمس الكيف ولها من الاثر الاقتصادي ما يفوق كمية الارض او كمية المياه مأخوذة بشكلها المجرد .

ويدلنا الجدول رقم (١) على توزيع الاراضى بين ما هو مستثمر وما هو غير مستثمر ويشير بوضوح الى امكانيات التوسع الزراعي .

الجدول رقم (١)

توزيع الاراضى بين قابلة للزراعة وغير قابلة للزراعة (بآلاف الهكتارات)

	١٩٤٧	٪	١٩٥٩	٪	١٩٦٦	٪
مجموع المساحـــة	١٨١٣٤	١٠٠	١٨٤٤٨	١٠٠	١٨٥٥١	١٠٠
الاراضى القابلة للزراعة	٥٦٨٠	٣١	١٢٣١٩	٦٧	٨٧٣٧	١٠٠
مستثمرة المجموع	٢٣١٤	١٣	٥٤٩١	٣٠	٦١٣٠	٣٣
اراضى مزروعـــة	—	—	٣٣٧٧	١٩	٣١٢٧	١٧
ســـقي	٢٩٧	٢	٤٧٦	٣	٥٠٧	٣
بعـــل	٢٠١٧	١١	٢٩٠١	١٦	٢٦٢٠	١٤
سبات الراحة	—	—	٢١١٤	١١	٣٠٠٣	١٦
غـير مستثمر	٣٣٦٦	١٨	٦٨٢٨	٣٧	٢٦٠٧	١٤
الاراضى غير القابلة للزراعة	١٢٤٥٤	٦٩	٦١٢٩	٣٣	٩٨١٤	٥٣
حـــراج	٣٥٦	٢	٤٤٩	٢	٤٧٦	٣
مراعـــي	٣٨٢٥	٢١	٥٣٦٦	٢٩	٥٤١٢	٢٩
متنوعـــة	٨٢٧٣	٤٦	٣٩٤	٢	٣٩٢٦	١١

المصدر : وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .

من الجدول والمعلومات المتقدمة تتضح لنا بعض الحقائق الاساسية في القطاع الزراعي في سورية ٠

ب ـ استغلال الاراضي

نلاحظ من هذا الجدول ان سورية غنية بالاراضي ولكن هذا التعميم يحتاج الى توصيف وتخصيص ٠

١ ـ اكثر من ٥٣٪ من الاراضي عبارة عن احراج ومراعي وجبال وصحاري ٠ وتبلغ مساحة هذه الانواع ٩ر٩ مليون هكتار عام ٩٦٦ منها ٤ر٥ مليون هكتار مراعي ٠ ويجب ان نلاحظ ان هذه المساحات الهائلة في المراعي تصلح اساسا لثروة حيوانية كبيرة اذا ما احسنا استثمارها بالمزروعات العلفية المناسبة لها ٠ كما ان مساحات الحراج هي طاقة كامنة كبيرة لثروة خشبية توفر المواد الاساسية لصناعات كثيرة فضلا عن تأمين حاجة البلاد من الاخشاب ٠

٢ ـ ان اسلوب استثمار الاراضي الزراعية التقليدي يقضي باراحة الاراضي خلال الدورة الزراعية وتعادل مساحة الاراضي المتروكة (البور) مجموع مساحة الاراضي المستثمرة فعلا سقيا وبعلا ٠ ففي عام ١٩٦٦ كان مجموع الاراضي المستثمرة ١ر٦ مليون هكتار مقسومة كما يلي :

اراضي مزروعة فعلا ١ر٣ مليون هكتار
٥ر١ سقيا
٦ر٢ بعلا
الاراضي المتروكة للبور ـ٣ر مليون هكتار

ولقد اظهر العلم وتجارب الخبراء ان عملية التبوير ليست ضرورية ولا حتمية بل انها في بعض مظاهرها تضر بالارض من حيث تعريضها لطبقات الارض السطحية الى بعض التلف في الخصائص الانباتية ٠ وهذا يشير بوضوح الى الهدر الذي نتكبده من جراء الاساليب التقليدية المستعملة في الزراعة ٠ ومن الممكن تلافي هذا الهدر الى حد كبير لو ادخلت تربية الحيوان في المزرعة السورية على مقياس واسع ٠

٣ ـ الزراعة البعلية مسيطرة على اسلوب الزراعة ٠ فمقابل ٥ر٠ مليون هكتار سقي نجد ٦ر٣ مليون هكتار بعل ٠ (الجدول رقم ١) ٠

كذلك فان الزراعة الواسعة المخصصة للحبوب والبقول تشغل ٢٦٪ من الاراضي في حين تشغل الزراعة الكثيفة ٢٤٪ من الاراضي المستثمرة (الجدول رقم ٢) ٠

ومن المعروف ان غلة الهكتار في الزراعة الكثيفة تعادل ٣ـ٦ اضعاف قيمة انتاج الهكتار في الزراعة الواسعة ٠ (الجدول رقم ٢) ٠

الجدول رقم (٢)

توزيع المساحة المحصولية وقيمة الانتاج الزراعي في سورية

وفقا لاسلوب الزراعة المتبع (واسعة او كثيفة) في عام ١٩٦٥(١)

القيمة بألوف الليرات السورية والمساحة بألوف الهكتارات

نوع المحاصيل	اسلوب الزراعة السائد	المساحة		القيمة		قيمة الانتاج
		مقدارها	نسبتها الى مجموع المساحة المحصولية	مقدارها	نسبتها الى مجموع القيمة	الهكتار ل٠س٠
حبوب او (تين)	واسعة	١٩٥١	٦٧٪	٢٩٦ر١ر٩٩	٢٨٪	١٥٢
بقول جافة واعلاف	واسعة	٢٤٧	٩٪	٥٤ر٢١٣	٥٪	٢١٩
محاصيل صناعية	كثيفة	٣٢٦	١١٪	٢٧٦ر٥٧٤	٣٦٪	١١٥٥
خضـــروات	كثيفة	١٢٣	٤٪	١٦٣ر٤٨٥	١٦٪	١٣٢٩
اشجار مثمرة	كثيفة	٢٥٧	٩٪	١٥٩ر٤٥١	١٥٪	٦٢٠
المجمـــوع	—	٢٩٠٤	١٠٠	١ر٠٤٩ر٩٢٢	١٠٠	الوسطى ٧٩٤

وليس من شك في ان المساحات المزروعة هي في تطور مستمر من حيث رقعة المساحة ومن حيث اسلوب الزراعة ونوع المحصول والـــدورة الزراعية ٠

ففي عام ١٩٤٣ لم تكن المساحة المزروعة تزيد على ١ر٧٥ مليون هكتار، وارتفعت في عام ١٩٥٦ الى ٤ر٥ مليون هكتار الى ان اصبحت ٥ر٣٤٥ مليون هكتار في عام ٩٦٥ والى ٦ر١ مليون هكتار في عام ١٩٦٦ كما رأينا في الجدول (٢) اعلاه ٠

٤ ـ ان المساحات المزروعة تزداد تباعا ٠ فما بين ١٩٤٣ و١٩٦٦ ازدادت مساحة الاراضى المزروعة من ١ر٧٥ مليون هكتار الى ٦ر١٣ مليون هكتار أي بمعدل تزايد سنوي وسطي قدره ١٩٠ الف هكتار سنويا ٠ أي ان الاراضى الموضوعة تحت الزراعة زادت بنسبة ٢٥٠٪ تقريبا في حين ان السكان خلال ٢٣ عاما قد زادوا بنسبة ١٩٣٪ (على أساس تزايد سنوي مركب قدره ٩ر٢٪) ٠

(١) المصدر : المجموعة الاحصائيـة (وزارة الزراعة ـ وزارة التخطيط (العينـة الزراعيـة) والدكتور صلاح وزان : من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي ٠

على انه لابد من الملاحظة بان زيادة كمية الارض المزروعة قد اقترنت بتحسين في اساليب الزراعة وتنويع في المحاصيل وزيادة في المردود للهكتار مما نتج عنه تقدم ملحوظ في الدخل الزراعي ٠

٥ ـ لاحظنا مما تقدم وجود اراضى زراعية غير مستثمرة (٢ر٦ مليون هكتار في عام ١٩٦٦) واراضى متروكة للراحة (٣ مليون هكتار) ٠ ان عدم استعمال هذا المورد الطبيعي بشكل ناجع يحمل على التساؤل عن سبب هذا الهدر في استعمار مورد اقتصادي هام ٠

وقد رأينا كذلك ان اراضى الحراج واراضى المراعي صالحة للاستثمار للزراعة العلفية للحصول على الاخشاب ولتربية الحيوانات ٠ وفي عـــدم استعمالها لذلك هدر واضح ٠

٦ ـ الاستفادة من ثروتنا الحرجية ضعيفة جـــدا كما ان الخطط التنموية في سوريا لم تعر هذا المورد الاهتمام الكافي ٠

لقد رأينا ان اراضى الحراج تبلغ حوالي ٤٧٦ الف هكتار اي حوالي ٣٪ من مجموع مساحة الاراضى في سورية ٠ ولكن هذه المساحة الكبيرة من اراضى الحراج ليست مغطاة بكاملها بالحراج نتيجة اهمال التحريج او نتيجة السياسات القديمة الفاشلة في استثمار الحراج ، ففي الحرب العالمية الاولى كانت تقطع اشجار الحراج لاستعمالها وقودا في القطارات ، وفي الحرب العالمية الثانية قطعت اشجار الحراج لاستعمالها في مد السكة الحديدية بين طرابلس وحيفا ، وبين القدس وحتى اليوم تقوم قطعان الماعز بالاقتيات المستمر عليها الى ان منعت تربية الماعز هناك ، وان ما تحدثه يد الانسان في قطع الاخشاب قبل الاوان لاستعمالها في التدفئـة والوقـود ولسقوف البيوت اعتداء على الحراج ، اضافة الى ان استثمار الاراضي الحراجية التي ازيلت اخشابها ما يزال مستمرا حتى اليوم ٠

ومن الطبيعي ان استثمار هذا الحراج يحتاج الى سياسة حراجيه علميـــة وجريئـــة ٠

فاستعمال الحراج للفحم قد زال بعد اكتشاف البترول والكهرباء ولـــكن استعمال الاخشاب للمساكن والســـكك الحديدية وصناعات الورق والخشـــب المضغوط والكبريت وأعمدة الهاتف وصناعة قشور الجوز ولب الحرير الصناعي (خشب الكينيا) لازال ذا أهمية كبيرة وامكانات داخلية وخارجية عظيمـــة ٠ والسياسة الحراجية العلمية يجب ان تتجه الى استبدال الاشجار ذات النمـــو السريع بالاشجار التقليدية كما يجب الزام المستفيدين من اراضى الاصلاح الزراعي بنسبة محددة من التشجير واكثار الغراس من الغرسات الحراجية اللازمة وتأمين القروض والارشاد للزراعات ٠

لعل العوامل الاساسية الاتية هي أهم ما يمكن ذكره في ايضاح العجز من الاستفادة الكاملة من كامل موارد تأمين الاراضى ٠

ج ـ اسباب الهدر في استعمال الطاقات الزراعية :

آ ـ نقص السكان من جهة وسوء توزيعهم على المحافظات من جهة ثانية ، ولابد من الاشارة الى ان سورية بحاجة الى سياسة سكانية جذرية تسمح بتنقلات اليد العاملة بما فيها الارض المتروكة للراحة في كلا الحالتين الى حيث توجد الاراضى القابلة للزراعة حتى يمكن الاستفادة من هذه الاراضى ٠ ان اسقاط عدد سكان الريف في عام ١٩٦٦ يعادل حوالي ٣ر٢١٦ مليون نسمة فاذا قدرنا ان العائلة المؤلفة من ٧ اشخاص تحتاج الى ١٢ هكتارا فان هذا العدد من السكان يحتاج الى ٥ر٥ ٠ مل ٠ هـ ٠ وقد رأينا ان الاراضى القابلة للزراعة تبلغ ٧ر٨ مليون هكتار في عام ١٩٦٦ ٠

ان هذه المقارنة السريعة تدل على مدى الاستيعاب الذي تكتنزه الاراضى الزراعية للزيادة المقبلة في السكان ٠ كما ان لهذا الفائض دلالة على نوع الاستثمار اللازم ومساحات التوزيع التي يمكن ان تتم لصالح المستفيدين من الاصلاح الزراعي ٠

ب ـ سوء الاساليب الزراعية وضعف المكننة ٠ وعندما بدأ «تحديث» الزراعة واشتد استعمال الآلات فيها زادت المساحات المزروعة بنسبة اكثر من زيادة عدد السكان كما رأينا ٠

جـ ـ قلة المياه اللازمة للري وسوء توزيع وجود المياه الجغرافي وعدم التساوي والتوازن في انتشار مياه الامطار جغرافيا ٠ وسوف نرى تفصيل ذلك عند دراستنا للموارد المائية في سورية ٠ الا اننا نشير منذ الآن الى ان السيطرة على المصادر المائية وانشاء شبكات مائية واعمال هندسية كبيرة تنقل المياه الى حيث توجد الاراضى الصالحة للزراعة أمر اصبح في غاية الاهمية ٠

ان التخطيط المائي للموارد المائية في سورية امر ملح ويجب ان يسير جنبا الى جنب مع التخطيط الزراعي والتخطيط الاسكاني ٠

ولو ان سورية ارادت القيام باستثمار اراضيها القابلة للزراعة بطريق الري فانها تحتاج الى ما يقدر بـ ١٠٠ مليار م٣ في حين ان مجموع مواردنا المائية يقل عن ذلك بكثير كما سنرى بعد قليل ٠

٦ ـ ان رأس المال الموظف في الزراعة قليل وضعيف بالنسبة الى المساحات الكبيرة من الاراضى الموجودة في القطر ٠ ولو قسنا نصيب الهكتار من رأس المال الموظف في الزراعة لوجدنا ان سورية متخلفة في هذا المضمار ٠ وليس من شك في ان تحديث الزراعة الذي يعتبر احد اهداف التنمية الاساسية يتم عن طريق زيادة الرساميل الموظفة في الزراعة : في البذار والسماد والاقنية والتراكتورات والحصادات والحيوانات والزرائب والمستودعات والمضخات ٠

٧ ـ ويظهر ضعف الرأسمال الموظف في الثروة الحيوانية بشكل خاص : فالاراضى الزراعية والمراعي الموجودة في سورية تسمح بتحميل الارض اضعاف

ماعليها من الثروة الحيوانية . وتدلنا الاحصاءات الحالية على ان ثروة سورية الحيوانية تبلغ في عام ١٩٦٦ كما يلي :

٧ر٥ مليون رأس غنم ، ٩ر٠ مليون رأس ماعز ، ٣ر٠ مليون رأس بقر ، ١ر٤ مليون طير دجاج ... وتعادل الثروة الحيوانية بمجموعها ١ر٥ مليون وحدة حيوانية(١) وهذا العدد يقل كثيرا عما تسمح به الموارد الزراعية وما تتطلبه الحاجات البشرية للسكان في سورية رغم انه يزيد عن السنوات السابقة .

ويبين الجدول الآتي عرضا مقارنا لوضع سورية وعدد من البلدان الاخرى . جدول يبين نصيب كل (١٠٠) من السكان وحمولة كل (١٠٠) هكتار من الوحدات الحيوانية في الدول التالية :

البلد	عدد الوحدات الحيوانية لكل (١٠٠) شخص	عدد الوحدات الحيوانية (١٠٠) هكتار من الاراضي الزراعية والمراعي
سورية	٢١ر٠٠	٩ر٠
اليونان	٣٩ر٧	٣٧ر٤
يوغسلافيا	٤٢ر٨	٥٥ر٢
المانيا الشرقية	٤٠ر٣	١٠٧ر٤
كوبا	٨٦ر٣	١٠٥ر٩
الدانمارك	١١٢ر٧	١٧١ر٥

اننا نسمع احيانا أقوالا لبعض المهندسين الزراعيين مؤداها ان المراعي في سوريا قد وصلت الى حمولتها العظمى في الرعي ، وانه قد اصبح من الضروري انتهاج سياسة تحول دون التوسع في الرعي يضاف الى ذلك التحذير بأن كثرة القطعان اصبحت تؤدي الى رعي جائر يمنع النباتات العلفية من النمو المناسب .

ولكي يمكن الاجابة على مثل هذا الموضوع يحسن بنا التمييز بين نوعين من الاراضي :

١ ـ الاراضي الزراعية التي هي قابلة لزراعة المحاصيل نظرا لتوفر مصادر المياه لديها . ان هذه الاراضي تخصص في الاصل للزراعة . ولكن هذا التخصيص يجب الا يحول دون استعمال جزء منها للمراعي ضمن سياسة تكامل زراعية لادخال الحيوان في الزراعة . Integration of Livestock in the farm والمجال الاساسي لادخال تربية الحيوان هذه في الزراعة هو استعمال الدورة

(١) الوحدة الحيوانية تعادل رأس بقر واحد = ٤ خنازير = ٧ رؤوس غنم = ٧ رؤوس ماعز ـ ٤٠٠ دجاجة ـ الدكتور صلاح وزان ـ من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي ص ١٨١

الزراعية بطريقة علمية تجعل من الممكن تربية الحيوان والاستفادة من فترة اراحة الارض (التبوير) لاستعمالها في النباتات العلفية . ولا يخفى ان استعمال الارض المبورة لزراعة الاعلاف يغذى هذه الارض بالكيماويات اللازمة لها كما انه يمتص الاملاح المتكونة في التربة .

٢ ـ النوع الثاني من الاراضى هو اراضى البادية او الاراضى التي لا تصلح في الاساس لزراعة المحاصيل نظرا لقلة المياه .

لقد رأينا ان المنطقة الجافة (أي التي تقل امطارها عن ٢٥٠ مم) تشغل أهم المساحات في سورية ـ اكثر من ١٢ مليون هكتارا . وهذه الاراضى غير صالحة للزراعة في أعراف المهندسين الزراعيين الفنيين . فاذا كان الامر كذلك افلا تصلح هذه الاراضى لرعي الحيوانات ؟ وما هي قدرتها على الحمل ؟ وطبيعي ان هذه المساحات كلها ليست عديمة القابلية للزراعة بالمرة . بل انها قابلة للزراعة اذا ما توفر لها الري كانشاء السدود السطحية (التخزينية والتحويلية) . وعلى ذلك فان هذه المراعي يجب ان تقسم الى قسمين :

أ ـ الاراضى التي لاتصلح الا للرعي ـ وتبلغ مساحتها ٥ر٤ مل . هـ .

ب ـ الاراضى الواقعة في المنطقة الجافة والتي تصلح للمراعي كما انها تصلح لاستغلال زراعي مناسب عند توفر المياه .

د ـ الدواجن :

يبلغ عدد الدواجن في سورية في الوقت الحاضر (١٩٦٧) حوالي ٤ ملايين دجاجة ينتج عنها دخل اجمالي قدره ٤٨ مليون ل.س. أي مايعادل ٤٪ من الدخل القومي . ولكن حصة الفرد من منتجات الدواجن ضعيفة اذ انها لا تزيد عن ٥٢ بيضة في العام وعن كيلوغرام واحد من الدواجن .

وتشير هذه الارقام بوضوح الى ضرورة الاهتمام بتربية الدواجن لزيادة الانتاج من اللحم والبيض ويتم ذلك عن طريق زيادة الثروة الحيوانية من طيور الدجاج .

ويمكن ان تتم هذه الزيادة في الثروة الدجاجية عن طريق تطوير تربية هذا الحيوان لدى الفلاح الصغير من جهة وعن طريق انماء صناعة متخصصة على أسس حديثة من جهة اخرى .

وفيما يتعلق بتطوير التربية لدى الفلاح الصغير فلقد كنا اشرنا الى ضرورة ادخال نظام التكامل الزراعي في المزرعة . ويحتاج الفلاح الصغير الى زيادة الاعداد لديه والى تحسين العروق الموجودة وتحسين التغذية وتنظيم عمليات تسويق الانتاج . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق الجمعيات التعاونية .

أما تربية الدواجن والعناية بها على اساس صناعي واسع فقد انتشر في

معظم البلاد . ولبنان الجار شاهد حي على ذلك اذ ان سورية وهي بلد زراعي ، اصبحت تستورد البيض والفروج منه .

هـ ـ البادية السورية :

البادية السورية تشكل ما يعادل حوالي منتصف مساحة الاراضى السورية اذ تبلغ مساحتها حوالي ١٠ مل٠هـ٠ معظمها غير مستثمر في الوقت الحاضر . الا ان بعض الآثار التاريخية التي لا تزال قائمة في البادية تدل على ان بعض هذه المساحات الشاسعة كانت مستثمرة . مثال ذلك وجود سدود صغيرة كانت منشأة في الماضى كسد الباردة شرق قصر الحبر وسد ريشة مما يدل على ان تلك الاراضى المجاورة كانت تستعمل للزراعة والرعي . كما ان الفجارات (الاقنية الرومانية) دليل على توفر المياه والزراعة والرعي .

ونظرا لان متوسط الامطار السنوية ضعيف في هذه المنطقة (١٢٥ ملم) ومتوسط ارتفاع التبخر السنوي قوي (٢٢٠٠ ملم) فان استثمار اراضى البادية يجب ان يعتمد على ما يلي :

- البحث عن انواع الزراعات العلفية والشجرية الملائمة لمثل هذا المناخ .
- استثمار الموارد المائيةوالسطحيةوالجوفية بعداستكمال مسح هذهالموارد .

٢ ـ الموارد المائية

لا يكفي وجود المساحات الشاسعة لكي تكون الاراضى صالحة للزراعة بل لابد من توافر شروط طبيعية أخرى وشروط بشرية لامكان استغلال هذه الاراضى .

من أهم هذه الشروط هي المياه والتربة الصالحة والمناخ الملائم وتشكيل الارض الطبيعي . فمن مجمل المساحة البالغة ١٨ر٥ مليون هكتار يوجد ٥٠٠ـ٦٠٠ الف هكتار من الاراضى المروية حاليا في حين تبلغ مساحة الاراضى التي تزرع اعتمادا على الامطار (الاراضى البعل) حوالي ٢ـ٣ مليون هكتار ، وهنالك حوالي ٨ ملايين هكتار قابلة للزراعة بدرجات متفاوتة .

وتعتمد الاراضى المروية بنسبة الثلثين تقريبا (٤٠٠ الف هكتار) على الانهار وبنسبة الثلث تقريبا (٢٠٠ الف هكتار) على المياه الجوفية .

مقابل هذه المساحات القابلة للزراعة (حوالي ١١ مليون هكتار) توجد موارد مائية كثيرة موزعة في مختلف انحاء القطر .

واهم المصادر المائية هي الانهار والينابيع والامطار والمياه الجوفية .

آ ـ الانهار والينابيع :

تبلغ كمية المياه التي تأتي من هذين المصدرين حوالي ٣١ مليار م٣ تأتي من الانهر والينابيع . الا اننا يجب ان نتذكر ان مجموع هذه الكميات من المياه ليس حقا لسورية وحدها . فالفرات مثلا تبلغ كمية مياهه السنوية ٢٦ مليار م٣ ،

وليست هذه الكميات كلها حقا لسورية ولابد من مراعاة الحقوق المكتسبة للدول من الانهر ذات الصفة الدولية ٠

واذا قارنا الموارد المائية في سورية مع الموارد المائية لبعض البلاد الاخرى فاننا نجد سورية فقيرة نسبيا بهذه الموارد ، فالموارد المائية السنوية في مصر تبلغ ٥ر٥٥ مليار م٣ وفي العراق ٦٠ مليار م٣ وفي كاليفورينيا ١٠٠ مليار م٣ وفي فرنسا ٣٤٣ م٣ ٠ أما البلاد الكبيرة كالصين ، فتبلغ الموارد المائية السنوية ٢٦٠٠ مليار م٣ وفى الولايات المتحدة الامريكية ٢٨٥٠ مليار م٣ وفى روسيا ٣٩٤٠ مليار م٣ ٠

ب ـ الامطار :

تقدر كمية الامطار التي تهطل في سورية في سنة عادية بحوالي ٥٠ مليارم٣ فاذا قدرنا ان ٨٠٪ من هذه الكمية يفقد بالتبخر والترشح الى الطبقات الجوفية وان ٢٠٪ من هذه الكمية فقط هو الذي يذهب الى الانهار ومجاري السيول او يعود الى الظهور بواسطة الترشيح فان كمية ١٠ مليار م٣ يمكن ان تعتبر كمورد مائي سنوي من مصادر الامطار ٠ فاذا احسن ضبط مجاري مياه الامطار واقيمت السدود التخزينية وتمت الاستفادة من هذه الكمية التي قدرتها ب ١/٥ كمية الامطار الهاطلة فان ذلك يفسح المجال لارواء اراضي بمساحة تقريبية قدرها ٨٠٠ الف هكتار٠ومشكلة الامطار في سورية خاصةوفياقليم البحر الابيضالمتوسطعامة انها تتفاوت ما بين سنة واخرى تفاوتا كبيرا جدا ٠ لذلك فان الاعتماد على الامطار في الزراعة البعلية يحتاج بالحاح الى ايجاد ممرات وشبكات مائية لضبط مياه الامطار والسيول وسدود للتخزين على مجاري مياه السيول او من الانهار ومضخات للاستفادة من المياه المترشحة ، وبدون هذه التدابير فان مياه الامطار تضيع هباء دون الاستفادة منها أو انه يستفاد منها في موسم من المواسم وتضيع في المواسم الاخرى مع ما يرافق ذلك من نقص في الدخل وهدر للجهد المبذول في تحضير الارض وبذرها ٠

ولا يقتصر التفاوت في كميات الامطار الهاطلة على التغير الزمني من سنة لاخرى ٠ بل ان هنالك تفاوتا كبيرا في المناطق ايضا ٠

ويلاحظ ان كميات الامطار لا تختلف فقط ما بين سنة واخرى بل انها تختلف ما بين منطقة واخرى اختلافا بينا كما ان امطار المنطقة الواحدة تتراوح مابين الجدب الكلى والعطاء الكلى ٠

ج ـ التخطيط المائي لسورية :

لاحظنا مما تقدم ان هنالك مناطق في سورية تكثر فيها الامطار وتزيد عن مساحات الاراضى الموجودة او القابلة للزراعة ٠

كما ان هنالك مناطق اخرى شاسعة تقل فيها المياه وتحتاج الى مشروعات للري ٠

والظاهرة نفسها تتكرر بالنسبة للسكان . فهنالك المناطق الشرقية وهي كبيرة وفسيحة وصالحة للزراعة ولكن كثافة السكان فيها قليلة .

والغالب ان المناطق الشرقية : الفرات والجزيرة والرقة تحتاج الى مزيد من السكان والى مزيد من مشروعات الري . والحاجة اصبحت ملحة لايجاد تخطيط مائي مركزي يقوم بوضع المخططات لانشاء مشروعات هندسية واقنية لنقل المياه واقنية للري على أساس النظرة الواحدة الشاملة لكل مصادر المياه في سورية .

ولابد لهذه المخططات ان تأخذ كل المعطيات الفنية والعلمية بعين النظر : فالتوازن بين تغذية الاحواض الجوفية ومقدار ما ينضح منها ، والاتصال بين المياه السطحية والمياه الجوفية ، وضرورات ضبط مجاري المياه ، والحاجة الى تأمين مياه الشرب ومياه الصناعة ومياه الري ، وايصال الري من المناطق التي تكثر فيها المياه الى المناطق التي تقل فيها، وتأمين الماء الى حيث توجد الاراضي الاكثر اخصابا .. كل هذه نقاط اساسية في تخطيط مائي اجمالي لمشروع طويل الاجل يضع نصب عينيه تخطيط استثمار الموارد المائية استثمارا علميا امثل . وليس من شك في ان طرق الري وطرق الصرف وطرق التخزين والمقننات المائية وطرق استرداد تكاليف الري تشكل ايضا بعض الاسس في موضوع التخطيط المائي المركزي الذي المعنا اليه .

ولكي يتم هذا التخطيط المائي المركزي فانه يتوجب ايجاد سلطة مركزية عليا للثروة المائية في سورية . ويجب ان تتركز في يد هذه السلطة المائية جميع صلاحيات التنقيب عن المياه ووضع المخططات لاستثمارها ودراسة حاجات الري والزراعة والصناعة والشرب والاسكان لاجل طويل والاشراف على التنقيب الذي يجب ان يتم بواسطة اجهزة مختصة .

ان الثروة المائية لا تقل عن الثروة المعدنية بل ان الثروة المائية هي في حد ذاتها مورد معدني . فالماء هو عجلة الحياة للاراضي في سورية ولابد من تخطيط مركزي يجمع بين الماء والارض والسكان .

ويقتضى التخطيط المائي المركزي كذلك دراسة المقننات المائية اللازمة لمختلف الاراضي في سورية ولمختلف انواع المحاصيل (كذا ليترا من الماء في الثانية للهكتار) وتهدف هذه الدراسات الى تحديد المقنن المائي الامثل ذي الغلة الزراعية العظمى او المقنن المائي الاقتصادي الذي يوصله الى المردود الزراعي الاعظم بالنسبة لكامل مشروع الري .

٣ ـ الموارد المعدنيـــة

يبين المسح الجيولوجي والدراسات الاولية وجود ثروة معدنية كبيرة في سورية ومعظم هذه الثروة لم تستثمر بعد اما لان اكتشافها كان حديثا نسبيا وأما لان الدراسات العلمية للاستثمار لم تنجز بعد . على ان الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية قد حققتا تقدما هائلا في ميدان استثمار اهم الموارد التي ثبت وجودها

وثبتت اقتصاديا في استثمارها : كالبترول والفوسفات والملح · اما الموارد المعدنية التي هي قيد البحث والدراسة فهي الغاز الطبيعي والحديد والكروم والكبريت ولعل هنالك موارد معدنية اخرى سيتم الكشف عنها خلال اعمـــال التحريات والدراسات المقبلة ·

آ ـ البترول :

نتيجة لاعمال المسح الثقلي والاهتزازي واعمال السبر الاستكشافي فقد تم اكتشاف بعض التراكيب الجيولوجية التي تحوي على احتياطي من النفط الخام يقدر بحوالي ٩٩٦ مليون طن · وقد دلت الدراسات الاولية على ان كمية النفط الممكن استخراجه من هذا الاحتياطي بطريقة التدفق الطبيعي هو بحدود ٨ر١١٥ مليون طن الا ان هذه الدراسات قد توسعت واعمال التنقيب قد اصبحت اكثر شمولا بحيث اصبح من الممكن زيادة الانتاج السنوي عن الاهـــداف المحددة في السابق ·

فلقد كانت الاهداف المذكورة في الخطة الخمسية الثانية تكتفي بانتـــاج ٥ مليون طن في مطلع السبعينات ، اما الان فقد اصبح من الممكن رفع هـــذه الاهداف الى ٥ر٧ مليون طن سنويا في نفس التاريخ · والمؤمل ان تظهر الدراسات المتتابعة اللاحقة امكانية رفع هذا الهدف الانتاجي من جديد ·

كما دلت بعض التقارير الاولية التي وضعتها شركة S.P.C. سابقـا عن وجود احتياطي كبير من الغاز الطبيعي في منطقة الجبيسة ولم يدخل مشـــروع التنقيب عن الغاز ضمن المشاريع البترولية للخطة الخمسية الثانية وترك ذلك الى ما بعد سنوات الخطة وتقدر تقارير S.P.C. وجود مخزون من الغاز الطبيعي قابل للاستثمار في حقل الجبيسة تبلغ كمية ٢ر٣ مليارات م٣ · ومن المحتمل ان تؤدي عمليات دراسة كامل الحقل الى زيادة هذا المقدار الى ٢ر١٣ مليار م٣ من الغـــاز ·

وعند البدء باستخراج النفط من مكامنه سيجمع من الآبار المختلفة بواسطة شبكة من الانابيب ثم ينقل الى الساحل عن طريق الانابيب الواصل بين كراتشوك وطرطوس · ويبلغ طول هذا الخط ٤٠٠ ميل أما قطره فيتراوح بين ٢٢ـ١٨ انش ويتراوح عمق الخط بين ١٢ـ٣٢ انش · وقد صمم هذا الخط على استطاعة نقل قدرها ٤ مليون طن متري في السنة قابلة للزيادة لغاية ٥ر٧ مليون طن متري في الســـنة ·

وعندما يمر الخط في حمص ستأخذ المصفاة حاجتها منه · حيث تم التعاقد على تطوير وتوسيع المصفاة الحالية لتتمكن من تصفية الخام السوري بدلا من الخام العراقي الوارد من كركوك · وتبلغ استطاعة المصفاة حاليا حوالي ٢ر١ مليون طن سنويا · بينما ستبلغ استطاعتها بعد تطويرها وتوسيعها حوالي ٧ر٢ مليون طن سنويا · وسيصبح انتاج المصفاة كافيا لاستهلاك القطر لمعظم المشتقات البترولية ، عدا مادة الفيول اويل الصناعي الذي سيؤمن العجز منه بواسطة فحم

البترول ، وكذلك مادة المازوت الذي سيستورد قسم منه من البلاد المصـــدرة لهذه المادة ٠

ب ـ الفوسفات :

اكتشفت رسوبيات الفوسفات في سورية نتيجة اعمال الخارطة الجيولوجية وقد تبين ان هنالك احتياطيا كبيرا من خام الفوسفات يزيد عن ٦٠٠ مليون طن منه حوالي ٢٠٠ مليون ذو تركيـز طبيعي يتراوح بـــين ٢٣٪ و ٦ر٢٨٪ امـا الاحتياطي الباقي فيقدر تركيزه الطبيعي ب ١٩٪ حتى الان ٠

ومن المقدر ان يبدأ استثمار هذه المكامن بعد انتهاء عمليات التجهيز ومن المفروض انتاج ٩٠٠ الف طن سنويا من الفوسفات المركز بنسبة ٥ر٣١٪ بدأ من عام ١٩٦٩ وسيستفاد من الفوسفات الناتج للتصدير ولصناعة الســـماد الفوسفاتي (تربيل فوسفات) الذي سيقام مصنع لصناعته في حمص بجانب مصنع السماد الازوتي ٠

ج ـ الملـــح :

يمكن الحصول على الملح في سورية ، من مصادر ثلاثة :

ـ مياه البحر ٠

ـ الملاحات الداخلية ٠

ـ الملح الصخري ٠

ويؤمن الاستهلاك حاليا عن طريق الملاحات الداخلية وعن طريق الاستيراد ويعتبر الملح الصخري أهم مصادر الامل لتأمين حاجـة القطر السوري من الملح ٠

وتحتوي منطقة التبني على احتياطي يقدر حوالي ٦ر٣ ملايين طن يمكن ان يكفي حاجة الاقليم السوري خلال ١٢٠ عاما بمعدل استهلاك سنوي قدره ٣٠ الف طن سنويا والملح هنا من النوع الصافي تقريبا ٠

كذلك تحتوي منطقة الهرموشية على احتياطي يقدر بحوالي ٤ر٦١ مليون طن يمكن استثماره بطريقة المحلول ٠ وسيكون الانتاج محددا باستطاعة معمل التصفيـــة ٠

د ـ الحديد الخام :

التحريات عن الحديد في سورية جديدة نسبيا ٠ ولقد اجريت معظم عمليات الحفر والتنقيب ما بين ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ وقد دلت التحريات على ان معظم الحديد الخام موجود بشكل اوكسيد ويبلغ متوسط نســـبة الحديد (Fe Soluble) حوالي ٨ر٣١٪ في حقول راجو وقريبا من ذلك في حقول عالمدار ونشاية شمال غرب حلب وترتفع هذه النسبة في حقول كرى :

وتبلغ الاحتياطات من الحديد الخام (Ores) ٥ر٤٧ مليون طن من جميـع

الفئـــــات (Categories) وهي موزعة كما يلي : (بآلاف الاطنان) ٠

	فئة ٠ هـ	فئـــة			
حقول علمدار		٩٨٤١	١١٤٩٠		
حقول راجو	٢٧٢٢	١٥٠٩٣	٨٤٠٠	١٧٨١٥	٢٦٢١٥	٢١٣٣١

اما حقول كري فيقدر مخزونها ب ١٤ مليون طن كما يقدر ما يمكن استخراجه منها بدون حفر مناجم Open Cast مقدار ٣ر٥ مليون طن ٠ كما يقدر ان ما يمكن استخراجه من حقول راجو وعلمدار بحوالي ٣٥٠ـ٤٠٠ الف طن سنويا ٠ فاذا ضربنا هذه الكمية بنسبة وجود الحديد فاننا نجد ان سورية تستطيع الحصول سنويا على ما يزيد عن ١٠٠ الف طن من الحديد لاستخراجه في صناعاتها او لتصديره ٠ اضف الى ذلك ان الحديد موجود على الاغلب في جبال اللاذقيـــة (القرموس ـ معارة ـ مصياف ٠٠) ولكن لم يجر بعد تحديد كميات الاحتياطي في هذه المناطق رغم ان تقارير السوفييت الجيولوجية قد حددت مواقعها ٠ كما يوجد الحديد قرب بلودان ٠ كذلك توجد رمال حديدية على الساحل السوري ٠

ولقد تمت جهود عديدة فى سبيل التحضير لاستثمار الحديد السوري ٠ ولكن العملية معقدة وطويلة بطبيعة الحال ٠

١ ـ اذ يجب اولا تحديد المواقع بالضبط بطبيعة الحال ٠

٢ ـ ويجب بعد ذلك اجراء التجارب لتركيز خامات الحديد ٠ وقد اوصى السوفييت باجراء التجارب على نطاق نصف صناعي باستخدام طريقة التمحيص والعفل المغناطيسى ٠

ويبدو ان اختيار الطريقة الاقتصادية الملائمة لتركيز الحديد السوري هي من أهم المشاكل الفنية الواجبة الحل ٠

٣ ـ وهنالك مشكلة فنية ثانية وهي ايجاد طريقة لصنع الحديد السوري بشكل ويستغنى معها عن استيراد فحم الكوك واستعمال بديل عنه كالبترول نظرا لعدم توفر الفحم الحجري في سورية ٠

٤ ـ الموارد البشرية

لقد دل التعداد الذي جرى في عام ١٩٦٠ على ان سكان سورية موزعون بين بدو وحضر كما يلي :

جـدول رقم (٣)

	سكان المدن	سكان الريف	سكان البدو	المجمـــوع
العـــــدد	١ر٦٨٥	٢ر٦٦٨	٢١٢	٤ر٥٦٥
النسبة المئوية	٣٦ر٩	٥٨ر٤٥	٤ر٦٤	١٠٠٪

وتدل الاسقاطات على ان هذا التوزيع سيكون في عام ١٩٧٠ كما يلي على أساس ثبات معدل الخصوبة ٠

	سكان المدن	سكان الريف	سكان البدو	المجمـــوع
العـــــدد	٢ر٤٩٠	٣ر٥٠٧	٢٨٢	٦ر٢٧٩
النسبة المئوية	٤٠٪	٥٦٪	٤٪	

وتدل الدراسات الديمغرافية التي اجريت على نتائج هذا التعداد على الصفات الاساسية التالية في المجتمع السكاني السوري :

آ ـ التركيب العمري للسكان يشير الى فتوة الشعب العربي في سورية فحسب نتائج عينية القوة العاملة في سورية تبين ان :

٢ر٤٧٪ من السكان يدخلون في فئة السن من ٠٠ ـ ١٤ سنة

١ر٤٧٪ من السكان يدخلون في فئة السن من ١٥ ـ ٦٤ سنة

٧ر٥ ٪ من السكان يدخلون في فئة السن من ٦٥ فما فوق

١٠٠

ب ـ وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي ٢٩ بالالف وهي نسبة عالية اذ انهـا تعني ان سكان سورية سيتضاعفون كل ٢٥ سنة على اساس المعدلات الحالية في الولادات والوفيات ٠

ج ـ وتقدر نسبة القوة البشرية (وهم السكان القادرون على العمل المنتج ما بين ١٥ ـ ٦٥) في عام ١٩٦٢ حوالي ٤٩٪ من السكان او ما يعادل ٢ر٢ مليون نسمة ٠ اي ان ٥١ ٪ من سكان سورية هم خارج القوة البشرية لانهـــم يقلون عن ١٥ ويزيدون عن ٦٥ ٠

هذا في حين ان هذه النسبة في الدول الصناعية تبلغ ٨ر٦٢٪ وفي الدول نصف الصناعية تبلغ ٢ر٦١٪ من السكان وفى الدول الزراعية تبلغ ٤ر٥٧٪ من السكان ٠

أما قوة العمل Labour Force فانها في احصاء ١٩٦٠ بلغت ٣ر٢٦٪ من السكان أي ما يعادل ٢ر١ مليون نسمة ٠ منهم ١ر١ مشتغلون و ١ر٠ متعطلون وتتوزع قوة العمل حسب عينة الاستخدام في ايار (مايو) ١٩٦٦ كما مبين في الجدول رقم (٤) ٠

الجدول رقم (٤)

قوة العمل حسب الانشطة

النشاط الاقتصادي	توزيع قوة العمل الاجمالية في آيار ١٩٦٦ حسب العينية	التوزيع المئوي عينية ايار ٩٦٦	عينية ايلول ٩٦٠
الزراعة	٨٣٧٥٨٦	٥٧ر٨٢	٤٥ر٤٧
المناجم	٤٧٨٧	٠ر٣٣	٠ر٣٦
الصناعات التحويلية	١٥٦٢٣٠	١٠ر٧٩	١٠ر٩٤
التشييد والبناء	٧٦٥٨٣	٥ر٢٩	٥ر٠٥
الكهرباء والغاز	١١٧٢٧	٠ر٨١	٠ر٦٤
التجارة	١٢٥١٤٥	٨ر٦٤	٧ر٨٣
النقل والمواصلات	٤٥٢٦٧	٣ر١٢	٣ر٣٨
الخدمات	١٦٩٠٢٠	١١ر٦٧	١٢ر٥٩
انشطة غير واضحة (بما فيها المتعطلون)	٢١١٦٢	١ر٥٣	١٣ر٧٤

يلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة عام ١٩٦٦ عنها في عام ١٩٦٠ مع الثبات النسبي لكافة نسب المشتغلين في الانشطة الاخرى ٠ وتفسير هذه الظاهرة يحتاج لدراسة خاصة والرجوع الى دورات القوة العاملة التي اجريت في السابق ٠

د ـ ويقدر معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي (Participation Rate P.R.) حسب احصاء عام ٩٦٠ بـ ٦٠٪ للذكور و ٧٪ للاناث ٠ وهذا يشير بوضوح صارخ الى ضعف معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للنساء السوريات كما انه يدل على انخفاض هذا المعدل حتى بالنسبة للذكور اذا ما قورن مع بلاد العالم ٠

هـ ـ وتبلغ نسبة الاعالة (Dependency Ratio) ١٠٤٪ في حين انها لا تزيد عن ٦٢٪ في السويد وتصل الى ٩٢٪ في الجزائر والى ٩٦٪ في الجمهورية العربية المتحدة ٠

٥ ـ الموارد البشرية والموارد المادية

بعد هذا الاستعراض السريع لبعض الموارد الطبيعية والبشرية في الوطن السوري يصبح بالامكان طرح السؤال التقليدي الاساسى التالي :

ما هو الحجم الامثل للسكان في سورية ؟ وهل تسمح الموارد في هذا القطر العربي بنمو سكاني متصل حسب المعدل الحالي مع استمرار في نمو الدخل القومي والناتج القومي يفوق او على الاقل يعادل النمو السكاني ٠

قد تصعب الاجابة على هذا السؤال بشكل شاف ضمن الحجم المحدد للصفحات الذي عينته ادارة هذه الندوة الكريمة ٠ ولكننا سنحاول المعالجة مع الاختصار على كل حال ٠

أولا : تعتبر سورية من البلاد المتخلفة اقتصاديا ٠ وتتضح صفة التخلف هذه مما يلي :

آ ـ نصيب الفرد من الدخل القومي لا يتجاوز ١٧٥ دولارا ومن المصطلح عليه ، كما هو معلوم ، ان كل الدخول التي تقل عن ٣٠٠ دولارا تعتبر في عداد البلاد المتخلفة ٠

ب ـ الهيكل الاقتصادي للانتاج تسيطر فيه الزراعة ، اذ تمثل ٣٥ ـ ٤٠٪ من الناتج القومي كما يشكل العاملون في الزراعة نسبة كبيرة من مجموع القوة العاملة(٣) ٠

ج ـ أهمية التجارة الخارجية كحجم بالنسبة الى الدخل القومي حيث يمثل حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) نحو ٤٠٪ من الدخل القومي ٠ وأهم من ذلك تركيب الصادرات والمستوردات ٠ ففي البلاد المتخلفة تسيطر الصادرات من المواد الزراعية والمواد الاولية كما ان هيكل الواردات يدل على أستيراد عال من البضائع الرأسمالية والمواد البسيطة والمنتهية (الاستهلاكية) وهذا التركيب الهيكلي في التجارة الخارجية واعتماد سورية في تصديرها على عدد قليل من المنتجات (قطن ، حبوب) يجعلها عرضة لتطور الاسعار الخارجية التي تأكل من صافي ثروتها بشكل متصل نظرا لنميل المعروف فيانخفاض اسعار المواد الاولية وارتفاع اسعار المنتجات الصناعية والوسيطة (نظرية حدي التجارة وتدهورها في صالح البلاد النامية) ٠

د ـ ضعف معدل الادخار وبالتالي الاستثمار بشكل لا يتجاوز كثيرا ما يعوض زيادة السكان وتعويض الاهتلاك في رأس المال ٠ ففي كثير من البلدان المتخلفة لا يتجاوز معدل الادخار الاجمالي ١٠٪ من الدخل القومي وهذه النسبة لا تكاد تكفي نمو السكان ٢ر٥ ـ ٣٪ وتعويض الاهتلاك اللازم الذي يقدر عادة بحوالي ٥٪ من الدخل القومي ٠ فاذا افترضنا ان معامل رأس المال الانتاج يساوي ٣ فان الادخار اللازم للحفاظ على نفس مستوى المعيشة هو (بافتراض تزايد السكان ٢ر٩ كما هو في سورية) :

---

(١) يبلغ نصيب الزراعة في الدخل القومي في البلاد الصناعية حوالي (٥ ـ ١٠٪) كما يبلغ عدد المشتغلين في الزراعة ١٥ ـ ٢٠ من القوة العاملة .

٩ر٢ × ٣ = ٨ر٧ = ١٣٪ من الدخل القومي ٠

أي ان بلدا كسورية يحتاج الى ادخار ١٣٪ من دخله القومي لكي يحافظ على مستواه المعاشي الفردي دون تحسن ٠

هـ ـ انتشار البطالة بانواعها المختلفة دليل جدي على التخلف ٠ وتدل احصاءات عينية القوة العاملة في سورية على ان البطالة تتراوح بين ٥ ـ ١٢٪ من قوة العمل الا ان هذا المعدل يدل على البطالة الموسمية والبطالة الفنية (التكنولوجية) لم تحسب بعد ٠

ويبدو لنا ان البطالة المقنعة في سورية ذات أهمية كبيرة لسببين :

فلو حسبنا عدد ايام العمل في الريف لوجدناها لا تستوعب جهد الفلاح طوال العام ٠ فموسم الشتاء على الغالب موسم بطالة نظرا لعدم تنوع الانتاج ولعدم وجود تكامل زراعي في طريقة العمل الزراعي ٠ وقد اشرنا الى ذلك فيما تقدم ٠

فليس ثمة تربية للحيوانات وليس هنالك عناية بالاشجار المثمرة الى جانب المحاصيل مما يترك مجالا كبيرا في حقل التكامل الزراعي ٠ كما ان الاعتماد على الامطار في الاراضى البعلية لا يحمل الفلاح على أي عمل في حقل الري من ضخ وتوزيع مياه وصرف ٠٠٠ وهذا كله يقلل من جهد وعمل الفلاح وبالتالي ينقص من انتاجه ودخله ٠ هذا هو السبب الاول ٠

ويقدر البعض ان المشتغلين في الريف السوري في الاراضى البعلية لا يتجاوز عملهم السنوي ٥ـ٦ اشهر(١) ٠

وحتى اولئك المشتغلين بالاراضى المروية وبالزراعة الكثيفة فان فقدان التكامل الزراعي في طريقة استثمارهم يجعل لديهم فائضا من الوقت والجهد يمكن استثماره لزيادة الانتاج القومي في بعض الظروف ٠ وهذا هو السبب الثاني ٠

ويبدو لنا ان البطالة المقنعة في الريف السوري لا تقل عن ٣٠٪ من القوة العاملة ولعل هذه النسبة ترتفع فيما لو اخذنا بالحسبان ان تقاليد الريف السوري تسمح للمرأة بالعمل وهذا يعني ان القوة العاملة في الريف يجب ان تدخل المرأة بالحساب بمعنى ان تحسب كل النساء ما بين ١٥ـ٦٤ داخل قوة العمل ٠

---

(١) الدكتور صلاح وزان المصدر السابق ص ١٠٥

ويقدر بعض الاقتصاديين في مصر ان البطالة المقنعة في الزراعة المصرية تعادل ٣٠٪ من القوة العاملة في الزراعة ٠

أما في المدن فان هنالك ايضا بطالة مقنعة · وتتجلى هـذه البطالة في ذلك النوع من الانشطة التافهة التي يمارسها بعض ابنـاء القطر كما هو معروف ويكدحون طول يومهم ولكنهـم لا يزيدون في الناتج القومي شيئا مذكورا ·

ان هنالك امثلة كثيرة لحالات سافرة لبطالة مقنعة يمكن سحبها من سوق العمل السطحي واضافتها الى اعمال منتجة تزيد زيـادة محسوسة في الناتج القومي ·

ثانيا : ان نمو السكان في سوريا بالمعدل الذي اقررناه (٩ر٢٪ سنويا) قـد يؤثر على المستوى المعاشى الفردي اذا لم يصطحب بنمو في الانتاج يزيد او يعادل النمو السكاني السنوي ·

ولكي يزداد معدل الانتاج فان هنالك أمـورا عديدة لازمة أهمها :

آ ـ ازدياد رأس المال الموظف في استغلال مختلف الموارد ·

ب ـ توفر موارد قابلة للاستغلال : اراضى زراعية ، موارد مائية ، مـواد اولية ، ايادي بشرية وطاقات علمية ·

ج ـ تحسن التكنولوجيا المطبقة في استغلال الموارد كتطبيق معطيات العلم والتقنية المؤدية الى ارتفاع الانتاج · ان استغلال التكنولوجيا يرفـع الكفاية الانتاجية ويجنب الهدر ويزيد معدل المردود في وحدة المساحة ازاء العمل او المواد المستخدمة ·

د ـ التنظيم الرشيد العقلاني للمجتمع ولطـرق الاسـتغلال ولاولويات الاستخدام في الموارد · ويدخل في باب التنظيم علاقات الانتـاج القائمة في المجتمع وطرق ادارة الاقتصاد القومي واساليب التأكيـد على استمرار وارتفاع شروط الانتاج الموسع ·

هـ ـ التغيير الدائم في الموارد المادية وطرق استغلالها يسمح بمجابهة تزايد السكان ورفع مستوى معيشة الفرد في آن واحد · ويكاد هذا الوضع يعني التذكير باستعمال افضل طرق التكنولوجيا · والمهم التركيز على التطور المستمر في استعمالات الموارد المادية · فلم يعد البترول مثلا مصدرا للطاقة والوقود فقط بل اصبح مصدرا لعديد من المـواد المستخدمة في الصناعة البتروكيمائية من مواد نسيجية ولدائن تحل محل المعادن ومواد للتسميد والاخصاب وحتى لمواد غذائية · والاراضى الزراعية قد تضاعف انتاجها لا بفضل التسميد ولا بفضل استعمال التراكتورات والبذار المحسن ومكافحة الاوبئة ···· فقط وانما جرى التحسن الكبير عن طريق استعمال الارض لاكثر من محصول واحد · وهكذا اصبحت الارض وهي تنتج محصولين فكأنها قـد تضاعفت مساحتها (المساحة المحصولية) ·

ان كل هذه التدابير والتطورات تمكن المجتمع من زيادة الانتاج والدخل وهذا يعني امكانية مجابهة العدد المتزايد من السكان فضلا عن الرقي بالدخل الفردي او الارتفاع بالمستوى المعاشي ٠

ولقد رأينا ان التوسع في الاراضي الزراعية في سورية لم يتناسب مع التزايد في عدد السكان ٠ ولكن الانتاج الحادث والمتوفر قد ربا على الزيادة في السكان ٠ وهذا ما تشهد به ارقام الدخل القومي ٠ فالدخل القومي ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٥ قد ارتفع بمعدل وسطي سنوي قدره ٥ر٥٪ سنويا ٠ أي انه يزيد على المعدل السنوي في ازدياد السكان ٠ ومعنى ذلك ان الاساليب المستعملة في الانتاج وخاصة في الانتاج الزراعي ٠ والتغيير الهيكلي الحادث في نوعية الانتاج الصناعي والخدمات قد سمح بزيادة الانتاج باكثر من معدل زيادة السكان ٠

وطالما استمر هذا الاتجاه ، وما دامت ثمة موارد لم يتم استغلالها في الوطن السوري ٠ فان ازدياد السكان لا يحمل بذور الخطر او التخوف رغم الاعتراف بان رفع مستوى المعيشة للفرد الواحد كان يمكن ان يكون اعلى لو ان معدل نمو السكان كان أقل عما هو عليه ٠

اضف الى ذلك امكانيات التغيير الدائمة في استعمالات الموارد٠ فالتصنيع يستعمل موارد الوطن بشكل يرفع الانتاجية ويدعم الهيكل الانتاجي ويزيد من مردود الفرد البشري ووحدة رأس المال الموظفة ٠

وبتعبير آخر فان ازدياد السكان في سورية لا يعتبر عبئا على التنمية والتطور فيها ما دام هذا الازدياد السكاني مقترنا بازدياد الناتج القومي بنسبة اعلى من تزايد السكان كما هو واقع حاليا ٠

وعند ما يصل النمو الممكن في الانتاج السوري الى نسبة تعادل او تقل عن نمو السكان فان التزايد السكاني يصبح في سورية عند ذلك التزاما ويكون مشكلة وليس في التطورات القائمة او القريبة او المتوقعة ما يدل على حدوث مثل هذا التدهور نظرا للموارد المتوفرة وغير المستثمرة بعد ٠ ويكفينا ان نذكر بما ذكرناه من موارد الارض ومصادر المياه وامكانيات السيطرة عليهما وتزاوجهما لكي ندرك كفاية الموارد في حد ذاتها فاذا اضفنا الى ذلك الاستخدامات الرشيدة الممكنة والتحسينات التكنولوجية التي لم ندخل منها الا الجزء اليسير بعد واساليب الانتاج المحسن التي تنتشر يوما بعد يوم وامكانات التصنيع المتوفرة فان سعة الموارد ورحابتها لاستيعاب التزايد السكاني الحالي تبدو واضحة للعيان ٠

ثالثا : اعباء ازدياد السكان وآثاره :

يقال احيانا في معرض التحذير(١) من تزايد السكان انه :

١ – يرفع معدل الاستثمارات اللازمة لتحقيق تنمية مستمرة .

٢ – ويؤثر على الادخارات فينزل بها على العموم نظرا لواجبات الاعالة .

٣ – وقد يؤثر على الصادرات فيقلل من حصيلة المواد المتاحة للتصدير نظرا لوجوب كفاية الحاجات المحلية من المواد الغذائية والاولية .

٤ – ويزيد في اعباء الدولة من حيث الخدمات الواجب تأمينها للمواطنين المتزايدين من تعليم وصحة وثقافة واسكان مما يزيد عبء الدولة الاستهلاكي ويقلل من طاقاتها الاستثمارية .

٥ – ويستنتجون من كل ذلك بأنه من الضروري اتخاذ تدابير كافية لمواجهة مشكلة السكان وتزايدهم كاقلال المواليد وتشجيع الهجرة .

ان ضيق المجال لا يسمح لنا بايراد الدراسات المفصلة التي قمنا بها عن اثر كل من العوامل المقدمة على التطور الاقتصادي لسورية وتفاعله مع التزايد الكافي .

ولكن هذه الدراسات دلت على ان هناك ترابطا بالطبع بين تزايد السكان وكل من العوامل المذكورة .

والمهم هو ان الحصيلة الاجمالية لكل هذه التطورات والتفاعلات قد ساعدت على نمو الناتج القومي والدخل القومي ولم تثبط من وتيرة ارتفاع هذا الدخل والناتج .

وسنرى في الفقرة التالية تطور الدخل القومي في الخمس عشرة سنة الاخيرة مما يدل بوضوح على ان ازدياد السكان في سورية هو مورد من موارد التنمية وليس عبئا عليها كما هو الحال في بعض بلدان العالم الثالث .

٦ – الدخل القومي في سورية وتطوره

دلت دراسات تطور الدخل القومي على ازدياد متصل يزداد احيانا وينخفظ احيانا أخرى تبعا مواءمة العوامل المناخية وهطول الامطار . ذلك ان الانتاج الزراعي والدخل الزراعي الناجم عنه يحتل جزءا كبيرا في تكوين الدخل القومي هذا فضلا عن ان الدخل الزراعي نفسه يؤثر على الدخول القطاعية لعدد آخر من القطاعات المتصلة به كالنقل والمواصلات والتجارة والخدمات .

وتدل هذه الدراسات على ان معدل تزايد الدخل القومي كان ما بين ١٩٥٣ – ١٩٦٦ بمعدل وسطي قدره ٥٫٩٪ سنويا .

---

(١) راجع الدكتور علي الجريتلي – السكان والموارد الاقتصادية في مصر – ١٩٦٢ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع .

على اننا اذا اخذنا التطور ما بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ فاننا نجد ان هذه الزيادة تبلغ ٦ر٨٪ سنويا والسبب في هذا التفاوت هو كون الدخل في عام ١٩٦٠ (وهي سنة الاساس في هذه الحالة الثانية) منخفضا بسبب سوء المواسم الزراعية لهذا فانه لا يصح الاعتداد بمثل هذا الحساب ٠

ولو اخذنا معدل التزايد ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٤ وهو سلسلة زمنية معقولة لانها تشمل سنوات سمانا واخرى عجافا وثالثة متوسطة ، وحسبنا معدل التزايد في الدخل بطريقة الحساب التراجعي (Regression Analysis) فاننا نجد ان معدل التزايد السنوي هو ٥٪ تقريبا ٠

ويدلنا الجدول رقم (٥) الملحق على تركيب الدخل القومي وحجمه ٠ كما يدلنا الجدول رقم (٦) على معدلات التغير السنوية في الدخل القومي القطاعي(١) ٠

الجدول رقم (٥)

معدلات التغير السنوية القطاعية في الدخل القومي

	٤ سنوات الفترة من ١٩٥٦ـ١٩٦٠	سنوي ٪	٦ سنوات الفترة من ١٩٦٠ـ١٩٦٦	سنوي ٪
القطاعات السلعية	١٣ر٤ −	٣ر٣٥ −	٤٥ر٧ +	٧ر٦٢ +
الزراعة	٢٨ر٦ −	٧ر١٥ −	٥٥ر٠ +	٩ر١٧ +
الصناعة	١٥ر٣ −	٦ر٣٣ +	٤٣ر٤ +	٧ر٢٣ +
البناء والتشييد	٩ر٠ −	٢٣ر٠ −	٣٦ر٧ +	٦ر١٢ +
قطاعات الخدمات	٢ر٤ +	٦٠ر٠ +	٤٦ر٥ +	٧ر٧٥ +
النقل والمواصلات	١ر٤ +	٣٥ر٠ +	٤٠ر٤ +	٦ر٧٢ +
التجارة	١٨ر٦ −	٤ر٦٥ −	٦٨ر٤ +	١١ر٤٠ +
المالية	٢ر٨ +	٧٠ر٠ +	١٩ر٢ +	٣ر٢٠ +
الايجارات	٢٢ر٢ +	٥٥ر٥ +	٢٦ر٨ +	٤ر٧٤ +
الادارة العامة	١٩ر٩ +	٤ر٩٧ +	٥٩ر٠ +	٩ر٨٣ +
الخدمات	١٤ر٩ +	٣ر٧٣ +	٣٣ر٢ +	٥ر٥٣ +
المجموع	٦ر٥ −	١ر٦٢ −	٤٤ر٨ +	٧ر٤٧

(١) لمزيد من التحليل يرجى مراجعة كتابنا المذكور سابقا .

الجدول رقم (٦)

تقدير الدخل القومي السوري لعامي ١٩٥٦-١٩٦٦

(بالاسعار الثابتة لعام ١٩٥٦ - بملايين الليرات السورية)

	١٩٥٦	النسبة المئوية ٪	١٩٦٦	النسبة المئوية ٪
الاجمالي زمنه	٢٤٤٥	١٠٠	٣٣٩٢	١٠٠
الزراعة	٩٦٠	٣٩ر٠	٩٥١	٢٨ر٠
الصناعة	٢٦٧	١٠ر٩	٥١٧	١٥ر٢
البناء والتشييد	٩٨	٤ر٠	١٤٠	٤ر١
مجموع القطاعات السلعية	١٣٢٥	٥٤ر٢	١٦٠٨	٤٧ر٣
النقل والمواصلات	٢٥٥	١٠ر٤	٣٧٣	١١ر٠
التجارة	٣٧٥	١٥ر٤	٥٧٢	١٦ر٩
المالية	٤٤	١ر٧	٤٦	١ر٤
الايجارات	١٣٧	٥ر٦	٢٢١	٦ر٥
الادارة العامة	١٥٠	٦ر١	٣١٨	٩ر٤
الخدمات	١٥٩	٦ر٥	٢٥٤	٧ر٥
مجموع القطاعات	١١٢٠	٤٥ر٨	١٧٨٤	٥٢ر٧

المصدر : المجموعة الاحصائية السورية لعام ١٩٦٦ ٠

المقرر : اشكر الدكتور هشام متولي على تفضله بعرض بحث الدكتور عبدالوهاب خياطة نيابة عنه ٠ أدعو الدكتور عبدالرازق حسن لتقديم بحثه ٠

نبذه عن الاقتصاد المصري فى تطوره

الدكتور عبدالرازق حسن

مقـــدمة :

لم يكن هيرودوت متجاوزا الحقيقة حينما ذكر منذ اكثر من الفي سنة ، ان مصر هبه النيل ، فلا تزال مصر منذ حضارتها العريقة القديمة تعتمد على النيـــل كمصدر للحركة والتطور وستظل كذلك الى مدى من السنين ليس من الســـهل تحديده ٠

فتقوم الزراعة اساسا على ماء النيل ويستند القسم الاكبر من الصناعة على المنتجات الزراعية وحتى الصادرات نجدها في غالبيتها اما زراعية او ذات اصل زراعي ٠

وقد اثر هذا الوضع في تركيب المجتمع وتكييف العلاقات المادية بين عناصره المختلفة ولا نبعد كثيرا اذا قلنا ان هذه الرقابة التي فرضها تدفق مياه النيـــل والتنظيم الذي اقتضاه لضمان الحيـاة والنمو قد لعبا دورا كبـــيرا حتى في التركيب النفسي للشعب المصري ٠

ليس معنى ذلك ان الاقتصاد المصري يتسم بالجمود او لم يصبه تغيير يذكر منذ القدم لان هذا ضد طبيعة الاشـياء ويتجاهل الحركـــة والنمو في المجتمع والعوامل الخارجية والمجال المحيط بالبلاد وما يمر به وما لهذا الوضع من تأثير مباشر او غير مباشر على مصر ٠

واذا اردنا الدقه نجد ان المجتمع المصري قد مر بتغييرات في الســـنوات الاخيرة ذات طبيعة كمية اخذت تحدث اثرها وتبدو ملامحها في احداث تغيير في التركيب النوعي للجتمع ، وان كان التغيير العام لم يأخذ شكله النهائي بعد ٠

وسنحاول في الاتي ان نعطي صورة عن التطورات الاقتصادية التي اصابت المجتمع المصري في السنوات الاخيرة علنا نلمس طبيعة التغيير واتجاهاته لمـــا يعنيه ذلك بالنسبة للمجتمع العربي ٠

الدخل والســكان :

يقدر الدخل المحلي الاجمالي للجمهورية العربية المتحدة في ٦٧/٦٦ بحوالي ٢٠٧٧ مليون جنية (اسعار ٦٥/٦٤) وبلغ متوسط دخل الفرد في السنة حوالي ٦٦ر٦ جنيها ٠

وقد اتجهت مؤشرات الدخل القومي الى الزيادة في خلال سنوات الخطـــة الخمسية الاولى (٦١/٦٠ ـ ٦٥/٦٤) اذ بلغ النمو السنوي حوالي ٦ر٥٪ سنويا وهو يزيد كثيرا عن مثيله في الدول النامية الاخرى الذي لم يتعد ١ر٤٪ غير ان معدل النمو السنوي انخفض الى ٤ر٥٪ في ٦٦/٦٥ وكان الانخفاض اكبر من ذلك

في ٦٧/٦٦ اذ لم يتعد معدل النمو ٧ر٠٪ وهي السنة التي حدث فيها العدوان الامبريالي الاسرائيلي ٠

وقد ادى الانخفاض النسبي لمعدل نمو الدخل القومي في الوقت الذي استمر فيه تزايد السكان بنسبة عالية الى امتصاص الجزء الاكبر من الزيادة في الدخل العام وانخفاض متوسط دخل الفرد عن الحد الذي بلغه في ٦٥/٦٤ وهو ٦٧ جنيها ٠

وقد كان اطراد نمو الدخل في السنوات الاخيرة موضع اهتمام كبير لما تكشفه بعض المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ج٠ع٠م٠ والتي تتلخص في عدم تناسق التركيب الهيكلي لعناصر الانتاج في المجتمع ، ونمو السكان بمعدلات عالية نسبيا بالمقارنة بالدخل المتولد وعدم التطور الفني لاسلوب الادارة ٠ فقد بلغ ما ولدته القطاعات السلعية ٣ر٥٤٪ من الدخل العام في ٦٧/٦٦ مقابل ١٩٪ لقطاعات التوزيع ٧ر٢٦٪ للقطاعات الخدمية ٠ والتغيير الذي اصاب هذه القطاعات بالنسبة لبعضها لم يكن ذا بال بالمقارنة بسنة الاساس في الخطة (٦٠/٥٩) كما يتضح من الجدول المرفق ٠ وذلك بالرغم من الجهود المضنية التي بذلت لتغيير هذا الوضع بتركيز الاهتمام بالصناعة ٠ وترجع المشكلة اساسا الى ان التغيير الهيكلي لتركيب الدخل في بلد مالا يتم في فترات قصيرة ويحتاج الى وقت لظهور اثره بشكل فعال ، كما ان تطبيق الفلسفة الاشتراكية كان يعني الاهتمام ببعض قطاعات الخدمات لتعويض الافراد عما حرموه في الماضي وقد كان ذلك طبيعيا بعد رفض مبدأ التضحية بالجيل الحاضر لحساب المستقبل ، وانما تحميله بالقدر الذي لا يحرمه من نتيجة عمله وما يشعره بتحسين مستوى معيشته ٠

ومن ناحية اخرى نجد ان عدد السكان قد ارتفع من ٦ر٢٥ مليون نسمة ٦٠/٥٩ الى حوالي ٢ر٣١ مليون نسمة ٦٧/٦٦ اى بزيادة تقدر سنويا بحوالي ١ر٣٪ ٠ ومشكلة الزيادة السكانية كانت وما تزال الشغل الشاغل للحكومة اذ الملاحظ من تتبع الاحصاءات ان السكان قد تضاعفوا الى ثلاثة امثال ما كانوا عليه منذ ستين سنة فقط ، وان نسبة زيادتهم في الخمس عشرة سنة الاخيرة بلغت ٤٥٪ ٠ ولم تؤد برامج تنظيم الاسرة الا الى نتائج محدودة جدا لان النقص الطفيف في المواعيد قد قابله نقص اكبر في الوفيات لتحسن المستوى الصحي ، فبينما نجد ان معدل المواليد بلغ في متوسط السنوات السبع ٦٧/٦١ حوالي ٧ر٤١ في الالف نجد ان معدل الوفيات كان ٦ر١٥ في الالف وذلك مقابل ١ر٤٢ و ٦ر١٧ على التوالي في متوسط السنوات العشر ٦٠/٥١ ٠ اى ان معدل الزيادة الطبيعية ارتفع من ٥ر٢٤ الى ١ر٢٦ في الالف ٠

وكان يمكن ان تكون الزيادة السكانية ذات اثر ايجابي فعال في سرعة بناء المجتمع لو كانت نسبة التراكم الرأسمالي عالية ، او كانت هناك موارد يمكن استغلالها بقدر قليل من الجهد ، اما والوضع خلاف ذلك فقد ادى نقص

رأس المال المطلوب للاستثمار الى قلة نسبة العاملين الى مجموع السكان · وقد ساعد على ذلك في السنوات الاخيرة زيادة الميل الى استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج ، والتركيز على الصناعات الانتاجية التي لا تتناسب احتياجاتها للعمل مع حاجتها الى رأس المال · فنجد مثلا ان نسبة العاملين الى السكان بلغت في ٦٧/٦٦ حوالي ٧ر٢٤٪ (كان الرقم ٢ر٢٦٪ في ٦٠/٥٩) وهي حوالي نصف النسبة في البلاد المتقدمة اقتصاديا · ومعنى ذلك ان على كل عامل أن يرعى ثلاثة من المواطنين الى جواره لا يشتركون في تكوين الدخل القومي ·

وفضلا عن ان هذا الوضع يشكل عبئا على الفئة العاملة ، الا انه لا يترك لها الا فائضا صغيرا مما يؤثر سواء في القدرة على الانتاج او الدافع اليه ·

وبالرغم من الصغر النسبي لحجم العماله فان انخفاض متوسط العمر نتيجة ارتفاع معدلات الوفيات وهي حاليا ضعف متوسطها في البلاد المتقدمة اقتصاديا ، يعني تبديد قدر ضخم من طاقة المجتمع وزيادة الاعباء العامة ·

اما عن اسلوب الادارة فالملاحظ انه لم يصبه تغيير يتناسب مع التغيير الذي اصاب قوى الانتاج او علاقاته · ففي جهاز الدولة مثلا لم يجر العمل على ربط الاجر بالانتاج او بمعنى آخر الربط بين الاجر والقيمة الاجتماعية للعمل المؤدي وكان النظام التقليدي هو التدرج الوظيفي وفقا للمدة والمؤهل العلمي ، وتسعير الشهادات بغض النظر عن الدور المادي للحاصلين عليها · ومثل هذا النظام قد لا يعترض عليه في ظروف عادية او اوضاع جامدة ومتطلبات للعمل والتجديد محدودة اما وقد تطورت مهام الدولة فكان لا مفر من مواجهه هذه المشكلة باستحداث نظام الهيئات والمؤسسات العامة التي تسير وفقا لما ترسمه مجالس ادارتها من نظم ولوائح غير مقيدة بالنظم الحكومية ، واعطاء الوزراء حق الترقيات للفئات العليا من الموظفين بحرية اكبر مما كان في الماضي · غير ان ممارسة حرية العمل والادارة لم يكن بالامر السهل على من لا يريد ضغوطا او اثاره من العاملين ·

والجدير بالذكر ان المشروعات الانتاجية كانت اكثر قدره على التصرف وكانت تكيف اوضاعها الى حد كبير وفقا لمصالحها الخاصة التي تعني في النهاية تحقيق اكبر قدر من الربح ·

غير ان الاخذ بالفلسفة الاشتراكية فرض وجود تماثل في معاملة العاملين ولم يكن هناك من اسلوب عمل معد للاخذ به او يمكن الاهتداء به · الا ان الاسلوب السائد في قطاع الخدمات العامة او الحكومة ، وان اختلف بطبيعته عن اسلوب قطاعات الانتاج ، في المضمون والهدف وطريقة الاداء وادت سرعة التحول الى استخدام كثيرين من كبار الموظفين الحكوميين لادارة المشروعات الاقتصادية فعكسوا عليها اسلوب العمل الحكومي الذي كان موضع شكوى كثيرة ·

وهنا برزت ضرورة الاهتمام بالعمل الاداري عن طريق توسيع الدورات التدريبية لمعاهد الادارة العامة والادارة العليا لرفع مستوى الادارة في جهاز

الدولة وشركات الانتاج وكذلك العمل على اعطاء فرصة اكبر لفئات العاملين على تفهم الاوضاع الجديدة ليكون اشتراكهم في الادارة متفقا مع الفلسفة الجديدة للمجتمع وظهر من هذا الاهتمام بمعاهد الثقافة العمالية ومعاهد الدراسات الاشتراكية ولا يمكن ان نقول عن مثل هذه الاجراءات الا انها كانت بمثابه تجارب لان اسلوب الادارة هو تفاعل بين عناصر كثيرة عاملة في المجتمع ولا يسهل فيه النقل وان كان الحوار قد ييسر الكثير مما قد يغلق من امره ٠

وقد كان من المقدر ان تحدث تداخلات بين اجهزة العمل المختلفة عند الاخذ بالفلسفة الاشتراكية ولهذا وضعت بعض التشريعات لتنظيم العلاقة بين الادارات في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات غير ان هذه التشريعات لم تحسم الامر اما لصعوبة تصور بعض الاجهزة فقدان قدر من سلطاتها الاشرافية او لعدم وضوح معنى تحديد الاختصاصات ناهيك عن تداخل العمل السياسي مع العمل الاداري وقد ادى ذلك كله الى بطء حركة النمو مما دفع رئيس الجمهورية اكثر من مره الى المطالبة بضرورة هز الجهاز الحكومي او بمعنى آخر اجهزة الدولة الادارية لمواجهة متطلبات العصر الحاضر ٠

الهيكل الاقتصادي :

يتبين من نتائج متابعة الخطة العامة للتنمية ان القطاعات السلعية قد اسهمت بنسبة ٣ر٥٤٪ من الدخل المحلي مقابل ٧ر٤٥٪ للقطاعات الاخرى ٠

وتتضمن القطاعات السلعية الزراعة والصناعة والتعدين والتشييد والكهرباء ٠ وقد قل نصيب هذه القطاعات في الدخل عما كان عليه الحال في سنة ٦٠/٥٩ وهو الاتجاه العام الذي ساد في السنوات السبع للخطة (باستثناء طفيف في سنة ٦٤/٦٣ اذ بلغ متوسط نصيب القطاعات السلعية ٢ر٥٥٪ ٠

والملاحظ ان اكثر العناصر تأثرا في هذا القطاع هو الزراعة التي انخفض نصيبها في الدخل في المتوسط من ٥ر٣١٪ الى ٧ر٢٧٪ بعكس الصناعة التي زاد نصيبها في المتوسط من ٩ر١٩٪ الى ٥ر٢١٪ ٠ وهذه الزيادة اقل من نصف نسبة الانخفاض في الزراعة ٠

وفي الوقت الذي انخفض فيه نصيب القطاعات السلعية نجد ان القطاعات التي استفادت من ذلك هي قطاعات التوزيع وبالذات قطاع النقل والمواصلات الذي ارتفع نصيبه من ٢ر٧٪ الى ٧ر٨٪ ٠ ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى زيادة الحركة في قناة السويس ٠

ومهما تكن التغييرات التي اصابت قطاعات الدخل المختلفة فهي ضئيلة بشكل عام مما حدد من معدلات النمو كما سبق ان ذكرنا ٠

ولنحاول ان نحلل تركيب عناصر الدخل المختلفة ونتبين العلاقة العضوية التي تربط بينها ، فقد يفيدنا ذلك في تبين امكانيات التغيير للاسراع بالتطور ٠

اذا رجعنا الى قطاعات الانتاج السلعية نجد ان الزراعة مازالت هي العنصر المتغلب بالرغم من الجهود الكبيرة للتصنيع · وتقدر المساحة المنزرعة بحوالي ٦ مليون فدان وتكاد لم تتغير منذ ربع قرن مضى ، اذ يبدو ان كل زيادة في استزراع ارض جديدة كان يقابله استيعاب مماثل في المشروعات العامة ومشروعات المباني والتغير الاساسي الذي حدث في الارض هو من ناحية زيادة المساحة المحصولية او التوسع الرأسي (زراعة اكثر من محصول في الارض) ، ومن ناحية اخرى التحول من زراعة بعض المحاصيل ذات اقيمة الاقل الى المحاصيل ذات القيمة الاعلى · فنجد مثلا انه بينما كانت المساحة المحصولية ٩ر٣ مليون فدان في سنة ٥٢ نجدها تصل الى ١٠ر٨ مليون في سنة ٦٧ بزيادة نسبتها ١٦٪ وان لم تتعد الزيادة في السنة الاخيرة ٤٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٠ ·

وزادت المساحة المزرعة بمحاصيل التغذية كالخضر والفاكهة والقطن والقصب والارز والحبوب الزيتية (الفول السوداني والسمسم) على حساب القمح والشعير والحلبة ·

وقد وصلت الزراعة الى حالة قريبة من التشبع ويظهر أثر قانون تناقص الغلة فيها بشكل واضح فكل زيادة في الاستثمار لن تؤدى الى زيادة مماثلة نسبيا في الدخل فنجد ان قيمة الدخل الزراعي بالاسعار الثابتة قد ارتفع من ٤٠٥ مليون جنية سنة ٦٠/٥٩ الى حوالي ٤٨٢ مليون في سنة ٦٦/٦٥ بزيادة نسبتها ١٩٪ وقد تذبذب التغير في الدخل السنوي الزراعي بين الانخفاض والارتفاع للظروف الكثيرة التي تتحكم في تكوينه هذا وفي نفس الوقت بلغ حجم الاستثمارات في الزراعة والري والصرف (لا تشمل السد العالي) في السنوات السبع الاولى من الخطة ٤ر٣٨٥ مليون جنية ·

وقد يقدم اعتراض على النتيجة التي ذكرناها على اساس انه لابد من مرور وقت حتى يظهر الاثر الكامل للاستثمار الزراعي ، وانه من مجموع الاراضي التي استصلحت في سنوات الخطة والمرحلة السابقة عليها حتى نهاية يونيه ٦٧ بلغت ٣٢٣ر٧٨٤ فدانا بينما مساحة الارض المنزرعة منها ٥٥٠ر٣١٤ فدانا (حوالي ٤٠٪) وان متوسط محصول تلك الارض لم يتعد نصف محصول الاراضي العادية · غير ان المشكلة تتضح اذا علمنا ان تكلفة استصلاح الفدان تقدر بحوالي ٥٤٦ جنيها وهي في حدود سعر الارض ذات الانتاجية الاعلى من المتوسطة ليس هذا فحسب وانما نجد ان العوامل المتوفرة في اسعار المحاصيل الزراعية لاترتبط بمعدلات الاستثمار الا في حدود ، فقد يزيد الانتاج نتيجة زيادة الاستثمار ثم تنخفض الاسعار اما نتيجة لزيادة العرض او الانخفاض في القوة الشرائية فيضيع اثر زيادة الاستثمار ، وقد تقضي الافات على جزء كبير من اثر التوسع الزراعي ولعل ذلك فيه الرد على اولئك الذين لا يفتأون يرددون ان الزراعة اسرع واكبر المشروعات رد للعائد الزراعي ·

ومشكلة الزراعة في مصر ترجع كما قلنا الى وصولها الى المرحلة التي يظهر فيها اثر قانون تناقص الغلة منذ سنوات ولهذا كان التركيز على استصلاح

الاراضي الجديدة باقامة السد العالي والعمل على احداث تطور جذري في وسائل الري والصرف ٠ فاذا رجعنا الى انتاجية بعض المحاصيل يمكن ان نلمس هذه الظاهرة فنجد مثلا ان انتاجية الفدان من القطن وصلت الى اقصى حد لها في سنة ٦٤ حينما بلغ متوسط محصول الفدان ٦ر٢٦ قناطير وتذبذب بعد ذلك ليصل الى ٤ر٤٠ قناطير سنة ٦٧/٦٦ ٠ ووصلت انتاجية فدان القمح الى اقصاها في سنة ٦٤ حينما بلغ متوسط انتاج الفدان ٧ر٧٢ أردب الا انه تناقص بعد ذلك ولم يتعد ٦ر٩١ اردب في سنة ٦٦/ ٦٧ ٠

ولعل افضل المحاصيل زيادة وهو الذرة التي كانت الزيادة في انتاجيتها مطردة حتى سنة ٦٦ ولكنها انخفضت بعد ذلك ٠ وتذبذبت انتاجية السكر بين ٧ر٧٨٨ قنطارا للفدان في سنة ٥٢ الى ٨٦٨ر٨٥ في سنة ٦٦ غير ان الانتاجية لم تصل الى حدها الاعلى الذي بلغته سنة ١٩٦٠ وهو ٨٧ر٩١١ قنطارا ٠ كما تذبذبت انتاجية الفدان من الارز بين ١٠ر٢ ضريبة ، ٢٤ر٢ ضريبة في السنوات ٥٩ حتى ٦٧ باستثناء سنة ٦٢ حينما بلغت انتاجية الفدان اقصاها وهي ٥٠ر٢ ضريبة ٠

ويمكن القول ان جمود الانتاجية او نقصها يرجع الى تقصير من القائمين على الزراعة فهم يبذلون الجهود الكبيرة لتحسين اساليب الري والصرف ، وزيادة الاهتمام بمكافحة الافات وزيادة ما يعطي للنبات من اسمدة وعلى سبيل المثال ارتفعت كمية المبيدات الكيماوية المستخدمة من ٠٦٢ر١١ طنا سنة ٦٠/٥٩ الى ٦٩٩ر٣٠ طنا سنة ٦٧/٦٦ وزاد المستهلك من الاسمدة الازوتية والنشادرية في نفس الفترة ٠٠٠ر٧٦٣ طنا الى ١ر١ مليون طن كما زادت الاسمدة الفوسفاتية من ٠٠٠ر١٧٧ طنا الى ٠٠٠ر٢٩٠ طنا في السنوات السابقة على التوالي ٠ واذا اضفنا الى ذلك ان متوسط اجر المشتغل بالزراعة قد زاد في نفس المدة بنسبة ٧٠٪ مقابل زيادة في قيمة الدخل الزراعي (بالاسعار العادية) بنسبة ٤٠٪ فقط امكننا ان ندرك انه في الوقت الذي تزيد فيه تكاليف الانتاج بدرجة عالية فان الانتاج الزراعي كما وقيمة لا يزيد بنفس النسبة ٠

ليس معنى ذلك كله ان يقل الاهتمام بالزراعة اذ انها قطاع الانتاج الاساسي حتى الان وانما يعني ان القدرة على الحركة والتحقق فيها اصبحت محدودة اذ ان الامر يفرض علينا وضع حد لتحويل الاراضي الزراعية الى اراضي للبناء ، والاتجاه نحو تعمير الصحراء وثانيا بذل مجهود اكبر للوصول الى افضل تناسب للعناصر الداخلة في الزراعة ٠ هذا الى جانب ضرورة اجراء دراسة موحدة لامكانيات التنمية الزراعية لوضع حد لتفتت الجهود في هذا السبيل والعمل على تنسيق انتاج وتسويق المحاصيل في نطاقة ٠

اما عن الصناعة والتعدين فالملاحظ ان الزيادة التي تضيفها للدخل واضحة وان كانت غير منتظمة وقد كان معدل الزيادة في الانتاج الصناعي في الخطة الخمسية الاولى ٦ر٣٪ غير ان هذا المعدل انخفض في السنتين التاليتين الى ٧ر٥٪٠

والصناعات الاساسية في مصر هي الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ وتمثل ٤٧ر٧٪ من الانتاج الصناعي والتعديني ويليها صناعة الحلج والكبس والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية مكونة فيما بينها ٢٨ر١٪ اما الصناعات المعدنية والكيماوية والنعدين فقد بلغت نسبتها في الانتاج ٢٥ر١٪ . وتبلغ نسبة الصناعات الخشبية والجلدية والطبع والنشر وغيرها ٥ر١٪ .

وهذا التركيب يعكس اثره على الدخل فالصناعات التي ترد فائضا اكبر من غيرها هي صناعات السلع الانتاجية وهي التي يعتمد عليها عامة التطور الصناعي، غير ان دورها في الاقتصاد المصري مازال محدودا اما لانها في دور الانشاء ولم تصل بعد الى طاقتها الانتاجية الكاملة او لا تتمكن - في الظروف الحاضرة من الوصول الى هذا المستوى لتشبع السوق المحلي (في حدود الاسعار والدخل الحاليين) . وعدم القدرة على منافسة مثيلتها في الاسواق العالمية او لان هذه الصناعات تعتمد على آلات وموارد مستوردة من الخارج وتتأثر بظروف ميزان المدفوعات

والصناعات العالية كما ترى في تركيب هيكل الانتاج هي الصناعات التي تعتمد على مواد محلية وبالاخص المواد الزراعية مما يجعلها تحت رحمة الظروف التي تمر بها المواد الخام .

ومن دراسة للطاقة العاملة اجرتها وزارة التخطيط عام ٦٥/٦٦ قدرت نسبة المشروعات التي طاقتها العاطلة اكثر من ٣٠٪ بـ ٣٨ر٥٪ من المشتقات الصناعية للقطاع العام والتي تراوحت نسبة التعطل فيها بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ وبحوالي ٢٢ر٤٪ من المشتقات . وقد تبين من تلك الدراسة ان المشكلة الاساسية للطاقة العاطلة كانت نقص الخامات وقطع الغيار ونقص الالات وتعطلها واغلبها يرجع لظروف خارجية وقد تسببت هذه العوامل في ٦٥ر٦٪ من اسباب التعطل في الوقت الذي تسبب الفعل والتخزين والتصريف والتسويق في ١٤ر٨٪ . ولم يسبب نقص الخبرات او تغيب العمال في اكثر من ٦ر٨٪ من النسبة .

والواضح انه بالرغم من المشاكل الكثيرة التي تواجهها الصناعة المصرية في مرحلة تطورها الا ان معدلات الانتاج الكمية قد ارتفعت بشكل واضح عما كانت عليه في ٦٠/٥٩ . وكانت النسبة الكبرى في زيادة الانتاج في الصناعات الجديدة وبالذات الكيماوية والبترولية والهندسية (كانت الزيادة اعلى من ١٠٠٪) وان لم يزد انتاج صناعة الحديد والصلب بالدرجة المرجوه لانها مازالت في مرحلة الانشاء .

وكانت اقل نسبة في الزيادة في الانتاج واضحة في الصناعات القديمة (لم تتعد نسبة الزيادة فيها ١٠٠٪) اما لوصولها لدرجة عالية من الكفاية ، او لاعطائها اهمية نسبية اقل في الاستثمار ، او لانها من الصناعات التي لا يسهل عليها المنافسة في الخارج للاتجاه العام الى انشاء مثيل لها في كثير من البلاد النامية وهي السوق الطبيعية التي يمكن ان يتم التعامل معها بدرجة اكبر من اليسر .

وكان دور القطاع العام واضحا في قطاع الصناعة اذ بلغت القيمة النسبية لانتاجه في ٦٧/٦٦ حوالي ٧٥٪ من قيمة الانتاج الكلي وهي محصلة القيم النسبية في الصناعات التحويلية التي تراوحت بين ٦٣٪ في الصناعات الهندسية حيث مازال القطاع الخاص يلعب دورا له وزنه فيها وبين ٨٧٪ في الصناعة الكيمائية التي تحتاج الى امكانيات اكبر مما يقدر عليها في القطاع الخاص حاليا وذلك بالاضافة الى تحديد نشاطه بحكم القانون في هذا المجال ٠

وقد كانت الكهرباء من انشط القطاعات الانتاجية في مجموعة القطاعات السلعية اذ زادت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون ك٠و٠س الى ٥٩١٣ م٠ك٠و٠س٠ ومن المقرر ان يؤدي تشغيل الطاقة المتولدة من السد العالي الى مضاعفة الطاقة الكهربائية عدة مرات ٠

واذا استثنينا عامي ٦٧/٦٦ اللذين ارتبطا بظروف العدوان الاخيرة نجد ان نسبة المستغل من الطاقة الكهربائية ارتفع من حوالي ٧٩٪ في ٦٠/٥٩ الى حوالي ٨٩٪ في ٦٦/٦٥ ٠

والعميل الاكبر للكهرباء في مصر هو الصناعة التي استغلت ٥ر٧٠٪ من الطاقة المستخدمة في ٦٧/٦٦ مقابل ٦ر١١٪ للمنازل ، ١ر٨٪ للنقل والمرافق ، ٢ر٦٪ للزراعة والري والمواصلات ، ٦ر٣٪ للاستخدامات الاخرى ٠

وقد ارتفع نصيب الفرد في الطاقة الكهربائية المستخدمة من حوالي (٦٩ ك٠و٠س٠) ٦٠/٥٩ الى ١٨٣ ك٠و٠س في ٦٧/٦٦ ٠ ومن المقرر ان تلعب الزيادة الكبيرة في الطاقة المولدة في المستقبل دورا كبيرا في دفع عجلة التقدم المادي وبالذات الصناعة بشكل اكبر ٠

اما عن قطاع التشييد فهو مرتبط الى حد كبير بالقطاعات الاخرى وقد بلغت الزيادة فيه ٨٩٪ بين ٦٠/٥٩ ، ٦٧/٦٦ ٠

واذا نظرنا الى قطاع النقل والمواصلات نجد ان انشط جزء فيه كانت قناة السويس والنقل بالطرق فبالاضافة الى انهما كونا ٣٤٪ ، ٢٨٪ من الانتاج على التوالي في ٦٧/٦٦ فان معدلات النمو فيها عالية بشكل ملحوظ ٠

وقد كانت نسبة الزيادة الكبرى في قناة السويس وترجع اساسا الى زيادة الحمولة اكثر منها لزيادة عدد السفن العابرة اذ كانت نسبة الزيادة في الحمولة بين سنتي ٦٠/٥٩ ، ٦٧/٦٦ حوالي ٥٠٪ بينما لم تزد نسبة عدد السفن عن ٦ر١٢٪ ٠

وادى النمو الاقتصادي والاجتماعي العام الى زيادة نشاط قطاع النقل بالطرق عنه بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية وان كانت الوسيلة الاخيرة قد احتفظت بميزتها النسبية في نقل السلع ٠ كما تضاعف النقل بالطائرات في الوقت الذي جمد فيه انتقال الركاب بالسفن ٠

اما عن قطاع التجارة والمال فقد كان الاهتمام منصبا منذ بدء الخطة على تنظيمه بتوسيع قاعدة المستفيدين منه · وقد امم قطاع المال والتجارة الخارجية في يوليو ٦١ وتبع ذلك تأميم تجارة الجملة ، وتحديد دور القطاعين العام والخاص سواء بالنسبة للتجارة الداخلية او في التصدير للخارج وقدرت نسبة رؤوس مشروعات القطاع العام في تجارة الجملة بحوالي ٨٩٪ من رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع المنظم في ٦٥/٦٦ اما مبيعاتها فكانت نسبتها ٩٦٪ · وقد ارتبط اعادة تنظيم قطاع المال والتجارة بالعمل على خفض تكاليف هذا القطاع وزيادة عدد المستفيدين منه ·

واذا رجعنا الى قطاع الخدمات نجد ان الدخل المحلي فيه زاد بنسبة ٥ر٥٢٪ في ٦٦/٦٧ عن ٥٩/٦٠ اى بمعدل سنوي قدره ٥ر٧٪ وهو اعلى من معدل زيادة الدخل بشكل عام وهذا امر طبيعي لان الاخذ بالفلسفة الاشتراكية فضلا عن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية كان يعني بالدرجة الاولى الاهتمام بالخدمات العامة وبالذات الخدمات التعليمية والصحية والثقافية · هذا وتقدر نسبة الخدمات التي قدمها القطاع العام ٦٦/٦٧ بحوالي ٤ر٧٠٪ مقابل ٦ر٢٩٪ قدمها القطاع الخاص · ولاعطاء فكرة عن الزيادة الكمية للخدمات التعليمية مثلا نذكر ان نسبة الزيادة في المقيدين في التعليم الابتدائي في السنوات السبع للخطة بلغت حوالي ٤٤٪ مقابل ١٨٤٪ للتعليم الاعدادي ، ١٦٦٪ للتعليم الثانوي ، ٨٣٪ للتعليم العالي ·

ومهما كانت الرغبة في التوسع في قطاع الخدمات فانها مسومة بامكانيات زيادة الدخل وبالذات في القطاعات السلعية التي تمون القطاعات المختلفة بالمواد اللازمة لنشاطها وحركتها ·

وقد اثر التغيير في هيكل الانتاج في حجم العمالة وعلاقتها النسبية بين القطاعات · فنجد ان القطاعات السلعية ، وان استحوذت على النسبة الكبرى من عدد العمال ، الا ان الزراعة مازالت هي العنصر الاساسي الذي يعتمد عليه في تشغيل العمال اذ تختص الزراعة وحدها ٦ر٥٠٪ من القوى العاملة في ٦٦/٦٧ مقابل ٥٤٪ في ٥٩/٦٠ · ومن الزيادة في حجم العمالة بين سنتي المقارنة والتي قدرت بحوالي ١ر٧ مليون عامل نجد أن نسبة من عملوا في الزراعة منهم بلغت حوالي ٣٩٪ اما الصناعة فقد امتصت فقط ٥ر١٤٪ من قوة العمل الجديدة وما يعني ان التفكير في مكننة الزراعة ـ وهو ما يدور كثيرا في ذهن بعض الاقتصاديين · يمكن ان يثير مشاكل كثيرة ليس هناك داع حاليا لاثارتها ، ويمكن ان تؤجل حتى يصل التطور الصناعي الى المرحلة التي يكون من المصلحة معها اجراء مثل هذا التغيير ·

والملاحظ انه بالرغم من الجهود الضخمة والاستثمارات الكبيرة في الصناعة الا ان نسبة العاملين فيها مازالت صغيرة اذ لم تتعد ١١٪ في ٦٦/٦٧ مقابل

١٠٪ في ٦٠/٥٩ ويرجع ذلك كما قلنا الى طبيعة التصنيع والاتجاه نحو المشروعات ذات الاثر الكبير في التطور المادي ـ وهي بطبيعتها تتطلب قدرا اكبر من رأس المال ، وعددا اقل نسبيا من العمال ٠

ومن الطبيعي في ظروف التحول الاشتراكي ان نجد تزايدا في التشغيل وفي الخدمات العامة فقد ارتفعت نسبة العاملين فيها من ١٧ر٨٪ الى ١٩ر٣٪ في سنتي المقارنة وامتصت الخدمات حوالي ٢٥٪ من القوى العاملة الاضافية خلال سبع سنوات وهي نسبة ليست صغيرة وزيادة العمالة في هذا القطاع تحتاج الى كثير من الدقة لما يخشى ان تؤدي اليه من ميل الى التوسع الكثير او البيروقراطي وزيادة النفقات العامة على حساب المشروعات الانتاجية ٠

التنمية بين الاستهلاك والاستثمار :

كان من الواضح منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ان تغيير الاوضاع المادية للمجتمع لا يمكن ان تتم فقط عن طريق تغيير علاقات القوى في داخل المجتمع فحسب وانما يتطلب الامر بدرجة كبيرة العمل على زيادة سرعة التنمية الاقتصادية من ناحية وتنسيق الاستثمار بما يضمن الاستفادة من الموارد القائمة وتدعيم عناصر الانتاج ذات الاثر الكبير في تطوير الاوضاع العامة من ناحية اخرى ٠

وقد قدر مجموع الاستثمارات المنفذة خلال سبع سنوات بمبلغ ٢٢٦٣ مليون جنية اذا استبعد منها قيمة الارض فان المبلغ يصل الى ٢٢٢٥ مليون جنية ٠ وقد خص القطاعات السلعية من الاستثمار حوالي ١٣٨٩ مليون جنية بنسبة ٦١ر٤٪ من مجمل الاستثمارات المنفذة مقابل ١٨ر٦٪ اتجهت لقطاعات التوزيع ، ٢٠٪ للقطاعات الخدمية ٠

وكانت الحصة الكبرى للاستثمار من نصيب الصناعة والكهرباء ـ كما هو المنتظر وخصها حوالي ٨٤٦ مليون جنية في سبع سنوات اي حوالي ٣٨٪ من حجم الاستثمارات الكلية او ٦١٪ من مجموع الاستثمارات السلعية وذلك دون حساب ما انفق على الاستثمار في السد العالي الذي سيخدم قطاعي الزراعي والصناعة بدرجة كبيرة ٠

وتقدر نسبة الاستثمار بشكل عام بحوالي ١٦ر٦٪ من الناتج المحلي وهي نسبة وان كانت تبدو بسيطة الا انه لم يكن من السهل مقابلتها في ظروف انخفاض الدخل العام من ناحية الرغبة في تعويض الناس بعض الحرمان الذي تحملوه في العهود الماضية من ناحية اخرى ٠

والامر الذي يسترعي الانتباه هو التوزيع النسبي لعناصر الانفاق في الاستثمار ومن دراسة وزارة التخطيط عن متابعة الخطة عن ٦٧/٦٦ تبين ان الاستثمار في سنتي ٦٦/٦٥ ، ٦٧/٦٦ قد توزع كالاتي :

٤٦ر٦٪ مباني وتشييد ، ٣٩ر٦٪ معدات والات وتجهيزات ، ٧٪ وسائل نقل ، ٨ر٦٪ اصول ثابتة اخرى ، اى ان كل زيادة في اسعار الانشاءات تعني

زيادة في اعباء الاستثمار وتعني ايضا ضرورة توفير الامكانيات للمشروعات التي تقوم بالانشاءات ويرتبط وتعني ذلك كله باهمية الرقابة على هذا القطاع ٠

واذا كان الاستثمار يتأثر بالادخار الذي تتحكم فيه في النهاية معدلات الاستهلاك لذلك كان الاهتمام باتجاهات الاستهلاك وتطورها في السنوات الاخيرة ، والملاحظ ان الاستهلاك قد تراوح في السنوات السبع بين ٦ر٨٥٪ ، ٦ر٨٩٪ من الناتج المحلي بما لم يترك الا نسبة تراوحت بين ٤ر١٠٪ ٤ر١٤٪ من الادخار لمواجهة متطلبات الاستثمار مما دعا الى تغطية العجز عن طريق الاقتراض من الخارج ٠

وقد قام جدل طويل حول زيادة الميل للاستهلاك وتزايده بشكل واضح خلال السنوات ٦١/٦٢ـ٦٥/٦٦ باعلى من معدلات زيادة الانتاج ٠

وترجع الزيادة في الاستهلاك الفردي الى عدة عوامل منها زيادة متوسطات الاجور والتحكم في الاسعار بما يمكن لارتفاع الاجور من ان تحدث اثرها واذا رجعنا الى معدلات الاستهلاك نجد انها كانت اكبر في السلع التي ينتقل اليها الفرد طبيعيا كلما تحسن دخله مثل اللحوم والالبان والسكر والبوتاجاز والملابس الحريرية ، والمنظفات الصناعية وما يسمى بالسلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات ومواقد البوتاجاز واجهزة الراديو والتلفزيون ٠٠٠ الخ وان كان الطلب على السلع الاخيرة اخذ يقل في السنتين الاخيرتين كنتيجة طبيعية لرفع الضريبة عليها ٠

وبالرغم من زيادة نسبة الاستهلاك الفردي عن الناتج المحلي الا ان الزيادة الاكبر كانت في جانب الاستهلاك العام او الاستهلاك الجماعي ٠ ويرجع جزء من زيادة الاستهلاك الفردي الى التحول الاشتراكي والاهتمام برفع المستوى المادي والثقافي للافراد من ناحية والى التوسع في الانفاق على اجهزة الامن الخارجي والداخلي ٠ وقد خص القطاعات الانمائية كالزراعة ، الصناعة ، النقل ، التعليم، الصحة والبحث العلمي ، ٣٦٪ من الانفاق العام في ٦٦/٦٧ منها ٦ر٢٧٪ كانت من نصيب البنود الثلاثة الاخيرة وحدها ٠ وذلك مقابل ٦٤٪ لقطاعات الخدمات الاخرى كالدفاع والعدالة والبلديات وغيرها من الخدمات ٠ خص الدفاع داخليا وخارجيا والعدالة حوالي ٤٦٪ ٠

وقد اهتمت الحكومة بمجالجة التضخم في الاستهلاك سواء بفرض بعض القيود على الاستهلاك الفردي او باعادة النظر في اجهزة الدولة وعلاقتها ببعضها للحد من اى ازدواج او تناقض قد يكون قائما ٠ وذلك بالاضافة الى بحث ما قد يكون هناك من اسراف او تبديد في الموارد العامة ٠ وقد ادت هذه الاجراءات ـ على قصر اجلها ـ الى خفض الزيادة في الاستهلاك من ٢ر١١٪ في ٦٥/٦٦ الى ٢ر١٪ فقط في ٦٦/٦٧ ٠ وان كان الامر مازال يحتاج الى مزيد من الدراسة حتى يدرك الناس ان تغيير الظروف العامة للمجتمع يقتضي تغييرا في نمط الاستهلاك وانه وان كان الهدف العام هو رفع مستوى المعيشة وبما يعنى زيادة

حجم السلع المتاحة للاستهلاك الا ان الامر يقتضي ايضا تنظيم الاستهلاك ، وحسن الاستفادة مما تحت أيدنا من مواد ، وليس مجرد تكديسها دون فائدة او تبديدها دون نتيجة ٠

وقد يكون من المفيد أن نعرج على اتجاهات استثمار القطاع الخاص ، وبالذات بعد التغير الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٦١ ٠

وبالرجوع الى اتجاهات استثمار هذا القطاع نجدها تركزت في الخدمات، وفي الاسكان بالذات ٠ ففي السنوات الثلاث الاخيرة ٦٥/٦٤ ـ ٦٧/٦٦ ، نجد أن استثمارات القطاع الخاص لم تتعد ٧ر٣٪ من الاستثمارات الكلية في هذه السنوات ، وبلغت الاستثمارات الخاصة في قطاع الخدمات حوالي ٧٨ر٥٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة ، وخص الاسكان ٧١ر١٪ من هذه النسبة ٠ وكان العنصر الآخر الذي نال اهتمام القطاع الخاص هو الزراعة ، وهو أمر طبيعي ، اذ ما زالت الارض الزراعية في المجال الاكبر في الاقتصاد القومي للاستغلال الفردي ٠

ويلي ذلك في الاهمية النقل والمواصلات ٠ أما القطاعات التي لمسنا تركز القطاع العام فيها وهي الصناعة والتعدين والتجارة والمال ، فانه لم يكن فيها مجال كبير لاستثمارات القطاع الخاص ٠

والجدير بالملاحظة أن كل ما تسمح به موارد القطاع الخاص لم تتعد ٨ر٨٪ من اجمالي الادخار المحلي في سنتي ٦٦/٦٥ ، ٦٧/٦٦ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة المتاح للقطاع العام من الادخار ٢ر٩١٪ موزعة كالآتي ٨ر٣٨٪ من التأمينات الاجتماعية ٤ر٣٧٪ من قطاع الاعمال غير المالي (بعد خصم العجز الناشيء في قطاع الحكومية) ، ٣ر٩٪ من المصارف وأجهزة التأمين ، ٧ر٥٪ من مصادر أخرى ٠

توزيع الاعباء العامة :

اذا استبعدنا ميزانيات الاستثمار نجد أن متوسط النفقات العامة (ميزانية الخدمات) في سنتي ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦ بلغت حوالي ٦٧٧ مليون جنية، أو حوالي ٧ر٣٢٪ من متوسط الدخل المحلي في هاتين السنتين ٠ وهي نسبة ليست بسيطة بالنسبة لظروف الاقتصاد المصري ٠

ويتم تمويل ٨٢٪ من هذه النفقات عن طريق الايرادات المحصلة من مختلف المصادر ، ويغطي الفرق عن طريق الاقتراض من مختلف المصادر المالية المحلية ٠

وقد أدى هذا الوضع الى المطالبة اما بخفض النفقات العامة ، أو زيادة الايرادات ، وهو ما تعمل الحكومة عليه بكل جهدها ٠ ولكن ليس من السهل تغطية عجز الميزانية عن هذا الطريق وحده ٠ ويبدو أنه لا مفر ـ في هذه الظروف ـ من تحمل المجتمع قدرا من التضخم الناشيء عن هذا العجز ، اذ ليس من السهل على الحكومة أن تلغى بعض بنود الصرف بعد أن ارتبطت بها كجزء

من سياستها العامة ، وليس من السهل أيضا زيادة الضرائب القائمة حتى لا تحدث أثرا عكسيا فى مستوى الخدمات المؤداة · ولعل أهم ما يمكن عمله في هذا الاتجاه هو القضاء على ما قد يكون هناك من مظاهر اسراف أو تبديد للموارد العامة ، مع زيادة الرقابة على الاداء لضمان المستوى الذي يتناسب على الاقل مع الاجور المدفوعة ·

واذا رجعنا الى طريقة توزيع النفقات على مصادر الايراد المختلفة ، نجد ان الضرائب السلعية من رسوم جمركية ، أو رسوم انتاج ودمغة واتاوات قد غطت ٤٣ر٣٪ من النفقات العامة في السنتين اللتين سبق الاشارة اليهما ، مقابل ١٩٪ تمت مقابلتها عن طريق الخدمات الايرادية المختلفة · أما الضرائب على الدخل والثروة ، وهي الضرائب على الدخول والارباح والاطيان والتركات ، فلم تغط أكثر من ١٥ر٦٪ من النفقات ، وغطى الرصيد وهو ٤ر١٪ عن طريق الايرادات المتنوعة وغير العادية ·

والظاهرة التي قد تسترعي الانتباه هي الضخامة النسبية للضرائب السلعية بالنسبة للضرائب على الدخل والثروة ، غير أنها نتيجة طبيعية للسياسة الاشتراكية التي أدت الى القضاء على الملكيات الكبيرة ، وتأميم أغلب المشروعات الانتاجية ، ووضعت حدودا عليا لما يدفع من أجور ومرتبات · وهكذا لم تعد الارباح والدخول هي المصدر الاساسى الذي تنهل منه الميزانية العامة ، بل أصبح هذا المصدر هو المشروعات المؤسسة نفسها ، وما تنتجه من سلع · هذا وتقدر نسبة الضرائب على الدخل والثروة الآن بحوالي ٢١ر٣٪ من الاجور المدفوعة في مختلف القطاعات ·

ومهما كان الاتجاه في المستقبل فلا نعتقد أن دور ضرائب الدخل والثروة سيقل عما هو الآن ، الا اذا تقاربت الدخول أكثر من ذلك ، أو مالت الى التساوى، وهو أمر يحتاج الى وقت في ظل الظروف والعلاقات المادية القائمة ·

التجارة الخارجية :

بالرغم من الاهمية الكبرى للتجارة الخارجية للاقتصاد المصري ، الا أنها لا تكون الا نسبة بسيطة من قيمة الانتاج السلعي ، وتراوحت هذه النسبة بين ٨ر٧٪ ، ٢ر١٠٪ من الصادرات في السنوات ٦٠/٦١ ـ ٦٦/٦٧ وبين ١ر١٢٪ ، ٣ر١٧٪ من الواردات ·

والملاحظ أن الزيادة في قيمة الواردات لا تقابلها زيادة مماثلة في الصادرات ، ويرجع ذلك الى أنه في الوقت الذي تزيد فيه الواردات بدرجة كبيرة لمواجهة طلب مشروعات التنمية ، فان أثر التوجيه الاقتصادي مازال أقل وضوحا في الصادرات التي ما زالت عناصرها الاساسية هي المواد الخام زراعية أو صناعية · فقد كانت السلع الزراعية تكون ٥ر٧٨٪ من مجموع الصادرات في ٥٩/٦٠ وحوالي ٦٦٪ في ٦٦/٦٧ · أما منتجات التعدين (وهي البترول الخام

والفوسفات والمنجنيز والملح وغيرها) فكانت نسبتها ١ر٣٪ ، ٤ر٣٪ على التوالي وأهم سلع التصدير الزراعية هي القطن والارز وقد كونا ١ر٥٥٪ (٨ر٤٤٪ للقطن ، ر١٠٣٪ للارز) من الصادرات في ٦٧/٦٦ مقابل ٧٤٪ (٥ر٧١٪ للقطن ، ٥ر٢٪ للارز) في ٦٠/٥٩ ٠ وسيستمر الاعتماد على هذين المحصولين لمدة طويلة لمقابلة جزء كبير من احتياجات البلاد من النقد الاجنبي ٠ ويرجع عدم التغير في صادرات المناجم الى الاهتمام بتصنيع الجزء الاكبر منها محليا ٠

وقد قابل انخفاض نسبة المصدر من المواد الخام الزراعية ، زيادة في المصنع من هذه المنتجات كما سبق أن رأينا ، كما عكس أثره على زيادة المصدر من الغزل والمنسوجات والجلود التي ارتفعت نسبة صادراتها من ٢ر١٢٪ في ٦٠/٥٩ الى ٤ر٢٢٪ في ٦٧/٦٦ ٠

وبالرغم من التقدم الكبير في الانتاج الصناعي ، الا ان نسبة صادرات المنتجات البترولية والهندسية والكيماوية ما زالت في نطاق محدود ، اذ بلغت نسبة الصادرات منها ٨ر٤٪ في ٦٧/٦٦ مقابل ٨ر٢٪ في ٦٠/٥٩ ٠ وكما ذكرنا سابقا يحتاج الامر الى بعض الوقت حتى يتدعم مركز المنتجات الصناعية لتتمكن من المنافسة في الاسواق العالمية التي تلعب الدور الاكبر فيها الدول التي سبقت في ميدان التصنيع وتمتاز بامكانياتها الكبيرة وخبراتها الواسعة ٠

أما عن الواردات فقد تغير تركيبها لصالح السلع الاستهلاكية ، وبالذات المواد الزراعية ـ كنتيجة لعدم زيادة الانتاج بالدرجة التي تغطى زيادة الاستهلاك المترتبة على زيادة السكان من ناحية ، وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى ، الامر الذي يشير الى اهمية التوسع الزراعي ، وقد بلغت نسبة السلع الزراعية والمواد الحيوانية ٨٠٪ من السلع الاستهلاكية المستوردة في ٦٧/٦٦ مقابل ٧٠٪ في ٦٠/٥٩ ٠ ومن الناحية الرقمية نجد أن قيمة الحبوب والدقيق والفاكهة والحبوب الزيتية والسكر واللحوم وغيرها قد زاد المستورد منها من ٣ر٤١ مليون جنية الى ٤ر١٠١ مليون جنية في سنتي المقارنة أى بنسبة ١٤٥٪٠ وكانت نسبة السلع الوسيطة المستوردة (التبغ والجوت والصوف والبترول وخامات المناجم والخشب والورق والجلود ٠٠ الخ) ٩ر٤٣٪ من الواردات في ٦٧/٦٦ مقابل ٣ر٤٨٪ ٦٠/٥٩ بينما بلغت السلع الاستثمارية (الالآت ـ والمنتجات المعدنية ووسائل النقل ٠٠ الخ) ٩ر٢٢٪ مقابل ٦ر٢٥٪ على التوالي٠ ويرجع هذا الوضع أساسا الى اعادة النظر في الواردات ، وعدم السماح باستيراد سلع قد يكون مصيرها التكدس ٠

ومهما يكن من شيء فلم يكن من السهل في مراحل التخطيط الاولى زيادة الصادرات أو الحد كثيرا من الواردات لان قدرا معينا من المواد الخام زراعية أو صناعية والتي كان يمكن أن توجه للتصدير تحولت لمواجهة مطالب الصناعة المحلية ، وفي نفس الوقت تطلب الاهتمام بالتنمية زيادة العمل على الاستيراد من مختلف السلع ٠ والنتيجة المباشرة لهذا الوضع هي زيادة العجز في الميزان

التجاري الذي ارتفع من ٣٦ مليون جنية ٦٠/٥٩ الى ١٣٣ مليون جنيـــة فى متوسط السنوات ٦١/٦٠ ـ ٦٧/٦٦ ٠

وقد أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات الى اعادة النظر في كثير من بنود الاستيراد ، لاسيما وقد دخلت البلاد مرحلة استكمال الكثير من مشروعاتها، وبدأت في سداد ما اقترض من الخارج ٠ وقد امكن خفض الواردات نتيجـــة الاجراءات الجديدة خلال ٦٧/٦٦ بمبلغ ٧٣ مليون جنية ، وان زاد التصدير في نفس الوقت بقدر بسيط ٠

وتؤثر العلاقات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة مع العالم الخارجي وكذلك أوضاعها الاقتصادية العامة في التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية ٠ وتمثل البلاد الاشتراكية أكبر مجموعة يتم التعامل معها ، فيستورد من هـــذه البلاد حوالي ٣١٪ من الواردات ، ويصدر اليهـا حوالي ٥٢٪ من الصادرات ٠ والملاحظ أن هذا التعامل قد زاد بالتدريج في سنوات الخطة ، وهو أثر حتمه الاعتماد الكبير على هذه البلاد في التنمية الاقتصادية ٠

أما بالنسبة لمجموعة الدول الغربية ، فما زالت تشكل العامل الرئيسي في الاستيراد وان كان الامر خلاف ذلك بالنسبة للتصدير ٠ ولو أن الاهمية النسبية للتعامل مع هذه المجموعة تتجه الى الانخفاض ٠ فنجد مثلا أن نسبة الواردات من مجموعة السوق الاوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة وأمريكا الشمالية بلغت ٨ر٤٣٪ في ٦٧/٦٦ مقابل ٤ر٥١٪ في ٦٠/٥٩ ، أما الصادرات فكانت نسبتها ١٩٪ ، ٦ر٢٥٪ في السنتين المذكورتين على التوالي ٠

والامر الذي يسترعى الانتباه هو جمود حركة التعامل التجاري مع البلاد العربية ، وضآلة نسبة التعامل بدرجة كبيرة ـ فنجد مثلا أن الواردات من البلاد العربية لم تتعد ٥ر٢٥ مليون جنية في ٦٧/٦٦ بنسبة ٨ر٦٪ من الواردات ، أما الصادرات فكانت في حدود ٧ر٢٢ مليون جنية ، بنسبة ٧ر٨٪ ٠ وكان التغير الرقمي في التجارة صغيرا بالمقارنة بسنة ٦٠/٥٩ ، أما النسبة فقد اتجهت الى الانخفاض ٠ ويعزى هذا الوضع الى عدم فاعلية التعاون الاقتصادي العربي ، اذ ما زالت الدول العربية تلتمس تعاملها التجاري في الشكل التقليدي الذي وضعه الاستعمار ، وان كان يبدو ان هذا الوضع يخدم بعض المجموعات في الاجـــل القصير ، فهو ليس كذلك في الاجل الطويل ، ولعلنا ندرك الآن أثر هذا الوضع من موقفنا الدولي ازاء الدول الغربية ٠ وقد آن الاوان لتدرك البلاد العربية أن تفككها سيضعف من قدرتها على الحركة والتمويل وحرية العمل ٠

وما نجده في التعامل مع البلاد العربية نلمسه أيضا في التعامل مع مجموعة الدول الافريقيـــة بالرغم من الدعوة العريضـــة للتعاون الافريقي ، ولم تتعد الصادرات لهذه البلاد في متوسط السنوات الثلاث الاخيرة ٣ ملايين جنية ، أما الواردات منها فبلغت ٣ر٤ ملايين جنية ٠

ومن دراسة للميزان التجاري مع مختلف مجموعات بلاد العالم نجد أن مجموعة الدول الاشتراكية هي الوحيدة التي يحقق التعامل معها فائضا ، أما البلاد الاخرى فيظهر التعامل معها عجزا يبلغ أقصاه مع بلاد أمريكا الشمالية ، وتليها مجموعة دول السوق الاوربية المشتركة وسوق التجارة الحرة ، اذ ما زالت البلاد الغربية هي العامل الاساسى الذي يعتمد عليه في الاستيراد سواء المواد الغذائية كالقمح والذرة أو السلع الانتاجية كالسيارات وقطع الغيار والسماد ، ويتركز الصادر اليها في القطن ومنتجاته ، نتيجة للميزة النسبية للقطن المصري وكذلك البصل والارز ، ومن أهم السلع الصناعية المصدرة هي البنزين • وتعتقد أنه اذا كان هناك تعاون أكبر في نطاق البلاد العربية ، ومجموعة البلاد الافريقية والاسيوية ، فمن الممكن أن يقل حجم التبادل كثيرا مع الغرب ، وفي ذلك مصلحة للجمهورية العربية المتحدة ومجموعات تلك البلاد بشكل عام •

ويؤثر تركيب التجارة الخارجية ، والبلاد التي يتم التعامل معها في نسبة التبادل التجاري ، وقد اتجهت هذه النسبة الى غير صالح الجمهورية العربية المتحدة خلال سنوات الخطة باستثناء السنة الاولى لها • ويرجع ذلك الى قلة نسبة المصدر من سلع الانتاج ، وزيادة نسبة السلع المستوردة من بلاد العملات الحرة ، التي تتجه فيه عملاتها الى الارتفاع بالنسبة لنا • وهذه الظاهرة موضع شكوى البلاد النامية بشكل عام ، ولا يحلها تعديل هيكل تجارتها الخارجية ، لان ذلك يحتاج الى وقت طويل ، وانما يتطلب الامر تجمعها ، وزيادة التعاون الاقتصادي بينها من ناحية ، وتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع البلاد المتقدمة صناعيا من ناحية أخرى •

جدول رقم (١)

تطور الدخل المحلى

سنة الاساس بالاسعار الثابتة (٦٠/٥٩) مليون جنيه

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعة	٤٠٥	٤٠٣	٣٧٣	٤٢٦	٤٥٣	٤٧٧	٤٨٢	٤٦٧
الصناعة	٢٥٦	٢٨٦	٣١٠	٣٢٩	٣٧٠	٣٨٥	٣٩٥	٣٩٨
الكهرباء	١٠	١٢	١٦	١٨	١٩	٢٢	٢٣	٢٤
التشييد	٤٧	٤٤	٧٤	٨٤	٩٦	٩٣	٩٥	٨٩
في القطاعات السلعية	٧١٨	٧٤٥	٧٧٣	٨٥٨	٩٣٧	٩٧٧	٩٩٥	٩٧٧
النقل والموصلات	٩٣	١٠٢	١١٧	١٢٧	١٤٤	١٥٨	١٧٥	١٨١
التجارة والمال	١٢٩	١٤٥	١٥٢	١٥٤	١٤٨	١٥٢	١٦٣	١٧٢
في قطاعات التوزيع	٢٢٢	٢٤٧	٢٦٩	٢٨١	٢٩٢	٣١٠	٣٣٨	٣٥٤
الاسكان	٧٣	٧٤	٧٦	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٤
المرافق العامة	٦	٧	٧	٧	٨	٨	٩	٩
الخدمات الاخرى	٢٦٦	٢٩١	٢٨٧	٣١٣	٣٥٤	٣٨٨	٤١٩	٤٣٣
في قطاعات الخدمات	٣٤٥	٣٧٢	٣٧٠	٣٩٨	٤٤١	٤٧٦	٥٠٩	٥٢٦
المجموع الكلى	١٢٨٥	١٣٦٤	١٤١١	١٥٣٧	١٦٧٠	١٧٦٢	١٨٤١	١٨٥٤

المصدر : متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادي ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط)
أرقام سنتي ٦٦/٦٥ ، ٦٧/٦٦ حيث على اساس أنسب الزيادة في متابعة الخطة ٦٧/٦٦ الاختلافات في جميع الارقام ترجع للتقريب ٠

جدول رقم (٢)

نسبة مساهمة القطاعات في الدخل المحلي الاجمالي

نسبة الاساس

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعة	٣١ر٥	٢٩ر٥	٢٦ر٤	٢٧ر٨	٢٧ر١	٢٧ر١	٢٨ر٧	٢٧ر٦
الصناعة	١٩ر٩	٢١ر٠	٢٢ر٠	٢١ر٤	٢٢ر١	٢١ر٨	٢١ر٢	٢١ر٢
الكهرباء	٠ر٨	٠ر٩	١ر٢	١ر٢	١ر١	١ر٣	١ر٢	١ر٢
التشييد	٣ر٧	٣ر٢	٥ر٢	٥ر٤	٥ر٨	٥ر٢	٤ر٦	٤ر٣
مج القطاعات السلعية	٥٥ر٩	٥٤ر٦	٥٤ر٨	٥٥ر٨	٥٦ر١	٥٥ر٤	٥٥ر٧	٥٤ر٣
النقل والمواصلات	٧ر٢	٧ر٥	٨ر٣	٨ر٣	٨ر٦	٩ر٠	٩ر٥	٩ر٨
التجارة والمال	١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٧	١٠ر٠	٨ر٩	٨ر٦	٨ر٨	٩ر٢
مج قطاعات التوزيع	١٧ر٢	١٧ر٥	١٩ر٠	١٨ر٣	١٧ر٤	١٧ر٦	١٨ر٣	١٩ر٠
الاسكان	٥ر٧	٥ر٤	٥ر٤	٥ر٠	٤ر٧	٤ر٦	٣ر٧	٣ر٨
المرافق العامة	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٥
الخدمات الاخرى	٢٠ر٧	٢١ر٣	٢٠ر٣	٢٠ر٤	٢١ر٢	٢٢ر٠	٢١ر٩	٢٢ر٤
مج قطاعات الخدمات	٢٦ر٩	٢٧ر٢	٢٦ر٢	٢٥ر٩	٢٦ر٤	٢٧ر٠	٢٦ر٠	٢٦ر٧
مج كلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣)

العمالة في خطة التنمية

سنة الاساس

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعة	٣٢٤٥	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٦٣٢	٣٦٧٣	٣٧٥١	٣٨٧٧	٣٩٠٤
الصناعة	٦٠٢	٦٢٦	٦٧٩	٧٢٦	٧٩٠	٨٢٥	٨٤١	٨٤٧
الكهرباء	١٢	١٣	١٥	١٧	١٨	١٨	١٩	١٩
التشييد	١٨٥	١٦٦	٢٦٣	٣١٦	٣٣٤	٣٤٥	٣٢٨	٣٠٨
مج القطاعات السلعية	٤٠٤٤	٤٤٠٥	٤٥٥٧	٤٦٩١	٤٨١٥	٤٩٢٩	٥٠٦٥	٥٠٧٨
النقل والموصلات	٢١٩	٢٥٣	٢٣٩	٢٤٩	٢٥٨	٢٨٤	٣٠٨	٣٢٥
التجارة والمال	٦٣٦	٦٦٣	٦٨١	٧٠٢	٧١٩	٧٣٠	٧٥٣	٧٦٨
مج قطاعات التوزيع	٨٥٥	٩١٦	٩٢٠	٩٥١	٩٧٧	١٠١٤	١٠٦٠	١٠٩٢
الاسكان	١٦	١٦	١٨	١٨	١٩	٢١	٢٢	٢٣
المرافق العامة	٢٥	٢٤	٢٧	٢٩	٣٠	٣٠	٣١	٣٢
الخدمات الاخرى	١٠٦٧	١١٥١	١١٣٥	١١٧٩	١٢٤٥	١٣٧٠	١٤٢٨	١٤٩٠
مج قطاعات الخدمات	١١٠٨	١١٩١	١١٨٠	١٢٢٦	١٢٩٤	١٤٢١	١٤٨١	١٥٤٥
مج الكلى	٦٠٠٦	٦٥١٢	٦٦٥٧	٦٨٦٨	٧٠٨٥	٧٣٧٤	٧٦٠٧	٧٧١٤

المصدر : متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادي ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط)

الاختلاف في الجمع يرجع للتقريب

جـدول رقـم (٤)

التغـير النسـبي في العمالـة

القطـــاع	سنة الاساس ٦٠/٥٩	٪ ٦٧/٦٦
الزراعـــة	٥٤ر٠	٥٠ر٦
الصناعـــة	١٠ر٠	١١ر٠
الكهربـــاء	٢ر٠	٢ر٠
التشـــييد	٣ر١	٤ر٠
مج القطاعات السلعية	٦٧ر٣	٦٥ر٨
النقل والمواصـلات	٣ر٦	٤ر٢
التجارة والمـال	١٠ر٦	١٠ر٠
مج قطاعات التوزيع	١٤ر٢	١٤ر٢
الاســكان	٣ر٠	٣ر٠
المرافق العامـة	٤ر٠	٤ر٠
الخدمات العـامة	١٧ر٨	١٩ر٣
مج قطاع الخدمات	١٨ر٥	٢٠ر٠
المجمـوع الكلي	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٥)

توزيع استثمارات الخطة

بالاسعار الجارية (مليون جنيه)

القطاع	سنة الاساس ٥٩/٦٠	٦٠/٦١-٦٤/٦٥	٦٥/٦٦-٦٦/٦٧	مجموع الخطة
الزراعة	١٦ر٧	١١٨ر٤	٦٢ر٠	١٨٠ر٤
الري والصرف	٨ر٦	١٣٨ر٠	٦٧ر٠	٢٠٥ر٠
السد العالي	٤ر٢	٩٨ر٦	٣٥ر٥	١٣٤ر١
الصناعة	٤٩ر٣	٤٠٣ر٩	١٩٩ر٠	٦٠٢ر٩
الكهرباء	٦ر٢	١١٢ر٦	١٣٠ر٤	٢٤٣ر٠
التشييد	—	١٣ر٢	١٠ر٧	٢٣ر٩
مج القطاعات الانتاجية	٨٥ر٠	٨٨٤ر٧	٥٠٤ر٦	١٣٨٩ر٣
النقل والمواصلات	٣٥ر٨	٢٩٤ر٢	٩٩ر٢	٣٩٣ر٤
التجارة والمال	—	٣١٣ر٧	٥ر٣	٢٤ر٨
مج قطاعات التوزيع	٣٥ر٨	٦٠٧ر٩	١٠٤ر٥	٤١٨ر٢
الاسكان	٣١ر١	١٦٢ر٤	٨٩ر٨	٢٥٢ر٢
المرافق العامة	٧ر٥	٥٠ر٨	٢١ر٠	٧١ر٨
الخدمات الاخرى	١٢ر٠	١٠١ر٤	٢٩ر٧	١٣١ر١
مج قطاعات الخدمات	٥٠ر٦	٣١٤ر٦	١٤٠ر٥	٤٥٥ر١
مج كلى	١٧١ر٤	١٥١٣ر٠	٧٤٩ر٦	٢٢٦٢ر٦
قيمة الارض	٥ر٠	٢٥ر٠	١٣ر٤	٣٨ر٤
الاستثمار الصافي	١٦٦ر٤	١٤٨٨ر٠	٧٣٦ر٢	٢٢٢٤ر٢

المصدر : متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادي ٦٦/٦٧ (وزارة التخطيط) ٠

× قيمة الارض في سنة الاساس وسنوات الخطة الخمسية الاولى مبني على تقديرات سنتي الخطة الاخيرتين ٠

جدول رقم (٦)

استثمارات القطاع الخاص

في السنوات ٦٤/٦٥ - ٦٦/١٩٦٧

القطاع	القيمة مليون جنيه	النسبة الى الاستثمار الكلي ٪	المركز النسبي
زراعة	٨ر٠	٩ر٤	١٠ر٠
ري وصرف	١ر٥	١ر٤	١ر٨
صناعة	١ر٩	٠ر٦	٢ر٣
مج القطاعات السلعية	١١ر٤	١ر٥	١٤ر١
النقل والمواصلات	٤ر٤	٣ر٠	٥ر٤
التجارة والمال	١ر٦	١٦ر٧	٢ر٠
الاسكان	٥٧ر٦	٤٧ر٩	٧١ر١
الخدمات	٦ر٠	١١ر٩	٧ر٤
مج الخدمات	٦٣ر٦	٣١ر٢	٧٨ر٥
مج كلي	٨١ر٠	١٠ر٥	١٠٠

المصدر : متابعة وتقييم النمو الاقتصادي ٦٧/٦٨ وزارة التخطيط ٠

جدول رقم (٧)

الاستهلاك المحلي والاستهلاك النهائي

بالاسعار الجارية

(مليون جنية)

السنة	الناتج المحلي	الاستهلاك الفردي	الاستهلاك الجماعي	الاستهلاك المجموع	الاستهلاك الى الناتج ٪	الاستثمار الى الناتج ٪
٥٩/٦٠ الاساس	١٣٧٦	٩٧٢	٢٢٨	١٢٠٠	٨٧ر٢	١٢ر٥
٦٠/٦١	١٤٥٩	٩٩٣	٢٥٦	١٢٤٩	٨٥ر٦	١٥ر٥
٦١/٦٢	١٥١٣	١١٠٢	٢٤٧	١٣٤٩	٨٩ر١	١٦ر٥
٦٢/٦٣	١٦٨٥	١١٧١	٣١٨	١٤٨٩	٨٩ر٦	١٧ر٨
٦٣/٦٤	١٨٨٨	١٢٤٩	٤٠٢	١٦٥١	٨٧ر٥	١٩ر٧
٦٤/٦٥ ×	٢١٩٢	١٤٦٣	٤٣٧	١٩٠٠	٨٦ر٧	١٦ر٣
٦٥/٦٦	٢٣٨٨	١٥٨٣	٤٨٢	٢٠٦٥	٨٦ر٥	١٥ر٨
٦٦/٦٧	٢٤٧٥	١٦٦٧	٤٨٨	٢١٥٥	٨٧ر١	١٤ر٥

الزيـــادة الســـنوية

في الاســتهلاك والانتـــاج ٪

السـنة	الانتاج	الاستهلاك الفردى	الاستهلاك الجماعي	الاستهلاك المجموع
٦١/٦٠	٦ر٠	٢ر٢	١٢ر٣	٤ر١
٦٢/٦١	٣ر٧	١١ر٠	ـ٣ر٤	٨ر٠
٦٣/٦٢	١١ر٦	٦ر٣	٢٨ر٨	١٠ر٣
٦٤/٦٣	١٢ر٢	٦ر٧	٢٦ر٣	١٠ر٩
٦٥/٦٤ ×	١٦ر١	١٧ر١	٨ر٧	١٥ر١
٦٦/٦٥	٩ر٠	٨ر٢	١١ر٢	٨ر٧
٦٧/٦٦	٣ر٧	٥ر٣	٥ر٢	٤ر٣

مصدر أرقام الناتج والاستهلاك ٠ الخطة ٠

× التغير الكبير في أرقام الانتاج في ٦٥/٦٤ يرجع الى اختلاف حساب الارقام٠ ولو اتبع الاساس الذي أخذ به في متابعـــة الخطـة الخمسية الاولى فمن المحتمل أن تكون الزيادة في أرقام الاستهلاك ٥ر٦ للفردي و ٥ر٦ للعـــام و ٣ر٧ للاستهلاك الكلي ٠

جـدول رقـم (٨)

الاهمية النسـبية للانتـاج الصناعي

٦٧/٦٦

الصناعـــة	النسبة ٪	
استخراج البترول الخـام	١ر٢	
المعـادن والخامـات	٠ر٦	١ر٨
صناعات غذائية ومشروبات	٣٥ر٠	
تبـــغ	٦ر٧	٤١ر٧
حلج وكبس القطـن	٨ر٦	
غزل ونســيج	١٦ر٦	
ملابس جاهزة وأحذية	٢ر٩	٢٨ر١
صناعات خشـبية	١ر٨	
صناعات جلدية غير أحذية	٠ر٨	٢ر٦
الورق ومنتجاتـه	١ر٢	
الصناعات الكيمائيـة	٦ر٠	
الكاوتشـوك	٠ر٥	
الفحم والبتـرول	٥ر٠	
منتجات البترول وخامات معدنية وغير معدنية	٦ر٦	
صناعة الآلات واصلاحها ووسائل النقل	٤ر٠	٢٣ر٣
طبع ونشـر متنوعـة	٢ر٥	٢ر٥
المجمـــوع		١٠٠

جدول رقم (٩)

الزيادة الكمية والنسبية في الانتاج لأهم السلع

		٦٠/٥٩	٦٧/٦٦	الزيادة٪
نسبة الزيادة أقل من ٢٥٪ :				
اطارات كاوتشوك خارجية	(١٠٠٠ وحدة)	٢٣٨	٢٤٠	٠ر٨
أنابيب اطارات داخلية	(١٠٠٠ وحدة)	١٥٠	١٦٠	٦ر٧
غزل حرير صناعي	(١٠٠٠ طن)	١٣	١٤	٧ر٧
سكر مكرر	(١٠٠٠ طن)	٣٣٦	٣٦٣	٨ر٠
طوب حراري	(١٠٠٠ طن)	٥١	٥٦	٩ر٨
منسوجات صوفية	(١٠٠٠ طن)	٢ر٧	٣ر١	١٤ر٨
غزل جوت	(١٠٠٠ طن)	١٢	١٤	١٦ر٧
فوسفات	(١٠٠٠ طن)	٥٩٩	٧٠٠	١٦ر٩
زيت بذرة القطن	(١٠٠٠ طن)	١٠٤	١٢٦	١١ر١
جلوكوز	(١٠٠٠ طن)	٢٥	٣١	٢٤ر٠
نسبة الزيادة من ٢٥٪ الى ٥٠٪ :				
منسوجات قطنية	(١٠٠٠ طن)	٦٩	٨٧	٢٦ر١
حديد تسليح	(١٠٠٠ طن)	١٤٥	١٨٤	٢٧ر٠
جبن أبيض	(١٠٠٠ طن)	٩٢	١١٨	٢٨ر٣
غزل صوف	(١٠٠٠ طن)	٧	٩	٢٨ر٦
نسيج جوت	(١٠٠٠ طن)	١٠	١٣	٣٠ر٠
زجاج مسطح دمنوس	(١٠٠٠ طن)	١٤	١٩	٣٥ر٨
صابون	(١٠٠٠ طن)	٨٠	١١١	٣٨ر٨
أسمنت	(مليون طن)	١ر٨	٢ر٦	٤٤ر٤
سوبر فوسفات	(١٠٠٠ طن)	١٧٨	٢٦٢	٤٧ر٢
ملح الطعام	(١٠٠٠ ك)	٣٩١	٥٧٦	٤٧ر٣
نسبة الزيادة من ٥٠٪ الى ١٠٠٪ :				
التبغ	(١٠٠٠ طن)	١٢	١٨	٥٠
غزل قطن	(١٠٠٠ طن)	٩٨	١٥٢	٥٥ر١
ديزل	(١٠٠٠ طن)	١٧٦	٣٠٢	٧٠ر٥
مازوت	(مليون طن)	٢ر٣	٤ر٢	٨٢ر٦
صبج والداج	(١٠٠٠ طن)	٢١	٣٩	٨٥ر٧

		٦٠/٥٩	٦٧/٦٦	الزيادة٪
نسبة الزيادة من ١٠٠٪ الى ٢٥٠٪ :				
أفران البوتاجاز	(١٠٠٠ وحدة)	٣٣	٦٨	١٠٦ر١
حامض الكبريتيك	(١٠٠٠ طن)	٩٨	٢١٥	١١٩ر٣
خام الحديد	(١٠٠٠ طن)	٢٤٣	٥٥٣	١٢٧ر٥
بيرة	(مليون لتر)	١١	٢٦	١٣٦ر٤
مكرونة	(١٠٠٠ طن)	٣٣	٨٠	١٢٢ر٤
ورق عادي وكرتون	(١٠٠٠ طن)	٤٠	٩٧	١٤٢ر٥
سيارات لوري	(عدد)	٣٠٧	٧٥٦	١٤٦ر٣
بنزين	(١٠٠٠ طن)	٣٤١	٨٥٣	١٥٠ر٢
قضبان سكك حديدية	(١٠٠٠ طن)	٣٠	٨١	١٧٠ر٠
مواسير خرسانة	(١٠٠٠ طن)	٨٠	٢١٧	١٧١ر٢
مسلى صناعي	(١٠٠٠ طن)	١٦	٤٧	١٩٣ر٧
منظفات صناعية	(١٠٠٠ طن)	٢	٦	٢٠٠ر٠
كيروسين	(١٠٠٠ طن)	٣٠٢	٩٣٣	٢٠٨ر٦
الطاقة الكهربائية المستهلكة	(١٠٠ مليون ك٠و٠س٠)	١ر٨	٥ر٧	١٦ر٧
غسالات كهربائية	(١٠٠٠ وحدة)	٣	١٠	٢٣٣ر٣
نسبة الزيادة ٢٥٠٪ فأكثر :				
سماد سلفات النوشادر ونترات الجير والنوشادر	(١٠٠٠ طن)	٢٧٧	١٠٦٠	٢٨٣ر٠
ماكينات خياطة	(١٠٠٠ وحدة)	٢	٨	٣٠٠ر٠
سولار	(١٠٠٠ طن)	٣٠٢	١٢١٤	٣٠٢ر٠
بوتاجاز	(١٠٠٠ وحدة)	١٨	٧٧	٣١١ر٠
أجهزة راديو	(١٠٠٠ وحدة)	٣١	١٥٠	٣٨٤ر٠
صودا كاوية	(١٠٠٠ وحدة)	١٢	١٧	٣٧٢ر٠
اسطوانات البوتاجاز	(١٠٠٠ وحدة)	٢٢	١١٧	٤٣٢ر٠
أدوية	(مليون جنية)	٣	٢٣	٦٦٧ر٠
سخانات	(بالعدد)	٧٥٠	٩٠٢٣	١١٠٣
عربات ديزل	(بالعدد)	١٨	٢٤٥	١٢٦١
خزف صيني	(١٠٠٠ طن)	١	١٣	١٢٠٠
سردين معلب	(١٠٠٠ علبة)	١٠٠	٨٥٧٦	٨٤٧٦
فحم كوم	(١٠٠٠ طن)	—	٢٦٧	
مواسير صلب	(١٠٠٠ طن)	—	١٧٥	
أجهزة تليفزيون	(١٠٠٠ وحدة)	—	٦٤	

البيانات مجمعة من متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادي ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط)

× رقم السيارات خاص بسنة ٦٦/٦٥ ٠ × × الاختلاف في نسبة الزيادة عن الارقام التي تستخلص من تقارير المتابعة ترجع للتقريب ٠

جـدول رقـم (١٠)

ميزان المدفوعـــات

البنـــــد	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
صادرات سلعية	١٩٠	١٨٩	١٥١	١٩٨	٢٣٨	٢٦٥	٢٥٩	٢٦١
واردات	٢٢٦	٢٢٥	٢٧١	٣٥٢	٤١٩	٤٠١	٤٤٩	٣٧٦
الميزان الحسابي	– ٣٦	– ٣٦	– ١٢٠	– ١٥٤	– ١٨١	– ١٣٦	– ١٩٠	– ١١٥
المتحصلات غير المنظورة	١٠١	١٠١	٩٨	١٣٤	١٣٩	١٥٨	١٦٣	١٦٦
المصروفات غير المنظورة	٦١	٨١	٦٤	٨٤	٩٤	٩٧	١٠٩	١٠٨
ميزان السلع غير المنظورة	+ ٤١	+ ٢٠	+ ٣٤	+ ٥٠	+ ٤٥	+ ٦١	+ ٥٤	+ ٥٨
الرصيـــــد	+ ب	– ١٦	– ٨٦	– ١٠٤	– ١٣٦	– ٧٥	– ١٣٦	– ٥٧
الرصيد الى الدخل المحلى ٪	+ ٠ر٤	– ١ر٢	– ٦ر١	– ٦ر٧	– ٧ر٨	– ٣ر٨	– ٦ر٤	– ٢ر٦
قيمة الانتاج السلعي	١٧٨٩	١٨٥٨	١٩٣٣	٢١٩٨	٢٤٢٢	٢٦٦٧	٢٨٩٣	٢٩٩٦
الصادرات الى الانتاج	١٠ر٦	١٠ر٢	٧ر٨	٩ر٠	٩ر٨	١٠ر٠	٨ر٩	٨ر٧
الواردات الى الانتاج مج ٪	١٢ر٦	١٢ر١	١٤ر٠	١٦ر٠	١٧ر٣	١٥ر٠	١٥ر٥	١٢ر٥

جدول رقم (١١)

توزيع الواردات والصادرات حسب مجموع الدول المختلفة

البلد	القيمة مليون جنيه ٦٠/٥٩	القيمة مليون جنيه ٦٧/٦٦	النسبة ٪ ٦٠/٥٩	النسبة ٪ ٦٧/٦٦
الصادرات				
البلاد العربية	٢١ر٠	٢٢ر٧	١١ر١	٨ر٧
البلاد الاشتراكية	٩٤ر٣	١٣٥ر٠	٤٩ر٧	٥١ر٧
أمريكا الشمالية	٨ر٦	٥ر٠	٤ر٥	١ر٩
السوق المشتركة والمنطقة الحرة للتجارة	٤٠ر١	٤٤ر٨	٢١ر١	١٧ر١
بلاد أخرى	٢٥ر٩	٥٣ر٨	١٣ر٦	٢٠ر٦
المجموع	١٨٩ر٩	٢٦١ر٣	١٠٠	١٠٠
الواردات				
البلاد العربية	١٩ر٧	٢٥ر٥	٨ر٧	٦ر٨
البلاد الاشتراكية	٦٤ر٠	١١٥ر٧	٢٨ر٣	٣٠ر٧
أمريكا الشمالية	٣٩ر٢	٣٣ر٤	١٧ر٤	١٩ر٤
السوق المشتركة والمنطقة الحرة	٨١ر٤	٩١ر٩	٣٤ر٠	٢٤ر٤
بلاد أخرى	٢١ر٦	٧٠ر٠	١١ر٦	١٨ر٧
المجموع	٢٢٥ر٩	٣٧٦ر٥	١٠٠	١٠٠
الميزان التجاري :				
البلاد العربية	+ ١ر٣	− ٣ر٨		
البلاد الاشتراكية	+ ٣٠ر٣	+ ١٩ر٣		
أمريكا الشمالية	− ٣٠ر٦	− ٦٨ر٤		
السوق المشتركة والمنطقة الحرة	− ٤١ر٣	− ٤٧ر١		
بلاد أخرى	+ ٤ر٣	− ١٦ر٢		
المجموع	− ٣٦ر٠	− ١١٥ر٢		

المصدر : بيانات الخطة (وزارة التخطيط) والمؤشرات الاحصائية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) ٠

جـدول رقـم (١٢)

الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات

ونسبة التبادل الخارجي

السـنة	أسعار الصادرات	أسعار الواردات	نسبة التبادل الخارجي
٦٠/٥٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
٦١/٦٠	١٠٣ر٠	١٠٢ر٨	١٠٠ر٢
٦٢/٦١	٩٦ر١	١٠١ر٦	٩٤ر٦
٦٣/٦٢	١٠٨ر٣	١١٢ر٩	٩٥ر٩
٦٤/٦٣	١٠٩ر٦	١٢٥ر٠	٨٧ر٨
٦٥/٦٤	١١٥ر٨	١٢٩ر٢	٨٩ر٦
٦٦/٦٥	١١٣ر٨	١٣١ر٣	٨٦ر٧
٦٧/٦٦	١١٥ر٤	١٢٧ر٥	٩٠ر٥

المصدر :

البيانات من ٦٠/٥٩ ـ ٦٥/٦٤ من متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، والبيانات التالية محسوبة من بيانات متابعة وتقييم النمو الاقتصادي ٦٧/٦٦ بعد تحويلها للاساس الاول ٠

المقرر : نشكر الدكتور عبدالرازق حسن على بحثه الذي القى اضواء على المشاكل الاساسية في الاقتصاد المصري وادعو الآن الاستاذ عبدالواحد المخزومي لتقـــديم مسح عام للاقتصاد العراقي ٠

مسح اقتصادي للجمهورية العراقية

بقلم ـ السيد عبدالواحد المخزومي ـ
ـ مدير الابحاث في البنك المركزي العراقي ـ

الفصـــل الاول

معلومات اساسية

١ ـ : الارض

تبلغ مساحة العراق الكلية حوالي ٤٣٨ الف كيلو متر مربع (١٧٠ الف ميل مربع تقريبا) منها ما يقارب ١٦٧ الف كيلو متر مربع من الاراضى الصحراوية تمتد على طول الحدود الجنوبية والغربية وحوالي ٩٢ الف كم٢ من الاراضى الجبلية التي تمتد على طول الحدود الشرقية والشمالية وحوالي ١٧٥ الف كم٢ من التلول والاراضى المنبسطة التي تمتد ما بين نهري دجلة والفرات ٠

١ ـ ٢ : الطقس والخصائص الجوية

ان الموقع الجغرافي وطبيعة الارض التي سبق بيانها تجعل الظروف المناخية السائدة في العراق متباينة من منطقة جغرافية الى اخرى ففي الجنوب تتـراوح المعدلات السنوية لدرجات الحرارة القصوى ما بين ٣٠و٣٣ درجة مئوية ودرجات الحرارة الصغرى مابين ١٦ و١٨ درجة مئوية وفي المنطقة الوسطى تتراوح المعدلات القصوى ما بين ٢٩ و٣٢ درجة مئوية والصغرى مابين ١٥ و١٦ درجة مئوية وفي المنطقة الشمالية تتراوح معدلات درجات الحرارة القصوى ما بين ٢٦ و٢٩ درجة مئوية والصغرى مابين ١١ و١٤ درجة مئوية(١) ٠ ان التباين في درجات الحرارة في المناطق السابق ذكرها قد يكون اكثر فيما اذا اخذت الحدود القصوىوالصغرى خلال المواسم المختلفة بدلا من المعدلات السنوية ٠

باستثناء المنطقة الجبلية الشمالية الشرقية فان اغلب انحاء القطر لا تقـع فيها عادة امطار تكفي لنمو المزروعات ولذلك فان اعتماد الزراعة بصورة عامـــة يتوقف على المياه التي يوفرها نهرا دجلة والفرات وروافدهما وفروعهما ٠ لقـد كانت معدلات تساقط الامطار خلال السنوات ١٩٦٣ـ١٩٦٦ هي ٧٩ ملمتر في المنطقة الجنوبية (البصرة) و ١٣٨ر٣ ملمتر في المنطقة الوسطى (بغداد)و ٣٨٣ر٥ ملمترا في المنطقة الشمالية (الموصل) ٠ ويتركز سقوط الامطار في كافة انحاء القطر تقريبا في فصل الشتاء (مابين شهر تشرين الثاني ونيسان) وباستثناء منطقة البصرة يعتبر مناخ العراق جافا في اغلب ايام السنة لانخفاض معـــدلات الرطوبة النسبية خاصة في المنطقة الوسطى حيث تراوحت معدلات الرطوبةالنسبية خلال السنوات القليلة الماضية ما بين ٤٢ و٤٤ بالمائة ٠

---

(١) أخذت درجات الحرارة المسجلة فى كل من البصرة وبغداد والموصل كمؤشر للمناطق التى تقـع فيها هذه المدن رغم ان ذلك قد لا يعطى صورة صحيحة لتغير درجات الحرارة فى تلك المناطق ٠

١ ـ ٣ : الاستغلال الحالي للارض

كانت ملكية واستغلال اغلبية الاراضى الزراعية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بيد عدد قليل من الملاكين وشيوخ العشائر الذين يستخدمون في زراعتها اعدادا كبيرة من الفلاحين وفق نظام يجعل من هؤلاء المالكين المستفيدين الاساسيين من ناتج الارض دون ان يؤمن للفلاح حقا عادلا في الانتاج ولم تجر في العهد الملكي أية محاولة جدية لانهاء هذا النظام الاستغلالي سوى توزيع مايقرب من ٦٠٠ الف هكتار من الاراضى الاميرية الصـــرفة (ملك الحكومة) الجديدة بمساحات تراوحت ما بين ٢٥ ـ ٥٠ هكتارا للفلاح الواحد ٠ لقد كان من الخطوات المهمة الاولى للثورة في العراق اصدار قانون الاصلاح الزراعي (في ٨ ايلول ١٩٥٨) الذي حددت بموجبه الحدود العليا لملكية الاراضى الزراعية بـ ١٠٠٠ دونم (أي ٢٥٠ هكتار) من الاراضى المروية و ٢٠٠٠ دونم (٥٠٠ هكتار) من الاراضى الديم (الاراضى التي تعتمد على الامطار) ويتم الاستيلاء على ما زاد عن تلك الحدود من قبل الحكومة لتقوم بتوزيعها بعدئذ على الفلاحين خلال السنوات الخمس التي تلت تنفيذ القانون بمساحات تتراوح ما بين ٣٠ ـ ٦٠ دونما (٧ر٥ ـ ١٥ هكتار) من الاراضى المروية ٦٠ ـ ١٢٠ دونم (١٥ ـ ٣٠ هكتار) من الاراضى الديم على أن يعوض المالكون السابقون للاراضى المستولى عليها بسندات تحمل فائدة بنسبة ٣٪ قابلة للتسديد خلال ٢٠ سنة وان يقوم الفلاحون الذين توزع عليهم الاراضـى بتسديد اقيامها خلال ٢٠ سنة ايضا(١) ٠

لقد واجهت عملية تنفيذ قانون الاصلاح صعوبات جمة ادت الى بطء وتلكؤ انهاء عملية الاستيلاء والتوزيع وقد تم حتى ٣٠ حزيران ١٩٦٨ الاستيلاء عـلى اراضى تقرب مساحتها من ٦٩٤٥ الف دونم (١٧٣٧ الف هكتار) تعود ملكيتها لحوالي ٢٤٠٩ مالك سابق في مختلف انحاء العراق وزع منها حوالي ٢٥٨١ الف دونم (٦٤٥ الف هكتار) على ٥٤٦٦١ عائلة فلاحية واجرت الاراضى المتبقية الى مستغليها والمتعاقدين مع وزارة الاصلاح الزراعي حتى يعين موعد توزيعها فيما بعد (للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع الى الجدول رقم (١) و (٢) من الملحق الاحصائي لهذه الدراسة ٠

ان المعلومات المتيسرة من الاحصاء الزراعي الذي تم في سنة ١٩٥٢ـ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٨/١٩٥٩ تشير الى ان مجموع مساحة الاراضى الزراعية المستغلة تبلغ حوالي ٢٥ر٩ مليون دونم (٦ر٤ مليون هكتار) من مجموع الاراضى القابلة للزراعة والمقدرة بحوالي ٤٨ر٤ مليون دونم (١ر١٢ مليون هكتار) علما بان الاراضى الزراعية المزروعة فعلا كما تدل نتائج الاحصاءات الزراعية السابقة تقل عن الرقم المذكور اعلاه بنسبة تراوحت ما بين ٤٤ـ٤٦ بالمائة بســـبب الاسلوب الزراعي

---

(٢) جرت بعد ذلك تعديلات كثيرة على قانون الاصلاح الزراعى (رقم ٣ لسنة ١٩٥٨) عدلت بموجبها بعض الشروط الواردة اعلاه ولم نر مبرر لاستعراضها هنا ٠ كما ان مدة العمل بالقانون قـد مددت لاكثر من خمس سنوات لعدم تمكن الجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون من انجاز مهمتها فى لوقت المحدد ٠

المتبع والمسمى بالزراعة بين (نير ونير) ـ اي زراعة الارض في موسم معين وتركها سنة دون استغلال ثم زراعتها ثانية بعد مرور السنة ـ وعليه فان الاراضى الزراعية المزروعة فعلا في سنة ١٩٥٨ كانت ١٤٫٣ مليون دونم (٣٫٦ مليون هكتار) ٠

١ ـ ٤ : امكانية زيادة استغلال الارض

على الرغم من قدم الاحصائيات التي استقيت منها الارقام السابقة فالمعتقد ان مشاكل ملوحة التربة قد اخرجت مساحات كبيرة من الاراضى التي كانت تعتبر صالحة للزراعة من عداد الاراضى الزراعية الا ان من المحتمل ان تكون الاراضى التي أضيفت باكتمال مشاريع الري الجديدة التي انجزت خلال تنفيذ برامج التنمية الزراعية المتعاقبة قد عوضت خسارة الاراضى المالحة وقد يكون بالامكان الاعتقاد بحدوث زيادة نسبية في مساحات الاراضى الزراعية عما ذكر سابقا لنفس السبب ولا تتيسر في الوقت الحاضر الاحصائيات التي تؤيد ذلك ٠

ان المقترحات التي طرحت في فترات مختلفة من قبل بعض المختصين حول زيادة الاراضى المزروعة وزيادة الانتاجية للمحاصيل المختلفة ـ حيث تعتبر الانتاجية الحالية واطئة (انظر الجدول رقم (٣) من الملحق الاحصائي) ـ تنحصر في تحسين استعمال الاراضى المزروعة حالياً بواسطة تقليل مساحة الاراضى المتروكة بورا(١) ومعالجة زيادة ملوحة التربة بحفر المزيد من المبازل وتنظيم الاستفادة من مشاريع الري القائمة واكمالها بالشكل الصحيح ثم حماية الاراضى المزروعة من الفيضانات وزيادة استعمال الاسمدة الكيمياوية لرفع الانتاجية(٢) ٠

١ ـ ٥ : الترسبات المعدنية

يعتبر النفط الخام أهم معدن معروف ومستغل في العراق الا ان استخراجه خاضع لسيطرة شركات اجنبية بموجب مقاولة امتياز موقعة سنة ١٩٢٥ شملت كافة الاراضى العراقية تقريبا وقد كان ـ ولا يزال ـ قطاع استخراج النفط قطاعا منعزلا عن بقية قطاعات الاقتصاد العراقي ـ من ناحية التحكم بفعالياته ومستوياته ـ الا انه يؤثر في تلك القطاعات بالقدر الذي يوفره من أموال تصرف لزيادة الاستثمار فيها ٠ وقد استرجعت الحكومة كافة الاراضى التي لم تستثمرها هذه الشركات الاجنبية بموجب احكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وابقت تحت تصرف هذه الشركات مساحة تبلغ ١٩٣٧ كم٢ ٠

تقدر الاحتياطات الثابتة من النفط الخام في الاراضى العراقية بحوالي ٥٢

---

(١) محمد سلمان حسن الدكتور ٠ درسات فى الاقتصاد العراقى ص ٨٣ منشورات دار الطليعة بيروت آذار ١٩٦٦ ٠

(٢) قامت الدوائر الزراعية فى العراق خلال الموسمين السابقة بتعميم استعمال الاسمدة الكيمياوية بالنسبة لبعض المحاصيل الحقلية (الرز والقطن) وقد كانت النتائج مشجعة على ما يبدو من الدراسات الاولية التى اجريت على الحقول التجريبية ٠

الف مليون برميل(٣) (ما يقارب ٧٠٠٠ مليون طن) ٠ وفي نفس الوقت يقدر الغاز الطبيعي الموجود في باطن الارض بحوالي ٢٢٥٠٠ بليون قدم مكعب(٤) ٠

اما الانواع الاخرى من المعادن فان الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية في العراق قليل الاهمية اذا ما قورنت مع النفط الخام ومع ذلك فان كميات الكبريت المعروفة تسمح بالاستغلال التجاري والنية متجهة الى استثمار هذا المعدن لاغراض التصدير بصورة رئيسة ٠ ومعروف ايضا ان هناك كميات من الفحم من نوعيات واطئة وكميات لا بأس بها من ملح الطعام ولو انها لم تستغل بشكل فعال بعد ٠ وهناك انواع أخرى من الاحجار والجبس التي تستخدم في المواد البنائية ٠ ولقد تم اخيرا تحديد مواقع وجود خامات الحديد والنحاس ولو ان كمياتها ونوعيتها لم تحدد بعد وان عملية المسح الجيولوجي مازالت مستمرة ولو بشكل بطيء على ما يبدو ٠

١ ـ ٦ : السكان

أن اول تعداد شامل للسكان جرى في سنة ١٩٤٧ وظهر بنتيجته ان عدد سكان العراق كان ٤ر٨١٦ر١٨٥ نسمة وقد تضمن هذا الرقم تقديرا لسكان البوادي (المناطق الصحراوية) بلغ ٢٥٠ر٠٠٠ شخص ثم جرى تعداد آخر في سنة ١٩٥٧ تبين منه ان سكان العراق كانوا بحدود ٦ر٣٣٩ر٩٦٠ نسمة وتعداد ثالث في سنة ١٩٦٥ اعطى سكان العراق ٨ر٢٦١ر٥٢٧ نسمة ٠

ان معدل نمو السكان في العراق المحسوب من ارقام التعدادات السابقة كان كما يلي :ـ

جدول رقم (١)

نفوس العراق ونسبة الزيادة السنوية المركبة لسني التعداد ٣٤ـ١٩٦٥

	١٩٣٤	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥
مجموع السكان (بالآلاف)	٣ر٣٨٠	٤ر٨٢٦	٦ر٣٤٠	٨ر٢٦٢
نسبة الزيادة السنوية (٪)	ـ	٢ر٨	٢ر٨	٣ر٤

ان عدد السكان الذي تم التوصل اليه بموجب تعداد سنة ١٩٦٥ وبالتبعية معدل النمو المحسوب من هذا الرقم يثير تساؤلات كثيرة حول مدى دقته اذ انه قد جاوز اكثر التقديرات سخاء بالنسبة لمعدل نمو السكان في العراق ٠ فالمعروف ان معدلات النمو المقدرة لسكان العراق كانت في الفترة الواقعة بين ١٨٦٧ و١٩٣٥

(٣) عبداللطيف الشواف ٠ حول قضية النفط فى العراق ص ٥٢ منشورات دار المكتبة العصرية ٠ صيدا ـ بيروت ٠

(٤) البليون = الف مليون ٠ انظر المصدر السابق ايضا ٠

تتراوح ما بين ١ر٣٠ و ١ر٧٧ بالمائة(١) . وقام بعض الاقتصاديين بتعديل نتائج تعدادات سنة ١٩٤٧ و ١٩٥٧ وخرجوا بمعدل نمو مركب يقرب من ١ر٩٤ بالمائة سنويا(٢) وبنيت كافة حسابات الخطة الاقتصادية الخمسية الاخيرة ١٩٦٥/١٩٦٦-١٩٦٩/١٩٧٠ على اساس ان معدل نمو السكان هو ٢ بالمائة سنويا . ان الاتجاه الحالي لتقدير معدل نمو السكان في العراق هو في سبيل اتخاذ نسبة النمو ٣ بالمائة سنويا اساسا لتقدير زيادة السكان . ان الاتجاه المتزايد في معدل نمو السكان ناتج على الاغلب من هبوط معدل الوفيات بسبب تحسن الظروف الصحية وارتفاع معدل الخصوبة للسكان .

ان تسجيل حوادث الولادات والى حد ما حوادث الوفيات مازالت غير كاملة وبالتالي لايمكن الاعتماد على ما توفره هذه التسجيلات لتحديد معدل الزيادة الطبيعية للسكان .

ان توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة والجنس لسنة ١٩٥٧ مبين في الجدول رقم (٤) من الملحق الاحصائي لهذه الدراسة والجدول التالي يبين توزيع سكان العراق سنة ١٩٥٧ حسب ثلاث فئات عمر واسعة حيث يتضح ان عدد السكان القادرين على العمل (١٥-٦٠ سنة) يشكلون نسبة ٤٨ر٧ بالمائة من مجموع السكان وان الاتجاه في السنين التالية هو في تزايد عددهم وذلك لان السكان الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة والذين يمثلون مصدر التجهيز الاساسي للسكان القادرين على العمل يشكلون نسبة ٤٥ بالمائة من مجموع السكان في سنة ١٩٥٧ وهي نسبة عالية .

جدول رقم (٢)

توزيع السكان في العراق لسنة ١٩٥٧

فئات العمر	مجموع السكان (٠٠٠)	مجموع السكان ٪	ذكور (٠٠٠)	ذكور ٪	اناث (٠٠٠)	اناث ٪
صفر - ١٤	٢٨١٣	٤٥	١٤٥٨	٥١	١٣٧٦	٤٩
١٥-٦٠	٣٠٦٧	٤٨ر٧	١٥٠٢	٤٩	١٥٦٥	٥١
اكثر من ٦٠	٣٩٩	٦ر٣	١٩٦	٠٠	٢٠٣	٠٠
مجموع السكان (١)	٦٢٩٩	١٠٠	٣١٥٦	٥٠	٣١٤٣	٥٠

(١) انظر محمد سلمان حسن - الدكتور - التطور الاقتصادى فى العراق - الجزء الاول ص ٤١ منشورات المكتبة العصرية صيدا - بيروت .

(٢) انظر خير الدين حسيب - الدكتور - تقدير الدخل القومى فى العراق ١٩٥٣ - ١٩٦١ ص ٣٩ منشورات دار الطليعة - بيروت ١٩٦٤ .

(١) استبعد من مجموع السكان والفئات العراقيون الموجودون فى الخارج ولذلك لا ينطبق هذا المجموع مع ما جاء فى الجدول رقم (٤) من الملحق الاحصائى .

اما توزيع السكان من ناحية الجنس فيبدو من الجدول السابق ان توزيعهم كان متكافئا تقريبا في سنة ١٩٥٧ فمقابل كل مائة انثى هناك ٩٦ر١٠٠ من الذكور ٠

ما زال العراق بلدا زراعيا اذ ان اغلبية سكانه تعيش في الارياف على ان هذه النسبة اخذت بالتنازل خلال السنوات العشرين السابقة بسبب تزايد الهجرة من الريف الى المدن فبعد ان كانت نسبة سكان الريف (بما فيهم سكان البوادي) ٦٢ بالمائة سنة ١٩٤٧ هبطت الى ٥٩ بالمائة في سنة ١٩٥٧ والى ما يقارب ٥٦ بالمائة سنة ١٩٦٥ ٠

ومن الممكن التعرف على الطبيعة الزراعية للبلد من الجدول رقم (٥) من الملحق الاحصائي حيث يتضح منه ان حوالي ٥١ بالمائة من اليد العاملة كانت مستخدمة في القطاع الزراعي سنة ١٩٥٧ ويقدر ان هذه النسبة هبطت الى حوالى ٤٦ بالمائة في سنة ١٩٦٥ ٠

جدول رقم (٣)

سكان الريف والمدن في العراق للسنوات ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و١٩٦٥

السنة	سكان الريف والبوادي (٠٠٠)	٪	سكان المدن (٠٠٠)	٪	مجموع السكان (٠٠٠)
١٩٤٧	٢٩٥٢	٦٢	١٨٦٤	٣٨	٤٨١٦
١٩٥٧	٣٧٥٣	٥٩	٢٥٨٣	٤١	٦٣٣٦
١٩٦٥	٤٦١٤	٥١	٣٦٤٧	٤٤	٨٢٩١

تشير المعلومات المتوفرة من تعداد السكان لسنة ١٩٦٥ الى ان ما يقرب من٤٥ بالمائة من مجموع السكان تقطن في ثلاثة الوية من الالوية الاربعة عشر التي يتكون منها العراق والالوية الثلاثة هي لواء بغداد (٣٢٣ر١٢٤ر٢ نسمة) ولواء الموصل (١٥٧ر٩٥٤ نسمة) ولواء البصرة (٦٢٣ر٦٧٣ نسمه) ٠ اما توزيع السكان حسب المدن الرئيسة فقد كان بالشكل التالي : مدينة بغداد ١١٠٦١٣٩ ومدينة الموصل ٣٨٨٢١١ ومدينة البصرة ٤٤٢٨٧٩ ومدينة كربلاء ٢٤٦٧٨٣ وكركوك ٢٢٥٦٨٦ والديوانية ١٨٠٨٨٨ والحلة ١٦٣٦٩٩ وبعقوبة ١٣٦٩٢٠ واربيل ١٣٤١٦٣ والسليمانية ١٣١٢٤٨ ٠

كانت نسبة الامية بين سكان العراق سنة ١٩٥٧ حوالي ٨٢ بالمائة الا ان المعتقد ان هذه النسبة قد هبطت في السنين التي تلت نتيجة لتزايد المدارس والطلبة فقد زاد عدد المدارس الابتدائية بين ١٩٥٧ ١٩٥٨ و ١٩٦٦ من ٢٠٨٤ الى ٤٧٧٤ مدرسة وزاد عدد الطلاب فيها من حوالي ٤٣٠ الف طالب الى حوالي ٩٧٨ الف طالب وفي المدارس المتوسطة زاد عدد الطلاب خلال نفس الفترة من ٤١ الف طالب الى حوالي ١٨٢ الف طالب وعدد الطلاب في الجامعات من ٥٥٩٩ طالبا الى ٣٤٩٢٦ طالبا خلال نفس الفترة السابقة(١) ٠

(١) المعلومات اعلاه مأخوذة من كتيب دائرة الاحصاء المركزية الصادر سنة ١٩٦٨ ٠

الفصل الثاني

استعراض الظواهر الاقتصادية السائدة

٢ ـ ١ : نظرة عامة

تأثر النظام الاقتصادي في العراق في مسيرته بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالاجراء الذي اتخذ في اصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ حيث بدأ هذا القانون مرحلة انهاء الدور الاقتصادي للنظام شبه الاقطاعي الذي كان سائدا قبل الثورة . أما الاجراء الثاني الذي ساهم في عملية تحويل النظام الاقتصادي السائد في العراق فكان صدور قوانين التاميم في تموز سنة ١٩٦٤ حيث وسعت بموجب هذه القوانين دائرة نشاط القطاع العام في الحياةالاقتصادية وتقليص نشاط القطاع الخاص الى حد كبير نسبيا كنتيجة مباشرة وغير مباشرة للاجراء السابق . وقد بدأت محاولات جدية للاسهام مباشرة في فعاليات قطاع استخراج النفط الخام الذي تسيطر عليه شركات اجنبية كليا في الوقت الحاضر.

مازال العراق قطرا زراعيا ويمكن رؤية هذه الحقيقة من النظر الى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي القائم اذ انها كانت بحدود ٢٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٥٦ـ١٩٦١ وبحدود ٢٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٢ـ١٩٦٦ وكانت تعادل المركز الاول من حيث أهميتها في الناتج القومي القائم مع قطاع استخراج النفط الخام (بعد استبعاد عوامل الانتاج للخارج) خلال الفترتين السابقتين أما اذا نظرنا الى أهمية الزراعة من ناحية عدد السكان الذين يعتمدون على هذا القطاع مباشرة فنرى ان ما بين ٤٥ـ٥٠ بالمائة من اليد العاملة في العراق تعمل في الزراعة بينما لا يتجاوز عدد العاملين في صناعة استخراج النفط الخام سوى ما يقرب من ١١ الف شخص (اقل من ١ بالمائة من الاستخدام الكلي) ومع ذلك فان قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الذى لم يسجل خلال الاعوام العشرة الماضية نموا يذكر كما سنرى فيما بعد .

لم يكن نمو الاقتصاد العراقي خلال السنوات الماضية كما كان متوقعا له فمع معدل نمو السكان بما يقرب من ٣ر٤ بالمائة سنويا ـ كما اظهرته نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٦٥ ـ لم يتغير معدل دخل الفرد الواحد كثيرا بالاسعار الجارية (٢ر٩ بالمائة سنويا تقريبا) وكان تغيره بالاسعار الثابتة (اسعار ١٩٦٢) أقل من ذلك (١ر٩ بالمائة)(١) . وفي نفس الوقت لم يحدث تغير جوهري في البناء الاقتصادي من حيث أهمية القطاعات الاقتصادية المختلفة سوى زيادة بسيطة في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والكهرباء والخدمات الحكومية (الادارة العامة والدفاع) في الناتج القومي القائم .

---

(١) المعدلات محسوبة للفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ . علما بأن الخطط الاقتصادية السابقة كانت تتوقع ان لا يقل معدل النمو بالاسعار الثابتة عن ٨ بالمائة سنويا لتحقيق مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات .

ان معدل مايصيب الفرد العراقي الواحد من الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) لم يتجاوز ٣ر٨٠ دينارا بالاسعار الجارية و ٣ر٧٧ دينارا(٢) بالاسعار الثابتة (أي حوالي ٢٢٥ر٢١٦ دولارا على التوالي) خلال سنة ١٩٦٦ ولا يعتقد بتغير هذا الرقم كثيرا خلال السنوات التي تلت هذا التاريخ ٠

ان معدل نمو الناتج القومي القائم (الجدول رقم ٦ من الملحق الاحصائي) خلال الفترة ١٩٦٢ـ١٩٦٦ كان ٣ر٦ بالمائة سنويا بالاسعار الجارية و٣ر٥ بالمائة سنويا بالاسعار الثابتة وقد جاءت هذه الزيادة بصورة رئيسة من قطاعات التعدين والمقالع (استخراج النفط الخام) والادارة العامة والدفاع (الخدمات الحكومية) والصناعة التحويلية والكهرباء والماء والغاز ٠

اما اتجاه استعمالات الموارد المتوفرة فيتضح من الجدول رقم (٤) التالي ٠

جدول رقم (٤)

اتجاه استعمالات الموارد بالاسعار الثابتة

(اسعار سنة ١٩٦٢)

(مليون دينار)

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
نفقات الاستهلاك الشخصي	٣٧٢ر٦	٣١٥ر٩	٣٨٨ر٥	٤١٦ر٤
نفقات الاستهلاك الحكومي	١٤٢ر٥	١٥٤ر٦	١٨٢ر٢	١٨٠ر٤
مجموع الاستهلاك	٥١٥ر١	٤٧٠ر٥	٥٧٠ر٧	٥٩٦ر٨
تكوين رأس المال المحلي القائم	٩١ر٢	٨٠ر٦	٩٠ر٦	٩٤ر٦

المصدر ـ كتيب دائرة الاحصاء المركزية لسنة ١٩٦٨ ٠

حيث يتبين منه ان مجمل الاستثمارات في الموجودات الثابتة لم تتجاوز ٩٥ مليون دينار في أي سنة من السنوات المذكورة وان نسبتها الى الناتج القومي قد تراوحت ما بين ١٢ر٤ـ١٤ر٦ بالمائة خلال الفترة المذكورة ايضا وهي نسبة قليلة اذا ما قيست بمتطلبات التنمية المرجوة ٠

٢ ـ ٢ : الزراعة

كمعدل عام تساهم الزراعة بحوالي ٢١ بالمائة من الناتج القومي القائم وقد ترتفع هذه المساهمة اذا كانت المواسم جيدة الى ما يقرب من ٢٧ـ٢٨ بالمائة منه الا انها في نفس الوقت وخلال السنوات العشر الماضية تعتبر القطاع الوحيد الذي لم يسجل أي نمو يذكر وكانت نتائجه متذبذبة بين زيادة بسيطة الى انخفاض

(٢) الدينار العراقي = ٨٠ر٢ دولار امريكي ٠

في بعض السنوات ٠ ويرى البعض ان سبب ذلك يعود الى سوء تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي والى عدم كفاية تخصيصات التنمية لهذا القطاع بينما يرى البعض الآخر ان السبب الرئيسي لتدهوره ـ او لعدم نمو هذا القطاع ـ هو سوء الاحوال الجوية وعدم تساقط أمطار كافية أو هطولها في اوقات غير مناسبة لنمو المزروعات ويستندون في ذلك الى احصاءات المساحات المزروعة لمختلف المحاصيل الحقلية التي لم تسجل نقصا كبيرا خلال تلك الفترة ٠

يزرع في العراق من المحاصيل الحقلية الحنطة والشعير كناتجين شتويين رئيسين والرز والقطن كناتجين صيفيين رئيسين ٠ ويقدر الاستهلاك المحلي من الحنطة بحدود المليون طن سنويا وعليه تكون هناك حاجة لاستيراد هذه المادة عندما يقل الانتاج عن هذه الكمية ويقدر الاستهلاك السنوي للشعير بحدود بين ٧٠٠ـ٨٠٠ الف طن والمفروض هو ان العراق يصدر عادة كميات لا بأس بها من الشعير وان استيراداته من هذه المادة قليلة نسبيا بحدود احتياجات الصناعة في بعض السنوات عندما يقل الانتاج عن سد الحاجة المحلية ٠ لقد اظهر انتاج الرز في السنوات الاخيرة زيادات ملحوظة نتيجة لتزايد استعمال الاسمدة الكيمياوية بالنسبة لهذا المحصول ويقدر ان بامكان العراق في الوقت الحاضر تصدير قسم من ناتج الرز لزيادته عن الحاجة المحلية بعد ان قام باستيراد كميات منه في السنوات التي سبقت عام ١٩٦٦ ٠ وقد اظهرت نتيجة المحاصيل الاخرى تحسنا وزيادة ملحوظة بالنسبة للقطن والتبغ ٠ اما انتاج التمور فيبدو من الجدول رقم (٧) من الملحق الاحصائي ان كمياته كانت بمعدل يتراوح بين ٢٨٠ـ٣٠٠ الف طن سنويا ويمثل هذا الانتاج المحصول الزراعي الرئيسي للتصدير اذ ان ايراداته من العملات الاجنبية تأتي في الدرجة الثانية بعد عوائد النفط الخام (رغم اتساع الفجوة بين الاثنين اذ لا تتجاوز العملات الاجنبية المتحققة عن صادرات التمور ٦ـ٧ ملايين دينار مقابل ما يقرب من ١٦٠ مليون دينار كعوائد العراق من النفط الخام المصدر) ٠

ان أهم ما يلاحظ بالنسبة للقطاع الزراعي في العراق هو ان العراق كان حتى سنة ١٩٥٣ـ١٩٥٤ مصدرا للمنتجات الزراعية وبصورة خاصة الحبوب تحول في السنوات التي تلت ذلك الى مستورد لهذه المواد وقد وصلت استيراداته من الحبوب في بعض السنوات ما يقرب من ١٠ ملايين دينار وفي السنتين الاخيرتين بدأ الاتجاه السابق في التوقف اذ لم يقم العراق باستيراد شيء يذكر من الحبوب وبامكانه في هذه السنة ١٩٦٨/١٩٦٩ ان يصدر كميات من الحبوب ومن المؤمل ان يستمر هذا الاتجاه نتيجة للجهود التي تبذل ولوجود الامكانيات التي تساعد على زيادة الانتاج الزراعي من وفرة المياه والاراضي واليد العاملة ٠

ما زالت الطرق القديمة في الزراعة هي المنتشرة في اغلب ارجاء القطر فلم تدخل الماكنة بعد بشكل كاف ولو ان هناك حركة في هذا الاتجاه وتقوم وزارة الاصلاح الزراعي حاليا بتأجير بعض المكائن الزراعية للفلاحين والجمعيات الفلاحية وقد بدأ الفلاحون يقبلون على استخدامها ٠ ان الجهود تبذل الآن لاعادة تنظيم

الزراعة بتشجيع تأسيس الجمعيات الفلاحية وتنظيم تسويق المنتجات وخزنها ٠

وتشكل الحيوانات الحية ومنتجاتها جزءا هاما من القطاع الزراعي وتقرب القيمة المضافة لها من القيمة المضافة للمحاصيل الزراعية تقريبا(١) ٠ الا انه على الرغم من أهمية هذا القطاع فان الاحصاءات المتيسرة عنه لا تتوفر فيها الدقة المطلوبة ومع ذلك فيبدو من الارقام المتيسرة (الجدول رقم (٨) من الملحق الاحصائي) ان الاغنام هي الوحيدة التي سجلت زيادة خلال السنوات الاخيرة بينما نقص الموجود من الابقار والماعز لارتفاع نسبة المذبوح منها وعدم تناسبه مع توالد هذه الحيوانات ٠

ان سوء التغذية وانتشار الامراض وعدم كفاية المراعي الطبيعية هي العوامل المعوقة لنمو هذا القطاع ومن المؤمل ان تثمر الجهود التي تبذل حاليا للتغلب على بعض تلك المشاكل ٠

٢ ـ ٣ : النفط

بدأ اول استغلال تجاري للنفط في العراق سنة ١٩٢٣ في حقول النفط خانه من حقل صغير في الجهة الشرقية قرب الحدود الايرانية كان ضمن امتياز شركة نفط خانقين وقد الغي امتياز هذه الشركة وعادت ملكية واستغلال الحقل الى الحكومة العراقية في سنة ١٩٥٨ وتقوم مصلحة مصافي النفط الحكومية في الوقت الحاضر باستعمال خامات هذا الحقل لتشغيل مصفى الوند ٠ اما تصدير النفط الخام فقد جاء من الحقول الشمالية والجنوبية وبموجب امتيازات أخرى منحت في السنوات ١٩٢٥ و ١٩٣٨ لكل من شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة وتمتلك هذه الشركات من قبل شركات كبرى تعود ملكيتها الى الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا وهولندا بحصص متساوية تقريبا ٢٣ر٧٥ بالمائة لكل منها ٠ كانت امتيازات الشركات السابقة تشمل كافة الاراضى العراقية تقريبا وقد قامت الحكومة العراقية في سنة ١٩٦١ باصدار قانون حددت فيه امتياز الشركات المذكورة في الاراضى التي تستغلها فعلا تقريبا وتم بموجب قانون آخر تأسيس شركة النفط الوطنية وانيطت بها مهمة استثمار الاراضى التي استثنيت من الامتيازات السابقة ٠ وقامت شركة النفط الوطنية بالاتفاق مع شركة فرنسية (ايراب) لاستغلال وتطوير ما مساحته حوالي ٤٠٠٠ ميل مربع في شهر شباط سنة ١٩٦٧ على أسس تختلف عن أسس الامتيازات القديمة ٠

ويلعب قطاع استخراج النفط الخام دورا اساسيا في الاقتصاد العراقي ٠ فمساهمة هذا القطاع في الناتج القومي القائم تشكل نسبة تتراوح ما بين ٢١ـ٢٥ بالمائة كما تشكل العملة الاجنبية المتحققة من هذا القطاع ما يقرب من ٧٠ـ٧٥

---

(١) كانت القيمة المضافة للمحاصيل الزراعية (المحاصيل الحقلية والخضروات والفواكه والتمور) فى سنة ١٩٦٦ حوالى ٧٥ر٥ مليون دينار وكانت للحيوانات الحية فى نفس السنة حوالى ٧٥ر٥ مليون دينارا ٠ انظر ص ٤٢ و ص ٧٤ من كراس دائرة الاحصاء المركزية عن الدخل القومى فى العراق للفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ ٠

بالمائة من مجموع ايرادات العراق من العملات الاجنبية اضافة الى ذلك فان عوائد النفط تمول ما بين ٣٥ـ٤٠ بالمائة من مجموع ايرادات الميزانية الاعتيادية للدولة وحوالي ٨٥ـ٩٠ بالمائة من واردات الخطة الاقتصادية الفصلية ٠

والجدول التالي يبين انتاج النفط الخام في العراق ومجموع ما يستلمه العراق من العملات الاجنبية من هذا القطاع ٠

جدول رقم (٥)

انتاج النفط الخام ومقبوضات التحويل الخارجي

السنة	الانتاج (مليون طن طويل)	التحويل الخارجي المستلم في العراق (مليون دينار) المجموع	حصة الحكومة	المصروفات المحلية
١٩٦٤	٦٠ر٨	١٤٠ر٢	١٢٦ر١	١٤ر١
١٩٦٥	٦٣ر١	١٤٥ر٠	١٣١ر٤	١٣ر٦
١٩٦٦	٦٦ر٧	١٥٤ر٥	١٤٠ر٨	١٣ر٧
١٩٦٧	٥٨ر٩	١٣٨ر٨	١٢٤ر٦	١٤ر٢
١٩٦٨	٧٢ر٠	١٩٤ر٨	١٧٤ر٠	٢٠ر٨

المصدر ـ نشرات البنك المركزي العراقي الفصلية ، والتقرير السنوي للبنك٠

٢ ـ ٤ : الصناعة التحويلية

قدرت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي القائم في العراق في سنة ١٩٦٦ بحوالي ٩ بالمائة بعد ان كانت ١٠ بالمائة في سنة ١٩٦٥ ٠ ويبدو ان هذه النسبة قد استقرت عند هذا المستوى خلال السنوات العشر التي سبقت ١٩٦٦ ٠ أما معدل نمو هذا القطاع السنوي فقد كان بحدود ١١ر٥ بالمائة في الفترة ١٩٥٧ ـ١٩٦٦ وهو معدل نمو جاوز نمو الناتج القومي القائم ٠

تشير المعلومات المتيسرة من نتائج الاحصاء الصناعي في العراق الى ان قطاع الصناعة التحويلية قد استخدم ١٥٢٥٢٢ شخصا في سنة ١٩٦٧ يعمل ما يقرب من ٣٥ بالمائة منهم في المؤسسات الصناعية للقطاع العام والباقي في المؤسسات الاهلية (العائدة للقطاع الخاص) والمؤسسات الصناعية المختلطة (أي التي تعود ملكيتها الى شركات تساهم فيها المؤسسات الحكومية) ٠ ولو نظرنا الى تلك المؤسسات من ناحية حجمها وتوفير مجالات الاستخدام نجد ان المؤسسات الصناعية الكبيرة (أي التي تستخدم عشرة عمال فاكثر) استخدمت في تلك السنة مايقرب من ٥٩ بالمائة من العمال العاملين في قطاع الصناعة التحويلية بكافة مؤسساته الكبيرة والصغيرة ٠ ان نسبة الاستخدام في هذا القطاع الى الاستخدام الكلي في

كافة القطاعات الاقتصادية تقاربت حسب آخر التقديرات المتيسرة ١٠ بالمائة(١) ٠

بلغ عدد المؤسسات الصناعية بما فيها الورشات الصغيرة ٢٦٩٣٢ مؤسسة منها ١١٣١ مؤسسة كبيرة (تستخدم عشرة اشخاص فاكثر) والباقي ٢٥٨٠١ مؤسسة صغيرة معدل عدد العمال في كل منها ٣ عمال بينما كان المعدل للمؤسسات الكبيرة ٦٤ عاملا ٠

وبالنسبة لمجمل الانتاج لهذا القطاع فقد بلغ في سنة ١٩٦٧ حوالي ٢٣٠ مليون دينار(٢) والجدول التالي يبين مساهمة كل من القطاع الخاص والعـــام في هذا المبلغ ٠

جدول رقم (٦)

مساهمة القطاع العام والخاص في مجمل انتاج الصناعة التحويلية

(نسب مئوية)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
١ ـ القطاع العام	٤٨	٤٨	٤٦)	٦٨
٢ ـ القطاع الخاص	٥٢	٥٢	٥٤)	
أ ـ المؤسسات الكبيرة	٢٦	٢٤	٢٥	٦٨
ب ـ المؤسسات الصغيرة	٢٦	٢٨	٢٩	٣٢

يلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك اتجاها ظهر خلال السنوات الثلاث السابقة لتزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة في قيمة الانتاج على حساب المؤسسات الكبيرة وقد حافظ القطاع العام في بداية الامر على مساهمته وظهرت بوادر نقص في مساهمته خلال سنة ١٩٦٦ ٠

اما الرقم القياسى للانتاج الصناعي (الجدول رقم ١٠ من الملحق الاحصائي) فيشير الى ان الانتاج الصناعي في سنة ١٩٦٧ لم يزد عن السنة السابقة الا بنسبة ٧ر٠ بالمائة تقريبا وهي نسبة زيادة ضئيلة اذا ما قورنت بالاتجاه طويل الامد لنمو هذا القطاع ٠

---

(١) انظر الجدول رقم (٥) من الملحق الاحصائى ٠ ويلاحظ عدم تطابق ارقام هذا الجدول مع الارقام الواردة فى الجدول رقم (٩) من الملحق وذلك بسبب اختلاف مصدر المعلومات وقد تكون النتائج التى استخلصت من تعدادات السكان اوسع فى تعريفها للعامل فى الصناعة وكذلك فان الرقم الواردة فى الجدول رقم (٩) يمثل معدلا سنويا بينما تمثل ارقام التعدادات عددا استحصل يوم التعداد ٠

(٢) اعتبرت ارقام الايرادات الكلية للمؤسسات الصناعية مقاربة لقيمة مجمل الانتاج لعدم توفر رقم لقيمة الانتاج ٠

تتركز اغلب الصناعات العراقية وأهمها في الوية بغداد والبصرة والموصل حيث تقع ضمن حدود هذه الالوية ٧٥ بالمائة من عدد المشاريع الصناعية الكبيرة (منها حوالي ٥٤ بالمائة فقط في لواء بغداد) ونفس النسبة تقريبا فيما يخص الاستخدام ٠

ان اهم الصناعات الموجودة في العراق هي صناعة المواد الغذائية وصناعة تصفية النفط وبعض الصناعات اللافلزية (السمنت والطابوق الخ ٠٠٠) ويبين الجدول رقم (١١) من الملحق الاحصائي تفاصيل هذه الصناعات ومجمل انتاجها٠ **ولا تتوفر في الوقت الحاضر معلومات حديثة عن الطاقة الانتاجية للصناعات العراقية** ولا نسبة استغلال هذه الطاقة وما اذا كان هناك مجال لزيادة الانتاج للمشاريع القائمة ولو ان المعتقد ان بعض الصناعات الرئيسة تنتج في الوقت الحاضر بما يقرب من طاقتها الانتاجية القصوى لسد الطلب الحاصل على منتجاتها ٠ كما ان اغلب الصناعات القائمة في العراق تنتج لمقابلة الطلب المحلي فقط ولم يتطور بعد سوق التصدير بالنسبة لاغلب الصناعات العراقية ٠

٢ ـ ٥ : المالية العامة

أ ـ الميزانية الاعتيادية والخطة

توجد في العراق ميزانية اعتيادية تضم بصورة رئيسة الايرادات والنفقات الحكومية الجارية او الاستهلاكية وهناك موازنة اخرى منفصلة بصورة رئيسة النفقات الرأسمالية ـ الخطة الاقتصادية والمناهج الاستثمارية السنوية ـ وهناك عدد آخر من الميزانيات كانت تدعى الى ما قبل سنة ١٩٦٥ بالميزانيات الملحقة بالميزانية الاعتيادية والميزانيات المستقلة وتمثل على الاغلب ميزانيات مؤسسات حكومية منحت استقلالا اداريا وماليا ضمن ميزانياتها والتعليمات الادارية والحسابية التي تصدرها وزارة المالية من حين لآخر وقد ادمجت هذه الميزانيات كمجاميع مع الميزانية الاعتيادية والمنهج الاستثماري السنوي دون التعرض للتفاصيل **ويؤمل ان تكون الخطوة التالية في دمج الحسابات** ٠

ان تعرضنا في هذا البحث سينحصر في التعليق على الميزانية الاعتيادية والمناهج الاسنثمارية بصورة موجزة وبالشكل الذي يؤمن اعطاء صورة عن وضعية مالية الحكومة في الوقت الحاضر كما تظهره الايرادات الفعلية والتخمينية المتيسرة ومجالات الصرف وأهم بنود الايراد ٠

يعطى الجدول رقم (١٢) من الملحق الاحصائي صورة لحسابات الميزانية الاعتيادية والخطة الاقتصادية (المناهج الاستثمارية السنوية) حيث يتضح منه ان أهم مورد لتمويل الميزانيتين هو عوائد النفط التي تستلمها الحكومة من حصتها في ارباح النفط الخام المصدر اذ يشكل هذا البند حوالي ٦٠ـ٦٢ بالمائة من الايرادات الفصلية للميزانيتين وقد انخفضت هذه النسبة في تخمينات سنة

١٩٦٩/٦٨ المالية(١) الى ما يقرب من ٥٦ بالمائة(٢) ٠

يلي ذلك بند الرسوم الكمركية والمكوس المفروضة على المنتجات المحلية حيث كانت نسبتها لمجموع الايرادات الفعلية حوالي ٢٠ بالمائة وتأتي بعد ذلك ايرادات المصالح الحكومية التي يفترض فيها ان تقوم بتحويل جزء من ارباحها وايراداتها الى وزارة المالية بموجب القوانين والانظمة المرعية وفي المرتبة الرابعة عوائد ضريبة الدخل والتركات والايرادات الاخرى التي تشمل كثيرا من الابواب الصغيرة الايراد والتي جمعت تحت هذا البند ٠ ان الزيادة الكبيرة التي حصلت في تخمينات هذا البند في السنتين الاخيرتين متأتية من فرض ضرائب جديدة تتميز بوقتيتها وارتباطها بظروف معينة ٠

اما النفقات فيلاحظ من الجدول المشار اليه ان نسب النفقات الاعتيادية الى مجموع النفقات الاعتيادية والاستثمارية كانت قد ارتفعت من ٦٩ بالمائة في سنة ١٩٦٥/٦٤ الى ٧٦ بالمائة في سنة ١٩٦٦/٦٥ و١٩٦٧/٦٦ والى ٧٩ بالمائة في سنة ١٩٦٨/٦٧ اما بتخمينات سنة ١٩٦٩/٦٨ فكانت النسبة حوالي ٦٠ بالمائة وهي نسبة قد تؤيدها او لاتؤيدها النفقات الحقيقية عند توفرها ٠ وكانت حصة نفقات الدفاع والامن من النفقات الاعتيادية تتراوح بين ٤١ـ٤٥ بالمائة والتعليم والصحة حوالي ٢٧ بالمائة من النفقات الاعتيادية والرواتب والمكافئات التقاعدية حوالي ٦ر٥ بالمائة ٠

ب ـ العجز في الميزانية وتمويله

اتبع العراق في السنوات التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سياسة اعداد ميزانيات بعجز ظاهر في قدرة الايرادات على سد النفقات الضخمة وقد نتج عن ذلك تراكم هذا العجز سنة بعد اخرى دون ان تسنح الفرصة لتلافيه رغم التحول الذي حدث في السنين الاخيرة الى سياسة الموازنات المتوازنة ٠ وتظهر الارقام المعطاة في الجدول رقم (١٢) من الملحق ان العجز السنوي في الميزانية الاعتيادية والخطة الاقتصادية كان :

	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧
العجز (مليون دينار)	٣٣ر٥	٢٤ر٣	٢٨ر٠	١٤ر٤

وقد تم تنزيل هذا العجز بالاعتماد على مصادر التمويل الداخلية كالقروض والسلف والتسهيلات المصرفية ومصادر التمويل الاجنبية بزيادة القروض الاجنبية٠ والجدول التالي يبين الدين العام الداخلي والخارجي للسنوات الاخيرة ٠

(١) تبدأ السنة المالية فى العراق فى ١ نيسان من كل سنة وتنتهى فى ٣١ آذار من السنة التالية ٠

(٢) ان الاجراء المتبع حاليا فى العراق هو تمويل الخطة الاقتصادية (المناهج الاستثمارية) ب ٥٠ بالمائة من عوائد النفط ويخصص النصف الاخر للميزانية الاعتيادية الا ان مثل هذا التخصيص لا أهمية له من الناحية العملية ما زالت جهة الصرف واحدة واعتمادات مالية الدولة واحدة ٠

الدين العام كما في ٣١ آذار

(مليون دينار)

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
١ ـ الدين العام الداخلي	٦١ر٠	٨٦ر٠	٨٦ر٠
أ ـ سندات القرض	١١ر٠	١١ر٠	١١ر٠
ب ـ حوالات خزينة	٥٠ر٠	٧٥ر٠	٧٥ر٠
٢ ـ الدين العام الخارجي	٧٠ر٧	٧٣ر٥	٨٣ر٩
٣ ـ المجموع العـــام	١٣١ر٧	١٥٩ر٥	١٦٩ر٩

المصدر ـ نشرات البنك المركزي الفصلية ٠

٢ ـ ٦ : عرض النقد والائتمان المصرفي

كان تزايد عرض النقد خلال السنوات الخمس الماضية كما يظهره الجدول رقم (١٣) من الملحق الاحصائي يقرب من ٧ر٧ بالمائة سنويا وهو معدل جاوز معدل نمو الناتج القومي القائم المقدر لنفس الفترة ٠ وكان اعلى معدل زيادة لعرض النقد قد سجل خلال سنة ١٩٦٥ حيث كان حوالي ١٢ بالمائة ولكنه في السنة الاخيرة (١٩٦٨) كان بحدود ٦ بالمائة تقريبا ٠

تشكل العملة في التداول نسبة تقرب من ٧٧ بالمائة من مجموع عرض النقد وبعكس ذلك عدم تعود المجتمع على استعمال الحسابات المصرفية بالشكل الذي يسود في البلدان المتطورة حيث تهبط نسبة النقود المتداولة الى عرض النقد الى مستويات أقل بكثير من النسبة السابقة ٠

ان المعلومات التي يظهرها جدول عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه (في الملحق الاحصائي لهذا البحث) تشير الى الزيادة الكبيرة (خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) في مديونيه القطاع العام للجهاز المصرفي(١) حيث ارتفعت من حوالي ٣٥ مليون دينار في نهاية سنة ١٩٦٤ الى حوالي ٨٨ مليون دينار في نهاية السنة ١٩٦٨(٢) ٠ ويلاحظ ايضا من جهة اخرى هبوطا نسبيا في مديونية القطاع الخاص للجهاز المصرفي نتيجة لتقليص نشاط هذا القطاع بعد تأميم قسم من مؤسساته وانتقالها الى القطاع العام ٠ ان تداخل الارقام وعدم دقة فصلها بين مديونيـــة القطاع العام والخاص لا تسمح بتحديد مدى الانخفاض الذي تسبب مباشـــرة بانتقال ملكية المؤسسات المؤممة من القطاع الخاص الى القطاع العام ٠

(١) تشمل مديونية القطاع العام ما تمسكه المصارف التجارية والبنك المركزى من سندات القرض وحوالات خزينة الحكومة العراقية والسلف والقروض المقدمة للخزينة والمؤسسات الحكومية الاخرى٠

(٢) يعود قسم من هذه الزيادة الى انتقال حسابات المؤسسات التى اممت فى سنة ١٩٦٤ من القطاع الخاص الى القطاع العام ويعود لنفس السبب تفسير بعض الهبوط فى مديونية القطاع الخاص ٠

٢ ـ ٧ : الاجور والاسعار

ان الحد الادنى لاجر العامل غير الماهر في العراق بموجب قانون العمل المعمول به حاليا هو ٣٥٠ فلسا ولا تتوفر ارقام معدلات الاجور السائدة وتطورها الا ان المعتقد ان المعدل العام لاجر العامل في الصناعة التحويلية لا يتجاوز ٧٠٠ فلس ٠

ان التغيرات التي حصلت في الاسعار خلال السنوات القليلة الماضية لم تكن قد اتخذت اتجاها محددا فقد تذبذبت حول مستويات معينة الا ان الرقم القياسى لاسعار المستهلك (انظر الجدول رقم (١٤) من الملحق الاحصائي) قد سجل زيادات قاربت ٣ و٢ر١ بالمائة في السنتين ١٩٦٧ و ١٩٦٨ بعد انخفاضه في سنة ١٩٦٥ قياسا بالسنة السابقة ٠ لقد كان تذبذب الارقام القياسية لاسعار الجملة اكثر شدة من تذبذب الرقم القياسى لاسعار المستهلك ففي الوقت الذي سجل فيه الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية هبوطا يقرب من ٥ر٨ بالمائة في سنة ١٩٦٨ عن سنة ١٩٦٧ ارتفع الرقم القياسى لاسعار الجملة للمنسوجات وللمواد الانشائية بنسبة تقرب من ٨ و٥ر١ بالمائة لكل منهما على التوالي ٠ وعلى العموم يمكن القول ان الاسعار في العراق لم تتعرض ـ استنادا على المعلومات التي توفرها البيانات المنشورة عن الارقام القياسية للاسعار ـ لزيادة حادة خلال السنوات السابقة ويعتبر تزايدها ضمن الحدود المعقولة ٠

٢ ـ ٨ : التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

بلغت قيمة استيرادات العراق في السنوات ١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ حوالي ٧ر١٦١ و ١ر١٧٥ و ٤ر١٥٠ مليون دينار على التوالي والمتوقع الا تتجاوز قيمتها في سنة ١٩٦٨ حوالي ١٤٥ مليون دينار ٠ ان السبب الرئيس لهبوط قيمة الاستيرادات في السنتين ١٩٦٧ و ١٩٦٨ هو القيود التي فرضت على الاستيرادات بعد عدوان الخامس من حزيران حيث ان الاتجاه الذي اظهرته استيرادات العراق في السنين السابقة كان في تصاعد مستمر اذ ارتفعت من ٧ر١٢٧ مليون دينار في سنة ١٩٦٢ الى ١ر١٧٥ مليون دينار في سنة ١٩٦٦ ٠

يعطى الجدول رقم (١٥) من الملحق الاحصائي التركيب النسبي لتجارة العراق الخارجية حيث يظهر ان استيرادات السلع الاستهلاكية كانت تشكل نسبة تقرب من ٣٧ بالمائة من مجموع الاستيرادات واستيرادات السلع الانتاجية تذبذبت بين ٥٠ـ٥٤ بالمائة تقريبا في الفترة الواقعة بين ١٩٦٥ـ١٩٦٧ ٠

اما الصادرات العراقية فان صادرات النفط الخام تشكل حوالي ٩٣ بالمائة من قيمتها التي بلغت في سنة ١٩٦٦ و ١٩٦٧ حوالي ٣٣٢ر٢٩٣ مليون دينار على التوالي وان ما يستلمه العراق من العملات الاجنبية عن صادراته النفطية يعادل ٥٠ بالمائة من ارباح الشركات المصدرة للنفط الخام العراقي وعليه فان الارقام المذكورة عن قيمة صادرات النفط الخام لا تمثل ايرادا فعليا للعراق من العملات الاجنبية ٠ لقد كانت نسبة الصادرات العراقية الاخرى (غير النفط الخام) الى

مجموع الصادرات حوالي ٦ ـ ٧ بالمائة في الفترة بين ١٩٦٥ـ١٩٦٧ وان اغلبها من المواد الغذائية (المنتجات الزراعية) والمواد الخام ٠

ان الميزان التجاري للعراق يظهر عجزا مزمنا اذا ما استبعدت قيمه صادرات النفط الخام من اقيام الصادرات وبعكس ذلك يبدو انه وضع ظاهري مربح عند ابقاء قيمة صادرات النفط الخام ضمن اقيام الصادرات ٠

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد اظهر عجزا متكررا خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ (باستثناء سنة ١٩٦٣) وقد حقق (كما يظهر من الجدول رقم (١٦) من الملحق الاحصائي) في سنة ١٩٦٧ فائضا بلغ ١٢ مليون دينارا ومن المتوقع ان يحقق فائضا آخر في سنة ١٩٦٨ بحدود ٣٥ـ٤٠ مليون دينارا حسب التوقعات المتوفرة ٠ ان العامل الرئيسى المتحكم في نتائج ميزان المدفوعات العراقي هـو الاستيرادات السلعية وعوائد الحكومة من صادرات النفط الخام فعندما تخفف قيود الاستيراد بحيث تتجاوز زيادتها الزيادة المتحققة في عوائد النفط الخـام ينعكس ذلك بعجز على الاغلب في ميزان المدفوعات ٠

ولم تلعب حركة رؤوس الاموال الرسمية دورا رئيسا في ميزان المدفوعات العراقي الا في السنوات الاخيرة عندما عقدت الحكومة عددا من القروض الاجنبية ومن المتوقع ان يبدأ مفعول عبء هذه القروض على الميزان في السنوات القادمـة عندما يبدأ تسديد الاقساط والفوائد المستحقة عليها ٠

هذه خلاصة موجزة لاهم المؤشرات الاقتصادية المتوفرة ـ حسب علمي ـ في العراق أعدت بعجالة وعرضت كما هي دون تعليق او تحليل ـ تمشيا مع المعنى الحرفي لعنوانها ـ آمل ان تخدم الغرض الذي عقد من اجله المؤتمر ٠

المقرر : شكرا للاخ المخزومي على بحثه عن الاقتصاد العراقي وادعو الآن الدكتور جلال سعيد لتقديم بحثه عن التجارة الخارجية لجمهورية الجزائر ٠

مسح اقتصاديات الجمهورية العراقية

الملحق الاحصائي

جدول رقم (١) مساحة الاراضى الزراعية في العراق

(بآلاف الدونمات)

	١٩٥٣		١٩٥٨	
	المساحة	٪	المساحة	٪
مجموع الاراضى الزراعية منها	٢٢٦٥٧	١٠٠	٢٥٩٠٣	١٠٠
أ ـ الاراضى المروية (نظام الري)	١١٦٥٠	٥١ر٤	١٣٧٩٧	٥٣ر٢
ب ـ الاراضى المروية حقيقة	٥٨٢٨	٢٥ر٧	٧٩٤٢	٣٠ر٦

المصدر ـ محمد سلمان حسن ، الدكتور ، دراسات فى الاقتصاد العراقى ، ص ٧٨ منشورات دار الطليعة ـ بيروت ، آذار ١٩٦٦ .

جدول رقم (٢) الاراضى المستولى عليها والموزعة بموجب قانون الاصلاح الزراعي ، في ٣٠ حزيران ١٩٦٨

(بآلاف الدونمات)

اللـــواء	المساحة المستولى عليهـا	المساحة التي تم توزيعها المروية	الديـــم
الموصل	١٨٤٥	—	٨٣٣
اربيـــل	٤٧٤	—	١٥١
كركوك	٣٨٢	٥	١٨٠
السليمانية	٢٧٦	٢٢	١٢
بغـــداد	٤٧١	٢٤٣	٣٥
ديـــالى	٦٤٤	٧٦	١٩
الرمـادي	٨٧	١٠	—
الحـــلة	٤٩٤	٢٨٢	—
كربـلاء	٨٦	١٨	—
الـكوت	١٣٥٥	٥٥٢	—
الديوانية	٦٨٥	٧٩	—
الناصرية	٢	١٨	—
العمـارة	٨٦	٤١	—
البصـرة	٥٨	٤	—
المجمـــوع	٦٩٤٥	١٣٥٠	١٢٣٠

المصدر ـ تقارير وزارة الاصلاح الزراعى ، كتيب اصدرته دائرة الاحصاء المركزية لسنة ١٩٦٨ باللغة الانكليزية .

جدول رقم (٣) ـ انتاجية الدونم الواحد من الحاصلات الرئيسة في العراق للسنوات ١٩٦٥ـ١٩٦٨

(كيلوغـــرام)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المحاصيل الشتوية				
الحنطة	١٤٨	١١٩	١١٨	١٦٩
الشعير	١٨٤	١٧٨	١٩٨	١٩١
المحاصيل الصيفية				
الـرز	٤٢٧	٤١١	٥٤٨	٥٦٦
القطن	٢٣٥	٢١٧	٢٢٢	٠٠٠

المصدر ـ نشرات وزارة الزراعة ، والتقرير السنوى للبنك المركزى العراقى ١٩٦٧ ٠

جدول رقم (٤) ـ توزيع سكان العراق حسب فئات العمر والجنس لسنة ١٩٥٧

فئات العمـر	ذكـــور	انـاث	المجموع	٪
اقل من سنة	١١٢٤٠٨	٩٦٠٦٧	٢٠٨٤٧٥	٣ر٣
١ ـ	٥١٠٠٣٢	٥٠٥٣٠٠	١٠١٥٣٣٢	١٦ر٠
٥ ـ	٥٠٤٩٢٦	٤٥٨٨٥٦	٩٦٣٧٨٢	١٥ر٢
١٠ ـ	٣٣٤٦٥٠	٣١٩٦٨٤	٦٥٤٣٣٤	١٠ر٣
١٥ ـ	٢٤١٠٣٠	٢٥٨٨٩٤	٤٩٩٩٢٤	٧ر٩
٢٠ ـ	١٨٤٤١٢	٢١١٢٦٦	٣٩٥٦٧٨	٦ر٣
٢٥ ـ	٢١٩٦٨٢	٢٢٨٧٨٧	٤٤٨٤٦٩	٧ر١
٣٠ ـ	١٨٧٣٦٨	٢١٤٠٣٦	٤٠١٤٠٤	٦ر٣
٣٥ ـ	١٥٤٦٩٢	١٤٥٠٧٠	٢٢٩٧٦٢	٤ر٧
٤٠ ـ	١٦٥٣٨٥	١٥٠٨٠٦	٣١٦١٩١	٥ر٠
٤٥ ـ	١٢٤٣٩٥	٩٩٢٩٦	٢٢٣٦٩١	٣ر٥
٥٠ ـ	١١٧٣١٨	١١٩٢٣٥	٢٣٦٥٥٣	٣ر٧
٥٥ ـ	٩٧٩٠٩	١٠٤٠٨٩	٢٠١٩٩٨	٣ر٢
٦٠ ـ	٦٧١٤٧	٧١٩٢٦	١٣٩٠٧٣	٢ر٢
٦٥ ـ	٤٨٣٨٨	٤٩٧٨٩	٩٨١٧٧	١ر٥
٧٠ ـ ٧٩	٧٠٤٢٢	٧٣٤١٩	١٤٣٨٤١	٢ر٣
٨٠ ـ	٢٩٦٤٦	٣٢٢٦٥	٦١٩١١	١ر٠
٩٠ ـ	٦٨٤٧	٧٣٨٥	١٤٢٣٢	٠ر٢
١٠٠ فما فوق	٢٧٤٩	٣٠١٠	٥٧٥٩	٠ر١
غـير مبين	٥٧١١	٥٦٦٣	١١٣٧٤	٠ر٢
المجمـــوع	٣١٨٥١١٧	٣١٥٤٨٤٣	٦٣٣٩٩٦٠	١٠٠ر٠

المصدر ـ نتائج تعداد السكان فى العراق لسنة ١٩٥٧ ـ الجزء الخاص بالعراق ٠

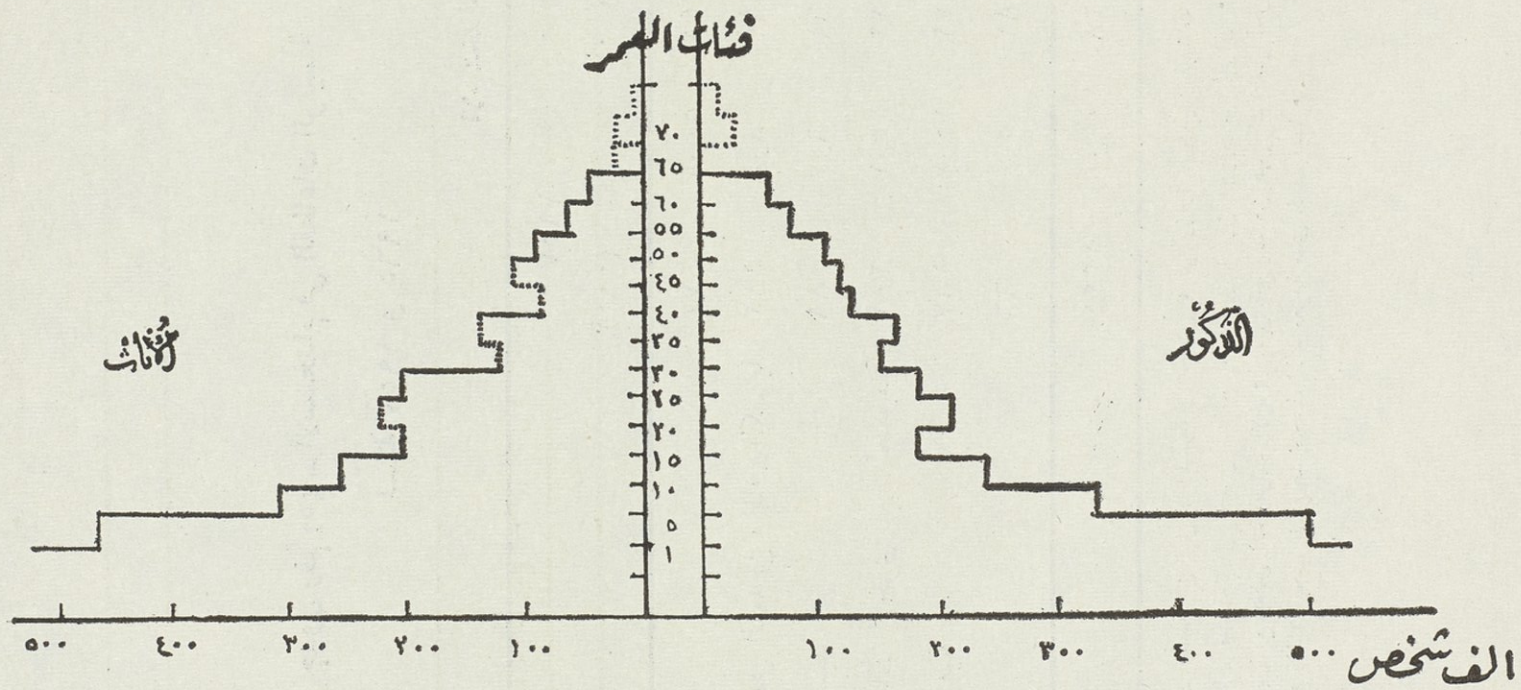

الهـرم السكاني لسكان مدينة بغداد لسنة ١٩٥٧

جدول رقم (٥) ـ الاستخدام في القطاعات الرئيسة

لسنة ١٩٥٧ و ١٩٦٥

القطاع	الاستخدام			
	١٩٥٧		١٩٦٥	
	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪
الزراعة	٦٧٠	٥٠ر٦	٧٤٨	٤٥ر٦
الصناعة (وتشمل التعدين والماء والكهرباء)	١١٢	٨ر٥	١٦٣	١٠ر٠
البناء والتشييد	٨٨	٦ر٧	٦١	٣ر٧
التجارة والخدمات الاخرى غير الحكومية	٢٠١	١٥ر١	٣١٢	١٩ر٢
الخدمات الحكومية	١٨٧	١٤ر١	٢٧٢	١٦ر٥
غير مبين	٦٦	٥ر٠	٨٢	٥ر٠
المجموع	١٣٢٤	١٠٠ر٠	١٦٣٨	١٠٠ر٠

المصدر ـ معلومات مقدمة من قبل (الصندوق الخاص) فى وزارة التخطيط لبعثات البنك الدولى ٠ والمعلومات مستندة الى تحليل لنتائج التعدادين الذين اجريا فى العراق ٠ ان الارقام اعلاه لا تتطابق مع بعض التقديرات الاخرى التى أجريت من قبل أشخاص آخرين حول نفس الموضوع ولذلك يجب تفسيرها بتحفظ لعدم معرفة مدى الدقة فيها ٠

جدول رقم (٦) ـ الناتج القومي القائم حسب المنشأ الصناعي بالاسعار الجارية والثابتة

(مليـــون دينـــار)

القطـــاع	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة (٩٦٢ ـ ١٠٠)		
	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٤	١٩٦٥	٩٦٦
١ ـ الزراعة والغابات والصيد	١٥٦	١٧٢	١٧٤	١٤٠	١٦٥	١٥٦
٢ ـ التعدين والمقالع	٢٧٦	٢٨٨	٣٠٤	٢٧٨	٢٧٦	٣٠٢
أ ـ النفط الخام	٢٧١	٢٨٣	٢٩٩	٢٧٣	٢٧٢	٢٩٧
ب ـ غـيره	٥	٥	٥	٥	٤	٥
٣ ـ الصناعة التحويلية	٦١	٧٤	٦٣	٥٨	٧١	٦١
٤ ـ البناء والتشييد	١٩	١٩	١٩	١٩	١٨	١٩
٥ ـ الكهرباء والماء والغاز	٩	٩	١٢	٨	٩	١٢
٦ ـ النقل والمواصلات	٥٦	٥١	٥٩	٤٣	٤٩	٥٧
٧ ـ تجارة الجملة والمفرد	٤٦	٤٨	٥٧	٤٤	٤٦	٥٥
٨ ـ البنوك والتأمين	٨	١٠	١٢	٨	٩	١٢
٩ ـ الادارة العامة والدفاع	٨٣	٨٩	٩٧	٨٣	٨٥	٩٦
١٠ـ ملكية دور السكن	١٥	١٣	١٦	١٧	١٢	١٨
١١ـ الخدمات	٥٢	٥٧	٦٢	٤٨	٥٥	٥٧
١٢ـ مجمل الناتج المحلي (القائم)	٧٨٢	٨٢٨	٨٧٤	٧٤٨	٧٩٦	٨٤٦
١٣ـ عوائد عوامل الانتاج للخـــارج	١٢٤	١٢٩	١٣٩	١٢٥	١٢٤	١٣٨
١٤ـ الناتج القومي القائم	٦٥٨	٦٩٨	٧٣٦	٦٢٣	٦٧١	٧٠٨

المصـدر ـ كتيب احصائي عن العراق ، أصدرته (بالانكليزية) دائرة الاحصاء المركزية سنة ١٩٦٨ الصفحات ٣٨ ـ ٤٥ .

جدول رقم (٧) الانتاج الزراعي والمساحة المزروعة في العراق للمحاصيل الرئيسة

للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

	المساحة المزروعة (الف دونم)(١)				الانتاج (بآلاف الاطنان)			
	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المحاصيل الشتوية	١١٣٦٧	١١٧٩٤	١١٩٠١	١٣٠٨٧				
الحنطة	٦٨١٣	٦٩٤٧	٧٣٧٨	٨٠٤٠	١٠٠٦	٨٢٦	٨٦٦	١٣٥٩
الشعير	٤٣٨٩	٤٦٧٧	٤٣٤٧	٤٨٧٣	٨٠٦	٨٣٢	٨٦٠	٩٣١
الكتان	٦٥	٦٥	٦٤	٦٢	١٢	١٢	١٣	١٢
الباقلاء	٦٢	٦٨	٧٣	٦٩	١٦	١٨	١٩	٢٠
العدس	٣٨	٣٧	٣٩	٤٣	٧	٦	٦	٧
المحاصيل الصيفية	٦٨٧	٦٦٣	٨١١	٠٠٠				
الرز	٤٦٤	٤٤٣	٥٦٣	٥٧٣	١٩٨	١٨٢	٣٠٨	٣٢٥
القطن	١٣٤	١٣٢	١٥٨	١٨٣	٣٢	٢٩	٣٥	٠٠٠
التبوغ	٦٢	٦٢	٦٢	٠٠٠	١١	٦	١٣	٠٠٠
الذرة البيضاء	٢٧	٢٦	٢٨	٢٣	٧	٨	٩	٧
التمور	—	—	—	—	٢٨٠	٣٨٠	٢٧٠	٣٢٢

المصدر ـ نشرات وزارة الزراعة ٠

المعلومات الخاصة بسنة ١٩٦٨ اولية ٠

الدونم = ٦٢ر٠ ايكر أو ٢٥ر٠ هكتار ٠

جدول رقم (٨) احصاءات عن موجود الحيوانات الحية الرئيسة والمذبوح منها

١٩٦٤ ـ ١٩٦٦

(بالآلاف)

المجموعـــة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
الاغنام (الموجود)	١٠٥٠٠	١١٠٤٠	١١٨٥٠
المذبوح خلال السنة	١٨٩٦	١٨٤٤	٢١٠٥
الماعز (الموجود)	٢٠٨٠	١٨٤٥	١٨٠٠
المذبوح خلال السنة	٥٠٢	٥١٧	٥٤٢
الابقار (الموجود)	١٥٤٠	١٤٥٩	١٣٩٠
المذبوح خلال السنة	٢٤٧	٢٧٦	٢٦٣
الجاموس (الموجود)	٤٠٠	٢٢٥	٣٨٠
المذبوح خلال السنة	٢٠	٢٢	١٩
الابل (الموجود)	١٥٥	٢٠٢	٢١٧
المذبوح خلال السنة	١١	١٣	١٤

المصـدر ـ المجموعة الاحصائية السنوية لدائرة الاحصاء المركزية (سنين مختلفة) ٠

جدول رقم (٩) حجم ملكية المؤسسات الصناعية في العراق

١٩٦٤ ـ ١٩٦٧

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
مجموع عدد المؤسسات الصناعية	٢١٩٩٦	٢٢٥٧٦	٢٤٣٤٦	٢٦٩٣٢
منها ملك القطاع العام	٢٦١	٢٦٦	٢٢٧)	٠٠٠
منها ملك القطاع الخاص			)	
المؤسسات الكبيرة(١)	٩٣٦	٩٧٧	١٠٤٩)	١١٣١
المؤسسات الصغيرة(٢)	٢٠٧٩٩	٢١٣٣٣	٢١٣٧٧	٢١٦٣٣
معدل عدد العاملين (بالآلاف)	١٢٥	١٣١	١٣٤	١٥٢
منها في مشاريع القطاع العام	٤٢	٤٤	٤٦)	٠٠٠
منها في مشاريع القطاع الخاص			)	
المؤسسات الكبيرة	٣٨	٣٩	٤٢)	٨٩
المؤسسات الصغيرة	٤٥	٤٨	٤٦	٦٣
معدل عدد العمال في المؤسسة الواحدة				
مشاريع القطاع العام	١٦١	١٦٧	١٦٨)	٦٤
مشاريع القطاع الخاص الكبيرة	٤١	٤٠	٣٩)	
مشاريع القطاع الخاص الصغيرة	٢	٢	٢	٣
مجموع الايرادات (مليون دينار)	١٧٠	١٨٨	١٩٧	٢٣٠
منها للقطاع العام (مليون دينار)	٨٢	٩٠	٩١)	
منها للقطاع الخاص (كبير) =	٤٤	٤٥	٤٩)	١٥٦
منها للقطاع الخاص(م٠صغيرة) =	٤٤	٥٣	٥٨)	٧٤
معدل الايرادات للعامل الواحد (دينار)				
في القطاع العام (دينار)	١٩٥٢	٢٠٤٦	١٩٧٨)	٢٤٣٧
في القطاع الخاص(م٠كبيرة) (دينار)	١١٥٨	١١٩٣	١١٦٧)	
في القطاع الخاص(م٠صغيرة)(دينار)	٩٧٨	١١٠٤	١٢٦١	١١٧٤

(١) المؤسسات الكبيرة هى التى تستخدم عشرة عمال فأكثر ٠

(٢) المؤسسات الصغيرة هى التى تستخدم أقل من عشرة عمال ٠

المصدر ـ تقارير عن الاحصاء الصناعى الشهرى وكتيب عن العراق ـ تصدرها دائرة الاحصاء المركزية ٠

جدول رقم (١٠) الرقم القياسى للانتاج الصناعي (١٩٦٢ = ١٠٠)

١٩٦٥ ـ ١٩٦٧

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	١١١ر٨	١١٦ر٩	١٠٨ر٢
المنسـوجات	١٢١ر١	١١٩ر٧	١٢٠ر٩
الملبوسات والاحذية	١٢٨ر٦	١٤٠ر١	١٤٩ر٠
تصفيـة النفـط	١٢١ر٥	١٢٥ر١	١٣٣ر٧
الصناعات الكيمياوية	١٥١ر٠	١٤٠ر٦	١٦١ر٤
الصناعات اللافلزية	١٢٢ر١	١٢٦ر٢	١٣٢ر٨
المتنوعـات	١٠٣ر٠	١٠٣ر٢	٦٢ر١
الرقم القياسى العام	١١٨ر٨	١٢٢ر٣	١٢٣ر١

المصدر ـ نشرات دائرة الاحصاء المركزية ٠

جدول رقم (١١) عدد المؤسسات وعدد العمال ومجموع ايرادات المؤسسات الصناعية الكبيرة(١) في العراق لسنة ١٩٦٦

الصناعـة	عدد المؤسسات	عدد العمال	مجموع الايرادات السنوية (بآلاف الدنانير)
١ ـ المواد الغذائية	٢٢٥	٩٥٩٩	٢٦٠٦٣
٢ ـ المشروبات	٢١	٣٩٢٦	١١٥١٠
٣ ـ السيكاير	٥٨	٥٠٨١	١١٥٤٦
٤ ـ المنسوجات	٦٥	١٠٤٨٧	١٢٤٢٣
٥ ـ الملابس والاحذية	١٥٦	٥٣١٦	٧٧٢٢
٦ ـ الورق والمنتجات الورقية	١٧	٦٧٨	١٩٩٢
٧ ـ الاثـاث	٧٢	١٢٧٦	١٢٨٨
٨ ـ الطبـع	٤٧	١٦٣١	١٧٣٢
٩ ـ الصناعات الجلدية	١٨	٧٢١	٢٢٢٥
١٠ـ الصناعات الكيمياوية	٢٩	٢٣٨١	١٣٦٧٦
١١ـ تصفية النفط	٦	٢٥٥٨	١٥٨٣٩
١٢ـ الصناعات اللافلزية	٢٨١	١٨٩٢٨	١٤١٦٤
١٣ـ الصناعات المعدنية	٦٧	١٥١٦	٢٥١٥
١٤ـ مؤسسات التصليح	١٢٧	١١٣٨٧	٧٠١٥
١٥ـ المـاء والكهرباء	١٠٦	١١٢١٢	١٣٤٥٦
١٦ـ الصناعات الاخرى	٢٠	٤٤٣	٨٦٣
١٧ـ مجموع الصناعات الكبيرة	١٣٢٦	٨٧٥١٣	١٣٩٦٤١

المصدر ـ تقارير الاحصاء الصناعى الشهرى لسنة ١٩٦٦ ٠

جدول رقم (١٢) ايرادات ومصروفات الميزانية الاعتيادية والخطة الاقتصادية

(بملايين الدنانير)

	فعلية		اولية	تخمينات
	٩٦٥/٦٤	٩٦٦/٦٥	٩٦٧/٦٦	٩٦٨/٦٧	٩٦٩/٦٨
الايرادات	٢٠٨ر٩	٢٢٣ر٠	٢١٣ر٣	٢٦٢ر١	٢٩٠ر٣
١ ـ عوائد النفط	١٢٩ر٦	١٣٥ر٤	١٢٢ر٤	١٥٢ر٦	١٦٢ر٨
٢ ـ رسوم الكمارك والمكوس	٤١ر٢	٤٣ر٧	٥٠ر١	٤٥ر٠	٥٢ر٠
٣ ـ ضريبة الدخل والتركات	٩ر٩	١٠ر٥	١١ر٩	١٣ر٠	٢٣ر٢
٤ ـ ايرادات المصالح الحكومية	١٨ر٨	٢٤ر٣	١٨ر٨	٢٦ر١	٢٥ر٠
٥ ـ ايرادات اخرى	٩ر٤	٩ر١	١٠ر١	٢٥ر٤	٢٨ر٣
النفقات	٢٤٢ر٤	٢٤٧ر٣	٢٤١ر٣	٢٧٦ر٥	٣٧٣ر٢
أ ـ النفقات الاعتيادية	١٦٧ر١	١٨٧ر٥	١٨٣ر٣	٢١٨ر٢	٢٢٢ر٩
١ ـ الدفاع الوطني والامن	٦٧ر٨	٨٤ر٩	٨٢ر٦	٩٠ر٦	٩٤ر٩
٢ ـ التعليم والصحة	٤٥ر١	٤٩ر٨	٥١ر٧	٦٠ر٤	٦٣ر٧
٣ ـ التقاعد والمكافئات	١٠ر٧	١١ر٨	١٢ر٦	١٤ر٠	١٤ر٠
٤ ـ النفقات الاخرى	٤٣ر٤	٤١ر٠	٣٦ر٤	٥٣ر٢	٥٠ر٣
ب ـ نفقات التنمية الاقتصادية	٧٥ر٣	٥٩ر٨	٥٨ر٠	٥٨ر٣	١٥٠ر٣

المصدر ـ النشرات الفصلية للبنك المركزي العراقي ٠

جدول رقم (١٣) عرض النقد والعوامل المؤثرة في عرض النقد

(بملايين الدنانير)

التفاصيل	نهاية ١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	ايلول ١٩٦٨
العملة في التداول	٩٨ر٧	١١٢ر٦	١٢٠ر٧	١٢٨ر٧	١٣٣ر٣
الودائع الجارية(١)	٣٠ر٥	٣٢ر٣	٣٥ر٥	٣٧ر٤	٤١ر٠
عرض النقد	١٢٩ر٢	١٤٤ر٩	١٥٦ر٢	١٦٦ر١	١٧٤ر٣
نسبة العملة المتداولة الى عرض النقد	٧٦ر٤٪	٧٧ر٧٪	٧٧ر٣٪	٧٧ر٥٪	٧٦ر٥٪
شبه النقود(٢)	٣٨ر٤	٤٥ر٢	٤٩ر١	٥١ر٦	٦٠ر٣
صافي مديونية القطاع العام	٣٥ر٤	٧٠ر٢	٧٢ر١	٨٧ر٩	٦٣ر٧
مديونية القطاع الخاص	٦٩ر٢	٦٢ر٤	٦٤ر٢	٥٨ر٠	٦١ر٥
صافي الموجودات الاجنبية	٩٠ر٤	٨٩ر٤	١١٣ر٤	١١٥ر٣	١٥٣ر٣
الفقرات الاخرى	— ٣٠ر٤	— ٣١ر٩	— ٤٤ر٤	— ٤٣ر٥	— ٥٦ر١
نسبة الزيادة السنوية في					
١ ـ عرض النقد	—	١٢	٨	٦	٥
٢ ـ عرض النقد وشبه النقود	—	١٣	٨	٦	٨

المصدر ـ النشرات الفصلية للبنك المركزي العراقي ٠

(١) يشمل الودائع الجارية للقطاع الخاص ٠

(٢) يشمل الودائع الثابتة والتوفير والودائع الاخرى غير الجارية للقطاع الخاص ايضا ٠

جدول رقم (١٤) الارقام القياسية للاسعار في بغداد

(الارقام تخص الشهر الاخير من السنة)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
١ ـ الارقام القياسية لاسعار الجملة					
(١٩٦٢ = ١٠٠)					
أ ـ الرقم القياسى العام للمواد الغذائية	١١٢ر٤٤	١٠٨ر٢٦	١١٠ر٤١	١٢٠ر٨٢	١١٠ر٣٨
ب ـ الرقم القياسى العام للمنسوجات	١٠٢ر٢٤	١٠١ر٨٣	٩٩ر٩٧	٩٨ر١٦	١٠٥ر٦٥
جـ ـ الرقم القياسى العام للمواد الغذائية	٩٨ر١٠	٩٨ر٠٠	١٠٢ر٤٢	١١٤ر٩٢	١١٦ر٦٢
٢ ـ الرقم القياسى لاسعار المفرد					
الرقم القياسى العام لاسعار المستهلك (١٩٦٢ = ١٠٠)(١)	٩٨ر٧٤	٩٧ر٨٤	٩٨ر٨٥	١٠١ر٢٥	١٠٢ر٦٣

(١) الارقام تمثل معدلات سنوية للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ، ومعدل الشهور التسع الاولى لسنة ١٩٦٨ .

المصدر ـ نشرات البنك المركزى العراقى الفصلية لسنة ١٩٦٨ .

جدول رقم (١٥) الاستيرادات والصادرات والتوزيع النسبي لتركيبها

للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
١ ـ الاستيرادات (مليون دينار)	١٦١ر٧	١٧٥ر١	١٥٠ر٤
أ ـ سلع الاستهلاك (مليون دينار)	٦٢ر٦	٦٥ر٥	٥٥ر٥
نسبتها الى مجموع الاستيرادات	٣٨ر٧٪	٣٧ر٤٪	٣٦ر٩
منها : اغذية ومشروبات وتبغ	١٨ر٣٪	١٥ر٠٪	١٦ر٢٪
سلع كساء	٩ر٦٪	٩ر٥٪	٨ر٦٪
سلع الاستهلاك الجاري	٤ر١٪	٤ر٩٪	٤ر٦٪
سلع الاستهلاك الدائم	٦ر٧٪	٨ر٠٪	٧ر٥٪
ب ـ سلع الانتاج (مليون دينار)	٨٠ر٣	٩٥ر٥	٨١ر١
نسبتها الى مجموع الاستيرادات	٤٩ر٧٪	٥٤ر٥٪	٥٣ر٩٪
منها : آلات ومعدات	٩ر٩٪	١١ر٩٪	١٤ر٨٪
مواد اولية	١٤ر٩٪	١٢ر٧٪	١٣ر٦٪
سلع انتاج اخرى	٢٤ر٩٪	٢٩ر٩٪	٢٥ر٥٪
ج ـ سلع اخرى (مليون دينار)	١٨ر٨	١٤ر١	١٣ر٨
نسبتها الى مجموع الاستيرادات	١١ر٦٪	٨ر١٪	٩ر٢٪
٢ ـ الصادرات (مليون دينار)	٣١١ر٧	٣٣٢ر١	٢٩٢ر٦
أ ـ النفط الخام المصدر	٢٩٣ر٦	٣٠٨ر٨	٢٧١ر٩
نسبته الى مجموع الصادرات	٩٤ر٢٪	٩٣ر٠٪	٩٣ر٠٪
ب ـ الصادرات الاخرى	١٨ر١	٢٣ر٢	٢٠ر٧
نسبته الى مجموع الصادرات	٥ر٨٪	٧ر٠٪	٧ر٠٪
منها : مواد غذائية	٢ر٧٪	٣ر٢٪	٢ر٥٪
مواد اولية	١ر٨٪	١ر٩٪	١ر٧٪
مواد مصنوعة	١ر٠٪	١ر٤٪	٢ر١٪
غـــيرها	٠ر٣٪	٠ر٥٪	٠ر٧٪

ملاحظـة ـ لم تدخل ضمن الاستيرادات ارقام استيرادات شركات النفط التى لم تتجاوز المليون دينـار فى أى سنة من السنوات أعلاه ٠

المصـدر ـ التقرير السنوى للبنك المركزى العراقى ١٩٦٧ ٠

جدول رقم (١٦) ميزان المدفوعات العراقي الاجمالي
للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧
(بملايين الدنانير)

الفقـــرات	١٩٦٥ (١)	١٩٦٦ (٢)	١٩٦٧ (٣)
اولا ـ الحساب الجاري			
١ ـ الصادرات المنظورة			
أ ـ النفطية	٢٩٣ر٧	٣٠٨ر٩	٢٧٢ر٠
ب ـ غير النفطية	٢١ر٢	٢٦ر٥	٢٣ر٨
المجموع	٣١٤ر٩	٣٣٥ر٤	٢٩٥ر٨
٢ ـ الصادرات غير المنظورة	٣٢ر٩	٣٤ر٨	٣٣ر٩
مجموع الفقرتين ١ و٢	٣٤٧ر٨	٣٧٠ر٢	٣٢٩ر٧
٣ ـ الاستيرادات المنظورة			
أ ـ النفطية	ـ ٩ر٠	ـ ٩ر٠	ـ ٨ر٠
ب ـ غير النفطية	ـ ١٦١ر٨	ـ ١٧٤ر٥	ـ ١٥٠ر٤
المجموع	ـ ١٦٢ر٧	ـ ١٧٥ر٤	ـ ١٥١ر٢
٤ ـ الاستيرادت غير المنظورة	ـ ١٧٧ر٩	ـ ١٨٨ر٣	ـ ١٥٨ر٢
مجموع الفقرتين ٣ و ٤	ـ ٣٤٠ر٦	ـ ٣٦٣ر٧	ـ ٣٠٩ر٥
نتائج الميزان التجاري (الفقرات المنظورة)	١٥٢ر٢	١٦٠ر٠	١٤٤ر٦
٥ ـ المنح والهبات (صافي)	ـــ	ـ ٥ر٠	٥ر٠
نتائج الحساب الجاري	٧ر٢	٦ر٠	٢٥ر٢

ثانيا ـ حركة رأس المال الطويل الامد			
١ ـ حركة رأس المال الخاص	− ١٧ر٧	− ٧ر٨	− ٤ر١
٢ ـ قروض طويلة الامد	+ ٢ر٧	+ ١ر٦	+ ١٣ر٧
٣ ـ رؤوس الاموال الرسمية الطويلة الامد	+ ٠ر٣	—	− ٠ر٥
نتائج حركة رأس المال	− ١٤ر٧	− ٦ر٢	+ ٩ر١
نتائج الحساب الجاري ورؤوس الاموال	− ٧ر٥	− ٠ر٢	+ ٣٤ر٣
ثالثا ـ فقرة الموازنة	٤ر٤	− ٩ر٠	− ٢٢ر٨
رابعا ـ حركة رأس المال الرسمي القصير الامد (الحركة النقدية)(**)			
١ ـ الموجودات الاجنبية	+ ٨ر٤	− ٢٧ر٤	− ٦ر٠
٢ ـ الذهب للاغراض النقدية	− ٣ر١	− ٠ر١	− ٣ر٢
٣ ـ الالتزامات القصيرة الامد والاتفاقيات الثنائية	− ٢ر٢	+ ٣٦ر٧	− ٢ر٣
نتائج حركة رؤوس الاموال الرسمية القصيرة الامد	+ ٣ر١	+ ٩ر٢	− ١١ر٥
نتائج حركة رؤوس الاموال الرسمية القصيرة الامد والطويلة الامـــد (العجز والفائض في الميـزان)	+ ٣ر٤	+ ٩ر٢	− ١٢ر٠

(**) الموجودات ـ الزيادة (−) النقصان (+)
المطلوبات ـ الزيادة (+) النقصان (−)

المصدر : التقرير السنوى للبنك المركزى العرقى ، ١٩٦٧ ٠

تجـارة الجـزائر الخارجيـة

بقلم الدكتور جلال احمد سعيد

مقدمـــة : المركز الذي تحتله التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

لقد اهتمت الاوساط السياسية والاقتصادية في الجزائر منذ الايام الاولى للاستقلال بدراسة مشكلات التبادل التجـاري مع الخـارج والتركيز على نوع السياسة التجارية الواجب تطبيقها لحل هذه المشكلات ٠

فبالاضافة الى ما بينته مختلف الدراسات الحديثة من اى نوع ، التخصص الدولي الذي ورثته الجزائر من العهود الاستعمارية الماضية ، كان ولا يزال يعرض اقتصادياتها كلها لهزات ورجات عنيفة بسبب التقلبات التي تحدث في عرض واثمان وطلب البضائع التي تعتمد عليها اساسا في التصدير ، فان التجـارة الخارجية تلعب دورا اساسيا في عملية التنمية التي تعمل هذه الدولة الفتيـة جاهدة لتحقيقها ٠ فعن طريق التجارة الخارجية يمكنهـا الحصول على الجزء الاعظم من الاموال اللازمة لتنفيذ عملية الاستثمار ٠ وعن طريقها ايضا تستطيع الحصول من الخارج على القسم الاعظم من سلع الانتاج الضرورية التي من دونها قد يكون تحقيق سياسة عامة في التنمية في حكم المستحيل ٠

والجزائر كوحدة من مجموعة البلدان التي لازالت متخلفة اقتصاديا ، قـد حضيت باستقلالها السياسي منذ سنوات قليلة فقط ، واختارت النظام الاشتراكي المخطط اساسا لتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية ، لذا فان تجارتها الخارجيـة تلعب دورا هاما بالنسبة لمجموع النشاطات الاقتصادية ٠

من المعلوم ان المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني لبلد ما تقاس بدرجة ارتباط هذا الاقتصاد بالعالم الخارجي ٠ فالبلد الذي يصدر الى الخارج نسبة عالية من انتاجه يعتبر اكثر ارتبـاطا من بلد آخر يصدر الى الخارج نسبة ادنى من هذا الانتـــاج ٠ كما يكون الاول اكثر حساسية واكثر تأثرا بالتقلبات والهزات الاقتصادية التي تحصل في الخارج ٠ ومن جهة اخرى يعتبر اشد تبعية ذلك البلد الذي تمثل استيراداته نسبة عالية من احتياجاتـــه الداخليـة ٠

ومن هذه الناحية يمكننا القول ان الاقتصاد الجزائري مرتبط بالخارج لا عن طريق صادراته فحسب بل وعن طريق استيراداته ايضا ٠

فصادرات الجزائر تحتل حوالي ٥٧٪ من انتاجه القومي (اذا اخذنا بنظر الاعتبار طبعا فروع الانتاج المادية فقط) ، اما الاستيرادات فتحتل حوالي ٥٦٪ من هذا الانتاج ٠

وهذه ارقام عالية جدا اذا قيست بتلك التي تمثلها الصادرات والاستيرادات بالنسبة للانتاج القومي في بعض الدول المتقدمة اقتصاديا حتى تلك التي اشتهرت تاريخيا بكونها من اشد البلدان تبعية للعالم الخارجي . فانكلترا مثلا احتلت صادراتها في سنة ١٩٦٢ (٢ر١٧٪) فقط من انتاجها القومي ، واستيراداتها ٥ر٢٠٪ . اما الولايات المتحدة فقد احتلت صادراتها واستيراداتها بالنسبة لانتاجها القومي في سنة ١٩٦١ (٨ر٣٪) و ٧ر٢٪ فقط على التوالي .

وهنا يجب ان نذكر ان الارقام الاجمالية المذكورة لا تعطينا منفردة صورة واضحة للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني لبلد ما . اذ هناك في الغالب تفاوت بين مختلف فروع الانتاج من حيث التبعية والخضوع للعالم الخارجي . فالبعض تستطيع مثلا ان تصرف جزء كبيرا من منتجاتها في الاسواق الداخلية ولا تصدر الى الخارج الا ما فاض عن ذلك والذي قد تكون ـ نسبته ضئيلة جدا . وعلى العكس نجد فروعا اخرى تكون مضطرة ـ نظرا لضيق السوق المحلية ـ الى تصدير الجزء الاعظم من انتاجها الى الاسواق الخارجية .

فالجزائر تصدر ٩٦٪ من انتاجها للنفط الخام و ٦٥٪ من انتاجها لخامات المعادن و٢٩٪ من انتاجها للمواد الغذائية و ٢١٪ من انتاج الصناعات الكيمياوية. ونجد ان بعض فروع الانتاج تسد المهم من احتياجاتها من مواد اولية وغيرها من الاسواق الداخلية نفسها ، في حين نجد اخريات يلزمها استيراد الغالبية العظمى من هذه المواد من الخارج . فالجزائر تسد عن طريق الاستيراد ٨٥٪ من احتياجاتها من العدد والالات الميكانيكية والكهربائية و ٥٨٪ تقريبا من احتياجاتها للمواد الكيمياوية و ٥٧٪ من احتياجاتها للمنسوجات والمصنوعات الجلدية و ٢٢٪ تقريبا من احتياجاتها من المواد الغذائية نفسها .

الصـــــادرات

تطور الصادرات :

مقدرة بآلاف الدنانير الجزائرية ، بلغت الصادرات الجزائرية حسب الاسعار السائدة الارقام التالية

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الاقيام بآلاف الدنانير الجزائرية	٣ر٤١٥ر٤٠٠	٣ر٦٧٢ر٩٨١	٣ر٥٠٩ر٦٧٩	٣ر٥٧٣ر٦٥٥	٣ر٦٠٦ر٨٠٥
الارقام القياسية ١٩٦٣ = ١٠٠	١٠٠	١٠٨	١٠٣	١٠٥	١٠٦

أما صادرات البترول فقد بلغت بآلاف الدنانير كما يلي :ـ

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الاقيام بآلاف الدنانير الجزائرية(١)	١ر٩٦٨ر٥٠٠	٢ر١٨٢ر٠٩٧	٢ر١٦٥ر١١٩	٢ر٣٢٢ر٧٦٨	٢ر٦٤٠ر٤١٢
الارقام القياسية ١٩٦٣ = ١٠٠	١٠٠	١١١	١١٠	١١٨	١٣٤

(١) بما في ذلك مشتقات البترول المباعة الى البواخر الاجنبية الراسية في الموانيء الجزائرية .

يتضح مما تقدم بأنه على الرغم من التوسع الكبير الذي احرزته صادرات البترول فان الاقيام الاجمالية لمجموع صادرات الجزائر لم تتقدم الا ببطء وذلك بسبب الصعوبات التي تعرضت اليها الصادرات غير النفطية منذ السنة الثانية للاستقـــلال ٠

فاذا تركنا صادرات النفط التي تتحكم بمعظمها لحد الآن شركات البترول الاحتكارية ولان الحكومة ليس لها من رقابة لا على الحجم المصدر ولا على الجهة التي يرسل اليها البترول ولا على الاسعار التي تباع بـه في الاسواق الخارجية فان صادرات الجزائر التقليدية قـد عرفت منذ السنة الاولى للاستقلال التطور التالي :ـ

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الاقيام بآلاف الدنائير	١ر٤٤٦ر٩٠٠	١ر٤٩٠ر٨٠٢	١ر٣٤٤ر٦٥٠	١ر٢٥٠ر٨٨٧	٩٦٦ر٣٩٣
الارقام القياسية ١٩٦٣ = ١٠٠	١٠٠	١٠٣	٩٣	٨٦	٦٧

لقد تعرضت صادرات الخمور والفواكه والخضروات الجزائرية ، وعلى الاخص في السوق الفرنسية ، الى صعوبات متزايدة . كما لم تعد صادرات الحبوب تجد لها مكانا منذ سنتين في قائمة البضائع المصدرة ، مما ادى الى تدهور كبير في صادرات الجزائر التقليدية . وزاد الامر صعوبة بحلول عام ٩٦٧ الذي تعرضت فيه صادرات الخمور الى انهيار مفاجيء كما هو مبين في الجدول ادناه:

السنة	صادرات الخمور بآلاف الدنانير الجزائرية
١٩٦٤	٧٨٤ر٦٩٩
١٩٦٥	٦٦١ر٤٧٩
١٩٦٦	٦٩٣ر١٩٨
١٩٦٧	٢٧٣ر٣٠٣

فمن جهة لم تستورد فرنسا الا حوالي نصف الكمية التي تعهدت بشرائها بموجب اتفاق الخمور المعقود بينها وبين الجزائر في سنة ١٩٦٤ .

السنة	الكمية المتفق على استيرادها	الكمية المستوردة فعلا
١٩٦٤	٨ر٢٥٠ر٠٠٠ هيكتو ليتر	
١٩٦٥	٧ر٧٥٠ر٠٠٠ هيكتو ليتر	
١٩٦٦	٧ر٢٥٠ر٠٠٠ هيكتو ليتر	
١٩٦٧	٧ر٠٠٠ر٠٠٠ هيكتوليتر	٣ر٥٣٥ر٠٠٠ هيكتو ليتر

ومن جهة اخرى سجلت انخفاضات في اسعار الجملة للخمور في فرنسا وهي الاسعار التي تعهدت فرنسا شراء الخمور بموجبها .

وبالرغم من ارتفاع صادرات الخمور نحو البلدان الاخرى فان هذه الارتفاعات كانت عاجزة عن تلافي الانخفاض الكبير الناتج عن هبوط المبيعات الى فرنسا التي تعتبر اكبر سوق للخمور الجزائرية .

فبلدان السوق الاوربية المشتركة مثلا وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد فرنسا من حيث الاهمية لم تستطع زيادة مشترياتها من الخمور بدرجة محسوسة . فامكانية المانيا وهي البلد الثاني المستورد من الجزائر بعد فرنسا تعتبر محدودة لان المانيا تقف عموما على رأس البلدان المستهلكة للبيرة . كذلك الحال بالنسبة لهولندا وبلجيكا واللكسمبورك . أما ايطاليا فهي نفسها بلد منتج ومصدر لهذه السلعة .

اما الاسواق العالمية الاخرى ـ باستثناء بلدان المعسكر الاشتراكي ودول منطقة الفرنك ـ فتكاد تكون غير معروفة أمام مصدري الخمور الجزائريين والزيادة الوحيدة التي حدثت في السنوات الاخيرة كان سببها زيادة مشتريات الاتحاد السوفياتي وكوبا وبولونيا وبعض البلدان الاشتراكية الاخرى ٠ وبهذه المناسبة ،نود أن نذكر ان الاتحاد السوفياتي تعهد بموجب اتفاق وقعه مع الجزائر في السنة الماضية على شراء مايساوي خمسة ملايين هيكتولتر من الخمور الجزائرية ولمدة خمس سنوات ، أي مايزيد عن ثلث الكمية المنتجة سنويا التي تقدر ب ١٢ مليون هيكتوليتر ٠ وبهذا الشكل ستساهم الاتفاقية المذكورة في حل جزء من مشكلة الخمور التي ـ عانت الجزائر منها الكثير منذ الايام الاولى للاستقلال ٠

وتشابه مشكلة الفواكه والخضروات مشكلة الخمور٠ لان تدهورصادراتها يعود كسابقتها لانخفاض الطلب الخارجي عليها اكثر من عودته لهبوط وتقلبات انتاجها الداخلي الذي لازال متميزا بفضلة كبيرة معدة للتصدير ٠

وقد كان انخفاض الطلب على الخضروات كبيرا ، خصوصا الطماطم والبطاطا اللتين تشكلان غالبيتها العظمى واللتين تصرفان كليا تقريبا في السوق الفرنسية فالمنافسة شديدة بين البلدان المصدرة لهذه السوق ٠ ومما يزيد من حدة هذه المنافسة هو وصول صادرات البلدان الاوربية المجاورة ٠ وعلى الاخص ايطاليا واسبانيا ، في نفس الوقت الذي تصل فيه صادرات الجزائر رغم نضج خضروات الدولة الاخيرة المبكر وذلك بسبب مشاكل النقل والادارة ٠ والامر الذي يؤدى الى زيادة المعروض منها وبالتالي الى انخفاض في الاسعار، خصوصا اسعار البضائع الجزائرية بسبب ردائة نوعيتها اذا قيست بمثيلاتها المصدرة من قبل البلدان الاوربية ٠

اما الحمضيات فان الصعوبات التي تعرضت اليها صادراتها كانت تقل نسبيا عن تلك التي تعرضت اليها صادرات الخضراوات ، فمبيعات الجزائر من الكميتين مثلا لا تزال في ارتفاع مستمر ٠ بينما على العكس تواجه صادرات الليمون الحامض والبرتقال صعوبات متزايدة ، الاولى بسبب هبوط الاسعار ، والثانية بسبب المنافسة المتزايدة التي تتعرض اليها باستمرار من قبل برتقال اسبانيا والمغرب واسرائيل المصدر الى السوق الفرنسية ٠

وتلزمنا الاشارة الى ان الجزائر بذلت منذ الايام الاولى للاستقلال مجهودات واسعة من اجل تنويع اسواق حمضياتها الخارجية (بدرجة قد تفوق تلك التي بذلت من اجل تنويع اسواق مخضراتها)٠ ففي سنة ١٩٦٣ مثلا استحوذت السوق الفرنسية لوحدها على مايقارب ٩٣٪ من الصادرات الجزائرية ، في حين هبطت هذه النسبة الى ٨٤٪ في سنة ١٩٦٤ والى ٧٤٪ في سنة ١٩٦٥ والى ٧٠٪ فقط في سنة ١٩٦٧ ٠ كما ان هناك امكانيات اخرى لزيادة صادرات هذا المنتوج الى بعض الدول الاوربية ٠ نذكر منها على الخصوص المانيا الاتحادية التي تسد الجزائر حاليا ١٠٪ من احتياجاتها البالغة (٠٠٠ر٧٠٠) طن سنويا ، وبلجيكا

وهولندا والدول الاسكيدنافية · كذلك الحال بالنسبة للـدول الاشتراكية ، وعلى الخصوص الاتحاد السوفياتي الذي اخذ استهلاكه للحمضيات في التزايد السريع في السنوات الاخيرة ، وكذلك الحال بالنسبة لبعض دول منطقة الفرنك ·

أما عن صادرات بقية انواع الفواكه ، فان التدهور قد اصاب بشكل خاص التين والمشمش والاجاص فالكميات المصدرة من الاجاص مثلا قد هبطت من (٤٥٠) طنا في سنة ١٩٦٣ الى (٨٤) طنا في سنة ١٩٦٤ و (٣٠) طنا في سنة ١٩٦٥ · ويصدر الاجاص باكمله الى السوق الفرنسية ·

اما التمور فتتراوح كمياتها المصدرة سنويا بين (٢٠ ـ ٢٥) ألف طن ، تبعا لاهمية الناتج السنوي والذي يقدر بـ (١١٣ ألف طنا) وتعتبر الجزائر المورد الوحيد للسوق الفرنسية من التمور المسماة « دكلة نور » والتي يجري تبخيرها وتعبئتها في فرنسا نفسها · وقد بقيت صـادرات التمور محافظة لحد الآن على مستواها السابق ·

السنة	صادرات التمور بالاطنان
١٩٦٣	٢١ر٣٤١
١٩٦٥	٢٥ر٦٩٢
١٩٦٦	٢٥ر١٤٣
١٩٦٧	٢١ر٢٤٣

وتختلف مشـكلة صادرات الحبوب عن مشاكل المنتجات الزراعية الاخرى لان ميزان انتاج الحبوب واستهلاكها مجتمعة ، يتغير بشكل عـام في غير صالح الجزائر · ان الارقام المتعلقة بالانتاج والتصدير والاستيراد والاستهلاك تظهر منذ سنوات طويلة ، ان الجزائر لم تستطع ان تسد احتياجاتها السنوية كاملة من الحبوب الا عن طريق الشراء من الخارج ·

فانتاج الجزائر للحنطة السبطة لم يعد منذ زمن بعيد قادرا على سد حاجتها المحلية · وذلك بسبب تدهور انتاجها الداخلي بنتيجة لتحويل مساحات واسعة من الاراضى المزروعة بها الى زراعة الكروم خلال العهد الاستعماري من جهة ، ولزيادة الاستهلاك الداخلي نتيجة لتكاثر عدد السكان السريع من جهة اخرى · اذ يقدر ماتنتجه الجزائر من الحنطة السبطة خلال سنوات الانتاج الطبيعي بـ ٣٣٠ر٠٠٠ طن تقريبا ، بينما يرتفع الاستهلاك الداخلي (حسب تقديرات سنة ١٩٦٦) الى (٥٦٢ر٠٠٠) طن تقريبا · من ذلك يتضح ان الجزائر مضطرة بحكم هذا العجز في الانتاج اللجوء الى الخـارج لسد جزء من احتياجاتهـا في كل سنة · وقـد ازدادت هذه الحالة خطورة خلال السنتين الاخيرتين نتيجة لرداءة الانتاج ، وعلى الخصوص في سنة ١٩٦٦ ، اذ لم يتعد (١٤٨ر٠٠٠) طن فقط ·

وعلى العكس تعتبر الجزائر بشكل عام من البلدان المصدرة للحنطة الصلدة وذلك اذا استثنينا بعض السنوات الرديئة جدا في الانتاج التي قد تضطرها فى

بعض الاحيان الى استيراد كميات متفاوتة الكمية منها ٠ وهو ما حدث فعلا في سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ٠ اذ لم يتعد الانتاج (٤٨١ر٥٥٠) طنا فقط ٠ بالنسبة للسنة الاولى و (٩١٣ر٨٩٠) طنا في السنة الثانية ٠ بينما يسير الاستهلاك الداخلي (طبقا لتخمينات سنة ١٩٦٦) بـ (١ر١٩٠ر٠٠٠) طن في السنة ٠ الامر الذى حول الجزائر ، خلال هاتين السنتين من مصدر الى مستورد بكميات كبيرة (٢٥٥ر٧٧٨) طن في سنة ١٩٦٦ و (٣٠٤ر٧٣٣) اطنان في سنة ١٩٦٧ ٠

ونفس الشيء يمكن ان يقال عن الشعير ، اذ ان الجزائر تقف في مصاف الدول المصدرة لكميات قليلة منه ٠ فحسب تخمينات سنة ١٩٦٦ قدرت حاجة الاستهلاك المحلي للشعير بـ (٣٢٠ر٠٠٠) طن في السنة ، في حين يصل الانتاج خلال السنوات الطبيعية الى (٣٦٠ر٠٠٠) طن ٠ ومعنى ذلك ان ـ بمقدرة الانتاج المذكور ان يترك ، بعد سد حاجة الاستهلاك الداخلي ، فضلة سنوية تقدر بـ (٤٠ر٠٠٠) طن ، وهذا ما كان يحدث بالفعل ٠ الا ان رداءة الانتاج في سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ لم تكن نتائجه توقف صادرات الشعير فحسب ، بل اضطرار الجزائر لاستيراد كميات كبيرة منه في سنة ١٩٦٦ (٤٠ر٢٧٤) طنا ٠

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
انتاج الشعير آلاف الاطنان	٣٧٧ر٦٨٠	١٢٩ر٧٧٠	٣٣٩ر٤١٥

واخيرا يلزمنا الا نقلل من أهمية الانخفاضات التي تعرضت اليها صادرات السلع الاخرى ٠ على الاخص خامات المعادن ، واهمها الفوسفات والحديد ٠الاولى بسبب نفاد منجم (كويف) المنجم الوحيد تحت الاستغلال في الوقت الحاضر ، ولعدم اكمال الترتيبات اللازمة لاستغلال المنجم الجديد الواقع في (جبل عنق)٠ والثانية بسبب صعوبات تصريف الحديد الخام في السوق البريطانية وهي المستورد الرئيسى ٠ هذا ومن المتوقع ، خلال السنوات القادمة ، ان تزداد خامات الحديد المصدرة لاسواق البلدان الاشتراكية ، بعد ان اتخذت جميع الترتيبات اللازمة لذلك ٠

هيكل الصادرات :

من المعروف ان هيكل صادرات بلد ما يرتبط ارتباطا وثيقا بهيكل انتاجه الوطني او بصورة أدق بهيكل نشاطاته الاقتصادية الداخلية وبدرجة نمو هذه النشاطات ٠ وطبقا لهذا المبدأ لا يمكننا ان نتوقع تغيرا سريعا وعميقا في هيكل صادرات الجزائر ، من غير ان يحدث مسبقا تغير شامل في هيكل الانتاج الوطني نفسه ٠

فالجدول التالي يبين ان هيكل الصادرات الجزائرية ، مقسمة طبقا لفروع الانتاج المختلفة ، قد بقي تقريبا على ما كان عليه قبل الاستقلال ، باستثناء صادرات هذا الفرع من فروع الانتاج نتيجة لتقلبات الطلب العالمي على السلع التي تعرضها او بسبب التقلبات التي تعرض لها انتاجها في الداخل ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الزراعة	٤٠٠ر٤٠٠	٧ر١١	٥٠٥ر٣٧٥	٢ر١٠	٩٤٥ر٣٤٣	٨ر٩	١٥٠ر٣٢٧	٢ر٩	٤٧٥ر٢٧٢	٦ر٧
صناعات المواد الغذائية	٣٠٠ر٦٩٧	٤ر٢٠	٣٩١ر٨٨٦	١ر٢٤	٧٦٢ر٧٥٨	٧ر٢١	٨٢٧ر٦٩٥	٠ر١٩	٥٩٧ر٣٧٤	٥ر١٠
صناعة البترول(١)	٥٠٠ر٩٦٨ر١	٦ر٥٧	٠٩٧ر٢١٨٢ر٢	٦ر٥٩	١١٩ر١٦٥ر٢	٦ر٦١	٧٦٨ر٣٢٢ر٢	٧ر٦٥	٤١٢ر٦٤٠ر٢	٧٣ر-
صناعة الاستخراج (مناجم)	٠٠٠ر١٣١	٨ر٣	٧٦٩ر١٠٦	٩ر٢	٤٧٣ر١٠٣	٣ر-	٦٢٤ر٣٨	١ر٧	٧٦٤ر٣٤	١ر-
صناعات مواد البناء	٩٠٠ر٤	٢ر٠	٥٥٦ر٨	٢ر٠	٥١٩ر١٢	٤ر٠	٤١٤ر٨	٢ر٠	٤٤٥ر٣	١ر٠
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	٥٠٠ر١٢٢	٦ر٣	١٤٨ر٥٨	٦ر١	٩٢٣ر٦٥	٨ر١	٤٩٢ر٩٨	٧ر٢	٨٠٤ر٦٦	٨ر١
صناعات المنسوجات والجلود	٨٠٠ر٨	٣ر٠	١٨٩ر٥	١ر٠	٣٩٧ر٧	٢ر٠	٤٥٠ر٧	٢ر٠	١٣٦ر١٩	٥ر٠
الصناعات الكيمياوية	٨٠٠ر٢٣	٧ر٠	٥٠٧ر١٨	٥ر٠	٣٩١ر٢٢	٦ر٠	٤٣٣ر٦٢	١ر-	٣٣٩ر١٦٨	٤ر٧
منتوجات صناعات اخرى منوعة	٢٠٠ر٥٨	١ر٧	٨١٩ر٣١	٨ر٠	٢٤٠ر٣٠	٩ر٠	٤٩٧ر١٢	٣ر٠	٨٣٣ر٢٦	٨ر٠
المجموع	٤٠٠ر٤١٥ر٣	١٠٠	٩٨١ر٦٧٢ر٣	١٠٠	٧٦٩ر٥٠٩ر٣	١٠٠	٦٥٥ر٥٧٣ر٣	١٠٠	٨٠٥ر٦٠٦ر٣	١٠٠

(١) بما في ذلك مشتقات البترول المباعة الى السفن الراسية في الموانيء الجزائرية .

بآلاف الدنـانير الجـــزائرية

	1963		1964		1965		1966		1967	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
حيوانات ونباتات حية	٦ر٧٠٠	١ر٧	٣ر٤٤٠	٠ر٩	٤ر٨٣٧	١ر٤	٩٠٨	٠ر٣	١٩٤	—
حبوب	٣٠ر٩٠٠	٧ر٧	٧٤ر٧٦٤	١٩ر٩	٤١ر٩٩١	١٢ر٢	—	—	٤	—
خضراوات وفواكه	٢٨١ر٤٠٠	٧٠ر٣	٢٤٢ر٤٦٣	٦٤ر٦	٢٣٢ر٦٣٤	٦٧ر٦	٢٥٣ر١١٢	٧٧ر٤	٢٠٣ر٨٧١	٧٤ر٨
منتجات زراعية مختلفة	٣ر٦٠٠	٠ر٩	١٢ر٤٤٠	٣ر٣	٤ر٨٦٨	١ر٥	٦ر٠٠٤	١ر٩	٩ر٣٥٩	٣ر٦
اخشاب وفلين	٨ر٢٠٠	ـر١٢	١٥ر٧٩٢	٤ر٢	٢٨ر٢٢٦	٨ر٢	٢٧ر٧٢٩	٨ر٤	٢١ر٣٨٤	٧ر٧
اسماك طرية	٧٠٠	٠ر٢	١ر٦٠٣	٠ر٤	٢ر١٨٩	٠ر٦	١ر٣٧٥	٠ر٤	٤ر٢٩٥	١ر٨
بيض وطيور	٢٠٠	٠ر١	٤٩٣	٠ر١	—	—	٨٠	—	٣٨	—
مواد اولية من اصل حيواني	٦٨ر٧٠٠	٨ر٣	٢٤ر٥١٠	٦ر٦	٢٩ر٢٠٠	٨ر٥	٣٧ر٩٤٢	١١ر٦	٣٣ر٣٣٠	٢١ر١
المجموع	٤٠٠ر٤٠٠	١٠٠	٣٧٥ر٥٠٥	١٠٠	٣٤٣ر٩٤٥	١٠٠	٣٢٧ر١٥٠	١٠٠	٢٧٢ر٨٧٥	١٠٠

تشكل الخضروات والفواكه اكثر من ثلثي صادرات هذا النوع ٠

والجداول التالية تبين مجموع السلع التي يقوم بتصديرها كل واحد من هذه الفروع الانتاجية .

الصناعات الغذائيـــة

بآلاف الدنـانير الجـــزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
لحوم طرية	٣ر٣٠٠	٥ر-	١ر٣٦٥	٢ر-	١ر٣٤٠	٢ر-	٤ر١٩٥	٧ر-	٥ر١٢٥	١ر٤
حليب ، زبدة ، وجبن	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٤٩	٣ر-
معكـــروني ، بسكويت										
ومنتوجات أخرى	١٩ر٧٠٠	٨ر٢	٨ر٥٦٣	١ر-	٨ر٩١٣	١ر٢	١ر٤٨٣	٢ر-	٢ر١١٣	٦ر-
معلبـــات	٢٧ر٠٠٠	٣ر٩	٣١ر٠٠٨	٥ر٣	٣٠ر٧٧٧	٤ر١	٢٦ر٥٤٩	٣ر٩	٢٥ر٤٥٨	٦ر٨
زيوت للطعام	١٦ر٤٠٠	٢ر٤	٧ر٩٠٧	٩ر-	٩ر٩٩٧	١ر٢	١٨ر٢٣٢	٢ر٧	٢ر٦٩٢	٧ر-
شاى وتوابل	٢٠٠	-	١٠٢	-	١٧٢	-	١ر١٤٨	٢ر-	٤٢٥ر	١ر-
ســـكر	٢٠٠	-	٧٣	-	٦٥	-	٥٣	-	١٧٧	-
مشروبات كحولية وغيرها	٥٦١ر٣٠٠	٨٠ر٥	٨٠١ر١٨٩	٩٠ر٤	٦٧١ر٣٢٥	٨٨ر٥	٦١٥ر٨٨٤	٨٨ر٢	٢٩٨ر٩٢١	٧٩ر٩
سكاير	١١ر٥٠٠	١ر٦	٦ر٦٣٥	٧ر-	٣ر٩٥٢	٥ر-	٤ر٠١٠	٦ر-	٤ر٤٨١	١ر٢
علف حيوانات	٥٧ر٧٠٠	٨ر٣	٢٩ر٥٨٣	٣ر٤	٣٢ر٢٢١	٤ر٢	٢٤ر٢٧٣	٣ر٥	٣٤ر٣٥٧	٩ر١
المجمـوع	٦٩٧ر٣٠٠	١٠٠	٨٨٦ر٣٩١	١٠٠	٧٥٨ر٧٦٢	١٠٠	٦٩٥ر٨٢٧	١٠٠	٣٧٤ر٥٩٧	١٠٠

تكاد تقتصر صادرات هذا الفرع على الخمور وعلف الحيوانات (٨٩٪ من المجموع)

(بآلاف الدنانـــير الجزائريـــة)

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
نفط الخـام	١ر٨٦٠ر٧٥٠	٩٤ر٥	٢ر٠٦٠ر٠٠٠	٩٤ر٤	٢ر٠٠٣ر٥٢٦	٩٢ر٥	٢ر٢٣٥ر١٢٦	٩٦ر٢	٢ر٤٧٩ر٤٧٦	٩٤ر ـ
بانزين	١٦ر٨٢٠	٩ر ـ	٢٠ر٣٥٨	٩ر ـ	٣٣ر٣٠٨	١ر٦	٢٤ر٠٦٠	١ر ـ	٢٣ر٢٠١	٩ر ـ
النفط الابيض	ـ	ـ	١ر١٧١	٥ر ـ	١٠ر٨٠٤	٥ر ـ	٦ر٣٣٢	٣ر ـ	٢٢ر٤٠٧	٨ر ـ
زيوت ثقيلة(١)	ـ	ـ	٩٥ر٩٣١	٤ر٥	١٠٠ر٦٤٥	٤ر٦	٥١ر١٢٧	٢ر٢	٩٩ر٢١٧	٣ر٨
زيوت التشحيم	٢٤ر٣٢٠	١ر٢	١ر٨٨٤	٥ر ـ	٣	ـ	٤ر٤١٠	٢ر ـ	١٤ر١٧٧	٥ر ـ
اسفلت	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٥	ـ	ـ	ـ
غاز مضغوط	٦٦ر٩١٠	٣ر٤	١ر٥٩٣	٥ر ـ	١٦ر٨٤١	٨ر ـ	١ر٦٧٣	١ر ـ	١ر٩٣٩ ـ	ـ
منتجات اخرى	ـ	ـ	١ر١٦٠	٥ر ـ	١	ـ	٥	ـ	ـ	ـ
المجمـــوع	١ر٩٦٨ر٥٠٠	١٠٠	٢ر١٨٢ر٠٩٧	١٠٠	٢ر١٦٥ر١١٩	١٠٠	٢ر٣٢٢ر٧٦٨	١٠٠	٢ر٦٤٠ر٤١٢	١٠٠

(١) بما في ذلك الزيوت المباعة الى البواخر الاجنبية الراسية في الموانىء الجزائريـــة .

صناعة الاستخراج (مناجم)

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
خامات حديدية	١٠٢ر٠٠٠	٧٨	٩٧ر٦١٧	٩١ر٤	٩٣ر٦١٥	٩٠ر٥	٢٩ر٢٤٠	٧٥ر٧	٢٠ر٨٠٥	٥٩ر٩
خامات اخرى غير حديدية	٢٩ر٠٠٠	٢٢	٩ر١٥٢	٨ر٦	٩ر٨٥٨	٩ر٥	٩ر٣٨٤	٢٤ر٣	١٣ر٩٥٩	٤٠ر١
المجموع	١٣١ر٠٠٠	١٠٠	١٠٦ر٧٦٩	١٠٠	١٠٣ر٤٧٣	١٠٠	٣٨ر٦٢٤	١٠٠	٣٤ر٧٦٤	١٠٠

فتكون خامات الحديد الغالبة العظمى من الصادرات ، أماالبقية فتكون من كميات قليلة من النحاس والفوسفات والصدير والرصاص ٠

صناعات مواد البناء

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
السمنت	١٠٠٠	٢٠	٧ر٣٩٩	٨٦ر٥	١١ر٦٣٠	٩٢ر٩	٧ر٢٨٥	٨٦ر٦	٢ر٨٣٤	٨٣ر٣
مواد بناء اخرى	٣ر٩٠٠	٨٠	١ر١٥٧	١٣ر٥	٨٨٩	٧ر١	١ر١٢٩	١٣ر٤	٦١١	١٧ر٧
المجمـــوع	٤ر٩٠٠	١٠٠	٨ر٥٥٦	١٠٠	١٢ر٥١٩	١٠٠	٨ر٤١٤	١٠٠	٣ر٤٤٥	١٠٠

الصناعات الميكانيكية والكهربائية

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
معادن	٢٨ر٧٠٠	٢٣ر٤	٩ر٧٣٣	١٦ر٧	١١ر٠٣٠	١٦ر٧	١٣ر٨٩٣		٩ر٧٠٣	
سلع معدنية نصف مصنوعة	٥ر٢٠٠	٤ر٤	٥ر٩٩٣	١٠ر٣	٤ر٠٣٥	٦ر١	٢ر٧٨٩		٩ر٣٢٠	
محركات ومضخات	٢ر١٠٠	١ر٧	٧٤٤	١ر٣	٦٥٠	ـ ر١	٩٤١		٣ر٢٠٦	
مكائن واجهزة صناعية	٩ر٥٠٠	٧ر٧	٢ر٥٥٣	٤ر٤	١ر٣٠٦	ـ ر٢	٤١ر٦٧٥		١٢ر٤١٥	
ادوات نقل	٤٦ر٤٠٠	٣٧ر٩	٣٣ر٩٢١	٥٨ر٣	٤٦ر٦٣٢	٧٠ر٧	٣٣ر٤٥٥		٢٢ر٦١٤	
آلات ومعدات يدوية متنوعة	٥ر٣٠٠	٤ر٩	٧٤٧	١ر٣	٣٧٦	٦ر ـ	٢ر٢٠١		٢ر٦١٩	
ادوات ومكائن كهربائية	٣ر٩٠٠	٣ر٢	٢ر٢٤١	٣ر٩	١ر٢٧١	١ر٩	٢ر٦٣٧		٤ر٨٤٥	
اجهزة وآلات كهربائية للأستخدام المنزلي	١ر٦٠٠	١ر٣	١ر٤٨٧	٢ر٥	٣٢١	٥ر ـ	٢٥٦		٦١١	
موازين وآلات قياس	١٩ر٧٠٠	١٦ر٢	٧٢٩	١ر٣	٣٠٢	٥ر ـ	٦٤٥		١ر٤٧١	
المجمـــوع	١٢٢ر٥٠٠	١٠٠	٥٨ر١٤٨	١٠٠	٦٥ر٩٢٣	١٠٠	٩٨ر٤٩٢		٦٦ر٨٠٤	

تشكل سيارات نقل البضائع وحفارات آبار البترول الجزءالاعظم من صادرات هذا الفـرع ٠

صناعات المنسوجات والجلود

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
غزول متنوعة	٣٦	٤ر-	١١٨	٢ر٣	١٦	٢ر-	٣٧٨	١ر٥	٥٨٢	٣ر١
سجاد ومنسوجات ملابس	٣ر٣٥١	٣٨ر-	٢ر٨١٦	٥٤ر٣	٥ر٤٠٨	٧٣ر١	٤ر٥١٨	٦٠ر٧	١٥ر٣٩٥	٨٠ر٥
ملابس جاهزة	٣٧٨	٥ر٤	٣٨٣	٧ر٤	١٨٣	٢ر٥	٢١٥	٢ر٨	١٠٨	٥ر-
أكياس ، شبكات ومنسوجات اخرى	١ر٩٠٩	٢١ر٦	١ر٦٤٣	٣١ر٧	١ر٧١٢	٢٣ر٢	١ر٠٥٣	١٤ر١	٢ر٤٦٤	١٢ر٨
جلـــود	—	—	١٩٥	٣ر٧	٧٥	١ر-	١ر٢٧٧	١٧ر٢	٣٢٩	١ر٧
احـذية	١٩٥	٢ر٢	٣٤	٦ر-	٣	—	٩	١ر-	٢٦٠	١ر٤
سلع غير مصنفة	٢ر٨٣١	٣٢ر٤	—	—	—	—	—	—	—	—
المجمـوع	٨ر٨٠٠	١٠٠	٥ر١٨٩	١٠٠	٧ر٣٩٧	١٠٠	٧ر٤٥٠	١٠٠	١٩ر١٣٨	١٠٠

واهم ما تصدره الجزائر هو السجاد ، وقد مثلت صادراته في سنة ١٩٦٧ ما يزيد على ٨٠٪ من صادرات هذا الفرع.

الصناعات الكيمياوية والصيدلانية :

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
موادكيمياويةغير عضوية	٤٫٠٠٠	١٦٫٨	٣٫٩٨٧	٢١٫٦	٤٫٥٠١	٢٠٫١	٣٫٣٥٤		٤٫٥٦٦	٢٫٧
مواد كيمياوية عضوية	٢٫٠٠٠	٨٫٤	١٫٢١٤	٦٫٦	٤٩	٠٫٢	٤٣٫١٨٠		١٤٠٫٧٠٩	٨٣٫٥
مواد صيدلانية	٥٫٠٠٠	٢١٫٠	١٫٤١٨	٧٫٧	١٫٣٤٠	٦٫٠	٩٨٣		٢٫٠٨١	١٫٢
أسمدة	٥٠٠	٢٫١	٢١٢	١٫١	٢٦٤	١٫٢	٣١٨		٤١١	٠٫٣
أصباغ	٣٠٠	١٫٣	٣٦	٠٫٢	١٩٨	٠٫٩	١٣٨		٣٫٩٢٠	٢٫٣
صابون وعطور	١٠٫٤٠٠	٤٣٫٧	٦٫٥٥٥	٣٥٫٤	٧٫٣٠٥	٣٢٫٦	٢٫٧٩٣		١٫٣٠٩	٠٫٨
بارود ومواد متفجرة	—	—	٦٠	٠٫٣	٥٩	٠٫٣	٣١٤		٢١٩	٠٫١
أفلام	—	—	٧٣	٠٫٤	١٣٠	٠٫٦	٧٣		٥٧٤	٠٫٤
مصنوعات مطاطية	١٫٢٠٠	٥٫٠	٤٫٩٢٦	٢٦٫٦	٨٫٤٩٠	٣٧٫٩	١١٫٠٤٤		١٤٫١٢١	٨٫٤
مصنوعات بلاستيكية	٤٠٠	١٫٧	٢٦	٠٫١	٥٥	٠٫٢	٢٣٧		٤٢٩	٠٫٣
المجموع	٢٣٫٨٠٠	١٠٠	١٨٫٥٠٧	١٠٠			٦٢٫٤٣٣		١٦٨٫٣٣٩	١٠٠

وتشكل المواد الكيمياوية العضوية واطارات السيارات حوالي ٩٢٪ من صادرات هذا الفرع ٠

الصناعات الاخرى :

ويحتوي هذا الفرع على صناعات متعددة ومختلفة النوعية

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
مصنوعات الزجاج	١ر٥٥٠	٢ر٧	٢ر٣٦٠	٧ر٤	٢ر١٥٨	١ر٧	٢ر٠٠١	ـر١٦	٤٤٩	١ر٧
مصنوعات السيراميك	١٠٠	٠ر٢	٩٣	٠ر٣	١	—	٤	—	١٢	—
خشب حقول										
مومبيليات خشبية	٦ر٣٠٠	١٠ر٨	٦ر٣٤٥	ـر٢٠	٥ر٨٦٦	١٩ر٤	٣ر٩٨٣	ـر٣٢	٦ر٠٥٧	٢٢ر٦
ورق وكارتون	٢٧ر٦٠٠	٤٧ر٤	٢٠ر٧٢٢	٦٥ر١	١٨ر٦٨٧	٦١ر٨	١ر٨٣١	١٤ر٧	١٧ر١٥٦	ـر٦٤
كتب وصحف ومطبوعات اخرى	١ر٤٠٠	٢ر٤	٢٢٠	٠ر٧	٢٣٢	٠ر٨	٣٩٠	٣ر٢	٧٩٩	٢ر٩
آلات موسيقية ولعب	٣٠٠	٠ر٥	٤٢	٠ر١	٢٢٥	٠ر٧	٢٢٩	١ر٩	٢٦٦	ـر١
حلي	ـ	ـ	٨٤٣	٢ر٧	٢٢٧	٠ر٨	٢ر٣٧٠	ـر١٩	١٩٨	٠ر٧
سلع اخرى مختلفة	٢٠ر٩٥٠	ـر٣٦	١ر١٩٤	٣ر٧	٢ر٨٤٤	٩ر٤	١ر٦٨٩	١٣ر٢	١ر٨٩٣	٧ر١
المجموع	٥٨ر٢٠٠	١٠٠	٣١ر٨١٩	١٠٠	٣٠ر٢٤٠	١٠٠	١٢ر٤٩٧	١٠٠	٢٦ر٨٣٠	١٠٠

ان بالامكان دراسة هيكل الصادرات بالنظر اليها من زوايا مختلفة وذلك طبقا للغز الذي يستهدفه الباحث عن طريق هذه الدراسة . لذا سنحاول هذه المرة اجراء تقسيمات مختلفة جديدة وذلك بقدر ماتسمح لذلك به الارقام والمعلومات المتوفرة لدينا . وسنعمد باديء ذى بدء الى دراسة هيكل الصادرات بتوزيع البضائع المصدرة على ثلاث مجموعات رئيسية هي : مواد زراعية وغذائية كمجموعة اولى وخامات المعادن كمجموعة ثانية اما المجموعة الثالثة فستضم جميع البضائع الاخرى المصدرة التي تحتوي عليها المجموعتان السابقتان .

ان قراءة الجدول التالى تبين بكل وضوح ان من مصلحة الجزائر ان تخفف قدر المستطاع من حدة اختصاصها الحالى وان تحاول بجميع السبل تنويع صادراتها من اجل تفادى جميع المخاطر الناتجة عن التقلبات التي يتعرض اليها انتاج وتصدير واسعار المواد الاولية والغذائية التي تخصصت بها .

بآلاف الدنانير باستثناء صادرات البترول

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
مواد زراعية وغذائية	١٫٠٩٧٫٧٠٠	٧٥٫٩	١٫٢٦١٫٨٩٦	٨٤٫٦	١٫١٠٢٫٧٠٧	ـ٨٢٫	١٫٠٢٢٫٩٧٧	٨١٫٨	٦٤٧٫٠٧٢	٦٦٫٩
خامات المعادن	١٣١٫٠٠٠	ـ٩٫	١٠٦٫٧٦٩	٧٫٢	١٠٣٫٤٧٣	٧٫٧	٣٨٫٦٢٤	٣٫١	٣٤٫٧٦٤	٣٫٦
بضائع اخرى	٢١٨٫٢٠٠	١٥٫١	١٢٢٫١٣٧	٩٫٢	١٣٨٫٤٧٠	١٠٫٣	١٨٩٫٢٨٦	١٥٫١	٢٨٤٫٥٥٧	٢٩٫٥
المجموع	١٫٤٤٦٫٩٠٠	١٠٠	١٫٤٩٠٫٨٠٢	١٠٠	١٫٣٤٤٫٦٥٠	١٠٠	١٫٢٥٠٫٨٨٧	١٠٠	٩٦٦٫٣٩٣	١٠٠

كما ان هناك عيبا كبيرا اخر ينبغي الاشارة اليه • هو اعتماد الجزائر في صادراتها على عدد قليل جدا من السلع • فالخمور مثلا وهي سلعة ذات اهمية غذائية ثانوية ، ويلاقي تصريفها صعوبات كبيرة ومتزايدة في الاسواق الخارجية، تشكل ما يزيد عن خمسين بالمائة من الصادرات غير النفطية • فاذا اضفنا اليها صادرات سلع ثلاث اخرى : هي الحمضيات والشعير والحديد الخام ، فان هذه الحصة ترتفع الى ٧٠٪ تقريبا •

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٤		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
خمور	٧٨٥ر٩١٧	٥٢ر٧	٦٦١ر٤٧٩	٥٢ر٩	٢٧٣ر٣٠٣	٢٨ر٣
حمضيات	١٦٠ر٩١٧	١٠ر٨	١٨١ر١٠٠	١٤ر٤	١١٣ر٠٨٠	١١ر٧
شعير	٦٧ر٢٦٣	٤ر٥	–	–	–	–
حديد خام	٥٦ر٤١٠	٣ر٨	١٧ر٤٥٢	١ر٤	١١ر٤٧٩	١ر٢
المجموع(١)	١ر٠٧٠ر٥٠٧	٧١ر٨	٨٦٠ر٠٣١	٦٨ر٧	٣٩٧ر٨٦٢	٤١ر٢
صادرات اخرى	٤٢٠ر٢٩٥	٢٨ر٢	٣٩٠ر٨٥٦	٣١ر٣	٥٦٨ر٥٣١	٥٨ر٨
المجموع العام باستثناء البترول	١ر٤٩٠ر٨٠٢	١٠٠	١ر٢٥٠ر٨٨٧	١٠٠	٩٦٦ر٣٩٣	١٠٠

(١) ان هبوط هذه النسبة فى سنة ١٩٦٧ لا يعود سببه الى حدوث تغيير فجائى فى هيكل الانتاج بل الى الصعوبات التى تعرضت اليها صادرات الخمور فى السوق الفرنسية .

اما اذا حاولنا الذهاب في حساباتنا الى ابعد من هذا الحد ، وذلك باضافة صادرات النفط الى السلع الاربع المتقدمة الذكر ، فاننا نكون في مواجهة النتائج التاليـــة :

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٤		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
صادرات النفط	٢ر١٨٢ر٠٩٧	٥٩	٢ر٣٢٢ر٧٦٨	ـر٦٥	٢ر٦٤٠ر٤١٢	ـر٧٣
صادرات خمور ، حمضيات ، شعير وحديد خام	١ر٠٧٠ر٥٠٧	٢٩	٨٦٠ر٠٣١	ـر٢٤	٣٩٧ر٨٦٢	ـر١١
المجموع	٣ر٢٥٢ر٦٠٤	٨٨	٣ر١٨٢ر٧٩٩	ـر٨٩	٣ر٠٣٨ر٢٧٤	ـر٨٤
سلع مختلفة	٤٢٠ر٣٧٧	١٢	٣٩٠ر٨٥٦	ـر١١	٥٦٨ر٥٣١	ـر١٦
المجموع العام	٣ر٦٧٢ر٩٨١	١٠٠	٣ر٥٧٣ر٦٥٥	ـر١٠٠	٣ر٦٠٦ر٨٠٥	ـر١٠٠

ولتبيان مدى خطورة هذه الحالة يلزمنا ان نذكر ان جميع التقلبات التى قد تحدث في عرض او طلب او اسعار هذه السلع القليلة العدد تؤدي حتما الى تقلبات مماثلة ومباشرة فيما يحصل عليه البلد من العملات الاجنبية . ولما كانت هذه العملات هي المورد الوحيد تقريبا الذي تعتمد الجزائر عليه في تمويلها لمشاريع التنمية الاقتصادية . لذا فان التقلبات المذكورة يمكنها ان تعرض ما يمكن ان يوضع في خطط اقتصادية الى تقلبات مماثلة عند تنفيذها . كذلك يترتب على تغيير الصادرات تغيرات مماثلة في الادخار الفردي الداخلي والاستثمار وبالتالي في الحياة الاقتصادية بوجه عام .

ولا يقتصر اثر التخصص في المواد الاولية على التغيرات التي تحدث في الفترة القصيرة اذ له اثر اخر في المدة الطويلة . فقد ظهرت بعض الدراسات وعلى الاخص تلك التي قامت بها هيئة الامم المتحدة عن ان اتجاه التغير الذي حدث في اثمان كل من المواد الاولية والمنتجات المصنوعة في المدة الطويلة ، قد ادى الى وجود اتجاه طويل الاجل لمعدل المبادلة لكي يتغير ضد مصلحة البلاد المنتجة لهذه السلع. فقد اصبح على هذه البلدان ، نتيجة للتغيرات النسبية في اسعار المواد الاولية والمنتجات المصنوعة ان تدفع كمية من صادراتها من المواد الاولية اكبر مما كانت تدفعه في القرن التاسع عشر للحصول على نفس المقدار من مستورداتها من المواد المصنوعة .

لنتخذ الان معيارا اخر للحكم على هيكل الصادرات الجزائرية . وسيكون في هذه المرة مرد تبعية البضائع المصدرة . لهذا السبب تم توزيع مبيعات الجزائر الخارجية على ثلاث مجموعات رئيسية هي :

١ ـ بضائع ترتبط صادراتها بحجم انتاجها الوطني ، اى ترتفع بارتفاعه وتنخفض عندما ينخفض .

٢ ـ وبضائع تتوقف صادراتها على تقلبات الطلب عليها في السوق الداخلي .

٣ ـ وبضائع تنتج بشكل مباشر من اجل التصريف في السوق الخارجية ، لذا تتوقف صادراتها على تقلبات الطلب عليها في السوق العالمية .

(جدول هيكل الصادرات من حيث جهة تبعيتها في الصفحتين ١١٤ ، ١١٥)

ومن الممكن ايضا تقسيم الصادرات ، طبقا للطريقة التي تم بمقتضاها بيعها الى الخارج ، الى مجموعتين كبيرتين هما ، سلع مباعة مقابل عمـــلات اجنبية ، وسلع مباعة بموجب اتفاقيات المقايضة المعقودة مع عدد من البلدان الاجنبية ٠

الصادرات باستثناء البترول بالاف الدنانير

	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمـة	٪	القيمـة	٪	القيمـة	٪
بضائع مباعة مقابل عمـلات اجنبيـــة	١ر٢٣١ر٣٢١	٩١ر٧	١ر١٣٨ر٩٠٦	٩١ر١	٨٨٤ر٣٩٧	٩١ر٥
بضـــائع صـدرت بموجب اتفاقيات المقايضة	١١٣ر٣٢٩	٨ر٣	١١١ر٩٨١	٨ر٩	٨١ر٩٩٦	٨ر٥
المجمـــــوع	١ر٣٤٤ر٦٥٠	١٠٠ر٠	١ر٢٥٠ر٨٨٧	١٠٠ر٠	٩٦٦ر٩٩٣	١٠٠ر٠

هذا ويجب الاشارة الى ان من بين البضائع المصدرة بموجب اتفاقيات المقايضة نستطيع ان تجد احيانا بضائع من السهولة بيعها مقابل عملات كالسيارات والجرارات مثلا ٠

واتفاقيات المقايضة هذه يعمل بها حاليا مع ١٢ من البلدان الاجنبية هي : يوغوسلافيا ، بولونيا ، بلغاريا ، الجمهورية العربية المتحدة ، الاتحاد السوفياتي، كوبا ، مالي ، جيكوسلوفاكيا ، الصين ، البانيا ، رومانيا ، وهنكاريا ٠ ويلاحظ ان الاهمية النسبية للمجموعة الثالثة تعتبر اكبر دليل على شدة تبعية الاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي ٠

هيكل الصادرات من حيث جهة تبعيتها

	١٩٦٤			١٩٦٦			١٩٦٧		
	القيمة بالآلاف الدنانير	النسبة المئوية	بالنسبة لمجموع الصادرات٪	القيمة بالآلاف الدنانير	النسبة المئوية	بالنسبة لمجموع الصادرات٪	القيمة بالآلاف الدنانير	النسبة المئوية	بالنسبة لمجموع الصادرات٪
١ ـ بضائع ترتبط بحجم الانتاج الوطني									
حمضيات	١٦٠ر٩١٧	٦٦ر١		١٨١ر١٠٠	٧٣ر٦		١١٣ر٠٨٠	٥٣ر٤	
فواكه وخضراوات	٣٣ر٣٩٩	١٣ر٧		٣٤ر٠٧٠	١٣ر٩		٥٢ر٥٧٣	٢٤ر٨	
زيت الزيتون	٤ر٥٤٠	١ر٨		—	—		٢	—	
عصير فواكه	٨ر٩٢١	٣ر٧		٦ر٥١٨	١٣ر٩		١١ر٦٧٢	٥ر٥	
علف حيوانات	٣٥ر٧٨٢	١٤ر٧		٢٤ر٢٧٣	٩ر٩		٣٤ر٣٥٧	١٦ر٣	
المجموع	٢٤٣ر٥٥٩	١٠٠	١٦ر٣	٢٤٥ر٩٦١	١٠٠	١٩ر٧	٢١١ر٦٨٤	١٠٠	٢١ر٩
٢ ـ بضائع تتوقف الطلب في السوق صادراتها على تقلبات الداخلية :									
جلود	٢٣ر٥٦٩	٣٣ر٨		٣٦ر١٦٨	٧٥ر٩		٣١ر٠٩٦	٤٧ر٨	
ورق	٢٠ر٦٩٦	٢٩ر٧		١ر٨٣١	٣ر٨		١٧ر١٥٦	٢٦ر٤	
منتوجات الطحين	٧ر٣٤٨	١٠ر٥		١ر٣٣٣	٢ر٨		٢ر٠٥٤	٣ر٢	
قراضة حديد	٤ر٧٥٩	٦ر٨		١ر٨٤٦	٣ر٨		٤ر٠٤٥	٦ر٢	
لحوم وحيوانات حية	٦ر٦٣٨	٩ر٥		٤ر١٩٥	٨ر٧		٥ر١٢٨	٧ر٩	
منتوجات صيدلانية	٢ر٥٧٩	٣ر٧		٩٨٢	٢ر٠		٢ر٠٨١	٣ر٢	
اسماك طرية ومعلبة	٤ر١٧٥	٦ر٠		١ر٤٥٥	٣ر٠		٣ر٤٥٧	٥ر٣	
المجموع	٦٩ر٧٦٤	١٠٠	٤ر٧	٤٧ر٨١٠	١٠٠	٣ر٨	٦٥ر٠١٧	١٠٠	٦ر٧

تابع هيكل الصادرات من حيث جهة تبعيتها

	١٩٦٤			١٩٦٦			١٩٦٧		
	القيمة بالآلاف الدنانير	النسبة المئوية	بالنسبة لمجموع الصادرات٪	القيمة بالآلاف الدنانير	النسبة المئوية	بالنسبة لمجموع الصادرات٪	القيمة بالآلاف الدنانير	النسبة المئوية	بالنسبة لمجموع الصادرات٪
٣ ـ بضائع تتوقف صادراتها على تقلبات الطلب في تقلبات الطلب في السوق العالمية :									
خمور	٧٨٥ر٩١٧	٧٥ر٨		٥٩٦ر٤٢١	٨٤ر٥		٢٧٣ر٣٠٣	٧٠ر٣	
خامات المعادن	١١٠ر٧٥٤	١٠ر٧		٣٨ر٦٢٤	٥ر٤		٣٤ر٧٦٤	٩ر٠	
تمور	٣٦ر١٩٩	٣ر٥		٣٦ر٤٨٩	٥ر٢		٣٥ر٢٠٤	٩ر١	
تبوغ	١٥ر٥٧١	١ر٥		٤ر٦٨٢	٠ر٧		٨ر٨٠٢	٢ر٢	
فلين	٩ر٧٨٤	٠ر٩		١٩ر٥٩١	٢ر٧		١٦ر٤٧٨	٤ر٢	
حلفاء	٨ر٠٢٨	٠ر٨		٦ر٥٧٥	١ر٠		٥ر٢١٢	١ر٣	
سجاد	٢ر٨٠٩	٠ر٣		٣ر٩٨٤	٠ر٥		١٥ر٣٩٣	٣ر٩	
شعير	٦٧ر٢٦٣	٦ر٥		—	—		—	—	
المجموع	١ر٠٣٦ر٣٢٥	١٠٠	٦٩ر٥	٧٠٦ر٣٦٦	١٠٠	٥٦ر٥	٣٨٨ر٧٥٦	١٠٠	٤٠ر٣
٤ ـ بضائع غير مصنفة	١٤١ر١٥٤		٩ر٥	٢٥٠ر٧٥٠		٢٠ر٠	٣٠٠ر٩٣٦		٣١ر١
المجموع العام	١ر٤٩٠ر٨٠٢		١٠٠	١ر٢٥٠ر٨٨٧		١٠٠	٩٦٦ر٣٩٣		١٠٠

التوزيع الجغرافي للصادرات

لقد كان التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خـــلال السنوات المنصرمة كما يلي :

	١٩٦٣	٪	١٩٦٤	٪	١٩٦٥	٪	١٩٦٦	٪	١٩٦٧	٪
فرنسا	١ر١٢٢ر٩٠٠	٧٧ر٦	١ر١٧٨ر٤٣١	ـ ر١٩	٩٧٦ر٨٨٤	٧٢ر٧	٩٦٥ر٤٧٤	٧٧ر١	٥٨٩ر٢١٧	٦٠ر٩
بلدان منطقـــة الفرنك	٥٣ر٠٠٠	٣ر٧	٥٠ر١٧٢	٣ر٤	٤٦ر٥٤٤	٣ر٤	٢٢ر٨٥٠	١ر٦	٢٨ر٥١٩	٢ر٩
بقية دول العالم	٢٧١ر٠٠٠	١٨ر٧	٢٦٢ر١٩٩	١٧ر٦	٣٢١ر٢٢٢	٢٣ر٩	٢٦٢ر٥٦٣	٢١ر٣	٣٤٨ر٦٥٧	٣٦ر٢
المجمـــوع	١ر٤٤٦ر٩٠٠	١٠٠	١ر٤٩٠ر٨٠٢	١٠٠	١ر٣٤٤ر٦٥٠	١٠٠	١ر٢٥٠ر٨٨٧	١٠٠	٩٦٦ر٣٩٣	١٠٠

فرنسا

لاتزال فرنسا على رأس الدول المستوردة من الجزائر ٠ اذ تجاوز حصتها من بعيد حصة بقية بلدان العالم مجتمعة ٠

اننا لا نريد ان ندخل هنا في التفاصيل ولا في البحث عن الاسباب التي أدت الى مثل هذه النتيجة الخطيرة ، لانها تكاد تكون معروفة لدى الجميع ٠ الا اننا نود ان نشير باقتضاب الى ما يمكن ان يؤدي اليه مثل هذا التركز في النتائج التي قد تضر بالاقتصاد الوطني وتهدد استقلاله ٠

فالمخاطر تكمن أصلا في حقيقة خضوع الصادرات وكذلك النشاطات الاقتصادية المتعلقة بها وارتباطها الكلي لبلد اجنبي واحد ٠ فكل انخفاض في مستوى التشغيل والانتاج في فرنسا وفي مستوى الدخل القومي فيها وكل التقلبات التي من الممكن ان يتعرض اليها الاقتصاد الفرنسى ، والهزات السياسية التي قد تحدث فيه ، باستطاعتها ان تترك اسوأ الآثار على الاقتصاد الجزائري ككل ٠ وتتضح هذه المخاطر بشكل ادق اذا علمنا ان مثل هذه النسبة المهمة من الصادرات تكون تحت رحمة العلاقات السياسية التي تربط الجزائر ببلد اجنبي واحد قد يستطيع في أي وقت الاستعاضة عن السلع الجزائرية بسلع مثيلة يمكنه الحصول عليها بسهولة من مناطق انتاج أخرى في العالم ٠

ان الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية منذ الايام الاولى للاستقلال قد خففت بعض الشيء من حدة هذا التركز ٠ اذ لوحظ في السنوات الثلاث الماضية هبوطا مستمرا في حصة فرنسا من المجموع الكلي ، وذلك بعد ان فتحت الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الحكومة الجزائرية مع بعض الدول الاجنبية اسواقا جديدة امام المصدرين الجزائريين كانت لحد وقت قريب مجهولة تماما بالنسبة اليهم ٠

هذا وتستورد فرنسا كميات متفاوتة الاهمية من جميع ما تصدره الجزائر تقريبا ٠ الا ان البترول والخمور والفواكه والخضراوات والتبوغ والفلين تشكل الاهم من استيرادات هذا البلد ٠

ـ الاستيرادات ـ

تعرضت استيرادات الجزائر منذ السنة الاولى للاستقلال الى التطور التالي :

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الاقيام بآلاف الدنانير الجزائرية بما في ذلك المساعدات الفنية الاجنبية	٣ر٧٤٤ر٣٠٠	٣ر٧١٢ر٦٧٦	٣ر٦٧٠ر٦٦٩	٣ر١٥٣ر٥٣٢	٣ر١٥٤ر٠٨٨
الارقام القياسية ١٩٦٣ = ١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٨	٨٤	٨٤

وكانت حصة المساعدات العينية الاجنبية من هذه الاستيرادات كما يلي :ـ

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
بآلاف الدنانير الجزائرية (١)	١٦٨ر٠٠٠	١٥٥ر٠٠٠	٥٠ر٤٢٤
الارقام القياسية ٩٦٣ ـ ١٠٠	١٠٠	٩٢	٣٠

والجدير بالذكر ان هذه المساعدات قد انقطعت نهائيا في سنة ١٩٦٦ نتيجة للموقف المشرف الذي وقفته الحكومة الجزائرية تجاه حـــركات التحرر الوطني لبعض شعوب العالم المكافح على الاخص الشعب الفيتنامي البطل ٠

وقد كان لتنظيم الانتاج وتنميته بالنسبة لبعض فروع الانتـــاج الوطني وللسياسة التجارية الحازمة التي اتبعتها السلطات العامة فيما يخص استيرادات بعض السلع ذات الاهمية الثانوية او تلك التي يمكن أن يستبدل بها سلع مماثلة وطنية المنشأ ، كان لذلك دوره الاســاسي في دفع الاســتيرادات نحو الهبوط باستمرار ٠

هيكل الاستيرادات

إننا لا نستهدف من دراستنا هذه البحث المفصل لمشاكل كل سلعة مستوردة بالذات كما فعلنا عند دراستنا للصادرات في القسم الاول من هذا البحث ، وذلك لان مثل هذه الدراسة سوف تكون منفعتها غير مجدية ، على الاقل في أطار بحث مقتضب كدراستنا هذه ، الا اننا سنحاول مع ذلك جمع السلع المستوردة في مجموعات متناسقة طبقا لمعايير واضحة ومن ثم تحديد الاهمية الخاصة لكل واحدة منها بالنسبة للمجموع ٠

ويمكن هنا التفريق بين تقسيمات متعددة بحسب الزاوية التي ننظر منها ، وسنبدأ اولا بدراسة هيكل الاستيرادات حسب فروع الانتاج المختلفة في الدخل٠

(١) يتكون الجزء الاعظم من هذه المساعدات من مواد غذائية وزراعية كالحبوب والزيوت النباتيـة والحليب ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الاستيرادات موزعة على مختلف فروع الانتاج في الداخل :

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الزراعة	٤٨٨ر٥٠٠	١٣ر١	٥٥٦ر٥٧٧	١٥ر-	٤٢١ر٢٤٤	١٥ر-	٤٢٢ر٥٨٨	١٣ر٤	٥٥٩ر٠٧٧	١٧ر٧
صناعات المواد الغذائية	٦٠٥ر٦٠٠	١٦ر٢	٦٤١ر٩٢٣	١٧ر٣	٥٩٨ر٣٠٦	١٦ر٣	٤٢٣ر٠٧١	١٣ر٤	٤٠٢ر٨٨٨	١٢ر٧
القوة الكهربائية	٦ر٠٠٠	١ر٠	٣٠٢	—	٢٧٤	—	٤٤٨	—	٢٤	—
صناعات النفط	٢٩٨ر٢٠٠	٨ر-	٩٢ر٠٩٢	٢ر٥	٤١ر٦٨٠	١ر١	٢٢ر٨١٩	٧ر-	٤٠ر٥٥٢	١ر٣
الصناعات المنجمية	١٤ر٠٠٠	٣ر-	١٩ر٧٩٠	٥ر-	٢٣ر٠٨٩	٦ر-	٢١ر٣٦٨	٧ر-	١٩ر٤٨١	٦ر-
صناعات مواد البناء	٨ر٢٠٠	٢ر-	٧ر٧٤٤	٢ر-	٧ر٦٠٢	٢ر-	٥ر٥١٧	٢ر-	٦ر٢٩٣	٢ر-
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	١ر١٦٦ر٨٠٠	٣١ر٢	١ر٠١٦ر٧٨٤	٢٧ر٤	١ر١٥٤ر٧٩٩	٣١ر٤	١ر٠٦٢ر٤٠٨	٣٣ر٧	١ر٠٩٩ر١٩٤	٣٤ر٩
صناعات المنسوجات والجلود	٥٨٢ر٩٠٠	١٥ر٦	٦٩٧ر٧٩٠	١٨ر٨	٦٩٤ر٥٩٦	١٨ر٩	٥٦١ر١٣٣	١٧ر٨	٤١٦ر٥٤١	١٣ر٢
الصناعات الكمياوية والصيدلانية	٣٠٧ر١٠٠	٨ر٢	٣٥٩ر٦٥١	٩ر٧	٤٠١ر٧٩٩	١٠ر٩	٣٩٦ر١٨٩	١٢ر٦	٣٨٨ر٦٢٧	١٢ر٣
صناعات اخرى	٢٦٧ر٠٠٠	٧ر١	٢٨٥ر٢٣٩	٧ر٧	٢٨٤ر٤٧٦	٨ر-	٢٣٧ر٩٨٠	٧ر٥	٢٢١ر٤١١	٧ر١
المجموع	٣ر٧١٩ر٣٠٠	١٠٠	٣ر٧١٢ر٦٧٦	١٠٠	٣ر٦٧٠ر٦٦٩	١٠٠	٣ر١٥٣ر٥٢١	١٠٠	٣ر١٥٤ر٠٨٨	١٠٠

المنتجات الزراعية والحيوانية

طرأ على استيرادات المنتجات الزراعية تقدم يسترعي الانتباه، ويعود ذلك الى الكميات الضخمة من الحبوب التي اضطرت الجزائر الى شرائها من الخارج خلال سنتي ٩٦٦ ، ١٩٦٧ نتيجة لرداءة الانتاج الزراعي كما ذكرنا سابقا .

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
حيوانات ونباتات										
حية	٦٤ر٥٠٠	١٤ر٥	٧٢ر٥٣١	١٥ر٧	٦٠ر٥٩٧	١٥ر١	٣٣ر٢٠٩	٧ر٩	٣٤ر٧٦٦	٦ر٣
حبوب	٧٦ر١٠٠	١٧ر١	٧١ر٥٤٤	١٥ر٥	٩٦ر٣٢٧	٢٤ر٠	٢٠٥ر٨٦٨	٤٨ر٧	٢٨٠ر٦٢٢	٥٠ر٢
خضروات وفواكه	٨٥ر٤٠٠	١٩ر١	٦٦ر٣١٥	١٤ر٣	٨٠ر٠٤٠	٢٠ر٠	٥٢ر١٥١	١٢ر٤	٣١ر٥٦٩	٥ر٦
منتوجات زراعية مختلفة	١٦٩ر٧٠٠	ـر٣٨	٢٢٣ر٥٨٣	٤٨ر٥	١٣٤ر٤١٣	٣٣ر٥	١٠٦ر٢٠٨	٢٥ر١	١٩٤ر٣٢٠	٣٤ر٨
اخشاب وفلين	١٤ر٠٠٠	٣ر١	١٥ر٣٦٠	٣ر٤	١٤ر٠٣٢	١٣ر٥	١٦ر٢٧٣	٣ر٩	١١ر٢٧١	ـر٢
اسماك طرية	٣ر٦٠٠	٨ر	١ر٩٠٢	٤ر	١ر٨٦٥	٥ر	٦٥١	٢ر	١٩٤	—
بيض وطيور	٢١ر٠٠٠	٤ر٧	٩ر٥٣٤	٢ر	٩ر٣٧٥	٢ر٣	٥ر٣٣٤	١ر٣	٢ر٧٨٠	٥ر
مواد اولية من اصل حيواني	١٢ر٢٠٠	٢ر٧	٨٠٨	٢ر	٤ر١٨٩	١ر١	١ر٨٩٤	٥ر	٣ر٥٥٥	٦ر
المجموع	٤٤٦ر٥٠٠	١٠٠	٤٦١ر٥٧٧	١٠٠	٤٠٠ر٨٢٠	١٠٠	٤٢٢ر٥٨٨	١٠٠	٥٥٩ر٠٧٧	١٠٠

وعلى العكس من ذلك فقد تعرضت استيرادات الحيوانات الحية والاسماك الطرية والبيض والطيور لانخفاضات كبيرة فالجزائر توقفت منذ بداية سنة ١٩٦٥ عن استيراد الحيوانات المعدة للذبح، واقتصرت استيراداتها على انواع محسنة من الحيوانات ، الغرض منها تحسين نوعية الانتاج المحلي وتعويض ما فقدته الجزائر من الماشية اثناء حرب التحرير ، اما الاسماك والطيور فان زيادة الناتج المحلي منها جعل بامكان الجزائر ان تستغني عن استيراد كميات مهمة كانت مضطرة لاستيرادها سابقا .

انتاج الجزائر من الاسماك بآلاف الاطنان

١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
١٦ر٥٠٠	١٧ر٥٠٠	١٨ر٢٠٠	٢٠ر٢٦٣	٢٢ر٠٠٠

منتجات الصناعات الغذائية

منذ السنة الاولى للاستقلال واستيراد هذا الفرع من فروع الانتـــاج في انخفاض مستمر والجدول التالي يعطينا فكرة واضحة عن ذلك ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
لحـــوم	٣٩ر٠٠٠	٧ر٦	٣٢ر٥٠٣	٦ر٥	٢٩ر٠٦٢	١ر٥	١٧ر١٧٠	٤ر٢	١٢ر٢٣١	٣ر٣
حليب زبدة وجبن	١٢٣ر٠٠٠	٩ر٢٣	١٠٥ر٧٢٠	١ر١٨	١٢٦ر٦٠٦	٢ر٢٢	١٢٤ر٩٣٦	٤ر٢٩	١٢٦ر٧٤٨	٤ر٣١
معكروني وبسكويت	١٩ر٧٠٠	٨ر٣	١٥ر١٠٣	٦ر٢	٢٠ر٢٥٧	٦ر٣	١٣ر٠٤٤	٧ر٣	٢١ر٧٩١	٥ر٤
ومنتوجات اخرى										
معلبات	٣٢ر٩٠٠	٤ر٦	٣٨ر٢٠٣	٦ر٦	٣١ر٢١٤	٥ر٥	٢٢ر٦٠١	٥ر٢	٧ر٩٢٤	١ر٩
زيوت طعام	٤٩ر٢٠٠	٩ر٦	٥٣ر٤٧٠	٩ر٢	٨٦ر٢٦١	١ر١٥	٦٥ر٠٥٠	٢ر١٥	٦١ر٥٥٥	١٥ر٣
شاي وتوابل	٥ر١٠٠	ـر١	٨ر٨٣٠	٥ر١	٣٢ر٤٦٦	٧ر٥	١٠ر٧٣٣	٥ر٢	١٧ر١١٠	٤ر٢
ســـكر	٢٠٧ر٣٠٠	٣ر٤٠	٢٩٦ر١٨٠	ـر٥١	٢١٣ر٣٤٤	٤ر٣٣	١٥١ر٩٠٦	٧ر٣٥	١٣٩ر٨٩٨	٧ر٣٤
مشروبات كحولية										
وغيرها	٢٣ر٣٠٠	٥ر٤	٢٥ر٨١١	٤ر٤	٢٣ر٠٤٠	ـر٤	١١ر٧٨٤	٦ر٢	٩ر٣٦٥	٢ر٣
ســكاير	٢ر٤٠٠	٥ر ـ	٢ر٤٩٩	٤ر ـ	٢ر٧٩٥	٥ر ـ	١ر٦٢٤	٣ر ـ	١ر٥٩٣	٤ر ـ
علف للحيوانات	١٢ر٧٠٠	٤ر٢	٣ر٦٠٤	٦ر ـ	٥ر٢٦١	٩ر ـ	٤ر٢٣٤	ـر١	٤ر٦٧٨	١ر١
	٥١٤ر٦٠٠	١٠٠	٥٨١ر٩٢٣	١٠٠	٥٧٠ر٣٠٦	١٠٠	٤٢٣ر٠٧١	١٠٠	٤٠٢ر٨٨٨	١٠٠

وقد كان لتدهور مشتريات الجزائر في اللحوم والمعلبات والسكر اثر كبير في هذا الانخفاض .

اللحـــوم :

لا تسد اللحوم المستوردة الا نسبة ضئيلة جدا في احتياجات الجزائر الكلية وقد قدرت الحاجة المحلية من اللحوم بـ ٨٢ر٦٠٧ طن في السنة ساهمت الاستيرادات فيها بمقدار ٤٥٠٠ طن أي حوالي ٥٪ فقط وسد الانتاج المحلي الجزء المتبقي والبالغ ٧٨ر٠٠٠ طن تقريبا ، ومن المتوقع أن تختفي استيرادات اللحوم نهائيا خلال السنوات القلائل القادمة نظرا للزيادة المطردة في حجم الانتاج الداخلي ٠

المعلبـــات :

كان من نتائج الارتفاع الداخلي لاستهلاك المعلبات بانواعها المختلفة هبوط مستمر في استيراداتها نذكر على الخصوص محفوظات الاسماك والخضراوات والفواكه التي هبطت استيراداتها بشكل ملحوظ جدا اما استيرادات اللحوم فتكاد تقتصر على مشتريات محفوظات الخنزير المستهلكة بصورة رئيسية من قبل الجاليات الاجنبية المقيمة في الجزائر ٠

الاســـتيرادات بالاطنـــان

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
معلبات لحوم عادية وخنزيـر	١ر٧٦٦	١ر٠٥٠	٩٥٢	٨١٧	٢٧١
معلبات اسماك	١ر٢٩٠	١ر٥١٨	٣٢٠	٣٦٨	٩٧
معلبات خضراوات	٧ر١٣٠	١٣ر٠٥٤	١٢ر٧٣١	٥ر٥٧٨	٢١١٥
معلبات فواكـه	٨٧٧	٩٣١	٨١٥	٢ر١٢٧	١٩٤

الســـكر :

تمتلك الجزائر معملا واحدا لتكرير السكر وتقدر طاقته الانتاجية بعشرين الف طن من السكر في السنة في حين لم يتعد انتاجه الفعلي خلال السنوات الثلاث الماضية الكميات التالية :

١٩٦٥	٧ر٣٩٦	طنـا
١٩٦٧	١٧ر٣٨٨	طنـا
١٩٦٦	١٢ر٩٦١	طنـا

فاذا علمنا ان حاجة الاستهلاك الداخلي تتجاوز ٢٠٠ ألف طن في السنة وانه في صعود مستمر اتضح لنا مدى اعتماد الجزائر على السوق الخارجية في استهلاكها لهذه المادة الحيوية ٠

وتجدر الاشارة الى ان المعمل الجديد الذي بوشر بانشائه في النحميس سيسد ما يوازي ١٥٪ من حاجة الاستهلاك الداخلي ومعنى ذلك ان المعملان سيسدان في المستقبل القريب ما يساوي ٢٥٪ من كميات السكر المستهلكة داخليا ٠

صناعة النفط :

منذ انشاء مصفاة الجزائر في سنة ١٩٦٥ واستيرادات هذا الفرع بانخفاض مستمر بل تحول البلد على العكس من مستورد الى مصدر لعدد كبير من مشتقات النفط المكررة ، ولم يبق من هذه الاستيرادات في الوقت الحاضر الا بعض المشتقات التي لم تتوصل مصفاة الجزائر بعد لأنتاجها كزيوت التشحيم والاسفلت ٠

بآلاف الدنانـــير الجزائريـــة

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
نفط خام	—	—	—	—	—	—	١٣٢	٦ر—	١	—
البانزيـن	٩٦ر٨٠٠	٣٢ر٥	٢٦ر٠٠٥	٢٨ر٣	٦ر٠٩٨	١٤ر٦	١ر٤٢٥	٦ر٤	٢ر٦٧٢	٦ر٦
النفط الابيض	١٩ر٧٠٠	٦ر٦	٣ر٤٦١	٣ر٨	٥٠	١ر—	٢٣	١ر—	٤٦	١ر—
زيوت ثقيلـة	١٣٠ر٣٠٠	٤٣ر٧	٢٣ر١٩٢	٢٥ر١	٢ر٦٩٦	٦ر٥	٧٨٣	٣ر٤	٨٥٠	١ر٢
اسـفلت	٦ر٥٠٠	٢ر٢	١٠ر٣٩٩	١١ر٣	٨ر٤٤٦	٢٠ر٣	٥ر٧٥٧	٢٥ر٢	٩ر٢١٩	٢٢ر٧
غـاز مضغوط	١٠ر٥٠٠	٣ر٥	٣ر٦٢٩	٤ر٠	٦٦٢	١ر٥	١ر٢٣١	٥ر٤	١ر٧٤٤	٤ر٤
زيوت التشحيم	٢٩ر٢٠٠	٩ر٨	٢٤ر٣٢٩	٢٦ر٤	٢٣ر٥٨٨	٥٦ر٦	١٣ر٢٤٥	ـر٥٨	٢٥ر٦٥٦	٦٣ر٢
منتجات اخرى	٥ر٢٠٠	١ر٧	١ر٠٧٧	١ر١	١٨٠	٤ر—	٢٢٢	٩ر—	٣٦٤	٩ر—
المجمـــوع	٢٩٨ر٢٠٠	١٠٠	٩٢ر٠٩٢	١٠٠	٤١ر٦٨٠	١٠٠	٢٢ر٨١٩	١٠٠	٤٠ر٥٥٢	١٠٠

الصناعـات المنجميـة :

تقف الجزائر في مصاف الدول المصدرة لخامـات المعـادن . لذا تكـاد استيراداتها ان تكون محصورة في كميات قليلة من انواع الخامات التي تفتقـر اليها باطن ارضهـا . ولا يلعب هـذا الفرع الا دورا ثانويا ضمن المجموع الكلي للاستيرادات ، اذ لا تتعدى حصة ٧ر—٪ فقط .

بآلاف الدنـــانير الجزائريـــة

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الفحم الحجري	٣ر٥٠٠	٣٧ر٩	٨ر٤٣٢	٤٢ر٦	٨ر٢٣٢	٣٥ر٧	٨ر١١٦	ـر٣٨	٥ر٤٠٤	٢٧ر٦
خامات معدنية	٢٠٠	١ر٤	٩٩	٥ر ـ	٧٠٧	ـر٣	٤٠٧	١ر٩	٥٩١	٣ر١
خامات اخرى	٨ر٥٠٠	٦٠ر٧	١١ر٢٥٣	٥٦ر٩	١٤ر١٥٠	٦١ر٣	١٢ر٨٤٥	٦٠ر١	١٣ر٤٨٦	٦٩ر٣
المجمـوع	١٤ر٠٠٠	١٠٠	١٩ر٧٩٠	١٠٠	٢٣ر٠٨٩	١٠٠	٢١ر٣٦٨	١٠٠	١٩ر٤٨١	١٠٠

مـــواد البنـــاء :

لم تتجاوز استيرادات هذا الفرع نسبة ٢ر ـ٪ من المجموع الكلي كما انها تعرضت لانخفاضات مستمرة نتيجة للركـــود النسبي الذي اصاب حركة الانشاء والبناء في الجزائر خـــلال السنوات الاولى التي اعقبت الاســتقلال وتكاد استيراداتــه ان تكون محصورة في الوقت الحاضر في كميات قليلة من بعض انواع الطابوق والســمنت التي لا تنتج محليـــا والتي يجري استيرادها من المناطق الغربية من الجزائر ٠

الصناعات الميكانيكة والكهربائية :

تمثل استيرادات هــذا الفرع اكثر من ثلث استيرادات الجزائر كاملة وهي تزود الاقتصاد الوطني بالجزء الاعظم من سلع الانتاج الضرورية كالمكائن والالات الصناعيـــة والمعدات الزراعية ووسائل النقل العامة وغيرها ٠

بآلاف الدنـــانير الجزائريـــة

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
معـــادن	١١ر٠٠٠	٩ر-	١٨ر٣٣٦	١ر٨	١٧ر٠٣٥	١ر٥	١٩ر١٩٩	١ر٨	١٤ر٦١٥	١ر٣
مواد معدنيـــة										
نصف مصنوعة	٢٢٣ر٦٠٠	١٩ر٦	٢١٨ر٩٧٤	٢١ر٥	٢٢٦ر٤٠١	١٩ر٦	١٦١ر٩٦١	١٥ر٢	١٩٩ر٥٣٣	١ر١٨
محركات ومضخات	١٧٩ر٠٠٠	١٥ر٩	١٢٤ر٧٢٠	١٢ر٢	١٢٦ر٠٤٨	١٠ر٩	١٠٦ر٢٠٧	-ر١٠	١٢٠ر٨٥١	-ر١١
مكائن والات	١١٠ر٧٠٠	٩ر٧	١٥٩ر٣٦٩	١٥ر١	١٦٦ر٨٢٨	١٤ر٤	٢٠٥ر٧١١	١٩ر٤	٢١١ر٧٢٠	١٩ر٢
وسائل نقل	٢٥٥ر٢٠٠	٢٢ر٣	١٩٢ر٦٩	-ر١٩	٢٦٠ر٧٠٦	٢٢ر٦	٢٣٣ر٢٦٢	٢١ر٩	٢٤٧ر٥٢٦	٢٢ر٥
معدات يدويـــة										
للصناعة والزراعة	٨٦ر٥٠٠	٧ر٦	٩٤ر٦٨٤	-ر٩	١٠٨ر٢٧٧	٩ر٤	١٠٠ر٦٩٦	٩ر٦	٩٠ر٩٥٣	٨ر٣
اجهزة كهربائية										
للصناعة	١١١ر٠٠٠	٩ر٧	١٠٤ر٩١٧	١٠ر٣	١٢٥ر٤٩٩	١٠ر٩	١١٥ر٥١٣	١٠ر٩	١٠٠ر١٩١	٩ر٢
أجهزة كهربائية										
مخصصـــة										
للاستعمال المنزلي	٥٢ر٩٠٠	٤ر٦	٤٧ر٠٧٨	٤ر٦	٥٢ر٣١٨	٤ر٥	٤٦ر٧٤٢	٤ر٤	٤٨ر٥٠٣	٤ر٤
موازين وأجهزة										
للضبط	٤١ر٣٠٠	٣ر٦	٥١ر٨٩٥	٥ر١	٦١ر٨٣١	٥ر٣	٦٣ر٣٩٣	٥ر٩	٥٩ر٠٨٧	٥ر٤
اسلحة	٦٠٠	—	٤ر٠٨٧	-ر٤	٩ر٨٥١	-ر٩	٩ر٧٠٦	-ر٩	٦ر٢١٥	-ر٦
سلع غير مصنفة	٧٠ر٠٠٠	١ر٦	—	—	—	—				
المجمـــوع	١ر١٤١ر٨٠٠	١٠٠	١ر٠١٦ر٧٨٤	١٠٠	١ر١٥٤ر٧٩٩	١٠٠	١ر٠٦٢ر٤٠٨	١٠٠	١ر٠٩٩ر١٩٤	١٠٠

وقد كانت سلع الانتاج من المجموع الكلي كما يلي خلال السنوات الثلاث الماضية :

	القيمة	٪	القيمة	٪
سلع انتاج	٣٨٨ر٨١٩	٣٣ر٧	٤٤٦ر٥٢٤	٤٠ر٧
سلع اخرى	٧٦٥ر٩٨٠	٦٦ر٣	٦٥٢ر٦٧٠	٥٩ر٣
المجموع	١ر١٥٤ر٧٩٩	١٠٠	١ر٠٩٩ر١٩٤	١٠٠

ولكن على الرغم من الزيادة المستمرة في حصة سلع الانتاج كما يتضح اعلاه ، يلاحظ ان مستوى استيرادات سلع الاستهلاك على الاخص الكمالية منها ، لايزال مرتفعا نسبيا . نذكر من ذلك على الخصوص السيارات الخاصة (التي حافظت على المستوى العام لاستيراداتها على الرغم من الزيادة الملحوظة التي حققتها صناعة التركيب في التركيب في الجزائر) والاجهزة الكهربائية المخصصة للاستعمال المنزلي .

عدد السيارات المنتجة في الجزائر

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
سيارات خاصة	٣ر٥٦٤	٤ر٤٩٦	٤ر٩٦٤	٦ر٠٠٠
سيارات لنقل البضائع	١ر٧٤١	٢ر٦٩٤	٣ر٦٩٤	٢ر٨٠٠
المجموع	٥ر٣٠٥	٧ر١٩٠	٨ر٢٢٢	٨ر٨٠٠

صناعة المنسوجات والجلود

على اثر التقدم الكبير الذي حققته صناعات النسيج والملابس الجاهزة والاحذية تعرضت استيرادات هذا الفرع خلال السنين الاخرى الى انخفاض كبير ٠ اذ لم تتعد استيرادات الجزائر في سنة ١٩٦٧ سوى ٥٤٪ من كمية المنسوجات التي استوردتها في سنة ١٩٦٥ ونصف كمية الملابس الجاهزة تقريبا ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
خيـــوط	٣١ر٠٠٠	٥ر٣	٥١ر٤٤١	٧ر٤	٤٩ر٤٨٦	١ر٧	٤٩ر٤٧٨	٨ر٨	٥٧ر٩٠٩	١٣ر٨
منسوجات للملابس	١٦٣ر٠٠٠	ـر٢٨	١٩٨ر٠٠٣	٢٨ر٣	٢١٢ر٧٦١	٣٠ر٦	١٨٣ر٥١٦	٣٢ر٧	١١٤ر١٨٩	٢٧ر٤
ملابس جاهزة	٢٣٤ر٩٠٠	٤٠ر٣	٢٤٩ر١٤٦	٣٥ر٨	٢٥٣ر٥٥٤	٣٦ر٥	٢٠٤ر٨٨٩	٣٦ر٥	١٤٩ر٤٦٨	٣٣ر٥
منسوجات	٦٥ر٤٠٠	١١ر٢	٧٨ر٩٢٧	١١ر٤	٧٣ر٥٧٦	١٠ر٦	٦٠ر٥٧٠	١٠ر٨	٥٩ر٨٢٢	١٤ر٤
جلـــود	١٦ر١٠٠	٢ر٨	٢٦ر٠٧٥	٣ر٧	٣٦ر٠٠٣	٥ر٢	٣٢ر٥٣٥	٥ر٨	٣٢ر٠٥٨	٧ر٧
احـــذية	٧٢ر٥٠٠	١٢ر٤	٩٤ر١٩٨	١٣ر٤	٦٩ر٥١٦	١٠ر ـ	٣٠ر١٤٥	٥ر٤	١٣ر٠٩٥	٣ر٢
المجمـوع	٥٨٢ر٩٠٠	١٠٠	٦٩٧ر٧٩٠	١٠٠	٦٩٤ر٥٩٦	١٠٠	٥٦١ر١٣٣	١٠٠	٤١٦ر٥٤١	١٠٠

لقد حصلت زيادة في كمية الانتاج المحلي للمنسوجات على الاخص القطنية منها ٠ ويعود ذلك الى اتمام انشاء وتشغيل معامل النسيج القطني الخمسة التي اوصت عليها الحكومة الجزائرية في الايام الاولى للاستقلال وهذه المعامل هي :

المعمـــل	تاريخ بدء الانتاج
معمل نسيج ذراع بن خده	سنة ١٩٦٧
معمل نسيج فالمي	سنة ١٩٦٧
معمل نسيج طليلات	سنة ١٩٦٦
معمل نسيج بطنه	سنة ١٩٦٧
معمل نسيج قسطنطينية	سنة ١٩٦٨

كما تمتلك الجزائر في الوقت الحاضر ٣٢ مشروعا مهما لانتاج الملابس الجاهزة ، تمتلك الدولة منها اثنين وعشرين مشروعا وقد تخصصت معظمها في انتاج البدلات الرجالية والقمصان وبدلات العمل اما انتاجها من الملابس النسائية فلا يساوي الا ٢٣٪ فقط من الحاجة المحلية ويعود ذلك الى تعود المستهلكات على استعمال السلع الاوربية المستوردة ذات النوعية العالية ٠

الانتـــاج الوطني

	الوحدة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
منسوجات الحرير الاصطناعي	م٢	١ر٢٢٥ر٠٠٠	٢ر٤٦٠ر٠٠٠	٤ر٤١٦ر٠٠٠
منسوجات النايلون	م٢	٣ر١٣١ر٠٠٠	٣ر٩٥٩ر٠٠٠	٣ر٨٢٨ر٠٠٠
منسوجات قطنيـــة	م٢	٢ر٠١١ر٠٠٠	٣ر٥٥٢ر٠٠٠	١٠ر٦٨٣ر٠٠٠
ملابس جاهزة للرجال	عدد	٢٢٨ر٦١٥	٢٣٠ر٥٣٦	٣٥٨ر١٣٨
ملابس جاهزة للأولاد	عدد	١١٠ر٣٣٠	٢٣٠ر٢٣٠	٥٧٤ر٧٨٤
ملابس جاهزة للنساء	عدد	٤٨ر٦٠٦	٧٦ر٢٢٦	٨٣ر٤٧٨

كما ادى زيادة الانتاج الوطني من الاحذية الى اختفاء استيراداتها تقـريبا باستثناء بعض الانواع الخاصة التي لا تنتج محليا ، وتمتلك الجزائر في الوقت الحاضر ثمانية معامل كبيرة لصناعة الاحذية ، ويبين الجدول التالي تطور انتـاج الاحذية بين سنتي ١٩٦٥ ، ١٩٦٧ ٠

انتاج الجزائر للأحذية بالازواج

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
احذية مطاطية	٢٣٥ر٣١٥	٥٣٠ر١٢٨	١ر٠٩٨ر٨٣١
احذية جلـدية	١ر٨٠٩ر٣٠٠	٢ر٥٩٩ر٨١٩	٣ر٣٢٧ر١٤٧
المجمـــوع	٢ر٠٤٤ر٦١٥	٣ر١٢٩ر٩٤٣	٤ر٤٢٥ر٩٧٨

الصناعات الكيمياوية والصيدلانية

بشكل عام حافظت استيرادات هذا الفرع على مستواها في سنة ١٩٦٤ ، باستثناء ارتفاعات بسيطة تعرضت لها استيرادات المواد الصيدلانية على الرغم من زيادة انتاجها في الداخل بسبب زيادة الكميات المستهلكة ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
مواد كيمياوية غير عضوية	٢٦ر٠٠٠	٨ر٨	٣٣ر٥٤٨	٩ر٣	٤٥ر٦٧٠	١١ر٤	٤٢ر٢٩٣	١٠ر٧	٤١ر٣٤٨	١٠ر٧
مواد كيمياوية عضوية	٩ر٨٠٠	٣ر٣	١٤ر٧١٧	ـ ر٤	١٦ر٠٤٥	ـ ر٤	٢٣ر٩٧٤	٦ر١	٢٧ر٤٨٥	٧ر١
مواد صيدلانية	٨١ر٩٠٠	٢٧ر٦	١٠٠ر٦٩٥	٢٧ر٩	١١١ر٨٦٩	٢٧ر٨	١٢٩ر٠٧٢	٣٢ر٦	١١٦ر٠٥١	٢٩ر٩
اسمدة	٢٩ر٨٠٠	ـ ر١٠	٥٠ر٩٨٤	١٤ر١	٥٩ر٧٠١	١٤ر٨	٥٠ر٧٢٠	١٢ر٨	٤٣ر٥٢١	١١ر٢
اصباغ	١٤ر٦٠٠	٤ر٩	١٨ر٤٧٨	٥ر١	١٩ر٣٢٤	٤ر٩	١٧ر٦٦٤	٤ر٤	٢٣ر٦٢٣	٦ر١
صابون وروائح	٣٩ر١٠٠	١٣ر٢	٣٤ر٠٩١	٩ر٥	٣٤ر٣٥٤	٨ر٦	١٥ر١٨٣	ـ ر٤	٢٠ر١٣٥	٥ر٢
بارود ومتفجرات	٥ر٩٠٠	ـ ر٢	٥ر٩٨٤	١ر٦	٤ر٩٩٤	١ر٢	٤ر٣١٩	١ر١	٤ر٦٢٦	١ر٢
أخرى										
أفلام سينمائية وغيرها	١٠ر٨٠٠	٣ر٦	١٢ر٨٤٥	٣ر٦	١١ر٣٦٦	٢ر٨	١١ر٩٥٠	ـ ر٣	١٣ر٤٩٨	٣ر٤
مطاط	٦٠ر٧٠٠	٢٠ر٤	٦١ر٠٨٦	١٦ر٩	٥٨ر٣٩٦	١٤ر٥	٥٩ر٣١٤	١٤ر٩	٥٤ر٧٠٩	١٤ر١
منتجات البلاستيك	١٨ر٥٠٠	٦ر٢	٢٩ر٢٢٦	ـ ر٨	٤٠ر٠٨٠	ـ ر١٠	٤١ر٧٠٠	١٠ر٤	٤٣ر٥٨١	١١ر١
المجموع	٢٩٧ر١٠٠	١٠٠	٣٥٩ر٦٥١	١٠٠	٤٠١ر٧٩٩	١٠٠	٣٩٦ر١٨٩	١٠٠	٣٨٨ر٦٢٧	١٠٠

الصناعات الاخرى

ويحتوي هذا النوع على صناعات مختلفة واستيراداتها في انخفاض مستمر منذ السنة الاولى للاستقلال ٠

وسنحاول الآن تبني معيار آخر من أجل دراسة هيكل الاستيرادات وذلك بتقسيمها الى ثلاث مجموعات رئيسية طبقا لطبيعة استعمالات البضائع المستوردة في الاقتصاد الوطني ٠

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
مصنوعات زجاجية	٢٠ر١٠٠	٧ر٥	١٦ر٨١٥	٥ر٩	٢٣ر٩١٧	٤ر٨	١٨ر٣٨٩	٧ر٧	١٥ر٤٧٧	٦ر٩
مصنوعات فخارية	١١ر٢٠٠	٤ر٢	١٤ر١٦٨	ـر٥	١٣ر٨٠٤	٤ر٩	١١ر١٧٠	٤ر٨	٧ر٢٤٦	٣ر٣
مصنوعات خشبية	١٠٧ر٨٠٠	٤٠ر٣	١١٠ر٢٠٤	٣٨ر٧	٨٨ر١٧١	ـر٣٤	٧١ر٥٣٢	١ر٣٠	٨٩ر١٨٢	٤٠ر٣
ورق وكارتون	٥٨ر٢٠٠	٢١ر٨	٦٩ر١٤٦	٢٤ر٢	٧٨ر٤٤١	٢٧ر٦	٧٦ر٠٥٤	٣١ر٩	٧٥ر٠٨٦	٣٣ر٩
صحف وكتب ومطبوعات اخرى	٢٧ر٦٠٠	١٠ر٣	٣٥ر٧٠٨	١٢ر٥	٣٥ر٥٨٢	١٢ر٥	٣٢ر٧٣٥	١٣ر٨	١٦ر٥٣٤	٧ر٥
آلات موسيقية ولعب	١٥ر٣٠٠	٧ر٥	١٦ر٠٣٧	٦ر٥	١٩ر٩٧٦	ـر٧	١٤ر١٨٣	٥ر٩	٨ر٤٦١	٣ر٩
حلي واحجار ثمينة	١٦ر٦٠٠	٦ر٢	١١ر١٨٧	٣ر٩	١٢ر٧٩١	٤ر٥	٣ر٧٨٠	١ر٦	١ر٦٠١	٠ر٧
منتجات اخرى	١٠ر٢٠٠	ـر٤	١١ر٩٧٤	٤ر٢	١١ر٧٩٤	٤ر١	١٠ر١٣٧	٤ر٢	٧ر٨٢٤	٣ر٥
المجموع	٢٦٧ر٠٠٠	١٠٠	٢٨٥ر٢٣٩	١٠٠	٢٨٤ر٤٧٦	١٠٠	٢٣٧ر٩٨٠	١٠٠	٢٢١ر٤١١	١٠٠

بآلاف الدنانير الجزائرية

		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٧	
		القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
سلع استهلاك	مواد غذائية	٩٠٨ر٣١٣	٢٥ر٦	٨٠١ر٥٩١	٢٢ر٢	٨٥١ر٥٦٨	٢٧ر-
	سلع استهلاك غير دائمة	١٩٥ر٧٨٠	٥ر٥	٢٢٦ر٩٦٧	٦ر٢	١٤٢ر٩١٢	٤ر٥
	وقـــود	٩٧ر١٩٣	٢ر٧	٤١ر٦١٣	١ر٢	٤٠ر٥٥٢	١ر٢
	سلع استهلاك دائمة	١ر٢٤٧ر٠٤٧	٣٥ر٢	١ر٢٦٤ر٠٠٢	٣٤ر٩	٩٨٠ر٤٣٦	٣١ر١
	المجمـــوع	٢ر٤٤٨ر٣٣٣	٦٩ر-	٢ر٣٣٤ر١٧٣	٦٤ر٥	٢ر٠١٥ر٤٦٨	٦٣ر٨
مواد اولية ، سلع نصف مصنوعة وسلع تامة الصنع تستخدم في انتاج سلع اخرى	مواد اولية	١٢١ر٥٩٩	٣ر٤	١٢٤ر٩٧٥	٣ر٥	١٢٥ر٨٣٩	٤ر-
	سلع نصف مصنوعة	٢١٥ر٧٣٨	٦ر-	٢٤٥ر٥٩٠	٦ر٨	٢٦٩ر٦٥٦	٨ر٦
	سلع تامة الصنع	٣٧٦ر٣٩٩	١٠ر٦	٤٥١ر٩٧٧	١٢ر٤	٢٧٦ر٦١٨	٨ر٨
	المجمـــوع	٧١٣ر٧٣٦	٢٠ر-	٨٢٢ر٥٤٢	٢٢ر٧	٦٧٢ر١١٣	٢١ر٤
	سلع انتاج	٣٦٠ر٧٨٤	١٠ر-	٤٢٢ر٧٢٦	١١ر٧	٤٦٦ر٥٠٧	١٤ر٨
	طرود بريدية وغير مصنفة	٣٤ر٧٨٤	١ر-	٤٠ر٨٠٤	١ر١	—	—
	المجمـــوع	٣ر٥٥٧ر٦٧٦	١٠٠	٣ر٦٢٠ر٢٤٥	١٠٠	٣ر١٥٤ر٠٨٨	١٠٠

يتبين لنا من الجدول التالي :

١ ـ ان استيراد سلع الاستهلاك في هبوط مستمر وملموس ٠ وقد تعرضت لهذا الانخفاض سلع الاستهلاك الدائمة وغير الدائمة على العموم ٠ وعلى العكس تعرضت استيرادات المواد الغذائية لارتفاع كبير في سنة ١٩٦٧ بسبب الكميات الكبيرة من الحبوب التي اضطرت الجزائر لاستيرادها في هذه السنة ٠

٢ ـ حافظت استيرادات المجموعة الثانية لحد ما على مستواها السابق ٠ لان الزيادة الحاصلة في مشتريات المواد الاوليلة والسلع نصف المصنوعة قد عوضت تقريبا الهبوط الذي تعرضت له مشتريات السلع التامة الصنع المستعملة في الانتاج الصناعي والزراعي ٠

٣ ـ استيرادات سلع الانتاج في ارتفاع مستمر ٠ ومن المتوقع ان تحصل في السنوات المقبلة ارتفاعات اخرى تتناسب من حيث الاهمية مع اهمية المشاريع التي احتوتها خطة التنمية الاقتصادية ٠

وهي موزعة على الشكل التالي :

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
حيوانات لتحسين زيادة الانتاج	٢٥ر٧١٣	٧ر١	٣٣ر٩٠٧	٨ر١	١٩ر٩٨٣	٤ر٣
مكائن وآلات ميكانيكية وكهربائية	٣٣٥ر٠٧١	٩٢ر٩	٣٨٨ر٨١٩	ـ ر٩٢	٤٤٦ر٥٢٤	٩٥ر٧
المجموع	٣٦٠ر٧٨٤	١٠٠	٤٢٢ر٧٢٦	١٠٠	٤٦٦ر٥٠٧	١٠٠

والآن يعطينا الجدول التالي صورة واضحة لهيكل الاستيرادات مقسمة ٨٧٠ر٨١٦ ٢٣ر٤

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
سلع لا يمكن الاستغناء عنها	٢ر٤٨٤ر٧١٠	٧٢ر٩	٢ر٥٤٩ر٨٢٣	ـ ر٧٠	٢ر٥٤٩ر٦٣١	٦٩ر٤	٢ر٢٠٦ر١٤٨	ـ ر٧٠	٢ر٤٥٤ر٥٨٢	٧٧ر٨
سلع ذات اهمية ثانوية	٨٧٠ر٨١٦	٢٣ر٤	٩٣٧ر٩٩١	٢٥ر٣	٩٥٢ر٧٨٤	٢٥ر٩	٨٤٩ر٥٤٤	٢٦ر٩	٦٣٦ر٠٦٤	٢٠ر٢
سلع كمالية	١٣٨ر٠٠٠	٣ر٧	١٤٠ر٠٧٨	٣ر٨	١٢٧ر٤٥٠	٣ر٥	٩٧ر٨٢٩	٣ر١	٦٣ر٤٤٢	ـ ر٢
طرود بريدية غير مصنفة	—	—	٣٤ر٧٨٤	ـ ر٩	٤٠ر٨٠٤	١ر٢	—	—	—	—
المجموع	٣ر٧١٩ر٣٠٠	١٠٠	٣ر٧١٢ر٦٧٦	١٠٠	٣ر٦٧٠ر٦٦٩	١٠٠	٣ر١٥٣ر٥٢١	١٠٠	٣ر١٥٤ر٠٨٨	١٠٠

لم نستطع ان نتلمس اثار السياسة التجارية خصوصا ـ التحديد الكمي لها ـ على المستوى العام لاستيرادات السلع ذات الاهمية الثانوية والكمالية الا بحلول عام ١٩٦٧ ٠

١ ـ فبالنسبة لاستيرادات السلع ذات الاهمية الثانوية كان الانخفاض ملموسا بالنسبة للمواد الغذائية على الاخص الممكن استبدالها بسهولة بسلع اخرى منتجة محليا بكثرة ، اوالتي يمكن الاستغناء عنها بسهولة كالفستق والموز والاناناس والزبيب وغير ذلك من المواد ذات الاهمية الثانوية ، اما بقية انواع السلع خصوصا منتجات الصناعة كالسيارات الخاصة واجهزة الراديو والتلفزيون والبطاريات ومنتجات الالمنيوم فقد كان اثر السياسة التجارية اقل حساسية ٠

٢ ـ لم تتعد استيرادات السلع الكمالية في سنة ٩٦٧ سوى نصف كمياتها المستوردة في سنة ١٩٦٣ وقد تعرضت لهذا الانخفاض جميع مفردات هذه السلع دن تمييز ٠

اخيرا باستطاعتنا ان نقدم صورة اخرى لهيكل استيرادات الجزائر ، وهذه المرة مقسمة تبعا للطريقة التي اتبعت في تسديد اثمانها وهي سلع مقايضة وسلع تم شراؤها مقابل عمولات اجنبيـــة :

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
سلع تم استيرادها بموجب اتفاقات المقايضة	٢٥ر٧٢٠	١ر-	٥٧ر٨٠٠	١ر٦	١١١ر٥٠٠	٣ر-	١٣١ر١٠٠	٤ر١	٢٧٣ر٣٥٠	٨ر٦
سلع تم شراؤها مقابل عمـــلات أجنبيـــة	٣ر٦٩٣ر٥٨٠	٩٩ر٩	٣ر٦٥٤ر٨٧٦	٩٨ر٤	٣ر٥٥٩ر١٦٩	٣ر-	٣ر٠٢٢ر٤٢١	٩٥ر٩	٢ر٨٨٠ر٧٣٨	٩١ر٤
المجمـــوع	٣ر٧١٩ر٣٠٠	١٠٠	٣ر٧١٢ر٦٧٦	١٠٠	٣ر٦٧٠ر٦٦٩	١٠٠	٣ر١٥٣ر٥٢١	١٠٠	٣ر١٥٤ر٠٨٨	١٠٠

ان استيرادات المقايضة ، على الرغم من اهميتها الثانوية فهي في ارتفاع مستمر .

التوزيع الجغرافي للاستيرادات :

يبين الجدول التالي انه على الرغم من الانخفاض المستمر في حصة فرنسا من المجموع العام ، فان البلد المذكور لا يزال المورد الاول للجزائر وان مبيعاتـه تفوق مبيعـات جميع دول العالم الاخرى مجتمعة ٠

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
فرنسا(١)	٢ر٩٣٤ر٦٨٠	٧٨ر٤	٢ر٥٣٠ر٩٠٣	٦٨ر٢	٢ر٦١٢ر٨٢٥	٧١ر٢	٢ر١٦٦ر٣٥٨	٦٨ر٧	١ر٨٧٧ر٠٩١	٥٩ر٥
البلدان المنظمـة الى منطقة الفرنك	١٧٧ر٣١٠	٨ر٤	١٨٩ر٥٩٢	٥ر١	١٧٩ر٥٣٣	٤ر٩	٨١ر٨٩٠	٢ر٦	٩٦ر٦٨٦	١ر٣
بقية دول العالم(٢)	٦٣٣ر٣٢٤	١٦ر٨	٩٩٢ر١٨١	٢٦ر٧	٨٧٨ر٣١١	٢٣ر٩	٩٠٥ر٢٨٤	٢٨ر٧	١ر١٨٠ر٣١١	٣٧ر٤
	٣ر٧٤٥ر٣١٤	١٠٠	٣ر٧١٢ر٦٧٦	١٠٠	٣ر٦٧٠ر٦٦٩	١٠٠	٣ر١٥٣ر٥٣٢	١٠٠	٣ر١٥٤ر٠٨٨	١٠٠

تستورد الجزائر من فرنسا سلعا مختلفة الانواع ٠

مواد غذائية ، مواد اولية ، وسلع مصنوعة ٠ وهنا لا نرى داعيا لان نعود مرة اخرى كي نؤكد على اخطار مثل هذا التركيز لانها تكاد ان تكون معروفة لدى الجميع ٠ ويكفينا ان نذكر هنـــا ان الجزائر ادراكا لخطورة هذه الحالة عملت قدر المستطاع على ان تخفف من حدة هذا التركيز ٠

(١) بما في ذلك الطرود البريدية غير المصنفة ٠

(٢) بما في ذلك المساعدات العينية من دون مقابل ٠

البلدان المنظمة لمنطقة الفرنـك :

حصل خلال السنتين الاخيرتين انخفاض كبير في استيرادات الجزائر من هذه البلدان ٠ وقد كان انهيار المشتريات من المغرب وتونس ومدغشقر يسترعي الانتباه ٠

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
ساحل العاج	٥٨ر٢١٦	٣٢ر٩	٩١ر٢٥٠	٤٨ر٢	٧١ر٧٩٦	٤٠ر٠	٣٠ر١١٣	٣٦ر٨	٦٢ر١٣١	٦٤ر٣
المغـــرب	٦٦ر٥١٠	٣٧ر٦	٥٤ر١٢٤	٢٨ر٦	٥٧ر٤٩٧	٣٢ر٠	٢٢ر٦٤٠	٢٧ر٦	٢٠ر٣٦٩	٢١ر١
تونـــس	١٨ر٠٣٠	١٠ر٢	٢٧ر٢٢٩	١٤ر٣	٣٣ر٨٤٤	١٨ر٨	١٩ر٦٢٢	٢٤ر٠	٦ر٧٠٢	٦ر٩
الكامـــيرون			٨ر٠٩٣	٤ر٢	٨ر١٢٢	٤ر٥	٣ر١٨٣	٣ر٩	٣ر٧٤٤	٣ر٩
مدغشـــقر	١٥ر٧٦٨	٨ر٦	٢ر٣٢٤	١ر٢	٢ر٣٧٣	١ر٤	١ر١٠٣	١ر٣	٨٢٣	٠ر٨
الســـنغال	٢ر٠٤١	١ر١	٢ر٠٢٥	١ر١	٦٢٧	٠ر٤	٤٣٦	٠ر٥	٢٠٦	٠ر٢
الكونغو برازافيل	—	—	—	—	٤٥٩	٠ر٢	١ر٣٥٣	١ر٧	—	—
جمهورية افريقيا الوسطى	—	—	—	—	٢٤٨	٠ر١	٨	—	—	—
الاتحاد الافريقي	—	—	—	—	٢٢٤	٠ر١	١٤١	٠ر٢	٣٥٩	٠ر٤
فولغـا العليـا	—	—	—	—	—	—	١٦٥	٠ر٢	١ر٠١٦	١ر٠
بلدان اخرى	٦ر٥٦٩	٣ر٦	٤ر٥٤٧	٢ر٤	٤ر٣٤٣	٢ر٥	٣ر١٢٦	٣ر٨	١ر٣٣٦	١ر٤
المجمـــوع	١٧٧ر٣١٠	١٠٠	١٨٩ر٥٩٢	١٠٠			٨١ر٨٩٠	١٠٠	٩٦ر٦٨٦	١٠٠

فمشتريات الجزائر من الرز والخضر والفواكه والمشروبات الكحولية اختفت نهائيا من قائمة استيراداتها من المغرب ٠

	بآلاف الدنانير الجزائرية		
	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الـــرز	١ر٧٠٤	٦٩٥	—
خضروات وفواكه طازجة	٢٢ر٦٢٨	١٠	—
خمور ومشروبات كحولية	٤ر٦٩٢	٣٥٠	—

أما استيرادات الجزائر من معلبات الخضر ومن السكر والملابس من تونس فقد عرفت انخفاضا كبيرا ٠

	بآلاف الدنانير الجزائرية		
	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
معلبات وخضروات	١٢ر٤٣٢	١ر٨١٧	٧٠
سـكر	١٢ر٣٣٧	٧ر٣٤٨	١ر٦٦٠
ملابـــس	٤ر٤٧١	٢ر٦٧١	١ر١١٥

كما أصبح ساحل العاج المورد الاول للجزائر من بين بلدان منطقة الفرنك وتشتري الجزائر منه على الخصوص القهوة والموز ٠

السنة	استيرادات الجزائر للقهوة من ساحل العاج بآلاف الدنانير الجزائرية
١٩٦٥	٥٣ر٨٩٨
١٩٦٦	١٥ر٣٧٠
١٩٦٧	٥٥ر٥٢٧

بلدان العالـم الاخرى :

كان التوزيع الجغرافي للاستيرادات من بقية بلدان العالم الاخرى كما يلي :ـ

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الولايات المتحدة وكندا	٢٧٦ر٣٠٠	٤٣ر٧	٢٨٩ر٣٥٥	٢٩ر٢	١٤٦ر٠٧٦	١٦ر٦	٣٠٩ر١٣٦	٣٤ر١	٢٧٥ر٧٧٦	٢٣ر٤
بلدان السوق الاوربية المشتركة	١٢٦ر٢٧٠	٢٠ر٠	٢٠٤ر٤٣٣	٢٠ر٦	٢٨٥ر٤٨٢	٣٢ر٥	٢١٦ر٤٣٥	٢٣ر٩	٢٧٨ر٤٧٦	٢٣ر٦
الـــدول الاشتراكية(١)	٦٢ر١٩٨	٩ر٨	١٦٦ر١٠٧	١٦ر٨	١٥١ر٧٨٢	١٧ر٣	١١٣ر٠٢٧	١٢ر٥	٣٠٤ر٤٦٨	٢٦ر١
بقية دول العالم	١٦٨ر٥٥٦	٢٦٥	٣٣٢ر٢٨٦	٣٣ر٤	٢٩٤ر٩٧١	٣٣ر٦	٢٦٠ر٠٢٦	٢٨ر٧	٢٩٣ر٢٨٧	٢٤ر٩
المجمـوع	٦٣٣ر٣٢٤	١٠٠	٩٩٢ر١٨١	١٠٠	٨٧٨ر٣١١	١٠٠	٩٠٥ر٢٨٤	١٠٠	١ر١٨٠ر٣١١	١٠٠

بعد الانخفاض المفاجيء في سنة ١٩٦٥ ، عادت استيرادات الجزائر من الولايات المتحدة الى مستواها السابق ٠ اذ أدى توقف المساعدات العينية الامريكيـــة بدون مقابل الى زيـادة مشتريات الجزائر من الحبوب ٠ كما تستورد الجزائر كميات لا بأس بها من الطحين ومن زيوت الطعام ومن المكائن والالات الميكانيكية والكهربائية ٠

(١) بما في ذلك الصين الشعبية وكوبا ٠

	حبوب مستوردة من الولايات المتحدة بآلاف الدنانير
١٩٦٥	٤ر٦٣٤
١٩٦٦	١٥٥ر٥٨٣
١٩٦٧	١٢٠ر٤٠٨

أما مشتريات الجزائر من كندا فانها تتركز في سلعتين رئيسيتين هما الحبوب ل (١٢ر٧٠٩ ألف دينار جزائري في سنة ٩٦٧ والطحين ٦ر٢٧٤ ألف دينار في نفس السنة) ٠

بلدان السوق الاوربية المشتركة (باستثناء فرنسا) :

بعد الانخفاض الذي عرفته في سنة ١٩٦٦ ، عادت الاستيرادات من هذه البلدان الى الارتفاع ثانية في سنة ١٩٦٧ ٠

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	لقيمة	٪
ايطاليا	٤١ر٧٣٢	٣٣ر٠	٨٢ر٤٠٩	٤٠ر٤	١٢٨ر٤٢٩	٤٥ر٠	٩١ر٣٥٥	٤٢ر٢	١٠٢ر٤٩١	٣٦ر٨
المانيا الاتحادية	٤٥ر٤٣٤	٣٦ر٠	٦٣ر٧٣٩	٣١ر١	٨٥ر٦٥٤	٣٠ر٠	٧٠ر١٤٠	٣٢ر٥	٩٦ر٦٣٢	٣٤ر٧
هولندا	٢٧ر٠٠٤	٢١ر٤	٤١ر٠١٧	٢٠ر١	٣٦ر٧٨٩	١٢ر٩	٣٣ر١٥١	١٥ر٣	٤٦ر٠٢٨	١٦ر٦
بلجيكا ولكسمبورك	١٢ر١٠٠	٩ر٦	١٧ر٢٦٨	٨ر٢	٣٤ر٦١٠	١٢ر١	٢١ر٧٨٩	١٠ر٠	٣٣ر٣٢٥	١١ر٩
المجموع	١٢٦ر٢٧٠	١٠٠	٢٠٤ر٤٣٢	١٠٠	٢٨٥ر٤٨٢	١٠٠	٢١٦ر٤٣٥	١٠٠	١٧٨ر٤٧٦	١٠٠

واهم السلع التي تستوردها الجزائر هي :

سيارات النقل والمعدات والاجهزة الميكانيكية والكهربائية والمنسوجات من كل من المانيا وايطاليا ٠ المواد الغذائية والمنسوجات من هولندا ٠ والالات والمنسوجات من بلجيكا ٠

البلدان الاشتراكية :

لقد عرفت استيرادات الجزائر من البلدان الاشتراكية توسعا متزايدا · فتتكون هذه المشتريات على الخصـــوص من الحبوب ، السكر ، الزيوت النباتية ، الزبدة ، البذور ، الزيتية ومختلف انواع المكائن والالات ·

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الاتحاد السوفياتي	١٧ر٨٣٩	٢٨ر٧	٤٩ر٥٤٨	٢٩ر٩	٥٢ر٩٧٤	٣٤ر٩	٣٩ر٣٤٩	٣٤ر٨	١٤١ر٩٢٢	٤٦ر٠
الصـــين	—	—	١٣ر٨٦٩	٨ر٣	٤٢ر١٤٢	٢٧ر٧	٢٢ر٧٥٨	٢٠ر١	٣١ر٠١٣	١٠ر٠
يوغوسلافيا	١٥ر٥٣٩	٢٤ر٩	٢٢ر٥٢٨	١٣ر٦	١٩ر٤١٠	١٢ر٨	١٦ر١٣٦	١٤ر٣	٢٩ر٦٧٥	٩ر٨
جيكوسلوفاكيا	٣ر٨٠٠	٦ر١	٧ر٢١٠	٤ر٣	٩ر٦٤٤	٦ر٤	١٢ر٤٤٦	١١ر٠	٢٠ر٢٢٨	٦ر٥
رومانيـــا	٦ر٧٠٠	١٠ر٧	٨ر٦٦١	٥ر٢	٤ر٥٣١	٣ر٠	١ر٠١٤	٠ر٩	١٩ر٥٦٤	٦ر٣
بولونيـا	٥ر١٢٦	٨ر٢	٥٠ر٥٣٨	٣٠ر٤	٣ر٥١٤	٢ر٣	٨ر٦٢٣	٧ر٧	١٩ر٢٥٨	٦ر٣
بلغـــاريا	١١ر٢٠٠	١٨ر٣	١٠ر٣٢٠	٦ر٢	٩ر١٥٤	٦ر٠	٥ر٧٥١	٥ر١	١٥ر٥٦٤	٥ر١
كوبـــا	—	—	—	—	٥ر٥٧٨	٣ر٧	١ر١٩٦	١ر١	١٤ر٩١٤	٤ر٩
جمهورية المانيا الديمقراطية	٢ر٠٠٠	٣ر١	٣ر٤٣٣	٢ر١	٢ر٠٧٦	١ر٤	١ر٩٠٧	١ر٧	١٠ر٧٣١	٣ر٥
هنكـــاريا					٢ر٥٧٤	١ر٧	٣ر٧٧٩	٣ر٣	٥ر٥٩٩	١ر٨
البانيـــا					١٨٥	١ر٠	٦٨	—	—	—
	٦٢ر١٩٨	١٠٠	١٦٦ر١٠٧	١٠٠	١٥١ر٧٨٢	١٠٠	١١٣ر٠٢٧	١٠٠	٣٠٨ر٤٦٨	١٠٠

وقد كانت مشتريات الجزائر من انكلترا تتكون على الخصوص من السلع المعدنية نصف المصنوعة ، المكائن ، وسائل النقل والالات الكهربائية الثقيلة · ومن اليابان المنسوجات والشاي · ومن اسبانيا الزبيب والمنسوجات والمصنوعات الجلدية ، من سويسرا المـــواد الكيمياوية والاخشاب ، من النمسا الاخشاب ، من الدنمارك منتجات الحليب والمواد الكيميـــاوية ، من السويد الـــزيوت النباتيـــة ، المنسوجات والورق ، من الارجنتين منتجات الحليب ومن الجمهورية العربية المتحدة القطن والاقمشة ·

ويقف الاتحاد السوفياتي في مقدمة البلدان الاشتراكيـــة المصدرة للجزائر ٠ تتبعه مباشرة الصين فيوغوسلافيا فجيكوسلفاكيا فرومانيا وبولونيا وبقية الدول الاشتراكية ٠

بلدان العالم الاخرى :

تضم هذه المجموعة بلدانا متعددة جدا ، الا اننا سنذكر منها تلك التي تتمتع مبيعاتها في الجزائر بأهمية نسبية ٠ ونذكر هنا ان استيرادات الجزائر من هذه الدول في ارتفاع مستمر ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٣		١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
انكلترا	٢٠ر٥٢٣	١٢ر٢	١٠٥ر٦١٥	٣١ر٨	١٠٧ر٢٥٢	٣٦ر٤	٤٩ر٤٤٩	١٩ر٩	٥١ر٥٥٣	١٧ر٥
اليابان	٥ر٨٧٩	٩ر٤	٣٨ر٣٣٨	١١ر٥	٥٥ر٧٧٣	١٨ر٢	٧٦ر٤٩٩	٢٩ر٤	٣٣ر٩٩٧	١١ر٦
اسبانيا	٧ر٠٩٤	٤ر٢	١٦ر٦٦٠	ـر٥	١٩ر٢٦١	٦ر٦	١٨ر٧٧٦	٧ر٣	١٣ر٦٩٧	٤ر٧
سويسرا	٩ر٨٠٨	٥ر٨	١٧ر٥٦٣	٥ر٣	١٠ر٣٧٠	٣ر٦	١٣ر٢٠٠	٥ر١	١٠ر٧٥١	٣ر٧
السويد					١٣ر٠٢١	٤ر٥	١١ر٦٢٤	٤ر٦	١٠ر٥٧٠	٣ر٦
النمسا					١٢ر٤١٣	٤ر٢	٥ر٠٨٦	١ر٩	١٣ر٨٨٠	٤ر٧
الدنيمارك					٨ر٦٦٨	ـر٣	٢ر١٣٠	٨ر ـ	٧ر٠٨٣	٢ر٤
الارجنتين					٨ر١٨٣	٢ر٨	٢ر٢١١	٨ر ـ	١٦ر٣١٧	٥ر٦
الجمهورية العربية المتحدة					٨ر١٢٠	٢ر٨	٨ر١٨٨	١ر٣	١٥ر٣٠٧	٥ر٢
ليبيـــا					٩٠٥	٤ر ـ	٢٢٢	١ر ـ	١٣	ـــ
بقية دول العالم	١١٥ر٢٥٢	٦٨ر٤	١٥٤ر١١٠	٤٦ر٤	٤١ر٠٠٥	١٧ر٤	٧٢ر٦٤١	٢٧ر٩	١٢٠ر١١٩	٤١ر ـ
	١٦٨ر٥٥٦	١٠٠	٣٣٢ر٢٨٦	١٠٠	٢٩٤ر٩٧١	١٠٠	٢٦٠ر١٢٦	١٠٠	٢٩٣ر٢٨٧	١٠٠

الميزان التجـــاري

١ ـ الميزان التجاري العام :

بفضل صادرات النفط الخام المتزايدة ، تحول العجز المزمن في الميزان التجاري الجزائري الى فائض ايجابي متزايد ٠ الا ان الفائض المذكور أقل في الحقيقة من قيمة الارباح المحولة سنويا من قبل شركات البترول المستغلة الى بلدانها الاصلية ٠ لذا فان الميزان المذكور لا يعطينا صورة واقعية عن التـوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري ٠

السنة	الاستيرادات	الصادرات	الميزان
١٩٦٣	٣ر٧٤٤ر٣٠٠	٣ر٤١٥ر٤٠٠	— ٣٢٨ر٩٠٠
١٩٦٤	٣ر٧١٢ر٦٧٦	٣ر٦٧٢ر٩٨١	— ٣٩ر٦٩٥
١٩٦٥	٣ر٦٧٠ر٦٦٩	٣ر٥٠٩ر٧٦٩	— ١٦٠ر٩٠٠
١٩٦٦	٣ر١٥٣ر٥٣٢	٣ر٥٧٣ر٦٥٥	+ ٤٢٠ر١٢٣
١٩٦٧	٣ر١٥٤ر٠٨٨	٣ر٦٠٦ر٨٠٥	+ ٤٥٢ر٧١٧

الا اننا اذا استثنينا صادرات البترول واحتسبنا الصادرات التقليدية فقط، فان الميزان التجاري الجزائري يظهر عجزا ارتفع بشكل خاص في سنة ١٩٦٧ ٠ حيث ادى انخفاض صادرات الجزائر التقليدية بدرجة تفوق كثيرا نسبة الانخفاض التي عرفتها الاستيرادات الى زيادة في أهمية هذا العجز ٠

باستثناء صادرات النفط وبآلاف الدنانير الجزائرية

السنة	الاستيرادات	الصادرات	الميزان
١٩٦٣	٣ر٧٤٤ر٣٠٠	١ر٤٤٦ر٩٠٠	— ٢ر٢٩٧ر٤٠٠
١٩٦٤	٣ر٧١٢ر٦٧٦	١ر٤٩٠ر٨٠٢	— ٢ر٢٢١ر٨٧٤
١٩٦٥	٣ر٦٧٠ر٦٦٩	١ر٣٤٤ر٦٥٠	— ٢ر٣٢٦ر٠١٩
١٩٦٦	٣ر١٥٣ر٥٣٢	١ر٢٥٠ر٨٨٧	— ١ر٩٠٢ر٦٤٥
١٩٦٧	٣ر١٥٤ر٠٨٨	٩٦٦ر٣٩٣	— ٢ر١٨٧ر٦٩٥

٢ ـ الموازين التجارية الخاصة :

فرنسا : لقد غطت الصادرات غير النفطية في سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ مثلا ٣٨و٣١٪ فقط من استيرادات الجزائر على التوالي من هذا البلد .

بآلاف الدنانير الجزائرية وباستثناء صادرات النفط

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الاستيرادات	٢ر٩٣٤ر٦٨٠	٢ر٥٣٠ر٩٠٣	٢ر٦١٢ر٨٢٥	٢ر١٦٦ر٣٦٨	١ر٨٧٧ر٠٩١
الصادرات	١ر١٢٢ر٩٠٠	١ر١٧٨ر٤٣١	٩٧٦ر٨٨٤	٩٦٥ر٤٧٤	٥٨٩ر٢١٧
الميزان	– ١ر٨١١ر٧٨٠	– ١ر٣٥٢ر٤٧٢	– ١ر٦٣٥ر٩٤١	– ١ر٢٠٠ر٨٨٤	– ١ر٢٨٧ر٨٧٤
نسبة غطاء الاستيرادات بواسطة الصادرات ٪	٣٨	٤٧	٣٨	٤٤	٣١

الميزان التجاري مع البلدان المنضمة الى منطقة الفرنك :

بآلاف الدنانير الجزائرية وباستثناء صادرات النفط

السنة	الاستيرادات	الصادرات	الميـــزان	نسبة غطـــاء الاستيرادات بواسطة الصـــادرات
١٩٦٣	١٧٧ر٣١٠	٥٠ر١٤٩	– ١٢٧ر١٦١	٢٨
١٩٦٤	١٨٩ر٥٩٢	٦٣ر٨٥٥	– ١٢٥ر٧٣٧	٣٤
١٩٦٥	١٧٩ر٥٣٣	٥٦ر٢٣٧	– ١٢٣ر٢٩٦	٣١
١٩٦٦	٨١ر٨٩٠	٢٦ر٢٥١	– ٥٥ر٦٣٩	٣٢
١٩٦٧	٩٦ر٦٨٦	٣٨ر٤٦٥	– ٥٨ر٢٢١	٤٠

لايزال الميزان في غير صالح الجزائر وان ارتفعت نسبة الغطاء قليلا ٠

(الميزان التجاري مع بلدان السوق الاوربية المشتركة باستثناء فرنسا)

باستثناء البترول وبآلاف الدنانير

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الصـــادرات	١٢٥ر١٥٨	١١٩ر٣٧٢	١٢١ر٧٥٥
الاستيرادات	٢٨٥ر٤٨٢	٢١٦ر٤٣٥	٢٧٨ر٤٧٦
الميـــــزان	– ١٦٠ر٣٢٤	– ٩٧ر٠٦٣	– ١٥٦ر٧٢١
نسبة غطاء الاستيرادات بواســـطة الصادرات ٪	٤٤	٥٥	٤٤

تغطى الصادرات غير النفطية أقل من نصف الاستيرادات ٠

البلدان الاشتراكية

ان نسبة الغطاء في انخفاض مستمر ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية وباستثناء صادرات النفط

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الصادرات	٩٨ر٨٠٠	٥٨ر٧٩٤	١٠٢ر٩٨١
الاستيرادات	١٥١ر٧٨٢	١١٣ر٠٢٧	٣٠٨ر٤٦٨
الميزان	– ٥٢ر٩٨٢	– ٥٤ر٢٣٣	– ٢٠٥ر٤٨٧
غطاء الاستيرادات بواسطة الصادرات ٪	٦٥	٥٢	٣٣

الولايات المتحدة وكندا

نسبة غطاء الاستيرادات بواسطة الصادرات تافهة جدا ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية وباستثناء صادرات النفط

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
صادرات	٣ر١٨٥	١ر٣٢٧	٤ر٣٨٣
الاستيرادات(١)	٩٥ر٦٥٢	٣٠٩ر١٣٦	٢٧٥ر٧٧٦
الميزان	٩٢ر٤٦٧	٣٠٧ر٨٠٩	٢٧١ر٣٩٣
نسبة غطاء الاستيرادات بواسطة الصادرات ٪	٣ر٣	٠ر٤	١ر٢

(١) لم تحتسب ضمن الهبات العينية دون مقابل ٠

انكلترا :

الميزان التجاري مع هذا البلد في صالح الجزائر ومن المؤمل ان تزداد الفضلة فيه باستمرار صادرات الغاز الطبيعي في المستقبل ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية وباستثناء صادرات النفط

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الصادرات	٥٤ر٦٨٨	٧٦ر٠٩٢	١٥٤ر٣٠٥
الاستيرادات	١٠٧ر٢٥٢	٤٩ر٤٤٩	٥١ر٥٥٣
الميزان	– ٥٢ر٥٦٤	+ ٢٦ر٦٤٣	+ ١٠٢ر٧٥٢

اليابان :

نسبة الغطاء تافهة ايضا ٠

بآلاف الدنانير الجزائرية

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الصادرات	١٧٥	١ر٢٧٢	٣ر٨١٣
الاستيرادات	٥٥ر٧٧٣	٧٦ر٤٩٩	٣٣ر٩٩٧
الميزان	– ٥٥ر٥٩٨	– ٧٥ر٢٢٧	– ٣٠ر١٨٤
نسبة غطاء الاستيرادات بواسطة الصادرات ٪	٣ر–	١ر٦	١١ر٢

الميزان التجاري بمعناه الواسع (سلع خدمات)

	١٩٦٥					
	المقبوضات	المدفوعات	المقبوضات	المدفوعات	المقبوضات	المدفوعات
البضائع :						
الصادرات (فوب)	٣ر٥٠٩ر٧٦٩		٣ر٥٧٣ر٦٥٥		٣ر٦٠٦ر٨٠٥	
أ ـ صادرات تقليدية	١ر٣٤٤ر٦٥٠		١ر٢٥٠ر٨٨٧		٩٦٦ر٣٩٣	
ب ـ صادرات النفط	٢ر١٦٥ر١١٩		٢ر٣٢٢ر٧٦٨		٢ر٦٤٠ر٤١٢	
الاستيرادات (فوب)		٣ر٥٨١ر٨٦٩		٢ر٨٧٨ر٠٣٢		٢ر٨٩٠ر٢٨٨
الخدمات :	٧١٤ر٦٠٠	٧٤٦ر٠٠٠	٥٠٧ر٨٠٠	٦٤١ر٦٠٠	٣٦٠ر٦٠٠	٦٣٥ر٦٠٠
السياحة	٦٤ر٠٠٠	٢٢٢ر٩٠٠	٧٧ر١٠٠	١٥٦ر٨٠٠	٦٨ر٠٠٠	٩٦ر٦٠٠
التأمين	٢ر٦٠٠	٨ر٥٠٠	٣ر١٠٠	١٣ر٥٠٠	٢ر٣٠٠	١١ر٨٠٠
النقل	٧١ر٨٠٠	٨٨ر٨٠٠	٩٣ر٢٠٠	٢٧٥ر٥٠٠	١١٣ر٨٠٠	٢٦٣ر٨٠٠
خدمات اخرى	٥٧٦ر٢٠٠	٤٢٥ر٨٠٠	٣٣٤ر٤٠٠	١٩٥ر٨٠٠	١٧٦ر٥٠٠	٢٦٣ر٤٠٠
المجموع (خدمات + بضائع)	٤ر٢٢٤ر٣٦٩	٤ر٣٢٧ر٨٦٩	٤ر٠٨١ر٤٥٥	٣ر٥١٩ر٦٣٢	٣ر٩٦٧ر٤٠٥	٣ر٥٢٥ر٨٨٨

الخلاصـــة

يتضح من كل ما تقدم ان الاقتصاد الجزائري هو واحد من الاقتصاديـات المتخلفة التابعة بشكل واسع للاقتصاد الاجنبي وذلك للاسباب التالية :

١ – فهو اولا تابع للشركات الاجنبية المتنفذة التي تستغل اهم ثرواته الطبيعية وعلى الاخص الشركات النفطية منها والمؤسسات الرأسمالية التي تمثـــل استثماراتها نسبة مهمة من استثمارات القطاع الرأسمالي الجزائري ٠ كما انها من ناحية اخرى ، تزود الاقتصاد الجزائري بالجزء الاعظم من مدخولاته من العملات الاجنبية ٠

٢ – وهو تابع للاقتصاد الاجنبي ايضا ، لان استيرادات الجزائر العادية تمثـل جزءا مهما من الطلب الكلي الداخلي ٠ كما انها متنوعة وتشمل جميـــع انواع البضائع والخدمات تقريبا ٠

٣ – وهو تابع كذلك بسبب النسبة المهمة التي تمثلها الصادرات المباشرة التي تخلفها التقلبات التي تتعرض اليها هذه الصادرات على مجمل النشاطات الاقتصادية في الداخل ٠

٤ – وهو تابع اخيرا لان الجزء الاعظم من صادراته واستيراداته تتم مع بلد اجنبي واحد هو فرنسا ٠

هذا بخصوص التجارة الخارجية الجزائرية في الوقت الحاضر ٠ أما بخصوص ما ستكون عليه في المستقبل فانها لا محالة ستتأثر بالتقدم الصناعي والتوسـع الزراعي الذي ستحرزه الجزائر في المستقبل ٠

التعليقات والمناقشات على الجلسة الاولى

(١٩٦٩/٣/٩)

المقـرر : اشكر الدكتور جلال سعيد على عرضه للتجارة الخارجية الجزائريـة وبالنسبة للمناقشات التي ستجري على النقاط التي تفضل بعرضهـا السادة الذين تقدموا بدراسات عن الاقتصاديات ، ادعـو الاخ الدكتور ابراهيم سعد الدين لتقديم تعليق على بحث الدكتور خياطة وبحث الاستاذ المخزومي ٠

كلمة الدكتور ابراهيم سعد الدين :

اشكر السادة منظمي المؤتمر على دعوتي للتعقيب على بحثي الدكتور خياطة والاستاذ المخزومي واريد في بدء التعقيب في واقع الامر ان ابدى ملاحظة عـن صعوبة مثل هذا التعقيب لمن هم أقل معرفة للاقتصاد موضوع البحث في الحالتين٠ وعلى أي حال ليس أمامي الا ان اتخير فقط بعض النقـاط التي يمكن التركيز عليها عند التعقيب على هذه البحوث واعني بها تلك التي تختص بالمنهج العـام من ناحيـة وتلك التي تختص ببعض المشاكل والمسائل التي كنت اتمنى أن اجدها في البحوث عند قراءتها من ناحية اخرى ٠

لقد قدم الدكتور عبدالوهاب خياطة بحثه للمسح الموجز للاقتصاد السوري متخذا كما قال منهجا استاتيكيا داينميكيا في الوقت نفسه وليس لي أي اعتراض على هذا المنهج الا من ناحية معينة وهى ناحية شموله ومدى تطبيقه في البحث فعلا، فقراءة البحث تعطي القارىء الاساس بأن الدكتور خياطة اراد مسحا موجزا للاقتصاد السوري ، أما في واقع الامر فانه لم يتعد مسحا موجزا للموارد الاقتصادية فـي سوريا وانه في البحث المقدم لم يحاول ان يعطينا صورة حقيقية عن العلاقـات والمؤثرات الاقتصـادية الرئيسـية التي تحكم الاقتصـاد السـوري فـي المرحلة الحالية ، وحتى في اطار هذا التركيز على الموارد الاقتصادية في سـوريا فقد اخفى الدكتور خياطة تماما ابراز دور الصناعـة والتجـارة والعـلاقات الاقتصادية بين سوريا وبين باقي العالم وخصوصا بين سوريا وبين العالم العربي مع ما لهذا من أهمية كبيرة في واقع الامر بالنسبة لاعمال هذا المؤتمـر والتي ترتبط اساسا بالتكامل العربي وبالتنمية ٠

وواقع الامر ان بحث الدكتور خياطة قد ركز تركيزا شديدا على مسـح الموارد القائمة في الزراعة والموارد المائية والسكان وعلى مسح الموارد المتوفرة من معادن وخامات ٠

وفي اطار هذا التركيز ايضا للبحث هناك عدد من الاسئلة التي احسسنا انه كان من المناسب تماما ان تكون موضع التعليق والبحث او على الاقل موضـع اعطاء فكرة للباحثين عنها ٠

بالنسبة للزراعة مثلا لقد طبق قانون الاصلاح الزراعي في سوريا ابتـداء من سنة ١٩٦١ ، فما هي الاثار التي ترتبت على هذا القانون بالنسبة للاقتصـاد

السوري ؟ هل ادى الى تقدم في الزراعة ؟ هل ادى الى تخلف فيها ؟ هل ادى الى استقرار ؟ ما هو الوضع ؟ هذه الاسئلة ، برأيي كنت اود ان أجد بعض الاجابات عنها في الورقة المقدمة عن الاوضاع في سوريا ، وكذلك الحال بالنسبة للموارد المائية فهناك تحديد واضح لمدى الموارد المائية القائمة في سوريا ولكن ما هي المشروعات القائمة لوضع بعض هذه الموارد فعلا في خدمة الزراعة ؟ هذه ايضا بعض الاشياء التي كنت اود ان اجد عنها اجابة في الورقة المقدمة ولكنني فشلت في ذلك . فعلى لرغم من ان الدكتور خياطة يتحدث بوضوح عن ضرورة التخطيط المركزي بالنسبة للموارد المائية فأنه ليست هناك صورة تنم عن تخطيط فعلا ، اذا كان هناك اى تخطيط يتم في هذا المجال ، الامر الاخر هو ايضا بالنسبة للحديث عن الزراعة .

كذلك يرى الدكتور خياطة ان انخفاض رأس المال الوطني الموظف في الزراعة يلعب دورا رئيسيا ولكن من قراءة البحث أيضا يبرز لنا ان ما يتحدث عنه الدكتور خياطة في الاساس هو الاستثمار في الثروة الحيوانية وعلى الاقل ليس هناك وضوح كاف عما اذا كانت طريقة الاستغلال الزراعي معتمدة على الآلية او عما اذا كانت هذه المسألة ضرورية للاقتصاد القومي السوري في المرحلة الحالية او انها ليست كذلك . وهنا في واقع الامر قد يكون من المفيد ان نتعرف على ذلك القدر المطلوب للاستثمار سنويا في الزراعة او ذلك القدر الممكن . والذي يثير هذا التساؤل ان الدكتور خياطة عندما تحدث عن الاستثمار في سوريا باعتبارها من البلاد المتخلفة وان الاستثمارات فيها كجملة البلاد المتخلفة تقل عن ١٠٪ سنويا .

ولكننا لانجد في الورقة بشكل واضح ماهو حجم الاستثمارات في سوريا وكيفية توزيعها فهي من البلاد المتخلفة على هذا الاساس ، أي انها من تلك البلاد التي تقل الاستثمارات فيها عن ١٠٪ . ان الحجم الحقيقي لهذه الاستثمارات غير موجود اساسا في الورقة .

واخيرا بالنسبة للورقة المقدمة من الدكتور خياطة اشار فيها الى أهمية التنظيم الرشيد والعقلاني للمجتمع ولعلاقات الانتاج من أجل زيادة الانتاج في المجتمع السوري ، والسؤال في واقع الامر ما هو شكل التنظيم الرشيد والعقلاني المطلوب في سوريا في المرحلة الحالية خصوصا ونحن نعلم ان هناك شعارات ترفع فيما يخص الاشتراكية او محاولات للتطبيق مختلفة فما هو التنظيم الرشيد والعقلاني في هذه الحالة وما هو المطلوب اساسا بشأنه .

وعلى اية حال ، لا تعني الملاحظات التي قدمتها بالنسبة لورقة الدكتور خياطة اني أقلل من قدر هذه الورقة واهميتها فقد اوردت عددا هاما من البيانات عن الاقتصاد السوري ، كانت هامة ومثيرة لي على الاقل في حدود معرفتي المحدودة بهذا الصدد .

اما ورقة الاخ الاستاذ عبدالواحد المخزومي فعلى العكس من ورقة الدكتور خياطة فقد اهتمت في واقع الامر بابراز الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العراقي .

على ان الباحث الزم نفسه ، كما الزم نفسه في الكلمة الموجهة لاعضاء المؤتمر هنا في عدم التحليل او التعليق وترك الامور كما هي وكان من نتيجة الزامه لنفسه بعدم التعليق او التحليل أن ترك العدد الكبير من الاسئلة غير مجاب عليها لانها كانت تحتاج الى قدر من التعليق وقدر من التحليل · فقد ابرز الاستاذ المخزومي دور الاصلاح الزراعي واعتبر انه منذ سنة ١٩٥٩ هناك ثلاث خطوات اساسية اتخذت في الجمهورية العراقية ·

الخطورة الاولى : الاصلاح الزراعي

الخطوة الثانية : انشاء القطاع العام

الخطوة الثالثة : انشاء شركة النفط الوطنية

لكن ما هي الاثار التي ترتبت على هذه الخطوات بالنسبة للاقتصاد العراقي؟ الى اى حد ساعدت على رفع الاقتصاد او الى اى حد لم تساعد ؟ لا نجد الاشارة الى هذا في الورقة المقدمة سواء ما جاء فيما يختص بتصديق قانون الاصلاح الزراعي او غيره · ذكره السيد المخزومي بان انخفاض الانتاج في الزراعة يعود فى رأي البعض الى سوء تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ويعود في رأي البعض الآخر الى سوء الاحوال الجوية ، ولم يحدد الباحث القدر الذي ساهم فيه كل من العاملين في خفض الانتاج الزراعى واذا كان هناك سوء فى تطبيق قانون الاصلاح الزراعي فما هو ؟ ماذا يعني بسوء تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ، هنا فى مثل هذه الحالة ؟ هل هو فى تأخر توزيع الارض الزراعية على الفلاحين ، هل هو فى تأخر تمويل الفلاحين ، هل هو فى تأخر تكوين الجمعيات الفلاحية فى القطر العراقي ايضا ، هذه المسائل اعتقد انها كانت تحتاج الى اجابة لكن الزام الاخ المخزومي نفسه في عدم التعليق او التحليل حال بينه وبين اجابات قد تكون متوفرة لديه فعلا عن هذه المسائل ·

المسألة الثانية ايضا هي ان الورقة خلت من الحديث عن اتجاهات الاقتصاد العراقي للاستثمار فمثلا عندما يتحدث الاستاذ المخزومي عن ان جملة الاستثمارات السنوية في الاقتصاد العراقي تبلغ حوالي ٩٥ مليون جنيه وهي تبلغ حوالى ١٢٪ من الدخل القومي حسبما ذكره وتحدث عن انخفاض هذا المستوى للاستثمار ·

ولكن ما هو التوزيع القائم بالفعل لهذه الاستثمارات ؟ الى اى حد يستثمر من هذه ال ٩٥ مليون جنيه فى الزراعة ، فى الصناعة ، فى الاسكان ، فى غير ذلك من الامور ؟ اعتقد ان هذا من نوع البيانات التي من الممكن ان تلقي ضوءا ساطعا على الواقع العراقي ، ونفتقد مثلا في الورقة المقدمة ايضا الحديث عن الصناعات التحويلية · وهنا في اعتقادى ، نوع من السهو وقع فيه كاتب الورقة حين تحدث عن نمو فى قطاع الصناعات التحويلية بمعدل يفوق معدل نمو الدخل القومي وهو ٥ر١١٪ او ٤ر١١٪ ولكنه ذكر في نفس الوقت ان دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد القومى قد ثبت فى خلال العشر سنوت الماضية اى بقي

بمعدل يتراوح بين ١٠٪ او ٩٪ ، اذ كان هناك زيادة في معدل النمو في قطاعات الصناعة التحويلية ٥ر١١٪ بينما الانتاج القومي في مجموعة لا يزداد باكثر من معدل ٥٪ ، فلابد ان تكون هناك زيادة في النصيب الخاص بالصناعة واعتقد ان هذه النقطة متعلقة بسهو معين وقع فيه الباحث ٠

اخيرا فان الورقة المقدمة من قبل السيد عبدالواحد المخزومي تثير موضوعا هاما هو ان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا يكاد يكون كاملا على قطاع النفط والبترول ٠ ودون تغيير في هذا النمط فما هي الامكانيات الحقيقية لعمليات التكامل الاقتصادي بينه وبين اقتصاديات الوطن العربي ؟ وهذا سؤال يثور عند بحث التخطيط للمستقبل وليس عن الاوضاع الحالية ، ان اى نوع من التكامل يتطلب بالضرورة التغيير في الانماط الحالية للاقتصاد ٠ ولا تبرز في الورقة اية اتجاهات عن ماهية هذا التغيير وعما اذا كانت هناك خطط قد نفذت بالفعل او وجدت حتى بشكل بحوث فيما يختص بهذا الامر ٠ ومع ذلك فاني أود ايضا ان اشكر الاخ المخزومي كثيرا على الجهد الذي بذله والعمل البارز في الورقة واعتقد بان مثل هذه المسائل كان يمكن ان تعالج بوضوح لو كان قد اتيح الوقت اللازم للبحث من ناحية ولو لم يلزم الاستاذ المخزومي نفسه بمالم يكن من الضرورة ان يلتزم به وهو عدم التعليق والتحليل وشكرا ٠

المقرر :

اشكر الاخ الدكتور ابراهيم سعد الدين على تعليقه وادعو الاخ الدكتور هشام متولي ليعلق على بحثي الدكتور عبدالرازق حسن والدكتور جلال سعيد ٠

كلمة الدكتور هشام متولي :

أود ان اعتذر بادىء ذي بدء لان التعليق على البحوث المقدمة لن يكون كاملا بسبب الوقت القصير المتاح لاعداده ٠ وفي تعليقي البسيط والمختصر عن محاضرة الدكتور عبدالرازق حسن سأشير الى النقاط التالية :

كان الاقتصادي البولوني « اوسكار لانجه » قد ميز بين ثلاثة نماذج للتنمية الاقتصادية الاول النموذج الرأسمالي التقليدي المعروف او النموذج الرأسمالي المتطور الذي أخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي ٠

والنموذج الثاني هو النموذج الاشتراكي للتنمية والذي يتمثل في التطبيق الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان الديمقراطيات الشعبية ٠

اما النموذج الثالث فهو نموذج البلدان التي حدثت بها الثورات القومية وتبنت الاسلوب الاشتراكي او الاقرب للتنظيمات الاشتراكية في تحقيق التنمية الاقتصادية ٠ وأعتقادنا ان القطر المصري قد تبنى هذا الاسلوب او النموذج الثالث في التنمية الاقتصادية ، فهو ان كان قد أخذ بالاسلوب الاشتراكي فأنه قد حدد أطارا يربطه بعامل الثورة القومية التحررية ٠ ولقد اشار السيد الدكتور عبدالرازق حسن بكل هدوء وصراحة الى هذه النقطة بأسلوب آخر وذلك حين

أشار في الصفحة الثانية من محاضرته الى ان تطبيق الفلسفة الاشتراكية في مصر أبقى الاهتمام ببعض القطاعات والخدمات لتعويض الافراد عما حرموه في الماضي ، وقد كان ذلك طبيعيا بعد رفض مبدأ التضحية في الجيل الحاضر لحساب المستقبل وأنما تحميله بالقدر الذي لا يقلل من نتيجة عمله وما يشعره بتحسين مستوى معيشته ٠

وهذا المبدأ الذي أشار اليه الدكتور حسن يتجلى في مقاطع من محاضرته التي يشير فيها الى انه بالرغم من الاهتمام في الصناعات الاساسية وبالرغم من تركيز الاستيراد على جلب التجهيزات الانتاجية الا ان السلع الاستهلاكية مازالت تمثل أهمية معتبرة لاشباع رغبات السكان ٠

وقد أشار الدكتور حسن في مجال التطور الحالي في الاقتصاد المصري والاخذ بمبدأ التحويل الاشتراكي الى اعتقاده بان المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ج٠ع٠م فيما يتعلق بنمو الدخل القومي تتلخص في عدم تناسق الترتيب الهيكلي لعناصر الانتاج في المجتمع ونمو السكان بمعدلات عالية نسبيا بالمقارنة بالدخل المقدر وعدم التطور الفني بأسلوب الادارة ٠

وفي اعتقادي اننا اذا اتخذنا التحليل الاقتصادي المسهب في محاضرة الدكتور حسن في عدم التناسق لعناصر الانتاج في المجتمع فان الناحية السكانية المتمثلة في زيادة سكان القطر المصري بنسبة أكبر من زيادة موارده تمثل أحدى المشكلات الاساسية التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة كما أشار اليها الدكتور المحاضر ٠ وفي اعتقادي انه أصاب النقطة الصحيحة في الموضوع عندما أشار الى ان المشكلة الحقيقية في مصر ليست في زيادة السكان بل كما قال من انه « كان يمكن ان تكون الزيادة السكانية ذات أثر أيجابي فعال في سرعة بناء المجتمع لو كانت نسبة التراكم الرأسمالي عالية او كانت هناك موارد يمكن أستغلالها بقليل من الجهد » ـ أنتهى كلام الدكتور حسن ـ وهذا الكلام القليل الذي اورده الدكتور حسن يجعلنا نؤكد من جديد على الفكرة القائلة ان زيادة السكان بحد ذاتها ليست عائقا في وجه التقدم بل على العكس هي عامل أساسي من عوامل التقدم والتطور ، وان المشكلة كل المشكلة هي سوء أستغلال الثروات الطبيعية وتسخيرها لخدمة الانسان على انه تجدر الاشارة الى ان هذا لا يعني عدم اللجوء الى سياسة الحد من النسل ، وقد أشار الدكتور حسن الى ناحية هامة من نواحي التحويل الاشتراكي وهي مشكلة الروتين الاداري وأعتبرها من عوائق التنمية الاقتصادية ونحن نوافقه على ذلك مع الاشارة الى أن هذه الصفة صفة عامة تشمل تقريبا أكثر بلدان او كل بلدان الاقطار المتخلفة ٠

وفي معالجته لمشكلة الزراعة في مصر أشار الدكتور حسن الى نقطة هامة جدا وهي اثر قانون تناقص الغلة ، وناحية هامة أخرى أشار اليها الدكتور المحاضر وهي ان المساحة المزروعة في مصر هي حوالي ٦ ملايين فدان وهي تكاد لم تتغير

منذ ربع قرن كما قال · وهاتان هما المشكلتان المهمتان بالنسبة للاقتصاد الزراعي المصري ، ولاشك ان الاثار الاقتصادية للسد العالي ستساهم في أعطاء حل جزئي لهاتين المشكلتين ·

اما بالنسبة للتجارة الخارجية وأعتماد القطر المصري في صادراته على محصول القطن خاصة فقد كنت أرجو لو ان الدكتور توسع في الموضوع أكثر مما فعل وركز على مفهوم الانتاج الوحيد وسيطرته على أقتصاديات البلد المتخلف كالقطر المصري ، وان يربط بين هذا الوضع وما آلت اليه توصيات مؤتمر التجارة والتنمية التابع للامم المتحدة · حقا انه قد أشار في آخر محاضرته الى ان تعديل هيكل التجارة الخارجية لا يغير من الامر وليس بالكافي في الامد القصير الا ان هذه الناحية كانت جديرة بأهتمام أكبر من قبل الدكتور المحاضر وذلك نظرا لاعتماد الاقتصاد المصري بنسبة كبيرة في صادراته على تصدير القطن ·

اما بخصوص توزيع التجارة الخارجية فقد أشار الدكتور المحاضر الى زيادة ارقام الصادرات المصرية مع العالم الاشتراكي والى ضعف التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين القطر المصري والبلدان المتخلفة بشكل عام ومع الدول العربية بشكل خاص ، وذلك رغم قرارات وتوصيات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهناك مشكلة هامة وهي ان كل بلد متخلف يرغب في الحصول على ثمن لصادراته بالقطع الاجنبي · او بالعملة الحرة ، ولكن مع ذلك لابد من ايراد ملاحظات تخص تطوير أي اقتصاد متخلف في المستقبل خصوصا من حيث روابطه مع البلدان المجاورة والبلدان المتخلفة ·

وبهذا الصدد تقودنا هذه الملاحظة بخصوص ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية والقطر المصري الى تساؤل هام وأساسي وهو هل الخطط الاقتصادية الموضوعة في مصر وخاصة تلك المتعلقة بالتصنيع في ضوء السوق الاستهلاكية العربية أم السوق الاستهلاكية الداخلية فقط ؟ وطبعا من الممكن ان تكون الخطط الاقتصادية الموضوعة وبصورة خاصة فيما يتعلق بأنشاء المصانع آخذة بعين الاعتبار الاسواق الاستهلاكية للبلدان المتخلفة الاخرى في أفريقيا وآسيا وأحب ان اركز هنا على التعاون الاقتصادي بين القطر المصري والبلدان العربية ·

من المؤكد ان مؤشرات التجارة الخارجية المذكورة من حيث ضعف نسبة التبادل التجاري بين مصر والبلدان المتخلفة وخاصة العالم العربي وبصورة أخص الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية أقول ان هذه المؤشرات لا تشجع الصناعات على ان تنتج على صعيد السوق الاستهلاكية العربية ولابد من الاشارة الى ضرورة التنسيق الصناعي العربي وخلق صناعات بين البلدان العربية وذلك في اعتقادي هو أكثر الاساليب فعالية للتغلب على ضعف التبادل التجاري مع البلدان العربية وقد يكون هذا واردا في الخطط الاقتصادية الموضوعة في مصر ولكني غير مطلع والدكتور حسن لم يعلمنا عن ذلك · وأخيرا فأن محاضرة الدكتور

عبدالرازق حسن أعطتنا بعض الافكار الاساسية عن تطور الاقتصاد المصري في الوقت الحاضر وكنت أتمنى لو ان الدكتور المحاضر أشـــار الى بعض النتائـج الاقتصادية بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في القطر المصري ، وكذلك الى اهـم المشاكل التي تعترض التحويل الاشتراكي السليم بالاضافـة الى مـا ذكـره عن عامل الروتين الاداري وعامل عدم ربط الاجر بالانتاج • حقا هناك عوامـل غير أقتصادية بعضها سياسية وبعضها يتعلق بالاوضاع الحربية خاصـة لردع مختلف أشكال العدوان الاسرائيلي ، ولكن أتسـاءل الم تكن هنـاك أسـباب أقتصادية داخلية أخرى وخاصة ما يتعلق منها بأسلوب التخطيط المتبع وان كنت أصر على هذه النقطة فذلك للفائدة التي يمكن للبلدان الآخذة بالطريق الاشتراكي وخاصة البلدان العربية الآخذة بهذا الطريق ان تجنيها منها التجربة المصريـة وشكرا •

المقـــرر :

أشكر الاســـتاذ الدكتور هشام متولي على تعليقـــه على بحث الدكتـور عبدالرازق وادعوه الى التعليق ايضا على بحث الدكتور جلال سعيد عن التجـارة الخارجية للجزائر •

الدكتور هشام متولي :

أعتقد ان الدكتور جلال سعيد هو اول من يخبرني عن الملاحظات الضئيلة التي ساوردها على محاضرته الطويلة والقيمة المليئة بالاحصاءات المفيـدة فقـد وزعت علينا هذه المحاضرة منذ وقت قليل وتسلمتها منه مباشرة ولذلك اذا كانت هناك بعض الملاحظات الناقدة فأني أعتذر •

فبالاستعراض الذي قدمه لنا الدكتور سعيد عن التجارة الخارجية للجزائر أراد ان يشير وان يركز بصورة خاصة الى تبعية الاقتصاد الجزائري الى الاسواق الخارجية وبصورة خاصة الى السوق الفرنسية وفي أعتقادي ان هذا الامر لا أقول طبيعي وأنما هو أستمرار تاريخي لبقاء الاستعمار الفرنسي لمدة طويلة في الجزائر ، فخلال الفترة الماضية الطويلة كانت الجزائر ، في الواقـع ، وهـذا أسلوب الاستعمار المعروف في كل أنحاء العالم وبصورة خاصة في الجزائر التي كان الفرنسيون يعتبرونها قطعة من فرنسا أي قطعة من ارضهم ، كان الانتاج في الجزائر يتم وفقا للحاجـات الاستهلاكيـة في السوق الفرنسية والسوق الاوربية بشكل عام وبذلك أصبحت الصادرات الجزائرية حكما مرتبطة بفعل عامل تاريخي ولابد لها بالتالي من الارتباط بشكل او بآخر – ومن الاستمرار النسبي حاليا بعد الاستقلال بالارتباط بهذه الاسواق •

وان الارتباط الان ليس ارتباطا تبعيا على أساس أستعماري او روابـط هيمنة أستعمارية وانما قائم على أساس امكانيـة البلد الذي كان مستعمرا – أي الجزائر – على تنميـة أسواقه أي الاسواق التي تستورد من منتجاته ، ونقطة

أخرى أحب ان أشير اليها لم يشر اليها الدكتور المحاضر وهي عن أرتباط الجزائر فى السوق الاوربية المشتركة وهذه الناحية في الحقيقة ترتبط بالنقطة الاولى التي أثرتها · فمن المعروف انه لدى قيام السوق الاوربية المشتركة حددت بعض المواد فى أصرار فرنسا على ربط بعض المستعمرات بالسوق الاوربية المشتركة وأعطائها بعض الاعفاءات الكمركية وقد أستفادت الجزائر خلال فترة الحكم الفرنسي من هذه التخفيضات وبعد ان أستقلت الجزائر ظلت مرتبطة من الناحية العملية في السوق الاوربية المشتركة وكان هذا الارتباط يحقق الفوائد ذاتها التي كان يحققها في السابق من جراء الارتباط بالسوق المذكورة والى الآن لم تعلن الجمهورية الجزائرية عن أنتسابها او رفضها للتخفيضات الكمركية او التسهيلات الكمركية التي تحصل عليها من هذه السوق · ناحية ثالثة ونقدية أخرى وهي ان الدكتور المحاضر لم يشر الى التدابير التي أتخذتها الجمهورية الجزائرية في سياستها الاقتصادية من حيث العمل على تنويع ترتيب الانتاج الداخلي بالجزائر وهذا التنويع في الانتاج الذي بداته منذ سنتين تقريبا والمستمرة فيه حاليا في سياسة رشيدة كما نقرأ في تقارير الاقتصادين الجزائريين سيؤدي حتما وبمرور الوقت الى تنويع الاسواق المستوردة للمنتجات الجزائرية اولا من حيث تنويع الانتاج الداخلي وثانيا من حيث توزيع التجارة الخارجية على عدد أكبر من البلدان · اما بخصوص أرتباط او امكانية التعاون الاقتصادي بين الجزائر وبين البلدان العربية فقد أهمله الزميل تقريبا بصورة كلية وانا لا ألومه طبعا على ذلك نظرا لكون المنتجات الجزائرية مرتبطة بدرجة كبيرة بالاسواق الاستهلاكية الاوربية كما ذكرنا الا انه بموجب التدابير المتخذة حاليا فمن الممكن تحويل جزء من التجارة الخارجية الى الاسواق العربية او الى بعضها وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية او المنتجات البترولية التي تهتم بها الجزائر وخاصة ما يتعلق بتصفية او تكرير البترول المنتج في الجزائر وشكرا ·

المقرر :

اشكر الدكتور هشام وفي مجال التعليق العام على الابحاث المقدمة ارجو من الدكتور البنا ان يتفضل بتقديم بعض الملاحظات العامة ·

الدكتور عبدالمنعم البنا :

في الواقع لم تتح الفرصة لجميع الزملاء للتعليق على هذه النصوص القيمة والتعليقات القيمة ايضا تلتزم بدقائق قليلة جدا · هذه البحوث لاشك تلقي اضواء نحن بحاجة اليها عن الموارد والتجارب العربية في مجال التنمية الاقتصادية لمختلف البلاد العربية وارجو ان يراعى ذلك انشاء الله في المستقبل وعلى سبيل الحصر فاذا حدثت اجراءات تكتل بين البلاد العربية فستكون الاحصاءات متصفة بالشمول ، الامر الذي يمكن ان يؤدي بنا الى عمل مقاييس معينه في هذا الامر وتلقى الاضواء على اية سياسة عربية موحدة في هذا الشأن ·

وفيما يتعلق بالموارد العربية على وجه عام اود ان أذكر بعض الارقام عن البلاد العربية جميعا وقد لا تكون دقيقة جدا الا أنها يمكن ان تلقي بعض الضوء ٠

فالبلاد العربية فيها موارد وفيرة ومتنوعة فعلى سبيل المثال عندنا نحو ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي للبترول وتنتج نحو ٢٩٪ او ٣٠٪ منه وعندنا ٤٪ من الانتاج العالمي للحبوب مع ان سكان البلاد العربية نحو ٣٪ من سكان العالم ٠ وعندنا نحو ٩٠٪ من الانتاج العالمي من الكروم والحمضيات و ٨٥٪ من التمور و٤٪ من الزيوت النباتية ، وعندنا ثروات حيوانية ضخمة حيث للفرد نحو رأس من الحيوانات ٠ وعندنا ثروات معدنية ضخمة كالحديد والمنغنيز والرصاص والفوسفات والتبغ والصوف ، وعندنا نسبة هامة من القطن العالمي نحو ٩٪ ونسبة كبرى من الاقطان طويلة التيلة نحو ٨٥٪ ان هذه الوفرة والتنوع يندر وجودهما في مناطق أخرى كغرب افريقيا وشرقها ، أو آسيا ، أو امريكا اللاتينية ٠

وهناك موارد اخرى تشمل الرصيد من الفنيين في مختلف العلوم والفنون قد لا تتوفر في مناطق اخرى وبالرغم من هذا توجد مظاهر كثيرة للتفكك الاقتصادي ، فنحن نستهلك فقط ١٠٪ من بترولنا ونكرر ٤٪ منه هناك ارقام تشير الى ان العربية المتحدة ، لبنان ، الاردن ، السعودية ، تستورد قمحا مع انه توجد بلاد مصدرة للقمح اما بصفة منتظمة او حسب الاحوال الجوية وفي نفس الوقت بلاد تصدر نفس السلعة التي تنتجها بلاد عربية اخرى للاسواق الخارجية ٠ هناك مثل آخر اللحوم ، القطن العربي فهما يصدران لاوربا وينتجان ويباعان لنا كمنتوجات وكذلك التبغ فهناك امكانيات فظيعة لزراعته ٠

اما طرق المواصلات فيها ايضا تفكك غريب فبعض البلاد ليست لها واجهات بحرية ونلاقي اضافة الى ذلك الحدود السياسية والمصطنعة مثلا بين مصر وسوريا ولبنان ٠٠٠ الخ ٠

ان طرق المواصلات ٠ قد خططها الاستعمار بحيث تؤدى الى التفكك ، فمعظم السكك الحديد مثلا تربط مناطق الانتاج في الداخل بمناطق التصدير الى العالم الخارجي ولا تربط البلاد العربية ببعضها ، والامر نفسه بالنسبة للطرق البرية، ونجد في النقد ايضا مناطق نقدية مختلفة وأسسا نقدية مختلفة اما التجارة الخارجية فقد وجهها الاستعمار في البلاد العربية ، بحيث تستهدف ثلاثة اغراض ٠

١ ـ التعبئة الاقتصادية للدول الغربية الاستعمارية ٠

٢ ـ ان تتنافس البلاد العربية فيما بينها على منتجاتها في اسواق هذه الدول الاستعمارية حتى ينخفض سعرها ويستفيد المستورد ٠

٣ ـ مخطط الاستعمار لمقاومة حركة التصنيع التي هي خطط التنمية العائدة لنا ٠

نجد في السودان في الوقت الذي كان الانكليز يجلبون الافريقيين بسبب

موسم القطن مع انه مثلا في الشمال يوجد سكان كثيرون فأننا نجد تخطيطا وهذه نقطة مهمة اشار لها د ٠ سعدالدين وبعض الاخوان في بحوثهم وتعليقاتهم ٠ وهنا أتساءل هل ترسم أو تنفذ الخطط الاقتصادية من زاوية وطنية بحتة أم من زاوية اقليمية عربية :

من اخطر الامور ان ترسم الخطط او تنفذ من زاوية وطنية بحته ، طبعا كلنا نعرف ان المجال لا يسمح وكلنا نعرف لا يوجد بلد نام يستطيع تنفيذ خططه بمفرده حتى ولو كان بلدا ناميا ٠ لابد من سوق متاحة وتكامل اقتصادي الخ وقد يرد على هذا انه توجد بلاد وضعت خططا ونشأت فيها صناعات فكيف تلحقها مع خطط البلد الاقل تطورا ٠ الواقع ان أي خطة يجب ان تتصف بالمرونة ٠ فمن مزايا التخطيط الجيد المرونة بل ان الدول تغير خطتها حسب الاحوال من حين لآخر وتكيفها حسب الاحوال والظروف من حين لآخر ايضا ٠

اؤكد هذه النقطة للسادة الاعضاء ولابد ان يجرى تخطيط آخذ بنظر الاعتبار التكتل الاقتصادي العربي وشكرا ٠

المقرر :

شكرا للدكتور البنا

وبعد هذه التعليقات والمقدمات ذات الطبيعة العامة والتي كانت موضوعية لدرجة انها ربما لم تكن ذات طبيعة مثيرة للنقاش بحد ذاتها مع ذلك حتى التعليقات كانت ستشير الى نقاط واخطاء ، وعلى أية حال اعتقد ان الاخوان اصبح لديهم صورة لبعض الافكار المثيرة التي يمكن ان تطرح للنقاش ٠ والآن افتتح باب النقاش ، وحيث اننا بسبب طبيعة المؤتمر القومية وليس الاقليمية لم نضع لافتات باسماء وعناوين الوفود فارجو من الاخوان الذين سيشاركون في النقاش ان يتفضلوا بذكر الاسم قبل الكلام ٠

وأعطي الكلمة الآن الى الدكتور محمد العمادي من القطر السوري وسيكون اول من يفتتح باب النقاش :

السيد المقرر

السادة المحاضرون

اسمحوا لي ان ابدي بعض الملاحظات حول الابحاث المقدمة بخصوص عملية مسح الموارد المادية البشرية في الجمهورية العربية المتحدة وفي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية واني لاصنف هذه الملاحظات حسب ما يلي :ـ

١ ـ من حيث الهدف من الابحاث المقدمة : ان الهدف ـ على ما اذكر ـ انه كما مقرر في مجلس الاتحاد هو تبيان الامكانات المختلفة الممكن تعبئتها لاغراض التنمية والدفاع . وقد جاءت الابحاث مختلفة عن ذلك بعض الشيء فقسم منها انصب على ذكر التطور الاقتصادي واخر على ذكر الموارد مما لم يوصلنا الى الهدف الذي ابتغيناه وهو توصيات محددة في كيفية تعبئة الموارد غير المعبأة .

٢ ـ من حيث الشمول : واني اقر السيد الدكتور هشام متولي والسيد الدكتور ابراهيم سعد الدين في تعليقهما على ان بعض هذه الابحاث كان يمكن ان تصبح اكثر شمولا فيما لو تضمنت مثلا حصرا بالانتاج الزراعي والحيواني والطاقات الصناعية القائمة .

وتبيانا لتطور التجارة الخارجية والموارد المالية والمادية العامة ؛ ووصفا للتنظيمات الاجتماعية والتحولات الاشتراكية التي جرت في هذه البلدان واثر ذلك على عملية التعبئة الاقتصادية ؛ وتحديدا للاطار التنظيمي لتوجيه الجهد الاقتصادي والاجتماعي كمؤسسات التخطيط واجهزته والخطط المطبقة والمشروعات الجاري تنفيذها .

٣ ـ تحليل للعلاقات الانتاجية بين القطاعات وبين الاقتصاد القطري من جهة والعربي من جهة ثانية .

واني لاؤكد بان هناك في القطر العربي السوري جهودا ضخمة تبذل ضمن اطار الخطة الخمسية الثانية للاستفادة من الموارد المائية عن طريق تنفيذ مشروع سد الفرات الذي سيضاعف المساحات المروية ـ وكذلك هناك مشروعات للاستفادة من الثروات النفطية والفوسفاتية والخامات الاخرى مما يؤكد ان قطرنا عامل جهد الامكان على استثمار ثرواته لصالح التنمية والدفاع .

المقرر :

شكرا للدكتور العمادي . في الواقع ان البحوث حدد مجالها الزمني وبنفس الوقت هي بحوث من طبيعة عامة ولابد أن يترك الى صاحب البحث اختيار ما يدرجه تحت البحث وما يحذفه ، اذ لا يمكن أن يذكر في وقت محدود كل شيء واعتقد ان الاخ الامين العام لديه ملاحظات على هذه النقطة .

الامين العام :

النقطة الاساسية التي اود توضيحها هي ان الغاية من بحث او وضع ابحاث عن الاقتصاديات العربية عموما هي تهيئة هذه الاقتصاديات كدراسة مقدمة لاقتصاديات الحرب . فالمشكلة لدى الاقتصاديين العرب انهم لا يعرفون احيانا اقتصاديات البلاد العربية الاخرى وهذه مشكلة يجب أن نعترف بها . ومن نقطة الاعتراف ننطلق الى استكمال المعلومات واداء الواجب القومي .

فالواقع ان هناك موضوعين اساسيين يعتبران شعارا دائما لكل مؤتمرات الاقتصاديين العرب هما الاوضاع الاقتصادية في البلاد العربية والوحدة الاقتصادية العربية الى أن تتحقق هذه الوحدة . عندما نوقشت المسألة في مجلس اتحاد الاقتصاديين العرب في الصيف الماضي تقرر ان يطلب من كل جمعية ان تعد بحثا او مسحا اقتصاديا عاما ، سمي بذلك ، كي يترك للسادة المؤتمرين ان يتزودوا بالارقام اللازمة وهم يناقشون مواضيع الوحدة الاقتصادية والسياسة الاقتصادية والسياسة النفطية والعلاقات الاقتصادية العربية في داخل البلاد العربية والعلاقات الاقتصادية العربية الدولية . فاذا جاء نقص في الابحاث من حيث الغاية فليس ذلك راجع الى تقصير من السيد الباحث انما راجع لطبيعة الطلب الذي قدم الى الباحثين من مجلس الاقتصاديين العرب والامانة العامة تتحمل جزءاً من هذه المسؤولية وشكرا .

المقرر :

شكرا

الواقع كما أشرت يمكن بأستمرار الاشارة الى نقاط لم تذكر او نقاط لم ترد في أبحاث المسح الاقتصادي العام لاقتصاديات البلاد العربية ولكن أرجو من الاخوان حين المناقشة ان يكونوا ايجابيين فأذا كان احد الاخوان لديه نقطة ايجابية او بحث معين يريد ان يطرحه فليطرحه مباشرة ، هنا بدون الاشارة الى ان هذا لم يرد او ان هذا من الناحيه السلبية لم يذكره الاخ فلان فسيتفضل هو بمناقشة هذا الباب وذكره بصورة ايجابية .

لدى سؤال من الدكتور حافظ التكمجي من العراق الى الاخ الدكتور عبدالرازق حسن ، نص السؤال ما يلي :

أشار الدكتور عبدالرازق حسن الى التوازن بين الاستثمار والاستهلاك في ج.ع.م. والميل الى ارتفاع الاستهلاك بنسبة أكبر مما تتطلبه التنمية الاقتصادية وقد سبق ان رفع في ج.ع.م شعار تحقيق المعادلة الصعبة اى زيادة الاستثمار والاستهلاك في آن واحد .

السؤال الان هو : ما هو المضمون الحقيقي لهذا الشعار ، وما هي امكانيات تطبيقه في الواقع سواء في الدول الاخرى عامة و ج.ع.م. خاصة وما هي العبر التي تستخلصها ج.ع.م من تطورها الاقتصادي الواقعي بشأن جدوى الاستمرار على رفع هذا الشعار بشأن وجود اساس علمي له .

الدكتور عبدالرازق حسن :

السؤال الذي يثيره الدكتور حافظ يقوم على اساس المناقشة الطبيعية وهي انه في مراحل التحول الاشتراكي يوجد زيادة ميل للاستهلاك وبالتالي هناك خشية مستمرة من ان الميل الى الادخار يقل .

فكيف نواجه هذه المعادلة الصعبة ؟ واذا قل الميل الى الادخار فمعنى ذلك ان الميل الى الاستثمار سيقل وهذا يؤدي الى الحد من حجم العملية الانتاجية في المستقبل ٠

والتغلب على هذه المشكلة يأتي عن طريق زيادة الانتاج وفي نفس الوقت زيادة الاستهلاك او بمعنى أخر زيادة الانتاج بنسبة أعلى من زيادة الاستهلاك وهذا يتم عن طريق حسن تشغيل ادوات أنتاج ذات كفاءة اعلى بزيادة الطاقة المبذولة في العمل كل هذا يؤدي في النهاية الى زيادة الانتاج وفي نفس الوقت لابد من تعويض العاملين بقدر ما من الزيادة من الانتاج حتى تكون حافزا لهم على التوسع في الانتاج ٠ هناك بعض الاتجاهات في الدول الاشتراكية لما بدأت كانت كل زيادة في الانتاج تتحول الى عملية أستثمار وبناء عليه يبقى لهذه العملية رد فعل عكسي عن طريق انعدام الحوافز المادية ٠ فالعملية في الواقع هي شعار ينبني على أساس ليس هناك حد لزيادة الاستهلاك وانما بشرط ان يزيد الانتاج بنسبة اعلى والفرق بين النسبتين هو الذي يحدد معدل التنمية في المستقبل وهذه العملية نظرية وتطبيقية في نفس الوقت :ـ

المقـرر :

شكرا : الدكتور حسن ثامر لديه توصية أعتقد أجرائية على المناقشة ٠

الدكتور حسن ثامر ـ العراق :

لاشك أن جهودا كثيرة بذلت ويبدو أنه من الصعب المحادثة او اطالة المناقشة عن المعلومات المقدمة في هذه الجلسة والمفهوم ان الاحصاءات من حيث المبدأ استندت الى احدث الاحصاءات الرسمية المتوفرة وموضوع بحثها وتحليلها قد يحتاج الى مؤتمر احصائي ولكن لابد انكم لاحظتم ان الاوراق المقدمة لم تكن على نمط واحد حتى انها لم تكن على نمط متقارب لا من حيث الشمول ولا من حيث ادراك النقاط المهمة ولا من حيث احتواؤها على التوضيحات والتحليلات والاستنتاجات المطلوبة ٠ وحيث ان المفروض من الابحاث ان تكون اساسا للبحث الاقتصادي وللتكامل الاقتصادي العربي والوحدة وتوحيد الجهود للتعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي ٠ فأقترح التوصية التالية :ـ

وهي ان هذا المؤتمر يوصي الامانة العامة بالاستعانة مع الخبراء بوضع هيكل للمسوح والاحصاءات الرئيسة المطلوبة على ان يكون هذا الهيكل مبوبا ومشروحا حسب الاصول مع التفسيرات الكافية طبعا للمقاصد والمفاهيم والمصطلحات ٠٠٠ الخ ٠ وان يرسل هذا الهيكل الى الجمعيات الاقتصادية ليكون دليلا لمن يعهد اليهم تقديم الاوراق المقترحة للمسح الاقتصادي في المؤتمر التالي ، وبهذه المناسبة يمكن الاستعانة بالهياكل المعمول بها من قبل المنظمات الدولية او الاقليمية او في الجامعة العربية ، وبذلك نكون قد حققنا هدفين في وقت واحد ٠ أولهما الحصول على الاحصاءات والمعلومات الرئيسة لتكملتها

بالمقارنة والبحث العلمي والخروج منها بنتائج مفيدة علميا وعمليا · وثانيهما تحقيق خطوة عامة لتوحيد المقترحات الاقتصادية التي اوصى بها المؤتمر الاول للاقتصاديين العرب وشكرا ·

المقـــرر :

الدكتور علي الساعدي من العراق يرغب في التعقيب ·

ان ما أردت قوله يشبه الى حد كبير ما قاله قبل لحظات الدكتور حسن ثامر :

أولا : اود الاعتذار لعدم اطلاعي على النصوص الكاملة للبحوث وان تعقيبي هذا له طابع التساؤل والاقتراح ·

اولا : التعريف على تلك الاقتصاديات كما سبق ان قال الدكتور عبدالعال الصكبان ·

ثانيا : انارة الطريق لازالة الصعوبات في عملية التكامل والوحدة الاقتصادية للوطن العربي · كما ان أي مسح اقتصادي لاي بلد له ارتباط مباشر بمتطلبات السياسة الاقتصادية التطبيقية لذلك البلد ، لذلك فان من الضروري سواء بالنسبة للاقتصاد العراقي وعموما بالنسبة لموضوع مؤتمرنا هذا ايجاد ارضية موحدة للمنهج العلمي من الظواهر الاقتصادية للاقتصاد الوطني لكل بلد · اننا نعلم ان الدخل القومي كمفهوم علمي وعملي يتعلق بكامل كيان الاقتصاد القومي · وهو ذو علاقة مباشرة بالسياسة الاقتصادية وانا الاحظ انه لم نعلم بوضوح من البحوث المطروحة اليوم عن الارضية النظرية التي استند اليها في تلك البحوث المطروحة والمقدمة من قبول السادة المحاضرين وانا اعتقد بان من الضروري على مؤتمرنا هذا مناقشة المنطلقات النظرية لمفهوم الدخل القومي والانتاج القومي وذلك للاسباب التالية على سبيل المثال :

١ ـ ان معظم ، ان لم يكن جميع البلدان العربية تدخل الخدمات على جميع اصنافها في الدخل القومي ·

٢ ـ ان الخدمات اللا انتاجية حسب رأي المدرسة الاقتصادية الاشتراكية تمثل مرحلة من مراحل توزيع الدخل القومي · لذلك فايرادها مع الانتاج القومي يعني افراطا لقيم اقتصادية ·

٣ ـ ان ملاحظاتنا على جداول الحسابات او تقديرات الدخل القومي في العراق وبعض البلدان العربية تؤدي الى استنتاجات في زيادة الدخل القومي غير

حقيقية لانها ناتجة عن زيادة في الخدمات وخاصة الجزء المتعلق بتضخم الجهازين ، الامن الداخلي والجيش ٠

٤ ـ لذلك فاعتقد ان من الضروري ان يأخذ المؤتمرون بعين الاعتبار توضيح هذه المسألة خدمة للتنمية الاقتصادية وتعبئة القوى بشكل حقيقي وليس شكلي وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا ، ارجو من الاخوان المناقشين عدم تكرار النقاط المثارة من قبل آخرين والآن ادعو : الدكتور رياض الشيخ (ج٠ع٠م٠) ٠

الدكتور رياض الشيخ (ج٠ع٠م٠)

من الابحاث المقدمة استمعنا الى نتائج الاوضاع الاقتصادية في بعض البلاد العربية وفي محاولة للتعرف على الواقع الاقتصادي كنقطة لمناقشة يمكن ان تتم في المستقبل ٠ وبالتالى هدف المسح هو تقديم الاساس الواقعي والفعلي لعمليـــة تخطيط طويلة الامد بالنسبة للابحاث التي عقد هذا المؤتمر في سبيل ايضاحها وهما هدف التعبئة الاقتصادية لاجل التنمية والتعبئة الاقتصادية لاجل الامان القومي في البلاد العربية نتيجة لهذا أرى ايضاح نقطة معينة لا اعتقد ان الابحاث قد تناولتها بالقدر الكافي ٠ انني اعتقد ان التعبئة الاقتصادية في الهدفين المشار اليهما هي في المقام الاول تعبئة بشرية ٠

فالتنمية الاقتصادية يمكن النظر اليها على انها ارسال قدر معين من المعرفة يستطيع ادارة وحدة انتاجية معينة على مختلف المستويات والتعبئة للدفاع نفس الشيء اذ كان مستطاعا التحكم في ادوات حرب معينة فنقطة الانطلاق فيما يتعلق بالاحداث التي نسعي اليها هي التعبئة البشرية ٠ ومن ثم فواقع المجتمع العربي بالاشارة الى هذا العامل ـ ونحن نرى انه العامل الاساسي الذي تقوم عليه كل من عمليات التنمية ، وعملية الامن القومي ـ يجب ان يكون نقطة الاساس ٠

بهذا ارجو ان اخرج من نطاق المحاورة حول دور العنصر البشري في العملية وهل هو في التنمية وهل هو عبء عليها ، الواقع تاريخيا يشير الى مجتمعات تمت فيها التنمية تدريجيا ويشير الى مجتمعات اخرى تمت التنمية فيها دون ان تكون هناك زيادة مناسبة في السكان ٠٠٠ الخ ٠ وبالتالي أرى ان موضوع السكان عامل مساعد او عامل عائق ٠٠٠ الخ ٠ وهي النقطة التي يمكن ان تكون في أذهاننا فيما يتعلق في هذا العنصر الاساسي ٠

في رأيي كما قلت العنصر البشري هو العنصر الاساسي للتنمية وعمليـــة الدفاع في نفس الوقت ومن ثم اتساءل هل تناولنا هذا الموضوع بالقدر الكافي بمحاولة لتحديد اهدافنا المستقبلة ٠ كلما نذكره في بعض البلاد العربية نقص في عدد السكان بالقياس الى المواد الاخرى وفي البعض الاخر زيادة في عـــدد السكان ٠٠٠ الخ ٠ وكلما نذكره بالاضافة الى هـــذا انه توجد معدلات معينـــة

في بعض البلاد لكننا حتى الان لم نسمح ولا اقصد من هذا داخل المؤتمر وانما اقصد بهذا المجهودات العلمية المختلفة في مختلف البلاد العربية ٠ هل وضعنا هذا العنصر موضع الاهتمام المناسب فيما يتعلق بتحقيق توزيع القوى البشرية بالطريقة التي تجعله متناسبا مع الموارد الطبيعية الاخرى والموجود منها داخل أي وطن عربي على حده او بالنسبة لما هو موجود في الوطن العربي ككل وارجو ان اسمع هذا الموضوع من الزملاء الذين لهم المام فيما تمت دراسته في مختلف البلاد في محاولة لمعرفة الى أي حد صارت عملية تخطيط القوى البشرية داخل هذه البلاد ٠ كما ارجو بالاضافة الى هذا ان يوجه المؤتمر نداء او نصيحة الى الحكومات المعنية بضرورة أن يكون تخطيط القوى العاملة هو نقطة الاساس في عملية التخطيط داخل أي بلد من ناحية ، وداخل الوطن العربي ككل من ناحية اخرى ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور رياض ٠

بعد الملاحظة على ما تفضل به الدكتور رياض انه في جلسة اليوم المسائية ستكون هناك بعض الملاحظات على احتياجات القوة البشرية لاغراض الدفاع وقد تصلح ان تكون مقدمة لمناقشة الموضوع الذي تفضل به الدكتور رياض ٠

السيد محمود نعناعه (فلسطين)

هنالك قرارات كبيرة متخذة وهنالك بحوث واحصائيات عن الثروات الطبيعية في الوطن العربي منذ زمن بعيد ومنذ زمن بعيد والمؤتمرات تقرر ، ومنذ زمن بعيد ونحن نسمع هذا الكلام ، والاقتصاديون يقررون ، والسياسيون والفئات الاخرى من الشعب العربي المنضمة الى الاتحادات والنقابات تقرر ، ولذا اسأل ما هو مصير القرارات او التوصيات التي تتخذ على أطار الوطن العربي ، هل يأتمر المؤتمرون فقط ثم ينفضون بعد اتخاذ قراراتهم وتوصياتهم ام انهم يباحثون هذه القرارات والتوصيات ليروا مدى التطبيق العملي للنظريات المرفوعة في هذه القرارات والتوصيات ، اعتقد ان الجواب على هذا السؤال قد لا يكون صعبا ، واعتقد ان السبب الاول في هذا يعود الى ضعف الوعي الاقتصادي لدى المواطن العربي ، فالمواطن العربي يتأثر بشدة اذا ثار خبر يتعلق بالسياسة وبالعمل الفدائي أو الثورة ٠٠٠ الخ مع العلم بان الاقتصاد هو العمود الفقري لكل عمل كان ، اكان هذا العمل شعبيا ام رسميا ، فبعد الاقتصاد عن الشارع العربي ، ومن المواطن العربي العادي ، يجعل المقررات والتوصيات ، التي تتخذ قليلا ما تصل الى التطبيق ، العملي ، كثيرا ما سمعنا عن الموضوع المتعلق بتكرير البترول العربي، نحن عندنا ٦٠٪ او اكثر او ٧٠٪ من احتياطي البترول ، ينتج منه حوالي الثلث أو أقل بقليل ، ٣٠٪ ، يكرر ٤٪ من احتياجاتنا ، مع اننا نحتاج الى ١٠٪ من البترول ، لماذا لايكرر ، اليس لدينا المال الكافي ؟ مثلا ، اليس من العار ان تكرر لنا الدول الاجنبية بترولنا ثم تصدره الينا مكررا كما ورد على ذكر المنتوجات القطنية ، التي نرسلها خاما تعود الينا مصنوعة ، هذه قضايا أعرف انه من واجب

هذا المؤتمر المحترم النظر اليها بعين الاعتبار ، هل التزمت بعض الدول العربية بمثل هذه المقررات ، ام لم تلتزم ؟ ثم من ناحية التصنيع ، ناحية تكون بالعالم هوة واسعة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وبين الشعوب ، ذات المستوى المعيشي العالي ، وبين الشعوب ذات المستوى المعيشي المنخفض ، نحن نلاحظ هنا ، اننا نقاسي ايضا في الوطن العربي ، من هذه الهوة العميقة جدا ، بين الثروة الاستثمارية الهائلة جدا والتي تذهب هدرا الى الخارج ، وبين المستثمر في الوطن العربي ، اعتقد ان امكانية العمل على ايجاد الحكومات والدول العربية القادرة ، هو ان يجعل الاقتصاد العربي بعيدا عن غرفه المغلقة عن الشارع ، يجب ان نزيد في توعية الشعب العربي في هذا الصدد ٠

المقـــرر :

شكرا للأخ السيد محمود نعناعة ، واعتقد ان الجميع يتفق على ان الهوة بين الرأي النظري والعمل التطبيقي هي من مظاهر التخلف التي نأمل ان يتغلب عليها الشعب العربي في الوقت المناسب ، ثمة سؤال من الدكتور محمد صادق المهدي ، موجه للدكتور جلال سعيد وهو ان أهم سلعة تعتمد عليها الجزائر هي النفط الخام في صادراتها ، وان هذه الصناعة تتحكم بها لحد الان شركات النفط الاحتكارية ٠ فهل للدكتور جلال ان يبين لنا الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتقليل الاعتماد على هذه الصادرات ، شكرا ٠

الدكتور جلال احمد سعيد

في الحقيقة ان الحكومة الجزائرية اول ما قامت به هو تأسيس شركة النفط الوطنية ، سونا طراك ، فشركة النفط الوطنية الان ، تقوم بالبحث والحفر وستقوم في المستقبل القريب بالتطبيق ٠ وهي الان تصدر حصتها ، هذا اولا ٠ وثانيا استغلت الحكومة الجزائرية ظروف ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ ، فسيطرت على الشركات الامريكية ، والشركات الانكليزية ، المستغلة في الجزائر وهي الان تقوم بنفسها في أدارة هذه الشركات ٠

نقطة اخرى ، الجزائر كما تعرفون ان امكانياتها الزراعية محدودة وذلك لقلة المياه وهي تحاول الان قدر المستطاع تصنيع الجزائر ، وقد بدأت فعلا ببناء بعض الصناعات الثقيلة ، نذكر منها على الخصوص ، صناعة الحديد في عنابة ، هذا بالاضافة الى الصناعات الاخرى كالمنسوجات والمنتوجات الغذائية ، والى غيرها ٠

المقـــرر :

شكرا الاخ الدكتور جلال ، هناك ملاحظة قصيرة من الدكتور علي الراوي ، من العراق تتعلق بالصحاري الاربعة الكبرى ، في البلاد العربية ٠

الدكتور علاء الراوي

يوجد في العالم عدد كبير من الصحاري واربع صحاري كبرى موجودة في

الدول العربية ، مساحات كبيرة من الصحاري فيها موارد طبيعية كبيرة غير مستغلة أو أهمل استغلالها ، فنأخذ مثلا الصحراء العربية ، او البوادي العراقية بصورة خاصة ، ونذكر فقط الجوانب المهملة التي كان يجب علينا بحثها للأستفادة منها فاذكر على سبيل المثال ، المراعي الطبيعية والنباتات الطبية والزيتية والاخشاب في البوادي والارياف وهذه تغطي حوالي ٧٠٪ من مساحة العراق ، هذه الثروة ، أهملت ويجب علينا ان نستثمرها ، كما اذكر هذه الناحية، كي نجد لها حلا لاجل التغلب على هذه المشاكل التي تقف حائلا او حجر عثرة في سبيل استغلال هذه الموارد الطبيعية ٠

في البوادي تستثمر مياه الامطار والسيول ، لتأمين حاجة القبائل البدوية الساكنة هناك من الماء لان الماء عنصر اساسي لحياة القبائل البدوية في الصحاري العربية ٠ ان العناية بالثروة الحيوانية في البوادي العراقية من حيث توفير الماء في فصل الصيف ثم توفير المواد الغذائية في فصل الشتاء ، ومن جراء ذلك الثروة الحيوانية ، تدخل نسبة كبيرة منها في فصل الشتاء ، ثم قلة العناية البيطرية في المناطق النائية والصحاري او البوادي العراقية ، هناك واحات في البوادي ومناطق تتجمع فيها المياه ومناطق اخرى يكون فيها مستوى المياه الارضية عاليا بحيث يمكن استغلالها على الوجه الاكمل ٠

هذه ملاحظة مهمة في العراق ، العنصر البشري في البوادي او المؤمل ان يعيش في الصحراء او في بيئات صحراوية كافية له القابلية الى استثمار الموارد الطبيعية وتربية الحيوانات ، عناصر اخرى ليس لها القابلية ان تعيش في البوادي، ففي العراق يوجد نحو ٢٠٠ الف بدوي ، أي يعيشون في الصحراء بامكانهم أن يستغلوا الثروة الحيوانية ولكن تتطلب العناية في جهودهم وغذائهم وفي تربية حيواناتهم ٠ هناك ناحية مهملة اعتبرها مهمة ، هي دراسة العوامل الاساسية والمساعدة في التغلب على المشاكل والصعوبات التي يجابهها الجندي العربي ، هناك دراسات في البلدان الاجنبية عن بوادينا وصحارينا نذكر انه يمكن التغلب على المشاكل التي يجابهها الجندي العربي او المحارب في الصحراء ، ولكن مع الاسف عندنا في بلدنا تجهل هذه النواحي وهذا ضروري جدا ومن الواجب دراستها وتعميمها على الجيوش العربية ٠

هناك نقطة اخرى بالحقيقة بعيدة عن شؤون البوادي واجب ان اذكرها وهي استغلال وتعبئة طاقات طلاب المدارس والجامعات في المجهود الزراعي المستقيم ، هذه ايضا ناحية في امكاننا ان نستغلها مثلما تستغل من قبل البلدان الاجنبية المتقدمة ٠

المقرر :

اشكر الاخ الدكتور علاء وارجو من الاخ الدكتور محمود حافظ غانم من الجمهورية العربية المتحدة ان يتفضل ببعض الملاحظات ٠

الاستاذ محمود حافظ غانم (ج٠ع٠م٠)

ان النقطة الاساسية لدي ، ان موضوعنا خاص بالتعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي ، يعني المفروض ان الموضوع لهذا اليوم هو مسح ونحن نناقشه في ضوء هذا العنوان الرئيسي اخشى ان عملية المسح لم نربطها بتلك التعبئة لحد الان، كل منا يتكلم ، والنتيجة ماهي التوصية التي نريد الخروج بها خلال هذه الجلسة ولعلها هي الجلسة التي ستنتهي المناقشات فيها لهذا الصباح، ما هي التوصية التي نريد ان نخرج بها ، ويكمن هناك خطأ اجرائي من عندنا ، نحن لم نضع (أساسا) يلتزم به كل باحث ان يناقشه ويخرج فيه بنتيجة محددة ، كما نفعل في معظم المؤتمرات الاخرى ، نقدم بحثا وتتم الاجابة عليه ، كل واحد يجلب بحثا وعند ذلك تختلف الابحاث الى حد كبير ، فمثلا لو كنا نتكلم ونبحث في كل دولة الموارد الموجودة سواء اكانت موارد زراعية او صناعية ، فهل هذه الموارد تشكل فائضا ، هذا الفائض كيف يمكن استعماله في التنمية والتعبئة في البلاد العربية ، وهل هو فائض يدر عملة اجنبية اذا صدر ، هل يمكن عمل عمليات المقايضة بين الدول العربية ، هل من الممكن استعمال الموارد الزراعية في الصناعة الموجودة في هذا البلد او لايمكن استعمالها ؟ يبدو لي اننا نريد ان نخرج من هذه الجلسة بعملية اساسية على ضوء المسح وضوء المعلومات التي ادلي بها اليوم ، سيما والميعاد قرب على الانتهاء فعلينا ان نناقش هذه المقترحات وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا للأخ محمود ، واعتقد انه قد اثار نقطة مهمة جدا وهي ان الوقت قد تقدم في هذه الجلسة دون ان ننتقل الى محاولة بلورة بعض التوصيات المحددة التي يمكن ان تخرج من هذه الجلسة فيما عدا التوصية الكريمة التي تقدم بها الدكتور حسن ثامر فارجو من الاخوان ان يولوا هذه النقطة عين الاعتبار ، الاخ الاستاذ الطمار حامد من الجزائر يود ابداء بعض التعليق ٠

الدكتور الطمار حامد (الجزائر)

السؤال الذي يطرح هنا هو الكلام حول اقتصاد التنمية والحرب ، نتدارس جميع الامكانيات التي تتوفر لدينا ، في الوصول الى التنمية حقا ، والسؤال الذي يطرح ، هو هل اننا اجتمعنا هنا لنعرف اقتصادياتنا او لشرح نقاط الضعف في هذه الاقتصاديات ، وكيف نتغلب عليها ، نأخذ مثلا المعادلة التي وزعت في الجمهورية العربية المتحدة ، وحسب رأيي في الامكان تحقيق هذه المعادلة وذلك بتعبئة كافية للموارد البشرية ٠ المشكلة هي مشكلة سياسية ، والموضوع الذي نبحثه موضوع اقتصادي ولكن تواكبه ناحية سياسية والسؤال الذي يطرح الان، هو كيف نستطيع ان ننقذ الجانب السياسي عند حصر المواضيع الاقتصادية ؟ هل نستطيع ان نتكلم بعبارات سياسية فقط او بعبارات اقتصادية فقط واعتقد اننا اجتمعنا هنا للحصول على نموذج للتطور يسمح لنا ان نعرف جميع قدرتنا الاقتصادية ، واذا رجعنا الى منهاج البحوث المقدمة ، فاننا لا نحصل على أي منهاج في هذا المجال ٠

المقـــرر :

شكرا للأخ الدكتور التكمه‌جي على ترجمة ما تفضل به الاخ الاستاذ الطمار ٠ الطمـــار ٠

هناك مجال فقط لتعليقين او ثلاثة وفي الاثناء ارجو ان أكرر رجائي للاخوان بالتركيز فيما تبقى في هذه الجلسة على بلورة التوصيات المحددة فقط وليس التعليق ٠ طبعا بعد تعليقين او ثلاثة من الاخوان الدكتور نيقولا سركيس ، والاخ الدكتور سلطان ابو علي والاخ الدكتور ابراهيم سعدالدين ٠

الاخ الدكتور نيقولا سركيس له بعض الملاحظات عن موضوع درجة التبعية في الاقتصاد الجزائري وارجو ان تكون ملاحظاته مختصرة ٠

الدكتور نيقولا سركيس (لبنان)

شكرا ، لدي بعض ملاحظات موجزة وسريعة حول الدراسة التي قدمهـــا الدكتور سعيد حول اقتصاد الجزائر وخاصة حول الصناعة النفطية في الجزائر ، وقد تفضل الدكتور المهدي وطرح على الدكتور سعيد سؤالا حول الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للحد من هذه التبعية وقد ابدى الدكتور ســـعيد الملاحظات اللازمة ولكن اود ايضاح بعض النقاط ، لكي تكون الصورة اوضـح وسأكون موجزا خاصة وسأبحث هـذا الموضوع مطولا في الجلســـة الخاصـة بالسياسة النفطية في البلاد العربية ٠ الملاحظات يمكن ايجازها بالنقاط التالية :ـ

الجزائر ورثت عن الاحتلال الفرنسي تركة في ميدان البترول هي امتيازات وهي نوعا ما وفي بعض الحدود قريبة جدا لبعض الاوضاع التي كانت تسود في البلدان العربية ، ومن جملة الاجراءات التي أتخذتها الحكومة الجزائرية ، الاجراءان اللذان ذكرهما الدكتور سعيد أي اولا ـ انماء شركة وطنية تقوم حاليا في كافة الاعمال البترولية عمليا وفي بعض الاحيان تقوم باستثمار الجزء الاكبر من عمليات استثمار البترول وخاصة في ميدان التنقيب ، أي انها تتحمل عمليا الان العبء الاكبر ان لم نقل كل العبء للأستثمار ٠

وثانيا ـ والميدان الثاني هو ميدان الصناعات البتروكيمياوية ولكن ليس هذا هو المهم وانما المهم ثمة اجراءات أخرى ، الاجراء الاول يتعلق باستثمار الغاز الطبيعي ، والجزائر كما نعلم تملك احتياطيا من الغاز ، يقدر ب ٣٠٠٠ مليـــار متر مكعب ، أي ما يقدر ١٠٪ من الاحتياط العالمي للغاز وقد كان الغاز يعتبر حتى ١٩٦٥ مادة ثانوية يترك استثمارها لتقدير الشركات ولكن منذ عام ١٩٦٥ وهذا وضع جديد من نوعه في البلاد العربية ، اصبحت الجزائر هي وحدها التي لهـا الحق في استثمار الغاز الطبيعي ، وتصديره ، وهذه السابقة تجدر الاشارة اليها، النقطة الثانيـة ، هي مهمة أيضا وهي اننا نلاحظ انه يوجـد في الجزائر قانون بترولي وضعه الفرنسيون ، منذ عام ١٩٥٨ وهذا القانون هو اول قانون بترولى وضع فى البلاد العربية ، وقد ورثت الجزائر هذا القانون عن فرنسا وهذا القانون يخول السلطة والادارة مراقبة الشركات مراقبـــة فعلية ، والجزائر عمليـــا

تطبق هذا القانون وعن طريقه تشرف على عمليات الشركات الاجنبية ، لامجال هنا في التوسع فهو موضوع واسع جدا ، ولكن ابدى فقط بعض الامثلة فمثلا ما يتعلق بمشكلة الاسعار ، وهذا موضوع اساسى ومهم جدا في البلاد العربية ، فالاسعار كما نعلم متروك امر تحديدها الى الشـــركات الاجنبية ، كما نلاحظ انه بموجب قانون البترول الذي وضعه الفرنسيون طبعا لاستعمالهم الخاص والذي ورثته الجزائر فمن حق الجزائر ان تشرف على تطبيق مستوى الاسعار ومنـــذ اسبوع اتخذت قرارا سيكون له اثر بعيد في المنطقة كلها لانها أمرت ولم تتفاوض بل امرت الشركات برفع مستوى الاسعار المعلنة من ٢،٣٥ دولار الى ٢،٦٥ دولار، وهذه السابقة مهمة جدا لانها اول تفكير من نوعه واول حالة من نوعها تلجأ لهـا الحكومة بشكل تلقائي ومنفرد الى أمر الشركات صاحبة الامتيازات الى تحديد كذا سعر للبترول المصدر وثمة امثلة أخرى مثلا فيما يخص تحديد مستوى الانتـــاج فالحكومة هي ايضا التي تقرر مستوى الانتاج وتطلب من الشركات التقيد بهذه القرارات ٠

هذه بعض الملاحظات السريعة التي اردت أوتيها وآمل ان يفسح لي المجال فيما بعد للعودة الى هذه المواضيع وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا للأخ الدكتور نيقولا سركيس ٠ ادعو الان الاخ الدكتور سلطان ابو علي من ج٠ع٠م٠ لابداء ملاحظته باختصار رجاء ٠

الدكتور سلطان ابو علي :

المعروف ان عملية التنمية الاقتصادية الناجحة تستلزم ترشيد الزراعة ولكن من الملاحظ ان معظم الدول العربية تعاني من تدهور الزراعة فيها وعجزها عـن سداد حاجة السكان منها بالرغم من ان الزراعة هي النشاط الرئيسى كما هو واضح في البحوث استمعنا اليها ٠ ولا شك ان نقفز الى النتيجة بضرورة التصنيع في مواجهة تناقص الغلة في الزراعة خصوصا في ظل عدم وجود دراسات مستفيضة فيما يتعلق بنتائج التسميد والتبوغ المحسنة الخ ٠ ولكن هذا لا يعني ان نقلل من شأن الصناعة لذلك أرى انه من الضروري ان ينظر المؤتمر بعد البحث المستفيض توصية خاصة بالاهتمام بالزراعة ورفع الانتاجية فيها ٠

المقـــرر :

شكرا للأخ الدكتور سلطان ٠ ارجو من الاخ الدكتور ابراهيم سعدالدين ان يتفضل ببعض الملاحظات ٠

الدكتور ابراهيم سعدالدين :

في واقع الامر ليس لي ملاحظة وانما هو اقتراح بتوصيـــة ٠ والاقتراح بالتوصية هو ان يقوم مجلس الوحدة العربية بعمل مسح شامل بشكل احصائي للموارد والامكانيات العربية ليكون اساسا موحدا للدراسات بالتعاون مع اتحاد

الاقتصاديين العرب مع الشكر ...

المقـــرر :

شكرا . اعتقد الان من المناسب اعطاء المجال للاخوان اصحاب الابحاث ان يتقدموا ببعض الاجابات التي قد تكون قد حصلت في اذهانهم عن النقاط التي اثيرت في التعليق على ابحاثهم . فارجو من الاخ الدكتور عبدالرازق اذا كان لديه بعض الملاحظات .

الدكتور عبدالرازق

الملاحظة الشكلية الاولى ولو انها تكررت من اغلب الزملاء اجاب عنها الدكتور عبدالعـــال الصكبـــان ، عن طـــريق اعطـاء فـــكرة عـــن البـــلاد العربيـــة المختلفـــة . والمـــلاحظ ايضـــا والدلالـــة عـــلى أهميـــة هـــذه المسألة انـــه كثير من أخواننـــا المعلقين كـــانوا يتحرجون ويحجمون عـــن التعليق لان معلوماتهم عن البلدان التي يعلقون عليها فيها نقاط نقص . وعلى ذلك كان تنظيم العملية يتم عن ان المعلق يجب ان يكون من بلد آخر لكي يعطي أهمية للموضوع ونحن فعلا هذا هو الذي احسسنا به وهو الواقع . صحيح نحن لا ننكر انه لم يكن هناك شكل عام لطريقة البحوث المقدمة . وكان المفروض بالنسبة للابحاث اعطاء صورة ولو سريعة عن البلاد العربية او مشاكلها تساعد في مناقشةالموضوعات الاساسية في المؤتمر وليس هذا كما نعتقد ان نأخذ توصيات في هذه الدراسات . ولهذا نجد ان الملاحظات التي قالها الدكتور هشام عن البحث الذى قدمته لم اذكر فيه شيئا عن النتائج الخاصة بتطبيق الاصلاح الزراعي . هذه المسألة في الواقع فى كل المجال ستجد فيه نقصا . ولا يمكن ان اتصور ان بحثا مقدما في حوالي (١٥) صفحة في مدى قصير يمكن ان يلم بهذا لان فيه مسائل اجتماعية وسياسية ترتبط بالموضوع ليس من السهل معالجتها لانه ليس هنا هو المجال . والذي يهمني في الواقع في النقطة الاساسية التي هي ايضا متعلقة بالابحاث ، وكنت ارجو ان يكون الدكتور البنا موجودا ، الدكتور البنا مثلا ذكر لنا كل المشاكل الموجودة في البلاد العربية وقال مثلا عندها موارد وعندها نشاط تجاري بين البلاد العربية مع انه من المفروض ان يتم بين البلاد العربية الخ . وهذا ايضا يرتبط بكلام قاله الدكتور هشام على اساس عندما تتم عملية التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة او في غيرها هل هذا التخطيط يتم في ضوء وجود وحدة عربية او عدم وجودها . كانت توجد محاولات لامكان التخطيط ان يكون في شكل وحدة عربية حينما تمت الوحدة مع سوريا في شكل مخطط مشروع السنوات الخمس في كلا البلدين وعند حدوث الانفصال تغير الوضع الى حد كبير وهنا تقع المشكلة (وكنت احب ان يكون الدكتور البنا موجودا) تقع اساسا على المجالس التى تكونت اساسا لدراسة هذه المشاكل . لاننا نجد مثلا اذا كان لي ان اقول ما حدث انه كنت في احد مؤتمرات الغرف التجارية العربية وقدم بحث في سنة ١٩٥٧ بمعنى مضى عليه (١٢) سنة عن انشاء سوق عربية مشتركة . ووضعنا بعض الاسس ومع ذلك انشىء مجلس الوحدة والى الآن لا توجد أي دراسة نستطيع ان نعرف منها ما هو شكل الوحدة ولا حتى

شكل الاقتصاديات العربية التي نريدها ٠كرر هذا الموضوع مرةأخرى في المؤتمر في سنة ١٩٥٨ وكان لي الحظ ان اشترك فيه وكرر ايضا مع دول المؤتمر الافريقي الاسيوي ايضا في نفس المجال وانشئت مؤسسة للتنمية العربية وانشىء البنك العربي الافريقي ومع ذلك ما هي الابحاث التي قدمتها هذه الاجهزة حتى تساعد حضراتكم كباحثين ٠ هل هناك احصاء موحد ؟ هل هناك اتفاق على حتى مفاهيم موحدة بالنسبة للكمارك او بالنسبة للضرائب او خلافه ؟ وبناء عليه يبقى هناك بيان احصائي او حتى احصاءات عادية حتى تبقى تحت يد الباحثين ممكن نحن ان نقدمها لهم ٠ فتستطيعوا ان تستنتجوا منها نتائج ٠ هذه هي المشكلة الاساسية التي نحن موجودين فيها ولا نستطيع ان نطلب من اخواننا الباحثين لا اقول هذا كي ابرر نفسي ٠ انما كيف يمكن عمل بحث موحد بتخطيط موحد اذا لم تكن البيانات موجودة ٠ لكن البيانات الموجودة قد تكون في بلاد تحت اسماء مختلفة تحتاج الى ان هذه المجالس ان لم تكن تستطيع عمل شيء في المجال التطبيقي لا أقل انها تعطينا المادة الخام التي يمكن على اساسها الدراسة ٠ ليس فقط بالنسبة للبيانات مثلا ، ماهي اراء هذه المجالس في الملاحظة التي اثيرت وهي اننا نفضل كثيرا من مواردنا الخام التي نصنعها واين الدراسات التي عملت عنها ٠ مسألة المشاكل موجودة بين المناطق وبعضها بين البلاد العربية وبعضها سواء في التجارة او المواصلات ٠٠ الخ ٠ اذن ما هي وجهة نظرهم ووجهة نظر هذه المجالس التي وجدت اصلا وتنفق عليها البلاد العربية بسخاء لتقدم هذه الدراسات وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا للأخ الدكتور عبدالرازق ٠ اعتقد ان الدكتور محمد عمادي لديه تعقيب ٠

الدكتور محمد العمادي

ارجو ألا يكون التعليق الذي ابديته بأي شكل من الاشكال من انواع الانتقاد ٠ ففي الواقع نحن نوجه بعض الملاحظات حول الاوراق التي بين ايدينا وليس حول الابحاث التي يمكن ان تقدم طبعا من قبل الشخص ذاته ٠ فمثلا للسيد الدكتور عبدالرازق حسن ابحاث مختلفة في مختلف المجالات التي لم تذكر في هذا البحث والدكتور خياطة كما اشار في بحثه هناك كتاب كامل عن الاقتصاد السوري وهناك ابحاث عن التجارة الخارجية وغيرها وانما نحاول ان نبين بعض الاسباب التي فيما لو استكملت قد يكون البحث الذي بين ايدينا اوسع واشمل ٠ فنحن من معرفتنا الخاصة نقدر الجهود التي بذلت ونحترم الاشخاص الذين قدموا هذه الابحاث ونعرف بان لهم مساهمات مختلفة في مجالات اقتصادية واسعة ٠ شكرا ٠

المقـــرر :

الاخ الاستاذ عبدالواحد المخزومي لديه بعض الملاحظات على ما اثير من نقاط حول الكلمات ٠

الاستاذ عبدالواحد المخزومي :

الموضوع في الحقيقة ، كان قد طلب الينا مجرد كتابة بعض الصفحات عن اقتصاديات الاقطار العربية وكلفت بالتعبير عن اقتصاديات العراق · فالالتزام الحرفي كان نتيجة لعدم وضوح الهدف في وقته واعتقد ان الدكتور عبدالعال والدكتور عبدالرازق اعطيا الموضوع حقه من التبريرات الكافية لايجاد العذر في التقصير الموجود في الاوراق · وعدم اعطاء البحث المقدم من قبلي اي تحليل او تعليق على المواضيع كان سببه الرئيسي اعتقادي وجود مواضيع اخرى كاملة سترد في المستقبل القريب وخلال الاسبوع الذي ينعقد فيه المؤتمر · هناك بحث عن الخطة الاقتصادية · هناك بحث عن الزراعة وامكانية تطويرها وتنميتها وتوفير عناصر التكامل فيها · ولبقية القطاعات ايضا بحوث متخصصة فلم اجد مجالا لاقحامها ضمن المسح المقدم من قبلي في هذا البحث · ارجو الا يكون هذا أعتذاراً في اعترافي عدم شمول الورقة المقدمة فان الاسباب كانت كما في الملاحظة التي ذكرها الاخ الدكتور المعلق سعد الدين عن احتمال وجود تشابك في قطاع الصناعة التحويلية وتضارب في النسب المذكورة ، ان هناك نموا في القطاع نفسه وعدم وجود زيادة واضحة او زيادة كبيرة في مساهمته في الناتج القومي · وحصلت الزيادة وكانت في حدود ٢١٪ حسب اختلاف التقديرات الاحصائية المتوفرة · عدم انسجام النسب الناتجة عن ضآلة مساهمة القطاع نفسه · ف ١٠٪ من الدخل الناتج القومي منها (٥ر٦) القطاع ٤ر١١ أو ٥ر١١ لو ابقينا الفرق الموجودة بين ٥ر٦ و ٥ر١١ ووزعناه على ال ١٠٪ فاتصور ان الالتباس يكون واضحا في هذه الحالة · القطاع لم ينم الا بحدود ١٪ أو ٢٪ وشكرا ·

المقرر :

أعتقد انه تجمع لدينا الآن عدد من التوصيات اثنتان منها تتعلق بتوصية اتحاد الاقتصاديين العرب من جهة ودعوة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع نموذج او هيكل عام للمسوح والاحصاءات الرئيسية المطلوبة كمراجع للباحثين من جهة اخرى على ان يكون هذا الهيكل شاملا ومبوبا ومشروحا حسب الاصول مع التفسيرات الكافية للمقاصد والمفاهيم والمصطلحات ، وان يرسل هذا الهيكل الى الجمعيات الاقتصادية والى الاقتصاديين ليكون دليلا لمن يعهد اليهم بالابحاث المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية العربية ومستقبل الاقتصاديات العربية ·

والواقع ان النقطة التي اثارها الدكتور عبدالعال واردة والمشكلة في الواقع هي مشكلة مواصلات لانه هناك ابحاث ومسوح وعروض حول الاحوال الاقتصادية في البلاد العربية من كل نوع فانا اعرف مثلا أن في جهود الامم المتحدة ومكتبها في بيروت بحوثا ومسوحا باستمرار وبحوثا تحليلية ولكن يظهر ان هناك تقصيرا في ترويج هذه المعلومات على الاقتصاديين العرب · فيمكن ان تصدر توصية بحث تشير الى مشكلة تعطل المواصلات وكيفية تشريعها · توصية اخرى تتعلق بعمل اطلس اقتصادي احصائي عربي وهذه

التوصية مقدمة من جمعية الاقتصاد السياسي المصرية عمل هذا الاطلس على اساس اقليمي وقومي وقطاعي ونوعي وتكليف احدى الجمعيات الاقتصادية تمويل المشروع في كل من المجلس الاقتصادي العربي والجمعيات الفرعية ٠

هناك توصية اخرى لتخطيط القوى العاملة لكل من الاغراض طويلة الاجل وقصيرة الاجل داخل كل قطر عربي وفي ضوء امكانيات تخطيط القوى البشرية في الوطن العربي ككل بالاضافة الى توصيتين قطاعيتين تتعلق احداهما بتركيز الزراعة والاهتمام بوسائل رفع الانتاجية الزراعية وناحية اخرى هي الاهتمام بالصناعة ولا سيما الصناعات الخفيفة ٠

اعتقد من المناسب هنا ان نشير الى امكانيات المكتب الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في بيروت ٠ فهذا المكتب المفروض من تأسيسه ان يحل محل لجنة اقتصادية اقليمية لمنطقة الشرق الاوسط. ولكن لصعوبات سياسية لم يكن بالامكان انشاء مثل هذه اللجنة الاقليمية التي في العادة تتولى قضية جمع المعلومات الاحصائية ووضعها في صيغ معيارية ومتجانسة بين الاقطار المختلفة ٠ ميزة وجود لجنة هي انها تضم ممثلين عن الاقطار الاعضاء فيها والممثلون والمجلس الحاكم يقرر ما يفعل مكتب كالمكتب الاقتصادي والاجتماعي في بيروت ولذلك في غياب مثل هذه اللجنة اعتقد ان من المناسب للهيئات نافذة الرأي كاتحاد الاقتصاديين العرب ان تتوجه بكتاب الى مكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي مقترحة عليه الاهتمام بمواضيع معينة او بابحاث معينة لفائدة الاقتصاديين العرب ٠ بالاضافة الى التوصيات فان الاقتصاديين العرب مهتمون في هذه النواحي وهذا يعتبر توصية تمثل رأيا عاما في البلاد التي يهتم بها المكتب ٠

اعتقد ان الموضوع اصبح واضحا بالنسبة للجلسة اما الصياغة فهي صياغة هذه التوصيات التي تبلور هذه النقاط بالشكل المناسب ٠ لقد كانت هذه الجلسة قيمة في توفير ارضية او خلفية من المعلومات العامة والخاصة عن الاقتصاديات العربية وتشكل مقدمة مناسبة للابحاث التي يتداولها المؤتمر في جلساته القادمة ٠ شكرا على صبركم معي ٠

الجلسة الثانية

لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني

مساء الاحـد ١٩٦٩/٣/٩

المقرر ـ الدكتور جواد هاشم

الجلسة الثانية لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني

التي عقدت في الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٦٩/٣/٩

في مقر جمعية الاقتصاديين العراقيين في بغداد

المقـــرر :ـ

ايهـا الاخوان : بسم الله الرحمن الرحيم نفتتح الجلسة الثانية التي تدور ابحاثها حول مفهوم اقتصاديات الحرب وحول امكانيـــات اقتصاديات الحـرب وتكييف الاقتصاد الوطني لظروف الحرب ٠ سيكون المقرر لهذه الندوة الدكتور جواد هاشم وزير التخطيط في العراق ويبحث فيها السادة الاستاذ الدكتور فؤاد مرسى عن مقتضيات التنمية ومقتضيات الدفاع القومي والدكتور طاهر كنعان عن التعبئة البشريةوالدكتور حميد القيسىحول تكيف الاقتصاد الوطني للانتاجالحربي وهناك ورقة تقدمت بها جمعية الاقتصاديين العراقيين حول مفهـــوم المـــواد الستراتيجية ٠ والآن يتفضل السيد المقرر الدكتور جواد هاشم لتولي الجلسة :

المقـــرر :ـ

ايها المؤتمرون الكرام ٠ بسم الله نفتتح الجلسة الثانية لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني في هذا المساء ليتحدث اليكم السادة ٠ الدكتور فواد مرسى والدكتور حسين عمر والدكتور طاهر حمدي كنعان والدكتور حميد القيسى وجمعيـــة الاقتصاديين العراقيين وتقع جميع الابحاث والتي تقدم هذه الامسية تحت عنوان « مفهوم اقتصاد الحرب » : سيحدثنا اولا الدكتور فؤاد مرسى عن مقتضيات التنمية ومقتضيات الدفاع القومي اذ سيبين لنا بايجاز تأثير اقتصاد الحرب على اقتصاد التنمية منطلقا من كون البلد الذي يأخذ باسباب التنمية لا تواجهه الحرب بتغييرات جسيمة في اقتصاده باعتبار اقتصاد التنمية يكون مهيأ بحكم هيكله لاجـــراء التعديلات التي يتطلبها اقتصاد الحرب ومن ثم تنصب هذه التعديلات أساسا على اولويات توزيع الفائض الاقتصادي أي ان المشكلة التي يفرضها اقتصاد الحرب على اقتصاد التنمية تتمثل بشكل رئيسى في توزيع اعباء تمويل الحرب بـــين مختلف الطبقات من جهة وبين الادخار المحلي والعون الخارجي من جهة اخرى ٠

مقتضيات التنميـــة
ومقتضيات الدفاع القومي

بقلم الدكتور فؤاد مرسى

مقـــــدمة

١ ـ لعل في مقدمة ما كشفت عنه الحرب التي شنتها اسرائيل على البلاد العربية في شهر يونيه من عام ١٩٦٧ ، هذا الارتباط الوثيق الذي بدا ما بـــين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومقتضيات الدفاع القومي ، فان تحقيق زيادة مطردة في الانتاج لم يعـد مطلبا ضروريا للتغلب على التخلف الطـــويل الامد ، بل ضروريا أيضا لتوفير الموارد اللازمة للمجهود الحربي · وبالتالي لم يفسح المجال للجدال العقيم حول الخيار بين مواصلة التنمية أو التحول الى ما يسمى باقتصاد الحرب · وعلى العكس فلقد غدت مقتضيات الدفاع القومي حافزا ملحا لبذل المزيد من الجهود في سبيل التنمية الاقتصادية ·

٢ ـ لذلك تحاول هذه الورقة ان تتناول بالدراسة موضوعا محددا هو العلاقة بين مقتضيات الدفاع القومي ومقتضيات التنمية ، وبعبارة أدق تأثير اقتصاد الحرب على اقتصاد التنمية · ومن المعروف ان البلاد العربية تتفاوت من حيث البنيان الاقتصادي ومن حيث معدلات النمو تفاوتا كبيرا · وهي تواجه بصفة عامة ظروف تنمية اقتصادية تتخذ في احسن الاحوال اسلوب التطور غير الرأسمالي ، وهو أسلوب يعبر عن مرحلة انتقالية لها خصائصهـــا المميزة · لذلك فان من الطبيعي ان تقدم الدراسة الحالية نموذجا نظـريا لايمكن أن ينطبق انطباقا حرفيا على كل بلد عربي ، وان يكون مستوحي لاعتبارات عملية من تجربة الجمهورية العربية المتحدة · وكأي نموذج نظري للتحليل ، فان له مزية الوضوح وفيه قصور التجريد ·

اقتصاد التخلف

٣ ـ ليست التنمية مجرد قرارات تتخذها الحكومات باجراء بعض الاستثمارات لكنها عملية شاملة قد تستغرق حقبة تاريخية كاملة من أجل تحسين جدي في مستوى معيشة السكان عن طريق بناء اقتصاد قومي متوازن النمو قادر على اشباع الحاجات المتزايدة ، كما وكيفا لهؤلاء السكان ·

ومن ثم تتحدد التنمية الاقتصادية بطبيعة البنيان الاجتماعي ، وبنوعية الطبقات التي تلعب فيه الدور القيادي وبعبارةاخرى تتحدد التنميةالاقتصادية المطلوبة بابعاد التخلف الاقتصادي القائم ·

لهذا لا يصلح المعيار الاحصائي معيارا لتحديد التخلف الاقتصادي ، وانما المعيار الوحيد الصالح هنا هو المعيار الهيكلي ·

٤ ـ ويتمثل التخلف الاقتصادي في بطء معدلات نمو القوى الانتاجية التي توجد تقريبا في حالة ركود نتيجة للاقتطاعات الضخمة التي تنتزع من الدخل القومي ثم لا تختص لعملية الانتاج الموسع ، وذلك باعتبار ان الدخل القومي هو الناتج الاجتماعي مطروحا منه ما يلزم لتجديد وسائل الانتاج المستهلكة ٠

٥ ـ ويحكم الاقتصاد المتخلف قانون النمو المتفاوت من قطاع الى قطاع ومن اقليم الى اقليم ، من الريف الى الصحراء الى المدينة ٠ ولا شك ان ثمة نشاطا اقتصاديا يعتبر هو النشاط الحاكم ، هو في العادة نشاط اولي كالزراعة او الاستخراج او الرعي او الصيد أو الغابات ٠ وهو ما يشكل الاقتصاد التقليدي ، الذي توجد بجانبه انشطة اقتصادية تتواجد بجانبه من غير ان تتكامل معه ٠ في هذه الظروف يكون من الطبيعي ان تكون نسبة الدخل التي يساهم بها قطاع الخدمات (من التجارة الى النقد الى الائتمان الى السياحة) هي التي تكبر على حساب نسبة ما يساهم به قطاع النشاط الاولى، بينما لا تزيد مساهمة قطاع النشاط الثانوي من صناعة وتعدين ٠

٦ ـ وتنقسم الاقتطاعات التي تنتزع من الدخل القومي الى داخلية وخارجية ٠ والاقتطاعات الداخلية هي تلك المترتبة على التنظيم الاقتصادي لملكيةالارض الكبيرة والاقتصاد القائم على الانتاج الصغير والاستهلاك الذاتي ٠ ومن شأنها ان جزءا كبيرا من الفائض الاقتصادي المتولد في الزراعة او في البترول مثلا يصبح فائضا احتماليا نظرا لنمط الاستهلاك المفرط والانفاق غير المنتج من جانب كبار الملاك ووكلائهم وكبار التجار ٠ ومن ثم فان الفائض الاقتصادي الفعلي يصبح ضئيلا ، لا يكفي لدفع حركة الانتاج الموسع ٠ وغالبا ما يتم تبديد هذا الفائض الاقتصادي الفعلي ، سواء في الاستهلاك او في انواع معينة من الاستثمار ٠ بل ان سيطرة المرابين وارتفاع سعر الفائدة يكونان من القوة احيانا بحيث يلغيان أهمية الاستثمار اصلا واحيانا اخرى يتجه جزء هام من الفائض الاقتصادي الفعلي الى الخارج حيث يكتفى بتوظيفه في الاسواق المالية ٠

٧ ـ أما الاقتطاعات الخارجية فهي تلك الناشئة عن التبعية الاقتصادية للخارج ، هذه التبعية التجارية والمالية والنقدية للاقتصاد الرأسمالي الاجنبي الذي يمارس داخل الاقتصاد المتخلف عملية التراكم البدائي لنفسه عن طريق شل وتجميد الزراعة وتصفية الصناعة وكبت الادخار ، ثم اختصار عمل الفلاحين والعمال بأكثر من طاقتهم ، ثم نهب الجزء الاكبر من الفائض الاقتصادي المتولد في المجتمع كله وتحويله الى الخارج ٠ هنا لا يساء استخدام الفائض الاقتصادي بتحويله من استخدام منتج الى استخدام غير منتج ، وانما يتم اخراجه بالمرة من دائرة الاقتصاد المتخلف ليكون قوة دفع للاقتصاد الرأسمالي الاجنبي ٠

٨ ـ هكذا يتكامل الاقتصاد المتخلف مع الاقتصاد الرأسمالي الاجنبي ٠ وهو

تكامل مشوه ، قائم على دفع ظاهرة النمو المتفاوت في البلد المتخلف الى آخر مداها · فالمشاهد ان البلد المتخلف يحتوي عادة على قطاعين متفاوتي النمو تماما هما من جانب القطاع التقليدي الذي ينتج المنتجات الاولية المعـــدة للتصدير الى الخارج ، وهو قطاع يتميز باسلوب انتاج متخلف سواء من حيث استخدام القوى المنتجة او من حيث علاقات الانتاج السائدة · ومن جانب آخر ، يوجد القطاع شبه الرأسمالي وبخاصة في المدن ، حيث تتمركز انشطة الخدمات اللازمة لوضع المنتجات الاولية المحلية تحت تصرف الاقتصاد الرأسمالي الاجنبي ، من ائتمان وتسويق ونقـل وتصنيع وتصـدير ثم استيراد · لهذا تلعب التجارة الخارجية دورا خطيرا في الاقتصاد المتخلف · وبالتالي تلعب الرسوم الجمركية دورا خطيرا كمورد للدخل القومي · وتدل احصائيات التجارة الخارجية للدول النامية فيما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٥ على ان المنتجات الاولية وفيها الخامات والمواد الغذائية والوقود تمثل حوالي ٨٥٪ من قيمة الصادرات ، بينما تمثل السلع المصنوعة اكثر من ٥٦٪ من قيمة الواردات · ولهذا أيضا يتميز اقتصاد المدن عادة بأنه أقتصاد استهلاك ·

وينجذب الناس للتجارة واعمال الحكومة ، فان استغلال مصـــادر الثروة الطبيعية لا يوفر العمل الا لنسبة ضئيلة من السكان · ففي عام ١٩٦٣ مثلا كان البترول في الاقتصاد الجزائري يمثل ١٧٪ من الانتاج القومي ، و ٩ر٥٧٪ من قيمة الصادرات ، لكنه كان يمثل ٨ر٢٪ من مجموع الاجور الموزعة و ٤ر٪ من مجموع العمالة ·

٩ ـ هكذا يقوم الاقتصاد المتخلف مثالا حيا لما يمكن ان تفضى اليه عملية التبعية للخارج والاستغلال الاجتماعي المكثف · ان قوى طفيلية داخلية وخارجيـة تستنفد قدرته على النمو · ان الاقطاعات الداخلية والخارجية من الدخل القومي تكون من الضخامة بحيث لا يؤدي الفائض الاقتصادي دوره الطبيعي في احداث التراكم الضروري في المجتمع المتخلف · ويتم التعبير عن هـذه الحقيقة بعبارات من انتاجية العمل · فانتاجية العمل في البلدان المتخلفة ضئيلة · ولقد بلغت الانتاجية للفرد الواحد فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ مبلغ ١٣٥ دولارا · وتبدو ضآلة هذه الانتاجية اذا علمنا انها لا تمثل سوى ٩٪ من انتاجية الفرد في البلدان الرأسمالية ·

لهذا كله تبدو استحالة ما يمكن ان تسميه النمو التلقائي للاقتصاد المتخلف · وتبدو على العكس ضرورة ما نسميه التنمية · فهذه التنميـــة لايمكن الا ان تكون عملا واعيا ·

اقتصاد التنمية

١٠ـ وعملية التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تعبئة الفائض الاقتصـادي لاحداث التراكم الضروري للانتاج الموسع · ولما كان جزء كبير من هـــذا الفائض يتولد أساسا في قطاع الزراعة فأن هذا القطاع يجب ان يخضـع لتغييرات هيكلية · وبالمثل قطاع الاعمال التابع للاقتصاد الرأسمالي الاجنبي·

هنالك لابد من استخدام القوى المنتجة غير المستخدمة والاحتفاظ محليا بالقوى المنتجة التي تنهب للخارج · ومن ثم فأن عملية التنمية الاقتصادية هي في النهاية عملية تحرير وتطوير القوى المنتجة ، بتطوير ظروف الانتاج واساليب الملكية واحلال تكتيك ارقى واستخدام وسائل انتاج احدث واكثر كفاءة ، مع تحقيق اشباع متزايد للحاجات الفردية والجماعية · ان التنمية الاقتصادية تتحول في النهاية الى عملية الارتفاع المنتظم بانتاجية العمل ·

١١ـ عندئذ يمكن ان يتحقق التراكم الاولى على حساب رأس المال الاجنبي الطفيلي، مع اجراء التحول الاجتماعي الذي يفضى الى تصفية الطبقات المحلية الطفيلية· ان تصفية القوى الطفيلية التي تعيش على تبديد الفائض الاقتصادي هي ما يمكن ان نعتبره الشروط التمهيدية للقيام بالتنمية ، وتتمثل في توفير ظروف الانتاج واساليب الملكية التي تسمح للقوى المنتجة بان تنطلق من عقالها · مثل الاستقلال السياسى ، وتحرير الاقتصاد من التبعية للخارج (البنوك ، النقد ، التأمين ، التجارة الخارجية) ، واتخاذ خطوات جدية في سبيل التقدم الاجتماعي أم على الاقل لتوسيع السوق المحلية ·

١٢ـ ويبقى بعد ذلك ان تتخذ الخطوات الاقتصادية التي تكفل تصفية جوهر التخلف في جيل واحد ، بالافادة من التكتيك الحدي وامكانيات التعاون الدولي · ان تحقيق هذا الهدف يطرح على الفور مهمة مضاعفة الدخل القومي في مدى عشر سنوات فقط ، بانجاز معدل سنوي للتنمية لا يقل عن ٢ر٧٪ · وهو معدل غير طموح على الاطلاق ، بالنظر الى معدل زيادة السكان الذي يمكن ان يصل الى ٣٪ سنويا ·

ان تحقيق هذه الزيادة في الدخل القومي انما يرتبط بعاملين هما القدرة على زيادة القوى المنتجة وزيادة متوسط انتاجية العمل · لكنها تتوقف في النهاية على معدل التراكم القومي من جانب وعلى وجهة هذا التراكم من جانب آخر ·

١٣ـ فمن المعروف ان الدخل القومي يجري توزيعه بين الاستهلاك والفائض الاقتصادي · والتراكم هو عبارة عن الفائض الاقتصادي المعبأ للانتاج الموسع ، أي المخصص بالفعل لتغطية النفقات التي تؤدي الى زيادة القوى المنتجة · ومعدل التراكم هو نسبة هذا التراكم الى الدخل القومي ·

ولا شك في ان التراكم ينقص الاستهلاك عاجلا ، بيد أنه يسمح بزيادته آجلا ·

فان الزيادة المقبلة في التراكم يجب أن تؤخذ من الزيادة في الانتاج لا ان تقتطع من الاستهلاك · ولهذا فان التنمية الاقتصادية لا تعني فقط زيادة الفائض الاقتصادي المستخدم ، وانما تعني ايضا زيادة الاستهلاك الفعلي وبخاصة في المدى الطويل حيث يتوقف معدل زيادة الاستهلاك على معدل انتاج وسائل الانتاج ·

لهذا يجب ان يتوقف معدل الزيادة في التراكم على معدل الزيادة في الفائض الاقتصادي ، وأساسا الفائض المتولد في القطاع التقليدي : الزراعة والاستخراج مثلا · ان على الزراعة مثلا ان تقدم فائضا يتناسب في تكوينه المادي وليس فقط النقدي مع مقتضيات التنمية ·

١٤ـ ان الوجهة التي يتخذها التراكم لا تقل أهمية عن معدل التراكم نفسه · فالتنمية الاقتصادية انما تعني حل التناقض المتخيل فيما بين انتاج السلع الانتاجية وانتاج السلع الاستهلاكية · ان الانتاج الجاري من السلع الانتاجية لا بد ان يفوق طلب الاحلال الجاري على السلع الانتاجية من جانب قطاعي انتاج سلع الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك · فلكي يتسع الانتاج ، فان من الضروري ان ننتج اولا وسائل انتاج · ويتطلب هذا بالتالي ان نتوسع في ذلك القطاع من الانتاج الذي ينتج وسائل الانتاج ·

بعبارة اخرى يكون التصنيع وبالذات التصنيع الثقيل هو جوهر عملية التنمية · وتدل التجارب على ان الاهتمام بحجم الاستثمارات لابنوعها، والاهتمام بالاستهلاك العائلي النهائي ، او اسداء الاولوية للصناعة الخفيفة انما يصطدم بعد قليل بحدود لا يمكن تجاوزها اذ انه يسير بالتنمية في طريق مسدود · ففي عام ٦٥/٦٦ مثلا في مصر ، كان معدل الزيادة في اجمالي الاستهلاك النهائي ١٠ر٦٪ وهو أعلى من معدل نمو اجمالي الانتاج ٩ر١٪ وأعلى من معدل نمو اجمالي الدخل ٨ر٥٪ مما أدى الى هبوط اجمالي الادخار المحلي بواقع ١ر٥٪ وزيادة في استثمارات المخزون السلعي تبلغ ٨٠ مليون جنيه تركز الجانب الاكبر منها في قطاع الصناعة التحويلية ·

١٥ـ لمواجهة خيارات التنمية لابد من الاخذ باولويات معينة · وعندئذ فانه لابد من الاخذ بقدر معين من التخطيط · فالخيار هو جوهر التخطيط ·

ان الدولة التي تدخلت لوضع حد للتبعية الاقتصادية للخارج ، ولتعبئة القوى المنتجة من أجل الانتاج الموسع ، يكون عليها ان تتخذ قرارها باجراء تنمية مخططة تحقق الاتصال بين الموارد والاستخدامات الجارية · وتصبح خطة التنمية عندئذ الاداة الرئيسية لاجراء التغييرات الهيكلية التي تسمح بالتوسع في الانتاج ·

بهذا التحديد يصبح التخطيط مهمة استراتيجية طويلة المدى ، تعتمد على المعرفة العلمية بالقوانين الموضوعية التي تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية واستخدام هذه القوانين استخداما واعيا لصالح المجتمع في تحديد اهداف موضوعية واجبة التحقيق والتنبؤ بالمصاعب والمشكلات التي يمكن ان تعترض طريقها بأمل اعداد افضل الحلول لها ·

ان التخطيط هو وضع هذه الاستراتيجية الطويلة المدى ، على ان تتحول بعد ذلك الى عمليات تكتيكية عديدة قصيرة المدى ، كل منها لسنة مثلا · أما الاكتفاء بالنظرة التكتيكية القصيرة المدى فيتنافى وعملية التخطيط

من اصلها · فمثلا لا يمكن ان يبدأ التخطيط من مجرد الرغبة في التصنيع، ولا من مجرد الرغبة في التغلب على عجز ميزان المدفوعات ، كما لا يمكن ان يكون ميزان المدفوعات هو المعيار الذي يحدد وجهة التصنيع ·

١٦ـ لهذا نميز بين الخطة القومية وبرنامج الاستثمار · فهذا البرنامج ليس سوى تجميع للاستثمارات التي تقترحها الوزارات وبيان بتوقعات هـذه الوزارات لنتائج تلك الاستثمارات · أما الخطة القومية فتعني النظرة الشاملة التي ترمي لتحقيق أهداف قومية تتعلق برفع معدل نمو الدخل القومي وتحسن مستوى معيشة المنتجين والتي تنطوي من ثم على التوحيد بين عدد من القرارات الجوهرية في مقدمتها ، تحديد الاولويات التي يجري على أساسها اختيار المشروعات ، تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والصادرات والواردات الى جانب التوازن القطاعي والتوازن السلعي ، رسم خطة تمويلية وائتمانية مصحوبة بتحديد السياسات الضريبية والاسعار والقوى البشرية ، ترجمة الاهداف القومية الى اهداف محلية على مستوى القطاعات والوحدات الانتاجية ، ضمان المشاركة الفعلية من مجموع المنتجين سواء في اعداد الخطة او في تنفيذها او في تطويرها ·

١٧ـ لا شك ان فعالية التخطيط تعتمد الى حد كبير على وجود قطاع عام مملوك للدولة · ولقد ينشأ هذا القطاع العام في البداية نشأة تجريبية ، لا تستند الى اعتبارات نظرية واضحة · لكنه لا يلبث ان يوجد ، مؤكدا الدور الذي ينبغي ان تحتفظ به الدولة في عملية التنمية بوصفها عملية واعية لا عفوية·

ان وجود القطاع العام انما يتيح للدولة في التنمية المخططة ان تضع الجزء الاكبر من الموارد تحت التصرف المباشر للسلطة المركزية ، وان تعيد تشكيل الهيكل الاقتصادي ضمانا لتحقيق التراكم القومي المطلوب · وتتفاوت المكانة التي يحتلها القطاع العام في الاقتصاد القومي بحسب اعتبارات عديدة في مقدمتها :

أ ـ نشأة القطاع العام ، عن طريق التأميم ام عن طريق تصدي الدولة ابتداء لعملية الاستثمار ·

ب ـ نوعية القطاع العام ، بقبضه ام لا ، على مفاتيح الاقتصاد القومي ؛ مثل مصادر التمويل والتجارة الخارجية والصناعة الثقيلة ·

جـ ـ تنظيم القطاع العام بقيام وحداته على أساس موضوعي سواء من حيث نوع الاستثمار او حساب التكلفة او الربح او الادارة مما يكفل للمشروع العام محاسبة اقتصادية سليمة ·

د ـ علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص ، فتحديد هذه العلاقة مطلوب دائما · أما الغموض حول مفهومها فلا يجلب سوى التعقيد للقطاع العام · ويهدد في النهاية بتصفيته · ولا شك ان الاتجاه يجب ان يكون نحو تأكيد سيطرة القطاع العام ، تدريجيا وعلى أساس موضوعي،

أما البدء برفض فكرة سيطرة القطاع العام مقدما فلا يعني سوى تهديد مفهوم القطاع العام نفسه ٠

ولا تطلب سيطرة القطاع العام لذاتها ، وانما كاطار لا غنى عنه لتطوير علاقات الانتاج بحيث يقدم في النهاية نموذجا جديدا لاسلوب الانتاج السائد في القطاع الخاص ٠

١٨- في هذه الظروف يوجد الاقتصاد المخطط الى جانب اقتصاد السوق ، ومن ثم يتبادلان التأثير والصراع ٠ وعندئذ تبدو أهمية استخدام جهاز الاثمان على مستوى التخطيط المركزي من أجل الحصول على ايراد للدولة ، وتوزيع افضل للدخل بين الريف والمدينة وتحديد حجم الدخول الحقيقية الموزعة ، وتوزيع كفء للموارد الاستثمارية ، وتحديد بالتالي لحجم الاستهلاك الفردي والجماعي ٠

ان اتباع سياسة سعرية سليمة للمنتجات الزراعية مثلا يمكن ان يتكفل بزيادة دخول الفلاحين وفي الوقت نفسه يتكفل برفع انتاجية الزراعة وتعبئة الفائض المتولد فيها للتنمية القومية ٠ ويمكن ان يقال المثل عن تخطيط سياسة الائتمان داخل القطاع العام الذي يمكن ان يعاني من تباطؤ الربحية ، أو فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني ان وجد حماية للانتاج الحرفي والصغير أو فيما بين القطاع العام والسوق الخارجية حيث يجب ان تكون التكاليف واقعية ٠ مثل هذه السياسة السعرية هي التي يمكن ان تواجه بكفاءة خطر التضخم الكامن في كل تنمية٠

١٩- ان قيام القطاع العام والاخذ بقدر معين من التخطيط انما يرميان في الواقع الى تنشيط وتعبئة الموارد المحلية للقيام بالتنمية المطلوبة ٠ بعبارة اخرى ، فان الجهود العديدة من خلق وتوجيه للادخار انما تبغي تعبئة المدخرات المحلية ، العامة والخاصة ، لتمويل الاستثمارات ٠ وهذا هو مبدأ الاعتماد على التراكم القومي اولا وقبل كل شيء ، أو مبدأ أسبقية التراكم القومي على المساعدات المالية الخارجية ٠

فالواقع انه على الرغم من كل اجراءات زيادة الفائض الاقتصادي وتعبئته من أجل التنمية فان الطابع الراكد للقوى المنتجة لايمكن القضاء عليه في المدى القصير٠ ومن ثم ستظل هناك فجوة فيما بين الفائض الاقتصادي الفعلي وبين الاستثمارات المخططة ٠ وهذه الفجوة يجب ان تغطى بتدفق رأسمالي من الخارج ، ويتخذ عادة صورة زيادة في الواردات من السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة والمواد الاولية ، وقدرت هذه الزيادة بمعدل لا يقل عن ٦٪ سنويا ٠

وهذا هو ما يمكن ان نسميه العون الخارجي أي قدرة اضافية على الاستيراد بدون اقتضاء الدفع لمرحلة لا تقل عن خمس سنوات مثلا ٠ فمثل هذا العون يفترض العمل منذ البداية على مواجهته فيما بعد هذه المرحلة ٠

ومن ثم يتم تخطيط التجارة الخارجية بحيث يجري توزيع الاستثمارات التي تسمح مستقبلا بزيادة في الصادرات وخفض في الواردات • ومعنى هـذا ان مشكلة القطاع الخارجي انما تحل جوهريا في القطاع الداخلي • أما مظهريا فهي تتخذ صورة تخطيط العجز الخارجي ليصبح عجزا مقصودا • ويعني تخطيط العجز الخارجي بالضرورة فرض نوع من القيود على المدفوعات الخارجية والاستعانة باسلوب الاتفاقيات الثنائية •

٢٠ـ وغالبا ما يكون حجم الصادرات والعون الخارجي معا بحيث يحددان امكانيات الاستيراد عند مستوى ادنى من المستوى المرغوب فيه من أجل التنمية • ويصبح النقص في الاستيراد عندئذ نقطة اختناق تشكل قيدا بالطبع على معدلات التنمية في تلك البلدان ذات الحساسية للواردات • ولذلك فلابد من مخزون سلعي مناسب يشتمل على مكونات الانتاج وقطع غيار الآلات والمواد الخام • وغالبا ما يكون الطابع الجامد غير المتنوع للصادرات التقليدية عقبة في سبيل زيادتها • كما ان هذه الصادرات تشكل في اغلبها مـواد خام زراعية تتوقف نسب مبادلتها على تطور العلاقة عالميا بين السلع الزراعية والسلع الصناعية • ومن ثم قد يذهب تراجع الصادرات التقليدية والتدهور النسبي في اسعارها بجدوى العون الخارجي •

وكل هذا انما يؤكد ان عجز القطاع الخارجي ليس سوى تعبير عن اختلال التوازن الذي يقع في القطاع الداخلي ، وليس معنى هذا ان القطاع ان ننقل مشكلة التنمية الى المستوى الخارجي فلن يكون هذا عن طـريق الخارجي مجرد قطاع سلبي ازاء القطاع الداخلي لكن معناه أنه اذا اردنا التعديل في اسعار الصرف أملا في سعر واقعي ـ وانما يكون عن طريق اعادة النظر في تقسيم العمل الدولي والاستخدام المخطط لمبدأ النفقـات النسبية من أجل تخطي الهيكل المختل للاقتصاد القومي •

٢١ـ ولقد دلت التجارب على خطأ النظرة الى عجز ميزان المدفوعات بوصفه مجرد عجز في كمية موارد النقد الاجنبي • ان هذه النظرة السطحية قد أفضت في العمل الى زيادة عجز ميزان المدفوعات ، فمثلا تشير النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري (مجلد ٢١ ، عدد ٣ ، سنة ١٩٦٨) الى الضغوط الخارجية التي واجهها الاقتصاد المصري خلال الخطة الخمسية الاولى من (اتساع هوة العجز في الميزان التجاري الى مستوى لم تبلغه من قبـل ، وهبوط في احتياطيات النقد الاجنبي ، وبيـع قـدر من الغطاء الذهبي للبنكنوت ، وتأجيل سداد عدد من القروض الخارجية قصيرة الاجـل ، والاقتراض من صندوق النقد الدولي) •

فالمشكلة في الحقيقة ليست مشكلة ميزان المدفوعات وانما مشكلة الفائض الاقتصادي المعبأ • المشكلة هي اختلال علاقة المدخرات المحليـة بالاستثمارات المقررة •

٢٢ـ وفي هذا الصدد فان مبدأ اسبقية التراكم القومي ، وهو لا يتعارض مـع

فكرة العون الخارجي ، قد لا يجد استجابة حقيقية من جانب رأس المال الاجنبي ، والسبب في هذا الموقف هو أن البلدان النامية بحاجة في مرحلة التنمية الى استثمارات هائلة ذات طبيعة غير انتاجية تجري في بنيانها السفلي لضمان قيام الاستثمارات المربحة · وقد ثبت انه فيما بين عامي ٥٩/٦١ كانت الاستثمارات الاجنبية الخاصة الطويلة الاجل التي تمنحها الدول المتقدمة على النحو التالي :ـ

٥ر٦٧٨ بليون دولار الى بلاد رأسمالية عالية النمو ، ٣ر٤٣١ بليون دولار الى بقية بلاد العالم بما فيها البلدان النامية · وفي عام ١٩٦٢ صدرت الولايات المتحدة ٣ر٢٧٣ بليون دولار من رأس المال الخاص ، لم يذهب منه الى البلدان النامية سوى ٥٥٢ مليون دولار · وفي السنوات الاخيرة فأن ٧٥٪ من الاستثمارات الخاصة الامريكية انما اجرى في البلاد الصناعية المتقدمة · أما ما أرسل منها الى البلدان النامية فتم ٨٠٪ منه في استخراج مواد اولية في مقدمتها البترول ·

ان البلدان الصناعية المتقدمة صاردت في ظروف عالمنا افضل العملاء بعضها لبعض ماليا وتجاريا ·

٢٣ـ ولسوف تعترض عملية التنمية المخططة عقبات عديدة ، بعضها موروث وبعضها الآخر محدث ، غير ان في الوسع دائما التغلب عليها باعتبار ان التنمية المخططة ليست مجرد عمل اقتصادي وانما هي عمل اجتماعي في المقام الاول · ومن الممكن لذلك وضع السلطة السياسية والجهاز الحكومي في خدمتها · لكن مشاركة الجماهير صاحبة المصلحة في التنمية المخططة هي وحدها الكفيلة بمقاومة العقبات الموروثة والعقبات المحدثة مثل نشأة طبقة جديدة تحاول وراثة الطبقة الطفيلية التي صفيت او اقصيت ، وذلك عن طريق ممارسة انواع من النشاط الطفيلي بالمضاربة على الاسعار ، او التخزين او الاقراض الربوي ، او تهريب المدخرات ، او تخريب علاقة العمال والفلاحين بالمجتمع ، او السيطرة على تقاليد الامور في القطاع العام ·

ولا شك ان هجرة المتعلمين والكفاءات العلمية تبديد حقيقي لاستثمارات هامة في المجتمع يجب الحرص عليها بكل وسيلة مستقيمة · وبالمثل فان العناية برفع مستوى التعليم والتدريب وتكوين المستويات الوسطى من العاملين أمر على درجة كبيرة من الاهمية ·

وكل هذا انما يوضح مرة اخرى كيف ان التنمية الاقتصادية عملية شاملة تتناول بالتغيير الشامل كافة ظروف المجتمع كله ـ وليس اقل من ذلك بحال ·

اقتصاد الحرب

٢٤ـ في هذه الظروف نتساءل عن مقتضيات الدفاع القومي وتأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية عندما تواجه بحالة الحرب ·

ويجب الاتفاق منذ البداية وبايجاز شديد على مفهوم الحرب اذ يمكن التمييز نوعيا بين الحرب العالمية والحرب المحدودة ، وزمنيا بين الحرب الطويلة والقصيرة والخاطفة · والحرب المحدودة كالحرب العالمية مفهوم جغرافي سياسى ، لان الفرق بينهما هو أن الحرب المحدودة تشمل عددا محدودا من الدول ، أما باقي العالم فلا يختفي بل يظل مفتوحا للتبادل مع المتحاربين · والحرب الطويلة كالحرب القصيرة تحدث تعديلا أساسيا في البنيان الانتاجي · أما الحرب الخاطفة فقد تفترض اجراءات قبلها ، وغالبا ما تطرح مشاكل ما بعد الحرب ، لكنها لاتثير عادة مشاكل آقتصاد الحرب· ومعنى هذا ان مدة الحرب لا تثار لمجرد حساب الزمن ، اذ لايمكن لاحد ان يحدد مقدما المدة التي ستستغرقها أي حرب وانما تطرح فكرة مدة الحرب لارتباطها بفكرة عدم التأكد الذي يحيط بالحرب · ولهذا تقتضى مواجهة الحرب والدفاع القومي وضع نماذج تخطيطية نظرية عديدة لمواجهة كل احتمالات الحرب ·

ولا شك ان الحرب التي مازالت تشنها اسرائيل على البلاد العربية هي حرب محدودة ، وهي في الوقت نفسه حرب طويلة ممتدة ·

٢٥ـ وبغض النظر عن نوعية النظام الاقتصادي في البلد الذي يواجه حالة الحرب ، فان من المتفق عليه علميا ان يأخذ بأسلوب ما يسمى باقتصاد الحرب ، كل ما هنالك ان اقتصاد الحرب يتخذ أشكالا وأساليب متفاوتة من نظام رأسمالي الى نظام اشتراكي الى نظام يأخذ بالتنمية · في هذه النظم جميعا يأخذ اقتصاد الحرب بفكرة الاحتياط لانه من المستحيل تقريبا التنبؤ مقدما بحالة الموارد وبحالة الاستخدامات والاخذ بفكرة الاحتياط يعني ان نبدأ بتحديد الحد الادنى من الاستهلاك الخاص الذي لايمكن النزول عنه ، ثم تجميد ما زاد عن ذلك من الدخل القومي تحت يد الدولة لمواجهة احتياجات الحرب ·

ان اقتصاد الحرب يعني تعبئة القوى الانتاجية والموارد المادية من أجل كسب الحرب ، بحيث يجرى تعديلا على العلاقة بين التراكم القومي والاستهلاك الفردي خاصة لصالح الاستهلاك الحربي ، حتى لو كان في صورة صناعات حربية لا تخلق طاقات انتاجية للمجتمع وان تكن تخلق دخولا نقدية للعاملين فيها وللموردين لها ·

وفي ظل مقتضيات التنمية ، يتم تخصيص الجزء الاكبر من الفائض الاقتصادي للاستهلاك الحربي ، في وقت تجب فيه مواجهة اعباء التنمية وتعويض القوى الانتاجية التي تفقد نتيجة للاحتلال او للتدمير غير ان زيادة الانفاق الحربي لا يمكن الا ان تعني انقاص حصة التراكم القومي والاستهلاك الفردي من الناتج القومي ·

بعبارة أخرى فأن عملية تعبئة الموارد لمواجهة الحرب عملية واسعة تتم من خلال احداث التغيرات التنظيمية التي تضمن توفير الظروف الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية المواتية لعملية التنمية . وهكذا يواجه النامي مهام التنمية والدفاع القومي معا .

٢٦ـ وهنا يقع التناقض بين اقتصاد التنمية واقتصاد الحرب . فاقتصاد التنمية يتوخى تعبئة الموارد واستخدامها بأفضل علاقة بين الاستهلاك والتراكم لصالح التراكم . واقتصاد الحرب يتوخى تعبئة الموارد واستخدامها بأفضل علاقة بين الاستهلاك والتراكم لصالح الاستهلاك الحربي . لكنه تناقض قصير الاجل . فاقتصاد التنمية واقتصاد الحرب يتفقان على أعادة توزيع القوى الانتاجية والموارد المادية بهدف زيادة الناتج القومي وتعظيم الفائض الاقتصادي بينما يختلفان فقط على العلاقة بين التراكم والاستهلاك بأنواعه الثلاثة ـ الفردي والجماعي والحربي . وحتى في الاجل القصير ، فان اقتصاد التنمية يقتضى الضغط على الاستهلاك الفردي والجماعي . ومن ثم يعني اقتصاد الحرب مزيدا من الضغط عليه .

أما الاستهلاك الحربي فمن المسلم ان يزيد ولن تتمثل الزيادة غالبا في التحويل من الانتاج المدنى الى الانتاج الحربي ، وانما في زيادة الواردات من العتاد الحربي ، ومن ثم تضيف عبئا جديدا على الاستيراد . وزيادة الاستهلاك الحربي ليست أمرا طارئا تماما . فالبلد النامي يواجه التحديات نفسها ، خارجية وداخلية ، في اقتصاد التنمية واقتصاد الحرب . فالتنمية تفترض الاستقلال السياسى والاقتصادي . والانفاق على الدفاع عن هذا الاستقلال انفاق جوهري ، يبغي حماية القوى المنتجة للمجتمع . ذلك عبء لا مفر منه تتحمله كل اقتصاديات التنمية . أما اقتصاد الحرب فلا يحدث فيه سوى تغيير كمي .

٢٧ـ هكذا يبدأ البلد النامي اقتصاد الحرب وقد تهيأ له هيكليا ـ طبقا للنموذج النظري الذي عرضناه ـ بفضل اقتصاد التنمية :ـ

(أ) فلديه قطاع عام يمكن ان يقود في قطاعات الانتاج وتبادل المنتجات بفضل استناده الى الملكية العامة التي تسمح بالتحولات السريعة الحاسمة بقرارات من الدولة .

(ب) ولديه جهاز التخطيط المركزي الذي يمكن أن يباشر عملية تعبئة الموارد القومية بما فيها المخزون السلعي واعادة النظر في الاولويات المقررة بسرعة وكفاءة .

(ج) ولديه موارد بشرية هائلة تشكل قوة انتاجية وفيرة ورخيصة نتيجة لغلبة سكان الريف على تكوين السكان بحيث يمكن ان يوجد فائض عماله فعلي وبخاصة في الاعمال غير الفنية ، غير انه توجد الامكانيات وبخاصة في الحرب لاعادة توزيع القوى العاملة ولتأهيل الفلاحين الصالحين للعمل الفني .

ان اقتصاد التنمية يصبح بحكم التغييرات الهيكلية التي اجراها مهيأ

لمواجهة مهام اقتصاد الحرب • فهو مدرب من قبل على تعبئة الموارد وتحديد الاولويات وتوزيع الاعباء • ومن جانب آخر فقد تصبح الحرب هي المناسبة التاريخية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية • ويتحقق هذا عندما تكشف الحرب عن اخطاء التنمية ويتم التوصل الى حلول مناسبة لها ، أو عندما تدفع الحرب لاتخاذ اجراءات جذرية مثل تأميمات الجزائر في عام ١٩٦٧ ، وقصر التوكيلات التجارية على السودانيين في عام ١٩٦٨ •

أن للحرب تأثيرا بالغا على تطوير فنون الانتاج وبخاصة في الصناعة ، فالحرب في عصرنا هي أثقل الصناعات الثقيلة • وفي ظروف الحرب يمكن ضمانا لكفاءة استخدام الموارد الموجودة اجراء دراسات مجدية حول انتاجية العمل وحول استهلاك الموارد الاولية والطاقة وحول كفاءة الاستثمارات وحول توطين المشروعات بهدف التغلب على تباطؤ ربحية المشروعات العامة •

٢٨ـ في البلدان الرأسمالية تعتبر الخطوة الحاسمة في اقتصاد الحرب هي القدرة على تعبئة الموارد القومية ، المادية والبشرية ، أما في البلدان النامية فان الخطوة الحاسمة هي القدرة على تعبئة الموارد المالية وتوزيع اعباء التمويل فيما بين الافراد وقطاعات الانتاج ، وبخاصة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وفيما **بين الزراعة والصناعة •**

الا ان تعبئة الفائض الاقتصادي تصبح هي المهمة الاولى في اقتصاد الحرب ، وذلك عن طريق :ـ

(أ) اعادة توزيع الدخل القومي بغرض الحد من الدخول الموجهة للاستهلاك وتجميد جزء من الطلب النقدي ومن ثم تعبئة الوسائل المالية لدى الافراد من دخول جارية واحتياطيات سابقة على الحرب لتمويل نفقات الحرب •

(ب) انقاص الانفاق العام غير المنتج الى أقصى حد ، فان خطر الادخار السلبي ماثل في التنمية ، نتيجة لامتصاص الخدمات العامة والادارة الحكومية جزأ كبيرا من الفائض الاقتصادي بسبب التسهيلات التي يتيحها الجهاز المصرفي •

(ج) مواجهة اخطار التضخم الكامن من قبل في التنمية ، والمتفاقم في ظروف الحرب وذلك بالسعي لتحقيق التوازن بين الطلب النقدي والعرض النقدي ، وبخاصة عن طريق تثبيت اسعار التجزئة لمواد الاستهلاك الجاري واسعار الجملة لوسائل الانتاج والحاصلات الزراعية ومحاولة امتصاص القوة الشرائية الزائدة •

(د) توزيع الموارد المادية بين قطاعي الانتاج والاستهلاك ، طبقا لخطة لاتخضع لقانون العرض والطلب وبالذات توزيع مقننات المواد الغذائية وسلع الاستهلاك الجاري بالبطاقات وزيادة الجزء من الناتج الاجتماعي

المخصص كمخزون من السلع الاستراتيجية والسلع الاستهلاكية الضرورية ٠

٢٩ـ في ظل اقتصاد التنمية تكون مهمة القطاع الخارجي هي تزويد الاقتصاد القومي باحتياطيات أضافية تسمح بزيادة معدلات الانتاج ٠ وفى اقتصاد الحرب ، تواجه القطاع الخارجي بشكل جاد أعباء زيادة الاستيراد والاحتفاظ بمخزون سواء من أسلحة القتال أو من السلع الاستراتيجية على حساب السلع التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية وهي الكفيلة وحدها بزيادة التصدير مستقبلا ٠ ومن ثم يوجد احتمال نقص الانتاج في بعض الوحدات لنقص فى مستلزمات الانتاج او عجز في الاستثمارات المخصصة لعملية الاحلال والتجديد ٠

هنا تتوفر كافة الظروف لزيادة العجز الخارجي ، وهي زيادة لا مفر منها ، ولن يمكن مواجهتها الا عن طريق مزيد من العون الخارجي ، ويكون من غير الوارد ان يجري الحديث هنا عن تعديل اسعار الصرف لتشجيع التصدير او لتنشيط الاستيراد ـ فلن يكون هذا التعديل الا هدية من جانب واحد للسوق العالمية وبخاصة للسوق الرأسمالية ٠

لكن المشكلة الحقيقية هي في امكانية وجود او استمرار العون الخارجي ٠ فالى أي حد يستطيع البلد النامي أن يغطي العجز الخارجي بالاعتماد على العون الخارجي ٠ فمثل هذا العون قد يكون ـ اذا امكن الحصول عليه ـ محاولة لعدم تحميل الجيل الحالي بكل اعباء الحرب ٠ وليس هذا أمرا مرفوضا بالمرة ٠ لكنه يجب ان يجري بتحديد دقيق لما يجب أن يتحمله هذا الجيل وما يمكن ان تتحمله الاجيال المقبلة ٠

٣٠ـ وفي هذا الصدد فان التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية يمكن أن يلعب دورا حاسما ولا نزاع في أهمية العون المالي الذي قرره مؤتمر الخرطوم في عام ١٩٦٧ لكل من الاردن والجمهورية العربية المتحدة غير أننا نعني بالتعاون العربي ما هو اشمل من هذا العون واطول مدى ٠

فمن المعروف ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ما زال ينظر اليها باعتبارها مجرد اداة لزيادة حجم التبادل التجاري لا باعتبارها برنامجا للتنمية الاقتصادية الاقليمية ٠ ومن الضروري في الظروف الحالية أن نؤكد على أهمية توثيق التبادل التجاري فيما بين البلاد العربية ، سواء عن طريق المعاملة التفضيلية الكمية أو عن طريق الاتفاقات الثنائية أو عن طريق تكوين اتحاد مدفوعات عربي يكون بمثابة غرفة مقاصة متعددة الاطراف وصندوق لمنح تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل ٠ ولقد اجتمع اخيرا محافظو البنوك المركزية العربية لتحديد رأسماله المبدئي بمليونين من الدنانير ٠ لكن من الضروري أيضا تذليل العقبات التي تعترض سبيل التنسيق الصناعي ٠ قد تكون البلاد العربية متماثلة فيما بينها اقتصاديا ٠ فهي جميعا أو غالبيتها تنتج الجلود والقطن والصوف والتبغ والفول والسمسم ٠ وهي تصنع

الاسمنت والغزل والنسيج والزيوت النباتية والاسمدة والسكر وتستخرج الفوسفات والبترول · كما تقوم فيها صناعة المواد والمنتجات الغذائية مثل كبس البلح وحفظ الفاكهة والخضروات ومنتجات الالبان · لكنها لم تستفد حتى الآن من هذا التماثل فتحاول البدء على الاقل من نقطة البدء الضرورية وهي السعي لتوحيد التكاليف الصناعية ·

٣١ـ لكن ثمة مجالين يتطلبان بالحاح التنسيق فيهما فيما بين البلاد العربية ، وهما البترول وفوائض الاموال ·

فمن المعروف ان البترول العربي يمثل ٢٩٪ من انتاج البترول العالمي و ٦٠٪ من احتياطي العالم · وهو يدر على شـــركات البترول والحكومات الاجنبية في شكل ضرائب ايرادات لا تقل عن ٤٠٠٠ مليون دولار في السنة · ومن المرغوب فيه لمصلحة الجميع قيام سياسة بترولية عربية ـ على الاقل فيما يتعلق بالتسويق ، موحدة او منسقة وبخاصة بين الدول التي تتقارب مصالحها مثل ليبيا والجزائر والكويت والعـــراق والسعودية · ونكتفي هنا ببعض الامثلة العملية البسيطة لما يمكن ان تحققه مثـل هـذه السياسة · فلقد اجبرت مصر ظروف الحرب والدفاع القومي لعقد اتفاق لتكرير بترولها الخام المستخرج من حقل المرجان البحري في مصافي عدن · كما تعهدت الجزائر بتوريد كميات هامة من بترولها الخام الذي يتم تكريره في مصافي الاسكندرية · واخيرا فلقد وافقت البلاد العربية على مشـروع خط أنابيب نقل البترول من خليج السويس الى البحر المتوسط ، بطاقـة اولية ستصل الى ٥٠ مليون طن سنويا ·

أما المجال الآخر فهو فوائض الاموال العربية الموظفة خارج المنطقـة العربية · ويكفي لبيان أهمية الاتفاق على سياسة عربية بشأن هذه الفوائض ان يشير الى الاضرار الجسيمة التي حلت بهذه الارصدة العربية بفعل أزمة النقد الدولية التي تصيب العملات الرئيسية في العالم مثل الاسترليني والدولار والفرنك · فمن المعروف ان أزمة الاسترليني ثم تخفيضه في نوفمبر ١٩٦٧ قد أصابا بالضرر كل الارصدة العربية المقومة بالاسترليني · وعندما حلت أزمة الدولار فيما بين نوفمبر ١٩٦٧ ومارس ١٩٦٨ اضرب هي أيضا بارصدة عربية · ولقد حاولت بعض الاموال العربية ان تحتمي اخيرا بالانتقال من لندن الى جنيف عن طريق بيروت حيث يجري تداول العملات والاوراق الاجنبية · غير ان السوق السويسرية ترفض حاليا فائض الاموال العربية ، وتقتضى منها في بعض الاحيان ما يسمي بالفائدة السلبيـة · حتى الجزائر وهي ليست عضوا بمنطقة الفرنك ، الا ان الدينار الجزائري وهو يعادل الفرنك الفرنسى قد تأثر بأزمته الاخيرة ـ وان تكن الجزائر قد لجأت منذ عام تقريبا الى تحويل ٤٠٪ من احتياطها النقدي الى ذهب ·

في جميع هذه الاحوال اختيرت المصلحة العربية من جراء الاحتفـاظ بالارصدة في صورة عملات واوراق مقومة بالاسترليني او الدولار او الفرنك·

وليس معنى هذا كله الدعوة لتصفية تلك الارصدة لكن معناه فقط الدعوة لمحاولة وضع سياسة عربية تحمى فوائض الاموال العربية ٠

الخلاصـــة

٣٢- مرة أخرى نود أن نؤكد في خاتمة هذه الدراسة ان البلد الذي يأخـــذ بأسلوب التنمية الاقتصادية لا تواجهه الحرب بتغييرات جسيمة في اقتصاده القومي ٠ فاقتصاد التنمية مهيأ بحكم هيكله لاجراء التعديلات التي يتطلبها اقتصاد الحرب ٠ ومن ثم تنصب هذه التعديلات أساسا على أولويات توزيع الفائض الاقتصادي ٠ وفي هذه الحدود لا يقع التناقض بين اقتصاد التنميه واقتصاد الحرب ٠

بيد ان اقتصاد التنمية ـ بوصفه اقتصادا انتقاليا ـ حافل بتناقضات تعبر عن الصراع الذي لم يحسم بعد في المجتمع ، ولذلك فأن المشـــكلـة الحادة التي يفرضها اقتصاد الحرب على اقتصاد التنمية تتمثل عندئذ بصفة خاصة في توزيع اعباء التمويل للحرب ٠ في الداخل فيما بين مختلف الطبقات ، وفيما بين الجيل الحالي والاجيال المقبلة ـ وفي الخارج فيما بين الادخار المحلي والعون الخارجي ٠

المقـــرر :

شـــكرا للدكتور فؤاد ٠ المتحدث الثـــاني هو الدكتور طاهر حمـــدي كنعان سيلقى الدكتور كنعان بعض الملاحظات حول امكانيات التعبئة البشرية ؛ ينطلق البحث من ان حرب الخامس من حزيران تحتم تبني مخطط جديد من اجـــل استرجاع الحق العربي ٠ ويقوم هذا المخطط على العلم اولا والتعبئة البشرية ثانيا ويورد الباحث احصاءات متعددة بخصوص القوات المحاربة من حيث العدد ومن حيث العدد ويتساءل الكاتب عن الحجم الامثل للقوة البشرية الذي يمكن للاقطار العربية ان تقدمه للجيوش وذلك من خلال استعراض لاعمار السكان في كل قطر عربي ٠ ثم يستعرض الدكتور كنعان الميزانية الانفاقية لاجهزة الدفاع في الاقطار العربية ولدى العدو ٠ وينسب هذه الارقام الى الناتج القومي ثم يقيم تناسبا بين تكوين رأس المال والناتج القومي قبل مضاعفة نفقات الدفاع وبعد مضاعفة هـــذه النفقات ويخلص الكاتب من بحثه الى بيان مقدار الكلفة السنوية للمجهود الحربي والى ان على الدول العربية ان تقتطع من دخلها القومي نسبة تتراوح من ٥ر٩٪ الى ١٢٪ اى ما يعادل ضعف الموارد التي كانت مخصصة في الدفاع قبل الخامس من حزيران ٠

بعض الملاحظات حول
امكانيات التعبئة البشرية

بقلم الدكتور طاهر حمدي كنعان (ابو حمدي)

١ ـ أثبتت حرب الخامس من حزيران تفوق آلة الحرب الاسرائيلية على القابلية الدفاعية للدول العربية المحيطة بها ـ الاردن ، سوريا ، العراق ، الجمهورية العربية المتحدة . ولم يكن هذا التفوق مقتصرا على المعدات والامكانات التقنية ، كفاءة التدريب ، بل شمل الى حد ما العدد المجرد للقوة البشرية المقاتلة . ويبين الجدول (١) التالي تقديرا للقوات تحت السلاح والقوات التي تواجهت فعلا في الميدان بين اسرائيل والدول العربية المحيطة :

جدول رقم (١) ـ القوة البشرية المقاتلة في حزيران ١٩٦٧

القطر	الاعداد بالالف: القوات تحت السلاح *	القوات في الميدان
الاردن	٤٠ ـ ٦٠	٣٠ ـ ٤٠
سوريا	٦٠ ـ ٨٠	٢٠ ـ ٣٠
العراق	٧٠ ـ ١٠٠	—
ج.ع.م.	٢٥٠ ـ ٢٧٥	٨٠ ـ ١٠٠
اسرائيل	٢٥٠ ـ ٢٧٥	٢٥٠ ـ ٢٧٥

ويتضح من الجدول (١) ان قوات اسرائيل ترجح عدديا مجموع قوات الاقطار المشكلة للجبهة الشرقية ـ العراق ، سوريا ، الاردن ـ وتكافيء عدديا ايضا القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . فاذا عرفنا ان تكوين الجيش الاسرائيلي يمتاز بارتفاع نسبة المقاتلين الفعليين فيه (اسنان الجيش) بالقياس الى نسبة الجنود العاملين في الخدمات المساعدة كالنقل والتموين والادارة ، اتخذ تفوقه العددي مغزى مضاعفا .

٢ ـ ويبدو انه من غير الطبيعي ان تكون القوة البشرية المعبأة للحرب لدى اسرائيل ، من مجموع السكان اليهود البالغ عددهم (سنة ـ ١٩٦٦) مليونين و (٣٤٥) ألف نسمة ، هي المقدار المكافيء للقوة البشرية المعبأة من اقطار يبلغ سكانها اضعاف هذا العدد .

وقد يبدو انه من السهولة بمكان تحقيق تعبئة للقوة البشرية مكافئة من بعض هذه الاقطار بل من الشعب الفلسطيني والاردني وحده ، اذ يبلغ تعداد هذا الشعب اكثر من مليوني نسمة ، أي أقل بقليل من عدد السكان اليهود في اسرائيل . وهذا صحيح الى حد ما ، ولكنه ليس صحيحا صحة

* المصدر : مؤسسة الدراسات الاستراتيجية في لندن .

مطلقة . وسنحاول في الملاحظات التالية ان نجيب على سؤال :

الى أي حد يستطيع الشعب الفلسطيني والاردني ان يعبيء قوة بشرية مكافئة للقوة الاسرائيلية ؟

والى أي حد تستطيع ذلك ، الجبهة الشرقية المؤلفة من الاردن وسوريا والعراق ؟

ثم الى اي حد تستطيعه الجبهة الغربية في الجمهورية العربية المتحدة ؟

٣ ـ ان العدد المطلق للسكان هو عامل واحد فقط في تحديد القوة البشرية التي يمكن تعبئتها . فمن العوامل الاساسية كذلك تركيب السكان من حيث الجنس . ولعل السن بين ١٥ـ٤٤ هي المجال الرئيسي لسحب القوة البشرية القادرة على القتال ، في الامد الطويل (١٠ ـ سنوات فاكثر) . ولعل السن بين ١٥ـ٢٩ هي المجال الرئيسي لهذه الغاية في الامد القصير (أقل من ١٠ سنوات) .

٤ ـ ان عدد السكان في هذين المجالين من تركيب الاعمار في الدول العربية المحيطة باسرائيل ، وفي اسرائيل ، هو كالاتي في جدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢) ـ السكان حسب فئات السن والجنس

(الاعداد بالالوف ـ النسبة مئوية)

القطر	السكان	١٩٦٧	٠ـ١٤	النسبة	١٥ـ٢٩	النسبة	٣٠ـ٤٤	النسبة
الاردن	مجموع	٢٠٨٣	٩٥٨	٤٦	٥٤٢	٢٦	٢٩٢	١٤
	ذكور	١٠٨٠	٥٠٨	٤٧	٢٨١	٢٦	١٥١	١٤
الاردن عدا	مجموع	١٤١٨	٦٥٢	٤٦	٤١١	٢٩	٢١٣	١٥
الضفة الغربية	ذكور	٧٤١	٣٤١	٤٦	٢١٥	٢٩	١١١	١٥
الضفة الغربية	مجموع	٦٦٥	٣١٩	٤٨	١٣٣	٢٠	٩٣	١٤
	ذكور	٣٣٩	١٦٩	٥٠	٦٨	٢٠	٤٤	١٣
سوريا	مجموع	٥٥٤٠	٢٥٤٨	٤٦	١٢٧٤	٢٣	٨٣١	١٥
			١٣٢٨	٤٧	٦٢١	٢٢	٤٢٤	١٥
العراق	مجموع	٨٥٩٠	٣٨٦٥	٤٥	١٨٠٤	٢١	١٣٧٤	١٦
	ذكور	٤٢٩٥	١٩٧٦	٤٦	٨٥٩	٢٠	٦٨٧	١٦
ج.ع.م.	مجموع	٣٠٩٠٠	١٣٢٨٧	٤٣	٧١٠٧	٢٣	٥٥٦٢	١٨
	ذكور	١٥٤٥٠	٦٧٩٨	٤٤	٣٤٠٠	٢٢	٢٧٨١	١٨
يهود اسرائيل	مجموع	٢٣٤٥	٧٤٢	٣٢	٥٧٤	٢٤	٤١٥	١٨
	ذكور	١١٨٣	٣٨١	٣٢	٢٩٥	٢٥	١٩٩	١٧

المصادر : احتسبت الارقام على اساس الاحصاءات المنشورة في :

١ ـ الامم المتحدة الكتاب السنوي للديموغرافيا ١٩٦٦ .

٢ ـ المجموعات الاحصائية لاسرائيل ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ .

٥ ـ ويلاحظ في الجدول (٢) ان عدد السكان في المجال الرئيسي لسن الجندية (١٥ ـ ٤٤) في اسرائيل هو (١٠٨٨) ألف نسمة ٠ ومن هذا العدد جندت اسرائيل بين (٢٥٠ـ٢٧٥) ألف نسمة أي نسبة حوالي (٢٥) في المائة منه٠ ويمكن اعتبار هذه النسبة الحد الاقصى النظري الممكن تعبئته ٠ ولكن تطبيق هذه النسبة على السكان في البلاد العربية يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الاوضاع الاجتماعية والتربوية والصحية القائمة فيها والتي تحول دون تعبئة عدد يذكر من الاناث ، ودون تعبئة العديد من الاميين ومحدودي الثقافة وغير اللائقين صحيا ٠ وهذه الاعتبارات تجعل من العملي اقتصار مجال التجنيد على الذكور ، ثم امتحان اعداد القابلين للتجنيد حسب ثلاثة افتراضات بديلة :

متشائم ، ومعتدل ومتفائل ٠ وهذه الافتراضات تقابل على التوالي النسب (١٥ و٢٠ و٢٥) في المائة من عدد الذكور في السن (١٥ـ٤٤) ٠ ان نتائج تطبيق هذه الافتراضات هي كما مبين في الجدول رقم (٣) ادناه :ـ

جدول (٣) ـ الحدود الدنيا والمتوسطة والعليا للقوة البشرية القابلة للتجنيد ـ الاعداد بالالوف

القطر	عدد الذكور في سن ١٥ـ٤٤	عدد القابلين للتجنيد		
		الافتراض الاول	الافتراض الثاني	الافتراض الثالث
الاردن عدا الضفة الغربية	٣٢١	٤٨	٦٤	٨٠
سوريا	١٠٤٥	١٥٧	٢٠٩	٢٦١
العراق	١٥٤٦	٢٣٢	٣٠٩	٣٨٧
مجموع الجبهة الشرقية	٢٩١٢	٤٣٧	٥٨٢	٧٢٨
ج٠ع٠م٠	٦١٨١	٩٢٧	١٢٣٦	١٥٤٥

٦ ـ ويتضح من الجدول (٣) بالمقارنة مع الجدول (١) ان الاردن حسب ادنى الاحتمالات يستطيع تقديم حوالي ٥٠ ألف مقاتل ، وهو الحد الذي يظن انه بلغه فعلا ٠ بينما تستطيع سوريا تقديم حوالي (١٦٠) ألف مقاتل ، وهو ضعف العدد الذي يظن انه قائم فعلا ٠ اما العراق فيستطيع تقديم حوالي (٢٣٠) ألفا ، وهو ايضا ضعف العدد الذي يظن انه وارد فعلا ٠ وبذلك يكون مجموع قوات الجبهة الشرقية المؤلفة من الاقطار الثلاثة

حوالي (٤٤٠) ألفا ٠ واما الجمهورية العربية المتحدة فتستطيع وحدها أن تعيء حوالي (٩٣٠) ألف مقاتل ، أي بزيادة أكثر من نصف مليون عن العدد الذي يظن أنه قائم حاليا ٠

٧ ـ ان زيادة القوة البشرية العربية المقاتلة حتى تبلغ تلك الحدود الدنيا المتناسبة مع حجم السكان يجابه عقبات سياسية وتنظيمية عديدة ليس هنا مجال مناقشتها ٠ لكنه يجابه ايضا عقبات مادية تتعلق بالمتطلبات المالية لتعبئة تلك الاعداد وتجهيزها ٠

٨ ـ ان التفوق الاسرائيلي شمل الى حد بعيد ايضا الموارد المالية المعبأة للاغراض الحربية ٠ ويبين الجدول (٤) متوسط ثلاث سنوات ٩٦٣ـ١٩٦٥ لنفقات الدفاع المعلنة لاسرائيل والدول العربية المحيطة ، ونسب ما تشكله هذه النفقات من ناتجها القومي القائم :

جدول رقم (٤) ـ متوسطات نفقات الدفاع المعلنة للسنين ٩٦٣ـ١٩٦٥

القطر	بملايين الدولارات ـ نفقات الدفاع	الناتج القومي القائم	النسبة المئوية ـ النسبة المئوية
الاردن	٥٥	٤٤٥	١٢ر٤
سوريا	٨٠	٩٢٠	٨ر٧
العراق	١٦٠	١٩٠٠	٨ر٤
مجموع الجبهة الشرقية	٢٩٥	٣٢٦٥	
ج ٠ ع ٠ م ٠	٣٠٠	٤٨١٤	٦ر٢
اسرائيل	٢٤٠	٣١٤٥	٧ر٦

المصدر :

الامم المتحدة ٠ الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٦٧ ٠
الكتاب السنوي للحسابات القومي/١٩٦٧ ٠

ان الجدول (٤) يخص الفترة السابقة لحرب حزيران ١٩٦٣ـ١٩٦٥ ومنذ ذلك الحين ارتفعت نفقات الدفاع ارتفاعا باهظا فى جميع هذه الاقطار ، غير ان الفكرة التي يعطيها هذا الجدول هي أن العبء الدفاعي المالي على الاردن خصوصا وعلى الاقطار العربية الثلاثة المؤلفة للجبهة الشرقية عموما بالنسبة لناتجها القومي يفوق بكثير العبء الدفاعى في اسرائيل ، مع ذلك نجد ان نفقات الدفاع المجتمعة للاقطار الثلاثة لا ترجح النفقات الاسرائيلية الا بمقدار ٢٠ في المائة ٠ وما ذلك الا لقوة الاقتصاد الاسرائيلي وتمتعه بمستوى من متوسط الدخل الفردي يفوق عدة اضعاف متوسطات الدخول في الاقطار العربية ، بل يفوق مجموع الدخول الفردية للاقطار العربية الاربعة المحيطة ، كما يبينه الجدول (٥) ٠

جدول (٥) ـ متوسط دخل الفرد بالدولارات سنويا

القطـــر	١٩٦٣	١٩٦٥
الاردن	١٨٤	٢٢٣
سـوريا	١٥٦	١٧٠
العـراق	١٩٢	٢١٧
ج ٠ ع ٠ م ٠	١٤٠	١٥٨
مجمـوع	٦٧٢	٧٦٨
اسـرائيل	٨٣٥	١٠٧٦

المصدر : الامم المتحدة ، الكتاب السنوي لاحصائيات الحسابات القومي ١٩٦٧ ٠

٩ ـ وكما تظهر في نفقات الدفاع ، تظهر قوة الاقتصاد الاسرائيلي في المقـدار الذي يقتطعه من الناتج القومي لتكوين رأس المال الثابت بالقياس الى المقادير المستثمرة في رأس المال في البلاد العربية ، وهو ما يبينه الجدول (٦) :

جدول رقم (٦) ـ الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت بالنسبة الى الناتج القومي القائم (نسبة مئوية)

القطـــر	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٦
الاردن	١٧	١٥	١٣	١٥
سـوريا		١٩		
العـراق	١٧	١٢	١٣	
ج ٠ ع ٠ م ٠		١٧	١٦	
اسـرائيل	٢٤	٢٨	٢٧	٢٠

المصدرة : نفس المصدر كما للجدول (٥) ٠

ان أهمية النسب المبينة في الجدول (٦) هي دلالتها على طاقة الادخار في البنية الاقتصادية وعلى امكانية تحويل الموارد للاغراض الحربية دون ايقاف النمو الاقتصادي ايقافا كليا ، ودون أن يرهق في المقابل مستوى الاستهلاك ارهاقا فوق الاحتمال ٠ بعبارة اخرى ، لنفرض ان الاقطار المذكورة قررت مضاعفة نفقاتها الدفاعية عن مستوياتها المبينة في الجدول (٤) آنف الذكر ، وذلك بتحويل الموارد من تكوين رأس المال الثابت الى الاغراض الحربية ، فان النتيجة تكون كما مبين في الجدول (٧) :

جدول رقم (٧) ـ تحويل المدخرات من اغراض التنمية لاغراض الدفاع ـ النسب مئوية

القطـــر	نسبة نفقات الدفاع الى الناتج القومي سابقا	مضاعفة نفقات الدفاع	نسبة تكوين رأس المال الى الناتج القومي سابقا	نسبة تكوين رأس المال بعد مضاعفة نفقات الدفاع
الاردن	١٢	٢٤	١٥	٣
سـوريا	٩	١٨	٢٠	١١
العـراق	٨	١٦	١٣	٥
ج٠ع٠م٠	٦	١٢	١٦	١٠
اسرائيل	٨	١٦	٢٥	١٧

ويتبين من الجدول (٧) ان اسرائيل تستطيع مضاعفة نفقاتها الدفاعية دون ارهاق استهلاكي ومع ذلك يبقى بامكانها نظريا تحقيق (١٧) في المائة من الناتج القومي القائم كاستثمار في تكوين رأس المـــال ٠ بينما تؤدي مضاعفة النفقات الدفاعية في كل من الاردن والعراق مع المحافظة على مستوى الاستهلاك السابق فيهما الى خفض نسبة تكوين رأس المال الى مستويات واطئة جدا لا تكاد تكفي لتحقيق معدل نمو ١ في المائة في السنة ٠

طبعا بالامكان نظريا الاستعاضة عن هذا الامر بتحويل نفقات الدفاع عن طريق خفض المستوى مع المحافظة على مستوى معقول لتكوين رأس المال ، الا انه من الناحية العملية يلجأ دائما الى الحل الاسهل الذي يكلف شـقة كبيرة في التخطيط والتصميم ، ويكون النمو الاقتصادي اول ما يتأثر بحالة الحـــرب ٠

١٠ـ ان هذه المقارنات ذات مغزى عملي اذا اردنا تحقيق مقدار من التفوق على العدو في القوة البشرية المقاتلة كما اشرنا في الفقرات الاولى من هـــذه الملاحظات ٠ ذلك ان دراسة نفقات الدفاع السنوية لاقطار المنطقة مع احجام قواتها المسلحة تعطي فكرة تقريبية عن التكاليف السنوية للجندي الواحد٠ وتتراوح هذه التكاليف بين (١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠) دولار سنويا ٠ وعلى ذلك ، فاذا افترضنا ان الاقطار العربية الاربعة قررت تعبئة نصف مليون جنـدي اضافة على قواتها في حزيران سنة ١٩٦٧ ، فان التكاليف السنوية لذلك ستتراوح من (٧٥٠ مليون الى ١٠٠٠) مليون دولار ٠ فاذا قارنا هذه المبالغ بمجموع الدخول القومية للاقطار الاربعة والبالغة حاليا حوالي (٨٠٠٠) مليون دولار في السنة ، فان ذلك يعني اقتطاع ما نسبته (٥ر٩ الى ١٢ في المائة) من دخولها القومية ، أي ما يعادل حوالي ضعف الموارد الاقتصادية التي كانت مخصصة للدفاع قبل حرب حزيران ٠

احوال السكان عام ١٩٦٧

الديانة «نسبة»	القدس الشرقية	جولان	غـزة	الضفـة الغربية
المجمـــوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
المسـلمين	٨٢ر٤	٦ر٩	٩٩ر٣	٩٤ر٩
المسـيحيين	١٦ر٨	٠ر٩	٠ر٧	٥ر٠
الدرز ـ الخ	٠ر٨	٩٢ر٢	ـــ	٠ر١
العمر نسبة				
المجمـــوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
٠ ـ١٤	٤٤ر٦	٤٦ر٨	٥٠ر٣	٤٨ر٤
١٥ـ٢٩	٢٣ر٧	٢٠ر٨	٢١ر٥	٢٠ر٢
٣٠ـ٤٤	١٥ر١	١٣ر٧	١٤ر٤	١٣ر٩
٤٥ـ٦٤	١١ر١	١٢ر١	٩ر٠	١٠ر٩
٦٥ـ	٥ر٥	٦ر٦	٤ر٨	٦ر٦
الذكور لكل ألف امرأة	١ر٦٦٢	١ر٠٠٥	٩٤٣	٩٨٥
معدل افراد كل عائلة	٥ر١	٤ر٩	٥ر٨	٤ر٩

سكان الاردن عام ١٩٦٧

بالآلاف

العمـــر	الضفة الغربية			الضفة الشرقية			اللاجئـين		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
٠ ـ١٤	١٦٨	١٥١	٣١٩	٢٦٩	٢٤٥	٩١٤	٧٣	٦٤	١٣٧
١٥ـ٢٩	٦٧	٦٩	١٣٦	١٥٦	١٤١	٢٩٧	٥٧	٥٤	١١١
٣٠ـ٤٤	٤٥	٤٨	٩٣	٨٦	٧٩	١٦٥	٢٢	٢١	٤٣
٤٥ـ٦٥	٣٧	٣٧	٧٤	٤٨	٤٤	٩٢	١١	١٣	٢٤
٦٥ـ	٢٢	٢١	٤٣	١٩	١٦	٣٥	ـــ	ـــ	ـــ
	٣٣٩	٣٢٦	٦٦٥	٥٧٨	٥٢٥	١١٠٣	١٦٣	١٥٢	٣١٥

أحصاءات السكان في ٨ أيلول ١٩٦٧ « تقديرات »

	السكان	العوائل
الضفة الغربية	٥٩٩ر٣٧٧	١٢١ر٤٣٤
جنين	١٣ر٣٦٥	٢ر٦٦٤
نابلس	٤٤ر٢٢٣	٧ر٨٧٢
طول كرم	١٥ر٢٧٥	٢ر٩٨٥
رام الله	١٢ر١٣٤	٢ر٦٦٥
بيرا	١٣ر٠٣٧	٢ر٦٥١
بيت لحم	١٦ر٣١٣	٣ر٦١٥
حبرون	٣٨ر٣٤٨	٧ر٤٦٨
غزة	٣٥٦ر٢٦١	٦١ر١٠٨
غزة	١١٨ر٢٧٢	١٩ر٨٣٧
جبلا	٤٣ر٦٠٤	٧ر٤٩٠
دير البلح	١٨ر١١٨	٣ر١٦٥
بيروا	١٢ر٧٨٦	٢ر٢١٢
ناسيرت	١٧ر٦٣٨	٣ر٠٧١
خان يونس	٥٢ر٩٩٧	٩ر٤٦٠
رفح	٤٩ر٨١٢	٨ر١٧٦
شمال سيناء	٣٣ر٤٤١	٦ر٢٥١
العريش	٢٩ر٩٧٣	٥ر٦١٥
مرتفعات الكولون	٦ر٣٩٣	١ر٢٩٨
القدس الشرقية	٦٥ر٨٥٧	١٣ر٠٥٠
مدن قديمة	٢٣ر٦٧٥	٥ر١٠٠

Population Statistics 8 September 1967 (provisional)

		Population	Households
West Bank		599,377	121,434
Jenin	جنين	13,365	2,664
Nablus	نابلس	44,223	7,872
Tulkarm	طول كرم	15,275	2,985
Ramallah	رام الله	12,134	2,665
Bira		13,037	2,651
Bethlehem	بيت لحم	16,313	3,615
Hebron		38,348	7,468
Gaza		356,261	61,108
Gaza	غزة	118,272	19,837
Jabalia		43,604	7,490
Deir el Balah	دير البلح	18,118	3,165
Bureij		12,786	2,212
Nusseirat		17,638	3,071
Khan Yunis	خان يونس	52,997	9,460
Rafah	رفح	49,812	8,176
North Sinai	شمال سيناء	33,441	6,251
El Arish	العريش	29,973	5,615
Golan Heights		6,396	1,298
East Jerusalem		65,857	13,050
Old City		23,675	5,100

Population Characteristics 1967

Religion (percentages)		East Jerusalem	Golan	Gaza	West Bank
Total	Total	100.0	100.0	100.0	100.0
	Moslems	82.4	6.9	99.3	94.9
	Christians	16.8	0.9	0.7	5.0
	Druzes, etc.	0.8	92.2	—	0.1
Age (percentage)					
	Total	100.0	100.0	100.0	100.0
	0—14	44.6	46.8	50.3	48.4
	15—29	23.7	20.8	21.5	20.2
	30—44	15.1	13.7	14.4	13.9
	45—64	11.1	12.1	9.0	10.9
	65+	5.5	6.6	4.8	6.6
Males per 1000 females		1,062	1,005	943	985
Average of persons per household		5.1	4.9	5.8	4.9

Jordan Population 1967

Thosands

Age	West Bank			East Bank			Refugees		
	M	F	T	M	F	T	M	F	T
0—14	168	151	319	269	245	514	73	64	137
15—29	67	69	136	156	141	297	57	54	111
30—44	45	48	93	86	79	165	22	21	43
45—65	37	37	74	48	44	92	11	13	24
65+	22	21	43	19	16	35	—	—	—
	339	326	665	578	525	1103	163	152	315

المقـــرر :

شكرا أبا حمدي · المتحدث الثالث هو الدكتور حسين عمر · سيحدثنا الدكتور عمر عن تخطيط الاقتصاد القومي في الظروف غير العادية مع التركيز على السياسة الانتاجية وسيتناول الدكتور عمر في مقدمة بحثه مفهوم الخطـــة الاقتصادية للظروف غير العادية وضرورة كونها خطة من شقين ، خطة دفاعيـــة وخطة هجومية ثم ينتقل الدكتور عمر لبيان الاعتبارات التي تحكم وضع الخطة الاقتصادية في الظروف غير العادية والاجراءات التي تترتب على الدولة اتخاذها لضمان تنفيذ تلك الخطة · وحيث ان الخطة الاقتصادية العامة في الاقتصـــاد الاشتراكي المخطط هي عبارة عن مجموعة متناسقة من الخطط الفرعية التي تتضمن تقدير ما يطرأ على المتغيرات الاقتصادية المختلفة في فترة الخطة فان الهـــدف الاساسى لمثل هذه الخطة كما يقول الدكتور عمر في بحثه في الحرب هو تحقيق النصر النهائي في المعركة كاولوية اولى اضافة الى اهداف أخرى سيجملها الدكتور حسين عمر في بحثه ·

تخطيط الاقتصاد القومي في الظروف غير العادية

مع التركيز على السياسة الانتاجية

بقلم الدكتور حسين عمر

مقـــدمة

١ ـ لاريب ان أية محاولة للتعرف على مقومات نجاح التخطيط ، في ضـــوء التجربة العملية ، لابد ان تبدأ بعرض بعض الحقائق الاساسية عن التنمية في علاقتها بالتخطيط الاقتصادي · ويمكن ان نعرف التخلف الاقتصادي بأنه « الظاهرة التي تتسم بها بعض المجتمعات المتخصصة في النشـــاط الزراعي والاستخراجي ، بما يستتبعه ذلك من تبعية اقتصادية للخارج ، والتي لا تستغل فيها الموارد استغلالا كاملا ، بما يفضي اليه ذلك من ضآلة نسبية في الانتاج والدخل القومي ، ومن ضآلة نسبية في متوسط دخـل الفـــرد » ·

٢ ـ ومن هنا ندرك ان الطريق الوحيد للنضال ضد التخلف هو التنميـــة الاقتصادية ، لان التنمية تتضمن القيام ببرامج واعمال ومشروعات تستهدف الزيادة في الدخل القومي عن طريق تنمية الانتاج القومي ، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد · ومع ذلك فان تحقيق هذا الهدف الكبير يواجه كثيرا من التحديات التي ينبغي على الدولة الآخذة في النمو ان تتصدى لها ·

النضال ضد التخلف

٣ ـ وهنا يمثل العامل الديموجرافي احد العوائق الاساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي ، اذ ان نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة ، في معظم الدول النامية ، يلغى أثر الزيادة في الانتاج والدخل ، فلا يجنى هـــؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي · ولا يمكن التغلب عي المشكلة السكانية الا بتحقيق الزيادة في الانتاج والدخل بمعـــدلات كبيرة تفوق ، كثيرا ، معدل الزيادة في السكان · وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للجماهير ·

٤ ـ ومع ذلك فان التقدم الاقتصادي لا يعني زيادة في الانتاج القومي فحسب ، بل يعني كذلك تحقيق عدالة التوزيع · ذلك ان المساواة الاقتصادية شرط ضروري لاثارة حماسة الجماهير ، لانه اذا كانت ثمار التنمية تتركز ، في معظمها ، في أيدي قلة من أفراد المجتمع ، فلن تؤمن الجماهير بجـــدوى التقدم ، اذا كانت لا تنعكس آثاره عليهم في صورة ارتفـــاع ملحوظ في مستوياتهم المعيشية · اما اذا وجدت انها تحصل على نصيب عادل من كل زيادة محققة في الانتاج والدخل ، فان ذلك من أقوى الحوافز الى العمـــل المجدي المثمر من جانب المواطنين كافة · وفضلا عن ذلك فان وجود فوارق

صارخة في التوزيع يعوق تكوين رأس المال مع انه عامل أساسى في تحقيق النمو الاقتصادي السريع • اذ ان وجود تباين كبير في توزيع الدخل يفضى، بالضرورة ، الى زيادة الميل الى الاستهلاك ، أي نقص الميل الى الادخار ، من جانب اصحاب الدخول المنخفضة ، بتقليدهم للنمط الاستهلاكي لاصحاب الدخول المرتفعة • وهذه الحقيقة تضع تأكيدا على الحقيقة المنطوية على ان دوال الاستهلاك الفردية متشابكة وليست مستقلة عن بعضها البعض • وهي متشابكة عن طريق الرغبة في المحاكاة الاجتماعية ، او ما يسمى « بالاستهلاك المظهري » • وهنا يكون الغرض من اقتناء السلع هو تأكيد المراكز الاجتماعية ، بمعنى ان التفاخر في الاستهلاك ، او الظهور بمظهر الترف ، هو الدافع الى الرغبة الملحة في كثير من السلع الكمالية والترفيه ، ويتضاعف « أثر التقليد » عندما يحاول اصحاب الدخول الكبيرة في الدول النامية ـ وهم ذوو القدرة الادخارية ـ تقليد نماذج الاستهلاك في الدول المتقدمة ، ومن ثم يسرف هؤلاء في الاستهلاك الكمالي ، فيتضاءل حجم المدخرات ويخبو تكوين رأس المال ، فيشكل ذلك احد العوائق الاساسية للتنمية •

٥ ـ غير أن تكوين رأس المال ـ وهو العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي ـ لا يعني مجرد القدرة على الادخار فحسب ، بل يعني ، كذلك ، تحقيق الاستثمار ، ومع ذلك نجد في الاقتصاد المتخلف ان كلا من عنصري تكوين رأس المال (وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال) يشوبه الضعف والقصور • اذ في جانب عرض رأس المال ، فان تدبير المدخرات أمر عسير في الاقتصاد المتخلف نظرا لضآلة الدخل القومي ، وبالتالي ضآلة القدرة الادخارية ، ولأن الميل الى الاستهلاك، في وضع التخلف ، مرتفع الى حد بعيد • ومن ثم فان الميل للادخار يكون آية في الانخفاض تبعا لذلك • ومع ذلك فلا يمكن للاقتصاد المتخلف ان يتخلص من براثن التخلف والفقر ، مالم يحصل على قدر أكبر من المدخرات لأغراض الاستثمار • أما في جانب الطلب على رأس المال فان الاستثمارات قاصرة عن تحقيق النمو بالمعدلات السريعة ، نظرا لصغر حجم السوق ، بسبب ضعف القوة الشرائية من ناحية ، وانعدام عنصر التنظيم في الدول النامية من ناحية اخرى ، اذ يفضل الافراد استثمار اموالهم في الثروة غير المنتجة كشراء العقارات والحلى والمجوهرات ، او القيام بضروب النشاط التجاري او الائتماني الذي يقوم على عنصر المضاربة •

٦ ـ وعلى ذلك فانه لابد ان تقع على عاتق الدولة مهمة اساسية في التنمية ، هي تعبئة المدخرات المحلية وتعاظمها بشتى الوسائل ، ثم توجيهها لوجوه الاستثمار النافعة ، بما يخدم أغراض التنمية ، بمعنى انه ينبغي أن تضع الدولة برنامجا مرسوما للاستثمار يتم تنفيذه على مراحل ، على الرغم من انخفاض معدل الادخار في الاقتصاد المتخلف • وهنا يكون التركيز ، في

المرحلة الاولى ، على الزراعة وعلى الصناعات الاساسية كالقوى المحركة والنقل وغيرهما من المرافق العامة ـ وهي التي يطلق عليها « البنيان السفلى » للمجتمع ـ لتكون الدعامة القوية التي يرسى عليها المجتمع صرح التصنيع في المرحلة التالية · وفي هذه المرحلة يكون التركيز على الصناعات الخفيفة وبعض الصناعات الثقيلة ، عندما تتوافر لها امكانيات النجاح فنيا واقتصاديا · وأما في المرحلة الثالثة فيكون التركيز على الصناعات الثقيلة ، عندما تتوافر الخبرات الفنية اللازمة لدعمها ، مع التوسع في صناعات السلع الاستهلاكية ·

٧ ـ بيد انه الى جانب المدخرات الاختيارية ، فقد تلجأ الدولة الى استقطاع جزء من الدخول العليا في صورة ادخار اجباري عن طريق الضرائب (اما برفع معدلات الضرائب الحالية واما بفرض ضرائب جديدة على أصحاب هذه الدخول) · ومن الواضح ان هذا الفائض المدخر ينهك ميزان المدفوعات ، لان كثيرا من السلع الترفية التي يطلبها اصحاب الدخول العليا هي سلع تستورد ، في غالبيتها ، من الخارج · كما قد تلجأ الدولة الى فائض في الميزانية العامة ، كمصدر رئيس من مصادر تكوين رأس المال · وهذا يعني أن العجز في ميزانية رأس المال يغطى بالفائض المحقق في ميزانية الدخل (الميزانية العادية للدولة) · وهنا ينبغي اعادة استثمار ارباح المشروعات العامة الناجمة عن الاستثمار الحكومي · ومن المحقق انه كلما اطردت الزيادة في الدخل القومي ، زادت القدرة الادخارية ، وزادت تبعا لذلك سرعة معدل التنمية · وفي الوضع الأمثل فان الزيادة في الدخل تذهب برمتها الى الادخار ·

٨ ـ اما التمويل عن طريق احداث عجز في الميزانية العامة للدولة ، وتغطية هذا العجز باصدار السندات الحكومية ، فهو مصدر آخر من مصادر تكوين رأس المال ، وان كان الالتجاء اليه انما يعني نبذ الأفكار الكلاسيكية التي تنادى بالتوازن السنوي للميزانية العامة · وقد تلجأ الدولة الى أسلوب التضخم النقدي لتمويل المشروعات الانتاجية · ومثل هذه الحالة الناشئة عن زيادة النقود والائتمان ، قد توهم ، في مبدأ الأمر ، بأن مستوى المعيشة يطرد في الارتفاع بسبب الزيادة المطردة في الدخول النقدية · غير أنه ، قبل أن تفطن الجماهير الى أن الأسعار ترتفع بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع الدخول ، يكون قد تم تكوين رأس المال الجديد ·

٩ ـ فاذا لم تسعف الدولة كل هذه المصادر للحصول على المدخرات الكافية للاستثمار بالمعدل المطلوب للتنمية السريعة ، فلا مناص من الحصول على رأس المال الاجنبي ، سواء في صور استثمار مباشر او في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية · ولكن اذا كان للدولة النامية ان تعتمد على رؤوس الأموال الاجنبية ، فانه لابد ان تعتمد ، في الأساس ، على مواردها الخاصة في تكوين رأس المال ، سواء عن طريق المدخرات المحلية الاختيارية او

الاجبارية ، او القروض العامـــة ، مع بذل كل الجهـــود لزيادة حصيلة الصادرات ، من النقد الاجنبي ، لتستطيع ان ترد قيمة قروضها الاجنبية ، وأن مشكلة التنمية وثيقة الصلة بالتجارة الدولية ، فالدول المتقدمة ترسل سلعها الرأسمالية ـ من آلات ومعدات وخبرات فنية ـ الى الدول النامية ٠ وهذه ، بدورها ، تبيع للدول المتقدمـــة موادها الخام في مبدأ الامر ، ثم سلعها المصنوعة بعد ذلك ٠ يضاف الى ذلك انه اذا كان معدل التبـــادل الدولي في صالح الدولة النامية ، فانه يعتبر ، هو الآخر ، بمثابة مصدر آخر لتكوين رأس المال ، حيث يوضع تحت تصرفها ، في مقابل نفس الكمية من الصادرات ، كمية اكبر من العملات الاجنبية التي يمكن تخصيصهـــا لتمويل مشروعات التنمية ٠

١٠ـ ولكن الى جانب المشكلة السكانية ، ومشكلة تكوين رأس المال ، فهنـــاك مشكلة أخرى من مشكلات التنمية ، وهي هبوط مستوى التكنولوجيا فى الدول النامية ٠ يؤكد ذلك أن الخبرة الفنية من الدول المتقدمة لم تمس الا قطاعات قليلة معينة في الدول النامية ٠ والواقع ان هناك ذخيرة كبيرة من المعرفـــة الفنيـــة ، في الـــدول المتقـــدمة ، وضعت من قبل موضـــع التجربة والاختبار ، ويمكن تحويرها بما يتلاءم مع الظروف المحلية للدول النامية ٠ ومع ذلك فان استيعاب الاساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ، اذ تعترضها صعوبات عديدة ٠ ومن ذلك ، مثلا ، عدم وجود الاداة الادارية الصالحة في الاجهزة الحكومية المختصة بشؤون الزراعة ، مع أن هـــذه الأداة يجب أن تكون من الكفاية بحيث تؤدي الخدمات الزراعية التي يجب نقلها للمزارعين وتعريفهم بها ٠ وهناك صعوبة ثانية ، وهي عدم تمتـــع المزارعين بمستوى مناسب من الثقافة العامة والتعليم الاولي ، اذ لا يمكن ان يتفهم المزارعون الاساليب الحديثة في الانتاج الزراعي ، اذا لم يعرفوا الحقائق الاولية عن بيئتهم الزراعية ٠

١١ ـ وثمة صعوبة ثالثة تتمثل في عدم ملاءمة الاطـــار الاجتماعي لاستيعاب الأساليب الفنية الجديدة ، اذ لا يمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادي ، مالم يكن الاطار الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي حافزين على النشاط والعمل والابتكار ٠ يضاف الى ذلك أن ندرة رأس المال تعتبر عقبة كأداء في سبيل الوســـائل الفنية الحديثـــة ، اذ أن ادخـــال التحسينات الفنية يتطلب استخدام السلع الرأسمالية ٠ غير ان فقر المنتجين في الدول النامية يقعدهم عن شراء هذه السلع ٠ وفوق هذا كله فان ادخال اي تحسين فني ، وجني ثماره في الميادين الرئيسية للانتاج ، لابد من استثمار رؤوس الاموال على نطاق واسع في الصناعات الاساسية ، كالقوة الكهربائية ،ووسائل الري والصرف ، وتمهيد الطرق ، ودعم وسائل النقل ، ومد شبكة المواصلات ، أو ما يسمى بالبنيان السفلى للمجتمع كما قدمنا ٠ ومن هنا فان رأس المال وفن الانتاج مورد ان وثيقا الارتباط في أية عملية انتاجية ، واستخدام

احدهما يتضمن استخدام الآخر ، كما أن التقدم الفني يتضمن ، كما اوضحنا ، استثمار راس المال في خلق الاداة الصالحة لنقل الوسائل الجديدة الى المنتجين وتعريفهم بها ، واستثمار راس المال في تدريب المنتجين وتبصيرهم بالوسائل الانتاجية الحديثة ، والاستثمار في السلع الرأسمالية المتضمنة للتحسينات الفنية ، فضلا عن الاستثمار في الصناعات الأساسية ٠

١٢ـ وحتى لو ذللت كل هذه الصعوبات ، فمن الضروري ملاءمة الوسائل الفنية الحديثة ـ المنقولة من البلاد المتقدمة ـ لاحتياجات البلاد المتخلفة ، قبل أن تصبح مناسبة لها ومهيأة لاستخدامها ٠ وهذا يعني انفاق أموال طائلة على البحوث العلمية في الدولة النامية ، واجراء البحوث العلمية والفنية في مراكز البحوث بغية اكتشاف أنسب المخصبات ، وأنسب السلالات ، وأنسب الدورات الزراعية ، وأنسب التكوين المحصولي ، فضلا عن ضرورة تكييف العمليات الصناعية بما يتفق مع الظروف المحلية٠

١٣ـ وفضلا عن ذلك فان التحسينات في فن التنظيم لابد ان تسير جنبا الى جنب مع التحسينات في فن الانتاج ، اذ أن توافر الكفاية التنظيمية والقدرة الادارية يؤدى الى الحصول على نفس النتائج بنفس الكمية من المعدات الرأسمالية ، وبنفس الطريقة الفنية في الانتاج ، وانما بعدد أقل من العمال ٠ غير ان الكفايات التنظيمية والخبرات الادارية لا تتوافر ، عادة ، بالقدر الكافي في الدولة النامية ٠ وندرة هذه الكفايات ـ بالاضافة الى ندرة راس المال تضاعف من حدة المشكلات التي تواجهها المجتمعات الآخذة في النمو للقضاء على تخلفها الاقتصادي ٠

تخطيط التنمية

١٤ـ ومن الحقائق الثابتة ان التدخل الحكومي ضرورة حتمية لدفع عجلة التنمية ، ان لم يكن لأية مبررات فلأن الطبقة الوسطى في المجتمع المتخلف ـ وهي الطبقة التي تتمتع بتلك الصفات الانسانية والخبرات الفنية والادارية اللازم توافرها في تحقيق التنمية بصورة تلقائية ـ هي طبقة تكاد ان تكون شبه منعدمة ٠ غير ان مجالات التدخل الحكومي متعددة ، ونطاق القطاع العام قد يتسع الى الحد الذي يتسنى معه للحكومة ان تقوم بوظائف جديدة الى جانب وظائفها التقليدية المعروفة ، كأن تقوم بالبحوث التسويقية والجيولوجية ، والبحث عن منابع الثروات الطبيعية، ودراسة مستقبل الصناعات الجديدة ، او أن تقوم بانشاء وادارة الصناعات الجديدة التي يعزف عنها القطاع الخاص لأسباب عديدة ، او أن تقوم بانشاء وادارة الصناعات التي يتطلع اليها القطاع الخاص ، وذلك لأسباب متعلقة بالسياسة العامة والامن القومي ، او للحيلولة دون تكوين الثروات الخاصة الكبيرة ٠ ومع ذلك فلا توجد مبادىء عامة او معايير موضوعية

للمفاضلة بين النشاط العام والنشاط الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية • ومن ثم فمن أولى مهام كل دولة نامية ان تقرر بنفسها أين تضع الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، على هدى القيم والمعتقدات السائدة في كل مجتمع ، بمعنى أنه يتعين عليها ان تختار النظام الاقتصادي الذي يلائمها ، وما يستتبعه ذلك من اتباع اسلوب معين في التنمية •

١٥ـ وعلى ذلك فهناك صورتان بديلتان للتدخل الحكومي من أجل التنمية الاقتصادية : التدخل وفقا لأسلوب التوجيه الاقتصادي في اطار النظام الرأسمالي أو ما يسمى ، في بعض الاحيان « التخطيط الرأسمالي » ، والتدخل وفقا لأسلوب التخطيط الاقتصادي في اطار النظام الاشتراكي او ما يطلق عليه اسم « التخطيط الاشتراكي » • وهنا فان المفاضلة بين هذين النوعين من التخطيط هي ، في حقيقة الامر ، مفاضلة بين « التخطيط الوظيفي » « التخطيط التركيبي » •

١٦ـ ان التخطيط الوظيفي ينطوى على تخطيط الاقتصاد القومي داخل اطار النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد اى الاطار الرأسمالي • والابقاء على هذا الاطار ، مع الاخذ بأسلوب التخطيط ، انما يعني قيام الدولة بالتخطيط للقطاع الخاص الذي يتولى الدور القيادي فى عملية التنمية ، وتشجيع هذا القطاع ، بكل وسائل الترغيب ، على تحقيق أهداف هذا التخطيط • وهنا يؤدي التخطيط وظيفته التوجيهية في دفع الوحدات الاقتصادية التي تعمل في ميدان النشاط الخاص الى اتباع السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها الدولة ، وتضمنها في الخطة • وعلى ذلك فان مثل هذا النوع من التخطيط يستند الى استمالة المشروع الخاص واقناعه بنوع معين من السلوك في الميدان الاقتصادي ، يتمشى مع الاهداف التي ترسمها الدولة في محاولتها تخطيط النشاط الاقتصادي بصورة غير مباشرة • وبعبارة اخرى فان هذا التخطيط لا ينطوى على الزام المشروعات الخاصة في الاقتصاد القومي بتحقيق أهداف معينة ، بمعنى أنها لا تتلقى أوامر صادرة اليها من الدولة بضرورة تنفيذ الاهداف المرسومة في الخطة •

١٧ـ اما التخطيط التركيبي فهو يتضمن ، للاخذ به ، احداث تغييرات عميقة بعيدة المدى في تركيب الاقتصاد القومي ، ووضع نظام اقتصادي جديد يقوم فيه القطاع العام بالدور الاساسي في تحقيق التنمية على هدى الاهداف التي يرنو اليها هذا التخطيط • وعلى ذلك فهذا هو التخطيط الآمر الذي لا يستبقى المشروع الخاص ، ولا يتسنى السير على هديه الا في وجود نظام اشتراكي يلعب فيه المشروع العام الدور القيادي الحاسم في الميدان الاقتصادي ، حيث تنفذ فيه الخطط عن طريق الاوامر والتوجيهات المباشرة •

١٨ـ وقد يمكن القول بانه لا مبرر للتدخل الحكومي ، بمعنى أنه يمكن أن تكون التنمية « تلقائية » ، تتحقق مباشرة بجهود المنظمين المبتكرين في مجال النشاط الخاص ، اذ أنهم ، في تنافسهم في ظل اقتصاد حر ، وفي سعيهم للحصول على أقصى الارباح ، يحاولون ، دائما ، اتبـاع احسن الاساليب الفنية في الانتـاج ، ويحققون ، تلقائيا ، أفضل تخصيص للموارد المتاحة في المجتمع ، تحت وطأة المنافسة الحرة ، مما يفضى ، في النهاية ، الى تحقيق التقدم الاقتصادي بالمعدل المطلوب · غير أن هـذه التلقائية في التنمية لا تتواءم مع الاوضاع السائدة في المجتمع الآخذ في النمو · ذلك ان مثل هذا المجتمع يفتقر ، في الجوهر ، الى المقدرة التنظيمية التي تمثل عاملا رئيسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي · ولهذا فـان الدولة ، وحدها ، هي التي تستطيع ان تكفل التنظيم اللازم ، وذلك بأن تقوم هي بمهمة التنمية الاقتصادية · وهذا يعني ان القطاع العام لابد ان يلعب دوره في عملية التنمية ، جنبا الى جنب مع القطاع الخاص ·

١٩ـ يضاف الى ذلك انه لا يجوز التعويل كثيرا على المشروع الخاص ، ما دام الانتاج يقوم فيه ، لا بغرض زيادة الانتـاج بالمعدلات السريعة المتطلبة ، وانما بغرض زيادة الارباح ، مع ان الزيادة الكبيرة في الانتاج والدخـل ضرروة حتمية ، ورغبة أساسية ، وأمل عريض يراود جماهير الشعب · وبغض النظر عن هذين الاعتبارين ، فان جهاز الاثمان ، في الاقتصاد الحر، لم يؤد دوره في حرية وبتلقائية رتيبة ، بسبب التعقيدات الاقتصادية ، والعديد من التنظيمات الدخيلة على النظام ، والتي لم تكن من سماته في صورته التقليدية المبتدئة · فاذا كان جهاز الاثمان يخفق في توجيه الانتاج والاستهلاك توجيها سليما ، فمن الحكمـة ألا يكون لهذا الجهاز دوره التوجيهي الكبير في تقرير أهداف الانتـاج ، أو تخصيص الموارد ، بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، في اية دولة نامية ، تحاول تحقيق معدلات سريعة من النمو الاقتصادي ·

٢٠ـ وعلى ذلك فان التنمية المخططة التي تلعب فيها الدولـة دورا رئيسيا هي وحدها التي تحقق الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سـرعة وكفاية ، وزيادة الدخل القومي بمعدلات سريعة متزايدة ، تفوق كثيرا معدل زيادة السكان · كما أن التخطيط يعتبر اجراء وقائيـا يضمن حسن اختيـار النموذج الصحيح للتنمية ، وذلك بتقرير أولويات المشروعات التي تتضمنها الخطة الاقتصادية ، في ضوء الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات، كما أنه يضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المتاحة ـ المادية والطبيعية والبشرية ـ استخداما أمثل ، يحقق الخير لجموع الشعب ، ويوفر لهـم حياة الرفاهية ، فضلا عن أنه يحقق التوافق بين معدلات النمو في جميع القطاعات ، بحيث لا يتخلف قطاع عن الآخر ، فيعوق هذا التخلف نمو القطاعات الاخرى · وفوق هذا كله فان التخطيط هو السبيل الوحيد الى

الانطلاق الاقتصادي بلا احتكار او استغلال ، وهو الضمان الاكيد لتحقيق العدالة الاجتماعية ، اذ أن التنمية ، دون تخطيط ، لابد أن تفضى الى تزايد الدخول والثروات • غير أن مفهوم العدالة الاجتماعية أوسع بكثير من مجرد الوقوف عند حد تضييق الفوارق بين الدخول والثروات • بل أن هـذا المفهوم ينصرف ، ايضا ، الى توفير العمل المثمر لكل مواطن • وهـذا يتطلب توفير امكانيات التوظف للكثرة المتزايدة من الايدي العاملة ، سواء بالمضي في التصنيع او بتوسيع رقعة الارض الزراعية • ومن هنا ندرك انه لابد أن تنتظم مشروعات التوسع الصناعي والزراعي ، جميعها ، في خطة اقتصادية واجتماعية شاملة •

ماهية اسلوب التخطيط

٢١ـ ان التخطيط وسيلة لا غاية ، ويتميز بأنه وسيلة منظمة ومستمرة ، يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة في المجتمع ـ المادية والبشرية والمالية ـ وتقدير احتياجات المجتمع ، ثم تحديد طريقة تعبئة واستغلال هذه الموارد ، على النحو الذي يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في اقصر فترة ممكنة ، وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية ، وبأدنى قدر من الضياع • ولما كان التخطيط يتضمن وضع خطة ذات اهداف مرسومة ، لو تحققت فانها تشبع احتياجات المجتمع الى أبعد حد ممكن ، في حدود ما يتاح من موارد نادرة ، فان الخطة هي ، في واقع الامر ، الاطار المادي لمجموعة المثل والآمال التي تسيطر على أفكار الجماهير •

٢٢ـ كما ان التخطيط اسلوب علمي ، لأنه يتضمن اتباع القواعد والمبادىء العلمية التي يمكن الاهتداء بها في تنظيم عملية التنمية ، وتوجيهها وجهات معينة بالذات ، لا ارتجال فيها ولا عشوائية ، وبأهداف ومعدلات للنمو محدودة ومرسومة من قبل ، تضمن بموجبها استخدام الموارد اكفأ استخدام ممكن ، واشباع الحاجات العامة الى أبعد حد ممكن •

٢٣ـ وفضلا عن ذلك فان التخطيط ، في الغالب الاعم ، هو أسلوب اشتراكي ، لأن التخطيط القومي ، في صورته الشاملة الكاملة يتضمن ، بالضرورة ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة واضحة ، وعلى نطاق واسع • والمجتمع الاشتراكي يؤمن بهذا التدخل ، لانه السبيل الى تحقيق الاهداف والمبادىء العامة التي يدين بها ، من اشباع الحاجات العامة والتوفيق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد ، والكفاية في الانتاج مع العدالة في التوزيع ، بما يضمن ، في النهاية ، الارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين، وتحقيق الرخاء والرفاهية •

٢٤ـ كما ان التخطيط اسلوب اقتصادي عام ، وليس اسلوبا يطبق في البلاد الاشتراكية وحدها ، بمعنى ان الاخذ بهذا الاسلوب لا يستوجب ، بالضرورة ، ملكية الدولة لجميع أدوات الانتاج • ومع ذلك فلابد ان تكون

للدولة سلطة توجيه النشاط الاقتصادي في القطاع ، او مجموعة القطاعات التي تأخذ فيها بأسلوب التخطيط • وتتمثل هذه السلطة في قدرة الدولة على تحديد نوع النشاط الاقتصادي ، وحجمه في القطاع المخطط او مجموعة القطاعات المخططة • وبعبارة أخرى فقد يكون التخطيط وظيفيا وتوجيهيا في الاطار الرأسمالي ، كما قد يكون تركيبيا وآمرا في الاطار الاشتراكي كما قدمنا • ومن هنا يمكن ان نخلص الى ان التخطيط القومي لا يمكن ان يكون شاملا لجميع القطاعات ، وكاملا بمعنى انه يعم جميع المتغيرات الاقتصادية ، كالاستثمار والانتاج والاستهلاك والادخار ، الا في النظم التي تقوم على ملكية الدولة لكل او معظم أدوات الانتاج ، ذلك ان التخطيط القومي الكامل يستلزم ان تكون للدولة سلطة واسعة في توجيه النشاط الاقتصادي •

٢٥ـ وفي هذا الضوء يمكن تعريف التخطيط بانه « الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات الاشتراكية من اجل تنظيم عملية التنمية الاقتصادية ، بغية رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، عن طريق حصر الموارد المادية والبشرية والمالية ، واستخدامها اكفأ استخدام ممكن ، بطريقة علمية وعملية وانسانية ، بما يتضمنه ذلك من رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ، تضع أهدافا معينة مرسومة من قبل ، لسد احتياجات المجتمع في حدود الموارد المتاحة ، وتحقيق هذه الاهداف في فترة زمنية معينة بوسائل وتنظيمات معينة ، تتمثل في تنفيذ أعمال وبرامج ومشروعات معينة » • ومن الواضح ان هذا التعريف يكشف عن طبيعة التخطيط ، ومجال تطبيقه ، والهدف من اتباعه ، ومضمونه ، ووسيلة تحقيق هذا الهدف •

مستوى شمول الخطة

٢٦ـ ان اول تساؤل يثور ـ في صدد اعداد الخطة القومية ـ هو مستوى شمول الخطة • او بعبارة اخرى : هل يمتد نطاق الخطة الى القطاع الخاص فضلا عن القطاع العام ؟ الواقع ان التخطيط الشامل ، بهذا المفهوم ، لا يعني ، بالضرورة ، « الادارة والسيطرة التفصيلية والكاملة على كافة جوانب الحياة الاقتصادية ، ولا يعني الزام جميع الافراد والمنشآت بتنفيذ الخطة المركزية » • والواقع ، كما قدمنا ، فان التخطيط القومي الشامل قد تقوم به الدولة للقطاع الخاص الذي يتولى الدور القيادي في عملية التنمية ، وتشجيع هذا القطاع ، بكل وسائل الترغيب ، على تحقيق اهداف هذا التخطيط • وهنا يؤدي التخطيط وظيفته التوجيهية في دفع الوحدات الاقتصادية ، التي تعمل في ميدان النشاط الخاص ، الى اتباع السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها الدولة ، وتضمنها في الخطة • وقد يكون التخطيط القومي آمرا ، فلا يستبقى المشروع الخاص ، بل يلعب فيه المشروع العام الدور القيادي الحاسم في الميدان الاقتصادي ، حيث تنفذ فيه الخطط عن طريق الاوامر والتوجيهات المباشرة •

٢٧ـ ومن ثم فاذا كان ثمة قطاع خاص ، جنبا الى جنب مع القطاع العام ، فان سيطرة الدولة على الاقتصاد القومي ليست الا سيطرة جزئية ، تستهدف المحافظة على مجال محدد لنشاط القطاع الخاص وروح المبادرة الفردية ٠ وهنا فان التخطيط القومي الشامل ، لكل من القطاعين العام والخاص ، هو تخطيط توجيهي بالنسبة للوحدات الانتاجية في القطاع الخاص ، وتخطيط آمر بالنسبة للقطاع العام بجزءيه ، أى قطاع الاعمال العام وقطاع الادارة الحكومية ٠

خطة الاستثمار والخطة القومية

٢٨ـ ولابد ، هنا ، من التفرقة بين خطة الاستثمار والخطة القومية ٠ اذ أن الاولى هي مجرد تجميع لمشروعات تخصص لتمويل تنفيذها اعتمادات مالية من الميزانية الاستثمارية ، مع بيان بتوقعات نتائج هذا التنفيذ ٠ أما الثانية فهي تنطوى على تقرير مجموعة من الاهداف يتعين على الاقتصاد المخطط أن يبلغها في فترة زمنية محددة ، وتخصيص الموارد المتاحة واستخدامها للوصول الى ذلك في تلك الفترة الزمنية ٠ ومن هنا فلابد ان تؤخذ عناصر التوازن في الاعتبار ٠٠٠ لابد ، مثلا ، أن يتوازن الانتاج المستهدف مع الطلب عليه لتحقيق اهداف الاستهلاك المحلي ، وأهداف التصدير ، وأهداف الاستعاضة بالانتاج عن الواردات ، وأهداف الاستثمار ٠ ولابد ان يتوازن الدخل المتولد من مصادره المختلفة مع طرق التصرف في هذا الدخل ، وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار ٠ ولابد ان تتوازن فرص العمالة الموجودة فعلا ، وما يضاف اليها مع عدد الافراد الفنيين والعاملين الذين يحتاج اليهم الامر لسد احتياجات الخطة من مختلف التخصصات ٠ ولابد ان تتوازن الموارد من الانتاج المحلي ، مضافة اليها الواردات ، مع الاستخدامات المقررة لتلك الموارد ، بتوزيعها بين الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الانتاج) وبين الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي ، وبين التصدير ، وبين ما يحتجز منها للاستثمار ولابد ان يكون هناك توازن بين الانتاج من السلع والانتاج من الخدمات بما أن الانتاج من الخدمات ومتطلباته (عمالة ومستلزمات انتاج واستثمار) لابد له من توافر انتاج سلعي مقابل جزء من أجور العمال ، ومن انتاج سلعي لمستلزمات انتاج الخدمات ، وانتاج سلعي لتشييد المدارس والمستشفيات والمرافق العامة وتجهيزها لاداء تلك الخدمات ٠

٢٩ـ ونخلص مما تقدم ان الخطة القومية الشاملة تعني شمولها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وشمولها لجميع موارد الدولة ، مادية وبشرية ومالية ، وشمولها للقطاعين العام والخاص ٠ وبذلك فهي تغطي جميع جوانب التطور في المجتمع ٠ كما أن الخطة توضع للانتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والادخار ، وللتعامل مع العالم الخارجي ، وتقرر ما يلزم لذلك من استثمارات ٠ فهي ، اذن ، ليست خطة استثمارات وتنفيذ مشروعات

فحسب ، بل هي خطة أهداف ، وليست الاستثمارات سوى وسيلة لتحقيق هذه الاهداف ٠

٣٠ـ والخطة أساس في اعداد مشروع الميزانية العامة ٠ ولذلك فان المشروع المبدئي للخطة يوضع قبل اعداد الميزانية ، ويناقش المشروع بواسطة السلطات العليا والجهات المختصة ، ثم توضع الميزانية بعد ذلك على أساسه ٠

٣١ـ ولابد من تقييم نتائج الخطة دوريا ، اذ أن مبدأ المتابعة يكشف في اتباعه ما يمكن ان يكون قد حدث من أخطاء ، أو قصور في تنفيذ الخطة ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح ذلك ٠ كما أن لعملية المتابعة أثرها في اكتشاف مدى النجاح الذي يتحقق ، ومدى الفشل الذي ينتج من تطبيق السياسات المحددة بالخطة ٠

التخطيط الرأسي والتخطيط الافقي

٣٢ـ واذا كانت الخطة القومية الشاملة تضم مجموعة متناسقة متكاملة من الخطط القطاعية ، بمعنى أن لكل قطاع خطة خاصة به ولأنشطته المختلفة داخل اطار الخطة القومية ، فان هناك نوعا آخر من التخطيط لا يتصل بقطاع معين ، أو بمجموعة معينة من القطاعات ٠ ومع ذلك فانه يخدم التخطيط العام ، ويعاونه في تحقيق الاهداف القومية ٠ ولهذا يمكن التمييز بين التخطيط الرأسي الذي يمتد الى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين التخطيط الافقي الذي يعاون على نجاح هذا التخطيط الرأسي ، كتخطيط الاسعار ، وتخطيط التجارة الخارجية ، وتخطيط البحث العلمي ، وتخطيط القوى العاملة ، وربطه بسياسة التعليم العام والفني والجامعي ٠

٣٣ـ هذا النوع الافقي من التخطيط ذو أهمية بالغة في نجاح أسلوب التخطيط٠ وتتضح هذه الاهمية ، لو ادركنا العلاقة الوثيقة بين التخطيط الرأسي والتخطيط الافقي ٠ وحسبنا أن نذكر أن كل قطاع ينتج سلعة أو خدمة لابد أن يستعين بقدر معين من الموارد الانتاجية ، ومن بينها الموارد البشرية٠ ومن هنا تتضح اهمية تخطيط القوى العاملة لضمان نجاح الخطة ، اذ ان نجاح تنفيذ أهدافها يتوقف ، أساسا ، على توفير الاعداد المطلوبة للخطة من الافراد الفنيين والعاملين ، بحيث لا يوجد عجز في بعض التخصصات وفائض في تخصصات أخرى ، ولتوفير الاعداد المطلوبة لابد من تقدير احتياجات الخطة من القوى العاملة ، لكي يعتمد على نتائج هذا التقدير في وضع خطة تكوين تخصصات القوى العاملة ، واقتراح السياسة التدريبية التي تكفل التوازن بين الطلب على القوى العاملة من مختلف المهن والتخصصات وبين المعروض منها ٠

٣٤ـ كما تتضح أهمية التخطيط الافقي ، اذا ادركنا أن تخطيط الاسعار يرمي الى توفير الحافز لدى المنتجين الى التوسع في الانتاج ، وربط السياسة السعرية بسياسة عدالة التوزيع ، والربط بين السياسة السعرية وسياسة توليد الفائض الاقتصادي في القطاع العام كأحد مصادر تمويل الخطة · كما يرمي تخطيط الاسعار الى عدم خلق ضغوط تضخمية عن طريق انفراد قطاع معين برفع أسعار سلع تعتبر مستلزمات انتاج لسلع اخرى ، مما قد ينعكس أثره في صورة ارتفاع الاسعار بصفة عامة ·

التنمية المخططة واقتصاد الحرب

٣٥ـ ان الحرب الناشبة مع العدو الصهيوني هي حرب محلية ، وليست حربا عالمية ، وهي ، كذلك حرب طويلة المدى ، وليست حربا قصيرة المدى · وانطلاقا من هذا المفهوم فلابد من التفكير في وضع نموذج معين للاقتصاد القومي لمواجهة حرب من هذا النوع · وهذا النموذج يتضمن ، في الجوهر، فكرة اقتصاد الحرب ، بما يعنيه ذلك من تحول الاقتصاد القومي من حالة السلم الى حالة الحرب · وهذا التحول لا يتم ارتجالا ، او بصورة تلقائية، وانما على اساس تخطيط مسبق ، بما يتطلبه ذلك من قرارات واجراءات معينة ، على هدى ما تتضمنه الخطة الاقتصادية في الظروف العادية ·

٣٦ ـ كما يستهدف هذا النموذج التخطيطي ، في مثل هذه الظروف ، تحديد حد أدنى من الاستهلاك النهائي (الخاص والجماعي) لا يمكن الهبوط دونه ، وتخصيص ما يفيض عن ذلك من موارد المجتمع الى المجهود الحربي · ومن ثم فان هناك ضغطا متزايدا على الموارد المتاحة في المجتمع ، اذ انها لابد أن تسد احتياجات التنمية ، وأن تسد ، كذلك ، احتياجات القطاع الحربي، فضلا عن مواجهة احتمال تعويض الطاقات الانتاجية التي تتعرض للتدمير من جانب العدو · والخلاصة ان ثمة مواجهة ثنائية في الظروف غير العادية: مواجهة مهام التنمية ومواجهة مهام الدفاع القومي في نفس الوقت ·

تعارض ام توافق

٣٧ـ وقد يثور ، هنا ، تساؤل هام : هل ثمة تعارض او توافق بين التنمية المخططة وبين اقتصاد الحرب ؟ للوهلة الاولى قد يبدو هذا التعارض واضحا، لاعتبارين : الاعتبار الاول من حيث الهدف ، أي انه بينما تتمثل التنمية في تعبئة الموارد بغرض تنمية الانتاج وتعاظم الدخل من أجل رفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق احداث تغييرات بنيانية في الاقتصاد القومي، فان اقتصاد الحرب يستهدف حصر وتعبئة الموارد لصالح المجهود الحربي وكسب المعركة · اما الاعتبار الثاني فمن حيث الهيكل السلعي ، اذ ان اقتصاد الحرب يتطلب الزيادة في استيراد العتاد الحربي والسلع الاستراتيجية ، وقد يكون ذلك ، في الغالب ، على حساب استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية التي تحتاج اليها عمليات التنمية ، مما يفضي ، في

النهاية ، الى احتمال تناقص الانتاج في بعض الوحدات الانتاجية ٠

٣٨ـ ولكن سرعان ما يزول هذا التعارض ، اذا أدركنا ان اتجاه عملية التنمية هو في نفس اتجاه اقتصاد الحرب ، بمعنى ان التغييرات التي تحدث في مثل هذه الظروف غير العادية هي ، في حقيقة الامر ، تغيرات كمية لاكيفية ٠ دليل ذلك ان التنمية واقتصاد الحرب يتطلبان اعادة توزيع الموارد المتاحة في المجتمع ، بغرض زيادة الناتج القومي وتكوين « موجـــود ادخاري » متزايد يمكن تعبئته من أجل الاستثمار ٠ وكل ما هنالك أن التنمية اذا اتخذت لها مسارا في اطار من اقتصاد الحرب ، فان الامر يقتضي مزيدا من الضغط على الاستهلاك الفردي والجماعي لحساب الزيادة في استهلاك القطاع الحربي ٠ وفي ذلك ما ينطوي على تعديل في العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك في مثل هذه الظروف غير العادية ٠ دليل ذلك ، ايضا ، ان تكرار نشوب الحروب ـ المحلية والعالمية ـ في غضون القرن الحالي قـد ادى الى قيام الدول في ظروف السلم الى تخصيص جزء لا يستهان به من مواردها لاغراض التسلح والاستعدادات العسكرية ، الى جانب ما تخصصه من موارد لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتزداد النســـبة المخصصة من الموارد لاغراض التسلح والتعبئة العامة في حالة توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوب الحرب ٠ وينطبق نفس الوضع ، بطبيعة الحال ، على الدول النامية ، دفاعا عن استقلالها ، وحماية لمكاسب التنمية ٠ ومن ثم فان عبء الدفاع عن كيان الدولة حديثة الاستقلال ، والدفاع عن مكاسب التنمية ، لابد ان تتحمله عملية التنمية ، فاذا تزايد هذا العبء في الظروف غير العادية ، فانه لا يعني أكثر من احداث تغيرات كمية في الاقتصاد القومي ٠

٣٩ـ ومثل هذه التغيرات الكمية تتحقق ، أيضا ، في قطاع العالم الخارجي ، ذلك أن الدولة النامية في ظروف السلم ، تحتاج ، عادة ، الى كثير من السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة (مستلزمات الانتاج) للنهوض بعمليـــات التنمية ٠ ولما كان انتاج هذه السلع في داخل الدولة النامية أمرا متعذرا ، وبخاصة في أولى مراحل التنمية ، فان استيراد هذه السلع يتزايد بدرجة ملحوظة ، ومع جمود الصادرات ، يظهر العجز في ميزان المدفوعات ، وقد يتزايد هذا العجز كضرورة من ضروريات التنمية ٠ وفي ظروف الحرب ، فان الدولة النامية تعتمد ، أساسا ، على الخارج في الحصول على احتياجاتها من العتاد الحربي ، وفي ذلك ما يمثل عبئا اضافيا على ميزان المدفوعات ، قد يمكن تغطيته جزئيا ، بالمعونات الخارجية ٠ وهنا ، أيضا ، نجد ان التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي في ظروف الحرب ان هي الا تغيرات كميـــة ٠

٤٠ـ وفضلا عن ذلك فان التنمية تزيد من قدرة المجتمع على الصمود في المعركة ، لانها تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية ودعمها ٠ وقد قدر بعض الخبراء أن

كل جندي في جبهة القتال لابد ان يكون من ورائه ولخدمته خمسة أفراد في الجبهة الداخلية · ومن هنا يصبح الاقتصاد القومي مرتبطا ، الى حد كبير ، بالمجهود الحربي للدولة بصفة عامة ، والقوات المسلحة بصفة خاصة، الى جانب القطاع المدني ، في صورة علاقة من جانبين : الاولى ان الاقتصاد المدني يصبح مكلفا بسد احتياجات القطاع الحربي من المؤن والعتاد والخبرات والمهمات ، التي تتزايد في حالة توتر العلاقات الدولية ، أو قيام خطر الحرب ، أو نشوب الحرب · العلاقة الثانية أن القطاع الحربي يتيح للقطاع المدني سوقا لاستيعاب كثير من السلع التي تتطلبها العمليات العسكرية ·

مفهوم الخطة الاقتصادية في الظروف غير العادية

٤١ـ ومن الحقائق الثابتة ان نتيجة الحرب لا تتوقف على كفاءة القيادات العسكرية ، والتقدم العلمي الحديث في مجال التسليح ، وفي فنون الحرب واستراتيجيتها وحسب ، بل على كفاية وسلامة الاقتصاد القومي ، وقدرته على الصمود في ظروف الحرب غير العادية ، وسد احتياجات القوات المحاربة ، فضلا عن احتياجات الشعب من مختلف السلع والخدمات ·

٤٢ـ وهذا يقتضى ـ بالضرورة ، وضع خطة اقتصادية لتعبئة موارد الدولة وتوجيهها لخدمة المجهود الحربي ، وهذه التعبئة الاقتصادية انما تعني حصر وتعبئة جميع موارد الدولة وامكانياتها المادية والبشرية ، وتخصيص هذه الموارد والتنسيق بينها ، بما يخدم العمليات العسكرية · ومن ثم فان عملية التعبئة ، بهذا المفهوم ، تقتضي تحويل الاقتصاد القومي ، القائم على قاعدة خلفية ، تغذي اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ، وتمكنها من توجيه الضربات القاضية للعدو ، مهما طالت المعركة ·

٤٣ـ ويمكن النظر الى الخطة الاقتصادية وقت الحرب على انها تتكون من شقين رئيسيين : الخطة الاقتصادية الدفاعية والخطة الاقتصادية الهجومية · وتتمثل الخطة الدفاعية في تعزيز القوى الاقتصادية في المجتمع ، ودعمها لصالح الدفاع القومي وخدمة أغراضه · ومن أهم الاجراءات التي تتضمنها زيادة القدرة الانتاجية في المجتمع : اعادة تنظيم التجارة الخارجية بما يتفق ومقتضيات الحرب ، واعادة توزيع القوى المادية والبشرية ، بما يخدم أغراض الدفاع القومي ، والتخزين الاستراتيجي للموارد الاساسية والضرورية ، والرقابة المحكمة على الانتاج والتوزيع ·

٤٤ـ أما الخطة الاقتصادية الهجومية ، فتتمثل في اضعاف القوى الاقتصادية للعدو وقدرته على الدفاع والهجوم ، وذلك بتدمير ما لديه من منشآت ومرافق حيوية ومخازن ومؤن ، وحرمانه من تعويض الفاقد منها بالانتاج المحلي او بالاستيراد · ومن أهم الاجراءات التي تتضمنها : الحصار الاقتصادي للعدو ، ومقاطعة الشركات المتعاملة معه ، والوقوف في وجه تجارته الخارجية ، وتحويل تجارة الدول المحايدة عنه بالتوسع في شراء منتجاتها ،

ومنحها الاعانات ، وممارسة الضغوط الاقتصادية عليها بهدف عدم تعاملها اقتصاديا مع الدولة المعادية ، واضعاف الروح المعنوية للعدو عن طريق الحرب النفسية ٠

الاعتبارات التي تحكم وضع الخطة الاقتصادية في الظروف غير العادية

٤٥ـ وثمة اعتبارات ثلاثة اساسية تحكم وضع الخطة الاقتصادية في الظروف غير العادية وهي : طول او قصر الفترة المقدرة للحرب ، وتعرض الموارد للنفص في أوقات الحرب ، والتضحية التي يتحملها المواطنون ٠

ولا ريب أن طول او قصر الفترة المقدرة للحرب هي من أهم الاعتبارات التي تحكم وضع خطة اقتصادية وقت الحرب ٠ اذ كلما طالت الفترة ، كان تحول الاقتصاد القومي لمواجهة ظروف الحرب أوسع نطاقا واكثر شمولا ٠ كما ان طول او قصر الفترة يحدد نوع الاجراءات الاقتصادية التي تنبني على الخطة المرسومة ٠ غير انه لابد ان يكون تقدير فترة الحرب تقديرا سليما ، والا فانه قد يؤدي الى عواقب وخيمة ٠

ويقرر الخبراء العسكريون أن من أهم الاسباب التي ادت الى هزيمة المانيا النازية أن القادة الالمان قدروا انهم ليسوا في حاجة الى جهود ضخمة لغزو الاراضى الروسية ، وان هذا الغزو لن يستغرق الا فترة قصيرة ، ومن ثم فانهم لم يستعدوا الاستعداد الكافي ، بالاسلحة والذخائر والمعدات الحربية ، لمواجهة الحرب الروسية ٠ وما أن ظهرت بوادر الهزيمة العسكرية لجيوش ألمانيا في روسيا ، وتم تدمير عدد كبير من الدبابات والطائرات والسيارات ، وضحت الحاجة الماسة الى أسلحة وذخائر وامدادات اضافية ، عجز الجهاز الانتاجي الالماني عن ان ينتجها في الوقت المناسب ٠

٤٦ـ ومن الحقائق المعروفة ان الموارد المتاحة في المجتمع هي تلك الموارد التي يمكن ان تتاح له في الداخل أو من الخارج ، سواء كانت هذه الموارد سلعية او مالية ٠ غير ان قيام الحرب يرتب نقصا ملحوظا في الموارد المالية بسبب صعوبات الاقتراض الخارجي ، فضلا عن النقص في الموارد السلعية بسبب تعذر الاستيراد من الخارج ، اما لنقص حصيلة الصادرات من النقد الاجنبي وهي التي تعد المصدر الرئيس لتمويل الواردات ، واما لان مصادر استيراد بعض السلع كانت من دول اصبحت معادية او موالية للدول المعادية ، واما لصعوبات الشحن والنقل ٠

٤٧ـ ولا مناص من أن يتحمل المواطنون قدرا من التضحية ، بدافع من الشعور الوطني ، وضرورة البذل من أجل الامن القومي والتصدي للعدوان ، يتمثل في نقص مستوى الاستهلاك القومي في معناه الحقيقي ، وبالتالي النقص فى الرفاهية الاقتصادية نتيجة لتخصيص جزء من الموارد للانتاج الحربي والسير في العمليات العسكرية ، أكبر بكثير مما كانتعليه الحال في اوقات السلم، مما يفضي الى احلال مواد ومؤن وسلع الحرب محل سلع السلم ٠ وذلك

أمر طبيعي ، لان التركيز ، في مثل هذه الحال ، على تحقيق الاغـــراض الحربية ، لا على تنمية الانتاج والدخل والارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، كما هي الحال في زمن السلم ٠

ومع ذلك فهناك حدود قصوى للتضحية التي يمكن أن يبذلهـــــا المواطنون ، لان هناك حدا ادنى لمستوى الاستهلاك لايمكن تجاوزه ، والا وهنت قدرة أفراد المجتمع على الانتاج ، سواء في القطاع الحربي او القطاع المدني ٠ ولهذا تعمل الدولة المحاربة على تجنيب البلاد حدوث ازمات في السلع الاساسية والمواد الغذائية والتموينية ٠

الاجراءات الاساسية لضمان نجاح تنفيذ الخطة الاقتصادية

٤٨ـ وفي ضوء هذه الاعتبارات الثلاثة لابد من ان تتخذ الدولة اجراءين أساسين لضمان نجاح تنفيذ الخطة في أوقات الحرب ، وتحقيق اهدافها التي تتمثل في النصر النهائي في المعركة الناشبة ٠ وهذان الاجراءان هما : تدخل الدولة في الاقتصاد القومي ، وتحديد العلاقات الاقتصادية للدولة مع الـــدول الاخـــرى ٠

(أ) تدخل الدولة في الاقتصاد القومي

وأيا كان النظام الاقتصادي القائم في الدولة المحاربة ، فـلا مناص من تدخل الدولة في الجهاز الاقتصادي تدخلا بعيد المـــدى ، ليكون هذا الجهاز أداة طيعة في يد الدولة لتحقيق أهداف الحرب ٠ ويقتضي ذلك فرض سـيطرتها على أجهـزة الانتـــاج والتوزيع وتحكمها في تخصيص الموارد المتاحة في المجتمع ، وعلى الاخص الموارد الحرجة النادرة التي ترتبط مباشرة بالمجهود الحربي ٠

ولهذا فأن الاقتصاد الرأسمالي يصبح أقـــرب ما يكون الى الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا في أوقات الحرب ، وان كانت طبيعة هذا التخطيط أنه موقوت بفترة الحرب ، وأنه يستهدف النصـــر العسكري ، بخلاف التخطيط في المجتمعات الاشتراكية الذي يعتبر عملية مستمرة تستهدف الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى ٠

ومع ذلك فمن الواضح ان تحول الاقتصاد القومي في المجتمع الرأسمالي من حالة السلم الى حالة الحرب أصعب بكثير من تحوله في المجتمع الاشتراكي الذي تسيطر فيه الدولة على كافة عناصرالانتاج سيطرة كاملة أو جزئية ٠ وبالنسبة للدول النامية التي تأخذ بأسلوب التنمية المخططة ، فانها تبدأ اقتصاد الحرب وقد تهيأت له بنيانيا ، اذ تكون قد تمرست من قبل بعمليات حصر الموارد وتعبئتها وتحديد أولوياتها من أجل التنمية ٠ ومن هنا فان جهازها المركزي للتخطيط يستطيع ، في يسر وسهولة ، اعادة النظر في الاولويات المقـــررة

للموارد ، لخدمة المجهود الحربي · كما أن قطاعها العام يستطيع أن يضطلع بالدور القيادي في تعديل هيكل الانتاج ، واحداث التغيرات المتطلبة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، استنادا الى القرارات الصادرة من الدولة ·

(ب) تحديد العلاقات الاقتصادية للدولة مع الدول الاخرى

وأما الاجراء الثاني فهو تحديد العلاقات الاقتصادية للدولة مع الدول الاخرى ، حسب موقفها السياسي والعسكري · ومن الواضح أن هذا التحديد عامل هام في اقتصاديات الحرب · ويمكن تقسيم الدول الاخرى الى أربع مجموعات : دول صديقة ، ودول يحتمل أن تكون معادية ، ودول معادية ودول محايدة · فبالنسبة للدول الصديقة ، ينبغي على الدوله ان تعقد الاتفاقات التجارية معها ، أو تتوسع في تعاملها التجاري معها ، لضمان المصادر الخارجية من المواد الاولية وغيرها من السلع الهامة اللازمة لسير المجهود الحربي ، أو لامداد قطاع التموين المدني باحتياجاته ، تفاديا للوقوع في أزمات تموينية أو تعطل عجلة المجهود الحربي · أما بالنسبة للدول التي يحتمل أن تكون معادية ، فلا مناص من تجنب الوقوع في أزمات غير متوقعة معها ، وذلك بتحويل مجرى التجارة الخارجية للدولة معها ـ جزئيا أو كليا ـ الى الدول الصديقة · وأما بالنسبة للدول المعادية بمفهومها الواسع ـ أي الدول المعتدية والدول الموالية لها سياسيا واقتصاديا وعسكريا ـ فلابد من قطع العلاقات الاقتصادية معها ، وممارسة كل أنواع الحصار الاقتصادي عليها ·

الاهداف العامة للخطة الاقتصادية وعناصرها فى ظروف الحرب

٤٩ـ وكما ان الخطة الاقتصادية العامة ، في الاقتصاد الاشتراكي المخطط ، وفي الظروف العادية ، هي عبارة عن مجموعة متناسقة من الخطط الفرعية التي تتضمن مايطرأ على المتغيرات الاقتصادية المختلفة من تغيرات كمية وقيمية في فترة ما ، فان الخطة الاقتصادية العامة ، في الظروف غير العادية ، لاتخرج عن هذا المضمون ، وان كانت تتطلب تعديل الهدف الاساسي لها بما ينطوي عليه من تحقيق النصر النهائي في المعركة مع السير قدما في عملية التنمية تحقيقا لهذا الهدف ، وسدا لاحتياجات القطاع المدني ، وضمانا لحد ادنى للمستوى المعيشى لاينبغي الهبوط دونه ، كما قدمنا ·

٥٠ـ ومن أجل ذلك فان ثمة اهدافا وسيطة اخرى لابد أن تحققها الخطة الاقتصادية وقت الحرب ، لأنها اذا ما تحققت فانها تحقق الهدف الاساسى للخطة · ويمكن ان نجعل هذه الاهداف الوسيطة فيما يلي :

أ ـ اعادة توزيع الدخل القومي بغية الحد من الانفاق الاستهلاكي ومحاولة

امتصاص القوة الشرائية المتزايدة ، تفاديا لاخطار التضخم من ناحية وتحقيقا للتوازن بين المتاح من السلع في الاسواق وبين الدخل الموجه للانفاق على هذه السلع ٠

ب ـ تحديد الدولة لاسعار السلع التموينية والاساسية ووضع مقننات للاستهلاك الجاري منها ، بما يحقق النقص في استهلاك البعض منها ويحول دون استغلال اجهزة التجارة الداخلية للمواطنين بالنسبة للسلع الضرورية ، نتيجة لنقص العرض وزيادة الطلب في الظروف غير العادية ٠

ج ـ اعادة توزيع الموارد المتاحة ، بما يحقق الموازنة بين الانتاج والاستهلاك مع تخصيص جزء من الناتج القومي كمخزون مناسب من السلع الاستراتيجية والسلع الاستهلاكية الضرورية لمقابلة احتمالات النقص في انتاجها او الواردات منها ٠

د ـ العمل على مقابلة النقص الاحتمالي في الاستيراد بزايدة انتاج السلع الاساسية ومستلزمات الانتاج التي يمكن ان تحل محل المستورد منها، وذلك لمقابلة احتياجات كل من القطاعين الحربي والمدني ٠

هـ ـ وقف بعض الوحدات الانتاجية عن الانتاج، اذا كان انتاجها غير ضروري او اساسى للقطاع الحربي او القطاع المدني ، أو خفض انتاجها الا اذا كانت لانتاج هذه الوحدات استعمالات بديلة اكثر فائدة وتوقف هذه المصانع ، او خفض انتاجها يعد وسيلة لتوفير الخامات ومستلزمات الانتاج اللازمة للانتاج ذى الصلة الوثيقة بالمجهود الحربي ٠ كما يعد وسيلة لخفض الواردات من هذه المستلزمات ٠

و ـ اعادة توطين بعض الوحدات الانتاجية المعرضة لغارات العدو لقربها من خطوط القتال بحيث تتخذ لها مواقع آمنة وبمنجاة عن التعرض للتدمير ٠

ز ـ انقاص الانفاق الحكومي غير الضروري ، لتوفير الموارد الكافية لتمويل المجهود الحربي ، وبخاصة ان نفقات الادارة الحكومية وخدمات الاستهلاك الجماعي قد تصل ، في بعض الاحيان ، الى الحدود التي لاتتمشى مع امكانيات الدولة في الظروف العادية ٠

ح ـ ضمان مصادر اضافية لتمويل المجهود الحربي وتغطية نفقاته ٠

ط ـ ضمان سد احتياجات القوات المسلحة من القوى البشرية في مختلف التخصصات وعلى مختلف المستويات ، واعادة توزيع هذه القوى البشرية بين القطاعين المدني والحربي في سرعة وكفاءة ٠

ك ـ اعادة النظر في السلوك الاستهلاكي للمواطنين ، ووضع اطار جديد

للنمط الاستهلاكي ، من شأنه ان يقضي على كل تبديد او اسراف في مجال الاستهلاك ، وان يضمن استخدام السلع الاستهلاكية او في استخدام ممكن ، واطالة مدة الانتفاع بها ٠

وقد لايكتفي باطالة مدة استخدام السلع الاستهلاكية ، للافادة منها افادة كاملة ، بل ان الامر قد يدعو الى تحويل بعض هذه السلع من الاستعمالات الموجهة لاغراض الاستهلاك المدني الى الاستعمالات الموجهة لاغراض الاستهلاك الحربي ، ويتجلى ذلك ، بوجه خاص ، في سلع الصناعات الهندسية ، وهي التي يطلق عليها ، احيانا « السلع الاستهلاكية المعمرة »٠ ومن امثلة ذلك السيارات والثلاجات ٠

ل ـ اعادة النظر في التركيب المحصولي لقطاع الزراعة ، بحيث يحقق مزيدا من الاكتفاء الذاتي ، ويتمشى مع امكانياتنا في استيراد احتياجاتنا من المحاصيل الزراعية ، مع امكانياتنا في التسويق الخارجي لحاصلاتنا الزراعية ٠

م ـ اعادة تنظيم التجارة الخارجية ، بما يحقق الزيادة في الصادرات كأحد مصادر التمويل الخارجي ،للتنمية واقتصاد الحرب ، والنقص في الواردات للتقليل من الاعتماد على العالم الخارجي ٠

التخزين الاستراتيجي

٥١ـ ان المخزون السلعي ، من المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة ، والسلع تامة الصنع ، وقطع الغيار ضرورة من ضروريات الادارة الرشيدة للوحدات الانتاجية ، وذلك ضمانا لتدفق الانتاج ، وعدم تعطل اي خط من خطوطه بسبب عدم توفر الخامات او قطع الغيار او مستلزمات الانتاج الاخرى٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان المخزون من السلع تامة الصنع يمكن ان يغطي الطلب المفاجيء او الموسمي ، فيسد بذلك احتياجات السوق دون قصور ٠

٥٢ـ ومع ذلك فان ثمة معدلا معياريا معينا للمخزون السلعي في كل نشاط من انشطة الصناعة ٠ ويتحدد هذا المعدل حسب طبيعة هذا النشاط ، وطبيعة مصادر مستلزمات انتاجه ، وطبيعة اسواق منتجاته ٠ واذا زاد المخزون عن هذا المعدل المعياري ، نشأت ظاهرة تراكم المخزون ، بما يرتبه ذلك من اعباء اضافية تتحملها الوحدة الانتاجية بلا مبرر ، وتتمثل في تكاليف التخزين وتعرض المخزون للتلف ، وتعطل جزء من رأس المال العامل ٠

٥٣ـ غير ان النظرة الى المخزون السلعي في ظروف الحرب تتغير ، اذ أن التخزين الاستراتيجي» يعتبر ضرورة ملحة ، باعتباه معامل الامان لمجابهة الحروب والازمات ٠ ونقصد بهذا النوع من التخزين ذلك المخزون من «السلع الاستراتيجية» التي تتصل اتصالا مباشرا بالمجهود الحربي، «السلع الحرجة»

التي ترتبط بالمجهود الحربي بصورة غير مباشرة ، اي تلك التي يتقاسم استهلاكها كل من القطاع الحربي والقطاع المدني ٠

٥٤ـ ولكن موقف الدول بالنسبة للتخزين الاستراتيجي يختلف باختلاف نظمها وقدرتها الاقتصادية فدول الكتلة الشرقية لاتتبع نظام التخزين الاستراتيجي المعروف في بعض دول الكتلة الغربية ، بل تتبع نظاما اخر قريب الشبه منه ويعتمد، اساسا ، على حساب فترات الاستعداد المطلوبة لمواجهة اخطارالحرب اذ ان الدولة ذات النظام الاشتراكي المخطط تملك جميع ادوات الانتاج ، وتستطيع في الوقت المناسب ان توجهها للانتاج الحربي وفقا لاولويات محددة ٠ اما الدول خارج نطاق الكتلة الاشتراكية ، فان قدرتها الاقتصادية هي التي تحكم عملية التخزين الاستراتيجي ٠ فالدول المتقدمة التي تتسم بقدرة اقتصادية عالية تستطيع الاحتفاظ بمخزون استراتيجي ضخم ، أما الدول النامية فمن المتعذر عليها ان تجمد جزءا من ثروتها في مخزون ضخم، لان قدرتها الاقتصادية وامكانياتها لا تسمح بذلك ٠ هذا فضلا عن انالدولة لابد أن تتحمل ، في سبيل انشاء مخزون استراتيجي ضخم ، كثيرا من التكاليف الانشائية والادارية للتخزين ، بالاضافة الى تحمل فروق الاسعار من آن لآخر ، مما يحمل الخزانة اعباء مالية كبيرة ، ويعطل جزءا من الموارد المالية التي كان من الممكن ان تخصص للاستثمار في مشروعات التنمية ٠

٥٥ـ وفي مثل هذه الحالة فانه اذا لم يسمح اقتصاد الدولة النامية بالاحتفاظ بمخزون استراتيجي ، فان الاستيراد هو المنفذ الوحيد للحصول على السلع الاستراتيجية في ظروف الحرب ٠ بيد انه لا يمكن الاعتماد على هذه الوسيلة الا في حالة ضمان عدم توقف الاستيراد ٠ أما اذا لم يكن هناك ضمان كاف لعدم توقف الاستيراد ، فان الدولة لا تجد مناصا من اعطاء اولويات للمخزون الاستراتيجي ، بمعنى ان السلع الاستراتيجية ترتب حسب أسبقيتها ، ويراعى بعد ذلك تخزين الاهم فالمهم فالاقل أهمية ، حسبما تسمح به امكانيات الدولة ٠ ولا يشترط ، في مثل هذه الحالة ، الاحتفاظ بمخزون استراتيجي مركزي ، بل يمكن الالتجاء الى زيادة نسبة المخزون من المواد الاستراتيجية لدى المنشآت الصناعية وغيرها من المؤسسات المعنية ، اذا ما اقتضى الامر ذلك ٠

السياسة الانتاجية

٥٦ـ وفي ضوء الاهداف المتقدم ذكرها ، فان تخطيط الاقتصاد القومي فيالظروف غير العادية يتضمن وضع خطة اقتصادية عامة ، هي ، في واقع الامر ، تجميع متناسق متكامل لخطط المتغيرات الاقتصادية (عناصر الخطة) ، كخطة الانتاج ، وخطة الاستثمار ، والخطة المالية ، وخطة الاسعار ، وخطة العمالة ، وخطة التجارة الخارجية ٠ غير اننا سنقصر البحث على مناقشة الخطوط العريضة لخطة الانتاج الصناعي ، وخطة الانتاج الزراعي ، وما

تتضمنه كل منهما من سياسات ، يمكن أن تتحقق معها اهداف الخطة الاقتصادية في الظروف غير العادية ، على النحو الذي يرفع كفاءة اقتصاد الحرب الى ابعد الحدود الممكنة ٠

خطة الانتاج الصناعي

٥٧ـ يلعب قطاع الصناعة دورا بالغ الاهمية في توجيه الاقتصاد القومي لخدمة أغراض الحرب ، اذ أنه يزود القطاع الحربي بالكثير من السلع ، فضلا عن أنه يمد القطاع المدني بالكثير من السلع الاستهلاكية والضرورية ٠ ولهذا فان زيادة الانتاج الصناعي أمر حتمي لسير دفة الحرب ٠

٥٨ـ ولما كانت زيادة الانتاج الصناعي تتحقق اما باستخدام الاستثمارات (الطاقات الانتاجية) الجديدة ، واما بالافادة الكاملة من الطاقات الانتاجية القائمة والموارد الاخرى المستخدمة في الانتاج الصناعي ، فان اقتصاد الحرب يقتضي مزيدا من التركيز على تشغيل الطاقات القائمة الى حدودها القصوى ، بحيث تنتج أكبر ناتج صناعي ممكن ٠ ويقتضي ذلك ما يلي :

(١) الافادة الكاملة من الطاقات الانتاجية العاطلة التي تعتبر ظاهرة مزمنة وشائعة في كثير من أنشطة قطاع الصناعة ، وان كانت نسب التعطل تختلف من نشاط الى آخر ٠

(٢) رفع الكفاية الانتاجية في مختلف الانشطة الصناعية ، وذلك عن طريق التقليل النسبي لمستلزمات الانتاج ، بمعنى الوفر في استخدام الموارد الاولية وتقليل العوادم ٠ اذ كلما قلت نسبة مستلزمات الانتاج الى قيمة الانتاج ، كان ذلك دليلا على الارتفاع بمستوى الكفاية الانتاجية ٠ وهذا لا يتأتى الا بارتفاع انتاجية العاملين في قطاع الصناعة ، فضلا عن الارتفاع بمعدل الكفاية الاستثمارية في تشغيل المعدات والاصول الرأسمالية الثابتة ٠

(٣) احكام تدفقات الانتاج بحيث يتحقق أمران : الامر الاول هو ضمان التدفق المستمر لانتاج كل السلع الاساسية والضرورية لكل من القطاعين الحربي والمدني ، مع تحقيق الزيادة في هذا الانتاج بالمعدلات التي يتطلبها الموقف ٠ الامر الثاني هو ضمان الافادة الكاملة من المخزون من المواد الاولية وقطع الغيار في الوحدات الانتاجية المختلفة بالقطاع الصناعي ، واعادة توزيعها بين هذه الوحدات اذا لزم الامر ، وذلك بغرض رفع حجم الانتاج الصناعي ٠

٥٩ـ ونظرا لصعوبة الاستيراد من الخارج في ظروف الحرب غير العادية ، وأهمية السلع الاستيراتيجية للمجهود الحربي ، وأهمية قطاع الزراعة في سد احتياجات البلاد من المحاصيل الغذائية ، فلابد من زيادة التركيز على

الصناعات المنتجة للسلع الاستراتيجية ، والصناعات المنتجة لمستلزمات الانتاج الزراعي ، والصناعات المنتجة لبدائل المنتجات المستوردة من الخارج ٠

خطة الانتاج الزراعي

٦٠ـ من الواضح ان رسم السياسة الانتاجية الزراعية في الظروف غير العادية ، يتوقف على طبيعة الحرب ومداها ٠ فاذا كانت الحرب عالمية طويلة الامد ، فان الامر يقتضي تغيرا جوهريا في التكوين المحصولي ، يستهدف زيادة الانتاج المحلي من الحبوب والمحاصيل الغذائية على حساب غيرها من المحاصيل ٠ وهو اجراء يتخذه كثير من الدول ، وبخاصة تلك التي تعتمد على الاستيراد في سد احتياجاتها من هذه المحاصيل ٠ وعلى سبيل المثال فان بريطانيا ، قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت تستورد من الخارج نحو تسعة أعشار ما تستهلكه من الحبوب ، وأربعة اخماس ما تستهلكه من السكر ، وأكثر من نصف احتياجاتها من اللحوم ، وكل ما تستهلكه من الزيوت والدهون ٠ اما بعد قيام الحرب ، فنظرا للحاجة الملحة الى استخدام السفن في نقل الذخيرة والعتاد ، فقد وجدت بريطانيا نفسها مضطرة الى التركيز على استيراد الاغذية الاكثر ضرورة ، واهتمت في نفس الوقت بزيادة انتاجها المحلي من المحاصيل الغذائية ، فزادت من مساحة الارض المزروعة بالقمح والبطاطس والخضروات ، كما تمكنت من زيادة انتاجها من الالبان ٠ ولجأت، كذلك ، الى رفع نسبة الاستخراج في الدقيق المطحون الى ٨٥٪ من وزن الحبوب أو اكثر ، كما لجأت الى خلط الدقيق الناتج بدقيق بعض الغلال المحلية الاخرى ٠

٦١ـ ولقد مرت ج٠ع٠م ، أيضا ، بتجربة جديدة في السياسة الزراعية في غضون الحرب العالمية الثانية ، وهي التوسع في زراعة القمح على حساب القطن ، وقد أقدم عليه الزراع أنفسهم دون حاجة الى صدور تشريع يجبرهم على ذلك ، نظرا لصعوبة تصدير القطن آنذاك لانشغال البواخر التجارية في خدمة المجهود الحربي ، ونقل الجنود والعتاد ٠ فزادت المساحة القمحية من ١٤١٠ ألف فدان (متوسط السنوات ٣٥ ـ ١٩٣٩) الى ١٦٣١ ألف فدان (متوسط السنوات ٤٠ ـ ١٩٤٤) ٠ وفي نفس الوقت انخفضت مساحة القطن من ١٧٥٤ ألف فدان الى ١١٢٠ ألف فدان ٠ أما في أعقاب الحرب فقد كان هناك تغاض عن تطبيق التشريع الخاص بتحديد مساحة القمح بما لا يقل عن ثلث الحيازة ، لما في ذلك من فائدة تعود على كل من الزراع والاقتصاد القومي ٠

٦٢ـ وبالنسبة للعربية المتحدة ، لقد كان المورد الاول للقمح ودقيقه ، الى عهد قريب ، هو موقف الولايات المتحدة الامريكية كمصدر عالمي لتجارة القمح نحو الشرق الاوسط ٠ ففي اوائل الستينات كانت الولايات المتحدة تمد ج٠ع٠م بأكثر من ٩٥٪ من الواردات القمحية ، وان كانت هذه النسبة

قد انخفضت في ١٩٦٧/٦٦ الى ٧ر٥٦٪ من واردات القمح و ٧ر٤٠٪ من واردات الدقيق ، وذلك نتيجة لنجاح ج٠ع٠م في التحول ببعض الدول الاخرى لاسيراد ما يلزمها من القمح ، وبخاصة من الاتحاد السوفيتي ومن بعض دول أوربا الغربية ٠ ومع ذلك فان أية محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الحرجة الهامة هي خير ضمان لتزويد القوات المحاربة والقطاع المدني باحتياجاته من هذا الغذاء الاساسى ٠

٦٣- وفي الظروف الراهنة للحرب مع العدو الصهيوني ، وامكان سد النقص في الانتاج المحلي من القمح عن طريق الاستيراد ، فقد لاتدعو الحاجة الى احكام تطبيق التشريع الخاص بتحديد مساحة القمح بما لا يقل عن ثلث الحيازة ٠ ومع ذلك فهناك مجال واسع لزيادة الانتاج المحلي من القمح والحبوب الاخرى ، وعلى الاخص الذرة ، وذلك باتباع أحدث الاساليب المؤدية الى زيادة انتاجية الارض ، واستخدام انسب وسائل التخزين مما يقلل من نسبة الفاقد ٠ وغير خاف أن تحقيق الزيادة في الانتاج المحلي من الذرة قد يغني كلية عن الاستيراد من الخارج ، فضلا عن انه سيخفف الضغط على استهلاك القمح ، وبخاصة في الريف ٠

٦٤- وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نخلص الى تقرير بعض المبادىء العامة التي تحكم السياسة الزراعية في ج٠ع٠م في ظروف الحرب :

أ - اعطاء أولوية خاصة للمحاصيل الغذائية الاساسية وهي القمح والذرة باتباع أفضل أساليب الانتاج التي ترفع من انتاجية الارض المزروعة بهذه المحاصيل ٠

ب - اتباع افضل وسائل التخزين تفاديا للفاقد من المحاصيل الغذائية ٠

جـ - الاسراع في عمليات استزراع الاراضى المستحصلة ، والافادة منها في زيادة الانتاج المحلي من المحاصيل الغذائية الرئيسية ٠

د - الافادة من خبرات بعض الدول في خلط دقيق القمح بدقيق بعض الغلات الاخرى ، وأهمها الذرة الشامية والذرة الرفيعة ٠ اذ لم يعد هناك مجال لرفع نسبة الاستخراج في الدقيق المطحون ، بعدما رفعت هذه النسبة الى ٩٠٪ من وزن حبوب القمح اعتبارا من ديسمبر ١٩٦٥ ٠

هـ - التوسع في زراعة السمسم ، وقد سبق ان لجأت ج٠ع٠م الى مثل هذا الاجراء خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، سيما وانه يوجد كثير من الاراضى الصالحة لزراعته ، وهي الاراضى الصفراء الخفيفة والرملية حديثة الاستصلاح ٠ وأهمية هذا المحصول تتمثل في أنه المادة الاولية اللازمة لصناعة الزيوت وبعض الصناعات الغذائية ، فضلا عن امكان الافادة بالكسب المتخلف عن عصر البذور واستخدامه كعليقة ممتازة للماشية ٠

د ـ مضاعفة الجهد في تنمية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجها من الالبان ومنتجاته ، فضلا عن مضاعفة انتاج الدواجن ومنتجاتها ٠

ز ـ اعطاء أولوية خاصة للمنتجات الزراعية التي تعتبر مستلزمات انتاج بعض الانشطة الصناعية ٠

خاتمـــــة

٦٥ـ ونود أن ننهي هذا البحث بان نؤكد على بعض الحقائق الهامة التي عرضنا لها ، وهي ان الطريق الوحيد للنضال ضد التخلف هو التنمية الاقتصادية، وان التدخل الحكومي ضرورة حتمية لدفع عجلة التنمية ، وأن أفضل أسلوب للتنمية يمكن للدولة ان تنتهجه هو أسلوب التخطيط الاشتراكي ، اذ هو الاسلوب الذي ينظم عملية التنمية بصورة علمية وعملية وانسانية ، والذي يلعب فيه المشروع العام الدور القيادي الحاسم في الميدان الاقتصادي ، وان الخطة القومية الشاملة انما تعني شمولها لجميع موارد الدولة ، وشمولها للقطاعين العام والخاص ، وانها ليست خطة استثمارات وتنفيذ مشروعات فحسب بل هي خطة أهداف ، وليست الاستثمارات الا وسيلة لتحقيق هذه الاهداف ، وأنه لابد ان يدعم التخطيط القطاعي تخطيط أفقي يتمثل في تخطيط الاسعار وتخطيط التجارة الخارجية ، وتخطيط البحث العلمي ، وتخطيط القوى العاملة ، وأنه ليس ثمة تعارض بين التنمية المخططـــة واقتصاد الحرب ، اذ ان المجتمع المخطط يكون مهيأ بنيانيا لتحمل الاعبـاء الاضافية للحرب ، وأن التغيرات التي تقتضيها ظروف الحرب ليســت الا تغيرات كمية تنطوي على اعادة توزيـــع الموارد بين التركيم القـــومي والاستهلاك ، وأن ثمة اعتبارات معينة تحكم وضع الخطة الاقتصادية في ظروف الحرب ، واجراءات أساسية لضمان نجاح تنفيذ الخطة ، وأهدافا عامة ووسيطة لابد أن تتضمنها هذه الخطة ٠

٦٦ـ وأخيرا فان الدراسة تؤكد على أن دعم المجهود الحربي يتطلب ، بالضرورة ، دعم القطاع الصناعي وتشغيل طاقاته الى الحدود القصوى ، ومضاعفة الجهود لرفع الكفاية الانتاجية في مختلف أنشطة القطاع ، واحكام تدفقات الانتاج، مع التركيز على الصناعات المنتجة للسلع الاستراتيجية والصناعات المنتجة لمستلزمات الانتاج الزراعي ، والصناعات المنتجة لبدائل المنتجات المستوردة من الخارج ٠ كما ان الدراسة تخلص الى ضرورة تقرير سياسة انتاجيـة زراعية تستهدف اعطاء اولوية خاصة للمحاصيل الغذائيـــة الاساسية ، والمحاصيل اللازمة لسد احتياجات الصناعـــة ، فضلا عن تنميـــة الثروة الحيوانية وزيادة انتاجها ، والاسراع باستزراع الاراضى المستصلحة بغية تحقيق أكبر زيادة ممكنة في الانتاج الزراعي ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور حسين عمر ، البحث الرابع للدكتور حميد القيسى ٠

يتناول بحث الدكتور حميد القيسي موضوعا يتعلق بكيفية تكييف الاقتصاد الوطني للانتاج الحربي ، اذ سيبين فيه كيفية تكييف الخطة الاقتصادية لتحويلها من خطة اقتصاد السلم الى خطة لاقتصاد الحرب ، ثم ينتقل الدكتور القيسى ليبين لنا المراحل اللازمة لتطور الاقتصاد الوطني في ضل الانتاج الحربي ، ومميزات تلك المراحل ، وحيث ان الحرب لايمكن خوضها الا بتوفير الموارد اللازمة فان الدكتور القيسي سيتناول في نهاية بحثه تلخيصا لمفهوم اهم الموارد للاقتصـــاد الوطني للأستعانة بها للحصول على متطلبات الحرب من بضائع وخدمات ٠

تكييف الاقتصـــاد الوطني

للانتـــاج الحـــربي

بقلم الدكتور حميد القيسى

مقـــدمة :

لم تؤثر الحروب على الاقتصاد الوطني التأثير العميق الواضح الذي تؤثره اليوم عندما كانت تخاض باستخدام المأجورين من الجنود وبالاعتماد على ما يملكه السكان من اسلحة وعتاد · اما حروب اليوم فلها تأثير واضح في الاقتصاد الوطني · فمن اجل كسب الحرب يتأثر الاقتصاد الوطني بعوامل حربية عديدة ويظهر هذا التأثير في نواح مختلفة · واول ما يبدو هذا التأثير في الكمية المستخدمة من الايدي العاملة اذ تزداد هذه على شكل مجندين للحرب او كايد منتجة او زيادة في ساعات عمل العمال المستخدمين في الانتاج الوطني · ويتأثر الاســـتخدام وقت الحرب ايضا بنواح تتعلق بانتقال العمل Mobility of Labor اذ تظهر مهن وامكنة جديدة ذات علاقة بالانتاج الحربي ولسد متطلبات الاقتصاد الوطني ·

وتؤثر الحرب ايضا في منتجات الصناعة الوطنية فيزداد انتـــاج بعض الصناعات ذات المساس المباشر وغير المباشر بدفة الحرب كصناعة الاسلحة والمعدات الحربية · وتقترن هذه الزيادة عادة بنقصان فيانتاج الصناعات السلمية كالبضائع الكمالية والبضائع الاستهلاكية · وتقترن هذه الزيادة ايضا بعدم كفاية ما متوفر من مواد اولية لسد متطلبات الاقتصاد الوطني · اذ ان ظروف الحرب ربما تجعل من غير الممكن الحصول على هذه المواد بالطرق التي كانت متبعة وقت السلم لذا تلجأ الحكومات الى استحداث صناعات جديدة للتعويض عن عدم الكفاية هـــذه كما كانت الحال أبان الحرب العالمية الثانية عندما استحدثت في بعض الاقطار صناعة المطاط الصناعي وصناعة استخراج البترول من الفحم · وللحرب تأثـير عميق آخر على الاقتصاد الوطني وخاصة اذا استغرقت الحرب وقتا طويلا ، اذ لابد لها حينئذ من استنزاف القوة الانتاجية للبلد ، ومن ثم لابد في النهـــاية من التوسع في الانتاج الحربي على حساب تقليص المنتجات السلعية وذلـــك لمحدودية كمية عوامل الانتاج داخل القطر الواحد · وكنتيجة لهذه الحقيقة يصحب الحرب عادة انخفاض في مستوى المعيشة سببه ارتفاع مستوى الاسعار العامة ونسب الضرائب او التي تؤدي الى انخفاض في القوة الشرائية للجمهور ، الامر الذي ينجم عنه ارتفاع في تكاليف المعيشة ولابد لنا من الاشارة بهذا الصدد بأن التأثير الحربي هذا على مستوى المعيشة لا يكون عادة بنفس القوة او التأثير على مختلف طبقات المجتمع · اذ تزداد الدخول ومن ثم ارباح اصحاب رؤوس الاموال

عادة بنسبة اكبر من زيادة نسبة تكاليف معيشتهم وذلك لطبيعة جمود تكاليف عوامل الانتاج المتعاقد عليها ، اما العمال فقلما يحصلون على زيادة في دخولهم تعادل الاجور الحقيقية لهم أي بنفس النسبة التي ارتفعت فيها تكاليف معيشتهم. وعلى هذا يحصل توزيع جديد للثروة والدخل اثناء الحرب(١) .

وللحرب تأثير عميق آخر يظهر في التجارة المحلية والخارجية . فخطورة طرق المواصلات وتخصيص بعض امكانية النقل للمجهود الحربي تؤثر في انتقال البضائع داخل البلد الواحد وفيما بين الدول ، ومما لا شك فيه ان قلة الصادرات او الواردات نتيجة لهذا السبب له التأثير السيىء على الاقتصاد الوطني . ولاتتغير هذه الحقيقة سواء كان الاقتصاد الوطني مكتفيا ذاتيا أو معتمدا على مصادر أجنبية.

ولابد من القول في هذه المقدمة من ان مشاكل عديدة تظهر نتيجة لتأثير الحرب على الاقتصاد الوطني ، مشاكل ليس من الممكن حلها باساليب تتبع عادة وقت السلم . فلا نتمكن وقت الحرب من الاعتماد على ما يسمى بميكانيكية الاسعار وما يعرف بعوامل العرض والطلب في تعين ماذا ينتج وكم ينتج وغيرها من المسائل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الوطني ، اذ لابد من استحداث وسيلة اخرى أو أسلوب آخر للتنظيم يختلفان عما هو متبع وقت السلم .

فترة الانتقال من الاقتصاد السلمي الى الاقتصاد الحربي

عنصر الوقت :

ان التحول من الاقتصاد السلمي الى الاقتصاد الحربي أي التحول من انتاج بضائع سلمية بصورة رئيسية الى انتاج بضائع حربية بصورة رئيسية وسلمية عندما تعلن الحرب يتطلب الكثير من التكيف والتبديل في أسس الاقتصاد الوطني . ولكن هذا التكيف يتضمن صعوبات شتى آنية ومستقلة . ويمكن تلاقي الكثير من هذه الصعوبات اذا كان هناك متسع من الوقت لوضع الخطط الاقتصادية الحربية واحداث التكيف الذي تتطلبه الحرب . واذا كانت الدول غير قادرة أو مستعدة لتحشيد عام لقوى الانتاج حين اعلان الحرب ، فاهم مشكلة تلاقيها هذه الدول هي مشكلة « الوقت » وعلى ضوء هذه الحقيقة تنعت المجهودات التي تبذلها الامم في المراحل الاولى من الحرب بانها حرب ضد « الوقت » .

وعنصر الوقت هذا مهمجدا اثناء فترة الحرب ايضا ، اذ لا يمكن انتاج اسلحة ولوازم حربية او الحصول عليها بدون فوات زمن معين . وفي الواقع انه لا قيم للتقارير عند حاجات الجيش من اسلحة وعتاد اذا لم يؤخذ الوقت بنظر الاعتبار ، وان لم يكن الوقت مهما لماذا اصبحت قضية انتاج او الحصول على اكبر كمية من الاسلحة والعتاد اثناء الحرب مشكلة ابدا وأهمية عنصر الوقت هذه هي

---

(1) Jules Backman Ed. War And Defence Economics, Rinchard & Co. Inc. N. Y. 1951. P. 22.

التي تبرر الاسراع في الانتاج او الحصول على الاسلحة بالسرعة الممكنة وبضمن الامكانية الوطنية بغض النظر عن افضلية الانتظار الى وقت آخر حين يمكن انتاج اسلحة اكثر جودة او اقل كلفة · وتظهر أهمية الوقت واضحة حينما نتذكر بان الجيوش لا تتمكن من الانتظار طويلا في الجبهة اذ لعل ساعة واحدة بدون عتاد كافية لتغيير سير دفة القتال رأسا على عقب · وحتى اذا اخذ للوقت حسابه ، فالمدة المتوقعة للحرب ، والتي على ضوئها حشدت الامكانيات الوطنية للحصول على حاجات الجيش خلالها لها اهميتها الخاصة · فلو اتضح بان الحرب سيطول أمدها غير ما كان متوقع فان الامة ستجد نفسها في مأزق الا اذا تمكنت من السيطرة على الوقت ، سيطرة كافية لتوفير ما تحتاج اليه نتيجة للمدة الاضافية غير المتوقعة · وعلى الرغم من ان معرفة مدة الحرب أمر من الصعب التأكد منه مقدما الا ان السلطات المسؤولة يجب ان تقدر بكل ما موجود لها من امكانيات المدة المتوقعة للحرب ، لتأخذ بنظر الاعتبار متطلباتها فتقوم بانتاج او الحصول على ما تحتاج اليه جيوشها واضعة أمامها احتمال ان مدة الحرب ستطول اكثر مما متوقع ·

مراحل تطور الاقتصاد الوطني في ظل الانتاج الحربي

عندما تعلن الحرب ، وتدخل الامة في معركة تمويل جيشها بالمعدات واللوازم الحربية ، يمر الاقتصاد الوطني في عدة مراحل متعاقبة تتميز بميزات خاصة بها، وناجمة عن حقيقة ان الاقتصاد الوطني يهدف مبدئيا الى توفير ما يحتاج اليه الجيش من اسلحة وعتاد ، وما يحتاج اليه الجمهور خلف خطوط القتال من بضائع استهلاكية ·

المرحلة الاولى :

ان المرحلة الاولى التي يمر بها الاقتصاد الوطني هي مرحلة الدخول الى الاقتصاد الحربي ، وظهور الحاجة الى انتاج حاجيات الحرب · وتتميز هذه المرحلة عادة بتوسع عام في الانتاج الوطني سواء كان انتاجا حربيا او انتاج بضائع سلمية · ويعتمد هذا التوسع عادة على عنصرين رئيسيين اولهما الامكانية الانتاجية للاقتصاد الوطني وثانيهما درجة استخدام هذه الامكانية في فترة ما قبل الحرب· فاذا اعلنت الحرب وظهرت حاجات حربية جديدة في اقتصاد وطني يملك قابلية انتاجية كبيرة غير مستخدمة فالتوسع في الانتاج الحربي يكون عادة على حساب استخدام غير المستخدم من الامكانية الانتاجية سواء كانت على شكل ايد عاملة او مصادر لمواد اولية او رؤوس أموال وزيادة الاستخدام هذا يؤدي عادة الى زيادة في الدخل الامر الذي يؤدي الى زيادة في الطلب على البضائع السلمية فيزداد انتاجها على حساب غير المستخدم من الامكانية الانتاجية ·

اما اذا كان الاقتصاد الوطني يتميز بفقر في عناصر انتاجه او ان عناصر الانتاج هذه كانت مستخدمة بصورة كاملة قبل نشوب الحرب ، فالتوسع في الانتاج الوطني لسد متطلبات الحرب يسير حينئذ بخطى ابطأ وبنطاق اضيق ·

المرحلة الثانية :

وبعد ان يسير الاقتصاد الوطني قدما في التكيف ، يأخذ الانتاج الوطني بالزيادة ايضا ولكن بدرجة اقل من المرحلة الاولى وتظهر بوضوح الزيادة في الانتاج الحربي ، فعند الوصول الى هذه المرحلة يكون قد تم تكييف الكثير من المعامل السلمية الى الانتاج الحربي وقد تم تحشيد الكثير من العناصر الانتاجية لخدمة الاغراض الحربية • ومن الملاحظ ان هذه المرحلة تتميز بنقصان وفي انتاج البضائع السلمية وخاصة تلك البضائع التي يحتاج لصنعها مواد اولية وايد عاملة يمكن الاستفادة منها في الانتاج الحربي • وتزداد كذلك انتاج البضائع السلمية التي تنتجها عناصر انتاجية بعيدة عن الاغراض الحربية • وعلى ذلك ان هذه المرحلة تتميز ايضا بزيادة في الانتاج القومي •

المرحلة الثالثة :

ويسير الزمن وتأخذ الحرب مأخذها في التوسع ويزداد الطلب على الاسلحة والعتاد وتصل درجة استخدام العناصر الانتاجية الى اقصاها وتظهر أهمية الوقت واضحة فالجيوش في ساحة القتال تطلب مؤونة وعتادا ويحاول الاقتصاد الوطني تلبية هذه الحاجيات بضمن الامكانية الوطنية الا ان الزيادة في الانتاج الحربي لا تتم عادة في هذه المرحلة الا على حساب تقليص انتاج البضائع السلمية بعد ان وصلت درجة استخدام العناصر الانتاجية اقصاها • واول ما يقلص من انتاج البضائع السلمية تلك التي تعتبر غير ملحة ومهمة لسد حاجات الجمهور ولا تؤثر على هدوئه ومعنوياته •

اذ ان تقليص انتاج هذه البضائع السلمية معناه توفير عناصر انتاجها للجمهور الحربي اذ لا يوجد عنصر انتاجي لايمكن تكييفه للاغراض الحربية وخاصة في وقت المحن •

المرحلة الرابعة :

وهي المرحلة النهائية التي يمر بها الاقتصاد الوطني اثناء الحرب وتتميز هذه بهبوط في مجموع الانتاج القومي اذا كتب عليه ان يمر بها • ويعزى هذا الهبوط الى انخفاض ما موجود لدى الامة من امكانية انتاجية على شكل استهلاك الموجود لديها من مواد اولية او مقتل العدد الكبير من الايدي العاملة او تدمير طرق مواصلاتها او استخدام عوامل انتاجية رديئة • وتتميز هذه المرحلة بنقصان كبير في انتاج البضائع السلمية •

وهذا ما حدث فعلا في اقتصاد المانيا وايطاليا في المراحل النهائية من الحرب العالمية الثانية •

ولابد من القول في هذا الصدد بأن معرفة مميزات المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني اثناء الحرب يجعلنا على بينة من المشاكل التي تواجه الامة اثناء الحرب • فعلاوة على ان مشاكل الحصول على عناصر الانتاج تتباين بين المراحل

المختلفة ووسائل حلها تختلف حسب المراحل هذه ايضا ، الا ان مشكلة التضخم النقدي مثلا ـ وهي من أهم مشكلات الاقتصاد الوطني اثناء الحرب ـ لا تظهر عادة في المرحلة الاولى والثانية بل تظهر بصورة واضحة وخطيرة في المرحلتين الاخيرتين(٢) ٠

موارد متطلبات المجهود الحربي

لا يمكن خوض أي حرب عضوية اليوم ، ما لم تكن هنالك موارد متوفرة للاقتصاد الوطني يمكن الاستعانة بها للحصول على ما تتطلبه الحرب من بضائع وخدمات واهم هذه الموارد هي ما يلي ، مصنفة حسب اهميتها وبغض النظر عن التكاليف او الاسعار ، ويمكن الاستفادة منها مجتمعة او بصورة منفردة ٠

١ ـ زيادة الانتاج القومي :

ذكرنا سابقا بأن زيادة الانتاج القومي تعتمد على مقدار وكفاءة عناصر الانتاج المتوفرة وعلى درجة استخدامها قبل نشوب الحرب ، ومن الاساليب المتبعة اثناء الحرب هو استخدام العناصر الانتاجية استخداما كاملا سواء كان لاغراض حربية او للاستهلاك المحلي ٠ ان زيادة عدد ساعات العمل واستخدام المعامل لمدة اطول ان لم يكن استخدامها كل ساعات اليوم ـ والتنظيم الصحيح والاقتصاد في استعمال المواد الاولية كلها وسائل لزيادة الانتاج القومي ٠ ولعنصر الوقت أهمية خاصة في الحصول على هذه الزيادة ٠ اذ ليس من السهل بمكان تكييف عناصر الانتاج للاغراض الحربية ، ما لم يمض بعض الوقت ٠ وكما اسلفنا ذكره ان الحصول على هذه الزيادة ممكن فقط في المرحلتين الاوليين اللتين يمر بهما الاقتصاد الوطني اثناء الحرب ومن الصعوبة بمكان في المرحلتين الاخيرتين ٠

٢ ـ تقليص الاستثمار السلمي :

ومن الموارد التي يستعان بها للحصول على البضائع الحربية ، هي تقليص الاستثمار وقت الحرب في مشاريع تعتبر سلمية ، فمما لا شك فيه ان العوامل الانتاجية التي يمكن ان تستخدم في بناء حدائق عامة او جسور او دوائر حكومية يمكن ان تستخدم في انتاج بضائع حربية وعلى ذلك فان تنفيذ مثل هذه المشاريع يؤجل عادة وقت الحرب الى فترة ما بعد الحرب ، ولهذا التأجيل فائدتان : اولاهما الاستفادة من عناصر انتاج هذه المشاريع لاغراض حربية ، وثانيهما لتوفير مجالات عمل وقت السلم للجنود المسرحين والعمال الذين استغنت عنهم الصناعة الحربية ، وبذا تتحاشى الامم كثيرا من مشاكل الكساد والركود الاقتصادي التي تميز الاقتصاد الوطني عادة في فترة ما بعد الحرب ٠

٣ ـ التقشف الاستهلاكي والانتاجي :

يقصد بكلمة التقشف الاستعمال الاقصى للبضائع الاستهلاكية والاكتفاء

A. C. Pigen, The Political Economy of War, The Macmillan Co. Ltd., 1941.

بالنزر القليل منها بالنسبة للبضائع الاستهلاكية والاستعمال الاقصى لما موجود من بضائع انتاجية وتأجيل غير الضروري في صيانتها وادامتها بالنسبة للبضائع الانتاجية ٠

ويتخذ هذا المورد عدة اوجه فيتوجه الجمهور مثلا لاستعمال ما متوفر لديه من بضائع استهلاكية استعمالا كفوءا أي عدم التبذير في استعمالها او تترك الادامة والصيانة غير الضرورية لبعض المعامل والمرافق العامة كالبنايات الحكومية والشوارع الى وقت ما بعد الحرب ٠ والهدف من ذلك هو استغلال العناصر الانتاجية التي تذهب لسد هذه الحاجيات لغرض الاستفادة منها في المجهود الحربي ٠ ويتخذ هذا المورد ايضا وجه الاستفادة من الممتلكات الوطنية في البلاد الاجنبية سواء كانت مملوكة من قبل الحكومة او الافراد ، وذلك ببيعها لغرض الحصول على العملات الاجنبية لسد متطلبات الحرب ، وهذا ما فعلته انكلترا في الحرب العالمية الثانية بالنسبة لممتلكاتها في الولايات المتحدة واميركا الجنوبية(٣) ٠

٤ ـ تقليص انتاج البضائع الاستهلاكية السلمية :

يقصد بالبضائع الاستهلاكية السلمية البضائع التي يستهلكها الجمهور سواء كان الوقت حربا او سلما ٠ ان هذا المورد يصبح من الضرورة الاستفادة منه عندما تصل درجة استخدام العوامل الانتاجية اقصاها اذ من الصعب في ظل هذه الظروف زيادة الانتاج الحربي الى الحد الذي تتطلبه الجبهة الا على حساب تقليص انتاج البضائع الاستهلاكية السلمية وتظهر هذه الحقيقة واضحة وقريبة الى فهم طالب علم الاقتصاد عندما يتذكر بان الاقتصاد الوطني في الامد القصير (Short Run) وضمن فترة الحرب التي لا تتجاوز عادة عدة سنوات محدود « بامكانية » الانتاج أي اننا لا نتمكن من زيادة الانتاج العام للاقتصاد الوطني اكثر من قابلية البلاد الانتاجية الكامنة ضمن حدود فترة الحرب ، اذ من المسلم به ان كمية الايدي العاملة ومهارتها ، وكمية المصادر الاولية ومدى فائدتها ، ومقدار رؤوس الاموال الحاضرة ، كلها محدودة وكما اسلفنا ان هذه المحدودية على الاقل سائدة ضمن فترة الحرب ، وهذه الحقيقة لا تعني اننا ننظر الى الامكانية الانتاجية كشيء جامد ، على العكس اننا من المؤمنين بقابلية تطوير هذه الامكانية ولكن الشيء الذي نود التأكيد عليه بهذا الباب هو ان فترة الحرب وحراجة الموقف تجعل من الاستحالة مثلا مضاعفة هذه الامكانية ٠ فعلى ضوء هذه الحقيقة لا نتمكن من زيادة الانتاج الحربي الى اية كمية نريدها في مرحلة استخدمت الامكانية الانتاجية الى أقصى حدها على حساب تقليص انتاج الجانب الآخر من الانتاج الوطني الا وهو انتاج البضائع الاستهلاكية السلمية وبصورة خاصة تقليص انتاج البضائع الاستهلاكية غير القابلة للتلف Durable Consumers Goods مثل الراديوات والسيارات والثلاجات اذ من طبيعة انتاج هذه البضائع ان تستخدم في انتاجها عناصر انتاجية يمكن الاستفادة منها مباشرة في الانتاج الحربي بتحويل السيارات السلمية الى سيارات حربية والراديوات الى اجهزة لاسلكية والثلاجات

(3) Backman, Op. cit. P. 100 — 121.

الى مبردات لنقل الدم ولكن عندما تشتد الحاجة ويصبح من العسير امكانيـــة الحصول على عناصر انتاجية كافية يعم التقليص معظم البضائع الاستهلاكيةالسلمية سواء كانت غير قابلة للتلف او قابلة للتلف ٠ فالحاجة وقت الحرب الى مـــواد اولية وايد عاملة ورؤوس اموال تجبر السلطات الحكومية الى اللجوء الى الزراعة والصناعة للحصول على ما تبغيه من عناصر انتاجية ويجب الا ننسى بان الحرب توجد الحاجة لكل عنصر انتاجي ، فلكل عنصر انتاجي قيمته الخاصة وقت تحشيد الانتاج الحربي وما كان غير ذي قيمة وقت السلم تصبح له قيمة وقت الحرب فقلة الايدي العاملة في المانيا اثناء الحرب العالمية الثانية جعلت خدمات الشيوخ الالمان ذات قيمة في عرض العمل ٠

ومن الامور التي تجب ملاحظتها هي انه كلما كان المستوى المعيشي للسكان عاليا كلما كان المجال اكثر في تقليص انتاجالبضائع الاستهلاكية السلميه وبالتالى ان هذا التقليص سوف لا يترك اثرا كبيرا في حياة السكان وفي التقليل من معنوياتهم ٠ فالمستوى العالي للمعيشة يتميز بكثرة وتنوع البضائع الاستهلاكية، لذا يشمل هذا التقليص مبدئيا التنويع ومن ثم بعض البضائع الاستهلاكيـــة وبالاخير يترك السكان بحد أدنى من مستوى المعيشة ٠

ولكن الحالة تختلف كل الاختلاف في اقتصاد وطني يتميز بانخفاض في مستواه المعيشي حيث قلة ما يستهلكه الناس من بضائع استهلاكية ، ففي هـذه الحالة يكون المجال ضيقا جدا بما يمكن تقليصه ؟ ٠ ثم ان أي تقليص في استهلاك المواطنين سوف يترك اثرا سيئا عميقا في حياة ومعنوية السكان وبذا تصبح حالة ما وراء خطوط الدفاع في وضعية لا يؤمن لها ٠

٥ ـ المنح والقروض الاجنبية :

ومن الموارد التي يستعان بها وقت الحرب للحصول على ما تتطلبه الجبهة من حاجيات او في فترة الاستعداد للحرب هي المنح والقروض الخارجية الاجنبية٠ ان هذا المورد معروف ومتبع بين المتحالفين على عدو مشترك ٠ ولا يهم الـدول الغنية اعطاء المبالغ الطائلة للحلفاء من الدول اذ كما هو معروف انه مهما بلغت تكاليف كسب الحرب ، فسوف لا تبلغ ثمن خسارتها ٠ ومن المسـائل التي تثار وتناقش عادة فيما يتعلق بتصفية القروض الاجنبية هي ان مثل هذه الديون سوف تصبح عبئا ثقيلا على الاجيال القادمة في الدولة المدينة ـ اذ ان هـــذه الاجيال سوف تكون مجبرة على دفع ضرائب عالية لكي تتمكن الدولة من سـد ديون الحرب وخاصة ان هؤلاء لم يكونوا ممن تمتعوا بهذه القروض ٠ وعلى هذا يقول البعض بوجوب جمع الضرائب من الجيل الذي تسلم وتمتع بالقرضوخاصة في فترة لربما استفاد الجيل هذا منها من غنائم الحرب ولكن مهمـــا تعددت المعارضة بهذا الشأن فلا يزال هذا المورد يعتبر من الموارد المعروفة للدولة للحصول على ما تحتاج اليه الحرب ٠

٦ ـ الاستفادة من الامكانية الاقتصادية للمناطق المحتلة :

ومن الموارد التي تخلقها الحرب في الحصول على الحاجيات الحربية هي انتاجية المناطق المحتلة ـ ولربما تكون هذه المناطق المحتلة عنصرا مكملا او اساسيا في القابلية الانتاجية للدول المنتصرة وقيمة هذه المناطق تبدو واضحة اذا كانت هذه تمتاز بانتاجية خاصة وامكانية معينة في انتاج بعض الحاجيات الحربية ٠ فالمانيا مثلا حصلت على مصدر غني في انتاج الاسلحة عندما احتلت جيكوسلوفاكيا في غضون ١٩٣٩ فاصبحت معامل جيكوسلوفاكيا طيلة سنين الحرب تدر للجيوش الالمانية كثيرا مما تحتاج اليه من بنادق ورشاشات اوتوماتيكية علاوة على صناعة المفرقعات التي تضلعت بها الصناعة الجيكوسلوفاكية ٠ حصلت المانيا على طاقة انتاجية واسعة في حقول الصناعة والزراعة باحتلالها هولنده وبلجيكا والدنيمارك وفرنسا في غضون ١٩٤٠ فهذه الدول تمتاز بانتاجية كبيرة لكثير من البضائع الصناعية وكذلك تعتبر مناطق غنية في انتاج الاغذية الزراعية وفي الواقع لقد كونت هذه المناطق المحتلة الشريان الاعظم في تمويل الجيوش الالمانية بما تحتاج اليه من اغذية ٠

وليس غريبا على رجال الجيش بان الكثير من الحملات العسكرية على بعض المناطق كان لا يقصد منها مجرد الاستيلاء العسكري فحسب بل كان الدافع الاول لها هو الاستيلاء على هذه المناطق لما معروف عنها من انتاجية غنية أي ان الدافع الاول لهذا الاحتلال هو دافع اقتصادي بحت ٠ وهذا الدافع نفسه الذي دفع اليابان على احتلال بلاد الهند الصينية خلال الحرب العالمية الثانية قصد الاستيلاء على ما موجود من مواد اولية في تلك البلاد كالقصدير والمغنسيوم والمطاط ٠

ومن الحقائق المعروفة ان اسرى الحرب واليد العاملة في المناطق المحتلة تكون مصدرا مهما في الحصول على ما تحتاج اليه الدولة المنتصرة ، من طاقة بشرية فالكثير من هؤلاء الاسرى اختصاصيون ببعض الفنون التي يمكن الاستفادة منها في التحشيد الحربي ٠

فاسرى الحرب يستخدمون عادة في مد الطرق والجسور والقنوات الحربية والقيام ببعض المهام الانتاجية ومعروف عن المانيا مثلا انها استخدمت حتى نساء الدول المحتلة في زيادة الانتاج الحربي الالماني علاوة على امكانية الاستفادة منهم في مجهود الحرب النفسية من دعاية ونشر ٠ وقد استفادت الولايات المتحدة الامريكية من قابليات العلماء الالمان لتقوية جهازها الدفاعي الذري ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور القيسي وارجو ان يلخص لنا أيضا البحث الذي قدمته جمعية الاقتصاديين العراقيين ٠

مفهـــوم
المـــواد الستراتيجية

بحث اعدته جمعية الاقتصاديين العراقيين

مقـــدمـــة

تعرف المواد الستراتيجية بانها تلك المواد التي يحتاج اليها في المجهـــود الحربي ولكن لسبب من الاسباب فان الحصول عليها كما ونوعا وفي الوقت المناسب غير مضمون ، الامر الذي يحتم الحيطة والتخطيط مقدما لضمان الحصول عليها ٠ والمواد الستراتيجية مهمة جدا في الانتاج الحربي ، وهي من الاهمية بمكان بحيث تتجاوز اهميتها في هذا الانتاج أهمية رؤوس الاموال واليد العاملة ٠ فمن المعروف مثلا ان أهم اقسام المحركات الآلية هي عجلـة (البول بيرنك (Ball-Bearing) فلا يمكننا مثلا صنع سيارة او دبابة بدون صنع هذه العجلة الصغيرة التي تكون المركز المحرك للعجلات الكبيرة ، واذا عرف ان المواد التي تستخدم في صنع عجلة « البول بيرنك » هي الفولاذ والمنغنيز فمما لاشك فيه ان مثل هاتين المادتـين تعتبران استراتيجية في الانتاج الحربي وخاصة اذا كانت الدولة المنتجة تفتقر الى احدى او كلتا المادتين ٠ وعلى سبيل المثال ان الولايات المتحدة تعتبر من المنتجين الرئيسيين للمحركات الآلية ، ولكنها لا تنتج محليا اكثر من ٤٪ من حاجتها الى المنغنيز ، فعلى ذلك ان مادة المنغنيز بالنسبة للولايات المتحدة تعتبر من المواد الستراتيجية ٠ وسنحاول في بحثنا هذا شرح خواص مفهوم المـــواد الاستراتيجية تحت بابين اولهما مقاييس استراتيجية المواد وثانيهما خواص المواد الاولية والاستراتيجية منها بصورة خاصة ٠

اولا : مقاييس استراتيجية للمواد

هنالك ثلاثة مقاييس متكاملة تستخدم لقياس استراتيجية او عـــــدم استراتيجية المواد بالنسبة لاي اقتصاد وطني وقت الحرب :

١ ـ البضائع الحربية المطلوبة والمواد التي تتكون منها ٠

٢ ـ المصادر التي تضمن الحصول على هذه المواد ٠

٣ ـ مـــدة الحرب ٠

١ ـ البضائع الحربية المطلوبة والمواد التي تتكون منها

ان نوعية وكمية البضائع الحربية المطلوبة تعينها ظروف الحرب وامكانية العدو وسير المعارك والزمان الذي تخاض فيه الحروب فعلى ذلك فان المواد التي تدخل في صنع هذه البضائع تعين القاعدة لقياس ما هو استراتيجي او غـــير

استراتيجي فعلى سبيل المثال ان الحرب العصرية بحاجة ماسة الى قوة جوية وان الطائرات هي الركن الاساسى لهذه القوة وخاصة الطائرات الحديثة المعروفة بالنافورية (Jet) . فاذا اخذنا هذه البضاعة وحللنا اهم العناصر التي تدخل في صنعها تبين لنا حينئذ المواد الستراتيجية ، فمن المعروف ان محرك الطائرة النافورية يعتبر اهم جزء في الطائرة ولما كان هذا المحرك يقوم بدور فعال في السرعة والحركة فعلى ذلك يجب ان يصنع مثل هذا المحرك من مواد من خاصيتها مقاومة الحرارة الشديدة وقوة الانفصام مثل الفولاذ والكروميوم والكوبلت والتنكستنن ، فعلى ذلك تعتبر هذه المواد موادا استراتيجية بالنسبة لانتاج هذا النوع من الطائرات .

وكمثل آخر ان البطاريات الكهربائية تكون حاجة حربية مهمة فعلى ذلك ان عناصر القصدير والزرنيخ والرصاص والحوامض هي مواد استراتيجية بالنسبة لانتاج هذه الحاجة .

اذن يمكننا القول بأن البضائع الحربية والمواد التي تدخل في صنعها تعين مبدئيا المادة الاستراتيجية من غير الاستراتيجية ، ولكن لا يكفي تعداد البضائع الحربية والمواد التي تدخل في صنعها لمعرفة استراتيجية المواد عن عدمها ، بل هناك المقياس الثاني الذي يتمم بدوره المقياس الاول في تعيين هذه الاستراتيجية(١) .

٢ ـ المصادر التي تضمن الحصول على المواد المطلوبة لصنع البضائع الحربية

وهذا المقياس يعد من أهم المقاييس الثلاثة في تعيين استراتيجية المواد ، اذ كلما كان من السهل الحصول على المواد بالسرعة والكمية والنوعية المطلوبة كلما قلت استراتيجية المواد . وبصورة عامة يمكننا القول بانه كلما كان الحصول على المادة من مصادر اجنبية كلما كانت اكثر استراتيجية من المواد التي يمكن الحصول عليها محليا ، فاذا فرض جدلا باننا نستورد مادة من المواد فنسبة كمية الاستيراد الى كمية الحاجة تلعب دورا كبيرا في تصيير المادة استراتيجية او غير استراتيجة ، فاذا كانت المادة التي نحتاج اليها تستورد باجمعها من الخارج فبدون شك ان مثل هذه المادة تعتبر اكثر استراتيجية من مادة يمكن الحصول على جزء منها محليا والجزء الاخر فقط يستورد من الخارج .

ويلعب منشأ المادة المستوردة دورا كبيرا في صيرورة المادة استراتيجية او غير استراتيجية . فمن اين نستورد المادة ؟ بعد الاقطار التي نستورد منها مسافة وعلاقة ... فكلما كانت البلاد التي تستورد منها بعيدة مسافة كلما كانت المادة اكثر استراتيجية من مواد اخرى نستوردها من اقطار مجاورة او بلدان قريبة . وتصير كذلك علاقتنا السياسية او الاجتماعية او القومية مع الاقطار المستوردة منها استراتيجية المواد . فكلما كانت العلاقة مع الاقطار المستورد منها ضعيفة كلما اصبحت المادة اكثر استراتيجية من مواد اخرى نستوردها من أقطار تربطنا واياها رابطة الصداقة والمصالح المشتركة . فعلى هذا نتمكن من القول ان هناك ثلاثة مقاييس فرعية تعين استراتيجية المواد بالنسبة للمصادر وهي(٢) :ـ

أ ـ هل تنتج المادة محليا او تستورد من الخارج ؟

ب ـ ما هي نسبة الاستيراد الى الحاجة ؟ ٥٠٪ بالمائة من الحاجة ٢٠٪ من الحاجة الخ ... فكلما زادت هذه النسبة كلما زادت استراتيجية المواد ٠

ج ـ من اين نستورد هذه المواد ؟ بعد وقرب مصادر الاستيراد ٠ وهذا البعد او القرب يظهر أما في المسافة وبصورة خاصة تظهر المسافة مهمة وقت الحرب حيث تصبح طرق المواصلات خطرة ومحظورة الامر الذي يعرقل النقل والحصول على هذه المواد بصورة عامة او العلاقة السياسية والاجتماعية ٠ فهل ان الاقطار التي نستورد منها مواردنا الاستراتيجية هي صديقة يمكننا الاعتماد عليها ؟ هل تربطنا واياها مصالح قيمة او ودية ؟ كلها اسئلة تصير درجة الاطمئنان الى المصدر الذى يضمن الحصول على المواد الاستراتيجية ٠

٣ ـ مدة الحرب

تلعب مدة الحرب دورا كبيرا في تحويل المواد من غير استراتيجية الى مواد استراتيجية وبالعكس ٠ وتظهر مدة الحرب باهميتها جلية في ثلاثة اوجه :ـ

أ ـ استنزاف المخزون من المواد الاستراتيجية :

فاذا طالت مدة الحرب او قصرت فانها تؤثر تأثيرا مباشرا على كمية المواد الاستراتيجية المخزنة فطول مدة الحرب غير المتوقعة يصير بعض المواد المخزونة الى مواد اكثر استراتيجية من ذي قبل ، كما تؤدي مدة الحرب الطويلة ربما الى احتلال مناطق غنية بمثل هذه المواد فتجعل من المخزون منها اقل استراتيجية من ذي قبل ، ولكن يمكننا الجزم بصورة عامة بان مدة الحرب الطويلة لابد وان تستنزف ما مخزون من مواد استراتيجية ٠

ب ـ استنزاف الثروة الطبيعية

ومدة الحرب الطويلة تستنزف موادا كانت لا تعد استراتيجية في بداية الحرب ولكن كثرة الطلب وزيادة استهلاك هذه المواد نتيجة للمجهود الحربي المتواصل تؤديان اخيرا الى تحويل هذه الى مواد استراتيجية بعد ان كانت موادا غير استراتيجية في بداية الحرب ، الامر الذي يتطلب بعض الاقتصاد والتخطيط لضمان الحصول على مثل هذه المواد في المراحل الاخيرة من المجهود الحربي وهنا لابد لنا ان نؤكد ان من طبيعة المواد الاولية الاستنزاف ٠

ج ـ ويلعب عنصر الوقت دورا احيانا في تطور صناعة للمعوضات للمواد الاستراتيجية Substitutes فيجعل من الممكن انتاج معوضات عنها فتصبح هذه غير استراتيجية بعد ان كانت استراتيجية في بداية الحرب ٠

ثانيا : خواص المواد الاولية

هنالك بعض الخواص التي تميز المواد الاولية بصورة عامة والمواد الستراتيجية بصورة خاصة ولابد لنا من الالمام بها كجانب من موضوع مفهوم

المواد الستراتيجية وذلك لان الاقطار العربية من البلدان المنتجة لكثير من المواد الاولية الستراتيجية ومعرفة هذه الخواص تعطينا بعض الدافع الى القيام بما يحفظ لنا كنوزنا الطبيعية من التبذير والاندثار · واهم هذه الخواص :ـ

١ ـ قابلية المواد الاولية للاستنزاف

ويقصد بالاستنزاف الاندثار او الفناء او الاختفاء ، أي أن المواد الاولية بصورة عامة قابلة لان تختفي كمادة اولية نتيجة للاستعمال ، ولا يمكننا انتاجها مرة اخرى في نفس المكان المستخرجة منه ، فمثلا استعمالنا لبئر من آبار النفط سوف يؤدي حتما الى نفاد كمية البترول الموجودة في البئر ولا يمكننا مرة اخرى الحصول على هذه الكمية من النفط من نفس البئر وهذه الحقيقة صحيحة بالنسبة لجميع المواد الاولية معدنية وغير معدنية · وهذه الخاصية تختلف عن نفاذ او استنزاف البضائع المنتجة للاستهلاك او الاستثمار حيث يمكننا انتاج ما يعوض عن المستهلك والفاني من تلك البضائع ·

٢ ـ قابلية المواد الاولية للتعويض

ويظهر ان الطبيعة كانت عادلة · ففي الوقت الذي تتصف به المواد الاولية الطبيعية بالاستنزاف جعلت الطبيعة عناصر اخرى منها ما هو طبيعي ومنها ما هو اصطناعي يمكن ان تعطي نفس المنفعة ·

وقابلية التعويض تظهر جلية في المقدرة على صنع مادة تعطي نفس المنفعة التي تعطيها المادة الاولية الطبيعية · فمن المعروف اننا يمكننا الحصول على نفط اصطناعي يعوض عن النفط الطبيعي وكذلك المطاط الصناعي قد عوض عن المطاط الطبيعي ولو بتكاليف عالية ·

والفضل الكبير في المعونات يرجع الى التقدم العلمي التكنولوجي Technology الذي اعطى ثروة جديدة للانسانية ·

٣ ـ عدم امكانية توسيع انتاج المواد الاولية بالسرعة التي تتطلبها الحرب ·

ومن الخواص المعروفة عن المواد الاولية صعوبة انتاجها بسرعة فائقة او بالسرعة التي تحتمها الحاجة الحربية ، فمثلا اذا ما احتجنا الى نحاس وكنا متأكدين من وجود هذه المادة في ارض الوطن فلا يمكنا الحصول على هذه المادة بالسرعة المطلوبة وقت الحرب ، اذ في سبيل الحصول على النحاس المطلوب لابد لنا من حفر المنجم وارسال العربات الساحبة الناقلة الى داخل المنجم ومن ثم تصفية هذا المعدن على مقربة من المنجم وبعد ذلك ارسال مثل هذا المعدن الى المراكز الصناعية بواسطة قطارات حمل او سيارات وهذه كلها مشاريع تحتاج الى بناء وتشييد ومجهودات طويلة يستغرق انجازها وقتا طويلا · وهذه المشكلة بعينها لاقتها كل من الولايات المتحدة الامريكية والمانية والاتحاد السوفيتي في غضون الحرب العالمية الثانية ·

لذا فمن المتبع وقت الحرب عادة هو ليس فتح مناجم جديدة لكي نحصل

على ما نحتاج اليه من مواد اولية بل استغلال الامكانيات الموجودة الاخرى التي من شأنها ان توفر لنا المادة الاولية وهذه الامكانيات تكون على شكل الاشكال التالية :

أ ـ الاستغلال الاقصى للامكانية الانتاجية الوطنية أي زيادة انتاج المفتوح من المناجم والتي هي في حيز الاستعمال ومن المألوف ان يستغل حتى الردىء منها وتصبح بعض المعادن القديمة المستعملة (سكراب) ذات قيمة وقت الحرب رغم ان مثلها ليست له قيمة وقت السلم ٠

ب ـ تقليص الاستهلاك السلبي ٠

ومن الاجراءات المتبعة وقت الحرب هي تحديد استعمال هذه المواد الاولية الستراتيجية لاغراض لا تنسجم والغاية الحربية انسجاما مباشرا وذلك بتقليص الاستهلاك السلمي للبضائع التي تدخل في صنعها مواد استراتيجية وتقنين البضائع من الوسائل المألوفة اثناء الحرب للحد من استهلاك مثل هذه البضائع ٠

ج ـ الاختزان او التكديس :

ان خواص المواد الاولية التي تعرفنا اليها فيما يتعلق بقابليتها للاستنزاف وعدم الامكان من التوسع في الانتاج وقت الحرب بالسرعة المطلوبة توجب على الامة ان تتخذ اجراءات جدية لكي تضمن الحصول على مثل هذه المواد والاختزان والتكديس من الاجراءات المهمة بهذا الصدد ٠

ولقد وصف الاختزان او التكديس بانه منهاج للتأمين الوطني ضد خطر عدم الحصول على المواد الستراتيجية وقت ظهور الحاجة الحربية ٠ والاختزان سياسة اقتصادية محدودة الفائدة والهدف تستخدم عندما تفضل الاجراءات الاخرى في زيادة انتاج مثل هذه المواد محليا ، او ان استخدام مثل هذه الاجراءات ربما ينجم عنه تأثير سيء على القابلية الانتاجية العامة للاقتصاد الوطني ٠ الا ان لسياسة الاختزان عدة فوائد واهمها :

١ ـ كمورد للخزن ـ تخزن المادة الاولية لكي يستفاد منها وقت ظهور الحاجة اليها والتي تشتري عادة بسعر رخيص في اوقات السلم التي تتميز بكثرة العرض لتلك المواد ٠

٢ ـ كوسيلة للاطمئنان ـ والاختزان يقوم مقام المطمن للامة بانها تملك ما تحتاج اليه من مواد استراتيجية من الممكن استخدامها وقت الحاجة ، وهذه الفائدة نفسية أصلا ولها التأثير المعنوي على سير دفة الانتاج الوطني وقت الحرب وسد الحاجات المنبثقة عنها ٠

٣ ـ كوسيلة للمراقبة ـ أي ان الدائرة المشرفة على الخزن تقوم بحفظ سجلات يسجل فيها ما ينتج وما يستهلك محليا وبذا تتمكن من معرفة الاتجاه العام لانتاج واستهلاك تلك المواد ولربما تقوم باصلاح ما يمكن اصلاحه في حالة

وجود نقص مثل هذه المواد او القيام بأي اجراء من شأنه توفير ما يحتاج اليه الاقتصاد الوطني من مواد اولية .

٤ – كوسيلة لمساعدة وتشجيع انتاج المعوضات .

ولما كانت السلطة المشرفة على مراقبة واستهلاك المواد الاولية تسعي لان تجعل البلد في موضع أمين بالنسبة لهذه المواد لذا فمن واجبها ايضا تشجيع البحوث العلمية لاكتشاف المعوضات الصناعية للمواد الستراتيجية وايجاد وسائل أفضل لاستغلال الموجود من ثروة طبيعية منها .

المصـــادر

(1) Jules Buikman Ed.
WAR AND DEFENCE ECONOMICS,
Rinrhard & Company, Inc. New York 1952, PP. 46—72.

(2) Ibid. P. 121.

(3) Brick W. Zimmermann,
WORLD RESOURCES AND INDUSTRIES
New York, Harper and Brothers 1951. PP. 205—210.

(4) A. C. Pigou
THE POLITICAL ECONOMY OF WAR
New York, The Macmillan Co. Ltd., 1941. PP. 12—15.

التعليقـات والمناقشـات على
الجلسة الثانية
(مساء ١٩٦٩/٣/٩)

المقـــرر :

اشكر السادة الزملاء المتحدثين في هذه الامسية ، والآن يتقدم الدكتور العمادي من القطر العربي السوري ، ليعلق على بحثي الدكتور فـــؤاد مرسي ، والدكتور طاهر حمدي كنعان ٠

الدكتور العمادي

شكرا للسيد المقرر ، الاخ المحاضر ، اخواني ، لقد اتي السيد الدكتور مرسى في بحثه عن مقتضيات التنميةومقتضياتالدفاع القومي ، على احاطة كاملة في موضوعات التخلف والتنمية وعلاقاتها بموضوعات الدفاع ٠ كما انه ابرز باسلوب شيق وبمهارة العوامل المختلفة التي تتحكم في كل منها ، وقد ترك لنا مشكورا امكانية التساؤل حول بعض النقاط المثارة ، نظرا لاستحالة شرح كل ما يتعلق بهذه الموضوعات في صفحات معدودة ، كما بين السيد المحاضر نفسه ٠

التساؤل الاول : بين السيد المحاضر بان هناك ارتباطا وثيقا بين مقتضيات التنمية ومقتضيات الدفاع في ضرورة تحقيق زيادة الانتاج ، والسؤال هنا حول نوعية هذا الارتباط ، ففي البلدان الاشتراكية ، كانت مقتضيات الحرب حافزا لاقامة القاعدة الصناعية وفي بعض البلدان الرأسمالية كانت وسيلة لاستغلال كامل الطاقات الانتاجية المترتبة ، اما في البلدان المتخلفة ، او النامية ، وفي اقطارنا العربية بصورة خاصة ، فالتنمية هي وسيلتنا لمواصلة الجهد الدفاعي ، وتمكيننا لمتابعة هذا الجهد ، والجدل حول مواصلة التنمية ، او التحول الى اقتصاد الحرب الذي اثاره السيد المحاضر ، هو غير وارد كما اشار السيد المحاضر نفسه بالنسبة للحرب الطويلة ، حرب التحرير الشعبية ، التي اعتمدناها ، وانما هو بلا شك وارد على خلاف رأي السيد المحاضر بالنسبة للحرب القصيرة ٠ وفي تاريخنا امثلة على ذلك ، ففي عام ١٩٥٦ الغت بعض الاقطار العربية كامل عمليات الانفاق الانمائي على المشاريع ، وكذلك الامر في الاقطار الاخرى ٠

التساؤل الثاني : بين السيد المحاضر بان التنمية ليست عبارة عن قرارات، وهذا صحيح ، الا انه بين أيضا بأن التنمية هي عبارة عن عملية تعبئة الفائض لاحداث التراكم ، كما بين ايضا ان عملية تحضير او تعبئة الفائض تؤدي الى التراكم وتؤدي الى زيادة الانتاج ٠ هذا القول مقبول الى حد ما لانه قـد يمكن ايضاحه بشكل آخر وخاصة ان عملية التنمية مؤداها ليس فقط تحقيق الزيادة في كميات الانتاج وانما ايضا تغيرات هيكلية في عوامل العرض وعوامل الطلب ٠ وهذه التغيرات يجب ان تحدث تغييرا جذريا في عوامل العرض وعوامل الطلب ، التنمية ليست فقط تنمية اقتصادية وانما ايضا تنمية اجتماعية ، فيجب ايضا ان ننظر الى التغير الذي يجب ان يطرأ في علاقات الانتاج وليس فقط في عمليـــة الانتاج بحد ذاتها ٠ ويعذرني السيد المحاضر اذا اختلفت معه في قوله من ان المعيار الهيكلي هو الذي يمكن ان يعتمد فقط في هذا الصدد ، ولا يمكن قبول القول بأن المعيار الاقتصادي غير صالح فيهذا الصدد ، في الواقع ان وسيلتنا في

التعرف على التغيرات هي المعيار الاحصائي والمعيار الاحصائي هو وسيلتنا في التعرف على التغيرات الهيكلية ، فما لا يمكن ان يقاس لا يمكن ان يقارن الا عن طريق التذوق ، بين السيد المحاضر ايضا بأن الخيار هو جوهر التخطيط في الصفحة الرابعة ، وانا اذ اوافق على ذلك الا اني اقول بأن الخيار موجود ايضا في التخطيط وفي غير التخطيط ، وان التخطيط هو الجهد الواعي الذي يهدف الى توجيه الفعاليات البشرية نحو تحقيق اهداف محددة بصورة عقلانية ، والتخطيط هو عملية التقاء عقلاني في لبه وجوهره في اعتقادي ، عملية التأليف بين الوسائل والغايات ، يعني اختيار انسب طريق واقصر طريق واقل هذه الطرق تكلفة ، وليس اللب هو فقط عملية الخيار بحد ذاتها ٠

بين السيد المحاضر في الصفحة التاسعة ، بأن للحرب اثرا على تطوير فنون الانتاج ، او التقنية وهذا القول صحيح طبعا بالنسبة للدول الاشتراكية والدول الرأسمالية حيث ساعدت الحرب على تطوير فنون جديدة بالانتاج اما بالنسبة للدول النامية فارى ان أثر الحرب على تطوير فنون الانتاج قد يكون الى حد ما قليلا وغير ظاهر باعتبار ان الدول النامية كان عليها ان تلحق بفنون الانتاج في الـــدول الاشتراكية وفي الدول الرأسمالية طويلا حتى تستطيع ان تصل الى ذلك المستوى، ولا نستطيع نحن ان نكرس مبالغ ضخمة للابحاث حتى نستطيع ان نخترع طرقا جديدة للانتاج او التقنية ٠

بين المحاضر في الصفحة التاسعة ايضا ، بان اقتصاد التنمية مهيأ لمواجهة اقتصاد الحرب وذكر ايضا في نفس الصفحة بأن الحرب قد تكون المناســـبة التاريخية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالحرف الواحد وأرى ان قد يكون لي رأي آخر في هذا الخصوص فاقتصاد التنمية لا يعني بالضرورة تهيئة الاقتصاد الحربي ، ليست هناك علاقة سببية او علاقـــة يجب ان تكون ، هناك التهيوء لاقتصاد الحرب وقد يحدث وقد لايحدث في اقتصاد التنمية ٠ طبعا المفروض ، بشروط مختلفة في الاقتصاد المخطط اذا سمينا الاقتصاد المخطط عوضا عن اقتصاد التنمية ، يمكن القول بان الاقتصاد المخطط يملك الاطار التنظيمي لعملية تعبئة الموارد وتوجيهها فالاطار التنظيمي لعملية التعبئة وعملية التوزيع فقط ، الا ان ذلك ليس كل مافي أمر اقتصاد الحرب ، هذا شرط من شروط اقتصاد الحرب وليس كل مافي ذلك ، فالحرب تتطلب جهازا صناعيا كما شرح بعض السادة المحاضرين وهذا مالا تملكه الدول النامية وقد بين السادة صباحا بان الجمهورية العربية المتحدةوهي اكثر الدولالعربية تقدما في الصناعة تشكل مساهمة القطاع الصناعيفي تكوين الدخل القوميفيها حوالى٢٧٪ ، والانتاج السلعيهو فقط ٦ر٥٤٪ فمساهمتها في القطاع الصناعي مازالت ضئيلة ، ومعنى ذلك ان اقتصادنا لايملك القاعدة الصناعية الواسعة التي تمكنه من دخول مرحلة تهيئة اقتصاد التنميـــة بشكل يكون قادرا على الدخول في الاقتصـــاد الحربي ٠ التحول الاكبر الذي يمكن ان يحدث هو في الواقع في مضمون المستوردات والصادرات ، العائدة لنا ، باعتبار ان اكثر الآلة الحربية هي عمليا مستوردة ولا تنتج في وطننا ، هـــذا

ما نأسف له طبعا ، في الخلاصة هناك فروق واسعة بين اقتصاديات التنمية واقتصاديات الحرب ، فمن حيث الهدف طبعا معروف ان اقتصاديات التنمية ترمي الى تحقيق وسائل الاقتصاد الاجتماعي في حين ان اقتصاديات الحرب ترمي الى تحقيق النصر في المعركة . ومن حيث تعبئة الفائض فان التنمية ترمي الى تعبئة الفائض للاستثمار وترمي الحرب ليس فقط الى تعبئة الفائض الاقتصادي . فالفائض الاقتصادي لايعني الموارد المالية وانما الحرب او اقتصاد الحرب يرمي الى تعبئة الفائض الاقتصادي والموارد المالية باعتبار انها تتوجه للأستغلال وليس فقط في اعمال الاستثمار ، باعتبار ان الفائض مخصص لاعمال التراكم . ومن حيث التوزيع الانسب للموارد هناك فارق وارد بلا شك بين التوزيع الانسب للموارد في عملية التنمية بالنسبة لانتقاء المشروعات على اساس الدخل وعلى اساس النقد الاجنبي ، وعلى اساس الانتاجية ، وبين توزيع الموارد لغايات وضرورات الحرب من حيث توزيع الاعباء المختلفة ؛ التنمية طبعا تسعى الى توزيع اعبائها توزيعا عادلا بينما في اقتصاد الحرب لايسعي الاقتصاديون في ذلك الوقت ولا السياسيون الى توزيع عادل في اعباء الحرب ، وانما المهمة الرئيسية هي تهيئة الموارد المالية اللازمة لآلة الحرب ، والحرب هي في رأيي ليست المناسبة التاريخية لتحقيق التنمية الاقتصادية ويعذرني سيادة المحاضر في ذلك ، لاني ارى بان الحرب التي فرضها علينا الاستعمار وفرضتها علينا الصهيونية قد استنزفت مواردنا الى أقصى الحدود ولو استثمرنا هذه الموارد التي وضعت لغرض الدفاع ، منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن لكان بامكاننا ان نضاعف الدخل القومي اضعافا مضاعفة في بلادنا . فالحرب ليست بالمناسبة التاريخية بالنسبة لنا وانما فرضها الاستعمار والصهيونية ونحن نتيجة ذلك نوزع مواردنا بين التنمية وبين الحرب ، اننا بلا شك نسعي الى تحقيق ، شعار كل شيء للمعركة الا انه يجب الا يقودنا ذلك لان نرى بان الحرب هيوسيلة التنمية فيجب ان نستمر في عملية التنمية لدفع ولدعم ولتدعيم عملية الدفاع وعملية استرداد الارض السليبة ، واخيرا اشكر سيادة المحاضر على المحاضرة القيمة التي اتاحت لي في الواقع المجال للتساؤل والتعليق وشكرا .

المقـــرر :

وارجو من الدكتور محمد العمادي ان يستمر في الحديث ويعلق على بحث الدكتور طاهر حمدي كنعان :

الدكتور محمد العمادي :

التعليق الثاني في الواقع على المحاضرة التي تفضل بها السيد الدكتور ابو حمدي . والدكتور طاهر كنعان صديق قديم من ١٠ سنوات ، هذه التساؤلات الذي اوردها في محاضرته في الواقع تتناسب مع اهتمامه الدائم بقضية توحيد العرب وقضية الدفاع عن حقوقهم . لقد قدم لنا السيد الدكتور في دراسته حول بعض الملاحظات على امكانيات التعبئة البشرية اطارا هاما لدراسة جدية ورائدة في هذا النطاق ففي النقاط العشر التي تضمنتها دراسته استطاع السيد المحاضر

ان يبرز في دراسته النقاط الثلاث التالية :ـ

١ ـ ارتفاع نسبة المقاتلين الى مجموع الجنود في الأرض المحتلة ٠

٢ ـ ضرورة مقابلة ذلك بتجنيد اكبر في الاقطار العربية ٠

٣ ـ ابراز امكانيات تمويل التنمية في هذا الخصوص واقصد تمويل الزيادة في عملية التجنيد في هذا الخصوص ٠

والسؤال الواجب طرحه وانا اقر بانه قد ورد على ذهن المحاضر فاما ان يكون قد رفضه او انه لم يتح لـــه الوقت تضمينه في هـذه المحاضـرة ، وهـــذا السؤال هو آلة الحرب كما بين السيد المحاضر نفسه في هذه المحاضرة لا تعني فقط عدد الجنود ؛ والسؤال المطروح هنا هو كيف يمكن ان نبين الاهمية النسبية لعدد الجنود ، الذي يريد السيد المحاضر ان يضاعفه بالنسبة لمجموع العناصرالتي تدخل آلة الحرب ٠ هذا الشيء لا استطيع نفسي ان اساهم فيه ، ولابد من اخصائيين في هذا المجال لاعطائنا الفكرة حتى نستطيع ان نقرر فيما اذا كانت عملية المضاعفة هي في محلها او لا ٠

السؤال الثاني : ما ننفقه حسب الارقام التي بينها المحاضـر في الاعـوام ٩٦٣ ـ ٩٦٥ على الدفاع يفوق بمرة واحدة ما تنفقه اسرائيل في هذا الصدد ، اذن عملية المضاعفة التي ارتأها السيد المحاضر لتحقيق هدفنا على ما أظن كانت محققة في السنوات ٩٦٣ ـ ٩٦٥ ، ليس بالنسبة للجنود وانما بالنسبة للأنفاق على عملية الدفاع ، اذن المضاعفة هنا موجودة واذا اخذنا اعباء الانفاق العسكري الذي بينه السيد المحاضر ليست فقط كنسبة من الدخل القومي وانما كنسبة من الدخل الفردي للدول التي اشار اليها ، وقد نصل الى بعض النتائج غير المخالفة وانما تدرج بصورة أكثر دلالة نسبة ما يتحمله الفرد العربي من اعباء الدفاع بالنسبة لما يتحمله الفرد في الارض المحتلة باعتبار ان الدخل الفردي في الاقطار العربية منخفض والدخل الفردي في الارض المحتلة مرتفع ويكون حوالي ٥ ، ٦ او ٧ مـرات ، السـؤال ايضا بالنسبة لاعباء الدفاع من يتحمل عبء العدوان في الارض المحتلة ومن يتحمل هذا العبء في اراضينا وفي بلدنا ، في اسرائيل على ما اظن تتحمل هذا بصـورة اساسيـــة الدول الاستعماريـــة فهي التي تعطي المساعدات وفي بلدنا نحن ، الفلاح ، والعامل هو الذي يتحمل هذا العبء بصورة اســاسية ٠ اذن فالمشـكلة فـي رأي ليست فقط مشـــكلة مضاعفة وانمـا هي مشكلة تحقيق الوحدة العربية فتقسيم السيد المحاضر الجبهات الى جبهـــة شرقية وجبهة غربيـة يســـتدعي ، وهو ما كان يدور طبعا في خاطـــره ، ان عملية التقسيم حتما تتطلب عملية تنسيق كامل ، عملية قيادة واحدة والا لمـــا قسم هاتين الجبهتين الى جبهة شرقية وجبهة غربية ٠ الرأي الاساسي او الموضوع الاساسي في اعتقادي كيف يمكن ان نحقق الوحدة التي تستطيع ان تنفذ العمل العسكري ايضا بالاضافة الى العمل الاقتصادي ، في رأيي قد يكون من غير الوارد اهمال بقية الاقطار العربية التي لم يذكرها السيد المحاضر في هذا الصدد ، ففلسطين ليست قضية العراق ولا سوريا ولا الجمهورية العربية المتحدة ولا

الاردن بل في رأيي هي قضية العرب جمعاء ، فلا بد لنا من ان نشرك كافة الاقطار العربية في تحمل مسؤولياتها في هذه القضية ، والتساؤل الاخير وارجو ان يتسع لي صدر السيد المحاضر حول حرب التحرير الشعبية التي نرفع شعارها هنا(العمل الفدائي) في وسط هذه القاعة قد كلفت العدو اضعاف اضعاف ـ كما قرأت ـ ماخسره في ايام الحرب الستة . هذا لايعني باننا يجب الا نستعد من الوجهة العسكرية النظامية الا انه يعني باننا يجب الا نهمل هذه المنظمات الفدائية التي بذلت ارواحها في سبيل تحطيم العدو وزعزعة مركزه الاقتصادي والعسكري والسياسي ، حرب التحرير الشعبية ليست الا مرحلة واحدة قبل انقضاض القوات العسكرية . ففي بحثنا في تحمل اعباء الدفاع واعباء استرجاع الارض السليبة لابد من ان نأخذ هذا العمل بعين الاعتبار ، اذن السؤال يجب ان يكون ايضا كيف يمكن ان نمول هذه المنظمات وكيف يمكن ان نضمن لها البقاء ، واخيرا اشكر السيد المحاضر على البحث القيم التي تفضل بها .

المقـــرر :

شكرا للدكتور محمد ، يتفضل الان الدكتور ، بشير الداعوق من لبنـــان ليعلق على ابحاث الدكتور حميد القيسى والدكتور حسين عمر ، وورقة جمعيـــة الاقتصاديين العراقيين .

الدكتور بشير الداعوق :

اود ان اقول في البدء اني غير مؤهل تماما للتعقيب على هذه الابحاث الثلاثة حيث اني اعرف القليل عن اقتصاديات الحرب ، وقد استفدت جدا من قراءة هذه الابحاث الثلاثة نظريا واشكر الزملاء اصحابها . ان ما اعتقده ان المطلوب منا في هذا المؤتمر ليس فقط مناقشة مفهوم اقتصاديات الحرب وهو ما قام به الزملاء بل محاولة تطبيق المفاهيم العامة لاقتصاديات الحرب ، على وضع البلاد العربيـة الراهن ، طبعا ليس في امكاننا وضع خطة نهائية لتعبئة اقتصاد الوطن العربي في سبيل الانتصار في الحرب على اسرائيل هنا ، ولكن علينا ان نحاول تصميم نموذج (موديل) لما يجب ان تقوم به البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي . ولا بأس من ان يكون هذا النموذج نظريا ولكن يجب عليه ان يكون على الاقل واقعيا ويأخذ بعين الاعتبار خصائص واقعنا الاقتصادي ، من هذه الزاوية اريد ان القي بعض الملاحظات البسيطة جدا على الابحاث المقدمة ؛ من هذه الزاوية يبدو لي ان بحث الدكتور القيسى نوعا ما مجرد ، أي غير واقعي تماما بحيث يصعب تطبيقه على واقعنا الراهن فهو يتطرق الى نقاط لا نحتاج اليها تماما مثل الفقرة التي تبحث الاستفادة من الموارد والطاقات الانتاجية في الاراضى المحتلة ، فنحن في الوضـع الراهن نجابه عدوانا على ارضنا وليس من المتوقع ان تكون لنا اراضى محتلـة ومن جهة التنمية لم يتح لنـــا الاستفادة من موارد فلسطين المحتلة حتى عندما نربح الحرب ، فهذه النقطة نظرية وصحيحة ، انما لا تنطبق على واقع الحال ابدا ومن جهـــة ثانية يغفل نقاط اجـدها واردة جـدا بالنسبة لوضعنا الراهن . مثلا ، موضوع اعتمادنا المفرط بحيث يمكن ان نحل هذا النوع من المشاكل ،

اعتمادنا في تمويل مستورداتنا على سلع اولية قليلة ، كالبترول او القطن ، من واقعنا ايضا ان الامة العربية مجزأة الى دول مختلفة بينما نحن نواجه عدوا واحدا، طبعا ليست لدي حلول لهذا النوع من المشاكل انما هذه مشاكل واقعية ويجب في بحثنا النظري ان نأخذها بعين الاعتبار ، طبعا يوجد في الموضوع الذي ذكره الدكتور العمادي ، موضوع اقتصاديات حرب التحرير الشعبية وهي بالضرورة حرب طويلة المدى ، طبعا كماقلت ليست لدي حلول لهذا النوع من المشاكل وانما يجب ان تكون موضوعا لتخطيط منذ الآن : التعاون الانتاجي بين الدول العربية موضوع مهم وسنبحثه في الايام القادمة ، كذلك موضوع البترول والاستفادة منه فى التعبئة من اجل الحرب وارد ايضا وسوف نبحث اما بحث الدكتور حسين عمر ففيه تصنيف جيد للعناصر والمواضيع التي تحتوي عليها الخطة الاقتصادية زمن الحرب والدكتور عمر يقدمنا ببحثه خطوة نحو النموذج او (المودل) المطلوب الذي ذكرته في مطلع حديثي ولكنه يعطينا العناصر التي تدخل في اقامة النموذج ولا يعطينا النموذج المتكامل وايضا يتميز بحث الدكتور عمر بطرح امثلة رقمية لخطة الانتاج الزراعي بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة وكنا نتمنى لو قدم امثلة نوعية مماثلة للقطاع الصناعي والقطاعات الاخرى وبذلك يقربنا اكثر الى وضع نموذج واقعي لمتطلبات التعبئة من اجل الحرب ليست لدي اية ملاحظات على البحث المقدم من جمعية الاقتصاديين فهو بحث يوضح مفاهيم مهمة جدا عند بحث مفهوم اقتصاديات الحرب والبضائع الاستراتيجية وهو مفيد ، اخيرا هناك نقطة قد يجدر بنا ذكرها هنا وهي ان العسكريين العرب ، يستطيعون الاستفادة من تكنيك علم الاقتصاد في العمليات العسكرية نفسها ويجب ان يبذل الاقتصاديون بعض الجهد في هذا التكنيك اليهم وتشجيعهم على الاستعانة به ، فمن الملاحظ ان تكنيك البرمجة الخطية المستعمل في الاقتصاد في عمليات النقل الجوي او البحري او غيرها من الحركات العسكرية تدعى من قبل العلماء الاقتصاديين والرياضيين ويجدر بنا امام العدو المتفوق تكنولوجيا ان نحاول الافادة من هذا التكنيك الاقتصادي السليم . كما ان تنظيم الانتاج وتحويله للاغراض الحربية وتعبئة موارد مادية اكبر للاحتياجات العسكرية يمكنه ، بل ويجب عليه ، ان يستفيد من التكنيك المستخدم المنتج ، ابان الحرب لدراسة الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة لمتطلبات المجهود الحربي ، هذا النوع من التكنيك يجب ان يدخل في حسابات الاقتصاديين والعسكريين في نفس الوقت احببت ان اذكره هنا .

هذا كل ما عندى وشكرا .

المقرر : شكرا للدكتور بشير ، هناك بعض الاخوان يرغبون في التعليق على بعض الابحاث ولكن قبل ان ننتقل الى تعليق السادة الزملاء ، لي تعليق صغير على ما أورده الدكتور محمد العمادى في تعليقه على ورقة الدكتور طاهر كنعان .

اكد الدكتور العمادى على حرب التحرير الشعبية والعمل الفدائي ، وقارن

اوقال بان خسائر العدو من العمل الفدائي كان اكثر بكثير من خسائر العدو خلال حرب الايام الستة ، هذا صحيح جدا ، ومع ايماننا المطلق في العمل الفدائي ، لكنني اقول بان هذه المقارنة غير واردة اطلاقا لان الجيوش العربية لم تشترك كلها بشكل جدى فى الحرب ، ولا بشكل منسق ، لو ان الجيوش العربية اشتركت بشكل منسق وموحد في حرب الايام السته كان من الممكن ان تكون خسائر العدو اكثر من خسائره من العمل الفدائي وحتى خلال العمل الفدائي لو ان هذا العمل يتم بشكل منسق وموحد يمكن ان تكون خسائر العدو اكثر مما هي عليه ٠

الدكتور رفعت المحجوب من ج ٠ ع ٠ م ٠ له تعليق على بحث الدكتور فؤاد مرسي ولمدة خمس دقائق ٠

الدكتور رفعت المحجوب

بحث الدكتور فؤاد مرسي بحث غني ثم جاء تعليق الدكتور العمادي فزاد المناقشة غنى وقبل ان اناقش بحث الدكتور فؤاد اود ان اناقش بعض التعليقات التي قدمها الدكتور العمادي : اتفق معه ان زمن الحرب ليس هو الفرصة التاريخية بالضرورة للبدء في التنمية ومع ذلك فهناك علاقة بين الحرب والتنمية ، ولا أتفق معه في نقده لرفض الدكتور فؤاد مرسي في تعريف التنمية ، المعيار الاحصائي اظن ان الدكتور مرسي قد اراد بهذا ان يشير الى انه ليس صوابا دائما أن نعتمد على المعيار الاحصائي في تعريف التنمية ذلك انه يقصد بالمعيار الاحصائي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيما اعتقد وعلى ذلك فهو محق في رفض المعيار ، أبادر فاقول ان هذا المعيار يمكن الاعتماد عليه ولكنه ليس صوابا دائما واوضح فكرتي بمثل الكويت ، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها اعلى منه في الولايات المتحدة ، وهذا لا يعني على وجه القصد ان الكويت اكثر نموا من الولايات المتحدة فالكويت على ماتتمتع به من متوسط عال من الدخل القومي للفرد الا انها تعد بلدا متخلفا ٠ وعلى ذلك افضل ، في مجال تعريف التنمية ان نعتمد فعلا على طبيعة البنيان الاقتصادي وعلى التغيير الذي يطرأ عليه ، ثم انتقل الى الموضوع الذى قدمه الدكتور فؤاد مرسي وهو موضوع غني على صغر حجمه بالافكار الكثيرة المتعددة ، فهو يغطي نقطة التخلف ونقطة التنمية ونقطة اقتصاد الحرب ، والحق انه قد اوضح المفاهيم الخاصة بهذه الموضوعات الثلاثة على صغر المساحة التي خصصت للبحث ايضاحا متميزا واتفق معه في كثير من الحلول التي توصل اليها ، خاصة فيما يتعلق بعدم كفاية سياسة اسعار الصرف في معالجة مشكلة ميزان المدفوعات ، سواء في مرحلة التنمية او في مرحلة الحرب وفي ضرورة الاعتماد على قدر الامكان في حالتين على العون الاجنبي ، كما اتفق معه ايضا فيما يتعلق بمشكلة التخصص الدولي أن اعادة النظر في هذه المشكلة تعتبر ضرورية في تحقيق التنمية الاقتصادية واعتقد انني لو توقفت عند بيان ما اورده في التخلف والتنمية وفي اقتصاديات الحرب وفي أثر الحرب في التنمية وهو اثر لا ينكر وقد ينعكس ضد التنمية ـ كما قال الدكتور العمادي ـ وفي اثر

التنمية في الحرب اعتقد لو توقفت عند هذا الحد اكون قد ظلمته ، فهو قد اراد ـ وهذا في اعتقادي اساس الموضوع ـ ان يشير الى معنى آخر يبلغ من الجدية والاهمية بحيث اعتبره هو الموضوع الاساسي الذي اراد معالجته والخصه في كلمة بأن التنمية حرب شأنها في ذلك شأن الحرب بالمعنى الخاص ، هي حرب ضد التخلف كما ان الحرب بالمعنى الخاص حرب ضد العدو الاجنبي وعلى ذلك فان الحرب يمكنها ان تفيد من اسلوب التنمية وهو اسلوب حرب ، هذا هو المعنى الذي اراد آن يبرزه الدكتور مرسي في ورقته ، فالحرب يمكنها ان تفيد اذن من عقلية التنمية ، كما يمكنها ان تفيد ثانيا من اسلوب التنمية ، كما يمكنها ان تفيد ثالثا من اجهزة التنمية ، اما انها يمكن ان تفيد من عقلية التنمية فعقلية التنمية تنطلق اساسا على الضغط على الاستهلاك وعلى الانصراف مؤقتا عن انتاج سلع الاستهلاك بحدود معينة أي انها تنصرف اساسا الى التضحية التي يجب ان يتحملها الشعب ، والحرب ايضا في حاجة الى هذه العقلية عقلية التضحية التي تنصرف الى ضغط في الاستهلاك والى التحول جزئيا او موقتا من الانتاج الاستهلاكي الى الانتاج الحربي ، او الى الاستيراد الحربي في البلاد المتخلفة ، والتنمية في حاجة الى أسلوب ، يتمثل بصفة أساسية فيما يعرف بالتحليل الكلي وهي في حاجة ايضا الى تغيير بنياني لايغير من مجرد الكميات وانما يغير من النسبة القائمة بين هذه الكميات والحرب أيضا في حاجة الى التحليل الكلي والى هذا التغيير البنياني، ثم ان التنمية في حاجة الى اجهزة تتمثل بصفة اساسية في جهاز التخطيط وفي القطاع العام وفي سيطرة الدولة على السياسة الاقتصادية ايضا في حاجة الى هذه الاجهزة وعلى ذلك فالتنمية حرب والدولة التي بدأت التنمية قد بدأت الحرب ضد عدو معين بدأتها بعقلية وباسلوب وباجهزة يمكن للحرب بالمعنى المتخصص ان تفيد من هذه العقلية ومن هذا الاسلوب ومن هذه الاجهزة ، اعتقد ان هذا هو المعنى الذي هدف اليه الدكتور مرسي وانني في هذا المعنى اتفق معه من ان الدولة التي قد تكون قد بدأت التنمية تكون افضل من تلك التي لم تبدأها بعد في مواجهة الحرب عقلية واسلوبا واشكركم ٠

المقـــرر :

تعليق من الدكتور رياض الشيخ من ج٠ع٠م٠ على بحث الدكتور طاهر حمدي كنعان ٠

الدكتور رياض الشيخ

يتعرض السيد المحاضر في هذا البحث الى أمكانيات التعبئة البشرية واود ان اضيف اليها امكانيات التعبئة البشرية في الزمن القصير حيث يعتمد البحث على مقارنة بعض الاحصاءات السكانية والاحصاءات الاقتصادية كالانفاق على الدفاع والاستثمار ونسبة الاستثمار الى الدخل القومي ، وتجري مقارنة بين الدول العربية واسرائيل في مجال الموارد البشرية وبعض الامكانيات الاقتصادية التأريخية في طبيعتها ومن ثم هذه المقارنة كما قلت تعتمد على الواقع القريب واذكر بالذات

من خلال السنوات القليلة الماضية ابتداء من الستينات ون ثم تلمس الامكانيات الاقتصادية بالمعنى الذي الذي قد يكون ذا اهمية اكبر بالنسبة لموضوع التعبئة الاقتصادية ولخدمة التنمية وخدمة الدفاع القومي ، لي ملاحظتان على هذه الدراسة الملاحظة الاولى خاصة بالناحية التأريخية نفسها والاعتماد فيه على احصاءات بعض السنوات ، الملاحظة الثانية خاصة بالاحصاءات ، وابدأ بالملاحظة الثانية وهي خاصة بالاحصاءات الموجودة بالقوة البشرية ، وبالانفاق على الدفاع ، وبنسبة الاستثمار الى اجمالي الناتج القومي ويظهر ان الباحث المحاضر اراد من مقارنته هذه ان يبرز امكانية زيادة التعبئة للموارد البشرية في الزمن القصير حتى تضمن الدول العربية المحيطة باسرائيل قدرا معينا من التفوق في أي معركة قد تحدث في خلال فترة قصيرة ٠

الملاحظات التي اوردها بشأن هذه الاحصائيات ، اولا يرى الباحث ـ وورد هذا في الصفحة (٥)ـ ان القوة الحالية لاسرائيل مصدرها قوة الاقتصاد الاسرائيلي ودليله في هذا انه استطاع تكوين رأس المال الثابت بالقياس الى المقادير المستثمرة في البلاد العربية ، بنسبة تفوق مطلق كنسبة من اجمالي الناتج القومي ، في الواقع انا ارى في هذا ما يلى :ـ

اوافق السيد المحاضر على ضرورة التسليم بما للاقتصاد الاسرائيلي من بعض عوامل التفوق ، لكنني لا أويد ان اذهب في ابراز هذا التفوق ، الى نسبته الى الاقتصاد الاسرائيلي الموجود في الجزء المحتل من فلسطين ، في الواقع اعتمد المحاضر كما قلت على نسبة رقم الاستثمار الى اجمالي الناتج القومي ٠ المقارنة هذه ليست المقارنة المطلوبة في هذا المجال ، الحقيقة اننا في الاقتصاد نضيف الاستثمار الى الاستهلاك ونسمي الاثنين باجمالي الناتج القومي ، لكن بالنسبة لاسرائيل بالذات تمويل تكوين رأس المال ليس مصدره الموارد المحلية ، وانما مصدره اساسا التحويلات من العالم الغربي وبالتالي فهو بحد ذاته لايمكن ان يكون دليلا على قوة الاقتصاد الاسرائلي القائم داخل الارض المحتلة اذا اردنا الدقة فلتكن قوة الاقتصاد الاسرائيلي مضافة اليها قوة (بشكل او باخر) الصهيونية في مختلف البلاد التي ترد منها التحويلات القادمة من الغرب الى اسرائيل وبالتالي اعتقد يمكن قد يكون نسب في معرفة الفائض في اسرائيل ان نعرف ارقام الادخار فيها واسرائيل لا تنشر ارقام الادخار والاستثمارات القومية التي تنشرها الولايات المتحدة يظهر منها بطريق غير مباشر ان معظم الناتج في اسرائيل يستهلك، يعني ارقام الاستهلاك قريبة جدا من ارقام الناتج التي يتولد داخل اسرائيل ، والذي نراه من هذه الارقام بفرض أنها صحيحة وقد لا تكون صحيحة بالضبط ، لذلك ان ما نستنتجه من هذه الارقام يبين ان الادخار الاسرائيلي لا يتفق ابدا مع تكوين رأس المال داخل اسرائيل ، هذه ملاحظة اردت منها ان اشير أو اوكد بان القول من ان الفائض داخل اسرائيل بالصورة التي يبرزها رقم اجمالي تكوين الاستثمار منسوبة الى اجمال الدخل القومي ليس تعبيرا دقيقا ، عن حجم هذا الفائض ٠

الملاحظة الثانية تتعلق بالاحصائيات وهي ملاحظة يمكن ان تخص الجدول الخاص بالانفاق على الدفاع ويتضح من الجدول الموجود في صفحة (٤) وبعد ادماج ارقام هذا الجدول بارقام القوة البشرية المخصصة للدفاع في البلاد العربية واسرائيل ؟ هناك نموذج في صفحة (١) يظهر منه ان ارقام الانفاق على الدفاع منسوبة الى عدد الجنود او عدد المشتغلين او عدد القوة العسكرية في كل البلاد يظهر منها ان ما ينفق على الجندي العربي يفوق ما ينفق على الجندي الاسرائيلي اذا كان هذا في حد ذاته صحيحا ، وانا لا أعتقد في صحته ، فهذا معناه الاشارة الى ان الجيوش العربية بدرجة اكبر من الترشيد تستطيع ان تكون اكثر فاعلية هذه هي الملاحظة الاولى ، والملاحظة الثانية بالنسبة لهذا الجدول ايضا هو ان ارقام الدفاع ، لا أعتقد في حال من الاحوال ان ما ينشر في مجلدات الامم المتحدة وبالذات في احصاءات المحاسبة القومية للدولة التي تحتسبه كل سنة لا اعتقد ان هذه هي الارقام الفعلية ، في حال من الاحوال ، بالنسبة للدفاع وبالذات داخل اسرائيل ٠ انا قلت بأن لي مناقشة حول الموضوعين مناقشة حول الاحصاءات ومناقشة حول النهج نفسه انا يمكن ان اتفق مع الدكتور في النتيجة الحاصلة من هذه الارقام ـ ضمن التحفظات التي اشرت اليها ـ وهي انه من الممكن للبلاد العربية حتى في الوقت الحاضر ان تضمن تعبئة للموارد البشرية بحيث تمكنها من التفوق المطلق على اسرائيل ، مع هذه النتيجة فانا اتفق معه تماما وهذه يمكن ان تجعل من البحث ما يخص فيه الصورة في حد ذاتها او بصورتها الجافة ، وانما اريد بالاضافة لذلك ان أوجه الى ما يجب ان يدرس بالنسبة لمعركة اسرائيل ليس الامكانيات كما تحققت في العام الماضي والاعوام الماضية وانما الامكانيات التي يمكن ان تتحقق في ظل اوضاع متغيرة ، ليست اوضاع واقعنا الذي نعيشه الآن او الذي كنا نعيشه منذ سنوات ، فهذا الواقع انتهى بنا الى ما نحن فيه الان وانما يجب أن ينصرف رصد الامكانيات الى دراسة هذه الامكانيات في الزمن الطويل وفي صورة درجة من التعاون الاقتصادي والتعاون السياسي والتعاون الاجتماعي داخل الوطن العربي وذلك تأكيدا لقضية المعركة الحاسمة التي أكدها ويؤكدها الجميع سواء من السياسيين او الافراد وهي ان هذه المعركة معركة الزمن الطويل للحياة او الموت بالنسبة للوطن العربي ككل ٠

المقـــرر :

قبل ان انتقل الى السيد المعلق الآخر ارجو ان تتناسب مدة التعليق مع قصر البحث ، الدكتور عباس حلمي الحلي من العراق لديه تعليق عام وارجو ان يكون قصيرا ايضا لنفسح المجال للسادة المعلقين الآخرين ، فليتفضل :

الدكتور عباس حلمي الحلي

اشكر الاساتذة الباحثين على البحوث القيمة التي قدموها واود ان اتقدم بالتعليقات الموجزة : النقطة الحرية بالتساؤل هي الرابطة بين خطة التنمية وخطة الدفاع الوطني من الناحية الاقتصادية تعلمون ان فرنسا عندما دخلت الحرب ارسل الجنرال ديغول الاقتصادي المعروف جان مون نيه الى الولايات المتحدة التي

كانت المصدر الرئيسي لتمويل اقتصاد الحرب في فرنسا وبعد ان قضى اربع سنوات رجع فاوجد ما يسمى (بالتخطيط الفرنسي) فافتتح مؤتمرا صحفيا حينما عاد وأسس هذا التنظيم الاقتصادي ، بالعبارة الشهيرة التي قال فيها (اني أعمل الآن في فرنسا في وقت السلم ما سبق ان عملته في واشنطن خلال الاربع سنوات في مدة الحرب) وضع التخطيط الاقتصادي الذي فيه خطط جديدة وضع على اساسها دخول فرنسا عضوا كاملا في الحلف الاطلسي وبدأ وضع خطة للتنمية وهي خطة تخطيط وتنمية انقاذ لاقتصاد فرنسا الذي اصبح قديما كما تعرفون تأريخ الاقتصاد الفرنسي ، ان وضع تخطيط لاقتصاد الحرب لابد أن تقوم على أساسه خطة التنمية ، الان عندما حاربت فيتنام او عندما حاربت الجزائر لم يكن امامهما خطة تنمية كان امامهما خطة انقاذ وخطة تخلص من العدو ولذلك اخالف الاخوان الذين يريدون ان يجعلوا خطة الاقتصاد الحربي هي خطة تابعة او متفرعة من أقتصاد التنمية لان الظرف الذي نكون فيه هو معركة الدفاع عن الوجود ٠

هناك نقطة ثانية من الناحية الاقتصادية ، انا منذ حرب حزيران الى الآن حاولت جهد طاقتي ان اتحرى الكتب التي تبحث عن اقتصاد الحرب وسافرت الى اوربا في الشرق والغرب وجمعت طائفة منها ، انا وجدت جميع الذين يبحثون في الاستراتيجية ، ومن ضمنهم مثلا كتاب اقتصاديات الدفاع الذي وضعه (جارلس ، ورولاند) خبيرا الاستراتيجية في سانت كون وعدد اخر منهم يعتبرون ان كل ما نعرفه عن اقتصاد الحرب وعن القوة الاقتصادية للدولة المحاربة لا قيمة له اذا كان العدو هو حرب المقاومة حرب (الغوريلا) فكل معلوماتنا الاقتصادية وكل التنظيم الاقتصادي بأن فرنسا لما غلبت امام هوشي منه لم تكن فرنسا اضعف من هوشي منه اقتصاديا او عسكريا ولا حينما انهزمت أمام الجزائر هي ان قوتها الاقتصادية ضعيفة ، لم يكن هناك تناسب ، ولذلك هذا النوع من الاقتصاد الحربي هو نوع قائم بذاته ٠

النقاط الاخرى التي لاحظتها ، ما هو اقتصاد الحرب ، اقتصاد الحرب مر في أدوار ، جاء وقت من زمن فيليب الثاني كان يعتبر العامل الرئيسي هو التمويل ، وله قول مشهور (الذي يسير امام جيشه حمول من الذهب يستطيع ان يفتح اكبر قلعه) أستمر هذا الى زمن نابليون وهو نفسه حينما كان يحارب يعتبر المال ثم المال ثم المال ، حرب نابليون جاءت بالقوة البشرية فلاول مرة في العالم يزج بقوة كبيرة في الحرب كان في الحروب النابليونية ، جاءت حرب السبعين فجاءت حرب المواد ، الآن المتفق عليه بين الاقتصاديين الاستراتيجيين ان اقتصاد الحرب يقوم على توازن عوامل ثلاثة ، التمويل ، القوة البشرية ، المواد ، توازن هذه القوى الثلاث هو اقتصاد الحرب ، ثم نأتي الى مقارنات اريد ان التزم بتوصية المقرر فاختصر ، المقاومة كل هذا البحث الذي استغرق وقتا كبيرا من مناقشاتنا في موضوع عدد الجيش الاسرائيلي بالنسبة للجيوش العربية ، هذا الموضوع لايدرس بهذا الشكل ، هذا موضوع اساسه (تنظيم الدفاع الاسرائيلي ، الذي يقوم على Rystem السويسري ، السويسريون منذ ١٢٠٠ سنة خطتهم ان كل فرد عمره بين ٢٠ـ٦٠ هو جندي بهذا الطريق يحمل سلاحه وحتى الى عهد قريب

كان هوية الناخب السويسري سيفه ، باعتبار ان من يقاتل عن وطنه له حق الانتخاب ، وبعد حوالي ٢٠٠ سنة استعيض عنه بالهوية ، ولذلك فان تنظيم الدفاع السويسري الذي اخذته اسرائيل يقوم على تجنيد الذكور ، سويسرا تستطيع ونفوسها ٤ ملايين ان تجند ٦٨٠ الف ، هذا معدل ١٨٪ من السكان ، اسرائيل أخذت هذا النظام واضافت عليه ان سن التجنيد ١٨ سنة جعلته الحد الادنى ، الذي عند السويسرين ٢٠ واضافت اليه النساء ، فاصبح في مقدورها ان تجند ٢٥٪ ، تكاليف الدفاع لهذا النظام هي اقل كثيرا من تكاليف الطريقة التي نتبعها ، السبب انه نحن نستطيع ان نحصل على جيل قادر لان يكون جنودا من اجل الحرب طويلة المدى ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور عباس ، هناك تعليق من الاستاذ محمد صادق رشيد من السودان ، يتفضل ٠

الاستاذ محمد صادق رشيد

لي تعليق قصير وهو ان تخطيط وتكييف الاقتصاد القومي في الحرب ، يقتضي ابراز اهمية التخطيط على الصعيد العربي كله وليس على الصعيد القطري فقط ، لكل دولة على حدة ، فيجب ان توضع خطة اقتصادية موحدة للأستفادة من موارد الدول العربية مجتمعة لفترة الحرب تعتمد على التنسيق التام بين الاقطار التي هي في حالة حرب ، وتقع على خط النار الاول وتتحمل العبء الاكبر في المعركة ، والدول التي في حالة حرب وليست على خط النار ، فبهذا التنسيق نستطيع توزيع العبء الحربي توزيعا سليما اولا وضمان عملية تمويل الحرب أطول وبصورة اكفأ ثانيا ، لذلك يجب علينا الاهتمام والتركيز على وضع خطة عربية اقتصادية موحدة ، لفترة الحرب المتوقعة ٠

المقـــرر :

شكرا ، هناك تعليق من الاخ الطمار حامد من الجزائر ، يقول فيه بأن زميلنا الاخ الدكتور طاهر حمدي كنعان قد قام بدراسة مهمة من وجهة نظرنا ، ان الجداول لاتفسر نكسة العرب ، في الواقع أن اسرائيل ليست أقتصادا بالمعنى الكامل ولكنه اقتصاد يعيش في تيار مفتوح ، أي ان اقتصاد اسرائيل المغروسة على الارض الاسيوية والعربية ، هو امتداد للاقتصاد الانكلوسكسوني وهذا على صعيد الميادين السلعية والنقدية ، انه من الصعب مقارنة الاقتصاد العربي بالاقتصاد الاسرائيلي ، بل يجب مقارنة الاقتصاد الانكلو سكسوني بالاقتصاد العربي أي مقارنة ما لايمكن مقارنته ، اذا كانت نفقات الدفاع تقتطع جزءا من الاستثمارات نحو النفقات غير الانتاجية الخاصة بالحرب يجب ان نتساءل ماذا كان اتجاه الاستثمارات في الاقتصاديات العربية ، ولماذا كان مجموع الدخل القومي العربي للفرد الواحد واطئا جدا ٠ ولماذا كان من الصعب اخراج جزء من الاستهلاك وتوجيهه نحو النفقات الدفاعية ، ولماذا كان ذلك

سيعرقل عملية التنمية الاقتصادية ، هذا يقودنا الى نموذج للتنمية وكما اشار الدكتور طاهر كنعان ، لايمكن تصور تنمية اقتصادياتنا خارج نطاق التخطيط على قواعد اقتصاد وطني مستقل والذي يعني صناعة ثقيلة وزراعة متنامية واكثر تعبئة اقتصاديا وسياسيا ، تعليق لمدة خمس دقائق فقط كما طلب السيد المعلق الدكتور البنا امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ٠

تعليق الدكتور البنا

في الواقع انني التزمت بحد الخمس دقائق حسب المبدأ المقرر : هناك كثير يقال ولكن لحسن الحظ ان بعض الزملاء والاخوان وخاصة ان زميلا من العراق وزميلا من السودان قد سبقاني الى نقطة هامة كنت اود ان اثيرها فقد حدثت مقارنات ومناقشات بين اقتصاد التنمية واقتصاد الحرب والعلاقة بينهما او التشابه في واقع الحال ان التنمية تستلزم خطة اقتصادية ولكن لنفترض ان بلداً لايتبع خطة اقتصادية قط بل ليس فيه قطاع عام وليس فيه تخطيط ويتبع النظام الرأسمالي الحر في كل مظاهره ودخل الحرب : لاشك ان الحكومة في ذلك الوقت لها من السيادة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ما يمكنها من اتخاذ الاجراءات الانقاذية العاجلة لمحاولة كسب الحرب ، هذا امر اقوله ليس للمقارنة البحتة او العملية فقط ولكن لان هناك بلادا عربية للآن تتبع مثل هذه النظم ، وهذه البلاد العربية كانت منذ وقبل العدوان في حالة حرب مع اسرائيل ، والجهد العربي المشترك الذي اكد اكثر من مرة ، يستلزم ان تقوم هذه البلاد جميعا بالدور الذي يتوجب عليها لكسب المعركة ٠ اذن هذا امر يجب ان نؤكده ، لن ننتظر رسم خطة تنمية او التأكيد على أمر او قطاع او آخر لكي نكسب الحرب فعملية الانقاذ لابد منها ٠

النقطة الاخرى التي أكدت ايضا عليها هي ان الاقتصاد الحربي في واقع الحال هو كاقتصاديات التنمية ، خطة توضع فيها اولويات معينة ، من ناحية الانتاج او الاستهلاك او الاستيراد او التصدير او التخزين ٠٠٠ الخ لخدمة المجهود الحربي، وفي هذا المجال أود ان أوكد بأن أية تضحيات بهذا الشأن لا يجب ان نبخل بها لانه بدون كسب المعركة لن توجد موارد بل ان الموارد ستسلب جزءا بعد الآخر ، وقد نلاقي الامرين في استردادها ، اذن التضحيات لايجب مهما بلغت ان تعوقنا عن بذلها في كسب المجهود الحربي ، حتى من وجهة اقتصادية بحته ، فلن يكون هناك اقتصاد قومي ولا تنمية اذا لم نكسب هذه الحرب ونقطة اخرى عن اقتصاد اسرائيل فالدكتور الشيخ ، قد اشار في الواقع الى نقطة مهمة ، وهي ان اقتصاد اسرائيل اقتصاد مصطنع ، وانا اذكر في هيئة الامم مرة في لجنة الـ ٧٧ الخاصة بالبلاد النامية ، قلنا ان اسرائيل ليست بلدا ناميا ، بالرغم من ارتفاع الدخل القومي فيها ، لأن طبيعة تكوين الدخل القومي مختلف لديها ٠ وقد اشار بعض المندوبين الى اقتصادها ووصفوه بانه مصطنع ، مبني على حقن تأتيها من الخارج بصفة مستمرة ، فاذن فهو اقتصاد مصطنع ولا يجب ان تغيب عنا هذه النقطة فهي تؤدي بنا الى النقطة الاخيرة ، وتتمثل في أن الـ ١٠٠مليون

عربي لم يحاربوا ٢ مليون اسرائيلي ، المفهوم الاقتصادي لهذا القول هو انه في حين ان اسرائيل كانت تعتمد على مواردها المخططة ، لوقت طويل وتستعد للحرب بجديه وتعبيء الموارد ، كانت ايضا تعتمد على موارد متاحة لاحد لها قدمها الاستعمار ، ونحن لم نبذل جهدا : الجهد الاقتصادي الواجب في هذا الشأن ، فلنأخذ من هذا درسا وعبرا ، خاصة وان الحرب قد اصبحت ساخنة ، تبقى نقطة عن الحرب الباردة ، في مفهومنا لاقتصاد الحرب اعتقد انه ومن المهم جدا ان نتناول مقاطعة اسرائيل ، هل المقاطعة كانت مجدية ، كثيرا ما تحدثنا عن الحصار الاقتصادي على الدول العربية اذا ما قامت الحرب وجد لها حلول ليس هناك داع لمناقشتها الآن ٠ انما مدى حصارنا على اقتصاد اسرائيل ، وهو من انظم الاسلحة لتصفية هذه العميلة ، هل يكفي مقاطعة بعض الشركات ٠٠٠ الخ وانما في مجموعنا يمكنا ان نمتص تجارتها الخارجية ، استيرادا وتصديرا وفي مجموعنا يمكن ان ننافسها في الدول الافريقية عن طريق انشاء صناديق للمعونة ٠٠ الخ ٠ يمكن عمل الكثير عن طريق هدم الدعامات الاقتصادية ، هل سعينا لنعمل لنا كيانا اقتصاديا في التكتلات القوية بحيث نملي ارادتنا عليها ، ليس يكفي ان نذهب الى تكتل تفرضه اللجان المشتركة ونقول لهم (والنبي ماتخذوش اسرائيل) وانما لو كان لنا كيان متكتل ، لن نهمل في ذلك الوقت ، هذه نقاط سريعة، وشكرا٠

المقـــرر :

قبل ان ننتقل لسؤال الدكتور حسن ثامر والدكتور فؤاد مرسي ، يطلب الدكتور احمد المرشدي من الجمهورية العربية المتحدة الفرصة ليعلق تعليقا عاما ٠

الدكتور احمد المرشدي

لقد استمتعت كثيرا ، بالاستماع الى توجيه مواردنا الى اقتصاد الحرب ، أمتدادا لمناقشة الصباح الخاصة بالموارد التي يمتلكها الوطن العربي ، وكأقتصادي ومخطط سألت نفسي ، لو حققنا ما كتب اليوم مالذي سيحدث ؟ ، اجابتنا ، بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، قد ننجح في انجاز بعض المنجزات ، ولكننا ننجح اكثر لو اخذنا ، أعتبارات أخرى ، وهذه الاجابة ايضا تنصب فيما لو طبقنا ما استمعنا اليه في معركة الدفاع ، اذ ان معنى ان نحقق بعض الانجازات وكان يمكننا ان نحقق اكثر من ذلك في وقت الحرب ، عدم الانتصار ، لماذا ، لاننا نتناسى اعتبارا هاما ، يرفض بعض الاقتصاديين مناقشته بل ويجفل منه البعض الآخر ، عندما نناقش الانتاج والهيكل الانتاجي نتناول السلعة بالتحليل ، بالتفصيل ، العلاقات المختلفة ٠٠ الخ اجماليات مدخولات ومخروجات ٠٠ الخ ولكننا عندما نناقش الموارد البشرية نمر على مناقشات الموارد البشرية مر الكرام ونكتفي بمعدل الوفيات ، معدل المواليد ، متوسط الدخل ، الخ ونتناسى عاملا هاما وهو مواصفات الانسان العربي ٠ ننادي بالتطوير ، حلول جذرية ، تطوير هيكلي ، الخ ومن الذي سيقوم به ، هو الانسان العربي ، أي المورد البشري ، ما هي صفات الانسان العربي ، ما هي سمات الانسان العربي، فاذا قلنا اذا كنا نفرض ان التحول في نتاجنا من الانتاج السلمي الى انتاج

حربي ، فلماذا لا ننادي بتطوير وتحويل الانسان المسالم الى انسان محارب ، وصفات الانسان المحارب ، تختلف اختلافا كثيرا عن صفات الانسان المسالم ، فاذا كنا نريد ان ننتصر في التنمية الاقتصادية او في المعركة الحربية هما على حد سواء ، فيجب ان نتعمق في دراستنا بانفسنا او بالمتخصصين عن كيفية تحويل الانسان العربي بقيمه المؤدية الى التخلف الى انسان عربي يجب ان تتكون فيه غرائز الصفات التي تؤدي الى التطور والانتصار وشكرا ٠

المقـــرر :

يتفضل الدكتور حسن ثامر من العراق ليوجه سؤاله الى الدكتور فؤاد مرسى ٠

الدكتور حسن ثامر

ذكر الاخوان الزملاء ان اقتصاد التنمية ، اذا كان موجها للدفاع القومي ، أي ان اقتصاد الدفاع القومي يحتاج الى اعادة النظر في التنظيمات الاقتصادية ، وبعض الاخوان ذهب الى اكثر من ذلك فقد ذكر مثلا الدكتور حسين عمر لفظ وعبارة اعادة التنظيم والتغيير الجوهري لمرات عديدة وكذلك الاخوان الاخرون ، أما الدكتور موسي فالذي فهمته من كلامه بعد ان حوره مرتين انه يعني ان اقتصاد الدفاع القومي لايعني بالضرورة اعادة النظر في خطة التنمية الاقتصادية واذا كان هذا ما فهمته منه فارجو ان يوضح كيف ان توجيه اقتصاد الدفاع القومي لايعني بالضرورة اعادة النظر ، لان الهدف يتبدل والاسبقيات تتبدل والتوقيت يتبدل ، فكيف لايعني ذلك بالضرورة عكس النظر في الخطة وفي اطار الخطة ؟ في التوجيه العام ؟

المقـــرر :

شكرا دكتور ، هناك تعليق من السيد ديب ابو عسلي من سوريا على تعليق الدكتور رفعت المحجوب على بحث الدكتور فؤاد مرسي ٠

الدكتور ديب ابو عسلي

في الواقع اذا اراد الدكتور محجوب ان يسمي التنمية الاقتصادية بانها عبارة عن حرب ، فلا مانع لدينا من هذه التسمية ولكن لا يمنع من وجود التعارض بين التنمية من جهة واقتصاد الحرب من جهة اخرى وهو الذي اشار اليه الدكتور العمادي والذي المع اليه ايضا الدكتور مرسي والذي أكده بشكل واضح الدكتور البنـــا ٠

في الواقع من الوجهة النظرية قد لا يكون هناك تعارض بين التنمية والدفاع ولكن في الظروف الحالية في الوطن العربي التعارض موجود ويأتي عن طريق ادخال عامل الزمن في مفهوم اقتصاد الحرب ، فعامل الزمن قد تغير بعد الخامس من حزيران لعام ١٩٦٧ واراضى جديدة من الاراضي العربية احتلت من قبل العدو وامكانية استرداد هذه الاراضى بطريقة سلمية تبدو بعيدة الاحتمال مما يجعل

مرحلة الاستعداد للحرب مرحلة قصيرة نسبيا ، النقطة الثانية لعامل الزمن ، الظروف الطبيعية لاسرائيل والظروف الدولية علمتنا بأن مرحلة العمليات الحربية بالذات لن تكون الا من المراحل الخاطفة ولن تكون من الحروب الطويلة التي تستمر سنين طويلة ٠ فاذا كانت الحرب بعيدة الاحتمال فلا مانع مطلقا من السير في عملية التنمية بل بالعكس تماما تبدو عملية التنمية شرطا اوليا لاقتصاد الحرب ولخلق خلفية اقتصادية صحيحة اما اذا كانت الحرب التي سنقوم بها او تفرض علينا ، وشيكة الوقوع فان التعارض يبدو واضحا واكيدا بين هدف التنمية الاقتصادية من جهة وهدف التعبئة الحربية من جهة اخرى وهذا التعارض من الاهمية بمكان ويجب ان نحدده بشكل واضح لانه على أساس التسلم بهذا التعارض تترتب في الواقع ، نتائج خطيرة ، فلا يجب فقط ان نتوقف عن انشاء مشاريع تنمية جديدة وانما يجب ايضا حتى ان نعيد النظر في مشاريع التنمية الاقتصادية التي سرنا بها شوطا وموقفنا من هذه المشاريع السابقة يمكن ان يتحدد على أساس معايير مختلفة منها مثلا الموارد التي صرفت على هذه المشاريع ، المعيار الثاني ، مدى تأثر هذه المشاريع من التوقف عن تمويلها موقتا ، المعيار الثالث ، المدة الزمنية اللازمة لكى تصل هذه المشاريع الى مرحلة انتاجية ، هذا ما أردت الاشارة اليه وهو ان نحدد وان نقبل ان ننطلق من الواقع فنقبل بوجود التعارض في الظروف الحاضرة بين البلدان العربية ، بين التنمية والدفاع ٠ وكما اشار الدكتورالبنا فنحن لانستفيد من مشاريع التنمية اذا كان اقتصاد الحرب يمكن في أي لحظة من اللحظات نتيجة للعمليات الحربية ان تدمر هذه المشاريع فالعملية كما قال الدكتور البنا ايضا عملية انقاذ ، عملية اقتصاد حرب لظروف معينة وليست عملية اقتصاد حرب من الوجهة النظرية ، البحتة وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا دكتور ديب هناك تعليـــق من الدكتور ابراهيم سعد الدين ، من الجمهورية العربية المتحدة وهو تعليق عام ٠

الدكتور ابراهيم سعد الدين

في الواقع اود ان يكون تعليقي مختصرا للغاية ، حتى تنصرف الجلسة الى المسـائل الهامـة النهائية ويتصل تعليقي في واقـع الامر باحسـاس راودني من خلال الجلسة كلها عند الحديث حول اقتصاديات الحرب ٠ هذا الاحساس هو ان المجتمعين لا يناقشون الحرب مع اسرائيل وبين البلاد العربية واسرائيل ، بقدر ما يناقشون اقتصاديات الحرب ، في عمومها ، ونحن في واقع الامر في حرب فعلا مع اسرائيل ولسنا حتى في مرحلة الاستعداد للحرب ، في المرحلة الاولى أو الثانية أو لثالثة أو الرابعة ، أنما قد بدأت الحرب منذ سنتين وهزمنا بالفعل ونحن في مرحلة محاولة محو آثار هذه الهزيمة وقد احسست في اثناء المناقشة كما لو كنا بعيدين تماما عن هذه الموضوعات الحيوية فمن هنا ، وقد بدا لي العديـد ممن التساؤلات كما لو كانت تلقى في مكان آخر ، من اين نحصل على المواد ، ممن نستورد ، ما هو بعد المكان ، كل هذه المسائل اعتقد انهـا لابد ان تكون واضحة

لنا ومعروفة في الاطار الذي نعمل فيه من خلال المرحلة الحالية ، واعتقد ان الظروف كانت تستوجب منا في واقع الامر ان نركز جهودنا على الاجابة على السؤال التالي ، هل نبذل ما هو ضروري من الجهد من اجل النصر في اسرع فترة ممكنة ، وهل نعبىء جهودنا الى اقصى طاقة ممكنة ، في هذا السبيل ، وما هو المطلوب من اجل تحقيق التعبئة من اجل النصر ، وهذا سؤال لم يسأل ولم يجب عليه في هذه الندوة التي يتقدم فيها العديد من الاقتصاديين في البحث ٠

فيما يختص باقتصاديات الحرب ، اخيرا تعليق بسيط على تعليق الدكتور رفعت المحجوب في واقع الامر يخيل الي ان في الجمهورية العربية المتحدة قد ساد المفهوم الذي قاله الدكتور فؤاد اليوم وهو المفهوم القائل بعدم وجود تعارض بين اقتصاد الحرب واقتصاد التنمية والقصد الاساسى منه ان ما يتطلبه الاستعداد للحرب ، هو نمو الانتاج وان نمو الانتاج مسألة هامة وضرورية وان أية محاولة للأبطاء بمعدلات نمو الانتاج مع ابقاء الاستهلاك على ما هو عليه هي محاولة مرفوضة ، فالقضية المثارة في الجمهورية العربية المتحدة هي : على أي القطاعين يقع عبء تمويل نفقات الدفاع ؟ هل بالنقص في مخصص التنمية ؟ ام بالنقص في مخصص الاستهلاك ؟ وهذا السؤال وارد وهام ويتصل ايضا بسؤال آخر وهو على من يقع عبء عملية التمويل في المرحلة الحالية وفي المرحلة المقبلة وهذا له اهميته في ج٠ع٠م٠واعتقد ان له اهميته ايضا في كل العالم العربي ، بالرغم من السهولة التي قال بها الدكتور حمدي كنعان ، من انه يمكن دائما تأجيل متطلبات التنمية والضغط على الاستهلاك فان القضية الوارد هنا هي انه حتى في هذه الحرب مع اسرائيل وبافتراض انها ستنتهي بها الى النصر فانها ليست الحرب الاخيرة ٠ ليست هذه الحرب هي الحرب الاخيرة مع اسرائيل والنزاع مع اسرائيل مستمر والتنمية الاقتصادية من أجل المواجهة مستمرة وضرورية ، فالحرب اذن بيننا وبين اسرائيل هي حرب قصيرة وحرب طويلة في نفس الوقت فالاستعداد اذن لكليهما ضروري وواسع وشكرا ٠

المقرر :

الدكتور شريف الدشوني من السودان ٠

الدكتور الدشوني

في الحقيقة كنت اتمنى الا يمنحني السيد المقرر الفرصة بعد ان قتل الزملاء الموضوع بحثا ولكن بعدما اخذت الفرصة فسأستغلها ، وسأكون موجزا جدا وبسيطا لدرجة ارجو الا تكون مخلة :

الحقيقة ان الامر الاساسى الذي استرعى انتباهي في بحث الدكتور فؤاد ، هو موضوع القطاع العام والقطاع الخاص ، وهذه قضية ليست نظرية لاننا

في السودان نواجهها بشكل عملي وتشكل مناقشات حول أي الطرق يجب اتباعها: هل هو الطريق الرأسمالي ام طريق القطاع العام ووضع اسس الاشتراكية لمجتمع اشتراكي مقبل ، واعتقد ان هذه قضية مهمة لانها فرضت علينا كما فرضت علينا الحرب : فرضت علينا من أساسين الاساس الاول الرغبة في التطور السريع الاقتصادي والسبب الثاني هو ان الاستعمار لديه استراتيجية معينة وهي ضرب القطاع العام في البلدان المتخلفة والاشتراكية ، وضرب القيادة الثورية في هذه البلدان وزرع طفيليات رأسمالية في البلدان التي لم تأخذ بطريق الاشتراكية ، كنت اتمنى ان البحث يبحث النقطة هذه مثلما لو كنا متكئين على حائط فيه مواضع ضعف ونحن لانعرف هذه المواضع فيه وعلى ذلك فستكون النتائج مدمرة . الحالة الثانية التي كنت اود ان يتفرغ لها الدكتور فؤاد هي موضوع التحول الاجتماعي ، اي التنمية الاقتصادية لم يعد فيها موضوع الدفاع ، موضوع التكلفة موضوع الانتاج انما هي التحول في حياة الناخب الاقتصادية ، في تفكيره في نظرته السياسية ، في جعله مواطنا يحس ويتخيل مجتمعا قريب التحقيق ، انه للدرجة هذه ممكن لكل الناس اذا ما نظروا هذه النظرة وتخيلوا مجتمعا فاضلا اكثر ، وانا اقصد بالناس بقية الشعب ، وهذا يقودني الى موضوع الاصلاح الزراعي ، اذا كانت معظم مواردنا مستثمرة في القطاع الزراعي واذا كانت معظم القوى البشرية مشغولة بالقطاع الزراعي ، يبقى ، موضوع البحث رأي يجب ان يجد تضاربا في اي الاجهزة من اجهزة التنمية ، وانا اعتقد بالاصلاح الزراعي وحتى في السودان نحن سائرون على هذه الخطوة وهي ايضا مرتبطة بقضية التحول الاجتماعي ، يعني اننا نريد ان نخلق من المزارعين شعبا آخر ومجتمعا آخر وهذه قضية اعتقد اننا سنصل اليها .

وبعد ذلك السؤال سؤال آخر يخطر في بالي وهو اذا كنا نريد مجهودا حربيا ونريد تنمية اقتصادية يبقى لنا سؤال آخر ، اي نوع من التنمية نريد ؟ واي جيش نريد ، باعتقادي نحن نريد جيشا نظاميا لكنه متحد طبعا فكرياومتحد سياسيا ، ومرتبط بقضية التنمية الاجتماعية ، يعني اذا كان الجيش غير هاضم هذه الفكرة فكرا واحساسا ، فقضيته تشبه الجندي الامريكي الذي يحارب في قضية غير متأكد منها ، السؤال الثاني ، اي نوع من التنمية نحن نريد ، ؟ ، اعتقد ان التنمية التي نريدها هي التي تقود للتحول الاجتماعي الذي انا فصلته ، وهذا يأتي عن طريق القطاع العام ، والقطاع العام في الحقيقة يعاني في البلدان المتخلفة كالسودان مثلا ضعفا كبيرا جدا ، لكنه هو السبيل الوحيد ، لانه كمثل الجيش الذي يعين قائده جنديا بسيطا في التدريب قد دخل الجيش حديثا وهذا مؤكد انه في اية معركة منهزم ، كذلك المعركة الاقتصادية القيادة يجب ان تكون بيد الدولة ، اذا كان لدينا الغطاء الخاص وهذا المثال يشبه المثال الذي ضربته على الجندي الذي ليست له خبرة وقائد جيش في معركة حاسمة ، ولكن كلامنا هذا لا يعني ان القطاع الخاص يجب ان يحرم او تقطع رئتيه كل ما اذكره ان القطاع العام هو الذي يجب ان يكون موجها ويضع خطة عامة للتحول الاجتماعي الكامل من خلال هذه الخطة يستطيع القطاع الخاص ان يتنفس ويساهم ، بقدر المستطاع

في التنمية الاقتصادية وشكرا ٠

المقـــرر :

قبل ان اترك الجلسة للأخ الدكتور عبدالعال الصكبان هناك توضيح ايضا على بحث الدكتور فؤاد مرسى توضيح وارد من الدكتور صـاحب ذهب والدكتور محمد صادق المهدي ، لقد ورد في الصفحة (١١) من بحث الدكتور فؤاد مرسى ان ايرادات شركات البترول الاجنبية مضافا اليها الايرادات التي تحصل عليهـــا الحكومات الاجنبية فى شكل ضرائب وايرادات لاتقل عن اربعة آلاف مليون دولار في السنة ويبدو ان هذا الرقم بعيد عن الواقع اذ ان ما تقاضته الدول الاجنبية في شكل رسوم وضرائب فقط قد بلغ عام ١٩٦٧ حوالي ١٠ بليون دولار هذا عدا الارباح التي حصلت عليهـا الشـركات الاجنبيـة في ذلك العام ومن ناحيـة أخرى فان عقد اتفاق تكرير بترول حقل مرجان الذي اشار اليه السيد المحاضر لم يكن مبرما بين حكومتي الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وانما بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وشركة البترول البريطانية وبذلك فان هذا العقد لايمثل تنسيقا بين سياسات الاقطار العربية في المجـــال البترولي ٠

الدكتور فؤاد مرسي :

من الممكن ان ارد على النقطتين فانا في الحقيقة لا أقدر ان اتبرأ من مثل هذا الخطأ واحمله كله للدكتور عبدالرزاق فانني بالحقيقة رجعت في الرقم الاول بما قال الدكتور عبدالرزاق حسن في الاهرام الاقتصادي الرقم الاول اربعة آلاف مليون دولار ، بالنسبة للمعلومات الاخيرة فهي ايضا منه في محاضرة له عن ،

الدكتور عبدالرزاق حسن : اذا سمح لي السيد الرئيس بالتعليق أن تعليقه سليم من ناحية الآتي :ـ

بالنسبة للاتفاقية التي تمت تم فعلا بين ج٠ع٠م٠ وشركة البترول البريطانية التي هي تكرر البترول وانا لم اقل اطلاقا ان هذا اتفاق مع الحكومة ، اذ مازالت شركة البترول البريطانية شركة مستقلة بعيدة عن حكومة جمهورية اليمن الجنوبي تماما ٠ وتعمل لها ٠

الجلسة الثالثة لمؤتمر الاقتصاديين العرب

صباح الاثنين ١٠-٣-١٩٦٩

المقرر - الدكتور عبدالعال الصكبان

الجلسة الثالثة لمؤتمر الاقتصاديين العرب

التي عقدت في الساعة العاشرة صباح يوم الاثنين

١٠-٣-٩٦٩ في مقر جمعية الاقتصاديين العراقيين في بغداد

الامين العام المساعد الاستاذ هشام الونداوي

بسم الله وعلى بركته نفتتح الجلسة الثالثة لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني والتي سيكون مقرر الجلسة فيها الدكتور عبدالعال الصكبان ، يتفضل الآن الدكتور الصكبان ٠

الدكتور عبدالعال الصكبان :

شكرا ايها الاخوة ٠ لعل من المؤلم حقا ان نناقش هذا اليوم أسباب الوحدة الاقتصادية العربية وقد نعت لنا اذاعة الجمهورية العربيـــة المتحدة استشهاد قائـد بطـل من قادة قوات جيشنا في الجبهة العربية وهو المرحوم عبـدالمنعم رياض ٠ فاقترح باسم مؤتمرنا ان نبعث برقيتي تعزية للسيد الرئيس جمـــال عبدالناصر والسيد الرئيس احمـــد حسن البكر بفقدهما قائدا من قوات المعركة ٠ وبعد ذلك ننتقل الى النقطة الثانية وشكرا ، وستبرق البرقيتان ٠

بعد ذلك اود ان أشير الى ان البحث في ندوة اليوم ينصب على موضوع التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية وستكون الابحاث من « عناصر التكامل في الاقتصاد العربي » للدكتور صلاح الشيخلي من العراق ، والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية أو في أطار الوحدة الاقتصادية العربية للدكتور محمد العمادي من سوريا ، والتنسيق الصناعي بين الاقطار العربية للدكتور احمد مراد من سوريا ورأي عن التكامل الاقتصادي للدكتور محمد هاشم عوض من السودان وسيلخص بحث الدكتور صلاح الشيخلي من قبلي وتعلق عليه الدكتورة هناء خيرالدين من ج٠ع٠م٠ وسيلخص بحث الدكتور محمد هاشم عوض ويعلق عليه الاستاذ محمد صادق رشيد من السودان ٠ وسيعلق على بحثي الدكتورين محمد العمادي واحمد مراد ، الدكتور عبدالمنعم البنا الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ٠

المقـــرر

نظرا لوجود الدكتور صلاح الدين الشيخلى خارج العراق في مؤتمر المهندسين العرب فقد كلفتني الجمعية بعرض بحثه ٠

عناصر التكامل الاقتصادى

في الوطن العربي

بقلم الدكتور صلاح الدين الشيخلى

مقدمة

لقد جرت العادة عند الكلام عن الوحدة الاقتصادية العربية وعناصر التكامل الاقتصادي ، أن يركز الكلام على العلاقات التجارية بين البلاد العربية وكيفية تطويرها ومعالجة الامور الكمركية الناجمة عن تبادل المواد الخام او السلع ، وكأن العلاقات الاقتصادية لا تتعدى كونها علاقات تجارية بين مجموعة دول منجاورة • فموضوع تكامل الاقتصاد العربي هو أبعد بكثير من ذلك ويشمل بالاضافة الى التبادل التجارى جميع الفعاليات الاقتصادية في الوطن العربي • ولكي نختار مدخلا الى هذا الموضوع أرى أن ادخل الى البحث معتمدا على المبادىء الاولية في علم الاقتصاد • فضمن الفعاليات الاقتصادية التي ذكرناها سابقا هنالك عمليات انتاج بضائع او خدمات ولما كانت أية عملية انتاج تحتاج (كمستخدمات) الى بعض الموارد والتي يمكن تسميتها بمعاملات الانتاج • فعملية الانتاج اذن تعتبر كدالة للموارد المستخدمة والتي يمكن أن تقسم الى الارض وما يستخلص منها من الموارد الطبيعية والايدي العاملة ورأس المال على مختلف انواعه •

الارض والموارد الطبيعية :

أن فكرة التكامل الاقتصادى في القطر الواحد أو على صعيد الوطن العربي يجب ان تبنى على وجود المواد الاولية المستخدمة في عمليات الانتاج ، وهذا ما نعنيه هنا بالارض والمواد الطبيعية •

فبالنسبة لاقتصاد الوطن العربي ، نرى أن توافر المواد الاولية في أقاليم مختلفة يبرر قيام اعتماد متبادل ، لا يرتكز على مستوى تسهيل التبادل التجارى للسلع الغذائية والمواد الاولية الصنع فحسب بل يتعداه الى مجالات الصناعات الاخرى •

فاذا اخذنا على سبيل المثال التوزيع الطبيعي لمياه الامطار والانهار نرى ان اجزاء من الوطن العربي لا تكاد تتوفر فيها المياه ، فتعتمد بالتالي على حاجياتها الغذائية من البلدان العربية المجاورة ، بينما تتوفر للاقليم الاخر المياه الغزيرة بحيث يتسنى لها انتاج وتصدير الفائض من السلع الغذائية • وهنا ينشأ نوع من الحاجة الى التكامل الاقتصادى وذلك عن طريق سد الاقليم الواحد حاجيات الاخر من السلع الغذائية بينما يعوض الثاني بموارد طبيعية او بموارد اخرى قد تدخل تحت باب رأس المال في معاملات الانتاج •

ان التنوع الطبيعي قد يتعدى الى نمط توزيع المناخ والتربة وكميات المياه مما يخلق فرصا كبيرة لتنويع المحاصيل وفترات توافرها • فبعض الاقطار العربية تستطيع ان تزرع وتصدر نوعا معينا من المحاصيل وفي فترات تفتقر اليها الاقطار العربية الاخرى • فاذا اخذنا الموضوع على صعيد الوطن ككل نرى ان انتاجه من الحبوب الغذائية من حنطة وشعير ورز وذرة يزيد على ١٧ مليون طن في العام أى بمعدل ٥ر٣٪ من الانتاج العالمي وهذا يكفي بحد ذاته لتغذية وسد حاجيات سكان المنطقة ، اذا علمنا انهم لا يتجاوزون ٣٪ من مجموع سكان العالم •

واذا اخذنا الموضوع على صعيد الاقاليم نرى ان الجمهورية العربية المتحدة مثلا تستطيع ان تصدر فائضها من الرز ولكنها تحتاج الى استيراد القمح ، والعراق ينتج فائضا من التمور والتبغ والمحاصيل الحقلية ، بينما تنتج سوريا ولبنان والاردن فائضا من الفواكه والخضار • اما المحاصيل الزراعية الاخرى والتي تساعد في انشاء صناعات محلية قد تخدم الاستهلاك المحلي والتصدير فهي القطن والفول السوداني والسمسم والبذور الزيتية الاخرى والتي تشكل في الوقت الحاضر قاعدة الصناعات المحلية في الوطن العربي اما في مجال الثروة الحيوانية ، ففي الوطن العربي ثروة حيوانية ضخمة تكفي لا لسد احتياجاته المحلية فحسب بل لانشاء صناعات تستخدم للتصدير وخاصة اذا توفرت صناعات التعليب وتجميد اللحوم • لذا نرى ان هنالك تكاملا واضحا في مجالي الثروة الزراعية والحيوانية لا للاستهلاك المحلي فحسب بل لتصدير الفائض ايضا اذا توفر العمل الجدى لتنسيق سياسات الاستثمار الزراعي على الاقل لسد حاجيات الاستهلاك المحلي •

لا شك ان الموارد الطبيعية لا تقتصر على المحاصيل الزراعية ، فهنالك الثروة المعدنية والتي بدورها تعتبر مصدرا وحافزا من اجل توحيد وتنسيق الصناعة في الوطن العربي • فالبترول مثلا متوفر في العراق والخليج العربي وليبيا والجزائر والسعودية والعربية المتحدة ومن المعلوم ان ٢٣٪ من الانتاج العالمي للنفط يصدر من العراق والكويت والسعودية والخليج العربي وليبيا والجزائر • وان نفس المنطقة تحوى ٥٣٪ من احتياطي النفط في العالم • وترافق البترول عادة مصادر اخرى للطاقة هي الغاز الطبيعي والذى لا يستغل حاليا الا في الجزائر الى درجة ضئيلة وفي العراق والكويت • اما خامات الحديد فانها تنتج في دول المغرب الثلاث والتي تساهم بـ ١٢٪ مما يدخل من خامات الحديد في السوق العالمية • وهناك خامات اخرى كالفوسفات في المغرب وتونس والاردن والبوتاس في الاردن والمنغيز في مراكش والعربية المتحدة والرصاص في كل من تونس والجزائر • ومع اننا سنبحث الموضوع بتفاصيل اكثر في محل آخر من التقرير ، نستطيع ان نقول هنا انه مع توافر الفرصة والاعتماد المتبادل بين الاقطار العربية لما يظهر عن كونه اقتصادا ، اقل ما يقال فيه بانه غير متنافس ، وامكانية التبادل (على الصعيد النظرى) قوية جدا • الا ان من يدرس الاقتصاد العربي يرى ان هناك عوامل اخرى (تتعلق لفترات ما قبل الاستغلال كثيرا ما تكون سياسة) تمنع وتعرقل هذا الاعتماد المتبادل ولا يمكن ان تعلل الا بعد

دراسة العلاقات الموضوعية بين الدول العربية القائمة الان وبين هذه الدول وبقية دول العالم ٠

الايـــدى العاملـــة :

تشكل الايدى العاملة وخاصة الفنية منها عنصرا اساسيا من عناصر الانتاج ، وتختلف هذه الاهمية تبعا لنوعية الفعاليات الاقتصادية التي يمارسها مجتمع ما ٠ فاذا كان الطابع الزراعي مثلا هو الصفة الغالبة للفعاليات الاقتصادية فان الحاجة الى اليد العاملة الفنية ستكون اقل بكثير من تلك التي يحتاجها مجتمع يغلب الطابع الصناعي على فعالياته الاقتصادية ٠ فاذا اخذنا الجمهورية العربية المتحدة مثلا ، وهي اكثر البلدان العربية تقدما من الناحية الصناعية ، فاننا نرى ان في عام ٦٤/٦٥ بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي ١ر٥٠٪ من مجموع السكان العاملين ، بينما بلغت النسبة في العراق (٧٠٪) وحتى لو نمت الصناعة العربية باكبر المعدلات تفاؤلا فان مجموع العاملين في القطاع الزراعي سيكون (٢ر٢٨٪) اعلى بكثير من القطاع الصناعي (٩ر٢١٪) في العربية المتحدة ، ويقارن ذلك بالنسب (٣٤٪) و (١٥٪) على التوالي في العراق ٠

ان ابسط استنتاج من هذه الحقائق هي ان الايدى العاملة سوف لن تكون عاملا مهما في المستقبل القريب وسوف لن تملي نمط التطور الصناعي في الوطن العربي وقد يكون العكس صحيحا اذا علمنا ان من مجموع ما يقارب ١٠٠ مليون نسمة يقطنون هذه البقعة من الارض فان مجموع ٣٣٪ منهم فقط من الفعالين اقتصاديا والمساهمين في عمليات الانتاج المختلفة ٠ اى ان النقص الذي تعانيه بعض الدول العربية في القوى العاملة وخاصة الفنية منها من جراء النمط الحالي لتوزيع السكان يمكن ان يتدارك بفسح المجال امام الخبرات والمهارات العريقة ان تنتقل بكامل حريتها ودون التقيد بالحدود الجغرافية المصطنعة ٠ ومن الجدير بالذكر هنا ان الوضعية (البدء بالحركة) التي يمر الاقتصاد العربي في الوقت الحاضر قد تساعد الى حد بعيد على اعادة توزيع المهارات في الوطن العربي بحيث يلعب التخطيط بعيد المدى للنهضة الصناعية والزراعية على جلب المهارات ونقلها الى مراكز الحاجة وقد بدأت هذه العملية تظهر جليا في استيعاب بلدان الخليج العربي والكويت والمملكة العربية السعودية خبرات في شتى مجالات الصناعة والهندسة والتعليم ٠ ولا شك ان التضاريس الحالية لتوزيع السكان هي صفة موروثة عن اوضاع تربوية غير طبيعية وسبق لبعض الاقطار العربية على بعضها الاخر لتماسها المباشر مع الحضارة الغربية ٠

لذا فمن الممكن ان نقول ان لا صعوبة في توفير هذا المورد اذا ما اتجهت النسبة الى استغلال الموارد ، وذلك لسهولة انتقاله من محل الى آخر دون التقيد بموقع جغرافي معين ٠

رأس المـــال :

أما العنصر الاخير في عمليات الانتاج هو رأس المال ٠ ان نمط توزيع رأس

المال في الوطن العربي يتبع توزيع الموارد الطبيعية في هذه البلدان ، فالاقطار التي يتوفر فيها فائض من رأس المال هي الاقطار المنتجة للبترول ، بافتراض ان قطاع البترول يشكل القطاع الانتاجي الوحيد في هذه الاقطار • فواردات الدول المنتجة للنفط (الكويت وليبيا والجزائر والسعودية وامارات الخليج) قد تتجاوز في الوقت الحاضر ٨٠٠ مليون باون استرليني ، واكثر هذه العوائد ، قد تدخل في دول ليس لها طاقات انتاجية اخرى بحيث تستطيع ان تستوعب فائض رأس المال المتولد عن عملية انتاج النفط ، وحتى لو استطاعت الدول المنتجة للنفط ان تمتص بعض الفائض من رأس المال في توليد نوع من الفعاليات الاقتصادية ، وان اقتصر ذلك على عمليات البناء والانشاءات مثلا كما هي الحال في بلدان الخليج ، الا أني أعتقد انه بالامكان اذا ما توفرت اجهزة التخطيط على مستوى الوطن العربي ان يستثمر هذا الفائض في رفع الطاقات الصناعية والزراعية الكامنة فى الاقطار العربية الاخرى ، والتي لا زالت في طور الركود الاقتصادى لافتقارها الى رأس المال او لصعوبة الحصول عليه الا عن طريق القروض •

ويمكن ان نعتبر تأسيس صندوق التنمية الكويتي الخطوة الاولى في هذا الاتجاه •

اقتصاديات الوطن العربي بين التكامل والتنافس :

هنالك نقاش دائم وطويل حول وضع الاقتصاد العربي ومزايا الوحدة الاقتصادية فهنالك من يعتقد ان عناصر الانتاج المتوفرة في الوطن العربي والتي استعرضناها سابقا يكمل احدها الآخر او على الاقل تساعد في قيام اقتصاد متكامل يغطي جميع اوجه الفعاليات الاقتصادية الممكنة وتدفع بعض الفعاليات الى النشاط في القطر الاول بينما تحفز قطاعات اخرى متممة في القطر الثاني ، وادلتنا على ذلك كثيرة • بينما يعتقد الاخرون بان هنالك مجالا للتنافس كامنا في عناصر الانتاج ذاتها ، فمثلا هنالك مجال واسع لصناعة البتروكيمياويات في معظم الدول المنتجة للنفط ، ومجالات واسعة ايضا في انتاج المحاصيل الحقلية وبفائض كبير في البلدان العربية التي يتوفر فيها الماء والمناخ الملائم ، الا ان هذه الانطلاقة لا تأخذ بنظر الاعتبار الواقع السياسي لهذه المنطقة ناهيك عن الارتباطات الاخرى كالوحدة الجغرافية الطبيعية والقومية والدين وبقية مقومات الدولة الواحدة •

وهنالك نقطة مهمة تعتمد على النقاش الاقتصادى وهي ان مع توافر نفس المواد الاولية في بعض الاقطار العربية فاقتصاد الحجم الكبير يحتم على بعض الصناعات ان تتمركز في قطر واحد مع تسهيل نقل المواد الاولية ورأس المال او الايدي العاملة اليها من الاقطار المجاورة او قد تكون سياسة متعمدة لامتصاص الايدى العاملة الفائضة في بعض الاقطار •

واذا حاولنا ان ندعم نقاشنا هذا ببعض الارقام والحقائق ، يجب ان نبدأ باستعراض بعض المحاولات الجماعية او الثنائية من جانب الدول العربية نحو

الوحدة الاقتصادية وهنا يجب ان نفرق بين التعاون الاقتصادى ، فالمحاولات التي بدرت لحد الان لا تتعدى كونها تعاونا اقتصاديا كانشاء مناطق التجارة الحرة ، او الاتحادات الكمركة او السوق المشتركة ، وهذه كلها صممت لحماية بعض المنتجات المحلية من المزاحمة الخارجية واعفاء البعض الاخر ، وهذا في رأينا بحد ذاته تجسيد لفكرة التنافس الاقتصادى او على الاقل على صعيد المفاهيم السياسية السائدة في الوطن العربي ٠ ان هذه المفاهيم السياسية الضيقة ادت الى جملة عوامل معرقلة لتكامل الاقتصاد العربي رغم توفر القاعدة الاقتصادية المتينة لذلك ٠

فقد انشأت معظم الدول العربية صناعاتها على اساس خاطىء منطلقة من مفهوم الاكتفاء الذاتي وتعويض الاستيرادات الاجنبية داخل حدودها السياسية وبمعزل عن المحاولات التصنيعية في بقية الاقطار العربية ، ثم ان تفاوت الاقطار العربية في قدرتها على تمويل هذه الصناعات (رأس مال) كاف وايد عاملة فنية) ، قد أثر على كل منها بحيث لم يستطع اى منها (من المشاريع) ان يستفيد من امكانيات الاخر ، وهذا بالطبع يؤدى الى اصرار الحكومات العربية على تطبيق مبادىء الحماية لصناعاتها المحلية لا ضد الصناعات الاجنبية فحسب ، بل ضد السلع المماثلة للدول العربية الاخرى ٠ لهذا وبدلا من ان تنتهز الاقطار العربية العوامل الطبيعية المساعدة على تكامل اقتصادها نراها تنمو وتتطور بشكل يوازي احدها الآخر ان هذا لا شك من شأنه دفع الاقتصاد العربي الى المزيد من التباعد الاقتصادى وبالتالي للخضوع الى التكتلات والضغوط من الاقطار الاجنبية ٠

فلو عمدنا الى بعض المقارنة لاستيرادات وصادرات الدول العربية لسنة واحدة مثلا (العراق ، الاردن ، الكويت ، سوريا ، العربية السعودية ، والجمهورية العربية المتحدة) وقسمنا هذه المواد الى استهلاكية وانتاجية يتضح لنا ان نسبة المواد الاستهلاكية الى المواد التي تساهم في عمليات الانتاج من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حجم الاستيرادات ٠ وهذا يعنى ان هنالك طاقات استهلاكية في الوطن العربي لم تستغل ومشاريع لصناعات استهلاكية لم تأخذ السوق العربية ككل بنظر الاعتبار ، لذا فأن التنافس سيستمر بين الصناعات الاستهلاكية طالما اعتمدنا السوق المحلية قاعدة للتنمية الاقتصادية ٠

متطلبات التكامل في القطاع الزراعي :

كما بينا سابقا فالقطاع الزراعي (كغيره من القطاعات) يحتاج الى الارض (والماء والمناخ الملائم ٠٠٠ الخ) والى اليد العاملة ورأس المال للاستثمار في هذا القطاع لتوسيع بقعة الارض الزراعية الى انشاء السدود والمبازل واجراء التجارب على المحاصيل المسمدة واستعمال الانواع المحسنة من البذور ٠٠٠ الخ ٠ والوطن العربي كما اسلفنا يتميز بخصائص التكامل اذا اخذت البقعة الجغرافية ككل ، وذلك لتوافر عناصر الانتاج الزراعي المتكامل فيه ٠

فاذا علمنا مثلا ان ٧٠ بالمائة من مجموع سكان المنطقة يعملون في القطاع الزراعي وان هذا القطاع يساهم في حوالي ٢٠٪ من مجموع الدخل القومي واننا لا زلنا نستعمل ثلث (⅓) مجموع الاراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ حوالي (٥٠٠) مليون دونم ، نستنتج بأن هنالك طاقات كبيرة جدا لا زالت غير مستغلة ، وان السبب الوحيد الذى يقف فى وجهها هو انعدام التوازن بين عناصر الانتاج الزراعي وانعدام النيه لسلوك اية خطة تهدف الى تجميعها ، فمثلا حيث يكثر رأس المال تسح الارض الصالحة للزراعة والماء واليد العاملة (مثل العربية المتحدة) وحيث يكثر الماء والارض تقل اليد العاملة الفنية ورأس المال كما في العراق وحينما تكثر الثروة الحيوانية يقل رأس المال واليد العاملة الفنية كما في السودان مثلا ٠ وهذه المشكلة طبعا جزء من كل ، والكل يعود الى عدم التنسيق والتخطيط بعيد المدى ٠

فالاحصاءات المتوفرة لدينا تدل مثلا ان جميع الاقطار العربية تستورد الحيوانات ومنتجاتها والحبوب والمنتجات النباتية والشحوم والزيوت كما مبين في الجدول رقم ٢ ، وهذا يعنى بالضرورة نوعا من الارتباط اللا ارادى الى ما ترسمه الدول الاجنبية (المصدرة لهذه المواد الضرورية) من سياسات تصديرية معينة ٠ ان الرد على هذه الظاهرة ليست بالصعبة والقطاع الزراعي بخلاف القطاعات الاخرى يحتاج الى قليل من الاستثمار ليدر ناتجا غزيرا وخلال فترة زمنية قصيرة ٠ فمثلا رفعت مساحة ما يزرع بالحنطة في العراق في سنة ١٩٦٨ (٦٦٥٠) الف دونم من الحنطة وهذا اعلى مما كانت عليه في سنة ١٩٦٦ مثلا وبالامكان ليس زيادة الاراضي المزروعة فحسب بل رفع ثمن الدونم الى الضعف على الاقل خلال عام واحد نتيجة لبعض الاستثمارات البسيطة ٠ واذا استمر هذا التحسين في غلة الدونم الواحد مثلا لكل من القطرين العراقي والسوري فانه يؤمل مثلا ان يكون هذان القطران على استعداد لسد حاجة الشعب العربي باكمله من الحنطة والشعير في عام ١٩٧١ مثلا ، اذا ما توفر الجو السياسي الملائم لذلك ٠

كذلك نرى ان هنالك فائضا من الثروة الحيوانية في السودان تقاس بملايين الابقار والاغنام بينما يقنن بيع اللحوم في العربية المتحدة (ادخارا للعملة الاجنبية) ويرتفع سعر اللحوم في العراق بـ (١٠٪) في السنة ٠ (١)

التكامل الصناعي

ان من الامور الاساسية لانشاء صناعة ما ، هو ان تضمن السوق التي ستصرف منتجات هذه الصناعة ٠ فاذا سلمنا بوجود موارد طبيعية وايد عاملة ورأس مال كاف ، فهل تتوفر السوق المحلية او الخارجية لتصريف البضاعة ؟ وهل سيكون كل قطر عربي لوحده قادرا على انشاء صناعة كبيرة واقتصادية بنفس الوقت وتضمن لها الاستمرارية والربح ؟

---

(١) الارقام القياسية لاسعار المستهلك والجملة لمدينة بغداد الجهاز المركزى للاحصاء ٠ شعبة الارقام القياسية ٠

ان الواقع الصناعي في البلدان العربية يعطينا الجواب القاطع على هـــذه الاسئلة • ففي بداية النصف الثاني من هذا القرن (١٩٥٠) بدأت الاقطار العربية التي توفر لديها فائض من رأس المال نتيجة لواردات البترول مثلا بانشاء بعض الصناعات ، واستعانت لهذا الغرض بالخبراء الاجانب طالبة منهم النصح • كما هو متوقع ، فقد نصح الخبراء بما هو واضح ، دون النظر الى اطار ابعد في الاقتصاد الاقليمي على صعيد الوطن العربي ، بل اقترحوا انشاء صناعات محلية غالبا ما تكون استهلاكية لتعوض عن السلع الاستهلاكية التي كانت هذه الاقطار تستوردها حتى تلك الفترة • ونتيجة لكل ذلك فقد نشأت في عدة اقطار عربية صناعات صغيرة محلية وغالبا ما تكون متنافسة مع صناعات متشابهة في قطـــر عربي آخر •

ان عناصر التكامل متوفرة وقاعدة الصناعات الكبيرة متوفرة ايضا ، والذي نحتاجه هنا هو نوع من التكتل الاقتصادي وضمان قاعدة استهلاكية واسعة لاستيعاب منتجات المشاريع الصناعية الكبيرة وخاصة البتروكيماويات وصناعات البلاستيك والمطاط الاصطناعي والالياف الاصطناعية واستغلال الغاز الطبيعي والصناعـات الهندسية وتجميع السيارات وغيرها من الصناعات التي اصبحت سعاتها الانتاجية اذ قدر لها ان تشتغل بصورة اقتصادية ومربحة اكبر بكثير من الاستهلاك المحلي لاي قطر عربي على حدة ، حتى ولو اخذنا حاجة اكبر الدول العربية تصنيعـــا ولسنين قادمة •

ومرة اخرى يمكننا الاستفادة من ارقام التبادل التجاري بين البلدان العربية وبقية اقطار العالم ، فنرى انه بالامكان تقسيم مجالات النشاط الصناعي وبالتالي تنسيق اقتصاديات القطاع الصناعي العربي الى اولا : الصناعات المحلية والمشاريع الصغيرة ذات الاستهلاك المحلي والتي لا تحتاج الى استثمارات كبيرة ، وهي التي قد تقع خارج نطاق التنسيق الصناعي • وثانيا : الصناعات والمشاريع التي تؤسس لتغطية الحاجة المحلية للبضاعة وادخار ما قد يصرف من عملة اجنبية لاستيراد البضاعة ، وهذا النوع من الصناعات هو القـــائم في الوقت الحاضر في اكثر الاقطار العربية وقد يكون التنسيق على صعيد التبادل التجاري في الوقت الحاضر وابقاء بعض التنافس بينها للحفاظ على جودتها • وثالثا : الصناعات الاساسية والمشاريع الصناعية الكبيرة ، والتي تنتج سلعا رأسمالية للاستهلاك المباشر •

الخاتمـــة

لم نشأ في هذا البحث ان نذكر الاسباب والاعتراضات التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي العربي ، لانها في رأينا لا تعتمد على منطلق اقتصادي ، وانما تتشبث بالوضع القائم ، من اختلاف في النظم السياسية ، واختلاف في النمط الذي سارت عليه الاقطار العربية في تنمية اقتصادها المحلي ، الى اختلاف البيئة وتباين مستويات المعيشة لاختلاف في دخل الفرد والى آخر المظاهر التي تركتها ظاهرة تبعية الاقتصاد العربي ولفترة طويلة الى الاستعمار الغربي •

لذا فاني سأحاول ان الخص أهم الخطوات التي تساعد في تنسيق وتكامل الاقتصاد العربي في أهم قطاعاته الصناعية والزراعية وما يتبعها من حاجة الى تمويل بالموارد البشرية ورأس المال ٠

اولا ـ نرى ان تعيد الاقطار العربية النظر في خطط التنمية التي رسمتها على الصعيد المحلي ، ولتكن مثلا نقطة الانطلاق عام ١٩٧٥ لاعطاء الاقطار المعنية فترة من الزمن لتهيء اجهزتها ومواردها لهذا الغرض ٠

ثانيا ـ في مجال الزراعة نرى ان التمويل هو العنصر الاساسى للتنسيق الزراعي اذا حدث ذلك وفق مخطط معين ، كأن يصار الى تأسيس مؤسسة تتولى تمويل المشاريع الزراعية في البلدان التي تتوفر فيها الارض والماء والايدي العاملة وينقصها رأس المال ، بحيث تمول الدول التي يفيض رأسمالها عن استهلاكها المحلي ، شريطة ان تستعيدها على شكل محاصيل زراعية في المستقبل ٠ وكما اسلفنا سابقا فاذا استغلت الطاقات الانتاجيةوالزراعية فانه سيتوفر لدى الوطن العربي فائض من الحبوب والمحاصيل الاخرى اضف الى ذلك الثروة الحيوانية ، وتحتاج كلتاهما الى انشاء مؤسسة تسويقية تشرف على تسويق المنتجات الزراعية في الخارج ٠ وهنا نعود لنقول بأن كل هذا سوف لن يتم الا اذا فسح المجال للافراد ولرؤوس الاموال بالانتقال الحر بين قطر وآخر ٠

ثالثا ـ وفي مجال الصناعة نرى ان أهم الصناعات التي يجب ان تتركز الجهود عليها في الوقت الحاضر هي صناعة البتروكيمياويات ، بحيث يتعدى انتاج هذه الصناعات من السلع التقليدية (المنتوجات البلاستيكية) الى انتاج متكامل يشمل المطاط الصناعي والالياف الصناعية والامونيا والكيمياويات العضوية ٠ وواضح جدا ان الصناعات هذه يجب ان تكون بحجم اقتصادي كبير ، ذي طاقة انتاجية كبيرة ، لذا فان توحيد الاسواق العربية لهذه المنتجات وفسح المجال لهذه السلع بالحركة ودون تقييد أمر اساسى يمليه اقتصاد هذه المشاريع ٠

وان توفر البترول في اكثر من قطر عربي واحد يعوض علينا التبديل في تأسيس مثل هذه الصناعات حيث بالامكان تأسيسها على أساس التمويل والادارة الجماعية من قبل الاقطار العربية وعلى أساس الاستثمار المحلي اذا ضمن القطر عدم المنافسة من قبل بقية الاقطار ٠

وثمة صناعة اخرى قد لا تصل الى نفس حجم الصناعات البتروكيمياوية ولكنها من الاهمية بدرجة لانتاج السلع الرأسمالية ، بحيث يجب ان تتركز بعض الجهود لتنسيق التعاون بين الاقطار العربية ٠ ونعني بذلك طبعا صناعة الحديد والفولاذ ٠ فقد نشأت في العربية المتحدة والجزائر صناعات الحديد والفولاذ كل منها بمعزل عن الآخر ٠ لذا نرى انه بالامكان خلق مجمعات صناعية كبيرة لا على صعيد القطر الواحد فحسب بل على صعيد الوطن العربي حيث تكون كل وحدة

انتاجية مكملة في انتاجها للاخرى من حيث نوعية المادة المنتجة ونوعية الطاقة المستعملة للتشغيل • وما يصح في مجال التسويق والاستهلاك المحلي على المنتجات السابقة يصح على منتجات الحديد والفولاذ(١) •

وفي الختام نرى ان التكامل الاقتصادي في الوطن العربي لم يعد ترفا يؤخذ به أو يرفض ولا مشروعا اكاديميا في مخيلة الاقتصاديين العرب ، ولكنه اصبح ضرورة ملحة يمليها علينا واقع الاقتصاد العربي ، والضغوط السياسية المختلفة التي يتعرض اليها يوميا نتيجة لتفككه ولاستمرار تبعيته على الدعم الخارجي لديمومته •

---

(١) التنسيق الصناعى فى الوطن العربى المهندس صباح كجه‌جى • وزارة التخطيط •

المواد	القطر		١٩٦٧ العراق بالالف دينار	١٩٦٧ الاردن بالف دينار	١٩٦٧ سوريا ملايين الليرات	١٩٦٥ العربية المتحدة القيمة بالف جنيه	١٩٦٧ الكويت بالف دينار	١٩٦٦ العربية السعودية بالف ريال
حيوانات حية ومنتجاتها	١	صادرات	٧٣٨	١١٦	٧٨	٩٣٠	٣٧٦	٢٨٠٣
		استيرادات	٢١٠٣	٢٥٧٦	٣٠	٩٧٧٥	٩٧٠١	١٣٣٣٧٦
		الفرق	١٣٦٥	٢٤٦٠	٤٨	٨٨٤٥	٩٣٢٥	١٣٠٥٧٣
			−	−	+	−		−
منتجات المملكة النباتية	٢	صادرات	٨٨٣٨	٤٤٠٠	٦٨	٣٤٢٥٢	٦١٧	٣٩٤٨
		استيرادات	١٥٠٦٧	١٠٨٩٨	١٢٠	٨٤٢١٠	١٢٨٠٩	٣٣٣٣٢٤
		الفرق	٦٢٢٩	٦٤٩٨	٥٢	٤٩٩٥٨	١٢١٩٢	٢٢٩٣٧٦
			−	−	−	−		−
شحوم ودهون وزيوت ومنتجاتها	٣	صادرات	٤١	٢٤٧	١٣	١٧٨	٥٧	٢
		استيرادات	٥٠١٠	١١١٧	١٠	١٠٢٧١	٩١٤	٤٨٨٣٨
		الفرق	٤٩٦٩	٨٧٠	٣	١٠٠٩٣	٨٥٧	٤٨٨٣٦
			−	−	+	−	−	−
منتجات غذائية ومشروبات وتبغ	٤	صادرات	٢٢٥	١٠٢١	٣٨	٤٠٦٧	٤٠٨٨	١٠٦٢
		استيرادات	٩٦٨٩	٤٢٢٤	٤٦	١٤٠٤٣	١٣٥٤٧	٩٤٣٣٧
		الفرق	٩٤٦٤	٣٢٠٣	٨	٩٩٧٦	٩٤٥٩	٩٣٢٧٥
			−	−	−	−	−	−
منتجات معدنية (خامات المعادن وفضلاتها الفحم الحجري البترول ومنتجاته الغاز الطبيعي		صادرات	٦٠٤٥	٣٦٤٥	٣	٢٢٠٠٥	٣٨٢	٦٨٢١٥١٨
		استيرادات	٩٤٩	٣٣٦٥	٩٥	٣٦٤٢٥	١٧٩٧	٥٩٩١٧
		الفرق	٥٠٩٦	٢٨٠	٩٢	١٤٤٢١	١٤١٥	٦٧٦١٦٠
			+	+	−	−	−	+

منتجات الصناعات	صادرات	١٢٤	٣٨	١	١٨١٤	٢٦٠	٢٨٢
الكيماوية ٦	استيرادات	١١٤٨٠	٣١٩٢	٣٤	٤٩١١٢	٩٢٠٤	١٠١٣٧٦
	الفرق	١١٣٥٦	٣١٥٤	٣٣	٤٧٢٩٨	٨٩٤٢	١٠١١٩٤
		−	−	−	−	−	−
راتنجات ولدائن اصطناعية	صادرات	٤	٤٣	−	١٦٨	٨٩	٣
سليلوز ومطاط ٧	استيرادات	٤٤٥٠	١٢٠٩	٣٢	٧٤٥٨	٢٦٠٦	٤٢٢٧٨
	الفرق	٤٤٤٦	١١٦٦	٣٢	٧٢٩٠	٢٥١٧	٤٢٢٧٥
		−	−	−	−	−	−
جلود وفراء ومصنوعاتها ٨	صادرات	١٢٩٣	١٦٠	١٠	٤٢٧	٦٦٩	١٦٨
	استيرادات	٥٣٧	٢٢٦	٣	٩١١	٨٨٢	٥٤٦٠
	الفرق	٧٥٦	٦٦	٧	٤٨٤	٢١٣	١٥٣١
		+	−	+	−		−
فحم خشبي ، حصر	صادرات	٢٥	١٧	٧	١٦٥	٤٤٧	١٦٨
وسلال خشب	استيرادات	٣٢٠٧	١٧٠٥	٣٧	١٦٥٠٠	١٤١٣٠	٥٩٨٤٨
ومصنوعات خشبية	الفرق	٣١٨٢	١٦٨٨	٣٠	١٦٣٣٥	١٣٦٨٣	٥٩٦٩٠
وقش او حلفاء ٩		−	−	−	−	−	−
مواد لصناعة الورق	صادرات	٥٥	٦٢	−	١٨٩٥	١٨	٣٨
ومصنوعاته ١٠	استيرادات	٥٨٦٦	١٢٤١	−	١١٥٥٥	١٧٥٦	١٤١٩٩
	الفرق	٥٨١١	١١٧٩	−	٩٦٦٠	١٧٣٤	١٤١٦١
		−	−	−	−	−	−
مواد نسيج ومصنوعاته ١١	صادرات	١٩٩٥	١٣٦	٣٢٥	١٩٣١٦٧	٦٤٠	١٦٨
	استيرادات	١٩٦١٤	٦١٤٢	٩٠	٢٥٥٦٩	٢٤٤٧٣	١١٩٤٥٩
	الفرق	١٧٦١٩	٦٠٠٦	٢٣٥	١٦٧٥٩٨	٢٣٨٣٣	١١٩٢٩١
		−	−	+	+	−	−

المواد	القطر	العراق بالف دينار	الاردن بالف دينار	سوريا ملايين الليرات	العربية المتحدة القيمة بالف جنيه	الكويت بالف دينار	العربية السعودية بالف ريال
		١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٦
احذية واغطية رأس وفضلات وازهار	١٢	صادرات ٦	١٣	–	٢٦٢	٢٣	٢٦
		استيرادات ١١٤	١٩١	–	٢	١٩٦٢	١٥٢٤٦
		الفرق ١٠٨	١٧٨	–	٢٦٠	١٩٣٩	١٥٢٢٠
		–	–		+	–	–
مصنوعات من مواد غير معدنية	١٣	صادرات ٧٣	١٢	–	٣٢١	–	١٥
		استيرادات ٢٥٢٤	٨١٧	–	٣٠٥٥	–	٣٢٣٥٠
		الفرق ٢٤٥١	٨٠٥	–	٢٧٣٤	–	٣٢٣٣٥
		–	–		–		–
معادن ثمينة ولالىء واحجار كريمة ونقود	١٤	صادرات –	٢	–	١٩١	–	٦٨
		استيرادات ١٠٩	١٤٣	–	٨٨٣	–	٧٤٥٣٧
		الفرق ١٠٩	١٤١	–	٦٩٢	–	٧٤٤٦٩
		–	–		–		–
معادن عادية ومصنوعاتها	١٥	صادرات ١١٦٤	١٢	٢	٤٩٤	٥٢٣	٢٦٤٦
		استيرادات ١٩٧١٦	٧٠١٩	١٩٠	٣٨٠١٣	١٩٢٥١	١٦٦٠٣٨
		الفرق ١٨٥٥٢	٧٠٠٧	١٨٨	٣٧٥٤٢	١٨٧٢٨	١٦٣٣٩٢
		–	–	–	–		–
آلات واجهزة كهربائية واجزاؤها	١٦	صادرات ٢٨	١٦٦	٦	٤٧١	٥٧٤	٤٣٧
		استيرادات ٣٤٥٤٨	٦٣٢١	١٨٣	٦١٦٢٤	٢٤٢٨٧	٢٨٣٦٠٠
		الفرق ٣٤٥٢٠	٦١٥٤	١٧٧	٦١١٥٣	٢٣٧١٣	٢٨١٦٣
		–	–	–	–		–

معدات نقل	١٧	صادرات	–	–	١٨	٦٨٥	٢٢٥٧	١١٣٤
		استيرادات	١٣٠٠٢	٥٢٥٦	٣٨	٣٢٢١٠	٢٧٢٢٩	٣٧٢٣٤٠
		الفرق	١٣٠٠٢	٥٢٥٦	٢٠	٣١٥٢٥	٢٤٩٧٢	٣٧١٢٠٦
			–	–	–	–		–
اجهزة للبعريات	١٨	صادرات	١	–	١	٧٤	٢٨١	١٤٣
		استيرادات	٢٥٩٧	٧٣٩	٩	٣١٤٤	٤٥٤٤	٢٧٦٢٤
		الفرق	٢٥٩٦	٧٣٩	٨	٣٠٧٠	٩٠٥	٢٧٤٨١
			–	–	–	–		–
اسلحة وذخائر	١٩	صادرات	–	–	–	–	–	٢
		استيرادات	٣٤	–	–	١٤	–	١٣٣
		الفرق	٣٤	–	–	١٤	–	١٣١
			–	–		–		–
بضائع ومنتوجات شتى		صادرات	٩	٢٨	١٤	١٥٣٥	٢٦٦	٢٢
لم يشتمل عليها		استيرادات	٦٢١	٣٢٧	١٠	١٠٩٨	٧٦٥٩	٢٧٠٥٩
موضوع آخر	٢٠	الفرق	٦١٢	٢٩٩	٤	٤٣٧	٧٣٩٣	٢٧٠٣٧
			–	–	+	+		–
تحف فنية وتحف		صادرات	–	١٦	٢	٣١	٧٤	١
للمجموعات	٢١	استيرادات	٤	٤٧٢	١	٣	٤١	١٠١٣
		الفرق	٤	٤٥٦	١	٢٨	٣٣	١٠١٢
			–	–	+	+		–
		صادرات	٢٠٦٦٤	٩٩٨٤	٥٩١	٢٦٣١٣٢	٣٠٧١	٦٨٣٨٤٤٠
المجموع		استيرادات	١٥١٢٤٢	٥٥٠٤٧	١٠٠٩	٤٠٥٨٧٥	٢١١٨٩٣	٢٠٥٧١٤٩
		الفرق	١٣٠٥٧٨	٤٥٠٦٣	٤١٨	١٤٢٧٤٣	٢٠٨٨٢٢	٤٧٨٠٢٩١
			–	–	–	–	–	+

في اطار الوحـدة الاقتصاديـة العربيـة

بقلم الدكتور محمد العمادي

مقدمـــة : حتمية الوحدة من خلال النضال

الايمان بالوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية هو جزء من الايمـــان العام بالوحدة منطلقا ومصيرا ٠

— فالوحدة أولا هي العودة الى طبيعة الاشياء والتجزئة هي الحال الشاذ ٠ فلما اسرعنا في العودة الى الوحدة ، اسرعنا في وضع الامور في نصابهـا واعدنا الامور الى اصولها وطبيعتها ٠

— والوحدة وسيلتنا للمحافظة على بقاء امتنا في وجه استعمار جديد لا يقوم على اساس الاستغلال فقط وانما على أساس تشريد شعبنا وابادته واحتلال ارضنا بغية اقامة الامبراطورية الصهيونية فيها ٠

— والوحدة وسيلة لاقامة دولة قوية حديثة تستطيع السيطرة على مواردهـــا وحمايتها وتحسين استثمارها بغية تأمين الحياة الكريمة لشعبها والمساهمة المثلى له فى الحضارة العالمية ٠

— والوحدة وسيلة لخلق سوق واسعة تمكن من اقامة قاعدة صناعية تتركز فيها صناعة الحديد والفولاذ وصناعة البتروكيمياويات وصناعـــة ادوات الانتاج ٠

— والوحدة وسيلة لتأمين التخصص وتقسيم العمل في الوطن العربي مع ما يرافق ذلك من زيادة في الانتاجية وانخفاض في التكاليف ٠

— والوحدة وسيلة لتأمين تجميع عوامل الانتاج المتفرقـة في وطننا العربي والتأكد من الاستفادة منها في الوطن العربي نفسه ٠ فالاموال المتوفرة في بعض الاقطار ستجد طريقها للاستثمار في اقطار اخر تتوافر فيها الفرص الجيدة للاســتثمار ٠ وكذلك بالنســـبة للارض والعمل والاســتحداث ٠ والوحدة لا تعنى ويجب الا تعنى باى شـكل من الاشـــكال تسـلطا او أستغلالا ٠

— والوحدة وسيلة لتأكيد القضاء على تبعية الاقتصاد العربي وتأمين استقلاله وايقاف عملية الاستغلال التي يتعرض لها في حالة التجزئة ٠

— والوحدة وسيلة من وسائل التلاؤم مع مقتضيات العصر في الاتجاه نحـو التكتل الاقتصادي لما يحققه من وفرات مختلفة ، ولما يفتحـــه من امكانـات واسعة امام معدلات النمو ، فلقد استطاعت السوق الاوربية المشتركة ان

تحقق خلال السنوات الثلاث من انشائها زيادة في الانتاج الصناعي تقدر بـ ٤٠٪ ٠

ويمكن للانسان العربي ان يستمر في تبيان العطاءات الخيرة التي يمكن للوحدة ان تحققها كان يقول بان الوحدة هي الوسيلة الوحيدة لتحطيم قوى التخلف والاقليمية والاطار الوحيد لتفجير قدرات الامة العربية ، الا ان الموضوع مع ذلك قد اكتسب في اعوام ٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ صفات جديدة جعلته مسألة حياة او موت بالنسبة لأمتنا العربية ٠ ومع ذلك فالوحدة حتى الآن لم تتحقق ، وقد يكون تحليل الاسباب الموضوعية والذاتية التي منعت من تحقيقها حتى الان خارج نطاق هذا البحث الا انه لابد من التأكيد على ان النضال القائم من اجل الوحدة لم يصل بعد الى المستوى الذى يمكنه من تحطيم جميع العقبات القائمة في طريقها ٠ فحتمية الوحدة لا يمكن ان تحققها القدرية بل نضال الجماهير العربية المؤمنة بها ٠

ونحن في هذه الدراسة سنحدد انفسنا بالوحدة الاقتصادية التي سنبحث فيها ما يلي :ـ

البحث الاول ـ استعراض مسيرة الوحدة الاقتصادية ومنجزاتها ٠

اولا ـ التعاون الثنائي ٠

ثانيا ـ التعاون المتعدد الاطراف في اطار جامعة الدول العربية ٠

ثالثا ـ التعاون المتعدد الاطراف خارج اطار جامعة الدول العربية ٠

البحث الثاني ـ الثغرات والمقترحات ٠

البحث الاول

استعراض مسيرة الوحدة الاقتصادية

واقع المسيرة التي نحن بصددها قد يكون اقرب الى السوق المشتركة منه الى الاتحاد الاقتصادي ناهيك عن التكامل الاقتصادي التام الذي يحلو للبعض ان يسمونه بالاندماج الاقتصادي او الوحدة الاقتصادية ومع ذلك فقد اطلقنا على هذه المسيرة صفة الغاية التي نسعي من اجلها وهي الوحدة التي تتوحد فيها السياسات النقدية والمالية والاجتماعية والانمائية الاقتصادية مع وجود سلطة اقتصادية واحدة مع كل ما تتيحه اشكال التكتل الاقتصادي الادنى من مزايا كمنطقة التجارة الحرة حيث تلغى فيها الرسوم الجمركية والقيود الكمية مع احتفاظ الدول الاعضاء في هذا التكتل برسومها الجمركية تجاه الدول الاخرى والاتجاه الجمركي الذي يمتاز عن سابقته بتوحيد الرسوم الجمركية للدول الاعضاء ازاء الدول غير الاعضاء والسوق المشتركة التي تمتاز عن سابقتها بالغاء القيود على انتقال الاشخاص والاموال والاتحاد الاقتصادي حيث يمتاز عن سابقته بنوع ايضا من تنسيق السياسات ٠

وقد اتخذت مسيرة التعاون والتكتل الاقتصادي في الوطن العربي الاشكال التالية :

١ ـ التعاون الثنائي ٠

٢ ـ التعاون المتعدد الاطراف داخل اطار جامعة الدول العربية ٠

٣ ـ التعاون المتعدد الاطراف خارج اطار جامعة الدول العربية ٠

اولا ـ التعاون الثنائي

يمكن تقسيم الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الاقطار العربية حسب موضوعها الى :ـ

١ ـ اتفاقيات بخصوص التبادل التجاري وتهدف الى تشجيع وتقوية التبادل التجاري وقد تتضمن اعفاءات جمركية معينة وذلك على الاتفاقات المعقودة بين سورية والاردن وسورية والجزائر ٠

٢ ـ اتفاقيات تتعلق بتسوية المدفوعات على الاتفاق المعقود بين سورية ومصر عام ١٩٥٦ والذي ينص على فتح حسابات متقابلة مع تحديد سقف للمديونية ٠

٣ ـ اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي وتتضمن اجراءات تهدف الى تشجيع اعمال الاستيراد والتصدير وكيفية تسوية المدفوعات وحرية انتقال رؤوس الاموال وتسهيل انتقال الاشخاص وتشجيع انشاء المؤسسات الاستثمارية المشتركة كالاتفاق بين سورية والسعودية عام ٩٦٤ والاتفاق مع المتحدة والعراق عام ٩٥٨ ٠

كما ان بعضا من هذه الاتفاقيات كان يهدف الى اختصار خطوات تحقيق السوق العربية المشتركة ٠

تقييم التعاون الثنائي :

استطاع التعاون الثنائي ان يحقق نجاحات باهرة في كثير من الاحيان فقد تضاعف مثلا معدل التبادل التجاري بين القطرين السوري والمصري زمن الوحدة الى اضعاف ما كان عليه قبلها ٠

كما ان هذا التبادل قد ازداد بين المتحدة والعراق من ٣٨٠ ألف دينار عام ١٩٦٤ الى ٢ر٧٥ مليون دينار بعد تطبيق اتفاق التعاون بينهما اى ان التعاون الثنائي يمكن ان يحقق خطوات اسرع الا ان حصيلة هذا التعاون تبقى مهددة بشكل اكبر بكثير بالنسبة للتعاون المتعدد الاطراف تبعا للظروف السياسية القائمة بين الاقطار العربية ٠

ثانيا ـ التعاون المتعدد الاطراف

داخل اطار جامعة الدول العربية

نص بروتوكول الاسكندرية الموقع في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ على ان تتعاون الدول العربية تعاونا وثيقا في الشؤون الاتية :

١ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية ٠
٢ ـ شؤون المواصلات ٠
٣ ـ شؤون الثقافة ٠
٤ ـ شؤون الجنسية والجوازات ٠
٥ ـ الشؤون الاجتماعية ٠
٦ ـ الشؤون الصحية ٠

وتضمن ميثاق الجامعة هذا النص مؤكدا هذا التعاون وناصا على تأليف لجنة خاصة لكل من هذه الشؤون وعلى هذا فقد تألفت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وبموجب احكام المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في عام ١٩٥٠ فقد تم انشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية واعطى مهمة التعاون للنهوض باقتصاديات الدول الاعضاء واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية ٠واعطى هذا المجلس حق الاستعانة بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وقد باشر المجلس اجتماعاته منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن ٠

وقد تم منذ انشاء المجلس وحتى الآن عقد عدد من الاتفاقيات نبين فيما يلي اهمها :

١ ـ اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وقعت في عام ١٩٥٣ وقد تضمنت ما يلي :

١ ـ اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول رقم آ الملحق بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على ان يكون منشؤها احد البلدان الاطراف المتعاقدة ٠

٢ ـ معاملة المنتجات الصناعية العربية التي يكون منشؤها احد البلدان الاطراف المتعاقدة المدرجة في الجدول (ب) الملحق بهذه الاتفاقية معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية عن طريق اخضاعها لتعريفة جمركية مخفضة بنسبة ٢٥ بالمئة من التعريفة العادية المطبقة في البلد العربي المستورد ٠

٣ ـ عدم اخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد احد الاطراف المتعاقدة والمستوردة من بلد طرف آخر الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة او على مواردها الاولية في البلد المستورد ٠

٤ ـ تعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على اساس المعاملة التفضيلية ٠

٥ ـ تعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل ٠

وقد تضمن التعديل الاول لهذه الاتفاقية اضافة جدول ثالث سمي الجدول (ج) وضعت البضائع الصناعية التي تضمنها تخفيضا قدره ٥٠ بالمائة عن تبادل هذه البضائع بين الدول الاعضاء ٠

واضاف التعديل الثاني جدولا آخر باسم الجدول (د) المتعلق بصناعات التجميع ومنحها تخفيضا قدره ٢٠ بالمئة من التعريفة العادية ٠

واضاف التعديل الثالث الى الجدول الفصل السابع عشر وادرجت مادة السكر المصنوع من منشأ عربي ، كما اضيف الفصل الخامس والثمانين بخصوص الابازيم المعدنية ٠

اما التعديل الرابع فقد ٠

ـ اعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم التصدير ٠

ـ كما خفض رسوم التصدير في حالة وجودها بنسبة ٣٥ بالمئة للجدول (ب) و ٥٠ بالمئة بالنسبة للجدول (ج) ٠

ـ كما زاد التخفيضات على الجدول (ب) من ٢٥ الى ٣٥ بالمئة وعلى الجدول (ج) من ٥٠ الى ٦٠ بالمئة ٠

٢ ـ اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية ٠

تم توقيع هذه الاتفاقية في ٧ أيلول ١٩٥٣ وهدفت الى معالجة موضوعين اثنين :

الاولى ـ تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ٠

الثاني ـ انتقال رؤوس الاموال ٠

فبالنسبة للموضوع الاول نصت على ان تعمل حكومات الدول المتعاقدة في حدود انظمة القطع والاستيراد لديها على تسهيل مدفوعات المعاملات الجارية التي تشمل قيمة البضائع المصدرة والارباح التجارية وريع رؤوس الاموال ونفقات البعثات السياسية ونفقات السفر والانتقال ونفقات الطلاب وتسديدات البريد والتأمين والمبالغ المستحقة من عرض الافلام وبيعها والاشتراك في الصحف والنشرات ومنح هذه المدفوعات اقصى ما يمكن من معاملة مفضلة ٠

وقد افترضت هذه الاتفاقية ان لدى الدول المتعاقدة او بعضها قيودا على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية الى بقية البلدان المتعاقدة ٠ كما افترضت ايضا ان وضع ميزان المدفوعات المعاملات لتلك الدول قد لا يكون ملائما ، لذلك فقد نصت الاتفاقية على ان تتعهد الدولة في هذه الحالة بان تمنح المقيمين في بقية الدول المتعاقدة التسهيلات التالية على الاقل :

ـ الحق في استعمال حسابهم الدائن لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية المستحق دفعها في اراضي الدولة المدينة ، ولتسديد قيمة جميع مستوردات البلد الذي يقيم فيه صاحب الحساب من اراضي الدولة المدينة ٠

ـ الحق في تحويل حساباتهم الدائنة الى المقيمين في اى بلد من بلدان الاطراف المتعاقدة او اى بلد آخر ٠

ـ الحق في استعمال حساباتهم الدائنة لتسديد قيمة اية بضاعة يبتاعونها في اراضي البلد المدين بتصديرها اليه ٠

ـ اما بخصوص انتقال رؤوس الاموال فقد نصت الاتفاقية على ان تجيز الحكومات العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية انتقال رؤوس الاموال تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك في مشاريع الاعمار التي يتفق عليها بين الاطراف اصحاب العلاقة في نطاق القواعد التي تضعها كل دولة لحماية رؤوس اموالها او رؤوس الاموال التي انتقلت اليها من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية كما اعفت الاتفاقية رؤوس الاموال المنقولة وفقا لذلك من بلد عربي الى آخر من الرسوم والضرائب الاستثنائية التي تفرض للحيلولة دون ذلك الانتقال ٠ ونصت

الاتفاقية ايضا على ان تجيز الاقطار الموقعة عودة رؤوس الاموال العربية التي ترد اليها بعد توقيع الاتفاقية الى موطنها الاصلي ٠

وقد عدلت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٥٩ وذلك لتوضيح معنى الاعمار بالتنمية الاقتصادية ٠ ولاقرار الحق في تحويل الحسابات الدائنة بين البلدان المتعاقدة فقط كما عدلت ايضا مرة ثانية بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٥٩ لاعفاء رؤوس الاموال المنتقلة من الضرائب المفروضة من قبل الدولة التي يخرج منها رأس المال والتي يدخل اليها رأس المال وكذلك لاعفاء عوائد رأس المال المستثمر من الضرائب ٠

٣ ـ الاتفاقية الخاصة باعتماد جدول موحد للتعريفة الجمركية :

تم في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٦ التوقيع على اتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية ، فقد لحظت الدول الموقعة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري مالاتخاذ قواعد مشتركة لتوحيد الاصطلاحات الجمركية وتبويب التعريفة الجمركية من اثر فعلي في تسهيل التبادل وتنظيم تجارة الترانزيت ٠

وعلى هذا الاساس فقد اعتمدت هذه الاتفاقية جدولا للتعريفة الجمركية الحق بها وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقية والمصدقة لها تنظيم تعريفتها الجمركية طبقا لهذا الجدول ، كما الفت الاتفاقية لجنة جدول التعريفة مهمتها شرح المعلومات المتعلقة بتطبيق التعريفة الموحدة وتبليغها الى الاطراف المتعاقدة ودراسة قواعد تبنيد السلع وتقديم التوصيات بشأنها وشرح جدول التعريفة وفض الخلافات الناشئة بين الاقطار المتعاقدة بشأن تفسير امر تطبيق احكام هذه الاتفاقية ٠

٤ ـ تقييم اتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتسديد المدفوعات :

لقد كان لاتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتسديد المدفوعات اثر لا بأس به في تنشيط التبادل التجاري بين الاقطار المنظمة اليهما نظرا لما تضمنتاه من تخفيض في الرسوم الجمركية ومن تسهيلات لانتقال رؤوس الاموال ٠

فقد ساعدت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري على تعديل صفة التبادل بين الاقطار العربية من ثنائي الى متعدد الاطراف ، بعد ان كانت اكثر الاقطار العربية مرتبطة فيما بينها باتفاقات ثنائية ، وبموجب هذه الاتفاقية فقد اصبح التبادل يتم بين اقطار مختلفة وبأحكام واحدة ، الا ان هذه الاتفاقية اضحت عديمة الفائدة في بعض الاحيان نظرا لان الاتفاقيات الثنائية التي عقدت فيما بعد بين الاقطار المنضمة اليها تضمنت تخفيضات وتسهيلات اوسع مما شملته اتفاقية تسهيل التبادل التجاري الا انها مع ذلك ساعدت على استمرار التعاون التجاري خاصة بين سورية والسعودية وسورية والعراق في الاوقات التي تم فيها تعليق احكام الاتفاقيات الثنائية لاسباب مختلفة ٠

ومما ادى الى عرقلة تطبيق احكام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري حول المرحلة التي تمر بها التعديلات التي تطرأ على الاتفاقية حتى تصبح نافذة المفعول من جهة ووجود نظام اجازات الاستيراد والتصدير الذي يخضع لتقديرات السلطات السياسية من جهة ثانية اضافة الى التحفظات المختلفة التي توردها الاقطار المنضمة بخصوص تقييد حركات الاستيراد والتصدير ٠

ومما يؤسف له ايضا ان الانضمام لهذه الاتفاقية لم يكن ليشمل ايضا جميع الاقطار العربية ٠ فقد وقعت على الاتفاق الاصلي الاردن وسورية ولبنان والعراق ومصر والسعودية واليمن وصدقته جميع هذه الاقطار ما عدا اليمن ثم انضمت اليه الكويت فيما بعد ٠ اما بالنسبة للسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر فلم تنضم الى هذه الاتفاقية ٠ ولاشك بان عدم انضمام الاقطار العربية في الشمال الافريقي والسودان الى هذه الاتفاقية كان له اثره ونتائجه على بقاء التكتل الاقتصادي لاقطار المغرب العربي منفصلا عن التكتل الاقتصادي لاقطار المشرق العربي ٠

اما بالنسبة لاتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الاموال فقد ساعدت على اقرار مبدأ امكانية تنقل رؤوس الاموال على اساس جماعي بين الاقطار العربية ٠ اذ لم يكن هذا الامر مقرا في اغلب الاتفاقيات الثنائية ٠ الا انه من الناحية العملية لم يحدث فعلا تنقل لرؤوس الاموال العامة ٠

اما بالنسبة لرؤوس الاموال الخاصة فان انتقالها كان محدودا ولاغراض معينة هي الابنية الخاصة العائدة لبعض الاثرياء في الاقطار البترولية التي تم بناؤها بصورة خاصة في لبنان ومصر ٠

وفيما عدا حالة التزام كل دولة بان تعطى لاصحاب الحسابات الدائنة الحق في تحويل كل او بعض حساباتهم الدائنة الى المقيمين في اي قطر من اقطار الاطراف المتعاقدة فان هذه الاتفاقية لم تستطع ان تلغي انظمة الرقابة على الصرف والتحويلات الخارجية المطبقة في الاقطار الاعضاء الامر الذي نتج عنه تحديد فاعلية هذه الاتفاقية ونشاطها ٠

وعلى العموم فانه مما لاشك ان هاتين الاتفاقيتين قد وضعتا موضع التنفيذ على خلاف ما سنراه في اتفاقيات اخرى بقيت حتى الان حبرا على ورق وقد نتج ايضا عنهما بعض النتائج الايجابية ، الا ان ما حققناه لا يمكن اعتباره عملا من شأنه تحقيق الغايات البعيدة التي رمت اليها هاتان الاتفاقيتان ٠

٥ ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

تمت الموافقة على هذه الاتفاقية بموجب قرار المجلس الاقتصادي للجامعة العربية رقم ٨٥ تأريخ ٢ـ٦ـ١٩٥٧ ، وقد تضمنت المادة الاولى اهداف هذه الاتفاقية اذ نصت على ان تقوم بين دول اعضاء الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة كما يلي :

١ ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ٠
٢ ـ حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية الاجنبية ٠
٣ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ٠
٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافيء والمطارات المدنيـــة ٠
٥ ـ حقوق التملك والايصاء والارث ٠

وقد كانت الغاية من اقامة الوحدة ـ كما بينت ذلك مقدمـة الاتفاقية ـ تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على اسس تلائم الصلات الطبيعية والتأريخية القائمة بينها وتحقيق افضل الشروط لازدهـــار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها ٠

وحددت المادة الثانية وسائل تحقيق الوحدة بان تعمل الاطراف المتعاقدة على الآتـي :

١ ـ جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة في كل منها ٠
٢ ـ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها ٠
٣ ـ توحيد انظمة النقل والترانزيت ٠
٤ ـ عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة ٠
٥ ـ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة فـــي الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة ٠
٦ ـ تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي ٠
٧ ـ أ ـ تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكوميـــة والبلدية وســـائر الضرائب والرسوم الاخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجـــارة والعقارات وتوظيف رؤوس الاموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص ٠

ب ـ تلافي ازدواج الضـرائب والرســـوم على المكلفين من رعايـا الدول المتعاقدة ٠

٨ ـ تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد فيها ٠
٩ ـ توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية ٠
١٠ـ اتخاذ اية اجراءات اخرى تلزم لتحقيق الاهداف المبينة في المادتين الاولى والثانيـــة ٠

ولقد نصت الاتفاقية على ان تتم هذه الوحدة بصورة تدريجية وبما يمكن

من السرعة بحيث يتم انتقال بلدان الاطراف المتعاقدة من الوضع الراهن الى المقبل بدون الاضرار بمصالحها الاساسية ، كما نصت على انه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات واقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ٠

٦ ـ تقييم اتفاقية الوحدة :

اذا ما أخذنا جردا بالاعمال والمشروعات والاتفاقات التي تمت تحت اطار جامعة الدول العربية ومنذ تأسيسها حتى الآن نرى ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اهم حدث في تأريخ هذه المنظمة ٠

أ ـ فالاتفاقية هي اول وثيقة ترسم طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية مع تحديد لاهداف الوحدة المرغوبة وبيان للطرق والاسباب المعتمدة لتحقيق الوحدة ، وعلى ذلك فالاتفاقية تتضمن :ـ

١ ـ الاقرار بضرورة الوحدة الاقتصادية لحياة الشعوب العربية وتأمين نموها ٠

٢ ـ تحديد الوحدة المطلوبة ٠

٣ ـ تبيان السبل المؤدية لتحقيق الوحدة ٠

ب ـ انطلقت الاتفاقية من الواقع الذي تعيشه الامة العربية فقررت :

١ ـ التدرج في سياسة المراحل لتحقيق الوحدة ٠

٢ ـ المراعاة الكاملة للظروف الخاصة بكل قطر عربي وذلك عندما نصت على جواز الاستثناء من الاجراءات المتخذة لحماية صناعة محلية ناشئة او مورد مالى هام او لحماية مصلحة اقتصادية عليا ٠

٣ ـ الاحترام الكامل للسيادة الاقتصادية لكل قطر على موارده الاقتصادية وفي علاقاته مع كتل اقتصادية اخرى بشرط عدم الاخلال باهداف اتفاقية الوحدة ٠

ج ـ مكنت الاتفاقية الاقطار التي تريد الاسراع في تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها من العمل لهذا الهدف عن طريق اختصار مراحل تحقيق الوحدة وبذلك فقد اخذت واقع التعاون الاقتصادي بين الدول المغرب العربي ، كما انها اخذت ما يمكن ان يتم بين بعض الاقطار التى تسعى بخطى حثيثة لتحقيق الوحدة بعين الاعتبار ٠

د ـ لا تعرف اتفاقية الوحدة الا نوعا واحدا من العضوية يكون الطرف المرتبط بهذه الاتفاقية بموجب ذلك عضوا كاملا يتمتع بكامل الحقوق وعليه القيام بكافة الواجبات التي تفرضها عليه الاتفاقية ٠ وبالرغم من النقد الذي يوجه الى هذه الناحية فاننا نرى ان هذه الصفة انما تنسجم مع الهدف

الاساسي للاتفاقية في اقامة وحدة اقتصادية كاملة من جهة كما انها ضرورة اساسية لتحقيق مثل هذا الهدف ٠

هـ ـ تضمنت الاتفاقية مدة مطولة لاجراء الدراسات والبحوث التى من شأنها التمكين من وضع اهدافها موضع التنفيذ ٠ ولقد جرى تفسير النص بشكل يجعل المدة محدودة بخمس سنوات ٠

و ـ ان القيمة العملية لاتفاقية الوحدة هي في تنفيذها ، ويتم تنفيذ الاتفاقية بقرارات تصدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية الا ان مجرد اصدار القرارات لا يعني التنفيذ المباشر ، ذلك انه ليس لقرارات المجلس نفاذ تلقائي ومباشر ، بل يتعين لنفاذها صدورها في داخل كل دولة عضو في الاتفاقية وفقا للانظمة الدستورية لهذه الدولة ٠ والسؤال الان هو ماذا يحدث فيما لو امتنعت الدولة المعنية عن اصدار الصك القانوني اللازم لتنفيذ قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية كما حدث مثلا بالنسبة للكويت عندما امتنعت هذه الدولة عن تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة ، كما انه ماذا يحدث فيما لو قامت احدى الدول المتعاقدة بخرق قرار من قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ٠

لقد عرضت هذه المواضيع على مجلس الوحدة الاقتصادية فقرر بشأنها ما يلي : (القرار ١٥٧ للدورة السابعة في ٢٥ـ٩ـ١٩٦٥) ٠

« وفي حالة خرق عضو لأي حكم من احكام الاتفاقية او قرار من قرارات المجلس لا يكون للدول الاعضاء الاخرى او لأي منها ان تلجأ الى مقابلة ذلك بالمثل ، ويتعين في هذه الحالة ان يعرض الامر على المجلس لاتخاذ الاجراء اللازم بهذا الشأن ٠

ومن المتفق عليه ايضا « انه اذ استمر الطرف المخل في عدم احترامه للالتزام حتى بعد صدور قرار جديد من المجلس في هذا الشأن فيكون عندئذ للاطراف الاخرى ان تتصرف بما يحفظ حقوقها ومعالجتها على ان يلاحظ ان ايا من هذه الاطراف لا تستطيع ان تتحرر من التزاماتها قبل جميع الاطراف الاخرى كرد على اخلال طرف واحد بالتزامه اذ ان اثر الدفع بعدم التنفيذ او المعاملة بالمثل يجب ان يقتصر على الطرف الذي اخل بالتزامه دون غيره ٠

ز ـ وباختصار فان اتفاقية الوحدة هي خطوة ايجابية في طريق تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية وتوطيدها على اسس تؤمن ازدهار الاقتصاديات العربية ودفعها في طريق الاندماج ٠

٧ ـ السوق العربية المشتركة :

يعتبر القرار رقم ١٧ الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتأريخ الثالث عشر من آب عام ١٩٦٤ أهم قرار اتخذه هذا المجلس حتى الآن اذ تم بموجبه

اقرار انشاء السوق العربية المشتركة كخطوة اولى من خطوات تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية . وتهدف السوق حسبما نصت عليه مقدمة القرار رقم ١٧ القاضي بانشائه الى تحقيق ما يلي :

١ ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .

٢ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .

٣ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية .

ومن المعروف أن هذه الاهداف قد تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبذلك فان قرار السوق يعتبر خطوة اولى نحو تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية .

٨ ـ فاعلية السوق :

لئن كانت هذه السوق تشكل خطوة الى الامام في طريق التعاون الاقتصادي العربي وهو عمل يجب تثبيته ودعمه ودفعه الى الامام الا انه لابد من القول بان قرار السوق والفترة القصيرة التي يمر بها انشاء السوق قد كشفا عن الملاحظات التالية التي في رأينا يجب تلافيها حرصا على نجاح السوق بل والابقاء عليها :

١ ـ ان المتبحر في قرار انشاء السوق يرى ان الوسائل التي اعتمدها هذا القرار لا تتناسب مع الاهداف التي رمى اليها . والمعروف ان الاهداف يجب ان تبقى في متناول الوسائل او يجب اختيار الوسائل الكفيلة بتحقيق الاهداف اذا كانت الغاية تحقيق الاهداف لا رسمها .

فحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات لا الوطنية فقط بل والاجنبية ، وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وكذلك حرية النقل والترانزيست واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية ... كل هذه الاهداف التي اتى عليها قرار السوق لا يمكن تحقيقها بمجرد الغاء الرسوم والقيود التي اتت عليها مختلف مواد قرار السوق .

٢ ـ ان قضية الاستثناءات تعطل في الواقع مسيرة الوصول الى تحقيق حرية التبادل التجاري ولعل تصفح الاستثناءات التي تقدمت بها كل دولة من شانه البرهنة على ضعف مستوى الجدية التي ينظر بها الى السوق .

٣ ـ ان التخلص من القيود المفروضة على التبادل جاء تدريجة بطيئا فهو بالنسبة للمنتجات الصناعية بواقع (١٠) بالمئة سنويا وبالنسبة للمنتجات الزراعية بواقع (٢٠) بالمئة سنويا .

٤ ـ أن الاتفاقية مبنية على اساس وجود نظام للاسعار تحكمه قوى السوق

التقليدية مع ان الواقع هو ان الحكومات في بعض الدول التى تسير في طريق التحويل الاشتراكي كسورية ومصر مثلا لم تعد تترك لقوى السوق تحديد الاسعار بل اخذت تمارس هذه المهمة بنفسها وفقا لمتطلبات اقتصادية واجتماعية محددة · وفي مثل هذه الحال نجد من الصعب تطبيق الاحكام المتعلقة بالدعم وما شابهه ·

٥ ـ اثارت العضوية الكاملة للسوق جدلا بين الاوساط الاقتصادية وتستمد هذه القضية جذورها من ان السوق لا تعرف الا نوعا واحدا من العضوية هي العضوية الكاملة من جهة وانه لا يمكن الانتساب الى عضوية السوق الا بعد الانتساب الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية من جهة اخرى ، وقد وجدت بعض الدول العربية اسبابا سياسية او اقتصادية تمنعها من الانضمام الى اتفاقية الوحدة في الوقت الذي ترغب فيه الانضمام الى السوق العربية المشتركة نظرا للفوائد الاقتصادية التي يمكن ان تجنيها من هذا الانضمام ويعتبر لبنان الدولة الاولى بين الاقطار العربية التي يهمها هذا الموضوع وتسعى الى تحقيق امكانية الانضمام الى السوق دون الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ·

ولقد كانت ومازالت قناعة مجلس الوحدة الاقتصادية ان الانضمام الى السوق دون اتفاقية الوحدة هو عمل لا ينسجم مع الاطار التنظيمي القائم ولا مع حقيقة ان السوق انما هي خطوة من خطوات الوحدة وليست عملا منفردا قائما لوحده ، كما يتبين من بعض الدراسات ان المصلحة الاقتصادية للبنان بصورة خاصة هي في الانضمام الى هذا التكتل الاقتصادي العربي ذلك ان القطاع الانتاجي السلعي اللبناني انما يعتمد بصورة خاصة على الاسواق العربية حيث يصدر لبنان نحو ٥٠ بالمئة من مجموع صادراته الى الاقطار العربية كما ان القطاع المالي وقطاع الخدمات انما يعتمد على الاموال العربية التي تتدفق الى لبنان من الاقطار العربية النفطية ، اى ان ارتباطا مزدوجا بين الاقتصاد اللبناني واقتصاد بقية الاقطار العربية ·

اما الرأي الاخير فخلاصته ان هناك دولا عربية لا تستطيع لأسباب مختلفة الانضمام الى اتفاقية الوحدة وهي راغبة في الانضمام الى اتفاقية السوق وانه حرصا على عدم ابقاء السوق ناقصة ومقتصرة على بعض الاقطار العربية لا كلها ، لذلك يرى هذا الرأى انه من الافضل تعديل نظام السوق بحيث يسمح بالانضمام الى السوق دون الانضمام الى اتفاقية الوحدة العربية مع الامل بان يؤدى ذلك الى دفع هذه الاقطار الى الانضمام في المستقبل الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولم يستطع اصحاب هذا الرأى حتى الآن اقناع اصحاب الرأى الاول بوجاهة حجتهم ·

٦ ـ انجازات السوق :

استطاعت السوق العربية المشتركة خلال السنوات الاولى التى مرت بها

تحقيق عدد من الانجازات التى نرجو ان تزداد وتيرتها · ونبين فيما يلي اهمها :

آ ـ الرسوم الجمركية والرسوم والقيود :

تبدأ السوق العربية المشتركة مع بداية عام ١٩٦٩ مرحلتها الخامسة · وبدخولها هذه المرحلة تصبح اعفاءات وتسهيلات التبادل كما يلي :

١ ـ المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة في الجدول (آ) الملحق باتفاق تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت معفاة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى اعتبارا من ١ـ١ـ١٩٦٩ ·

٢ ـ المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة في الجدول (آ) المذكور اعلاه اصبحت معفاة من جميع الرسوم والضرائب ·

٣ ـ تحرير المنتجات المذكورة (١) و (٢) اعلاه من القيود الادارية ·

٤ ـ المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول (ب) الملحق باتفاق تسهيل التبادل يسرى عليها تخفيض قدره ٧٥ بالمئة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاخرى ·

٥ ـ المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول (ج) الملحق باتفاق تسهيل التبادل تصبح معفاة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاخرى ·

٦ ـ المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها احدى الدول الاطراف غير الواردة في الجدولين (ب) و (ح) فيسرى عليها تخفيض قدره ٥٠ بالمئة ·

٧ ـ تحرير المنتجات المذكورة في ٤ و ٥ و ٦ أعلاه من القيود الادارية بواقع ٥٠ بالمئة من هذه المنتجات ·

وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه المزايا لا تسرى على ما يصنع وما يخرج من بضائع من المناطق الجمركية الحرة في الوقت الحاضر عملا بقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ٢٥١/د٩/ح تاريخ ٦ـ١١ـ١٩٦٦ ·

ب ـ المواضيع الاخرى :

عمل مجلس الوحدة الاقتصادية كما سبقت الاشارة الى ذلك عند منجزات هذا المجلس على تحقيق عدد واسع من الدراسات والتحضيرات المتعلقة باهدافه · فقد استطاع في حقل الاستثناءات الطلب الى الدول الاعضاء لسحب السلع التي كانت قدمتها هذه الدول سابقا لاستثنائها من احكام السوق العربية المشتركة ، وقد تم بالفعل سحب هذه الاستثناءات فيما عدا الاستثناءات المتعلقة بالموارد الجمركية ·

كما اعد مشروعا للادارة الجمركية الموحدة وآخر للقانون الجمركي الموحد، كما اتخذ قرار بتحديد المبادىء والاسس التي تحكم الاتفاقيات التي تعقدها احدى

الدول الاعضاء مع الدول الاخرى وقد نص هذا القرار على ان تقوم كتلة السوق العربية المشتركة بعقد اتفاقيات مشتركة مع البلدان الاخرى او التكتلات الاقتصادية كلما امكن ذلك خاصة في حقل الاستيراد والتصدير ، كما تضمن قرار آخر اصدره المجلس ان يتم عرض الاتفاقيات التجارية التي تعقدها احدى الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة مع الدول الاخرى على مجلس الوحدة بعد التصديق عليها لمناقشتها والتأكد مما اذا كانت هناك ثمة امور تخالف اتفاقية الوحدة واحكام السوق وذلك الى ان يتم تنسيق السياسة العامة لدول السوق تجاه الاتفاقيات الدولية وكيفية عقدها ٠

وكلف المجلس لجانا بدراسة امور التنسيق الصناعي وتوحيد تشريعات العمل وسياسة الدول الاعضاء تجاه التكتلات الاقتصادية وموقف المجلس تجاه مؤتمر التجارة والتنمية الدولي وامور تنسيق السياسات المصرفية والنقدية واجراءات عقد المؤتمر العالي والضريبي للدول الاعضاء كما قرر ان يبدأ في وضع البطاقة الشخصية موضع التنفيذ في الانتقال بين الدول الاعضاء اعتبارا من ١-١-١٩٦٨ وغير ذلك من الامور المتفرغة عن مهامه ٠

٧ - المشروعات المشتركة :

يقصد بالمشروعات العربية المشتركة تلك الاتفاقيات التي تم توقيعها من جميع او بعض الاقطار العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية او تلك الاتفاقيات التي اعدت ولم توقع او ما زالت قيد الاعداد وتهدف الى اقامة مؤسسات معينة او تحقيق تعاون او تنسيق في مجال اقتصادي معين وذلك مثل :

١ - اتفاقية بانشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ٠
٢ - اتفاقية بانشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ٠
٣ - اتفاقية بانشاء السوق العربية لناقلات البترول ٠
٤ - اتفاقية تنسيق السياسة البترولية ٠
٥ - اتفاقية مؤسسة الخطوط الجوية العربية ٠
٦ - اتفاقية الشركة العربية للملاحة البحرية ٠
٧ - اتفاقية شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة ٠
٨ - اتفاقية باتحاد المدفوعات العربي ٠
٩ - مشروع اتفاقية لضمان الاستثمارات العربية ٠
١٠ - مشروع الجمعيات العربية للتأمين ٠
١١ - مشروع المنظمة العربية للبترول ٠
١٢ - مشروع التعاون فى الملاحة البحرية ٠
١٣ - مركز التنمية الصناعية للدول العربية ٠
١٤ - اقتراح انشاء شركة تجارية عربية في سنغافورة ٠

١٥ ـ اقتراح انشاء مؤسسة مصرفية فى باريس برأسمال عربي فرنسي ٠

١٦ ـ انشاء غرفة تجارية عربية فرنسية فى باريس ٠

١٧ ـ مركز توثيق العلوم الاقتصادية ٠

١٨ ـ المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ٠

١٩ ـ اقتراح انشاء شركة عربية لصيد الاسماك ٠

٢٠ ـ المعهد العربي لبحوث البترول ٠

٢١ ـ اقامة معامل تكرير مشتركة ٠

٢٢ ـ انشاء رابطة بين شركات ومؤسسات النفط الوطنية العربية ٠

ومن المؤسف حقا الا يكون قد وضع موضع التنفيذ من المشروعات المشتركة الا عدد قليل كشركة البوتاس المساهمة المحدود ٠

ثالثا ـ التعاون المتعدد الاطراف خارج نطاق الجامعة العربية

من اوضح الامثلة على هذا النوع من التعاون ما يتم الان بالنسبة :

التكتل الاقتصادى لاقطار المغرب العربي :

فكرة التكتل الاقتصادى لاقطار المغرب العربي ليست وليدة الستينات من هذا القرن بل ترجع اصولها الى سنوات طويلة خلت ، شعر فيها بعض ابناء هذه الاقطار ان توحيد جهودهم الاقتصادية بعد الاستقلال من شأنه ان يدعم الاستقلال الاقتصادي لهذه الاقطار ويسرع الخطى في عملية التنمية ٠

وقد تمت المباشرة في وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ في اجتماع وزراء خارجية الجزائر والمغرب وتونس الذى عقد في الرباط في شباط ١٩٦٣ عندما ناقش المؤتمرون امور تنسيق السياسات التجارية لاقطارهم وما يمكن ان تحقق لهم اعمال التنسيق برامج التنمية فيما بينهم من نتائج ايجابية ٠

وفي ايلول ١٩٦٤ عقد وزراء اقتصاد كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا في تونس اول اجتماع لهم فى سلسلة من الاجتماعات ما زالت مستمرة حتى الان وقد خلص في هذا الاجتماع الى توقيع بروتوكول اقام (لجنة استشارية دائمة) ويمكن تحديد مهامها الاساسية بما يلى :

ـــ دراسة امور تنسيق التعاون الاقتصادى بين دول المغرب ٠

ـــ دراسة المنتجات التي يمكن تحريرها وتبادلها بين دول المغرب من الرسوم الجمركية والقيود المختلفة ٠

ـــ دراسة تنسيق سياسات التصنيع بين دول المغرب ٠

ـــ دراسة توحيد مواقف الدول الاعضاء تجاه السوق الاوربية المشتركة ٠

وفي الاجتماع الثاني لوزراء الاقتصاد الذى عقد في طنجه في تشرين الثاني ٩٦٤ تم اصدار عدد من التوصيات تضمنها البروتوكول الصادر عندئذ ، خلاصتها ٠

— اقرار مبدأ تنسيق خطط التنمية بين دول المغرب ٠

— تكليف اللجنة الاستشارية الدائمة باعداد دراسات بخصوص تحقيق التنسيق الصناعي ومشاكل تدريب الايدى العاملة ومشاكل تمويل برامج التنمية ٠

— تخويل اللجنة الاستشارية الدائمة القيام بتنسيق التعاون في ميدان الطاقة والتعدين وتحديد الاسس لوضع اطار المبادلات التجارية بين دول المغرب ٠

وقد استعرض وزراء الاقتصاد في اجتماعهم الثالث الذى عقد في طرابلس في مايس ١٩٦٥ نتائج اعمال اللجنة الاستشارية الدائمة فأوصى بتنسيق الاحصائيات بين دول المغرب وتحقيق التعاون بينها في ميدان الصادرات الزراعية عن طريق انشاء هيئة مركزية تتبع لها اجهزة قطرية مختصة ٠

وفي اوائل عام ١٩٦٦ تم عقد المؤتمر الرابع لوزراء اقتصاد المغرب العربي وقد تم فيه الاتفاق على تونس كمقر دائم للجنة الاستشارية الدائمة كما تم الاتفاق على انشاء سكرتارية خاصة لذلك ٠

ومنه نرى انه بالرغم من ترحيبنا بكل تكتل اقتصادى عربي ، الا اننا نود ان تصب جهود هذا التكتل داخل الاطار العام لتكتلنا الاقتصادى اى داخل اطار اتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية ٠

البحث الثاني

الثغرات والمقترحات

اعتقد الكثيرون بعد العدوان الصهيوني الامبريالى الغاشم على امتنا العربية في حزيران ١٩٦٧ ان الوقت حان ليقظة عارمة تحرق المراحل لتعيد توحيد الاقتصاديات العربية كوسيلة من وسائل دحر العدوان واسترداد الوطن السليب وانعقد مؤتمر بغداد لبحث في الاسلحة الاقتصادية التى كان على رأسها سلاح الوحدة الاقتصادية ٠ وسرعان ما تخافتت الاصوات حتى التأم عقد مؤتمر الجزائر الذي طغت عليه أضواء « مؤتمر السبع والسبعين » مؤتمر التنمية والتجارة ٠ وبالتالى عادت مسيرة الوحدة بعد العدوان كما كانت عليه قبل العدوان وعاد الاقتصاديون العرب يتساءلون كيف يمكن تدعيم مسيرة الوحدة الاقتصادية ٠ ؟ وان تكون للمقترحات آثار ايجابية فى هذا المجال ٠

١ — لم تستطع بعض الاقطار العربية حتى الان ان تتبين بالارقام ما يمكن ان تحقق لها الوحدة الاقتصادية من فوائد ، ولقد اقسم لى احد رؤساء الوفود العربية في مؤتمر الجزائر انه لو كانت لديه دراسة تبين له ما للوحدة وما عليها لما تردد قط في التوقيع على اتفاقية الوحدة ٠ وبناء على ذلك اتخذنا توصية

في مؤتمر الجزائر بضرورة قيام الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بايفاد اقتصاديين ووفود للقيام بالدراسات التى من شأنها اقناع الاقطار غير المنضمة الى الاتفاقية للانضمام اليها وانا ارجو ان يتولى اتحاد الاقتصاديين العرب قسما من هذه المهمة ، ان الوحدة ليست مسألة اجبار بل هى اختيار وقناعة وعليها من ان توفر تواجد عوامل هذه القناعة ٠

٢ ـ ان اطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، في قناعتى سليم ويمكن ان يحقق الغرض المرجو منه وان كان يحتاج الى ان ينص بصورة صريحة فيه على ضرورة اسلوب تنسيق الخطط الاقتصادية للاقطار العربية كوسيلة من الوسائل التى نصت عليها المادة الثانية من اتفاقية الوحدة ٠

فلقد اجمع الاقتصاديون العرب في مناسبات مختلفة على ان الانتفاع الامثل بالطاقات الانتاجية الموزعة بين الدول العربية ، لا يمكن ان يقوم الا على اساس من التنسيق المشترك الذى تراعى فيه المصالح الذاتية لكل دولة منها ء، ومصالح الوطن العربي فى مجموعة نظرا لتعذر خلق اقتصاد عربي قوى مع صغر وحداته الاقتصادية وانفرادها باعمال التنمية واتفقوا على ان التنسيق الانمائي من شأنه تحقيق مزايا التخصص فى الانتاج ووفورات السوق الواسعة ، وان التنسيق لا يعني الحد من حريات البلدان الاعضاء فى تقرير ما يرونه مناسبا لهم بالرغم من تأكيده على ضرورة توطين الانتاج على اساس الكفاءة الانتاجية ٠ واتفقوا على ان الطريق لتحقيق التنسيق الانمائي يجب الا يقتصر على الغاء الرسوم والقيود الجمركية بل يجب ان يتعدى ذلك ايضا الى مباشرة عملية التنسيق منذ بداية النشاط الاستثماري اى منذ الشروع باقامة المشروعات الانمائية ٠

ولا شك بان عملية التنسيق هذه يمكن ان تتم بصورة ايسر واسهل اذا كانت الدول الاطراف في التنسيق تعتنق مبدأ التخطيط الاقتصادى والاجتماعي ، ذلك انه يمكن في تلك الحالة اجراء التنسيق في مرحلة اعداد الخطط الاقتصادية اى في مرحلة دراسات المشروعات لا تنفيذها ، ولا يخفي ما لذلك من اهمية كبرى في اختصار الوقت والاقلال من الجهد والحفاظ على المورد ٠

لذلك رأينا تأكيدا خاصا لخبراء التخطيط والتنمية على ضرورة استخدام التخطيط القومي كوسيلة لتحقيق تنمية موارد المجتمع البشرية والمادية وتقرير استخدمها بالشكل الذى يضمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في اقصر وقت واقل كلفة ٠

ونادى خبراء التخطيط ايضا بضرورة اقامة جهاز متخصص دائم في نطاق الجامعة العربية يتولى اجراء الدراسات والبحوث ويرسم اطارا عاما لخطة عربية شاملة ينسق من خلالها خطط الدول الاعضاء ٠

ولقد تجلت هذه الافكار بصورة خاصة في المؤتمرين اللذين دعت اليهما الامانة العامة لجامعة الدول العربية والذى عقد احدهما في القاهرة في ٣٠ ايلول ١٩٦٣ وعقد الثاني في الكويت في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٥ ، ولقد تم فيهما

بحث مختلف اهداف واساليب التخطيط كما تم الاتفاق على توصيات تتعلق بطرق تشجيع الابحاث التخطيطية ووضعها في خدمة الاقتصاد العربي وسنبين فيما يلى اهم التوصيات التي تم تقديمها الى هذين المؤتمرين ٠

تضمنت التوصيات الصادرة عن لجنة الخبراء العرب في شؤون التخطيط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية الذى عقد في القاهرة في ٣٠ ايلول الى ١٠ تشرين الاول ٩٦٣ الامور التالية :

١ ـ ضرورة اخذ الاقطار العربية باسلوب التخطيط بمفهومه الشامل بصورة تدريجية ٠

٢ ـ ضرورة العمل على توفير مقومات التخطيط الشامل في الامور الاحصائية والاجهزة الفنية التخطيطية والاجهزة المنفذة للمشروعات الانمائية مع نشر الوعي التخطيطي على مختلف المستويات ٠

٣ ـ تشكيل لجنة للقيام بدراسة وتوحيد المفاهيم التخطيطية والحسابات القومية ٠

٤ ـ وضع منهج لتدرب الفنيين وربط السياسة التعليمية والتدريبية باحتياجات الخطة ٠

٥ ـ احكام توزيع الاستثمارات قطاعيا وسنويا بغية تفادى الهزات الاقتصادية ٠

٦ ـ العمل على زيادة الوعي الادخارى ٠

٧ ـ الاسراع بتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية ٠

٨ ـ اهمية تبادل الخبرات والمعلومات التخطيطية ٠

ولقد تم عرض هذه المقترحات على المجلس الاقتصادي الذي احدث بالقرار المرقم ٣٠٩ بتأريخ ٩٦٣/٢/١٧ **لجنة التخطيط الاقتصادى والتنسيق الصناعي** لتحل محل لجنة الخبراء العرب في شؤون التخطيط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، وعملت الامانة العامة لجامعة الدول العربية على تنفيذ الكثير من التوصيات التي المعنا اليها اعلاه ٠

اما اهم التوصيات التي تقدمت بها لجنة التخطيط الاقتصادى والتنسيق الصناعي فهى اقتراح جهاز متخصص دائم في الامانة العامة لجامعة الدول العربية يقوم حسب المبادى التالية :

١ ـ اعتبار لجنة التخطيط الاقتصادى والتنسيق الصناعي لجنة دائمة ٠

٢ ـ تحديد مهام هذه اللجنة بدراسة خطط الاقطار العربية والعمل على تنسيقها واعداد اطار عام لخطة عربية شاملة تسترشد به الاقطار العربية عند وضعها لخطط التنمية الخاصة بها ، وتوحيد المصطلحات والمفاهيم التخطيطية **وتوحيد اساليب اعداد الحسابات القومية ودراسة المشروعات الانمائية** والقضايا التمويلية ٠

٣ ـ تشكل لجان فرعية مؤقتة من قبل اللجنة الدائمة لمهمات معينة ٠

٤ ـ يؤلف مكتب فني لشؤون التخطيط ليقوم باعمال سكرتارية اللجنة الدائمة واللجان الفرعية وما يؤسف له حقا ان هذا الاقتراح لم يؤخذ به حتى الان رغم ان تنسيق الخطط هو الاساس في ايجاد التنسيق الصناعي الذى يؤدى وجوده الى تباعد اكبر في مجال التبادل التجارى ٠

٥ ـ ضرورة وضع المشروعات العربية المشتركة موضع التنفيذ في اقرب وقت ، ذلك لان اقامة شركة عربية جوية واخرى ملاحية وثالثة للنقل البرى وشركات لاستثمار مياه الانهار وتطويرها واخرى لاقامة صناعات عربية مشتركة كل ذلك من شأنه ان يربط بين مصالح الاقطار المساهمة في هذه المنشآت من جهة او بين اغراض هذه المنشآت في توحيد المصالح الاقتصادية للاقطار نفسها وتطويرها من جهة ثانية ٠

٦ ـ زيادة التبادل التجاري في اطار السوق العربية المشتركة ، يجب ان تتم في ضوء تعريف كل قطر بما يمكن له ان يستورده او يصدره الى الاقطار الاخرى ، ولقد باشرت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية مشكورة باجراء ابحاث اولية في هذا الصدد الا ان جهودا كبرى ما زال بالامكان بذلها في هذا المجال ٠

٧ ـ ان اقراراتفاقية ضمان الاستثمارات العربية بصورة خاصة من شأنه ان يفسح المجال امام المستثمر العربي لان يستثمر امواله داخل وطنه لا خارجه ، وان على الاقطار العربية ان تنظر الى الاتفاقيات التي تعقدها فيما بينها بقدسية خاصة تجعل الفرد العربي يندفع بدون اى تردد لاستثمار امواله في اى بقعة من بقاع وطنه ٠

٨ ـ ان التنسيق النقدى ما زال في رأينا بعيدا عن دوائر اهتمام المسؤولين في الوطن العربي رغم الاهتمام العاطفي الذى لقيه فى الاعوام الاولى لقيام الجامعة العربية ولعل من نافلة القول الاشارة الى ما يحققه هذا التنسيق من فوائد مختلفة خاصة في ٠

— ايجاد عمله عربية دولية ذات ثقة عالمية ٠

— تسهيل تبادل السلع والخدمات والاشخاص ٠

— اقلال الحاجة الى الارصدة والعملات الاجنبية لتسوية المدفوعات بين الاقطار العربية وكذلك بين الاقطار العربية والدول الاجنبية ٠

— تسهيل تنقل رؤوس الاموال ومنح القروض والاستفادة منها ٠

— زيادة امكانات الاقطار العربية فى الاستفادة من المؤسسات النقدية الدولية ٠

— تحرير وتعبئة التغطية النقدية العربية لخدمة الاقتصاد العربي ٠

وفي رأينا يجب الاسراع في القيام بالدراسات الضرورية فى هذا الشأن ٠

٩ ـ ان على الحكومات العربية ان تقيم صناديق خاصة للتعويض على المصالح التى **قد تتأثر من خطوات التوحيد الاقتصادى حتى لا تترك مجالا لاية شكوى** ان تترعرع ضد مطلب الوحدة القومى ٠

١٠ـ دلت تجارب القطر العربي السورى فى التنسيق الصناعي بالنسبة لما هو قائم من الصناعات يمكن ان يتم عن طريق التبادل التجارى واقامة مجالس خاصة لصناعات معينة تعنى بامور تطويرها على مستوى الوطن العربي ٠

اما بالنسبة للصناعات المزمع اقامتها ابان عملية التنسيق فيمكن ان تأخذ ضمن اطار تنسيق الخطط احد الاشكال التالية :

ـــ صناعات لا تحتاج الى تنسيق كصناعات التعليب والتعقيم ٠

ـــ صناعات يمكن اقامتها فى قطر دون اخر وعلى ان تكفى حاجة القطر الاخـــر ٠

ـــ صناعات يمكن ان تقام بصورة مشتركـة ولمصلحة الاقطـار المعنية **وذلك كصناعـات الـورق والبتروكيميكـات والصلب والسـيارات وما شابه ذلك ٠**

١١ـ ولعل العمل الذى يحتاج الى اكبر مجهود هـو فى كبح جمـاح الخـلافات السياسية من ان تؤثر على سير عملية الوحدة الاقتصادية ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور محمد العمادي والان ادعو الدكتور احمد مراد ليتفضل بالقاء بحثـــه ٠

التكامل والتنسيق الصناعي بين الاقطار العربية

بقلم : الدكتور احمد مراد

يستعمل كل من تعبير التكامل والتنسيق الصناعي بمفاهيم اقتصادية مختلفة ، كما يستعملان في بعض الاحيان على اعتبارهما مفهوما واحدا ، وبذلك اصبح هذان المفهومان غامضين ٠

اننا نعني بتعبير التكامل الصناعي Intergration ايجاد فروع صناعية في مختلف الاقطار العربية تكمل بعضها من حيث كون منتوجاتها سلعا انتاجية لفروع صناعية فى الاقطار العربية من ناحية وسلعا استهلاكية لسد حاجة السكان في الاقطار العربية المختلفة من ناحية اخرى ، وهذا يعني ايجاد عملية تكرار انتاج مجتمعيه موحده Unitary Reproduction على مستوى عربي ٠

اما التنسيق الصناعي The Industrial Coordination بين الاقطار العربية فيشمل في رأينا ، مجموعة الاجراءات المتخذة لخلق تكامل صناعي بين الاقطار العربية المختلفة ٠

ويهدف هذا البحث الى ايضاح اسباب فشل محاولات التنسيق الصناعي بين الاقطار العربية ورسم الخطوط العامة لمنهاج جديد يتخطى العقبات الحالية ٠ وللوصول الى ذلك قسم البحث الى النقاط التالية :

- امكانات التكامل وضرورة التنسيق الصناعي العربي ٠
- طبيعة التكامل والتنسيق الصناعي العربي ٠
- طريقة التنسيق الصناعي بين الاقطار العربية ٠

ونعرض فيما يلي لهذه النقاط الثلاث على التوالى وبالاختصار اللازم ٠

اولا ـ امكانات التكامل وضرورات التنسيق الصناعي العربي

١ ـ مفهوم الصناعة وانواعها :

ان التكنيك اليدوى هو اساس الانتاج الحرفي ٠ وقد قاد تطور القوى المنتجة الى تجميع المنتجين الحرفيين في ورشات للعمل تقوم على التكنيك اليدوى ٠ ويطلق على الاسلوب اليدوى في الانتاج السلعي تجاوزا اسم الصناعة اليدوية ٠ وقد خلقت الورشات اليدوية الشروط المادية لنشوء وتطور الصناعة الالية التي تشتغل بالآلات ٠ ان المفهوم العلمي يقتصر على الصناعة الالية وهو المفهوم الذى نعتمده في هذا البحث ٠

وتتألف الصناعة من مجموعة المشروعات (ورشات معامل معامل انتاج الطاقة ، مناجم ٠٠٠ الخ) التي تنتج ادوات الانتاج وتستخرج الثروات الطبيعية ، وتصنع الاخشاب وتحول السلع المنتجة في الصناعة او الزراعة ٠ وتعتبر الصناعة القطاع القائد للاقتصاد القومي ، وذلك لانها تنتج ادوات الانتاج

للصناعة نفسها ولمختلف الفروع الاقتصادية الاخرى ٠

وتتألف الصناعة من مجموعتين كبيرتين :

ـ الصناعة الانتاجية أى الصناعة تنتج السلع الانتاجية ٠

ـ الصناعة الاستهلاكية ، اى الصناعة التي تنتج السلع الاستهلاكية ٠

وعلاوة على ذلك تقسم الصناعة الى :

١ ـ صناعة استخراج (استخراج الثروات الارضية ، قطع الاشجار ، صيد الاسماك ٠٠ الخ) ٠

٢ ـ صناعة تحويلية لمعالجة المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعة الاستخراجية والمواد المصنوعة الاخرى ٠

ويفرق الاقتصاد الصناعي ايضا بين الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة ، تبعا لحجم المشروع الصناعي ٠ وتحدد درجة تطور الصناعة القوة الاقتصادية لبلد ما وقدرته الدفاعية ، وامكانية تجهيز الاقتصاد القومي بادوات انتاج عصرية، كما انها تحدد درجة انتاجية العمل في الصناعة ومستوى تطورها التكنيكي وتقسم الصناعة عادة الى فروع صناعية عديدة : نسيجية وكيمياوية وهندسية وغذائية ٠٠ الخ ٠ وتبعا لذلك فان العلائم الجوهرية لمفهوم الصناعة يمكن تحديدها كما يلي :ـ

أ ـ الصناعة هي القطاع القائد للاقتصاد القومي ٠

ب ـ ان الانتاج الصناعي موجه لاستخراج ثروات الارض او متابعة معالجة المواد التي خلقها العمل البشري ٠

جـ ـ تتميز الصناعة ، بالمقارنة مع التجارة او مع الانتاج الحرفي ، باستخدام واسع للوحدات الالية ٠

د ـ تفترق الصناعة عن التجارة والمواصلات في انها تعمل على ادخال تعديلات على المواد الاولية من حيث قيمتها التبادلية والاستعمالية ٠

٢ ـ امكانات نشوء صناعة عربية :

يحتاج قيام أي فرع صناعي الى عدد من المقومات الاساسية واهمها : وسائل الانتاج وقوى العمل ومواد العمل ٠ ويمكن للمشروعات الهيكلية (Infrastructure) ان تساهم الى حد كبير في تسريع قيام الفروع الصناعية وتطويرها ٠

أ ـ من الضروري توفر الحصول بانتظام على مواد العمل من مواد اولية ومساعدة، سواء من داخل البلاد او من خارجها ٠ وتتوفر المواد الاولية والمساعدة بشكل جيد في الاقطار العربية ٠ فالثروة الخشبية في المغرب والسودان واسعة ٠ وينتج العالم العربي حوالي ٧٪ من الانتاج العالمي للقطن وثلث الانتاج العالمي للبترول ويملك ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي للبترول ٠ ويقع القسم

الاكبر من الاحتياطي العالمي للكبريت والفوسفات فى الارض العربية · وفي العالم العربي ثروة حيوانية برية وبحرية كبيرة ، وانتاج زراعي خضري وثمري واسع · ويحتل الوطن العربي مركزا عالميا في انتاج بعض المواد الخام كالفوسفات والمنغنيز والحديد · كما يتوفر فيه عدد من المعادن الاخرى كالنحاس والرصاص والزنك والقصدير والكروم والتنغستين والكوبالت والمعادن المشعة والذهب والفضة ·

ان أهم مصادر الطاقة الحالية هي الفحم والبترول والمياه ، ويزخر الوطن العربي بطاقات بترولية هائلة وامكانات مائية جيدة وامكانات فحمية لا بأس بها ·

ان توزع مواد الانتاج مختلف ومتكامل بين الاقطار العربية ، فما ينقص الواحد متوفر عادة في القطر الآخر ، ولكن الانتفاع بمواد العمل في مجموع العالم العربي هو اقل بكثير من المستوى المطلوب والامكانات المتاحة ويساعد تكامل الصناعات العربية على تحسين الاستفادة من هذه المواد ·

ب ـ **كذلك فان قوى العمل متوفرة من حيث العدد ، ولكنها ضعيفة اجمالا من** حيث التأهيل وقد مكنت جهود الحكومات في ميدان التصنيع والتدريب من تأهيل اطارات لا بأس بها لقيادة حركة التصنيع · وتختلف درجة توفر هذه الاطارات ومستوى تدريبها ونوعية تأهيلها من قطر الى قطر آخر · ويلاحظ وجود فيض في بعض انواع الخبرات في بعض الاقطار رغم الحاجة الماسة اليها في اطار اخر · **ويساعد التصنيع اللاحق على تحسين الاطارات** كما وكيفا · **كما ان التصنيع المنسق بين الاقطار العربية يساعد في رد** فائض الخبرات في بعض الاقطار على نقصها في البعض الآخر ، ويساعد استيراد بعض انواع الخبرات النادرة من البلدان الاجنبية على تغطية الحاجة الاجمالية للوطن العربي ككل ·

جـ ـ يتم الحصول على ادوات الانتاج بشكل رئيسى من البلدان المتطورة ، لان الصناعات الانتاجية لم تتطور بعد بدرجة كافية لعوامل عديدة · وما زال قسم هام من ادوات الانتاج ملكا للاجانب · ويتم تمويل استيراد ادوات الانتاج هذه بالاموال المكدسة والادخارات الوطنية والقروض الاجنبية او من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر ·

ان توزيع مصادر التمويل المتاحة ، مختلف من قطر لاخر · ان مصادر التمويل المتاحة لبعض الاقطار تفيض عن حاجتها ، فتنزع الى البذخ والتبذير وايداع الفوائض في مصارف اجنبية وتطوير قطاع البناء والتشييد لغايات استهلاكية · وفي نفس الوقت تقل مصادر التمويل المتاحة للاقطار الاخرى عن حاجتها ، فتعمد الى ابطاء حركة التنمية الاقتصادية والى الاقتراض من دول ومصارف اجنبية · ومن الصعب جدا تطوير الصناعة الانتاجية للاقطار العربية في شروط التخلف والتجزئة والتبعية التي تعيشها الاقتصادات العربية ·

٣ ـ وضع الصناعة العربية :

لقد تطورت في القرن العشرين ، وبعامل النمو العفوي للقوى الانتاجية ، فروع صناعية استهلاكية في مختلف اقطار العالم العربي ، ولم تتجاوز حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الصافي الـ ١٠٪ وهي ترتفع في بعض الاقطار الى ٢٠٪ بينما تبلغ هذه عادة ٤٠٪ في البلدان الصناعية المتطورة · وتبلغ نسبة العاملين في الصناعة مابين ٣ـ١١٪ بينما تبلغ في البلاد الصناعية المتطورة ما بين ٣٠ـ٤٠٪ من اجمال القوة العاملة · وقد بلغ نصيب الفرد الواحد من الدخل الصناعي المحلي في عام ١٩٦٣ في الاقطار العربية (٢٥) دولارا ، بينما بلغ في البلدان المتقدمة نحو (٤٨٠) دولارا فى عام ١٩٦٠ ·

ويتزايد دور الصناعة في الاقتصاديات العربية باستمرار بعامل التكديس · ولكن هذا الدور ما زال ضعيفا بالمقارنة مع البلدان الصناعية المتطورة ·

وتهدف جميع الاقطار العربية الى ازالة اثار التخلف والتبعية والتجزئة والنهوض بمستوى الدخل القومي ومعيشة لسكان عن طريق التصنيع · وهي تتمايز فيما بينها في درجة التصميم على هذه الاهداف ومتابعتها · ومن اجل ذلك تعمل هذه الاقطار على تنمية اقتصادها وزيادة انتاجها القوميين وهي تبذل في ذلك جهودا كبيرة لتطوير بنيانها الاقتصادي والاجتماعي وتعجيل وتائر النمور مستخدمة في ذلك اساليب العلم والتكنولوجيا · وقد وضع كل من الاقطارالعربية لنفسه برامج للتنمية يلعب القطاع العام الدور الاكبر في تنفيذه · واستطاعت الاقطار العربية عن هذا الطريق رفع المعدل السنوي للنمو الصناعي من ٣ـ٨ في المئة الى ٨ـ١٤ بالمئة او اكثر · واستطاع بعض الاقطار اقامة بعض الصناعات الانتاجية والثقيلة ، خاضعة للقطاع العام ·

وتتميز الصناعة في الاقطار العربية بالخصائص التالية :ـ

أ ـ اهتمت الفروع الصناعية التي تطورت بصورة تلقائية بصناعات السلع الاستهلاكية الخفيفة لمواجهة الطلب المحلي على هذه السلع بدلا من استيرادها ، وحظيت بالحماية اللازمة لها · ان هذه الفروع الصناعية متوازنة اجمالا في الاقطار العربية ، وتقوم على وحدات ضعيفة الحجم ومستوى الانتاجية ، وتعمل لتموين اسواقها المحلية بصورة رئيسية ·

ان هذه الفروع الصناعية هي الفروع الصناعية السائدة في الصناعات العربية ·

ب ـ تلاقي المشروعات والبرامج الصناعية اهتماما خاصا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتم تنفيذ اقسام هامة من مشروعات التنمية الصناعية من خلال برامج للاستثمارات الصناعية وقد ساعد هذا الاسلوب في تسريع وسائل التنمية وبناء بعض الصناعات الانتاجية والثقيلة ·

جـ ـ يحتل القطاع العام بدرجات متفاوتة ، دورا متزايد الاهمية في برامج

الاستثمارات الصناعية . وقد ركز القطاع العام توظيفاته بصورة رئيسية على الصناعات الاستخراجية ، وعلى الصناعات الكبرى كصناعة الاسمدة والاحماض والقلويات والغازات والاملاح الصناعية والمطاط والاطارات وادوات الانتاج والتعدين والاليات .. وغيرها ..

د ـ ان قسما هاما من الصناعات ، وخاصة الاستخراجية منها ، ما زال يستثمر من قبل الاجانب مباشرة ويشتمل هذا القسم على استخراج البترول واستخراج المعادن .

٤ ـ مشاكل الصناعة العربية :

من أهم مشاكل الصناعة العربية ، على المستوى القطري ، وجود عوائق في كل قطر تعرقل قيام فروع صناعية عديدة على أساس الانتاج الكبير ، بحيث يؤدي ذلك الى الاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية . ومن هذه المشاكل ما تختص به اقطار دون اخرى ، ومنها ما تشترك به جميع الاقطار العربية .

وتتبدى العوائق التي تختص بها اقطار عربية دون اخرى في :

— نقص مصادر التمويل المتاحة .

— نقص بعض انواع الخبرات .

— نقص بعض انواع المواد الاولية .

أما العوائق التي تشترك بها جميع الاقطار العربية فتتبدى في :

— ضعف السوق الداخلية والخارجية لكل قطر .

— انخفاض مستوى تجهيزات الـ Infrastructure في كل قطر وفي مجموع الاقطار العربية .

ان مجموعة هذه العوائق ادت الى :

آ ـ قيام فروع صناعية متكررة متماثلة في كل قطر عربي بدلا من قيام فروع صناعية عديدة على أساس الانتاج الواسع .

ب ـ قيام مشاريع صناعية صغيرة بحدود حجم السوق الاقتصادي القطري بدلا من منشآت صناعية ضخمة بحدود السوق الاقتصادية العربية .

ج ـ ارتفاع تكاليف الانتاج وحماية الصناعات القطرية الصغيرة بحواجز جمركية عالية ، وقيام تنافس صناعي عربي في الصناعات الاستهلاكية ، ضمن الاسواق العربية وتنافس عربي اجنبي فى الاسواق الدولية ، واستسلام نسبي للصناعات الاجنبية الانتاجية ، وحتى الاستهلاكية في حدود ما لا يصنع في الاقطار العربية .

د ـ تسليم القسم الهام والاساسى من الصناعات الاستخراجية الاساسية في الوطن العربي الى الاحتكارات الرأسمالية الاجنبية . وعلى رأسها البترول والثروات المعدنية .

هـ ـ ابطاء معدلات التنمية الاقتصادية والصناعية خاصة ، والحفاظ على الوطن العربي فى حالة تخلف وتجزئة وتبعية ، وبالتالي اعاقة رفع المستوى المعاشي للسكان العرب وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحرير الاجزاء المغتصبة والمستعمرة من التراب العربي ٠

٥ ـ تكامل عوامل الانتاج وضرورة التنسيق العربي :

ان النواقص المشاهدة في هذا القطر او ذاك بالنسبة لبعض عوامل الانتاج ، يقابلها اجمالا توفر العامل في اقطار اخرى ٠ فعوامل الانتاج للصناعة ، على المستوى القومي هي عوامل متكاملة ٠ وقد اثبتت مجموعة الدراسات المقدمة في المؤتمرات العربية ، الجغرافية والاقتصادية ، والهندسية والبترولية والانمائية ، صحة ذلك ٠

ان مجموع المشاكل القطرية للصناعة العربية لا يمكن ان تحل الا بايجاد تكامل من خلال التنسيق الصناعي بين البلدان العربية ٠ وهذا يعني تنسيق الصناعات القائمة حاليا وتنسيق برامج التنمية للمشروعات الصناعية المزمع القيام بها ٠

ان التنسيق الصناعي بين الاقطار العربية ضروري من حيث المبدأ ٠ وتتبدى ضرورة هذا التنسيق فيما يلي :ـ

أ ـ الاستفادة من تكامل عوامل الانتاج بين الاقطار العربية المختلفة ، وتوفير الاسواق الواسعة لصناعة عربية متكاملة ، وتطوير صناعة انتاجية في العالم العربي ، وتقريب مستويات التطور الاقتصادي لمختلف الاقطار العربية، وتأمين احتياج الاقطار العربية من مختلف المنتجات وخاصة في اوقات الحروب وعدم انتظام التموين الاجنبي ٠

ب ـ الاسراع بالتنمية الصناعية لرفع مستوى حياة السكان وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحرير الاجزاء المغتصبة والمستعمرة من الارض العربية ، وبناء كتلة اقتصادية عربية قوية ٠

ثانيا : طبيعة التكامل والتنسيق الصناعي بين الاقطار العربية

١ ـ التكتلات الاقتصادية الرأسية والافقية :

يمكن من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، تقسيم التكتلات الاقتصادية الى نوعين :ـ

١ ـ تكتلات رأسية ٠

٢ ـ تكتلات أفقية ٠

لقد سيطر اسلوب التكتل الرأسي في القرن الماضى والنصف الاول من القرن الحالي ، من خلال ربط اقتصاديات المستعمرات والبلدان التابعة باقتصاديات

المتروبول · ان هذا النوع من التكتل هو تكتل امبريالي · وقد تم هذا التكامل بدافع مذهب حرية التجارية ، ومثاله الكومنولث · اما التكتل الافقي فيسود عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية · ويقوم على أساس التكامل الافقي لاقتصاديات متقاربة من حيث المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي ، والموقع الجغرافي في كتلة اقتصادية واحدة تتخذ احدى درجات التكامل الاقتصادي · وقد تمت هذه التكتلات على أساس مذهب التدخل ، ومثالها مختلف انواع التكتلات الاقتصادية المعاصرة ·

ان الخاصة الاساسية ، أي الخاصة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، التي تميز التكتلات الاقتصادية الرأسية انما تكمن في ربط اقتصاد بلدين او اكثر من مرحلتي تطور اجتماعي مختلفين · وذلك عن طريق ادخال الاقتصادات الزراعية للبلدان المتخلفة في عملية اعادة الانتاج المجتمعي للرأسمالية المتطورة · أما الخاصة الاساسية ، أي الخاصة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، التي تميز التكتلات الاقتصادية الافقية فتمكن في ربط اقتصاد بلدين او اكثر من مرحلة تطور اجتماعي واحد ، وذلك عن طريق دمج اقتصاداتها ببعضها وتشكيل سوق مشتركة لها ·

٢ ـ انواع التكتلات الاقتصادية الحالية :

يمكن تقسيم التكتلات الاقتصادية التي تسود عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، من النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يسود البلدان اعضاء الكتلة الواحدة الى ثلاثة انوع :

١ ـ تكتلات اقتصادية للبلدان الاشتراكية ، وهي تتمثل في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) ·

٢ ـ تكتلات اقتصادية للبلدان الرأسمالية الاحتكارية كالسوق الاوروبية المشتركة · ومنظمة التجارة الاوروبية الحرة ·

٣ ـ تكتلات اقتصادية للبلدان النامية كالاسواق المشتركة ، العربية والافريقية والاميركية ـ اللاتينية ·

ان هذا التقسيم ، على عكس تقسيم « بيلابلاسا » هو التقسيم الاقتصادي ـ الاجتماعي أي التقسيم وفق الطبيعة الاقتصادية ـ الاجتماعية للتكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ·

ان القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تحكم عملية التكتل الاقتصادي في البلدان الاشتراكية هي القوانين الاقتصادية للنظام الاشتراكي ، وخاصة قانون التطور المتناسب المخطط · أما القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تحكم عملية التكتل الاقتصادي في البلدان الرأسمالية فهي القوانين الاقتصادية للنظام الرأسمالي ، وخاصة قانون المزاحمة وفي البلدان النامية بتأثر مفعول القوانين الاقتصادية الرأسمالية ، الى هذا الحد او ذلك :

١ ـ بوجود قطاع عام ذي سمعة معينة ·

٢ ـ بتخطيط التنمية الاقتصادية بدرجة معينة من الشمول ·

٣ ـ بالتحكم بعملية اعادة الانتاج المجتمعي ، في مجالات الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك بدرجة معينة من القدرة على التحكم ٠

٤ ـ بتأثيرات العلاقات الاقتصادية م ع البلدان الاشتراكية ، التي تجعل للقوانين الاقتصادية الاشتراكية مفاعيل معينة على اقتصاديات البلدان النامية ٠

٣ ـ الاسلوب الاطاري للتنسيق الصناعي :

لقد اعتمدت الاسواق المشتركة بجميع انواعها اسلوب توحيد سوق البلدان والاعضاء عن طريق اتخاذ اجراءات في نطاق السياسة الاقتصادية بهدف ايجاد شروط واحدة للنشاط الاقتصادي للبلدان الاعضاء ككل ٠ ان الاتفاق على اطار موحد للسياسة الاقتصادية يؤدي الى اعمال مفاعيل القوانين الاقتصادية ، وخاصة قانون المزاحمة ، على مستوى بلدان السوق المشتركة ٠ وتسمى هذه الطريقة في التنسيق : الاسلوب الاطاري The Structural Method of Cooperation

لقد اعتمدت السوق الاوروبية المشتركة ، ومثلها التكتلات الاقتصادية الرأسمالية هذه الطريقة في التنسيق ٠ ان « هدف السوق الاوروبية المشتركة هو خلق منطقة واسعة تحكمها سياسة اقتصادية مشتركة ، وتشكل وحدة انتاجية جبارة تسمح بالنمو الاقتصادي المستمر ، والاستقرار الاكبر لمستوى الاسعار والارتفاع السريع لمستوى الحياة ، وعلى الاخص بتنمية العلاقات المنسجمة بين الدول الاعضاء » ٠

والمبادىء الخمسة الاساسية التي تؤمن هذا الهدف هي :ـ

أ ـ حرية تداول السلع بين الدول الاعضاء ٠

ب ـ توحيد السوق ضمن اطر سياسية اقتصادية مشتركة ٠

ج ـ حرية انتقال الاشخاص والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول الاعضاء ٠

د ـ اصدار التشريعات الضرورية لحماية المنافسة ٠

هـ ـ توحيد السياسة الاجتماعية بين الدول الاعضاء ٠

ولم تشتمل مواد الاتفاقية الـ ٢٤٨ على احكام تتعلق بالتنسيق الصناعي ٠ ان تفاعل القوى السوقية ضمن التنظيم الاطاري يسمح بان يواجه كل فرع وضعين موحدين ومتضاربين:

١ ـ توسيع سوق هذا الفرع الصناعي عن طريق ضم الاسواق الاخرى اليه ٠

٢ ـ تعريضه لمنافسة الفروع الصناعية المماثلة في البلدان الاخرى التي تود ضم سوقه اليها .

ان الصراع التزاحمي للمنشآت الصناعية المختلفة يؤدي الى تنسيق الفروع الصناعية المتماثلة لصالح الفروع الصناعية لاقوى عن طريق التصفية او الدمج ٠

٤ ـ الاسلوب التخطيطي للتنسيق الصناعي :

أما الكتلة الاقتصادية الاشتراكية ، الممثلة بمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، فانها تهدف الى :ـ

١ ـ التحسين المنهاجي للاقتصاد الوطني ٠
٢ ـ الاسراع في تحقيق التقدم الاقتصادي والتكنيكي ٠
٣ ـ تصنيع البلدان الضعيفة التطور ٠
٤ ـ الزيادة المستمرة لانتاجية العمل ٠
٥ ـ التحسين الدائم لمستويات المعيشة ٠

وللوصول الى هذه الاهداف طورت بلدان مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة اشكالا جديدة من التعاون الاقتصادي منها :

أ ـ التخصص والتعاون في فروع الانتاج فيما بينها ٠
ب ـ البناء المشترك لمؤسسات صناعية ٠
ج ـ الاستثمار المشترك لمصادر المواد الاولية والطاقة ٠
د ـ التعاون التكنيكي في بناء مؤسسات صناعية كبرى ٠
هـ ـ التعاون العلمي التكنيكي والمساعدة العلمية والتكنيكية المجانية ٠

ولا يهدف مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة الى اقامة سوق واحدة حرة ، بل الى اقامة سوق منظمة ، بالاتفاق لكل سلعة من السلع التي يجري تداولها في هذه السوق ٠

ان التنسيق الصناعي في هذه الكتلة الاقتصادية ، يعتمد الاسلوب التخطيطي للتنسيق

ان التنسيق المخطط للفروع الصناعية لا يخلق المجال لعمل القوى السوقية التلقائية بل يسمح بالاستفادة من جميع الطاقات المتوفرة ٠ ويمنع الاسس اللازمة للاستفادة منهـا ٠

ان لهذا الاسلوب صعوبات متعددة تتعلق اهمها ب :

١ ـ أسس توزيع الصناعات بين مختلف البلدان الاعضاء ٠
٢ ـ اسعار تبادل المنتجات الصناعية بين البلدان الاعضاء ٠ ورغم هذه الصعوبات فان هذا الاسلوب في التنسيق الصناعي يحقق فوائد كبرى ، داخلية وخارجية ، ناجمة عن التخصص والانتاج الواسع وتركز المشاريع ٠ وقد ساعد الاسلوب التخطيطي المتبع في بلدان مجلس المعونة ، والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج على السير في هذا الاسلوب ٠ ومن فوائد هذا الاسلوب ٠ الاستفادة من جميع الطاقات المتاحة وتنسيقها دون تحطيم طاقات متاحة عن طريق قانون المنافسة ٠

٥ ـ حالة الاسواق المشتركة في البلدان النامية :

ما زالت الاسواق المشتركة في البلدان النامية ضعيفة التطور وبسبب عدم نمو القوى الاقتصادية بشكل كاف فان العوامل المعنوية تمثل في هذه الزمرة من التكتلات دورا بارزا · ويرجع ضعف تطور هذه الزمرة في الاسواق لعدد من العوامل ، منها عدم وضوح الطرائق والاساليب واختلاف مستويات التطور والامكانات ، واختلاف وتبدل السياسات ، وتباين بنية التنظيم الاقتصادي بين الدول الاعضاء ·

ان الاسلوب الاساسي الذي اعتمدته هذه الزمرة من التكتلات الاقتصادية هو توحيد السوق عن طريق الاجراءات الجمركية والتجارية · ولكنها لم تستبعد امكان استعمال اساليب انشاء المؤسسات المشتركة وتنسيق المشاريع · وفي سبيل حماية الصناعات الصغيرة الناشئة في البلدان الاعضاء بهذه الكتل لجأت هذه البلدان الى الاحتماء وراء متاريس الاجراءات الادارية والكمية وغيرها بحيث تعطل في الواقع سير عملية الاندماج الاقتصادي لهذه الكتل الاقتصادية ·

٦ ـ خصائص اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة :

تحتل الاقطار العربية والسوق العربية المشتركة مركزا خاصا في كتلة الاسواق المشتركة للبلدان النامية وتتميز السوق العربية المشتركة عن الاسواق الاخرى لهذه الكتلة وعن مجموع التكتلات لاقتصادية الاخرى في العالم بما يلي :ـ

أ ـ تتألف هذه الكتلة من اقطار ذات قومية واحدة · فالعامل القومي ، والعناصر المشكلة للقومية العربية تشكل عناصر ايجابية يمكن ان تدفع تكوين هذه الكتلة باسرع من التكتلات الاخرى ·

وتعمل هذا التكتل الاقتصادي جوانب اخرى للتكتل السياسي والعسكري والقومي ·· الخ ·

ب ـ تتألف هذه الكتلة من اقطار ذات اقتصادات متأخرة · ففي بعض اقطارها يحتل القطاع العام دورا قائدا كما هو الحال في القطر المصري والسوري والجزائري وتسير اقطار اخرى على مبادىء الحرية الاقتصادية الكاملة كالكويت والسعودية وليبيا ولبنان · وثمة اقطار تأخذ بدور التدخل الحكومي الى مد بعيد فتطبق حماية جمركية معينة كالعراق والاردن · ويحظى القطاع العام بدور هام في الاقتصاد العراقي ·

اننا نجد في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة صراعا قويا تتداخل فيه المسائل القومية والاقتصادية ، وتتنازع عوامل التكتل والتفرقة مشكلة تذبذبات لا تخلو من تأثير قوى خارجية ، الامر الذي يخلق صعوبات خاصة في هذا التكتل رغم عوامله الايجابية ·

ان الماهية الاقتصادية الاجتماعية لاقتصاديات الاقطار العربية مختلفة الى حد جعل اتباع مفاهيم السوق المشتركة او مفاهيم مجلس المساعدة الاقتصادية

المتبادلة امرا مستحيلا من الجهة النظرية العملية . وبذلك يصبح من الضروري أمام الاقطار العربية ان تبحث ، هنا وهناك ، عن الطرائق المناسبة لواقعها واوضاعها . وان ترسم طريقها الخاص للتكامل الاقتصادى والتنسيق الصناعي بين مختلف الاقطار العربية

ثالثا ـ طريقة التنسيق الصناعي بين البلدان العربية

١ ـ طريقة التنسيق الصناعي الحالية ونواقصها :

لقد عملت بعض الاقطار العربية الى توقيع الوحدة الاقتصادية العربية ولاحجام عدد من الاقطار من الدخول فيها بسبب المبادىء شديدة الالزام فيها والتي لم تقبل بها هذه الاقطار . وصدر قرار انشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة في أقامة الوحدة الاقتصادية وودت بعض الاقطار العربية الدخول في السوق العربية المشتركة دون التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية فرفض طلبها لاسباب حقوقية محضة . وقد عمدت السوق العربية المشتركة الى اقامة سوق عربية واحدة بين البلدان الاعضاء عن طريق تخفيض القيود الادارية وتخفيف الرسوم الجمركية بصورة متزايدة حتى تزول هذه الرسوم . وهذا يعني تشديد المزاحمة بين الصناعات العربية للاقطار الاعضاء في السوق على أساس قانون المزاحمة الرأسمالى . وقد قاوم عدد من الاقطار اثار هذه المزاحمة عن طريق القيود الكمية والادارية . ان السوق العربية المشتركة تهدف الى يجاد تنسيق صناعي عن طريق التجارة الخارجية .

نصت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على « تنسيق السياسية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة » كما نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة منها على ان تتألف مبدئيا لجان دائمة ، ومنها اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشؤون الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعي وقد تم تأسيس هذه اللجان وانبثقت عن اللجنة الاقتصادية لجنة فرعية خاصة بالتنسيق الصناعي سميت اللجنة الفرعية للتنسيق الصناعي وتنمية الثروة المعدنية .

لقد تم تأسيس هذه اللجان ، ومنها لجنة التنسيق الصناعي ، منذ عام ١٩٦٤ وهي تجتمع عند الحاجة لمناقشة المسائل المعروضة في جدول اعمالها وذلك قبل عرضها على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . ولم تتخذ هذه اللجنة اية اجراءات عملية حتى عام ٩٦٦ عندما اتخذت توصية بان تراعي الدول الاعضاء ، عند وضع خططها الانمائية ، الاثار التي تنجم عن اقامة صناعات متوازية . وان لكل عضو ان يتقدم بمذكرة الى مجلس الوحدة الاقتصادية اذا شعر ان تصرف عضو آخر يضر بمصالحه من هذه الناحية واقرت هذه اللجنة في عام ١٩٦٧ انواع الفروع الصناعية التي يمكن اخضاعها للتنسيق الصناعي ، وطلبت من الدول الاعضاء معلومات حول هذه الصناعات واقرت عدم التعرض للصناعات القائمة واخذها بعين

الاعتبار فقط ، عند التنسيق الصناعي · واوصت بان « الجمهورية العربية السورية باقامة مشروع حامض الليمون على اساس تأمين حاجة السوق العربية المشتركة من هذه المادة » ويبدو من كل ما ذكر ان لجنة التنسيق الصناعي لم تبدأ عملها الفعلي بعد ·

٢ ـ الخلفية الفكرية للسوق المشتركة واثارها الضارة :

تقوم الخلفية الفكرية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة على القوانين الاقتصادية الرأسمالية ومذهب التدخل الحكومي ، حيث تتخذ الاجراءات المناسبة بخصوص السياسة التي تتبع بخصوص الصناعة، ويترك لقوانين المزاحمة ان تفعل فعلها ·

ان الاسلوب الاطاري للتنسيق الصناعي ، والذي اخذت به اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ضمنا لا يتناسب والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الاقطار العربية :ـ

١ ـ ان اسلوب التنسيق الاطاري القائم على مفاعيل القوى السوقية يحطم الطاقات المتاحة في الصناعات الاضعف · وبذلك يزيد في اختلاف مستويات التطور الاقتصادي بين الاقطار العربية ·

٢ ـ طالما كان هناك تباين ملحوظ في اطارات التنظيم الاقتصادي للاقطار العربية فان البلدان السائرة في طريق الاشتراكية تستطيع من خلال حصر تجارتها الخارجية ان توقف مفاعيل قانون المزاحمة بالنسبة لسوقها الخاصة ·وبذلك تصبح عملية التنسيق الصناعي وحيدة الجانب ·

٣ ـ يقتصر مفعول اسلوب التنسيق الاطاري على الصناعات القائمة ولا يتعداها من حيث الاساس الى الصناعات المنتظر قيامها · وبسبب ضعف مستويات التطور تبقى عملية التصنيع متأخرة ، ولا تجرى الفائدة الكاملة من تكامل عناصر الانتاج على مستوى الوطن العربي · وبذلك فان اسلوب التنسيق الاطاري لا يساعد على تأمين تنمية تصنيع سريع للاقطار العربية ·

ولهذه الاسباب سارت عملية التنسيق الاقتصادي ببطء بالغ رغم تأكيد اهميتها الماسة من قبل جميع الاطراف · وقد اثار بحث اسس التنسيق الصناعي الكثير من الجدل في اجتماعات لجنة التنسيق الصناعي وتنمية الثروة المعدنية لعام ١٩٦٧ ولم تأت هذه الاجتماعات بأي نتيجة عملية عدا قرار مشروع حامض الليمون · وكذلك اثارت مسألة الغاء القيود الادارية والكمية مناقشات حادة في اجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٩ بدون الوصول الى اي قرار في الموضوع ·

ان التنسيق الصناعي بين الاقطار العربية يجابه وضعا ملائما من حيث عدم وجود عدد من الفروع الصناعية اصلا او وجودها ضعيفة ، واهمها الفروع

الصناعية الثقيلة والاستخراجية والانتاجية · وهو يجابه وضعا غير ملائم من حيث وجود عدد واسع من الصناعات الصغيرة المتوازية والضعيفة الانتاجية في اكثر الاقطار العربية · ولذلك فانه لابد من ايجاد طريقة تسمح بتجميع عوامل الانتاج الضرورية من الاقطار العربية المتخلفة لتشييد فروع صناعية ثقيلة واستخراجية وانتاجية ، كما انه لابد من ايجاد طريقة تسمح بتحويل الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوازية الى وحدات كبيرة تعمل للسوق العربية ككل وذلك دون تحطيم الوحدات الصناعية الاصغر · ويجب ان يتم تحقيق هذا وذلك لتحقيق منفعة مشتركة اكبر لجميع الاقطار العربية ·

٣ ـ التعاون الاقتصادي هو الاسلوب الجديد :

ان جوهر الوحدة الاقتصادية للاقطار العربية انما هو تكامل الاقتصاد العربي عن طريق التنمية الاقتصادية المشتركة ، وبالخاصة التصنيع · ويجلب التعاون المشترك بين الاقطار العربية في ميدان التنمية الاقتصادية والتصنيع القومي افضل النتائج · وتتبدى ضرورة هذا التعاون في :

أ ـ حاجة البلاد العربية كلها الى التصنيع بسبب تخلف اقتصادها وتبعيته وتجزئته واعتماده على محصول واحد ·

ب ـ ضرورة التصنيع ذاته من توسيع السوق وتركيز المشاريع والاسراع بانشاء صناعات ثقيلة ·

جـ ـ الضرورات القومية الناشئة عن وحدة الارض واللغة والتاريخ المشترك والاهداف المشتركة ، وعن الشروط العالمية التي تتطور فيها حركة التحرر الوطني العربية ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحرير الاجزاء المغتصبة والمستعمرة من التراب العربي ·

د ـ تحسين عمليات التنمية والتصنيع عن طريق تنظيم المنافسة وزيادة التخصص ورفع الانتاجية والاستغلال الجماعي للانهر لاقليمية والمواصلات الاقليمية وحل مشاكل اكتظاظ السكان في بعض البلدان العربية ·

هـ ـ تذليل صعوبات تمويل الاستثمار الاقليمي فى البلدان العربية كلها باستخدام عائدات البترول بصورة اكثر مردودا ·

واذا كان التعاون الاقتصادى بين الاقطار العربية ضرورى من حيث المبدأ ، فان اساليب وطرائق هذا التعاون يمكن ان تأخذ اشكالا مختلفة حسب الحال ، ومن الضرورى ان تراعى اساليب التعاون هذه اختلاف المناهج الاقتصادية والسياسية للاقطار العربية المختلفة ، واختلاف مستويات التطور الاقتصادي فيها وضرورة تحقيق منفعة مشتركة لعموم الاقطار العربية ، وعدم تحطيم القوى والطاقات الانتاجية المتاحة ·

ان التنسيق الصناعي بين الاقطار العربية يجب ان يقوم على اساس تعاون جميع الاقطار الاعضاء لتحقيق منفعة مشتركة · والاساليب التى يمكن ان تتبع

فى هذا التنسيق هى التركيز والتجميع والتخصص والتعاون · وهذه الاساليب التى تحكمها عوامل القوى السوقية فى النظام الرأسمالى يجب ان تستخدم بصورة واعية لاقامة صناعات عربية بين الاقطار العربية ·

ان التنسيق الصناعى بين الاقطار العربية يجب ان يشمل :

آ ـ تنسيق المشروعات الصناعية الجديدة فى نطاق القطاع العام والخاص ·

ب ـ تنسيق الفروع الصناعية القائمة حاليا فى نطاق القطاع العام والقطاع الخاص ·

٤ ـ تنسيق المشروعات الصناعية الجديدة فى القطاع العام :

ان تنسيق المشروعات الصناعية الجديدة فى القطاع العام انما يعنى تنسيق خطط التنمية الصناعية فى الاقطار العربية و / أو الاقطار الاعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية · ان الاقطار العربية الاساسية تضع حاليا خططا للاستثمارات الصناعية للقطاع العام · ويعني تنسيق خطط الاستثمارات الصناعية التوفيق الطوعي لبرامج الاستثمارات في المشروعات الصناعية الجديدة فى القطاع العام · ويثير مثل هذا التنسيق بالطبع تباينا واسعا فى وجهات النظر ويطرح مسائل لا بد من وضع حلول لها مثل :ـ

ـ **مكان اقامة المشروع :** وهذه يمكن حلها باستخدام معاملات المنفعة القصوى لاستثمارات المشروع الصناعية ·

ـ **ملكية المشروع :** وهذه يمكن ان تكون ملكية عربية مشتركة على اساس مفاهيم الشركات المساهمة او ملكية للقطر الذى يقام فيه المشروع · وليس من الضرورى اتباع طريق واحدة بل يمكن اختيار الاسلوب لكل مشروع على حدة ·

ـ **تمويل المشروع :** يمكن اتباع مبدأ مساهمة حكومات الاقطار العربية في حالة الشركات المساهمة او ان يمول المشروع من القطر الذي يقام المشروع في اراضيه سواء باموالـه الخاصة او بقروض من الاقطار العربية التي تتوفر لها الامكانية المالية ·

ـ **تسويق منتجات المشروع :** تتم هذه بالاسعار العالمية الزاما لجميع الاقطار العربية او للاقطار المشتركة في المشروع · وتمنع جميع الاقطار المشتركة استيراد منتوجات من نفس الصنف · ويجب ان تحدد احكام التسويق هذه في نفس اتفاقية اقامة المشروع بين الاقطار العربية ·

ان هذا الاسلوب يؤدى الى اقامة مشروعات صناعية جديدة مشتركة بين الاقطار العربية و / أو الى اقامة مشروعات غير مشتركة ولكنها تتمتع بسوق الاقطار المشتركة كلها حصرا وتستفيد من مزايا الانتاج الكبير · وهذا لا يمنع

بالطبع ، الاقطار العربية من اقامة مشروعات صناعية لصالح سوقها المحلية الضيقة · ومن المفضل ان تكون هذه المشروعات صغيرة وذات أهمية قطرية ·

ان الامر الهام في هذا الاسلوب ، ليس توزيع المشروعات الصناعية بين الاقطار العربية ، بل اقامة مشروعات مشتركة كانابيب البترول ، واستثمار احواض الانهار واقامة شركات الملاحة المشتركة · ويستلزم التخصص فى اطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تركيز انتاج ما في قطر او عدة اقطار ويجب ان يغطي الانتاج حاجات الاقطار العربية المشتركة · ويوفر التخصص الظروف الملائمة لبناء مؤسسات صناعية ذات طاقة انتاجية عالية ، تضمن تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين نوعية المنتجات ويساعد التعاون عن طريق الاشتراك او التخصص في توسيع وتوطيد الروابط الاقتصادية بين الاقطار العربية وفى تطوير التعاون في حقل الانتاج ·

ان تنسيق برامج الاستثمارات الصناعية للقطاع العام وبرامج التطور الاقتصادي للاقطار العربية ، يجب ان يطبق المباديء التالية :ـ

ـــ اخذ النسب الضرورية تاريخيا للتطور الصناعي لكل قطر وللعالم العربي ككل بصورة صحيحة بحيث تتوازن معه الاقتصادات القطرية ·

ـــ تأمين جدوى سريعة للتنسيق الاقتصاد العربي ، اى تأمين وتائر سريعة لتوسيع الانتاج والتلبية الاكمل لحاجات السكان بفضل زيادة انتاجية العمل ·

ـــ الجمع بين اساليب التخصص الصناعي والتطوير الصناعى المتشابك لكل قطر عربي ، وذلك عن طريق استخدام المعطيات الطبيعية والاقتصادية للانتاج على النحو الافضل ·

ـــ محو الفروق التي نشأت تاريخيا في مستويات التطور الصناعي للاقطار العربية بصورة تدريجية بفضل استخدام الامكانات القطرية والامكانات العربية بصورة متناسقة · ان مثل هذا التنسيق الصناعي بين الاقطار العربية يستلزم :

أ ـ تطوير لجنة التنسيق الصناعي وتنمية الثروة المعدنية التي تجتمع عند الحاجة ، الى جهاز لدى المجلس الاقتصادى لتنسيق برامج الاستثمارات بين الاقطار العربية ووضع الاتفاقيات التنفيذية للمشروعات المتفق عليها ·

ب ـ احداث جهاز تنفيذى لمتابعة تنفيذ المشروعات المتفق عليها وتنسيق العمل بين الاقطار المشتركة في هذا الميدان من ناحية التمويل والتوريد والتجارة لخارجية والسعر ·

ان تجربة مكتب تنسيق الخطط الاقتصادية واللجنة التنفيذية لدى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة يمكن ان تفيد في تلافي بعض الاخطاء التي يمكن ان

تظهر في هذا المجال · ويمكن في اطار هذا التنسيق والتخصص توحيد شركات الطاقة الكهربائية واقامة مجمعات للحديد والصلب والمنغنيز في تونس وموريتانيا والمغرب ومصر والسعودية والجزائر واستخراج وتصنيع الفوسفات من المغرب والاردن وسوريا والجمهورية العربية المتحدة وتونس · وتطوير صناعات بترولية وبتروكيمائية متكاملة فى نطاق الاستخراج والنقل والتوزيع والتصنيع للسوق الدولية واقامة مشروعات لتوليد الطاقة والرى على النيل والرافدين ·· الخ ·

٥ ـ تنسيق المشروعات الصناعية الجديدة فى القطاع الخاص :

تنطلق اقامة المشروعات فى القطاع الخاص من مبادرة اصحاب رؤوس الاموال ودراساتهم وتقرير اقامة مشروع معين على مسؤوليتهم · ويمكن اجراء التنسيق الصناعي فى المشاريع الجديدة للقطاع الخاص عن طريق توزيع هذه المشاريع كما يلى :ـ

ـــ مشاريع ذات أهمية عربية وتقام على نطاق عربي ·

ـــ مشاريع ذات أهمية قطرية وتقام على نطاق قطرى ·

ان جهاز تنسيق برامج الاستثمارات المقترح احداثه لدى المجلس الاقتصادى العربي يمكن أن يكون الهيئة المخولة بالتوصية على الموافقة على قبول مشروع ما في عداد المشاريع ذات الاهمية العربية والتى تقام على نطاق عربي · وذلك وفقا لمعاملات مختلفة مثل الطاقة الانتاجية وحجم السوق وغيرها · ويحدد في قرار القبول سوق هذا المشروع بحيث تقتصر سوق مثل هذه المشروعات على الاقطار التي لا تنتج اصنافا مماثلة · وذلك كيما لا تضار هذه الاقطار والمشروعات بعامل المنافسة · ومتى تقرر الموافقة على احداث المشروع من قبل المجلس الاقتصادى العربي مؤسس هذه المشروعات حصرا ، على اساس شركة مساهمة تطرح اسهمها للاكتتاب للقطاع العام والخاص فى جميع الاقطار العربية · ولا بد من السماح باستثمار رؤوس الاموال العربية على هذا الشكل ، فى جميع الاقطار العربية الاعضاء ، استثنائها من منع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية المطبق فى بعض الاقطار العربية · ان تأسيس المشروعات الصناعية بهذا الشكل يمكن أن يمنحها حماية ادارية مطلقة من المنافسة غير العربية ·

أما المشروعات الصناعية الاخرى ذات الاهمية القطرية فتتم اقامتها وفق السياسة الصناعية للقطر المعني وحده ودون الزام خاص للاقطار الاخرى ·

٦ ـ تنسيق المشروعات الصناعية القائمة للقطاعين العام والخاص :

سارت الاقطار العربية ، اعضاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة خطوطات نظامية فى ميدان تخفيض الرسوم الجمركية · ولكنها اختلفت كثيرا حول موضوع تحرير التبادل التجارى من القيود الكمية والادارية وذلك للاسباب التي ذكرناها سابقا ·

ان الاسلوب الصحيح للتنسيق الصناعي بين الصناعات القائمة فى الاقطار العربية انما يكمن في اتباع اسلوب تخصيص و / أو تجميع المشروعات الصناعية سواء بالنسبة للقطاع العام او بالنسبة للقطاع الخاص · وعن طريق تخصيص و / أو تجميع المشروعات الصناعية يمكن توسيع السوق وتخفيض تكاليف الانتاج وايجاد مشروعات صناعية كبرى ، وتطوير صناعة متقدمة ·

أ ـ التخصص The Specialisation

ان معامل الغزل والنسيج مثلا ، في القطرين العربيين المصري والسوري يمكن أن تتخصص في انتاج انواع ونمر معينة فى الغزول والاقمشة · ويمكن ان يطبق هذا الاسلوب على الكابلات والبطاريات والمعلبات والادوية الخ ·

ان مثل هذا التخصص يمكن ان يتم بين منشآت القطاع العام و / أو القطاع الخاص · وهذا التخصص يبقى المشروعات الصناعية فى اقطارها القائمة فيها ويفتح لها اسواق الاقطار المشتركة فى عقد التخصص ·

ب ـ التجميع The Combination

يقوم التجميع الصناعي على دمج رضائي لمشروعين او اكثر من نفس الفرع الصناعي ، بحيث يؤلف المشروعان من الناحية الحقوقية والاقتصادية مشروعا واحدا مجمعا ذا انتاج متشابه او متكامل · ان مختلف انواع التجميع المعروفة علميا يمكن اتباعها في هذا المجال ، ويمكن ان يتم هذا التجميع بين وحدات اقتصادية حكومية و / او خاصة ، وتتخذ هذه الوحدات شكل شركات او مجمعات مع الحفاظ على معامل الانتاج فى مناطقها القطرية القائمة بها حاليا ، وهكذا تصبح المشروعات الاصلية فروعا للمجمع الجديد الذى يمكن له ان يتخذ له احد الاقطار المشتركة مقرا ، ان مثل هذا التجميع ليس عملية حقوقية فحسب بل هو عملية اقتصادية فهو يساعد على التخصص بين الفروع المختلفة والاستفادة من الامكانات التمويليه بصورة افضل كما يستطيع توزيع انتاجه في مختلفة اقطار المشروعات الاعضاء ·

ان اتفاقيات التجميع واتفاقيات التخصيص تسمح بتأسيس وحدات اقتصادية اكبر بكل مالها من مزايا وتكون هذه الاتفاقيات الاساس لاتخاذ اجراءات حكومية مناسبة بخصوص التجارة الخارجية للبلدان اعضاء الاتفاقية · حيث يمكن الغاء القيود الادارية والكمية بين البلدان اعضاء الاتفاقية وحصر سوق البلدان اعضاء الاتفاقية لصالح لاصناف المنتجة في المشروعات المتخصصة و / او المندمجة دون مثيلاتها الممكن استيرادها من البلدان الاجنبية او الاقطار العربية الاخرى ، ان تطبيق القيود الادارية والكمية على منتجات الاقطار العربية خارج الاتفاقية يحرض المشروعات الصناعية في هذه الاقطار على الاندماج او التخصص ومن الضرورى في حالة حصر السوق وفق ما ذكرنا تثبيت الاسعار لاماد طويلة او وضع معايير لتقرير الاسعار · ومن الضرورى ان يوكل للجهاز التنفيذى المقترح احداثه لدى المجلس الاقتصادى العربي صلاحية متابعة عمليات التخصص هذه

وتشجيعها ومتابعة المسائل التنفيذية ، الحقوقية الاقتصادية ، الخاصة بها وخاصة مسائل التجارة الخارجية والاسعار ٠

في الختام : ان عمليات التنسيق الصناعي يجب ان تنطلق من الموافقة الحرة للاقطار الاعضاء في اى من التدابير المشتركة ، ومن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاى قطر من الاقطار الاعضاء ٠ ان المنفعة المشتركة واخذ المصالح القومية والقطرية بعين الاعتبار هما المبدآن الاقتصاديان الهامان في اجراء تنسيق صناعي ناجح ٠ وتشتمل المنفعة المشتركة على العوامل الاقتصادية والقومية ٠

ان دفع مسألة التنسيق الصناعي الى المقام الاول فيعمل الهيئات الاقتصادية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هو امر من الاهمية بمكان كبير من النواحي القومية والاقتصادية والاجتماعية وهذا يستدعي ٠

١ ـ دمج مجلس الوحدة اقتصادية فى المجلس الاقتصادى العربي ، ورفع سويتهحتى رئيس او نائب رئيس مجلس الوزراء ، وجعله دوريا ليمكن له اتخاذ القرارات المناسبة والملزمة ادبيا للحكومات الاعضاء حتى لا تتعطل قراراته اسوه بالقرارات السابقة المتخذة منذ عام ١٩٥٧ والتي لم يوضع قسم كبير منها قيد التنفيذ حتى الان ٠ ان مثل هذا المجلس ليس بهيئة فوق الحكومات ، بل هو هيئة تنسيقية دائمية لعمل حكومات الاقطار العربية في المجال الاقتصادي ويشكل ضرورة اساسية في المرحلة الحالية بعد نكسة الخامس من حزيران ٠

٢ ـ تطوير لجنة التنسيق الصناعي وتنمية الثروة المعدنية الى هيئتين دائمتين احداهما لتنسيق برامج الاستثمارات والمشاريع بين الاقطار العربية الاعضاء ٠ والثانية لمتابعة الاعمال التنفيذية الناجمة عن تنسيق برامج الاستثمارات واقامة المشروعات المشتركة ودمج وتخصص الفروع الصناعية القائمة وتكون هاتان الهيئتان جهاز المجلس الاقتصادى العربي بمهماته الجديدة وتركيبه الجديد ٠

والامل كبير في ان تساعد المقترحات المذكورة اعلاه على دعم التعاون الاقتصادى والعربي وتطويره بشكل يكون اكثر فعالية ومردودا ٠

المقـــرر

شكر للدكتور احمد مراد والان ادعو الاستاذ محمد صادقرشيد لالقاء بحث الدكتور محمد هاشم عوض بالنيابة بسبب عدم تمكنه من الحضور ٠

رأي في التكامل الاقتصادي العربي

بقلم ـ الدكتور محمد هاشم عـوض

محاضر في كليـة الاقتصـاد

بجامعـة الخرطـوم

لقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حقيقة زاخرة بالتجارب التى اكتسبتها الامة العربية في مجال التعاون الاقتصادى ٠ وكما هو شأن كل التجارب الانشائية نجد المراقبين والمعلقين يختلفون كثيرا فى تقييمهم للتجربة العربية في هذا الميدان٠وبقدر ما نجد بيننا من المؤمنين بجدوىوجدية العمل الاقتصاديالموحد بين الدول العربية ، نجد بين المراقبين من غير العرب من يبدون كثيرا من السكك حول تضامن العرب الاقتصادى ومستقبل هذا التضامن وهؤلاء المراقبون الـذين لا يستطيعون (او لا يريدون) ان يستشعروا ايمان العرب بوحدتهم وعزمهم على التكتل في كل مجال وميدان يتخذون من بعض ظواهر التجربة العربية في مجال التعاون الاقتصادى تبريرا لشكوكهم وتحفظاتهم ٠ وعلى وجه التحديد نجدهـم كثيرا ما يشيرون الى هذه الامور :ـ

١ ـ منذ قيام لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في عام ١٩٤٥ واستبدال المجلس الاقتصادي بها في عام ١٩٥٠ ، اجازت الجامعة العربية عددا من الاتفاقيات الهامة ٠ ولكن اغلبها لم ينفذ ، والقليل الذي نفذ منها كان تنفيذه ناقصا او مخالفا لما كان مقدرا له ان يكون ٠ ومن هذه الاتفاقيات معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية لعام ١٩٥٠ واتفاقيـة تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية المدفوعـات التجارية وانتقال رؤوس الاموال لعام ١٩٥٣ ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية واتفاقية انشاء المؤسسة المالية للاتحاد الاقتصادي لعام ١٩٥٧ واتفاقيـة البترول العربي لعام ١٩٥٩ واتفاقية السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ ٠

٢ ـ كانت معظم هذه الاتفاقيات غير ملزمة للدول الاعضاء ، كما انها احتوت على تحفظات كبيرة وعديدة حدت كثيرا من فعاليتها ٠ مثلا هناك اعفاء السلع التي تحتكرها الدولة من الاعفاءات الجمركية التي تحددها المادة (٢) من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري ٠ والمعروف ان بعض الدول التي انتهجت نهجـا اشتراكيا تحتكر كثيرا من السلع العامة وهناك ايضا الجداول الطويلة التي تضم سلعا صناعية عديدة طالبت الدول المنضمة للسوق العربية المشتركة بعدم تطبيق التخفيضات الجمركية عليها ٠

٣ ـ لم توقع كثير من الدول العربية على عدد كبير من هذه الاتفاقيات كما ان

بعض الدول التي وقعتها لم تصدق عليها الان . فاتفاقية السوق العربية المشتركة لم يوقعها عند اجازتها سوى خمسة دول وصادقت عليها اربعة دول فقط .

٤ ـ فشلت الاتفاقيات المختلفة في زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية ، بل ان هناك دلائل تشير الى انه بالرغم من ان قيمة التبادل التجاري بين هذه الدول لم ينخفض الا ان نسبتها الى جملة تجارتها الخارجية قد قلت .

٥ ـ برهنت تجربتا الاتحاد الجمركي بين سوريا والوحدة بين مصر وسوريا على ان التعاون الاقتصادي الوثيق بين الدول العربية قد يكون عبئا ثقيلا على الدول المشتركة مما يجعله قصير الامد .

٦ ـ ظهرت اتجاهات بين كثير من الدول العربية للدخول في تجمعات اقتصادية اقليمية فيما بينها (مثل دول المغرب) او بالتعاون مع دول غير عربية (مثل الدول المنتسبة للسوق الاوربية المشتركة) .

والمراقبون يعللون هذه الظواهر بعدة تعليلات بعضها يناقض البعض الآخر منها . مثلا يقولون ان الدول العربية تفتقد مقومات التكامل الاقتصادي نظرا لتشابه منتجاتها التي هي اساسا منتجات اولية او شبه مصنعة لا تستهلك الدول العربية في مجموعها الا جزءا يسيرا ويرى البعض الاخر ان المعوق الاول للمجتمع العربي في المجال الاقتصادي هو تغلب النزعات القطرية والاقليمية على نزعة القومية العربية ، وتخوف الدول الاقل تطورا ، وخاصة الغنية بمواردها الطبيعية ، من الدول الاخرى التي استنزفت مواردها الطبيعية وتبحث عن موارد جديدة واسواق اضافية لمنتجاتها المتطورة وفائض قواها البشرية . وفريق آخر يرى أن العقبات التي تجابه تكتل الدول العربية اقتصادية مجرد عوائق مرحليه قابلة للزوال ، اذ انها مجرد مخلفات عقود عديدة من الاستعمار الاجنبي من دول اوربية متفرقة ومتنافرة الشيء الذي حطم الوشائج بين الدول العربية المستعمرة وربط كلا منها ربطا وثيقا باقتصاد المستعمرين ولابد من العمل في روية واناة وصبر للتخلص من اثار الماضي التي ستزول طال الزمن ام قصر .

مشاكلنا ليست فريدة

والحقيقة ان تجربة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لا تختلف كثيرا عن تجربة المجموعات الاخرى من الدول النامية التي حاولت ايجاد نوع من التكامل الاقتصادي فيما بينها مثل مجموعة دول امريكا اللاتينية ومجموعة دول شرق افريقيا .

فدول امريكا اللاتينية ظلت منذ اواخر الثلاثينات تسعى لتوحيد جهودها الاقتصادية ولم تنجح الا في اواخر واوائل الستينيات في التوصل الى انشاء منطقتين للتجارة الحرة وليس منطقة واحدة . فهناك مجموعة دول امريكا الوسطى

التي اتفقت عام ١٩٥٨ على أقامة منطقة تجارة حرة تشملها ، كما ان هناك مجموعة دول جنوب امريكا اللاتينية التي وقعت اتفاقية مونتفيدو لعام ١٩٦٠ لانشاء منطقة تجارة حرة اخرى ٠ وقد سبق قيام هاتين المنطقتين محاولات عديدة غير موفقة مثل مشروع بنك انتر امريكا ١٩٤٠ واتفاقية كيتو لانشاء اتحاد جمركي لوسط امريكا (١٩٤٨) واتفاقيات تحرير التجارة لامريكا الوسطى (٥١ـ٩٥٤) ٠ كما تعثرت محاولات عديدة قامت بها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لتوحيد المنظمات الاقليمية في المنطقة وتنسيق سياسات بنوكها المركزية وتسهيل المدفوعات بينها ٠ وقد كانت من العقبات الكبرى التي واجهت محاولات التكتل الاقتصادي في المنطقة تفوق الارجنتين الصناعي على جاراتها وتخوف قادة الدول الاخرى من نوايا الجنرال بيرون ابان حكمه للارجنتين كما كانت هناك خلافات بين دول الدولار في امريكا اللاتينية والدول الباقية ٠

أما الدول في شرق افريقيا فقد واجهت مشاكل عديدة في تحقيق وحدة اقتصادية متماسكة بين دولها الثلاث ـ اوغندا وكينيا وتنزانيا ـ بالرغم من انها كانت تكون اتحادا جمركيا منذ عام ١٩٢٧ تحت الانتداب البريطاني ٠ وفي عام ١٩٤٨ كونت الحكومة البريطانية اللجنة العليا لشرق افريقيا لتنظيم وادارة الخدمات المشتركة بين المناطق الثلاث التي تشملها الوحدة الجمركية ٠ وفي آخر ١٩٦١ تم استقلال تنزانيا واختفت اللجنة العليا وحلت محلها منظمة الخدمات المشتركة التي بدأت المشاكل تواجهها منذ ولادتها وقد بدأ اتجاهان واضحان بين قادة دول المنظمة ، احدهما يدعو الى تعاون اوثق وتكوين اتحاد فدرالي بين هذه الدول وآخر يرى التريث وتدعيم الاجهزة الحالية قبل اتخاذ خطوة اخرى ٠ وقد كان الاختلاف حول حماية الصناعات المحلية وتوزيع فوائد الاتحاد القائم من اكبر العقبات التي واجهت المنظمة ٠ وقد ظلت الخلافات مستحكمة بين دول المنظمة مما أخر قيام الوحدة الاقتصادية التي اتفق زعماؤها عليها في يونيو ١٩٦٣ حتى يونيو ١٩٦٧ حين وقعت معاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية والسوق المشتركة لشرق افريقيا ٠

وهكذا نرى ان المشاكل التي تواجه التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ليست بدعا بين الدول النامية ، وان مناطق اخرى من العالم ظلت تعاني منها رغم انها ظلت تسعى لتذليلها لفترات اطول من الفترة التي تمتد عبرها التجربة العربية في هذا المجال ٠

منجزات ملموسة رغم المصاعب

وفي الحقيقة ان الذي ينظر بعين لانصاف الى المساعي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول العرب ويقيمها على ضوء المصاعب التي تكتنفها لا الاوضاع المثلى التي تهدف اليها لابد وان يقدر التقدم الذي احرزته الامة العربية في هذا المضمار ٠ والمصاعب التي واجهت مساعي الاتحاد الاقتصادي العربي بلا شك عديدة وضخمة وتستدعي جهدا خارقا وصبرا واناة في معالجتها والتغلب عليها ٠ فهناك اولا التشابه الكبير في اقتصاديات هذه الدول فهي لاتعتمد على المنتجات الخاصة وشبه المصنعة فحسب ٠ ولكن كثيرا منها يعتمد كلية على تصدير مادة خامة واحدة

كالبترول الخام او القطن او الموالح · كما انها في درجات مماثلة في سلم التصنيع واغلب صناعاتها القائمة متشابهة الى حد بعيد ·

وثانيا نجد ان علاقات البلدان العربية التجارية بالبلدان الاخرى أقوى وامتن مما هي فيما بينها · وهذا راجع الى حد ما الى المشكلة الاولى ، اعني مشكلة التشابه بين اقتصادياتها ولكنه أيضا عائد الى ان العالم العربي كان لفترة طويلة موزعا بين عدد من الدول المستعمرة لا تؤمن بحرية التجارة بين مستعمراتها والدول الاخرى مما ادى الى تفكيك اواصر التجارة بين الدول العربية وربط كل منها باسواق الدول المستمرة لها ربطا وثيقا · وبالرغم من مضي حقبة طويلة على نيل الدول لاستقلالها فما زالت التجارة العربية تتجه نحو خارج المنطقة لا الى داخلها · وهذا واضح في شكل شبكات مواصلاتها وفي ضعف الاجهزة الاعلامية والتمويلية التي تعمل لتوثيق التبادل التجاري بينها ·

ثالثا : هناك عوامل كثيرة تعمل على الحد من التبادل التجاري بين الدول العربية · فكثيرا من الدول العربية التي تعاني من نقص في العملات الصعبة تجد نفسها مضطرة لزيادة تجارتها مع بعض الدول الغربية ولو كان هذا على حساب تجارتها العربية سعيا لزيادة حصيلتها من العملة الصعبة · كما ان اتجاه بعض الدول العربية الى التوسع في الصناعات الخفيفة التي تنتج سلعا بديلة للتي كانت تستوردها من شقيقاتها العربيات ، وحاجتها الى السلع الرأسمالية الضرورية لمشاريع التنمية تقوي الاتجاه لانخفاض التبادل فيما بينها وتقويته مع دول من خارج المنطقة · الى جانب هذا نجد ان كثيرا من الدول العربية لا تقوي على اعفاء صادرات الدول العربية من الضرائب الجمركية نظرا لان هذه الضرائب تشكل المصدر الرئيسي لميزانية الدولة كما هو الشأن في معظم البلاد العربية · لهذا كله نجد ان صعوبات جمة تواجه أية محاولات لزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية ، مما يؤكد اهمية ما حققته هذه الدول في هذا المضمار مهما ضوئلت المنجزات اذا ما قيست بالاهداف المأمول بلوغها ·

خط السير الامثل

ان التجربة العربية في مجال التعاون الاقتصادي والتي تمتد عبر عقدين من الزمان يمكن ان تكشف لنا طريق الوحدة الاقتصادية الشاملة التي تنشدها لو احسنا استقراءها والتمثل بدروسها وعبرها · وقليل من التمعن في تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية في الحقبة الماضية يرينا ان تحولا غير موفق حدث في الوجهة التي سارت مجهودات التعاون العربي فيها ·

فلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التي كونت بموجب ميثاق الجامعة العربية قررت في عام ١٩٤٥ الآتي :ـ

١ ـ توجيه الدول الاعضاء بتبادل الفائض من منتجاتهم الزراعية والصناعية ·

٢ ـ التعاون بين البلاد العربية للحصول على المواد الاولية ·

٣ ـ تيسير مختلف سبل المواصلات بين الدول العربية ٠
٤ ـ تنسيق السياسيات والنظم الجمركية ٠
٥ ـ تنسيق أسس التشريعات التجارية والصناعات والمالية ٠
٦ ـ تنسيق أسس العملة ٠
٧ ـ التوجيه بانشاء مؤسسات صناعية تجارية ومالية مشتركة بين البـــلاد العربيـــة ٠
٨ ـ تبادل الاحصاءات والبيانات التجارية والاقتصادية وتوحيد أسسها ٠

وواضح من هذه التوصيات ان الاهداف التي كانت الدول العربية تسعي اليها ثلاثة هي : اولا زيادة التبادل والتعاون التجاري بينها والتمهيد لذلك بالتوفيق بين السياسات والتشريعات الاقتصادية والمالية المتبعة في شتى البلدان العربية ، ثانيا ـ ايجاد تكتل عربي ازاء الامم الاخرى يوحد قوة العرب الشرائية في اسواق العالم ، ثالثا ـ أقامة مشاريع جماعية تشترك فيها الـــدول الاعضـــاء بمواردها ومجهوداتهـــا ٠

وبالرغم من ضخامة هذه الاهداف فقد كانت تبدو عملية ومعقولة ٠ وبالفعل ســارت البلاد العربيـــة خطوات بعيـــدة في تحقيقهـا فكـان ان عقـــدت الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع مما زاد التبادل بين الدول لتنسيق سياسياتها الانتاجية والتوسعية كما نظمت حملات ناجحة للضغط الاقتصادي على الـــدول المتعاونة مع اسرائيل وقام مشروع انتاج البوتاس في الاردن بمجهود مشترك بين الاردن وسوريا والسعودية ولبنان والجمهورية العربية المتحدة والبنك العربي ، كما قامت جامعة الدول العربية بدراسات عديدة للتوفيق بين التشريعات والنظم الاقتصادية والمالية المختلفة للبلدان العربية ٠

ولكن قبل ان تسير البلاد العربية طويلا في هذا النهج العملي برزت الى الوجود السوق الاوربية المشتركة التي استهوت فكرتها كثيرا من الدول التي لاتملك مقومات الاندماج الاقتصادي كدول السوق الاوربية الست ٠ فكان ان اجتذبت الفكرة عددا من المفكرين العرب كما فعلت في امريكا الوسطى والجنوبية وفي افريقيا وآسيا ٠ وسرعان ماوقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية لعام ١٩٥٧ بما فيها من دعوة صريحة لاقامة سوق عربية مشتركة وتحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل بين الدول الموقعة ٠ وما ان مضت سبعة اعوام حتى اعلن عن قيام السوق العربية المشتركة التي بدأ تنفيذها مع مطلع عام ١٩٦٥ ٠ وقد كان واضحا ان السوق الاوربية المشتركة قد اتخذت نموذجا تحتذيه الدول التي انشأت السوق العربية المشتركة ٠

لقد حددت اتفاقية السوق العربية المشتركة اهداف السوق بحيث تعمـل على تحقيق حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية التبادل التجاري وحرية النقل وتجارة الترانزيت واستعمال المرافىء وحرية الاقامة والنشاط الاقتصادي ٠ الا انه في خلال الاربع سنوات التي انصرمت منذ قيام السوق اقتصر تنفيـــذ

الاتفاقية على وضع جدول زمني لتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الاعضاء باستثناء سلع عديدة طلبت الدول المشتركة اعفاءها من التخفيض لاعتبارات خاصة . اما التشريعات المطلوبة لتوحيد السياسيات والاجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية المتبعة في الدول المشتركة فلم تصدر بعد ، ولم يبت في كثير من الامور التي تخص حرية انتقال رؤوس الاموال والافراد والممتلكات بين الدول المكونة للسوق . اذن فيما حققته السوق العربية المشتركة للآن هي اشياء كان يمكن تحقيقها في ظل اتفاقية تجارة ودفع رباعية طويلة المدى تنص على تخفيض الرسوم على سلع محددة حسب جدول زمني يمتد عبر عشر سنوات . وهي بهذا لاتحقق اهداف الاتحاد الجمركي الذي يهدف الى ازالة الحواجز الجمركية بين كل سلع الدول المشتركة من جهة . واحاطتها بتعرفة جمركية موحدة ازاء الدول الخارجية من جهة اخرى ، بل انها لا ترقى الى مصاف مناطق التجارة الحرة التي تكتفي بأول هذين الهدفين .

وللمرء ان يتساءل : هل كان هناك جدول من الانطلاق الى مرحلة التضامن الاقتصادي العربي على مستوى السوق المشتركة ؟ حقا ان مشاعرنا العربية الحارة وتصميمنا على توحيد جهودنا في كل مجال لا ترضى لنا الا التطلع الى أعلى واقوى مستويات التضامن والتكتل الاقتصادي . ولكن الحكمة ايضا في سلوك الطرق العملية لتحقيق تطلعاتنا وآمالنا القومية . فهل كانت القفزة الى مرحلة تكوين سوق مشتركة واقعية ومعقولة ؟

ان الاقتصاديين يشيرون بأن الاسواق المشتركة تتفوق على مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية في انها تنفذ عن طريق زيادة التبادل التجاري بين الدول المنضوية تحتها (والذي يمكن زيادته في ظل هذه المناطق والاتحادات بنفس الفعالية) الى تغيير هيكلها الانتاجي . فالسماح لرؤوس الاموال والممتلكات والافراد بالتنقل بحرية بين الدول الاعضاء يمهد لاعادة تكوين وحدات الانتاج من موارد السوق كله لامن موارد كل قطر على حدة ، ويمكن من تحقيق التخصص الاقليمي داخل السوق وتوسيع وحدات الانتاج مما يحقق اقتصاديات النطاق الكبير . وهذا يحدث بصورة فعالة في ميدان الصناعات اساسا حيث تتهيأ الظروف لتحقيق التخصص الاقليمي الامثل والاستفادة من اقتصاديات النطاق الكبير والتغيير السريع لتكوين وحدات الانتاج وتطويرها .

اذن فميزة الاسواق المشتركة على مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية لا تتحقق الا في المناطق التي يكون التبادل التجاري بين دولها كبيرا والتي بلغت دولها درجة عالية من التصنيع حتى يمكن تحقيق التغييرات الجذرية المنشودة في هياكل انتاجها . ومن الواضح ان هذا لا يتوفر في معظم مناطق الدول النامية بما فيها المنطقة العربية . وعليه فلا يتوقع ان تؤدي أقامة سوق مشتركة في منطقة مثل المنطقة العربية الى فوائد لا يمكن تحقيقها في ظل منطقة تجارة حرة او اتحاد جمركي .

وقد يتساءل المرء : وهل هناك غضاضة في أقامة سوق مشتركة بين مجموعة

من الدول والعمل على تنفيذ مبادئها تدريجيا ؟ ذلك ان قبول مبدأ أقامة سوق مشتركة يعني التزام الدول المشتركة بالتدريج نحو مرحلة من الاندماج الاقتصادي تفوق مرتبة مرحلتي منطقة التجارة الحرة او الاتحاد الجمركي . والجواب على هذا انه لو كان هذا هو هدف اتفاقية السوق العربية المشتركة لكفت اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام ١٩٥٧ اذ انها نصت على ان تعمل الدول العربية لتحقيق وحدة اقتصادية كاملة تعتبر أقامة سوق مشتركة احدى مراحلها وليست اعلاها . ولكن للاستعجال باجراءات قيام سوق مشتركة قبل توفر مستلزماتها اثار عكسية عديدة نذكر منها ما يلي :ـ

اولا ـ ان اضافة هدف بعيد (كالسوق المشتركة) قبل تحقيق الاهداف القريبة (مثل زيادة التبادل التجاري) لا يؤكد جدية الدولة المعنية بقدر ما يقلل من شأن انجازاتها ويعقد عملية التخطيط والاستعداد لتنفيذ الاهداف المنشودة .

ثانيا ـ كلما كثرت الالتزامات كلما زادت فداحة الخسارة اذا ما فشلت التجربة وهذا العامل يزيد من توجس المترديين وتخوفهم .

ثالثا ـ ان ربط الاهداف باستطاعة اكثر الاعضاء حماسا واستعدادا للعمل يؤدي الى تثبيط الاعضاء الاقل اقتدارا ويوسع الشقة بين الفريقين بدل ان يقربها . وبعدها يصبح أي مجهود يقوم به الآخرون ـ في حدود استطاعتهم القاصرة ـ يبدو جهدا واهنا مترددا ، مما يزهدهم في أي نوع من العمل .

تعدد مناهج التعاون الاقتصادي

اذن فالحكمة والتفكير الواقعي يقضيان باتخاذ نهج عملي يشبه النهج الذي سرنا عليه في الخمسينات والذي يركز على زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية وتجميع قواها كبائعة ومشترية في الاسواق العالمية واقامة المشاريع المشتركة وقد استطاعت الدول العربية تحقيق قدر من النجاح في هذه الميادين كما انها حافظت على نسبة التبادل التجاري بينها او زادت عليه في بعض الاحيان رغم العوامل التي تدعو الى تقلص مقدار هذا التبادل وذلك بفضل الاتفاقات الثنائية التي عقدتها بعض الدول فيما بينها . أما في مجال التعاون في شراء وبيع السلع في الاسواق العالمية فما زال هناك مجال كبير للتعاون والتعاضد بين كثير من الدول العربية خاصة في مجال تسويق منتجاتها . فمحاولات التعاون في تسويق البترول العربي يمكن ان تمتد الى المحاصيل مثل القطن والقمح والحبوب الزيتية . كما يمكن ان تشمل تسويق الماشية . ويمكن التحكم في انتاج او تصدير هذه السلع بغرض رفع اسعارها وتثبيت دخول منتجيها كسلاح للضغط السياسي عند اللزوم . كذلك مازال هناك متسع كبير للتعاون العربي في انشاء مؤسسات مشتركة تتعاون فيها الحكومات والمؤسسات الخاصة او تقوم بمجهود مختلط في الاثنين . ومن هذا القبيل مشروع انتاج البوتاس ومشروع سد المخيبة . كما يدخل في هذا مشاريع اقامة انابيب البترول وناقلات النفط ومشروع المؤسسة

المالية للانماء الاقتصادي • وهذا بالطبع بخلاف التعاون الدولي الذي يتجسم في المساعدات التي تقدمها وفق مقررات مؤتمر الخرطوم دول البترول للدول الشقيقة المكتوية مباشرة بنار العدوان الاسرائيلي الآثم وفي القروض التي يقدمها صندوق التنمية الكويتي لكثير من الدول العربية •

ان السير في هذا النهج يفتح لنا مجالا واسعا للتعاون الجاد بين بلادنا المختلفة وفي نفس الوقت يمهد الطريق لقيام وحدة اقتصادية كاملة بين كافة الدول العربية • وهو نهج يمكن التوفيق بينه وبين النهج الذي ارتضاه دعاة السوق المشتركة اذا ما نظرنا اليه كخطوة مرحلية ويمهد لما يدعون اليه وليس كبديل أو معارض له • ولعل من الحكمة ايضا ان نفتح اذهاننا وصدورنا الى توقع اختلاف في المناهج والاساليب التي ستتبعها الدول العربية في تدرجها نحو التكامل الاقتصادي فلا نضيق ذرعا بالتجمعات الاقليمية ولا ببطء سير بعض الدول نحو الغاية المشتركة طالما كنا مقتنعين بان الهدف واحد واننا كلنا نعمل ونسعي لتحقيقه •

التعليقـات والمناقشات

على الجلسة الثالثة

(١٩٦٩/٣/١٠)

المقـــرر :

شكرا للدكتور محمد صالح رشيد والآن ادعو الزميلة الدكتورة هناء خيرالدين للتفضل بالتعليق على بحث الدكتور صلاح الشيخلي ٠

الدكتورة هناء خيرالدين :

تناول الدكتور الشيخلي بالبحث العناصر الداعية للتكامل الاقتصادي في الوطن العربي فاوجزها في توفر فائض من عرض بعض عناصر الانتاج في بعض الاقطار العربية ووجود عجز فيها في اقطار اخرى أما من ناحية الطلب فاشـــار أشارة عابرة الى امكانيات التكامل على أساس ان بعض الدول تحتاج الى استيراد سلع معينة او الحد من استهلاكها مع وجود فائض منها في دول عربية اخرى ٠ ويضرب على ذلك مثلا وهو الثروة الحيوانية ، ثم تناول بعد ذلك متطلبات التكامل في كل من قطاع الزراعة والصناعة ٠ مما يسترعي الانتباه في هذا البحث ، هو اقتصار الكاتب على دراسة عناصر الانتاج التقليدية وهي الارض والعمل ورأس المال٠ وعلى الاهتمام بالجانب العيني والسلعي في التكامل الاقتصادي ٠ فلم يتعرض مثلا، الى طبيعة النظم النقدية في الدول العربية المختلفة وهيكل سياساتها الضريبيـــة والتعريفات الكمركية وهكذا ، كما ان الكاتب لا يهتم بعناصر التكامل الاقتصادي في قطاع الخدمات رغم وجود امكانيات عديدة وواسعة للتكامل في هذا القطـــاع وخاصة في مجالات النقل البحري والجوي ، وفيما يختص بتكامل عرض عناصر الانتاج ، أعتقد ان مجرد توافر عناصر الانتاج بنسب متباينة بين الاقطار لايمكن ان يكون وحده أساسا للتكامل الاقتصادي اذ انه يمكن تعويض هذا التباين الى حد ما باستخدام نسب مختلفة من عناصر الانتاج لانتاج نفس السلع او بعبـــارة أخرى عن طريق أحلال العنصر النادر نسبيا بالعنصر الوفير بحدود الامكان في العملية الانتاجية ٠ يبدو ان الدكتور الشيخلي يعتقد ان عدم التنافس بـــين اقتصادات الدول العربية المختلفة شرط يدعو الى التكامل الاقتصادي بينها ؛ ويظهر ذلك في قوله ان الاقتصاد العربي أقل ما يقال فيه انه غير متناسب وامكانية التبادل على الصعيد النظري قوية جدا ٠ وذلك في صفحة (٢) ٠ وفي مكان آخر يؤكد تكامل عرض عناصر الانتاج بين الدول العربية في صفحة (٤) ويعارض زعم القائلين بوجود مجالات التنافس في عناصر الانتاج ذاتها ، على أساس اعتبارات سياسية واعتبارات الوحدة الجغرافية الطبيعية والقومية ولم يذكر الاعتبارات الاقتصادية في هذا الصدد ٠ فالتنافس لا يمكن ان يكون وحده عائقا في سبيل التكامل ، حقا ان الوحدة الاقتصادية بين اقتصادات متكاملة يجعل الانتقال من حالة الاقتصادات القومية المستقلة الى الوحدة الاقتصادية الاقليمية امرا سهلا ٠ ولكن التنافس بذاته لايمكن ان يكون معوقا للوحدة الاقتصادية ٠ ففي الاجـــل الطويل يؤدي التكامل بين اقتصادين متنافسين الى اعادة توزيع الانشطة بـــين البلدين بما يتفق مع مقتضيات الميزة النسبية ٠ فيفيد البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في نشاط معين ويضار البلد الآخر ٠ ولكن اذا توافرت المرونة في هيكل الاقتصادين بحيث يمكن نقل عناصر الانتاج من النشاط المتدهور الى انشطـــة

اخرى فان مما لاشك فيه ان الاقتصاديين القوميين سيستفيدان في الاجل الطويل من الوحدة بينهما وذلك بصورة انخفاض نفقات الانتاج هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الوحدة بين اقتصادين متنافسين في انتاج واحد معين قد يزيد من قوتهما على المساومة في السوق الدولية ومثال ذلك حالة السودان ومصر في انتاج الاقطان طويلة التيلة ، وحالة التكامل بين الدول العربية المنتجة للبترول ٠ فاذا سمح لي الدكتور البنا باستخدام الارقام التي اعلنها بالامس اذا كانت الدول العربية تنتج ٨٥٪ من الاقطان طويلة التيلة فمن المؤكد ان التكامل الاقتصادي بينهما يؤدي الى زيادة قوتهما الاحتكارية في السوق العالمية ٠ مما يساعد على الاقل على الحد من تقلبات اسعار القطن بالنسبة لكل بلد منهما على حدة ٠ هذا بالاضافة الى امكان زيادة استيراداتهما من التصدير الى السوق العالمي عن طريق الحد من الاقطان طويلة التيلة وذلك بفرض ان مرونة الطلب العالمي على هذه الاقطان منخفض ٠ واخيرا فالتكامل بين بلدين ينتجان نفس السلع قد يكون ممكنا مع استمرار انتاجهما بنفس المنتج اذا اخذنا في الاعتبار نفقات النقل بين سوق وآخر ، مما يؤدي الى امداد كل بلد في الاسواق المحيطة به بالسلع دون الاغارة على سوق البلد الآخر ٠

واخيرا لدينا بعض الاستفسارات : ففي نهاية الفقرة الاولى من صفحة (٣) توجد عبارة غير واضحة وهي (وحتى لو نمت الصناعة العربية باكبر المعدلات اعتقد تفاؤلا فان مجموع العاملين في القطاع الزراعي سيكون ٢٨٪ اعلى بكثير من القطاع الصناعي ٩٪ في العربية المتحدة فيقارن بذلك بالنسب ٣٤٪ و١٥٪ على التوالي في العراق ٠ لم افهم الغرض من هذا ٠

الجواب : في الفقرة الاولى اشار الباحث الى نقطتين معينتين اشار الى نسبة معينة من السكان العاملين في الزراعة والعاملين في الصناعة ولو تطور المجتمع الصناعي واليد الصناعية في الجمهورية العربية المتحدة وحسب اكثر التقديرات تفاؤلا لكان الذين يعملون في الزراعة حسب تصور رأي الباحث ٢٨٪ في حين ان من يعملون في القطاع الثاني أي الصناعة سيكون ٢١٪ وفي الزراعة ٢٨٪ وفي العراق يكون ايضا ٣٤ الى ١٨ من نسبة مجموع القوى العاملة يعني ان الباحث يريد ان يقول ان العنصر الذي سيبقى في الزراعة سيكون عنصرا غالبا في الاقتصاديات العربية اعتقد هذا هو واضح في العرض ٠ وبنسبة للجدول الاحصائي في نهاية الورقة فمن الجائز أن فيه بعض الاخطاء المطبعية سيتولى السيد الباحث اعادة النظر فيها ٠

مقاطعة كلام الدكتورة من قبل المقرر ٠

وبعبارة اخرى ومن دون قطع لكلام الاستاذة الدكتورة هناء اقول ان الباحث اورد انه في سنة ١٩٦٤ بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي ٥١٪ من مجموع السكان العاملين بينما بلغت في العراق ٧٠٪ وهذا لو نمت الصناعة العربية باكبر البلاد تفاؤلا كان يقول ان الذين يعملون في القطاع الزراعي سوف يبقون اكبر من الذين يعملون في القطاع الصناعي سواء في العربية المتحدة او العراق ٠

الدكتورة هناء :

بالنسبة للجدول هو الواقع ليس بالسؤال ، في العمود الخاص بالكويت جميع الاشارات خاطئة في العمود الخاص بالكويت المفروض ان تبقى الاشارات سالبة في الموازين واخيرا في العمود الخاص في الكويت البند (١٨) فيه خطأ في اجهزة البطاريات الفرق غير صحيح الفرق بين الرقمين غير صحيح ، وبعد ذلك لماذا اقتصرت في هذه البيانات على الدول الستة ، وختاما نحن نعتقد ان التكامل الاقتصادي العربي ضرورة اقتصادية لما ينطوي عليه من مزايا لجميع الاطراف وقد افادنا الدكتور الشيخلي في بيان امكانيات قيام التكامل الا ان هذا لا يجب ان يحجب عنا ما ينطوي عليه من مشاكل وعقبات يجب تذليلها وشكرا ٠

المقـــرر :

بعد هذا الاستعراض يحق لنا ان ندعو الدكتور عبدالمنعم البنا للتعليق على بحثي الدكتور محمد العمادي والدكتور احمد مراد واعطاء فكرة عن عمل جهاز الوحدة الاقتصادية العربية ٠

الدكتور عبدالمنعم البنا

تعليقا على البحثين القيمين الذين قدما من قبل الدكتور العمادي والدكتور احمد مراد اود ان اعلق على هذين البحثين ٠ الواقع انهما يعتبران مساهمة ايجابية في قضية من اخطر القضايا العربية واعني بذلك قضية الوحدة الاقتصادية العربية ولا اشك ان مجلس الوحدة عندما انقل اليه الاراء التي ذكرت في هذين البحثين سيوليها عناية ودراسة واهتماما بالغا ٠ الواقع في الفترة القصيرة التي اتيـح لي فيها التعليق لا املك الا المرور بسرعة على بعض النقاط الهامة التي تطرق لهـــا الاستاذان وسأحاول ايضا ان ابين بعض الامور التي وردت مع الاسف بصورة مختصرة ٠ واقع الحال انه اذا كانت ظروف العدوان قد نبهت الاذهان الى ثغرات موجودة في التعاون العربي في مختلف مجالاته وخاصة المجال الاقتصادي فان محاولات التعاون الاقتصادي العربي بدأت منذ انشاء الجامعة العربية ٠ وعلينا ان نتعرف على ما اتخذ في هذا الشأن كي نتعرف على القرارات التي تقيد الوحدة الاقتصادية ونحاول ان نسد الثغرات الموجودة ٠ وفي نظام الجامعة العربية يوجد نص على التعاون الاقتصادي العربي وتوجد مقررات منها معاهدة الدفاع المشترك ٠

مما يدل على وثيق الصلة بين الدفاع وبين التكامل الاقتصادي ٠ حدثت محاولات كثيرة ، اتفاقيات او مشروعات ، الاتفاقيات في الخمسينيات والستينيات لا داعي للدفاع الان بدون معرفة ٠ ولكن على الرغم من مرور سنوات وسنوات بقي الاقتصاد العربي مفككا غير مترابط ٠ التكامل الاقتصادى معنـاه الواجب لا في المجال التجارى ، وهو الحادث فعلا ، ولكن حتى في المجال التجـارى نجـد ان بين البلاد العربية ما زالت ٧٪ تقريبا ولا زالت هذه النسبة على الرغم من مـرور حوالى ١٥ سنة على عقد اتفاقية تسهيل التبادل التجارى والتصدير الاقتصادى هذه او ملحوظة حتى في المجال التجارى بالواقع ان هذه الاتفاقيات غير متصفـة بالشمول ٠

المقـــرر :

شكرا للاستاذ الدكتور عبدالمنعم البنا على تعليقه الشامل وقبل ان نفتح باب النقاش يمكن ان نعيد في نظرة سريعة أختصار كل ما قيل من ابحاث قيمة ونستطيع القول ان الاتجاه العام في هذه الابحاث يتخطى مرحلة الجدل حـــول ضرورة او عدم ضرورة الوحدة الاقتصادية ٠

في مؤتمر الاقتصاد العرب الاول بحثنا هذه النقطة وأستوفينها ويبدوان الابحاث فعلا قد تخطتها ولهذا قد يبدو مناسبا ألا نعود الى مناقشـــة التنـــافس والتكامل او الى اخره ٠ وانما نقطة البدء في مناقشاتنا تفضل ان تنصب عـــلى كيف نضع الخطوات التى توصل الاقتصاديات العربية نحو اوثق اشكال التعاون والتكامل الاقتصادى العربي ٠ طبعا ابحاث الاخوان جميعا قيمـــة بحث الدكتور عمادى يتعرض الى العمل الذى سار وكلنا نؤيد هذا العمل والدكتور احمد مراد حاول ان يقدم مقترحا حول الاجهزة التي تقوم على التنفيذ والواقع ان هذا يلمس نقطة هامة : فما من هدف دار في مخيلة اقتصادي او سياسي عربي الا وصيغ بشكل اتفاقية ثنائية او متعددة الاطراف في نطاق الجامعة العربية ولكن المشكلة الاساسية هي ان الاجهزة التي تقوم على التنفيذ ليست عـــلى المســـتوى المطلوب فالمكاتبات الروتينية تستغرق وقتا طويلا تضع معه الفائدة وهكذا يؤثر العمـــل الاداري تأثيرا سيئا على العمل الوحدوي ٠ كذلك خطط التنسيق نحن نجتمع منذ سنة ١٩٦٤ لنضع تنسيق الخطط الصناعية بل أكثر من ذلك ان العراق مثلا والعربية المتحدة لديهم التنسيق ولدينا احتياج شديد للخبراء الاقتصاديين بوضع الخطط ومع ذلك لم تنسق الخطط بين العراق والعربية المتحدة ولا بـــين العـــراق والعربيـــة السورية رغم اننا في مجالات اخرى قد نستعين بالخبراء من العربية المتحدة لوضع خطط اقتصادية للعراق ، ولكن عن طريق الامم المتحدة وليس عن طريق الجامعة العربية او عن طريق مجلس الوحدة الاقتصادية وهذه امثلـــة حيـــة لان الاجهزة الادارية الاقتصادية على المستوى العربي لا تستشعر ضرورة او مدى جدية هـــذه المسألة فاذا كانت دعوة الدكتور احمد مراد الى تغيير الجهاز قائمة فأنه ينطلق من واقع التعثر وليس من حقيقة رغبته في ربط مجلس الوحدة الاقتصادية بالمجلس الاقتصادى العربي ذلك مستحيل ولكن ليعبر عن ان الادارة الاقتصادية بحاجة الى تغير في أسلوب النشاط ٠

ان المشكلة الاساسية هي اجابة السؤال القائل : بين من تقوم الوحـــدة الاقتصادية ؟ وبين من يقوم العمل من اجل الوحدة الاقتصاديـــة ؟ وهنـــا نأتي للسؤال الحقيقي وهو هل تقوم الوحدة في ظل انظمة تتبنى الاقتصاد الحـــر ام تقوم الوحدة بين انظمة تتبنى الاتجاه الاشتراكي ٠ في تموز ١٩٦٧ ردا على قول الاخ الدكتور العمادى انه بعد العدوان كان يتوقع ان تأتي الوحدة فى ذلك الوقت قلنا في محاضرة هذه الجمعية ان الحساسية والانفعال الذى تثيره بعض الخطوات الوحدوية لدى بعض الدوائر العربية لن تزول بالانفعالات العاطفية في بعض المناسبات ومن هذا المنطلق فان خطوات التوحيد الاقتصادي ستجد مجالها

الخصب بين الدول التي تؤمن بقدر من اسس الاقتصاد الاشتراكي ويقـــوم الحكم فيها على اسس متحررة من سيطرة الرأسمالية المحلية والعالمية ٠

اذا ما قدر للدول مثلا العراق والعربية المتحدة السورية والجزائر ان تتبنى الوحدة الاقتصادية فسنجد ان هذه الوحدة ستنطلق وتسير الى الامام ولهذا عندما عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية وكان العراق يعارض كثيرا قبـل ثورة ١٩٥٨ كانت الكويت اول من وقع هذه الاتفاقيـة ولـكن عندمـا تمت بعض التحـولات الاجتماعية كانت الكويت اول من عارض اتفاقية السوق وهى الخطوة التنفيذية لهذه الوحدة ولهذا عندما نفتتح النقاش نرجو ان نأخذ بنظـر الاعتبـار بين من تقوم الوحدة الاقتصادية حتى نوحد الخطوات ونستوعبها ولا علاقة للتعليق مرة اخرى اطلاقا بسير الاجهزة العربية الحالية التي هي نتـاج توليفة وتوفيق بين أتجاهات متعارضة ومتضاربة ومنطقيا ان تتعثر ولكن لو توحـدت الاتجاهات كانت النتيجة المنطقية هو الانطلاق ٠ وبعد ذلك ادعو الدكتور عباس حلمي الحلي من العراق للتعليق ٠

الدكتور عباس حلمي الحلي :

انا اعتذر اذ ان الكامل والاكتمال ليسا كلمتين مترادفتين فالتكامل نستطيع ان نطلقه على منظمة (الكوميكون) لانها قائمة اولا ـ لـدعم جهـاز الكلوارشوا ثانيا ـ قائمة على توزيع العمل والتخصص مع فسح المجال للاتفاقات الانتمائية ٠ اتفاقية السوق المشتركة التي هي اندماج السوق وهي عبارة عن ازالـة جميع الحواجز بين اقتصاديات متعددة ودمجها في سوق واحدة وبذل الجهد لتوحيد مفاهيم وشروط المنافسة ٠ الحقيقة هناك نوعان مختلفان وليسا مترادفين ٠ فحين ننظر الى السـوق الاوربيـة المشـتركة نجد انها بالرغم من جميع الهـزات السياسية من الخارج بقيت مستمرة وهناك دول عربية ترى من مصلحتها الارتباط بهذه السوق ٠ وحين ننظر الى المشاكل التي مر بها الكوميكون نجد ان المشاكل وجدت من فكـرة التكامـل وتوزيع الاختصاص ٠ وهـذا متأثر بالنظـرية الماركسية الى حد كبير فهو توزيع ادى الى ان بلغاريا مثلا تمتنع عن صنع المعامل وتقتصر على قطع الغيار وفى الجلسة التي وزع العمل فيها على هذا النحو احتجت بلغاريا واقتصرت رومانيا على الصناعات المنجمية فاحتجت لان هـذا حرمهـا من صناعات اخرى ٠ بالنسبة الى جيكوسلوفاكيا وجدت ان هـذا التقسيم ليس من صالحها لانها تملك فحم الكوك والفحم الاسـمر وعندهـا صناعـات بترولية وهيدروكربونية وهي قائمة على الفحم الاسمر ، ولذا فاني اعتقد ان اى توزيـع للاقتصاد على اساس التكامل في البلاد العربية هو مثل العمل الصيني الذى يضع الاحذية الحديدية في الاقدام ، اذا اخذنا البلد كسويسرا نجد انها لا تنتج لا القهوة ولا الكاكاو ولكنها اول دولة صناعية بالنسبة لهما في العالم وفيهـا الشـركة الصناعية الاولى بعد شركات البترول التي تستصنع الكـاكـاو والقهـوة ، تصنع الساعات ولا تصنع اى معدن من معادن الساعات ، اذا اخذنا الدانمرك نجد انها لا تملك اية مادة اولية حتى ولا الخشب ، فموضوع نشوء الصناعات اذا نأخذ

بلدا كالنمسا فأنها لا تملك لا الفحم ولا الحديد ولكنها تملك الليدروتيب الذى هو طريقة لصنع الفولاذ وتبيع استعمال هذه الطريقة الى الولايات المتحدة والى انكلترا والى الاتحاد السوفييتي . انا اعتقد ان الحل الامثل للبلاد العربية هو تعميق عمل المجلس الاقتصادى ومراعاة ظروف البلدان العربية ، ولاجل ان تقيم وحدة اقتصادية لابد أن نقوم بدراسة واسعة مستفيضة لظروف كل بلد عربي . فالمغرب العربي مثلا ، الحقيقة الواقعة ان مصالحه مرتبطة بالسوق الاوربية المشتركة ونحن لا نقدر ان نسحبه بمجرد تأثير العاطفة الا اذا تخلى عن مصالحة الاقتصادية . انا اعتقد ان هذا الموضوع يحتاج الى دراسة اوسع والى دراسة تقوم بها هيئة تزور البلاد العربية لتدرس كل ظروفها الاقتصادية ثم تقترح الشكل المناسب للوحدة الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الذى يستفيد منه جميع الاطراف وعندئذ نكون قد اوجدنا وحدة اقتصادية على مراحل . هذه هي الفكرة التي وددت ان اقدمها .

المقـــرر :

شكرا وان المؤتمر سيتبنى مثل هذه التوصية انشاء الله . والان ادعو الدكتور ابراهيم سعدالدين للتعليق .

الدكتور ابراهيم سعد الدين :

بدأت اشعر ان تعليقي له اكثر من الضرورة بعد كلمة الزميل الاخيرة وتعليقه على بحث الدكتور احمد مراد ، فعندما طلبت الكلمة في واقع الامر انما طلبتها للتاييد الشديد ودعم ما جاء في بحث الدكتور مراد حول ضرورة رفع الاسلوب الاطارى للتنسيق بين الدول العربية وتبني الاسلوب التخطيطي له . وقد اثير في التعليق الاخير هذا الموضوع مرة ثانية لرفع كل من الاسلوبين بنفس الوقت بربط الاسلوب التنسيقي وبربط الاسلوب الاطارى بنفس الوقت . والقضية في الواقع هي كما قال الدكتور مراد : هناك اختلاف بين الدول العربية سواء في التنظيم الاقتصادي الاجتماعي او في مستوى التطور الاقتصادي . وان الدول العربية ايضا هي دول متخلفة تدخل او يحاول بعضها الاخذ باسباب النمو وان عملية التنسيق هي ليست فقط بين الصناعات القائمة انما هي بين الصناعات التي يمكن ان تقوم . وفي التجربة الواقعية بين البلدان العربية حتى الان يمكننا ان نرى من العقبات التي تتم كنتيجة للتخطيط المنفصل الذي تقوم به كل دولة عربية على حدة ، ولست في حاجة في ضرب كثير من الامثلة . ولكن كتعليق اخير اود ان اشير الى حقيقة موضوعية وهي ان التنسيق التخطيطي اصعب في كثير من الاحيان من التنسيق الاطارى ولكن صعوبة التنسيق التخطيطي لا تنبع من عدم جدواه وانما تنبع من اهمية المحافظة على المصالح الخاصة بكل شعب وبكل قطر . القضية انه بالتخطيط الاطاري المسألة الوحيدة التي تحكم مجال الصناعة هي ربح الشركات الرأسمالية ليس هناك ما يمنع اغلاق صناعات قائمة في قطر من الاقطار كلية ونقل هذه الصناعات الى دولة اخرى بغض النظر عما اذا كان ذلك سيؤثر على القطر الذى تغلق فيه الصناعات ام لا . المثال الواضح الاخير الذى جاءت به الاخبار الاقتصادية كان

فيما يختص بصناعة السيارات وغلق صناعة الستروين لصالح فيات في ايطاليا ووقوف الحكومة الفرنسية في وجه مثل هذا الاتفاق لتهديده لصناعة السيارات الفرنسية . اذن المسألة الوحيدة التي تحكم النمو الصناعي او التركز الصناعي هي مصلحة المجموعات الرأسمالية ذاتها . اما في الدول الاشتراكية او الدول النامية التي ترعى ويجب ان ترعى مصالح مختلف الاقطار ، فان من الضرورى لها ان تنسق آخذة في الاعتبار هذه المصالح القطرية والا فسيترتب على ذلك تركيز الصناعة في بعض المناطق وزيادة الفقر النسبي في مناطق اخرى ولست احسب ان هذا هو الهدف من التكامل الاقتصادى والتنسيق الاقتصادى . اعود الى ما كنت اود ان اقول بالنسبة لورقة الدكتور احمد مراد وهو جدير بلا جدال بالتهنئة على الجهد الذى قام به في هذه الورقة وعلى الاقتراحات القيمة جدا التي وردت فيها . ولكن اود التاكيد على نقطتين : النقطة الاولى هي ان هناك بعض الصعوبات التي لا يستهان بها عند كل حديث ، في واقع الامر ، عن التكامل الاقتصادى وهنا بالذات اشير الى ان جزءا كبيرا من الدول التي يقال ان لديها فوائض يمكن استثمارها هي دول في واقع الامر ليست مستقلة وهذه حقيقة يجب اخذها في الاعتبار عند الكلام عن التكامل العربي ولا اقصد بالاستقلال شكلا وانما الاستقلال الحقيقي الموضوعي والقدرة على التنسيق العربي في اطار من المصالح القومية العربية ، اذا كانت هذه حقيقة فانها تدفعنا مباشرة بالتفكير فيما قاله الدكتور الصكبان فيما يختص بين من يمكن التنسيق ؟ . نحن هنا أمام قضية حقيقية قضية ليست فقط باختلاف الانظمة الاجتماعية انما في الوجود المستقل . يمكن التنسيق بين دول مستقلة تسعى للتنمية حتى وان اختلفت الانظمةالاجتماعية ولكن لا يمكن في واقع الامر التنسيق بين دول لا تسعى للتنمية اساسا ولا تحاول حتى الاستثمار في داخل بلادها . ليست لديها قضية من هذا النوع في حين ان غيرها ساع وعامل من اجل التنمية وهذه حقيقة لا بد ان نأخذها في الاعتبار عندما نتكلم عن التنسيق الصناعي . النقطة الثانية في واقع الامر اني اود ان ابين ان ما قاله الدكتور مراد لا يقتصر على ناحية التنسيق الصناعي ، نحن في واقع الامر ركزنا بشدة على التنسيق الصناعي وقد يكون للدكتور مراد الحق في التركيز على التنسيق الصناعي ولكن ايضا التنسيق في مجال الانتاج الزراعي يمكن ان يلعب دورا هاما جدا في البلاد العربية . وان ما اقترحه الدكتور مراد بالنسبة للتنسيق بين النشاط الصناعي فذلك جائز وممكن جدا بالنسبة لتنشيط الزراعة وخاصة بالنسبة للزراعة الحديثة الواسعة التى اصبحت ضرورة حقيقية لحل المشاكل الزراعية في العالم العربي وشكرا .

المقـــرر :

شكرا للدكتور ابراهيم وادعو الاستاذ الدكتور حسن الثامر لتعليقه الصغير .

الدكتور حسن ثامر :

ذكر في مناسبات متعددة ومنها هذه المناسبة هنا ان العقبات التي تعيق الوحدة الاقتصادية والتكامل في السوق العربية المشتركة هي مشاكل معقدة ومن

اهمها اختلاف النظم واختلاف درجات ومراحل التطور والنمو الاقتصادى والاختلافات السياسية ولكن توجد هناك ثلاثة اقطار وهي الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا على الاقل هذه الاقطار تتصف بما يلى :ـ تقارب النظم من حيث الاشتراكية والكيان الاقتصادى وتقارب مراحل النمو الاقتصادى : زيادة في القطاع العام ، ويقابلها صغر القطاع الخاص ، وقلة المصالح الخاصة المركزة ، تخطيط مركزى حكومي ، عضوية الجامعة العربية ، عضوية معاهدة الدفاع المشترك ، عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية ، واضافة الى كل ذلك توجد بين هذه الدول اتفاقات تارة ثنائية وتارة ثلاثية ؛ ومنذ سنين اتفاقات وحدة عسكرية واقتصادية وسياسية الخ ٠٠ وكل هذه الاتفاقات تنص على التنسيق والتخطيط الاقتصادى وفوق كل ذلك ان هذه الاقطار مواجهة للعدو وعلى خط النار وتأثرت كثيرا من العدوان ٠ ولكن لحد الان لا يوجد اى تنسيق اقتصادى مهم بين هذه الدول عدا مجال الكمارك والاتفاقات الكمركية وحتى لم تعرف خطة اى بلد عن البلد الاخر وحتى المشاريع الثانوية المهمة المشتركة كسد الفرات مثلا لا يوجد اى تقدم في حل مشاكلها ٠ ما السبب في كل ذلك ؟ اذا عرفنا السبب الرئيسي فنتمكن ان نعطى التوصية اللازمة بهذا الشأن ٠ يظهر لى ان السبب لا يكون مبدئيا في اختلاف النظم او المصالح الخاصة المركزة او غيرها من العوامل الاقتصادية على اهمية كل هذه العقبات ٠ ويظهر لى ان السبب الرئيس هو الاختلافات السياسية وعليه يجب ان نكون صريحين في هذا الامر وان نواجه الموضوع على هذا الاساس وعليه فانا ارى ان التوصية يجب ان تختلف عن التوصيات السابقة في المؤتمرات السابقة اذ توجد لدينا توصيات اقتصادية كثيرة في المؤتمرات السابقة ، ارى أن التوصية يجب ان تكون صريحة وواضحة ويجب ان توجه الى الحكومات بالدرجة الاولى ، ان هذا المؤتمر سيؤدى خدمة كثيرة جدا اذا ما عبر عن رأي اقتصادى عام فحواه ان الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات الظروف الحاضرة وضرورة الاسراع في التعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي وهو شعار هذا المؤتمر ان كل هذه الاعتبارات وغيرها يجب ان توضع فوق الاختلافات السياسات والاختلافات الاخرى ٠ وان يكون العمل في هذا المجال على هذا الاساس وضمن هذا المنطلق وشكرا ٠

المقـــــرر :

شكرا للدكتور حسن ثامر والان ادعو الدكتور شريف الدشوني من السودان ليدلي بتعليقه :

الدكتور شريف الدشوني :

في الحقيقة اني اعتذر : هناك مشاكل ارجو ان نهتدى اليها في الاول الا انه اذا ما اتفقنا نظريا فسنتخبط عمليا واعتقد أن هناك حاجة موضوعية بين البلدان العربية ككل هي حاجة موضوعية وحاجة لا يمكن أن تخلق بالذات ولا يمكن ان تدمر بالرغبة الذاتية فهناك اسباب موضوعية معينة تتمثل في الثقافة المشتركة واللغة المشتركة والمصالح المشتركة ٠ هذا في الاطار العام واعتقد ان القانون الذى اشار

اليه الدكتور فؤاد يوم امس حول قانون التطور غير المتناسق الذى اخذت بـه البلدان العربية قد خلق تركيزا اجتماعيا معينا من بلد الى اخر ٠ وعلى هذا اعتقد ان التغيرات التي حصلت نتيجة لذلك ونتيجة للقانون والتحولات الاجتماعية الحاصلة في البلدان العربية وجدت ظروفا اجتماعية وثقافية مختلفة ونظرة سياسية مختلفة جدا ٠ لكن هذا الاختلاف لا يمكن ان يكون عائقا للوحدة مستقبلا ٠ انا اعتقد ان البلدان العربيـة في نضالهـا من اجل اسـتمرار الثورة الاجتماعية تفتقر الى المقومـات الخاصـة في كل بلد ٠ واعتقـد ان الوحـدة الاقتصاديـة لهـا اسـباب موضوعيـة معينـة واحـدة هي سياسـية فنحن نواجـه هجوما مستمرا وخاصة في مناطق الضعف السياسية الموجـودة في البلـدان العربية ٠ ومن الناحية الثانية السبب الاقتصادى للوحـدة فـاذا كـانت الدول الاقتصادية الرأسمالية تتكتل فنحن يجب ان نتكتل ونتحكم باسـعار صادراتنا ايضا ٠ السبب الثاني المتصل بما سبق ان مائة مليون نسمة في البلدان العربية ممكن ان تكون قوة منتجة هائلة وتخلق قوة شرائية عظيمة جدا ٠ في اعتقادى ان شعار الوحدة مر بمرحلتين المرحلة الاولى هي مرحلة النضال العام ضد الاستعمار وهذا كان يهم طبقات كثيرة جدا فيها الرأسمالي وفيها العامل وفيها المزارع المثقف وان القسم الاخير من الخونة او العملاء فاثرهم لا يذكر عدديا اما المرحلة الثانية فهي مرحلة التحول الاجتماعي ، الذى تخوضه البلدان العربية الان ٠ هذا البعض اخذ بتركيب صناعي معين ، فالوحدة العربية تغير مفهومها وتغيرت في مستواها السياسي والاجتماعي ولنأخذ ذلك بنظر الاعتبار ٠

وفي اعتقادى ان الوحدة العربيـة الكاملـة لا يمكن ان تتم الا في ظـل الاشتراكية التي بلغت شوطا بعيدا من التقدم وعليه فلا يمكننا ان نقفز فـوق المراحل قفزا لنصل لتصورات ذاتية الاساس الموضوعي لها لا يوجد ٠ ولـكن بالرغم من ذلك نعتقد ان التباين يمكن لبعض هذه الدول ان تعمل في هذه المجالات في الاطار العربي ، اعتقد ان التعاون في التجارة الخارجية له طابعه واهميته ووزنه في بلاد مختلفة الموارد ٠ فاعتقد انه في المجال هذا يمكن ان يحصل تنسيق ، يمكن ان يحصل مجال للتخطيط وان الدكتورة هناء ابرزت الموضوع هذا وقالت بان نخلق قوة احتكارية وقوة تحكمية في السوق العالمي ٠ فتجارة السودان فيها ٤٠٪ من ناتج الدخل للسودان وان المصيبة هي حوالى ٧٥٪ منه تسيطر عليـه شـركات اجنبية ٠ كذلك عن التكامل في المجال الزراعي في السودان عندنا ٢٠٠ مليون فدان مستغلة منها ٧٪ ان مشكلة الاعتماد على محصول واحد ، وهو القطـن اعتقد انه يجب ان نحل هذه المشكلة عن طريق تنويع المحـاصيل ٠ ويمكن ان نأخذ احتياجات البلدان العربية المختلفة ونزيل خطورة الاعتماد على محصول واحد وشـكرا ٠

المقـرر :

شكرا للدكتور الدشوني والآن ادعو الزميل طاهر حمدي كنعان للتفضل بالتعليق واقتراح بعض التوصيات ٠

الدكتور طاهر حمدي كنعان :

لي ملاحظة واحدة على النقطة التي تفضل بها الاخ الدكتور محمد العمادي وهي عدم ضرورة فسح المجال أمام الاقطار العربية التي ترغب في دخول السوق المشتركة دون اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، اعتقد اننا نستطيع ان نكون اوسع صبرا واكثر مرونة من هذه الناحية وحتى الاقطار المجاورة غير العربية اذا ارادت الاستفادة المتبادلة ، وهناك مصلحة متبادلة كقبرص مثلا فاذا كانت هناك مصلحة عربية فلا يجب ان يكون هناك مانع للمزيد من التقارب الدولي . فمثلا بلد كلبنان يرغب في دخول السوق ويتخوف او يخشى او يتهيب من الوحدة الاقتصادية أو من كلمة الوحدة فبدخوله السوق وبتسلمه المنافع الاقتصادية الناشئة منها يتبلور حول ذلك فكره فيؤدي ذلك في النهاية الى دخوله اتفاقية الوحدة أو الى تلاحم اكثر مع بقية البلاد العربية . كما اود ان اثني على الملاحظات التي ابداها الاخ الدكتور حسن ثامر جملة وتفصيلا واثني على ما ذكره من ضرورة وضوح ودقة التوصيات التي نتقدم بها وصراحتها لمحاربة الازدواجية في الكلام العاطفي وفي كلام آخر يجرى في الاروقة ولا يأخذ الا المصالح الضيقة . على العموم لست مختصا بالعلاقات الاقتصادية ولم تتح لي الدراسة المعمقة لشؤون السوق العربية المشتركة ولكن يخيل لي ان تطبيق اتفاقية السوق قد ركز على تخفيض التعرية الكمركية اكثر من تركيزها على ازالة القيود الادارية والكمية واعتقد ان التركيز يجب ان يكون على العكس تماما ؛ اذ انه في رأيي من الافضل مائة مرة ان يحافظ على تعرفةعالية مع ازالة القيود الادارية ازالةدائمةمرة والى الابد.وذلك لعدة اسباب منها ان قرارات الاستثمار سواء منها ما كان في القطاع العام او الخاص تعتمد صحة قرارات الاستثمار وحوافز الاقدام عليها وعلى ثبات التوقعات الاقتصادية أمام المستثمر.فمن المهم تأمين ثبات التوقعات وخلق الاطمئنان لدى رواد ومقرري الاستثمار ومخططي القطاع العام والخاص حتى نضمن التدفق المستمر للطاقات الاستثمارية في طرق معبدة متجهة الى سوق اوسع من السوق الاقليمي القطري ، بشكل يعكس طبعها بالميزة النسبية الطويلة الامد . وهذه النقطة اعتبرها في غاية الاهمية اذ لاحظنا في بعض الدراسات في مكتب الامم المتحدة في بيروت ان حجم التبادل التجاري الثنائي بين بعض الاقطار العربية المتجاورة يرتفع وينخفض وفق القيود الادارية والكمية التي تتخذها الحكومات بشكل اعتباطي من الناحية الاقتصادية ، وان كانت غير اعتباطية من الناحية السياسية . ولكنه ايضا غير مبرر اذا لاحظنا ان الحكومات العربية تتخذ من تلك القيود الكمية اداة للضغط السياسي . ان هذا المؤتمر للاقتصاديين العرب مدعو ان يرفض رفضا مطلقا استعمال القيود الاقتصادية كوسائل للضغط السياسي بين الاقطار العربية الشقيقة . وان يكون استعمال هذه القيود مرغوبا فيه تجاه الدول الاستعمارية أو المساندة للعدوان وتوصية المؤتمر بعدم استعمال القيود الاقتصادية كوسائل للضغط السياسي بين الاشقاء العرب لان هذا الاستعمال من شأنه ان يعيد بعض التوازن في الاولويات السياسية أو القومية ويعيد تأكيد المصلحة القومية الطويلة الامد التي كثيرا ما يضحي بها في سبيل اعتبارات احتكاكية

ضيقة الافق . ويتصل بهذا ايضا توجيه الحكومات العربية الى عدم ترك امـــور تفاصيل التقارب الاقتصادي للموظفين البيروقراطيين وهذا ما نلاحظه من مراقبة عمل بعض اللجان التي كان اختصاصها تنفيذ ووضع تفاصيل بعض الامور التنسيقية والتعاونية بين البلاد العربية فلاحظت ضيق افق مطلق ومحاسبة على الفلس وعلى القرش وهذا ما يتنافى مع الاعتبارات القومية العليا ويجب أن يحارب مثل هؤلاء الموظفين الروتينيين .

المقـــرر :

شكرا للدكتور طاهر حمدي كنعان ، والآن ادعو الدكتور فؤادمرسي للتفضل بالتعليق .

الدكتور فؤاد مرسي – في الواقع ان السمة المميزة لكافة الابحاث التي قامت في هذا الصباح هي سمة التفاؤل والثقة في المستقبل وانا شخصيا انضم الى هذا الاحساس بالتفاؤل والثقة الكبيرة في المستقبل واعتقد اننا قد تجاوزنا المرحلة التي يمكن ان نتكلم فيها كما قال الدكتور الصكبان عن ضرورة الوحدة الاقتصادية الى مرحلة اخرى هي البحث في امكانية هذه الوحدة ولقد قدمت البحوث اليوم مناقشات علمية وعملية مشجعة واخص البحث الذي تفضل به الدكتور احمد مراد فانه قد استجاب لدعوة الدكتور الصكبان فانتقل بنا سريعا الى محاولة لبحث امكانيات هذه الوحدة الاقتصادية واعتقد انني اتفق معه في الكثير بل ربما في كل ما قاله وبخاصة في التأكيد على أن نقطة البدء في الحديث عن أية وحـــدة واننا مختلفون في بعض المصالح واننا متفاوتون ايضا في الخصائص التي يمكن أقتصادية بين البلاد العربية انما تكون في التسليم بحقيقة اننا متفاوتون في النمو ان تكون متعلقة في بعض الاقطار واننا متفاوتون أيضا في تراثنا : التراث المحلي وليس التراث القومي ومن ثم يجب ان يوضع هذا في الاعتبار حتى لا نصـــاب بنكسات وخيبة أمل مما قد تعرضنا له في الماضى . ولذلك فان أية وحدة اقتصادية يجب ان تبنى على تلك الحقيقة لكي نسعي للتغلب عليها . وانما اود ان اؤكد معنى آخر قاله وهو ان الوحدة الاقتصادية لم تتم بل هي لاتعدو ، في رأيي ا، ان تكون عملية تنمية اقتصادية على المستوى القومي . فلا يمكن الحديث عن الوحدة الاقتصادية العربية الا بوصفها تنمية عربية قومية وعندئذ ستطرح كل قضايا التنمية التي سبق ان طرحناها على المستوى القطري وعلى المستوى القومي ايضا ومن ثم سنواجه مشاكل حقيقية وهي مشاكل جادة يجب ان تواجه بهذه الصفة . اذا عبرنا عن هذه المشاكل تعبيرا اقتصاديا يمكن ان نقول ان التنمية الاقتصادية على المستوى القومي ستحاول ان تجري نوعا من تقسيم العمل الدولى بين البلدان العربية تقسيما جديدا هو تقسيم طبعا بين قومية واحدة ، وان ما اسميه اصطلاحا تقسيم عمل دولي لكنه يراعي كل ما ذكرت من التفاوت والخصائص المميزة لكل قطر على حده ، مثل هذه التنمية ، مثل هذه الوحدة الاقتصادية ، لاتتم الا بعـد الوحدة السياسية واعتقد انني اغامر بطرح رأي جديد وهو ان هذا الموضوع الحساس او الذي بطبيعته موضوع اقتصادي لن يحل اقتصاديا وانما سيحل كما

سبق ان اشار الدكتور الصكبان في مقدمته في المستوى السياسى والميدان السياسى وبالتالي فان دعوتنا للوحدة الاقتصادية يجب ان تستشرف دعوة اخرى للوحدة السياسية ويجب ان تتصدى بالضرورة لكل ما يعيق الوحدة السياسية وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور فؤاد مرسي والآن بعد ان تطرق السادة المعلقون والمعقبون قد يكون لدى السادة الباحثين بعض التعليقات حول ما قيل من افكار في هـذه الندوة ٠ والآن ادعو الدكتور محمد العمادي ٠

الدكتور محمد العمادي

وردني سؤال من السيد الدكتور علي الساعدي يقول فيه ماذا تعني بالوصول الى تحقيق الوحدة الاقتصادية عن طريق النضال هل تعني هذا ان العراقيل التي تواجهنا مثلا مرتبطة بجوهر نظم الحكم في البلدان العربية أي ان الشرط الموضوعي الذي توفره من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية هو تغيير نظم الحكم السياسية والاقتصادية الى نظم متقاربة في جوهرها فيما بين البلدان العربية في هـــذا الخصوص ٠ وفي جوابي لا اريد أن احيله رأسا الى مقال كتبه السيد الدكتور سعدون حمادي عن العوامل الموضوعية والذاتية التي تمنع من تحقيق الوحدة فهـــذا الموضوع او هذا المقال قد كتب في مجلة دراسات عربية وهو على غاية من الاهمية سنة ١٩٦٨ ٠ فالعوامل التي تمنع من تحقيق الوحدة هي عوامل موضوعية يمكن تصنيفها في الاستعمار وعملائـه والصهيونية والرجعيـــة المحليـــة والمصالح الاقتصادية المرتبطة أما بالاقليمية او بالمصالح الاستعمارية ٠ هذه هي العوامل الموضوعية هناك عوامل ذاتية مختلفة تتمثل اساسا في الخلافات السياسية ٠ فنحن كأقتصاديين واجبنا ان نبين في المجال الاقتصادي ما هي الخطوات التي اذا ما اتخذت يمكنها ان تؤدي الى تحقيق هذه الوحدة ٠

السيد الدكتور طاهر كنعان طلب بان نسمح للاقطار التي تريد ان تنضم الى اتفاقية السوق بالانضمام الى هذه الاتفاقية بدون ان تنضم الى اتفاقية الوحـدة الاقتصادية العربية ٠ هناك رأيان فى الواقع لكل منهما مبرراته : الرأي الـــذي أؤيده وهو عدم السماح بالانضمام الى الوحدة قبل الانضمام الى السوق ارى انه منطقي باعتبار قرار السوق هو خطوة اولى من الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول التي انضمت الى هذه الاتفاقية فلا يعقل ان ندخل شخصا معينا للاستفادة من نواحي معينة فقط دون ان يلتزم بكامل الالتزامات ودون ان يكون هدفه الاساسي متماثلا مع بقية الاهداف الاخرى التي تسعي اليها بقية الاقطار وهي الوحدة الاقتصادية الكاملة ٠ أؤيد السيد الدكتور كنعان في التوصية التي أوصى بها والتي ايضا تضمنها بحثي وهى رفض أستخدام القيود الاقتصادية أو الضغوط الاقتصادية كوسيلة من وسائل الضغط على بعض البلدان نتيجـــة للخلافات السياسية وأرى ان من أهم الاسباب التي ادت الى عرقلة تحقيق التعاون الاقتصادي الكامل هو هذه الانواع من الضغوط ٠

الرأي الذي تفضل به الدكتور مرسي بأن الوحدة الاقتصادية لا تتم الا بعد الوحدة السياسية رأي في الواقع في محله الا انه هل بأمكان الاقتصاديين ان يفعلوا ذلك ؟ كيف يمكن لنا ان نساهم في هذا المطلب وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور محمد العمادي والآن ادعو الدكتور احمد مراد للتعقيب على التعليقات الخاصة ببحثه ٠

الدكتور أحمد مراد :

في الواقع أريد ان أشير الى بعض الموضوعات :

اولا أشير من خلال الحديث الى صيغة الاتحاد السياسي والواقع لايمكن الفصل بين الموضوعين ٠ واشارة الدكتور مرسي واضحة على أساس الوحدة السياسية اولا قبل الوحدة الاقتصادية او ما يقارب من هذا الشيء وانا أرى ان الموضوعين متفاعلان ويجب ان يتكاملا ٠ كذلك اثيرت عدة أفكار بخصوص التعاون التجاري وخاصة من الدكتور البنا وأمكانية توسيع التعاون التجاري والتبادل وان هـذا عمل حكومي : في الواقع هناك وقائع اقتصادية هي اكبر من كل امكانيـــات الحكومات تتعلق اولا بالنظام المصرفي في البلدان العربية وتتعلق بالنظام النقدي فى البلدان العربية فبمجرد ان المصارف الاجنبية في البلدان العربية تحتل دورا أساسيا أدى ذلك الى ذهاب الودائع الى الخارج ٠ كذلك الارتباطات النقـــدية العربية مع الخارج تؤدي الى واقع اقتصادي معين وهو تسهيل التبادل التجاري مع الاوطان الأم مع تقليل التبادل بين البلاد العربية بالذات وبالتالي فان عملية الوحدة الاقتصادية والتنسيق الصناعي او التكامل الاقتصادي او التعاون العربي في النطاق الاقتصادي كلها موضوعات ترتبط في الواقع بالنشـاط السياسي وبالكفاح من أجل التحرر الاقتصادي، وهذه الارتباطات بالذات هي التي تعيق عملية التشكل القومي وعملية التشكل الاقتصادي في مجموع الاقطار العربية ٠

النقطة الثانية التي أريد ان اشير لها هي موضوع التعاون ما بين البلـدان العربية هل يمكن ان يكون هناك تعاون شامل للأقطار الثلاثة عشر او تعاون جزئي وكذلك الاشارة الى بعض الموضوعات فيما ذكره الدكتور الصكبان حيث اعتبر ان الوحدة يجب ان تبحث على أساس فيما اذا تجري ما بين الانظمة الاشتراكية او أنظمة الاقتصاد الحر كذلك الدكتور ابراهيم سعدالدين أشار مع تقريضه لبحثي فانا شاكر جدا : أشار الى صعوبات لا يستهان بها ٠ الواقع ان الصعوبات موجودة وكثيرة وان ما طرح من موضوع حول بين من يمكن التنسيق أي انه أعتبر او هكذا ربما تبادر لي ان هناك بلدانا يمكن ان يجري بينها التنسيق وبلدانا اخرى لايمكن ان يجري بينها التنسيق ٠ كذلك اثيرت موضوعات حول التعاون الجزئي والتعاون الشامل وبعض الاقطار العربية التي تريد نوعا من لتعاون الخفيف اشار الى ذلك الدكتور عبدالمنعم البنا ؛ في رأيي ان هذا الموضوع موضوع اساسي جدا والواقع يجب الا نكون حديين فاما اقتصاد حر واما اقتصاد اشتراكي أما ان نلغي ثلاثة

بلدان او نلغي عشرة بلدان ، الموضوع ليس فيه شك الآن ولا يمكن ان ننطلق من انطلاق ابعاد بلدان معينة عن نطاق التعاون والابقاء على بلدان معينة · هناك واقع معين بلدان تسير في خطوط معينة بلدان لها ارتباطات معينة بلدان تسير بطرق معينة هي التي تقرر بالذات ولكن هناك أشكال متعددة للتعاون الاقتصادي يجب ان نستفيد منها · كل أشكال التعاون الاقتصادي من اجل دعم العمل فمثلا يمكن ان يكون بين كل من سوريا والاردن والسعودية تعاون مالي من اجل الخط الحديدي التجاري ، ويمكن ان يكون دعم التعاون قطريا بين الاردن وسوريا من اجل المرافق، يمكن ان يكون تعاون ما بين الاردن وسوريا من أجل عمليات بترولية ، ممكن ان تجري اشياء كثيرة متعددة تشترك فيها البلدان العربية المختلفة ، رغم الخلافات ما بين الانظمة الاجتماعية فيها · وهنا انتقل الى الموضوع الاساسي وهو انه لا يجوز لنا ان نعتبر الوحدة الاقتصادية هي بمثابة ايمان او بمثابة اركان الاسلام الخمسة من آمن بها دخل الوحدة ومن لم يؤمن بها يوضع خارجا وليس في الموضوع هو من آمن باتفاقية الوحدة دخل السوق العربية المشتركة واذا لم يؤمن باتفاقية الوحدة لا يدخل السوق العربية المشتركة ·

من قال ان هناك مجموعة البلدان العربية تؤمن بالمبادىء الخمسة الموضوعة كاهداف ضمن اتفاقية الوحدة الاقتصادية · موضوع كفالة الحرية لتداول رؤوس الاموال ، في واقع الحال هناك عدد من لبلدان العربية الموقعة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية لا تسير بهذا الاتجاه وانا أرى أنه يجب ان نستفيد من رغبة أي قطر عربي لايجاد أي نوع من التعاون العربي فاذا رغبت لبنان واليمن فلا يجب ان نقف في وجههما بالسوق العربية المشتركة هي قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية لا يجب ان يدخل اليه الا من باب الوحدة ليس هذا هو الاساس اذا تعاونا مع لبنان فقط في موضوع الترانسيت هذا جيد · اذا تعاونا معها في السوق العربية المشتركة هذا جيد · اذا تعاونا مع شمال افريقية او تعاون ثلاثة بلدان مع شمال افريقية او خمسة في موضوع معين هذا جيد · اذا تعاونت اربع دول في موضوع الفوسفات الذي يذهب الى الخارج فهذا ايضا جيد · وفي الاجمال ينبغي ان يوجد التعاون في صيغة ضمن الجامعة العربية التي تحتوي العمل وتنسقه وتدفعه الى الامام بدلا من التشتت والتبعثر كما اشار السيد الامين العام لمجلس الوحدة ·

هناك موضوع انا اعيره بالواقع الاهتمام الاساسي وهو الموضوع الذي اشار اليه الدكتور البنا الا وهو انه لايمكن في هذه المرحلة دمج المجلسين مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي ، في الواقع كان اقتراحي ضد التنظيم القائم · طبعا نريد ان نستعمل كلمة «ضد» بكل قساوتها ولكن اردت فقط ان اؤكد على هذا الموضوع والا احاول ان اكرس الموجود حاليا · لدينا مجلس اقتصادي يضم عددا من البلدن ولدينا مجلس وحدة يضم عددا آخر من البلدان وبالتالي دول تدخل هنا وممنوعة من الدخول هناك · يجوز ان تدخل كل البلدان العربية حتى بشكل مراقب تستمع فقط تتنور ماذا يجري هنا ما المانع في ان يسمح لكل بلد عربي بالدخول للاستماع حتى كمراقب ؟ فهذا المجلس كما اتصوره وليس كما

أشار الدكتور البنا الى ان مجلس الوحدة الآن لا يضم جميع البلدان العربيـــة وانا في الواقع ضد هذا الاتجاه ٠

ثانيا ـ ان قرارات مجلس الوحدة ملزمة وقرارات المجلس الاقتصادي توصيات فقط ماذا تعني قرارات مجلس الوحدة الملزمة ، مجلس الوحدة اخذ قرارات كثيرة هي ١٧ أو ١٣ مشروع اتفاقية وحتى الآن لم تقر الحكومات تلك الاتفاقيات ٠ واذن في الواقع القرارات ليست ملزمة : قرارات كالحبر على الورق وان الكويت مثلا اذا وقعت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فانها لم تنفذ اتفاقية قيام مجلس السوق العربية المشتركة فهل الزمها احد ؟ لا احد ، لانه يستطيع في الواقع لا مجلس الوحدة الاقتصادية ولا جهاز الجامعة العربية ان يلزم حكومات مستقلة لهـــا صلاحيات التشريع الكامل في اراضيها ضمن هذا الحد او ذاك ٠ لذا فاقترح وجوب تغيير الواقع ، يجب ان تكون هناك امكانيات لاستيعاب انواع من التعاون مختلفة ويجب ان تكون القرارات التي تؤخذ في مجلس الوحدة الاقتصادية بعد توحيده وبعد رفع مستواه ملزمة ٠ اما ان يوقع وزير ويذهب وزير فلا جدوى يجب ان تكون القرارات ملزمة على البلدان التي تقبل بها فالبلد الذي ليس بـه مصالح في مشروع معين ليس ضروريا ان يوقع ٠ وليس من الضروري ان تكون مجموعة المشروعات مختصة بجميع البلدان فهناك مثلا كما أشار بعض الزمـــلاء التعاون في نطاق سد الفرات مثلا يكون بين العراق والاردن مشروع حديدي ، ممكن ان تكون ما بين اربعة او خمسة اقطار شبكة ارتباط كهربائية ، ممكن ان تكون ما بين ست بلدان او ثلاثة عشر بلدا المهم ان من يوقع يلزم نفسه ٠ وهذا الاسلوب يكون اسلوبا مرنا وهذا خلافا للمرونات التي ذكرها الدكتور البنا لانها هي في الواقع أمور سوف نرى صعوباتها وسوف نرى مشاكلها التي لازلنا نجدها في عدم أقرار ثلاث عشرة اتفاقية لحد الآن ٠

نتيجة لعدم المرونة بهذه الحالة ٠ ننتقل للموضوع الاخير انا اؤيد في الواقع الدكتور فؤاد مرسي في قوله بان هناك نقاط اختلاف ما بين البلدان العربية منها الفكرية ومنها تراث تاريخي ٠ والتنمية الاقتصادية في الاساس والتنمية الصناعية بصورة خاصة هي محتوى الوحدة الاقتصادية ويجب ان نؤكد على هذا الموضوع وهذا لا يتم الا بعمل متكامل ما بين سياسيين واقتصاديين وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور احمد مراد وقبل ان ادعو الدكتور ديب ابو عسلي من سوريا اريد فقط ان اوضح ما المقصود بالموقف الحدي : يعني عندما نقول ان تقوم وحدة أقتصادية بين دول متشابهة الانظمة وعلى قدر ادنى من الايمان بنقطة اجتماعية فان ذلك لايحول بين ان تكون هذه الدول الثلاث المنضمة للوحدة الاقتصادية ان تتعامل ولكن كمجموعة واحدة مع أي دولة اخرى عربية تريد التعاون بالقدر التي تريده تلك الدولة : يعني ممكن للعراق وسوريا والعربية المتحدة أن يقيموا وحدة اقتصادية لكن يتعاملوا مع لبنان في قضية الترانسيت لاعتبارهم سوريا والعراق والعربية المتحدة وانما باعتبارهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يتكون من الدول

الثلاث . الحدية ضرورية لان تشابه الانظمة هو الذي يدفع العمل والتسامح مطلوب وواردة ولا يتعارض مع هذه الحدية . ونقطة اخرى ارغب توضيحها وقد وردت في تعليق الدكتور فؤاد مرسي حيث أشار الدكتور فؤاد مرسي الى ان الوحدة السياسية تسبق الوحدة الاقتصادية واظنه يقصد توحد الفكر السياسي وليس الوحدة السياسية الدستورية كما تطرح بالعمل اليومي وشكرا . والآن أدعو الدكتور ديب ابو عسلي .

الدكتور ديب ابو عسلي :

تفضل الاخ السيد دكتور احمد مراد فقال بان الوحدة ليست قضية ايمان وانا اسأل فقط اذا لم تكن الوحدة قضية ايمان فما هي الوحدة اذن ؟ نحن نؤمن بالوحدة الاقتصادية كجزء من تراث امتنا نحن نؤمن اننا نشكل أمة واحدة اما ان كانت هناك مصلحة عادية فقد تكون هناك مصلحة بين العراق وايران اكثر من مصلحة بين العراق والجزائر مثلا ؛ لذلك فانطلاقنا من الوحدة الاقتصادية هو انطلاق من ايماننا بوحدة مصيرنا ووحدة شعبنا ووحدة امتنا . السؤال الثاني قضية التعاون ، ان التعاون كيفما اتفق يجعلنا متسامحين في حين نحن نطالب بوضع اطار عام ينظم عملية التعاون . التعاون يمكن ان يتم بين سوريا والعراق لكن ليس هذا راجع لنا ، الهدف رسم طريق مخطط محدد للوصول الى الهدف الذي نسعى اليه وهو الوحدة الكاملة . الشيء الثالث الذي تفضل به الدكتور بأن التوقيع على الاتفاقية او القرار يصبح ملزما لمن يقبل به فأحب ن ابين للسيد الدكتور انه حتى حاليا الفكرة هي تبقى بالذات مطبقة لان الدول التي توقع على قرارات عليها ان تصدق على هذه القرارات . التصديق يعني الموافقة وليس في الاقتراح كما اظن شيء جديد .

كذلك لي ملاحظة صغيرة على قول الدكتور العمادي فاعتقد ان موافقة الدكتور العمادي للدكتور كنعان على عدم اللجوء الى التدابير الاقتصادية للضغط السياسي لم تكن تماما متفقة مع الانطلاقات التي انطلق منها الدكتور العمادي بالذات . في الواقع هناك محاولة تفضيل وهذا هو المفهوم من تقسيم البلدان العربية الى فئتين فئة البلدان العربية التي تتبع النظام الاشتراكي وفئة البلدان العربية التي لا تتبع النظام الاشتراكي والقول بأن التنسيق الاقتصادي اسهل بين البلدان العربية التي تتبع النظام الاشتراكي وذات النظام الواحد المتشابه صحيح . ولكن هذا لا يعني مطلقا أستبعاد بقية البلدان العربية من عمليات التنسيق وخاصة في المراحل الاولى للتنسيق . الموضوع ليس هو بحث في الوحدة الاقتصادية . في الواقع اذا اردنا ان ننطلق من الايمان الذي تكلم عنه الدكتور العمادي فالايمان يجب ان يكون مدعوما بالواقعية فلنأت الى النظم الاشتراكية بالذات التي تسود البلدان العربية لنرى حتى في هذه النظم هناك خلافات سياسية بين الاقطار التي تتبع نفس النظام الواحد وهذه الاقطار وهذه العوامل تجعل من غير الواقعي ان نتصور نشوء الوحدة السياسية في المستقبل القريب . اذن يجب ان ننطلق من المعطيات الحالية الموجودة في البلدان العربية وان نسعى لعمليات التنسيق مع

جميع البلدان العربية . من الطبيعي ان يكون التنسيق على درجة أكمل بين البلدان العربية داخل الانظمة المتشابهة اما اذا اتجهنا الى الاتجاه الآخر ففي الواقع فأننا نعزل بقية البلدان ونعزل انظمة الحكم الرجعية الموجودة في البلدان العربية . شكرا .

المقـــرر :

شكرا للدكتور ديب والآن كلمة الدكتور عباس حلمي .

الدكتور عباس حلمي

في الحقيقة وردت كلمة على لسان لاستاذ الدكتور فؤاد مرسي كما فهمت من قوله يأمل ان توجد سلطة سياسية مركزية في البلاد العربية تفرض وحدة اقتصادية : الحقيقة الوحدات التي قامت بالعالم تخالف هذه النظرية ؛ تخالف هذه النظرية السوق الاوروبية المشتركة التي تنص مقدمتها على الهدف منها أقامة وحدة سياسية على أساس الوحدة الاقتصادية ، تخالف الكوميكون حتى انا اعتبر الوحدة السليمة في البلاد العربية هي الوحدة التي تبدأ من الاقتصاد ؛ الخلافات السياسية بالسوق الاوربية المشتركة الموجودة ولكن السوق قائمة ومستمرة .

المقـــرر :

شكرا للدكتور عباس واظن ان الدكتور فؤاد وضح جيدا انه لا يذكر السلطة السياسية التي اشرتم اليها وبانتهاء هذه التعليقات القيمة نكون قد توصلنا الى اتجاهات عامة ويبدو على رأسها ان المؤتمرين يرون ان اتفاق الانظمة الاجتماعية هي الخطوة الاولى في سبيل السير نحو الوحدة الاقتصادية العربية وستعد توصيات محددة بذلك انشاء الله .

الجلسة الرابعة لمؤتمر الاقتصاديين العرب

مساء الاثنين ١٠/٣/١٩٦٩

المقرر : الدكتور صاحب ذهب

الجلسة الثالثة لمؤتمر الاقتصاديين العرب التي عقدت في الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين المصادف ١٠-٣-١٩٦٩ في مقر جمعية الاقتصاديين العراقيين في بغداد

الامين العـــام :

ايها الاخوة : بسم الله نفتتح الجلسة الرابعة لمؤتمر الاقتصاديين العرب حيث ينصب البحث فيها على موضوع اقتصاديات النفط . وسيتحدث في هذه الندوة كل من الدكتور نيقولا سركيس من لبنـان والاسـتاذ بن شـيخ مجيد من الجزائر والدكتور محمد صادق المهدي من العراق والدكتور حميد القيسي من العراق ايضا وسيعلق الدكتور ابراهيم سعد الدين على بحث د . نيقولا سركيس وسيلخص لنا الدكتور محمد العمادي بحث الاسـتاذ بن شيخ مجيد ويعلق عليـه . وسـيعلق الدكتور عبدالرارق حسن على بحث الدكتور محمد صادق المهدي . ويعلق الدكتور احمد مراد على بحث الدكتور حميد القيسي وسيكون الدكتور صاحب ذهب مقررا للجلسة فعلى بركة الله .

المقرر ـ يحظى البترول باهتمـام بالغ ليس بالنسبة لما تشكله الايرادات البترولية من اهمية كبيرة في الدخول وانما ايضا بالنسبة للدور الذي يلعبه في سد الاحتياجات المتزايدة من الطاقة وبخاصة في اسواق اوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان . ثم لما له من اهمية كبيرة من حيث كونه وعاء أساسيا للضريبة في البلاد المستوردة للبترول ، ولقد استأثر البترول العربي بأهمية بالغة ، ليس من حيث أهميته الاقتصادية في البلاد العربية المنتجة للبترول والتي يمر البترول عبر أراضيها فحسب ، وانما أيضا فيما يشكله من دور حيوي في المساومة الجماعية وفي السياسة الدولية وبخاصة في هذه الفترة الحاسمة من حياتنا . ويتفضل الآن الاستاذ الدكتور نيقولا سركيس بتلخيص بحثه عن البترول في ميزان القوى بين العرب واسرائيل .

البترول في ميزان القوى بين العرب واسرائيل

بقلم الدكتور نقولا سركيس

منذ سنوات يطرح بين الفترة والفترة موضوع (سلاح البترول) ودوره في للنزاع المصيري القائم بين العرب واسرائيل . وفي اعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ كثرت التساؤلات حول ماهيه هذا السـلاح ومقوماتـه ، وتشعبت الاراء حول فعاليته وطرق استعماله ونتائجه الايجابية والسلبية . وقد انتقل الموضوع من ميدان التساؤلات والفرضيات الى حيز العمل السياسي ، واقدمت الدول العربية على اتخاذ تدابير عدة وان اختلفت اشكالها ومراميها ، فانها تلتقي كلها حول فكرة تحويل الثروة البترولية العربية الى وسيلة ضغط على دولة الصهاينة وعلى الدول التي تساندها . فبالاضافة الى حجب البترول العربي عن اسرائيل ومنع الشركات البترولية العاملة في البلدان العربية من التعامل معها ثم خلال ازمتي

١٩٥٦ و ١٩٦٧ أيقاف بعض الصادرات البترولية الى الغرب ٠ وقد اقتصر هذا التدبير اثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ على تعطيل الضخ في شبكة انابيب خطوط شركة نفط العراق ٠ اما في عام ١٩٦٧ فقد شلت اولا عمليات التصدير في الموانىء العربية ثم تلا ذلك فرض الحظر على تصدير البترول العربي خلال بضعة اسابيع الى الولايات المتحدة وانكلترا ، كما اطلقت في الوقت نفسه الدعوة لسحب الاموال العربية المودعة في مصارف الدولتين المذكورتين ٠

الا ان هذه التدابير الاخيرة وان دلت على تزايد الوعي لدور البترول في معركة البقاء التي تعيشها الامة العربية، فقد اتسمت بطابع الارتجالية واتخذت شكل فورة عابرة جاءت بها حمى الاحداث وذهبت بها بعد فترة وجيزه عودة الحياة السياسية في المنطقة الى ما يشبه اوضاعها السابقة ٠ اما موضوع سحب الودائع من انكلترا والولايات المتحدة فقد انحدر الى مستوى الجدالات المزرية حول نسبة الفائدة التي تمنحها المصارف الانكلوسكسونية وغيرها من الدول الغربية ، ومالبث ان ميّع وتلاشي في طيات النسيان ٠

وهكذا ظلت الودائع حيث كانت واستؤنفت عمليات التصدير الى الدول التي خلقت اسرائيل وما زالت تمدها بالمال والسلاح وعادت الشركات لتمارس نشاطها كما من ذى قبل وكان شيئا لم يكن ٠ وذلك كله دون ان تنسحب اسرائيل من الاراضي التي اغتصبتها ، ودون ان توقف اعتداءاتها المتكررة على الدول العربية ودون ان تحيد الدول الغربية الكبرى باستثناء حكومة ديغول قيد شعره عن دعمها لاسرائيل وعن موقفها العدائي تجاه العرب ٠

وليس غريبا بعد ذلك ان تنطلق جهات معروفة في اثاره التشكيك لا في جدوى (سلاح البترول) فحسب بل ايضا في جدوى تبديل نظام الاستثمار الذي فرضته الشركات البترولية الكبرى والدول الغربية التي تنتمي اليها على الوطن العربي منذ اكثر من اربعين سنة ٠ لا بل ان الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول العربي قد زادت سوءا عن ذى قبل في بعض الميادين ٠ فبعد ازمة ١٩٥٦ اعلنت الشركات عن عدم استعدادها لبناء خطوط انابيب جديدة لنقل البترول العربي ، ولم تقم فعلا ببناء اى خط بالرغم من ازدياد الانتاج والحاجة الماسة لتوسيع شبكة الخطوط الموجودة ٠ ومنذ عدوان ٩٦٧ وقناة السويس مقفلة ، وجزء من التابلاين يمر في الاراضي المحتلة ، وحظر الناقلات الضخمة التي تنقل البترول من الخليج العربي مديره ظهرها للدول العربية يتفاقم يوما اثر يوم واسرائيل تعمل على بناء خط للانابيب من ايلات الى عسقلان غايته الحلول ولو جزئيا محل قناة السويس ٠ هذا كله دون ان نحقق خطوة ايجابية واحدة لمواجهة هذه الاخطار والبحث بصورة جدية عن الوسائل الكفيلة بالمحافظة على مصالحنا المشتركة ويوضع ثرواتنا البترولية الضخمة في خدمة قضايانا المصيرية ٠

بعد هذه التجارب القاسية ، وعلى ضوء هذا الواقع المؤلم يجدر بنا ان نستخلص العبر ونتساءل عن حقيقة الدور الذي يمكن ويجب ان يلعبه البترول في ميزان القوى بين العرب واسرائيل ومن ثمة في علاقاتنا الاقتصادية والسياسية

مع الغرب وشركاته ٠

ذلك ان (سلاح البترول) لا يمكنه كما يتصور البعض وكما حدث حتى الآن ، ان يقتصر على تدابير جزئية ومؤقتة وارتجالية نلجأ اليها عندما تنشب المعارك المسلحة ، وتنطلق طائرات العدو لتزرع الموت والدمار في ارضنا ويتحول سلاحنا الى مجرد سيف خشبي نلوح به بيد راجفة عندما تشتد المحن ثم نعود ونتناساه بعد ان تحل المصيبة ويبدأ العدو بتجميع قواه من جديد استعدادا للجولة القادمة ٠

طبعا ان حظر تصدير المواد الاستراتيجية الى العدو والبترول اهم المواد الاستراتيجية هو تدبير سبقتنا اليه وطبقته وما زالت تطبقه سائر أمم العالم لا في ايام الحرب فحسب بل ايضا في حالات السلم ٠ ويكفينا مثلا على ذلك المقاطعة التي تفرضها الولايات المتحدة على التجارة مع كوبا او الصين الشعبية او الحظر الذي فرضته المانيا الغربية عام ١٩٦٢ على تصدير انابيب البترول الى الاتحاد السوفيتي ، او الحظر الذي فرض على تموينات روديسيا بالبترول ٠ ومن الطبيعي والبديهي ان الدول العربية اولى من غيرها بالمبادرة الى استعمال مثل هذا السلاح والى سد طريق البترول العربي في وجه الدول التي تسترسل في تحريض اسرائيل على العدوان بالرغم من انها هي نفسها وليس هذا من باب الصدف الدول التي تستنزف القسم الاكبر من خيراتنا البترولية وتعتمد على الودائع العربية لدعم اقتصادها والمحافظة على مستوى عملتها الوطنية ٠ غير ان هذه المقاطعة لا يمكنها ان تؤدى مفعولها الرادع الا اذا توفرت لها شروط العزم والجدية والصمود ٠ واقترنت بسياسة عربية متماسكة مبنية على تكييف علاقاتنا البترولية بالغرب على ضوء الخطر الصهيوني وعلى اساس موقف الدول الغربية من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ٠

غير ان المقاطعة ليست سوى ما يمكن ان نسميه الوجه السلبي لسلاح البترول اي وسيلة الردع التي لابد من اللجوء اليها للضغط على الدول التي تلتزم منا موقف العداء السافر ٠ اما الوجه الايجابي الذي لا يقل اهمية عن ذلك فيقوم من جهة على الافادة من القوة التفاوضية الهائلة التي تمنحها اياها سيطرتنا على ثلثي احتياطي البترول في العالم لكسب الاصدقاء وتوثيق علاقاتنا مع الدول المستهلكة ومعظمها من الدول الصناعية الكبرى ومن جهة ثانية على اعادة النظر في الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول العربي وتحويل هذه الثروة من عامل ضعف واضطراب وتجزئة الى عامل من اهم عوامل التنمية الاقتصادية والنهضة السياسية في الوطن العربي ٠

على ضوء هذه الملاحظات الاولية يتضح ان تقييم سلاح البترول من خلال ميزان القوى بين العرب واسرائيل يقتضي بحث قضية البترول العربي من النواحي التالية :

اولا ـ دور البترول في موقف الدول الكبرى من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ٠

ثانيا ـ الخطر الصهيوني على البترول العربي ٠

ثالثا ـ الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربي ٠

الجزء الاول

دور البترول في موقف الدول الكبرى من النزاع العربي ـ الاسرائيلي

يختلف موقف الدول الكبرى من النزاع العربي ـ الاسرائيلي تحت تأثير عوامل مختلفة اهمها : اختلاف نظرة هذه الدول الى اساليب تأمين مصالحها البترولية في الحاضر والمستقبل في البلاد العربية ٠ ويبدو من المفارقات العجيبة لاول وهلة ان الدول التي تمتعت حتى الآن بنصيب الاسد في امتيازات النفط العربي (وفي طليعتها الولايات المتحدة وانكلترا) قد امتازت عن غيرها بتحيزها الدائم للجانب الاسرائيلي ، في حين ان غيرها من الدول الغربية التي باشرت في الماضي القريب نشاطها البترولي في المنطقة او التي تحتاج الى كميات متزايدة من البترول العربي لسد حاجاتها الاستهلاكية تتخذ من العرب مواقف ودية او حيادية او على الاقل اقل عداء من سواها ٠ وينطبق ذلك بشكل خاص على ايطاليا واسبانيا والمانيا الغربية واليابان ٠ اما فرنسا فلها وضع خاص اذ ان هذه الدولة انتهجت في السابق سياسة مماثلة للسياسة الانكلوسكسونية وساهمت عام ١٩٥٦ الى جانب اسرائيل في العدوان على مصر ٠ الا انها منذ عودة الجنرال ديغول الى الحكم عام ١٩٥٨ اعادت النظر في موقفها السابق ورأت ان سياسة القوة التي مارستها ضد مصر وضد الجزائر ليست افضل وسيلة لتأمين مصالحها البترولية ٠ اضف الى ذلك ما تمتاز به السياسة الديغولية من نبل وسعة نظر وتمسك بمبادىء الحق والعدالة ٠

ان هذا الاختلاف في سياسة الدول الغربية تجاه العالم العربي ينطوي بتناقضاته على مغزى عميق ويدل دلالة واضحة على اهمية الدور الذي لعبه ويلعبه البترول في التأثير على السياسة الغربية ٠

ففيما يتعلق بالدول الكبرى (وفي طليعتها الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا) التي تمكنت بعد الحرب العالمية الاولى من فرض سيطرتها على القسم الاكبر من منابع النفط العربي نلاحظ ان سياستها في هذه المنطقة من العالم قد قامت حتى الآن وبالدرجة الاولى على المحافظة على امتيازاتها البترولية وذلك عن طريق تجزئة العالم العربي وتفتيت قواه وعرقلة نهضته الاقتصادية والسياسة ٠

ويفسر الاستاذ وين ليمان استاذ الاقتصاد في جامعة ميسوري في الولايات المتحدة ، يفسر في كتابه عن (سعر بترول الشرق الاوسط) هذه الظاهرة بقوله : ان الغرب وربما انكلترا بشكل خاص يتبع سياسة قريبة جدا من شعار (فرق تسد) ويميل لحماية استقلال الدول المصدرة للبترول عن

طريق التدخل العسكري اما حركة الوحدة العربية فيعتبرها تهديدا لتموينات الغرب بالبترول • كما ان الكثيرين يعتبرون ان الدول المنتجة للبترول يجب ان تظل خارج الدولة العربية الموحدة حتى لو استوجب ذلك استعمال القوة(١) •

وقد عبرت الجريدة الفرنسية لومند عن رأى يماثل عندما كتبت تقول (ان حياة وقوة العالم العربي قد اصبحتا مرتبطتين بالبترول • ولقد اثارت بريطانيا العرب ضد الاتراك لكي تتغلغل في البلاد العربية وتتوصل الى منابع النفط العربي ولكي تؤمن استغلال هذه المنابع عمدت الى خلق دويلات عربية مستقلة مرتبطة مع بريطانيا باتفاقيات امتياز • ومنذ ذلك الحين اصبح البترول السيد المطلق الذي يملي سياسة الشرق الاوسط واصبحت السلسلة الثانية الوحيدة في سياسة الغرب اتجاه البلاد العربية هي المحافظة على الامتيازات البترولية •

وقد جاء خلق اسرائيل نتيجة طبيعية لهذه السياسة اذ ان اسرائيل التي رأت النور على يد الدول الغربية الكبرى وما زالت تستمد قواها من هذه الدول اصبحت حليفا طبيعيا للنفوذ الغربي في المنطقة وقاعدة اجنبية جديدة له يستعملها لضرب العالم العربي وانهاك قواه بغية احكام السيطرة عليه والاستمرار في استنزاف ثرواته البترولية •

وليس غريبا بعد ذلك ان تكون الدول الغربية الكبرى التي تسيطر على صناعة البترول في الوطن العربي هي نفسها التي ساعدت على قيام اسرائيل والتي اصدرت البيان الثلاثي عام ١٩٥٠ لضمان وجود اسرائيل والتي كانت وما تزال تمد اسرائيل بالسلاح وبكافة وسائل الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي •

لذلك لا يمكن بشكل من الاشكال معالجة قضية اسرائيل بمعزل عن قضية البترول وتجاهل هذه الحقيقة لا يمكنه ان يكون الا نوعا من الغباء او ضربا من ضروب التضليل والتمويه لصرف انتباه الرأى العام والمسؤولين العرب عن الوضع الراهن لاستثمار ثرواتهم البترولية ولالهائهم بالمهاترات العقيمة •

لا بل يمكن القول ان تاريخنا السياسي في هذه المنطقة من العالم منذ الحرب العالمية الاولى حتى الآن يكاد يقرأ حرفا حرفا من خلال تسابق الشركات الكبرى والدول التي تساندها لاحكام السيطرة على مصادر النفط العربي واستغلالها • كما ان خريطة العالم العربي قد رسمت على ضوء تقاسم هذه البلاد الى مناطق نفوذ تابعة للمصالح البترولية الغربية • وكثيرا ما حدث عند اكتشاف البترول في هذه البقعة او تلك من الوطن العربي ان حولت هذه البقعة مهما صغر

---

1) The Price of Middle East Oil "an Essay in Political Economy" by Wayne Leeman, Professor of Economics at the University of Missouri, Cornell University Press, New York, P. 235.

حجمها وقل عدد سكانها الى دولة ذات سيادة ومنحت علما ونشيدا وعزلت عن المجموعة العربية واضحت للشركات غلافا قانونيا جديدا تمارس تحت ستاره نشاطها في ظل ما يسمى باتفاقيات الامتياز وقد ساعد قيام اسرائيل الى حد بعيد على استمرار هذا الوضع وذلك عن طريق استقطاب اهتمام الرأى العام العربي حول القضية الفلسطينين واستزاف طاقاته في النزاع العربي ـ الاسرائيلي واطلاق يد الشركات البترولية لممارسة نشاطها وفق مصالحها وفي اطار الشروط التي املتها ٠ وهكذا عزلت قضية البترول عن محور السياسة العربية بالرغم من انها حجر الزاوية في سياسة الدول الغربية الكبرى في بلادنا ٠ وبالرغم من ارتباطها الوثيق بالقضية الفلسطينية ارتباط السبب بالنتيجة ٠

والسؤال الذي يتبادر بشكل طبيعي الى الذهن على ضوء هذا الواقع هو : هل يمكن يا ترى حمل الدول الغربية الكبرى على تبديل موقفها من النزاع العربي ـ الاسرائيلي على الرغم من مطامعها الحاضرة والمستقبلة حول الضغط العربي ؟

للاجابة على ذلك لابد من الملاحظة اولا ان الامتيازات البترولية التي فرضتها علينا هذه الدول قد شلت حريتنا في التصرف والعمل واضعفت قوتنا التفاوضية واقحمت معظم البلدان المصدرة في دور المتفرج الذي لا حول له ولا قوة في التأثير على نظام واساليب استثمار ثرواته الطبيعية ٠ فاتفاقيات الامتياز المعقودة في البلاد العربية تمنح الشركات صلاحيات مطلقة لاستخراج البترول ونقله وتكريره وتسويقه لقاء نسبة من العائدات تمنحها للبلدان المضيفة ٠

لذلك يبدو من المستغرب نعت هذه البلدان بالبلدان المنتجة والمصدرة للبترول اذ انها في الواقع ليست سوى بلدان فيها شركات اجنبية تنتج وتصدر وتقرر كيفية استغلال الابار ومستوى الانتاج وتنفرد في تحديد كلفة الانتاج والاسعار والتوزيع الجيوغرافي للصادرات كما تتصرف بحرية مطلقة في كافة المواضع المتعلقة بالتكرير والنقل والاستثمارات وتنقل الرساميل ٠٠٠٠ الخ ٠

ومن الطبيعي وهذه هي الحال ان تميل هذه الشركات والدول التي تنتمي اليها الى المحافظة على امتيازاتها القائمة وتقاوم كل محاولة لتغيير الوضع الراهن٠ وقد دلت تجارب السنوات الماضية على ان التحسينات الطفيفة التي ادخلت على شروط الامتيازات القديمة (ونذكر منها هنا تنفيق الريع وتثبيت الاسعار المعلنة ورفع مستوى العائدات) ان هذه التحسينات لم تكن ممكنة الا بعد ان توفر عند الدول العربية المعنية الوعي الكافي لبعض اوجه الغبن اللاحق بها والعزم الاكيد على تحقيق ما سبقتها اليه سائر الدول النامية الغنية بالبترول وفي طليعتها فنزويلا ٠ كما انه من الملاحظ من خلال تجارب السنوات الماضية ان الشركات لا تقبل بالتنازل عن امتيازاتها السابقة الا عندما وبقدر ما يشتد عليها ضغط الدول المضيفة ، وتشعر بأن هذه الدول عازمة على استرجاع حقوقها حتى ولو اقتضى ذلك اللجوء الى التشريع ٠ ويكفينا مثلا على ذلك قانون رقم (٨٠) الذي

اعاد للعراق ٦ر٩٩٪ من مساحة امتيازات الشركات الاجنبية ومكنه من تحقيق مالم يتمكن ولم يكن من المعقول تحقيقه بعد سنوات طويلة من مسرحيات المفاوضات ٠ وهذا كله لم يمنع شركة نفط العراق من الاستمرار في عملها في المناطق التي تركت لها ، لا بل دفعها الى محاولة استرضاء الحكومة العراقية وتقديم عروض جديدة لها لم تكن تقبل بمجرد الحديث عنها في السابق ٠

كما ان هذا القانون اعاد للعراق حرية التصرف في قسم كبير من ثرواته وفتح في وجهه ابوابا واسعة لاستثمار هذه الثروات استثمارا مباشرا ولاقامة علاقات جديدة مع عدد كبير من الشركات والدول الاجنبية ٠ ونذكر كلنا ان هذا الوضع الجديد قد حمل بعض الدول الاوربية على تعديل موقفها من النزاع العربي ـ الاسرائيلي وعلى تحسين علاقاتها مع العراق ومع غيره من الدول العربية ٠

ويمكن استخلاص نفس العبر من السياسة التي تنتهجها الجزائر تجاه الشركات الاجنبية التي حصلت على امتيازاتها قبل الاستقلال ٠ ففيما يتعلق مثلا باستثمار الغاز وضعت الحكومة الجزائرية منذ عام ١٩٦٥ حدا لحرية تصرف الشركات الاجنبية بالغاز الطبيعي ، واحتفظت لنفسها بحق لاستثمار الغاز المنتج وتصديره مما منحها قوة تفاوضية هائلة في علاقاتها لا مع الدول الصناعية الكبرى فحسب بل ايضا مع الشركات ذاتها التي كانت في السابق تنفرد في انتاج الغاز وتصديره والتي اصبحت الآن تتسابق على شراء الغاز الجزائري من الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك ٠ كما ان الجزائر قد اتخذت ابان العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في شهر حزيران ١٩٦٧ تدبيرا كان له افضل الاثر على تعديل الامتيازات السابقة وعلى تطوير علاقاتها مع الشركات الاجنبية ٠ فقد اقدمت الحكومة الجزائرية عندئذ على وضع كافة الشركات الانكلوسكسونية تحت اشراف الدولة ، وعينت مفوضين جزائريين للاشراف على عملياتها ومراقبة حساباتها وارغمتها على اعادة كل واردات مبيعاتها الى الجزائر ٠ وقد استطاعت الحكومة الجزائرية بعد ذلك ان تفاوض هذه الشركات على زيادة رساميلها الموظفة في الجزائر وعلى التنازل عن قسم كبير من امتيازاتها السابقة ٠ وقد ادت هذه المفاوضات الى اتفاق عقد في ١٩ تشرين الاول ١٩٦٨ مع شركة جيتي ٠ ويعتبر هذا الاتفاق سابقة من نوعها في تاريخ استثمار البترول العربي اذ انه يقضي بتنازل جيتي عن ٥١٪ من الحقول التي اكتشفتها ومن انتاجها لمصلحة السوناطراك ويعقد اتفاقية مشاركة جديدة بين الطرفين تعتبر من افضل اتفاقيات المشاركة التي عقدت حتى الآن في منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا(٢) ٠ وتجري حاليا المفاوضات لعقد اتفاقيات مماثلة مع سائر الشركات الموضوعة تحت مراقبة الدولة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وهي شل وسنكلير وفيليبس وموبيل والبازو ٠

---

(٢) للتفاصيل راجع « مجلة البترول والغاز العربي » عدد كانون الاول ١٩٦٨٠

وان دلت هذه الامثلة على شيء فانما تدل على ان مبدأ « شرع ولا تفاوض » لايؤدي عندما يطبق بعزم وحكمة الى الحاق الضرر بالدول العربية والى تدهور علاقاتها مع الشركات والدول الغربية كما يدعي البعض بل يؤدي بالعكس الى تعزيز قوة العرب التفاوضية والى تأمين الشروط الملائمة لازالة حالة التبعيـــة ولتطوير علاقاتنا مع الدول المستهلكة وفق ما تقتضيه مصالحنا الاقتصـــادية والسياسية ٠

من خلال ذلك يتضح ان التفكير في الافادة من ثرواتنا البترولية للضغط على الدول المستهلكة ولحملها على تبديل موقفها من النزاع العربي ـ الاسرائيلي يتطلب أول ما يتطلب أعادة النظر في الامتيازات القديمة والتحرر من القيود التي فرضتها علينا ٠ وهذا يعني الاقلاع عن دور المتفرج الذي ارتضيناه لنفسنا حتى الآن والمبادرة لاخذ الزمام بيدنا وتحويل اتفاقيات الامتياز الى اتفاقيات تجارية نبيع بموجبها بترولنا الى من نشاء ، ونقيم على أساسها علاقات اقتصادية وسياسية جديدة مع الغرب وغيره ٠ ومهما كان الاطار القانوني لهذه الاتفاقيات ، ومهما اطلق عليها من تسميات (اتفاقيات مشاركة او عقود مقاولة او ما شابه ذلك) فالمهم في الموضوع هو استعادة حقوق السيادة على ثرواتنا البترولية واستعادة حرية التصرف بها ٠

بهذه الشروط يمكن للبترول العربي ان يلعب الدور الحيوي الذي يعود له لا في انمائنا الاقتصادي فحسب كما سنرى ذلك في القسم الثالث من هذا البحث، بل ايضا في تدعيم موقفنا تجاه الدول التي تؤثر في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ٠

ومن البديهي ان هذا الدور سيزداد اهمية في المستقبل بازدياد حاجـــات الدول المذكورة (وفي طليعتها اميركا والدول الاوربية) الى البترول العربي ٠

ويعود السبب في ذلك الى زيادة حاجات الاستهلاك من جهة والى ارتفـــاع استهلاك البترول والغاز الطبيعي بالنسبة لسائر مصادر الطاقة من جهة ثانية ٠ فحتى عام ١٩٥٠ كان البترول والغاز يغطيان ١ر١٣٪ فقط من حاجات الطاقة في بلدان اوربا الغربية مقابل ٧ر٧١٪ للفحم ٠ وفي عام ١٩٦٧ زاد لاول مرة استهلاك الهيدروكربونات على استهلاك الفحم اذ بلغت النسب ٥٢٪ للاولى مقابل ٤٨٪ فقط للفحم والسبب في ذلك ان البترول والغاز الطبيعي يحلان تدريجيا محل الفحم في مختلف ميادين استهلاك الطاقة ٠ وقد كانت لهما حتى الآن الغلبة في قطاعات النقل والتدفئة وما تزال المنافسة قائمة في الميادين الاخرى كمحطات توليد الكهربـــاء والمصانع وذلك على الرغم مما يتمتع بـه الفحم الاوربي من حمايـــة ضد البترول المســـتورد ٠

فمن المقدر ان يستمر تزايد استهلاك اوربا الغربية من البترول ، وان يرتفع من ٢١٤ مليون طن عام ١٩٦٠ الى ما يناهز ٥٤٠ مليون طن عام ١٩٧٠ والى مـــا يقارب ضعف هذا الرقم عام ١٩٨٠ ٠ ومن المقدر نتيجة لهذا التطور السريع في الطلب الاوربي ان يزيد اعتماد اوربا الغربية على مصادر البترول العربي ٠ ففي عـــام ١٩٦٧ بلغـــت واردات اوربـا الغربيـــة من البتـــرول ٤٥٠ مليون

طن منها ٢٩٨ مليون طن اى ٦٦٪ من المجموع ثم استيرادها من الدول العربية ٠ ومن المنتظر ان تزداد هذه الواردات بصورة موازية لتزايد الطلب في اوربا ٠

اما في الولايات المتحدة الامريكية فتشير احدث التقديرات الى ان حاجاتها الى البترول المستورد لسد حاجاتها الاستهلاكية سيرتفع من ١١٠ مليون طن عام ١٩٦٠ الى ٢٦٥ مليون طن عام ١٩٨٠ ٠

ويكفي كي نرسم صورة عن اثر صادرات البترول العربي الى المغرب ان نعيد الى الذاكرة بعض الحقائق التي يمكن ايجازها في النقاط التالية :

١ ـ ان زيادة استهلاك البترول في البلدان الصناعية قد رافقها منذ الحرب العالمية الثانية نمو سريع في صناعة التكرير وصناعة البتروكيمياء والصناعات الاخرى المكملة لها ٠ هذا فضلا عن شتى انواع الخدمات التي ترتبط بشكل مباشر او غير مباشر بالقطاع النفطي ٠ لذا يمكن القول ان دور البترول في اقتصاد البلدان الصناعية لا يقتصر على كونه مصدرا من اهم مصادر الطاقة بل يتعدى ذلك الى كونه عاملا رئيسيا من عوامل التقدم الصناعي والانماء الاقتصادي ٠

٢ ـ ان البترول العربي يشكل موردا ماليا حيويا للاقتصاد الغربي ٠ وتنشأ هذه الموارد من مصادر مختلفة يمكن تصنيفها فيما يلي :ـ

ـ ارباح الشركات العاملة في الدول العربية في مرحلة الانتاج وتقدر هذه الارباح لعام ١٩٦٧ بمليارين ونصف المليار من الدولارات ٠ اما فيما يتعلق بالشركات الامريكية بشكل خاص فقد اشارت دراسة وضعت مؤخرا بعنوان « المصالح الامريكية في الشرق الاوسط » الى ان القيمة الدفترية للرساميل البترولية الامريكية الموظفة في منطقة الشرق الاوسط لم تتجاوز عام ١٩٦٦ (١ر٥٦ مليار دولار) وان ارباح الشركات الامريكية خلال العام المذكور بلغت ٨٥٢ مليون دولار اي ٥٥٪ من الرساميل الموظفة(٣) ٠

ـ الرسوم والضرائب التي تستوفيها الدول المستوردة على البترول العربي المستهلك عندها وتقدر هذه الضرائب والرسوم لعام ١٩٦٧ بما يقارب ١٠ مليارات دولار في اوربا الغربية وحدها ٠

ـ دخل البلدان العربية المنتجة للبترول ٠ وان كان هذا الدخل يعود مبدئيا للبلدان العربية فالواقع ان قسما كبيرا منه سرعان ما يستعاد عن طريق الاسواق الغربية وذلك لشراء معدات ومواد استهلاكية مصنوعة في الغرب او للتوظيف الخاص والحكومي في المصارف والاسواق

3) "U.S. Interests in the Middle East" — American Enterprise Institute for Public Policy Research — Washington 1968.

المالية الغربية . ويقدر حاليا مجموع هذه الرساميل بما يزيد على ٥ مليارات دولار .

هذا وبما ان انتاج البترول العربي سيضاعف بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ فمن المقدر ان المنافع التي ستجنيها البلدان الصناعية من البترول العربي سترتفع بنفس النسبة . هذا بالاضافة طبعا الى اهمية البترول العربي الاستراتيجية بالنسبة للدول الصناعية .

على ضوء هذه الحقائق يتضح ان البترول سيظل الى امد طويل محور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العرب والغرب وان اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه الثروة الضخمة في تحديد طبيعة العلاقات بين الطرفين ستزداد مع السنين . وغنى عن القول ان هذا الوضع يفسح امام العرب مجالا واسعا للمساومة وللافادة من هذا الجانب الايجابي لسلاح البترول في اطار سياسة وطنية واعية تستهدف الضغط على الدول التي تساند اسرائيل وتوثيق الروابط مع الدول التي تقف الى جانب العدل في النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

الجزء الثاني

الخطر الصهيوني على البترول العربي

اما الوجه الثاني لدور البترول في ميزان القوى بين العرب واسرائيل فيتعلق بالخطر الصهيوني المباشر على البترول العربي . ويتجسم هذا الخطر في تغلغل الرأسمال الصهيوني في الشركات البترولية الغربية العاملة في الدول العربية ، وفي افلات اسرائيل من شبكة المقاطعة العربية وفي مد يد اسرائيل الى منشآت النفط العربي .

١ ـ تغلغل الرأسمال الصهيوني في شركات البترول الغربية

من الحقائق الاولية التي يجب الا تغرب عن الذهن ان الدول العربية ليست لها اية مساهمة في رأسمال الشركات صاحبة الامتيازات وانه ليس باستطاعتها في ظل الامتيازات القائمة مراقبة تكوين رأس المال هذا ، ومعرفة مصدره واصحابه خاصة وان ملكية اسهم هذه الشركات تتبدل احيانا بصورة كثيرا ما تكون سرية هذا ومع ان المعطيات الاحصائية ليست كاملة حول هذا الموضوع . فمن المعروف ان بعض المؤسسات المالية اليهودية المعروفة بولائها السافر لاسرائيل وللحركة الصهيونية قد تمكنت من شراء قسم لا يستهان به من اسهم الشركات البترولية العاملة في الوطن العربي وفي طليعة هذه المؤسسات المصارف وشركات التمويل التي تسيطر عليها عائلة روتشيلد ، هذه العائلة التي كانت منذ مطلع هذا القرن من كبار دعاة الصهيونية والعاملين لها . وقد بدأت مساعدة آل روتشيلد للحركة الصهيونية عندما استجاب ادموند روتشيلد رئيس فرع العائلة الفرنسي آنذاك لدعوة تيودور هو تزل وراح يغدق الاموال

منذ عام ١٨٨٢ لتوطين اليهود في فلسطين · وسرعان ما انضم فرع العائلة الانكليزي لهذه الحركة وتمكن ليونيل روتشيلد من حمل حكومة بلفور الانكليزية على اصدار وعد بلفور المعروف في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ والذي نص على « ان حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين الرضى الى قيام وطن للشعب اليهودي في فلسطين » · وقد ازداد تضامن عائلة روتشيلد مع زعماء الحركة الصهيونية بعد اغتصاب الاراضي العربية في فلسطين واصبح للعائلة مصالح مالية ضخمة في شتى ميادين الاقتصاد الاسرائيلي كالمصارف والزراعة والصناعة والسياحة · كما ان عائلة روتشيلد تولت خلال لعشرين سنة الماضية حملات التبرع لاسرائيل في كل من اميركا واوربا · وقد برز هذا النشاط بشكل واضح قبل وخلال وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ وخصوصا في فرنسا وانكلترا حيث ترأس آل روتشيلد لجان التبرعات لاسرائيل ووجهوا الحملات الدعائية الواسعة التي شنتها الصحف وسائر وسائل الاعلام الغربية ضد العرب · كما ان احد زعماء العائلة ادموند روتشيلد قام بعد العدوان بزيارة اسرائيل ووجه بعد عودته الى فرنسا نداء الى يهود العالم دعا فيه كل واحد منهم للمساهمة « بمرتب شهر او بنصيب وافر من دخله او بجزء من رأسماله لمعاضدة اسرائيل » · ومما يذكر ايضا ان هذه العائلة اشتركت في المؤتمر الذي عقده في تل ابيب في آب ١٩٦٧ ستون ثريا توافدوا من مختلف اقطار العالم لبحث امكانية توظيف مليار ليرة استرلينية في اسرائيل ·

لم يكن نشاط عائلة روتشيلد البارز في الحركة الصهيونية يستحق الاهتمام لولا مساهمة هذه العائلة في معظم الشركات الاجنبية التي تعمل في بلادنا وتستثمر ثرواتنا البترولية · والمعروف ان هذه العائلة تملك اسهما في شركة شل وشركة غولف اويل كوريوريشن وشركة البترول الفرنسية وكلها من كبار الشركات العاملة في الدول العربية · ويذكر السيد جان يوفيه استاذ التاريخ في جامعة ليل الفرنسية في كتابه عن عائلة روتشيلد ان شراء هذه العائلة لاسهم الشركات البترولية العاملة في البلاد العربية يتم احيانا بصورة مباشرة واحيانا بصورة مستترة عن طريق شركات التمويل التي تسيطر عليها العائلة وفي طليعتها « الشركة الفرنسية للتمويلات البترولية » ·
(Societe Francaise d'Investissements Petroliers)
« وشركة استثمارات الشمال » (Societe d'investissements du Nord) (٤) ·

كما تجدر الاشارة الى ان عائلة روتشيلد مولت خط الانابيب الذي مدته اسرائيل بين ميناء ايلات وحيفا وقطره ١٦ أنش ·

بالاضافة الى عائلة روتشيلد ثمة مؤسسات يهودية اخرى وثيقة الصلة باسرائيل تمكنت من وضع يدها على قسم من رساميل الشركات البترولية العاملة في البلاد العربية وفي طليعة المؤسسات المالية المعروفة بممارسة هذا النشاط مؤسسة صموئيل ومؤسسة لازار اخوان · ومما تجدر الاشارة اليه ان شركة

"Les Rotschilt',, Jean Bouvier — Editions Fayard, Paris 1967.

عولف اويل كوريوريشن التي تملك ٥٠٪ من اسهم شركة بترول الكويت قد طرحت مؤخرا في الاسواق المالية العالمية قرضا بمبلغ ٤٠ مليون دولار بفائدة ٧٪ ٠ ومن بين الذين سارعوا للاكتتاب في هذا القرض عائلة روتشيلد ومصرف لازار اخوان وؤسسة صموئيل وشركاه واحدى المؤسسات الرسمية العربية(٥) ٠

ولابد للمرء ان يتساءل : هل يجوز منطقيا ان لم نقل وطنيا وضميريا ان تساهم الدول العربية الى جانب الرأسمال الصهيوني في تمويل الشركات البترولية الاميركية التي تعمل في بلادنا وما نحن عليه من نزاع مصيري مع اسرائيل وشعوبنا تعاني ما تعانيه من فقر وجهل وتخلف وبلادنا تجابه ما تجابهه من استهتار الشركات والدول التي تساندها بمصالحنا ومصيرنا ؟

وهل يجوز ان يتغاضى مكتب مقاطعة اسرائيل عن تسرب الرأسمال الصهيوني الى قلب العالم العربي في حين انه يقيم الدنيا ويقعدها لان شركة كوكا كولا فتحت فرعا لها في اسرائيل ؟

واذ نتمنى ان يسارع مكتب مقاطعة اسرائيل الى التحقيق في هذا الموضوع الحيوي لا يسعنا الا ان نلاحظ ان تسرب الرساميل الصهيونية الى صناعة البترول في الوطن العربي خطر سيظل قائما طالما ان الدول العربية عاجزة عن معرفة مصادر وتبدل تكوين رساميل الشركات صاحبة الامتيازات ٠ لهذا السبب لا يمكن ازالة هذا الخطر الا ان تبادر الدول العربية الى ازالة الامتيازات القديمة والاستعاضة عنها بالاستثمار الوطني المباشر وذلك اما عن طريق الرأسمال الوطني واما عن طريق المشاركة مع رساميل اجنبية يمكن التحقق من مصدرها وهوية مالكيها ٠

٢ ـ افلات اسرائيل من شبكة المقاطعة العربية

لا شك ان حجب البترول العربي عن اسرائيل قد اثر الى حد بعيد على الاقتصاد الاسرائيلي ٠ فقد واجهت اسرائيل صعوبات كبيرة في تأمين حاجاتها الاستهلاكية واضطرت لاتخاذ تدابير صارمة لضغط الطلب الداخلي وصرف مبالغ كبيرة من القطع النادر يناهز معدلها ٢٠ مليون ليرة استرلينية سنويا لاستيراد ما تحتاجه من البترول الخام ٠

الا ان اسرائيل قد استطاعت ان تتغلب على المصاعب التي سببتها لها المقاطعة العربية وذلك بوسائل يمكن للدول العربية ان تؤثر عليها ، اذ ان اسرائيل تستورد البترول الخام من بعض الدول الصديقة او المفروض فيها ان تكون صديقة للعرب كما انها تشترى بعض الكميات من الشركات التي لها مصالح في الدول العربية ٠

واهم مصادر تموين اسرائيل بالبترول الخام فنزويلا واندونيسيا وايران وكلها اعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول التي تضم الى جانب الدول

---

(٥) راجع مجلة ال Economist اللندنية عدد ٢٣ ـ ٢٩ تشرين الثانى ١٩٦٨(٤) ٠

الثلاث المذكورة خمسة بلدان عربية · كما انه من المعروف ان شركتي سوكوني وشل قد امدتا اسرائيل بكميات كبيرة من البترول الخام وان هذه الشركة الاخيرة قد وقعت مع اسرائيل عقدا طويل الاجل لتموينها بكميات من البترول الفنزويلي قيمتها ٨٠٠ر٠٠٠ ليرة استرلينية في السنة(٦) ·

واقل ما يمكن ان يقال على ضوء هذه الحقائق ان الحد الادنى المطلوب هو ان تعمل الدول العربية كل ما في وسعها لكي تحمل الدول التي لها واياها مشاكل ومصالح مشتركة في اطار الاوبيك وهي ايران وفنزويلا واندونيسيا على الكف عن تموين اسرائيل بالبترول ومنع الشركات العاملة عندها عن تصدير انتاجها الى اسرائيل اما الشركات التي لها مصادر في البلاد العربية والتي فتحت الباب امام الرساميل الصهيونية للتسرب الى قلب الوطن العربي والتي قبلت بتموين صناعة اسرائيل وجيشها بالبترول ضاربة عرض الحائط بتدابير المقاطعة وبالمصالح العربية فلا يجوز التعامي عن نشاطها ولابد لمكتب مقاطعة اسرائيل من التحقيق في اوضاعها واخضاعها لانظمة المقاطعة ·

٣ ـ امتداد يد اسرائيل الى البترول العربي

اما الوجه الثالث للخطر الصهيوني على البترول العربي فيتجسم في سيطرة اسرائيل المباشرة على صناعة النفط العربي وقد برز هذا الخطر بشكل واضح بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ عندما وضعت اسرائيل يدها على آبار النفط في شبه جزيرة سيناء وبدأت استغلالها بمعدل يناهز حاليا ٣ ملايين طن في السنة · كما اصبحت تسيطر في الاراضي السورية المحتلة على جزء من خط انابيب التابلاين الذي ينقل البترول السعودي الى ميناء صيدا اللبناني · وقد طالبت اسرائيل مؤخرا بقسم من عائدات النقل في هذا الخط · ولا يوجد اي دليل يثبت انها لم او لن تبدأ بضخ بعض الكميات التي تمر عبر هذا الخط ·

كما ان اسرائيل كما هو معروف قد باشرت ببناء خط للانابيب سعته ٥٠ مليون طن في السنة لنقل البترول من ميناء ايلات الى ميناء عسقلان على شاطىء المتوسط · ومن المقدر ان تنتهي اعمال بناء هذا الخط في اواخر عام ١٩٦٩ · ومن البديهي انه ليس من المعقول ان تبادر اسرائيل الى تنفيذ مثل هذا المشروع ان لم تكن قد حصلت مسبقا على ضمانات او على الاقل على وعود من الشركات العاملة في البلاد العربية وفي ايران لاستعمال هذا الخط والاستعاضة ولو جزئيا عن قناة السويس ويبدو ان مثل هذه الضمانات قد اعطيت فعلا من قبل ايران على الاقل ·

هذا وبما ان الشركات تتولى وحدها تصدير البترول العربي · وحيث ان مراقبة حركة الناقلات المحملة بالبترول العربي أقرب ما تكون الى المراقبة

---

7) "Oil in the Middle East" Stephen Longrigg, Oxford University Press, London 1968, PP. 253 & 233.

الصورية فليس من المستبعد ان يتم شحن قسم من بترول الخليج بواسطة الخط الاسرائيلي وهذا يعني ان اسرائيل ستجني بالاضافة الى ارباح النقل التي ستحرم منها البلدان العربية فوائد اقتصادية وسياسية طائلة اذ انه من المؤكد ان اسرائيل لن تكتفي بنقل البترول بل انها ستعمل على الافادة من هذا البترول لتطوير صناعة التكرير وخصوصا صناعة البتروكيمياء في اراضيها ٠

ولا يسع المواطن العربي الا ان يشعر بالالم والذهول عندما يفكر ان موضوع مد خطوط جديدة للبترول من منطقة الخليج الى سواحل سوريا ولبنان مطروح كضرورة ملحة منذ بضع عشرة سنة وحتى الآن لم تقدم الدول المعنية على خطوة ايجابية واحدة لتنفيذ هذا المشروع الحيوي ٠ ومد انابيب البترول لم يعد بتلك العملية المعقدة او المكلفة التي لا يمكن ان تقوم بها الا الشركات البترولية الكبرى فالجزائر قامت بعد ثلاث سنوات فقط من الاستقلال بمد خط انابيب وطنية من حوض الحمراء الى مرفأ ارزو ٠ وقد تبين ان هذا المشروع ضروري واقتصادي كما ان الحكومة الجزائرية قد باشرت مؤخرا ببناء خط لنقل ١٢ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي من حاسي الرمل الى سكيكدا وتنوى بناء خط آخر للبترول من حوض الحمراء الى سكيكدا ٠

والاغرب من ذلك انه بعد ان بدأت اسرائيل بتنفيذ مشروع خط ايلات ـ عسقلان اخذت الدول العربية تفكر لا ببناء الخط الوحيد المقبول اقتصاديا بين الخليج والمتوسط بل ببناء خط بين السويس والاسكندرية ٠ اما المشروع الذي تنادى به حاليا منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول فهو اقرب الى اللغز اذ انه يقضي بمد خط من الخليج الى ـ البحر الاحمر والمرجو ان يوضح المسؤولون عن هذه المنظمة اهدافهم والاسباب التي دعتهم لوضع مثل هذا المشروع والاسباب التي حملتهم على تجاهل موضوع نقل البترول عبر طريقه الطبيعي الوحيد اى من العراق والسعودية ومنطقة الخليج الى شواطىء سوريا ولبنان ٠

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان ايران قد سبقت الدول العربية في استخلاص العبر من هذا الوضع اذ انها بدأت بدراسة مشروع مد خط انابيب يبلغ قطره ٤٨ أنشا وتتراوح سعته بين ٥٠ و ٧٥ مليون طن في السنة لنقل البترول من حقول ايران الجنوبية الى ميناء اسكندرون على البحر المتوسط ولاشك انه لو بادرت الدول العربية منذ اكثر من عشر سنوات الى مد شبكة الانابيب المقترحة من الخليج العربي الى المتوسط لما فكرت ايران بتنفيذ مشروعها ولكانت البلاد العربية قد افادت من نقل بترول ايران والبترول العربي عبر اراضيها ٠

الجزء الثالث

الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربي

قد يبد لاول وهله ان موضوع الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربي بعيد عن اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي والواقع ان هذا الموضوع يشكل

وجها من اهم اوجه **الدور الذي يمكن ان يلعبه البترول العربي في وجه الخطر** الصهيوني · ذلك لان التنمية الاقتصادية شرط اساسي من شروط القوة العسكرية والسياسية ولان معركة البقاء التي تشنها علينا اسرائيل والدول التي تساندها لا تقتصر على المعارك المسلحة بل تشكل ايضا بالنسبة لنا تحديا حضاريا بكل ما لهذه الكلمة من معنى · ولا يمكن بحال من الاحوال ان تحشد القوى وتبنى الجيوش وتكدس الاسلحة وان نهمل في الوقت نفسه ثروة ضخمة يمكنها ويجب علينا ان نجعل منها العمود الفقري في شتى مجالات نمونا الصناعي والزراعي والعلمي والفني · خاصة وان هذه الثروة كما سبق واشرنا بدلا من تلعب الدور الذي يعود لها في تنمية هذه البلاد ودفع عجلة عمرانها بدلا عن ذلك كانت وما تزال بما تنطوى عليه من مصالح اجنبية مصدر اضطراب سياسي وعامل تجزئه وسببا من أهم اسباب غرس اسرائيل كخنجر في خاصرة الوطن العربي ·

واية خطوة جدية لمعالجة هذا الوضع تقتضي اول ما تقتضي تحولا جذريا في الموقف الذي وقفته الدول العربية في الماضي من نظام استثمار ثرواتها البترولية · اى انه بدلا من ان نكتفي بالدور السلبي الذي ارتضيناه لانفسنا سنين طويلة والذي يقوم على اطلاق يد الشركات الاجنبية في رسم وتنفيذ المخططات التي تشاء اصبح لزاما علينا ان نعيد النظر في مفهوم الامتياز كما طبق حتى الآن ونأخذ الزمام بيدينا ونبادر برسم سياسة بترولية تتلاءم ومصالحنا الوطنية في مختلف مراحل الانتاج والتكرير وتحديد الاسعار والنقل وانشاء الصناعات البتروكيماوية والصناعات الاخرى المتفرعة عن صناعة البترول والغاز او المكملة لها ·

لا مجال هنا للتوسع في هذه النقاط كلها ولا حاجة لذلك اذ ان هذه المسائل قد اصبحت منذ بضع سنوات موضع اهتمام المسؤولين والمختصين والرأي العام العربي · كما ان تجارب السنوات الماضية قد دلت على ان معظم الدول العربية قد انطلقت فعلا وحققت خطوات اولية مشجعه فى « زرع » البترول وعائداته لتنمية اقتصادياتها ·

الا ان هذه التجارب نفسها قد طرحت بعض المشاكل التى لم تنل حتى الان ما تستحق من اهتمام والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية :

١ ـ المشكلة الاولى تتعلق بطبيعة علاقاتنا مع الشركات ومع الدول المستهلكة · فمن الملاحظ ان الاهتمام يتركز منذ بضع سنوات في اطار الاوبيك او خارج هذا الاطار على بعض المسائل الهامة ولا شك دون مسائل اخرى لا تقل اهمية عنها وان معالجة المسؤولين العرب لموضوع البترول كثيرا ما تنطلق من قواعد اصبحت اشبه ما تكون بمسلمات وضعتها الشركات الاجنبية · فجهود الاوبيك قد تركزت حتى الان وبالدرجة الاولى على تحسين معادلة مناصفة الارباح وذلك عن طريق تنفيق الريع او تثبيت

الاسعار او ما شابه ذلك · ولكن حتى الان لم تساءل الاوبيك عن مبرر وجود مبدأ مناصفة الارباح ولم تطرح موضوع الامتيازات من اساسه كما لم تعر اى اهتمام لمواضيع صناعة التكرير وصناعات البتروكيمياء في البلدان المنتجة مع ان هذه الصناعات تشكل اهم مراحل تصنيع البترول واهم مصادر منافعه الاقتصادية واثاره على سائر قطاعات الاقتصاد الوطني ·

ومن الجدير بالتأمل ان هذه الصناعات قد سجلت في اسرائيل خلال السنوات الماضية تقدما سريعا لم تعرفه في البلدان العربية التي تتمتع في هذا الميدان بامكانيات هائلة لا يمكن بشكل من الاشكال مقارنتها بامكانيات اسرائيل الضيقة ·

ففي ميدان التكرير نلاحظ ان انتاج مصفاة حيفا بلغ ٥ ملايين طن عام ١٩٦٨ اى ٢٫٥ اضعاف الكميات التي كررت خلال العام المذكور في لبنان مثلا حيث يوجد مصبان هامان للبترول ·

اما صناعات البتروكيمياء في اسرائيل فقد سبقت مثيلاتها في كافة البلاد العربية وحقق انتاجها زيادة بلغت ١٤ـ١٥٪ في السنة · ويشمل هذا الانتاج الصناعات التحويلية المستهلكة للمنتجات البتروكيماوية كصناعة البلاستيك · ويوجد الان في اسرائيل ما لا يقل عن ١١٠ شركات لانتاج المواد البلاستيكية و ٥٤ شركة لانتاج السلع والبضائع المصنوعة من المطاط و ٥ مصانع للمنظفات الصناعية وشركتان لانتاج الاطارات وتصديرها الى ما يزيد على ٤٠ دولة من دول العالم ·

اما في الدول العربية فقد بوشر ببناء بعض صناعات الاسمدة ووضعت مشاريع لانشاء مصافي وطنية ولكننا ما نزال في اول الطريق · كما ان هذه الصناعات تطرح مشاكل تسويقية لا يمكن حلها الا في اطار التعاون العربي ·

٢ ـ التعاون البترولي العربي

ان تطور صناعة النفط في الوطن العربي قد ابرز على الصعيد الاقليمي بعض الحقائق الجوهرية التي لم تعد في الامكان تجاهلها والتي تفرض نفسها فرضا على البلدان المعنية ·

ـ الحقيقة الاولى هي ان منطقة الشرق العربي تشكل من الناحية الجيوغرافية مركزا متكاملا لانتاج البترول ونقله الى اسواقه الاستهلاكية وان كافة بلدان المنطقة بلدان انتاج كانت ام بلدان عبور معينة بشكل مباشر بنمو صناعة البترول · ويكفينا نظرة خاطفة على خريطة العالم العربي كي نتبين ان اقصر وافضل طريق لنقل البترول المنتج في شرق المنطقة وفي جنوبها الشرقي اى في العراق والكويت وامارات الخليج العربي والمملكة العربية السعودية الى اسواق اوربا ونصف الكرة الغربي هو المرور عبر البلدان التي تقع شرق المنطقة

أي الاردن وسوريا ولبنان والجمهورية العربية المتحدة وذلك عبر قناة السويس وخطوط الانابيب التي تربط الحقول بموانيء سوريا ولبنان ٠ هذا ونظرا لتزايد الصادرات العربية وبلوغ النقل في انابيب التابلاين وشركة نفط العراق سعته القصوى فلابد من مد شبكة جديدة للانابيب لمواجهة خطر نقل البترول العربي عن طريق رأس الرجاء الصالح فقبل اغلاق قناة السويس لم تكن كميات البترول المنقولة من الخليج الى اميركا واوربا الغربية عن طريق رأس الرجاء الصالح تتجاوز ثلاث ملايين طن مقابل ١٦٠ مليون طن عبر قناة السويس و ٦٤ مليون طن من شرق المتوسط ٠ ومنذ عدوان ١٩٦٧ تحولت كل الكميات التي كانت تمر عبر القناة الى طريق رأس الرجاء الصالح ٠ وحتى بعد اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية فمن المنتظر ان تتزايد الكميات المنقولة عن طريق رأس الرجاء الصالح بتزايد انتاج منطقة الخليج العربي اذ انه من المقدر ان يتضاعف انتاج الشرق الاوسط بين عام ١٩٦٧ و ١٩٧٧ ويرتفع خلال هذه الفترة من ٨ر٤٩٦ ملايين طن الى ما يقارب المليار طن ٠ يصدر منه ما يقدر ب ٦٠٠ مليون طن على الاقل الى اوربا واميركا ٠ اى ان عجز وسائل النقل الحالية (بما في ذلك قناة السويس) سيبلغ خلال السنة المذكورة نحو ٣٧٥ مليون طن ٠ وستنقل هذه الكمية الضخمة عن طريق رأس الرجاء الصالح دون ان تبادر الدول العربية الى مد شبكة جديدة للانابيب من الخليج الى المتوسط ٠

— الحقيقة الثانية : هي ان تطور صناعة البترول العربي قد ادى الى ظاهره ذات مغزى عميق وهي زيادة التبادلات التجارية بين بلدان المنطقة وتدفق جزء من الرساميل البترولية من شرق المنطقة الى غربها ويوازى تدفق الرساميل هذا تيار هام لهجرة اليد العاملة والفنيين وغيرهم باتجاه معاكس ٠ اى من غرب المنطقة الى شرقها من البلدان العربية غير المصدرة للبترول كثيفة السكان الى البلدان العربية المصدرة للبترول وقليلة السكان ٠

— الحقيقة الثالثة : هي ان تجزئة الوطن العربي الى دويلات صغيرة كانت ولا تزال العائق الرئيسي في سبيل التنمية الاقتصادية وفي سبيل الافادة من البترول لتنفيذ مشاريع كبرى كالمصافي ومصانع البتروكيمياء او استعمال العائدات لتمويل مختلف مشاريع الانماء ٠ فالاسواق العربية التي لا يزيد عدد مستهلكيها على بضعة الاف او بضعة ملايين لا تشكل مجالا كافيا وملائما للتخطيط الاقتصادى ولبناء وحدات انتاجية تحتاج اول ما تحتاج الى اسواق استهلاكية واسعة ٠

على ضوء هذه الحقائق يتضح انه ولو طرحنا كل الاعتبارات القومية جانبا ، ونظرنا الى الدول العربية من زاوية اقتصادية صرفه لوجدنا انها من ناحية استثمار البترول بلدان ذات اقتصاد متكامل يحتاج بعضها الى البعض

الاخر ولا تتحقق مصالح بعضها الا بتحقيق مصالح البعض الاخر . لذلك فان موضوع الافادة من الثروات البترولية لتنمية الاقتصاد العربي مرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع التعاون الاقتصادى بين البلدان العربية . ومثل هذا التعاون يتطلب انشاء منظمة عربية للبترول تضم الدول العربية المنتجة والدول العربية التي يمر البترول عبر اراضيها . في اطار مثل هذه المنظمة يمكن للدول المعنية ان تنسق سياساته الانمائية ، وتزيل الحواجز الاقتصادية فيما بينها وتفتح اسواقها بعضها على بعض ، وتوفر الظروف اللازمة والمجال الاقتصادى الكافي والملائم لتنفيذ مشاريع انمائية مشتركة تحول بواسطة الفائض من الرساميل البترولية ، وتستمد موادها الاولية من البترول والغاز ومشتقاتهما .

اما اذا نظرنا الى الموضوع من زاوية قضايانا القومية الكبرى وفي طليعتها قضية النزاع العربي – الاسرائيلي لتبين لنا ان دمج صناعة النفط بالاقتصاد العربي وكف يد الشركات عن التلاعب بمقدراتنا شرط اولي من شروط التحرر من وضع التبعية ، وخطوة اساسيةلابد منها لتحويل ثرواتنا البترولية الى عامل من اهم عوامل قوتنا التفاوضية في علاقاتنا مع الدول الاجنبية ، والى عنصر اساسى في ميزان القوى بيننا وبين اسرائيل .

المقـــرر :

شكرا للدكتور نيقولا وادعو الان الدكتور محمد العمادي لعرض بحث الاستاذ بن شيخ مجيد من الجزائر .

نظرات حول العلاقات النفطية بين الحكومة والشركات

بقلم الاستاذ بن شيخ مجيد*

لم تمض سوى اشهر معدودة على نيل الجزائر استقلالها ، حتى بدأت الخلافات جليا بين الادارة الجزائرية الفتية وشركات النفط ٠

وبطبيعة الحال ، فان هذه الخلافات كانت تتفاقم كلما رسخت الجزائر من أسس بنائها وزادت معرفتها باوليات المشاكل وملفاتها ٠

ان ذلك الوضع قد بقي دون تغيير جوهري ، سواء فيما يتعلق باستغلال الحقول المكتشفة وجهود التحري والتنقيب او فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية ضمن المؤسسات النفطية ، او بصورة عامة بالعلاقات التي يجب ان توجد بحكم الضرورة بين الشركات العاملة في بلد ما وبين ادارة ذلك البلد ٠ بل اكثر من ذلك ، لا نبالغ اذ نقول بانه لم يكن هناك أبدا اي تعاون حقيقي بين شركات النفط الاجنبية وبين السلطة العامة في الجزائر ٠

ومع ذلك ، فقد تم تهيئة الادوات الضرورية لضمان النجاح ، في المجال النفطي ، للعلاقات بين الادارة الجزائرية وشركات النفط الاجنبية ، بقطع النظر عن جنسيتها ٠

وفي الحقيقة ، ان تصريحات ايغيان في آذار ١٩٦٢ قد ادخلت في القانون الجزائري سلسلة من النصوص المعروفة عموما بقانون نفط الصحراء Code petrolier Sahdrieu نظم بدقة حقوق والتزامات السلطة العامة من جهة وشركات النفط من جهة اخرى ٠

وبعد مضي بضع سنوات ، أي في ٢٩ تموز سنة ١٩٦٥ ، وقعت الحكومة الجزائرية مع الحكومة الفرنسية الاتفاقية الشهيرة « الخاصة بتنظيم المسائل المتعلقة بالثروة الهايدروكاربونية والتنمية الصناعية للجزائر » ٠

ان هذه الاتفاقية ، التي سنعود لبحثها فيما بعد ، قد اوضحت الاطار الذي يحدد العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية فيما يتعلق بالشؤون النفطية والصناعية ٠ كما وصححت او اكملت العلاقات بين البلدين ، عن طريق تنظيمها ووضعها في هيكلها الجديد ، وكذلك العلاقات بين الحكومة الجزائرية والشركات الفرنسية التي تسيطر على الجزء الاعظم من الحقول والنشاط النفطي في الجزائر ٠

وفيما يتعلق بالجزائر نفسها ، فقد وضعت عددا معينا من الاجهزة ما يؤهلها للوصول اولا الى معرفة وتفهم القطاع النفطي والسيطرة عليه ، ومن ثم الى امكانية الاستفادة من النفط لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة لابد منها ٠ ولذلك فقد

---

* قدم هذا البحث باللغة الفرنسية ونقله الى العربية الدكتور فاضل الجلبي ٠

تأسست ادارة الطاقة والمحروقات في الوزارة المختصة بشؤون الطاقة . وهذا الجهاز هو اداة ادارية وضعت في خدمة سياسة الدولة . وبعد ذلك ، واهم من كل شيء تأسست الشركة الوطنية سونا طراك ، كأداة تجارية لتنفيذ نفس تلك السياسة على الصعيد التجاري .

لقد سبق ان قام مفاوضو ايفيان بتأسيس جهاز فني لتطوير الثروة في باطن الارض الصحراوية ، يعرف بدائرة الصحراء ، بتمثيل جزائري ـ فرنسي متساو ، مهمتها تقديم المساعدات الاستشارية للأدارة الجزائرية الفتية .

ولهذه الصورة السريعة لابد من اضافة حقيقة هي انه منذ عام ١٩٥٨ ، وهو تأريخ نشر قانون نفط الصحراء ، كانت الجزائر قد عرفت كبلد يحوي ثروة هايدوركاربونية مهمة . واذا ما عرفنا بنفس الوقت ا نالجزائر تتمتع بموقع جغرافي قريب جدا من الاقطار الصناعية في اوربا ، اصبح من الممكن عندئذ التأكيد من الناحية النظرية بان جميع الظروف قد اجتمعت لتحقيق انتاج نفطي مهم يكفل الوصول للأهداف المطلوبة من قبل جميع الاطراف المعنية .

ان خلافات خطيرة قد نشبت منذ الاستقلال بين الحكومة وشركات النفط الاجنبية . ويكفي للاقتناع بذلك ان تراجع الصحافة الاختصاصية او اجهزة الاعلام الجزائرية :ـ

ـ خلافات بين الحكومة الجزائرية وشركة النقل ترابال .

ـ منازعة بين الادارة الجزائرية وشركة النقل ترابزا .

ـ منازعات في الفترة الاخيرة بين شركة النفط الفرنسية والادارة الجزائرية وبين فروع ايراب العاملة في الجزائر والادارة الجزائرية .

ـ خلافات ، اخيرا ، مع مختلف الشركات الاميركية .

وليس من الممكن ، ضمن اطار هذا البحث المحدود ، تحديد النقاط المختلف عليها بين الاطراف في كل نزاع . بل قد يكون من المفيد ان نبحث عن الاسباب الحقيقية التي هي ، حسب اعتقادنا ، أساس العلاقات الموضوعة بين الجزائر وشركات النفط الاجنبية .

بعبارة أخرى ، ليس قصدنا ان نبحث لماذا لم تؤد الصورة المثالية المرسومة بموجب النصوص ، الى النتائج المتوقعة لها .

غير انه لابد من التأكيد من ناحية اخرى بان ليس قصدنا هنا ان نأتي بالتفصيل على الاسباب المباشرة لكل نزاع بين الادارة الجزائرية وشركات النفط ، بل ان نبحث ، وكما اعلنا ذلك بالسابق ، عن الاسباب التي ادت بالنظام الموضوع عشية الاستقلال ، ثم في عام ١٩٦٥ ، ان يكون عاجزا عن تحقيق النجاح المتوقع لـه .

وبغية تسهيل عرض الموضوع ، ونظرا لان أسس نظام الاستغلال المحددة بموجب قانون النفط وكذلك بموجب اتفاقيات الجزائر لعام ١٩٦٥ ، تتركز على

نقاط جوهرية مختلفة فاننا سوف نفرق بين قانون نفط الصحراء واتفاقيات ايفيان من جهة ، وبين النظام الذي خلقته اتفاقيات الجزائر لعام ١٩٦٥ من جهة أخرى ٠

أ ـ قانون نفط الصحراء

لقد تم وضع وانجاز قانون نفط الصحراء من قبل السلطة العامة الفرنسية٠ ولذلك فنحن في غني عن التأكيد على حقيقة ان هذا القانون كان قد وضع بقصد تحقيق اهداف السياسة الفرنسية في النفط وكأداة لتنفيذ تلك السياسة ٠

وغني عن البيان بان بالامكان استعمال تلك الاداة بسهولة من قبل الادارة الفرنسية ٠

١ ـ الاهداف الرئيسية الفرنسية من قانون نفط الصحراء

تهدف فرنسا ، كبلد صناعي لا يملك مصادر ثروة نفطية وطنية مهمة ، الى ضمان مصادر تموين تسمح لها في جميع الاحوال ان تؤمن السلامة الكافية في تجهيز الوقود ٠

لقد ورد في الاسباب الموجبة للقانون الفرنسي الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ « ان الموطن الرئيسي ـ أي فرنسا انذاك ـ الذي يهدف بالدرجة الرئيسية الى تأمين سلامة التجهيز لمنطقة الفرنك بالمواد الوقودية والى تحقيق التوازن التدريجي لميزان مدفوعات المنطقة ، يشير هنا ، ليس بشيء من عدم الاهتمام ، الى الموارد المالية الممكن تأمينها عن طريق استغلال النفط في الصحراء ٠٠٠٠ »

ويكفي هنا ان نرجع الى احكام القانون الخاص بوضع افضليات التجهيز لمنطقة الفرنك ٠ ان ما كان يهم الحكومة الفرنسية اذن هو ان تضمن للشركات الفرنسية السيطرة على الانتاج في الصحراء ٠ وضمن ذلك الاطار ، وضعت ترتيبات مشاركة رؤوس الاموال غير الفرنسية في البحث والتنقيب عن انتاج الثروة الهايدروكاربونية في الصحراء ٠ ولذلك فان عقود مشاركة قد تمت بين شركات فرنسية وشركات اجنبية من أجل اسهام رأس المال غير الفرنسي في عمليات التنقيب عن وانتاج الثروة الهايدروكاربونية ٠

غير انه لابد من الاشارة الى المادة ج ٣ من اتفاق الامتياز التي تنص على ضرورة توفر الشروط التالية في حامل أي حق معدني ٠

١ ـ يجب ان تؤسس الشركة وفق القانون الفرنسي وان يكون مقرها الرئيسي في اراضي الجمهورية الفرنسية ٠

٢ ـ ان المسؤولين عن اعمال الشركة (رئيس مجلس الادارة والمدير العام والمدراء وما لا يقل عن نصف اعضاء مجلس الادارة او مجلس الاشراف حسب الحالة) ، يجب ان يكونوا من حاملي الجنسية الفرنسية ٠

وبموجب المادة ج ٤ من العقد النموذجي الموضوع في ٦ كانون الثاني ١٩٦١ ، والذي اعقبه العقد النموذجي الموضوع في ١٦ ايلول ١٩٦١ ، فان المدراء

الذين يتمتعون بصلاحية توقيع الشركة ، يجب ان يكونوا في جميع الحالات من حاملي الجنسية الفرنسية ٠

وتحقيقا لنفس الهدف ، فقد عرضت المادتان ج ٥ وج ٨ من العقود النموذجية تلك ، العناصر الاصيلة للسيطرة على المؤسسات صاحبة الامتياز او المؤسسات المشاركة ٠ ان هذه الاحكام ، لا تشكل فقط الاطار العام لاهداف السياسة الفرنسية ، بل ان من شأنها ان تخلق الادارة المنظمة ذات الخبرة الواسعة والعدد الكافي من الموظفين لتنفيذ تلك السياسة بكفاءة عالية ٠

ب ـ ادخال تصريحات ايفيان بجانب قانون نفط الصحراء

ان تصريحات ايفيان في اذار ١٩٦٢ واتفاقيات تحويل السلطة في ٢٨ اب ١٩٦٢ ، وكأنها لم تكتف بتضمين القانون الجزائري بالنصوص الموضوعة لصالح فرنسا ، فانها ابعدت جميع الاحكام التي تضمن للجزائر ممارسة سيادتها ، وذلك بصورة رئيسية عندما حلت محكمة تحكيم دولية محل اختصاص مجلس الدولة الفرنسي ، بينما المفروض منطقيا ان تحل المحاكم الجزائرية محل القضاء الفرنسي ٠

وفي الوقت ذاته فقد الغيت احكام المادتين ج ٣ وج ٤ من عقد الامتياز النموذجي لكي لا تسنح الفرصة للجزائر من ممارسة سيطرتها ، في الداخل ، على شركات النفط العاملة في أمور التحري والاستثمار ، بينما بقيت ، على العكس من ذلك ، افضليات التجهيز لمنطقة الفرنك مضمونة بحكم القانون والواقع ٠

والاهم من ذلك ، وهذه بنظرنا حقيقة ذات مغزى بعكس ذهنية المفاوض الفرنسي بالنسبة لما ستقوم الجزائر به من ممارسة لسيادتها الوطنية على ثرواتها الطبيعية ٠ فقد أسست دائرة في الجزائر مهمتها رسميا مساعدة الدولة الفتية المستقلة لان تطور بشكل سليم ثرواتها المعدنية ٠ ان تلك الدائرة قد ادت بحكم الواقع الى القضاء بشكل ما على ممارسة الجزائر لسيادتها ٠ ان كل شيء يتم بالنسبة للشركات الاجنبية وكان الجزائر لا تمارس سيادتها الا عن طريق هذه الدائرة التي وصفت مع ذلك ، بانها دائرة فنية صرفة ٠

ان تلك الدائرة تؤدي ، من الناحية العملية ، وظيفة الحاجز بين الشركات والادارة الجزائرية عند قيام الاخيرة بممارسة سلطتها العامة ٠

وتتوضح صحة ذلك اذا ما علمنا من انه بعد عقد اتفاقيات تموز ١٩٦٥ التي نقلت للجزائر (وزارة الصناعة والطاقة وبصورة اخص ادارة المحروقات) صلاحيات دائرة الصحراء ، استمرت بعض الشركات بتقديم تقاريرها وطلباتها الى الدائرة المذكورة التي انهي وجودها بموجب تلك الاتفاقيات ٠ وحتى يومنا هذا ، فان بعض الشركات ترفض ان تأخذ بنظر الاعتبار التفسيرات والتعاميم الصادرة من الادارة الجزائرية ، وخاصة عندما تكون تلك التفسيرات او التعاميم قد وضعت من قبل الدائرة المذكورة بالرغم من عدم ملكيتها لمثل هذه الصلاحيات ٠

وليس ادل على صحة ذلك من انه بعد اختفاء دائرة الصحراء وبداية قيام

الجزائر بالممارسة الفعلية للصلاحيات المنصوص عليها في قانون نفط الصحراء وفي اتفاقيات تموز ١٩٦٥ ، بدأت الشركات بايداع المنازعات المتزايدة لدى محكمة التحكيم الدولية ٠

وواضح ان مراسيم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ والنصوص اللاحقة التي تشكل قانون نفط الصحراء ، ان كانت لا تلائم الجزائر انذاك فانها لا تلائمها من باب اولي بعد تصريحات اذار ١٩٦٢ واتفاقية ٢٨ اب ١٩٦٢ ، حيث تهدف تلك الى تفريغ المحتوى الحقيقي لممارسة الجزائر لسيادتها ٠

أن عدم ملاءمة قانون نفط الصحراء للسلطة العامة في الجزائر تبدو بشكل اوضح اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار اهداف الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ٠ ونتيجة لذلك ، لابد من استبدال هدف تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومتوازنة للجزائر عن طريق الافادة من ثرواتها النفطية بالهدف الاساس لقانون نفط الصحراء ، وهو تأمين سلامة الوقود لفرنسا ٠ ولابد من استبدال « عدم اهتمام فرنسا بالمصادر المالية » بمصلحة اكيدة لدولة فتية بالحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل استثماراتها ومعداتها الصناعية ٠

ومما لا شك فيه بانه من غير المفيد او المستحب لدولة ان تتحول الى مجرد جابي ضرائب واتاوات ، كما هو الحال مع الاسف الشديد بالنسبة لعدد من الاقطار ٠ ان التجارب ما أنفكت تعلمنا بانه عندما تسمح دولة منتجة للنفط لنفسها ان تقع تحت اغراء المنافع المالية فقط ، فان نفطها يفقرها عن طريق رميها اكثر فاكثر في هوة التخلف الاقتصادي وما يستلزمه من تبعية اقتصادية وتفكك اقتصادي وتفاوت واضح في دخول أفراد الشعب ٠ غير انه من الامور المشروعة ان تتوقع الدولة من ثرواتها الطبيعية ان تدر دخولا مالية يمكن استغلالها فيما بعد لتمويل الانماء الاقتصادي ، خاصة عندما يتعلق الامر بشركات اجنبية تعمل في اراضيها ٠

ورأينا الشخصي ، وبقدر ما يتعلق الامر بالجزائر ، هو ان دائرة الضرائب الجزائرية على الموارد المالية من النفط سوف تتلاشى حين لا يتم التنقيب عن النفط واستخراجه الا من قبل الشركات الجزائرية ٠

واخيرا وليس آخرا فان الامر لم يكن ليقتصر على مواجهة محاولات تقييد السيادة الجزائرية عشية استقلالها ، بل كان لابد من استبدال التدخل الكفء للسلطة العامة الفرنسية ، من اجل حمل الشركات الفرنسية على قبول انتقال السيادة من جهة واخذ الاهداف الجزائرية بنظر الاعتبار من جهة اخرى ٠

ان الرغبة في معالجة هذه العيوب كانت حيث المبدأ السبب الذي ادى الى عقد الاتفاق الذي وقع في الجزائر في ٢٩ تموز ١٩٦٥ بين الجمهورية الجزائرية الشعبية والجمهورية الفرنسية والذي يخص المسائل المتعلقة بالثروة الهايدروكاربونية والتنمية الصناعية للجزائر ٠

ب ـ النظام الذي اعقب اتفاقية الجزائر

ان ديباجة الاتفاقية تعكس تماما اهتمامات واهداف الجزائر ، وقد يكون من المفيد سرد بعض من فقراتها : لقد جاء فيها بصورة خاصة ، ان رئيس الدولة الجزائرية ورئيس الدولة الفرنسية :ـ

ـــ اهتماما منهما في تطوير الجهود المبذولة في السابق ، لاستغلال الثروات الهايدروكاربونية وزيادة الموارد للسلطة الجزائرية والمتأتيـــة من مختلف عمليات النشاط النفطي وذلك ضمن اطار السيادة الجزائرية ٠

ـــ ورغبة منهما بادخال بعض التعديلات واعادة النظر في الاحكام المتفق عليها عام ١٩٦٢ بين الجزائر وفرنسا بما يتلاءم مع التطورات الاخيرة في الجزائز٠

ـــ واخذا منهما بنظر الاعتبار رغبة الجزائر بتسريع عملية تصنيعها والنية التي عبرت عنها الحكومة الفرنسية والخاصة بمساهمتها في هـــذا التصنيع ، ٠٠٠٠٠٠ الخ

ومعروف ان النظام نفسه يتضمن تأسيس رابطة سميت تعاونية بين الشركة التي تمثل الجزائر أي سونا طراك وبين الشركة التي تمثل المؤسسة العامـــة الصناعية والتجارية ، ايراب ، وهي (الشركة النفطية الفرنسية في الجزائر) ٠

ادارة الرابطة تتم من قبل مجلس ادارة وبتمثيل متساو يساعده مجلس فني ذو تمثيل متساو ايضا ٠

لقد انيطت بهذه الرابطة مهمة تنفيذ احكام الاتفاقية وخاصة ما أوردته المادة ٢ ـ الباب الاول من الاتفاقية التي تنص على « خلق الظروف اللازمة بالشكل الذي يضمن للجزائر المساهمة في تطوير النشاطات النفطية استنادا الى اجازات التحري الممنوحة من قبل السلطة العامة ، وخاصة قيامها بدور المقاول » ٠

وقد أكدت الاتفاقية بوضوح بانه مقابل الالتزام بتموين فرنسا وضمان سلامة تجهيزاتها من المواد الهايدروكاربونية المدفوعة بالفرنك الفرنسي وبسعر منخفض ، ومقابل الاحداثيات التي منح حق اختيارها للرابطة التعاونية ، وكذلك مقابل المعاملة التفضيلية الممنوحة للشركات الفرنسية ، فان على الحكومة الفرنسية ان تقوم بما يلي :ـ

ـــ اعطاء دفع جديد للتنقيب عن النفط في الجزائر ٠

ـــ المساعدة على تنمية الصناعة البتروكيمياوية ٠

ـــ تسهيل تصريف النفط الجزائري في الاسواق العالمية باتباع الوسائـــل الملائمـــة ٠

ـــ تسهيل مهمـــة الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك في الحصـــول على التدريب للخبرة اللازمة لممارسة مهنة المقاول اي المنتج الحقيقي ٠

ـــ والاهم من كل ذلك ، المساعدة على تصنيع الجزائر ٠

واستنادا الى نفس النموذج الذي بموجبه انيطت بالرابطة التعاونية مهمة حل المشاكل المحددة والمتعلقة بالتحري عن واستغلال الثروة الهايدروكاربونية ضمن الاطار المرسوم بالاتفاقية ، فقد انيطت بالدائرة التعاونية ، التي هي الاخرى تقوم على أساس التمثيل المتساوي ، مهمة التنفيذ الالتزامات الصناعية المقابلة المنصوص عليها في الاتفاقية ٠

وكما هو الحال عند بحثنا لقانون نفط الصحراء ، فانه ليس قصدنا هنا ايضا ان نحلل جميع احكام اتفاقية ١٩٦٥ ٠ غير انه يبدو مع ذلك ضروريا ، لاجل فهم بحثنا هذا ، ان نستعرض الخطوط العريضة المتبعة من قبل الاطراف المعنية ٠

واذا كانت الخلافات القائمة حاليا ذات مغزى مهم بالنسبة لسوء سير العمل وانجازه بالصورة المرسومة من قبل المفاوضين الجزائريين والفرنسيين ، فان ما يهمنا هنا فقط هو التحري عن اسباب هذه المصاعب التي يمكن ان تؤدى باتفاقية الجزائر الى الفشل ٠

ويبدو لنا بانه يمكن التفريق بين نوعين من الاسباب :

أ ـــ الاسباب الخاصة باساليب سير العمل المنصوص عليها في الاتفاقية نفسها ٠

ب ـ الاسباب ذات الصفة العامة والتي تتعلق بذهنيات واهداف الاطراف المعنية ٠

أ ـ الاسباب الخاصة بأساليب العمل

ان من جملة النقاط الاساسية التي وردت في ديباجة اتفاقية ٢٩ تمـــوز ١٩٦٥ هي التأكيد على السيادة الجزائرية ٠ ان لهذا التأكيد مغزى خاص في العلاقات النفطية اذا ما علمنا بان شركات النفط خلقت على اراضى الدول المتخلفة، ومنذ قديم الزمان ، كيانات لا تخضع الى الاختصاص التشريعي لتلك الدول ٠

لقد كان من المفروض في نظري ، انه عندما تم التأكيد الواضح على مبـدأ السيادة الجزائرية على النشاط النفطي ، وجب ان تحدد اساليب تنفيذ وانجاز العمل بما يضمن احترام هذا المبدأ الجوهري ٠

وضمن هذا المنظار كان يتعين على الدوائر والاجهزة المفروض تأسيسها من اجل وضع احكام الاتفاقية موضع التنفيذ ، ان تأخذ بعين الاعتبـــار السيادة الجزائرية ٠

ولذلك كان من الواجب ان يحتفظ الجانب الجزائري باغلبية للتصويت في هذه الدوائر والاجهزة ، لاجل ان يفرض ، عند الحاجة ، احترام سيطرته عـلى موارده الخاصة ٠

ان نصوص اتفاقية الجزائر بادارة الرابطة التعاونية المؤسسة بين الطرفين هي على العكس من ذلك :

تنص المادة ٤ من البروتوكول الملحق بالاتفاقية على ان ادارة الرابطة التعاونية تؤمن من قبل مجلس ادارة ولجنة فنية ٠

وتحدد المادة ٥ بان مجلس الادارة يتألف من ١٢ ممثلا للطرفين ، يعين كل طرف ٦ اعضاء مخولين ولمدة سنتين قابلتين للتجديد ، ولكل عضو مخول عضو احتياط يستدعى عند غياب العضو الاصلي ٠

وتشير المادة ٦ على ان المجلس يعين رئيسا له من الطرف الجزائري ونائبا للرئيس من الطرف الفرنسي ٠

وتضيف المادة ١٠ اخيرا بان القرارات يجب ان تتخذ بثلثي اصوات الاعضاء الحاضرين او الممثلين ٠

لقد قلنا سابقا بان مهمة الرابطة التعاونية تقع على عاتق جهاز تمثل فيه فرنسا والجزائر تمثيلا متعادلا ٠ ولابد من التأكيد هنا بان الرئيس هو جزائري لا يملك صوتا مرجحا وان كافة القرارات يجب ان تتخذ بموافقة الطرفين ٠ أما غالبية ثلثي الاصوات التي تنص عليها المادة العاشرة المشار اليها فليس لها أية أهمية واقعية ، حيث من غير المتصور ان يتخذ بعض ممثلي الطرفين موقفا لصالح الطرف الاخر والتخلي عن بقية اعضاء وفده ٠

وفي الحقيقة ، يمكن للمرء ان يتصور ان سبب اشتراط هذه الاغلبية في التصويت هو لاستعمالها لاغراض المناورة التي تهدف ، بقدر تعلق الامر بالجانب الفرنسي ، الى حمل الآخرين على الاعتقاد ، بانه لم يقم من جانبه بأي عمل منظم لاحباط وجهة النظر الجزائرية ٠

وعلى نفس ذلك الاساس تعمل اللجنة الفنية التي لاتنظر سوى الامور التي يحيلها اليها مجلس الادارة استنادا الى المادة ١٣ من البروتوكول الملحق بالاتفاقية٠

ان من اختصاصات مجلس الادارة واللجنة الفنية هي وضع مناهج العمل السنوية والميزانيات الضرورية لها وكذلك تعديلاتها ٠

ومن الاختصاصات المهمة لهذه الاجهزة هو ان المقاول لايمارس مهامه الا وفقا للتعليمات التي يستلمها من مجلس الادارة او من اللجنة ٠ ويشمل ذلك بصورة رئيسية تحويل اعمال الفرق الجيوفيزيائية والحفر والتأسيسات الضرورية لتسلم المنتجات ، وتحديد مساحات الاستثمار التي يتم تسليمها او التي يحتفظ بها من قبل المقاول) والطاقة القصوى للأنتاج والمفاوضة في عقد العقود الخاصة في تنفيذ كافة العمليات اللازمة لاستمرار العمل ٠

وواضح بانه عندما يريد الجانب الفرنسي في مجلس الادارة عرقلة العمل فانه يستطيع ان يفعل ذلك عند بحث المشاكل التي يتوقف على حلها نجاح مشروع التنقيب عن واستخراج النفط في الجزائر ٠

ويبدو ان المفاوضين كانوا مدركين لمخاطر العرقلة التي يمكن ان تنتج عن سير العمل لهذا النظام ، وكان ذلك ، لاشك ، هو السبب في تأسيس اللجنة الحكومية المختلطة المنصوص عليها في المادة ٥ من الاتفاقية للوصول الى حلول للمشاكل التي لايمكن تسويتها في مجلس الادارة ٠ غير ان هذه اللجنة لا تجتمع

الا نادرا ، وهي لهذا السبب لا تستطيع ان تحل الجزء الاكبر من المشاكل التي عددناها آنفا ٠

ومن الجهة الاخرى فان أهمية هذا الجهاز (اي اللجنة) لاتتوضح الا عندما يعطي لونا سياسيا عند البحث عن حلول للمشاكل المعلقة ٠ وفي الواقع ان جانبي هذه اللجنة المختلطة لا يتكلمان عادة الا بالاستناد الى التقارير التي ترد من ممثليهم في مجلس الادارة ، باستثناء الحالات التي تتميز بوجود تأثيرات سياسية معينة ٠

من الممكن ان نضيف الى هذه المخاطر التي يتعرض لها التنقيب عن النفط واستخراجه في الجزائر، بسبب اساليب سير العمل، شيئا آخر وهو خطورة المشاكل الناجمة عن اجراءات حل المنازعات بين الحكومة الجزائرية وبين الشركات الفرنسية، والعيوب التي تنتج عن سير العمل في دائرة التعاون الصناعي ٠

من المعروف بأن من جملة النقاط التي تتصلب دائما بشأنها شركات النفط العالمية هي تلك المتعلقة بالجهة ذات الاختصاص للنظر في المنازعات بينها وبين السلطة العامة لبلد ، عندما يكون ذلك البلد جزءا من العالم الثالث ٠

وبالنسبة لهذا الموضوع ، يمكن ضرب مثل صارخ وهو التغيير الذي ادخل على قانون نفط الصحراء عشية تصريحات اذار ١٩٦٢ التي نصت على استقلال الجزائر ٠ حيث انه خلال السيطرة الفرنسية على الجزائر ، كانت نصوص القانون المذكور تشير الى ان الجهة المختصة في النظر في المنازعات بين مانح الامتياز وصاحبه ، والخاصة بتطبيق قانون نفط الصحراء ، هي مجلس الدولة الفرنسي ، الذي هو وحده يملك صلاحية الحكم في الخلافات ٠

ان حلول الدولة الجزائرية محل الدولة الفرنسية في ممارسة السيادة كان يفترض بان يحل اختصاص المحاكم الجزائرية محل اختصاص المحاكم الفرنسية بالنسبة للشؤون النفطية كما هو الحال بالنسبة للشؤون الاخرى ٠

ان الحل العكسي الذي قام على اساس اختصاص المحاكم الدولية متأت بدون ادنى شك ، ليس فقط من الريبة التي تميز نظرة الدولة المتقدمة صناعيا الى دولة من العالم الثالث ، بل ايضا من نية الشركات في الاستيلاء على الحق الطبيعي للدولة المنتجة بممارسة سيادتها الوطنية ٠

وليس من شك بانه من وجهة نظر القانون الدولي الصرف ، فان قيام جبهة التحرير الوطنية والحكومة الموقته للجمهورية الجزائرية بقبول تصريحات اذار ٩٦٢ ، ثم مصادقة الشعب الجزائزى على ذلك ، يجعل تأسيس مثل هذه المحكمة الدولية امرا مشروعا ولا يمس لهذا السبب ، سيادة الدولة الجزائرية ، ولكن بجانب الثغرة التي توجد هنا بين القانون والواقع ، لابد من القول بان مثل هذه المحكمة قد ولدت نتائج مفجعة ، بالنسبة للادارة الجزائرية ومحاكم الدولة الفتية ٠ وعلى أية حال فان تطبيق هذا الاجراء قد ادى الى تشويه القصد الذي هدفت اليه الجزائر في عامي ٩٦٢ و ١٩٦٥ من التعاون مع الحكومات او الشركات الاجنبية في حقل النفط ٠

وفي الواقع فان من الامور الشائعة ان تلجأ شركات النفط الى اجـــراء التحكيم من اجل كسب الوقت او من اجل عدم تنفيذ امر ما صادر من الادارة ٠ ومن الواضح بان دولة نامية داخلة في معركة التنمية لا يسعها ان تبذر الوقت ، حيث من وجهة نظر التنمية ، فان الزمن يجب ان يقيم حسابيا ٠

ان أية شركة ، عندما ترفض تطبيق الاساليب السليمة لتحسين انتاجيـة الحقل ، فان ايقاف تنفيذ الاجراء المقترح من قبل الادارة بقصد الاستغلال السليم للثروة النفطية ، يمكن ان ينعكس بخسائر تؤثر تأثيرا سـيئا عـلى الانتـاج ، وبالتالى على التنمية الصناعية للبلد المنتج ٠

ومن الجهة الاخرى ، فانه بجانب العجرفة التي تظهرها شـركات النفط عند لجوئها الى التحكيم ، تجاه دولة فتية تغار على سيادتها ، لابد من الاشـارة الى انه لا يسع ادارة الاقطار المنتجة ان تستغني عن عدد من الموظفين الضروريين لاعمال التنمية بقصد تجنيدهم حصرا لدراسة الحجج القانونية بما يكفل فضح النوايا السيئة للشركات ٠

وباستثناء الحـالات التي يكون فيهـا اللجـوء الى التحـكيم ذا تأثـيرات سياسية تتطلب التدخل المباشر من السلطة السياسـية (وزير الصناعـة او الطاقة او وزير المالية) فان هناك احتمـالا بان يتـردد الموظف في اللجـوء الى التحكيم الدولي وقد يفضل التراجع أمام قرار من شأنه ان يثير نزاعا قـــابلا للتحكيـــم ٠

ان عوامل كثيرة تساهم في جعل اجراء التحكيم الدولي اداة قابلة لشل عمل الادارة او كفاءة قراراتها وفي جميع الاحوال ، ولاسباب تتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية ، وخاصة عامل الوقت الذى اشرنا اليه اعلاه لابد من استبعاد اجراء التحكيم ٠

ان هـذا الاستنتاج يمكن ان يكون صالحـا حتى بالنسبة لشركات النفط نفسها حيث لا توجد أية وسيلة ناجحة للوصول الى حل المنازعات ما لم تحـظ بتأييد السلطة العامة ، ذلك انه لابد ان يأتى الوقت الذى تكتشف فيه السلطة ان اللجوء الى التحكيم لم يعد سوى مناورة للتخلص من تنفيذ التزامات الشركة ، وبالنتيجة تأخير التنمية الصناعية للبلـد المضيف ، وعندئـذ تأخـذ السـلطة الاجراءات الكفيلة لانجاح خطتها ٠

وفي الواقع فان التجربة قد دلت ، في الجزائر ، بان اجـــراء التحكيـم الدولي ، بجانب كونه يناهض مبدأ السيادة الجزائرية المنصوص عليه صراحـة في اتفاقية ٢٩ تموز ٩٦٥ فان من شأنه ان يعطي عند الاقتضاء ، الوسيلة لفرنسا والشركات لان تمتنع عن تنفيذ التزاماتها العسيرة التي نجحت الجزائر بانتزاعها عند المفاوضات وخاصة فيما يتعلق بالالتزام الصناعي المقابل ٠

اتفاقية ٢٩ تموز ١٩٦٥ خلقت جهازا فرنسيا ـ جزائريا لتأخير الالتزام الصناعي المقابل ٠

تنص المادة ٤٨ من الباب الرابع من الاتفاقية على تحويل الجهاز القديم أي دائرة الصحراء الى جهاز تعاوني صناعي (O.C.I.) لهذا السبب فأنه ليس من الغريب ان يحتفظ هذا الجهاز بجزء من المساوىء التي اشرنا اليها عند بحثنا عن دائرة الصحراء ٠ غير انه لابد من القول بان مساوىء سير العمل لجهاز التعاون الصناعي لا تؤثر على ادارة النشاط البترولي الصرف او على سلوك الشركات النفطية تجاه السلطة مانحة الامتياز ، كما هو الحال بالنسبة لجهاز الصحراء ٠ ان اساليب سير العمل تؤدى هنا (اى الجهاز التعاوني الصناعي) الى عرقلة تنفيذ المساهمة الفرنسية للتنمية الصناعية للجزائر ، لاسباب تقرب من تلك الخاصة بسير العمل في مجلس ادارة الرابطة التعاونية٠ ان الجزائر وفرنسا ممثلتان على صعيد متساو في مجلس ادارة الجهاز التعاوني الصناعي ، بالرغم من أن رئيسه جزائري ، فأن هذه الوظيفة لا تغير في الواقع من معطيات المشكلة ٠

وفي الواقع ، فان الباب الرابع من الاتفاقية المعنونة ب (المساهمة الفرنسية للتنمية الصناعية للجزائر) ينص في مادته ٣١ ـ الفقرة الاخيرة منها ـ على ان تقوم الحكومة الجزائرية بتقديم المقترحات للمشاريع الصناعية وان تخصيص المساهمات يتم باتفاق مشترك من خلال الجهاز التعاني ٠

لابد اذن من الحصول على موافقة فرنسا والمجموعات النفطية التي تؤثر تأثيرا كبيرا على مواقف الجانب الفرنسي في مجلس ادارة الجهاز التعاوني الصناعي عندما تريد الجزائر تنفيذ مشروع صناعي معين ٠

ان ذلك يعني ، باختصار ، بان الجزائر لا تملك السيطرة في اختيار المشاريع او اعطاء الاولية لها بالشكل الذى تراه ، وان فرنسا والمجموعات النفطية يستطيعان عرقلة خطط التصنيع ٠ وقد دلت التجربة مع الاسف على صحة تلك الفرضية ويكفي ان نضرب مثلا على ذلك بالضجة التي احدثها الجانب الفرنسي من جهاز التعاون الصناعي لاقناع الجزائر على بناء انبوب للغاز يربط حاسي رميل بالساحل الغربي للجزائر بينما كانت رغبة الجانب الجزائرى هي بناء انبوب غاز بين حاسي رميل وسكيده (الساحل الشرقي) ، وذلك لاسباب تتعلق بالفوائد الاقتصادية البعيدة المدى وخاصة فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للغاز الجزائرى في السوق الاوروبية بمجموعها ٠

وواضح بان الاتفاقية الجزائرية ٠٠ الفرنسية قد ادخلت عددا من التحسينات المهمة اذا ما قورنت بالعديد من اتفاقيات الامتياز ٠ غير انه يجب الا ننسى بان اتفاقية الجزائر قد افترضت منذ البداية في مادتها الثانية « تضامنا بين بلد منتج على طريق النمو وبلد مستهلك متقدم صناعيا » ، توافقا في اهداف الجانبين ٠

ان تلك الاهداف كانت ، مع ذلك ، قد تحددت بوضوح في ديباجه الاتفاقية وكذلك في المواد الاولى منها والبروتوكول الملحق بها . غير انه لاجل ان يكون ذلك التضامن فاعليا ، وان تكون تلك الاهداف متحققة ، كان لابد من تغيير الذهنيات ، وتهيئة الميكانيكية الضرورية لاحترام تلك الاهداف .

ب ـ الاسباب العامة المتعلقة بذهنيات واهداف الاطراف المعنية .

لقد اوضحنا بالسابق بان ميكانيكية سير العمل قد ادت الى نتائج خطيرة . ان تلك المساوىء تعكس ايضا الذهنيات السائدة . وفي الواقع ، لا يوجد من الجانب الفرنسي سوى عدد قليل جدا من السياسيين الذين يتمتعون فعلا بذهنيات تلائم اهداف الاتفاقية واهداف الجانب الجزائرى .

ان مناهج العمل تناقش في الاجهزة ليس من قبل السياسيين الفرنسين ، بل من قبل الاداريين وممثلى الشركات . ان اهداف اتفاقية الجزائر هي ليست باهداف الشركات والمجموعات النفطية ، وانما هى اهداف الحكومتين . ان ممثلي الجانب الجزائري هم في الحقيقة ممثلو الحكومة . حيث ان سوناطراك تمارس عملها تحت السيطرة المباشرة للسلطة . بعبارة اخرى ، ليس من المتصور ان يقوم ممثل من الجانب الجزائرى بدعم وجهة نظر تختلف عن تلك التي تتبناها السلطة السياسية ، كما ليس من المتصور ان يتصرف بمفرده كيفما يشاء .

اما بالنسبة للجانب الفرنسي فان الامر على عكس ذلك حيث يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ليس فقط مجاميع النفوذ التى تؤلف المجاميع النفطية بل ايضا بعض الشركات ومنها شركة النفط الفرنسية C.F.P. التى تسلك تقريبا سلوك الشركات الاحتكارية .

يترتب على ذلك وجود فارق او ثغرة بين سلوك الشركات الفرنسية وسلوك الحكومة الفرنسية .

وليس من غير المتصور ان تحاول الحكومة الفرنسية نفسها ان تؤكد بانها ليست على علم بهذه المبادرة او تلك او الرفض الصادر عن بعض الشركات .

وفي الواقع ، ان كون الشركات لم توقع بنفسها على اتفاقية الجزائر كان يتطلب ايجاد الوسائل المختلفة « التفتيش المتكرر مثلا » التي بواسطتها تستطيع الحكومة الفرنسية الاشراف على تطبيق الاتفاقية من قبل الشركات الفرنسية .

ان ذلك يجب الا يؤثر ، بطبيعة الحال على ممارسة السيادة الجزائرية ، حيث ان الامر بالنسبة للدولة الفرنسية مالكة الاسهم في تلك الشركات ، لا يعدو عن ايجاد الوسائل التي تكفل تحاشي وجود ثغرة بين اهداف الحكومة واهداف الاتفاقية ، كالقيام بالتفتيش وتعيين ممثلي الحكومة ...

ومع ذلك ، وبالرغم من العديد من الصعوبات ، فانه ليس من المستحيل ان يترجم الى الواقع توافق الاهداف بين بلد منتج وبلد مستهلك ٠

توافق المصالح بين البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة يبدو مستحيلا في الظاهر فقط :

ان مثل هذه الحالة تبدو بصورة خاصة عندما يبحث البلد المستهلك بكافة الوسائل للحصول على اوطأ سعر للطاقة ، بينما يرغب البلد المنتج البيع باعلى سعر ٠

ونتيجة لهذه الفرضية التي هي موجود في الواقع ، يسعى البلد المستهلك الى تنويع مصادر تموينه وبالتالى خلق جو من المزاحمة الضارة بين الاقطار المنتجة ، عن طريق التهديد ، حسب مقتضى الحاجة ، باللجوء الى احدهما عندما تبدو له شروط الاخر غير مرضية ٠

وفي الواقع ، هناك امكانية للخروج من هذه الحلقة المفرغة ، وايجاد ارضية ملائمة للاتفاق ، حيث يمكن لمصالح كل طرف أن تجد ضمانا لها ٠ وفي الحقيقة ، ان هدف البلد النامي هو تحقيق التنمية الاقتصادية واستعمال نفطه كوسيلة اساسية لتصنيعه ٠ ولاجل الوصول الى هذه الغاية فان على الاقطار المنتجة ان تبحث عن الوسائل لتصريف نفطها خلال فترة طويلة في اسواق البلدان المستهلكة القادرة على تجهيز المقابل الصناعي ٠

ان هذا الهدف يتوافق تماما مع رغبة البلدان المستهلكة التي ، بسبب كونها صناعية من السابق تستطيع تجهيز المقابل الصناعي ، والبحث عن سلامة تجهيز الوقود في الامد البعيد ٠

ولا بد ان نضيف ما كتبته السيدة روت والسيد جان ـ مارى مارتان ، بوحي من افكار الاستاذ موريس بييه ، في تقرير قدم لندوة روما في اذار ١٩٦٨ ، من انه لا يكتب لهذه الخطة النجاح في التطبيق « ما لم تستند على مبدأ جوهرى وهو ان يحترم كل طرف الاهداف العليا للطرف الاخر » ٠

وهذا يعني ، وهنا نحن نتفق مع الكتاب المشار اليهم ، انه اذا كانت ارادة تصنيع البلد عن طريق نفطه تعتبر ضرورة حياتية ، فان على البلد المنتج ان يكون سيد نفسه عند استثماره لنفطه ، سواء فيما يتعلق بخطط التحرى والتنقيب او خطط الانتاج ٠ ونتيجة لذلك ينبغي على الاقطار المستهلكة ان تحترم الهدف الجوهرى ٠

وقد يعترض البعض بان هدف الحصول على اوطأ الاسعار للطاقة هو بالنسبة للبلد المستهلك هدف مهم ايضا ٠ ان صحة هذا الشيء ليست من الامور المؤكدة ٠ ان الهدف الجوهرى للاقطار الصناعية هو سلامة تجهيز الوقود وهذا يتوافق مع رغبة الاقطار المنتجة لتصريف نفطها ٠

وفي الوقت ذاته ، لابد من الاشارة الى ان البلدان المستهلكة ، عندما

تحفز البلدان المنتجة بعضها ضد البعض الاخر ، وعندما تقوم بتنقيب عالي الكلفة في مناطق متعددة ، وعندما تستثمر بشكل غير سليم من اجل زيادة طاقاتها الخزينة ، فانها تزيد بنفس الوقت كلفة سلامة التجهيز التي تبحث عنها .

المقرر :

شكرا للدكتور محمد العمادي على عرضه لبحث الاستاذ بن شيخ مجيد وادعو الآن الدكتور محمد صادق المهدي لتقديم بحثه .

ملاحظات حول الصناعة النفطية في الوطن العربي

وعلاقتها بتمويل التنمية والتعبئة

بقلم الدكتور صادق المهدي

يحتل الوطن العربي مركزا مرموقا في صناعة انتاج النفط الخام في العالم. فهو يمتلك احتياطات ضخمة من النفط الخام مؤكدة الوجود والتي قدرت في نهاية عام ١٩٦٧ بحوالي ٥٨ر٥٪ من مجموع احتياطي العالم بأسره (٢٤٢ر٥ بليون برميل من مجموع ٤١٤ر٣ بليون برميل) وحوالي ٦٤ر١٪ من مجموع احتياطي العالم عدا الاقطار الاشتراكية (٢٤٢ر٥ بليون برميل من مجموع ٣٧٨ر٦ بليون برميل) .

كما يعتبر الوطن العربي اكبر كتلة منتجة للنفط الخام في العالم حيث بلغ انتاجه من النفط الخام خلال عام ١٩٦٧ حوالى ٢٨ر٦٪ من مجموع انتاج العالم بأكمله (١٠ر٠٣ مليون برميل يوميا من مجموع ٣٥ر١٣ مليون برميل يوميا) وحوالي ٣٤ر٧٪ من مجموع انتاج العالم عدا الاقطار الاشتراكية (١٠ر٠٣ مليون برميل من مجموع ٢٨ر٨٩ مليون برميل يوميا) - انظر الجدول رقم ١ ، وبالاضافة الى ذلك فان النفط العربي يتمتع بميزات اقتصادية جعلته ذا تنافس مهم ومفضل بالنسبة للنفوط الاخرى في الاسواق الرئيسية المستهلكة للنفط . ومن اهم هذه المميزات انخفاض تكاليف الانتاج بالنسبة للنفوط المنتجة في مناطق اخرى (عدا ايران حيث يتساوى تقريبا معدل تكاليف الانتاج فيها مع الاقطار العربية المنتجة للنفط الواقعة على الخليج العربي) (١) .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الوطن العربي يتميز باستطاعته

---

(١) لقد قدر البروفسور Adelman تكاليف الانتاج للبرميل الواحد فى الولايات المتحدة الامريكية (١٩٦١ - ١٩٦٢) سنت وفى فنزويلا (١٩٦٢ - ١٩٦٤) ب (٦٢) سنت وفى نايجيريا ١٩٦٤ ب (٣١) سنت وفى ايران (١٩٦٢ - ١٩٦٤) ب (٧) سنت وفى العراق (١٩٦٢ - ١٩٦٤) ب (٤) سنت للبرميل وفى الكويت والسعودية (١٩٦٢ - ١٩٦٤) ب (١٠) سنت وفى ليبيا (١٩٦٣ - ١٩٦٤) ب (١٥) سنت وفى الجزائر (١٩٦٢ - ١٩٦٤) ب (٤٦) سنت . المصدر : M.A. Adelman, Oil Production Costs in Four Areas, 1966, P. 114.
وقد قدرت معدل تكاليف الانتاج فى الاتحاد السوفيتى (١٩٦٠) بحوالى (٦٤ - ٦٩) ست للبرميل. (المصدر National Petroleum Council, Impact of Oil Exports From The Soviet Block, 1964, p.)
كما وتشير الدراسات الى الارتفاع المطرد فى تكاليف انتاج النفط السوفيتى (المصدر : World Petroleum, Sept. 1968, p. 46) . كما وقدر معدل تكاليف الانتاج فى كندا ب (١٣٣) سنت للبرميل (المصدر : Oil Week, Fe. 20,) وفى اندونيسيا باكثر من (٨٠) سنت للبرميل (المصدر : Fine Times, May 22, 1967) اما المستر John Wonder المدير العام للكونسور تيوم الايرانى فقد قدر معدل تكاليف الانتاج فى ايران ب (١٤) سنت للبرميل وفى السعودية ب (٨ - ٩) سنت للبرميل وفى الكويت ب (٦) سنت للبرميل (المصدر Middle East Economic Survey, May 5, 1967)

تجهيز نفوط مختلفة تلائم مختلفة احتياجات المصافي والاسواق المستهلكة (اي امكانية تجهيز نفوط من درجات كثافة ونوعيات مختلفة)٠ كما يتمتع النفط العربي بقربه النسبي الى الاسواق المستهلكة الرئيسية في اوربا الغربية واليابان مما جعل اسعار النفط العربي الواصل الى الموانيء الاستهلاكية الرئيسية اقل على العموم من مثيلاتها بالنسبة للنفوط الواصلة من مصادر اخرى – عدا النفط الايراني الذى يتمتع بنفس الميزة التنافسية بالنسبة للنفوط المشحونة من الخليج العربي ٠ علما بان حوالي ٨ر٣٦٪ من مجموع النفط العربي قد شحن عن طريق موانيء البحر المتوسط عام ١٩٦٧ وحوالي ٩ر٤٢٪ من مجموع النفط العربي عام ٩٦٨ ٠ (٢) ٠

ان هذه المميزات وغيرها من العوامل المتعلقة بازدياد اهمية النفط والمنتجات النفطية وحلولها كمصدر رئيس من بين مصادر الطاقة وكمادة اولية في الصناعات البتروكيماوية المختلفة قد ادت مجتمعة الى ارتفاع اهمية النفط العربي كمصدر رئيس لتغذية احتياجات الاسواق المستهلكة وخاصة اسواق اوربا الغربية واليابان والى ازدياد اعتماد هذه الاسواق على النفط العربي كمحرك اساسي لاقتصادها بمختلف قطاعاته ٠ كل ذلك جعل انتاج وصادرات النفط العربي يتزايد بسرعة بحيث اصبح يحتل في السنوات الاخيرة المركز الرئيس في التجارة الدولية للنفط (حوالي ٥١٪ من مجموع استيرادات العالم وحوالي ٤ر٦٥٪ من مجموع استيرادات اوربا الغربية وحوالى ٧ر٥٩٪ من مجموع استيرادات اليابان في عام ١٩٦٦(٣) ان الاعتماد المتزايد لاقطار العالم – عدا الاقطار الاشتراكية – على تجهيزات النفط العربي يجعل امكانية التعويض عنه كليا بمصادر بديلة مستحيلا وخاصة بالنسبة لاوربا الغربية(٤) ٠

على انه بالرغم من الاهمية المتزايدة للنفط العربي في اقتصاديات اقطار اوربا الغربية وغيرها من اقتصاديات الاقطار المتقدمة اقتصاديا ومساهمته الفعالة في تطويرها الا ان صناعة انتاج النفط الخام وعلاقتها باقتصاديات الوطن العربي على العموم واقتصاديات الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط الخام بصورة خاصة ادت الى خلق بعض التناقضات وظلت تتميز بميزات خاصة نأتي فيما يلي بعضها :–

١ – وجود كتلتين داخل الوطن العربي ، الكتلة الاولى تنتج النفط الخام وتصدره الشركات الاجنبية العاملة في اقطارها بكميات كبيرة دون وجود سيطرة تذكر لحكومات هذه الاقطار على هذه الصناعة ٠ اما الكتلة الثانية فهي

---

(٢) احتسبت النسب اعلاه من جدول الانتاج لنفط الشرق الاوسط وشمال افريقيا المنشور فى نشرة : (Middle East Economic Survey, Feb. 7, 1969)

(٣) المصدر (Middle East Economic Survey, May 26, 1967)

(٤) يلاحظ فى هذا الخصوص المحاضرة التى القيتها بتاريخ ١–٧–٩٦٧ فى ندوة جميعية الاقتصاديين العراقيين حول دور النفط العربى فى المعركة ٠ والتى نشرت فى ندوات التوعية الشعبية لجمعية الاقتصاديين العراقيين (١) ٠

لاتمتلك مصادر نفطية في اقطارها او تنتج النفط بكميات لاتكفي احتياجاتها الداخلية وبالتالى فهي تعتمد على تحكم الشركات النفطية الاجنبية من ناحية تزويدها بالمنتجات النفطية وبالنفط الخام المنتج ضمن الكتلة الاولى ٠

٢ ـ ان اغلبية الاقطار العربية المنتجة للنفط الخام بكميات كبيرة تتصف بضآلة حجم سكانها ٠ ان هذه الاقطار تستلم سنويا مبالغ كبيرة من العملات الاجنبية لقاء تصدير النفط الخام من قبل الشركات الاجنبية العاملة في اقطارها ٠ الا ان هذه المبالغ كانت ولا تزال تنفق ، نتيجة اتباع سياسات تبذيرية ، على الاستيرادات الكمالية او ان تكدس في حسابات خاصة او حكومية في المصارف الاجنبية خارج الوطن العربي او حتى المساهمة في مشاريع تأسس في الخارج ٠ ان هذه السياسة قد ادت الى حرمان الاغلبية العظمى من الشعب العربي ، الذى يمتلك اصلا الثروة النفطية الآيلة الى النضوب ، من الاستفادة من ايرادات هذه الثروة في تمويل المشاريع الانمائية داخل الوطن العربي ٠

٣ ـ تكون العائدات النفطية المباشرة الجزء الاعظم من مجموع الايرادات التي تستلمها الاقطار العربية الرئيسية المصدرة للنفط الخام ٠ ان هذه الاقطار تعتمد اعتماد يكاد يكون كليا على هذه الايرادات في تجهيز احتياجات ميزانياتها الاعتيادية او الانمائية ، او لما تحتاجه من عملات اجنبية(٥) ٠

ان هذه الظاهرة قد ادت الى جعل هذه الاقطار تعتمد اعتمادا متزايدا على هذه العائدات وبالتالى فانها اصبحت تحت السيطرة المباشرة للشركات الاجنبية العاملة في بلادها وبهذا اصبحت قوة مساومتها تجاه هذه الشركات ضعيفة ان لم نقل معدومة ٠

ان دور الاقطار العربية المصدرة للنفط ، بسبب فقدانها السيطرة المباشرة على صناعتها النفطية ، قد انحصر في تسلم العائدات النفطية في نهاية كل فترة معينة من فترات الانتاج ٠ ونظرا لاهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى وتطويرها فقد انفقت هذه العائدات على الاستيرادات الاستهلاكية من الاقطار المتقدمة اقتصاديا وبالتالي فقد ساعدت هذه العائدات على خلق (مجتمع استهلاكي) لا يعني بالانتاج وتطويره ٠

---

(٥) تقدر مساهمة ايرادات النفط بحوالى ٩٠٪ وحوالى ٩٩٪ من مجموع العملات الاجنبية التى يحصل عليها كل من العراق ، الكويت وقطر ، والسعودية على التوالى
(المصدر : OPEC, Background Information, P. 20) كما وتبلغ نسبة صادرات النفط الخام الى مجموع الصادرات لعام ١٩٦٦ كالاتى : العراق : ١ر٩٢٪ ، الكويت ١ر٩٧٪ ، ليبيا ٧ر٩٨٪ ، السعودية (١٩٦٧) ٧ر٩٣٪
(المصدر :
(OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1967, Table 4, PP. 9—10

ان ازدياد اعتماد الاقطار العربية الرئيسية في انتاج وتصدير النفط الخام على ما تستلمه من عائدات لكي تحول ثانية الى الاقطار المتقدمة اقتصاديا ثمنا للاستيرادات التي يخصص معظمها الى السلع الاستهلاكية والكمالية قد جعلها تدور في حلقة مفرغة تتفاقم من سنة الى اخرى ، كان من نتائجها المباشرة استمرار العلاقة المتمثلة بالاستعمار الاقتصادى الجديد بين الاقطار العربية والدول المتقدمة اقتصاديا اى الابقاء على الاقطار المنتجة للنفط كمركز رئيسي لتصدير المواد الخام من ناحية وكسوق لتصريف المنتجات الصناعية للاقطار المتقدمة اقتصاديا من ناحية اخرى ٠

٤ ـ بالرغم من مرور وقت طويل على بدء صناعة انتاج النفط الخام في الوطن العربي والذى ادى الى خلق صناعة اجنبية متقدمة مهمتها الرئيسية تصدير النفط الخام الا ان هذه الصناعة الاستخراجية لم تندمج في بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ٠

ان هذه العلاقة قد ادت الى تطوير ظاهرة « الازدواجية » Economic Dualism في الاقتصاد العربي المتمثلة بخلق واحة وسط صحراء من التخلف الاقتصادي ، ان الاعتماد المتزايد على عائدات تصدير النفط الخام قد نتج عنه اهمال المصادر والقطاعات الاقتصادية الاخرى وخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية متعددة وهكذا دمغت هذه الاقطار بطابع التخلف الاقتصادى والاجتماعي ٠ ومن دلائل هذا التخلف والاهمال انخفاض معدل ومجموع ما يستهلك الشعب العربي من النفط بالرغم من وفرة انتاجه ورخص تكاليف انتاجه ـ اذا ما اعتبرنا ان مقدار ما يستهلك من النفط ومشتقاته هو معيار مهم بقياس درجة التطور الصناعي والاقتصادى لبلد ما فمجوع ما يستهلك من النفط في الاقطار العربية لا يتجاوز معدل ٧٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا (اى حوالى ٣٥ مليون طن في السنة) وهذه النسبة لا تتجاوز ١ر٢٪ من مجموع الاستهلاك العالمي للنفط والذى بلغ حوالي ٣٣ر٤٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٦٦ ٠

٥ ـ ان سياسة شركات النفط الاجنبية العاملة في الاقطار العربية كانت ولا تزال تنصب على انتاج وتصدير النفط الخام ثم القيام بنقله وتصفيته وتصنيعه فى الاقطار المستهلكة وخاصة المتقدمة اقتصاديا منها كاقطار اوربا الغربية واليابان ٠ ان هذه السياسة قد حرمت الاقطار العربية من القيمة المضافة Value added للعمليات المتكاملة للصناعة النفطية وكذلك من المنافع الاقتصادية الاخرى الناجمة عن تصفية وتصنيع النفط داخل هذه الاقطار وقد كان من نتائج هذه السياسة تأخر صناعة التصفية في الوطن العربي وخاصة صناعة التصفية لاغراض تصدير المنتجات النفطية وكذلك الحال بالنسبة للصناعات البتروكيماوية ٠ وعليه فلم تتجاوز مجموع طاقة

المصافي في الوطن العربي والتي تمتلك نسبة غير قليلة منها الشـــركات الاجنبية العاملة في الاقطار العربية ، في اوائل عام ١٩٦٨ الى حوالي(٥٣ر١) مليون برميل يوميا من مجموع (٧١ر٣٧) مليون برميل يوميا في العـــالم باسره (اي حوالي ٤٪ من المجموع) ٠ (انظر الجدول رقم ١) ٠ هذا مع العلم ان نسبة طاقة المصافي في الوطن العربي الى مجموع انتاجه من النفط الخام لعام ١٩٦٧ كانت حوالي ٣ر١٥٪ وبالطبع فان نسبة الكميات المصفاة فعلا الى الانتاج الفعلي للنفط الخام كانت اقل من النسبة اعلاه ٠ واخيرا وليس اخراً فمن المهم ان نشير الى ان انعدام التنسيق الفعال بين الاقطار العربية المنتجة للنفط قد مكن الشركات الاجنبية العاملة في اقطارها من التحكم في صناعاتها النفطية وبالتالى من اضعاف قوتها التساومية تجاه مجموع هذه الشركات التي اتبعت اسلوب مشاركات الانتاج الجماعيـــة لاستغلال النفط من الاقطار العربية ٠ ان انعدام التنسيق هذا قـــد شجع الشركات الاجنبية على استعمال مختلف الضغوط الاقتصادية والسياسية كوسيلة لحل المشاكل التي قد تحدث بينها وبين اي قطر من الاقطارالعربية ومن الامثلة على ذلك ما حدث في الماضى القريب بالنسبة للكويت حـــول اتفاقية تنفيق الريع لعام ١٩٦٤ او تعسف شركات نفط العراق عندما اوقفت انتاج النفط العراقي من الشمال بسبب النزاع حـــول عائدات المرور او بمعدلات الزيادة في الانتاج السنوي بما لايتناسب ومقدار الاحتياطات التي تصرفها وذلك منذ ان ــ اتخذ العراق اسلوب التشـــريع في استخلاص حقوقه المشروعة من هذه الشركات القانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦٠ والقانون رقم ٩٧ لعام ١٩٦٧ ٠ ان انعدام التنسيق بين الاقطار العربية المنتجة للنفط قد مكن الشركات الاجنبية وخاصة الشركات الكبرى التي لازالت تعمل في ظل الامتيازات والتي تقوم بانتاج النسبة العظمى من مجموع الانتاج النفطي من اتباع سياسة الابقاء على الاقطار العربية كمصدرة للنفط الخام فقط وما تسلمه لها من عائدات لا تشكل قيمتها الا جزءا من القيمة الحقيقية للنفط الخام في الاسواق الدولية ٠

اما الشركات الكبرى ، والدول المالكة لها ، فقد كانت ولا تزال تجبي من وراء عملياتها المتكاملة اضعاف ما تستلمه الاقطار العربية المصدرة للنفط الخام من عائدات ــ وفي هذا الخصوص ــ يجب التأكيد على نقطة مهمـــة تتعلق بما هية العوائد على رؤوس الاموال المستغلة في صناعة انتاج النفط العربي الخـــام ٠

ان مقدار نسبة هذه العوائد ، بعد دفع الضرائب ، عالية جدا وتتجاوز الحد المعقول بالمقارنة مع مثيلاتها في المناطق الاخرى المنتجة للنفط الخام او مع الصناعات الاستخراجيـــة المماثلة التي تتعرض لنفس المخاطـــر

الاقتصادية(٦) . ان مثل هذه العوائد المرتفعة جدا لا يمكن ان يكون جميعها ارباحا اعتيادية او حتى ارباحا احتكارية بالمعنى الاقتصادي الصحيح .

ان الغالبيـــة العظمى من هـــذه العوائد « الريع الاقتصـــادي » Economic Rent الذي هو عائد مالك المصادر النفطية ، أي الاقطارالعربية ذاتها ، ويجب ان تعود اليه .

ان ارباح الشركات النفطية يجب الا تتجاوز الحد المعقول والذي يمكن ان يكون مثلا في حدود ١٥ـ٢٠٪ من الرأسمال المستغل في الصناعة .

هذه بعض الملاحظات التي وددت التعرض اليها بصورة موجزة ومن خلالها يتضح ان الصناعة النفطية في الوطن العربي لم توجه للقيام بالدور الذي كان ممكنا ان تقوم به وهو ارساء اساسات التصنيع والتنمية في الوطن العربي وبالتالي تكوين قاعدة الانطلاق من مرحلة التخلف الى مرحلة التقدم الاقتصادي . وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ امتنا العربية ، حيث تتعرض الى ابشع انواع العدوان وتخوض معركة ضارية ضد قـوى الشر الصهيوني والامبريالية ، يجب ان تعمل على تغيير الاوضاع الشـاذة التي تميزت بها الصناعة النفطية في الوطن العربي وتوجيهها لتكون قاعدة للانطلاق الاقتصادي ولتكون ايراداتها عونا في تمويل مختلف مشـــاريع التنمية والتعبئة اللازمة لمواجهة التحدي ودحر العدوان الصهيوني الامبريالي وتحقيق النصر عليه . وفي اعتقادي ان هناك سبلا عديدة يمكن للنفط العربي وايراداته أن يلعبا من خلالها دورا ايجابيا في خدمة المعركة وفي

---

(٦) لقد قدرت قيمة العائدات الصافية لصناعة استخراج النفط الخام فقط لبعض الشركات العاملة فى بعض الاقطار العربية فى منطقة الشرق الاوسط بحوالى (١١٨٦ر٨) مليون دولار لعام ١٩٦٧ (Petroleum Outlook, Amg. 1968) كما وقد قدرت احد الدراسات الامريكية القيمة الدفترية للاستثمارات الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط عام ١٩٦٦ . بحوالى (١٥٦٠) مليون دولار نتج عنها عائد صاف يقدر بحوالى (٨٥٢) مليون دولار (اى ان نسبة العائد على رؤوس الاموال المستغلة بلغت حوالى ٥٤ر٦٪)

(American Enterprise Institute, U.S. Interests in the Middle East, Wash. 1968, p. 41.)

ان العائد على رؤوس الاموال المستغلة فى صناعة استخراج النفط العربى الخام يزيد فى بعض الاحيـان على نسبة ٧٠٪ وهو اعلى كثـيرا على العموم من مثيلـــه فى المناطق المنتجـــة الاخرى (يلاحظ فى هذا الخصوص

Charles Issawi & Mohammed Yeganeh, The Economics of Middle Eastern Oil, P. 112. Zuhayr Mikdashi, Finanlial Analysis of M.E. Oil Concessions: 1901—65. Wayne Leeman, The Price of Middle East Oil).

وكذلك الدراسة التى قامت بها مؤسسة Arthar D. Little لحساب منظمـــة اوبك حول موضوع الاستثمارات النفطية وعائداتها) . وهو اعلى كذلك من العائد المتحقق فى الصناعات الاستخراجية التى قد تتعرض لنفس المخاطر الاقتصادية والسياسية حيث يبلغ مثلا العائد على رأس المال المستثمر فى صناعة استخراج الماس فى سيراليون نسبة ١٦ر٥٪ وفى اتحاد جنوب افريقيا ٤ر٨٪ ، وفى صناعة استخراج الذهب فى غـانا نسـبة ٢٣ر٥٪ وفى روديسيا ١٠ر٥٪ وفى صناعة استخراج النحاس فى زامبيا نسبة ١٦ر١٪ وفى روديسيا نسبة ١٠ر٥٪ ... وهكذا. (المصدر : (Financial Times, Feb. 16, 1966)

تمويل عمليات التنمية الاقتصادية وعمليات التعبئة والدفاع القومي ، ومن هذه السبل :

اولا : السيطرة على الصناعة النفطية في الوطن العربي :ـ

واعني بذلك قيام الشعب العربي بادارة صناعته النفطية بنفسه بصورة مباشرة وتوجيهها نحو ما يحقق آماله في التحرر والتخلص من سيطرة الرأسمال الاجنبي واحتكار الشركات الاجنبية وتحكمها في اقتصاده . ان ذلك سيؤدي الى استرجاع حقوقه الكاملة في ثرواته النفطية والحصول على جميع المنافع الاقتصادية منها ومن ضمنها الارباح الاستثنائية التي تجنيها الشركات الاجنبية العاملة في الاقطار العربية المختلفة . كما ان استحالة تمكن اقطار العالم ـ عدا الاقطار الاشتراكية ـ من التعويض كليا عن النفط العربي بمصادر بديلة يجعل عملية سيطرة الشعب العربي على صناعته النفطية اقل صعوبة حيث يتمكن من خلالها أقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الدول المستهلكة للنفط على اساس المنافع المتبادلة وبدون حاجة الى وساطة الشركات النفطية الكبرى . ان سيطرة الشعب العربي على صناعته النفطية ستؤدي حتما الى ازالة الآثار السلبية التي ذكرناها سابقا ومنها التخلص من الازدواجية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العربي في الوقت الحاضر وبالتالي الى ادماج الصناعة النفطية في بقية القطاعات الصناعية الاخرى عن طريق انشاء المصافي والصناعات البتروكيماوية على نطاق واسع داخل الوطن العربي والقيام بتصدير المنتجات النفطية والبتروكيماوية عن طريق شبكات انابيب النقل وامتلاك اسطول للناقلات بحيث تؤدي الى الاستفادة الكاملة من القيمة المضافة لجميع مراحل الصناعة النفطية . ولو اتخذنا التقدير الذي اجرته منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) في اوائل ١٩٦٤ عن كيفية توزيع المعدل الموزون لسعر البرميل الواحد من المنتجات النفطية المباع في اسواق اوربا الغربية ، والذي بنته على معلومات واحصائيات منشورة في ادبيات الصناعة النفطية ومن قبل منظمة OECD الاوربية ، لاتضح لنا ان القيمة المضافة لجميع العمليات المتكاملة للصناعة النفطية داخل الوطن العربي ـ عمليات الانتاج والتصفية والنقل والخزن والتوزيع ـ يمكن ان تصل الى حوالي (٦ر٨) اضعاف ما تستلمه الاقطار العربية من عائدات لقاء تصدير النفط الخام(٧) .

وبالاضافة الى ذلك فان تصفية وتصنيع النفط الخام داخل الوطن العربي تجعل بالامكان تحقيق المنافع الاقتصادية الاخرى المتمثلة بتوفير المزيد من العملات الاجنبية وتوفير فرص العمل للعمال الفنيين وغير الفنيين العرب وكذلك انشاء الصناعات البتروكيماوية وخاصة صناعة الاسمدة الضرورية لتطوير القطاع الزراعي وصناعة اللدائن البلاستيكية وغيرها .

---

(٧) المصدر OPEC, Where Does The Consumer's Oil Dollar Go? (Chart), Jan., 64.

علما باننا لم نأخذ بنظر الاعتبار عند اجراء الحسابات الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى تفرضها الاقطار المستهلكة ، والتى تؤلف حوالى ٣ر٥٢٪ من السعر النهائى المدفوع من قبل المستهلك ، ولم نأخذ بنظر الاعتبار كذلك تكاليف انتاج البرميل الواحد من النفط الخام .

كما تستطيع الاقطار العربية ، من خلال السيطرة على صناعتها النفطيـة ، تسويق جزء من نفطها الخام الى الاسواق الدولية بالاسعار المتحققة في الاسواق "realized market price"

وعائدات هذا الجزء من الصادرات ستكون حتما اكبر مما تستلمه الاقطار العربية من عائدات في الوقت الحاضر عن نفس كمية الصادرات التي تدفعهـا الشركات العاملة على شكل ضرائب وريع · فلو اخذنا معدلات انتاج النفط الخام لعام ١٩٦٧ الخاص بالاقطار العربية التي تتوفر احصائيات عن عائداتها النفطية (وهي السعودية والكويت وليبيا والعراق وامارات ابو ظبي وقطر والبحرين) لرأينا ان مجموع انتاجها كان حوالي معدل (٩ر٠٤٩) مليون برميل يوميا وان معدلات عائداتها للبرميل الواحد المصدر (عام ١٩٦٧) كانت كالآتي :ـ

القطـــر	الانتـــاج(٨) آلاف البراميل/يوميا	معدل العائد(٩) سنت/برميل
السـعودية	٢٨٠٧	٢ر٨٤
الـكويت	٢٥٠١	٥ر٧٨
ليبيـــا	١٧٤١	٧ر٩٩
العـــراق	١٢٢٢	٤ر٨٥
ابو ظبي وقطر والبحرين	٧٧٨	٥ر٨١
المجمـــوع	٩٠٤٩	

ومن مجموع الانتاج اعلاه صدر حوالي (١ر٠٨٠) مليون برميل يوميا(١٠) (اي حوالي ٩ر١١٪ من مجموع) عن طريق موانيء شرق البحر الابيض المتوسط عبر انابيب شركة نفط العراق والتابلاين ومعدل (١ر٧٤١) مليون برميل يوميا (أي حوالي ٢ر١٩٪) من المجموع عن طريق الموانيء الليبية ومعدل (٦ر٢٨٨) مليون برميل يوميا (أي حوالي ٩ر٦٨٪ من المجموع) عن طريق موانيء الخليج العربي(١١) · ولو احتسبنا المعدل الموزون لما استلمته هذه الاقطار العربية من عائدات لقاء تصدير البرميل الواحد من النفط الخام لوجدنا انه يبلغ (٥ر٨٥) سنتا للبرميل الواحد · أما لو تسنى للاقطار العربية تسويق نفطها الخام بنفسها وفي حالة كون الفرضيات التالية هي السائدة في ذلك الوقت :ـ

(٨) المصدر Middle East Economic Survey, Feb. 7, 1969

(٩) المصدر Petroleum Press Service, Aug. 1968, P. 302

(١٠) لقد صدر حوالى معدل ٧٥٠ر٠٠٠ برميل يوميا عن طريق انابيب شركة نفط العراق وحوالى معدل ٣٣٠ر٠٠٠ برميل يوميا عن طريق انابيب شركة تابلاين ـ ارامكو (MEES, Feb. 7, 1969)

(١١) كانت نسب التصدير لعام ١٩٦٨ كالاتى عن طريق موانىء شرق البحر المتوسط ١٤ر٧٪ من المجموع وعن طريق الموانىء الليبيـة ٢٤ر٣٪ من المجموع وعن طريق موانىء الخليج العربى ٦١ر٠٪ من المجموع الذى بلغ بالنسبة للاقطار اعلاه ، معدل (١٠ر٦٩٦) مليون برميل يوميا · (MEES, Feb. 7, 1969)

١ ـ ان معدل تكاليف انتاج النفط المصدر من موانيء الخليج العربي وشرق البحر الابيض المتوسط يبلغ (١٠) سنت للبرميل الواحد بينما يبلغ معدلها بالنسبة للنفط المصدر من الموانيء الليبية (٢٠) سنتا للبرميل الواحد ٠

٢ ـ ان معدل السعر المتحقق يبلغ (١٨٥) سنتا للبرميل الواحد بالنسبة للنفط الخام المصدر من موانيء شرق البحر الابيض المتوسط و(٢٠٠)سنت للبرميل الواحد بالنسبة للنفط الخام المصدر من الموانيء الليبية و (١٤٠) سنتا بالنسبة للنفط ٠ الخام المصدر من موانيء الخليج العربي ٠

فان المعدل الموزون لعائدات النفط العربي المباع عن طريق التسويق المباشر وبعد الاخذ بنظر الاعتبار نسب صادرات عام ١٩٦٧ المذكورة سابقا ـ سيكون حوالي (١٤٥)سنتا للبرميل الواحد(١٢) ٠ ومعنى ذلك ان الاقطار العربية يمكن ان تحصل في حالة تسويقها للنفط الخام بنفسها على زيادة مقدارها حوالى ٧٠٪ عما تستلمه هذه الاقطار من عوائد من الشركات الاجنبية لقاء انتاج وتصدير النفط الخام ٠

ان كل ذلك يعني زيادة في الدخل القومي للاقطار العربية وبالتالى التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتوفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل عمليات التعبئة والدفاع القومي ٠

ثانيا : عائدات النفط :

اما السبيل الآخر الذى يمكن اتباعه ، في حالة عدم التمكن من تطبيق السبيل الامثل السابق في الوقت الحاضر ، فيتضمن ما يلى :ـ

أ ـ تنسيق السياسة النفطية للاقطار العربية والعمل على زيادة تدخلها بشكل واسع وفعال في ادارة وتوجيه صناعتها النفطية بما يضمن الى حد ما الاستجابة الى بعض متطلبات وضعنا الحاضر والى تقوية موقفها التساومي تجاه الشركات الاجنبية ٠ ويمكن ان يتحق ذلك من خلال اسلوب المشاركة الفعالة في الادارة والمساهمة في رؤوس اموال الشركات العاملة وتحديد ارباحها وتقليص مدد الامتيازات والامتناع عن منح امتيازات جديدة وغيرها من الاجراءات ٠ ويمكن ، في هذه المرحلة ، ان يكون اتباع ما جاء في القرار رقم (٩٠) لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، الخاص بالسياسة

---

(١٢) ان الغرض من اجراء مثل هذه الحسابات هو ليس التوصل الى نتائج دقيقة وانما اظهار الاتجاهات العامة والفروق الاساسية لمثل هذه العمليات ٠ وعليه فلو افترضنا ان معدل السعر المتحقق كان (١٧٥) سنت للبرميل الواحد بالنسبة للنفط المصدر عن طريق موانيء شرق البحر الابيض المتوسط و (١٨٥) سنت للبرميل الواحد بالنسبة للنفط المصدر عن طريق الموانيء الليبية و (١٣٥) سنت للبرميل الواحد بالنسبة للنفط المصدر عن طريق موانيء الخليج العربى فان المعدل الموزون لعائد البرميل الواحد سيكون حوالى (١٣٧٫٥) سنت للبرميل الواحد (اى حوالى ٦١٪) اعلى من العائد الذى تمتلكه الاقطار العربية من الشركات الاجنبية لقاء انتاج وتصدير النفط الخام) ٠

النفطية التي توصي المنظمة اعضاءها باتباعها ، نقطة انطلاق في هذا الاتجاه (١٣) ٠

ب – تشجيع الشركات الوطنية والمؤسسات النفطية التابعة للاقطار العربية على اتباع سياسة الاستثمار المباشر بصورة واسعة بالنسبة للمصادر النفطية غير المستغلة والقيام بجميع العمليات للصناعة النفطية وذلك بصورة منفردة او مجتمعة او بكليهما ٠

ج – استخدام العائدات النفطية التي تستلمها الاقطار العربية في الوقت الحاضر بصورة فعالة نحو تمويل متطلبات التنمية والتعبئة ٠ وفي هذا الخصوص يمكن القول انه بالرغم من ضآلة ما تستلمه الاقطار العربية المصدرة للنفط الخام عن البرميل او الطن الواحد من النفط الخام وذلك بالنسبة للاسعار التي يمكن الحصول عليها في الاسواق الدولية ، الا ان ضخامة حجم الانتاج والصادرات من النفط الخام قد مكنت هذه الاقطار من تسلم مبالغ كبيرة نسبيا من العملات الاجنبية ٠ فقد تسلمت الاقطار العربية الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط الخام (وهي السعودية والكويت وليبيا والعراق وامارات قطر وابو ظبي والبحرين(١٤) عائدات بلغ مجموعها في الفترة ١٩٥٧–١٩٦٧ حوالى (١٧٥٩٥) مليون دولار (كما هو مفصل في الجدول رقم (٢) ٠

لقد كانت عائدات النفط في الفترة ١٩٥٧–١٩٦٧ تزداد بنسبة حوالى ٦ر١٢٪ سنويا ولكن هذه النسبة كانت قد تأثرت كثيرا بالتخفيضات التى اجرتها شركات النفط على الاسعار المعلنة في السنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٠ وتأثرت كذلك بانقطاع النفط لبعض الوقت عام ٩٦٧ ، وعليه فلو اخذنا

---

(١٣) جاء فى بعض نصوص القرار رقم (١٦ – ٩٠) الذى اتخذ فى حزيران ٩٦٨ ما يلى ٠٠٠٠ تقوم الحكومات الاعضاء ، الى ابعد حد مستطاع ، بالتحرى عن المصادر الهيدروكاربونية وتطويرها بصورة مباشرة ٠ واذا اقتضت الضرورة فيمكن الاستعاضة بمصادر اخرى على اسس تجارية لانمام ما يقتضيه الاستثمار المباشر من رأسمال واختصاصيين ووسائل تنمية مجالات التسويق « ٠٠٠ فى الحالات التى لم يجر النص فيها على المشاركة الحكومية فى ملكية اية شركة ذات امتياز بموجب عقد من عقود النفط الحالية فللحكومة ان تحصل على نسبة مشاركة معقولة بموجب مبدأ » « تغيير الظروف » اما فى الحالات التى يوجد فيها فعلا مثل هذا النص غير ان الشركات العاملة ذات العلاقة قد تجنبت تنفيذه ، فتكون نسبة المشاركة المنصوص عليها حدا ادنى للمشاركة التى تحصل عليها الحكومة » ٠٠ و « لبسر (للشركة) الحق فى الحصول على ارباح صافية عالية تتجاوز الحد المعقول بعد دفع الضرائب ٠ وتخضع الى اعادة المفاوضات النصوص المالية التعاقدية التى تؤدى فعلا الى مثل هذه الارباح الصافية العالية المتجاوزة للحد المعقول ٠٠٠ » و ٠٠ اذا امتنعت الشركة العاملة عن المفاوضة او لم تؤدى المفاوضات الى اتفاق خلال مدة معقولة تقوم الحكومة باجراء تقديراتها الخاصة بالمبالغ التى تتجاوز فيها ارباح الشركة العاملة الصافية بعد احتساب الضريبة الحد المعقول ، وعندها يتوجب على الشركة العاملة دفع هذه المبالغ الى الحكومة » وغيرها من النصوص الخاصة بالحسابات والمحافظة على المصادر الهيدروكاربونية وتسوية المنازعات وغيرها ٠

(١٤) لم تدخل ضمن هذه الاحصائية عائدات الاقطار العربية الاخرى المنتجة والمصدرة للنفط الخام وذلك لعدم توفر احصائيات تفصيلية عنها ٠

السنوات ١٩٦١–١٩٦٦ باعتبارها سنوات اعتيادية من ناحية صادرات النفط والعائدات فان معدل الزيادة السنوية في العائدات كان بحدود ٤ر١٦٪ . وعليه فان العائدات النفطية التي سوف تتضاعف خلال السنين القادمة يمكن ان توجه نحو التنمية الاقتصادية ونحو تمويل مطتلبات التعبئة ، فلو اخذنا عائدات عام ١٩٦٦ كسنة اساس ولو فرضنا ايضا معدل الزيادة السنوية في العائدات النفطية في الفترة ١٩٦٨–١٩٧٧ ستكون ١٥٪ سنويا فان مجموع العائدات خلال العشر سنوات القادمة (١٩٦٨–١٩٧٧) . سوف تبلغ حوالي ٩ر٦٨ بليون دولار(١٥) . وفي رأي ان التقدير اعلاه جاء متحفظا حيث لم يأخذ بنظر الاعتبار الزيادات التي ستحصل عليها الاقطار المنتجة من جراء تطبيق قاعدة تنفيق الريع كليا او من الغاء الخصميات التي كانت تفرضها الشركات العامة على الاسعار المعلنة. كما ولم يدخل في اعتباره تقديرات العائدات التي ستحصل عليها الاقطار العربية التي بدأت التصدير في الآونة الاخيرة(١٦) . ولم يدخل ايضا ضمن التقديرات العائدات التي ستحصل عليها كل من الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وسوريا(١٧) . ولم تدخل ضمن حسابات التقدير آنف الذكر كذلك عائدات اقطار المرور (١٨) . وكذلك الدخل الاضافي الذي

---

(١٥) فى حالة افتراض ان معدل الزيادة السنوية للعائدات النفطية خلال السنوات ١٩٦٨ – ١٩٦٧ سيكون ١٠٪ سنويا فان مجموع هذه العائدات ستبلغ (٤٩٤٣٦) مليون دولار . هذا وقد قدر المستر ثورن سنايدر Thorn Snyder احد موظفى شركة ارامكو العاملة فى السعودية فى مارت ٩٦٧ مجموع عائدات النفط فى الاقطار العربية للعشر سنوات القادمة ب (٥٠) بليون دولار.
المصدر : OPEC, Sixth Petroleum Congress : A Summary of Selected Papers and Discussions, P. 20 — 21.

(١٦) وهذه الاقطار هى امارات مسقط وعمان التى يؤمل ان يبلغ معدل صادراتها حوالى ٣٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا
(Petroleum Intelligence Weekly, May 22, 1968)
وامارة دبى الذى يقدر دخلها مبدئيا بحوالى (٣٤) مليون دولار يرتفع بعدئذ الى حوالى (٤٨) مليون دولار.
(Economist Intell. Unit, The Arabian Peninsula & Jordan No. 2, 1968).

(١٧) لقد انتجت الجزائر حوالى (٤٠) مليون طن من النفط الخام عام ٩٦٧ وكانت عائداتها من تصدير الغالبية العظمى من الانتاج حوالى (٢٠٠) مليون دولار (Financial Times, Jan. 19, 1968, Petroleum Intell. Weekly, Jan. 22, 1968).
كما وخصصت الحكومة الجزائرية مبلغ (١٨٤) مليون دولار فى عام ١٩٦٨ لتمويل مشاريع النفط والغاز المختلفة (Petroleum Intell. Weekly, Jan. 29, 1968)
اما معدل انتاج النفط فى الجمهورية العربية المتحدة فهو حوالى ٢٥٠ر٠٠٠ برميل يوميا يؤمل ان يصل قبل نهاية عام ١٩٧٠ الى ٢٥ مليون طن سنويا (اى بمعول ٥٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا)
(Platt's Oilgram News Service, Jan. 28, 69)
هذا وتقدر العائدا عن انتاج ١٥ مليون طن سنويا ب (١١٥) مليون دولار
(Platt's Oilgram, Dec. 12, 1968
اما انتاج النفط فى سوريا فيؤمل ان يبلغ فى الفترة ما بين ١٩٦٩ – ١٩٧٣ حوالى ٣٨ر٧ مليون طن يبنغ الدخل منها حوالى ١١٢٠ مليون ليرة سورية (اى حوالى ٢٦٠ر٥ مليون دولار
(Middle East Economic Survey, Dec. 6, 1968)

(١٨) بلغت ايرادات الجمهورية العربية المتحدة من قناة السويس فى عام ١٩٦٦ حوالى (٢١٢) مليون دولار . كما وقد قدرت عائدات سوريا من رسوم المرور بحوالى (٥٣ر٥) مليون دولار لعام ٩٦٨
(Middle East Economic Survey May 17, 1968, P. 13

ستجنيه الاقطار العربية التي قررت انتهاج سياسة الاستغلال المباشر لثرواتها النفطية كما هو الحال في العراق وسوريا او الدخول التي ستجنيها المشاريع المشاريع او البتروكيماوية التي ستنشأ في الاقطار العربية او نتيجة مشاركات الحكومات العربية في الامتيازات النفطية القائمة .

الخاتمة :

لقد حاولت في الصفحات السابقة ان ابين بعض الملاحظات حول واقع الصناعة النفطية في الوطن العربي وامكانية توجيهها كي تكون دعامة اساسية من دعامات التنمية الاقتصادية وكذلك مصدرا لتمويل متطلبات التعبئة والدفاع القومي . فلو اخذنا التقديرات المتحفظة التي اوردتها عن عائدات صناعة تصدير النفط الخام لفترة العشر سنوات القادمة فان المعدل السنوى لهذه العائدات – للفترة ١٩٦٨–١٩٧٧ – يمكن ان يصل الى حوالي (٧٠٠٠) مليون دولار سنويا . ومما لا شك فيه ان مثل هذه المبالغ اذا ما وجهت الوجهة البناءة واستغلت استغلالا صحيحا وفعالا يمكن ان تساعد كثيرا على التنمية الاقتصادية وان تكون سلاحا فعالا في المعركة التي يخوضها شعبنا لدحر قوى الصهيونية والامبريالية العالمية .

وقبل ان انهي هذه الملاحظات اود ان اتطرق بايجاز الى بعض المشاكل النظرية المتعلقة بالمصادر المتوفرة لانتاج او اقتناء السلع والخدمات المختلفة سواء في زمن السلم او الحرب . فمن بديهيات علم الاقتصاد ان مقدار السلع والخدمات التي يستطيع اى مجتمع من المجتمعات انتاجها او اقتناءها خلال فترة معينة وباتباع وسائل انتاج (تكنيك) معينة ، لايمكن ان تتجاوز حدا وذلك بسبب محدودية توفر مصادر الانتاج في تلك الفترة . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فانه يجب التسليم بوجود عدد غير محدود من الرغبات والحاجات التي يرغب المجتمع ان يوجه مصادره الانتاجية لاشباعها . وينقسم الاقتصاديون حول مسألة امكانيات المصادر الانتاجية للاقتصاد القومي الى فريقين : الفريق الاول يؤيد الفكرة التي تقول بان الاقتصاد القومي لاى مجتمع من المجتمعات يستطيع بدون كبير تضحيات ان يزيد انتاجه او يقتني من السلع والخدمات الحربية والسلمية في آن واحد .

اما الفريق الثاني فيقول عكس ذلك حيث يدعي ان المجتمع لا يستطيع ان يزيد من انتاجه او اقتنائه السلع والخدمات الحربية الا على حساب جزء من السلع والخدمات السلمية .

ولما كانت الموارد الاقتصادية المتوفرة في اى وقت من الاوقات محدودة ولا يمكن تطويرها الا بعد بذل جهود وتضحيات قد تتطلب وقتا طويلا فاننا مع الرأى القائل بان التحول الى اقتصاد التعبئة والدفاع القومي يستوجب التضحية بجزء كبير من الانتاج والاستهلاك السلمي .

ان قدسية المعركة التي يخوضها شعبنا في الوقت الحاضر تستوجب التضحيات من جميع افراده واقطاره وذلك باتباع سياسة توجيه اغلبية الموارد

الاقتصادية والبشرية وتحقيق ذلك باتباع اسلوب التخطيط العلمي الشامل الذي يقوم على حصر جميع الموارد الاقتصادية المتوفرة وتوجيهها نحو تحقيق المتطلبات الاساسية التي لها الافضلية والخاصة بالتعبئة والدفاع القومي اولا والتنمية الاقتصادية ثانيا وثم توجيه ما تبقى من المواد لمواجهة متطلبات الاستهلاك الضرورية وذلك ضمن خطة تقشف شاملة ٠

ان ضرورة اتباع سياسة التقشف وحتمية التضحيات التي يرغب شعبنا بتحملها طواعية من اجل دحر العدوان وكسب المعركة تجعلنا لا نتفق ابدا مع الآراء التي يطلقها البعض في الاقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط والتي تقول بانه يجب عدم زيادة الانفاق على متطلبات التعبئة والاعداد للمعركة بحجة انها ستؤدى الى تأخير عملية التنمية والتطوير الاقتصادى ٠

وفي ختام هذه الملاحظات اطرح على مؤتمركم اقترحا ، آمل ان يحظي بجزء من اهتمامكم ، يتعلق بتأسيس صندوق تعبئة عربي يجرى تمويله بصورة رئيسية من ايرادات الصناعة النفطية وتكون مهمته تمويل التعبئة والاعداد الى المعركة ٠ اما الصورة التي يتم بموجبها تمويل هذا الصندوق فهي مساهمة كل قطر عربي بنسبة معينة مقررة مسبقا (كحد ادنى) من ايرادات صناعته النفطية دون اعتبار لحجم هذه الايرادات ٠

الا انه يجب عدم الالتزام بنسبة الحد الادنى بالنسبة لبعض الاقطار العربية بل العمل على زيادتها وذلك بعد الاخذ بنظر الاعتبار حجم السكان ومتطلبات كل قطر لتمويل احتياجاته الضرورية ومدى توفر العملات الصعبة وحجم استثماراته الخاصة والعامة في المشاريع خارج الوطن العربي ٠ كما ويمكن دعم صندوق التعبئة العربي هذا ببعض ايرادات القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة بالنسبة للاقطار التي لا تمتلك صناعة نفطية كبيرة ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور محمد صادق المهدي على بحثه وادعو الآن الدكتور حميد القيسى لتقديم بحثه ٠

جـــدول رقـم (١)

احتياطيات وانتاج واستهلاك وطاقة تصفية النفـــط

فى العالم العربى ونسبتها الى العـالم

القطـــــــر	الاحتياطى - نهاية ١٩٦٧ - (بليون برميل)	الانتـــاج النصف الاول - ١٩٦٧ - (آلاف البراميل) يوميـا	الاستهلاك - ١٩٦٦ - (آلاف البراميل) يوميـا	طاقة المصافى - بداية ١٩٦٨ - (آلاف البراميل) يوميـا
السعودية	٧٤ر٧٠	٢٥٧٠ر٥	٩٥ر٠	٢٦٧ر٠
الكويت	٧٠ر٠٠	٢٢٧٦ر٧	٩٠ر٠	٣٦٠ر٠
العـراق	٢٣ر٥٠	١٢٢٩ر٥	٥٧ر٠	٧٥ر٦
ابو ظبى	١٥ر٠٠٠	٣٨٢ر٨	٢ر٠٠	–
المنطقة المحايدة	١٣ر٥٠	٤٣٣ر٥	١٣ر٠	٨٠ر٠
بين الكويت والسعودية				
قطـــر	٣ر٧٥	٣٢٣ر٠	٢ر٠	٦ر٠
مسقط وعمان	٢ر٥٠	٤٧ر٥	غير متوفر	–
البحـــرين	٠ر٢٠	٦٨ر٠	٣٨ر٠	٢٠٥ر٠
دبـــى	–	– (أ)	غير متوفر	–
سوريا	١ر٥٠	– (ب)	٢٩ر٠	٢٤ر٠
لبنـــان	–	–	٣٦ر٠	٣٦ر٥
الاردن	–	–	١٠ر٠	٦ر٧
اليمن الجنوبية الشعبية	–	–	٨٥ر٠	١٦٨ر٠
ليبيـــا	٢٩ر٢٠	١٧١٦ر٩	١١ر٠	١٠ر٤
الجـزائر	٦ر٩٠	٨١١ر٧	٣٥ر٠	٤٦ر٠
الجمهورية العربية المتحدة	١ر٤٠	١٤٠ر٠ (ج)	١٤٣ر٠	١٧٦ر٠
تونس	٠ر٣٧	٣١ر٢	١٦ر٠	٢٠ر٠
مراكش	٠ر٠١	٢ر٠	٢٩ر٩	٣١ر٠
السودان	–	–	١٢ر٠	٢٠ر٠
مجموع الاقطار العربية	٢٤٢ر٥٣	١٠٠٣٣ر٣	٧٠٣ر٠	١٥٢٦ر٨
مجموع العالم – عـــدا الاقطار الاشتراكية	٣٧٨ر٥٧	٢٨٨٨٩ر١	٢٩٨٣٠ر٠	٣٢٩٧٠ر٣
الاقطار العربية/مجموع العالم عدا الاقطار الاشتراكية	٦٤ر١٪	٣٤ر٢٪	٢ر٤٪	٤ر٦٪
مجموع العالم	٤١٤ر٣٤	٣٥١٢٨ر١	٣٣٤٢٥ر٠	٣٧٧٠٦ر٣
الاقطار العربية/مجموع العالم	٥ر٥٨٪	٢٨ر٦٪	١ر٢٪	٤٪

(أ) يؤمل أن يبدأ الانتاج من حقل الفتح فى المنطقة المغمورة فى نيسان/١٩٦٩ بمعدل ٣٠ر٠٠٠ ب/ى يرتفع بعـدها الى معـدل ١٠٠ر٠٠٠ ب/ى (Platt's Oilgram News Service, July 8, 1968)

(ب) بدأ الانتاج فى النصف الثانى من ١٩٦٨ بعد مد خطوط الانابيب من حقول كراجوك والسويدية ورميلان الى ميناء طرطوس وبمعدل حوالى ٢٠ر٠٠٠ برميل يوميا ويؤمل أن يبلغ معدل الصادرات لعام ١٩٦٩ حوالى ٨٠ر٠٠٠ ب/ى (Middle East Economic Survey, Feb. 7, 1969, p. 8)

(ج) كان معدل الانتاج لعام ١٩٦٨ حوالى ٣٥٠ر٠٠٠ ب/ى ويؤمل أن يصل الى معدل حوالى ٥٠٠ر٠٠٠ ب/ى فى نهاية ١٩٧٠ (MEES, Feb. 7, 1969, p. 8)
يبلغ صافى الصادرات منها حوالى ٣٠٠ر٠٠٠ ب/ى .

المصدر : Oil and Gas Journal Dec. 22, 1967, World Petroleum Report, 1968 pp. 22 — 25

جـدول رقـم (٢)

عائدات الاقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط الخام للفترة ١٩٥٧-١٩٦٧

(مليون دولار)

القطـــر	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الكـويت	٣٣٨	٤٢٥	٤٠٥	٤٦٥	٤٦٤	٥٢٦	٥٥٧	٦٥٥	٦٧١	٧٠٧	٧١٠
السعودية	٣٢٣	٣١٠	٣١٥	٣٥٥	٤٠٠	٤٥١	٥٠٢	٥٦١	٦٥٥	٧٧٧	٨٤٣
العـراق	١٣٧	٢٢٤	٢٤٣	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٧	٣٢٥	٣٥٣	٣٧٥	٣٩٤	٣٦٢
ليبيـــا	—	—	—	—	٣	٣٩	١٠٩	١٩٧	٣٧١	٤٧٦	٦٢٥
قطر وابو ظبي والبحرين	٥٧	٧٢	٦٩	٧٠	٧٠	٧٥	٨٣	٩٦	١١٩	٢١٠	٢٢٧
المجموع :	٨٥٥	١٠٣١	١٠٣٢	١١٥٦	١٢٠٣	١٣٥٨	١٥٧٦	١٨٦٢	٢١٩١	٢٥٦٤	٢٧٦٧

المصدر : اقتبست الارقام اعلاه من الجدول المنشور في مجلة :
Petroleum Press Service, Aug. 1968. P. 302.

الآثار الاقتصادية لالتزام التصفية المحلية

بقلم الدكتور حميد القيسى
استاذ مساعد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بغـــداد

تمر بعض الاقطار العربية المنتجة للنفط بمرحلة جديدة في استغلال مواردها النفطية ، مرحلة تتميز بوضع سياسة اقتصادية نفطية بعد ان كانت هذه معدومة خلال الثلاثين سنة الاخيرة واذ كان وضع سياسة حكيمة لاستغلال موارد البلاد النفطية هدفا اساسيا ، فلابد من التأكيد على عنصر التزام التصفية المحلية واثره في تنمية اقتصاديات الاقطار العربية المنتجة للنفط .

فمن الملاحظ ان معظم الامتيازات التقليدية الكبرى الموجودة في الاقطـــار العربية خالية من التزام التصفية المحلية بصورة تجارية . وان وجدت تصفية في بعض الاقطار العربية فهي أما لسد الاستهلاك المحلي او انشئت بمحض ارادة الشركات العاملة في المنطقة لاسباب عديدة اهمها دوافع حربية واستراتيجية خاصة بالدول التي تنتمي اليها الشركات .

ففي المملكة العربية السعودية مثلا ، ان امتياز ارامكو لم ينص على تصفية محلية تجارية اذ الزمت الشركة بسد الحاجة المحلية الى مشتقات البترول فقط ، ولكن انشأت هذه الشركة في سنة ١٩٤٥ مصفى رأس تنورا بقابلية قدرها (١٢) مليون طن سنويا ، كما تقوم الشركة بتصفية بعض ما تنتج من بترول خام في مصفى السطرة في البحرين الذي ينتج سنويا ما يقرب عن (١٠) مليون طن من مشتقات البترول(١) .

ولقد انشأت الشركات العاملة في الكويت مصفى بقابلية انتاجية تقـــدر باثني عشر مليون طن سنويا كما انشأت شركة النفط البريطانية مصفى عـــدن بقابلية انتاجية قدرها (٥) ملايين طن سنويا .

أما الشركات العاملة في العراق (شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة) فلم تلزم بتصفية محلية تجارية على نطاق عالمي ما عـــدا

---

(١) الزمت شركة ارامكو فى سنة ١٩٣٣ بانشاء مصفى لتجهيز الحكومة السعودية بمشتقات البترول بكميات لا تتعدى (٢٠٠ر٠٠٠) غالون من البنزين و (١٠٠ر٠٠٠) غالـــون من النفـط الابيض (كيروسين) ومن ثم زيدت هذه الكميات فى سنة ١٩٣٩ الى (٣٠٠ر٠٠٠ر٢) غالون من البنزين . وعدلت هذه الكميات مرة ثانية فى سنة ١٩٥٠ فاصبحت (٦٠٠ر٠٠٠ر٢) غالون من البنزين و (٢٠٠ر٠٠٠) غالون من النفط الابيض و (٧ر٥٠٠) طن من القير الاسود . انظر المادة ١٦ من عقد الشركة لسنة ١٩٣٣ والمادة ٦ من ملحق العقد لسنة ١٩٥٠ . ان كلا من امتياز ارامكـــو وملحقاته فى المصدر العربى الآتى : جامعة الدول العربيـــة معهد الدراســات العربيـــة ، وثائق ونصوص ، اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية ، الجزء الاول ، جمع واعـــداد الدكتور محمد لبيب شقير والدكتور صاحب ذهب .

ما نصت عليه المادة (١٥) من امتياز شركة نفط العراق لسنة ١٩٢٥ والتي نصت على وجوب سد الحاجة المحلية الى مشتقات البترول والتي على اثرها تكونت شركة الرافدين لتقوم بمهمة تسويق حاجات العراق من المشتقات من النفط المنتج والمصفى في مصفى الوند ٠ ولكن على اثر توقف شركة نفط خانقين عن العمل في سنة ٩٥٦ ، قامت الحكومة العراقية بنفسها بتصفية وتسويق مشتقات البترول لسد الحاجة الداخلية ٠ والغريب في الموضوع ان امتيازات البترول في العراق اعطيت في وقت كانت الجارة ايران تشهد فيه قيام مصفى عالمي في اراضيها والذي اصبح فيما بعد يتميز بقابلية انتاجية تقدر بـ (٢٥) مليون طن سنويا ولم يطلب المفاوض العراقي في ذلك الوقت الى الشركات صاحبة الامتياز القيام بعمل مشابه للجارة ايران ٠

وعلى اثر فقدان التزام التصفية المحلية في الامتيازات التقليدية الكبرى في الاقطار العربية نرى نسبة التصفية المحلية في هذه الاقطار الى التصفية في العالم نسبة ضئيلة بالمقارنة مع نسبة الانتاج المحلي العالمي من النفط ٠

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للتصفية والانتاج في اقطار الشرق الاوسط

بالمقارنة مع نسبة التصفية والانتاج في العالم (١)

السنة	نسبة التصفية	نسبة الانتاج
١٩٥٨	٧ر٠	٢٣ر٦
١٩٥٩	٧ر٠	٢٣ر٦
١٩٦٠	٧ر٨	٢٥ر١
١٩٦١	٧ر٤	٢٥ر٢
١٩٦٥	١٠ر٢	٢٨ر١
١٩٦٧	١٠ر٧	٢٦ر٣

ومن الملاحظ ايضا ان الدوافع الخاصة التي حملت الشركات العاملة في المنطقة على بناء مركز للتكرير قد ساهمت بصورة واضحة في تباين قابلية التصفية

(١) المصدر : United Nations, Department of Economic Affairs Economic Developments in the Middle East, 1959 — 1961, P. 134, P. 138.
Petroleum Press Service, Vol. XXXV. No. 1, January 1968, P. 12.

في اقطار المنطقة ، فبعضها يفوق الآخر بهذه القابلية · وكما يبدو من الجدول رقم (٢) فان العراق كان أقل الاقطار المنتجة حظا في الحصول على (عطف) الشركات، اذ لاتقوم الشركات العاملة في العراق في الوقت الحاضر باية تصفية محلية ·

جـدول رقـم (٢)

قابلية التصفية في بعض الاقطار العربية

المنتجة للنفط(١)

القطـــــر	(١٠٠٠ ب/ى)
اليمن الجنوبية	١٦٨ر٠٠٠
البحـــرين	٢٠٥ر٠٠٠
الكـويت	٣٦٠ر٠٠٠
ليبيـــا	١٠٤ر٠٠٠
العـــراق	٨١ر٥٦٠
السعودية	٢٦٧ر٠٠٠
الجزائر	٤٦ر٠٠٠

ومن الملاحظ ايضا انه في الوقت الذي خلت الامتيازات التقليدية في البلاد العربية من التزام التصفية المحلية ، نرى ان قانون الهايدروكاربون الفنزويلي لسنة ١٩٤٣ · يعتبر الرائد الاول لمثل هذا الالتزام ، فقد نص على وجوب تصفية محلية داخل فنزويلا قدرها ١٠٪ من البترول المنتج كحد ادنى ومن ثم رفعت هذه النسبة في سنة ٩٥٦ الى ١٥٪ وقد عقدت الحكومة الفنزويلية منذ ذلـك التاريخ امتيازات جديدة مع شركات عالمية خضعت الى نسب أعلى كما هو الحال بالنسبة لشركة سن اويل التي تعهدت بتصفية محلية قدرها ٣٠٪ مما سـوف ينتج في رقعة امتيازها البالغة (٢٠٨٧) ايكر(٢) ·

ولابد من ذكر ان كلا من الحكومة السعودية والكوتية قد عقدت في سنة ١٩٥٨ امتيازات في المياه الاقليمية للمنطقة الحيادية السعودية والكويتية ، مع الشركة اليابانية Arabian الزم بموجبه صاحب الامتياز بانشاء مراكز تكرير محلية عندما يصل انتاج النفط الخام الى ٣٠ر٠٠٠ برميل يوميا ، وعلى ان يصفى ٣٠٪ من البترول المنتج اذا وصل الانتاج الى ٧٥ر٠٠٠ برميل يوميا · لعل هذا

(١) المصدر : Ibid: PP. 135 — 138
Government of Veneuela, Law of Hydrocarbons and its Regulations, Caracas, 1943, and Liewen, Edwin Petroleum in Venezuela — A History, (Berkeley, University of California Press, 1955) PP. 15 — 32.

الامتياز الجديد كان الرائد في وجود التزاما صريحا للتصفية المحلية ولكن نظرا لضيق رقعة الامتياز فاهمية مثل هذا الالتزام تتناسب وهذه الحقيقة ٠ وكذلك الحال بالنسبة للامتيازات الصغيرة الاخرى التي اعطيت في السعودية والكويت في السنين الاخيرة ٠

ان لفقدان التزام التصفية المحلية آثارا اقتصادية سيئة كثيرة ٠ ولقد فقدت الاقطار العربية المنافع العديدة نتيجة لعدم وجود مثل هذا الالتزام في الامتيازات التقليدية الكبرى ، وعدم قيام الشركات العاملة بتصفية محلية على نطاق تجاري عالمي كما عملته الشركات الام في بعض الدول المنتجة للنفط كما هو الحال في ايران وفنزويلا ٠ وأهم هذه المنافع التي كان بالامكان الحصول عليها لو التزمت الشركات العاملة بتصفية محلية والتي توجب ادراج مثل هذا الالتزام في أي تشريع بترولي يشرع في المستقبل او امتياز يعطي ، هي ما يلي :ـ

١ ـ زيادة في الاستخدام المباشر للايدي العاملة : التصفية المحلية تعني زيادة في استخدام الايدي العاملة المستخدمة في صناعة النفط ، كما ان صناعة التصفية تحتاج نسبة من العمل لكل طن من مشتقات البترول أعلى مما تحتاج اليه صناعة استخراج البترول ، لنأخذ العراق على سبيل المثال ، من المؤسف انه نظرا لحداثة صناعة التصفية في العراق وضيق انتاجها لانتمكن من الاعتماد على أية نسبة تحتسب لمقدار ما استخدمته هذه الصناعة من عمال لكل طن انتجته من مشتقات ، لهذا فاننا سوف نختار النسب المتوفرة عن صناعة التصفية في كل من ايران وعدن والمكسيك للدلالة والمقارنة مع نسبة المستخدمين في صناعة استخراج النفط في العراق وتستعمل عبارة (نسبة) هنا للدلالة على معدل انتاجية كل عامل في الصناعة وهدف المقارنة هو البرهنة على ان صناعة التصفية تحتاج الى نسبة أعلى من العمل لكل طن منتج من مشتقات البترول مما تحتاج اليه صناعة استخراج البترول الخام ٠ ان جدول رقم (٣) يبين نسبة ما استخدم من ايد عاملة في صناعة النفط في العراق ٠

ان ما متوفر من معلومات عن صناعة التصفية في كل من المكسيك وايران وعدن تشير الى ان حاجتها الى ايد عاملة كانت اكثر من حاجة صناعة استخراج النفط في العراق ، ففي المكسيك مثلا كانت الحاجة نسبة عامل واحد لكل ٥ر٥١٢ طن من مشتقات النفط خلال السنين ١٩٣٩ـ١٩٥٥ وفي ايران كانت النسبة عاملا واحدا لكل ١ر٤٣٢ طن من المشتقات خلال ١٩٥٠ـ١٩٥٨ والنسبة في عدن كانت عاملا واحدا لكل ٦٤٠ طن من المشتقات التي انتجت في غضون ١٩٥٤ـ١٩٥٨ ، بينما ان النسبة التي استخدمتها صناعة النفط في العراق كانت عاملا واحدا لكل ٢١٩٧ طنا من البترول الخام ٠ ومن هذا يتبين بان معدل ما استخدمته صناعة التصفية في البلدان تحت الدرس كان ثلاثة اضعاف المعدل في

العـــراق(١) ٠

٢ ـ التصفية المحلية توفر الفرص للتعليم والتدريب :

ان المكانة الاولى في معظم نظريات التنمية الاقتصادية تعطي للتقدم الفني والذي يعني تقدم الاساليب الفنية التي تزيد من انتاجية المصـادر الاقتصادية وخاصة العمل ٠ ومما لا شك فيه ان التنمية الاقتصادية صعبة ان لم تكن مستحيلة بدون تحسين في مهارة الايدي العاملة ٠ لذا فان التصفية المحلية ستساهم في تنمية الثروة الفنية الوطنية مباشرة وذلك بتدريب عمال البلد على احدث الطرق الفنية ٠ كما ان الحصول على مهارات جديدة سيساهم في بناء صرح فني لانشاء صناعة الكيماويات النفطية اذا ما قررت الحكومات انشاء مثل هذه الصناعة ٠ ويجب ان نتذكر بان التقدم ما هو الا تجمع حضاري وبامكان التصفية المحلية ان تصبح الاساس لمثـل هذا التجمع ٠ ولنا تجربة الجمهورية العربية المتحدة خير مثال ، حيث تستخدم المنتجات الثانوية لصناعة التصفية في صناعة كيمياوية تنتـج الاسمدة الكيمياوية والغاز السائل والعقاقير والاصباغ ولولا تقدم صناعة التصفية لما تقدمت الصناعة التي تعتمد على المنتجـات الثانوية لمشتقات البترول ٠

٣ ـ المصفى مواطن اقتصادي صالح ، يشترى محليا ولـــه تأثير المضاعف : يستخدم المصفى ايدي عاملة كما انه يستهلك بضائع وخدمات ، لذا فان ما يدفعه من أجور ورواتب وما يشتريه من هذه البضائع والخدمات تكون حافزا مهما لانعاش الاقتصاد المحلي ٠ كما ان لمشتريات المصفى وعماله اثرا مضاعفا على قطاعات الاقتصاد الوطني ٠ ان تجربـــة المملكة العربية السعودية تبرهن على ان مدينة بكاملها تأسست ونمت في رأس تنورة لوجود المصفى هناك كما ان عبادان نمت وتوسعت لوجود مصفى الكونسوريتوم في تلك المنطقة ٠

ان طلب المصفى الى البضائع المنتجة محليا اذا ما جمع مع الطلب المحلي سيؤدي الى انخفاض في معدل تكاليف انتاج البضائع وهذه نتيجة واضحة من نتائج اتساع نطاق انتاج الصناعة ٠ كما ان الصناعة التي تنتج مادون القابلية الانتاجية من الوصول الى مرحلة الحد الامثل من قابليتها كنتيجة للزيادة التي حصلت في الطلب على انتاجها من جراء وجود المصافي ان طلب

---

(١) Powel, Richard J., The Mexican Petroleum Industry, (Berkeley University of California Press, 1956) P. 84.

United Kingdom, Colonial Office. Aden 1955 — 1965 (London, Her Majesty Stationary Office, 1958) P. 9

Un., 110, Year Book of Labor Statistics 1959, P. 35.

شركة نفط العراق ، شركة نفط الموصل ، شركة نفط البصرة عملياتها وخدماتها فى العراق وبغداد ١٩٦٧ ص ١٦٢ ٠

المصافي مضافا الى الطلب المحلي سيجعل من السهل قيام صناعات محلية واسعة النطاق في انتاجها والتي لا تتمكن ان تظهر بدون هـذا الطلب الاضافي . ويجب أن نتذكر بان انخفاض معدل تكاليف البضائع المنتجة محليا كنتيجة للقرب من مرحلة الحد الامثل لاختلاط عناصر الانتاج في صناعة ما سيساهم في انخفاض سعر البضائع المنتجة وهذا الانخفاض سيساهم بدوره في رفع القوة الشرائية لدخل المواطن العراقي وبالتالي الى ارتفاع مستوى معيشته(١) .

٤ – التصفية المحلية تعني زيادة عوائد الدولة من النفط : ان مقدار زيادة عوائد الحكومات من التصفية المحلية يعتمد على نوع الاتفاق الذي يتم بين الحكومات واصحاب الامتيازات فيما يتعلق بكمية الضرائب والربح . وكما يبدو ان ارباح الشركات العالمية من التصفية هي أقل مما تجنبه من استخراج النفط(٢) ولكن هذا لايعني ان الحكومات سوف لاتجني ضرائب او ربحا من التصفية. ومن ثم ان وجود التصفية المحلية سيزيد عوائد الدولة من الموانىء ووسائل النقل بالسكك الحديد والضرائب على دخول العمال والموظفين وعوائد الكمارك .

التصفية المحلية في الاقطار العربية وقابلية الربح لاصحاب الامتيازات

ان المنافع الوطنية من التصفية المحلية هي جانب من الموضوع ، أما الجانب الآخر فهو مدى استفادة (ارباح) صاحب الامتيازات البترولية من مثل هذه الصناعة والالتزام وبمعنى اوضح هل ان التصفية المحلية داخل البلاد العربية بصورة تجارية وعلى نطاق عالمي ستكون مربحة لاصحاب امتيازات النفط ، خصصنا الجزء الآتي من البحث لمعالجة هذا الموضوع .

ان مجموعة من العوامل الفنية والسياسية والاقتصادية ادت خلال العشرين سنة الاخيرة الى تحول في مواقع مصافي البترول ، فبعد ان كانت المصافي تقام على مقربة من مصدر البترول فالاتجاه اليوم هو بناء مصافي على مقربة من السوق ان العوامل الرئيسية التي ادت الى مثل هذا التحول هي ما يلي :–

١ – الاقتصاد في ارصدة التحويل الخارجي :

ان انشاء مصفى محلي يعني اقتصادا في نفقات مشتقات البترول بالنسبة للدول المستهلكة للبترول . اذ من المعروف أن المبالغ التي تصرف على استيراد

---

(١) Nevim, Edward. Textbook of Economic Analysis, (London, Macmillan & Co. Ltd. 1960) PP. 107 — 111.

Evans, William S., Petroleum in the Eastern Hemisphere (New York Petroleum Dept., First National City Bank of New York, 1959), PP. 11 — 12.

مشتقات البترول تفوق تلك التي تصرف على استيراد بترول خام نظرا لارتفاع اسعار منتجات البترول بالنسبة للنفط الخام ، لذا فاستيراد المادة الاخيرة فيه الاقتصاد في العملات الاجنبية التي يملكها البلد · ولنا في اوربا الغربية خير مثال فبعد الحرب العالمية الثانية قاست كثير من دول هذه المنطقة عجزا في ارصدتها من العملات الاجنبية لذا في سبيل تقليل مثل هذا العجز لجأت الى استيراد النفط الخام لتصفيته محليا بدلا من دفع مبالغ اكثر لاستيراد مشتقات النفط · ولهذا السبب بالذات نمت صناعة التصفية في هذه المنطقة ·

٢ ـ الخوف من التأميم :

كما ان من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحويل مواقع المصافي الى القرب من السوق هي التخوف من التأميم · فلقد صرح كثير من مدراء الشركات للبروفسور ميلامد بان (دوافع سياسة الخوف من تأميم الاستثمارات الكبيرة من مصافي النفط) أدت الى تحول في مواقع المصافي نحو السوق ، اذ بصورة عامة ان الدول المنتجة للنفط تتميز بعدم الاستقرار السياسى بالمقارنة مع الدول الصناعية المستهلكة لهذه المادة ·· لذا نجد ان هذا الدافع قد ساعد على قيام صناعة تصفية النفط في اوربا وعرقل نموها في دول الشرق الاوسط(١) ·

٣ ـ الاقتصاد في نفقات الشحن :

ان تكاليف نقل النفط الخام اقل من تكاليف نقل مشتقاته ، وهذه الحقيقة ميزت صناعة النفط منذ ولادتها ، اذ ان تكاليف شحن حمولة (وسخة) اقل من تكاليف شحن حمولة (نظيفة) وهذا يرجع الى تكاليف تنظيف الناقلات لجعلها صالحة لنقل المشتقات المختلفة للنفط · ومن ثم ان نقل حمولة كبيرة ارخص من نقل حمولة صغيرة خاصة بعد بناء ناقلات نفط كبيرة ذات قابلية للشحن تتراوح بين ١٠٠ر٠٠٠ طن و ٢٠٠ر٠٠٠ طن فمن المعروف مثلا ان تكاليف الشحن في ناقلات كبيرة من حمولة ١٠٠ر٠٠٠ طن تساوي نصف التكاليف في ناقلات صغيرة من النوع المعروف بالصنف وفنيا ان نقل مشتقات النفط يكون عادة بكميات صغيرة وهذا لايبرر او يكون حمولة كافية لاستخدام ناقلة كبيرة كما اننا يجب ان نؤكد ان استخدام ناقلة كبيرة ذات حمولة ٢٠٠ر٠٠٠ طن مثلا لمصفى بقابلية انتاجية اقل من ١٤٠ر٠٠٠ برميل يوميا يبرر فقط عندما تتوفر لذلك المصفى قابلية خزن للنفط الخام تتجاوز الحاجة الشهرية لمثل هذا المصفى ، لذا فان استخدام ناقلات نفط كبيرة يجعل من المحتم اقتصاديا بناء مصافي كبيرة(١) ·

---

(١) وهذا بصورة خاصة بعد حركة التأميم فى ايران ، انظر ·

Alexander Melamid, Geographical Distribution of Petroleum Capacities: A study of European Refining Program. Geography Vol., 31. No. 2 April, 1955), P. 177.

(1) Livingston, Moris, Economics of Refining Location in the United States. (New York Fifth World Petroleum Congress, 1959). Petroleum Press Service, January 1968, P. 12.

٤ ـ الاقتصاد في تكاليف الادامة والصيانة :

من المعروف ان الدول المستهلكة للنفط في العالم دول صناعية ، لذا فمن السهولة الحصول على ما يحتاج اليه المصفى من عمال ماهرين وادوات احتياطية في مثل هذه الاقطار ، ومن ثم ان تكاليف هذه الحاجيات أقل في هذه البلدان مما لو استوردت الى المصفى في الدول المنتجة للبترول ٠ ومما يقال ايضا بهذا الصدد ان تكاليف التصفية قد انخفضت بنسبة ٣٠٪ خلال العقد الاخير نتيجة لتطور التكنولوجيا في الاقطار المستهلكة للنفط ٠

٥ ـ عامل المناخ :

من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحول مواقع المصافي نحو السوق في الولايات المتحدة الامريكية هو العامل المناخي وخاصة بالنسبة للمناطق الشمالية الشرقية من الساحل الاطلنطيكي ٠ يقول البروفسور ميلامد بهذا الصدد (ان حركة الوقود الثقيلة في انابيب النفط حركة بطيئة ، وهذا مما يجعل عدم جدوى نقلها بمثل هذه الوسيلة ومن ثم على الرغم من ان مثل هذه الوقود يمكن دفعها بواسطة الضغط ولكن سرعة حركتها تبقى بطيئة مما يسبب اختلاط الانواع المختلفة من هذه الوقود اذا ما ضغطت بالتالي ولهذا السبب الفني بالذات ان استهلاك الوقود الثقيلة المتزايد ادى الى تحول في مواقع المصافي نحو السوق(٢) ٠

وعلى اثر هذا التحول في مواقع مراكز تكرير النفط نرى انه في بداية سنة ١٩٥٠ كانت قابلية التصفية موزعة كما يلي :ـ ٣٥٠ مليون طن في اميركا الشمالية ، ١١٢ في في البلاد المنتجة للنفط و ٤٤ في اوربا و ٢٠ في مناطق اخرى ، اما في بداية ٩٦٢ فتوزيع القابلية اصبح ٥٥٣ مليون طن في اميركا الشمالية و ٢٠٣ في البلاد المنتجة للنفط و ٢٣١ في اوربا و ١٤٥ في مناطق أخرى ٠ وفي اوائل سنة ١٩٦٣ كان توزيع قابلية التصفية في العالم يؤيد ايضا تحول المواقع نحو السوق اذ كان نصيب اميركا الشمالية ٥٥٥ مليون طن سنويا واوربا ٢٥٠ مليون طن والبلاد المنتجة للنفط ٢٠٩ والدول الاخرى ١٦٦ مليون طن ٠ وفي ١٩٦٧ كانت قابلية التصفية موزعة كالآتي : اميركا الشمالية ٥٩٩ مليون طن واوربا ٥٤٥ مليون طن والبلاد المنتجة للنفط ٢٥٥ مليون طن والدول الاخرى ٢٥٥ مليون طن ٠

كما ان هذا التحول آخذ باستمرار كما يظهر في مواقع مراكز التكرير المزمع انشاؤها ومما لاشك فيه ان هذا الاستمرار له اثره السيء على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط ، فمن المشاريع المزمع انشاؤها خارج اميركا الشمالية هناك ١٤٠ مشروعا جديدا جميعها ستزيد من قابلية التصفية في هذه المناطق بما يقارب ٣٠٥ر٦٧٠ مليون طن سنويا ٠ وجميع هذه في مناطق قريبة من السوق ٠

---

(2) Melamid, op. cit., P. 178.

وسوف تحصل اوربا على حصة الاسد في زيادة قابلية التصفية وكما يبدو من الجدول رقم (٣) ان التأكيد لايزال مستمرا نحو تحول مواقع مراكز التكرير نحو السوق ، وان نصيب الشرق الاوسط في المشاريع الجديدة والتوسعية قليل جدا واقل من المناطق المنتجة للنفط في اميركا اللاتينية(١) .

جـدول رقـم (٣)

مشاريع التصفية المزمع انشاؤها خارج اميركا الشمالية والدول الاشتراكية

(١٫٠٠٠ طن سنويا)(٢)

المنطقـــــة	قابلية تنجز	قابلية تنجز	مجموع القابلية	عـــدد
اوربـــا	٨٨٫٣٢٥	٥٥٫٥٠٠	١٤٣٫٨٢٥	٥٢
الشرق الاوسط	٧٫٩٠٠	١٦٫٤٥٠	٢٤٫٣٥٠	١٩
اليـابان	٣٨٫٦٠٥	١٢٫٨٣٠	٥١٫٤٣٥	٢٠
دول آسيوية واستراليا	١٧٫٨٦٠	٢٨٫٧٥٠	٤٦٫٦١٠	٢١
افريقيـا	١٫٠٠٠	٥٫١٥٠	٦٫١٥٠	٦
اميركا اللاتينية	١٣٫٢٢٥	٢٠٫٠٧٥	٣٣٫٣٠٠	٢٢
المجمـــوع	١٦٨٫٩١٥	١٣٨٫٧٥٥	٣٠٥٫٦٧٠	١٤٠

حجم المصافي ونمط الطلب على مشتقات النفط :

ولكن نمط على مشتقات النفط المختلفة ، مختلف من منطقة الى اخرى ، لذا فأن مثل هذا الاختلاف يحدد نطاق الانتاج ويساهم في جعل المصافي القريبة من الاسواق ضيقة النطاق او تميل نحو الصغر لتلائم ذلك النمط الخاص من الطلب. فكثير من الاقطار الاوربية لاحظت ان نمط طلبها على مشتقات البترول يحـــدد حجم مصافيها المحلية ، اذ ان النمط الخام يحتوي بصورة مختلطة نسبا مختلفة من مشتقات النفط ، ويرجع هذا الاختلاف عادة الى اختلاف موطن النفط الخام . فنفط الشرق الاوسط مثلا ، والذى يكون معظم مـا متوفر من عـرض للاقطـار الاوربية يتمكن ان يعطى بين ٢٠٪ و ٣٠٪ بنزين وبين ١٨٪ و ٢١٪ مشـتقات متوسطة وبين ٤٠٪ و ٤٥٪ من رواسب الوقود او وقود ثقيلة فـاذا كـان نمط

(١) لاجل معرفة مشاريع التصفية المنجزة والمزمع انجازها فى البلاد العربية راجع مجلة عالم النفط العدد ٧ و٨ تشرين اول ٩٦٨

(٢) المصدر Petroleum Press Service, Vol. XXX, No. 2, February, 1963, P. 45, August 1968, P. 294

الطلب على مشتقات النفط فى منطقة ما لا يلائم مثل هذه النسب ، واذا ارادت هذه المنطقة اشباع حاجتها الى مشتق معين خاص (كثير الطلب عليه في تلك المنطقة) فالضرورة الفنية في انتاج هذا المشتق يعني انتاج كميات كبيرة من المشتقات الاخرى ، وان اعادة تصدير هذه المشتقات الاخرى غير مربح اذ هذه يجب ان تتحمل مصاريف شحن النفط الخام من المصدر الى المصفى ومن ثم تكاليف شحنها الى السوق الجديدة ٠ ان مثل هذه المشكلة واجهت كلا من الدول الاوربية ، ولتوضيح مشكلة ملاءمة نسب ما موجود من مشتقات نفط في النفط الخام من نمط الطلب عليها نذكر على سبيل المثال انه بالمقارنة مع نسب المشتقات في نفط الشرق الاوسط ان نمط الطلب في النرويج يتكون من ٨٠٪ على المشتقات المتوسطة ، كما ان نمط الطلب فى البلدان المنخفضة يتكون من ٥٠٪ على المشتقات المتوسطة وكنتيجة لذلك ان معظم دول غرب اوربا لا زالت مستوردة لمشتقات النفط ، كما ان منظمة التعاون الاقتصادى الاوربي Organization for European Economii Cooperation قد بذلت الجهود الكبيرة لفتح المجالات العديدة لتصريف الفائض من مشتقات النفط (التي لا تلائم نمط الطلب) في الدول الاعضاء ٠

ومن الاجراءات التي لجأت اليها الشركات الكبرى لمعالجة هذه المشكلة هي قيامها بانشاء مصافي في المناطق الساحلية لتكون مركزا لتوزيع المنتجات النفطية الى الاسواق المحيطة ولقد ظهرت بعض العوامل الاقتصادية التي ساعدت في استمرار هذا الاتجاه منها ظهور الناقلات الكبيرة من حمولة ٢٠٠ر٠٠٠ طن واكثر وظهور النفط الليبي والافريقي الذى يحتوى على نسبة عالية من الشمع الامر الذى لا يسهل نقله في انابيب والخصومات الكبيرة التي تقدمها شركات سكك الحديد لنقل المنتجات النفطية بكميات كبيرة ٠ لذا نرى ان من مجموع قابلية التصفية التي تم بناؤها فيما بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٦٥ في اوربا كانت ٤٠٪ منها مصافي داخلية قريبة من السوق والمتبقي بنى بالمقربة من السواحل كما ان من بين مشاريع التصفية التي تم البدء في انشائها في ١٩٦٦ ومن المزمع ان تنتهي في ١٩٧٠ كانت نسبة المصافي الداخلية القريبة من السوق تكون ٢٥ من المجموع(١) ٠

وبالمقارنة مع الدوافع التي ادت الى التحويل نحو السوق توجد منافع عديدة للمصافي القريبة من مصدر البترول ومن هذه :

١ ــ الاقتصاد بنفقات الشحن : اذ ان نقل البترول الخام الى مصفى بعيد يتضمن نقل ما سيذهب للوقود وما سوق يخرج على شكل فضلات لعملية التصفية ٠

٢ ــ انخفاض تكالف العمل والخدمات الاخرى : من المعروف ان الدول المنتجة

---

(١) للحصول على معلومات اكثر عن هذا الاتجاه ، نرجو الرجوع الى الدراسة التى قام بها السادة فرانكل ونيوتن فى اقتصاديات التصفية والتى نشر ملخص لها فى

Petroleum Press Service, Vol. XXXV. No. 1, January, 1968, PP. 11 — 13.

للبترول دول تتوفر فيها الايدي العاملة ومستوى الاجور والمكافآت الاخرى للعمال اقل مما في الدول الصناعية المستهلكة للبترول ٠

٣ ـ اذا كان المصفى على مقربة من سوق معينة اصبح اكبر اعتمادا على نمط الطلب في تلك السوق اما اذا كان على مقربة من مصدر البترول فيصبح حينئذ اكثر استقلالا وهذه ميزة مهمة جدا ٠ اذ ان المصفى القريب من المصدر يتمكن من تجهيز اسواق عديدة بعيدة ٠ ان المصفى القريب من السوق يتمكن من تجهيز تلك الاسواق بواسطة السفرات المتكررة والسفرات المتعاكسة Gross Hauls (Back Haul) وهذا يعني تكاليف شحن باهظة اعلى من تكاليف سفرة مستقيمة مستمرة بين مصدر البترول والاسواق المختلفة ان المصفى القريب من المصدر يتمتع بموقع مركزي بين الاسواق المختلفة ، لذا يتمكن من تحاشى السفرات المتكررة والمتعاكسة ، ولهذا السبب بالذات فمن الصعوبة اقتصاديا بناء مصفى واسع النطاق على مقربة من السوق بينما من المنصوح والمتوقع بناء مثل هذا المصفى على مقربة من المصدر ٠

ويبدو ان اقتصاديات الانتاج الواسع النطاق مهمة جدا في عمليات التصفية بحيث انها تغطي التكاليف الباهظة لنقل مشتقات البترول ٠ فمن المعروف ان كلا من رأس المال والتكاليف المتغيرة تنخفض كلما توسع الانتاج ٠ ويمكن التعبير عن اقتصاديات الانتاج واسع النطاق في عمليات التصفية بالمعادلة التالية :

لو ر = لو ق − ث ٠

حيث يشير الحرف ر الى رأس المال المستخدم لانتاج كل برميل منتج من المشتقات وق القابلية الانتاجية ، ث كمية ثابتة ٠ وعند تمثيل هذه المعادلة على شكل خط بياني لوغارتمي نتمكن من الحصول على النسب التالية لتكاليف رأس المال لكل برميل منتج تساوى ٠

١٠٠ في مصفى قابلية انتاجه ١٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا
١٠٩ في مصفى قابلية انتاجه ٨٠ر٠٠٠ برميل يوميا
١٢٣ في مصفى قابلية انتاجه ٦٠ر٠٠٠ برميل يوميا
١٤٤ في مصفى قابلية انتاجه ٤٠ر٠٠٠ برميل يوميا
١٩٠ في مصفى قابلية انتاجه ٢٠ر٠٠٠ برميل يوميا

وتظهر تجارب مصافي البترول بان الحجم الذى يتراوح بين ٥٠ر٠٠٠ برميل يوميا و ١٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا احسن اقتصاديات النطاق في كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة(١) ٠

(1) John Mc-Loan and R. Wn. Haigh, The Growth of Integrated Oil Companies, (Norwood, the Plimton Press, 1945) PP. 327—336 & 561.

كما ان اقتصاديات النطاق الواسع في عمليات التصفية ، كعنصر تعويضي (Differential Compensatory Factor) يفسر لنا سبب وجود مصافي كبيرة على مقربة من مصدر البترول • ومن ثم اذا كانت المصافي الخمسة الكبيرة الموجودة في منطقة الشرق الاوسط والتي كل منها يتميز بقابلية انتاجية تفوق ١٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا تنتج الآن بربح • لذا لا نرى سببا اقتصاديا يحول دون قيام تصفية محلية تجارية على نطاق عالمي مماثلة تقوم داخل البلاد العربية الاخرى وتكون كمثيلاتها مربحة ايضا(٢) •

ان الدراسات التي قامت بها مؤسسات هيئة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية تؤكد بان ارباح وتكاليف التصفية في صالح المصافي القريبة من المصدر • ان جدول رقم (٤) يوضح هذه الحقيقة • من المؤسف الا تتوفر أية احصائيات اخرى عن ارباح التصفية يعتمد عليها ، وان التي نشرت لا تزال موضع جدل في البلاد العربية •

ان ما موجود من حقائق في الجدول تشير الى ان الارباح المجنية من مصافي الشرق الاوسط كانت اعلى من تلك المجنية من مصافي اوربا • كما ان هذه الدراسات قد ذكرت بأن التصفية الاوربية كانت بحاجة الى ٦٤ سنتا تكاليف تصفية لكل برميل منتج ، فلذا لابد للاسعار من تغطية هذه التكاليف لكي تجني التصفية الاوربية ارباحا ولكن كثيرا من هذه لم تصل الى هذا الهدف • ويفسر وجود هذه المصافي في اوربا على اعتبارها ملكا لشركات عالمية متكاملة تملك مصادر للبترول في الشرق الاوسط(٣) • ولما كان البترول الخام لا يباع على شكل موأد اولية لذا فان عملية التصفية ضرورية لبيع البترول الخام ، كما ان الارباح الجسيمة الناجمة عن استخراج البترول تعوض عن خسارة هذه التصفية ويفسر وجود المستقلين Independents من المصفين في اوربا (المصافي المستقلة عن الشركات الكبرى العالمية) على انها تشتغل لحساب الشركات الكبرى لقاء عمولة يتفق عليها وتحسب بالنسبة لتكاليف الانتاج وليس بالنسبة للاسعار السائدة لمشتقات البترول •

كان من حصة الشركات الكبرى Majors قابلية التصفية في اوربا الغربية في سنة ١٩٦٦ بحوالي ٦٥٪ من المجموع • وتأتي الحكومات المحلية فى الدول المستهلكة في الدرجة الثالثة في الملكية بعد الشركات الكبرى والمستقلة ، اذ التصفية في هذه الحالة تعتبر مصالح من صنف المنافع العامة ولا ضير هنا بانها تعمل ولو بخسارة مادية فقد كانت حكومات الدول الاوربية الغربية في سنة ١٩٦٦ تملك ١١٪ من قابلية التصفية في هذه المنطقة(١) •

---

(2) United Nations, The Price of Oil in Western Europe, op. cit. PP. 31 — 32. Ibid. P. 31.

(٣) كانت ثلاثة ارباع المصافى العاملة فى اوربا فى سنة ١٩٥٥ مملوكة من قبل شركات عالمية كبرى • انظر : Ibid., P. 31

(١) Petroleum Press Service, Vol. XXXV, No. 8. August 1968,

جـدول رقـم (١)

معدل ارباح البرميل المنتج في مصافي الشرق

واوربا الغربية(٢) بالدولارات الاميركية

	التـــاريخ	الشرق الاوسط	غرب اوربا	جنوب اوربا
١٩٤٨	١٥ كانون الثاني			
	١٥ نيسان	٠ر٦١	٠ر٣٢	٠ر٧١
	١٥ تموز	١ر٠٨	٠ر٤٦	٠ر٨٦
	١٥ تشرين اول	١ر١٢	٠ر٥٠	٠ر٩٠
١٩٤٩				
	١٥ كانون الثاني	٠ر٨٢	٠ر١٨	٠ر٥٨
	١٥ نيسان	٠ر٧١	٠ر١٢	٠ر٤٩
	١٥ تمـــوز	٠ر٥٦	٠ر٠٢	٠ر٣٨
	١٥ تشرين اول	٠ر٩٢	٠ر٤٣	٠ر٧٢
١٩٥٠				
	١٥ كانون الثاني	٠ر٩٨	٠ر٣٥	٠ر٦٢
	١٥ نيسان	٠ر٨٨	٠ر٣٧	٠ر٦٢
	١٥ تمـــوز	١ر٠٨	٠ر٥٨	٠ر٨٣
	١٥ تشرين اول	١ر١٤	٠ر٤٨	٠ر٨٦
١٩٥١				
	١٥ كانون الثاني	١ر١٦	٠ر٥٢	٠ر١٩
	١٥ نيسان	٠ر١٨	٠ر٤٤	٠ر٩٩
	١٥ تمـــوز	٠ر١٨	٠ر٤٤	٠ر٩٩
	١٥ تشرين اول	١ر١٨	٠ر٣٧	١ر٠٤

(٢) United Nations, The Price of Oil in Western Europe, (Geneva, by Author 1955), P. 31 and Table 18 in Annex.

تابع جـدول رقـم (٤)

معدل ارباح البرميل المنتج في مصافي الشرق

واوربا الغربية بالدولارات الاميريكية

	التـــــاريخ	الشرق الاوسط	غرب اوربا	جنوب اوربا
١٩٥٢	١٥ كانون الثاني	١ر١٦	٠ر٥٢	١ر١٤
	١٥ نيسان	١ر١٦	٠ر٤٨	١ر١٧
	١٥ تمـــوز	١ر١٢	٠ر٤٤	١ر١٢
	١٥ تشرين اول	١ر٠٥	٠ر٤٥	٠ر٩٨
١٩٥٣				
	١٥ كانون الثاني	١ر٠٥	٠ر٤٥	١ر٠٣
	١٥ نيسان	١ر٠٩	٠ر٨٣	١ر٠٢
	١٥ تمـــوز	١ر١٢	٠ر٩٠	١ر١٥
	١٥ تشرين اول	١ر٠٥	٠ر٨٧	١ر٠٥
١٩٥٤				
	١٥ كانون الثاني	١ر٠٠	٠ر٨٠	٠ر٩٨
	١٥ نيسان	٠ر٩٨	٠ر٧٤	٠ر٩٩
	١٥ تمـــوز	٠ر٩٨	٠ر٧١	٠ر٨٧
	١٥ تشرين اول	٠ر٩٧	٠ر٨٤	١ر٠٠

اتجاه التصفية في الدول المستهلكة الصغيرة :

من المناطق التي يتوقع ان تزداد فيها التصفية خلال السنين القادمـة هي افريقيا والشرق الاقصى وخاصة اليابان ٠ فكانت التصفية قد تضاعفت في افريقيا خلال ٦٠ـ٩٦٥ بحيث اصبحت ٥٢٥ الف برميل يوميا ومن المتوقع ان تتضاعف بنهاية سنة ١٩٧٠ فتصبح ٧٩٤ الف ب/ى ٠ كما من المتوقع ان تتضاعف طاقة التصفية فى الشرق الاقصى فيما بين ١٩٦٥ـ١٩٧٠ فتصبح ٢٠٥ مليون ب/ى ٠ وهذا اتجاه آخر في مواقع المصافي ٠

ولكن من الملاحظ ان تبرير انشاء مصفى اقتصادي في بلد ما لا يتم الا اذا كان الطلب فيه على المنتجات النفطية (بضمنه وقود السفن) لا يقل عن ٦٠ ألف ب/ى (٣٠٠ر٠٠٠) طن سنويا لاجل معرفة كمية ب/ى بعـرف الطن السـنوى اضرب عدد ب/ى فى (٥٠) ، وان تكون المؤسسة القائمة بمشروع التصفية تملك سيطرة على السوق المحلية بواسطة سيطرة انفرادية او اتفاقات مع شركات التوزيع المحلية ٠ في ظل هذه الحقيقة الفنية كان عدد المصافي التي يجرى تشغيلها فى

الاقطار المستهلكة الصغيرة في كل انحاء العالم ٢٢ مصفى في سنة ١٩٦٣ وكان مجموع طاقة التصفية فيها ٦٤٧ ألف ب/ى ٠ لقد شهدت سنة ١٩٦٦ تشغيل ٣٠ مصفى جديد بمجموع طاقة تصفية قدرها ٥٥٢ ألف ب/ى اى بمعدل قابلية تصفية لكل مصفى ـ ١٨ر٤ ألف ب/ى فى بلاد كان الطلب فى سنة ١٩٦٦ يقل عن ٦٠ ألف ب/ى ٠ ومن هذه المصافى ١٢ في افريقيا ، ٨ في اميركا الوسطى وبحر الكاريبي و ٧ في آسيا واستراليا وواحدة في كل من الشرق الاوسط واميركا اللاتينية واوربا ٠ من الملاحظ ايضا ان ٧ مصافي فقط منها تتعدى طاقة التصفية فيها عن ٢٠ ألف ب/ى بينما الباقي دون ذلك ٠

وهناك عدة عوامل تذكر لتفسير هذا التحول في موقع المصافي الى مناطق الاستهلاك في الدول الصغيرة منها :

١ ـ ان المصافي الصغيرة تبنى بنفس نسبة التكاليف التي تبنى بها المصافي الكبيرة ٠ ان هذا العامل خاضع الى الكثير من الشك وعدم الدقة ٠ فعلى الرغم من ان التكاليف الرأسمالية لبناء المصافي قد انخفضت في السنوات الاخيرة بمعدل ٢٥٪ (المصافي اصبحت ابسط واقل زخرفة واكثر توحيدا، كما انه بعد ان توسع سوق نفط الوقود في النصف الشرقي من الكرة الارضية اصبحت طريقة اعادة تكوين السوائل تتم واسطة استعمال الوسطات الكيمياوية وليس بواسطة وحدات التكرير التكسيري كما كان متبعا في اوائل الخمسينيات ، واخيرا هناك اتجاه حديث في تخفيض المرافق الاحتياطية وصهاريج الخزن ـ كل هذا أدى الى ظهور بعض الاقتصاديات في بناء المصافي) الا ان نسب الرأسمال المطلوب في التصفية لازالت بمصالح المصافي الكبيرة ٠ فان الرأسمال المطلوب للاستثمار في كل وحدة منتجة في مصفى طاقته ٤٠ ألف ب/ى يساوي ٨٠٪ مما يلزم للاستثمار في مصفى طاقته ٨٠ ألف ب/ى كما ان الرأسمال المطلوب لكل وحدة منتجة في مصفى من قابلية ١٠٠ ألف ب/ى تساوي ٣/١ المطلوب في مصفى قابليته ٢٠ ألف ب/ى ٠

٢ ـ ان اهم حافز يدفع الشركات في بناء مصافي في الدول المستهلكة الصغيرة هو ضمان اسواق هذه المناطق لهذه الشركات ، اذ في كثير من الاحيان يقترن مع بناء المصفى الحق في تجهيز السوق المحلية بمنتجات المصفى ٠ وان الشركة في هذه الحالة تجهز كل شركات التوزيع بما تحتاج اليه من منتجات ، كما تجهز الشركات الاخرى الموجودة خارج القطر ٠ وفي كثير من الاحيان تشترك الشركة صاحبة المصفى مع الحكومة في بناء المصفى وادارته، وترى الحكومة هذه المشاركة ضمانا لتصريف المنتجات الفائضة والحصول على الخبرة الفنية المطلوبة ، وامكانية الحصول على نفط خام بخصم كبير ٠ وابرز هذه المشاركات اليوم ، مشاركة مؤسسة ايني الايطالية مع كل من حكومة الكونغو ، وغانا والمغرب ، وتنجانيقا ، وتونس ٠

٣ ـ ولكن اهم عامل دفع الحكومات المستهلكة الى تشجيع بناء المصافي في الاسواق المستهلكة الصغيرة هو الاقتصاد بالعملة الاجنبية وجناية الفوائد

الاقتصادية من وجود المصفى . فكما علمنا سابقا ان شراء المواد الخام ارخص من شراء المنتجات ، كما ان المصفى يوفر فرص للاستخدام والتدريب ويعتبر مصدر جديد لعوائد الدولة .

الا انه الى جانب هذه الفوائد الاقتصادية من وجود المصافي في الاسواق المستهلكة الصغيرة توجد بعض المشاكل وعدم التوفير في مثل هذه العملية . واهم هذه المشاكل هي ما يلي :-

١ - من الملاحظ ان الاقطار التي تستهلك اقل من ٦٠ ألف ب/ى بضمنه وقود السفن ونفط الوقود يمكن اشباع الطلب فيها من المصفى بواسطة استخدام النفط الخام الملائم الا انه في الاقطار التي لايوجد فيها طلب على نفط الوقود للسفن او الصناعة ويكثر فيها الطلب على البنزين ، من الصعوبة توفير كمية البنزين المطلوبة حتى لو استخدمنا وحدات تكرير تكسيري فيها ومن ثم هناك تكاليف شحن باهظة لاعداده تصدير المنتجات الفائضة وخاصة اذا كانت المصافي ليست ساحلية بل داخل البلاد ، الامر الذي يجعل من المستحيل امكانية بيع المنتجات الفائضة في الاسواق الخارجية .

٢ - على الرغم من وجود توفيرات في استخدام الناقلات الكبيرة لنقل النفط الخام (اذا كانت تكاليف نقل الطن في ناقلة من طراز = ١٠٠٠ ، تصبح الكلفة ٧٩ في ناقلة من حمولة ٢٥ر٠٠٠ طن ، ٦٧ في ناقلة من حمولة ٣٨ر٠٠٠ طن ، ٥٩ في ناقلة حمولتها ٤٥ر٠٠٠ طن و ٥١ في ناقلة حمولتها ٦٠ر٠٠٠ طن ، ٤٧ في ناقلة حمولتها ٨٠٠٠٠ طن) . الا انه يجب ان يكون للقطر ساحل بحري بعمق يسمح لاستقبال ناقلة كبيرة وان يكون حجم المصفى كبير لاستيعاب حمولة الناقلة الكبيرة مرة واحدة . ان استعمال ناقلة من حمولة ٦٠ر٠٠٠ طن يستلزم ان يكون المصفى بطاقة ٤٠ ألف ب/ي .

٣ - وان اهم مشكلة تواجه الشركات في انشاء المصافي في الاسواق المستهلكة الصغيرة هي مشكلة كيفية الاستفادة من المصافي التي كانت تقليديا مجهزة لهذه الاسواق الصغيرة ففي السنوات الاخيرة كان ٤٤٪ من انتاج مصفى عبادان مثلا يتجه الى افريقيا ، وكانت آسيا (ماعدا اليابان) تستلم ٣٩٪ من انتاج هذا المصفى . كما ان ٥٥٪ من المنتجات المصدرة من الكويت تذهب الى آسيا وافريقيا . وان اسواق كندا والولايات المتحدة تستوعب ٦٠٪ من منتجات مصافي فنزويلا وجزر الهند الغربية ونصف المتبقي يذهب الى اميركا الوسطى والجنوبية وآسيا وافريقيا .

وفي الخاتمة يجب ان نذكر بان بناء المصافي من قبل الحكومات والشركات المستقلة كشركة فيلبس ومؤسسة ايني في الاقطار المستهلكة الصغيرة يعتبر عنصرا جديدا في سوق النفط الدولية والذي لربما سيؤدي الى التقليل من قوة الاحتكار الدولي في الصناعة النفطية .

التعليقات والمناقشات على الجلسة الرابعة

١٩٦٩/٣/١٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور حميد القيسى • ننتقل الآن الى مناقشة البحوث ، الكلمة الان للاستاذ الدكتور عبدالرزاق حسن يعلق فيهـــا على بحث الدكتور محمد صادق المهـــدي •

الدكتور عبدالرازق حسن

بحث الدكتور المهدي، في الواقع، يحوي كثيرا من النقط القيمة في هذا الموضوع • وعالج تقريبا اغلب ما يهمنا في هـــذه الناحية • فقد تكلم في الجزء الاول عن دور انتاج البترول العربي ومركزه النسبي بالنسبة لحجم البترول العالمي ، وتطرق الى التجارة الدولية ونسبة تجارة البترول العربي الى هذه التجارة والميزات النسبية التي يتمتع بها وتوسطه بالنسبة للاسواق ودوره كمصدر اساسي للطاقة وكمادة اولية ومن أهم النقاط التي ابرزها كانت نقطة تقسيم البلاد العربية الى مجموعتين : المجموعة التي تنتج البترول والمجموعة التي لاتنتج البترول او تنتجه بكميـــات ضئيلة جدا • المجموعة الاولى التي تنتج البترول يلاحظ عليها ان مناطق البترول يقتصر فيها العمل على شركات اجنبية وسكان هذه المناطق قليل وتستخدم الحصيلة البترولية اما في سلع استهلاكية او تستعمل جزءا صغيرا منها كاحتياطات نقدية في المصارف الاجنبية • اما الدول الاخرى التي لا تنتج البترول او تنتجه بكميات ضئيلة فانها تعتمد في حصولها على البترول كمادة اساسية في الوقود عـــلى الشـركات الاجنبية وباسعار عاليـة جدا • وذكر الباحث ايضا مسألة مهمـــة جدا وهي ان اعتماد بعض البلاد أساسا على البترول من الممكن ان يشكل خطورة على اقتصادياتها حيث يكوّن البترول من ٩٠-٩٩/ من دخلهـــا القومي او من تجارتها الخارجية • هناك معنى آخر ؛ ان أي اختلاف أو أي تغيير في اقتصاديات هذه البلاد من الممكن ان تحدث تغيرات كبيرة جدا تبعا للتغير في انتاج البترول • ولو ان هذا يتطلب ان تستخدم هذه الفوائض في تغذية الاقتصاديات القوميـــة بنسبة كبيرة من هذا العائد • ولكن لو وضع في شكل اموال سائلة في الخارج فلو قلت هذه النسبة فلا بد أن يتعطل الاقتصاد القومي بشكل كبير ، هذه النقطة تثير لنا مسائل كثيرة جدا بالنسبة للبترول وهي التي يشير اليها الدكتور المهدي حول أهمية استخدام فائض أو عائد البترول في المشروعات الاستثمارية • وهذه ترجع أساسا الى طبيعة فائض البترول او عائد البترول : ان البترول مادة استخراجية بمعني انه يفقد او يفقد من ثروة البلد في لحظة استخراجه وبالتالي يحتاج البلد الى تعويض هذه الثروة • لو فرضنـــا نحن استخرجنا البترول فلو لم يعـــد او لم يعد عائد البترول الى البلد بشكل مشروعات انتاجية فان البلد بعد فترة ما يفتقر الى حد كبير • ولهذا يجب ان يعتبر عائد البترول ليس كمادة للاستهلاك أو كبند من بنود الميزانيـــة للاستهلاك وانما بند اساسي للعملية الاستثمارية • المســألة الاخـــرى انه ليس من المصلحـــة النظـــر فقـــط كما ذكـــر الى اعتبار البترول كمادة او للحصول على عائد من البترول وانما يجب ان تستفيد منه البلاد المنتجة له عن طريق انشاء صناعات مختلفة ، سواء كانت هذه الصناعات مرتبطة بالبترول ؛ يعني مرتبطة ارتباطا مباشرا ليس فقط كمادة وقود وانما في

الصناعات البتروكيمياوية او في الصناعات الاخرى الستراتيجية أو صناعة الاسمدة والخ . هذا ايضا والاهتمام بالمسألة الثانية الاهتمام بالابحاث البترولية ونحن نعرف ان هناك ابحاثا قائمة في كثير من البلاد الغربية حاليا لاستخدام البترول كمادة غذائية اذ يقال ان البترول مصدر اساسي او مصدر هام حينما يتحول البترول من مادة للطاقة الى مادة غذائية اخرى . يشير البحث ايضا الى الصناعة البترولية ومشاكل احتكارها انتاجا وتكريرا وما يتضح من ذلك من طول مدة امتيازات البترول ويمكن ان نضيف الى هذا ملاحظة أخرى ، ولو انها منصبة على بعض كلام الدكتور القيسي . اذ الملاحظ بالنسبة لشركات البترول انها كانت تتعمد ذلك : فهي تستخرج البترول من منطقة وتمرر الانابيب في منطقة أخرى ويقوم التكرير في منطقة ثالثة وتكون ملكية الناقلات لشركات اخرى . المقصود بهذه العملية ضمان عدم وجود مصدر او مصادر العملية الانتاجية كلها في مكان واحد . ولهذا مثلا نجد ان الاشارة التي اشار اليها الدكتور القيسى مثلا كوجود مصفى في عدن اذا رجعنا الى تاريخها نجد انها انشئت بعد تأميم مصدق للبترول سنة ١٩٥٤ وبطاقة قدرها (٨ر٥) مليون طن ونفس الموقف نجده في وجود مصفى مثلا في استراليا وهذه الملاحظة ايضا نجدها من المشاكل التي كانت تثيرها عملية نقل البترول من خلال مجموعة البلاد العربية او عن طريق نقلها في قناة السويس مثلا . فالملاحظ ان البديل الآخر وهو وجود ناقلات البترول لن يكفي شركات البترول حتى لا تتحكم فيها البلاد المنتجة للبترول . مشكلة من أحدى المشاكل التي أثيرت ايضا في البحث ولها أهمية كبيرة جداً هي ان أستخدام عائدات البترول للاستهلاك أو زيادة الاستهلاك يؤدي الى زيادة الدورة الاقتصادية واقصد الكمية الاقتصادية في البلاد المتقدمة أكثر منها في البلاد المنتجة للبترول . فبالاضافة الى وجود مصافي البترول او المنتجات البترولية المختلفة فى البلاد الصناعية وهذا بالاضافة ايضا الى ان تعود حتى عائدات البترول الى هذه البلاد عن طريق استخدامها في سلع استهلاكية في البلاد المتخلفة بذلك يؤدي الى ان الفائض النهائي أو العائد الذي يعود على البلاد المنتجة للبترول هو عائد ضئيل جدا . يمكن ان نلمسه في انخفاض مستوى المعيشة في أغلب هذه البلاد وافتقارها الى كثير جدا من المصادر . والامثلة على هذا واضحة وكثيرة كالسعودية او حتى الكويت . فبالرغم من ارتفاع مستوى الدخل هناك الا أنه يمكن ان نشعر بالفقر الذي يوجد فيه بحيث لو توقف مصدر البترول في لحظة ما فمن الممكن ان يحدث لها اختلال كبير ، حتى لو فرضنا ان جزءا لم يستخدم كعملية استهلاكية بل يودع كما ذكرنا في البنوك الاجنبية . ايضا عملية الاستثمار في البلاد الاجنبية وحتى اذا احتاجت البلاد العربية الى قدر من التمويل فعليها أن تدفع فائدة اكبر من الفائدة التي يحصل عليها مودعو هذه الاموال في البنوك الاجنبية . ويشير السيد المحاضر ايضا في بحثه ، وهذه تربطنا بمسألة ثانية ، الى وجود هذه العائدات وتوافر الموجود منها في مراكز التكرير والنقل وخلافه وهو أمر يثير مشاكل بين البلدان العربية ، وهذا الوضع يدعونا الى ضرورة وجود سياسة تربط البلاد العربية لا بالنسبة للانتاج فحسب وانما بالنسبة للسياسة البترولية بشكل عام . فسواء نظمت

عمليات النقل أم انشئت شركات لها أم ان البلاد العربية أضحت سملك بنسب ما أنابيب البترول الى آخره من المسائل التي يمكن ان تجرنا اليها مناقشة وجود سياسة عامة موحدة في البلاد العربية كسياسة بترولية ، كل ذلك لا يظهر وحده أهمية عائدات البترول وهذا ايضا كما اشار اليه الاستاذ الدكتور سركيس من أنه ليست العبرة هي النقد او الايراد المتحصل من عائدات البترول فحسب وانما ايضا من العائدات الاقتصادية • وحتى لو أخذنا العائد الاقتصادي فقط الذي يعود او عاد الى البلاد العربية الكبرى المنتجة للبترول وحسب على أساس ٦ر١٧ بليون دولار لمدة (١١) سنة من سنة ٥٠ـ١٩٦١ أو بمتوسط حوالي (٦ر١) بليون دولار فلا شك انه يشكل نسبة كبيرة جدا • فلو تصورنا ان هذا القدر يعود الى الاستثمار في البلاد العربية فلا شك انه سيحدث ثورة صناعية في هذه البلاد ويرفع من مستوى المعيشة والمستوى الاقتصادي فيها • وخرج الباحث من هذا الى احتمالات ولو أنه كان متفائلا جدا بالنسبة للارقام منها انه في متوسط العشر سنوات المتقدمة سيصل العائد الى حوالي (٧) بليون دولار في السنة • فلو كان هذا الرقم عاليا او منخفضا أو حتى لو كان بحدود حوالي (٢) بليون لا شك ان هذا القدر يعتبر لا بأس به لاحداث التنمية ليس في البلاد المنتجة للبترول وحدها وانما بالنسبة للبلاد العربية ككل • وحين نقول البلاد العربية هنا المسألة ليست مسألة تضامن فحسب وانما مسألة توازن اقتصادي في المنطقة وما يمكن ان يحدثه هذا التوازن الى التفاهم بدرجة أكبر ، فضلا عن امكانية البلاد المستثمرة للحصول على عائد أكبر من هذه الاستثمارات ويكفي ان نذكر المشكلة التي واجهت الكثيرة من البلاد العربية التي اودعت احتياطياتها في بريطانيا مثلا وحدث خفض في الاسترليني فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ النتيجة طبعا انها كلها خسرت في لحظات بسيطة ما يعادل ١٤٪ من قيمة هذه الارصدة وباستمرار نجد انهم يفقدون جزءا ضخما من هذه الارصدة عن طريق الاتجاهات التضخمية الحادثة في الغرب ككل ، هذا بالاضافة الى تكاليف الانتاج في البلاد الغربية يعني لو فرضنا ان هذه الاموال يعاد استثمارها في البلاد العربية فلا شك ان الفائض والعائد الذي يمكن ان يحصلوا هم عليه لا أقول ان هذا يتوزع كهبات على البلاد الاخرى وانما العائد الذي يمكن ان يدره على البلاد اصحاب هذه الاحتياطات لاشك في انه يبقى ضخما جدا • واعتقد ان نسبة هذا القدر لا تمثل اكثر من ٢٥٪ـ٣٠٪ بالتقدير الشخصي بالنسبة للعائد الحقيقي من البترول والباقي طبعا تحصل عليه شركات البترول سواء في شكل ارباح او في شكل احتياطيات هذا بالاضافة الى النظام الذي تتبعه في طريق حسابات البترول وطريقة التحيز النسبي للاسعار وواضح انه دائما تثير مشاكل تسعير البترول ومشاكل كثيرة جدا للبلاد المنتجة له ولا اعتقد ان هناك دولة عربية حتى الآن امكنها ان تصل الى المعادلة التي يمكن عن طريقها تحديد اسعار البترول • هذا بالاضافة كما نعرف واذا كنا نتكلم في مرحلة الصراع ضد الامبريالية والصهيونية ، علينا نحن ان نلاحظ ان تمويل الاساطيل التي تملكها كل الدول الاستعمارية انما يتم في مناطق انتاج البترول ومن بترول عربي وباسعار مخفضة فلو فرضنا ان السياسات كانت اكثر اتساقا أو على الاقل لو كان هناك وعي اكثر حتى للمصالح الفردية الذاتية لكل اقليم

عربي لاشك انه كان من الممكن ان نحصل على قدر اكبر من المصادر او من الميزات البترولية • وهذا يجرنا الى السياسة التي يجب ان تستخدم او تتخذ بالنسبة للمستقبل •

أما بالنسبة لاعادة النظر في السياسة البترولية كوسيلة لمواجهة الموقف السياسي الذي نمر به وهذا يحضرني بالنسبة للنقد الذي وجد لا أقول الذي يردده الدكتور المهدي احيانا في بعض المناقشات حول السياسة التي دعا اليها البعض بعد عدوان يونيه ١٩٦٧ بالنسبة لاستخدام البترول كوسيلة ضغط سياسي • الفكرة وهي اخذت شكل فكرة ايقاف ضخ البترول بكثرة واستخدام الفوائض للتمويل • الواقع الفكرة قامت على أساس انه في مرحلة العدوان الاول على مصر سنة ١٩٥٦ كانت الاحتياطات البترولية في اوروبا لا تكفي اكثر من (٣) اسابيع نتيجة هذه التجربة لوحظ ان الاحتياطات البترولية في الدول الغربية في سنة ١٩٦٧ كانت تكفي مدة (٣) اشهر ولهذا كان النداء هو ان يوقف الضخ من البلاد العربية جميعا بلا استثناء بما فيها فرنسا لمدة (٣) أشهر على الاقل لان مدة ثلاثة اشهر كافية لاستنفاد كل الموارد ـ وبعد ذلك سوف نجد الموقف الاوربي في موقف صعب جدا • الموقف الستراتيجي سوف يبقى صعبا من ناحية أي مواجهة مع الكتلة الشرقية من جهة ، او من الناحية الستراتيجية الصناعية من جهة اخرى ، لانه كان سيدخلها في مرحلة الشتاء والشتاء يزيد الطلب على البترول نسبيا وبالتالي يمكن ان تحدث مشكلة صناعية كبيرة في هذه الدول • البعض كان يقول لا ، ان امريكا تستطيع ان تعطي لان عندها فائضا من البترول • من يرجع الى القوانين الصادرة في امريكا في هذا الوقت او حتى الآن نجد ان هناك قانونا خاصا بالموارد البترولية بالذات وهو عدم استخراج اكثر من قدر معين من الموارد البترولية لاعتبارها مادة استراتيجية وحتى لو فرضنا نتيجة لهذه الظروف زادت عمليات الاستخراج فهذا معناه زيادة عملية الاستنفاد وهذا سوف يجعلها في مركز ستراتيجي حساس وصعب جدا ولهذا كانت الفكرة ان يوقف الضخ لفترة ما وكانت الفكرة ايضا مرتبطة بالآتي ان البلاد المنتجة للبترول لن تضار في فترة الامد القصير لان لديها من الاحتياطات النقدية الموجودة في البنوك الاجنبية ما يكفيها انها تعيش لمدة اكثر من ثلاثة اشهر وقد حسبت المدة على أساس انه يكفيها سنة على الاقل ، هذه ناحية ، المسألة الثانية انه بعد ثلاثة أشهر سوف تضطر اوربا لان تسهم بحل موقف مشكلة العدوان الصهيوني بل وحل مشكلة فلسطين ككل وفي هذه الحال ، حينما تناقش البلاد المنتجة للبترول يبقى موقف البلاد المنتجة للبترول ان تدخل بموقف موحد لاعادة النظر في تكرير البترول والامتيازات البترولية وقدر في الدراسات التي أجريت في ذلك الوقت انه من الممكن للبلاد المنتجة للبترول انها في مدة تسعة أشهر أن تحصل على ما كان يمكن ان تحصل عليه في مدة سنة وهذه الزيادة مستمرة وموجودة • وأظن حتى الان نتيجة للظروف هذه نجد انه من ضمن المناطق التي استفادت من عملية ايقاف مرور البترول في قناة السويس منطقتان اساسيتان

وهما : ليبيا والجزائر · ويحصل نسبيا واظن في بعض المذكرات يحصلان على عائد أكبر نسبيا مما تحصل عليه المناطق الاخرى · وعلى العموم لم يكن المقصود بعملية الايقاف عملية ارتجالية ولا عملية عفوية وانما هذا يدلنا على أهمية التفكير الجدي والدراسة الجدية لموضوع السياسة البترولية· ارجو الا أكون قد اطلت وانما النقط هذه آثارها لي بحث الدكتور صادق المهدي وفي الواقع أنه بحث قيم جدا ونحن محتاجون لمثل هذه الدراسات والسلام ····

المقـــرر :

شكرا للدكتور عبدالرازق حسن على تعليقه المستفيض · التعليق الآن للاستاذ الدكتور احمد مراد على بحث الدكتور حميد القيسى ·

الدكتور احمد مراد :

هناك في الواقع عدد من الحقائق الاساسية حول البترول العربي ، أريد ان اعددها ليتضح معنى الصورة · اولا البترول العربي المستخرج بحدود ضئيلة طبعا ان الاحتياطي له ٦٤٪ من الاحتياطي العالمي فالانتاج ٢٨٪ وبالتالي يبدو انه في الوطن العربي مجهول من هذه الناحية ·

ثانيا : النفط العربي المستخرج لا يستغل استغلالا كاملا فهو يصدر كبترول خام كما هو معروف وبالتالي فالقسم الاكبر من الارباح يذهب الى الشركات الاجنبية ولا تستفيد منه حكومات الاقطار العربية الا بجزء ضئيل ·

ثالثا : النفط ينقل بصورة اساسية بناقلات البترول الاجنبية سواء من الخليج العربي او من شواطىء البحر المتوسط العربية وبالتالي لا تستفيد البلدان العربية من عوائد المرور الا بمبالغ جزئية ضئيلة منها عوائد مرور في قناة السويس وهي بالطبع مبالغ ضئيلة بالمقارنة مع الارباح ·

رابعا : تكرير النفط العربي بالذات يجرى فى البلدان الاجنبية بصورة رئيسية وما يكرر من البترول العربي في أرض العرب لا يزيد على (١٢٪) من الانتاج الاجمالى وهو مخصص اما للاستهلاك المحلي او لتموين السفن الاجنبية والحربية بصورة خاصة ·

خامسا : احتياطي الغاز العربي يشكل حوالى ⅙ الاحتياطي العالمي ومع ذلك فهذه الثروة لا تستخدم الا في حدود ٣٪ من الانتاج العالمي للغاز وتخسر البلدان العربية مبالغ طائلة بنتيجة حرق الغاز ·

سادسا : ان النفط العربي لا يصنع فى الارض العربية وانما يصنع فى الخارج ولا يشكل انتاج الاسمدة الازوتية فى بعض البلدان العربية الا بكميات لا تذكر فى مجال تصنيع النفط · مجموعة هذه الظواهر ناجمة بصورة رئيسية عن وضع استثمار مجموع البترول العربي فى ايدى الاحتكارات الدولية البترولية والتي تسيطر على مجموع صناعة النفط وبالطبع هذه تجزئة لعملية الاستخراج ومن ثم عملية التكرير · وعملية التصنيع تؤدى الى هذا الواقع المرير المؤلم ·

هذا الكلام يصح تقريبا على مجموع الاقطار العربية الى هذا الحد او ذاك ما عدا القطر العربي السوري الذي طرح شعار استثمار النفط وطنيا وبدأ عملية موحدة لاستخراج البترول ونقله وتسويقه وتكريره بصورة ذاتية وهو الان يبنى مصنع السماد الازوتي ويقوم بتصنيع النفط الوطني وحقق من خلال ذلك ارباحا جمة ٠ الاقطار العربية المنتجة للنفط والتي تستفيد من العائدات تستفيد من هذه العائدات بصورة جزئية وتضيع اقساما كبيرة منها ٠ فهذه العائدات تستخدم من أجل تمويل التجارة الخارجية أي تمويل الاستيرادات الاستهلاكية ٠ كما يزحف قسم منها لبعض المشروعات الانمائية ولكن القسم الاكبر يبقى كعوائد توظف لدى الجهاز المصرفي ٠ وهنا تلعب المصارف الاجنبية دورا بارزا في هذا الموضوع وبالتالى فى الاقتصادات العربية من حيث ان البترول كجانب والقطاع المصرفي كجانب اخر يربط مجموع الاقتصاد العربي بعجلة الاقتصاد الاستعمارى من ناحية ومن من حيث استغلال هذه الاموال المودعة ايضا في خارج البلاد وبالتالي توجيه مجموع النشاط الاقتصادى فى الاقطار العربية لصالح البلدان الاجنبية ٠ وهكذا يتكامل عمل المصارف او الجهاز المصرفي مع عمل شركات البترول وتساعد العمليات المصرفية على ربط الاقتصاد القطرى لا بالاقتصاد العربي وانما بالاقتصاديات الاوربية والامريكية المختلفة حسب المصدر الام لهذه المصارف ٠ ونلاحظ ان لبنان بالذات قد لعب دورا بارزا في هذا الموضوع وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث ان النظام المصرفي اللبناني الذي تسيطر عليه بصورة رئيسية مصارف اجنبية استطاع ان يجذب ودائع تبلغ سنويا بحدود (٦) مليارات ليرة لبنانية منها حوالي ٦٠٪ اى حوالي الثلثين من غير المقيمين وخاصة من منطقة الخليج ـ الكويت والبلدان الاخرى ٠ وبالتالى تصبح بيروت الى حد كبير مصب البترول العربي في جميع النواحي ٠

النظام المصرفي اللبناني وفروع المصارف الاحتكارية الاجنبية في لبنان تشكل مركز اخر لاستغلال واسع لودائع منطقة الشرق العربي وتحويلها من خدمة الاقتصادية العربية الى خدمة الاقتصاد الامبريالي وبذلك يساهم ترابط الانظمة في البلدان العربية المنتجة للنفط **مع انظمة حرية الرأسمالية في تقديم خدمات** مناسبة لهذه الاجهزة المصرفية **والشركات البترولية ٠ هذه مقدمة عامة** ٠ والواقع ان السيد المحاضر الدكتور حميد القيسي أخذ موضوعا جزئيا من هذا الموضوع العام الشامل وهو الآثار الاقتصادية لالتزام التصفية المحلية ولكن في معالجته للموضوع بقي في اطار النزاع مع الشركات البترولية الاجنبية التي تستخرج النفط من الاقطار العربية بالزامها بتصفية جزء من هذا النفط محليا وبين بالطبع الاثار الاقتصادية المترتبة على ذلك باسلوب مدرسي فصله عن الهيكل الاقتصادى العربي ككل وعن احتياجات المرحلة الحالية للتطور الاجتماعى في الوطن العربي ٠ ان الدراسة المقدمة هي هامة ولكنها جزئية ، وبالتالى فهي في رأيى غير كافية ٠ وهى تبقى في اطار الاستغلال الاستعمارى للبترول العربى ككل ٠ ان موضوع المصافي وتكرير البترول العربي يجب ان يكون جزءا من موضوع البترول العربي بصورة عامة من حيث الاستخراج والنقل والتكرير والتصنيع وكنت أمل لو ان

السيد المحاضر قد نحا هذا النحو في بحثه . كذلك ان مصافي البترول يجب ان تكون وطنية لا ملكا للشركات الاجنبية عن طريق التزام التصفية المحلية وهو الاتجاه الذي سار عليه السيد المحاضر . هذا الواقع العام يطرح موضوعات اساسية . ان فائض الرساميل لدى البلدان المنتجة للنفط يتضخم عاما بعد عام بعامل ازدياد العائدات النفطية وعدم استخدامها في عمليات التنمية وتبلغ هذه العائدات مبالغ هائلة جدا ويرجع بالطبع عدم استخدام هذه العائدات البترولية في البلدان المنتجة الى عدم وجود تكامل عربي يسمح باستخدامها في البلدان العربية المحتاجة لرؤوس الاموال وكذلك عدم انتهاج سياسة تنمية حازمة تستخدم اساليب التخطيط الاقتصادى وهي الموضوعات التي أشرنا اليها في جلسة هذا الصباح . مجموعة هذه الاوضاع تطرح ما يلى :

١ ـ استثمار النفط وطنيا لصالح الشعب العربي في مختلف الاقطار بعد ان اثبت القطر العربي السورى امكانية تحقيق ذلك وبعد ان تبين بوضوح دور الرأسمال الصهيوني في شركات البترول الاجنبية في الوطن العربي وهو ما ذكره الزميل الدكتور نيقولا سركيس .

٢ ـ تطوير نقل البترول في البلدان العربية عن طريق شبكات الانابيب ضمن الاقطار العربية وانشاء اسطول ناقلات عربي بحري حيث تلزم الشركات المشترية النقل بواسطتها وهناك اتفاقية لدى الجامعة العربية ولدى مجلس الوحدة الاقتصادية في هذا الموضوع .

٣ ـ اقامة صناعة تصفية لتكرير البترول العربي المنتج في الوطن العربي قبل تصنيعه او تصديره وبالطبع برؤوس اموال عربية .

٤ ـ تطوير الصناعة البتروكيمياوية بصورة مشتركة بين الاقطار العربية عن طريق تعاون اقتصادى عربي لاستخدام عائدات البترول لصالح السوق العربية ككل .

بالطبع هذه الموضوعات تطرح عددا من الامور ، منها الاوضاع السياسية في العالم العربي ، الاتجاهات نحو تحقيق الاستقلال السياسي والتخلص من التبعية الاستعمارية والتجزئة والتخلف وايجاد اساليب عملية واضحة للتعاون الاقتصادى بين البلدان العربية ككل . وشكرا .

المقـــرر :

شكرا للدكتور أحمد مراد على تعليقه .

الكلمة الآن للدكتور ابراهيم سعدالدين يعلق فيها على بحث الدكتور نيقولا سركيس .

الدكتور ابراهيم سعدالدين :

الاستاذ المقرر . الاساتذة الزملاء ، ارجو ابتداء ان اعتذر اذا كنت لم أف

هذا البحث القيم حقه فقد كلفت بالتعليق عليه عند بداية هذه الجلسة والبحث كما ترون يعالج نقطة من اهم النقاط في مرحلتنا الحالية وهو دور البترول في ميزان القوى بين اسرائيل وبين العالم العربي وواقع الامر اني عند قراءة البحث وقد قرأته اكثر من مرة وجدت نفسي متفقا تماما مع اغلب خطوطة الاساسية بل اكاد اقول مع كل خطوطه الاساسية · ولذلك فاني ارى في التعليق لا احتاج في واقع الامر الى التركيز على هذه النقطة التفصيلية او تلك وانما اود فقط ان اصل الى نتيجة منطقية احسبها مجرد نتيجة طبيعية لبحث الباحث نفسه وان لم يصرح بها في هذا البحث وتركها للقارىء واذ اصرح بهذه النتيجة المنطقية للبحث فانما لاؤكد عليها لاهميتها في مرحلتنا الحالية · الباحث في واقع الامر يؤكد ويبدأ بحثه من نقطة هامة جدا وهي ان موقفنا بالنسبة للبترول لا يجب ان يكون ما سماه سياسة سلبية وانما هو سياسة ايجابية · سياسة لا تبدأ من واقع المقاطعة عند حدوث حدث معين وانما تبدأ بتحرير الموارد البترولية وباستخدام البترول محورا في التأثير على سياسات الدول الكبرى · هذا هو الاتجاه الاساسي الذى ذهب اليه الباحث · ويتضح مباشرة من هذا في واقع الامر ، ان ذهنية الباحث لا تنصرف الى معركة قريبة مباشرة مع اسرائيل وانما تنصرف الى معركة طويلة الاجل فى العالم العربي ليس فقط في مواجهة اسرائيل وانما ايضا في مواجهة القوى الاستعمارية مجتمعة لان النتائج التي يحصل عليها في البحث لا يمكن ان تتم الا فى اطار من مثل هذه السياسة · واسمح لنفسى ان اعود والخص بعض المسائل الاساسية التي اوردها لنرى كيف ان هذه النتيجة هي نتيجة منطقية تماما تنتج من بحثه وتنتج من النقط الاساسية التي اوردها فبالنسبة للسياسة الايجابية التي يذكرها الباحث فهو يشير فى واقع الامر الى عدد من المسائل الاساسية التي نعرفها جميعا :

١ ــ ان الدول المستغلة للبترول هي الدول المؤيدة لاسرائيل

٢ ــ ان هذه الدول تحول كل بقعة مهما صغر حجمها من الوطن العربي يكتشف فيها البترول الى دولة مستقلة ذات سيادة في حمى القوى الاستعمارية ·

٣ ــ ان تغيير الشروط لا يصبح ممكنا في ظروف الاتفاقات الا اذا توفر الوعي بالغبن الواقع على هذه الدول والا بقدر ما يشتد ضغط الدول المضيفة وتشعر الشركات ان الدول عازمة على استرجاع حقوقها حتى ولو اقتضى الامر اللجوء الى التشريع بحيث خلص الباحث الى مبدأ عام وهو شرع ولا تفاوض ·

٤ ــ ان الافادة من البترول بالضغط على الدول المستهلكة ولحملها على تبديل موقفها من النزاع العربي الاسرائيلي يتطلب اعادة النظر فى الامتيازات القديمة والاقلاع عن دور المتفرج الذي ارتضيناه وتحويل الامتيازات البترولية الى اتفاقيات تجارية نبيع بموجبها بترولنا الى من نشاء ·

٥ ـ أن هناك تزايدا في اعتماد اوربا على البترول العربي بنتيجة لزيادة الاستهلاك ٠

اقول انني اعيد والخص ما جاء في البحث من هذه النقط لانه من هذه النتيجة مباشرة لابد من ان نستخلص ان تحقيق زوال هذه الشروط لا يمكن ان يتم الا في اطار سياسة المجابهة مع الاستعمار في المنطقة ككل٠ الا في اطار اعتبار ان المعركة مع الاستعمار في نفس الوقت وان المعركتين متلازمتان نماما ولا فرق بينهما وهذا ما اقول انه هو النتيجة المنطقية لهذا البحث والذي لم يشأ الزميل ان يبرزها مباشرة وان جاءت واضحة في ثنايا كلامه ٠ نفس الموضوع فيما يتعلق ايضا بالنفوذ الاسرائيلي على الشركات البترولية ٠ فبعد الاستعراض ، الحقيقة هذا النفوذ يخلص الباحث انه لا امكانية هناك لازالة هذا الخطر الا بازالة الامتيازات القديمة والاستعاضة بالاستثمار الوطنى اما عن طريق الرأسمال الوطني واما عن المشاركة مع الرساميل الاجنبية التي يمكن تحقيق مصادرها وهوية مالكيها وايضا هنا نخلص الى نفس الخلاصة التي اعتقد انها اهم ما يبرز في هذا البحث الذي اورده الزميل وهو ضرورة اعتبار الاستعمار واسرائيل وحدة يجب النضال في مجابهتهما وانه لايمكن استخدام البترول كسلاح من اجل حل قضية ازالة اسرائيل دون ان تجابه في نفس الوقت الشركات الاستعمارية أي دون ان يجابه الاستعمار مجابهة مباشرة لاني لا اتصور امكان تغيير هذه الشروط دون مجابهة حقيقية ومجابهة شاملة مع الاستعمار ٠ ولا تتضمن فقط العمل من اجل تغيير شروط الامتيازات بل تتضمن ايضا العمل من اجل القضاء على الاوضاع التي تتصف بالتجزئة وتتصف بانعدام السيادة الوطنية في اجزاء متعددة من نواحي العالم العربي ٠ وملاحظاتي الاخرى على الاشياء التي جاءت في بحث الزميل هي ملاحظات تفصيلية في واقع الامر فقد أشار الى أهمية نشوء خطوط انابيب عربية لمنع اسرائيل او لمنع استخدام خط الانابيب الاسرائيلي او لمنع شحن البترول العربي في خط الانابيب الاسرائيلي وهذا طبيعي ومنطقي ولكن القضية الاساسية لنا ايضا هى قضية امكانيات التعاون وهذه تتعلق كما اشار الدكتور احمد مراد بقضية النظم السياسية والاوضاع السياسية وامكانية التكامل في العالم العربي ولكن في اطار هذا الجزء بالذات اشار الزميل الدكتور نيقولا سركيس الى انه يتعجب ، عن انشاء خط بين السويس والاسكندرية مشيرا في هذا الى ان الطبيعي هو انشاء خط من منطقة الخليج الى منطقة البحر الابيض المتوسط وخصوصا سوريا ولبنان وفي واقع الامر انا لاادافع عن خط السويس ـ الاسكندرية ولكن المسألة التي تبدو لي أنه لا تناقض هناك بين خط السويس ـ الاسكندرية وخط الخليج في سوريا ولبنان لسبب بسيط هو الزيادة التي ستتم في الانتاج البترولى في خلال الفترة المقبلة خط السويس ـ الاسكندرية ليس حتى كبديل لقناة السويس وانما هو مساعد لقناة السويس في عملية النقل وليس هناك ما يجعل هذه الخطوط وسائل لابد لاحدها ان يحل محل الاخر ٠ الجزء الاخير من بحث الدكتور سركيس في الواقع هو الاشارة الى الدور الذى يمكن ان يلعبه البترول في التكامل العربي وفي تدعيم التنمية العربية وهذا

الدور نتفق جميعا على اهميته ولكن مرة اخرى نشير الى ان تحقيقه يتطلب جهودا معينة من اهمها الشروط السياسية وهنا مرة اخرى يقدمنا البحث الى ضرورة النضال السياسي في الجبهات المختلفة من اجل تحقيق ما يذهب اليه من شروط اساسية في التحرر فى المنطقة وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا للاستاذ الدكتور ابراهيم سعد الدين على تعليقـــه ٠ الكلمة الآن للاستاذ بن شيخ مجيد يبدي فيها بعض الملاحظات المكملة للبحث الذي قدمه سيادته من قبل عن الاوضاع البترولية في الجزائر ، يعرضه بالنيابة عنـــه الدكتور نيقولا سركيس ٠

الاستاذ بن شيخ مجيد :

« يتحدث بالنيابة عنه الدكتور نيقولا سركيس »

في الواقع كلفني الاستاذ شيخ بن مجيد بتقديم هذا التعليق بدلا منه بسبب اللغة والواقع كما يقول الاستاذ بن شيخ ان هذه الملاحظات تتعلق بالاوضاع البترولية في الجزائر ٠ فبحث السيد بن شيخ مجيد قد انصب على وجهة انتقادية للاتفاقية الفرنسية الجزائرية التي عقدت فى شهر يوليو عام ١٩٦٥ ٠ وقـــد اراد بهذه الملاحظات ان يزيل سوء التفاهم الذى قـد يحصـل من هـذا البحث وساحاول بقدر استطاعتي ايجاز فكرتي : ففي الواقع نذكر كلنا ان الاتفاقيـــة الجزائرية الفرنسية قد اعتبرت عند عقدها سـنة ١٩٦٥ سابقة مهمـة جدا من نوعها اذ انها كانت لاول مرة اتفاقية تعقد مباشرة بين بلد منتج للبترول وبلـد مستورد للبترول ، اى بين حكومتين وليس بين شركة اجنبية وحكومة بلد منتج ٠ هذه كانت النقطة الاولى ٠ اى انه حدث للمرة الاولى بين البلـد المصدر والبلـد المستورد وتم الاستغناء عن الشركات الاجنبية كوسيط بين الطرفين وهذه ولاشك كانت سابقة مهمة جدا ٠ ومن الناحية الاخرى فان اتفاقية عام ١٩٦٥ كانت هي الاتفاقية الاولى من نوعها التي ربطت موضوع الاستثمار البترولي في بلد عـربي بموضوع التصنيع اذ اننا نعلم ان هذه الاتفاقية تشمل مواضيع استثمار البترول في الجزائر بالمعاونة اى ضمن اطار اتفاقية مشاركة مع فرنسا او بالاصح مـــع شركات حكومية فرنسية انضمت فيما بعد في شركة ايراب وقد علقت في ذلـك الوقت عـلى اهميـــة هـــذا الاتفـاق وعلى اهميـــة مـــا قـد يتركـه مـن اثار على الاوضاع البترولية فى الوطن العربي ، اذ أن هذا الاتفاق منصب عـــلى استثمار البترول ولكن لقاء ذلك تعهدت فرنسا بمساعدة الجزائر في عمليـات التصنيع ورصدت مبلغ (٤٠٠) مليون دولار لتمويل هذه المشاريع ولكن في هذه الاتفاقية لم تحدد طبيعة هذه المشاريع وذلك لسبب بسيط هو ان الجزائر قـد نالت استقلالها حديثا ولم تكن لديها مشاريع انمائية جاهزة ومدروسة لكي يتم النقاش حولها والموافقة عليها ٠ ولذلك ترك ذلك نوعا ما لحسن نيـة الطـرف الفرنسي ولكن نلاحظ انه منذ بضعة اشهر نشأت عـدة مشاكـل بين فرنسـا

والجزائر وقد سمعنا كلنا اصداء هذه الخلافات التي نشبت وقد يتساءل المرءعن هذا السبب وكيف ان هذا الاتفاق الذي وصف عام ١٩٦٥ بانه سابقة مهمةجدا تحاول حكومة الجزائر الان تعديله ؟ الواقع ان ذلك يعود الى جملة اسباب سأحاول ايجازها بسرعة · السبب الاول قد المحت اليه وهو ان الموضوع ان الجزائر في الواقع قد تنازلت عن بعض الامتيازات لفرنسا فى اتفاق ١٩٦٥ · هذه التنازلات تتعلق خاصة بموضوع الاسعار اى عوضا ان تحسب ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات الفرنسية على الاسعار المعلنة قبلت الجزائر باسعار مخفضة سمتها (Reference Prices) وهي ادنى من الاسعار المعلنة وقد نشأ طبعا عن ذلك امتيازات ضريبية بالنسبة لفرنسا تقدر من عام ٩٦٥-١٩٦٨ بقيمة (٢٥٠) مليون دولار · تعهدت فرنسا للجزائر في مقابل هذه التنازلات بتنفيذ بعض المشاريع الصناعية في الجزائر وبتمويلها · ولكن في الواقع وفي ضوء تجارب السنوات الاربع الاخيرة تبين ان الجانب الفرنسى قد حاول التهرب من هذه الالتزامات وهذا يعني ان الالتزامات الجزائرية ظلت قائمة وافادت منها فرنسا في حين ان الجزائر لم تستفد او بتعبير اصح استفادت بشكل جزئي من هذه التنازلات · وهذه هي اسباب الخلاف القائم بخطوطه العريضة · ولكن بالرغم من ذلك لا يمكن لانسان ان يتناسى ميزات هامة لهذا الاتفاق وفوائد جنتها الجزائر · في طليعة هذه الفوائد ان اتفاق المشاركة هذا الذى تم قد نص على جانب مهم جدا فيما يتعلق بالعلاقات بين الطرفين واشير بذلك الى دور منفذ الاعمال او ما يسمى بالانكليزية (Operator) فالمعلوم ان كافة اتفاقيات الامتياز الممنوحة في الدول العربية تترك للشركة الاجنبية حرية التصرف فى استثمار البترول اى ان الشركة الاجنبية تقوم عمليا بكل شيء ودور البلد المنتج يقف عند تقاضى قيمة معينة او نسبة معينة من العائدات · ومن الملاحظ ان اتفاقيات المشاركة التى عقدت فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا منذ عام ٩٥٧ والتى ادخلها ممثلو (شركة ايني والتي اخذت بها بعض الشركات الاوربية الحكومية وبعض الشركات الاوربية المستقلة بعد ذلك · كذلك يمكن ابداء نفس الملاحظة بالنسبة لاتفاقيات المقارنة التى عقدت فى ايران والعراق خلال السنتين الماضيتين · ان هذه الاتفاقيات قد تركزت بالدرجة الاولى على النواحي المالية أي انها تشكل ولا شك خطوة ايجابية هامة الى الامام بالنسبة لنصيب البلد المنتج من عائدات البترول · لا مجال هنا للدخول في تفاصيل نعلمها ولكن هذه الاتفاقيات هي اولا قد اهملت ناحية مهمة جدا وهي انها تركت دور (الاوبريتر) أي دور الهيئة التي تقوم بالاعمال للشركة الاجنبية · والاتفاقية الجزائرية الفرنسية التي عقدت عام ١٩٦٥ هي الاتفاقية الوحيدة التي نصت على ان الطرف الجزائري والطرف الفرنسي يتقاسمان دور الاوبريتر مناصفة أي انهما يتفقان على القيام بالاعمال في هذه المنطقة وتلك على شرط ان يكون هذا التقاسم مناصفة وقد استفادت الجزائر بدرجة كبيرة جدا من هذا البند اذ انها تمكنت من هذا التغيير من افساح المجال أمام شركتها الوطنية (السوناطراك) للقيام عمليا بالعمليات البترولية وقد تمكنت السوناطراك في الواقع خلال الثلاث السنوات الماضية من ان تنفذ الى ميدان العمل الحقيقي وان تدخل ايضا في مرحلة الاستكشاف والتنقيب بوسائلها الخاصة

وأن تدخل في مرحلة الانتاج وان تدخل في مرحلة النقل اذ انها تسيطر على ٦٠٪ من البترول في الجزائر وسترتفع هذه النسبة عن طريق بناء خط انابيب جديد للبترول وخط آخر للغاز ٠ كما تمكنت من عمليات التسويق وتوسيع السيطرة على صناعة التكرير اذ انها تسيطر الآن على ٦٦٪ من اقتصاد الجزائر ٠ دور الاوبريتر هذا أتفق عليه في الاتفاقية التي عقدت في شهر اكتوبر الماضى بين الجزائر وشركة (الجيتي) ايضا وقد حققت هذه الاتفاقية خطوة اخرى الى الامام اذ نصت على ان الهيئة الوحيدة التي يمكنها ان تقوم بدور هيئة الاوبريتر هي الشركة الجزائرية وليس لـ (جيتي) سوى دور التمويل فقط أي ان الآية انعكست تماما واصبح البلد المنتج هو الذي يقوم بالاعمال والطرف الاجنبي يقتصر دوره فقط على التمويل ٠ هذه بعض الملاحظات التي اراد السيد بن شيخ ان يبديها وآمل ان اكون قد بقيت امينا لفكرته ٠ وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا ٠ الآن نفتح باب المناقشة العامة ٠ اذا كان هناك سؤال من حضرات الاخوان او تعقيب او تعليق فليتفضلوا :

المقـــرر :

ورد تعليق من السيد موفق حسن محمود وهو موجه للدكتور محمد صادق المهدي ٠ يقول التعليق : تطرق الدكتور المهدي في الصفحة (٧) من بحثه وما بعدها الى السبل التي يمكن بها للنفط العربي وايراداته ان تلعب دورا ايجابيا في خدمة المعركة فذكر سبيلا اقصر غير ممكن عمليا في الظروف الراهنة على الاقل وهو سبيل التأميم الشامل ثم ذكر حلا ثانيا يتكون من ثلاثة فروع ٠ الاول تنسيق السياسة النفطية للاقطار العربية على ضوء قرار منظمة الاوبك رقم (٩٠) المتخذ في حزيران عام ١٩٦٨ والذي يوصي بالمساهمة في رؤوس اموال الشركات العاملة وتحديد ارباحها وتقليص مدة الامتياز وهذا في تصوري حد ادنى لا يفي بمتطلبات المعركة ولا يرقى الى مسؤولياتها ٠ الفرع الثاني فلا يتناول المسألة الاساسية وهي مسألة الاحتكار النفطي ٠ وقد يصلح هذا المقترح ليكون سياسة طويلة الاجل اما واننا في خضم المعركة فانه أمر غير مجد في انهاء السيطرة الاحتكارية وفي تصوري ليس ثمة سبيل يمكن فيه للنفط ان يكون حاسما في المعركة غير تأميم شركات النفط العاملة ٠ المسألة في تصوري هي كيف يمكن انهاء سيطرة احتكار النفط الدولي وان من غير المجدي تصور ان شركات النفط تمارس ضغطا على حكوماتها لاتخاذ موقف مؤيد للقضية العربية او حتى موقف محايد ٠ والمطلوب الآن وضع خطة تبدأ بالتنسيق بين العراق والجزائر مثلا على هذا الاساس على ان يجري التنسيق مع البلدان المصدرة الاخرى كل حسب جديتها في المساهمة في المعركة ٠

التعليق الثاني تعليق للاستاذ عدنان الجنابي على بحث الدكتور حميد القيسى ٠ يقول التعليق : في صفحة (٤) التزام التصفية النموذجى الذى يدعونا

اليه الباحث في امتياز شركة الزيت العربية اليابانية لم يطبق رغم ان الانتاج تعدى الحد الوارد في الالتزام لان الشركات الاجنبية المنتجة تجد دوما المبررات اللازمة للتخلص من التزاماتها ما دامت الدول المضيفة غير مسيطرة على ثرواتها النفطية · وفي الصفحة (٤) ايضا يشير الباحث الى الجدول رقم (٣) لتبيان نسبة ما استخدم من ايد عاملة في صناعة النفط في العراق · وهذا الجدول في البحث المنشور في صدد موضوع آخر · اما الجدول المذكور فهو موجود في البحث الذي نشر عام ١٩٦٣ في مؤتمر البترول العربي الرابع · ويشير الباحث في الصفحة (٥) الى تاثير المضاعف فيقول يصح بالنسبة لكل نشاط اقتصادي ولا ارى علاقة خاصة للتصفية دون غيرها من مجالات الاستخدام بهذا الامر · وفي الصفحة (٨) اورد الباحث اشارة حول ضرورة انشاء مصافي كبيرة لان وحدات الشحن تتجه الى الضخامة وذلك بصدد بحث بناء المصافي بالقرب من الاسواق · فما هو الربط ؟ وفي الصفحة (٨) يشير الباحث الى انخفاض كلفة المصافي مؤخرا في الدول الصناعية والمستهلكة لماذا لا ينطبق هذا الامر على المصافي في البلد المنتج والبلد المستهلك على السواء ؟ وفي الصفحة (٨) عامل المناخ ويشير الباحث هنا الى بناء المصافي قرب الاسواق بسبب صعوبة ضخ النفط بالانابيب في المناطق الباردة وهذا لاينطبق على دول الشرق الاوسط · وفي الصفحة (١٠) بصدد الطلب على المشتقات يمكن التغلب على بعض هذه المصاعب باستعمال وحدات التكسير وفي الصفحة (١١) الاقتصاد بنفقات شحن المشتقات والكلام هنا مناقض لما ورد سابقا حول ارتفاع كلفة نقل المنتجات : الارقام التي تنشرها الشركات عن الكلف والاسعار غير حقيقية · وفي الصفحة (١٤) هل اليابان من الدول المستهلكة الصغيرة ؟ لقد كان الاستهلاك في اليابان (١٣٣) مليون طن عام ١٩٦٨ · وهي ثالث دولة مستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي · وفي الصفحة (١٤) ايضا هناك مصافي كثيرة حديثة تقل سعتها عن (٦٠) ألف برميل يوميا وتعتبر اقتصادية فما قصد الباحث من القول بان السعة التي تقل عن ذلك غير اقتصادية ؟ وفي الصفحة (١٥) يقول الباحث ان المصافي الصغيرة تبنى بنفس نسبة التكاليف التي تبنى بها المصافي الكبيرة وهذا يناقض ما اورده في الصفحة (١٢) · وفى صفحة (١٢) كيف توصل الكاتب الى الجدول الوارد في الصفحة أي في نفس الصفحة · كل الارقام الواردة لا تشير الى مثل هذا التفاوت · وفي الصفحة (١٢) ايضا تكاليف التصفية التي يعتمد عليها الباحث بـ (٦٤) سنتا للبرميل وتقديرات الاوبيك هي (٣٥ـ٤٠)سنتا لتصفية البرميل الواحد اما الاستاذ (ادلمان) فيقدرهما بحوالي (٢٥) سنتا وفي صفحة (١٣) يقبل الباحث نظرية خسارة صناعة التصفية ·

١ ـ لماذا لا تخسر الشركات المستقلة ؟

٢ ـ ان التصفية بالنسبة للشركات الكبرى جزء من عملية متكاملة تشمل الانتاج والنقل والتصفية والتسويق ولا يجوز قبول الحسابات الدفترية للشركات المتكاملة لقياس ربحية جزء من هذه العمليات بصورة مستقلة ·

٣ ـ الجدول المرقم (٤) يقبل الشك لنفس السبب ولي تعليق ختامي هو :

١ ـ ظاهرة انتقال موقع المصافي الى اسواق الاستهلاك هي ظاهرة عامة ٠ تدفعها رغبة الدول المستهلكة للاستفادة من القيمة المضافة لهذه العملية ولتصنيع اقتصادها ومن جانبنا اما ان نسعى الى التصنيع والاستفادة من القيمة المضافة للعمليات التحويلية او البقاء على اقتصاديات التخلف ، وتنطلق من هنا الدعوة لتصنيع النفط وليس من منطق مقارنة اقتصاديات موقع المصفى ، خاصة ان الدراسات المتعلقة بالامر لا تحسم الموضوع لصالح موقع دون الآخر في اغلب الحالات ٠

٢ ـ الملاحظة الختامية والاهم من كل هذا ان خلافاتنا مع الشركات وسعينا للسيطرة على مواردنا بصورة اوسع بكثير من السعي للحصول على التزامات محدودة للتصنيع ٠ يسهل التخلص منها كما حصل بالنسبة لشركة الزيت العربية ٠

تعليق الدكتور علي الساعدي :ـ لقد اطلقت عنوانا متطرفا الى حد ما على تعقيبي هذا وسميته الدور السلبي لعائدات البترول العربي وضرورة جعله دورا ايجابيا آخذا بنظر الاعتبار العراق ٠ انا لااريد هنا ان اتعرف على مشاكل النهب الاجنبي لثروتنا النفطية وانني لاغراض هذا التعقيب انظر الى مسألة البترول العربي فقط بصفتها عائدات تسلمتها ايد عربية ٠ وهكذا فان هذه العائدات حسب الواقع العراقي تكونت وجاءت بالصورة التالية :

١ ـ ان العراق لا يفقده استثماريا انتاج وزيادة انتاج النفط الخام ٠

٢ ـ ان العاملين في استخراج النفط العراقي هم حوالي نصف من الواحد بالمائة من القوى العاملة العراقية ٠

٣ ـ ان العاملين في استخراج النفط هم عبارة عن ١٠٪ من مجموع العاملين في الصناعة العراقية في حين تكون فيه عائدات النفط حوالي ضعف الانتاج الصافي للصناعة ٠ وهكذا نرى ، في الواقع ، الحال في جميع البلدان العربية والعراق خاصة وبعد التعرف على قيم الاستهلاك السنوي فأن اكثر من ٩٩٪ من سكان العراق يستهلكون اكثر مما ينتجون من القيم وذلك بسبب اضافة عائدات البترول العراقي الى قيمة الانتاج الصافي للمنتج في الفروع الاقتصادية الاعتيادية في العراق وذلك اساسا عن طريق الميزانية الاعتيادية للدولة ٠ وهكذا وجدنا بأن ميزانية الدولة الاعتيادية في العراق تتكون في وارداتها أساسا من :

١ ـ جزء كبير من عوائد النفط ٠

٢ ـ من رسوم الكمارك على البضائع المستوردة وانا اعتبر رسوم الكمارك جزء من العوائد النفطية لانه لولا العوائد النفطية وهي بالعملة الاجنبية لما كان بالامكان تمويل الاستيراد العراقي خاصة ولان التصدير العراقي لايكون اكثر من ١٠٪ من قيمة الاستيرادات وهذا الواقع أدى الى :

١ ـ اهمال الدولة في العراق لطرق التفتيش من موارد ميزانيتها الاعتيادية على الطريقة التي تفعلها الدول اللانفطية الاخرى ٠ فان واردات الميزانية من ضريبة الدخل والضرائب الاخرى هي حوالي ٥٪ من واردات الميزانيـــة ٠ والضرائب المستوفاة من الزراعة تكون أقل من قيمة رسوم الطوابع المالية وارباح البرق والبريد في العراق ٠

٢ ـ اهمل اثر تنسيق فروع الاقتصاد الوطني الاخرى لذلك نرى هيمنة التأخر على القطاعات التقليدية للاقتصاد العراقي ٠

٣ ـ اهملت الدولة الجهود في تمويل الاستيراد العراقي عن طريق مساهمة الفروع الاعتيادية للاقتصاد العراقي كما تفعـــل ذلك البلدان اللانفطية في العالم وخاصة البلدان النامية ٠ ومن جهة ثانية فاننا نعلم بأن تكاليف التنمية الاقتصادية السريعة في البلدان المتأخرة باهظة وهي تثقل كاهل الجيل الحالي وذلك بضعف امكانيات الاقتصاد التقليدي فيها على تكوين رأس المال والامر مشابه في العراق ٠ واننا في العراق يمكننا تحرير الجيل الحالي من اثقال تكاليف التنمية وذلك بان تستخدم عائدات النفط كموارد فقط للتنمية الاقتصادية ولسد نواقص التكاليف العسكرية وشكرا ٠

المقـــرر :

هل هناك تعليقات او اسئلة اخرى ؟ الكلمة الآن للاستاذ الدكتور نيقولا سركيس ليتفضل بالرد على الاستفسارات والتعقيبات التي وجهت لبحثه ٠

الدكتور نيقولا سركيس :

اود اولا ان اشكر الدكتور ابراهيم سعدالدين على التعليق الذي قدمه حول بحثي وحول الملاحظات التي ابداها ويسرني ان يكون الدكتور سعدالدين موافقا ومتفقا معي على أهم ما ورد فى هذا البحث ولكن أود ان اتوقف عند ملاحظة قـــد تطرق بها الدكتور سعدالدين وتتعلق بموضوع النقل ٠ لقد اشرت في بحثي الى موضوع النقل وقلت ان الموضوع مطروح منذ اكثر من ١٠ سنوات أي موضوع عدم كفاية خطوط الانابيب الحالية وقناة السويس لتأمين نقل البترول العربي ٠ وذكرت انه انتظرت الى عام ١٩٦٧ لنجد ان اسرائيل تقوم بمثل هذا المشروع ٠ كما اشرت في البحث الى ان الجمهورية العربية المتحدة تقوم من جهتها بتنفيذ مشروع مد خط الانابيب من السويس الى الاسكندرية ٠ والواقع ان الخط الذي تقـــوم بتنفيذه ج٠ع٠م٠ يخص، كما تفضل الدكتور سعد الدين وذكر ذلك، نقل البترول المنتج في منطقة السويس الى الاسكندرية ٠ ولكن لم اقصد ابدا القول ان الغاية مـــن المشـــروع المصري هي فقط موضوع الرد على المشروع الاسرائيلي أي بمعنى آخـــر ان موضـــوع النقـــل مطروح على البلاد العربية ســـواء قامت

اسرائيل بمشروعها ام لم تقم وسواء اغلقت قناة السويس ام لم تغلق وذلك لسبب بسيط وهو ان البترول الذي يمر بهذه الانابيب وفي قناة السويس يذهب الى النصف الغربي من الكرة الارضية والى بلدان أوربا الغربية وقد بلغ حجم هذه الصادرات عام ١٩٦٧ (٢٩٨) مليون طن او يمكن ان نقول (٣٠٠) مليون طن ٠ الواقع ان طاقة قناة السويس او الكميات التي عبرت قناة السويس من الجنوب الى الشمال عام ١٩٦٦ وهي السنة التي سبقت العدوان وسبقت اغلاق قناة السويس قد بلغت (١٦٠) مليون طن وكانت هذه تعتبر الطاقة القصوى لقناة السويس ٠ من جهة اخرى طاقة الانابيب أي انابيب التابلاين وانابيب (أي٠بي٠سى) تبلغ (٦٥) مليون طن فيكون المجموع (٢٢٥) مليون طن أي انه قبل العدوان كان العجز يناهز (٧٥) مليون طن كان لابد من نقلها بالناقلات الضخمة من منطقة الخليج العربي الى اوربا واميركا عن طريق رأس الرجاء الصالح ٠ الآن اذا أخذنا التقديرات الاوربية التي تضاف في اوربا نلاحظ ان انتاج البترول العربي الذي بلغ في العام الماضى (٥٠٠) مليون طن سيتضاعف خلال العشر سنوات القادمة ويناهز حوالي مليار طن عام ١٩٧٧ من اصل هذه المليار طن سيذهب الى اوربا الغربية حوالي (٦٠٠) مليون طن أي ضعف ما صدر عام ١٩٦٧ ٠ هذا يعني انه لو بقيت شبكة الانابيب او شبكتا الانابيب على وضعها الحالي وتعمل الآن بطاقتها القصوى وهي (٦٥) مليون طن ولو اعتبرنا من جهة ثانية اعادة فتح قناة السويس في المستقبل القريب وبعد عمليات التنظيم ٠٠ الخ فطاقتها السابقة للعدوان أي (١٦٠) مليون طن فاجد ان المجموع سيصل (٢٢٥) مليون طن ٠ وسيبلغ العجز أي عجز الوسائط الحالية للنقل (٦٠٠ ناقص ٢٢٥) اي (٣٧٥) مليون طن٠ فلذلك فان المشروع الذي تقوم بتنفيذه ج٠ع٠م٠ هو طبعا مشروع ضروري بالنسبة للجمهورية وهو كما تفضل الدكتور سعدالدين مكمل وليس منافسا لقناة السويس او الانابيب الحالية ٠ أو انه سينقل جزءا ضئيلا فقط اذ ان طاقته لا تتجاوز (٥٠ـ٦٠) مليون طن أي انه سيمكن من نقل جزء بسيط من فائض الانتاج ٠ لذلك فان الموضوع ليس موضوع رد على التدبير الاسرائيلي ٠ ان ضرورة انشاء شبكة جديدة للانابيب ليست مرتبطة بموضوع الخط الاسرائيلي اذ هي ضرورة قائمة منذ اكثر من ١٠ سنوات أي منذ ان بلغت الوسائط الحالية للنقل طاقتها القصوى وعدم انشاء انابيب جديدة يعني مسألتين :

اولا ـ من الناحية الاقتصادية يعني ان الدول العربية تخسر كل الفوائد الناجمة عن عمليات النقل ومن الجهة الثانية وهي السياسية تعني سبب وظاهرة جديدة من ظواهر واسباب العزلة الاقتصادية لصناعة البترول عن الاقتصاد العربي أي لان البترول سينقل مباشرة من الخليج الى البلدان المستهلكة دون ان يعبر في البلاد العربية٠ هذا كله يطرأ وقد اشار الدكتور سعدالدين الى ذلك يطرح موضوع التعاون بين الدول العربية ٠ وانا ايضا الاحظ شيئا آخر وهو ضرورة قيام منظمة عربية للبترول وموضوع النقل هو الجزء وهو احد المواضيع الهامة المطروحة ٠

فموضوع انشاء منظمة عربية للبترول هو ايضا مشروع مقدم الى جامعة

الدول العربية منذ عشر سنة ومن المؤسف انه حتى الآن لم تتحقق خطوة ايجابية في هذا السبيل لا بل حققت خطوة سلبية الى الوراء فنعلم انه في العام الماضي قامت بعض الدول العربية التي كانت تعارض فكرة انشاء منظمة البترول العربية قامت فجأة بتأسيس منظمة عربية للبترول ولكن قامت بتأسيس هذه المنظمة على شكل يعني في الواقع نسف فكرة التعاون العربي من الاساس اذ ان الموضوع موضوع انشاء منظمة عربية للبترول مستمدة من واقع ومن الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول العربي اذ انه لو طرحنا كل الاعتبارات القومية والسياسية جانبا واعتبرنا نفسنا مجرد بلدان مجاورة بعضها للبعض نجد انه لابد لنا والمفروض علينا ان نتعاون في هذا السبيل لان البترول الذي ينتج في منطقة الخليج لابد له لكي يصل الى الاسواق الاستهلاكية الكبرى في اوربا الغربية واميركا لابد له من ان يمر عبر البلدان الاخرى التي لاتنتج البترول او تنتج جزءا بسيطا من البترول العربي وتصح نفس الملاحظة بالنسبة للمصافي التي لا يمكن انشاؤها الا في المراكز الكبرى اي في الخليج والبحر المتوسط وتصح نفس الملاحظة بالنسبة لاستعمال العائدات وبالنسبة للصناعات البتروكيماوية .. الخ . اي ما اريد ان اقوله هو ان موضوع المنظمة هو موضوع تطرحه اوضاعنا الاقتصادية الراهنة والتكامل الاقتصادي الموجود بيننا بغض النظر عن المسائل الاخرى . وفي الواقع ان المنظمة التي انشئت قد نسفت هذه الفكرة اذ انها وضعت شرطا اساسيا من شروط الانتساب اليها هو ان تكون الدولة التي تود الانتساب معتمدة بشكل رئيسي واساسي على البترول كمورد في دخلها القومي . وطبعا ان هذا الشرط لامبرر له وهذا يعني في الواقع شيئا مضحكا وهو انه عندما تتحسن اوضاع بلد عربي معين ولا يعود يعتمد بشكل رئيسي على البترول معناه انه يطرد من المنظمة مع ان الواقع المقصود بالعكس ، هو تحسين اوضاع هذه البلدان لذلك فالمسألة التي تعرضنا اليها كثيرة لذلك اقترح واعرض ان تنتهي هذه الجلسة بعد النقاش الى رفع بعض التوصيات الى جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية وارى من الضروري ان تنصب هذه التوصيات على النقاط التالية :ـ

١ ـ التوصية الاولى تتعلق بالطلب من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية بحث موضوع مشروع لنقل البترول .

٢ ـ التوصية الثانية تتعلق بموضوع اقرار مشروع المنظمة العربية للبترول كما وضع في السابق والذي يشمل كافة البلدان العربية التي تعنيها صناعة البترول سواء كانت بلدان انتاج ام بلدان عبور .

٣ ـ التوصية الثالثة هي اعادة النظر في نظام الامتيازات المعمول بها حاليا وفي مبدأ مناصفة الارباح واحلال نظام الاستثمار المباشر محلها .

المقرر :

شكرا في الحقيقة هناك نقطة بالنسبة للمقاطعة ، بطبيعة الحال انا غير مخول باعتباري ممثلا للجامعة العربية ، ان اشير الى طبيعة جهاز المقاطعة وعمله . ولكن احب ان اؤكد للدكتور نيقولا ان

مكتب المقاطعة يسعده كل السعادة اذا تفضل الدكتور نيقولا وامده بالتقارير وبالمعلومات التي توصل اليها عن مدى تغلغل الرأسمال اليهودي في الشركات البترولية . شكرا .

الكلمة الآن للاستاذ الدكتور محمد صادق المهدي ليعقب ويرد على التعليقات التي اثيرت بشأن بحثه .

الدكتور محمد صادق المهدي :

اود ان اسجل شكري للدكتور عبدالرازق حسن لتعليقاته القيمة حول الورقة التي قدمتها واني اوافق معه كليا حول وجوب الاستفادة من العائدات النفطية بتوجيهها نحو الاستثمار الانتاجي للتعويض عن الثروة الناضبة ولكني اخالفه حول ما قال بان الرقم الذي اوردته حول ما ستكون عليه العائدات في السنوات العشر القادمة انه كان متفائلا اكثر من اللزوم . والحقيقة انه عندما توصلت الى هذا الرقم كان نتيجة لاعتبارات هي :

اولا : معدلات الزيادة في الانتاج وفي العائدات في السنوات العشر الماضية.

ثانيا : التوقعات حول الزيادة في الاستهلاك النفطي الذي سيحصل في العشر سنوات القادمة والتي تشير اغلبية الدراسات وحتى دراسات شركات النفط نفسها الى مضاعفتها وان اغلبية هذه الزيادات وهذا التمويل سيأتي بلا شك للاقطار العربية . وبذلك فانني اعتبرت عائدات عام ١٩٦٦ كسنة أساس وبنيت عليها ما ستكون عليه العائدات في العشر سنوات القادمة في حالة زيادة هذه العائدات بنسبة ١٥٪ سنويا وتوصلت الى هذا الرقم لانه في العشر سنوات القادمة يمكن للاقطار العربية الرئيسية ان تستلم مبالغ تصل حوالي (٧٠) بليون دولار . من كل ذلك اعتقد ان الرقم الذي اوردته في الحسابات لم يكن متفائلا . بل بالعكس فاني ذكرت في نفس الورقة انه كان متحفظا . لانني لم ادخل في الحسبان العائدات النفطية التي تحصل عليها في الوقت الحاضر الجزائر مثلا والتي بلغت (٢٥٠) مليون دولار في العام الماضي مثلا او عائدات الجمهورية العربية المتحدة مثلا والتي بلغت حوالي (١٦٥) مليون دولار في العام الماضي حسب تصريح الدكتور عزيز صدقي الاخير وكذلك العائدات التي تحصل عليها سوريا مثلا نتيجة للاستثمار المباشر أو امارات مسقط وعمان للانتاج بمعدلات كبيرة جدا وغيرها من العوامل هذه هي الحقيقة . ومن ناحية اخرى يمكن التأكد من امكانية الوصول الى مثل هذا الرقم ان ليبيا مثلا عام ١٩٧٠ ستستلم حوالي بليون دولار لوحدها من هذه العائدات وكذلك بالنسبة للسعودية فان عائداتها في العام الماضي كانت حوالي بليون دولار وبالتالي فأن حساب هذه الزيادات سيؤدي الى مثل هذه الارقام وشكرا الى الزميل الدكتور عبدالرازق حسن لملاحظاته القيمة التي اوردها حول الورقة . أما تعليقي على تعليق الزميل موفق حسن محمود فهو انني ذكرت ضمن السبل التي يمكن اتباعها فقلت ان السبيل الامثل هو السيطرة الشاملة على الصناعة النفطية في جميع الاقطار العربية ولكنني قلت انه في حالة عدم امكان تطبيق السبيل الامثل فيمكن تطبيق السبل الاخرى يعني ما يسمى بالانكليزي

Second Best فوجدت ان هذه السبل تنسيق سياسات النفط في البلاد العربية واجبار الشركات على التنازل عن الادارة بالمساهمة في رؤوس اموالها والحد من ارباحها ، وغيرها من العوامل التي تؤدي الى الحد من تحكم الشركات النفطية في صناعتنا النفطية وقلت انه في هذا الخصوص يمكن ان يكون قرار رقم (٩٠) قد جاء بمبادىء حسنة حيث انه ثبت مبدأ الاستثمار المباشر ولاول مرة بالنسبة لاقطار منظمة اوبيك كذلك انه حدد او عمل على تحديد ارباح هذه الشركات اذا ما بلغت الحد غير المعقول ، كذلك سن بعض التشريعات حول المحافظة على الثروة البترولية ولكن اعتقد ان الضعف الوحيد الذي اتى بهذا القرار هو انه جاء بشكل توصية وليس قرارا ملزما للحكومات الاعضاء وبالتالي فقد بقي في حيز السياسة العامة التي للحكومات ان تتخذها وطبعا السؤال الذي طرحه الزميل موفق وسوف يمكن انهاء سيطرة الاحتكار النفطي ٠ واعتقد ان الخطوة الايجابية ستكون نحو هذا الهدف وكما جاء في تعليقنا هو العمل على وضع خطة تنسيق ما بين الاقطار العربية المتحررة المنتجة للنفط في الوقت الحاضر ٠ كالعراق مثـــلا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعمل على ايجاد الحلول العلمية لتحقيق هذا الهدف السامي وشكرا ٠

المقـــرر :

الكلمة الآن للاستاذ الدكتور حميد القيسى يرد على التعليقات التي وجهت الى بحثه ٠

الدكتور حميد القيسى :

في الواقع اشكر كلا من الاخ الدكتور احمد مراد والاخ الاستاذ عـــدنان الجنابي على تعليقيهما القيمين وانني اتفق مبدئيا مع الدكتور احمد مراد على ماجاء في بحثه وهذا شعار رفعناه منذ مدة ليست بالقليلة فنحن جميعا نأمل اننا نصل في يوم من الايام الى قابلية سياسية اقتصادية تمكننا من الهيمنة على ثرواتنا الطبيعية واولها النفط ولكن الامل والتمني شيء وواقعنا المر شيء آخر ٠ وبامكان الدكتور البنا ان يحدثنا الكثير عن السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية وما شاكله ٠ نحن لا نتمكن في الواقع من القيام بأي اجراء فيما يتعلق بالسيطرة ما لم نتفق جميعا كعرب ، كمنتجين رئيسيين لهذه المادة على هذا الاجراء والا تمكنت الشركات القضاء على احدنا بواسطة استعمال نفط البلد الآخر وغيرها من الاساليب الاخرى فقلناها في الواقع منذ مدة طويلة لا نتمكن من التأميم ما لم نقم جميعا كعرب في عملية التأميم وهنالك مشاكل كثيرة فيما بين النظم الســـياسية المختلفة وفيما بين اقتصاديات الدول العربية المختلفة فمنهم من يعتمد كليا على النفط ولا يتمكن ان يصبر ومنهم من يعتمد جزئيا على النفط ويتمكن ان يعمل ما يشاء ٠ ومن ثم امكانية رؤوس الاموال لا قضية المفاضلة في استغلالها في مجالات اخرى وطالما ان حقل النفط مستغل ٠٠٠ الخ ٠ من المقاييس التي قيلت وتقال احيانا ٠ هذا تعليقي بصورة موجزة على تعليق الاخ الدكتور احمد مـراد ٠ بالنسبة لما ورد في تعليق الاخ عدنان الجنابي انا اتفق معه بان الامتياز الياباني لم ينفذ ما جاء به فيما يتعلق بالتصفية فقط عندما عقدت المملكة العربية السعودية

وحكومة الكويت العقد مع الشركة اليابانية هللنا له لاننا اعتبرناه نموذجيا وقتئذ في سنة ١٩٥٨ في ظل الامتيازات الموجودة في المنطقة في ذلك الحين · امتياز متكامل مشاركة من البئر الى المستهلك · حصة اكثر من الحصة التقليدية · تمثيل اوسع في مجلس الادارة وهكذا · وفي الواقع الشركة كما هو معروف تتكون من مستهلكين يابانيين صغار وهي مستقلة وبذلك كسر للاحتكار الدولى ولهذه الاسباب جميعا اعتبرناه نموذجيا ، فبطبيعة الحال فيما بين فترة اعطاء الامتياز الى يومنا هذا ظهرت عقود جديدة تحتوى على بنود اكثر ملائمة واكثر فائدة من هذا الامتياز واضيف الى ما قاله الاخ الاستاذ عدنان الجنابي بان الشركة ليس فقط تقاعست في موضوع التصفية بل انها تلاقي حتى مشاكل في تصريف ما تنتج من البترول وهذا يوحي بشيء عميق يوحى فيما يتعلق بالاحتكار الدولى للنفط في الدول المستهلكة ومشاكل المستقلين في الصناعة · وردت عبارة فيما يتعلق في الجدول رقم (٣) وهذا صحيح مع الاسف حيث وردت هذه العبارة بدون محلها يجب الاتكون موجودة لانها كانت تشير الى جدول سبق ان وضعته عن كمية اليد العاملة المستخدمة بالنسبة للانتاج وهي معادلة بسيطة اعتبرتها في الواقع ربما بدائية فحذفتها من البحث · ولكن بطيبية الحال اضفنا اشياء اكثر من هذا الموضوع ومن ثم قمت ايضا بدراسة فيما يتعلق بالنسب فرأيتها باقية كما كانت وبنفس النسبة التي اعطيتها في بحثي ·

موضوع المضاعف طبعا هذا موضوع اكاديمي وكما اشار الدكتور مراد ان الموضوع يبدو مدرسيا في الواقع الموضوع اكاديمي ومدرسي ونحن ندرسه الى طلاب علم اقتصاديات النفط · فموضوع المضاعف طبعا يجب ان يشار له ويجب ان يدرس لطلبة علم الاقتصاد وبطبيعة الحال قلنا ان لمشتريات المصفى تأثير المضاعف وبطبيعة الحال هنا نطبق مبادىء علم الاقتصاد فيما يتعلق باقتصاديات النفط · نتكلم ايضا ـ ويستميحني الاخ الدكتور المقرر بانه طلب مني ان اوجز التكلم عن وحدات الشحن واثرها في مواقع المصافي ؛ وحدات الشحن الكبيرة بطبيعة الحال هذه قضية فنية بحتة انه كلما زادت الكمية المشحونة كلما امكن استخدام الشاحنة الكبيرة · والشاحنة الكبيرة تكلفة نقلها فيها اقل من الشاحنة الصغيرة · وهذا معروف وطبعا موجود في البحث بعض النسب · ونستخدم هنا قياسا تقليديا استخدم في صناعة النفط وهي الباخرة المعروفة (تي تو) فأن نوع الليبرتي كان مستعملا اثناء الحرب العالمية الثانية وتوجد نسب تبين كيف انه كلما زادت الحمولة كلما قلت تكلفة نقل البرميل او الطن في الشحن · وفي الواقع وربما الاخ الجنابي على بينة الآن ان الظاهرة الجديدة في ناقلات النفط وكلنا يعرف بان ناقلات النفط قد توسعت في سعتها النقلية بحيث وصلت الى (٣٥٠) ألف طن وهنالك ربما اتجاه نحو نصف مليون طن وكما يبدو فالتكلفة آخذت بالقلة · وهنالك تأثير لمثل هذا الشيء حتى مواقع المصافي داخل الدول المستهلكة · الان المعروف في اوربا بالقلة · وهنالك تأثير لمثل هذا اخذت تتحول في الوقت الحاضر من داخل القطر الى المناطق الساحلية ومن الاستثمارات المستثمرة الان في المصافي للمستقبل تقريبا ٢٥٪ من

الاستثمارات تدخل الى داخل الاقطار المستهلكة والباقي كلها في المناطق الساحلية فيما يتعلق بالمناخ بطبيعة الحال البحث اكاديمي ويجب ان يلم بكل النواحي المتعلقة بانتقال المواقع حتى الدول المنتجة المستهلكة نفسها لاقت هذه الظاهرة وقررت في وقتها عندما انتقلت المصافي في اوائل القرن كانت المصافي مثلا في المناطق المنتجة للنفط في منطقة تكساس ونيو مكسيكو واريزونا بالايام الاخيرة انتقلت المواقع من هذه المصافي الى الشمال الشرقي للولايات المتحدة الامريكية فالماما وتغطية للموضوع لابد ان يذكر موضوع المناخ بهذا الصدد . وقصدنا باليابان كدولة مستهلكة جديدة وليست صغيرة ويظهر الاخ عدنان لم يفهم عبارتي فيما يتعلق بنسبة التكاليف قلنا هذا وجهة نظر الدول المستهلكة الصغيرة . ان نسبة تكاليف انشاء المصافي الكبيرة وهي كالنسبة للمصافي الصغيرة وفي نفس السطر بالذات ذكرت ان هذه الحقيقة التي تدعيها هذه الدول خاضعة لكثير من الشك وعدم اليقين الخ ... واكتفي بهذه الملاحظات واشكركم .

فيما يتعلق بالاحصائيات في الواقع انا وضعت مصدر الجدول الذي اشار اليه الاستاذ عدنان هذا مأخوذ من احصائيات الامم المتحدة الواقع فاذا أراد الاخ عدنان ان يشك بها فيجب ان يلوم الاستاذ عيساوي على ذلك .

المقرر :

شكرا . هنالك تعليق او استفسار بسيط للاستاذ الدكتور عبدالمنعم البنا .

الدكتور عبدالمنعم البنا :

شكرا . هو في الواقع استفسار واحد نتعلم الكثير الليلة سواء من الابحاث المقدمة او ما دار عليها من تعليقات . ضرورى في واقع الحال ان يتعلم الواحد كثيرا جدا في الواقع ان ندوة هذه المساء كانت مجدية جدا .. والموضوع ليس خطيرا ولكن فيه معلومات عظيمة جدا واحصاءات وقد ذكرت مجلة علميةعربية ان من كل دولار يستفيد العرب على النحو الاتي ١٥ سنتا للحكومة المنتجة و٢ سنت للعمال . وبعده (٣٣) لحكومة البلد المستهلك والباقي ارباح للشركات وفي واقع الحال اذن يوجد استغلال لاشك فيه وكنت أود فقط ان استفسر عن مدى امكانية التنسيق . وبعده لا يوجد داع لان اقول المضاعف وغيره وكل ما يترتب على هذه الصناعة الهامة والامكانيات المتاحة الكبيرة جدا امام الاستهلاك والاستثمار والصناعة والزراعة وكل هذا غطي بقدر كبير من الشمول هذا المساء . كنت اود ان اسمع اكثر مع كل هذا عن امكانية تنسيق الصناعة البترولية كلمة تنسيق في الواقع تبقى في بعض الاحيان عائمة قليلا . التنسيق فيه يعني هل في الانتاج والاستهلاك فقط . طبعا هناك مذهبان في هذا. نقدر ان نقول نتدرج في العملية ونتخذ خطوات وهذا يبدو ان الاخ الزميل يميل اليه في الاوضاع العربية الحالية وبعض الناس يقولون لا يمكن الا بتغيير نوعية فيما يتعلق بسياسة الانتاج وحيال الشركات الاجنبية الخ ...

استفساري الان هو هل ان المنظمة العربية للبترول منظمة عربية اخرى وما اكثر المنظمات العربية ام ان هناك داخل هذه المنظمة مشروعا متكاملا وواضح المعالم للتكامل الاقتصادى في هذا الميدان ؟ وللبلاد العربية التى وافقت على هذه المنطقة اذا امكن ـ ولو ان هذا يكون خارجا عن الموضوع ـ ٠

المقـــرر :

لابد لي للاجابة على هذا السؤال أن اشير الى أنه قد تألفت في الامانة العامة لجامعة الدول العربية لجنة أسمها لجنة شؤون البترول ٠ هذه اللجنة تعقد دورة في كل سنة تقريبا واذا طرأت ظروف معينة فقد تعقد دورات اخرى ٠ تألفت هذه اللجنة في جامعة الدول العربيـــة في منتصف الخمسينات تقريبا وعقـــدت دورات متعددة وكان اهم الموضوعات التـي بحثتهـــا الصنـــاعات البتروكيمياوية وتســـويق المنتجـــات البترولية وتوحيـــد السياســات البترولية وتوحيد المصطلحات البترولية وتوحيـــد التشريعات البترولية واخـيرا مسألة المنظمـــة العربية ٠ وقد اقترحت هذه المنظمة كما اتذكر الجمهورية العربية المتحدة وتقدمت بمشروع مفصل وقدمت دول اخرى تحفظات عليه ولم يخرج المشروع الى حيز الوجود حتى الان ٠

ـ هناك سؤال للدكتور خالد الشاعر مطروح على السادة المحاضرين ، هل يعتبر السادة المحاضرون ان مؤتمر الخرطوم ادى الى نكسة بالنسبة للسياســة البترولية من حيث انه جمد المطالبة الشعبية بشروط افضل من الشركات الاجنبية؟ هل يمكن ان نحول السؤال للدكتور نيقولا ؟

الدكتور نيقولا سركيس :

على علمي قد أكون مخطئا في ذلك ولكن في علمي لا توجد علاقة لمؤتمـــر الخرطوم فى هذا الموضوع لان مقررات مؤتمر الخرطوم انصبت على موضـــوع العلاقات مع اسرائيل ولا اذكر انه يوجد فيها شـيء يشـير الى موضوع نظـــام الاستثمارات القائم ويمنع الدول العربية من اعادة النظر فى انظمة امتيازات ٠ لا اعتقد بوجود أية عقبة حول هذا الموضوع ٠

المقـــرر :

يظهر نحن على وشك النهاية بعد أن حمى وطيس المناقشة الممتعة ، والان يتقدم لنا السيد الامين العام الدكتور عبدالعال باقتراح في ان تتضمن التوصيات توصية مؤداها اعادة النظر في المنظمة العربية التي تضم كلا من السعودية والكويت وليبيا وان تنضم لها الدول المنتجة للبترول كالعراق والجمهورية العربية المتحدة والجزائر واعتقد انكم ستوافقون على ادخال التوصية ضمن توصيات هذه اللجنة ٠ يبدو ان هناك تعليقا من الدكتور ابراهيم سعدالدين فليتفضل ٠

الدكتور ابراهيم سـعدالدين :ـ

تعليق سريع جدا على نقطة تكررت فيما يختص بالخلافات العربية واثارها ٠

اني اعتقد بأن بين كل الدول خلافات ، والامر يهون لو كانت هذه الدول مستقلة اذ لما كانت هناك مسألة اساسية انما القضية الاساسية التي تثور في العالم العربي احيانا هي ليست خلافات بين دول مستقلة تسعى الى اهداف متماثلة انما في بعض الاحيان هي خلافات بين مناطق عربية واقعة تماما تحت النفوذ الاستعماري وبين دول عربية اخرى مستقلة ونامية وهذا يؤثر بواقع الامر على الامكانية ولا يعني هذا على وجه الاطلاق ان من يقول بوجود الاختلافات يدعو الى عدم التعاون والتنسيق فحتى في هذا الاطار توجد امكانيات للتعاون والتنسيق وانما يشير الى وجود صعوبات حقيقية في هذا المجال وحتى الدعوة هناك للتعاون والتنسيق في هذا المجال هي في واقع الامر جزء من الحملة السياسية العامة من أجل التوحيد وان تفد عملية اجراء التوحيد المطلوب او في اجراء التكامل المطلوب او في اجراء التنسيق المطلوب فهي تفيد سياسيا من نواح متعددة فبواقع الامر ليس هناك تعارض بين هذين القولين ولكن ما نشعر به في بعض الاحيان ان الامور تعطى كما لو كانت كل الامور ميسرة وان الاتفاق سهل بين المناطق المختلفة ٠

المقـــــرر :

يوجد تعليق من السيد علي العاني يقول فيه انه على العموم يمكن القول ان منطلق معالجة القضايا الاقتصادية وقضية النفط منها بصورة خاصة هو منطلق سياسي اذ ان كل حل يوضع وكل خطة تطرح وكل قرارات تتخذ لاجل معالجة مسألة النفط في الوطن العربي ان ذلك كله يتطلب وجود السلطة السياسية المؤمنة بهذا الحل وهذه الخطة وتلك القرارات مع وجوب اتباعها هذا الايمان مع عملية تنفيذ فعلي وعليه فأن معالجة مسألة النفط على نطاق مؤتمر اقتصادي عربي، وعلى الوضع السياسي الحالي للبلاد العربية المنتجة للنفط سيؤدي الى توصيات لا تتفق في قسم منها او في اغلبها مع الفكرة السياسية لقسم من البلاد العربية المنتجة للبترول بشكل تجارى وبالتالى فاننا سننتهي الى دراسة علمية وتوصيات ناتجة عنها مطروحة فقط وتنتظر التنفيذ وعليه فقد تسمحون بان اقول بان علينا ان نولى العناية الكافية الى اولا ـ المعالجة الجيدة للوضع السياسي العربي ثانيا ـ ايجاد البديل الايجابي اذا ما عجزنا عن تلك المعالجة وشكرا ٠

المقـــــرر :

بطبيعة الحال هذه المناقشات والاراء التي قيلت بالاضافة الى المحاضرات القيمة التي عرضها السادة المحاضرون ستكون موضع النظر عند اعداد التقرير والتوصيات وبانتهاء هذه التعليقات نكون قد أنتهينا من أعمال هذه الجلسة وشكرا لكم ٠

الجلسة الصباحية لمؤتمر الاقتصاديين العرب

صباح يوم الثلاثاء ١١-٣-١٩٦٩

المقرر ـ الدكتور هشام متولي

الامين العام المساعد ـ الدكتور عبدالرازق حسن ـ

بسم الله نفتتح الجلسة الثالثة لمؤتمر الاقتصاديين العرب ليوم ٣/١١ ، سيكون مقرر الجلسة الدكتور هشام المتولي ، أما الابحاث التي ستلقى الآن فهي للسادة الدكتور رياض الشيخ الاستاذ المساعد في المالية العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وسيتحدث عن دور السياسة المالية في اقتصاديات التنمية والدفاع ، والبحث الثاني فهو للدكتور اسماعيل صبري عبدالله ، مدير مركز البحوث الاقتصادية والسياسية ونظرا لغيابه فسيلخص موضوعه الدكتور فؤاد مرسي ، سيكون موضوع البحث السياسة النقدية في ضوء مقتضيات التنمية والدفاع الوطني • أما البحث الثالث فسيلقيه الدكتور سلطان ابو علي ، الخبير في معهد التخطيط القومي وسيتكلم في السياسة الاستهلاكية التموينية لاقتصاديات التنمية والدفاع الوطني والبحث الرابع فهو للدكتور احمد حسنين استاذ الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة بجامعة عين شمس ، وستلقى البحث نيابة عنه الزميلة الدكتورة هناء خيرالدين ، الموضوع هو عن وسائل الزراعية العربية المحصولية في وقتي السلم والحرب وسيقدم البحث الاخير الدكتور فوزي رياض الخبير في معهد التخطيط القومي وسوف يقرأ البحث الدكتور رياض الشيخ نيابة عنه ، وسيكون موضوع بحث الدكتور فوزي ، سياسية التنمية الصناعية ومقتضيات الامن القومي أما السادة المعلقون فهم الدكنور رفعت المحجوب ويعلق على بحث الدكتور رياض الشيخ ، والسيد الدكتور عبدالحسن زلزلة والدكتور خليل الشماع ويعلقان على بحث الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ويعلق الدكتور منصور الراوي على بحث الدكتور سلطان ابو علي كما يعلق الدكتور عبدالحسين وداي العطية والدكتور عبدالوهاب مطر ، على بحث الدكتور احمد سعيد حسنين والدكتور عباس حلمي على بحث الدكتور رياض الشيخ ، والدكتور فوزي رياض • أما نظام سير الجلسة فسيكون كالمعتاد حيث ستلقى البحوث ومن ثم يعقبها المعلقون ، وبعد ذلك ينقسم المؤتمر الى لجان فرعية لمناقشة كل موضوع من هذه المواضيع على حده ، كي نعطي فرصة اكبر لنقاش المواضيع في لجان مختصة وبطريقة اوفق ، ونأمل أن تخرج كل لجنة بتوصياتها التي ستقدم الى لجنة التوصيات الا اذا كان هنالك اقتراح آخر •

والآن ايها الزملاء يتولى الدكتور هشام المتولي ادارة الجلسة •

المقرر : أشكر الدكتور عبدالرازق حسن ، على تقدمته الوافية ، واحب ان اضيف حسب توصيات الدكتور الامين العام للاتحاد ، انه نظرا لعدم وجود جلسة بعد الظهر ، واننا سننقسم الى لجان مختلفة ، ونعمل الى اختصار الابحاث بقدر الامكان سواء في التلخيص او في التعليق • أي التقيد بما سبق وان قيل

بان تخصص للابحاث ثماني دقائق ، والتعليق خمس دقائق • والآن نطلب من الدكتور رياض الشيخ بان يحدثنا عن دور السياسة المالية في اقتصاديات التنمية والدفاع الوطني •

وقبل ان نباشر بذلك أود ان اطرح عليكم اقتراحا ورد من احد الزملاء يغني بقراءة التعليقات في اللجان المختصة وفق ترتيب مواضيع البحث واذا حظي هذا الاقتراح موافقتكم •

اللجنة الاولى ـ وتجتمع في صالة الاجتماعات الحالية ، وتبحث عن السياسة المالية والنقدية ، سيكون مقرر اللجنة الدكتور عبدالعال الصكبان أما السادة المعلقون فهم الدكتور رفعت المحجوب والدكتور هشام المتولي والدكتور عبدالحسن زلزلة والدكتور خليل الشماع والدكتور علاء الراوي • الدكتور احمد مراد ، الدكتور نعيم الشعار •

واللجنة الثانية ـ تجتمع في القاعة الشرقية في الطابق الثاني وسيكون مقررها الدكتور ديب أبو علي وتبحث في السياسة الاستهلاكية والتموينية ، أما المعلقون فهم السادة الدكتور فاضل الجلبي والدكتور منصور الراوي ، والدكتور نعيم الشعار والدكتور طاهر حمدي كنعان •

أما اللجنة الثالثة ـ فتجتمع في الطابق الثاني أيضا في غرفة الهيئة الادارية وتبحث في السياسة الانتاجية والزراعية والصناعية وسيكون المقرر السيد الدكتور حسن ثامر أما السادة المعلقون فهم الدكتور عبدالحسين وداي العطية والدكتور عبدالوهاب مطر والدكتور خليل الشماع والدكتور عباس حلمي والدكتور خليل الطويل ، هذا ونأمل أن تخرج هذه اللجان بتوصياتها حيث نأمل أن يلتقي مقررو اللجان في الساعة الواحدة والنصف ليتسنى لهم توحيد هذه التوصيات •

دور السياسة المالية
في اقتصاديات الدفاع القومي والتنمية الاقتصادية

بقلم الدكتور رياض الشيخ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

يواجه المجتمع العربي في الآونة الراهنة مجموعة من التحديات الجسام لا تتمثل فحسب في التهديد العسكرى للصهيونية العالمية واحتلال اجزاء شاسعة من الاراضي العربية في فلسطين ومصر وسوريا والاردن ، وانما تتسع وتتنوع لتمثل بالاضافة الى هذه التحديات الخارجية عددا من التحديات الداخلية تتلخص في مجموعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع العربي ذاته • وهذه التحديات جميعها بالغة العمق خطيرة الآثار ، وقد لا تتجاوز كثيرا حدود الحذر عندما تلمح في هذه التحديات أخطارا على حقيقة الوجود لذات المجتمع العربي • وفي ضوء هذه التحديات يلزم أن تتوافر الجهود والامكانيات وان تخصص لمواجهة هذه المخاطر القائم منها والمحتمل • ونحن لا يخالجنا في نهاية المطاف وذلك اذا ما أمكن له بمساعدة قياداته السياسية ، تعبئة كل امكانياته البشرية والمادية والمعنوية وتوجيهها على أسس سليمة وواضحة لخدمة أهدافه في البقاء والحياة الكريمة • ونحن لا يخالجنا شك كذلك في كفاءة هذه الامكانيات من حيث المبدأ لا لمواجهة احتياجات معركة التحرير ضد الاحتلال الاجنبي فحسب بل ومعركة الانماء في داخل الوطن العربي في آن واحد • ولكن ما نريد تأكيده هو ضرورة تحديد أهدافنا بقدر من الوضوح ، وضرورة تعبئة امكانياتنا وتخطيط استخدامها بلوغا لهذه الاهداف على أسس علمية منظمة وسليمة • وفي هذه الورقة عرض للخطوط العريضة وللمشاكل التى تتعلق بدور السياسة المالية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في الوطن العربي ، وهى تتعلق كما سبق ان ذكرت بكل من معركة الانماء الاقتصادي والاجتماعي في الداخل ومعركة تحرير الاجزاء المحتلة من البلاد العربية في آن واحد •

وثمة حقيقة بديهية يجب تأكيدها منذ البداية وتتعلق بضرورة التخطيط لتعبئة الموارد المادية والبشرية وتوجيهها لخدمة الاهداف الملحة في الانماء والتحرير وقد عرف العالم ، وكحقيقة تاريخية ، أسلوب التخطيط للمرة الاولى في المانيا ودول الحلفاء خلال الحرب العالمية الاولى كما عرفه للمرة الاولى خلال السلم في روسيا السوفيتية منذ بداية الثلاثينات • وفي جميع الظروف ارتبط الاخذ بأسلوب التخطيط بتحقيق أهداف عمومية غالبا ما تعجز الجهود الفردية غير المنظمة عن الوصول اليها : السعي لكسب الحرب وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمعدل يفوق ما يتحقق في العادة عندما تترك مسئوليته للمجهودات وللقرارات الفردية وحدها •

ويستند أسلوب التخطيط في جوهره الى تعبئة الموارد البشرية والمادية وفي ظله يجرى استخدام هذه الموارد بأقصى كفاءة ممكنة وتوجيهها لخدمة اهداف قومية بعينها ونظرا لضخامة المهام الجسام التى يجرى الاخذ بأسلوب التخطيط وتعبئة الموارد من أجلها فلا مفر من تحمل ما تتطلبه هذه لمهام الجسام من تضحيات وان ثقلت ، ولا مفر كذلك من توزيع هذه التضحيات بين مختلف قطاعات المجتمع بدرجة من العدالة تتفق مع قدرة الافراد على تحملها من ناحية ومع مفهوم العدالة لدى الغالبية العظمى من المواطنين من ناحية أخرى · وفي معارك التحرير والتنمية معا ترتبط هذه التضحيات بتوفير نسبة عالية من الموارد لخدمة الاهداف الجماعية في التحرير والتنمية وما يتضمنه ذلك من وضع القيود على الاستهلاك المدني بشطريه الفردي والجماعي · ونتيجة لهذه التضحيات ينال جانب الاستهلاك في مفهوم العدالة أهمية تفوق مالغيره من مؤشرات العدالة · وبعبارة أخرى ينصرف معنى العدالة الاجتماعية الى حسن توزيع أدوات الاستهلاك والضرورى منها على الاخص · وتتحصل هذه النتيجة لصفة عامة فيما يشاهد في مختلف المجتمعات وفي فترة بناء الصناعة الثقيلة في بعض البلاد الاشتراكية ·

غير أن أسلوب التخطيط لا يقتصر فحسب على وضع خطة للاستهلاك تضمن عدم تجاوزه الحدود المرغوبة الى جانب حسن توزيعه بل يشمل كذلك وضع خطة للاسعار واخرى للدخول · وتتفق هذه المجموعة من الخطط فيما يرجى منها وضمان توفير القدر الكافي من الموارد البشرية والمادية للاغراض القومية في الاستعداد للمعركة وخلال المعارك ذاتها وفي فترة التعمير بعد انتهائها وفي الاستمرار في عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي لا لغرض التقدم فحسب بل ولكسب المعركة أيضا · وفي هذه المجالات المتعددة في تحديد الاسعار والدخول والاستهلاك يتمثل دور السياسة المالية في هذه المواقف ·

وبصفة عامة يتلخص دور السياسة المالية في جميع الظروف وفي مختلف البلاد في تحويل الموارد وتخصيصها لخدمة الاغراض الجماعية وتوزيع ما يتطلبه هذا التحويل من اعباء على كافة المواطنين بالعدل · ولا تتحصل نتائج هذا في اتاحة القوة الشرائية اللازمة لتحويل الاغراض العامة فحسب بل تشمل بالاضافة الى ذلك التأثير في مستويات الاسعار والدخول وغيرها من الكميات الاقتصادية · وفي ترتيب هذه الآثار تشترك مختلف الادوات المالية : الانفاق العام والضرائب والقروض العامة وفائض المشروعات العامة وغيرها من انواع الايرادات العامة · وتخضع هذه الكميات المالية في كثير من جوانبها وفي معظم آثارها نتيجة لذلك لسلطة الدولة ومن ثم يأتي استخدام هذه الادوات وتوجيهها نحو اغراض جماعية بعينها ، اى أنها تحتل مكانتها كأدوات للتخطيط المالي والاقتصادي ·

وفي مجال التخطيط المالي تجدر الاشارة ونحن بصدد مناقشة دوره في مواجهة التحديات الاجنبية والمحلية أمام المجتمع العربي ، الى خاصية تكمن في جوهر السلوك العام · وتتلخص هذه الخاصية فيما يشاهد في مختلف المجتمعات الحديثة من اعتماد الحكومات على الايرادات من الضرائب وما شابهها ويقصد بذلك

ان قرارات السياسة المالية (قرارات الانفاق العام وقرارات الضرائب) وهي في اصلها قرارات سياسية جماعية تتضمن اختيارا سياسيا تتحدد في النهاية بما يتوافر في المجتمع من وسائل لمباشرة سلطة الشعب واشراف المواطنين على الحكومة · وبالاضافة الى ذلك يمكن القول بشأن ما يشيع بين المواطنين من اراء ووجهات نظر أنها تختلف ازاء الانفاق العام عنها ازاء الضرائب · فزيادة الانفاق العام لابد وأن تنال القبول والترحيب بين غالبية المواطنين وذلك نظرا لما تولده من منافع يمكن ان تشبع بين المواطنين كافة · أما زيادة الضرائب ونظرا لانها تمثل اقتطاعا من الدخول ونتيجة لما يرتبط بها من حرمان من الاستهلاك الفردي الفعلى والممكن ، فأنها تثير لدى المواطنين مشكلة التعبء ، وما يعتقد انه مقبول ومعتدل · ومن ثم يمكن القول بوجود انحراف وعدم تطابق بين وجهات نظر المواطنين ازاء كل من الانفاق العام والضرائب ·

وثمة حقيقة تأريخية يكشف عنها التاريخ المالي في مختلف المجتمعات · حيث يشاهد أنها تمر بفترات يتحقق فيها التماثل والتطابق بين موقف المواطنين ازاء كل من الانفاق العام والضرائب ، وتتميز هذه الفترات بحدوث قلاقل اجتماعية وسياسية بعيدة المدى نتيجة للحروب والازمات الاقتصادية والثورات الاجتماعية والتحررية ونتيجة لهذه القلاقل والهزات الاجتماعية يتقبل المواطنون مستويات عالية من التضحيات ويتقبلون دفع الضرائب بمستويات عالية لا تكون مقبولة في الظروف العادية ·

ويتضح تفسير ذلك فيما تحمله الهزات الاجتماعية معها من تغيرات فكرية وفي الفلسفة الاجتماعية والسياسية السائدة ، وهي تغيرات تترتب في غالب الاحيان نتيجة لزيادة الاحساس المسؤولية والكفالة روح التضامن بين كافة المواطنين ازاء التحديات ايا كانت · وتعبر هذه التغيرات الفكرية والفلسفية بدورها عن التغييرات التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتحقق نتيجة لما تأتى به الهزات والثورات الاجتماعية من تطورات بعيدة المدى ·

وهكذا نلمح علاقة مزدوجة تربط بين التحديات التي تفرضها الهزات الاجتماعية ··· الخ وبين السياسة المالية وباعتبارها احدى الادوات المتاحة للدولة لبلوغ مختلف اغراضها ومن أهمها مواجهة مختلف التحديات داخلية كانت او خارجية · وتنعكس هذه العلاقة فيما تهيىء له التحديات ذاتها من تحقيق المواءمة بين اغراض السياسة لمالية واهداف التخطيط المالي من ناحية وبين الامكانيات المالية المتاحة متمثلة في الادوات المالية المشار اليها : درجة شمولها ومدى فاعليتها لخ · ولهذه العلاقة المزدوجة اهمية خاصة في موضوعنا هذا ، وذلك في ضوء ما يشاهد في بعض البلاد العربية ، شأنها في هذا شأن الغالبية العظمى من البلاد المتخلفة ، من قصور ما يخصص لاغراض الانماء الاقتصادي من موارد· ففي هذا المجال يتوافر دور أساسى لادوات السياسة المالية والتخطيط المالي اذا ما أمكن توسيع مجالها والارتفاع بكفاءتها ·

المشكلات الاساسية في التعبئة الاقتصادية لاغراض الحرب والتنمية :

تتعلق المشكلات الاساسية بقصور الموارد القومية الجارية متمثلة في الناتج القومي عن مواجهة متطلبات الاستهلاك الفردي بالاضافة الى متطلبات عملية التنمية والاستعداد للحرب ولا مفر ازاء هذا القصور من الحد من الاستهلاك الفردي لاتاحة نسبة اكبر من الناتج للاغراض الجماعية في التنمية والتحرير · وبالاضافة الى ذلك قد يؤدي ازدياد الضغط على الموارد الى حدوث موجة تضخمية شاملة ، أو جزئية تخشى نتائجها ولا مفر ازاء هذا الخطر أيضا من استخدام الاساليب والاجراءات المناسبة للقضاء على القوى التضخمية او التخفيف من حدتها على الاقل · وفي كل هذه المجالات يمكن ان تمارس السياسة المالية وأدواتها المتعددة دورها بدرجة كافية من الفعالية بصفة عامة · ويتمتع هذا القدر من التشخيص للمشكلة ووسائل العلاج بقبول عام في الفكر الاقتصادي الحديث · أقام دليلا كافيا على فعاليته خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها · ومن ثم قد يكون مفيدا تلخيص دور السياسة المالية في ظل احوال الحرب والاستعداد لها كما يلي :ـ

أولا ـ تحويل القدر اللازم من القوة الشرائية لتمويل الاستثمارات للتنمية ولمواجهة احتياجات جيوش التحرير · وتسهم في تحقيق هذا الغرض كل الايرادات العامة : الضرائب بمختلف انواعها والقروض المحلية والخارجية · ولا يجدى في هذا المجال المفاضلة بين مختلف أنواع الايرادات العامة · فالمهمة المطلوبة تبلغ من الضخامة حدا يلزم معه استخدام كل انواع الايرادات العامة الممكنة بصورة متكاملة · ويتعلق الشرط الضروري لكفاءة النظام المالي ازاء هذه المهمة بدرجة شمول النظام المالي العام القائم · وفي نظام مالي شامل يغطى النظام الضريبي كل الدخول من مختلف المصادر وفي كل الانشطة ـ كما يغطى وبدرجات متفاوته كل استخداماتها وبواسطة هذا الشمول تتأكد للسياسة المالية فعاليتها ·

ثانيا ـ الحد من القوى التضخمية العامة والجزئية والتي قد تنشأ نتيجة للضغط على الموارد المحدودة سواء من جانب الافراد او من جانب الحكومة · وفي هذا المجال تتفرق الموارد الضريبية على ما عداها من انواع الايرادات العامة · ولا يجدى في هذا الشأن ايضا المفاضلة بين مختلف انواع الضرائب · فالضرائب على الدخول تمارس دورها في القطاعات الاجتماعية التى يمكن اخضاع مكاسبها لهذا النوع من الضرائب دون صعوبات ادارية او دون خشية ان تفسد محاولات التهرب الغرض منها · كما تمارس الضرائب غير المباشرة دورها في كل القطاعات الاجتماعية وعلى الاخص في القطاعات التى تحول الصعوبات الادارية او السياسية القائمة دون تغطيتها بالضرائب على الدخول · ويكتمل النظام الضريبي بالضرائب العينية ومن ابرزها ما يحصل في نظم التسليم الاجباري للمحاصيل

الزراعية وذلك لتغطية ما يعرف بقطاع الاكتفاء الذاتي ولضمان توفير جزء من الموارد الضرورية والتصرف فيه بواسطة السلطة العامة وتحقيقا لمختلف الاغراض الجماعية • وقد عرف هذا النظام في مختلف البلاد الرأسمالية والاشتراكية على السواء •

ثالثا ـ تحقيق قدر أكبر من العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين وتحقيق هذا الهدف هو مسؤولية الدولة والمجتمع في كل الظروف وفي مختلف المجتمعات • غير أنه يكتسب ابعادا جديدة في الوقت الحاضر نتيجة لثقل التضحيات المطلوبة من ناحية • ورغبة في عدم اساءة استخدام الموارد في مختلف صور الاستهلاك غير الضروري من ناحية أخرى وتتوقف كفاءة النظام المالي والادوات المالية ازاء تحقيق هذا الهدف على مدى شمول النظام الضريبي • ودرجة ما به من تصاعد كذلك •

وبصفة عامة اذن تتوقف كفاءة النظام المالي وفعالية ادواته • على شموله لمختلف الكميات الاقتصادية من دخول واسعار وانتاج واستهلاك الخ •• في مختلف فروع الاقتصاد القومي من ناحية ولكافة القطاعات الاجتماعية من ناحية اخرى • ونحن نعتقد ان الظروف الراهنة التى يمر بها المجتمع العربي تهيىء الفرصة لزيادة فعالية السياسة المالية وذلك في اتجاه زيادة شمول الانظمة المالية القائمة في مختلف البلاد ، وتوفير الاسس الضرورية لقيام نظم للتخطيط المالي القومي •

هذه هي المبادىء العامة لدور السياسة المالية في الظروف الراهنة وتطويرها في ضوء ما نعتقد انه الاتجاه السليم لزيادة فعاليتها ازاء المهام الثقال التى تفرضها علينا كل من التحديات الخارجية ، وهي بطبيعتها تحديات تخرج عن نطاق مسؤوليتنا والتحديات الداخلية ، وهي تحديات يتحمل مسؤوليتها كل ابناء الوطن العربي وعلى الاخص القيادات السياسية والحاكمة في مختلف البلاد • غير ان تحليل دور السياسة المالية عمليا لا يكتمل الا بالاشارة الى النظم المالية في مختلف البلاد العربية من ناحية وطبيعة معركة التحرير وذلك في ضوء طبيعة العدوان الاسرائيلي من ناحية اخرى •

وفيما يتعلق بالنظم المالية القائمة وفي اطارها يتحدد نطاق السياسة المالية ومدى فعاليتها ، اكتفى بالاشارة الى النظام المالي في الجمهورية العربية المتحدة وذلك في ضوء متطلبات الظروف الحالية كما سبق الاشارة اليها • وأول ما يلاحظ في نظامنا المالي في الوقت الحاضر هو ما يتمتع به من درجة عالية من الشمول • فبفضل مختلف انواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وفروق الاسعار يتجاوز نصيب الدولة من الدخل القومي ٢٠٪ وربما يصل الى حوالي ٢٥٪ او دونها بقليل وهذه نسبة عالية اذا ما قورنت مع البلاد الاخرى • غير ان هذا لايعني بالضرورة ان النظام المالي المصري في صورته الراهنة، وهو نظام وضعت أسسه وتكاملت أركانه في السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية ، قادر على سحب

الفائض المالي في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي • وتأييدا لهذا تحضرنا الملاحظات الآتية :ـ

أولا ـ ما زال الدخل الزراعي في الغالب بعيدا عن متناول النظام الضريبي ، اذ لا تخضع للضرائب سوى القيمة الايجارية للارض الزراعية • غير ان الدخل الزراعي لا يقتصر على القيمة الايجارية فحسب • فهناك ارباح الاستغلال الزراعي وهي تمثل نسبة لا يمكن تجاهلها في اجمالي الدخل من الزراعة • وبالاضافة الى ذلك فالقيمة الايجارية تم تحديدها خلال ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢ • ومنذ ذلك التاريخ تبقى هذه القيمة ثابتة لاغراض الضريبة • واذا ما أضفنا الى ذلك حقيقة ما يقوم في الزراعة من وجود الزراعات الكبيرة مع الزراعات الصغيرة جنبا الى جنب ، فالمجال قائم لاعادة النظر في شأن اخضاع الدخل الزراعي للضريبة وعلى الاخص دخول كبار المزارعين لا يضعف من هذا الرأى حقيقة اقتطاع جزء من الدخل الزراعي لصالح الخزانة العامة في صور أخرى كفروق الاسعار •• الخ غير ان هذه الاقتطاعات لا تميز بين كبار المزارعين وصغارهم ومن ثم تبقى قائمة قضية اعتبار الدخل الزراعي لاغراض الضريبة •

ثانيا ـ ما زالت الفجوة شاسعة بين الدخول العليا والدخول الدنيا ونحن نعتقد أن قدرا من الدخول العليا لا مبرر له ولا يخدم غرضا منتجا او غيره وقد يسيء وجوده الى هدف التنمية ذاته بما يحمله معه من اتجاهات استهلاكية ترفية ، مثلما يسيء الى هدف العدالة • فليس من المقبول في ضوء اوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة ان تكون التأمينات الاجتماعية وحدها هي المصدر الوحيد تقريبا لنمو مدخراتنا . وفي هذا المجال نرى وجود قصور ملحوظ في نظامنا الضريبي اذ لا تصل نسبة الضرائب الفعلية على الدخول العليا الى ٢٠٪ ومن ثم فمن الممكن زيادة كفاءة نظامنا المالي بادخال قدر أكبر من التصاعد وذلك بالنسبة لفئات الدخول العليا .

ومما لاشك فيه ان شمول النظام الضريبي لضريبة على دخول كبار المزارعين وزيادة درجة التصاعد لابد وان يسهما في توفير المزيد من الموارد اذا كان ثمة حاجة الى هذه الموارد ، كما أنهما مدعاة الى رفع كفاءة التخطيط المالي ذاته وهو الوجه النقدي لادارة حياتنا الاقتصادية على أساس من العلم والتخطيط القومي الجاد •

وأما فيما يتعلق بطبيعة المعركة مع اسرائيل • فاننا نتفق مع رأى القيادات السياسية فيما تذهب اليه من ضرورة الارتفاع بمستوى قواتنا العسكرية الى الحد اللازم لرد على العدوان ، بدون ذلك لا يمكن قبول اى حل سلمى سيكون مفروضا على ارادتنا فى هذه الظروف • غير ان هذا الامر لا يمكن ان يتحقق فى

الحال ومن ثم فالمعركة مع اسرائيل ستظل قائمة لبعض من الوقت . وفى خلال ذلك ستكون منشآتنا المدنية والصناعية هدفا للعدوان الاسرائيلي وذلك بالاضافة الى الاهداف العسكرية . وقد تأيد ذلك منذ عدوان ، يونية في اعتداءات اسرائيل المتكررة على المنشآت المدنية والصناعية في السويس ونجع حمادى والاردن وأخيرا على مطار بيروت . وهذه الاهداف بطبيعة ظروف وجغرافية بلادنا قد لا تتأتى حمايتها كاملة بواسطة الجيوش النظامية ومن الممكن ان تترك لحماية الجيوش الشعبية . ومن ثم فانشاء هذه الجيوش وبصفة خاصة فى مصر أصبح ضرورة لا غنى عنها وهذا رأي أجمع عليه في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، ويبقى أمر وضعه موضع لتنفيذ بجدية وفعالية وبصورة شاملة لتغطية كل اجزاء بلدنا حماية منشآتنا وتمكيننا من الصمود الحقيقي حتى نستطيع اعادة بناء قواتنا المسلحة وحتى لا يفرض علينا حل لا نقبله فى غير ظروفنا الحالية . ولتمويل انشاء هذا الجيش نرى تخصيص جزء من الموارد المحلية لهذا العرض ، كما يمكن توسيع نطاق نظم التأمينات الاجتماعية لتشمل التأمين على العقارات في المدن والتأمين على الماشية والمحاصيل في المزارع المتوسطة والكبيرة واستخدام حصيلة هذه الموارد وهي ذات طابع محلي لتدعيم وسائل الدفاع عن المنشآت المدنية والصناعية فى كل اقليم .

نخلص مما تقدم اننا لا تنقصنا الموارد الفعلية او الممكنة وهذه حقيقة يجب تأكيدها حتى نقف على ما أمامنا من طرق ممكنة لردع العدوان وحماية ارضنا والاحتفاظ بكرامتنا واستعادة الثقة بأنفسنا . غير ان ثمة حقيقة اخرى يجب ايضا تأكيدها وهي ان معركة التنمية ومعركة التحرير لا يمكن كسبهما بمجرد توفير الاموال وانفاقها . وهذا هو أهم دروس النكسة في اعتقادي . وانما يتحقق ذلك كله بالتأكيد بواسطة الجهد والعمل الدائب في المزرعة وفي المصنع وفي ميادين التدريب وهذا العمل المنظم في اطار تخطيطي يستند على أساس احصائي وعلمي مدروس هو افضل ضمان . وعلينا ان نعي هذا الدرس جيدا وعلى القيادات السياسية والحاكمة في مختلف البلاد العربية ان تعيه كذلك وان تقيم دعائم خططها الحالية والمستقبلة على أساس تعبئة الجماهير وتنظيم مجهوداتها وتوجيهها على هديه . غير ان اعمالنا ما زالت قاصرة عن ان تكون ترجمة امينة لهذا الدرس حتى الوقت الحاضر .

المقرر : نشكر الدكتور رياض الشيخ على بحثه المختصر والآن يتفضل الدكتور فؤاد مرسي بالقاء بحث الدكتور اسماعيل صبري عبدالله عن السياسة النقدية في ضوء مقتضيات التنمية والدفاع الوطني نيابة عنه .

السياسة النقـــدية

في ضـــوء

مقتضيات التنمية والدفاع الوطني

بقلم الدكتور اسماعيل صبري عبدالله

أولا : تعريف وتحديد

(١) يمكن تعريف السياسة النقدية بأوسع معانيها بأنها : « مجموعة القواعد التي تحكم انشاء وتداول الوحدات النقدية في دولة معينة في زمن معين » ولا شك أنه من المتصور تقديم صور أخرى من التصريف · وليس هنا مجال الدخول في جدل حول هذا الموضوع · وانما يعنينا ان نؤكد منذ البداية أن التعريف الذي قدمناه هو الذي سنقيد به في هذه الورقة ·

ولا بد لتفادي أي لبس من **تحديد** لبعض الالفاظ المستخدمـــة في التعريف المذكور · فنحن نقصد « **بالوحدات النقدية** » الوحدة النقـــدية الوطنية ومضاعفاتها ومشتقاتها أيا كان الشكل المادي الذي تتجسد فيه · وبالتالي فهي تشمل بالطبع النقود المعدنية الذهبيـــة والفضية اذا كانت متداولة · ولكنها لا تشمل الذهب أو الفضة كمعدن حتى ولو استخدم أيهما عوضا في تسوية بعض المعاملات لاننا بصدد النقود وليس المعادن التـــي تصنع منها النقود · كما انها لا تشمل النقود المعدنية المساعدة (وهي عادة من معادن غير نفيسة ، أو من خليط من فضة ونحاس أو برونز) لان قوة الابراء التي تتمتع بها محدودة · ومن ناحية أخرى يدخل في مفهوم النقود في تعريفنا هذا النقود الورقية سواء أكانت قابلة للتحويل الى ذهب وعملات أجنبية بلا قيود أم لم تكن · وأخيرا يشمل التعريف الوحدات النقـــدية التي لا تتجسد الا في أبسط تعبير وهو القيد في حسابات البنوك والتي تسمى احيانا « النقود الكتابية » وأحيانا أخرى « نقود الودائع » ، لانهـا وان لم تكن الزامية دائما (أي لايلزم الدائن بقبولها سدادا لحقوقه) الا أنها تتمتع بقوة ابراء غير محدودة لانها اذا قبلها الدائن بأي كمية ابرأت ذمة المدين · وبهذا يكون مفهوم الوحدات النقدية مرادنا لتعبير وســائل الدفـــع ·

ونعني بتعبير **انشاء** الوحدات النقدية بالتالي عدة أمور · فحيث توجد نقود معدنية ، تشمل قواعد الانشاء تعريف الوحدة النقدية الوطنية كوزن معين من المعدن النفيس بعيار معين · أما بالنسبة للنقود الورقية ، فأهم مشكلة هي « نظام الاصدار » وبالذات تحديد الغطاء النقدي الذي يحـــدد بدوره سلطة هيئة الاصدار (البنك المركزي أو أي هيئة أخرى) في انشاء الوحدات النقدية · فحجم البنكنوت المتداول ينسب دائما الى ذهب أو عملات أجنبية أو أوراق تجارية أو أوراق حكومية أو خليط من ذلك كله أو بعضه ·

وأخيرا تشمل قواعد الانشاء القيود التي على سلطة البنوك التجارية في خلق الودائع والتي تتمثل أساسا في الزامها بالاحتفاظ بنسبة سيولة معينة وبنسبة احتياطي معينة ٠

أما تعبير **التداول** فنقصد به الحجم الاجمالي لوسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد القومي ٠ ذلك أن القواعد التي تحكم انشاء الوحدات النقدية تتمتع دائما بقدر من المرونة ٠ حتى في ظل نظام النقود الذهبية وقاعدة الذهب المطلقة ، يمكن زيادة الوحدات المتداولة عن طريق تحويل سبائك من الذهب الى عملة ٠ وبانتشار النقود الورقية ثم الكتابية يكتسب النظام النقدي مرونة كبيرة ٠ البنك المركزي يستطيع أن يزيد حجم البنكنوت المصدر بتخفيض سعر الخصم مما يزيد من تدفق الاوراق التجارية عليه ، وهي بدورها تستخدم غطاء الاصدار الجديد ٠ وتخفيض سعر الفائدة بصفة عامة يساعد على زيادة النقود الكافية الكتابية ٠ والدولة تستطيع زيادة حجم النقود المتداولة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي مقابل « أذونات خزانة » تستخدم غطاء لاصدار بنكنوت جديد او بالاقتراض من البنوك التجارية ٠

(٢) ومن المعروف ان النظام النقدي من أكثر الامور التصاقا **بسيادة الدولة** ٠ فمنذ ان عرفت البشرية النقود كان ضربها مظهرا للسلطان ٠ وقد اقترن تأكيد مبدأ السيادة القومية بانفراد الدولة بسك النقود وحظر تداول العملات الاجنبية داخل أقليم الدولة ٠ وحين ظهرت النقود الورقية اتفق على أن اصدارها لابد أن يكون بتصريح خاص من الدولة ، واستقر الصرف على أن يكون الاصدار « امتيازا » تمنحه الدولة لبنك واحد مقابل التزامات معينة يؤديها هذا البنك للدولة وبشرط تقيده بنظام للاصدار تنفرد الدولة بوضعه٠ وحين اثبتت صلة معظم العملات بالذهب ، وأصبحت الورقة النقدية تستمد قوة الابراء من سلفة الدولة التي تلزم رعاياها بقبولها في المعاملات وليس من قابليتها الى التحول في أي وقت ودون أدنى خسارة الى ذهب ــ حين اكتمل هذا التطور أصبحت النقود تعتمد اعتمادا كليا على سلطة الدولة وسيادتها ٠ ومن ثم ارتبطت كل عملة أساسا باقليم دولة معينة وازدادت أهميته اعتبارات السيادة في كل ما يتعلق بالنظام النقدي ٠

ويترتب على هذا الوضع عدد من النتائج الهامة ٠ فالعملة الوطنية من علامات الاستقلال الوطني ٠ وهي بالتالي ، كالعلم الوطني أو التشييد القومي ، يمكن أن تكون تعبيرا صادقا عن استقلال حقيقي ٠ فاذا ارتبطت العملة الوطنية ارتباطا كاملا بعملة دولة أخرى يتمثل في التحول الحر بين العملتين بسعر صرف ثابت كان استقلالها شكليا ولا تعدو عندئذ أن تكون اسما وطنيا بعملة أجنبية ٠ وهذا وضع معروف داخل ما يسمى « بالمناطق النقدية الدولية » ٠ وبالعكس يتأكد استقلال العملة الوطنية كلما كان النظام النقدي يتيح لها علاقات متكافئة مع عدد ضخم من العملات الاجنبية

سواء من خلال « غطاء نقدي » مكون من عدد كبير نسبيا من العملات الاجنبية أو من خلال نظام متكامل من اتفاقيات الدفع والرقابة على النقد ٠

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتباط العملة بالسيادة الوطنية الى ان تكون القضايا المتعلقة بالنقد من أصعب القضايا علاجا في محاولات التجميع الاقتصادي بين الدول ٠ فتخفيف القيود الجمركية ، بل حتى وازالتها تماما في شكل اتحاد جمركي ، ورفع القيود على حركة الاشخاص ورؤوس الاموال، وتوحيد النظم الغربية او نظم الشركات أسهل بكثير من توحيد النظم النقدية فضلا عن توحيد العملة ٠ وتجربة السوق الاوروبية المشتركة بالغة الدلالة في هذا الشأن ٠ فرغم كل ما احرزته دول تلك السوق من تقدم في طريق الوحدة الاقتصادية لم تستطع الحيلولة دون صدام بين المارك الالماني والفرنك الفرنسي ٠ ويجدر بالاقتصاديين العرب أن يراعوا تلك الحقيقة في كل المشروعات الرامية الى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ٠ فما دامت نقطة البدء الوحيدة الواقعية في هذا المجال هي وجود مجموعة دول عربية مستقلة وذات سيادة ، فان الترتيبات النقدية المشتركة ستظل من أصعب الامور ٠

(٣) ومهما يكون من أمر فان مجموعة القواعد التي تحكم انشاء وتداول الوحدات النقدية ليست قواعد جامدة ٠ بل انها بالضرورة في تفاعل مستمر مع أوضاع الاقتصاد القومي ، ومن ثم فانها موضع تغيير وتبديل من وقت لآخر ، ذلك أنه لا يوجد نظام نقدي محايد ، لايؤثر في النشاط الاقتصادي بصورة أو بأخرى ٠ حتى نظام قاعدة الذهب أيام التعامل الفعلي بالنقود الذهبية لم يكن محايدا تماما ٠ فقلة النقود المتداولة عن احتياجات المعاملات كانت تمثل قيدا على نمو الاقتصاد القومي ، كما ان زيادتها كانت تشجع على التوسع ٠ وبعكس ما كانت تفترضه « نظرية كمية النقود » لم يكن تأثير زيادة أو نقص النقود المعدنية المتداولة مقصورا على ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار دون مساس بحجم المعاملات ٠ فليس صحيحا أن اية كمية من النقود يمكن ان تغطى اية كمية من المعاملات بشرط تغير الثمن٠ بل الثابت أن حجم المعاملات أسرع تأثرا بتقلبات حجم النقود المتداولة من مستوى الاسعار ٠ وعلى أية حال فقد انقضى عهد النقود الذهبية ، وأصبح حجم النقود المتداولة يخضع الآن لقرارات من السلطات النقدية في الدولة ٠ وهذه القرارات تمس العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة اذا كان موضوعها سعر الصرف ٠ وهي تؤثر في النشاط الاقتصادي الداخلي اذا كان موضوعها حجم النقود المتداولة ٠ فهي في هذه الحالة تفضي الى توسع نقدي او الى انكماش ٠ ومن ثم لابد أن تتخذ مثل هذه القرارات عن وعي بآثارها المحتملة ٠ ولهذا فلكل دولة في كل لحظة سياسة نقدية ٠ والامر الوحيد الذي يمكن أن تتفاوت فيه الدول هو مدى الوعي فى تلك السياسة ومدى نجاحها ٠

وفى الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي تكون السياسة النقدية جزءا أساسيا من الخطة القومية · وأي تخطيط مركزي لا يشتمل على تخطيط للسياسة النقدية يكون ناقصا نقصا شديدا يرقى الى مستوى نفي طبيعته كتخطيط مركزي · أما حيث لا تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط ، فان السياسة النقدية تصبح أحد عناصر السياسة الاقتصادية العامة للدولة جنبا الى جنب مع السياسة التجارية والزراعية وسياسة الاستثمار ··· الخ ·

ثانيا : التضخم ووفرة العملات الاجنبية

(١) وليس كل سياسة نقدية رشيدة هو توفير ذلك القدر من وسائل الدفع الذي يوفي بحاجة المعاملات المتزايدة ينمو الاقتصاد القومي في غير ما زيادة تضخمية أو نقص انكماشي · وقد كان النظام النقدي المعدني بمرونته المحدودة عقبة في سبيل التواؤم المستمر بين حجم وسائل الدفع وحاجة المعاملات · ومن ضرورات التغلب على هذه الصعوبة ولدت وانتشرت النقود الورقية الائتمانية (أي القابلة للتحويل الى ذهب) · فهي تسمح بزيادة حجم وسائل الدفع بنفس القدر الذي تمثله نسبة الاحتياطي الذهبي القانونية ، بحيث اذا كانت تلك النسبة مثلا ٢٥٪ من البنكنوت المتداول كان معنى ذلك ان بنك الاصدار يمكنه ان يصدر اوراقا نقدية في حدود ٤٠٠٪ من رصيده الذهبي · وهي من ناحية اخرى كانت وثيقة الصلة في بداية الامر باحتياجات المعاملات · فالشكل الرئيسى للغطاء النقدي كان الاوراق التجارية المخصومة · وتلك الاوراق كانت تصدر في التعامل بين المنتجين بمناسبة عمليات انتاج ، أي انها كانت تعبر عن حاجة فعلية لزيادة في المعاملات تحتاج الى زيادة في النقد ولكن تلك الميزة اختفت بانتشار الاوضاع الاحتكارية في البلدان الرأسمالية وبالترابط الوثيق بين الاحتكارات الصناعية والبنوك التجارية وبنك الاصدار الذي جعل في وسع الاحتكارات ان تزيد عن وسائل الدفع بغية تحقيق « توسع نقدي » يساعد على ارتفاع الاسعار · ثم كان تدخل الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية سببا في زيادة قروضها من البنك المركزي بكل ما تحمله من أخطار التضخم · وهكذا لم يعد هناك أدنى ارتباط تلقائي بين حجم المعاملات وحجم النقد المتداول · ومن ثم اصبح من الممكن أن تظهر في أية لحظة اتجاهات تضخمية او انكماشية · واذا ترك الامر لآليات السوق فان الاثار التبادلية لتلك الاتجاهات يمكن ان تكون بازمات اقتصادية خطيرة · ولهذا كانت السياسة النقدية من أهم ما يشغل بال الحكومات في كل البلدان ·

واذا كان الاصل هو تحقيق زيادة مطردة في وسائل الدفع تتناسب مع الزيادة الطبيعية في حجم المعاملات المترتبة بدورها على النمو الاقتصادي، فان السياسة النقدية قد تستهدف أحيانا احداث نوع من التضخم (يسمى عادة التوسع النقدي) كرد فعل لموجة انكماشية سادت الاقتصاد القومي لاسباب غير نقدية او نتيجة لخطأ في السياسة النقدية في مرحلة سابقة ·

كما انها كثيرا ما تستهدف احداث أثر انكماش كرد فعل لموجة تضخمية سابقة · والواقع ان الانكماش في عصرنا الحالي يندر ان يكون ظاهرة نقدية خالصة ، بل الغالب ان يكون تعبيرا نقديا عن ظواهر متعلقة بالانتاج تؤدي الى نوع من الكساد يترتب عليه قلة اقبال المنتجين على الاقتراض من الجهاز المصرفي فيزيد المسدد من القروض عن الجديد ، أي يقل حجم وسائل الدفع المتاحة · وبالعكس يعد **التضخم** الخطر الرئيسي وذلك لعدة أسباب : سهولة انشاء الوحدات النقدية ، تأثير الاحتكارات على الجهاز المصرفي وقدرتها الضخمة على الاقتراض منه ، قروض الحكومة من الجهاز المصرفي التي تستخدم في اغراض غير انتاجية (كالنفقات العسكرية) ، الاعتماد على التوسع النقدي لمواجهة موجات الكساد والتغلب عليها ··· الخ ·

(٢) وفي اغلب الاحوال يقترن التضخم **بنقص في رصيد العملات الاجنبية** القابلة للتحويل · ففي البلاد الرأسمالية المتقدمة يعني التضخم ارتفاع الاسعار · ويؤدي هذا الارتفاع الى تناقص الصادرات وزيادة الواردات فيزيد الاختلال في ميزان المدفوعات ، ويغطي العجز من رصيد العملات الاجنبية · ويترتب على وضع ميزان المدفوعات وتناقص رصيد العملات الاجنبية ان المضاربين في الاسواق النقدية العالمية يتوقعون المزيد من الانخفاض في سعر صرف العملة موضوع هذه الظاهرة بل واحتمال تخفيضه رسميا · ومن ثم يضاربون عليها بالهبوط · ومن ناحية أخرى يدفع جو المضاربة بهبوط الناس الى عدم الاحتفاظ بكميات كبيرة منها فيزيد المعروض منها في الاسواق الدولية عن المطلوب · وكل تلك عوامل تزيد من الضغط على سعر الصرف · وحرصا من الدولة على المحافظة على سعر صرف عملتها تبيع من رصيدها من العملات الاجنبية فيتناقص ذلك الرصيد أكثر فأكثر ، ولهذا ارتبط التضخم في أذهان البعض بالنقص الشديد في رصيد العملات الاجنبية ·

وتلك هي الصورة الشائعة للمشكلات النقدية التي تعاني منها **الدول النامية** · ففي الاصل كان معظم هذه الدول يعتمد في حياته الاقتصادية على تصدير مادة أولية واحدة أو مادتين (معدنية أو زراعية) وكانت حصيلة الصادرات تغطي الواردات من السلع الصناعية وتترك فائضا يستخدم في سداد فوائد وأرباح رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة محليا · ويمكن أن نسوق على سبيل المثال أن الميزان التجاري لمصر منذ بداية القرن الحالي حتى سنة ١٩٣٩ كان يحقق باستمرار فائضا الا في سنوات الازمات العالمية التي كانت تشهد انهيارا في أسعار القطن الذي كان يمثل حوالي ٨٠٪ من الصادرات المصرية · وكان هذا الوضع يعبر عن درجة عالية من الركود الاقتصادي · فوفقا للدراسات التي قام بها الاقتصادي السويدي الاستاذ بنت هانسن كان معدل النمو الاقتصادي خلال فترة ٤٣ عاما تمتد من ١٩١٣ الى ١٩٥٦ يكاد لا يتجاوز معدل زيادة السكان ، بمعنى ان متوسط دخل الفرد في نهاية قرابة نصف قرن ظل على ما كان عليه عند بداية تلك الفترة عبر التغيرات المختلفة بالنقص والزيادة · بل انه مما يجدر التنبيه اليه ان

معدل زيادة السكان خلال تلك الفترة لم يتجاوز ١ر٧٪ ، أي انه كان في حالة ركود نسبي · وحين تبدأ الدولة عمليات التنمية يتعين عليها التوسع في استيراد السلع الانتاجية لتحقيق زيادة كبيرة في الانتاج ، وذلك في وقت لم تزد فيه صادراتها بعد · أي انها بنفس الطاقة الشرائية في الخارج تصبح ملزمة بتغطية ثمن السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية معا بعد ان كانت تستخدمها بالكامل تقريبا في شراء سلع الاستهلاك · وهكذا يصبح لا مفر من تخفيض استيراد هذه الاخيرة بشكل جذري · ولكن درجة الوعي بهذه الضرورة تتفاوت ، وكذلك درجة المقومة الاجتماعية التي تصادفها الاجراءات اللازمة · ويترتب على ذلك التأخر في تخفيض واردات السلع الاستهلاكية في حين يتزايد الوارد من السلع الانتاجية فيظهر العجز في ميزان المدفوعات وتتعقد الامور احيانا حين يتعين استيراد بعض السلع الاستهلاكية الضرورية لسواد الشعب مثل القمح · لانه يستحيل تخفيض الوارد منها بشكل جذري · ويفاقم الامور ان اول نتائج التنمية ورفع مستوى المعيشة تظهر في مكافحة الامراض التي تؤدي مباشرة الى انخفاض ملموس في معدل الوفيات ، في حين يظل معدل المواليد على حاله الى ان يرتفع مستوى المعيشة الى الحد الذي يبدأ معه معدل المواليد في التناقص ومحصلة ذلك زيادة مفاجئة وكبيرة في معدل زيادة السكان الذي يبلغ في مصر في السنوات الاخيرة ٧و٢٪ ·

ويضاف الى ذلك كله ان فترة التنمية تولد بذاتها اتجاها تضخميا · فعدد كبير من مشروعات التنمية لا تؤتي ثمارها في شكل سلع أو خدمات تطرح في الاسواق الا بعد عدة سنوات ، في حين ان استثمارات ضخمة تتفق سنويا لبناء تلك المشروعات وتزيد بالتالي من القوة الشرائية زيادة لا تقابلها في حجم المنتجات · وتبلغ الامور حد الخطورة حين تلجأ الحكومة الى تمويل تضخمي على نطاق واسع ، أي حين تمول بعض المشروعات الانتاجية بقروض قصيرة الاجل من الجهاز المصرفي بدل ان تمولها من ادخار حقيقي ، وحين تستخدم قروض البنوك في تغطية نفقاتها الجارية او غير الانتاجية ·

وهكذا يبدو التضخم لاول وهلة وكأنه نتيجة لاوضاع معقدة اساسها قلة الموارد من العملات الاجنبية ·

(٣) ولكن التضخم ليس دائما مقترنا بندرة العملات الاجنبية · فقد عرفت اوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حالة من التضخم مرجعها تدفق الذهب والفضة على دول غرب اوروبا من مناجم الارجنتين (الجمهورية الفضية) وبيرو وغيرها من مناطق الذهب في العالم الجديد · وقد قدر المؤرخ الالماني فون هاميولت كمية الذهب والفضة التي تدفقت على اوروبا الغربية في الفترة ما بين ١٥٤٥ و ١٨٠٣ بحوالي ستة آلاف مليون دولار من الفضة ، أي تقريبا اربعمائة مليون دولار ذهبي · ويكفي لتقدير ضخامة

هذا المبلغ ان نذكر بأن عدد سكان أوروبا الغربية في منتصف القرن السابع عشر لم يكن يتجاوز حسب التقديرات الشائعة خمسين مليون نسمة ، وليس هنا مجال الافاضة في تعداد الآثار التي ترتبت على تلك الظاهرة . ولكن الامر المؤكد هو أنها خلقت موجات متتالية من ارتفاع الاسعار لفتت نظر المهتمين بالامور الاقتصادية . ومن المعروف أن أول محاولة لصياغة النظرية الكمية في قيمة النقود ظهرت في تلك الفترة على يد الفرنسي جان بودان . ولكن الظروف التاريخية التي ظهر فيها هذا التضخم المعدني جعلت منه عاملا من أهم عوامل التطور الاقتصادي في أوروبا . فقد ساعد على افلاس كثير من الاقطاعيين (باعتبارهم من أصحاب الدخول الثابتة) وعلى دعم الوضع الاقتصادي للطبقات الوسطى وبصفة خاصة التجار الذين لعبوا الدور الحاسم في التنمية الاقتصادية . وكان لضعف موارد الاقطاعيين أثره في الريف والمدينة على الحرفيين الذين كانوا ينتجون من أجلهم مما ساعد على تحويلهم الى عمال في المصانع الرأسمالية الناشئة ... الخ .

ومنذ بضع سنوات وضعت سويسرا قيودا على دخول الذهب الى أراضيها خشية ان تظهر اتجاهات تضخمية . وفي العصر الحالي تحتل بعض العملات القابلة للتحويل مركزا مقاربا لمركز الذهب . ولاول وهلة يظن المرء أنه لا يمكن ان تؤدي وفرتها الى أية مشكلة اقتصادية ولكن الواقع عكس ذلك . **فتوافر العملات الاجنبية** لدى بنك الاصدار يهيىء الفرصة لزيادة حجم النقود المتداولة في الداخل ولما كان هذا التوافر يصطحب عادة بزيادة كبيرة في عدد كبير من الدخول ، فانه يحدث نشاطا في المعاملات يشجع البنك على تلك الزيادة . وتغري حالة الرخاء تلك بتخفيض في سعر الفائدة فيزيد الاقتراض من الجهاز المصرفي ، ويمكن أن تظل هذه الظواهر في اطار معقول ومقبول ما دام تدفق العملات الاجنبية لا يشكل نسبة صغيرة من الدخل القومي . أما اذا تجاوز ذلك فأصبح يمثل ثلثي الدخل القومي أو ثلاثة أرباعه فان أثره المباشر هو الارتفاع الملحوظ والمستمر في مستوى الاسعار . ويجدر هنا التمييز بين السلع المستوردة وبين الانتاج والقيم المحلية . فبالنسبة للسلع المستوردة تنعكس زيادة النقود المتداولة أساسا في شكل تزايد كبير في الكميات المستوردة منها ، ويساعد انعدام الرسوم الجمركية عادة على عدم ارتفاع الاسعار بشكل ملموس ، وان كانت في النهاية تستقر في مستوى أعلى قليلا من مستوى الاسعار العالمية وأعلى بشكل واضح تماما عن مستوى الاسعار الذي كان سائدا محليا قبل تدفق العملات الاجنبية . وأما الاشياء المتاحة محليا سواء أكانت منتجات أم لم تكن من صنع الانسان مثل الارض فان أسعارها ترتفع باستمرار وبغير ما حد . ويظهر هذا في بعض البلدان العربية المنتجة للبترول في أسعار الارض والمباني وارقيمة الايجارية .. الخ . وفيما يتعلق بالانتاج المحلي يمكن ان يصل ارتفاع الاسعار الى حد الاستغناء عنه بانتاج مستورد لانه يصبح أرخص رغم كل تكاليف النقل . ومن أهم مظاهر التضخم الارتفاع الكبير

في الاجور ، هذا الارتفاع الذي يصبح عقبة كؤودا في طريق تنمية الزراعة والصناعة يجعل تكاليف الانتاج باهظة ٠

ثالثا : أهمية التنمية

(١) لقد اثار بعض الاقتصاديين اعتراضات حول استخدام **تعبير التنمية** استنادا الى أن المشكلة في البلاد المتخلفة ليست مجرد نمو في أطار البنيان الاقتصادي القائم وانما هي في الاساس مشكلة « تطوير » تتناول ذلك البنيان نفسه ٠ ولكننا لا نرى بأسا في استخدام تعبير « التنمية » Development ما دام متميزا عن « النمو » Grouth حيث هذا الاخير يدل على الزيادة في الناتج القومي من سنة الى أخرى بغض النظر عما يطرأ أولا لا يطرأ على البنيان الاقتصادي من تغيير بل اننا نرى في التعبير العربي دقة لا تتوافر في مقابلة الانجليزي ، فالفعل العربي نمى فعل متعد يفيد معنى العمل المقصود والهادف بعكس الفعل اللازم فما الذي يوحي بنمو تلقائي ٠ ذلك ان **التنمية عملية مقصودة تعبأ لها موارد معينة بقصد احداث آثار محددة هي زيادة الانتاج القومي ومتوسط دخل الفرد ورفع مستوى معيشة المواطنين** واذا كان النمو في البلدان الرأسمالية المتقدمة قد تم تاريخيا بطريقة تلقائية وعبر صراع المصالح الفردية وتحت قيادة طبقة من الرأسماليين المخاطرين وفي ظروف تاريخية مواتية ، فان ظروف عالم اليوم لو تركت وشأنها لزاد المتقدم تقدما وازداد المتخلف تخلفا ولاتسعت الشقة بينهما باستمرار ٠ لقد دخلت دول غرب اوروبا ثم الولايات المتحدة مرحلة نموها الحالي (أي الرأسمالي) قبل غيرها من الدول ، ونشأت فيها الصناعة الآلية وتطورت والعالم كله بمثابة « الريف » الذي يعتمد على صناعتها ٠ أما الدول النامية فهي تشق طريقها في عالم استقرت فيه نظم اقتصادية قومية قوية يتعين اللحاق بها ٠

وليس هنا مجال البحث في مشكلة التخلف ولا في مقتضيات التنمية، فذلك موضوع ورقة مستقلة مقدمة لهذا المؤتمر ٠ ولكننا نكتفي بأن نشير هنا الى أنه بالرغم من الاختلاف الشديد بين الاقتصاديين حول اسباب التخلف وسبل التنمية ، فان ثمة اجماعا على أن من سمات التخلف المؤكدة اعتماد الاقتصاد القومي على تصدير مادة اولية واحدة من ناحية وانخفاض متوسط دخل الفرد من ناحية أخرى ٠ ومن المعروف ان السمات التي يعددها الاقتصاديون لا تتوافر جميعا وبالضرورة في كل اقتصاد قومي متخلف ٠ ومن ثم فان السنين السالفة الاشارة اليهما وان كان الغالب أن تجتمعا الا انهما يمكن أن تفترقا فتجد بلادا تعتمد على مادة اولية واحدة ولكن متوسط دخل الفرد فيها مرتفع نسبيا ، وأخرى تعتمد على أكثر من مادة أولية واحدة ومع ذلك يكون متوسط دخل الفرد فيها منخفضا نسبيا ٠ على أنه يمكن أن نقول بصفة عامة ان الاعتماد على مادة أولية واحدة لايمكن ان يصطحب بمتوسط دخل مرتفع الا حيث يقل عدد السكان بشكل حاد ٠ ويتفرع عن

ذلك أن الاغلب ان تكون المادة الاولية عندئذ معدنا يستخرج آليا ، لان الزراعة تستلزم في العادة توافر عدد كبير من الايدي العاملة ، كذلك يمكن ان نقول ان الاتفاق عام بين الاقتصاديين على ان التنمية تستدعي بالضرورة تعبئة كبيرة لرأس مال محلي · وهذا ما يعبر عنه البعض بضرورة زيادة الادخار القومي زيادة كبيرة ، في حين يفضل البعض القول بضرورة استخلاص الجزء الاعظم من الفائض الاقتصادي والاحتمالي وتخصيصه للمشروعات الانتاجية الجديدة ·

(٢) وحيث يكون متوسط دخل الفرد منخفضا تفوض قضية التنمية نفسيا ولا يجادل أحد في أهميتها · والامر الذي نريد التنويه به في هذا المقام هو **علاقة السياسة النقدية بالتنمية في البلاد الضعيفة الدخل** ، وقد أشرنا في الفقرة السابقة الى ان هذه البلاد تعاني عادة في المستوى النقدي من مشكلة العجز المزمن في ميزان المدفوعات وما يتبعه من تدهور في سعر الصرف من ناحية ، ومن مشكلة التضخم من ناحية اخرى · وواضح أن ثمة ارتباطا وثيقا بين المشكلتين · فزيادة العجز في ميزان المدفوعات تعني ارتفاع اسعار الواردات نتيجة لانخفاض سعر الصرف مهما تكن الاشكال التي تلجأ اليها الدولة لطمس هذه الحقيقة (مثل منح علاوة على الصرف) · ولما كان جزء أساسي من الواردات عبارة عن مستلزمات انتاج ، فان ارتفاع أسعارها يؤدي الى حركة ارتفاع عامة في الاسعار المحلية · هذا فضلا عن ان القدرة النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة تساعد على مزيد من الارتفاع في أسعارها (عن طريق زيادة أرباح المستوردين) وهذا ما يؤثر في النهاية على أسعار بدائلها المحلية · ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية الى ضعف الاقبال عليها في الاسواق الخارجية ، أي الى جمود الصادرات او تناقصها · ولا يغير من الامر شيئا أن تمنح الدولة اعانات للتصدير ، فمثل تلك الاعانات يمكن ان تزيد من « حجم » الصادرات دون أن تزيد من قيمتها بشكل ملموس · ولا بد فى النهاية من ان يؤثر ارتفاع الاسعار على الاجور فيدفع بها في اتجاه الارتفاع · ولما كانت البلاد النامية فى بداية التصنيع لم تبلغ بعد درجة عالية من الكفاية الانتاجية ، فان هذا الارتفاع يصبح بدوره عاملا اضافيا في رفع سعر المنتجات المحلية · وهذا ما يؤكد الظاهرة التضخمية ويحد من جديد من امكانيات التصدير ·

مثل ذلك لا بد للتنمية من سياسة نقدية رشيدة تستهدف محاربة التضخم لان تفاقم الظواهر التضخمية يمكن ان ينسف كل جهود التنمية من أساسها · وفى المستوى النقدى الخالص يمكن تلخيص أهم الاجراءات المتطلبة فى أمرين :

- فى المعاملات الدولية : التوسع فى نظم اتفاقيات الدفع الثنائية والجماعية والاحتفاظ برصيد معقول من عملات أجنبية مختلفة لمواجهة الازمات الحادة والقدرة على الوفاء بالمدفوعات الخارجية فى مواعيدها المحددة ·

- في الداخل الامتناع عن التمويل التضخمي وبصفة خاصة أسلوب تغطية العجز في ميزانية الدولة العادية عن طريق الاقتراض من الجهاز المركزي أو ما يسمى التوسع النقدى ٠

ولكن السياسة النقدية - كما سبق أن قلنا - لا يمكن فصلها عن السياسة الاقتصادية فى مجموعها ٠ فالظواهر النقدية ليست فى التحليل الاخير الا تعبيرا عن الظواهر الاقتصادية المادية ٠ ومن ثم لا يتصور تحقيق السياسة النقدية الرشيدة الا اذا اثبتت السياسة الاقتصادية مجموعة كاملة من الاتجاهات التى تجعل من المتيسر للسلطات النقدية ان تتبع الطريق النقدى السوى ٠ ويمكن أن نذكر على وجه التخصيص الاجراءات التالية :

- خفض الاستيراد من السلع الاستهلاكية الى أدنى حد ممكن ٠ والهدف هنا هو الاستغناء تماما عن استهلاك السلع الاجنبية ، لان هذا يؤدى الى تخصيص حصيلة الصادرات بالكامل لاستيراد سلع ومعدات انتاجية تزيد من الانتاج والانتاجية ولكن هذا الهدف يكاد ان يكون مستحيلا ، فلابد من قدر ادني من الواردات التي تذهب الى الاستهلاك العام أو الخاص (فلا يتصور مثلا الاستغناء عن استيراد الاسلحة اللازمة للدفاع الوطنى) ٠ وتتعقد المشكلة ولا شك حين يتعين استيراد سلع ضرورية لاستهلاك الجماهير الشعبية كالمواد الغذائية ٠ وهنا يجب بذل أقصى جهد فى توفير تلك السلع محليا ، ثم عن طريق التعاون الاقليمي أو الدولى ٠

- الاستغناء تدريجيا عن بعض الواردات من السلع الانتاجية ٠ واهم ما يجب التنبيه اليه فى هذا الصدد هو الحد من انشاء الصناعات « التجميعية » التى تقوم على تجميع أجزاء السلعة المستوردة ، واعتماد الصناعات الاستهلاكية على المواد الاولية ونصف المصنوعة المنتجة محليا بقدر الامكان ٠ كذلك يمكن في أحوال كثيرة انتاج بعض مستلزمات الانتاج محليا أو فى اطار التماس الاقليمي (المثل الواضح هنا هو الاسمدة التى تعتبر من المنتجات الوسيطة بالنسبة للزراعة) ٠

- زيادة الموارد من العملات الاجنبية عن طريق الاهتمام بالمشروعات التى لا تقتضى استثمارات ضخمة ولا فترة انهاء طويلة والتى تدر عادة عائدا كبيرا من العملات الاجنبية ٠ وفى مقدمة تلك المشروعات السياحية ٠ فبلادنا العربية جميعا غنية بالموارد السياحية التى لا يحتاج استثمارها الى مبالغ طائلة وانما يحتاج الى كفاءة تنظيمية ودعاية فى المقام الاول ٠ أما فيما يتعلق « بالصناعات التصديرية » وهى عادة صناعات استهلاكية فان التوسع فيها يجب أن يقترن بأمرين ، الدراسة الجادة لامكانيات التسويق خلال فترة لا تقل عن عشر سنوات ، وعدم التهام الجزء الاكبر من الاستثمارات بشكل يحول دون بناء الصناعات الاساسية ٠

- ويتصل بالموارد من العملات الاجنبية مشكلة رأس المال الاجنبى ولا شك ان

الاستفادة من العون الخارجي في معركة التنمية امر واجب ومفيد . والشكل الامثل للاستعانة برأس المال الاجنبي هو القرض يشترط ان تكون الفائدة معقولة (لا تزيد عن ٥٪ مثلا) واجل السداد طويلا (يمتد الى ما لا يقل عن خمس سنوات بعدتمام تنفيذ المشروع الممول) وان يستخدم القرض في مشروع انتاجي يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي (وبالتالي قدرته على سداد القرض) . اما الاستثمار المباشر فمجاله الطبيعي المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وآجالا طويلة والتي تحف بها احتمالات عدم ربح كبيرة مثل مشروعات البترول والتعدين . والمهم على أية حال الا يصبح تشجيع الاستثمار الاجنبي غرضا في ذاته بحيث يضر بقضية التنمية. فالمفروض ان للتنمية في كل بلد استراتيجية طويلة الامد ، يجب الا تتخذ خطوات مؤقتة لا تخدمها حتى ولو كانت لها من الاجل القصير فائدة محققة. فاذا كان شرط وفود رأس مال اجنبي هو تنفيذ مشروع ليس له أولوية متقدمة فلا ينبغي قبوله . لان الاستثمار الاجنبي يكمله بالضرورة استثمار داخلي يحرم منه مشروع أهم . ومن باب أولى يتعين رفض الشروط العامة الاقتصادية أو الاجتماعية التي تشل يد الدولة في رسم استراتيجية التنمية وتنفيذها .

- تعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية من ادخار حقيقي بحيث تمتنع الدولة عن الاعتماد على التمويل التضخمي . وهذا يعني خفض الاستهلاك الجماعي والفردي بشتى الوسائل .

- اتخاذ الاجراءات اللازمة لامتصاص أي قدر من التضخم ينتج تلقائيا عن عمليات التنمية نظرا للفارق الزمني بين البدء في تنفيذ المشروعات وظهور انتاجها في الاسواق .

(٣) وقد يبدو لاول وهلة أنه لا أهمية للتنمية في البلاد ذات الدخل المرتفع . ولكن تلك نظرة ينقصها البعد والعمق . فمسألة الدخل المرتفع نسبية اولا فقد يكون متوسط الدخل في دولة مرتفعا بالنسبة لجيرانها ولكنه لا يكون كذلك بالمقاييس الدولية . ومن المتفق عليه دوليا أنه ما لم يتجاوز متوسط دخل الفرد الف دولار في العام فانه لا يمكن الحديث عن تقدم حقيقي في الاقتصاد القومي . ومن ناحية ثانية ، من النادر تماما أن يصل متوسط دخل الفرد الى تلك المستويات العالية دون أن يكون ذلك حصيلة لنمو اقتصادي ملموس وبعبار أخرى لا نعرف بلدا زراعيا خالصا مثلا يبلغ فيه متوسط دخل الفرد ألف دولار . وكذلك الحال في البلدان التي يقوم اقتصادها كله على استخراج مادة أولية واحدة وتصديرها (مثل زاميا ، وشيلي الى عهد قريب) . بل ان هناك بعض البلدان تستخرج من ارضها معادن متنوعة بعضها ثمين ، ومع ذلك فان التخلف الاقتصادي العام يجعل متوسط الدخل منخفضا (وخير مثال على ذلك الكونغو كينشاسا التي تصدر الماس واليورانيوم ..) . ويظن البعض أن البترول يمثل استثناء على

تلك القاعدة · ولكن الواقع أن البترول ، مهما يكن حجم الكميات المستخرجة منه ، لا يؤدى الى الارتفاع بمتوسط دخل الفرد الى المستوى السائد فى الدول الصناعية الا بشرط أساسي هو قلة عدد السكان بشكل غير مألوف (بضعة آلاف أو بضعة عشرات من الالوف) · وهذه هى الحال فى دولة الكويت وبعض امارات الخليج · أما فى السعودية وليبيا فرغم الارتفاع الملحوظ فى متوسط دخل الفرد بالنسبة الى ما كان عليه قبل التوسع فى استخراج البترول أو بالنسبة اليه فى البلاد العربية المجاورة ، فان ذلك المتوسط ما زال أدنى من المستوى السائد فى الدول الصناعية · وربما كانت الميزة الحقيقية للبترول على غيره من المواد الاولية المعدنية هو انه يمكن أن يصبح أساسا لتوسع صناعى كبير كوقود وكمادة أولية للصناعات البتروكيمائية التى تعد اليوم من أهم دعائم التصنيع الثقيل ·

ان المرء يمكن أن ينظر الى البترول نظرة أولية تنحصر فى كونه مصدرا لعائدات ضخمة · وعندئذ يكون رد الفعل انفاق تلك العائدات فى الاستهلاك العام والخاص توسيعا على الناس فى أزاقهم ورفعا لمستوى معيشتهم · فاذا ما بدأ أن تلك العائدات يمكن مستقبلا أن تتناقص ولو بعض الشىء ، اتجه التفكير بطبيعة الحال الى اكتناز جزء منها سنويا يتراكم فى شكل رصيد معد لمواجهة تلك الاحتمالات القائمة · ولكن تلك النظرة معيبة من وجوه كثيرة · فهناك التساؤلات التي تثور حول مستقبل البترول · نعنى هنا تلك المضاربة حول حلول الطاقة الذرية محله تماما فى مستقبل منظور ففى تقديرنا أن التوسع الصناعي المستمر يجعل حاجة العالم الى الطاقة المحركة تتزايد باستمرار بحيث يمكن أن تستوعب البترول والطاقة الذرية جميعا ، كما أنه ليس من المتصور التخلي في سنوات قليلة عن كل الآلات القائمةلتحل محلها محركات ذرية · هذا فضلا عن أهمية البترول كمادة أولية فى الصناعات البتروكيمائية · ولذلك فانه حتى حين يتمكن الانسان من الطاقة الذرية بتكلفة معقولة ، لن يترتب على ذلك أكثر من انخفاض ثمن البترول بشكل ملموس · ولكننا لا نتوقع الاستغناء عنه تماما · وانما نريد أن ننبه هنا الى التقدم المستمر فى الكشف عن حقول البترول · وقد أصبح من الثابت الآن أن ثمة ثلاث مناطق يعد المخزون البترولى فيها مقاربا للمخزون المقدر فى منطقة الشرق الاوسط · وتلك المناطق هي سيبريا ، وألاسكا ، وجنوبي شرق استراليا وجزيرة تسمانيا وقاع البحر بينهما · هذا فضلا عن اكتشاف الغاز الطبيعي في بعض المناطق الاوربية التي هي المستهلك الاساس للبترول العربى · وفى ضوء ذلك يمكن أن نتوقع فى المستقبل المتطور انخفاضا فى أسعار البترول فى الوقت الذى يمكن أن تصبح فيه تكلفة استخراجه فى بعض البلاد مرتفعة عما هى عليه الان ، وبذلك تميل العائدات الى الهبوط ، ومن ناحية أخرى تؤدى تلك النظرة الى البترول على أنه مصدر للعائدات فقط الى عودة الجزء الاكبر من العائدات الى الدول الصناعية الكبرى اما فى شكل ثمن للسلع الاستهلاكية المستوردة ،

واما فى شكل ودائع فى بنوك تلك الدول • وهذه الودائع تدر دخلا جد متواضع فى حين أن الدول المودعة لديها تستخدمها فى زيادة قدراتها الانتاجية • والتكييف الاقتصادى لهذا النوع من الودائع ـ كما هو معروف ـ هو أنها قروض •

ومن ثم لا بد من نظرة جديدة الى البترول تركز الضوء على طبيعته كوقود وكمادة أولية فيصبح أساسا للتصنيع • ولا شك أن صغر حجم الدولة وقلة عدد سكانها تعد دائما من العقبات الاساسية أمام أى مجهود تصنيع واسع النطاق • فالصناعة الآلية الحديثة ، وبصفة خاصة الصناعة الثقيلة كالبتروكيمائيات تحتاج الى سوق واسعة • ومع ذلك ففيها وراء الوضع الشاذ للامارات التى يعد سكان الواحدة منها بالالوف فحسب ، يمكن أن نتصور دائما نمو صناعة يمكن أن نجذب اعدادا اضافية من السكان • ومن المعروف مثلا أن هونج كونج بدأت نهضتها الصناعية وعدد سكانها لا يتجاوز النصف مليون الا قليلا • والامر الجوهرى فى هذا المجال هوألا يؤدى التضخم الى ارتفاع الاجور والاسعار بالشكل الذى يجعل الصناعة الناشئة عاجزة عن المنافسة فى الاسواق المجاورة • فالصناعة فى بلد صغير تكون بالضرورة صناعة للتصدير • وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية الرشيدة كذلك لا يقف الفقر الشديد في المواد الطبيعية الاخرى عقبة فى التصنيع ، لان البترول يمتاز كما سبق أن اوضحنا بأنه المادة الاولية كمجموعة ضخمة من الصناعات ، كما انه في الوقت نفسه طاقة محركة •

ولا شك أن الروابط القيمة بين البلدان العربية من شأنها أن تيسر جهود التصنيع فى البلاد المنتجة للبترول عن طريق الاسهام فى توفير الفنيين والايدى العاملة واستيعاب كميات من المنتجات البترولية والاسمدة وما اليها وعلى أية حال لا بد من توفير المناخ الملائم من حيث سياسة الاستثمار ومن حيث السياسة النقدية الرشيدة التى تعمل على الحد من الاتجاهات التضخمية وما يصحبها من ارتفاع فى الاسعار والاجور •

رابعا : مقتضيات الدفاع الوطني

(١) من المسلم به أن نفقات التسليح عبء ثقيل على الاقتصاد القومى فى الدول النامية • واذا كانت صناعة الاسلحة فى الدول الرأسمالية صناعة رئيسية تسهم فى الناتج القومى عن طريق ما يصدر من السلاح ويعمل فيها عشرات الالوف من العمال ، فان الدول النامية لا تملك الا استيراد السلاح اقتطاعا من مواردها المحدودة من العملات الاجنبية • ومن ناحية أخرى بعد الانفاق على الجيوش من الناحية الاقتصادية من قبيل الاستهلاك الجماعي ، لانه انفاق غير منتج •وبالتالى فهو يستغرق جزءا هاما من الموارد القومية تحرم منه الاستثمارات الانتاجية • كما أن التوسع فيه يخلق موجات تضخمية •

ولكل ذلك ، كان للدول النامية مصلحة مؤكدة فى كل ما من شأنه

اقرار السلام العالمي وتخفيض التسلح • ولكن نزع السلاح على نطاق عالمي ما زال أملا يداعب البشرية كالحلم الذى يفصل بينه وبين الواقع المر صعاب لا ينتظر التغلب عليها فى مستبقل منظور • ولهذا فانه ليس من المتصور أن تنفرد دولة بتخفيض تسليحها واضعاف قوتها الدفاعية مهما يكن من حجم تلك القوة • واذا كان هذا صحيحا فى حق الدول الكبرى ، فانه يصح من باب أولى فى حق الدول النامية • فقد أثبتت التجارب التاريخية أن الاستقلال الوطني هو الاطار الوحيد الذى يمكن فى داخله اجراء تنمية متناسقة ومتكاملة ، وكان الحصول على هذا الاستقلال ثمرة نضال طويل • كما أن الاحتفاظ به يستدعي اليقظة باتخاذ العدة لمقاومة أي عدوان • ومن ثم فلا مفر من أن يعد الاقتصاديون نفقات التسليح من جملة النفقات العامة الضرورية لتوفير اطار صالح لاجراء التنمية • وانما يبقى بعد ذلك أن تطبق الدولة النامية في مجال الدفاع الوطني مبدأ عاما يجب أن يحكم كل الخدمات العامة فى الدول النامية ألا وهو مبدأ تحقيق أفضل خدمة بأقل تكلفة • ولا ينبغى بحال أن يقود التسليم بضرورة اعداد جيش وطنى قوى الى التسليم بلا مناقشة بكل ما يطلبه المسؤلون عن التسليح ، ولابد حيث يسود مبدأ التخطيط من موازنة دقيقة عند وضع الخطة بين مقتضيات الدفاع الوطنى ومقتضيات التنمية • ولابد فى جميع الاحوال أن يدرس المسؤلون عن السياسة النقدية أثر نفقات الدفاع الوطنى على حجم النقود المتداولة وأن يبادروا باقتراح الاجراءات الكفيلة بامتصاص التضخم الذي يمكن أن ينشأ عنها •

(٢) وتكتسب قضية الدفاع الوطني فى البلاد العربية أهمية خاصا لان الاستعمار قد زرع اسرائيل فى قلب وطننا زرعا • وتشكل اسرائيل خطرا مباشرا على كل بلاد الشرق العربى على الاقل • ففكرة تجميع اليهود فى دولة واحدة ، أو على الاقل الهدف المعلن منها وهو أن يصبح سكان اسرائيل عشرة ملايين ، يفترض اسيتلاء الدولة الصهيونية على مساحات واسعة من الدول المجاورة لها لتوطين هؤلاء المهاجرين • وقد أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلى منذ أكثر من عام رسميا الدعوة لانشاء اسرائيل الكبرى • ومن المعروف أن هذا الاصطلاح يعنى عندهم دولة تمتد من الفرات شرقا الى النيل غربا ومن دمشق شمالا الى المدينة المنورة جنوبا • وثمة خريطة تعبر عن هذه الامانى مرسومة على جدران « الكنيست » •

واذا كان طابع الاستعمار الاستيطانى هو الغالب على اسرائيل حتى الآن ، فانه ينبغي الا ننسى اهدافها الابعد • فحتى دولة العشرة ملايين لا تتناسب مع مطامع الصهيونية • ان الصهاينة يرون فى المستوى الايديولوجى أنهم « شعب الله المختار » الذى أحل له الاستيلاء على أرض الغير وحصد ما زرعه الغير ، وفى المستوى العملى أنهم يملكون من التفوق العلمي والتكنولوجي والروابط بالدول الغربية والنفوذ المالى والصناعي والسياسي في أماكن عديدة من عالمنا ما يؤهلهم لان يكونوا قاعدة امبراطورية

استعمارية • كما كانت هولندا بملايينها الستة تبين على امبراطورية يفوق عدد سكانها المائة مليون • واذا كانت ظروف عالم اليوم لا تسمح باتباع اساليب الفتح والغزو على نطاق واسع • فأن في أساليب الاستعمار الجديد ما يعوض عنها ويحقق السيطرة الاقتصادية على المنطقة التي يعتبرها الصهيونيون « مجالهم الحيوى » • وان اصرار اسرائيل على مبدأ التفاوض المباشر مع العرب يهدف فى الحقيقة الى انتزاع اعترافهم بمشروعية وجودها وتصفية ارادة مقاومتها وفتح الطريق للتعامل الاقتصادى معها • ومن الطبيعي أن يسيل لعاب الصهيونية تشوقا الى البترول العربي •

لكل ذلك كان الاستعداد لاحتمالات الحرب فرض عين على كل البلاد العربية فى المشرق ، حتى تلك التى لا تجاور اسرائيل مباشرة • ومن الناحية الاقتصادية الخالصة تنهض ضرورة للتنسيق العسكرى وتكامل خطط الدفاع بين تلك الدول • فقد ذكرنا أن نفقات الدفاع الوطنى يجب أن تخضع لمبدأ تحقيق أفضل خدمة بأقل تكلفة • والتنسيق بين الدول

العربية يخدم هذا المبدأ ويوفر أعلى فاعلية بأقل تكلفة لا سيما اذا أفضى بالفعل الى تكوين نظام دفاعي واحد كما هى الحال فى الاحلاف العسكرية الكبرى مثل حلف الاطلنطى وحلف وارشو •

(٣) ولكن الدفاع الوطني لا يقتصر على القوات المسلحة والاسلحة • بل ان عصب الحرب الحديثة هو التقدم الصناعي • ومن ثم لا بد من التوسع في برامج التصنيع في الدول العربية في أطار متكامل • ولا ينهض مبرر لتراكم احتياطيات من العملات الاجنبية فى حين توجد مشروعات انتاجية لا حصر لها تحتاج الى التمويل • ومن ناحية أخرى يثور التساؤل حول جدوى الاحتفاظ بالارصدة فى بنوك دول كثيرا ما تقف فى صف اسرائيل ضد العرب •

وقد آن الاوان لمعالجة قضية التعاون الاقتصادى العربى معالجة واقعية • والعمود الفقري لمثل تلك المعالجة هو تجاوز الاطر الحكومية واقامة المشروعات المشتركة على أسس اقتصادية خالصة بحيث يكون لكل مساهم (فردا كان أو شركة أو حكومة) من الحقوق بقدر ما يملك من أسهم • ولابد لكى تصبح مثل تلك الاستثمارات حقيقية واقعية من وضع ترتيبات نقدية خاصة بين الدول العربية تسهل عمليات التحويل من عملة الى عملة وتشجع التبادل فى السلع والاموال •

وفى الامد القصير يقتضى الوضع الراهن وما يحتويه من احتمالات تفجر الموقف واندلاع القتال واتساع نطاقه ليشمل عددا كبيرا من الدول العربية ضرورة الاعداد لشتى التطورات ونقطة البداية هنا هي ضغط الاستهلاك الى أقصى حد ممكن وزيادة الانتاج الى أقصى حد ممكن وتكوين رصيد من المخزون السلعى وتوزيعه فى مختلف انحاء البلاد ، وكذلك تكوين

احتياطي من العملات الاجنبية لمواجهة الطوارىء وضمان وجودة بعيدا عن البنوك التى يمكن أن يجمد فيها ، واتخاذ الاجراءات المناسبة المقاومة الضغوط التضخمية ٠

المقرر :

نشكر الدكتور مرسى لالقائه بحث الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ونرجو ان يتقدم الدكتور سلطان أبو علي لقراءة بحثه عن السياسة الاستهلاكية التموينية كأقتصاديات التنمية والدفاع الوطني ٠

السياسة الاستهلاكية بين التنمية والامن القومي

بقلم الدكتور سلطان ابو علي

اولا ـ مقدمـــة

من المعروف ان الامة العربية في حالة حرب مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ · وكان من الضروري ان تستعد لمثل هذه الظروف باقصى طاقاتها بحيث تتمكن من ردع العدوان ، وارجاع حقوق شعب فلسطين المسلوبة · ولكن تعرضت الامـــة العربية في شهر يونيو (حزيران) ١٩٦٧ لحرب خاطفة كبدتها الكثير من الخسائر المادية والمعنوية · وبذلك القت على كاهلها عبئا جديدا هو عبء الامن القومي الى جانب العبء طويل لاجل وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ·

وتحتاج كلتا العمليتين لتراكم رأسمالي كبير · فاحتياجات الامن القومي ستستمر لفترة طويلة تتطلب اعداد الخيرات والمعدات العسكرية · هذا بالاضافة الى تدعيم اركان الاقتصاد القومي في الداخل اي تحقيق اكبر معدل نمو(١) ممكن حتى يكون هناك جو من الاستقرار السياسي والاجتماعي · وهذا جزء لا يتجزء من متطلبات الامن القومي · ولكي يتم تمويل هاتين العمليتين ـ التنمية والامن القومي ـ قد يكون من الضروري العمل على تنظيم الاستهلاك في المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية على الاقل ·

ومن الناحية الاخرى قد يتعارض المطلبان مع بعضهما البعض · ويصبـــح هدف السياسة الاقتصادية هو تحديد التخصيص الامثل للموارد المتاحة بما يحقق اكبر قدر من هذين الهدفين · وهذا ما سنحاول بيانه في هذه الورقة مع قصـر البحث على السياسة الاستهلاكية فقط · فنعرض اولا لسياسة المجتمع في ظل التنمية ومستلزمات الامن القومي المتزايدة · ثم تبين المصـــادر التي يمكن عن طريقها تمويل مخصص لحرب بدون ابطاء محسوس في عملية التنمية ، وسنرى ان تنظيم الاستهلاك هو المصدر الرئيسي لهذا التمويل وغنى عن البيان ان اتمـــام ذلك يتطلب احصاءات كافية يتم في ضوئها اتخاذ السياســـات الكفيلة بتحقيق ذلك · ونختتم هذه الورقة بعرض بعض جوانب التعاون العربي في حل مشكلة الاستهلاك في اوقات الحرب ·

ثانيا ـ اهداف المجتمع بين التنمية والامن القومي :

يمكن حصر الاهداف العامة للدول العربية في الرغبة في تحقيق أكبر قدر من الرفاهه الاقتصادية والاجتماعية · ويمكن حصر المتغيرات الرئيسية التي تؤثر

---

(١) تركز معظم الكتابات عن التنميـة الاقتصاديـة على تركيم رأس المال كعامل مقيد لاحتمـالات التنمية · انظر على سبيل المثال :

R. Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries,** Oxford, 1960.

وكذلك : A. Lewis The Theory of Economic Growth, Irwin

في رفاهتها في مستوى الدخل القومي ، ونرمز له بالرمز ى ، ومقدار الاستهلاك ونرمز له بالرمز س ، ولاشك انه الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي للافراد · ولكن نمطه الزمني هو الذي يتغير كان يضحى المجتمع باستهلاك حاضر مؤكد توقعا لاستهلاك اكبر في المستقبل · والمتغير الثالث الذي يؤثر في رفاهيه المجتمع هو مدى ما يوفره من امن قومي ضد العدوان خصوصا في ظل وجود اسرائيل وتزايد قوتها العسكرية مع الزمن ، ونرمز لهذا المتغير بالرمز ق ونعتبر ان كل واحد من هذه المتغيرات دالة في كمية السلع والخدمات المتاحة له · وتكون المشكلة الواجب حلها هي بيان التخصيص الامثل للموارد القومية بما يحقق اكبر قدر من الرفاهيه اى ان المشكلة تصبح هي محاولة تعظيم (Maximization) دالة الرفاهه ، ف في حدود امكانيات المجتمع ·

ف = ف ى (ك، ·· ك) ، س (ك ، ك ، ··ك) ، ق ١ (ك ···، ك) ·· (١)
١ ١ ن ١ ٢ ن ١ ١ ن

بشرط تحقق :

ن
محـــــــ أ ك = م (حيث ر = ١ ، ٢ ، ··· ، ل) ·····(٢)
و = ١ ر و و ر

وذلك اذا صغنا المشكلة بالطريقة التقليدية · اما اذا حاولنا حل هذه المسألة أساليب بحوث العمليات (Operations Research) او طرق البرمجة (خطية وغير خطية) (Programming Techniques) (١) فيجب ان تتحول القيود من صورة معادلة متباينة . أي تصبح المعادلة رقم (٢) على النحو التالي :

ن
محـــــــ أ ك د م ····· (٢ ـ أ)
و = ١ رو و ر د

حيث ك هي الكميات المنتجة من السلع المختلفة (استهلاكية او استثمارية او الخاصة بالامن القومي) · وتمثل أ المعملات الفنية أى كمية السلعة المنتجة فى القطاع ر اللازمة لانتاج واحدة من القطاع و (٣)

فاذا ما حاولنا كتابة الصيغة الصريحة (Explicit Form) لدالة رفاهة

---

(٢) راجـع
R. Dortman, P.A. Samuelson, and R.M. Solow, Linear **Programming, and Economic Analysis,** McGraw-Hill, New York, 1958.

(٣) اى ان هذه هى مكونات جداول المنتج والمستخدم المنسوبة الى الاقتصادى و · ولينونتشيف
S. Chenery and P. Clark, Interindustry Economics, John Wily, New York, 1959.

المجتمع فيمكن ان تأخذ الشكل التالى والذى تصوره بيجو (٤)

$$ف = ب_{1}ى + ب_{2}س + ب_{3}ق \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \quad (٣)$$

حيث تمثل ب ر الوزن النسبي الذى يخصصه المجتمع لكل هدف من اهدافه وهي كميات ثابتة ولكن يعاب على هذه الصورة انها تفترض امكانية تحقيق المجتمع لاى مستوى من مستويات الرفاهة وفي نفس الوقت الاستغناء عن اى قدر من احد الاهداف • مثال ذلك يمكن جعل الاستهلاك س يعادل صفرا وزيادة قدرات الامن القومي لاقصى حد بحيث تعظيم رفاهة المجتمع ولكن من الواضح ان هذه الصياغة تقودنا الى نتائج غير منطقية •

وذلك يجب ان يكون شكل داله الرفاهه المجتمع بحيث تستلزم قدرا ما من جميع هذه الاهداف ان كان للمجتمع ان يحقق أي قدر من الرفاهة • واحدى الصور التي ترشح نفسها هي

$$ف = ب_{1}ى^{ب_{1}} \; س^{ب_{2}} \; ق^{ب_{3}} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \quad (٣ - أ)$$

حيث ب ، ب١ ، ب٢ ، ب٣ عبارة عن ثوابت (٥) •

ويشكل تحديد شكل داله الرفاهه مسألة معقدة قد لا يسهل حلها مما يلجىء (٦) • البعض الى اتباع طرق اخرى وخصوصا طريقه التقريب المتالى (Successive Approximation) في تحديد التخصيص الامثل للموارد •

ويفرض اننا قد تمكنا من تحديد داله الرفاهة او داله التفضيل الاجتماعية في ظل اطار من التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الحاح الامن القومي بدرجة قوية (اى مع عدم وجود حالة حرب) فنجد ان الوزن الاكبر سيعطى لاعتبارات النمو • اى ان ب١ سيكون لها الوزن الاكبر وتكون المشكلة هنا هي حل النموذج بما يحقق هذه الاهداف •

اما اذا زادت اهمية الامن القومي بنشوب حالة الحرب واستمرارها لفترة طويلة فتزداد الاهمية النسبية للعامل ب٣ ثم نبحث بعد ذلك عن التخصيص الامثل للموارد في ظل هذه الصياغة الجديدة • وفي كل حاله من هذه الحالات يمكن وضع حدود دنيا على اهداف الاستهلاك الاخرى بما يتلاءم مع الحدود المقبولة اجتماعيا فاذا اردنا تحقيق نفس اهداف التنمية قبل حالة الحرب فان معنى ذلك أن تبقى ب١ على ما هي عليها • وفي ضوء رفع قيمة ب٣ فيجب ان تقل الاهمية

A. Pigou, **Economics of Welfare,** 4th. ed. London, 1952.

A. Bergson, **Essays in Normativ Economics,** Harrard University Press, 1966.

وكذلك

(٥) لاحظ ان هذه هى صورة دالة الانتاج كوب ودوجلاس Cobb-Douglas

(٦) Jau Tinbergen, **Economic Policy, Principles and Design,** North. Holland Publishing Co. Amsterdam, 1959, Especially Ch. 3.

النسبية للمعامل ب٢ اى مخصص الاستهلاك ـ وذلك على فرض عدم وجود طاقات عاطلة يمكن استخدامها بطريقة مباشرة ٠

والخلاصة هي انه يمكن تحقيق اهداف التنمية والامن القومي في وقت واحد ولكن ذلك يكون على نفقة الهدف الثالث وهو الاستهلاك ٠ وهو ما يجب ان يكون المجتمع مستعدا للتضحية به ٠

ثالثا ـ **(مصادر تمويل مخصص الحرب)**

وقبل الاسترسال في كيفية تنظيم الاستهلاك بعد تحديد حجمه الكلي يحسن بيان المصادر التي يمكن بواسطتها تمويل مخصص الحرب ٠ ولقد قسم البروفسور بيجو(٧) هذه المصادر الى اربعة هي :

آ ـ **زيادة الانتاج :** وذلك عن طريق القضاء على الطاقات العاطلة والمعطلة وتشغيل الموارد غير المستغلة ، زيادة عدد ساعات العمل ، رفع الانتاجية ٠٠٠ الخ ٠

ب ـ تقليل الاستهلاك والقضاء على الضياع فى استخدام السلع ٠

ج ـ تقليل حجم الاستثمارات الجديدة المخصصة للاغراض المدنية ٠

د ـ انقاض جزء من رأس المال القائم وتحويله لاغراض الحرب ٠

ونعرض بشيء من ايجاز لاحتمالات امتصاص هذه الاجزاء بالنسبة للحالة الحاضرة في ج ٠ ع ٠ م ولما كان الانفاق الحربي في عام ٦٦/٦٥ قد بلغ بالاسعار الجارية ١٧٥ مليون جنيه اى بنسبة ٩٪ تقريبا من الناتج القومي الاجمالى(٨) ونتيجة لظروف العدوان الاخيرة قد يكون من الضرورى ان كان لنا ان نزيل آثار العدوان ان ترتفع هذه النسبة الى حوالى ثلاثة اضعافها اى لكي تصل الى حوالى ٢٥٪ من الناتج القومي الاجمالي ٠ فكيف يمكن تدبيرها ؟ ونستعرض امكانيات الموارد الاربعة سالفة الذكر :

١ ـ زيادة الانتاج : وقد يكون اهم مصدر لزيادة الانتاج هو القضاء على الطاقة العاطلة حيث قدرت بحوالى ٣٥٪ من الطاقة الانتاجية الصناعية ٠ ولا شك ان هذا سيتطلب توفير بعض المستلزمات التي يستورد جزء منها ٠ هذا بالاضافة الى ان جزء من الايدى العاملة الماهرة ستكون قد امتصت للاغراض الحربية ، ويكون من الضرورى على الجزء الباقي زيادة ساعات عمله عما كانت عليه في اوقات السلم ٠ وهنا تتطلب ضرورة توعيتهم واستشعارهم بالواجب الوطني ٠ كذلك يمكن زيادة الانتاج عن طريق زيادة كفاءة المواد الاولية وذلك بتقليل الضياع منها ٠

٢ ـ تقليل الاستهلاك : بلغت نسبة استهلاك الافراد الى الناتج القومي الاجمالي

A. Pigou, **Political Economy of War, Macmillan,** London, 1940.

(٨) وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة عن السنة ٦٦/١٩٦٥ ٠ سبتمبر ١٩٦٧ ٠

في عـام ٦٦/٦٥ ٨ر٨٥٪ والاستهلاك الجماعي ٥ر٢٠ فتكون نسبة الاستهلاك النهائي الى الناتج القومي الاجمالى ٣ر٨٦٪ . ولا شك ان الوعي الجماهيرى والشعور بالمسؤولية يمكن ان يؤديا الى نقص هذه النسبة بكمية ملموسة وذلك عن طريق :

آ ـ الاقلال من الاستهلاك غير الضروري وخصوصا من السلع الاستراتيجية والمستوردة مثل الوقودبانواعه المختلفة ، الورق ، الاخشاب ، السجاير القمح ، الشاي . والمقصود بلفظ « غير الضروري » هو ان الحد منها سوف لا يؤثر كثيرا على انتاجية الايدى العاملة نتيجة لنقص الاستهلاك .

ب ـ الاقلال بقدر الامكان من الانفاق الحكومي على الاوجه التي لاتكون لها ضرورة ملحة في ظروف الحرب .

ج ـ التقليل بقدر الامكان من استهلاك السلع القابلة للتصـدير بغـرض امكانية استيراد العتاد اللازم للحرب .

٣ ـ **تقليل حجم الاستثمارات الجديدة المخصصة للاغراض المدنية :** بلغت نسبة الاستثمارات المحلية الى الناتج القومي الاجمالى فى سنة ٦٦/٦٥ ٦ر١٨٪ حول الادخار المحلي ٧ر١٣٪ منها ومول الباقي عن طريق الاقتراض مـن العالم الخارجي . وبلغت قيمة المباني والتشييدات الداخلة في اجمـالى الاستثمارات في هذا العام ٨ر١٧٨ مليـون جنيه اى بنسـبة ٠ر٤٨٪ من مكونات الاستثمار او حوالي ٩٪ من الناتج القومي الاجمالي . لذلك يمكن امتصاص جزء من التكوين الرأسمالي الجديدة المخصص للمباني والتشييدات لاغراض مخصص الحرب . على انه يجب الا يكون هذا من الجزء المخصص لزيادة الطاقة الانتاجية حيث ان اقلال الطاقة الانتاجيـة يعرض كـل من احتمالات النصر والنمو للخطر . بل ينصب النقص في الانشاءات عـلى المنازل وما شابهها والتي يمكن تحمل مستتبعاتها بدون نقص الانتاج .

٤ ـ امتصاص جزء كبير من رأس المال القائم وتحويله لاغراض الحرب . ولما كان انتاجنا من العتاد الحربي محدود فاننا نحصل على الجزء الغالب منـه عن طريق الاستيراد فيكون هذا المصدر محدودا نتيجة لعدم امكانية تحوير المعدات والآلات القائمة لاغراض الحرب المباشرة .

رابعا : **اجراءات تنظيم الاستهلاك :**

ولما كان المصدر الرئيسي لتجميع مخصص الحرب هو انقاض الاسـتهلاك وذلك حتى لا تتهدد عملية التنمية الاقتصادية بقدر كبير فاننا نتساءل عن الوسائل التى يمكن بواستطها تجميع مخصص الحرب وذلك بدون الاخلال بمتطلبات الكفاءة علما بان هذا يتبع بالضرورة نقص المتاح من السلع الاسـتهلاكية . ومجموعـة الاجراءات الرئيسية الممكن اتباعها لهذا الغرض هي :

آ ـ اجراءات سعرية .

ب ـ اجراءات دخلية ٠

ج ـ اجراءات تنظيمية ٠

آ ـ **الاجراءات السعرية :** بمعنى انه عند نقص المعروض من السلع الاستهلاكية فمن الممكن مواءمة الطلب عليها مع المعروض منها عن طريق رفع اسعار بعض السلع وذلك قطعا للطريق امام مستغلي مثل هذه الظروف وتجب فى هذه دراسة المرونات السعرية للطلب على السلع المختلفة حتى يمكن تحديد السلع التي تستجيب لمثل هذا الاراء وكذا مقدار التغيير الصحيح في الاسعار ٠ ولكن قد يكون هناك من الاعتبارات الاجتماعية والانمائية التي تتطلب ضرورة الابقاء على الاسعار على ما هي عليها ففي هذه الاحوال يجب اتباع احدى الوسيلتين الاتيتين او كلتيهما :

ويلاحظ انه ابان الحرب العالمية الثانية انشئت مكاتب لتنظيم الاسعار بما يكفل وصول السلع الى مستحقيها ٠ ولكن في ظل التخطيط الشامل لا تكون هناك ضرورة الى ذلك حيث تجب ان تتحدد الاسعار فى اطار الخطة الجارية ٠ ومن ثم يجب ان تتولى وزارة التخطيط (او الهيئة المسؤولة عن التخطيط) مهمة تحديد الاسعار ٠

ولم تؤد ظروف يونيو ١٩٦٧ الى رفع اسعار أية سلعة من السلع في ج ٠ ع ٠ م ٠ وربما كان السبب في ذلك هو المعونات التى تستلمها مما يؤدى الى نقص المتاح من السلع ٠

ب ـ **اجراءات دخلية :** اى يجب العمل على امتصاص جانب من دخول الافراد ومن ثم يقل استهلاكهم من السلع المدنية ويتم ذلك باحد الطرق التالية :

١ ـ **الضرائب :** وهذا هو الطريق الذى اتبع في الميزانية الحالية والتي ادت الى انقاص بعض الامتيازات ورفع معدلات بعض الضرائب لغرض المجهود الحربي ٠

ومعروف ان اعتبارات الكفاءة الاقتصادية تفرض استخدام الضرائب المباشرة بدلا من الضرائب غير المباشرة(٩) ٠

٢ ـ **القروض :** وذلك بمطالبة الافراد بالاكتتاب في قروض قومية للدفاع ٠ ويجب ان تكون بسعر فائدة منخفض جدا وهذا يتطلب دراسة امكانيات هذا الاجراء في الحد من الاستهلاك ٠

٣ ـ **التأمينات الاجتماعية والصحية :** كذلك يمكن اقتطاع جزء من دخول الافراد عن طريق التأمينات الاجتماعية والصحية ٠

٤ ـ **الادخار :** دراسة امكانية زيادة الجزء المقتطع كادخار ٠ استطلاع انشاء نظام للادخار من دخول الفلاحين مناظر للادخار من موظفي

---

(٩) W. Baumol, **Economic Theory and Operations Analysis,** Prentice-Hall, 1961.

الحكومة والقطاع العام خصوصا وان الحكومة تسوق محاصيلهم تعاونيا ٠

ج ـ اجراءات تنظيمية : ونقصد بها ادخال نظام البطاقات لبعض المجموعات السلعية وتجب هنا دراسة الانماط الاستهلاكية بين الريف والحضر حتى يستخدم نظام البطاقات بطريقة كفوءة ٠

خامسا : **دور التعاون العربي في حل مشكلة الاستهلاك :**

الى جانب الاجراءات سالفة الذكر نجد ان هناك بعض الجوانب الهامة لظروف الحرب نذكر منها :

١ ـ يتاح الحصول على معظم المعدات الحربية عن طريق الاستيراد ٠ ويتم سداد قيمتها بزيادة التصدير لذلك يجب اعطاء اهمية كبرى لكفاءة الانتاج وخصوصا السلع القابلة للتصدير ٠

٢ ـ يتاح جزء كبير من السلع الاستراتيجية (سواء كانت استهلاكية وسيطة او استثمارية) عن طريق الاستيراد ولذلك يجب دراسة الحجم اللازم للمخزون منها بحيث اذا انقطعت وسائل الاتصال بالعالم الخارجي لا يؤثر ذلك بدرجة محسوسة على النشاط الداخلي ٠

٣ ـ تتطلب الكفاءة الاقتصادية في المجال الحربي والمدني توفير وسائل نقل كفء ولذلك يجب حصر هذه الطاقات ودراسة الاستخدام الامثل في كلا المجالين ٠

ولا شك ان التعاون العربي يؤدى الى القضاء على كثير من هذه الاختلافات فالتكامل العربي في مجال الانتاج يعمل على توفير السلع اللازمة بدون الحاجة للجوء للعالم الخارجي ٠ وكذلك تعمل على الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

اما في مجال الاستهلاك فيمكن ان تمون الدول العربية التي بها فائض النقص في المعروض من السلع في الدول الاخرى بما يزيد من كفاءتها على مواجهة العدو ويتطلب ذلك توافر شبكة اتصال ونقل على كفاءة عالية بحيث يمكن اتمام ذلك في اسرع وقت ممكن وباقل التكاليف ٠

ومما لا جدال فيه ان موضوع التعاون العربي ودورة فى ظروف التنمية والامن القومي حيوى ويحتاج الى دراسات اعمق وهذا ما اتركه لزميل آخر ٠

المقرر : نشكر الدكتور محمد سلطان أبو علي لتلخيصه المركز لبحثه وتتفضل الآن الدكتورة هناء خيرالدين بتقديم بحث الدكتور احمد سعيد حسنين عن اصول السياسات الزراعية العربية في وقت السلم والحرب ٠

الاهداف والوسائل الاقتصادية
للسياسات الزراعية في الوطن العربي

دكتور احمد سعيد حسنين
استاذ الاقتصاد الزراعي
جامعة عين شمس

فهرست البحث

١ ـ مقدمـــة :

أ ـ أهمية الزراعة في النشاط الاقتصاد القومي ٠

ب ـ اهمية التنسيق بين الدول العربية ٠

ج ـ مدى امكان استخدام الموارد الزراعية فى تمويل الانشطة الاقتصادية الاخرى ٠

الباب الاول : الاهداف الاقتصادية للنشاط الزراعي ٠

أ ـ على المستوى العربي الاقليمي

١ ـ رفع الكفاءة الانتاجية بما يحقق تخفيض التكاليف ٠

٢ ـ ايجاد التكامل الافقي فى اقتصاديات الزراعة في البلاد العربية ٠

٣ ـ دراسة عوامل الانتاج غير المستغلة ووضع تخطيط لاستغلالها ٠

٤ ـ رفع الكفاءة التصديرية للحاصلات الزراعية ٠

٥ ـ الحد من الاستيراد الاستهلاكي من الدول الاجنبية التي تتطلب عملات حرة ٠

٦ ـ الربط بين الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات ٠

ب ـ على المستوى الاقليمي

١ ـ اشباع حاجات الاستهلاك مع تصنيع المنتجات الزراعية ٠

٢ ـ موازنة ميزان المدفوعات ومعادلة الخلل فيه ٠

٣ ـ تخطيط استخدام الفائض الزراعي لتحويله الى سلع انتاجية ٠

٤ ـ توظيف المواد الزراعية سواء موارد طبيعيـة او رأسـمالية او بشريـة ٠

ج ـ الاهداف الرئيسية في زمن السلم

١ ـ اشباع الاحتياجات السكانية من الغذاء ٠

٢ ـ عدالة في التوزيع للانتاج الزراعي ٠

٣ ـ تمويل مشروعات الخطة غير الزراعية مع مكينة الزراعة ٠

د ـ الاهداف الرئيسية في زمن الحرب

١ ـ توفير المواد الزراعية الاستراتيجية الغذائية بما يحقق الاكتفاء الذاتي ٠

٢ ـ توفير العملات الصعبة حتى يمكن توظيفها فى اغراض الحرب ٠

٣ ـ مقاومة الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي ٠

٤ ـ ايجاد خطط بديلة تناسب جميع الظروف المحتملة ٠

هـ ـ اهداف النشاط الزراعي بعد الحرب

١ ـ اعادة البناء ٠

٢ ـ تسديد القروض ٠

١ ـ دفع عجلة التنمية الاقتصادية ٠

الباب الثاني : الموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية

أ ـ الموارد الطبيعية

الارض والمياه والحرارة والضوء والرطوبة والامطار

ب ـ الموارد الرأسمالية ٠

جـ ـ الموارد البشرية ٠

د ـ الخبرات التنظيمية ٠

الباب الثالث : الوسائل التى يمكن استخدامها في تحقيق الاهداف

أ ـ وضع سياسة سعرية تخدم الاستهلاك والتصدير واستخدام السعر العادل لمواجهة المنافسة العالمية ٠

ب ـ استخدام الميزة النسبية في تخطيط سياسة زراعية ٠

جـ ـ وضع النظام للتكامل الاقتصادى مع استخدام الدورات الزراعية في هذا الشأن ٠

د ـ انشاء صندوق لتمويل المشروعات الزراعية طويلة الاجل ٠

د ـ رفع الكفاية الانتاجية عن طريق مكننة الزراعة واستخدام الاساليب التكنولوجية في العمليات الزراعية ٠

مقدمـــــة

اولا : اهمية الزراعة في النشاط الاقتصاد القومي

تهدف السياسة الزراعية في اى دولة من دول العالم الى زيادة الدخل الحقيقي في الزراعة · وذلك بزيادة الانتاج الزراعي ومضاعفة قيمته النقدية مع العمـــل على استمرار تلك الزيادة مع حسن توزيع الدخل الناتج بين المشتغلين بالزراعة ·

وتتضمن هذه السياسة برامج ومشروعات تؤدى الى تحقيق هذه الغاية بين الدول العربية وبعضها البعض · فيجب ان يراعى دائما فى التخطيط لهذه السياسة اية دولة من دول العالم او بين الدول العربية وبعضها البعض على وجه الخصوص الآتـــي :ـ

١ ـ ان يكون توزيع المواد الزراعية في شتى نواحيها · سواء أكانت رؤوس اموال ثابتة او دائرة توزيعها يصل الى حد الكفاية · ويغطى الانتاج الزراعي على نمو يتحقق معه الوصول الى زيادة الانتاج كما ونوعا بما يضمن تحسين الدخل النقدى للفلاح وبالتالى يزداد الدخل النقدى للدولـة وتزاد زيادة الواردات عن هذا بين الدول العربية وبعضها البعض · فمثلا رؤوس الاموال المودعة في بنوك انجلترا للكويت لو استغلت الاستغلال الامثل في الدول العربية مثل دول المغرب العربي والعراق والسودان وسوريا لعاد هذا على الاقتصاد العربي بالرفاهية والاكتفاء الذاتي ·

٢ ـ تمديد انواع الانتاج المطلوبة والمحاصيل الاكثر اقتصـادا بتوزيعهـا بين الاغراض القومية التي يسعى اليها والتى تحددها السياسة العامة لكـــل دولة واهم هذه الاغراض هي :

أ ـ توفير المواد الغذائية الزراعية للسكان ·

ب ـ انتاج السلع الزراعية التصديرية بما يكفل الحصول على اكبر دخـل من تصديرهـا ·

ج ـ انتاج المواد الخام اللازمة للصناعة ·

د ـ العناية بانواع الانتاج الزراعي التي تستخدم عددا كبيرا من العمال الزراعين والمساعدة على تبادل العمال الزراعيين عـلى اسـاس الميزة النسبية لكل دولة من ناحية العمالة الزراعية ·

٣ ـ تركيز انواع الانتاج في انسب المناطق واكثر انواع الاراضى ملائمة لهـا · فمثلا مصر لها ميزة نسبية في زراعة القطن فيفضل ان تخصص في زراعة القطن ، والعراق لها ميزة نسبية في زراعة الشعير فيفضل ان تخصص في زراعة الشعير وسوريا والجزائر في زراعة القمح فيفضل لهما ان تخصصا في زراعة القمح · وعلى هذا الاساس تنظم دورة زراعية جديـدة بين دول الوطن العربي ويوضع تنظيم جديد للاستغلال يســـتند الى زراعـة انسب

المحاصيل بأقل التكاليف مع وفرة في عدم الاستيراد وعلى هذا تزداد قيمة العملة الصعبة في الوطن العربي ويستفيد بها الاقتصاد القومي في خواص اخرى مكملة ٠

٤ ـ توجيه الانتاج الزراعي بحيث لا تكون هناك مغالاة في تحقيق ما تستهدفه السياسة الزراعية من رفع الدخل القومي الزراعي العربي الى حدوده الاقتصادية القصوى ٠

٥ ـ توفير الوسائل الفنية للانتاج الزراعي ويستلزم هذا توفير الاجهزة الفنية التي تعمل في ميادين التخطيط ورسم البرامج في الجامعة العربية للتنسيق بين دول الوطن العربي ٠

٦ ـ ربط مقومات الانتاج الزراعي ككل مع التوجيه والاشراف بحيث يدعم بعضها البعض وتتبادل المنفعة والخدمات لصالح دول الوطن العربي ٠

ويمكن القول اجمالا ان هذه الدول العربية لديها امكانيات بعيدة المدى للنهوض الاقتصادى الزراعي ٠ وان ظروف هذا النهوض ملائمة جدا ٠ ولو اتيح لها فرص التنظيم والاستقرار والوحدة المتكاملة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا واداريا ٠ وانه يمكن اعتبارها مجموعة متكاملة اقتصاديا ٠ وان برامج منظمة تتناول المنفعة بينها ستؤدى حتما الى زيادة الدخل القومي الزراعي لتلك الدول وبالتالى زيادة الدخل القومي الصناعي وبالتالى زيادة الدخل القومي عموما ٠ وهذا يعود على جماهير شعوبنا العربية بالرفاهية والازدهار ٠

وفي رأيي انه لا توجد مجموعة من الدول في العالم يمكن ان تكون وحدة او اتحادا اقتصاديا كاملا مثل هذه المجموعة سواء من الناحية الزراعية او الصناعية او التجارية بحيث يكمل بعضها البعض ٠

وهذه المنطقة العربية تتباين فيها الظروف المناخية والجغرافية تباينا عجيبا ٠ وتجود فيها محاصيل زراعية نباتية وحيوانية وسمكية وداجنية لملاءمة ظروف الاستغلال والانتاج ٠ وتوفر الكثير من مقوماته واهم هذه المقومات الارض والمياه ٠

ويمكن للتخطيط والتوجيه الاقتصاديين ان يؤديا دورا هاما في النهوض بالزراعة وتقدم الكثير من هذه الدول ٠ فكما نرى ان الكثير منها كان يعتبر مزارع لمحصول واحد تزرع لحساب الاحتكارات الاجنبية كما كانت الحال بالنسبة لمصر والسودان حينما كانا يعتبران مزارع لانتاج القطن لحساب مغازل انكلترا ٠

فلماذا لم توضع سياسات تخدم هذا الغرض للدول العربية وللوطن العربي فيحول الاقليم المصرى واقليم السودان في زراعة القطن لحساب مغازل الوطن العربي كله ٠ والاقليم السورى والجزائرى في زراعة القمح لحساب جماهير الوطن العربي وكذلك الاقليم اللبناني في زراعة تفاح للشعب العربي وهكذا ٠

ثانيا : اهمية التنسيق بين الدول العربية

والواقع ان ما نحن في حاجة اليه انما هو تكامل اقتصادى قائم على تخطيط

اقليمي شامل يحقق في النهاية زيادة في حجم التبادل التجاري بين الدول العربية. لان الدول العربية بفضل التنسيق الزراعي والصناعي سيكون لديها ما تعرضه على بعضها البعض فتزيد من حجم تجارتها فيما بينها .

فالدول العربية تزخر بخيرات طبيعية لا حدود لها . وعلى رأس هذه الخيرات البترول فانتاجها منه يصل الى ٢٣٪ من الانتاج العالمي واحتياطياتها تبلغ ٦٠٪ من المخزون العالمي وتنتج الدول العربية ٥ر٣٪ من قمح العالم ، ٨٪ من كروم العالم، ٩٪ من موالح العالم ، ٧٪ من قطن العالم ، ٨٥٪ من الاقطان طويلة التيلة ، ٥ر١٪ من حديد العالم . ومنها ايضا الفحم والنحاس والتالك . وفي بعض البلدان العربية غابات شاسعة .

ولدى بعض الدول العربية من ناحية اخرى ارصدة من العملات الحرة فيما لو استغلت في استثمارات داخل الوطن العربي لامكنها تحقيق تكامل زراعي وصناعي يحقق لنا اكتفاء ذاتيا في كثير من القطاعات الانتاجية .

ان ما يلزم الدول العربية هو استغلال سليم ومتكامل لهذه الخيرات حتى يعود على الدولة العربية بالانعام الاقتصادي والتقدم والرفاهية . وهذا أتركه للجامعة العربية لقيامها بالدراسات الفنية وقيامها بالدور الاهم والاكبر وهو اقناع الشعوب العربية والحكومات العربية لتنظيم عمليات الهجرة وتنظيم توزيع السكان من جديد في كثير من هذه الدول . وهذا بدوره يساهم بنصيب كبير في الاستثمار العربي وزيادة الانتاج القومي العربي .

هذه نظرة عامة او مقدمة بسيطة لاهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي القومي العربي ومدى أهمية التنسيق بين الدول العربية ومدى استخدام الموارد الزراعية في تمويل الانشطة الاقتصادية الاخرى .

وسأتناول بشيء من التفصيل في هذا البحث في الباب الاول الاهداف الاقتصادية للنشاط الزراعي على المستوى العربي الاقليمي وفي زمن السلم والحرب . والباب الثاني يشمل الموارد الزراعية المتاحة فى الدول العربية سواء كانت موارد طبيعية أو رأسمالية أو بشرية . والباب الثالث يشمل الوسائل التي يمكن استخراجها في تحقيق الاهداف .

الاهداف الاقتصادية للنشاط الزراعي

الباب الاول :-

أ - على المستوى العربي الاقليمي

يجب ان توضع الاهداف في ضوء الامكانيات والموارد المتاحة بحيث تخدم الاغراض القومية مع الاخذ في الاعتبار ايجاد التناسق التام بين كافة الانظمة الاقتصادية القومية الاخرى كالنشاط الصناعي والتجاري وغيرها .

ويمكن تحديد اهداف النشاط الزراعي في البلاد العربية على المستوى القومي في ضوء الاعتبارات السابقة في النقاط التالية :ـ

١ ـ رفع الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج المختلفة وذلك عن طريق رفع انتاجية الفدان المحصولي واستخدام الاساليب العلمية في الزراعة بما يحقق خفض تكاليف انتاج الوحدة وبالتالي تحقيق القدرة على منافسة السلع العالمية المتماثلة ٠

٢ ـ استخدام الموارد الزراعية المتاحة استخداما كاملا بحيث تستغل جميع المساحات القابلة للاستزراع وترتفع كفاءة استخدام المساحات الارضية المنزرعة ويقلل الى اقصى حد من المساحات البور غير المستغلة ٠

كذلك تحقيق كفاءة فى استخدام الموارد المائية على ضوء الظروف الخاصة بكل اقليم عربى وبالمثل زراعة المحاصيل التي تناسب الظروف الطبيعية فى البلاد العربية مستغلين في ذلك الظروف المهيأة للزراعة مثل الشمس التى لا تغيب عن البلاد العربية معظم ايام السنة ٠

٣ ـ ايجاد التكامل الاقتصادي الزراعي افقيا ورأسيا بين الدول العربية لما يحققه ذلك من التعاون الاقتصادى وتنشيط التجارة الخارجية بين هذه الدول والتكامل الافقى يعنى زراعة الحبوب في اقليم والالياف فى اقليم بحيث تغطى احتياجات البلاد العربية من مجموع انتاجها ٠ اى بتحقيق اكتفاء ذاتي من الحاصلات الزراعية عن طريق التكامل الافقي بينها ٠

والتكامل الرأسي Horizontal يعني ان تنتج الخامات الزراعية كالقطن مثلا وايجاد مصانع الحلج ثم مصانع النسيج والتجهيز بحيث يتحقق دخل أكبر وعماله اكبر عن طريق التخطيط على اساس التكامل الرأسي بين البلاد العربية ٠

٤ ـ دراسة عوامل الانتاج غير المستغلة ووضع تخطيط لاستغلالها ٠ حيث يلاحظ ان الموارد الزراعية وخاصة الموارد الطبيعية غير مستغلة فالاراضى الزراعية غير مستغلة بنسب متفاوتة وذلك يمثل انحرافا في استخدام الموارد الطبيعية ٠ لذلك يلاحظ ان القوى البشرية مرتفعة التكاليف نتيجة وجود بطالة مقنعة في العمالة وعدم التوسع في استخدام المكننة في الزراعة كما يلاحظ ان الموارد المائية ـ مع وجود معظم البلاد العربية على شواطىء البحار والخلجان ـ غير مستغلة استغلالا اقتصاديا وهكذا بالنسبة لكثير من عوامل الانتاج ٠

وهذا الامر جدير باهتمام المسؤولين عن تخطيط استخدام الموارد اذ انه بدون رفع الكفاية الانتاجية لتلك الاستخدامات وبدون استخدام هذه الوسائل استخداما كاملا بنسبة عالية فان هذه الموارد تمثل رأسمال عاطل وغير مستغل ٠

٥ ـ رفع الكفاءة التصديرية للحاصلات الزراعية وذلك عن طريق دراسة الاسواق والاذواق وانتاج السلعة الجيدة بما يحقق وفرا في العملات الصعبة لمواجهة اعباء القيمة الاقتصادية وتسديد القروض ويقضى ذلك التوسع في اتفاقيات الدفع وبذل الجهود للاحتفاظ بالاسواق التقليدية واطلاق عمليات التصدير ومنع معوقاتها وتطوير اللوائح بما يحقق هذا الهدف ومنح اعانات التصدير ٠

٦ ـ الحد من الاستيراد الاستهلاكي ويتحقق ذلك بتخطيط احتياجات البلاد من السلع الغذائية الاستهلاكية سواء كانت حبوب او لحوم واستيراد هـذه الاحتياجات من الدول العربية بدلا من استيرادها من الدول الاخرى ٠

ولا شك ان ذلك سوف يؤدي الى توفير العملات الصعبة التي يتطلبها استيراد هذه السلع من الاسواق الاجنبية ٠

٧ ـ الربط بين الانتاج والاستهلاك بحيث يتحقق وفر يمكن عن طريقه خلق استثمارات وذلك نتيجة لتحقيق الفائض من الانتاج الزراعي الذي يتحول الى مدخرات قومية يمكن توجيهها في انشاء المشروعات الاستثمارية الاخرى وبالتالي يتحقق استخدام عوامل الانتاج غير المستغلة فضلا عن خلق فرص العمالة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من السكان والقضاء على البطالة السافرة والمقنعة ٠ كذلك يجب الربط بين الصادرات والواردات تحقيقا للتوازن في الميزان التجاري للبلاد العربية والعمل على رفع معدلات التبادل التجاري مع دول العالم ٠

ب ـ على المستوى القومي

١ ـ تحقيق اشباع حاجيات الاستهلاك للأعداد الكبيرة من السكان بما يتمشى مع معدلات الاستهلاك في البلاد النامية ويجب ان يدخل في الاعتبار الظروف غير الملائمة بالنسبة للبلاد خصوصا في حالة الحرب والتي يجب ان تستهدف السياسات الزراعية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الهامة ٠

ومما يجدر ذكره أهمية تصنيع الخامات الزراعية بقدر الامكان اذ ان ذلك يترتب عليه زيادة الدخول وزيادة فرص العمالة ٠

٢ ـ موازنة ميزان المدفوعات ومعادلة الخلل فيها اذ انه من الملاحظ ان ظروف التنمية الاقتصادية في البلاد اقتضت التوسع في استيراد السلع الانتاجية والرأسمالية من الدول الاجنبية بدرجة تفوق التصدير اليها مما أوجد خللا في الموازين التجارية الامر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند رسـم سياسة للتجارة الخارجية في مجال الزراعة ٠

٣ ـ تخطيط استخدام الفائض الزراعي وتحويله الى سلع انتاجية وذلك باستخدام هذا الفائض في تمويل التنمية الصناعية فضلا عن مكننة الزراعة لما يحققه ذلك من وفرة في الانتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي على المسـتوى القومي ٠

٤ ـ توظيب الموارد الزراعية سواء كانت طبيعية أو رأسمالية او بشرية بما يحقق أعلى كفاية انتاجية متاحة ٠

فالارض تصنف لمعرفة جدرانها الانتاجية وتزرع على أسس علمية مستخدمين في ذلك الاساليب التكنولوجية مع وضع دورات زراعية مناسبة لتلك الاراضى تكون أقتصادية أي تحقق اكبر فائض ممكن وبحيث لاتقلل من خصوبة التربة ٠

والمياه تحصر مواردها وينظم استخدامها لمنع الفقد فيها سواء بالتبخر او بالتسرب أو باساءة الاستخدام وتزرع المحاصيل ذوات الاحتياجات المائية الاقل خصوصا في المناطق التي تعاني نقصا في المياه ٠

والآلات يجب تحقيق الكفاية في تشغيلها وصيانتها ومنع الاعطال بها واستخدامها بدلا من العمال الذين تستوعبهم المصانع ٠

والموارد البشرية يجب القضاء على البطالة السافرة بخلق فرص عمل جديدة عن طريق التوسع في المشروعات الجديدة والقضاء على البطالة المقنعة عن طريق تدريب العمال ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ٠

كذلك يجب وضع معايير نمطية ومعدلات آراء لهذه العوامل التي تشترك في الانتاج حتى تكون مرشدا في تحديد الجرعة التي تؤخذ من كل عامل من هذه العوامل تخفيفا من تأثير قانون تناقص الغلة الذي يؤثر بصورة واضحة على الزراعة ٠

ج ـ اهداف النشاط الزراعي في زمن السلم

١ ـ اشباع حاجيات الاستهلاك رفعا لمستوى المعيشة بين السكان باسعار مناسبة ٠

٢ ـ تحقيق عدالة فى التوزيع للموارد والاستخدامات الزراعية بحيث يكون هناك تكافؤ للفرص لكل فرد ٠

٣ ـ تنظيم الاستغلال الزراعى تلافيا لاضرار تفتيت الملكية واستخدام الاساليب الحديثة فى الزراعة وادخال محاصيل اقتصادية جديدة وتنويع الانتاج حتى لا يكون الدخل القومى تحت رحمة ظروف طارئة وحتى لا يوضع البيض في سلة واحدة ٠

٤ ـ تمويل مشروعات الخطة غير الزراعية مع مكننة الزراعة ولا يتحقق ذلك الا بايجاد فائض زراعي كبير يمكن من القيام بهذا الدور الكبير ٠

د ـ اهداف النشاط الزراعي في زمن الحرب

١ ـ الوصول بالانتاج الزراعي الى ايجاد الاكتفاء الذاتي للبلاد بما يمكن من مقاومة الضغوط الخارجية من الدول الاستعمارية وبما يزيد من كفاءة الصمود مع التركيز على المواد الزراعية الاستراتجية الغذائية ٠

٢ ـ توفير العملات الصعبة حتى يمكن توظيفها فى اغراض الحرب وهذا يتطلب وضع اولويات للمشروعات التي تنفذ مع الابتعاد عن المشروعات ذوات العائد البعيد وتشجيع المشروعات ذوات العائد السريع ٠

٣ ـ مقاومة الضغوط الاقتصادية التى يتعرض لها الاقتصاد القومي وذلك عن طريق تنظيم الاستهلاك وربطه بالانتاج ومراعاة ايجاد التكامل الرأسي والافقي بين البلاد العربية ٠

٤ ـ ايجاد خطط مرنة وبديلة للاقتصاد الزراعي والاخذ بنظام التوجيه بحيث ينظم الاستغلال الزراعي بما يخدم اهداف اقتصاديات الحرب وان تكون هناك خطط بديلة لمواجهة كافة الظروف السيئة قبل الظروف المناسبة ٠

هـ ـ اهداف النشاط الزراعي بعد الحرب

١ ـ العمل على اعادة البناء وذلك بتحقيق فائض زراعي ناتج عن خفض التكاليف واستخدام الاساليب العلمية فى الخدمة الزراعية وتمويل المشروعات الاخرى ٠

٢ ـ تسديد القروض التي نشأت عن الحرب وتمويل العمليات العسكرية وميزانية الدفاع ٠

٣ ـ دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يرفع من معدلات النمو الاقتصادى بما يواجه الزيادة في السكان ٠

الباب الثاني : الموارد الزراعية المتاحة فى الدول العربية

أ ـ الموارد الطبيعية

الحقيقة التي لا جدال فيها هي ان الدول العربية تزخر بالخيرات الطبيعية التي لا حدود لها وعلى رأس هذه الخيرات البترول فانتاجها منه يصل الى ٢٣٪ من الانتاج العالمي واحتياطياتها تبلغ ٦٠٪ من المخزون العالمي ٠٠٠ وتنتج الدول العربية من الانتاج الزراعي حسب الاحصائيات المنشورة فى الامم المتحدة في سنة ٩٦٨ فنجد تنتج ٥ر٣٪ من القمح في العالم ، ٨٪ من كروم العالم ٩٪ من موالح العالم ٧٪ من قطن العالم ، ٥ر٨٪ من الاقطان الطويلة التيلة وباطن اراضينا مفعمة بالمعادن ففيها ٤٪ من رصاص العالم ، ٥ر٥٪ منجنيز العالم ، ٣٥٪ من فوسفات العالم ٥٢ر١٪ من حديد العالم ٠٠٠ وفيها ايضا الفحم والنحاس والتالك وفي بعض البلدان العربية غابات شاسعة ٠

كما نلاحظ ان الدول العربية وفيرة المياه ففيها الانهار وممرات المياه التي تكفي العالم العربي لو ان هناك تكاملا اقتصاديا داخل اطار وحدة اقتصادية عربية ٠

وكذلك نجد ان الحرارة والرطوبة والامطار في الوطن العربي مناسبة للمحاصيل الضرورية ومفيدة ويجب على الفنيين اختيار المحاصيل التى تناسب جو كل دولة عربية وأما كميات الضوء فهي كافية ومناسبة

ب ـ الموارد الرأسمالية

ان لدى الدول العربية الموارد الرأسمالية الكافية · فنجد مثلا لدى بعض الدول العربية من ناحية اخرى ارصدة من العملات الحرة لو استغلت في استثمارات داخل الوطن العربي لامكنها ان تحقق تكاملا اقتصاديا زراعيا وصناعيا يحقق لنا اكتفاء ذاتيا في كثير من القطاعات الانتاجية ·

ان ما يلزم الدول العربية هو استغلال سليم ومتكامل لهذه الخبرات ، وهذا مكفول فى اطار الوحدة الاقتصادية العربية الكاملة والا فماذا عسى ان نفيد من سوق عربية مشتركة بينما الدول العربية ما زالت تستورد من الخارج نحو ٥٠٪ من احتياجاتها من السكر ، ٦٠٪ من احتياجاتها من الورق ، وبعض الدول العربية كمصر والكويت ولبنان ما زالت تستورد قمحا من الخارج بينما يستطيع بلد كالسودان مثلا او العراق او سوريا اذا ما توسع فى زراعة مناطق شاسعة بالقمح ان يلبي احتياجات مصر وبعض الدول العربية الاخرى من هذا المحصول الغذائي ·

ج ـ الموارد البشرية

تعتبر القوى البشرية دعامة النظام الاقتصادى لاى بلد من بلدان العالم وتهتم البلاد النامية بصفة خاصة بدراسة هذه القوى بما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية اذ انها من عوامل الانتاج الرئيسية للبلد · ولهذا تقوم بحصر مصادر القوة البشرية وقوة العمل الداخلة فيها سواء كان ذلك على مستوى الدولة او لكل قطاع رئيس ـ قطاعات الاقتصاد فى الزراعة او الصناعة او الخدمات او الانتاج او البحث العلمي · وكل ذلك لتقدير حجم العمل المتاح من الذكور والاناث كل بما يناسب كل دولة عربية فمثلا نجد فى السودان مساحة كبيرة من الاراضى الزراعية وقلة فى الايدي العاملة الزراعية · وكذلك ألجزائر والعراق · أما في مصر فالعكس ، فهناك ارض زراعية بسيطة وكثرة في الايدى الزراعية فيجب على هذا الاساس تبادل الايدى العاملة الزراعية بين البلدان العربية ووضع سياسات واضحة لهذا النظام وملائمة للاستخدام الكامل للطاقة البشرية المنتجة وحتى المتاحة لها · وهذا يساعد على زيادة الدخل القومي وبالتالى زيادة مستوى المعيشة للفرد · كما تساعد على رسم سياسة سليمة لتنمية هذه المصادر البشرية تتمشى مع الخطوط العريضة لاهداف التنمية في الدول العربية ·

والهدف من دراسة القوى البشرية فى الدول العربية هو عمل دراسة مقارنة للاحصاءات عن القوى البشرية لبعض الدول العربية وتقدير السكان ذوى النشاط الاقتصادى ·

ويجب ان يؤخذ في الحسبان دراسة التركيب السكاني والقوى البشرية في الدول العربية وعرض النشاط الاقتصادى حسب السن ونوع النشاط لكل

من الذكور والاناث ومقارنتها بالنسبة للدولة ٠

ونجد من الدراسات التي اجريت في معهد التخطيط القومي ان نسبة العاملين الى جملة السكان في كل دولة عربية لم تصل بعد الى المعدلات التي تمثل الدول الزراعية في العالم ، مع العلم بان الكويت وليبيا ليستا من الدول الزراعية٠

اما معدلات النشاط الاقتصادى للنساء فى الدول العربية بصفة عامة فانه يميل الى الانخفاض بدرجة كبيرة عن باقي دول العالم المتقدم ٠ وهذه المعدلات الموجودة في غرب اوربا وامريكا وبالطبع يدعمه التعليم بين النساء وأقامة فرص العمل وتطوير العادات والتقاليد لتلاحق ركب الحضارة لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة ٠٠ ومع الارقام التي خرجب من آخر احصاءات اجريت فى الدول العربية من النشاط الاقتصادى للرجل والمرأة في قطاع الصيد والزراعة مثلا ٠ فانها بالنسبة الى الذكور تمثل اعلى نسبة مئوية من جملة العاملين الذكور فى كل من هذه الدول اذ تبلغ اقلها ٥ر٣٥٪ فى الاردن وهذا الانخفاض سببه عدم دقة التبلغ عن النشاط ٠ اذ ان نسبة المشتغلين فى الاردن غير الموضح نشاطهم الاقتصادى ٣ر١٩٪ من السكان المشتغلين واعلاها ٢ر٨٧٪ فى السودان ٠

اما عن الاناث فانها تتراوح بين ٧ر١٥٪ في ليبيا و ٧٢ر٨٩٪ في الجزائر عدا الكويت اذ ان نشاطها الاقتصادى لا يمثل الزراعة ٠

وفي سوريا تقول الارقام ان ٢ر٦٣٪ من الذكور المشتغلين يعملون فى الزراعة ومن الاناث ٥ر٥٢٪ وفى ج ٠ ع ٠ م ٧ر٥٧٪ من الذكور ٨ر٤٣٪ من الاناث وفي المغرب ٨ر٥٧٪ من الذكور ٣ر٨٩٪ من الاناث وفى الجزائر ٦٨٪ من المشتغلين من الذكور يعملون فى الزراعة والصيد ٧ر٧٩٪ من الاناث ٠ وفى السودان ٢ر٨٧٪ من الذكور ، ٦٢ر٨٣٪ من الاناث ٠

د ـ الخبرات التنظيمية والادارية

ادارة المشروع وتنظيمه تعتبران من اهم العوامل التى تؤثر على الانتاج حيث ان الوظيفة الادارية تتطلب القيادة الممتازة التى يكون فيها العزم والقوة مع الحسنة حتى يمكن توجيه افراد المشروع بشكل يزيد من كفاية العنصر البشرى والانساني ومنع الاحتكاك وتحقيق التعاون وتنسيق اعمار افراد المشروع ٠ وبذلك تتحقق اهداف المشروع باكبر كفاية ٠

ومن الملاحظ حاليا في ادارة المشروعات ان المشروعات التجارية والادارية يديرها المحاسب ٠ والمشروعات الصناعية يديرها وينظمها المهندس والمشروعات الزراعية يديرها مهندس زراعي وهذا فى رأيى خطأ كبير فى التنظيم والادارة ٠ وارجو من المخططين فى الدول العربية ان يضعوا فى الحسبان ان ادارة المشروع وتنظيمه يقعان على عاتق الاقتصادى ٠ فعلى الاقتصادي ان يتخصص في الاقتصاد أى في زيادة الدخل القومي وتخفيض التكاليف فى اقل وقت وبدون اسراف ٠٠٠ مع الاخذ فى الاعتبار بان على الاقتصادي ان يكونملما بفروع

العلوم الاخرى مثل المحاسبة والاحصاء والتكاليف والتحليل المالى والتمويل والهندسة والنواحى الفنية الاخرى ٠

الباب الثالث : الوسائل التي يمكن استخدامها فى تحقيق الاهداف

أ ـ سياسة الاسعار

يجب وضع سياسة سعرية للحاصلات الزراعية تخدم اهداف الانتاج والاستهلاك والتصدير ٠

ففي مجال الانتاج يجب ان تكون الاسعار مجزية بالنسبة للمنتجين حتى يكون فى ذلك تشجيع لهم على زيادة الانتاج ٠

وفى مجال الاستهلاك يجب ان تكون الاسعار معتدلة بحيث يمكن للاسعار ان تنافس في الاسواق المحلية والخارجية اسعار السلع المثيلة او البديلة ٠

وفي مجال التصدير يجب ان تكون الاسعار قادرة على منافسة الاسعار العالمية بما يحقق سعة فى الطاقة التصديرية ٠

واقتصاديا يجب ان يحدد السعر العادل بالنسبة لجميع هذه العناصر على اساس علمي يحقق بموجبه اعطاء عوامل الانتاج العوائد المناسبة التى يستقر عليها المجتمع وفقا لانظمته ومثله وتقاليده وان اية زيادة فى اسعار السلع عن هذا القدر تعتبر ربحا حراما يجب محاربته ٠

ويمكن تحديد هذا السعر عند التقاء منحنى التكاليف الحدية للوحدة مع الايراد الحدى لنفس الوحدة المنتجة ٠

ب ـ الميزة النسبية

لرسم سياسة رشيدة فى التجارة الخارجية يجب استخدام الميزة النسبية للسلع المنتجة في البلاد العربية تشجيعا للصادرات فبعض الدول لها ميزة نسبية فى العمالة اذ ان اجورها اقل من الاجور اللازمة لاقتناء القوة البشرية في بلد آخر فيقال ان هذه البلدة لها ميزة نسبة في العمالة ٠

وبعض الدول لها ميزة نسبية فى الظروف الطبيعية التي تناسب زراعة محاصيل معينة ولا تتوفر هذه الظروف فى البلاد الاخرى ٠

وبعض الدول تربطها بدول العالم الاخرى شبكة مواصلات برية او بحرية جيدة وهذه الظروف لا تتوافر لبلدان أخرى فيقال ان هذه الدول لها ميزة نسبية فى هذا الشأن ٠

وعلى ذلك يجب ان تحدد الدول العربية المميزات النسبية لها والتى تجعلها قادرة على تحقيق تفوق على غيرها وعليها ان تركز على انتاج السلع التى لها فيها ميزة نسبية ويكون من آثار ذلك تحقيق خفض فى التكاليف او الوصول الى جودة فى الانتاج تمكنها من كسب الاسواق العالمية مما تروج معه التجارة الخارجية

وتزيد الرفاهية ويعم الرخاء ٠

ومما يجدر ذكره فى هذا الشأن اهمية تنظيم التجارة الخارجية بحيث يمكن تصدير سلعة معينة لبلدة معينة بالعملة الحرة فى حين تشترى نفس هذه السلعة من اسواق اخرى لا تتطلب العملات الحرة غير المتوافرة ٠

ج ـ وضع نظام للتكامل الاقتصادى بين الدول العربية

بمعنى ان يتم التكامل الافقي والرأسي بين الدول العربية بحيث يتم مداركة احتياجات الدول العربية الاساسية من بعضها البعض ويلزم ان ينشأ فى جامعة الدول العربية جهاز فني تكون مهمته تنسيق السياسات الزراعيـــة فى البلاد العربية بحيث يتكامل انتاجها بما يوازى احتياجاتها مع الاخذ فى الاعتبار تقليـل الاحتياج على منتجات الدول الاجنبية الاخرى بقدر الامكان ٠

وبناء على ذلك يجب ان تتحول قنوات التجارة الخارجية بحيث تزيد بـين الدول العربية ويقتصر الاستيراد والتصدير من الدول الاجنبية على السلع التي لا يمكن انتاجها فى نطاق الدول العربية

د ـ انشاء صندوق لتمويل المشروعات طويلة الاجل

بمعنى ان جميع المدخرات التي تودع فى بنوك البـلاد الاجنبيـة يجب ان تتحول الى بنوك البلاد العربية لاستثمارها فى المشـــروعات التى تحقق عـائدا في الزمن الطويل ٠

و ـ رفـع الكفاية الانتاجية

وذلك عن طريق استخدام الاساليب العلمية فى الزراعة ورفع كفاءة العاملين فى هذا القطاع ومكننة العمليات الزراعية واستخدام المساحات الارضية بكفاءة عالية ووضع دورات زراعية اقتصادية يراعى فيها ظروف التربة وظروف الجـو وظروف الخدمة ٠

سياسة التنمية الصناعية ومقتضيات الامن القومي في الوطن العربي

بقلم دكتور فوزي رياض فهمي
الخبير الاول بمعهد التخطيط القومي
الجمهورية العربية المتحدة

تشير تحاليل أقتصاديات التنمية عامة الى ان الدول المتقدمة صناعيا هي الدول الغنية اى الدول ذوات الدخل الفردي المرتفع او الدول التي تسجل مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية فيها ارتفاعا ملحوظا · ونحن اذا نظرنا ، من زاوية أخرى ، الى دول العالم من حيث القوى التي تتمتع بها او من حيث متانة مركزها في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية نجد ان الدول المتقدمة صناعيا هي تلك الدول التي تتصدر دول ـ دول العالم في هذه المجالات ـ هذا بغض النظر عن لنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تسير عليه مجتمعات هذه الدول · يكفي ان نشير ، في هذا الصدد الى ان اقوى دولتين في العالم في الميدان العسكري والسياسي هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية · وفي الوقت نفسه تسجل تحاليل الاقتصاديات القومية ان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية هما ايضا اقوى قلعتين صناعيتين في العالم وهنا نجد ان العلاقات الاجتماعية التي تحكم قوى الانتاج في كلا المجتمعين تتختلف كل الاختلافات بل هما ، في الحقيقة ، على طرفي نقيض · فبينما نجد ان مجتمعات الاتحاد السوفيتي تأخذ بالنهج لاشتراكي واقتصادياتها تسير وفق الاقتصاد المخطط ، نجد ان مجتمعات الولايات المتحدة الامريكية تأخذ بالنظام الرأسمالي واقتصادياتها تدار على أسس نظام المشروعات الفردية ·

واذا كنا نعتبر ان المعيار الاساس في التفرقة بين الدول من حيث درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي هو درجة تصنيع الدولة ، فاننا نستطيع ان نقرر ان من اهم المعايير في التفرقة بين الدول من حيث القوة في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية هو يضا درجة تصنيع الدولة · وبمعنى آخر ، فنحن عندما نريد ان نظهر التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة من حيث مستوى المعيشة وننظر الى ارقام مستوى الدخل في هذه الدول ثم نجد ان الدول الصناعية والدول المتخلفة هي الدول الزراعية · فاننا سنجد نفس الظاهرة اذا حاولنا ان نرتب الدول وفق مراكز القوى التي تتمتع بها في مجالات الاقتصاد والسياسة والاستعداد الحربي(١) · الامر الذي لاشك فيه هو اننا نجد ان الدول

---

(١) قد يبدو انه توجد بعض الاستثناءات لهذه القاعدة العامة · مثال ذلك : المانيا الغربية · حقيقة يبدو ان هاتان الدولتان قد فقدتا بعض مراكز القوة بعد ان منيا بالهزيمة فان الحرب العالمية الثانية وما تبع ذلك من أجراءات فرضت عليهما بعد الحرب : من احتلال ارضيهما ومنعهما من تكوين جيوش قومية · ولكن مع استعادة فرضت عليهما بعد الحرب : من احتلال ارضيهما ومنعهما من تكوين واليابان ، نستطيع ان نلمس ، بطريقة او أخرى النفوذ الذى تتمتع هاتان الدولتان فى كثير من المجالات خاصة فى الدول الرأسمالية ·

التي تحتل فيها الصناعة مركزا منخفضا في الاقتصاد القومي هي الدول التي تفتقر الى « امكانياتها الذاتية » في الحفاظ على أمنها القومي في جميع مجالاته : الاقتصادية والسياسية والعسكرية ٠

واذا كنا نسلم بان الدول التي تتمتع بمراكز القوى في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية هي الدول التي يحتل فيها النشاط الصناعي مركزا مرموقا في هيكل الاقتصاد القومي ، فلنا ان نتساءل عن سبب هذا التوافق ٠ ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب منا ان نشير الى بعض مظاهر الهيكل الصناعي في الدول الصناعية المتقدمة ٠ وسنكتفي هنا بالاشارة الى خاصيتين رئيستين يمتاز الاقتصاد القومي في هذه الدول وهما ما نعتقد أنهما يشكلان فى حقيقة الامر ، القوى التي تتمتع بها الدول المتقدمة صناعيا ٠

اولا ـ التقدم التكتولوجي

نلاحظ دائما ان الدول المتقدمة صناعيا هي الدول التي يسجل فيها التطور التكتولوجي تقدما بارزا ٠ والمهم في هذا الشان هو ان الدول المتقدمة صناعيا تهيمن على التقدم التكتولوجي في مجالات معينة تحرز فيها السبق ٠ اذا سرنا الى الامام بعض الشيء ، نجد ان هذه الدول المتقدمة صناعيا تمتلك القدرة على أبتكار واستحداث أساليب التقدم التكتولوجي اى انه الى جانب المستوى العالي من التقدم التكتولوجي الذي يسود مجتمعات الدول المتقدمة صناعيا ، فانها تمتلك القدرة والامكانيات على أستحداث المزيد من أساليب التقدم والتطور التكتولوجي من مواردها الذاتية ٠ وهذا هو ما يساعد هذه الدول على تطوير صناعاتها باستمرار ، وبالتالي يساعدها في تطوير جميع أجهزتها في كافة الميادين : في البحوث ، وفي الادارة ، وفي الزراعة وفي الخدمات ، وفي وسائل واساليب الدفاع والامن القومي٠ ولعل اوضح مثل في هذا الشان هو التقدم الكبير في صناعة الالكترونات وعلاقته بتطوير أجهزة الدفاع والامن القومي ٠ وكما نرى فان التقدم التكتولوجي مستمر بل انه يسير بسرعة مذهلة في الدول المتقدمة صناعيا بغض النظر عن كون هذه الدول تأخذ بالنهج الاشتراكي او النهج الرأسمالي ٠ هذا التطور المستمر والسريع في الكتولوجي في الدول المتقدمة صناعيا يشكل تهديدا مباشر على تقدم وأمن الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع مالم تتبع هذه الدول ـ اى النامية ـ سياسة صناعية معينة كما سنشير الى ذلك فيما بعد ٠

ثانيا : الاهمية النسبية لصناعات السلع الانتاجية :

نلاحظ ان صناعات الالات والمعدات الانتاجية والتي يطلق عليها عادة فئة صناعات السلع الاستثمارية او صناعات السلع الانتاجية تحتل مركزا نسبيا كبيرا في البنيان الصناعي في الدول المتقدمة صناعيا ٠ وغالبا ما نجد ان نصيب هذه الفئة من الصناعات يحتل مركز الصدارة في هيكل الانتاج الصناعي في هذه الدول ٠ فاذا اضفنا الى هذه الفئة من صناعات السلع الاستثمارية بعض الصناعات الاخرى التي تنتج السلع الوسيطة مثل الحديد والصلب والاسمنت وبعض

الكيماويات ـ وهي ما نطلق عليها الصناعات الثقيلة الأساسية Basic Heavy Industries فاننا نجد ان صافي انتاج هاتين الفئتين من الصناعات يستحوذ على الجانب الكبير من مجموع صافي الانتاج الصناعي في الدول الصناعية المتقدمة · وتدل أحصائيات الانتاج الصناعي في معظم الدول المتقدمة صناعيا على ان نصيب هذه الصناعات ـ اى صناعات المعدات الانتاجية والسلع الوسيطة الاساسية ـ تكون حوالى ٦٥٪ الى ٨٥٪ من مجموع صافي الانتاج الصناعي ·

وفي الحقيقة فاننا نجد ان من اهم معايير قياس درجة تصنيع لدولة هو المركز النسبي الذي تحتله صناعات السلع الانتاجية وصناعات السلع الثقيلة الاساسية في مجموع صافي الانتاج الصناعي ·

هاتان الخاصيتان الرئيسيتان اللتان تميزان الهيكل الصناعي في الدول المتقدمة صناعيا تسمحان لها ان تعتمد على مجهوداتها الذاتية في انتاج جانب كبير من المعدات الانتاجية اللازمة لدفع وتطوير عملية التصنيع ، اى التي تكفل ان تزاول عملية الانتاج الصناعي وفق نظام تكنولوجي متقدم · ونحن نعرف ان مصانع الالات والمعدات الانتاجية تستطيع ان تنتج ـ اى ان تصنع ـ اى نوع من الالات بادخال تعديلات بسيطة نسبيا في العملية التصنيعية · وهذا هو ما يتيح تطبيق نتائج البحوث المتطورة في التكنولوجي في وقت قصير نسبيا وبكفاءة عالية من ناحية أخرى نجد ان مصانع الالات التي تنتج ادوات الانتاج التي تستخدم في أنتاج سلع حربية فالماكينة التي تنتج ترسا لآلة النسج القطني ـ النول ـ فانها أنتاج سلعا حربية فالماكينة التي تنتج ترسا لآلة النسج القطني ـ النول ـ فانها تستطيع أيضا ان تنتج ترسا ـ بمواصفات معينة ـ لدبابة مثلا ·

ولهذا نجد ان الدول المتقدمة صناعيا هي أيضا الدول المتقدمة في نواحي الانتاج الحربي · وايضا نجد ان الدول المتقدمة بهذا المضمون للتكوين الهيكلي للنشاط الصناعي ـ اى بمعنى ان الدول التي يتقدم فيها التطور التكنولوجي بخطوات مستمرة وسريعة والتي تحتل فيها فئة صناعات المعدات الانتاجية والصناعات الاساسية مركز الصدارة في هيكلها الصناعي ـ هذه الدول هي اقدر الدول على تطور وتقدم وسائل حماية أمنها القومي · ففضلا عن أنتاجها المتطور بمستوى تكنولوجي متطور ، فانها بحكم انتاجها من المعدات الانتاجية والالات تستطيع في وقت الخطر ان تحول انتاجها المدني الى انتاج معدات حربية ووسائل الدفاع اللازمة لحماية امنها القومي في وقت قصير نسبيا وبالاعتماد على مواردها وجهودها الذاتية · وفي اوقات السلم ، فانها تستطيع ايضا ان تستفيد من الاستحداثات والمخترعات الجديدة التي تظهر في دول اخرى وتسرع في تطبيقها في اوجه الانشطة المختلفة · وهذا ايضا تدعيم لامنها القومي ·

ونحن اذا اولينا نظرنا الى الاقطار العربية نجد ان جميع الدول العربية ، بدون أستثناء ، تتدرج تحت قائمة « الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع » · وبمعنى آخر نجد ان التطور الصناعي في الاقطار العربية مازال في مراحله

الاولى · فمعظم الانتاج الصناعي في هذه الاقطار موجه نحو انتاج المصنوعات من السلع الاستهلاكية التقليدية ·

وهذا يعني ان نصيب صناعات المعدات الانتاجية في صافي الانتاج الصناعي ضئيل جدا · ولهذا نجد ايضا ان مستوى التكنولوجي السائد في العمليات الصناعية ، اذا نظرنا الى النشاط الصناعي في مجموعه ، ما زال منخفضا · حقيقة نجد بعض المصانع تستخدم أحدث اساليب الانتاج والمعدات الفنية ، ولكن نصيب انتاج هذه المصانع في مجموع الانتاج الصناعي منخفض جدا · هذا يعني بالتالي ان مستوى التكنولوجي السائد في جميع مجالات الحياة في المجتمعات العربية مازال منخفضا للغاية : في الزراعة ، في الخدمات ، في النقل في أجهزة البحوث ·

ونود ان نشير في هذا الصدد الى تكون الهيكل الصناعي في الجمهورية العربية المتحدة باعتبار :

١ ـ ان عملية التنمية الصناعية قد مر عليها حوالي خمسين عاما · فلقد بدأت عملية التطور الصناعي الحديث اي أنشاء المصانع وفق المصانع الكبيرة Factories Large Scale منذ حوالى العشرينات في مصر ·

٢ ـ ان عملية التنمية الصناعية قد وجه اليها اهتمام متزايد من قبل الدولة منذ ثورة ١٩٥٢ ·

٣ ـ التنمية الصناعية في القطر المصري تسير وفق برامج مدروسة داخل الاطار الشامل لتطور المجتمع المصري ·

ولهذه الاسباب مجتمعة ، نجد ان التطور الصناعي في القطر المصري ياخذ مركز الصدارة بالنسبة لكافة مجتمعات الوطن العربي · وكما ذكرنا ، فقد اوليت الصناعة أهتماما كبيرا منذ ثورة ١٩٥٢ · فارتفعت الاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعات التحويلية من حوالي ـ/٧ مليون جنية في عام ١٩٥٤ و ٨ مليون جنيه في عام ١٩٥٥ الى حوالي ـ/ر٢٢ مليون جنيه في عام ١٩٥٦ · وقفزت الاستثمارات الجديدة (الفعلية) في قطاع الصناعة الى حوالي ٠ر١٤٢ مليون جنيه خلال الفترة نوفمبر ١٩٥٧ الى يونيه ١٩٦٠ ـ وهي فترة تنفيذ البرنامج الصناعي الاول · كما حققت الاستثمارات الجديدة في قطاع التحويلية قفزات ضخمة خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ٦٠/١٩٦٥ ، فبلغت ـر٣٢٣ مليونا من الجنيهات اى ما يقرب من ٠ر٦٩ مليونا من الجنيهات سنويا · وهكذا نرى ان المعدل السنوي للاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة التحويلية في القطر المصري خلال السنوات الخمس ٦٠/١٩٦٥م قد بلغ حوالي أكثر من عشرة أمثال الاستثمارات الجديدة السنوية في اوائل الخمسينات ·

ونتيجة الاستثمارات الكبيرة في قطاع الصناعات التحويلية خلال السنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ فقد سجل الانتاج الصناعي زيادات ملحوظة في السنوات

خلال الخمس عشرة سنة الماضية (مثل : الجلوكوز ، الورق ، الصودا ، الجوت) كما ان انتاج بعض الصناعات قد بلغ حوالي ثلاثة أمثال مثيله في عام ١٩٥٢ او تضاعف خلال الخمس عشرة سنة الماضية مثل (غزل القطن ، الالياف الصناعية الاخيرة فنجد ان انتاج بعض الصناعات قد زاد حوالي خمسة مرات او أكثر المنتجات البترولية ، الاسمنت ، الاسياخ الحديدية) . هذا بالاضافة الى ما سجله النشاط الصناعي من ظهور صناعات جديدة مثل : الحديد والصلب من خام الحديد ، اطارات الكاوتشوك ، اجهزة التليفزيون ، اجهزة الترانستور ، ماكينات الخياطة ، الات الغسيل الكهربائية) .

ونستطيع ان نلمس مدى التطور الصناعي اذا نظرنا الى الجدول رقم ـ١ـ الذي يعطي ارقام الانتاج في بعض الصناعات في السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٦ . على اننا نجد من زاوية اخرى ، ان هيكل الانتاج الصناعي ما زالت تستحوذ عليه صناعات السلع الاستهلاكية . (راجع الجدول رقم ـ٢ـ) . بل اننا نجد ان حوالي نصف مجموع صافي الانتاج الصناعي في ١٩٦٥/٦٤ قد ساهمت فيه صناعات تنتج السلع الاستهلاكية التقليدية مثل : صناعة المواد الغذائية ، صناعة المشروبات ، صناعة التبغ ، صناعة الغزل والنسيج . وعلى الطرف الآخر، نجد ان نصيب صناعات الالآت والمعدات الانتاجية اقل من عشرة في المائة من مجموع صافي الانتاج الصناعي . وهذا يعني ان حركة التنمية الصناعية في القطر المصري تتوقف على مدى قدرة اقتصادها القومي على استيراد الالات والمعدات الانتاجية اللازمة لانشاء المصانع الجديدة او اللازمة لتجديد المصانع القائمة فعلا . ولهذا كان من الطبيعي ان تكون في طليعة المشاكل التي يعاني منها النشاط الصناعي في القطر المصري في الوقت الحالي هي مشكلة « قطع الغيار » ذلك لانه كما يتضح من هيكل البنيان الصناعي فان الجمهورية العربية المتحدة تفتقر الى المصانع التي تنتج العدد والالات .

وهذا يدلنا على ان الصناعة في القطر المصري ما زالت في المراحل الاولى من عملية التصنيع وعلى الرغم من مرور ما يقرب من خمسين عاما على حركة التنمية الصناعية الحديثة في مصر ، فما زالت درجة التصنيع فيها منخفضة ايضا . ويكفي ان نشير في هذا الصدد الى المؤشرات التي تعين على التعرف على درجة التصنيع في القطر المصري . اذا رجعنا الى الجدول رقم ـ٣ـ نجد ان متوسط استهلاك الفرد في مصر من الاسمنت في عام ١٩٦٥ اقل من ربع مستوى الاستهلاك المماثل في انجلترا واليابان . والمؤشر ذو الدلالة هو متوسط انتاج الفرد من الصلب غير المشكل .

جـــدول رقـــم -١-

أنتاج بعض الصناعات في مصر في السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٦

الصناعـــة	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٦٦
الصناعات الغذائيـــة				
سـكر مكـــرر	طن	٢١٠ر٠٠٠	٣٣٠ر١٥٢	٣٥٧ر٤٩٠
زيت بذرة القطن	طن	١٠٠ر٠٠٠	١٠٥ر٧٦٩	١٣٢ر٠٤١
نشـــــا	طن	٥ر٣٠٠	١٠ر٩٧٧	١٢ر٨٤٧
جوكـــــوز	طن	٥ر٢٠٠	٢٨ر٦٤٤	٣١ر٨٥٠
صناعة الغزل والنسيج				
غـــزل قطـــن	طن	٥٥ر٧٠٠	١١٠ر٧٣٤	١٤٧ر٨٤٦
منسوجات قطنيـــة	طن	٤٢ر٧٩٩	٧٢ر٦١١	٨٤ر٨٣٥
غـزل صوف	قطن	٢ر٠٠٠	٧ر٧٨٣	١٠ر٤٧٥
منسوجات صوفيـــة	طن	١ر٣٣٧	٦ر٢٩٨	٧ر٧٣٠
خيوط حرير صناعي	قطن	٤ر٠٠٠	١١ر٦٧٢	١٢ر٨٨٨
منسوجات حرير صناعي	طن	٤ر٢٠٠	٨ر٩٩٧	٧ر٨٩٠
نسيج جـــوت	طن	١ر٦٤٥	٢٢ر٨٩٤	١٧ر١٦٣

المنتجات البترولية		٢ر٤٣٩ر٩٥٢	٤ر٤١٨ر٤٣١	٧ر٧١٠ر٩٧٦
الصناعات الكيماوية				
سوبرفوسفات	طن	٢١٧ر٠٠٠	٤٤٩ر١٣٧	٥٣٧ر٦٥٣
مترات الجير	طن			
صودا كاوية	طن	٢ر٠٠٠	١٤ر٧٢٢	١٩ر٣١٠
كحل	١٠٠٠لتر	١١ر١٢٥	١٥ر٧٠١	٢١ر٢٦٢
صابون	طن	٦٧ر٠٠٠	٧٢ر٢٥٠	١٠٧ر٣٧٠
ورق وكرتون	طن	٢٠ر٠٠٠	٤٩ر٦٤٢	١١٠ر٢١٨
منتجات غير معدنية				
سمنت	طن	٩٥١ر٠٠٠	٢ر٠٥٩ر١١٨	٢ر٤٣٣ر٥١٦
زجاج السواح	طن	٤ر٩٠٠	١٣ر٧٨٤	١٩ر٩٠٧
منتجات معدنية أساسية				
اسياخ حديد	طن	٩٥ر٠٠٠	١٧٦ر٢٦٣	١٧٦ر١٧٨
حديد زهر	طن	١١ر٠٠٠	١٧٣ر٥٩٧	٢١٤ر٧٨١

جـــدول رقـــم -٢-
صافي لانتاج والمركز النسبي للمجموعات الصناعية في مصر
١٩٦٤/١٩٦٥

المجموعات الرئيسية	ملايين الجنيهات	الاهمية النسبية
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٧٧ر٨	-٢١ر٥
صناعة التبـــغ	٩ر٣	٢ر٦
صناعة الغزل والنسيج	٧٦ر٠	٢١ر٠
صناعة الاحذية والملابس والمنسوجات الجاهزة	١٣ر١	٣ر٦
صناعة الخشب والجريد والاثاث	١٠ر٦	٢ر٩
صناعة الورق والمصنوعات من الورق	٧ر٧	٢ر١
	١٣ر٩	٣ر٩
صناعة الطبع والمصنوعات الجلدية	٢ر٧	٠ر٨
منتجات الكاوتشوك الطبيعي والصناعي	٤ر٠	١ر١
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	٤٠ر٦	١١ر٢
منتجات البترول والفحـم	٣٧ر٥	١٠ر٤
مصنوعات من الخامات غير المعدنية	١٦ر١	٤ر٥
الصناعات المعدنية الاساسية وصناعة المنتجات المعدنية	٢٣ر٨	٦ر٦
صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية	١٣ر٠	٣ر٦
صناعة واصلاح وسائل النقـل	٩ر٧	٢ر٧
صناعات مختلفـــة	٥ر٤	١ر٥
الجملـــة	٣٦١ر٢	١٠٠ر٠

المصدر : وزارة التخطيط : اهداف الانتاج في التعدين والصناعـة والكهربـاء في الخطـة الخمسية ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ ٠ مارس ١٩٦٦ ٠

فنجد ان متوسط انتاج الفرد في انجلترا في عام ١٩٦٥ قد بلغ حوالي تسعين مرة بقدر متوسط انتاج الفرد في مصر ، بالنسبة لليابان نجد ان متوسط انتاج الفرد من الصلب غير المشكل في عام ١٩٦٥ قد بلغ حوالي ثمانين مرة بقدر متوسط انتاج الفرد في مصر ٠ بالنسبة لانتاج الكهرباء ، نجد ان انتاج الفرد في مصر من الكهرباء في عام ١٩٦٥ اقل من عشر انتاج الفرد من الكهرباء في اليابان ، واقل من ٥٪ من انتاج الفرد في انجلترا ٠

لعل هذه المؤشرات تعيننا على تبيان درجة التصنيع في القطر المصري ٠ واذا كنا قد اعطينا ارقاما مقارنة لانجلترا واليابان ، فنستطيع ايضا ان نتعرف على مراكز القوى التي تتمتع بها كل من انجلترا واليابان ومصر في ميادين الحياة المختلفة ٠

واذا كان هذا شأن هيكل الانتاج الصناعي في الجمهورية العربية المتحدة وهي اكثر الدول العربية تقدما في الصناعة ، فاننا نستطيع ان نقرر ، بكل ثقة ، ان مركز الصناعات المنتجة للمعدات والالات وايضا ، مركز الصناعات الاساسية ضعيف بالنسبة للهيكل الصناعي في الاقطار العربية ٠

والسبب في ضعف مركز هذه الفئة من الصناعات هو ان مركز قطاع الصناعات التحويلية ما زال ضعيفا في هيكل الاقتصاد القومي ٠ ولاشك انه مع تقدم لصناعة في الاقطار العربية سينمو ايضا مركز فئة الصناعات الاستثمارية والصناعات الاساسية ٠ وهذه من طبيعة امور التطور الصناعي ٠ وذلك لان اى انتاج صناعي يلزمه معدات والات ٠ فكلما نما حجم الانتاج الصناعي كلما نما معه حجم الكميات المنتجة من المعدات والالات ٠

ولقد سجلت التحاليل ان المجتمع الصناعي يمر باربع مراحل تاريخية في تصنيعه والفارق الزمني بين كل مرحلة والمرحلة التي تليها غير متساو ٠ كما ان البداية الزمنية والنهاية الزمنية لكل مرحلة تختلف من دولة الى اخرى ٠ والذي يميز المراحل الاربع هو المركز النسبي لصناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الانتاجية على الوجه التالي :ـ

جدول رقم ـ ٣ ـ

متوسط انتاج الفرد من بعض السلع الصناعية الرئيسية ١٩٦٥

البلد	متوسط انتاج الفرد الاسمنت	الحديد والصلب ك٠ج		الكهرباء
	كيلوجرام	صلب	حديد زهر	كيلوات ساعة
انجلترا	ـ ر٣١٢	٥٠٣	٣٢٥	٥٣٩١
اليابان	ـ ر٣٣٣	٤١٩	٢٨٧	١٩٥٥
القطر المصري	٧٨	٦	٧	١٨٣

المصدر :

1. U.N., Statistical Year Book, 1966, pp. 298 — 356
2. U.N., Demogra phic Year Book, pp. 125 — 29

الكتاب السنوي لاتحاده الصناعات المصري ١٩٦٧ الصفحات ٩ـ١٤

جـــدول رقـــم ـ٤ـ

انتـــاج بعض الصناعات الرئيسة في بولندا ومصـــر

	بولنـــــدا		مصر
	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٦٥
القوى الكهربائية (مليار كيلوات ساعة)	٩ر٤	٤٣ر٨	٥ر٥
صلب غير مشكل (مليون / طن)	٢ر٥	٩ر١	٠ر٥
اسمنت (مليون / طن)	٢ر٥	٩ر٦	٢ر٤

المرحلة الاولى : وفيها يكون معدل صافي انتاج صناعات السلع الاستهلاكية الى صافي انتاج صناعات السلع الانتاجية في حدود ٥ (+ ١) : ١

المرحلة الثانية : وفيها يكون معـــدل صافي انتاج صناعـــات السـلع الاستهلاكية الى صافي انتاج صناعات السلع الانتاجية في حدود ٥ر٢ (+ ١) : ١

المرحلة الثالثة : في هذه المرحلة تسجل ارقام الانتاج الصناعي تساوى (تقريبا) صافي انتاج صناعات السلع الاستهلاكية مع صافي انتاج صناعات السلع الانتاجية ٠

المرحلة الرابعة : تسجل هذه المرحلة تقدم المركز النسبي لصناعات السلع الانتاجية على صناعات السلع الاستهلاكية ٠ اى ان صافي انتاج صناعات السلع الانتاجية يكون اكبر من صافي انتاج صناعات السلع الاستهلاكية(١) ٠

وبالنظر الى هذه المراحل نجد ان الصناعات التي بدأت في النمو والازدهار في اولى مراحل التصنيع هي صناعات السلع الاستهلاكية ٠ والسبب الرئيسي في تقدم هذه المجموعة الصناعية هو ان الصناعات الاستهلاكية لا تحتاج في انشائها ـ وبخاصة في اولى مراحل التصنيع وقتئذ ـ الى رؤوس اموال كبيرة ، كما انها لا تحتاج الى استخدام معدات انتاجية متقدمة وبالتالي فانها لا تحتاج ايضا الى عمال ذوى مهارة فنية عالية ٠ وهذا بعكس الحال بالنسبة لاحتياجات صناعات السلع الانتاجية من رؤوس اموال كبيرة ومعدات انتاجية متقدمة وايد عاملة ماهرة ٠ ولهذا نجد ان اولى الصناعات التي تقدمت في الدول الصناعية

1) W. G. Hoffmann : The Growth of Industrial Economics (Manchester; Oxford University Press, 1958).

القديمة ـ وهي الدول الصناعية المتقدمة في الوقت الحاضر هي صناعات السلع التي يتطلب انتاجها عمليات صناعية بسيطة مثل صناعات الاغذية وصناعة المنسوجات فدرجة لتقدم التكنولوجي السائد وقتئذ ومستوى مهارة العمال الموجودين في هذه الاوقات لم يكن ليسمح بانشاء صناعات المعدات الانتاجية ٠

ولكن عملية التصنيع بهذا الشكل عملية طويلة مرحليا من الناحية التاريخية ٠ فاذا ما سرنا على هذا النهج التاريخي ، اى التطور التاريخي التقليدي ، فقد تنقضي مدة خمسين عاما اخرى قبل ان يصل بلد كمصر الى المرحلة الثالثة من التصنيع حيث تبلغ نسبة صافي انتاج المعدات الانتاجية والصناعات الاساسية حوالي نصف مجموع صافي الانتاج الصناعي ٠

واذا كنا قد تبينا اهمية مركز الصناعات الانتاجية والصناعات الاساسية في عملية التنمية فان مقتضيات الامن القومي في الاقطار العربية تتطلب الاسراع في تدعيم هذه الفئة من الصناعات ٠

على اننا يجب ان نسلم ، بادىء ذى بدء ، ان مهمة تدعيم فئة الصناعات الانتاجية والصناعات الاساسية ليست بالامر السهل خاصة اذا ما اردنا ان ندعم هذه الصناعات في فترة قصيرة نسبيا ٠ ذلك لان هذه الفئة من الصناعات تضم العديد من المجموعات الصناعية ٠

فبالنسبة لصناعات المعدات الانتاجية نجد انها تضم اساسا المجموعات الصناعية التالية :ـ

١ ـ صناعة الماكينات غير الكهربائية ولوازمها وهذه تضم :

أ ـ صناعات ماكينات الورش

ب ـ صناعة الات الديزل واجزائها ٠

٢ ـ صناعة الالات الكهربائية واجزائها وتضم :

أ ـ صناعة لاسلاك والكابلات الكهربائية

ب ـ صناعة اجهزة الارسال والتوزيع والاستقبال

جـ ـ المراوح والافران والمكانس الكهربائية

د ـ صناعة البطاريات الجافة والسائلة

و ـ صناعة الالات الكهربائية ٠

٣ ـ صناعة وسائل النقل :

أ ـ بناء المراكب والبواخر والكراجات

ب ـ صناعة السيارات بجميع انواعها وهياكلها

جـ ـ صناعة الدراجات والموتوسيكلات

كذلك نجد ان لصناعات الاساسية تضم الآتي :

أ ـ منتجات الكاوتشوك الطبيعي والصناعي

ب ـ اطارات السيارات

ج ـ الخراطيم والسيور الكاوتشوك

٢ ـ الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتضم :

أ ـ الصناعات الكيماوية الاساسية

ب ـ صناعة الاسمدة

ج ـ صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (غير المستخدمة في التغذية)

د ـ صناعة الغازات السائلة : الاكسجين ، الاستالين ، الهواء السائل .

٣ ـ منتجات البترول والفحم :

أ ـ تكرير البترول

ب ـ تقطير فحم الكوك ومواد التزييت والتشحيم

٤ ـ مصنوعات من الخامات غير المعدنية :

أ ـ صناعة الزجاج ومنتجاته

ب ـ صناعة الاسمنت

ج ـ صناعة منتجات الاسمنت

٥ ـ الصناعات المعدنية الاساسية :

أ ـ صناعات الحديد والصلب الاساسية

ب ـ صناعة النحاس

ج ـ صناعة الالومنيوم

د ـ صناعة الرصاص

٦ ـ مجموعة صناعة المنتجات المعدنية :

أ ـ صناعة السباكة

ب ـ صناعة البرادة

ج ـ صناعة منتجات الحدادة

د ـ صناعة تشكيل منتجات المعادن

هـ ـ صناعة السمكرة

و ـ صناعة الات العمل

س ـ خراطة المعادن

وان القاء نظرة على هذه المجموعات الصناعية يدلنا على صعوبة مهمة تدعيم هذه المجموعات الصناعية خاصة اذا ما اقتضت الظروف ضرورة تدعيم هذه الصناعات يتطلب استثمارات ضخمة ومجهود ٠ فاذا اشرنا الى مثل مجمع الحديد والصلب في مصر ، نجد ان زيادة الطاقة الانتاجية لمصنع شركة الحديد والصلب في حلوان من ٢٦٥ ألف طن صلب غير مشكل (تعادل ٢٠٠ الف طن تام التشكيل) الى حوالي مليون ونصف مليون طن صلب ، سيتكلف حوالي ٣٤٣ مليون جنيه ويستغرق تنفيذ المشروع حوالي ثمانية سنوات حتى يتمكن تشغيل المجمع بطاقته القصوى في عام ١٩٧٧ ٠

اذا نظرنا الى ج٠ع٠م٠ ايضا فاننا نجد انه بعد اتمام تشغيل المجمع بطاقته القصوى في عام ١٩٧٧ فسيكون انتاج الحديد والصلب في مصر ضعيفا جدا بالنسبة لمستوى التصنيع ٠ اذا اشرنا الى دولة تشابه ، او كانت تشابه ظروفها ظروف القطر المصري من حيث التصنيع في اوائل الخمسينات ، نجد ان دولة مثل بولندا التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من تعداد سكان مصر فان انتاجها من الحديد والصلب ومن الاسمنت كالاتي : ١ر٩ر٦ر٩ مليون طن على التوالي في عام ١٩٦٥ ٠ اى ان انتاج بولندا من الاسمنت في عام ١٩٦٥ بلغ حوالي اربعة اضعاف انتاج القطر المصري ٠ كما ان انتاج بولندا من الصلب في ١٩٦٥ يوازي اربعة امثال ما سينتجه القطر المصري في عام ١٩٧٧ بعد تدعيم صناعة الحديد والصلب في مصر ٠ (راجع الجدول رقم ـ٤ـ) ٠

على انه اذا كانت عملية تدعيم فئة صناعات السلع الانتاجية والصناعات الاساسية في اي مجتمع تعتبر عملية صعبة وشاقة تتطلب مجهودات ضخمة وتضحيات كبيرة اذا ما اريد اتمامها او اجتيازها بنجاح في فترة قصيرة نسبيا ، فانه يمكن بتضافر جهود الاقطار العربية اتمام هذه العملية بمجهودات وتضحيات اقل نسبيا ٠ وذلك لانه يمكن ان تتوزع عملية الانتاج الصناعي على الاقطار المختلفة ٠ كذلك يمكن بالنسبة لظروف الوطن العربي الحالية وظروف التطورات السياسية الدولية ان تركز الاقطار العربية على مجموعتين رئيستين من الصناعات وهما :

اولا ـ صناعة الحديد والصلب ٠

ثانيا : صناعة الالات ٠

على ان تعطى الاولوية العاجلة لصناعة الالات ٠ ذلك لان هذه الصناعة تعتبر الركيزة الاساسية في تصنيع لدولة والتي يمكن عن طريقها انتاج العديد من المعدات الانتاجية اللازمة لكثير من المصانع كذلك يمكن تخصص كل قطر من الاقطار العربية في فرع معين من الفروع التي تشملها صناعة الالات والمعدات الانتاجية ٠ واذا كانت فئة صناعات الالات والمعدات الانتاجية تعتبر قمة الانتاج الصناعي في المجتمع الصناعي المتطور ، فان العمالة المطلوبة لتشغيل مصانع هذا النوع من النشاط الصناعي يلزم ان تكون على اعلى مستوى من المهارة الفنية ٠ وهنا يمكن

الاسراع في انشاء مراكز التدريب المهني على ان تكون الاولوية ايضا لتدريب فئة العمال اللازمين للعمل في هذه الفئة من الصناعات الانتاجية ويمكن ان يقترح في هذا الشأن انشاء مركز او مركزين على ان يكونا مجهزين باحدث المعدات الانتاجية وان يزودا بالخبراء الفنيين اللازميين لتدريب فئات العمالة اللازمة · ولاشك ان انشاء هذين المركزين يتطلب استثمارا ضخما · وهنا يمكن ان تظهر مزايا التعاون بين الاقطار العربية ، اذ ان مساهمة كل قطر عربي في تكاليف انشاء هذين المركزين تكون منخفضة جدا اذا ما قورنت بالتكاليف الكلية ·

اوضحنا فيما سبق اهمية تدعيم فئات صناعات السلع الانتاجية · وذكرنا ان تدعيم هذه الصناعات من شأنه العمل على دفع التقدم التكنولوجي · وكما هو واضح · فان تفاوت مستوى التقدم التكنولوجى بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الاقطار العربية كبير جدا ·

ولاشك ان اتساع الهوة في هذا المجال يشكل تهديدا مباشرا على الاقتصاد القومي والامن القومي للاقطار العربية · ذلك لانه ، حتى اذا افترضنا ان الدولة او الدول التي نتعامل معها دول صديقه وعندها الرغبة الاكيدة في مساندتنا ، الا ان تخلف المستوى التكنولوجي يؤدى ، بطبيعة الامور الى ان يكون انتاجنا الصناعي غير متطور وبالتالي يجعل من الصعوبة بمكان تصريف هذا الانتاج حتى في اسواق الدول الصديقة اضف الى هذا ، فان انخفاض مستوى التكنولوجي في الصناعة ، يجعل التطور الصناعي في البلاد غير قادر على ملاحقة التطورات المستمرة في الانتاج الصناعي العالمي ، وهذا يمد اثره الى باقي انشطة المجتمع فنرى اجهزة المجتمع في تخلف ايضا ، سواء في ميادين الخدمات والادارة او الزراعة او النقل وهذا يشكل تهديدا خطيرا للامن القومي ·

وزيادة في ايضاح اهمية تدعيم صناعات السلع الاستثمارية ، نشير الى سلعة رئيسية تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات العالم العربي ، الا وهي البترول· فكما نعلم فقد حقق الانتاج من البترول الخام قفزات ضخمة في الوطن العربي منذ اوائل الخمسينيات كما ان صادرات الوطن العربي من البترول الخام قد زادت زيادة ضخمة ايضا · فاذا ما امتد نطاق التحليل الى المجال العالمي ، نجد تطورا ملحوظا ايضا في اكتشاف منابع وحقول البترول الخام · بل يرى البعض ان المعروض من البترول الخام يفوق الكميات المطلوبة منه · ومن ناحية اخرى ، نرى ان ما يقرب من ٩٠٪ من انتاج الاقطار العربية من البترول الخام يكرر خارج حدود الوطن العربي · وهذا يعني انه ، اذا حدث لاي سبب من الاسباب ورأت الدول المستهلكة للبترول ان تستغنى عن وارداتها من البترول الخام من قطر عربي الى جهة اخرى فيمكنها ان تفعل ذلك بسهولة نسبيا · ولكن اذا تصورنا ان عملية تكرير البترول الخام تتم في داخل الاقطار العربية ، نجد ان هذا يعني ان الاقطار العربية تمسك بزمام مرحلة متقدمة من الانتاج الصناعي لصناعة البترول فاذا تصورنا ان اكثر الاقطار العربية التي تقوم بتكرير البترول توسع وتعمق

نطاق نشاطها الصناعي فتقوم بتصنيع منتجات البترول وانتاج العديد من منتجات الصناعات البتروكيمائية وهي التي تعتبر من الصناعات الثقيلة الاساسية ـ فان هذا يعني ان هذا القطر العربي يمسك بزمام مرحلة اكثر تقدما في الانتاج الصناعي لصناعة البترول · فالى جانب ما يساهم به هذا الانتاج المتقدم في زيادة الدخل القومي وخلق فرص جديدة للعمالة وتدعيم الاقتصاد القومي فان الامن القومي لهذا القطر العربي يكون اكثر تدعيما · ذلك لانه يكون من الصعوبة الى درجة ما ـ التهديد بالاستغناء عن استيراد منتجات هذه الصناعات الاساسية خاصة بالنسبة للدول التي لا تمتلك مصادر طبيعية للبترول الخام ·

فاذا ما سلمنا باهمية الاسراع في تدعيم صناعة تكرير البترول والصناعة البتروكيمائية فسنجد ان نطاق نشاط صناعات الالات والمعدات الانتاجية وصناعات السلع الاساسية يتسع اتساعا كبيرا · وبهذا يمكن ان نهيىء سوقا « طبيعية » لهذه الفئة من الصناعات وبمعنى اخر نستطيع ان تعتبر الطلب على منتجات هذه الفئة من الصناعات « طلبا اصيلا وليس طلبا مشتقا من الطلب على السلع الاستهلاكية ـ هذا في فترة تدعيم فئة صناعات ـ المعدات الانتاجية · بمعنى اخر فاننا نشبد مصانع الالات والمعدات الانتاجية وهذه تحتاج الى صلب الامر الذي يتطلب زيادة الطاقة الانتاجية لصناعة الحديد والصلب ونحن عندما ننشيء مصانع للحديد والصلب فاننا نحتاج الى آلات ومعدات انتاجية الامر الذي يتطلب توسيع الطاقة الانتاجية لمصانع الالات · وعندما نقرر ضرورة زيادة الطاقة الانتاجية لمصانع تكرير البترول ومصانع منتجات الصناعات البتروكيمائية ، فاننا نحتاج الى آلات ومعدات انتاجية وحديد وصلب · وهذه الصناعات تتطلب اجهزة كهربائية فنتوسع في انتاج الاجهزة الكهربائية لامداد صناعات المعدات الانتاجية والصناعات الاساسية وهكذا تسير عملية التصنيع · وبهذا يمكن تدعيم الاقتصاد القومي وتكوين المقومات الاساسية لحماية الامن القومي ·

مناقشات اللجنة الاولى : اللجنة المالية والنقدية : مقررها الدكتور عبدالعال الصكبان

ايهـا الاخـوان :

باسم الله نفتتح اللجنة المالية والنقدية بعد ان استمعتم الى البحثين القيمين اللذين قدمهما كل من الدكتور اسماعيل صبري عبدالله والدكتور رياض الشيخ والان ادعو الدكتور رفعت محجوب ، ليتفضل بالتعليق على بحث السياسة المالية للدكتور رياض الشيخ ٠

الدكتور رفعت محجوب : ابدأ بشكر الدكتور رياض الشيخ على هذا البحث القيم واقدم تعليقي بقسمين ، في القسم الاول اعرض مـا طـرح الدكتور رياض الشيخ من نقاط عرضا سريعا وفي القسم الثانى اعرض علاقة تحليل السياسة المالية بانواع السياسات الاخرى وبنظرية العبء العام ٠ فالدكتور رياض الشيخ بين لنا ان الغرض من السياسة المالية هو تعبئة الموارد القومية لمواجهـة معركـة التنمية او معركة التحرير ٠ وبين ايضا ان هذه السياسة تهدف بصفة اساسية الى ضغط الاستهلاك القومي فى هاتين الحالتين تأمينا للفائض القـومي الـلازم لمواجهة المعركتين ٠ وانتهى الى ان هذه السياسة المالية تحقق ثلاثة اهداف هي ؟

١ـ تحويل جزئي من القوى الشرائية لتمويل التنمية وتمويل الحرب وخلص (وهو ما يعتبر على جانب كبير من الاهمية في المناقشة) الى عدم جـدوى المفاضلة فى هذا الصدد بين الانواع المختلفة من الايرادات العامة ٠ ظنـا بان المهمة المطلوبة في حالتي التنمية والحرب مهمة كبيرة تتطلب كثيرا من المـوارد ٠

٢ ـ الحد من القوى التضخمية وركز على اهمية الضرائب بالقياس الى ما عداها من الايرادات العامة فى هذا الصدد وهي نظرة صادقة ٠

٣ ـ تحقيق قدر اكبر من العدالة الاجتماعية ٠

هذا تلخيص سريع للافكار التي عرضها الدكتور رياض الشيخ في بحثـه القيم ٠ وانتقل الان الى النقطة الثانية المتعلقة بوضع السياسة المالية في موضعها من السياسة العامة للدولة والمتعلقة ايضا بوضع نظرية العبء في موضعه مـن نظرية التوازن الاقتصادي العام ٠ فسياسة الدولـة في سبيل تحقيق اهـداف اقتصادية او اجتماعية تستخدم ثلاثة انواع من الضوابط هى :

١ ـ السياسة النقدية : ويهمني بصفة مبدئية ان اشير الى عدم فاعليـة هـذه السياسة النقدية في البلاد المتخلفة والى قلة فاعليتها ايضـا في اوقـات الحروب ٠

٢ ـ السياسة المباشرة : وما يمكن ان توصف بالاجراءات الادارية ٠

٣ ـ السياسة المالية : وهي التى نحن بصددها الان وعلى ذلك فالسياسة المالية

جزء من السياسة العامة . هذه النظرة نجدها بوضوح في بحث الدكتور رياض الشيخ . واوافقه على اهمية التحليل الكلى وعلى اهمية استكمال السياسة المالية في السياسة الاقتصادية بصفة عامة ولكن يجب الا يقود هذ التحليل بداهة الى عدم دراسة السياسة المالية كسياسة متميزة . وعلى ذلك فمن الضرورى كما قلت ، ان نواجه موضوع العبء العام او العبء المالى على حده ، كما يجب ان نواجه أيضا موضوع ازالة توزيع هذا العبء . ليس ذلك لان موضوع العبء المالي لا يسهم في عدالة توزيع الدخول بل لما له من الاهمية بحيث يجب ان يدرس دراسة مستقلة ولا اعني بالاستقلال هنا ان تكون الدراسة منفصلة وانما اعني ان تعطي دراسة العبء المالي في موضوع توزيع الدخل القومي اهمية خاصة بحيث لا تسقط من الموضوع وخاصة نحن بصدد معالجة موضوع عدالة توزيع الدخل القومي وبناء على ذلك أود ان انبه الى ان العبء المالي او الموارد المالية تستمد من مصادر ثلاثة ؛ الموارد الضريبية ثم القروض العامة ثم الموارد النقدية او الوسائل النقدية وهى ما تقصد ايضا بالتضخم . وعلى ذلك لا يصح نتيجة لهذ المقدمة ان نخلص الى عدم جدوى المفاضلة بين هذه الموارد فمن البديهي ونحن في مرحلة لتنمية او في مرحلة الحرب ان نقيم نوعا من التوازن بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية ولا يصح اطلاقا الظن ان مثل هذه الموازنة لا تحتل اهمية ما في حالة التنمية او في حالة التضخم . ويكفي ان اشير الى ان الاقتصاد القومي لا يصح ان يرجع الى القروض العامة الى في الحدود التي تتطلبها الامكانيات القومية اى الا بعد استيعاب المقدرة التمويلية القومية والا في الحدود التي يمكن للاقتصاد القومي فيها ان يستوعب هذه القروض العامة ولذلك لا اظن اننا في غنى عن المفاضلة بين الموارد المختلفة وأود ان أؤكد ان الادوات المالية ليست لها نفس القدرة على تجميع المواد العامة فهناك ما تعرف بالمقدرة التكليفية في الاقتصاد القومي او المعدل الامثل للضرائب بحيث لا يمكن ان نتجاوز لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية النفسية ونصبح امام هذا المعدل في حاجة الى القروض لانها قد تستطيع حيث تعجز الضريبة على تجميع نوع من المدخرات ووضعها تحت يد الدولة.

ثانيا : ليست لكل الادوات المالية بل وليست لكل الضرائب نفس الاثار . فالضرائب غير المباشرة لها اثار تختلف جدا عن اثار الضرائب المباشرة اذا ما كنا بصدد دراسة التضخم فمثلا قد يكون من غير الموفق ان نلجأ الى الضرائب غير المباشرة ونحن في بلد يخشى التضخم سواء في وقت الحرب او في وقت التنمية ولكن لا يعني ذلك انني لا اريد ان نلجأ الى الضرائب غير المباشرة ، ولكني أرى انه يمكن ان نجد في الضرائب المباشرة اداة اكثر فاعلية في تحقيق الغرض وفي ابعاد التضخم .

ثالثا : ليست كل الادوات المالية متساوية في العبء الذى تلقيه على الاقتصاد القومي او على الفئات المختلفة فمن المؤكد ان عبء الضرائب يختلف جدا عن عبء القرض ثم ان عبء التضخم يختلف عن العبئين معا . فالتضخم فيما

اعتقد ضريبة شرسة ، ضريبة بلا عقل وعلى ذلك لا يصح ان نخلص الى انه ليس من المجدى ان نوازن او ان نفاضل بين الضرائب والقروض من ناحية ، وبين التضخم من ناحية اخرى · وهذه المفاضلة ضرورية جدا وهي الزم ما تكون في بلد في مرحلة التحول الاشتراكي الا اذا كان التضخم يقصد به تحطيم بعض الطبقات الاجتماعية وهنا انتقل الى القاء نظرة سريعة عن العبء العام واتفق تماما ان العبء العام يجب ان يأخذ موقفه الطبيعي من نظرية التوازن العامة · فالعبء العام يتمثل في تحويل جزء من التيارات النقدية من قطاعات او طبقات الى الدولة · هذه التحويلات النقدية تشكل عبئا نقديا ولكن لامر لا يقف عند هذا الحد لانها تستدعي بالضرورة تحويلات عينية اى انتقال السلع من قطاعات او من طبقات الى قطاعات او طبقات اخرى بل قد يستلزم انتقالها الى الخارج · واذا ما اردنا ان نقيس العبء العام بمقياس اعتقد انه يخرج من الصواب فهذا المقياس هو الرفاهيةالاجتماعية او الرفاهية القومية· منالبديهي ان الحجم الكلي للايرادات العامة يتحدد واركز على هذا ، في ضوء احتياجات الدولة لتحقيق التنمية او لكسب الحرب · هذا مبدأ اساسي لا نخطئه حتى في فكرة الرفاهية في بعض الحالات الحرجة · ولكن اذا ما سلمنا للحجم الكلي للايرادات العامة يأتي موضوع العبء · وموضوع توزيع العبء واعتقد اننا يجب ان نقيس هذا العبء في ضوء الرفاهية · والرفاهية فكرة معقدة تنتهي اولا الى الانتاجية القومية ثم تنتهي ايضا الى كيفية توزيع الدخل القومي بين الطبقات · وعلى ذلك اعتقد ان من الضرورى ونحن نفكر في العبء العام ان نحدد الطبقات التي ستتحمله سواء في مرحلة التنمية او في مرحلة كسب الحرب · خاصة وان موضوع العبء العام قد لعب دورا كبيرا جدا في موضوع النظرية الاقتصادية · فالتقليديون كانوا يلقون هذا العبء على الفقراء باسم تكوين الفائض وباسم الاستثمار · اما الدول الاشتراكية التي تجعل الفائض للدولة وتعتمد اساسا على المدخرات العامة فلا يصح لها ان تهمل موضوع من الذى يتحمل العبء خاصة وان الحجة الاقتصادية التي قدمتها تسقط في مجتمع اشتراكي · لذلك يكون من الضرورى اذن ونحن نحدد العبء العام اولا ان نفاضل بين الادوات التي تجمع لنا الايرادات العامة ذلك امر لا مفر منه لاختلاف العبء العام الناتج عن هذه الادوات ثم نحدد الطبقات او القطاعات التي سوف تتحمل هذا العبء وفي ذلك اعتقد اننا نضع نظرية العبء العام موضعها الصحيح من نظرية التوازن الاقتصادى · اتفق اذن مع الدكتور رياض في ضرورة النظرة الكلية اللازمة لدراسة السياسة المالية واؤكد ايضا ضرورة وضع العبء العام موضعه الصحيح من نظرية التوازن حتى تتحقق النتيجة المرجوة من النظرة الكلية وشكرا ·

المقرر : شكرا للدكتور رفعت على تعليقه القيم والان ارجو ان يتفضل الدكتور عبدالحسن زلزلة في التعليق على بحث الدكتور اسماعيل صبري ·

الدكتور عبدالحسن زلزلة : اود ان اسجل تقديرى للبحث القيم والمجهود الفكرى الذى اسهم به الدكتور الاخ اسماعيل صبرى عبدالله في مناقشاتنا حول دور السياسة النقدية في التنمية والدفاع · والواقع ان المطالعات او الملاحظات

التي ابديها تمثل استكمالا للبحث اكثر مما هى نقدا له اذ سيتولى الزميل الدكتور الشماع هذه المهمة ولكني اذكر مقدما وان بحثي عن السياسة النقدية سيظهر الاختلافات في وجهة النظر التي لا اتفق بها مع الزميل الباحث · ابتداء من تعريفه للسياسة النقدية وانتهاء بسبل استخدام السياسة النقدية وفي خدمة هدفي التنمية والدفاع ينصب تعليقي حول المواضيع التالية والمشكلة الرئيسية لاقتصاديات الحرب ثم دور السياسة النقدية في معالجة مشاكل اقتصاديات الحرب والتنمية ثم مدى كفاءة السياسة النقدية في اداء هذه المهمة واخيرا بعض الملاحظات في الحقل العربي ·

اقتصاديات الحرب تثير مشكلتين رئيسيتين متلازمتين هما مشكلة التعبئة الاقتصادية ومشكلة الثبات الاقتصادى والتعبئة الاقتصادية ماخوذة من مفهوم اقتصاد الحرب وهو يمثل باستمرار الانتاج ودفعه الى اقصى حدوده وطاقاته باستمرار عملية التنمية الاقتصادية لان القدرة الاقتصادية هي دعامة القدرة العسكرية · هاتان المهمتان تتخلل بعضها من اعبائها السياسة النقدية والسياسة النقدية لها دور معروف في معالجة المشاكل الاقتصادية فاهم اهدافها في الظروف العادية هو السعي لتحقيق التوازن النقدى الداخلي والعمل على تخطيط التوازن الخارجي ثم السعي لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية · اما في ظروف الحرب فتضاف لها مهام جديدة لعل اهمها مهمة تقديم المزيد من العون المالى للدولة ومساعدتها في تمويل الحرب ومنهاج التسلح وتوفير الاموال من المصالح المتخصصة للمجهود الحربي داخليا وخارجيا ثم مكافحة وتقليص الضغوط التضخمية وقد تبدو بعض هذه الاهداف متناقضة واستخدام الوسائل لتحقيق احداها متعارضة مع استخدامها لتحقيق الهدف الاخر · هذا في المجال الداخلي ، اما في المجال الخارجي فهناك مهمة اساسية وهي مهمة التحويل الخارجى وكفاءة التجهيز حيث تتطلب مواجهة ظروف الحرب ضرورة الاحتفاظ باحتياطي اجنبي كاف لحماية سعر صرف العملة الوطنية ولمواجهة التقلبات الاقتصادية ولحاجة البلد الى الاستيرادات لا سيما بالنسبة للاقطار المعتمدة كليا على الاستيراد واذا أضفنا الى ذلك ضرورة احتفاظ البنك المركزي بالنسبة القانونية لغطاء العملة من الموجودات الاجنبية لفترة يتزايد فيها الانفاق العام ويزداد فيها ضغط النقود للتداول نجد آنئذ صعوبة للقيام بهذه المهمة تحت الظروف الحرجة · السؤال الان الى اى حد تستطيع السلطات النقدية ان تؤدى هذه المهام ؟ في الواقع هذا يثير لنا اولا طبيعة الظروف التي تعمل السياسة النقدية خلالها واثر الحرب وظروفه في فاعلية دور السياسة النقدية · في الواقع ان تأثير السياسة النقدية خلال الحرب هو اقل بكثير منه في خلال السلم وان السياسة النقدية في الدول المتخلفة هي اقدر على خلق التمويل والتضخم منها على كبح جماح التضخم · وهناك عدة عوامل تعمل مشتركة لتقليل فاعلية الاسلحة التقليدية بالسياسة النقدية كاقتصاديات الدول النامية وبعض تلك العوامل تتعلق بطبيعة الاقتصاد المتخلف والهيكل الانتاجي في الدول النامية والبعض الاخر يتعلق بكفاءة استخدام الاسلحة النقدية ككل · ولست هنا بصدد شرح مسهب عن الصفات التي تتسم بها اقتصاديات

الدول المتخلفة ولكني ساحاول ان اشير الى بعض تلك الصفات التي تقيد او تحدد من فاعلية السياسة النقدية · صفة التخلف ، صفة التبعية وصفة خضوع اقتصاديات هذه الدول للاقتصاديات الرأسمالية العالمية بسبب من اعتمادها الاساسي في نشاطها الاقتصادى وفي دخلها القومي والموجودات الاجنبية على مصدر خارجي واحد تنتقل عن طريقة عدوى الازمة الاقتصادية التى تنضب في الخارج الى الاقتصاد المتخلف وفي الغالب تكون نتائج هذه العدوى اشد أثرا بسبب طبيعة الجهاز الانتاجي وبسبب عدم كفاءة الاسلحة الاقتصادية التى تستخدم في تلك الاقطار · لعل اهم المصادر الخارجية التي تؤثر في الاقتصاديات المتخلفة هي الصادرات وتقليل حجم لاستثمارات · وفي الواقع يمكننا ان نتابع اثار التبعية الاقتصادية في العديد من القطاعات حيث يلعب هذان العاملان دورا اساسيا في تركيب هذه التبعية في القطاع النقدى يلاحظ طغيان رأس المال الاجنبي ونجد ان الرابطة التي تربط القطاع النقدى الاجنبي بالقطاع الوطني هي رابطة مالية في حين ان ارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي هي رابطة عضوية · في السياسة المالية الحقيقة ان السياسات الاقتصادية هي الاخرى تتأثر باحكام التبعية · السياسة المالية والانمائية ترتبط الى درجة كبيرة بالايرادات التي تتلقاها من الخارج وبالتالى فان الحكومات التي تشتق معظم دخولها من معاملات خارجية ومصادر لا سلطة كبيرة عليها نجدها في الواقع تحت رحمة هذه العوامل الخارجية · تقلبات ميزان المدفوعات كعامل خارجي من عوامل الاضطراب الاقتصادى تستلزم مواجهتها من قبل السلطة النقدية والسؤال هو الى اى حد يستطيع البنك المركزى والسياسة النقدية ان يواجه هذه التقلبات عن طريق ممارسته التأثير عليها في الداخل او الخارج ومن المعروف ان رقابة البنوك المركزية المباشرة على الانفاق الحكومي محدودة رغم ان بامكانها من الناحية النظرية الوقوف بوجه التوسع بالانفاق عن طريق امتناع الدولة عن مد الدولة بقروض او تمويل عجزها المتعمد · ولكن من الناحية العملية نجد ان دور البنك المركزى لا يتعدى التوجيه والنصح اذ ان تأثير البنوك المركزية تأثير الحكومة على ادارة البنوك المركزية في العديد من الدول المتخلفة هو تأثير فعال

اما تأثير البنك المركزى على المصروفات الاستثمارية التي تمول بمصادر داخلية رهن بمدى اهمية الاستثمارات وحجمها ونسبة مساهمتها في الدخل القومي وهنا يبرز دور السياسة النقدية ومدى امكانيتها في التأثير على خلق رأس المال والجواب على هذا السؤال يستلزم معرفة طبيعة النظام المصرفي ومدى توزيع الموارد بين البنوك الوطنية والاجنبية ودرجة استقلال هذه البنوك عن الجهاز المصرفي الوطني ومدى نمو العادةالمصرفية ومدى نمو السوقالماليةوالنقدية وتركيب سعر الفائدة لانها جميعا عناصر تتحكم بهيمنة وسائل البنك المركزي · في الواقع يمكن القول اجمالا ان عدم تطور النظام المصرفي في البلاد العربية الى حد كبير وتخلف العادة المصرفية وبدء تغلغلها في نفوس الافراد وضيق انتشار المؤسسات المصرفية والدور الذى تلعبه المصارف التجارية الاجنبية وعدم ارتباطها الجذرى بالاقتصاديات العربية وتخلفها عن تمويل القطاعات الانتاجية وقلة اعتمادها

على المصادر المالية الوطنية وضيق نطاق السوق النقدية والمالية وتخلفها او قلة التعامل فيها كل ذلك يحد من تأثير السياسة النقدية على حد سواء . اما بشأن الرقابة النوعية فالسياسة النقدية التقليدية في الواقع يكون لديها مجال اوسع ولكن الاموال التي تخضع لاحكام هذه الرقابة لا تمثل الا جزءا يسيرا من مجموع حجم الائتمان من عرض النقد . هناك سبل تستطيع السياسة النقدية فيها ان ان تواجه بعض التقلبات الوافدة من الخارج كعملية تعقيم الاموال المتدفقة الى الداخل ووضع القيود في اوقات التضخم كوسيلة لامتصاص السيولة وتشجيع المصدرين على مسك حسابات في الخارج وفي حقل التنمية يستطيع البنك المركزى ان يسهم في عملية التطوير الاقتصادى بطرق عديدة منها ما يتعلق بتوفير الموارد للعديد من المشاريع الانتاجية وهنا يجب ان نشير الى ضرورة التأكيد على الاستثمارات ذات الانتاجية المرتفعة التي توسع الطاقة الانتاجية للقطر الى اكبر حد ممكن . يقول بصدد هذا الموضوع تمويل مشاريع التنمية عن طريق خلق النقود وتستخدم هذه الطريقة كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري عن طريق ضخ المزيد من النقود ويؤدى ذلك مع بقاء العوامل الاخرى على حالها الى رفع الاسعار وبالتالى تقليص ما يستهلكه الافراد وهذه وسيلة من وسائل التقليص من الاستهلاك وتوجيه الفائض منه الى المدخرات وبالتالى الى الاستثمار . في الواقع ان هذه عملية تحفها مخاطر كبيرة بسبب من طبيعة الاقتصاديات المتخلفة وضآلة مرونة العرض للجهاز الانتاجي فيها وضعف التجارة في العوامل الانتاجية للانتقال مما يستلزم وضع تحديد دقيق لطبيعة المشاريع المراد تمويلها وهي المشاريع التي يمكن انشاؤها بسرعة والتي تكون ذات انتاجية مادية كبيرة وعلى ان يتم التمويل عن طريق اعطاء فروعات متفاوتة لضمان عدم المساهمة فى خلق الضغوط التخمينية . انتقل الى بعض المشاكل السياسية النقدية في اقتصاديات الحرب . ذكرت ان من بين ما تواجهه السلطات النقدية في اقتصاديات الحرب مشكلتين رئيسيتين هما التمويل المحلي الداخلى ومكافحة الضغوط التضخمية في المجال الداخلى . في الواقع ان تحقيق هذين الهدفين قد يكون متعارضا ففي الوقت الذى يتطلب تحقيق مكافحة الضغوط التضخمية وضمان المحافظة على درجة مناسبة من ثبات الاسعار وتقليص عرض النقل وقاعدة الائتمان ورفع سعر الفائدة نجد ان الهدف الاول يتعارض في وسائله مع الهدف الثاني . المشكلة الثانية هي مشكلة التحويل الخارجي وكفاءته ومن الممكن معالجة هذه المشكلة كأن يلجأ البنك المركزى الى عدد من الاجراءات منها العون الخارجي غير المشروع واتفاقيات الدفع او عقد ائتمان طويل الاجل لتمويل الاستيراد واعادة النظر في اوجه الانفاق بالعملة الاجنبية . اكتفى بهذا القدر نظرا لضيق الوقت وارجو ان تتاح لكم فرصة مناقشة هذا البحث في وقت آخر . وشكرا .

المقرر : شكرا للدكتور زلزلة . والان ادعو الزميل الدكتور خليل الشماع للتفضل بالتعليق .

تعليق على بحث

السياسة النقدية في ضوء مقتضيات التنمية والدفاع الوطني للدكتور

اسماعيل صبري عبدالله

اعده الدكتور خليل الشماع

اود قبل التعليق على البحث ان اهنيء الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله حول مجهوده الفكرى لما القاه من ضوء على ما يمكن ان تفعله الاقطار العربية في سياساتها الاقتصادية والنقدية فى اطار التنمية والدفاع القومي . وسوف استعرض في ادناه خلاصة البحث ثم اتوجه بالتعليق عليه باختصار .

او : خلاصة البحث :

يتألف البحث من اربع فقرات رئيسة هي : (١) تعريف وتحديد السياسة النقدية (٢) التضخم ووفرة العملات الاجنبية (٣) اهمية التنمية (٤) مقتضيات الدفاع القومي .

(١) يعرف الباحث السياسة النقدية بانها « مجموعة القواعد التي تحكم انشاء وتداول الوحدات النقدية في دولة معينة في زمن معين » ثم يحدد معاني المصطلحات في التعريف ويؤكد على ترابط السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية العامة وضرورة تفاعلها المستمر مع الاوضاع الاقتصادية .

(٢) ويربط الباحث بين **التضخم** وبين **العملات الاجنبية** في حالتين رئيسيتين : اولاهما شحة العملات الاجنبية وبالتالى بروز التضخم ، والثانية تزايد العملات الاجنبية بصورة ملحوظة وبالتالى بروز التضخم ايضا .

ففي **الحالة الاولى** التي يقترن فيها التضخم مع شحة العملات الاجنبية القابلة للتحويل يلاحظ الباحث ان ارتفاع الاسعار في **الدول الرأسمالية المتقدمة** يؤدى الى تناقص صادراتها وزيادة استيراداتها وبالتالى الى ظهور العجز في ميزان المدفوعات والى المضاربة بهبوط العملة . كما ان تدخل الدولة لحماية سعر العملة عن طريق بيع جزء من العملات الاجنبية يؤدى الى تقليل ارصدتها من تلك العملات وبالتالى الى زيادة المضاربة .

اما في **الدول النامية** التي تعتمد في الغالب على تصدير مادة او مادتين فقط فان عملية التنمية الاقتصادية فيها تؤدى الى زيادة استيراد مستلزمات الانتاج قبل ارتفاع قابليتها التصديرية مما يضطرها لتخفيض استيراد السلع الاستهلاكية وبالتالى ارتفاع اسعارها (تستثنى من ذلك السلع الاستهلاكية اللازمة لسواد الشعب) . كما ان عملية التنمية تتطلب تنفيذ مشاريع كبرى لا تؤتي ثمارها بشكل سلع وخدمات الا بعد عدة سنوات في حين ان القوة الشرائية تتزايد نتيجة الانفاق على انشاء هذه المشاريع . وتزداد وطأة التضخم عند لجوء الحكومة

الى الاقتراض المستمر من البنك المركزى لتمويل النفقات الجارية الانتاجية . وهكذا فان التضخم هو نتيجة اوضاع معقدة اساسها ، حسب رأى الباحث قلة موارد العملات الاجنبية .

اما في **الحالة الثانية** فان توافر العملات الاجنبية لدى بنك الاصدار بمقادير كبيرة يشجعه على زيادة الاصدار وبالتالي تخفيض سعر الفائدة . وبالنسبة للسلع المستوردة فان هذا الوضع يؤدى الى ازديادها بصورة كبيرة خاصة عند انعدام الرسوم الكمركية مما يساعد في عدم ارتفاع اسعارها بصورة ملحوظة . غير ان اقيام الارض والمباني المحلية ترتفع كثيرا . كما ترتفع الاجور كمظهر لهذه العملية الامر الذى يعيق التنمية الزراعية والصناعية ويزيد تكاليف الانتاج .

(٣) يعرّف الباحث « **التنمية** » بانها عملية مقصودة تعبأ لها موارد معينة بقصد احداث اثار محددة هي زيادة الانتاج القومي ومتوسط دخل الفرد ورفع مستوى معيشة المواطنين . واهم سمات التخلف هي تصدير مادة اولية او مادتين وانخفاض مستوى دخل الفرد . ويقسم الباحث البلدان الى ضعيفة الدخل ومرتفعة الدخل . فالبلدان ضعيفة الدخل تعاني من عجز مستمر في ميزان المدفوعات ومن التضخم ، وهما مترابطان فزيادة العجز تؤدى لزيادة اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة وبالتالى زيادة الاسعار المحلية . كما ان ارتفاع اسعار المنتجات المحلية يقلل من امكانات تصديرها . ومن جهة اخرى فان ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية المستوردة بسبب ندرتها يؤدى الى ارتفاع الاجور وبالتالى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وتقليل امكانات التصدير ايضا . ولا بد من **سياسة نقدية** تهدف ، على الصعيد الدولى ، الى توسيع اتفاقيات الدفع والاحتفاظ برصيد معقول من العملات الاجنبية لمواجهة الازمات والوفاء بالالتزامات الدولية . اما على الصعيد المحلي فان السياسة النقدية يجب ان تهدف الى الامتناع عن التمويل التضخمي وخاصة تمويل العجز في الميزانية الاعتيادية بالاقتراض من البنك المركزى . كما انه لا بد من اتخاذ اجراءات ضمن **السياسة الاقتصادية** لتمهيد السبيل للسياسة النقدية . واهم هذه الاجراءات هي (أ) خفض استيراد السلع الاستهلاكية الى ادنى حد ممكن (باستثناء السلع الاستهلاكية لسواد الشعب والمواد الدفاعية) ، (ب) الاستغناء التدريجي عن استيراد مستلزمات الانتاج باحلال بدائل محلية ، (ج) الاهتمام بالمشروعات ذوات الاثر السريع في خلق العملات الاجنبية (كالسياحة) ، (د) تعبئة الفائض لتمويل التنمية الاقتصادية من الادخار الحقيقي ، (هـ) امتصاص التضخم الناجم عن الفارق الزمني بين البدء بتنفيذ المشروعات وخروج منتوجها للاسواق .

ولا بد من التنمية حتى في البلاد **مرتفعة الدخل** . ويتطرق الباحث للبلاد المنتجة للبترول فيؤكد ضرورة اعتبار البترول ليس مصدرا للعائدات فحسب وانما اساسا للتصنيع بصفته قوة محركة ومادة اولية . وهنا تبرز اهمية الترابط الاقتصادى العربي بقصد حشد الامكانيات الفنية وتوسيع اسواق منتجات البترول . كما انه لا بد من استغلال الفائض المالى من البترول داخل البلاد العربية بدل ايداعه في بنوك دول تعادى العرب . ويقلل الباحث من احتمال

تناقص اهمية البترول حتى تطور استغلال الطاقة الذرية ، ولو ان احتمال انخفاض اسعار البترول يعتبر قويا بسبب زيادة اكتشافه وارتفاع تكاليف انتاجه · يعود **لدور السياسة** النقدية فيؤكد ضرورة تقليل اثار التضخم وتوفير المناخ الملائم للاستثمار ·

(٤) اما من مقتضيات **الدفاع القومي العربي** ، فنفقات التسليح تعتبر من النفقات العامة اللازمة لتوفير اطار صالح للتنمية بسبب ضرورة حماية الوطن ضد اطماع اسرائيل في التوسع الجغرافي والسيطرة الاقتصادية · ولا بد ان يمارس الاقتصاديون هنا مبدأ افضل خدمة باقل تكلفة · ثم يقترح الباحث **اجراءات اقتصادية عربية** في الامدين الطويل والقصير في هذا المجال هي : (أ) تدعيم التقدم الصناعي في اطار متكامل لان الصناعة هى عصب الحرب الحديثة ، (ب) اقامة مشروعات عربية مشتركة (حكومة وفردية) ، (ج) تقليل الاحتفاظ بارصدة من العملات الاجنبية في الخارج وتوجيهها نحو مشروعات التنمية العربية ، (د) وضع ترتيبات نقدية عربية تسهل عمليات التحويل من عملة عربية لاخرى ، (هـ) دراسة اثار نفقات الدفاع القومي على النقود المتداولة وامتصاص التضخم ، (و) تكوين احتياطي من العملات الاجنبية ، (ز) خفض الاستهلاك الى ادنى حد وزيادة الانتاج الى اقصى حد ممكن ·

ثانيا : التعليق على البحث :

أ ـ عملية التضخم ومدى ترابطها بوفرة العملات الاجنبية والتنمية :

من اهم ما تطرق اليه الباحث هو كيفية حدوث التضخم وترابطه بمدى وفرة العملات الاجنبية في اطار التنمية · فعملية **التضخم** حسب هذا التفكير ، اساسها حجم **العملات الاجنبية** ، فهي القوة التي تولد التضخم وتزيد من فاعليته او تقلل من حدته · وما المتغيرات الاخرى فى الاقتصاد الوطني الا عوامل تستجيب بشكل او اخر لمدى وفرة او شحة العملات الاجنبية وليس لها دور المسبب الاول باى حال من الاحوال ان الاعتماد على حجم العملات الاجنبية في تفسير عملية التضخم المعقدة على هذه الشاكلة يجعل البحث ضيقا من حيث شرح السببية ويؤدى الى تقليل اهمية العوامل المحلية في خلق التضخم · وبعبارة اخرى فان تحديد دخول وخروج التضخم عن طريق منفذ او بوابة العملات الاجنبية يجعل تفسير عملية التضخم متحيزا بصورة ملحوظة نحو قطاع التجارة الخارجية ويهمل القطاعات والموارد المحلية التي تتفاعل وتؤثر بشكل اواخر او اخر على خلق التضخم وانتشار اثارة في الاقتصاد الوطني ·

(١) ومما يلاحظ ان الباحث لم يتطرق ، في جانب عرض الانتاج ، الى **التركيب الكياني** (structure) **للاقتصاد النامي** واسباب عدم استجابته المرنة للقوة الشرائية المتزايدة التي تطلق فيه · فالمعروف ان الاقتصاد النامي يعاني بصورة رئيسية من **شحة تسهيلات رأس المال الاجتماعي** اللازم والسابق للانتاج المباشر ، ومن **عدم مرونة استجابة عناصر الانتاج** للزيادة في الطلب على المنتوجات، وكذلك من **انخفاض الانتاجية** لمستويات واطئة جدا في مختلف القطاعات · ولا بد

لاى باحث لعملية من ان يكرس قسطا وافرا من اهتمامه لشرح هذا التركيب الكياني الخاص بقصد القاء الضوء على مجموعة من اسباب التضخم من جهة ، ولتمهيد السبيل لصياغة السياسة النقدية اللازمة ، من جهة اخرى ٠

ان شحة **تسهيلات رأس المال الاجتماعي** تعود الى طول فترة انشائه من جهة والى تعقيد عملية التحامه مع عوامل وتسهيلات الانتاج الاخرى بصورة تؤدى الى استغلاله الى اقصى ما يمكن ٠

كما ان **عناصر الانتاج** وهى الارض والعمل ورأس المال والتنظيم (حسب التقسيم التقليدى) هى الاخرى لا تستجيب للزيادة في حجب الطلب عليها الا ببطء كبير ٠ **فالارض** الصالحة المعدة للزراعة تتطلب استثمارات زراعية كبيرة وعمليات توزيع طويلة ومعقدة ٠ اما عدم مرونة استجابة العمل وفق متطلبات الانتاج فتعود الى نقص المهارة وانتشار الامية وشعور المحافظة لدى سواد الشعب ورد الفعل للعمل اليدوى او الميكانيكى ٠ او **رأس المال** فقد يكون غير متوفرة حتى للدولة بسبب ضعف القدرة الادخارية ، او قد يكون متوفرا لدى الدولة ولكن لا يوظف في المجالات التي تنسجم ونوعيه الطلب على السلع والخدمات ٠ هذا الى جانب ضعف الادخار الفردى وسوء توجيهه هو الاخر ٠
واخيرا فان شحة **القابليات الادارية التنظيمية** وعدم الاستفادة حتى من المتيسر منها بسبب عوامل عديدة (منها سياسية) وكذلك قلة معاهد التدريب المتخصصة في هذا المجال ، اضافة الى ضعف روح المجازفة لدى الدولة والافراد كلها تؤدى الى عدم مرونة استجابة عرض الخدمات التنظيمية للطلب عليها ٠

واخيرا فان الانتاج المحلي يتسم **بالانتاجية الواطئة** في مختلف القطاعات ٠ فالانتاجية الزراعية منخفضة بسبب ملوحة الارض والامراض والاوبئة النباتية والحيوانية ، وقلة استعمال الاسمدة وانخفاض مستوى المكننة ، وشعور المحافظة لدى سواد الفلاحين ، وقلة البحوث الزراعية وضعف الارشاد الزراعي ٠ واما في الصناعة فان انخفاض الانتاجية يعزى الى تقادم المعدات وقلة تيسر القابليات الفنية والادارية ، وانخفاض مستويات المهارة والتدريب ، وانخفاض دوران رأس المال ، وضيق السوق في البداية ، وانخفاض نوعية الانتاج ، وارتفاع كلفة خدمات رأس المال الاجتماعي ، والازدواجية في الصناعة ٠ ويعاني القطاع التجارى من ازدحام العاملين فيه وخاصة في تجارة المفرد وزيادة عدد الوسطاء من دلالين ووكلاء ، ومن انخفاض اعتماد المنتوجات الزراعية على السوق ٠ وهكذا باقي القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني ٠

والذى نريد ان نصل **اليه** هو ان **التركيب الكياني للاقتصاد النامي** يتسم بعوامل مهمة تؤدى الى عدم **مرونة استجابته لحجم ونوعية** الطلب المنصب عليه بالسرعة اللازمة لاشباع الطلب الزائد وبالتالى بروز ظاهرة التضخم ٠ ولا بد من الاهتمام بهذا التركيب وشرح خواصه عند تحليل عملية التضخم اثناء التنمية ٠ فلا يمكن التركيز على حجم العملات الاجنبية وكانها محرك التضخم في الوقت الذى تهمل فيه العوامل الداخلية الاكثر اهمية والتي تؤلف الاساس

الهام لتوليد الضغوط التضخمية خاصة في البدان النامية ٠

لقد اهتمت المدرسة الكيانية للتضخم (structural school) التي انشأها اقتصاديو اميركا اللاتينية بهذه العوامل لدرجة كبيرة واعطوها محلها اللائق بها في تحليلهم لعملية التضخم في البلدان النامية ٠

(٢) اما ملاحظتي الثانية حول عملية التضخم في الدول النامية والرأسمالية المتقدمة على السواء (التي هي موضوع البحث) فانني لا بد ان اذكر ان البحث كعوزه شرح للعوامل الداخلية التي تؤدى الى تضخم التكاليف (cost-push inflation) وخاصة عن طريق تضخم الاجور والرواتب ٠ لقد تعرض الباحث لتضخم الاجور بصورة عرضية اثناء شرحه لردود الفعل العديدة **لحجم العملات الاجنبية** حيث ان انخفاض حجم هذه العملات وتضييق استيراد السلع الاستهلاكية يؤدى الى ارتفاع اسعارها وبالتالى الى ارتفاع الاجور ٠ ان الحلقة الرئيسة التي تربط بين ارتفاع الاسعار ثم ارتفاع الاجور هي (١) التنظيم السياسي والنقابي للعمال (٢) العلاقات بين الفلاحين ومالكي الارض والعلاقات التي تحددها قوانين الاصلاح الزراعي ، ففي **البلاد الرأسمالية المتقدمة** ادى التنظيم النقابي الى حصول العمال على زيادات مطردة ومستمرة في الاجور نظرا لقابلية النقابات على الدعوة للاضراب وتطبيقه والى تنظيم حقوق العمال تجاه ارباب العمل ٠ ولا يمكن ان نقول هنا ان تنظيم العمال كان بسبب وفرة او عدم وفرة حجم العملات الاجنبية ، او ان تضخم الاجور كان بسبب شحة رصيد تلك الدول من العملات الاجنبية ٠ اما في **الدول النامية** فان نقابات العمال صارت تأخذ محلها بالتدريج ، ولو ان قوتها التساومية ما تزال اقل بكثير مما هي فى البلدان الرأسمالية ٠ وتمتاز مطالبات النقابات هنا بكونها تشتد في فترات معينة حسب ملائمة الجو السياسي وتكون الزيادات المطلوبة فى الاجور كبيرة بسبب تراكم المطالبة فيها ٠ كما ان المطالبة تنتشر من صناعة لاخرى بسرعة عندما يسمح الجو السياسي بذلك لاغتنام الفرصة ولوجود عنصر التقليد في السلوك العمالى ٠ اما في قطاع الزراعة فان تشريع وتنفيذ قوانين الاصلاح الزراعي قد ادى الى اعادة توزيع الدخل في صالح الفلاحين والى ارتفاع اجورهم (او عوائدهم) الفعلية من الانتاج ، بما تشابه في النتيجة ارتفاع اجور العمال ٠

اما الرواتب فهي الاخرى عرضة لارتفاعات متتالية تسببها عوامل معقدة جدا ، تتعدى السبب الذى ذكره الباحث الا وهو مدى وفرة العملات الاجنبية ٠ المجاميع المهنية يطالبون باستمرار بزيادة مخصصاتهم ورواتبهم وينالون المزايا والمكافآت حسب قوة تنظيمهم ٠ وهم مع بعضهم في صراع للحصول على اعلى المزايا او بعبارة اخرى على جزء اكبر من الدخل القومي ٠ كما انهم يقلدون بعضهم البعض في المطالبة بزيادة المخصصات ٠

ولا يمكن لاى باحث لعملية التضخم في عصرنا الحاضر ان يشرح ميكانيكيتها ويتعرض لارتفاعات تكاليف الانتاج عن طريق ارتفاع الاجور الا ان يولى التنظيم السياسي للعمال وقوانين الاصلاح الزراعي الاهتمام الذى تستحقه ٠

ومن جهة اخرى ، فان ربط ارتفاعات الاجور على النحو الذى ورد بالبحث يضيق جدا من سببيتها ويجعلها تؤثر ثانويا وبصورة مشتقة من درجة وفرة العملات الاجنبية · ان الذى جعل الاجور متغيرا يعتمد على وفرة العملات الاجنبية في البحث هو النظرة الخاصة التي يتبناها الباحث بخصوص اهمية التجارةالخارجية للاقتصاد الوطني ·

(٣) اما ملاحظتي الثالثة حول بحث عملية التضخم في الاقتصاد النامي (وما زلت في جانب عرض الانتاج) فتنصب على دور الاستيراد في تخفيف او زيادة حدة التضخم · فالباحث ينطلق من جانب التجارة الخارجية هنا ايضا في تعليل اثر الاستيرادات في مواجهة الزيادة في الطلب المحلي وبالتالى مقاومة الضغوط التضخمية ويعلل ارتفاع الاسعار في الدول النامية بوجود العجز المستمر في ميزان مدفوعاتها وانخفاض استيراد السلع الاستهلاكية · والذى ارى ضرورة اضافته هنا هو ، **اولا** ، ان استيراد السلع الانتاجية والاستهلاكية من الخارج لا يعتبر مصدرا للسلع فقط وانما **مصدرا للتضخم المستورد ايضا** · لقد ذهب الباحث الى شرح اسباب ارتفاع اسعار السلع المستوردة (انتاجية واستهلاكية) معللا اياها بانخفاض اسعار صرف العملة الوطنية بسبب العجز في ميزان مدفوعات البلد النامي · غير ان ارتفاع اسعار السلع المستوردة يعزى ايضا وبصورة مهمة الى وجود التضخم فى بلدان المنشأ ايضا ، سواء اكانت رأسمالية متقدمة ام اشتراكية ام نامية · فزيادة تكاليف الانتاج في دول المنشأ (خاصة بسبب استمرار ارتفاع الاجور فيها) تؤدى الى ارتفاع اسعار السلع المصدرة للدول النامية وتؤدى الى ادخال عنصر تضخمي اضافي جنبا الى جنب (او حتى بصورة مستقلة) مع انخفاض اسعار صرف العملة · ومن جهة **ثانية** ، فان **تنظيم الاستيراد** يلعب دورا هاما في مدى بروز الضغوط التضخمية ، حتى ولو قامت الدولة بمنح تراخيص لاستيراد السلع الاستهلاكية ذلك لان الامر يعتمد على كفاءتها في توفير السلع المستوردة بوقت قليل وتوزيعها على المستهلكين قبل تفاقم ارتفاعات الاسعار · كما يعتمد الامر على مدى احتفاظها بمخزون متراكم لمواجهة الازمات ومدى توزيعه فى انحاء البلاد · ومن ناحية **ثالثة** ، فان رغبة الدولة في حماية **الصناعة او الزراعة الوطنيتين** قد يدفعها الى تقليل الاستيراد ولو كانت العملات الاجنبية متوفرة لديها · هذا اضافة للرغبة في بناء **رصيد كبير من العملات الاجنبية** كغطاء للعملة او كاحتياطي للطوارىء مما يؤدى ايضا الى عدم استجابة الاستيراد للطلب الزائد ·

اما اذا تركنا هذا النوع من الدول وتوجهنا للنوع الثانى من الدول التي تحضى بامتلاك ارصدة كبيرة من العملات الاجنبية والتي يرى فيها الباحث مصدرا هاما للتضخم بسبب ميل بنك الاصدار فيها لزيادة حجم النقود المتداولة وتخفيض سعر الفائدة ، فان البحث يحتاج الى تعديل مهم · وذلك لان الباحث لم يميز بين التضخم كظاهرة **ارتفاع عام في الاسعار** وبين التضخم كظاهرة **ارتفاع قطاعي في الاسعار** · فهو يذكر ان وجود مثل هذه الارصدة من العملات الاجنبية يساعد

في انفتاح باب الاستيراد وبالتالى الى انخفاض اسعار السلع الاستهلاكية (على وجه الخصوص) سيما اذا كانت الرسوم الكمركية معدومة (وربما كان يقصد هنا حالة الاقتصاد الكويتى مثلا) · غير انه يعود فيقول ان الاثر المباشر لزيادة رصيد العملات الاجنبية لمستويات عالية هو الارتفاع الملحوظ والمستمر في مستوى الاسعار · وبخصوص الاشياء المحلية المتاحة سواء اكانت منتجات ام لم تكن من صنع الانسان مثل الارض فان اسعارها ترتفع باستمرار وبغير ما حد حسبما يرى · وبعبارة اخرى فان استمرار توارد السلع الاستهلاكية المستوردة وامتاصها للطلب الزائد دون ارتفاع في الاسعار او مع انخفاض فى الاسعار يقابله ارتفاع شديد في اسعار المنتجات والقيم المحلية وخاصة تلك التي هي ليست من صنع الانسان · وبعبارة ثالثة ، فان هناك قطاعا (او قطاعات) تنخفض اسعارها وقطاعا (او قطاعات) تتزايد اسعارها · ولا يمكن هنا الحكم بوجود التضخم الذى هو **الارتفاع العام في مستويات الاسعار** وليس الارتفاع القطاعي فيها ، الا اذا كانت **حصيلة هذه الانخفاضات والارتفاعات** ارتفاعا عاما في المستوى العام للاسعار · واذا ما عدنا للكويت مرة اخرى ، فان ارتفاع أقيام الارض فيها يقابله انخفاض ملحوظ جدا في اسعار السلع المتيسرة من مختلف الانواع في الاسواق ، مما يجعلني اشك كثيرا في وجود ارتفاع عام في مستوى الاسعار والامر يحتاج الى تحليل دقيق اساسه متابعة الارقام القياسية للاسعار ·

(٤) واما من حيث الطلب على الانتاج ، فلا بد اولا من شرح هيكل **الضرائب** وادخاله في عملية التضخم · لقد اولى الباحث هذا الامر اهتماما قليلا جدا ، ولم يرد ذكر الضرائب وقابليتها على تحديد الدخل الشخصي او على امتصاص التضخم الا في محل واحد عند شرحه لاهمية انعدام الرسوم الكمركية (في الدول ذوات العملات الاجنبية الوفيرة) في تسهيل الاستيراد وزيادة وفرة السلع الاستهلاكية ·

والملاحظ في الدول النامية في هذا الخصوص تخلف العبء الضريبي عن الزيادة في الدخول بسبب وجود صعوبات كيانية او هيكلية في الاقتصاد القومي · فتخلف التنظيم المحاسبي ، ووجود التهرب من الضرائب بصورة واضحة ، وارتفاع تكاليف جباية الضرائب ، والتهاون في معاقبة المتخلفين عن دفع الضرائب ، كل هذه تؤدى الى ضعف قدرة الحكومة على تنظيم جباية الضرائب وبالتالى الى وجود فارق زمني ملحوظ بين زيادة الدخول وبين امكانية الدولة فى امتصاصها هذا الى جانب الضغوط السياسية والتفكير السياسي السائد الذى يشجع اعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة واعفاء قسم كبير منها من العبء الضريبي بسبب انخفاض دخولها دون الحد الادنى ·

كما ان سياسة الدولة تجاه الضرائب غير المباشرة تنعكس على عملية التضخم ايضا فزيادة الضرائب على بعض الصادرات تزيد وفرة البضائع القابلة لامتصاص القوة الشرائية المحلية · وتخفيف الضرائب على بعض السلع المستوردة وزيادتها على الاخرى تؤدى الى تأثيرات مختلفة في الاسعار المحلية تبعا لنوع

السلع ودرجة التخفيض او الزيادة ومرونة الطلب على السلع ٠

ان بحث ارتفاع الدخول الفردية يجعل الباحث يركز على الدخل الفردي وليس على الدخل الشخصي الذى يستطيع المواطن التصرف فيه بعد طرح الضرائب ٠

(٥) اما في شرح نمو حجم النقود المتداولة الذى يتناوله الباحث عند استعراضه للقوة الشرائية المنطلقة في الاقتصاد الوطني ولجوء الدولة الى الاقتراض من البنك المركزى لتمويل النفقات الجارية والانتاجية فانه يركز بالدرجة الاولى على **العملة المصدرة** او **المتداولة** ٠ غير انه في شرح عرض النقد (monetary supply) ودوره في عملية التضخم لا بد من متابعة عاملين رئيسيين هما : كمية النقد (وهى العملة + الودائع الجارية) ، وسرعة تداول النقد (velocity) ٠ وحتى شرح حجم العملة المصدرة او المتداولة لم يبين الباحث كيفية تفاعل **العوامل** التوسعية **والعوامل الانكماشية** وصافي حصيلتها بل اكتفى بشرح ارتباط اصدار النقد بالانظمة المختلفة للغطاء ٠ وحتى لو طرقنا الموضوع من باب وفرة الارصدة من العملات الاجنبية (وهو المنفذ الذى يفضله الباحث) فاننا لا نجد شرحا للعوامل التي تؤدى بالعملة الى التوسع والعوامل التي تؤدى باصدارها الى الانكماش ، اى لا نجد شرحا لميكانيكية ضخ العملة في التداول على اساس غطاء العملات الاجنبية وسحبها من التداول عند تسلم البنك المركزى للعملة المتداولة مقابل تخصيصه العملات الاجنبية اللازمة لتمويل الاستيراد ٠

اما اذا تركنا العملة واتينا الى استجابة حجم الودائع في المصارف التجارية وقابلية المصارف التجارية على خلق الودائع على اساس احتياطياتها النقدية في اطار التضخم الذى يتعرض له الباحث ، فلا نجد اشارة لها قط ٠ وكما هو معروف فان الودائع تؤلف العنصر الاهم في كمية النقود في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهي تؤلف عنصرا متناميا في كمية النقود في الدول النامية ٠ ولا يمكن استبعاد اثرها او استبعاد قابلية المصارف التجارية على زيادة حدة التضخم او تقليصه بسياستها الاقراضية والاستثمارية ٠

ومن جهة ثالثة ، فان الباحث ترك امر **سرعة التداول** جانبا ، بالرغم من اهمية سرعة التداول في تفسير ظاهرة التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية على حد سواء ٠ وسواء اخذنا بسرعة التداول على اساس المعاملات (صيغة فيشر) **او اخذنا بها على** اساس الدخل القومي (صيغة مدرسة كمبردج) فان التبدلات في سرعة التداول قد تعزز كمية النقود في دفع حدة التضخم او قد تقلل منها ، تبعا لاتجاه تبدل سرعة التداول ٠

والمعروف من تجارب الامم التي مرت بالتضخم ان زيادة وطأة التضخم تؤدى الى هرب ملحوظ من مسك العملة واقبال شديد على اقتناء الموجودات المختلفة او بالتالى زيادة سرعة التداول ومضاعفة الاتجاهات التضخمية ٠ (وهناك احيان اخرى انخفضت فيها سرعة التداول بوجه موجات تضخمية عندما

يتبنى الجمهور سياسة الانتظار والترقب قبل انفاق ما لديه من نقود) · وكان من المفروض ان يشمل بحث التضخم الحوافز التي تؤدى الى تفضيل السيولة وكيفية تبدلها في الرأسمالية المتقدمة والنامية في اطار التضخم والتنمية ·

(٦) والملاحظة الاخيرة عن عملية التضخم تدور حول تقسيم الطلب الفعال الى **طلب استهلاكي** (خاص وحكومي) **وطلب انتاجي** (خاص وحكومي) وطلب خارجي يتمثل بالصادرات · فمن حيث الطلب الخاص لم يتعرض الباحث الى شرح **الميل الحدى للاستهلاك** واثره في عملية التضخم · فالميل الحدى للاستهلاك في الدول النامية يعتبر مرتفعا بسبب انخفاض الدخول ، والرغبة في تقليد انماء الاستهلاك الغربي ، والارتباط العائلى الوثيق المتمثل بعيش العوائل الفرعية مع العائلة الام في بيت واحد والانفاق المشترك ، وقلة مؤسسات الادخار · هذا اضافة الى تزايد السكان بنسبب مرتفعة · كما يتميز الاستهلاك في الدول النامية بتوجيه الجزء الاكبر من دخول سواد الناس لشراء الاكل والملبس في الحدود الدنيا التى تسمح بها الدخول · وعليه فان معظم الزيادة في الدخول توجه نحو الاستهلاك ، وعلى الاخص نحو استهلاك المواد الزراعية والحيوانية والملابس · واذا ما علمنا الانتاج المحلي (وخاصة الزراعي) لايستطيع الاستجابة السريعة لهذه الزيادة في الدخول فان التضخم يبرز الى الوجود كنتيجة لوجود طلب زائد غير مشبع ·

اما من حيث **النفقات الاستهلاكية الحكومية** فيشرح الباحث اثار ازدياد نفقات الدفاع في زيادة حدة التضخم · ولا بد هنا من اضافة النفقات الادارية غير المنتجة المتمثلة في تكديس الموظفين غير المنتجين في كثير من الاجهزة الحكومية الكبيرة في الانفاق الحكومي الاستهلاكي بما لا يدع مجالا كافيا للقطاعات ذوات الانتاجية المباشرة بالاستجابة للزيادة في القوة الشرائية ·

وقد عالج الباحث الطلب الانتاجي وخاصة الحكومي متمثلا بمشروعات التنمية حيث اوضح بصورة صحيحة وجود فارق زمني (gestation period) بين تاريخ بدء تنفيذ هذه المشاريع وموعد دخول منتوجات هذه المشروعات بشكل سلع وخدمات الى الاسواق · وهذا يؤدى الى اطلاق قوة شرائية متزايدة في الاقتصاد الوطني دون ان تقابلها زيادة مباشرة في السلع والخدمات ·

اما من حيث **التصدير** فيتعرض له الباحث في عدة مجالات ، ذلك لان الطلب الخارجي على المنتوجات المحلية يتناقض ، حسب رايه ، بزيادة تكاليف الانتاج المحلي (والتى بدورها تعزى لاسباب متعددة سبق ذكرها) · غير انه لا بد من التأكيد هنا على اثار تقلص الصادرات في تحقيق حدة التضخم بما يوفر للمستهلكين والمنتجين المحليين من سلع بكميات اكبر من ذى قبل · هذا رغم ان تقليص الصادرات يضرب عملية التنمية عن طريق تقليص مصادر تمويل مستلزماتها المستوردة ·

(ب) السياسة النقدية :

بالرغم من ان عنوان البحث هو (السياسة النقدية في ضوء مقتضيات

التنمية والدفاع) فان القارىء لا يجد شرحا وافيا لادوات السياسة النقدية ومدى فاعليتها في الحد من التضخم (او الحد من الانكماش) في اطار التنمية · فمعظم الاجراءات التي تعرض لها الباحث هي من قبيل السياسة الاقتصادية العامة ، كما يؤكد هو في البحث · لا شك فيه ان السياسة النقدية جزء لا يجزأ من السياسة الاقتصادية العامة غير ان كون عنوان البحث منصبا بالدرجة الاولى على السياسة النقدية يجعلنا نتوقع منه ان يكون متركزا على السياسة النقدية بالدرجة الاولى · وهو اذ يصرف جهدا ملحوظا في بداية المقالة (بما يعادل ربع البحث) يكرسه لتعريف معنى السياسة النقدية فانه يترك السياسة النقدية جانبا وبصورة واضحة ، سواء اكان ذلك من حيث ادواتها ام علاقاتها بخطة التنمية الاقتصادية ام مؤثراتها · ويكتفي الباحث في مجالين من ذكر السياسة النقدية اولا ، بشرح ما يمكن ان تفعله السياسة النقدية على الصعيد الدولى بشكل اتفاقيات دفع وتعزيز لاحتياطي العملات الاجنبية ، وعلى الصعيد المحلى بالامتناع عن التمويل التضخمي للنفقات الحكومية الجارية ، وثانيا بتأكيد ، على ضرورة دراسة الاثار النقدية المترتبة على نفقات التسليح في الاقطار العربية · وحتى في شرحه للسياسة النقدية بصورة مقتضبة جدا فانه يركز على علاقاتها بالتجارة الخارجية والتمويل الخارجى وليس على علاقتها المعقدة مع المتغيرات المحلية · ومثل هذا التركيز مستمد طبعا من اتجاه الباحث الى الاعتماد على وفرة العملات الاجنبية في صياغة بحثه ·

فالسياسة النقدية بمعناها المتعارف تشمل السياسة الائتمانية للبنك المركزى التي تهدف للتأثير في النشاط الاقتصادى عن طريق الادوات الكمية (العمومية) والكيفية (او الانتقالية) · وتشمل الادوات الكمية تغيير نسب الاحتياطي القانوني وتغيير اسعار اعادة الخصم ، والخوض بعمليات السوق المفتوح · واذا كانت الاسواق المالية والنقدية في البلدان النامية غير متطورة ولا تشابه في تركيبها الاسواق المالية والنقدية في البلدان الرأسمالية المتقدمة مما يجعل الخوض في عمليات السوق المفتوح امرا غير عملي ، فان البنك المركزى يستطيع التأثير في احتياطيات المصارف التجارية عن طريق تمويله العجز الحكومي الجارى والانتاجي · وبينما يتعرض الباحث لمثل هذا التمويل في مناسبات متعددة فانه لا يذكر شيئا عن سياسة البنك المركزى في تبديل سعر اعادة الخصم سعيا منه وراء توسيع عرض النقد او تقليصه · ومهما يكن الامر بخصوص حجم الاوراق المخصومة فانه لا يمكن حذف هذه الاداة من جملة الادوات الكمية للسياسة النقدية · اما تغيير نسب الاحتياطي القانوني فيعتبر بحق اقوى الادوات الكمية التي يستطيع بها البنك المركزى التأثير في الاحتياطيات النقدية في المصارف التجارية في الدول النامية · ذلك لان تبديل نسب الاحتياطى القانوني يؤثر بصورة مباشرة في قابلية المصارف على خلق الودائع في عمليات الاقراض والاستثمار كما ان هذه الاداة تتصف بسرعتها وجدواها في تقليص حجم عرض النقد عند الضرورة ·

اما من حيث الادوات الكيفية او الانتقائية فان البنك المركزى في الدول

النامية يستطيع التأثير في حجم الائتمان الاستهلاكي بوضع شروط خاصة لبيع السلع الاستهلاكية الدائر بالتقسيط وكذلك الائتمان العقارى بتحديده شروط القروض من حيث الفوائد والاجال · هذا الى جانب تأثيره الاضافي في الدول الرأسمالية المتقدمة في حجم التعامل في الاسواق المالية عن طريق وضع حدود معينة للاستلاف على اساس رهن الاوراق المالية ·

وكنا نود ان نعرف كيف يستطيع الباحث صياغة هذه الادوات في اطار التنمية الاقتصادية التي تخوضها الاقطار العربية ، وتقديم التعديلات الضرورية في ميكانيكيتها لتتلاءم والظروف الاقتصادية العربية ·

اذ يستطيع البنك المركزى في الدول النامية ، بالاضافة الى استعماله الادوات التقليدية للسياسة النقدية ان يلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق القروض طويلة الاجل التي يقدمها لمشروعات التنمية وفق اسبقيات معينة · ولهذا كان من الضرورى ان يشمل البحث كيفية التنسيق بين خطة التنمية الاقتصادية وبين السياسة النقدية بما يحدد العلاقة بين نمو الدخل القومي وعرض النقد وبما يحدد دور البنك المركزى في الخطة الاقتصادية ·

ومن جهة اخرى ، فاننا كنا ننتظر من الباحث ان يوضح لنا كيفية تنسيق السياسة النقدية مع مقتضيات الدفاع القومي ، في وقت اكتفى به هو باقتراح **دراسة اثار نفقات التسلح** على حجم النقود المتداولة · اذ لا يمكن لبحث اساسه شرح العلاقة بين عمليتي التنمية والدفاع القومي من جهة ، وبين السياسة النقدية من جهة اخرى ، الا ان يحدد للقارىء التفاعلات والسبل المتوفرة للتنسيق بينهما ·

(ج) تعليقات اخرى :

(١) سمات التخلف :

بعد ان يعرف الباحث عملية التنمية يركز اهتمامه على خاصتين رئيسيتين من خواص التخلف هما اعتماد البلد النامي على تصدير مادة اولية او مادتين وانخفاض مستوى دخل الفرد فيه · وفي الوقت الذى يعتبر فيه انخفاض مستوى دخل الفرد اهم معيار للتخلف الاقتصادى فان اختيار الباحث لخاصية الاعتماد على تصدير مادة اولية او مادتين مرتبط باتجاهه الفكرى في ربط التنمية بالتجارة الخارجية بشكل خاص ، ولكي يربط بين مدى وفرة العملات الاجنبية وسمات التخلف يختار الخاصية الثانية من جملة خواص عديدة اخرى للتخلف الاقتصادى·

وغير خاف ان عملية التنمية تعتمد على تفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية ··· الخ بشكل معقد وان سمات التخلف غالبا ما تكون مترابطة في غالبية هذه المجالات · ومن العسير جدا اختيار عاملين او ثلاثة فقط وترك العوامل الاخرى الا في **نموذج** مفترض يقلص فيه عدد المتغيرات · وفي الوقت الذى يعتبر انخفاض مستوى الدخل للفرد الواحد نتيجة او محصلة لكثير من هذه

العوامل فان العوامل الاخرى لا يمكن اهمالها في صياغة عوامل وسمات التخلف وربطها ببعضها ٠

(٢) الطابع الغالب على البحث هو تجربة الجمهورية العربية المتحدة :

بالرغم من ان الباحث يتطرق الى الدول ذوات الارصدة العالية من العملات الاجنبية والى الدول الرأسمالية المتقدمة بصورة عامة ، فان الطابع الغالب على البحث هو تفسير المتغيرات النقدية والاقتصادية التي يختارها من تجربة الجمهورية العربية المتحدة ٠ فالطابع الغالب هو اقتصاد تام تعوزه العملات الاجنبية ٠ وبسبب الرغبة في التنمية يضطر البلد الى زيادة مستلزمات الانتاج وتقليص السلع الاستهلاكية المستوردة كما يواجه صعوبات في ميزان مدفوعاته ويتدهور سعر صرف عملته٠ ويؤدى ذلك الى ارتفاع الاسعار المحلية وبروز الاثار التضخمية٠ وبقصد معالجة ذلك يقترح الباحث مجموعة من اتفاقيات الدفع واحتياطيا من العملات الاجنبية وتقليلا لتمويل النفقات الجارية على اساس الاقتراض من البنك المركزى ٠ ثم يعرج الباحث على امكانات التعاون العربي في توسيع رقعة السوق واستغلال الفوائض المالية ٠

ان تركيز اطار البحث واستنتاجاته بالدرجة الاولى على تجربة الجمهورية العربية المتحدة يقلل من عموميته ومدى قدرته في تفسيرات تجارب الاقطار العربية الاخرى التي تفترق عن الجمهورية العربية المتحدة في متغيرات نموها ومشاكلها النقدية ٠

(٣) الحاجة لايضاح المتغيرات الاساسية وصياغتها بصورة ادق :

ويحتاج البحث كذلك الى صياغة ادق للمتغيرات الاساسية وعلاقاتها ببعضها البعض حتى ولو تطلب الامر صياغة نموذج رياضي لها ٠ فمثلا حاجة بلد الى العملات الاجنبية تبقى غير واضحة ما لم تربط كميتها بالدخل القومي او بتكوين رأس المال او بنسبة نمو الدخل الفردى ٠٠٠ الخ ٠

كما ان مفهوم التوازن النقدى غير واضح رغم ما يذكره الباحث من ان « الاصل هو تحقيق زيادة مطردة في وسائل الدفع تتناسب مع الزيادة الطبيعية في حجم المعاملات المترتبة بدورها على النمو الاقتصادى » ٠ فلا يحتوى نموذج البلد الذى يعاني من شحة العملات الاجنبية المقترن بالتضخم (الذى يعتبره الباحث كطابع غالب) او نموذج البلد الاخر الذى يمتلك رصيدا كبيرا من العملات الاجنبية على مفهوم (للتوازن النقدي) (monetary stability) الذى يرمى اليه الاقتصاد القومي ، سواء اكان في حالة التضخم ام في حالة الانكماش ٠ وبدون تعريف واضح للعلاقات النقدية وربطها بصورة كمية بالمتغيرات الاقتصادية الاساسية لا يمكن تحديد معنى التوازن النقدى او ميل الاقتصاد نحوه بعد انحرافه عنه ٠

(٤) معالجة استثمار الفوائض المالية العربية :

في النموذج العام للبلدان التي يتعرض لها الباحث (وهي تلك البلدان التي

تعاني من شحة العملات الاجنبية) يوصى الباحث بضرورة بناء احتياطي من العملات الاجنبية لمواجهة الطوارىء والوفاء بالالتزامات الاجنبية • واذا تركنا جانبا كيفية استطاعة هذا البلد بناء مثل هذا الرصيد (رغم انه امر مهم) وكذلك العلاقة الكمية الواجب تحديدها بين حجم هذا الرصيد وحجم الاستيرادات او سرعة النمو الاقتصادى (وهي امور هامة ايضا) وتوجهنا الى الاستفسار عن كيفية استغلال هذا الفائض المالى في الامدين القصير والطويل لوجدنا ان البحث يخلو من اجابة قاطعة • فقد اكتفى الباحث باقتراح مشروعات عربية مشتركة بقصد استثمار الفوائض المالية الكبيرة لدى الدول المنتجة للبترول وتبيان كيفية التوفيق بين الاهداف التى تسعى لها هذه الدول في استثمار احتياطياتها وهي السيولة (الامان) والعائد وبين حاجة البلاد العربية الاخرى اليها • ولغرض التوفيق بين هذه الاهداف وبين حاجة البلدان العربية الاخرى للتمويل وبين ضرورة حجب هذه الفوائض عن الدول التي تتعاون مع اسرائيل ، فانه لا بد من ابتداع ترتيبات نقدية بين الاقطار العربية تطمئن اليها الدول المنتجة للبترول المالكة لهذه الاحتياطيات وتستفيد منها الدول المقبلة على تنمية اقتصادية سريعة تفوق موارد العملات الاجنبية التي يمكن ان تتوفر لديها • اذ لا يمكن اقناع الدول العربية المنتجة للبترول بمجرد وجود مشروعات عربية مشتركة دون وجود ترتيبات نقدية واسعة النطاق بينها تضمن لها مزايا تضاهي ما تحصل عليه لقاء ايداع اموالها خارج العراق في المصارف الاجنبية •

واكتفى بهذه الملاحظات الاولية حول البحث راجيا ان تؤخذ على انها محاولة بناءه للتعاون مع الباحث في الوصول الى بحث مستفيض للمشاكل النقدية في اطار التنمية والدفاع القومي العربي •

والله من وراء القصد ،

د • خليل الشماع

المقرر : شكرا للدكتور خليل والان مطروح امامكم تعليق الدكتور احمد مراد على السياسة المالية •

الدكتور احمد مراد

في الواقع اريد ان اضيف نقطة بصورة سريعة حول البحث المتعلق بدور السياسة المالية للدكتور رياض الشيخ فالدكتور رياض الشيخ طرح موضوع السياسة المالية من حيث اعطاء مقدمة عامة حول التخطيط المالى واسلوبه واهدافه وانتقاله الى تحديد دور السياسة المالية في جميع الظروف وفي مختلف البلاد ، لتحويل الموارد وتخصيصها لخدمة الاغراض الجماعية وتوزيع ما يتطلبه هذا التحويل من اعباء على كافة المواطنين بالعدل ، ثم انتقل مباشرة الى السياسة الاساسية في التبعئة الاقتصادية لاغراض الحرب والتنمية في القطر المصرى • ان الاهتمام في هذا القطر يتركز على عدم التفريق بين انواع الموارد وانما على أعتبار جميع الايرادات العامة : أي الضرائب بمختلف انواعها والقروض المحلية والخارجية هي التي تمكن اجراء التحويلات المناسبة وبعد تحديد دور هذه المبادىء في السياسة المالية العامة •

اشار الى اهمية شمول النظام المالى وبهذا الشكل ينتهي تقريبا بحث الدكتور رياض الشيخ ٠

ويتضح من خلال بحث الدكتور رياض الشيخ انه اقتصر على القطر المصرى ولم يتعد الى أقطار اخرى ٠

ثانيا ـ اقتصر بشكل رئيسي على موضوع الضرائب واخذ نماذج من الضرائب في القطر المصرى ولم يتعرض للاوضاع في البلدان العربية الاخرى ، نحن نجتمع هنا ضمن مؤتمر مخصص للتعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع وارى ان يعطي هذا المؤتمر بالتالي الموضوع بعدا اكبر من حيث المساحة وبعدا اكبر من حيث العمق فمن حيث الموضوع افضل ان ابحث الموضوع من ناحيتين الناحية القطرية ، والناحية القومية ، كما نعرف كلنا ان المالية العامة هي عبارة عن تيارات نقدية من قطاع السكان الى الدولة ومن الدولة الى قطاعات السكان يضاف اليها طريقة تجميع هذه الموارد لدى الدولة ، وبالتالى ربما من المناسب على الصعيد القطرى ان تعرض مختلف انواع الايرادات والضرائب من ارباح قطاع عام من قروض داخلية وقروض خارجية من اصدار نقدى وبالتالى تكون الاستفادة من مختلف هذه المصادر من اجل خدمة عملية التنمية وعملية الدفاع وتحديد النواقص في كل مجال من هذه المجالات ومدى المساهمة التى يمكن ان يقدمها كل قطاع من اجل قطاع اخر ٠

ثانية ـ فيما يخص الانفاق العام ، لم يشر اطلاقا الى اتجاهات الانفاق من حيث التنمية والدفاع ٠ المصروفات الاجتماعية ودورها سواء في مرحلة التنمية او في مرحلة المعركة ، وبتصورى ان هناك موضوعا هاما هو موضوع الخزينة العامة ووضع الاموال فيها كذلك هناك موضوع الميزانية ، اننا نشكو في مختلف الاقطار العربية بما يسمى التشكك في التنظيم المالى والبعثرة ، بحيث ان عددا من الاقطار العربية لا تستطيع ان تحدد بالضبط حجم الانفاق العام ولا تستطيع بالضبط ان تسيطر تماما على توجيه الانفاق العام او على مصادر الايرادات العامة ، تستطيع ان تسيطر على الضرائب ولكنها لا تسيطر على مجموع الانفاق العام بسبب تجزؤ الميزانيات اولا ، وتجزؤ انظمة الخزينة ثانيا ، وهذا الموضوع يؤدي الى ضياعات هائلة في مختلف الاقطار العربية ، عن طريق انظمة السيولات عن طريق عدم الوضوح في السياسة المالية وبالتالى عدم تركيز مالية الدولة بشكل واضح وصحيح ٠

ربما كان من المناسب اعطاء ملاحظات والوصول الى التوصيات التي تقوم على وحدة الميزانية العامة في كل قطر عربي ، وحدة الخزينة العامة في كل قطر عربي ووضع الخزينة العامة ضمن المصرف المركزى لكل قطر عربي ، اى ان نستفيد من مختلف هذه السيولات او حتى استخدام بعض الوسائل التكنيكية في العمل المالى مثل استخدام الشيكات ، عدم الدفع المباشر باليد ، لانها تعطينا في الواقع وفورات يمكن ان نستفيد منها في التنمية ٠

الموضوع الثاني يخص المستوى القومي ؛ لم يرد في البحث شيء حول المستوى القومي . ان وحدة الميزانية للدولة تقوم بما تشتمل عليه من ميزانية عامة عربية ، ميزانية انمائية ، وهذا الشيىء الذى تتبعه ج ع م ، وحدة الميزانية العامة للدولة ، والانمائية ، والمستقلة والملحقة بما فيها ميزانيات الوحدات المحلية والبلديات وهذا يؤدى الى تشكيل المركز في العمل النهائي ويؤدى الى توحيد سياسة الدولة المالية العامة واستخدام المالية العامة من اجل عمليات التنمية والدفاع ، وهذا يعتبر صراعا اول بتصورى لتنمية القطاع العام .

الموضوع الثاني هو وحدة الخزينة ، الخزينة حاليا مبعثرة ضمن مؤسسات مختلفة تؤدى الى وجود سيولات في كل مؤسسة لنفسها وقد تضعها كودائع في القطاع المصرفي او تحتفظ بصناديقها ، كذلك يفترض التنظيم المالى في مختلف البلدان العربية ما عدا الجمهورية العربية المتحدة ، لوجود خزينة خارج المصرف المركزى .

ويقترح من اجل تحكيم الاستخدام في الموارد العامة للدولة وضع سيولة في الخزينة او ابقاء الخزينة في المصرف المركزى اى ان يقوم المصرف المركزى بأعمال تكون الخزينة من ضمنها . ويؤدى هنا تهيئة السيولات المتعلقة بالخزينة اى توحيد مختلف الخزائن اولا ضمن خزينة موحدة يقوم بها مباشرة المصرف المركزي كما مطبق في الجمهورية العربية المتحدة . وقرر تطبيقه ايضا في الجمهورية السورية وكذلك في الجزائر الى حد كبير أما البلدان العربية الاخرى فما زالت تفصل مالية الخزينة والخزائن العائدة للمؤسسات عن المصرف المركزي من ناحية ثانية . وهذه تشكل موارد مالية من ضمن السياسة المالية تستخدم للتنمية والدفاع وهذه مفيدة طبعا في هذه المرحلة .

الموضوع الثاني هو موضوع السياسة المالية على المستوى القطرى هو الموضوع الذي لم يرد اى شيء في البحث المقدم على المستوى القومي وان تصورى انه يمكن تناول الموضوع لعدد من الجوانب وهنا لا بد ان تتداخل كما هو معروف السياسة المالية والسياسية النقدية ويصعب جدا الفصل ما بين الاثنتين يوجد عندنا موضوع احتياطات البترول هذه نقود متاحة لمجموع الوطن العربي ولكنها لا تستثمر من اجل التنمية والدفاع ومن الضرورى ان توجد صيغة على هذه الاموال المتاحة من خلال عمل عربي مشترك مثل استثمارات عربية مشتركة ، صندوق تنمية مشترك وكما يجرى الحال في بعض البلدان العربية في شأنه او ايجاد نوع من من الدعم المالى في عمليات الدفاع ما بين البلدان العربية وهو شى موجود بشكل جزئي ايضا لكن لا بد من تطوير اساليب التعاون في النواحي المالية بالاستفادة في الواقع من الفوائض المتاحة من عائدات النفط او من الاحتياطيات المتاحة حاليا لدى بعض البلدان المنتجة للبترول . الزاوية الثانية التي احب ان ابحثها فيما يخص العمل العربي الموحد او السياسة المالية على المستوى القومي هي موضوع الاستثمارات هنا الى حد ما . انتقل من الساسة المالية المجردة واربطها تماما في الاقتصاد طبعا لا يمكن فصل السياسة المالية عن الاقتصاد هناك استثمارات اجنبية موجودة في العالم العربي ثم اتجه بصورة رئيسية في الجهاز المصرفي في الشركات

البترولية وفي شركات استخراج المعادن وخاصة في شمال افريقيا ، هذه المؤسسات بانواعها الثلاثة تحقق ارباحا وهذه الارباح تذهب خارج العالم العربي ويستفيد منها العالم العربي جزئيا والمفروض ان هذا المصدر يمكن ان يشكل احد المصادر الهامة لدعم عمليات التنمية في البلدان العربية وبالطبع يمكن ان يجرى من خلال اسلوب التعريب والذي سارت عليه بعض البلدان وكذلك يمكن ان يجرى من خلال اسلوب التأميم الذى سارت عليه بعض البلدان ، ايضا ممكن ان يجرى من خلال اسلوب المشاركة وتحسين الامتيازات هناك اشكال متعددة لكن المهم انه هناك مبالغ نقدية تذهب الى الخارج ومبالغ كبيرة من القطاعات الثلاثة يتوجب ان نستفيد منها من اجل تمويل عمليات التنمية وعمليات الدفاع على المستوى القومي.

الموضوع الثانى الذى نراه يدخل في موضوع السياسة المالية وايضا في السياسة النقدية على مستوى عربي هو ايجاد نوع من التعاون العربي في الموضوعات المالية والنقدية وهو موضوع بحثنا فيه كثيرا ولكن ما زال العمل فيه ضعيفا وهناك اتجاهات من اجل احداث اتفاقية حول الموضوع .

كما أن هناك اتجاهات وافكار من اجل احداث مصرف للبلدان العربية واتجاهات لاتفاقية ضمان الاستثمارات وهناك اتجاهات مختلفة وبتصورى ان تبعثر الاحتياطيات في البلدان العربية المختلفة او بالاحرى الاحتياطيات النقدية مقابل للعملة اما ان تحفظ في البنوك المركزية الداخلية او ان تحفظ في الخارج يؤدى الى ضياعات وربما لو جمعت مجموع هذه الاحتياطات ضمن مصرف عربي موحد يقوم بعمليات التجارة الخارجية ويقوم بعمليات تقديم قروض لتمويل التجارة الخارجية ويقوم ايضا بعمليات تمويل قروض لبعض مشروعات التنمية فيؤدى الى الدعم العربي من ناحية تصوير العمليات المصرفية وتقسيم السياسة النقدية لكل بلد عربي والسياسة النقدية للبلدان العربية ككل وبالتالى تحسين السياسات المالية الموجودة هذه النقاط الثلاثة احببت ان اثيرها على المستوى العربي وشكرا .

المقـــرر :

شكرا للدكتور احمد والان ادعو الدكتور نعيم الشعار للتعليق على السياسة النقدية .

الدكتور نعيم الشعار :

تعليق موجز حول بحث السياسة النقدية في ضوء مقتضيات التنمية والدفاع الوطني اود الاشارة الى انني لست بحاجة الى تكرار ما ذكره الاخوان المعلقون الذين سبقوني في الكلام عن اهمية البحث المقدم ولا ان اكرر النقاط الهامة التي اثارها الزملاء المعلقون ، لذا فانني اكتفي بايراد الملاحظات العامة التالية عن المذكرة المقدمة في الصفحات العشر الاولى التي شكلت مدخل البحث ، قدم لنا السيد المحاضر تعريفا في السياسة النقدية وتحديدا للالفاظ التي يود استخدامها في بحثه كما اتاح لنا ان نستعرض تاريخيا تطور منشأ النقود والتضخم النقدى

وعلاقته بالعملة الاجنبية الى جانب اهمية التنمية ولا شك ان لذلك فائدة من الوجهة العلمية واود هنا ان اقف قليلا عند جملة وردت في الصفحة الرابعة من الورقة المقدمة فقد ذكر ان لكل دولة فى كل لحظة سياسة نقدية واعتقد انه يشير بذلك الى ان السياسة النقدية ليست بالشيء الثابت كما اورد ذلك في التعريف لسياسة النقدية والملاحظة العامة الثانية وتتلخص في ان السيد المحاضر اشار الى انه لا بد من توفير المناخ الملائم من حيث سياسة الاستثمار ومن حيث سياسة النقدية الرشيدة التى تعمل على الحد من الاتجاهات التضخمية وما يصحبها من ارتفاع في الاسعار والاجور وقد عدد السيد المحاضر اجراءات يمكن اتخاذها في مواجهة التوسع النقدى والتي تمكن من الوصول الى السياسة النقدية الرشيدة يضاف الى ذلك ان السيد الزميل قد نوه بمدى ارتباط السياسة النقدية والسياسات المالية الاقتصادية الاجتماعية في البلد وهنا لا بد من الاشارة الى ان اقتصاد بحث السياسة النقدية في جانب واحد من الوسائل والادوات التي تستخدمها الدولة في سياسيتها النقدية للحد من التضخم فيه شيء من الاجحاف باهمية الادوات الاخرى الهامة الاخرى من ادوات السياسة النقدية ويستدعي ذلك التنويه بما يلي :-

١ - ان اول ما قد يثار في مجال السياسة النقدية في ضوء مقتضيات التنمية والدفاع الوطني هو ما هي الوسائل الكفيلة بتعبئة الموارد النقدية المتوفرة لتمويل التنمية ومقتضيات الدفاع الوطني وافضل السبل لاستخدام هذه المواد ؟ ٠

٢ - ان اختلاف النظم النقدية المتبعة في البلدان العربية ينتج عنه بالضرورة اختلاف السياسات النقدية التي يمكن كل دولة عربية اتباعها في تمويل التنمية والدفاع الوطني ولا بد من الاشارة الى ضرورة توضيح ماهية الخطوات الجماعية بين البلدان العربية وتنسيق سياستها النقدية ٠

٣ - الملاحظة الاخيرة كنت اتمنى لو ان السيد الباحث كان حاضرا بيننا ؟ كيف ان السياسة النقدية وخصوصا فيما يتعلق في التوسع النقدى لاغراض التنمية تختلف عنها في ضوء تمويل مقتضيات الدفاع القومي واذا كان بامكان مصرف الاصدار في البلد النامي ان يمتنع عن تهيئة الظروف اللازمة لتمويل عمليات التنمية لاقتصادية فيما اذا تبين له ان هذا التمويل قد يحدث آفاقا مجهودية خطرة فهل يعقل ان يفعل ذلك المصرف المركزى في وقت يكون فيه البلد مهددا في وجوده بالذات كانت الاجابة مما نود التعرف على السياسة النقدية الرشيدة التي اوصى بها السيد المحاضر لمواجهة مثل هذه الموجات التضخمية الواقعة لا محال في زمن استعداده للحرب ، نقطة اخيرة اود ان اشير اليها وهي ان السيد الباحث اوجز في بيان اهمية دور السياسة النقدية في ميزان التنظيمات الخاصة بالجهاز المصرفي في ظروف التنمية والدفاع الوطني ٠ وشكرا ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور نعيم الشعار وهناك تعليقان صغيران لكل من الدكتور محمد صادق المهدى والدكتور نيقولا سركيس حول نقطة في بحث الدكتور اسماعيـل صبري لعلهما يكتفيان بالتعليق على بعضهما البعض ٠

الدكتور محمد صادق المهدى :

شكرا للسيد الرئيس قد اكون متطفلا على هذه اللجنة حيث ان اختصاصي ليس في ميدان السياسة النقدية ولكن هناك ملاحظات حـول ما ورد بخصوص النفط ففي بحث الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله ذكر بان الارتفاع لمتوسط دخل الفرد الى المستوى السائد للدول الصناعية بالنسبة الى الاقطار التي تصدر النفط هو مشترط بقلة عدد السكان بشكل غير مألوف لذلك القطر وهذا شى صحيح ثم ذكر ان الميزة الاساسية للنفط هو بتصنيعه واني اويد ذلك حيث انه لا يمكن اعتبار الدول التي تعتمد على صادراتها على تصنيع مادة اولية واحدة في حـــكم الاقطار المتقدمة اقتصاديا مهما بلغت ايرادات هذه الصادرات وذلك لان اقتصاديات مثل هذه الاقطار ستنهار او ستعاني كثيرا متى ما انقطعت توفير هذه المادة الخام ان الهيكل الاقتصادى لمثل هذه الاقطار لا يمكن ان يكون الا مصطنعا وقد وضح ذلك الدكتور رفعت المحجوب في تعليقه قبل يومين ولكن النقطة الاساسية التي يمكن ان اوضحها وهي ان الدكتور اسماعيل قد قال في الصفحة ١٥ من بحثه ما يلي : وقـــد اصبح من الثابت الآن ان هنـــاك ثلاث مناطق يعـــد المخزون البترولى فيها مقابلا للمخزون المقدر في منطقة شرق الاوسط وتلك المناطق هي سيبريا والاسكا وجنوب شرق استراليا وجزيرة تسمانيا وقاع البحر بينهما هذا فضـلا عن اكتشاف الغاز الطبيعي في بعض المناطق الاوربية التي هي المستهلك الاساسي للبترول العربى وانى اخالفه فى ذلك كثيرا حيث ان اغلبية حقول العالم المهمـة للنفط قد استكشفت في الوقت الحاضر وبالتالى فان احتمال اكتشاف حقـول ضخمة في المستقبل بات ضئيلا ٠ بالاضافة الى ذلك فان اهم الاستكشافات النفطية في الوقت الحاضر هي ما يحدث في الوطن نفسه اما عن الاستكشافات النفطيـة التي يتحدث عنها فان جميع الابحاث التى وضعت لحد الان لا تشير الى ما يتوقع فبالنسبة لاستكشافات النفط في سبيريا لم تـكن مشجعة كثيرا بالاضافـة الى صعوبة النقل التي ستجعل عملية الاستغلال غير اقتصادية اذا مـا قورنت مـــع نفوط الوطن العربي ، اما اكتشافات النفط في الاسكا ، والتى هونت من شأنها صحافة النفط الغربية وصحافة الشركات النفطية ، وخاصة الاســتكشافات التي التي حصلت في منطقة (نورث سلوب) في الاسكا بين الشركات النفطية نفسها ممثل (جيرسي واتلانتك وبي بي البريطانية) تقدر الاحتياطيات باقل من عشرة بليون برميل وهذه اقل من احتياطيات شمال الرميلة مثلا جنوب العراق وهى اقل من ١٢٪ من احتياطيات المؤكدة الوجود فى الكويت وحدها كما ان كلفة انتـاج هذه الحقول سيكون عالى جدا بالاضافة الى ان كلفة مد الانابيب من هذه الحقول الى المناطق البحرية التي لا تتجمد فى الاسكا تقدر بحوالى ١٥٠٠ مـليون دولار

وقد اشار المدير التنفيذى لشركة جيرسي اخيرا في اكتوبر من العام الماضى بان هذا النفط سوف لا يتمكن من منافسة نفط الشرق الاوسط وانما سيكون سوقا تصريفه الرئيسي هو سوق الولايات المتحدة الذى يتمتع بحماية نظام الحصص (الكوتا سيستم) بالنسبة لاستيرادات النفط ويرتبط نفس الكلام باستكشافات النفط في جنوب شرق استراليا ، وجزيرة تسمانيا ومضيق باز ، بينهما حيث لم تكن هذه الاستكشافات مشجعة وقد قدرت بانها سوف لا تكون كافية حتى تسد احتياجات استراليا نفسها ، من النفط ، وبالتالى اعتقد ان ما ورد في خصوص الاحتياطيات النفطية التي تكشف في المستقبل غير صحيح ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور محمد صادق على ان التعليق قيم لكن لا أظن ان مكانـه في ورقة الدكتور اسماعيل صبرى تلك نقطة جاءت عرضا فيه والان يتفضل الدكتور نيقولا لتقديم تعليقه ٠

الدكتور نيقـــولا :

قبل ابداء اية خلاصة حول تعليق الدكتور زلزلـة اود اولا ان اعبر عـن تقديرى ونأمل ان نختمه مكتوبا بالقريب لكي نتمكن من التعمق به وادراج كل النقاط التي اوردها ٠

اشار الدكتور زلزلة في معرض تعليقه الى نقطة هامة جدا وهي موضـوع السياسة الخارجية ، وقد اشار الى هذا الموضوع حيث اشار الى علاقة القطـاع النفطي بالاقتصاد العربي من جهة ، وبالاقتصاد الغربي او بالاصلح اقتصاد البلدان المستهلكة من جهة ثانية ، اذ يقال ان العلاقات بين الاقتصاد النفطي او شركات البترول علاقـات ماديـة فقط في حـين ان العلاقات بين الشـركات والبلدان هي علاقات عضوية ، وهذه ملاحظة هامة جدا ، اود هنا ان اشير الى مسألة هامة قليلا ما نعيرها الاهتمام اللازم وهي انه عندما نتحدث في موضوع البترول كثيرا ما نتحدث عن موضوع العائدات ، نكتفي فقط بالحديث عن العائدات ولا لزوم للعودة الى هذا الموضوع ولكن من جهة ثانية ننسى مسألة هامة جدا اخرى ، هي موضوع مشروع قيمة الصادرات ، لو نظرنا الى الاحصائيات التي وضعت حـول هذا الموضوع والتي تنشرها هيئة الامم المتحـدة ، او صندوق النقـد الدولي نلاحظ ان هذه الاحصائيات تشير الى ما يسمى قيمة الصادرات العربية من نفط الخام ، نلاحظ مثلا ان قيمة هذه الصادرات ، ارتفعت من ٣ر٥ مليار دولار عـام ١٩٦٢ الى ما يقارب ٦ مليار دولار عام ١٩٦٧ والحقيقة ان مثل هذه الاحصائيات ليس لها معنى كبير اذ لايمكننا ان نعتبرها صادرات عربيـة كما يحـدث في كثير من الاحيان ولانها لا تدخل في الحقيقة في ميزان مدفوعات الدول العربيـة وهذا طبعا سبب لكثير من المغالطات ، والالتباس وسوء التفاهم ، فالحقيقة انـه اعتبارا من عام ١٩٦٧ نلاحظ ان قيمة الصادرات في ٦ مليار دولار في حين ان دخل الدول العربية لايزيد على ٧ر٢مليار دولار ، الان اذا تركنا جانبا موضوع

العائدات وطريقة استعمالها وما يعود منهـا فعليـا الى البلدان المنتجـة أو ما يحتفظ به في الخارج ، اذا تركنا هذه النقطة جانبا ونظرنا الى الباقي ، اي الفرق ما بين ٦ مليار و ٢ر٨ مليار اى ما يزيد على ٣ مليارات دولار ، هذه تحتفظ بهـا الشركات في الخارج وذلك لسبب بسيط هو انه لا توجد في الاتفاقيات او في الانظمة المعمول بها في الدول العربية اية اشارة او اي التزام يلزمها باعادة قيمة هذه الصادرات بكاملها او بجزء منها الى الدول العربية ، وهذا طبعـا يشـكل خسارة ضخمة في الدول العربية والواقع ان كافة الدول الصناعية الكبرى لديها انظمة مالية تجبر الشركات على الاحتفاظ بقيمة صادرتها في البلد الذي تعمل به ومن المفارقات ان الدول النامية تمتاز عن غيرها ، بعدم وجود هذه الانظمة لديها، وتصح هذه الملاحظة بشكل خاص بالنسبة للدول العربية ، فالبلد العربى الوحيد على علمي الذى اتخذ مثل هذه الانظمة هو الجزائر حيث وضع قرار منذ ثـلاث سنوات يجبر الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر بالاحتفاظ بخمسين بالمائة من واردات مبيعاتها في الجزائر ٠ اما فيما يخص الشركات غير الفرنسية كالامريكية والانكليزية فهي مجبرة منذ عدوان حزيران ١٩٦٧ على الاحتفاظ بكامل واردات مبيعاتها في الجزائر وهذه طبعا نقطة هامة اعتقـد مـن الضـروري التنبيـه اليها اذ ان هذه القيمة الضخمة للصادرات اذا ما احتفظ بها في البلدان المنتجة من شأنها ان تغذى الاسواق النفطية والمالية في البلدان العربية وان توجـه الى الاستثمارات الداخلية عوضا عن تظل في الخارج ٠ وشكرا ٠

المقرر :

شكرا للدكتور نيقولا واظن ان اخر تعقيبين لدينا هما من الدكتور هشام متولى ثم الدكتور رفعت المحجوب وبعدها ندعو السادة المتكلمين للكلام ٠

الدكتور هشام متولى :

شكرا ٠ الواقع لم اوضح في النقاط التي سأثيرها لانه سبق للاخوان ان اثاروا كثيرا من النقاط عن بحث السياسة النقدية في ضوء مقتضيات التنميـة والدفاع الذى قدمه لنا الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله المختص في الشـؤون النقدية وله كتب جيدة في هذا الموضوع ٠ الا اني بصراحة لا اجد في هذه المحاضرة استجابة في بحثه للعنوان الذى كتبه ٠ لان هناك كثير من النقاط التى كان يجب ان تعالج في هذا الموضوع ولم يعالجها ٠ فمن المعروف ان ج٠ع٠م٠ تمر في ظل نقاط اساسية في تحولها من مرحلة التحول الاشتراكي ، مرحلة التنمية ، مرحلة الدفاع ٠ وضمن هذا النطاق كان يجب ان يعالج هذا الموضوع٠ والنقاط الاساسية التي تعالج في اقتصاد متخلف في طريق التحول الاشتراكي في مجال التنمية كان يجب بحث دور الادخار والقروض الداخلية عن دور خلق النقـود وحـدوث تضخم خفيف يعني تضخم خفيف مفهوم من اجل تمويل المشاريع الانمائية وعـن دور القروض والمساعدات الخارجية وممكن الاستفادة من هذا النقـاط ايضا في مجال التنمية وفى مجال اقتصاد الحرب او اقتصاد الدفاع فقد كان من المستحسن مثلا بحث او دراسة التجارب التي مرت بها بعض الامم في مجال القضايا الحربية

وقضايا الدفاع . فمثلا كما يمكن التعرض للتجربة الالمانية وتجربة الدكتور شاخت المعروفة بالتمويل المسبق في هذا المجال وهذه كانت عملية بدأت من سنة ١٩٣٣ كانت تقريبا عملية استعداد لدخول المانيا الحرب فهذه السياسة هل من الممكن تطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة أم لا ؟ كان من الممكن التساؤل عن هذا الموضوع الاساسي وباعتقادى انه من الصعب تطبيقه . كذلك من الممكن التوسع بهذا الموضوع وفحص الاجراءات النقدية على الصعيد النقدى التي اتخذتها بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية فقد كانت من العوامل المساعدة جدا التى مكنت بريطانيا من الصمود في وجه الحرب مع المانيا وتجربتها النفطية في خلال الحرب الثانية هي من التجارب النموذجية في هذا الموضوع . كذلك كان من الممكن التعرف الى التجارب الاصغر والاقل ولكنها مفيدة في الوقت نفسه . وهو انه في حرب ٥٦ حرب العدوان لثلاثي على مصر ما هي السياسة النقدية التي اتبعت في ظل تلك الفترة ؟ هذه المسألة لم يتعرض لها ايضا واذكر انه في سوريا مثلا اتخذت كثير من الاجراءات النقدية في مدى عملية العداوان الثلاثي على القطر وكذلك نعرف جميعا ان حرب حزيران كان يستعد لها على الاقل قبل حدوثها فما هي الاجراءات التي اتخذت في مجال السياسة النقدية وفي البنك المصري من اجل وضع العدوان الذى حصل في عام ١٩٦٧ . وما هي الاجراءات التى اتخذت بعد العدوان . كذلك هذه الامور كنا نرجو لو انها وجدت في البحث . نقطة اخرى ارجو السماح لي بافادتها من الدكتور مرسي فيما يتعلق بصندوق النقد الدولى والبنك ، الدولى ان قضية التنمية نتركها جانبا لانه ليس هناك مساعدات .

المقـــرر :

شكرا للدكتور متولي والتعليق الاخير على السياسة النقدية سيكون للدكتور رفعت المحجوب .

الدكتور رفعت المحجوب :

اتفق مع الزملاء بان ما هو نقدي في بحث الدكتور اسماعيل صبري اقـــل مما يجب ولكن يبدو ان السبب كما اشار الدكتور بالذات ان السياسة النقدية بطبيعتها قليلة الفاعلية في البلاد المتخلفة بحيث ما يمكن ان تساهم به في مجال التنمية او في مجال تمويل الحرب ليس كبيرا وهذا هو السر في ان الجانب الذي خصص للسياسة النقدية في البحث ليس كبيرا هو الاخر . يمكن لا اتفق مع الدكتور اسماعيل صبري في تعريفه ابتداء بالسياسة النقدية صحيح هو حاول اكثر من مرة في البحث ان يجرى التعديلات على التعاريف لكن اعتقد ان المحاولة لم تسفر في النهاية عن التعريف الواجب فقد عرف السياسة النقدية بانها مجموعة القواعد التي تحكم انشاء وتداول الوحدات النقدية في دولة معينة في زمن معين ثم تطرق الى ان السياسة النقدية تؤثر بالاقتصاد . ولكن لا اعتقد ان هذا هو تعريف السياسة النقدية . فاهم جوانب تعريف السياسة النقدية كتعريف اية سياسة هو الاستخدام وليس مجرد التحكم وانما استخدام الادوات النقدية لاغراض

معينة . اعتقد ن هذا التعريف بهذا الشكل يصبح تعريفا تقليديا وشكليا الى حد كبير ويمكن ان يصلح في ظل القاعدة المعدنية حيث لم يكن مقصودا بالسياسة النقدية الا مجرد المحافظة على القاعدة . اما بعد ذلك فيجب استخدام الادوات النقدية لتحقيق اغراض معينة . بعد هذه الملاحظة ننتقل الى مناقشة تعليق الدكتور الشماع على الدكتور اسماعيل صبرى اود اولا ان اهنيء الدكتور الشماع على تعليقه القيم وان اخص بالذكر على وجه التحديد كيف استطاع ان يصدر نموذجا فكريا محددا اعطى تعليقه اهمية كبيرة . ففكرة النموذج الاقتصادى واضحة تماما في التعليق وعلى ذلك حدث اصطدام بينه وبين الدكتور اسماعيل صبرى لانه يعتز بفكرة النموذج الاقتصادى . ووجد ان الدكتور صبرى قد صدر عن نموذج لا يمثل في ذهنه النماذج المختلفة التى كان قد يحسن مناقشتها . وانما اود ان اعترف منذ البداية فيما يتعلق بما اخذه على البحث من انه لم يشر مثلا الى الميل للاستهلاك ولم يشر مثلا الى بعض النقاط المختلفة . هذه كلها مسائل اعتقد انها مفترضة ومعروفة وممكن ما عدا ذكرها لا يؤخذ هذا على محمل التقليل من اهميتها وانما لا نتصور في نموذج محدد . اني اهتم كما قال الدكتور الشماع في جميع المتغيرات . يظل النقد الاساسي الذى اعتقد ان الدكتور الشماع وجهه هو ان الدكتور اسماعيل صبري اقتصر على نموذج معين هو اولا نموذج ج.ع.م حتى لو رفعنا الاسم لظل نموذجا لبلد متخلف آخذ في التنمية ولديه نقص في العملات الاجنبية ويعتمد اساسا على تصدير عدد من محاصيل محدودة او محصول واحد . لذلك يبدو ان الدكتور اسماعيل صبري قد استبعد ما يتعلق بالشكل الاول من النموذج . نموذج البلد الاخذ بالتنمية الذى لديه وفرة في العملات الاجنبية واستبعد فيما يتعلق بالشق الثاني نموذج البلد الاخذ بالتنمية الذى لا يعتمد على محصول او محصولين في التجارة الخارجية اعتقد ان له الحق طبعا ان هذه النماذج يجب أن تأخذ اهمية وانا لا اعتقد ان الشقة واسعة بينه وبين الدكتور اسماعيل صبرى اذا اخذنا المسألة من الناحية العملية . يمكن الخلاف يجب ان يتفق الاول في المقصود بالتنمية . فالتنمية فيما اعتقد واعتقد ان هذا معنى تردد هنا ، هي تغيير البنيان الاقتصاد بما يحقق التكامل والاستقلال . ليس مسألة زيادة الدخل القومي . الدكتور اسماعيل اشار الى انه يوجد فرق بين النمو والتنمية . وهذا يجعلني اعتبر ان النموذج الذي في ذهن الدكتور الشماع بعيد عن الواقع وغير عملي بالذات ، فقد أخذ الكويت ، والكويت حصل فيها تحول ضخم وهو ظهور البترول . ولكن هذا ليس الذى قصدنا به في التنمية الاقتصادية لمرحلة من مراحل النمو تسمح للسوق الاجنبية باستغلال الاقتصاد الوطني . وعلى ذلك اذا عرفنا التنمية بانها سياسة لتغيير البنيان الاقتصادى لدعم التكامل والاستقلال الاقتصادى تصبح المرحلة التي قطعتها الكويت حتى الان بعيدة عن هذا التعريف . ويصبح هذا النموذج الذى يمر به الكويت ليس من نماذج التنمية وانما هو من نماذج النمو بمعنى انه لنقل الاقتصاد من اقتصاد مغلق لدمجه في السوق العالمية بغرض أستغلاله لا بغرض دعم استقلاله وتكامله . وعلى ذلك فالنموذج في بلاد اخرى تتوفر لديها عملة اجنبية وتعتمد على محصول واحد ، في الحقيقة النموذج بهذا الشكل الذى

تكلمت عنه بان الكويت لديه عملة اجنبية كبيرة هذا لا اعتبره نموذج تنمية وانما مسألة العملة الاجنبية التي تشبه ماكانت عليه مصر قبل سنة ١٩٥٢ · مصر في اثناء الحرب العالمية لاولى كان لديها بصفة مستمرة فائض في ميزان المدفوعات (١٥٠) مليون جنيه في الحرب العالمية الاولى و (٨٤٠) مليون جنيه في الحرب العالمية الثانية وكان يوجد نمو في مصر ومعدلات النمو لا بأس بها · ولكن لم تكن ثمة عملية تنمية · النموذج المصرى مع اختلاف في السلعة التي يعتمد عليها هذا القطر مقارب للنموذج الكويتي الان · نموذج بلد متخلف انتقل من الانغلاق الى الاندماج في السوق العالمية لديه فائض من العملة الوطنية بالعملات الاجنبية هذا ليس نموذج التنمية · وعلى ذلك استبعد ان يظل هذا نموذج التنمية في بلد متخلف يسعى للتنمية لديه نقص في العملات الاجنبية لانه بمجرد بدء البلد بعملية التنمية يستوعب كل الفائض في ميزان المدفوعات حيث لا يوجد هناك شيء اسمه فائض وحاجة اسمها قلة · وهذه مسألة نسبية يلزمه كم لكي ينمو · فوجود فائض لدى بلد دون ان يبدأ مرحلة التكامل الاقتصادى ومرحلة الاستقلال ليس فائضا في حالة التنمية وهو فائض في مرحلة سابقة على مرحلة التنمية · نجد النموذج الخاص لبلد متخلف لا يعتمد على التجارة الخارجية هذا نموذج لا يتسنى في القرن العشرين صحيح تسنى في الماضي ولا يتسنى في القرن العشرين فيما اعتقد الا لدولتين · الاتحاد السوفيتي والصين · لو حذفنا اسم الاتحاد السوفيتي ، فالصين هي نموذج البلاد التي تتمتع بالامكانيات البشرية والمالية والطبيعية الضخمة جدا وفي غير هذه البلاد يظل النموذج الاساسي بلدا متخلفا يسعى للتنمية بالاعتماد على التجارة الخارجية وعلى ذلك فهذا النموذج اقرب ما يكون الى الواقع · اذن نموذج ج · ع · م · هذا النموذج الواقعي احذف ج · ع · م · وضع العراق · ضع سوريا · او نضع اى بلد اخر باستثناء الصين والاتحاد السوفيتي ، هذا النموذج هو النموذج الواقعي ان نهتم به اساسا · طبيعي يجب ان نهتم بهذا · وباستمرار البلد المتخلف الذى في مرحلة التنمية يحتاج الى عملة اجنبية · اما الذى لديه وفرة من القطن قبل الحرب او من البترول الان ولم يبدأ عملية التكامل الاقتصادى والاستقلال الاقتصادي · لا اعتقد ان هذا نموذج التنمية المقصود · يظل من المؤكد ان أؤكد اعجابي الشديد في التعليق الذي قدمه الدكتور الشماع وبانه اجاد ان يصبر عن فكرة متكاملة عن النموذج الاقتصادى شكرا ·

المقـــرر : شكرا الدكتور رفعت · وقبل ان ادعو الزميلين الدكتور رياض والدكتور فؤاد مرسي للرد على بعض التعليقات فقط اقول كلمة حول السياسة المالية للدكتور رياض · يبدو لي ان الدكتور رياض وهو ينطلق في بحث السياسة المالية يريد قصر السياسة المالية على أنها النظام الضريبي بحيث ينتهي الى وجود مقترحين يتعلقان بالنظام الضريبي في العربية المتحدة ويبدو لي ان البحث فعلا كما كتبه الدكتور رياض يقصد اثارة مشاكل وعلى الاخوان المعقبين والمعلقين ان يركزوا على هذه المسائل يعنى التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية الذي هو دائما يقع في حقل دراسات السياسة المالية لم يظهر بوضوح وان السياسة المالية وفي هذا قد اختلف مع الدكتور رفعت لا وجود لها كسياسة وانما مجرد

اجراءات مالية تطبيقا لسياسة اقتصادية عامة . معنى ذلك . المهم ان نبحث في الخطة الاقتصادية وفي جوانبها الثلاثة المختلفة النقدية والمالية وسياسة الرقابة المباشرة او سياسة التسعير التي تعوض لنا بعض المسائل التي لا يمكن ان نسيطر عليها عن طريق السياستين النقدية والمالية وهذه النقطة ايضا لم تغط في البحث . نقطة اخرى انا لا استطيع ان اتصور ان دولة تدخل الحرب وتحضر للتنمية تستطيع ان تقف كثيرا وبصورة حاسمة عند نقطة العدالة الضريبية. هناك تعارض كبير على الاقل في العبء الضريبي بين نقطة العدالة وبين الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وهذا ما استدركه الدكتور رياض في بحثه حين قال ان الضرائب تصلح وسيلة لكبح جماح التضخم . وعلى من تكون الضرائب في الغالب وهي ضرائب غير مباشرة لاشك انها على الطبقات الشعبية . وهذا يقودنا الى الاخلال بمنطق العدالة واذن نقطة العدالة ليست من المهمات الاساسية للسياسة المالية التي تهيء للتنمية والحرب في آن واحد . نحن لا بد من تقديمنا لقدر من التضحية في العدالة .

الدكتور فؤاد مرسي : اشكر السادة الزملاء على تعقيباتهم الهامة على البحث الذى تقدم به الزميل الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله وفي الحقيقة كنت اتمنى ان يكون حاضرا ليستفيد اولا من هذه التعقيبات وليتمكن بكفاءاته المعهودة من الرد عليها . ولذلك اعتقد انني ساظلمه اذا ما توليت الرد على بعض تلك التعقيبات . في الحقيقة اتفق اتفاقا تاما مع الكلمة التي تفضل بها الزميل الدكتور عبدالحسن زلزلة واتمنى ايضا ان ارى بحثه منشورا حتى اتمكن ان اتمتع بقراءته الكاملة واتفق ايضا مع ملحوظات السيد الزميل الدكتور نعيم وملحوظات الاخ الدكتور هشام متولى ولا اكاد اتفق مع الاخ الدكتور خليل الا في نقطة واحدة . بالطبع الدكتور الشماع تقدم بتعقيب ذكي جدا على كلمة الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله . واستطاع بمهارة ان يلمس كافة نقاط الضعف في المذكرة ولذلك لا اتفق معه الا في انه يعيب على تلك المذكرة انها تفتقد شرحا وافيا بادوات السياسة النقدية وهذا عيب جوهرى في رأيي وان كان تصور الدكتور عبدالله انها تهدد البلاد العربية من الناحية النقدية هي مجرد خطر التضخم لانه يواجه تصورا معينا ان البلاد العربية في اندفاعها للتنمية او في مواجهتها لاعباء الحرب لا بد لها اما ان تجرى قدرا من التضخم المقصود كما قال الدكتور هشام او انها تقع في حبائل موجات تضخمية متعاقبة لا تستطيع ان تتخلص منها في النهاية وبالتالى فقد ركز بحثه على الخطر الجوهرى الذى تتعرض له البلاد العربية وهو في هذا مشكور ومحق ولكن كان يجب ان يتعرض لبقية السياسات النقدية ايضا واود ان اضيف الى ما تفضل به الزملاء من ملحوظات ، ملحوظة عامة واحدة قبل ان اتطرق لمناقشة الزميل الشماع . الملحوظة الواحدة التي يجب ان يشكر عنها في دراستنا للسياسة النقدية هي فهمنا للنقود . النقود سواء كنا في بلد رأسمالي او نام او بلد متخلف او بلد اشتراكي ليس سوى تعبير نقدى عن النظام الاقتصادى . وبالطبع مثل هذا التعبير يستطيع ان يؤثر على النظام الاقتصادى وان يستخدم لمثل هذا التأثير لكنه في الاساس مجرد انعكاس للنظام

الاقتصادي . فكما يكون النظام الاقتصادي تكون العملة . وعندئذ يجب الا نجرد موضوع النقود عن موضوع النظام الاقتصادى ذاته ويجب ان يبحث موضوع النقود بارتباط وثيق بالنظام الاقتصادى . ولذلك كان عندنا في مصر ـ زمان يقولون لنا في سنة ٣٠ أو ١٩٤٠ لا بد من اتخاذ اجراءات سريعة لفصل الجنيه المصرى عن الاسترليني . تعلمنا هذا ونحن طلبة في الجامعة فشغلتني هذه القضية كثيرا كيف يمكن ان نفصل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى والقطن المصرى لا يباع الا في انكلترا ليعدوا لنا منه جانبا من السلع الانكليزية الاخرى . كيف يمكن الجنية المصرى لم يوجد بصورته تلك الا لكي يسهل عملية نقل القطن من مصر الى بريطانيا والسلع المصنوعة من بريطانيا الى مصر وبالتالى كان لا بد ان ندرج مباشرة تبعية مصر الاقتصادية لبريطانيا قبل ان نذكر تبعية الجنيه المصرى للاسترليني . هذه ملحوظة هامة اود ان اتقدم بها حتى تكون هاديا لنا في ما نستشرفه من بحث في السياسة النقدية . بقي تعليقي على الدكتور الشماع .

في الواقع الدكتور الشماع عاب على الدكتور عبدالله انه لم يتقدم بالسياسة النقدية لكن الدكتور الشماعوهو المسؤول في التعقيبعن الدكتور عبدالله لم يتقدم بهذه السياسة ايضا . بل على العكس امتنع عنها وامتنع عنها عامدا متعمدا لان له في ذهنه تصورا معينا لهذا كله . هذا التصور اشار اليه الدكتور رفعت المحجوب اشارة بارعة لكن ليست لدى البراعة مثل الدكتور رفعت . باعتقادى ان الدكتور الشماع يستكثر على البلاد العربية عامة ان تطمح في التنمية وله عنها جميعا نموذج محدد هذا النموذج لم يصرح به لكنه الح اليه تلميحا لا يفوت الباحث وساذكر ربع نقط اخذتها بالحرف من بحثه وهي في تصورى الاسباب التي تؤدى الى التضخم في البلاد العربية والبلاد المتخلفة .

١ ـ لا يمكن لاى باحث لعملية التضخم في عصرنا الحاضر ان يشرح ميكانيكيتها ويتعرض لارتفاعات تكاليف الانتاج عن طريق ارتفاع الاجور الا وان يولي التنظيم السياسي للعمال وقوانين الاصلاح الزراعي الاهتمام الذى تستحقه. يعنى هى مصدر اساسي للتضخم .

٢ ـ ان استيراد السلع الانتاجية والاستهلاكية من الخارج لا يعتبر مصدرا للسلع فقط وانما مصدرا للتضخم المستورد فان الارتفاع في الاسعار السلع المستوردة يعزى بصور مهمة الى وجود التضخم في بلدان المنشأ ايضا سواء كانت رأسمالية متقدمة ام اشتراكية او نامية . وتعليقى على هذه النقطة انني ما زلت ابحث عن دولة نامية شقيقة او زميلة تصدر لنا التضخم . لا ابحث في البلاد الصناعية المتقدمة ولا في البلاد الاشتراكية انما اريد بلدا ناميا يصدر لنا هذا التضخم .

٣ ـ تنظيم الاستيراد أى الاجراءات الحكومية للاستيراد تلعب دورا هاما فى مدى بروز الضغوط التضخمية . الفت النظر الى هذه النقطة لان هناك

اعتراضا ضمنيا على ان تتدخل الدولة لتنظيم الاستيراد ٠

٤ ـ رغبة الدولة في حماية الصناعة او الزراعة الوطنية ايضا تمثل في نظـــر الاخ الشماع مبعثا ومصدرا للتضخم **الذى نشكو منه ٠ وشكرا ٠**

المقـــــرر : شكرا للدكتور فؤاد ٠ وبهذا نعلن اختتام للمناقشات اللجنة المالية والنقدية والان نرجو السادة مقررى اللجنتين والمقرر العام للتفضل باخـذ مكانه تمهيدا لاعداد التوصيات وشكرا ٠

مناقشات اللجنة الثانية : اللجنة التموينية الاستهلاكية

مقررها الدكتور ديب ابو عسلي

أيها الاخوان :

سواء رجحت احتمالات الحرب الثورية الخاطفة ام رجحت احتمالات الحرب المستفبلة والطويلة فان الضغط على الاستهلاك وتنظيمه سيبقى وسيلة اساسية لتوزيع الموارد الاقتصادية فالضغط على الاستهلاك كوسيلة لتأمين الموارد ضرورة لتنمية افتصاديات البلدان النامية فكيف يكون الامر اذا أضيف الى هدف التنمية ضرورات الامن القومي والتعبئة الحربية أى تعارض بين التنمية والتعبئة الحربية يزول حين يتعلق الموضوع بالاستهلاك ومن هنا تأتي اهمية البحث الذي قدمته الدكتور سلطان ابو علي مبتدئا بتحديد لسياسة المجتمع العربي في ظل التنمية والامن القومي وبعد ان يحدد المصادر المعروفة في تمويل المجهود الحربي مفصلا وبشكل خاص الاستهلاك يتعرض الى بعض جوانب التعاون العربي في موضوع الاستهلاك · سأدعو الان الدكتور منصور الراوي للتعليق على بحث الدكتور سلطان ·

الدكتور منصور الراوي ـ من الممكن وصف بحث الدكتور سلطان أبو علي بأنه مقتضب ولكنه غزير فيما احتواه من مسائل تتعلق بمواجهة الامة العربية وأسرائيل · لذلك وفي هذا الظرف وبالذات يؤكد السيد الدكتور بضرورة الحاجة الملحة للامة العربية في تراكم رأسمالي كبير وان هذا التراكم يحقق هدفين رئيسيين في آن واحد الاول هو احتياجات الامن القومي والثاني تدعيم اركان الاقتصاد الوطني اى تحقيق النمو الاقتصادي ويعتقد بان هذا الهدف الثاني هو جزء لا يتجزأ من الهدف الاول · لتحقيق هذين الهدفين يعتقد الباحث بان تنظيم الاستهلاك ضرورة قصوى في هذا الصدد · وفي مكان آخر من مقدمة بحثه يعتقد انه قد يحصل هناك تعارض بين الهدفين وفي هذه الحالة يجب تحديد التخصيص الامثل للموارد المتاحة لاجل تحقيق الهدفين في آن واحد · ويؤكد من ناحية اخرى ان تنظيم الاستهلاك يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الهدفين لتمويل مخصص الحرب دون الابطاء في نسبة النمو الاقتصادي · بودى ان استفسر من السيد المحاضر هل يوجد في مثل الحالة التي تمر فيها الامة العربية وهي في حالة حرب فعلية تعارض بين الهدفين او ان الهدفين يمكن ان اعتبرا مكملين لبعضهما البعض ؟ ومن ناحية اخرى اعتقد ان الامة العربية هي في حالة حرب قبل ان تكون المواجهة مع اسرائيل وهذه الحرب طبعا منصبة على حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ولذلك فاعتقد ان هناك تعاونا وتبادلا بين الهدفين قبل ان يكون هناك تعارض خاصة وان الامة العربية هي في حالة حرب ليس فقط ضد اسرائيل ولكن ضد الاستعمار وبصورة عامة الذي يعتبر السبب المباشر في حالة التخلف الاقتصادي

والاجتماعي • وبعد المقدمة ينتقل الاستاذ المحاضر الى امكانية حصر الاجزاء العامة في الدولة العربية في الرغبة في تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية • ويعطينا لاجل تحقيق هـــذه الرفاهية ثلاثة متغيرات في مستوى الدخل القومي ومقدار استهلاك وتحقيق الامن القومي ضد العدوان • ثم يفترض الباحث انه اذا أريد الاحتفاظ بنمط من التنمية الاقتصادية قبل بلوغ حالة الحرب فيجب في هـذه الحالة تقليل اهمية المخصص الاستهلاكى • وهنا اود ان اثـير بعض التساؤلات •

١ ــ لا اعتقد أن امكانية اغفال القيم فوق الاقتصادية والاجتماعية واخص بالذكر منها مفاهيم القوة التي لها اهمية استثنائية في اى مجتمع متخلف وفي المجتمع العربي بشكل خاص ولذلك فاعتقد ان اعطاء هذه القيم اهميتها يمكن ان يخفف مما يجب ان يخصص او يكرس للاستهلاك المادي للافراد ولذلك تقل كثيرا اهمية مفهوم الاستهلاك المادي او مفهوم الحد الضروري لاستهلاك الافراد للمواد الضرورية • ومن ناحية اخرى ان الشعب العربي يستطيع ان يحقق اهداف التنمية والامن القومي بمجرد الضغط على الاستهلاك ؟

وكان بودى ايضا ان يبين السيد المحاضر بشكل اكثر وضوحا وتفصيلا كيف يمكن تحقيق اهداف التنمية والدفاع القومي لتوفير هذه العوامل ؟ والموضوع الثاني من موضوع البحث القيم هو موضوع مصادر تمويل للمخصص الحرب ويعتمد الاستاذ المحاضر في ذكر تعداد هذه المصادر على (البروفيسور بيكو) حيث يعدد هذه المصادر في اربعة (زيادة الانتاج ، تقليل الاستهلاك ، تقليـل حجم الاستثمارات الجديدة المخصصة للاغراض المدنية وانقاص جزء من رأس المال القومي وتحويله لاغراض الحرب اعتقد ان هذه العوامل الاربعة تنطبق على اى قطر متقدم اقتصاديا وجتماعيا ولكن هذه العوامل لا يمكن ان تلاقي قبولا كاملا في مجتمع متخلف كالمجتمع العربي حيث اعتقد ان بعض هذه العوامل على الاقل لا يمكن ان تسهم بشكل كبير في تحقيق تمويل المخصص للحرب خاصة ان تقليل الاستهلاك على ما اعتقد والاستهلاك الفردي بالذات لا توجد هناك امكانيات كبيرة في الضغط الاستهلاكي خاصة ما يتعلق بالاستهلاك الجماهيري واستهلاك المواد الضرورية للمجتمع • وفي هذا الصدد يقتصر الباحث على دراسة حالة ج•ع•م• وكنت اتمنى ان يشمل البحث المجتمع العربي بشكل عام وبالنسبة للعربيـــة المتحدة يعطينا السيد المحاضر ارقاما حول ما هو مخصص حاليا في تمويل الدفاع القومي من الناتج القومي وهو نسبة ٩٪ ويقترح ان ترتفع هذه النسبة الى ٢٥٪ اى ان يرتفع المبلغ المخصص لهذا الغرض من ١٧٥ مليون جنيه الى ٤٨٦ مليون جنيه ثـم بعد ذلك يستعرض امكانيات العربية المتحدة في تحقيق هذا الهدف عن طريق العوامل الاربعة المذكورة ويبدأ بالعامل الاول وبزيادة الانتاج حيث يقتصر بهذا الصدد على ذكر امكانيات تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة والتي بلغت نسبتها في القطاع الصناعي بـ ٣٥٪ ويستدرك بعد ذلك في ذكر الصعوبات التي يمكن ان تجابه تحقيق هذا الهدف وخاصة ضرورة استيراد بعض المستلزمات

اللازمة لزيادة هذا التشغيل وكذلك من ناحية اخرى يعتقد بان في حالة الحرب هناك قسم او نسبة كبيرة من العمال والفنيين سوف يجندون لاغراض الحرب وفي هذه الحالة تثار صعوبة ايجاد من يحل محلهم . وهناك تساؤلات في هذا الموضوع منها بودي ان يتطرق اليها الاستاذ الدكتور ابو علي عن الامكانيات الاخرى الموجودة في القطاعات الانتاجية كالصناعة والخدمات مثلا . هل توجد هناك امكانيات في زيادة الطاقة الانتاجية كما هو موجود في القطاع الصناعي وما هي ؟ كذلك ما هو مدى استجابة العاملين فعلا في زيادة عدد ساعات العمل وهل هناك في الواقع امكانية لاضافة ساعات عمل تستطيع ان تسهم الى حد معين في تحقيق هذا الهدف ؟ وكذلك لم يشر جيدا وبوضوح عن مقدار ما يحققه هذا العامل في رفع النسبة المخصصة التي يجب ان تخصص لتمويل الدفاع القومي وينتقل بعد ذلك الى العامل الثاني لعوامل التمويل او مصادر التمويل في عملية الدفاع القومي وهو تقليل الضغط على الاستهلاك ويشير الى ان نسبة الاستهلاك تبلغ اكثر من ٨ر٦٥٪ من الناتج القومي وبالنسبة للاستهلاك الجماعي تبلغ النسبة ٥ر٢٠٪ وهذا يعني ان متوسط استهلاك الفرد العربي في ج.ع.م. يبلغ في المعدل ٤٠ جنيه في السنة ويعتقد الاستاذ المحاضر بان على الرغم من هذا المعدل الاستهلاكي يمكن تحقيق تقليص نسبة الاستهلاك سواء اكان استهلاكا فرديا او حكوميا وذلك باتباع الطرق الثلاث التي ذكرها وهي الاقلال من الاستهلاك غير الضروري والاقلال بقدر الامكان من الانفاق الحكومي على الاوجه التي لايكون لها ضرورة ملحة في ظروف الحرب والتقليل بقدر الامكان من استهلاك السلع القابلة للتصدير . اعتقد في هذا الصدد ان مفهوم متوسط الاستهلاك ومتوسط الدخل للفرد لا يمكن ان يساعدنا في اعطاء فكرة واضحة عن مدى لامكانيات المتوفرة في الضغط على الاستهلاك وتوفير الامكانيات اللازمة في هذا الصدد . كما كان ايضا من المفضل التطرق الى اوجه الاستهلاك للعائلة المصرية لان هذه الاوجه تساعدنا على تحديد امكانيات الضغط على بعض الاستهلاكات دون غيرها. والمصدر الثالث هو تقليل حجم الاستثمارات الجديدة المخصصة للاغراض المدنية حيث يؤكد بان الادخارات المحلية بلغت نسبتها ٧ر١٣٪ من الناتج القومي الاجمالي وان العروض الخارجية بلغت نسبتها ٥٪ والمجموع اى مجموع الاستثمارات بلغ ٦ر١٨٪ ويشير هنا الى امكانية مهمة في توفير مصادر التمويل لغرض الدفاع القومي ويكمل هذا المصدر في الاستثمارات المخصصة في المباني والتشييدات الداخلية حيث بلغت نسبتها ٩٪ . كان بودى ان استفسر من الدكتور ابو علي هل توجد هناك مجالات اخرى لاستثمارات غير ضرورية كما هو الان بالنسبة للمباني والتشييدات وما هي أهميتها في هذا الصدد . كذلك كان بودى ان يميز الاستاذ المحاضر بين الانواع المختلفة للمباني والتشييدات الضرورية منها وغير الضرورية في هذا المجال . والموضوع الاخر من موضوع البحث الذي تقدم به الدكتور ابو علي هو اجراءات لتنظيم الاستهلاك وفي هذه الفقرة فقط يتعرض الاستاذ المحاضر الى الموضوع الاساسي المخصص لاهمية الاستهلاك ويقترح لذلك اتباع اجراءات اولها اجراءات سعرية وذلك بتخطيط

او الضغط أو تنظيم الاسعار من قبل السلطات المختصة خاصة في ظل نظـــام يتبع التخطيط الشامل ويعتقد بانه لا توجد هناك صعوبة في هذا المجال بالنظر لوجود تخطيط شامل يشمل بما يشمل موضوع تنظيم الاسعار وهنا يثار ايضا سؤال هل يمكن ان تكون التجارب الحالية في هذا الصدد مشجعة لتحقيق هذا الهدف ؟ أي هل يوجد هناك في الوقت الحاضر ضبط للاسعار على النطاق الرسمي ومدى نجاح هذا الاجراء ؟ والاجراء الثاني هو أجـــراء داخلي أي الضغط على استهلاك الافراد ويقترح بذلك وسائل مختلفة في الضرائب والقروض والتأمينات الاجتماعية والصحية والادخار واجراءات تنظيمية فالاستاذ المحاضر مر بصورة سريعة جدا على تعداد هذه العوامل ، كان بودي ايضا أن أجد لها شرحا اكثر تفصيلا لما لها من أهمية كبيرة في هذا الصدد وبالنسبة للموضوع الاخير وهو دور التعاون العربي في حل مشكلة الاستهلاك فايضا كانت هذه الفقرة على الرغم من أهميتها الكبيرة مقتضبة في الحقيقة ولذلك نجد اجابات على بعض التساؤلات التي تطرح في هذا الصدد وفي نهاية تعليقي كان بودى ان اجد ذكرا لمقدار ما يمكن ان تسهم به المساعدات الخارجية في هذا المجال ومقدار اهمية هذه المساعدات والمصـــادر التي يمكن ان تجهزنا بها ومدى اعتمادنا عليها في حالة الحرب الحالية التي يمكن ان تستمر فترة طويلة ٠ كما ان الاستاذ المحاضر اهمل دور العامل البشرى في تكوين رأس المال وخاصة فيما يتعلق بدور البطالة المقنعة التي تشكل نسبتها نسبة كبيرة في جميع مجتمعات الاقطار العربية ويمكن ايضا ان نعتمد على هذا العامل في تكوين رأس المال الضروري لتمويل عملية الدفاع القومي وفي ختام تعليقـــي القصير اود ان اشير الى ان هذه التساؤلات لا تعني في الحقيقة الا اعطاء اهميـــة كبيرة للبحث الذي وان كان مقتضبا ولكنه يحتوي على مواضيع مهمة جدا ويمكن ان يكون أساسا أو مواد لدرسات وبحوث قيمة في هذا المجال ٠ وشكرا ٠

المقـرر : نشكر الدكتور الراوي على هذه الدراسة العميقة على بحث الدكتور سلطان ابو علي وقبل ان نعطي الكلام للدكتور كنعان لي ملاحظة بسيطة فيمـــا يتعلق بهدفي التنمية والدفاع ٠ في الواقع كل من تكلم في المؤتمر عن التعارض لم يقصد التعارض الا بمعنى خاص وكل من تكلم عن التوافق لم يقصد التوافق الا بمعنى خاص ٠ وعلى اعتبار ان هذا الموضوع بالذات يثير وسيثار ايضا في جميع موضوعات المؤتمر فاعتقد باننا سنحاول بقدر الامكان ان تقتصر دراستنا على ما يتعلق بالاستهلاك دون التفصيل فيه ٠ هذه النواحي وان كان لها الاهمية الاولى، الشيء الذي ارجو من الاخوان اخذه بعين الاعتبار هو ان لدينا وقتا محددا فخلال نصف ساعة يجب ان ننهي المناقشة ونصوغ التوصيات والان اترك الكلام للدكتور كنعان ٠

الدكتور كنعان ـ شكرا سيادة المقرر لقد استمتعت جدا بقراءة بحث الدكتور سلطان الشيق والمركز الذي يقول فيه في كلمات قصيرة وفي فقرات مختصرة ما يعـــادل ان يقـــال في عـدة صفحات وبصورة خاصة اقدر أنه وضع الموضوع في اطاره الصحيح وتناول المواضيع الفرعية التي يمكن ان يتفرع فيها هذا البحث من المبحث الاساسي وهي دالة الرفاهية الاجتماعية الى المباحث التفصيليـــة عن

مصادر تمويل مخصص الحرب وعن اجراءات تنظيم الاستهلاك وعن دور التعاون العربي في حل مشكلة الاستهلاك وقد افاض الاخ الدكتور الراوي في بيان هذه الجوانب وفي بيـــان ما يمـــكن ان يحصل من تطوير للمباحث التي تعرض لها الدكتور سلطان في هذه الجوانب • ولكن اخشى انني ساضطر الى الانحراف عن رجاء السيد المقرر عن عدم التعرض لعلاقة التنمية لو بحث وجود التعارض او عدمه فيما بين التنمية واقتصاد الحرب بسبب استمتاعي بالعـــلاقات المنطقيـــة التي عرضها الدكتور سلطان لمكونات دالة الرفاهية الاجتماعية من هذه الزاوية • في عرضه لدالة الرفاهية الاجتماعية حدد الدكتور سلطان بان هذه الرفاهية متعلقة بمستوى الاستهلاك ومتعلقة بمستوى الدخل القومي وأعتبر ان هـذا المتغير قابل للاستبدال بالمتغيرات الاخرى في فقرة معينة مع انه تحفظ بشأن هذه القابليـــة في الفقرة التالية •

الا اننا لا يمكننا ان نلغي الامن القومي نهائيا ونركز على الاستهلاك ونحصل بهذا على تعظيم للرفاهية الاجتماعية اذ لا يمكن الاستغناء عن حد ادنى من العوامل الثلاثة • ولذلك استخدم بديلا من الدالة الاولى التي تكون علاقة خطيـــة بين الرفاهية والاستهلاك والامن القومي والدخل القومي بدالة اكثر تعقيدا او دالـة منحنية بحيث يمكن وضع ثوابت في هذه الدالة الثانية وان نجعل مقدارا كبيرا من الاستهلاك بالكاد يعوض عن مقدار بسيط جدا من الامن القومي هذه العلاقـــات تتضمن في الواقع تعريفا معينا للامن القومي وهو انه كمية متغيرة وان هـــذه الكمية المتغيرة يمكن ان تعطي مردودا للرفاهية • هذا التعريف في ذهني ينطبق اكثر على الدول الكبرى حيث تعرف الامن القومي بالمعنى الـــذي اشار اليـــه الدكتور الراوي وهو القوة العسكرية فللقوة العسكرية تعطي مردود رفاهيـــة بحد ذاتها بعوامل (البريستيج) وبعوامل النفوذ الى جانب مردود الاستهلاك المباشر • يعني قوة في حد ذاتها تعطي رضى معينا للمجتمع من جهة ، والقـوة بحد ذاتها يمكن ان تعطي ايضا مردودا ماديا من حيث السيطرة والنفوذ على الدول الاخرى من جهةاخرى واستعمالهذا النفوذ في تقليل التكاليفالاقتصادية الاقتصاد صاحب القوة • هذا طبعا تعريف صحيح وتطبيقه يكون على الاقطار التي ليست في ظروفنا الحالية والتي ينطبق عليها تعريف القوة كعامل متغير يمكن زيادتـــه او نقصانه • تطبيق هذا التعريف القوة او الامن القومي علينا في الواقع هو ابسط من هذا بكثير واقل فاذا اردت ان تضع دالة بديلة للرفاهية الاجتماعية او لدالة الهدف الاجتماعي في هذه المرحلة يمكن ان اضعها على الشكل التالي طبعا نبدأ ببدء في دالة (الاخ الدكتور تسمحولي ان أستعمل بعض الرموز أجنبيـــة) فالهدف الاجتماعي الرفاهية او برفاهية بمعنى معقد اكثر بما فيها معنى القوة هي متعلقة بالاستهلاك والاستهلاك في المستقبل قوة استهلاك المستقبل نستبدله بالاستثمار الان فيكون الاستثمار الان من اجل استهلاك اكثر في المستقبل الدالة البديلة والتي تنطبق على الوضـــع العربي الان وان الهـدف الاجتماعي هو ايضا تحقيق الاستهلاك الان وهذا يتنافس ويستبدل بالاستهلاك في المستقبل فممكن ان يترجم استثمار الان من اجل الاستهلاك في المستقبل الا ان يطرح عامل سلبي

يؤثر على هذا التعظيم هو مقادر ثابت ومحدد للدفاع القومي هـذه كمية ثابتة ومربوط بعوامل خارجة عن علاقات هذه المعادلة وهذه العوامل هي وجود اسرائيل وعلاقات العرب الدولية التي تحدد حدا أدنى غير قابل للتغير من القوة العسكرية التى يجب تأمينات لاغراض الدفاع ، مثل هذا الخطر لا يمكن انقاصه او زيادته ، هذا طبعا في حالة الحرب الباردة فهناك حد ادنى من الدفاع بامننا ضد اسرائيل ولايجوز البحث في حد ادنى منه ولا فائدة للبحث في حد اعلى منه بعد تأمين هذه التكاليف للوجود القومي نأخذ المتغيرات الثانية من الاستهلاك الان وأستهلاك المستقبل أو الاستثمار الان في حالة حرب ساخنة تتغير هذه الدالة النهائية وتصير دالة الهدف الاجتماعي مساوية للنصر والنصر يحتم توفيق كل الموارد وتقليل الاستهلاك الى الحد الادنى الاقصى لتحقيق النصر في اقصر واسرع واكثر وقت حتما ولا مجال ايضا في تغيير هذا العامل وبكلمة أخرى هنالك حد ادنى وليس حد اقصى للتعبئة التي يجب ان نحققها فالحد الاقصى الفني يعني خفظ الاستهلاك والاستثمار الى اقصى حد ، الواقع اننا لا نعرف الافق الزمني للموضوع الذي نريد التخطيط له ، فتصبح لدينا علاقة ثانية بسبب هذا التغيب وعدم وضوح المدى الزمني للمعركة وان الاحتياط يكون بين الاستهلاك الان والدفاع الان وفي المستقبل اذ أننا لا نعرف اذا الان تكون المعركة الحاسمة ستقع الان لا نستطيع ان نركز كل قوتنا لمعركة حاسمة الان حيث ليس لدينا الخيار في ذلك . لان هنالك اطرافا أخرى تؤثر في هذا الموضوع ولذلك ما دامت هناك معركة قد تكون هي الحاسمة وهي في المستقبل فيصبح من الضروري الاستثمار الان ، ليس من اجل الاستهلاك في المستقبل فقط ولكن من أجل قوة دفاعية اكبر لذلك نرى عدم وجود تعارض بين التنمية وبين اقتصاديات الدفاع اذ أن اقتصاديات الدفاع في المستقبل تحتم مقادير من القوة الصناعية والاقتصادية للاقتصاد يجب ان نحققها ونستثمر من اجلها على ضوء توقعاتنا بالنسبة لموعد والافق الزمني للمعركة الحاسمة وهذا طبعا كان استراتيج ما قبل الخامس من حزيران أى قبل التاريخ المذكور كانت دعوة الدول العربية ومفهوم مؤتمر القمة العربي انه يجب ان ننمي ونصنع ونستعد لانه يوما ما أي بعد خمس سنوات او عشر سنوات حيث تقع المعركة الحاسمة ، فهنا يصبح للتنمية هدف عسكري بالاضافة للهدف الاستهلاكي المستقبل فهنا التحليل يجب ان ينصب على توصل لمقادير من الوضوح بخصوص الافق الزمني للمعركة فاذا توصلنا الى هذا الوضوح نستطيع ان نوازن بين الاستثمار والاستهلاك ومقتضيات الدفاع الاني ومقتضيات القوة العسكرية في المستقبل . وهناك ملاحظة تتعلق بتحويل الاقتصاد بشكله الاني الى اغراض الحرب تتميز الاقتصادات العربية بسبب التخلف بعدم مرونة طاقتها الانتاجية مثلا وجود معمل للسكاير بحيث ان هذا المعمل لا يستطيع ان يصنع الا السكاير فلا توجد هناك من محاولة تشغيل هذا المعمل باقصى طاقة في ظروف الحرب لانه في ظروف الحرب لا نحتاج الى طاقة اضافية من السكاير . وقد أشار لهذه النقطة الدكتور سلطان حين تقديمه لبحثه حيث نوه لامكانية وجود طاقات صناعية فائضة في زمن الحرب نتيجة لحدوث الضغط على الاستهلاك في أوقات الحرب ، وتوفر بعض

الطاقات الانتاجية الفائضة نتيجة ذلك ٠

لذا يقود هذا التخلف وضيق مجال المرونة فيه في الطاقة الانتاجية هو الشيء الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار اذا كان أفق المعركة طويلا واذا كان الاعداد له طويلا فيجب ان نركز على الصناعات الانتاجية والصناعات التي يمكن بسهولة تأمين المرونة لها بين الاغراض الاستهلاكية والاغراض الحربية وشكرا ٠

المقـــرر : نشكر الدكتور كنعان واود ان أشير انه لم يخالفني مطلقا حين استأذن في الكلام عن علاقة التنمية في الدفاع ، فالذي أردت تجنبه هو التطويل في هذه الندوة بالذات أما فيما اذا كانت أهداف التعبئة توجب التوقف نهائيا عن أهداف التنمية الاقتصادية أم لا فهذا ما لم أقصده ولكن الدكتور كنعان اتى بالاحتمالات والافتراضات المختلفة ولم يكن في ذلك أي تعارض مع ما قلت ٠ شكرا في الواقع ليس لدي تعليق وانما بعض الاستفسارات في بحث تمويل مخصص الحرب ٠ هناك استفسار بسيط يتعلق بتحديد الباحث للاستثمار الممول داخليا مقابل الادخار الوطني بأكمله ، فهل يعني ذلك ان الطاقة الادخارية هو ادخار منتج اى موظف بكامله في الاستثمار باعتباره معادلا تماما للادخار ؟

الملاحظة الثانية ـ ورد ان حصة المباني والتشييدات في الاستثمار بلغت ٤٨٪ فاذا كان المقصود بالتشييدات المباني والانشاءات العادية فأقول انني فوجئت بهذه المسألة اما اذا كان المقصود شيئا آخر كالانشاءات الاقتصادية فأرجو ان يحدد الباحث ماذا يقصد تماما بالتشييدات ٠

الملاحظة الثالثة ـ ماذا قصد الباحث بعبارة امتصاص جزء كبير من رأس المال فاذا كان المقصود هو تحويل التجهيزات الصناعية السلمية الى تجهيزات حربية فان التحليل الذي أتى به صحيح ليس فقط بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة بل لجميع البلدان النامية لانه لا يمكن ان تتجلى فيها التعبئة الحربية الا بجزء ضئيل وبنسبة ضئيلة جدا لتحويل تجهيزات الانتاج للمعدات الحربية نظرا لضعف مستوى هذه التجهيزات ولكن لا ادرى فيما اذا كانت هذه العملية لا تؤثر على أمتصاص رأس المال أو انها تسمى عملية تحويل ٠

الملاحظة الاخيرة ـ في اجراءات الضغط على الاستهلاك وتنظيم الاستهلاك لم يحدثنا الباحث عن مستوى الاجور وكونه عاملا مؤثرا وبشكل مباشر على مجموع القوة الشرائية وما هو موقفه من تحديد الاجور حيث من المعروف ان في البلدان النامية تكون مستويات الاجور ضعيفة أصلا فاعتقد ان هذه من أهم النقاط التي يجب ان يشير اليها كما اشار الى ذلك الدكتور الراوي في تعليقه وما قاله الدكتور كنعان أن الاستثمار الحالى قد يكون وسيلة للقوة العسكرية في المستقبل وهذا صحيح في حال احتمال الحرب طويلة الامد ٠

اتفق مع الدكتور كنعان من أن هناك هدفا عسكريا للتنمية وانه يجب علينا ان نستثمر ولكن اتمنى ان يستطرد الدكتور منطقيا فيذكر أمثلة لهذا الاستثمار وفي اى اوجه يجب ان تستثمر كيما نزيد من القوة الدفاعية في المستقبل ٠

ان من اهم المسائل التي تواجهنا في ظروف الحرب وحتى في ظروف التنمية هي عملية تنظيم الاستهلاك لان عملية تنظيم الاستهلاك يرتبط فيها كل من يتحمل عبء التنمية وعبء الدفاع ٠

هذه مسألة اساسية جدا اذا طلبنا من الناس تقليل استهلاكهم سواء بالتنمية او بالدفاع فالسؤال المهم هو من يتحمل عبء الدفاع ٠ ففي الامس قال الدكتور الاخ فؤاد مرسي ان ظروف الحرب تبقى شيئا من المساواة في الاعباء وفي الواقع ان المسألة أبعد من ذلك بكثير لان النتيجة قلة المواد القابلة للاستهلاك فالذي يتحمل العبء الاكبر عادة هم الطبقة العاملة بسبب انخفاض الدخل وكبر حجم الاسرة وضعف الحالة الصحية وبالتالي فأنها سوف تلقي علينا مسؤولية كيفية توزيع العبء في النظم الرأسمالية أثناء الحرب كانت المسألة تراعى على الاساس الاتي ١ ــ أن يقع العبء على اصحاب الدخول العالية او اصحاب الثروات وبالتالي تفرض ضرائب على حد معين الى مستوى قد يصل الى مئة في المئة كذلك بالنسبة للتركات او الضريبة على رأس المال ٠ كنا نرجو من الدكتور سلطان ان يعطينا فكرة عن الحد الذ يتفق او يعترض عليه بخصوص طبيعة التوزيع بالبطاقات الحالية وهل اذا كنا في ظروف حرب او في ظروف تنمية نجد ان هناك صعوبة في توزيع بعض المواد في الوقت الذي نريد فيه ان نشجع الانتاج ونزيد الاجور ان من الممكن أن نتخذ الاتجاه التضخمي بحيث تؤدي الى كثير من المشاكل فالبعض كان يتخذ اتجاها فى ظروف الحرب ، التجربة من الحرب العالمية الماضية ، يان يتخذ حوافز مادية في هذا وهي تغيير نسبة المواد القابلة للاستهلاك طبقا لنوع العمل وطبقا لدرجة الانتاج بمعنى ان العمال في المناطق العمالية الذين يشتغلون باعمال يدوية يكون المقنن لهم كمية من التموين يحصلون عليها من اللحوم ومن الجبن مثلا او الزبد أكثر من المواد المخصصة للمجموعات التي تعمل بذهنها او تعمل ولا تحتاج الى مجهود كبير اضف الى ذلك انه في نفس الوقت بدلا من اعطاء العامل اجرا زائدا يقدر قدر من المواد التموينية اكبر كوسيلة من وسائل الحافز من ناحية وكحسن توزيع المواد من ناحية ثانية وتمشيا مع المبدأ الاشتراكي الطبيعي وهو ان لكل واحد على حسب الجهد الذي يبدله وهنا الجهد لا اعطيه وانما اعطيه وسائل مادية حاضرة ويمكن ان اعطيه وسائل مادية في المستقبل عن طريق اننا مثلا كي نخفف التضخم فاننا نعطيه شهادات للاستثمار ، قد يكون معنى ذلك اننا نضمن له منزلا في المستقبل لعملية البناء وهذه النقطة ايضا تربطنا بمسائل ثانية كثيرة فقد يحصل تدمير ضخم في اثناء الحرب ، عملية التدمير معناها اضعاف القوة الانتاجية واضعاف القوة الاستهلاكية وذلك يتطلب منا الحصول على جزء من الطاقة أو جزء من الدخل بطريقة بسيطة وهذا ما اتبع في مصر في الحرب العالمية الماضية ولو اننا لم ندخل ذلك بشكل جدى عن طريق دفع قسط تأمين عن الاملاك او عن السلع المصدرة فالفكرة انه من قسط التأمين يمكنك الحصول على قدر كبير من المال وتعويض الافراد حينما تحدث لهم كارثة ، وفي العادة لا تدفع هذه المبالغ الا بعد نهاية الحرب في صورة تعويضات بأنشاء مساكن جديدة وبالتالى تمكن

الدولة من الحصول على قدر كبير من مدخرات الافراد نكون راضين عنها تماما لانه مهما كان قسط التأمين فانه كلما زادت المخاطر زاد قسط التأمين والانسان لا يضار من هذا لانه أما ان يدفع قسط التأمين او يخسر العملية ككل . هذه في الواقع ملاحظات بسيطة ولو ان هناك مسائل اثارها السيد المقرر حول مسألة الاستثمار واذا كان لى ان ارد نيابة عن الاخ الدكتور سلطان عن الادخار فى مصر فأن الاستثمار في مصر اكثر من الادخار وفى الواقع عندنا الادخار زائدا الاختطلاط ويعادل مع الاستثمار اما اذا كان السؤال بطريقة أخرى وهي هل نحصل من الاستثمار على النتيجة المفروضة في عملية الاستثمار او بمعنى اخر هل الاستثمار سليم بمعنى انه يعطي النتيجة التي تؤدى الى التعادل او على الاقل للحصول على اكبر قدر من النتيجة المباشرة اذا كان السؤال بهذا الشكل فانا اتركه للدكتور سلطان ليرد عليه وشكرا .

الدكتور سلطان : في الحقيقة اوجه شكري الى الاخوة الدكتور الراوي وابو عسلي وابو حمدي على ما اثنوا به على هذا البحث المقتضب فاود ان اعلق بأختصار على بعض ما جاء في تساؤلاتهم فابتدأ بالدكتور الراوي واشير الى السؤال الخاص بتحقيق اهداف التنمية والامن وضبط الاستهلاك واما الاجابة على ذلك فقد تكون هنالك شروط يجب أخذها بنظر الاعتبار في عملية التنمية وربما كانت الاجابة على هذا السؤال ان البحث ينصب على تنظيم الاستهلاك فقط وليس التعرض للعوامل الاخرى التي تساعد على تخطيط التنمية وقد اقتصرت بعرض الوضع بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة تاركا المجال لبقية الاخوان من الدول الشقيقة لبيان خبراتهم في هذا الموضوع . واذا كانت هناك تجارب اخرى فيكون هذا احسن أما من ناحية مدى استجابة العاملين بزيادة ساعات العمل فاعتقد اننا جميعا كمواطنين عرب على اتم الاستعداد للتضحية وبذل الجهد في سبيل تحقيق النصر واذكر ان هذا تم فعلا في الجمهورية العربية المتحدة وان العاملين كانوا على أتم استعداد لقضاء اى عدد من الساعات في سبيل تحقيق النصر في المعركة ولا اظن ان احدنا سيتقاعس عن بذل ما يستطيع بذله في سبيل ذلك اي بأختصار ان العاملين على اتم الاستعداد ـ نحن منهم ـ لزيادة ساعات العمل طالما انها توجه لاغراض المعركة أما بالنسبة للاستهلاك فالمقصود بأستهلاك الافراد بغض النظر عن الوحدة الاستهلاكية اذا كانت العائلة او الافراد . بخصوص التساؤل حول المجالات الاخرى للاستثمارات غير الضرورية الى جانب المباني اود ان اشير هنا الى ان المقصود بالمباني اساسا هو المباني السكنية وأشير هنا ايضا الى تجربة الاتحاد السوفيتي حيث ان الاتحاد السوفيتي عندما حقق تفوقا عسكريا وانتاجيا كبيرا خلال المدة بعد الحرب العالمية الاولى لم يتوصل الى ذلك الا على حساب الاستهلاك وتجميع العائلات في غرفة كانت تحتوي على عائلتين او اكثر ولم يكن هذا الا نتيجة ، لضغط المباني السكنية لغرض توفير الاحتياجات الاخرى ، اما عن دور العنصر البشري في تكوين رأس المال فهذه المسألة موضع خلاف في جدواها ولكنها تحتاج الى البحث واعتقد انها تخرج عن ضغط الاستهلاك ودوره في اقتصاديات الحرب والتنمية ، ولكن يجب بحثها ايضا ، اما من ناحية الاقتضاب خصوصا فيما يتعلق

بالمصادر الدخيلة لتمويل مخصص الحرب فكان مقصورا على أساس ان هذه الموضوعات سوف يعالجها زميل آخر فيما يتعلق بالسياسات المالية والسياسات النقدية التي يمكن ان تؤثر على هذا ٠ أما بالنسبة لمقدار ما تساهم به المساعدات الاجنبية في هذا المجال في تمويل مخصصات الحرب فطبعا قد يكون المجال واسعا أو ضيقا ولكن اعتقد انه يجب ان نعتمد على انفسنا اساسا في تمويل ما يلزمنا لاحتياجات التنمية واحتياجات الحرب ٠ أرجو بذلك ان أكون قد وفيت معظم النقاط الخاصة بالدكتور الراوي ، أما فيما يتعلق بتعليقات الدكتور ابو حمدي فطبعا يمكن اعادة صياغة دالة الرفاهية بعدة صيغ في الواقع والتغيرات الظاهرة في دالة الرفاهية التي وردت في البحث ما هي الا دوال لمقدار السلع التي ينتجها المجتمع نفسه ، طالما ان هناك تهديدا مستمرا باحتمالات الحرب اعتقد ان الاعتبارات التي يجب ان تدرج ضمن ذلك الرفاه وليست ان تحدد كمعلومات معطاة خارج ذلك الرفاه ٠ وان كان من الممكن صياغة دالة الرفاهة باستثناء اعتبارات الدفاع القومي على أساس ان ترد كقيد ضمن القيود الواجب استيفائها ، أى بمعنى آخر ان تحذف من دالة الرفاه وتوضع في القيود الاخرى ومع حد أدنى بالنسبة لمستلزمات الدفاع وان تم ذلك فيجب فعله بالنسبة للاستهلاك ، ويعني اذا قلنا ان هناك اعتبارات استهلاك عند حد الكفاء فيخرج من باب الرفاهة ويوضع كقيد ثم نبحث عن تخصيص الموارد لما يحقق ذلك ، في هذه الحالة ربما كنا سنقتصر على تحقيق المعادلات ٠

بالنسبة للصيغة الاخيرة في حالة الحرب الساخنة وجعل ذلك ان الرفاه يعتمد فقط على النصر ، أعتقد ان هذه الصياغة وان كانت مقبولة الا انها غير صريحة ، بمعنى ما هو مفهوم النصر ؟ ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان التغييرات في دالة الرفاه حتى في الورقة ناقصة ، بمعنى أني مثلا لم اركز على العمالة ٠ أما بالنسبة لمرونة الجهاز الانتاجي فاعتقد اني اتفق مع الدكتور كنعان وهذا ما أشرت اليه في خصوص تخصيص او توليد مخصص الحرب على اساس ان الجهاز الانتاجي لا يمكن ان يوفر لنا هذه الامكانيات ٠

انتقل بعد ذلك الى استفسارات الدكتور ديب ابو عسلي ، فيما يخص المباني والتشييدات ، المقصود بالتشييدات هو تمهيد الطرق ومعروف ان المباني سواء اكانت للسكن او للصناعة والخ ٠٠٠ تحتاج الى نسبة كبيرة من الاستثمارات تزيد عن ٤٠٪ بالنسبة لمعظم الدول النامية ، واعتقد انها صحيحة بالنسبة للدول العربية ومعظم الدول النامية ايضا ٠ أما بالنسبة للادخار المنتج ومدى كفاءة استخدام الموارد الاستثمارية المتاحة فطبعا اعتقد انه يجب زيادة كفاءة الاستثمار والاستثمارات في الدول العربية سواء اكانت محولة من مصادر محلية او مصادر اجنبية ٠ ايضا عبارة امتصاص جزء كبير من رأس المال كما أوضح الدكتور ابو عسلي المقصود بها هو سحب جزء من رأس المال القائم وتمويله لاغراض الدفاع ان كان هذا ممكنا ٠ اختلف مع الدكتور ابو عسلي في انني لم اورد الاشارة الى دور الاجور وربما هذا يشير الى اختلاف الاصطلاحات

المستخدمة والذي يدعوني من جديد الى ضرورة ايجاد المصطلحات والمفاهيم الموحدة في الاقتصاد العربي ، وبخاصة أشرت اليها في الاجراء الثاني من اجراءات تنظيم الاستهلاك وهي خاصة بالاجراءات الداخلية ٠

المقرر : ارجو ان تسمحوا لي بالرد على الملاحظات التي ذكرت ٠

بالنسبة للملاحظة الاولى وهي نسبة المباني والتشييدات ، ان النسبة ترتفع في البلدان النامية ، واستخدمت في العربية المتحدة كموشر للاستقرار بعد ان نهجت نهج التصنيع ، والمفروض أيضا ان يكون قد حصل تحويل في توزيع الاستثمارات وابعادها بقدر الامكان عن الاستثمار غير المنتج ٠

بالنسبة للملاحظة الثانية ، حددت الاستهلاك بما يعادل تقريبا ٨٧٪ فيبقى ١٣٪ غير مستهلك ٠ فهل ان جميع هذه النسبة تذهب الى الاستثمار ؟ ذلك لان الادخار لا يكفي ، فقد يدخر الانسان ويخزن ما لديه دون استعماله في الاستثمار ٠

نقطة اخيرة فيما يتعلق بمستوى الاجور ٠ صحيح ان الاصطلاحات قد تختلف ولكن مع ذلك أظن ان الذي تحدث عنه الدكتور سلطان في البحث هو في الواقع الطرق غير المباشرة فيما يتعلق بمستوى الاجور ، ورغم اختلاف الاصطلاحات فان الدكتور سلطان لم يتحدث عن التحديد المباشر لمستوى الاجور ٠ يمكن تحديد الاجور طبعا باضعاف القوة الشرائية للطبقة العاملة للضغط على الاستهلاك عن طريق الضرائب والقروض ، والادخار ٠

ولكن هناك مشكلة تواجه البلدان النامية وخاصة البلدان العربية ٠ هناك من يقول يجب ان يقف مستوى الاجور عند هذا الحد نظرا للظروف الحالية التي تعيشها الدول العربية ، واعتقد ان هذا السؤال مهم من هذه الناحية بالذات٠

عفوا ، على أعتبار ان عدد اعضاء اللجنة قليل ولا يوجد مجال لاختيار لجنة لصياغة التوصيات ، فنعتبر انفسنا كلنا كلجنة لصياغة التوصيات واذا امكن اقترح التصويت على التوصيات ، الا اذا يوجد لديكم اقتراح آخر ٠

يعقب الدكتور أبو حمدي :

لست ادرى ما هي التوصيات التي يجب ان ندرجها في هذا الصدد الا اللهم التوصية بضرورة دراسات مستفيضة فيما يتعلق بالاحصاءات والدراسات لاثار الاجراءات المختلفة التي تؤدي للحد من الاستهلاك في ظل الظروف المختلفة بالنسبة للاقطار العربية الاخرى ٠

والتوصية كذلك بـ تعميق البحوث ضمن هذا الموضوع وتحويلها من اطارات تحدد الاسئلة التي يجب ان نجيب عليها الى الاجابات الفعلية على الاسئلة ٠ مثلا ذكرت نقطة وضوح الافق الزمني في المعركة ، فهذا الموضوع يجب أن يدرس دراسة عميقة وعلى مستوى المعركة نفسها ، مثلا ذكرت انه يجب أن يكون حد أدنى للاستهلاك للحصول على نصر حاسم ويحدد باعتبارات فنية ،

فهنا يجب ان تجرى دراسات معمقة لتحديد الحد الادنى من الاستهلاك المحتمل بشريا ، مثلا « الكالورير والبروتين » وكم نحتاج منه كى نؤمن حاجة للشعب ، ومع ذلك نوجه للمعركة ؟ وهذا طبعا يحتاج الى دراسات معمقة حتى لا تكون هناك نتائج عكسية تؤثر على المعنويات وعلى الطاقة الجسدية للشعب الذي يشارك في المعركة ٠

المقرر : اشار الدكتور الراوي الى أن في البلدان النامية وخاصة في البلدان العربية يمكن اتخاذ مجال تنظيم الاستهلاك كاداة لتعبئة الموارد أصلا وان مستوى الطلب ضعيف لضعف مستوى الاستهلاك وخاصة بالنسبة للجماهير ، الا أنه رغم ذلك فهناك مجال للاستفادة عن طريق الضغط وتنظيم الاستهلاك وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك غير الضرورى والانفاق الحكومى غير الضرورى ٠

اللجنة الثالثة

اللجنة الزراعية والصناعية

مقررها الدكتور حسن ثامر

ايها الاخوان

نتابع الان فى اللجنة الفرعية أبحاث السياسة الانتاجية والزراعية والصناعية ٠

ستكون مهمتنا التعليق على البحوث المقدمة أولا ، والوصول الى بعض النتائج التى تربط السياسة الزراعية والصناعية مع اهداف المؤتمر بما جاء فى بحث اللجان الاخرى ٠

لدينا تعليقان ؛ الاول من الدكتور عبدالوهاب مطر والثانى من الدكتور عباس حلمي ٠ يتفضل الان الدكتور عبدالوهاب مطر بتعليقه ٠

الدكتور عبدالوهاب مطر :

لقد كان الموضوع اصول الدراسات الزراعية والمحصولية فى وقت السلم والحرب ، فالعنوان البارز هنا هو اصول السياسات العربية وطريقة وضعها ولكن عند استماعنا الى المحاضر والى ما جاء فى البحث نجد ان الباحث اهتم بنقطتين اساسيتين وهما الاهداف والوسائل ، والحقيقة ان الاهداف والوسائل للسياسة الزراعية يجب ان تأتي بعد معرفة ، ماهية السياسة العامة والسياسة الزراعية والسياسة الاقتصادية ، لان السياسة الزراعية ما هى الا جزء متمم للسياسة الاقتصادية ، والسياسة الاقتصادية جزء متمم للسياسة العامة ، الا أن الملاحظ فى هذا البحث انعدام الربط بين السياسة العامة والسياسة الزراعية البسيطة الموجودة فى كل قطر بالسياسة الاقتصادية لكل قطر والسياسة الاقتصادية بالسياسة العامة ٠ موضوع بحثنا لا يزال يحتاج في الحقيقة الى بعض التوضيحات تكون اوسع من تفسير الاهداف والوسائل فقط فلو استعرضنا البحث ، نجد ان الباحث مع احترامنا لافكاره واتجاهاته سطر حوالى عشرين هدفا ، فى الباب الاول فنرى انه سطر جميع الاهداف التى نتصور او نتوقع ان تسير سياستنا عليها او اننا نود تحقيقها ٠ ولكن عندما اعود الى الباب الثانى ارى انه استعمل ايضا الموارد الزراعية المتاحة وفى الباب الثالث اخذ الوسائل بدلا من أن يركز على الموارد الزراعية ، اى معناها مسح عام للموارد الاقتصادية في البلاد العربية حتى تؤدى الوسائل لتحيقق هذه الاهداف وبعدها تأتى الاهداف والوسائل لانني مؤمن بان الاهداف لا يمكن ان تحقق بدون معرفة الوسائل الكفيلة لتحقيق تلك الاهداف ، فلو سلمنا بان التنظيم كما هو سنأتى الى الاهداف العديدة اجد انه في الباب الثالث الوسائل التى وضعها وهى : وضع سياسة سعرية ، استخدام الميزة النسبية ، وضع النظام للتكامل الاقتصادى ، وانشاء صندوق لتمويل المشروعات ، ورفع الكفاءة الانتاجية ، من

هذا استنتج ، ان رفع الكفاية الانتاجية وردت في الاهداف ووردت في الوسائل، ان وضع النظام للتكامل الاقتصادى ، هو في الحقيقة هدف نسعى لتحقيقه ، فيظهر من الورقة ان الباحث ، وقع في تعارض او في تفكير منطقي بين التعارض وبين السياسة والهدف او بين الوسيلة والهدف · وفي رأيي ان تكون لدينا الفكرة واضحة ، ما هي الاهداف وما هي الوسائل التي يمكن ان تحقق هذه الاهداف ؟ فالمهم هو وجود الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الاهداف المناسبة داخل كل قطر عربي ، كي لا تتعارض مع الظروف المحلية وايضا الوسائل الممكن اختيارها لتكوين السياسة العربية الزراعية ، واذا احببتم فانني ايضا اود ان ابدى بعض المقترحات ، وكان بودى ان اجدها في هذه الورقة وهي :

اولا ـ التداخل او الترابط بين السياسات ·

ابداء التسلسل من السياسة العامة ، سياسة زراعية ، سياسة اقتصادية والسياسة الزراعية او بطريقة اخرى ، لكى لا نثير الاشتباه ، السياسة العامة والسياسة الاقتصادية والسياسة الزراعية ، في كل قطر من الاقطار العربية وبعدها التنسيق بين السياسة القطرية لتكوين سياسة زراعية عربية ·

ثانيا ـ الذي احب ايجازه في هذه الورقة ان اجد ماذا عملت مجالس التنسيق ، فندعو الى التنسيق الاقتصادي ، الى التنسيق بين التنسيق الزراعي ، لقد كانت هنالك لجان للتنسيق الزراعي واشتغلت هذه اللجان مدة طويلة فاذا كان هدفنا التنسيق ماذا عملت هذه اللجان ؟ التنسيق يحتاج الى تنسيق اخر للوصول الى سياسة عربية زراعية ، كان بودى ان اعرف ان الاتحادات التعاونية التي يمكن ان تخدم التنسيق الاقتصادى في البلاد العربية ، لوضع هذه السياسة انها موضوعة في هذه الورقة ، كان ايضا بودى ان اعرف ان التطبيق الاشتراكى فى البلدان العربية ، الحديث ، ما هو دوره في وضع هذه السياسة ، هل يمكن ان تستفيد من هذا التطبيق ، من هذا الاتجاه لنضع سياسة عربية زراعية ، كل هذا في الحقيقة لم اجده فى الورقة ·

ثالثا ـ اود من مؤتمرنا ومن لجنتنا الخاصة ايجاد بعض الوسائل لكي نتمكن بواسطتها من رسم سياسة زراعية عربية ·

والسلام عليكم ·

المقـــرر :

شكرا للدكتور عبدالوهاب على هذه الملاحظات والان يتفضل الدكتور عباس حلمي لالقاء تعليقه ·

الدكتور عباس حلمي :

بنى الدكتور فوزي رياض رأيه بكون اعظم دولتين صناعيتين في العالم هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على حجم الصناعة ، ثم اضاف اليهما

اليابان ، ثم عرج على كون خطورة تأثير التقدم التكنولوجي على امن العالم ومن ضمنه امن الدول النامية وبنى الطاقة الصناعية للدولة على قدرتها في صناعة المعدات الانتاجية والسلع الوسيطة الاساسية ، واعتبر هذا معيارا لتمييز الهيكل الصناعي للدول المتقدمة . وسار في تحليله قدما واعتبر الصناعات الحربية على هذا الاعتبار ، وكذلك قدرتها فى التحول عن الانتاج المدني الى الحربي ، وطبق هذا المبدأ على البلاد العربية باعتبارها دولا نامية حديثة العهد بالتصنيع وقال ان نصيب صناعة المعدات الانتاجية من صافي الانتاج الصناعي ضئيل جدا ثم بحث باستفاضة عن تطبيق هذه المبادىء على الجمهورية العربية المتحدة وقارن بين ما يصيب الفرد الواحد من الصلب فى مصر وبينه وبين معدل ما يصيب الفرد من الصلب في المانيا واليابان ثم قدم جدولا بالصناعات المصرية واوصى ان تركز الدول العربية على صناعة الصلب والحديد ثم صناعة الآلات ، كما نصح بتبني صناعة البتروكيماوكات ، هذه هي خلاصة محاضرته او خلاصة بحثه .

على كل حال ان فكرة بناء تقييم الصناعة على صناعة الصلب ، تعتبر الان من الافكار القديمة لان التكنولوجية الصناعية لها ادوار الفني فيتجه العقل مثلا الى البوتانيك ، الى دراسة النبات هو كيف يستطيع ان يحول أشعة الشمس الى طاقة ؛ يعتقد العلماء انهم اذا تمكنوا من هذا الحل سيحصلون على طاقة نووية بطرق اخرى مستنبطة من النبات ، الفكرة الشائعة في الاتحاد السوفيتى حتى سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ هو أن خروشوف وجد ان روسيا تتقدم اوسع في صناعة الصلب بينما الولايات المتحدة تتقدم بنسبة اعلى في البتروكيمياوية والمواد المعوضة وهكذا ، يعنى ان التركيز على ان صناعة الصلب وحدها كما كان في الماضى هو الاساس للصناعة رأى يحتمل النقاش اذا نظرنا للموضوع بالنسبة لنا ، بالنسبة للبلاد العربيه ، ان البلاد تستطيع ان تصنع ، وكيف يجب ان تتجه صناعيا في معالجة موقفها القائم من الغزو الصهيوني ، فنجد امامنا مقترحات اخرى ، حرب المقاومة لا تحتاج الى كل هذه المعلومات ، حرب المقاومة تعتمد على عدد بسيطة ، على نوع من السلاح يمكن ان تقوم به دولة غير صناعية لان العقل الصينى بسطها الى حد بحيث انه يمكن عمل الصاروخ ويمكن نسف الصاروخ بوسائل يمكن ان يعملها عاملان ، حرب العصابات التي هي جزء من حربنا لا تحتاج الى كل هذه التعقيدات ، يمكن ان نوجد صناعة مبسطة نستطيع ان نقوم بها بمستوى البلاد العربية اذا حصل الانسان على التصميم والتكنيك الاولى ، اما العتاد الثقيل فاننا محتاجون لاستيراده من الخارج ، هذا بالنسبة لماكنة الحرب ، والذى نستطيع ان نصنعه ؟ لانه فيها تطورها عظيمة جدا ، في الحقيقة ان السلاح يصبح قديما كل ستة اشهر ،

فيجب ان يصنع غيره ، وهذا الاتجاه لا نستطيع ان نسيرفيه اشواطا بعيدة فاعتمادنا على الخارج والعدو ايضا يعتمد على الخارج ٠ ان القدرة على صناعة الصلب لا تعني بالضرورة القدرة على صناعة الاسلحة والمعدات ، فنحن نعلم ان الهند لها خمسة مصانع للفولاذ ولكنها لم تستطع حتى سنة ١٩٦١ أن تصنع الدروع ، اى الحديد الخالى من المسامات ، ويحتوى على اكثر من (٦٠٠ نوع من الحديد المطاوع) ، ان النقطة الاخرى التى احب ان اذكرها هنا والتى تتردد دائما على لسان الباحثين والساسة العرب هي موضوع الصناعة البتروكيميائية فاذا كان المقصود منها استخراج المواد التي تتعلق بالطاقة ، كالمصافي ، ففي مقدورنا القيام بهذا العمل في مجال صناعات الاسمدة ، ان الصناعة البتروكيماوية تؤلف ٦٠٪ من الصناعات الكيمياوية وهذه ال ٦٠٪ من الصناعات الكيماوية التي مصدرها البترول لا تقدر عليها اية دولة عربية ، بمفردها ، حيث أن مشاريعا من هذا القبيل تحتاج الى اسواق كبيرة اولا والى استفادة كاملة من جميع المواد التى يمكن استخراجها من النفط الخام ثانيا ٠

معنى ذلك أن البلد النامي لا يستطيع ان يؤسس صناعة بتروكيماوية على اساس اقتصادى بمفرده ، فاذا اخذنا النمسا (التى تملك البترول) كمثال نرى انها اتفقت مع شركة البي ، آ ، سي ، اس ، اف وهي احدى الشركات الالمانية الكبرى ، عن طريق المشاركة لاستثمار المواد البتركيماوية التي تدخل فى الادوية وبالاجهزة الحربية ، وانا اعتقد ان الشيء الصحيح الذى يجب ان نعمله في هذا الباب اننا نحاول أن نستفيد من الشرق او من الغرب ، ان نجد احدى الشركات الكبرى ، المستعدة لان تنتج صناعات بتروكيماوية في البلد العربي ، عن طريق المساهمة ، عندما نكسب الخبرة نستطيع ان نعوض عن هذه الشركة وتكون لدينا الطاقة والامكانيات ، وحتى بلد مثل هولاندا التى لديها البترول لاتستطيع ان تؤسس صناعة بتروكيماوية شاملة لانها محلية غير اقتصادية ولكون الدول الغربية مائلة الى جانب العدوان نصحنا ان تذهب الدول العربية الى الدول الصديقة كالاتحاد السوفيتي ، الا أن طريقة الاستفادة من الاتحاد السوفيتي ، في الصناعة موضوع خطير ومهمة جدا ولكن ليس بالسهولة التى نتصورها وذلك للاسباب التالية :

١ – فى روسيا السوفيتية تصنع الالة او الماكنة على عدة مستويات ، يعنى تستطيع ان تحصل على مصنع اوتوماتيك كامل وشبه اوتوماتيك ، ومصنع يدوى ، لذلك على البلاد العربية ، ان تكون لها هيئات فى الاتحاد السوفيتى ، تجمع الخبرة والمعلومات ، حسب معرفتى بالنسبة للمنشورات في (الكومكون) ان الاتحاد السوفيتي اعد حوالى ٢٧ الف مؤسسة لاجل ان تساعد في الكومكون وفي الدول النامية والمهم أن نتعرف عليها ، وان نعلم ماذا تصنع ، اي من الضرورى ان يكون لدينا المام سابق ، للطلب وبالتفصيل ، وذلك بالاطلاع على المصنوعات في الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية وعلى مختلف المستويات ، وعلى اساس هذه المستويات يكون من الضرورى انشاء دائرة عربية صناعية في عاصمة كل دولة ؛ في موسكو

وفي وارشو وفي مقـــر الكومكون ، حتى تستطيع ان تدرس دراســـــة تفصيلية ، الهيكل الصناعي والمنتجات ، وعندئذ يكون الطلب على اساسها علميا مدروسا • هذه هي ملاحظاتي واكتفي الان بالتعليق حـول محاضـرة الدكتور فوزى واكرر شكرى الجهود التي بذلها في اعداد بحثه •

المقـــرر : شكرا للدكتور عباس حلمي ، والان الدكتور علاء الراوى اذا يتفضل •

الدكتور علاء الراوى : لدى نقطة احب توضيحها هو انه الان الساعة الثانية عشرة والنصف والمفروض ان نجتمع مرة ثانية في الساعة الواحـدة والنصف يعني لدينا ساعة ، فهل تحبون ان تكون المناقشة كما كانت بالنسبة للتعليقات او تريدون ان نتخذ طريقة اخرى وهي ان ندخل الموضوع رأسا وندخل الموضوع من ناحية الاهداف ومن ناحية الوسائل ونضع توصيات فيما يتعلق بالاهداف والوسائل ضمن الظروف الحالية فان فضلتم الطريقة الاولى نتمكن ان نبحث بعدئذ ونأخذ النتائج ، واذا اردتم الطريقة الثانية ،نذكر الاهـداف والوسائل ونتفق عليها وتوضع هذه كتوصيات نعرضها على اللجنة العامة ، جوابا عـلى سؤال احد الاساتذة ، الذى اتصوره انه اذا ندخل الموضوع لدينا الاهـــداف والوسائل فيما يتعلق بالسياسة الزراعية والسياسة الانتاجية ، طبعا كل هذا اى الوسائل والاهداف ضمن الظروف الحالية والحرب الفعلية مع العدو ، وضمن الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر هو الاسراع فى التنميـة والتعبئـة ، والتعبئـة الاقتصادية فى خدمة التنمية والدفاع القومي •

وفي رايي ان الهدف الرئيسي الذى نتفق عليه اول الامر هو زيادة الانتاج باقل كلفة ممكنة ، ولكن زيادة الانتاج باقل كلفة ممكنة تتخذ لها معنى جديدا يختلف عن معناها الاعتيادى في اوقات السلم ، لان الغاية في الوقت الحاضر هي تمويل الحاجات المحلية ، معاونة الدول العربية الاخرى في تمويل حاجاتها ، تعويض بعض ما أفتقدته بعض تلك الدول ،ورابعا ، هذا كله سيعطينا فائضا من رأسمال المستثمر ، المفروض ان نأخذه من السياسات الانتاجية ونضعه في المجالات الحربية او في مجالات اخرى للمجهود الحربي ، هذه هي الغاية الرئيسة ، التى قصدها البحث واذا كان بعض الاخوان لديه غاية رئيسية اخرى يتصورها فالغاية العامة الكبيرة جدا ، نستطيع ان نبحثها مفصلا ، الغاية الرئيسية في رايي هي زيادة الكفـاءة الانتاجية باقل كلفة ممكنة لكن هذا ليس المعنى الاعتيادى لها ، لان معناها ان نمـول الحاجـات المحليـة ، نعـاون الدول العربيـة ، التى فقـدت جزءا مـن مواردها الاقتصادية ، او التي اصبح الميزان التجارى فيها ضعيفا ، ايضا نرتبهـا بطريقة بحيث يصبح لدينا فائض من رأس المال المستثمر ، لان اذا ازدنا الكفاية الانتاجية اصبح لدينا فائض من رأس المال الذى يمكن استثماره في مجال اخر ، الدكتور عبدالوهاب يظهر ان لديه تعليقا او اضافة على هذا الحديث •

الدكتور عبدالوهاب مطر قصدى ان نضع الهدف الاساسي والزيادة الانتاجية الوحدة ، الدونم ، او الفرد بالزراعة او بالصناعة بصورة عامة ، هذا هو هدف

الاقتصاد ككل ، فاذن هذا ليس الهدف الان ، لاننا نواجه مشكلة ، فاذن هذا هو هدف عام لاننا الان نواجه مشكلة ، ما هي الاهداف الخاصة التى يجب وضعها فى الوقت الحاضر او ما هي الوسائل التي نعدها لتحقيق الاهداف الضرورية في الوقت الحاضر ٠

- انني تصورت الهدف العام على اعتبار انه لاجل تموين حاجاتها بدلا من الاعتماد في التموين على البلاد الاخرى ، المفروض انه لدينا مع البلاد الاخرى من التعاون او التبادل التجارى اضافة الى استثمار رأس المال في مجالات اخرى فعلى هذا الاساس اقول اذا كان هذا هو الهدف الرئيسي فماذا نعمل في الزراعة والصناعة ؟

- انني لم الاحظ وجود اى بحث عن التعدين ولا أدرى لماذا لم يضف بند التعدين الى ما يتعلق بمنجزات الانتاج الزراعي والصناعي ، لماذا اسقط هذا البند ، اتتصور ان هناك قصدا ام انه متروك لمؤتمر اخر لان احدا لم يجهز بحثا عنه ؟ ، فاذا لم يكن هناك مانع فمن الممكن للجنة ان تضيف بندا ثالثا عن التعدين كنقطة ثالثة في الزيادة الانتاجية ٠

المقرر : الدكتور عبدالوهاب مطر والدكتور عباس حلمي علقا على البحوث المعروضة ، وقلنا الان الساعة تشير الى الواحدة ، والمفروض ان نجتمع في الواحدة والنصف مع الاخوان الاخرين فهل نستمر بالتعليقات او هل ندخل الموضوع رأسا ونضع توصيات محدودة ٠ اتفق على دخول الموضوع رأسا ، الموضوع رأسا دخلناه من ناحية الاهداف والوسائل ، الهدف الرئيسي فى الوقت الحاضر يجب ان يكون ضمن الحرب الفعلية القائمة وضمن شعار المؤتمر وهو (التعبئة فى خدمة الدفاع الوطني والتنمية) وصلنا الى الهدف الرئيسي ، الهدف الرئيسي وهو زيادة الانتاجية ، ولكن فيها معنى جديدا في الوقت الحاضر لان نزيد الانتاج حتى نمول الحاجات الانية والمحلية ، عن طريق تعاون البلدان العربية لتعويض ما فقدته بعض هذه البلدان من الانتاج الزراعي والصناعي او من المنشآت الزراعية والصناعية ، وايضا بتسهيل استيراداتها وتخفيف الضغط عليها ، من ناحية المصادر الخارجية ومن ناحية العملة النادرة ، الهدف الاخر هو سيكون طبعا عند الزيادة الانتاجية وسيتحقق فائض لرأس المال وهذا الفائض يستثمر لزيادة الانتاجية ولتمويل المجهود الحربي في المجالات الاخرى ، اتفقنا على هذا ٠

والان اذا كان هذا الهدف ، فما هي الوسائل التي نحقق فيها هذا الهدف وندخل في الزراعة والصناعة ، نضع لها اهدافا انية وايضا وسائل لكل منهما والان اتينا الى الزراعة ، ما هي الاهداف التى نتصورها ويجب ان نحققها في الوقت الحاضر ، الدكتور نظام الدين عارف يتفضل بتعليقه ٠

الدكتور نظام الدين عارف : سيدى الرئيس الاخ الدكتور احمد سعيد

حسين وهو الباحث الذي تطرق الى هذا الشيىء فاود ان اعلق على هدفين مهمين ، الهدف الاول ، لقد ذكر الباحث في قسم المقدمة ، ان السياسة الزراعية في الوطن العربى ، في الباب الاول تحت رقم (٣) تركيز انواع الانتاج الزراعى بالنسبة للمناطق واكثر انواع الاراضى ملائمة لها ، هذه نقطة جدا مهمة فضرب مثلا بان تتخصص مصر في زراعة الاقطان والعراق فى زراعة الشعير وسوريا والجزائر فى زراعة الحنطة ، انا لا أتفق مطلقا مع الاخ الباحث بهذا الصدد خاصة فيما يتعلق بالعراق ، لان القطر العراقي يملك من القابلية العظمى فى جميع الاختصاصات الزراعة والاستغاء من اى من هذه الاختصاصات تشكل خسارة كبيرة للعراق وللدول العربية ايضا ، وان اختفاء هذه الحقيقة عن انظار جميع الباحثين غير العراقيين يعود سببه الى عدم وجود اى مسح زراعي للقطر العراقي ، ولحد هذا التأريخ مع الاسف ولكننا نحن العاملين فى الحقل الزراعى لهذا القطر لدينا من المعلومات بنتيجة تجاربنا واحتكاكنا بحقيقة واقعنا الزراعي ولمدة عشرين سنة على اقل تقدير ، ما يؤهلنا لان نقرر مثل هذه الامور بشكل اقرب الى الواقع والصحة ، واستنادا الى ما تقدم اود ان ابين ما يلى :

ان الشعير ليس من المحاصيل الثابتة فى الانتاج فى العراق بل نعلم جميعا ان التمر والتبغ هما من المحاصيل الثابتة فى العراق وخاصة التمر العراقي هو اجود انواع التمور في العالم ، كما ونوعا ، ولو كان الاخ الباحث قد ذكر التمر بدلا من الشعير (وهنا قوطع المتكلم لكون كلامه تعليقا حيث كان من المفروض ان يذكر الاهداف والوسائل المهمة باعتقاده حول الموضوع كما ذكر المقرر) ثم تابع : الهدف هنا ان اقول ان يعمل كل قطر عربي بكل امكانياته للانتاج الزراعي ، فاذا ذهبنا الى التخصص فمعنى ذلك اننا فقدنا من المواهب الزراعية العظيمة التى وهبتها الطبيعة لبعض الاقطار كالعراق مثلا ، فاذا اخذنا العراق بالانتاج الزراعي بكمية فائضة من جميع انواع المحاصيل فهذا سيؤدى الى ربح للعراق والى الاقطار العربية ككل ويكون سببا لدعم الاقتصاد القومي ٠

— الذي اتصوره ان كلا منا يعرف ان لدينا خطة في كل قطر من الاقطار ، هناك خطة في سوريا ، خطة في الجمهورية العربية المتحدة ، خطة فى السودان فالمفروض الان ان الخطة معروفة وواضحة لدى كل منا واتصور ان علينا ان نقرر كيف نحور خطة التنمية الموجودة او التخطيط الاقتصادى الموجود للتركيز على هذه الاهداف التي سنتفق عليها ، اليس كذلك ؟ يعني الخطط موجودة ، والخطط وضعت اثناء السلم قسم منها طبعا تحول للمجهود الحربى ، فالان الاهداف تكون كيف نحور الوسائل لتحقيق الاهداف المطلوبة منا ؟

— اسف يا سيادة الرئيس لتأخرى اولا وثانيا اود ان اقول اذا كنت قد فهمت بالتمام ما هي الاهداف التى تم التوصل اليها واننا الان في تبيان الوسائل المؤدية الى تحقيق هذه الاهداف ٠ فمثلا يمكن الاقتراح بالنسبة للوسائل ، انه نحن نصوغ التوصيات بالنسبة للوسائل فيما يتعلق

بالتدريب والارشاد بالمواد المحتاجه للبزل والسماد ... الخ . بنشر الالية في القطاع الزراعي في عمليات التصنيع الزراعي وفي عمليات تحديد الاسعار في عمليات التمويل الزراعي ، في عمليات التسويق ، هل هذا ما هو المقصود ؟ هذا كله يؤدى الى زيادة الانتاجية ، الدورة الزراعية تنسيق .

محمد الدشوني من السودان ـ الحقيقة اريد ان الفت الانظار الى انه ابتدأنا بمناقشة لاشياء لمثيرة للمناقشة ، هل هي المكننة او غيرها مثلا ، ولم نصل الى نتيجة ، فاعتقد انه عندى اقتراحات محددة ، ان اهداف الحرب هي الاهداف التي ذكرناها وهي زيادة الكفاءةالانتاجية للفرد واعتقد انهذهالوسائل مرتبطة وتختلف من بلد لآخر فمثلا السودان تحتاج لحل المشاكل الزراعية وهذه تتمثل بالاعتماد على محصول واحد اذ يجب الاتجاه الهادف الى تنويع المحاصيل ، واعتقد ان الربط بين تنويع المحاصيل والاحتياجات الحربية يمكن ان يعود بفائدة ذات شقين فائدة للسودان وفائدة للمجهود الحربي واعتقد كذلك انه يجب رفع توصيات للمجلس الاقتصادي على اساس القيام بمسح للبلاد العربية ولا يشترط ان تنتج السودان تنتج قطنا والعراق بلحا ، المجهود الحربي يحتاج الى توجيه البلدان العربية لزراعة محاصيل مناسبة لمناخها وفي نفس لوقت تساعدة المجهود العربي والناحية الثانية بالنسبةللسودان هى الثروة الحيوانية تعاني بعض المشاكل ايضا ، كفقدان الامكانيات الفنية ، والمجلس الاقتصادي يستطيع باعتقادي ان يساعد السودان في تحسين الثروة الحيوانية ، بحيث يمكن ان يدعم المجهود الحربي ، هناك ناحية ثانية في الزراعة نفسها ، لخلاف التنويع ، موضوع الانتاجية ضئيل لانه لا يوجد تكثيف ، بالنسبة للسياسة التكثيفية للزراعة فهي تحتاج الى سماد والى معرفة فنية وتحتاج لتنظيمات دورة زراعية ، اعتقد ان البلدان العربية المتقدمة في هذه النواحي يمكن ان تساعد السودان في تكثيف الانتاج الزراعي بحيث ، يمكن ان يساهم في المعركة الحربية وشكرا .

الدكتورة هناء خيرالدين ـ اشارك الدكتور شريف في رأيه ، واحب ان اضيف اعتراضا على الدكتور العمادى باقتراحه في سبيل الميكنة خصوصا ، لو كانت اضافة المكننة أسلوبا من اساليب رفع الانتاجية في الزراعة ، واضافة الى ذلك يجب مراعاة ضروف كل دولة ، مع مراعاة المناطق المحلية في كل دولة ، لانه لو اخذنا مثال الجمهوريه العربية المتحدة فأن ادخال المكننة فيها قد يضيف الى مشاكل ميزان مدفوعاتها مشاكل اخرى هي فى غنى عنها خاصة فى ظروف الحرب هذه ، فالذى اخشاه ان النظر الى المكننة المجردةقد يضيفمشاكل يمكن ان نستغنى عنها ، اذا كنا نريد ان نعبىء مواردنا لمواجهة الظروف الطبيعية

الدكتور العمادي ـ عدم المؤاخذة يا سيادة الرئيس ، ولكني مضطر الى ذكر كلمة ضرورية (فاز بالذات من كان جسورا) ثم اننا في طريق ثورة ، كيف نحقق الثورة ؟ ، تقاليدنا التي مضى عليها ٢٠٠ سنة ، فنحن نحرث المحراث الذى حرث

به آباؤنا قبل الميلاد ، ان ذلك كله يجب ان يتغير ، يجب ان نغير اسس وتكوين المجتمع العربي ، وقد لا يمكن تحقيق كل ذلك الا عن طريق الموازنة ولكي نستطيع ان نخطط للتنمية الاقتصادية ، وان نحقق التعبئة المثلى للدفاع والتنمية يجب ان نحدث ثورة في جميع مجالات حياتنا ، واهمها في المجال الانتاجي الحيواني والنباتي ، فنحن مثلا لدينا فى الريف يشتغل الفلاح ساعتين ويبقى طول النهار بدون عمل ، فيجب حسب اعتقادى ان استغنى عن عمله بالمرة ويأتى بدله شخص يشتغل يوما كاملا ، اي يجب ان ننظر الى العملية ليس فقط عن طريق المقارنة ، بين قضية صغيرة وقضية صغيرة بل يجب النظر اليها باطار شامل الا وهو اطار التحول الاقتصادى والاجتماعي : ما هو اثر ميزان المدفوعات او غيره فى المستقل البعيد ؟ وكيف يجب أن تتم عملية التنمية ، هل تكون على اساس سنة او سنتين أو على الامد الطويل كما نريد ان نرى التغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية ، على كل حال فهذه مسألة صغيرة (المقرر : تقصد يعني المكننة مع مراعاة الظروف المحلية لكل بلد والمناطق) • والله انا لا أوافق على ذلك ، والسبب ان كل بلد يلاقي طريقة معينة للخروج من هذه العملية ولذلك يجب ان نكرس الاسباب الاساسية لتأخرنا الاقتصادى وخاصة في المجال الزراعي ، نحن في المجال الزراعي متأخرون عن العالم كله ، أذا قارنا التقدم الزراعي في الارض المحتلة نجده غير التقدم الزراعي عندنا ، تصور ان المحاصيل الموجودة في الضفة الغربية لا يسمح لها بالدخول الى المنطقة المحتلة ، لكونها موبؤة لكيلا تتأثر محاصيلهم ، فنحن نريد ان نغير هذه الاشياء ، انا اقترح ان نضع الاهداف التفصيلية للهدف الاساسي بحرفيته ، انتاج المحاصيل المتنوعة المطلوبة لاستهلاك السكان وانتاجها لكي نؤمن حاجيات استهلاك السكان ثم التأكيد على الانتاج الحيواني بصورة خاصة نظرا لاهمية وسد الحاجات ونظرا لارتفاع كميات المستوردات في اكثر البلدان من هذه المنتوجات الحيوانية ، كاللحوم والبيض •

الدكتور كمال عبدالمنعم من السودان ـ أو أن اسجل اعتراضي على كلام السيد الرئيس ، ولكن لا بد من تحديد بعض المقترحات ، ضمن الوقت المتوفر في هذا المؤتمر •

المقرر : ان الهدف الرئيسي اصبح لدينا تحوير الخطط الاقتصادية لتسهيل امور الحرب ، ثم تكثيف الزراعة فى الوقت الحاضر ومقترحات الدكتور العمادى فيما يتعلق بالزيادة الانتاجية ، هي ما توصلنا اليها لحد الان من المقترحات ، كما أن هنالك مسألة التكثيف الزراعي والصناعي وضرورة تبادل الخبرات فى هذا المجال بين البلدان العربية •

الدكتور علاء الراوى ـ في الحقيقة لا نستطيع الحديث عن التنمية في الزراعة بصورة منفصلة عن بقية القطاعات الانتاجية ، فعندما نتكلم عن السياسة الانتاجية يجب ان نتكلم عنها بشكل متكامل ، وذلك اذا اعتبرنا ان عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير بنيان فانا شخصيا اعتقد ان التصنيع هو حجر الزاوية في الموضوع للتنمية ولكن هذا لا يعني بان نهمل بقية القطاعات وانما نهتم بالدرجة الاولى بموضوع التصنيع ، فالزراعة طبعا مهمة لان تنمية الصناعة تتطلب

العمل على الانماء المتوالي لمختلف القطاعات للاقتصاد القومي ، ومن هنا نستطيع ان نقول ان للزراعة دورا اساسيا في اية سياسة واقعية للتنمية الاقتصادية ويوضح اهمية هذا الدور بمقدار ما يقع على عاتق الزراعة في تزويد الصناعة من المواد الاولية ، فضلا عن توفير الزيادة فى الاغذية التي يتطلبها ما يترتب على التنمية ، سواء من زيادة الدخول أم الهجرة من الريف الى المدن (المقرر ، اذا تسمح لى ان نقول ان واحدا من الاهداف هو زيادة الاهتمام بالمزروعات التي تكون المواد الاولية للصناعة) ٠

انا اريد فقط ان اذكر موضوع المواد الخام الزراعية للتصنيع ، كان لدى موضوع طويل عن الصناعة ودوره ولكن ليس هناك مجال الان ، الموضوع يتعلق بالفلسفة العامة في العالم العربي ، ما هو مركز الصناعة في الانتاج ؟ ما هي نظريتنا ونظرية العرب جميعا ؟ (المقرر : التصنيع عندنا حجر الزاوية هذا ما اتفقنا عليه وزيادة الصناعة بزيادة انتاجية الزراعة والصناعة وهذا اتفقنا عليه ايضا ٠ وعندك سؤال يتعلق بزيادة الاهتمام بصناعات معينة) اذا كان الموضوع يتعلق بالزراعةوالصناعة ، فأنا اكتفي بما قيل مسبقا ، ولكن فيما يتعلق بالتعدين هل من الممكن الاهتمام بهذا الموضوع ؟

الدكتور فوزي رياض ـ اؤيد المحاضر الذي علق على بحثه الاستاذ عباس حلمي حول موضوع تركيز الصناعات ، صناعة الحديد والصلب ، الصناعات الثقيلة ـ بصورة عامة ـ والاساس صناعة الحديد والصلب لاني شخصيا وجدتفشل الصناعات التجميعية وبصورة خاصة في ج ٠ ع ٠ م ٠ والجمهورية السورية وبدون وجود صناعة اساسية ثقيلة ، وبدرجة اولى صناعة الحديد والصلب فلا يمكن ان نقيم صناعات اخرى مكملة لصناعات الحديد والصلب ان الاساس هو عدم الاعتماد على الصناعات التكميلية في التصنيع ٠

جميل بوداغ من العراق ـ اعتقد ان النقطة التى ذكرها الدكتور عبدالوهاب مطر من ضرورة التنسيق بين القطاعات المختلفة الاقتصادية وخاصة بين القطاعين الزراعي والصناعي نقطة جديرة بالملاحظة لاننا نرى عقلية الارتجال في كل الخطط تقريبا في البلدان العربية فالتصنيع مثلا (والكل متفقون عليه) نراه لايخدم التطور للبلد بالذات فالبلدان العربية بشكل خاص بلدان زراعية فنرى مثلا تجميع السيارات وتجميع الثلاجات الخ٠ وانا ارى ان سياسة التصنيع يجب ان تخدم التطور الزراعي في بلد الاساس ، مثلا صناعات الاسمدة ، والصناعات الزراعية التي ذكرها الاخوان والشيء الاخر الذي لم يتطرق اليه اي من الزملاء هو قضية تركيب الملكية الزراعية والقضية الاخرى قضية التعاونيات الفلاحية ، نرى ان التركيز بالدرجة الاساسية يجب ان ينصب على التعاونيات التسويقية او تعاونيات التسليف ولكن هناك ناحية مهمة جدا هي التعاونيات الانتاجية ولا يمكن التأكيد على الملكية الزراعية ولا يمكن احداث تطور زراعي ما لم يبن اساس جديد قوي يطور الانتاج ضمن التعاونيات الانتاجية ٠ النقاط الاخرى اعتقد ان الاخوان قد ذكروها وهي قضية المكننة حيث يجب الا نأخذها بشكل عفوي ، اي

لانستطيع ان نقول ان المكننة ضرورية وانما يجب ان ندرسها لنرى مـــا هي امكانيات القطاعات الاخرى وقابليتها على امتصاص الزيادة التي تتولد من ادخال المكننـــة ٠

عبدالوهاب النجار ـ العراق : الحقيقة ان الافكار متقاربـة والوقت ضيق واية نقطة تحتاج الى مزيد من التحليل فقد نؤكد على التنسيق ومزيد من التعاون، واؤيد ما ذهبت اليه الدكتورة هناء مع مراعاة الظروف والبيئة المحلية لكل قطر وابرز مثل على الخلاف الموجود مثلا في الاستغلال الزراعي بين العربية المتحدة والعراق في حين استغلت الـ ج٠ع٠م٠ بكفاية الانتاج ، نرى ان في العراق مثلا ٨٠٪ من الاراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة فالحقيقة ان الظروف المحليـــة يجب ان تراعى سواء في الصناعة او بالزراعة او فى القطاع السلعي ٠

الدكتور فرهنك جلال ـ العراق ـ اذا كان هدفنا هو زيادة الانتاج الصناعي ضمن اطار الخطط الصناعية الحالية ، لدينا بطبيعة الحال موارد مخصصة فـي القطاع الصناعي ، فاذا اردنا زيادة الانتاج بسرعة علينا ان نخصص المزيد من هذه الموراد المحدودة للاسراع في تأسيس المشاريع التي هي الان تحت التأسيس وعدم التفكير بتأسيس مشاريع جديدة لان هذا يسمح لنا بتقصير فترة تجميع المـوارد الاقتصادية الكثيرة في مشاريع طالت فترات تأسيسها من ٥ـ١٠ سنوات الا اذا كانت الصناعة استراتيجية مقبولة ، اى ان نسرع في تأسيس المشروعات الجديدة اذا لم نخصص لها موارد بشرية ورأس مالية واذا خصصنا هذه الموارد للاســراع بتنفيذ المشروعات فبالنتيجة يجب ان نفكر بتأسيس مشاريع جديدة لانه لدينا خطة ومواردنا محدودة ، فاذا كانت لدينا موارد للاسراع تأسيس المشاريع ومن ثم البدء في مشاريع اخرى فخير على خير ولكن لدينا موارد قليلة هذا هو المقترح لدينا فقط خطط اقتصادية كما ذكر الدكتور ، نريد ان نقتطع منها ونوجهها الى المجهود الحربي وليست لدينا كميات هائلة من المـوارد البشـرية والتنظيميـة والرأسمالية طبعا وكلامي سيكون طبعا ضمن هذا الاطار فقط ، بطبيعـة الحال لا اقصد بذلك تجميد الاجهزة الفنية التي تهدف الى المشاريع الاخرى ، وانمـــا المشاريع تستمر ، اذا كان الهدف هو زيادة الانتاج الزراعي فيجب الا نســـتقر رأسا بالمكننة لان استعمال الاسمدة قد تزيد الانتاجية الزراعية بمقـدار اكبـر وبكلفة اقل من ادخال المكننة ، فاذا كان هدفنا هو زيادة الانتاج فنستطيع زيادة الانتاج الزراعي بواسطة الاسمدة وليس بالمكائن ، واذا كان هدفنا من التنميـة الزراعية هو ادخال المكائن لا لاجل زيادة الانتاج وانما لاجل ادخـال اسـاليب عصرية في زراعتنا فبالنتيجة قد لا نزيد الانتاج الزراعي في المدة القريبة التى نحن بحاجة لها ، انطلاقا من هذا الموقف نقترح بان نسرع في اتمـام مشروعاتنا الصناعية ونزيد بالاسراع في اسس تلك المشروعات التي تكمل الزراعة بغيـــة انتاج المزيد من السلع الزراعية ٠

انا اقترح ان نضع في جملة الوسائل الموارد المؤدية الى زيادة الانتاج الصناعي قيام الصناعات التي من شأنها تصنيع المنتجات النباتية والحيوانية اولا٠ وثانيا نقيم

الصناعات التي من شأنها ان تزيد الزراعة بما تحتاج اليه من سماد وتحسين البذور، كل المواد الاولية التي تدخل في عملية الصناعة . بعد ذلك التأكيد على عملية انتاج وسائل انتاج جذرية تساعد في عملية انماء الزراعة ، اقامة الصناعات التي من شأنها استثمار الخامات والمواد الاولية المتوفرة فى بلادنا .

اقامة الصناعات المعوضة عن الاستهلاك طالما نحن في وضع ثابت للتعبئة ، تنقطع خطوط المواصلات مع العالم الخارجي فيجب وضع خطة لاقامة صناعات تعوضنا عما نستورده حاليا بعد ذلك يجب التأكيد على عملية التنسيق الصناعي ، بين الاقطار العربية وبلا شك يجب ان نؤمن الطاقات الكهربائية اللازمة ايضا لعمليات التصنيع ، هذه اهم المقترحات التي يمكن ان نقترحها .

ظهر الان من الحديث انه هناك هدف اخر اساسي للاكتفاء الذاتي العربي ، في الصناعة والزراعة ضمانا ضد احتمال قطع المواصلات ، لدى اقتراحات من الدكتور عباس ايضا موجودة لقراءتها واذا تسمحون لدي نقطتان احب ايجازهما كما يلي ، اذا تذكرنا بعض الامور التي نريد ان نعملها انيا لتسهيل التعاون مثلا الاخ هنا ذكر قضية الحيوانات ، مصر تستورد كثيرا من المنتوجات ولا أعرف الوضع في سوريا ، وعندنا فائض تستورده سوريا ، العراق بالنسبة للنفوس ، الحيوانات موجودة بعدد اكبر مما هو موجود فى البلدان العربية الاخرى ، وحتى اكثر من الدول المجاورة ايضا والاسعار الموجودة اقل ايضا ، احتمال ليبيا لا أعرف ، واحتمال السودان لا أعرف ، لكن عدا السودان وليبيا اعتقد ان العراق يمكن ان يكون بالدرجة الاولى ، هذا كمثل ، واذا كانت هناك او صناعات معلومة لدى بعض البلدان فالمفروض ان هذه يزيد التخصص فيها لمعاونة البلدان الاخرى .

الشيء الثاني اذا كانت بعض الامور الموجودة في هذين القطرين لتسهيل العملية العسكرية ، مثلا عندنا هنا في العراق طريق الصحراء ، الذى ذكر الكثير عن تشجيره والاهتمام به لاجل تسهيل الوصول الى العدو وتسهيل الامر ايضا للقطاعات العسكرية ، ولدينا قضية الطرق والمواصلات التي ما بين العراق وسوريا وبين العراق والاردن الخ ، اذا تحبون أن تزيد الاهتمام على هذه الناحية في الوقت الحاضر حتى الاسراع بها ايضا ، لدينا قضية المشاريع المشتركة المفروض انه يجب ان نتسامح بها الآن اكثر مثل سد الفرات ، هذه نقطة اخرى تسهل الموضوع فاصبح لدينا قضية التركيز على المنشآت والصناعات التي تبرز فيها بعض الدول ، حتى تركز وتزود معامل اخرى ، الصحراء ، المشاريع المشتركة كالفرات وغيرها والطرق وتسهيل الوصول الى الجبهة هناك موضوع اخر ، وقد برز ايضا فى المؤتمر الاول للاقتصاديين العراقيين وهو مسألة تأمين حماية كافية للمنشآت الزراعية والصناعية لان الكثير من الخزانات وبعض الصناعات المهمة والمنشآت الحيوية ، في سوريا وفي مصر كذلك ، اثبتت الحوادث الاخيرة انه من الممكن تدميرها ، ولو ان هذا بالحقيقة ليس امرا صناعيا او زراعيا بالنسبة لبحث هذه اللجنة ، ولكن له علاقة كبيرة به حتى انه ليس لدى مانع اذا ادخل ضمن البحث اذا ان هناك تخصيصات

عسكرية وتخصيصات مدنية وفي هذه الظروف ليس لدى مانع من ادخال الموارد التي تلزم الحماية ضمن مخصصات الخطة ضمن تكليف المشروع ، كلفة المشروع كذا اقامته مثلا كذا مليون دينار ويحتاج الى كذا مليون لحمايته وهذه ولو لا تظهر بالعسكرية البحته ، انما تظهر ضمن تكليف المشروع ، اذا اتفقتم على هذه سأسجلها ضمن التوصيات ٠

كمال عبدالمنعم ـ السودان ـ اود ان اذكر نقطة تتعلق بتوفير الحماية للمناطق الصناعية او اماكن الانتاج الصناعي او الزراعي ، احب ان اضيف انه قد نستطيع ان نجد مناطق استراتيجية في البلاد العربية تكون بعيدة عن اى ضرب من العدو ، في رايي لسود ان مثلا ، هناك مناطق لا يمكن ان يصل اليها العدو ، هل من الممكن ان ننمي هذه المناطق لانها بعيدة عن مواقع ضرب العدو ٠

عباس حلمي ـ العراق ـ لدى التوصيات الاتية :

لما كانت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي تنتج الماكنات والعدد الصناعية على مستويات مختلفة ، فمن الضرورى ان يكون لكل دولة عربية ، جهاز دائم محيط بهذه الانواع من المستويات كالخبراء الصناعيين الذين ينبغي ان يلحقوا بالسفارات العربية لدى هذه البلاد وفي مقرات السفارات والمؤسسات المختصة كي نستطبع ان نستغنى بقدر الامكان عن الاستيراد من الدول الغربية ٠

الاقتراح الثاني ، اقامة صناعات خاصة بالعمل الفدائي للاستعانة بالخبرات الاجنبية والمحلية وهذه الصناعات بسيطة جدا وقد رأيت انواعا منها في الصين ٠

والاقتراح الثالث اقتباس صناعات التغذية لجنود الجبهة كصناعة المركزات والمعلبات للاستفادة مما حدث في الحروب العالمية لان الجندى لا يستطيع حمل الاشياء الكثيرة ، فيجب ان يكون الغذاء موجودا لديه دائما وفي طرق صناعات متخصصة لهذا النوع وكذلك بالنسبة للفدائيين ٠

ورابعا ضرورة التعاون مع الجهات الاجنبية ذوات الخبرة لتأسيس صناعة بتروكيمياوية لانتاج المواد الكيماوية التي تبلغ نحو ٦٠٪ من المواد الكيماوية المستعملة في العالم لان هذا النوع من الانتاج الصناعي يعتمد على الخبرة الواسعة التي لا تملكها الا بلدان قليلة في العالم تحمي وتحتكر اسرار صناعتها ولان الاختصار على انتاج انواع قليلة من الصناعات البتروكيماوية يعتبر عملا غير اقتصادى ٠

المقرر : شكرا للدكتور عباس حلمي ، هناك نقطة هامة سبق وأن تطرقت اليها أثناء كلامي وهي تأمين الخزين الكافي من المواد الاولية ومن المواد الزراعية لضمان استمرار الصناعة والتوصية (للدول العربية) بتحويل تعاملها خصوصا ما يتعلق بالمواد الاستراتيجية والاولية من الدول الصديقة لاسرائيل الى الدول التي يحتمل الا تكون صديقة لاسرائيل ٠

كمال عبدالمنعم ـ السودان ـ لدي تعديل بسيط يخص اقتراح الدكتور حلمي فيما يتعلق بتدعيم اجهزة الاستفادة من خبرات وعلوم وتكنولوجية الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية ، وهو تدعيم اجهزة الاستفادة بجميع التكنولوجية والعلوم فى جميع انحاء العالم وخصوصا الدول الاشتراكية اذ قد يؤدى اقتراح الدكتور حلمي الى التغاضى عما هو جديد فى الغرب ، والمنطقه الثانية فيما يتعلق بتحويل التجارة من البلاد الغربية الى الدول الاشتراكية ، انا احب ان يكون اعم بمعنى اخر المحافظة على سرية معاملاتنا لربما هذا الاقتراح يكون اعم وشكرا ٠

الدكتور عباس حلمي : ان السبب في اقتراحي السابق هو طبيعة عملية تسويق المنتجات الصناعية فى العالم الغربي واختلافه عن الاتحاد السوفيتي ، فالاتفاقية الصناعية التي تعقد مع الاتحاد السوفيتي تملي معرفة اكثر بنوع الاجهزة والمعدات المتوفرة لديهم وهذه المعلومات عادة غير متوفر الا فى نطاق ضيق بالنسبة للغرب ٠

نظام الدين عارف ـ العراق ـ في باب زيادة الانتاج الزراعي بصورة مستعجلة اوصي بالاسراع بحل المشاكل الزراعية القائمة كمكافحة الافات والحشرات الزراعية ، التى تدر لنا اقل من ١٠٠٪ بالنسبة للانتاج الزراعي الحالى فمثلا بعد ايام قلائل سيصاب محصول الطماطم في العراق بدودة القارضة التي تفتك بهذا المحصول ٠

المقررة : الان اكملت التوصيات واقراءها عليكم فيما يلى ٠

التوصيات الصادرة عن لجنة الانتاج الزراعي والصناعي :

الاهداف :

اخذت بعين الاعتبار الظروف الحالية وهى الحرب الفعلية مع العدو وضمن الهدف الرئيس للمؤتمر وهو الاسراع بالتعبئة الاقتصادية في التنمية والدفاع القومي والاخذ بنظر الاعتبار الخطط الاقتصادية الموجودة فى الاقطار العربية مع التحويل الضرورى لضمان هذا الهدف الرئيس ، ان الهدف الرئيس في هذه الظروف هو زيادة وتحسين وتطوير الانتاج الزراعي والصناعي باقل كلفة اقتصادية ممكنة وعلى ان يتخذ هذا مضمونا جديدا يختلف عن مضمونه العادى في وقت السلم وفي الاوقات الاعتيادية وعلى ان يهدف بصورة خاصة الى تحقيق ما يلي :

١ ـ تأمين تمويل الحاجات الداخلية الملحة ٠

٢ ـ معاونة الاقطار العربية بعضها البعض الاخر بتأمين حاجاتها ٠ وتعويض بعض ما يفقده بعضها من المنشآت الزراعية والصناعية في الحرب ٠

٣ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي بقدر الامكان ٠

٤ ـ تحويل الفائض من رأس المال والفائض المتحقق عن الزيادة الانتاجية الى تمويل المشروعات الانمائية ٠

٥ ـ تحويل الفائض من المواد البشرية الى القطاعات الاستراتيجية الاخرى ٠

الوسـائل :

١ ـ تسهيل تبادل السلع الزراعية والصناعية العربية عن طريق الغاء اكبر قدر ممكن من القيود القائمة وتدعيم واختصار مراحل السوق العربية المشتركة ٠

٢ ـ العمل على تنفيذ اكبر قدر ممكن من المشروعات العربية المشتركة في القطاعين الزراعي والصناعي وخاصة فيما يتعلق بما يلي :

أ ـ الصناعات الرئيسية والاستراتيجية ٠

ب ـ المواصلات بين البلدان المختلفة ٠

جـ ـ استثمار موارد المياه المشتركة كسد الفرات مثلا ٠

٣ ـ تحويل العلاقات التجارية العربية وخاصة في المواد الاستراتيجية من البلدان المؤيدة للصهيونية الى البلدان الصديقة لنا ٠

٤ ـ تأمين خزيني كاف من المواد الاولية والصناعية والزراعية احتياطا للطوارىء ٠

٥ ـ تنسيق الخطط الاقتصادية للاقطار العربية وخاصة فى المجالين الزراعي والصناعي في ضوء متطلبات الدفاع الجماعي بصورة خاصة ٠

٦ ـ تسهيل انتقال رؤوس الاموال العربية من بلد الى اخر لتمويل المشروعات الانمائية والدفاعية ٠

٧ ـ التأكيد على تنفيذ المؤسسة المالية للانماء الاقتصادى والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ٠

٨ ـ اعادة التنظيم الادارى فى الزراعة والصناعة بشكل يضمن رفع كفاءة هذه الاجهزة ويحقق الغرض المطلوب على وجه اكمل ٠

والان ننتقل الى موضوع آخر وهو الوسائل في القطاع الزراعي :

١ ـ تكثيف الزراعة ٠

٢ ـ زيادة الاهتمام بالوسائل المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعي كالمكننة والتسميد والمحسنات الزراعية الاخرى ٠

٣ ـ زيادة الاهتمام بالوسائل المكملة للاصلاح الزراعي كالتموين والتعاون والتسوق والارشاد والعلاقات الزراعية ، يعني اعادة تنظيم العلاقات الزراعية ٠

٤ ـ اعطاء اسبقية خاصة الى الزراعات التي تؤمن الاحتياجات الغذائية الرئيسة للسكان ٠

٥ ـ اعطاء اولوية خاصة بالزراعات التى تؤمن المحاصيل والمواد الخام للصناعية ٠

٦ ـ الاهتمام بالثروة الحيوانية والمنتوجات الحيوانية وادخال تربية الحيوان ضمن الزراعة المنظمة وتطويرها ٠

الوسائل في القطاع الصناعي :

١ ـ زيادة الاهتمام بتصنيع المنتجات النباتية ٠

٢ ـ الاهتمام بالصناعات التي تؤمن مستلزمات الانتاج الزراعي ٠

٣ ـ اعطاء اولوية للصناعات الاستراتيجية ٠ وخاصة ادوات ووسائل الانتاج ٠

٤ ـ اقامة الصناعات البديلة للاستيراد ٠

٥ ـ اقامة الصناعات التى فى امكانها استثمار الخامات الصناعية المتوفرة في البلدان العربية ٠

٦ ـ العناية بتتبع التطور الفني والتكنولوجي في مختلف البلدان والعمل على الاستفادة منه وتطويره في الوطن العربي ٠

٧ ـ اقامة الصناعات التي من شأنها تسهيل تأمين مستلزمات العمل الفدائي ٠

٨ ـ اقامة صناعات التغذية للجنود فى الجبهة كصناعة المركزات ٠

٩ ـ الاسراع في اقامة الصناعات البتروكيمياوية على صعيد عربي مشترك للاستعانة بالخبرات المتوفرة فى البلدان الصديقة ٠

كل هذا طبعا يقتضى ويجب ان يعمل ضمن توفير الحماية الكافية للمنشآت الزراعية والصناعية القائمة والتي ستنشأ في المستقبل ووضع تخطيطات مناسبة لها في الخطة كجزء من تكاليف المشروع ٠

هذه هي اهم توصيات اللجنة الثالثة في الجلسة الخامسة للسياسة الزراعية والصناعية :

المقرر ـ الدكتور حسن ثامر ٠

الاعضاء :

شريف الدشوني ـ السودان
هناء خيرالدين ـ العربية المتحدة
الدكتور علاء الراوى ـ العراق
الدكتور جميل بوداغ ـ العراق
كمال عبدالمنعم ـ السودان
عبدالوهاب النجار ـ العراق
الدكتور فرهنك جلال ـ العراق
الدكتور عبدالوهاب مطر ـ العراق
الدكتور نظام‌الدين عارف ـ العراق
الدكتور عباس حلمي ـ العراق
الدكتور محمد العمادى ـ ج٠ع٠س
(موافقون) شكرا ٠

الجلسة السادسة لمؤتمر الاقتصاديين العرب

صباح يوم الخميس ١٣/٣/١٩٦٩

المقرر ـ الدكتور احمد المرشدي

ايها الزملاء صباح الخير في هذه الجلسة وهي الجلسة قبل الاخيرة ولما كنا نعلم جميعا اننا مجهدون والجلسة الاخيرة الخاصة بالتوصيات ستستغرق من وقتنا الطويل ، الذى ارجوه من السادة المحاضرين والمعقبين والمعلقين ان يكونوا موجزين فى صميم الموضوع وبدون تكرار ، او تكرمتم فسوف اعطى للسادة المحاضرين الاربعة ثلث ساعة بمعنى ان يكون المحاضر له من الوقت خمس دقائق . واظن ان لدينا اليوم اربع وارقات ثلاثا منها وزعت والرابعة لم توزع ، وسوف تكون على هذا الترتيب ، العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول النامية ، الدكتور ديب ابو عسلى ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والعالم الغربى ، الدكتور نعيم شعار ، الفوائض المالية العربية فى الخارج وتعبئتها فى خدمة التنمية والدفاع القومي ، هذه الورقة سوف يقدمها الاستاذ برهان الدجانى ولم توزع بعد ، ثم الورقة الاخيرة ، السيطرة الاقتصادية بدلا من التبعية الاقتصادية ، الدكتور طمار حامد من الجزائر ، والان ادعو الاخ الدكتور ديب ابو عسلى يتكلم عن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول النامية .

العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان النامية

بقلم الدكتور ديب ابو عسلي .

ان طرح موضوع العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان النامية يرجع بنسبة كبيرة الى موضوع العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدان النامية.

ان تهيئة الظروف الدولية والمحلية لتنمية العلاقات المتبادلة داخل العالم الثالث تعني بنفس الوقت تهيئة الاسباب الرئيسية لاتجاه العالم العربي نحو العالم الثالث .

ومصلحة البلدان العربية في تنمية هذه العلاقات تطابق الى حد بعيد نفس مصلحة البلدان النامية .

استنادا الى ماتقدم فلا بد من بحث العلاقات الاقتصادية داخل العالم الثالث بصورة عامة لكي نستطيع ان نضع واقعها بين البلدان العربية وبقية بلدان العالم الثالث في الاطار الحقيقي الذى يمكن ان تنطلق منه لتحديد قواعد تطوير هذا الواقع فى سبيل خدمة اغراض التنمية والدفاع .

العلاقات الاقتصادية داخل العالم الثالث

آ ـ مدى اهتمام المجتمع الدولي بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدان النامية

ظهرت الفوارق الطبقية في المجتمع الدولي بين البلدان المختلفة كما ظهرت في المجتمع الوطني بين الافراد . ان الدول الغنية حيث يعيش سدس سكان العالم تقريبا تظهر فى المجتمع الدولي كطبقة « عليا » متميزة . وهذه الدول المختارة تتابع المحافظة على ميزاتها معتبره ان علاقاتها المتبادلة هي الاهم وهي التي تشكل مركز الثقل في العلاقات الدولية . وهذا لا يمنعها بالطبع من الحرص على الفائدة التي تجنيها من علاقاتها التجارية مع البلدان النامية .

واذا كان المجتمع الدولي الاقتصادي قد بدأ حديثا يهتم بمشكلة تنمية العلاقات المتبادلة بين الدو لالنامية فيمكن القول بانه لم يتوصل بعد الى نتائج ايجابية وهامة في هذا الموضوع .

ان واقع المجتمع الدولي وانصافه بما ذكرنا ، ما هو الا انعكاس لانقسامه الى طبقتين متميزتين . فالى جانب الدول الصناعية تشكل الدول النامية في هذا المجتمع ما يمكن ان يسمى بطبقه « دنيا » الى جانب بعض الدول التي يمكن اعتبارها فى وضع الطبقه الوسطى .

واذا اشرنا الى الحقيقة الثابته التي تتمثل بالفارق الشاسع في مستوى الدخل بين الدول الصناعية والدول الناميه وباتساع هذا الفارق مع الزمن افلا يحق لنا القول بان مفهوم طبقه « البروليتاريا » ينطبق تمام الانطباق على وضع البلدان الناميه في المجتمع الدولي فى العلاقات المتبادلة بين هذه الدول والدول الصناعية ؟ الا تقف الدول الناميه موقف الضعيف والعامل المحروم المضطر الى الرضوخ بشكل او باخر لشروط المفاوض القوى الذى يملك وسائل الصبر والانتظار ؟ وهل يكون بعيدا عن الواقع القول بان المجتمع الدولي لايزال الى حد كبير قائما على المصالح الطبقية للدول التي تؤدى الى استقلال الدول النامية واهمال مصالحها الحقيقية ؟ ... وحتى حين تهتم الدول الصناعية فعلا بمصالح الدول الناميه فانها تفعل ذلك ضمن مفهوم مساعدة القوى للضعيف ولا تنطلق ابدا من ضرورة تغيير هيكل الاقتصاد الدولي .

ان التركيز على كون الدول الناميه تشكل طبقه مستقلة في المجتمع الدولي لم تكن غايتنا منه الا التأكيد على الحقائق الاساسية التالية :

اولا ـ اهمية التعاون والعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الناميه .

ثانيا ـ ان المجتمع الدولي انطلاقا من مصالح الدول الصناعية المتطورة اذا لم يحارب تنمية العلاقات بين الدول الناميه مع بعضها البعض فانه في جميع الظروف لن يفعل الكثير في سبيل تنمية هذه العلاقات .

ثالثا ـ نتيجة للحقيقة السابقة فان تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول الناميه لن تكون الا بمبادهة هذه الدول بالذات .

ب ـ واقع العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول النامية

ذكرنا ان تنميه التعاون والعلاقات الاقتصادية بين البلدان الناميه لن تكون الا بمبادهة هذه الدول بالذات وانه لا امل فى هذا الصدد من الاتكال على مساهمة جزئية للمجتمع الدولي . ولكن انعكاسا لشرائط التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه هذه البلدان لاتزال هذه المبادهة شبه مفقودة في اواقع .

فى عهود الاستعمار كانت الدول الامبريالية تعتبر الدول المستعمرة كسوق لمنتجاتها الصناعية ، ومورد للمواد الاولية باسعار رخيصة ، وكان من الطبيعي ان يؤدي هذا الوضع الى انحصار علاقات الدول المستعمرة الاقتصادية مع الدول الامبريالية وان تنعدم هذه العلاقات بين الدول الناميه مع بعضها البعض . ولكن الذي يبدو غريبا للوهلة الاولى ان هذا الواقع في العلاقات الدولية الاقتصادية لم يتغير بعد زوال العهود الاستعمارية. وقد تميز التاريخ الاقتصادى والاجتماعي والدولي بالحقيقة التالية :

لقد تطورت وسائل المواصلات والتجارة بين البلدان الناميه من جهة وبين البلدان الصناعية من جهة اخرى اكثر من تطورها داخل بلدان العالم الثالث فيما بينها . فنسبة التجارة المشتركة والتعاون الاقتصادي في هذا العالم لاتزال ضعيفة ، وان كان قد تم في السنوات الاخيرة بعض الخطوات الهادفة الى دعم هذا التعاون مثل الاتفاقات التجارية الثنائية والتكتلات الاقليميه التي تمثلت في منطقة التجارة الحرة لدول اميركا اللاتينية والسوق المشتركة لدول اميركا الوسطى وافريقيا والسوق العربية المشتركة فلا يزال مع ذلك دون الحد الادنى المفروض .

فى الواقع ان طبيعة وشروط التعاون والتشارك تبدو ممكنه بين البلدان الناميه والبلدان الصناعية اكثر من تعاون البلدان النامية فيما بينها للاسباب الاتية المرتبطة بوضع التخلف .

اولا ـ اقتصاد الدول النامية يبدو متكاملا مع اقتصاد الدول الصناعية على شكل يؤكد المصلحة الحالية للتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى . اما اقتصاديات الدول الناميه فهي بعيدة عن التكامل الامر الذى يدفعها في اغلب الاحيان الى ان تقف من بعضها البعض موقف المنافسة في السوق الدولية .

ثانيا ـ من الطبيعي ان البلد المتطور يستطيع ان يمد البلد النامي بالمعونة الفنية على درجة من الكم والكيف لايجدها في البلدان النامية الاخرى. واذا اضفنا الى ذلك القروض والتسهيلات الائتمانيه التي يستطيع ان يقدمها البلد المتطور الذى يتمتع بمستوى مرتفع من الدخل وعينا مدى اهمية الدوافع المباشرة المساعدة لتشجيع العلاقات بين البلد النامي من جهة والبلد المتطور من جهة اخرى .

ثالثا ـ نتيجة لشروط تكونها وثقافتها فان بعض الحكومات والاوساط الاقتصادية في البلدان النامية مهيأة للتعاون والتفاوض مع الفرقاء الذين تجدهم في البلدان الصناعية وليس مع الحكومات والاوساط الاقتصادية للبلدان الناميه .

ج ـ اثر ضعف التعاون بين البلدان النامية في الاتجاهات الرئيسيه للتجارة الدولية (١)

ان تاريخ التجارة الدولية تميز باتجاهات شكلت عائقا لجهود التنميه والتطور التي تبذلها البلدان الناميه . واذا كانت هذه الاتجاهات ذات جذور تاريخية قديمة فان بعضا منها قد زاد حده مع الزمن . وتبدو اهمية هذا العائق فى مداها الحقيقي من خلال اهمية التجارة الدولية في اقتصاديات البلدان الناميه . فمن المؤكد ان نمو قطاع التصدير والاستيراد على اسس صحيحة وثابته يعتبر شرطا اوليا لتأمين تنمية اقتصادية متوازية ومستمره . وحتى فى حال ضعف نسبة الصادرات الى الناتج القومي في بعض هذه الدول تبقى الحاجة الى تطوير الاستيراد لتأمين الآلات والتجهيزات اللازمة للتصنيع دليلا كافيا على ارتفاع الاهمية النسبية للتجارة الخارجية .

في الواقع لقد تميزت التجارة الدولية من جهة مصلحة البلدان الناميه بالخصائص التالية :

خطورة تقلب اسعار المواد الاولية والمنتجات الزراعية : ان هذه الخاصة للتجارة العالمية قديمة وثابته . وعلى اعتبار ان القسم الاكبر من صادرات البلدان الناميه يتألف من هذه المنتجات فان تقلب اسعارها في السوق الدولية ينعكس بآثار سيئة على مجهود التنمية الاقتصادية فتغير اسعار الصادرات التي تشكل المورد الاساسى للقطع الاجنبي في بلدان العالم الثالث يؤدي الى عدم استقرار طاقة الاستيراد لديها وخاصة من السلع الانتاجية الامر الذى يؤدى بدوره الى عرقلة تنفيذ الخطة الاقتصادية . وكذلك فان عدم الاستقرار فى قطاع التصدير نتيجة لعدم الثبات في الحجم والاسعار مهما كان مبلغ الاحتياطي المشكل من القطع الاجنبي لابد وان يؤدى الى الاضرار بثبات القطاع الداخلي .

تدهور معدل تبادل صادرات الدول النامية (٢) : وهذه حقيقه قديمة ايضا فالاسعار النسبيه لصادرات الدول النامية لازالت تتناقص بالنسبه لوارداتها . واضحى بديهيا ان الصراع بين الدول الزراعية والدول الصناعية سيكون بشكل خاص حول مفهوم معدل التبادل ففي عام ١٩٥٤ وكان الرقم القياسى للصادرات (١٩٥٨ ـ ١٠٠) ١٠٥ وللواردات ٦٧ وفى عام ١٩٥٦ هبط الرقم القياسى

فى هذا البحث راجع (١) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجلد الحادى والعشرون العدد الاول ٦٨ (دورة كندى والدول النامية) (٢) International Financial Statistics IMF
UN MONTHLY BULLETIN OF STATISTICS — Art. 1967 — Special Table

للصادرات ١٠٤ بينما ارتفع بالنسبة للواردات الى ١٠٠ وبين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٦ تابع الرقم القياسى للصادرات حركة الهبوط من ١٠٤ الى ٩٩ بينما ارتفع بالنسبة للواردات من ١٠٠ الى ١٠٢ .

وهكذا نجد ان شروط التبادل للبلدان النامية هبطت من ١٩ في عام ١٩٥٤ الى ١٠٤ في عام ١٩٥٦ والى ٩٧ في عام ١٩٦٦ .

في هذا البحث راجع (١) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصرى المجلد الحادى والعشرين العدد الاول ٦٨ (دورة كندى والدول النامية) .

تناقص حصة الدول النامية فى الصادرات العالمية : ارتفعت الصادرات العالمية بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٦ بنسبة ١١٥٪ اما الزيادة المقابلة في صادرات الدول الناميه فقد بلغت ٦١٪ ونتيجة لتأخر حركة ارتفاع صادرات الدول الناميه من حركة ارتفاع مجموع الصادرات العالمية فقد تناقصت حصة الدول الناميه من الصادرات العالمية بشكل مستمر من ٤٠ ر٢٥٪ عام ١٩٥٥ الى ٢٣٪ فى عام ١٩٥٧ الى ٢٠ر٢١٪ في عام ١٩٦٠ الى ٤٠ر٢٠٪ في عام ١٩٦٣ والى ٩٠ر١٨٪ في عام ١٩٦٦ .

واذا استثنينا الدول الرئيسه المنتجة للبترول فان حصة البلدان الناميه من الصادرات العالمية فقد تناقصت من ٢١٪ في عام ١٩٥٥ الى ٨٠ر١٦٪ فى عام ١٩٦٠ والى ٥٠ر١٤٪ في عام ١٩٦٦ .

تدهور الميزان التجارى للدول الناميه (١) : ان الدول النامية التي حققت فائضا في ميزانها التجارى في عام ١٩٥٦ بلغ ٢٠٠ مليون دولار . عجزت حتى نهاية عام ١٩٦٥ عن التوصل الى ميزان رابح او متعادل . وقد بلغ العجز اقصاه خلال عامي ١٩٥٧ و ١٩٦١ (حوالي ٤ر٢ مليون دولار اميركي فى كل من العامين) وكانت دول اميركا اللاتينية الوحيدة بين الدول النامية التي استطاعت ان تحقق فائضا في ميزانها التجارى .

ضعف نسبة السلع المصنوعة بين صادرات الدول النامية : مما يلفت النظر فى صادرات الدول النامية ان ضعف نسبة المواد الصناعية يصل الى الحد الاعلى الذي يمكن تصوره بالنسبة لبلدان تشارك في التجارة العالمية . وليس هناك ما يشير الى تنافس محسوس لهذا الضعف فمن ٩٪ في عام ١٩٥٣ ارتفعت نسبة المواد المصنوعة في مجموع الصادرات الى ١٦٪ في عام ١٩٦٥ . واذا استثنينا الدول الرئيسية المنتجة للبترول فان نسبة المواد المصنوعة فى عام ١٩٦٥ لم تتجاوز ١١٪ .

ويزيد هذا الواقع قساوة الخاصتان التاليتان :

اولا ـ عدد محدود من الدول الناميه يسيطر على الجانب الاكبر من الصادرات

---

(١) راجع المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ـ المجلد السابع ـ العدد الثالث ١٩٦٧ ص ١٤٠

الصناعيـــة .

ثانيا ـ الجانب الاكبر من الصادرات الصناعية يتألف من المنســوجات والملابس والمواد الغذائية المصنعة ومنتجات الجلود والزيوت والمجوهرات . فنسبة المنتجات الثقيلة من هذه الصادرات لم تتجـاوز ٣٠ر٥٪ في عام ١٩٦٣ و٧٠ر٨٪ فى عام ١٩٦٦ .

ان هذه الاتجاهات للتجارة العالمية ترجع بصورة كبيرة الى التخصص الذى ظهر في ميدان التجارة الدولية واعطى الدول النامية الصادرات ذات الطلب البطىء النمو والكثير التقلب ، وربط بالتالي تجارتها الخارجية بهيكل التجارة الخارجية للدول الصناعية .

لاغرو انه ليس من السهل مواجهة الاسباب التي تؤدى الى اتجاه التجارة العالمية ضد مصلحة الدول النامية ولكن الشىء الاساسى هو ان فقدان التعاون والعلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان كان سببا رئيسيا في استمرار اتجـاه التجارة الدولية في مصلحة البلدان الصناعية على مستوى حدته السابقة .

من الطبيعي اننا لم نكن ننتظر ـ ولا ننتظر في المستقبل القريب ـ انتقالا ثوريا الى مستوى من التعاون يقضى على الانعزال النسبي للدول الناميه عن بعضها ويغير جذريا فى هياكلها الاقتصادية مما يؤدي بالتالي الى تحويل اغلب اتجاهات التجارة الدولية لمصلحتها . ان الشىء الذى نريد التركيز عليه هو ان التعاون كان دون مستوى المستطاع موضوعيا . وانه كان بامكان البلدان الناميه بتنمية العلاقات المتبادلة فيما بينها ان تخفف على الاقل من حدة اتجاه التجارة الدولية في مصلحة البلدان الصناعية .

واقع علاقات البلدان العربية مع البلدان الناميه (٣)

آ ـ حصة الدول الناميه من مجموع الصادرات العربية

كما يتبين لنا بالمقارنة بين الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) فان تطور صادرات الدول العربية بين عام ٩٦٢ وعام العدوان لايدل على اثار تعاون فعلي فيما بينها وبين البلدان النامية لان حصة هذه الاخيرة فى حركة تصدير الدول العربية قد تناقصت خلال الفترة المذكورة . فمن ٨٠ر١٤٪ في عام ١٩٦٢ تغيرت حصة الدول النامية في الصـــادرات العربية الى ٩٠ر١٤٪ في عام ١٩٦٥ الى ٥٠ر١٣٪ في عام ١٩٦٦ والى ٠٣ر٨٪ فى عام ١٩٦٧ .
نلاحظ من الارقام السابقة :

اولا ـ ان جهود البلدان العربية لزيادة نسبة تصديرها للبلدان النامية بقيت دون نتيجة ايجابية اذ ان اتجاه هذه النسبة كان نحو الهبوط .

ثانيا ـ في عام العدوان وصلت نسبة التصدير الى البلدان النـــاميه الى اضعف

---

(٣) فى هذا البحث اساس الاحصاءات مأخوذة من الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) .

درجاتها ، مما يدل على ان تركيب هيكل العلاقات التجارية ودرجة التعاون بين البلدان العربية والبلدان النامية لاؤديان الى زيادة الاعتماد النسبي على هذه الاخيرة فى ايام الازمات .

ب ـ حصة الدول النامية من مجموع الواردات العربية

من ٩ر٤٠٪ في عام ١٩٦٢ هبطت حصة الدول النامية في مجموع واردات الدول العربية الى ٨٠ر٪ في عام ١٩٦٣ لترتفع الى ٩ر٢٠٪ خلال عامي٦٤ـ٩٦٥ لتعود للهبوط الى ٨٠ر٨٪ فى عام ١٩٦٦ والى ١٣ر٣٪ في عام ١٩٦٧ .

نلاحظ كما هو الامر بالنسبة للواردات بانه لازال اتجاه الدول العربية نحو البلدان الصناعية يزداد حده وقد ظهر ذلك بشكل واضح في عام العدوان .

ج ـ نصيب البلدان النامية فى مجموع صادرات البلدان العربية بالمقارنة مع نصيبها من مجموع واردات هذه البلدان

نلاحظ من الفقرتين السابقتين ان الحصة النسبية للبلدان النامية في صادرات الدول العربية اكبر من حصتها في واردات هذه البلدان . وبقي هذا الوضع صحيحا دون اى استثناء من عام ١٩٦٢ لعام العدوان .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ضعف العلاقات المتبادلة بين البلدان النامية فان هذا الفرق من المستوى النسبي لمشاركة الدول النامية في التجارة الخارجية والبلدان العربية بين الصادرات من جهة ، واواردات من جهة اخرى يأخذ مداه الحقيقي وبشكل دليلا جديدا لتأكيد مصلحة الدول العربية في الاتجاه نحو بلدان العالم الثالث .

د ـ تطور حصة البلدان النامية فى مجموع التجارة الخارجية للبلدان العربية

لقد تطورت حصة البلدان النامية في مجموع الصادرات والواردات للبلدان العربية من ٦٠ر١١٪ فى عام ١٩٦٢ الى ٢٠ر١١٪ في عام ١٩٦٣ الى ٥٠ر١١٪ في عام ١٩٦٤ لتهبط الى ٦٠ر١٠٪ في عامي ٦٥ ـ ١٩٦٦ والى ٨١ر٤٪ في عام ١٩٦٧ .

وفي الواقع بينما وصلت النسبة المئوية لزيادة التجارة الخارجية للبلدان العربية الى ٢٠ر٣٢٪ اعتبارا من عام ١٩٦٢ لغاية عام ١٩٦٦ لم تتجاوز النسبة المئوية لزيادة التجارة الخارجية لهذه البلدان مع البلدان النامية خلال نفس الفترة ٨٠ر٢٠٪ .

واذا كان الضعف المتناهي لمجموع العلاقات التجارية للبلدان العربية معبقية بلدان العالم الثالث يشكل في حد ذاته عائقا لهدف التنمية الاقتصادية فان الامر الاكثر خطورة هو ان الضعف عوضا عن ان يتناقض يزداد نسبيا مع الزمن . وهذا الواقع يظهر فى رأينا الى اى حد تفتقره البلدان العربية الى خطة صحيحة في التجارة الخارجية لا ترتكز فقط على الظروف الطارئة وانما تهدف ايضا التأثيرعلى الاتجاه بعيد المدى للتوزيع الجغرافي لحركة الاستيراد والتصدير .

(جـدول رقم ١)

التجارة الخارجية للبلدان العربية مع العالم

القيمة (بملايين الدولارات الامريكية)

الفتـره	التصـدير	الاستيراد	الميزان التجارى
١٩٦٢	٤٠٩٧ر٩٠	٦٠٨٢ر٢٠	— ١٩٨٤ر٣٠
١٩٦٣	٤٣١٤ر٣٠	٦٧٠٠ر٥٠	— ٢٣٨٦ر٢٠
١٩٦٤	٤٥٦٧ر٣٠	٧٤٣٥ر١٠	— ٢٨٦٧ر٨٠
١٩٦٥	٤٨٤١ر٢٠	٧٩١٠ر٠٠	— ٣٠٦٠ر٨٠
١٩٦٦	٥١٦٢ر٦١	٨٢٩٥ر٣٠	— ٣١٣٢ر٧٠
١٩٦٧	٤٢٦٥ر٩٠	٨٢٠٤ر٧٠	— ٣٩٣٨ر٨٠

عدن ـ البحرين ـ الاردن ـ الكويت ـ العراق ـ لبنان ـ مسقط وعمان قطر ـ السعودية ـ سورية ـ الجمهورية العربية المتحـدة ـ اليمن ـ الجزائر ليبيا ـ موريتانيا ـ تونس ـ المغرب ـ السودان .

المصـدر :

Direction of Trade — Usual 1962 — pp No. 4 — P. 4
Direction of Trade — September 1968 — P. 4

(جـدول رقم ٢)

التجارة الخارجية للبلدان العربية مع الدول النامية

القيمة (بملايين الدولارات الامريكية)

الفتـره	التصـدير	الاستيراد	الميزان التجارى
١٩٦٢	٦١٠ر٣٠	٥٧٣ر٨٠	+ ٣٦ر٥٠
١٩٦٣	٦٤٣ر٢٠	٥٩٠ر٨٠	+ ٥٢ر٤٠
١٩٦٤	٦١٤ر٨٠	٦٨٧ر٧٠	+ ٧ر١٠
١٩٦٥	٦٢٥ر٦٠	٧٣٣ر٧٠	— ١٠٨ر١٠
١٩٦٦	٦٩٩ر٦٠	٧٣٠ر٦٠	— ٣٠ر٧٠
١٩٦٧	٣٤٢ر٦٠	٢٥٧ر٢٠	+ ٨٥ر٤٠

عدن ـ البحرين ـ الاردن ـ الكويت ـ العراق ـ لبنان ـ مسقط وعمان قطر ـ السعودية ـ سورية ـ الجمهورية العربية المتحـدة ـ اليمن ـ الجزائر ليبيا ـ موريتانيا ـ تونس ـ المغرب ـ السودان .

المصـدر :

Direction of Trade — Annual 1962 — 66 No. 4 — P. 49
Direction of Trade — September 1968 — P. 35

هـ ـ الوضع الافرادي لتجارة البلدان العربية مع البلدان النامية .

اذا تركنا البلدان العربية كمجموعة واخذنا بعين الاعتبار وضع كل منها مع البلدان النامية نجده : (١)

اولا ـ ان الحجم المطلق للتبادل التجاري مع البلدان النامية قد سجل زيادة محسوسة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٦ بالنسبة للعراق ـ الاردن ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ ليبيا ـ الجمهورية العربية السورية ـ الكويت ـ لبنان ـ اليمن ـ تونس .

ثانيا ـ ان العراق ـ الجمهورية العربية السورية ـ عدن ـ الكويت ـ السعودية ـ موريتانيا ـ البحرين ومسقط وعمان ـ خلال نفس الفترة قد صدرت الى البلدان النامية اكثر ما استوردت منها .

ثالثا ـ بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٦ زادت الصادرات الى البلدان النامية بمقدار ٩١ر٦٠ مليون دولار بالنسبة للعراق ٤٠ر٦٠ للكويت ـ ٣٠و٣٨ لمصر ـ ١٦ر٧٠ للجزائر ـ ٨ر١٠ للجمهورية العربية السورية ـ ٦ر٨٠ للبنان ـ ٧ر٠ لتونس و ٣ر٣٠ مليون دولار بالنسبة لليمن .

اما فيما يتعلق ببقية البلدان العربية فقد كانت صادراتها الى البلدان النامية في عام ١٩٦ اقل مما كانت عليه في عام ١٩٦٢ .

رابعا ـ خلال نفس الفترة السابقة زادت الواردات الى البلدان النامية بمقدار ٤٧ر٢٠ مليون دولار بالنسبة لمصر ـ ٣٣ر٧٠ للكويت ـ ٢٣ر٠٠ للاردن ـ ٢١ر٧٠ لليبيا ـ ١٤ر٠٠ لتونس ـ ١٣ر٣٠ للمغرب ـ ٩ر٥٠ لليمن ـ ٧ر٩٠ لعدن ٧ر٧٠ للجمهورية العربية السورية ـ ٧ر٦٠ للبنان ـ ٧ر٤٠ للبحرين ـ ٢ر٠٠ لموريتانيا و ٦ر٠ مليون دولار بالنسبة للعربية السعودية .

اما فيما يتعلق ببقية البلدان العربية فقد كان مستوى وارداتها من البلدان النامية في عام ١٩٦٦ اقل ما كان عليه في عام ١٩٦٢ .

خامسا ـ ان الميزان التجاري للبلدان العربية مع البلدان النامية كان خلال الفترة نفسها رابحا بصورة دائمة بالنسبة للجمهورية العربية السورية ـ الكويت وخاسرا بالنسبة للاردن .

اما فيما يتعلق بالبلدان العربية الاخرى فقد تقلب بين الخسارة والربح من عام لآخر .

وبالنسبة لمجموعة البلدان العربية فان الميزان التجاري كان رابحا خلال اربع سنوات من اصل ست سنوات ، كما ترى في الجدول رقم (٢) ويجب ان

---

(١) المصدر :
Direction of Trade — Annual 1962 — 66 No. 4 — P. 49 — 52

يقارن هذا الوضع الجيد للميزان التجاري مع العالم الثالث بوضعه مع جميع بلدان العالم الثالث حيث سجل خسارة كبيرة دائمة طوال الست سنوات كما نرى في الجدول رقم (١) .

و ـ تحديد خصائص العلاقات التجارية بين العالم العربي والعالم الثالث

- تصدر البلدان العربية الى البدان النامية نسبيا اكثر مما تستورد منها . وهذا الوضع يزيد في ايضاح مصلحة العالم في التعاون مع بقية دول العالم الثالث .

- اذا كانت الدول العربية قد وعت اهمية تنمية العلاقات التجارية مع العالم الثالث فانها على اية حال لم تقم بخطوات هامة وكافية في هذا الصدد . لان الضعف النسبي لهذه العلاقات يزداد اتساعا مع الزمن .

- تشكل التجارة المتبادلة بين البلدان العربية قسما كبيرا من تجارتها مع مجموعة البلدان النامية . وهذا يعني ان صافي العلاقات التجارية للبلدان العربية مع بقية البلدان النامية اقل مما ظهر في الاحصاءات السابقة .

- يتألف القسم الاكبر من صادرات الدول العربية الى البلدان النامية من المنتجات الزراعية والمواد الاولية وشبه مصنوعة . اما بالنسبة للمنتوجات الصناعية الحديثة فهي ضعيفة . ويرجع هذا الضعف بالدرجة الاولى الى المرحلة الحالية لاقتصاديات الدول العربية التي لم تصل الى مرحلة التصنيع الكامل .

ولكن هذه المرحلة لا تبرر كل الضعف لتصدير المنتجات الصناعية الحديثة. فهناك بعض الصناعات الجديدة التي نشأت في البلدان العربية دون أن تستطيع أدخال منتوجاتها الى اسواق بقية البلدان النامية .

أسس وقواعد تطوير علاقات البلدان العربية مع البلدان النامية اعتبارا من واقعها في عام العدوان

مما سبق تبين لنا أن المصلحة الاكيدة للبدان العربية في تنمية علاقاتها التجارية مع بقية البلدان النامية ولا شك ان اعادة تقييم علاقاتنا مع مختلف بلدان العالم يجب ان تنطلق بصورة اساسية من هذه الصفة الدائمة .

في الظروف المباشرة توجه ثلاثة عوامل رئيسية تربطنا بالعالم الصناعي .

أولا ـ ضرورة استيراد الالات وتجهيزات من البلدان النامية :

من المؤكد ان البلدان العربية لن تصل الى مرحلة صنع الآلات والتجهيزات الصناعية المعقدة في المستقبل القريب . لذلك ستجد نفسها مضطرة الى استيرادها من البلدان الصناعية بل ان تسارع التنمية الاقتصادية لديها يتوقف على تطور امكانية استيراد التجهيزات الصناعية من البلدان العنيه . هذا الوضع سيؤثر

ولا شك على التوزيع الجغرافي لتجارة البلدان العربية . واضافة الى اثره المباشر فانه يشكل وسيلة ضغط من يد البلدان الصناعية لتوجيه التجارة للبلدان العربية .

ثانيا ـ المساعدات والتسهيلات الائتمانية :

يمكن بهذا الصدد ان نقسم البلدان العربية الى فئتين : فئة تتجه الاتجاه التحرري وترفض ان تودي المساعدات والتسهيلات الائتمانية الخارجية الى ارتباطات تمس باستقلالها الاقتصادي وفئة تتساهل نسبيا في هذا الموضوع . ولكن حتى بالنسبة للفئة الاولى المتحررة لا يمكن الانكار بان القروض والتسهيلات الائتمانية لابد وان يكون لها آثار اساسية على التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية . فحين يقوم بلد صناعي بتمويل مشاريع التنمية في بلد نام لا يكون ذلك مهما تمسك البلد النامي بعدم الارتباط عاملا اساسيا في زيادة نسبة العلاقات التجارية بينهما وحتى خارج ميدان مشاريع التنمية المذكورة .

ثالثا ـ التجهيزات والمعدات الحربية :

ان هدف التنمية لا يمكن ان يفصل في الظروف الحاضرة وخاصة اثر نكبة حزيران عن هدف الدفاع . وهدف الدفاع ينعكس بتزايد العبء المالي على ميزانيات الدول العربية وتظهر اهمية هذا التزايد في كونه يبدأ أصلا من مستوى مرتفع . فاضافة الى ضرورة تشكيل جيوش وطنية بعد الاستقلال السياسي كان لنشوء الوجود الصهيوني منذ تاريخ التقسيم الاثر الحاسم في هذا الموضوع .

والمهم بالنسبة لاثر التجهيزات العربية على التوزيع الجغرافي للتجارة في البلدان العربية هو ان ضرورة استيرادها من البلدان الصناعية تؤدي الى الاثرين غير المباشرين التاليين :

آ ـ تقوى ارتباط الدول العربية اقتصاديا بالدول التي تورد هذه التجهزات اليها وتهيء الفرص الجديدة للتعاون الاقتصادي في ميدان المصنوعات السلمية كما يمكن ان تستعمل وسيلة ضغط لزيادة التعاون في هذا الميدان الاخير .

ب ـ نظرا لعبئها المالي الكبير لا يستطيع العالم العربي الحصول عليها بالكميات المطلوبة الا بمساعدة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية .

من الطبيعي ان ارتفاع نسبة العلاقات الاقتصادية مع العالم الصناعي نتيجة للعوامل السابقة لا يعني مجرد آثار ضارة للاقتصاد العربي . كل ما نريد قوله هو ان هذا الوضع يشكل حاجزا في وجه زيادة نسبة العلاقات التجارية المتبادلة بين البلدان العربية وبقية البلدان النامية .

واذا كانت الواقعية فرضت علينا اظهار هذا الحاجز فهي تفرض في نفس الوقت ألا نبالغ في اهميته فهو لا يمنع من تنمية العلاقات مع بقية البلدان النامية

خاصة وان علاقتنا مع العالم الصناعي قد بدأت تتحول جزئيا الى الكتلة الشرقية وان كان يؤثر على تسارعها . ويجب ان نسعى من الآن لان نجد من هذا التأثير الشرقية مما سيساعدنا كثيرا في هذا الموضوع على اعتبار البلدان الاشتراكية تنطلق في علاقاتها الاقتصادية والتجارية معنا من موقف صريح فيه كل معاني التعاون والابتعاد عن الاستغلال .

في الحقيقة رغم الظروف الحاضرة فان امكانيات تطوير التعاون والعلاقات الاقتصادية للبلدان العربية مع بقية البلدان النامية موجودة بشكل واسع وتظهر بصورة رئيسية في موضوعين :

الموضوع الاول ويتعلق بالصادرات من المواد الاولية والمنتوجات الزراعية :
وهنا يجب ان يوجه التعاون الى النواحي الآتية :

١ – دعم الموقف الموحد على الصعيد الدولي مع بقية البلدان النامية لغرض الاجراءات التي تؤدي الى تثبيت وتحسين الاسعار العالمية للمواد الاولية والمنتوجات الزراعية فقد كثرت المؤتمرات والتقارير الدولية حول هذا الموضوع منذ عشرات السنين دون الوصول الى نتيجة فعلية . وقد ظهر جليا عدم حرص الدول الصناعية لاتخاذ خطوات جذرية ، والامل الوحيد هو ان يصل التعاون بين البلدان النامية الى حد يستطيع معه ان يفرض هذه الخطوات .

٢ – ان التوصل الى تثبيت حجم واسعار صادرات البلدان النامية يتوقف على شروط دولية وداخلية قد لا يمكن تأمينها كاملة في المستقبل القريب . لذلك يجب السعي لفرض التدابير والاجراءات الدولية التي تساعد البلدان النامية على مواجهة العجز الذي يطرأ من حين لآخر على صادراتها . ومن هذه التدابير مثلا الاقتراح الذي تقدم به وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة في بيانه الذي ألقاه في الاجتماع السنوي لمحافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلق بالتوسع في منح تسهيلات التمويل التعويضي من صندوق النقد الدولي . وتمنح هذه التسهيلات على اساس انه في حال عجز المحاصيل في الدول النامية التي تعتمد على محصول رئيسي في صادراتها يجب أن يتاح لها التمويل التعويضي فورا بعد التأكد من وقوع العجز . وهنا نرى ان يشمل مقياس العجز ليس فقط هبوط المحصول وانما ايضا هبوط السعر للمحصول الذي يتجاوز نسبة معينة ذات أثر جذري على حركة دخول القطع الاجنبي .

٣ – يجب ان تسعى البلدان العربية ايضا الى دعم وسائل التشاور وتبادل المعلومات مع بقية البلدان النامية حول تطور السوق العالمية . فكثيرا ما تفاجأ البلدان النامية بتغير جزري في الطلب العالمي لصادراتها . والدراسات المشتركة وتبادل المعلومات بشكل دائم يساعدها ولا شك على تجنب هذه المفاجآت وعلى اتخاذ الخطوات الواجبة في الوقت المناسب .

٤ ـ قد تشكل بعض المواد الاولية والمنتجات الزراعية قسما هاما نسبيا من استيراد بعض الدول النامية والتعاون فيما بينها بهذا الصدد يتجلى بمنح معاملة تفصيلية بمعنى تشجيع استيراد هذه المواد من البلدان النامية . في الحقيقة اذا كان الوضع الخاص للدول النامية يبرر تدابير الحماية التي يمكن أن تتخذها في علاقاتها التجارية مع الدول الصناعية في ميدان التجارة والمدفوعات فان الوضع يختلف تماما بالنسبة لعلاقاتها المتبادلة . ان ان العلاقات المتبادلة كما ألمحنا الى ذلك مرارا ـ بين العالم العربي وبقية العالم الثالث ـ يجب ان تبنى على اساس الاعتراف بان التعاون هو شرط اساسي لنموها الاقتصادي .

الموضوع التالي ويتعلق بقطاع المنتوجات المصنوعة :

اذا كان التعاون في موضوع المواد الاولية والزراعية يعتبر الهدف المباشر فان التعاون في موضوع المنتوجات المصنوعة يعتبر الهدف الاساسي والنهائي واهميته تنتج عن كونه شرطا اوليا لنجاح التصنيع في هذه الدول فتحسين اسعار صادرات البلدان النامية يبقى مساعي مرحلية اذا لم يعالج اصل المشكلة. وأصل المشكلة هذا يكمن في تغيير التركيب العلمي للصادرات عن طريق انتهاج هدف التصنيع . ومن هنا تتبين لنا اهمية التعاون بين البلدان العربية وبقية البلدان النامية في هذا المجال .

ان مثل البلد النامي الذي قفز فجأة بوسائله الخاصة دون دعم بقيةالبلدان النامية الى المرحلة الصناعية ليزاحم الدول المتطورة مثل من الصعب تحقيقه ف الشروط الحاضرة للاقتصاد الدولي . وهو في الواقع غير ممكن الا اذا ارادته ولبلدان الصناعية الرئيسية لاغراض سياسية معينة . وهذه الاغراض المعينة قد تتوفر بالنسبة لبلد نام واحد . ولكن طبيعتها بالذات تنفي امكانية توفرها بشكل أوسع .

ان التطور الفني الذي فرض حدا ادنى لاتساع وحدة الانتاج ادى الى توقف نجاح اكثر المشاريع الصناعية على طاقة سوق التصريف . ولذلك كثيرا ما تجد البلدان النامية نفسها بعد قطعها شوطا معينا في مرحلة التصنيع امام طاقة انتاجية معطلة في بعض الصناعات . وهذه الطاقة المعطلة لا تتمثل فقط في اليد العاملة وانما ايضا في التجهيزات والآلات . وهذا الوضع يرجع الى اجتماع ضعف السوق الداخلية مع متطلبات الطرق في الانتاج .

ومن الطبيعي ان البلد النامي لا يستطيع تحمل كافة هذه الطاقة المعطلة والحل الوحيد لن يكون الا عن طريق السوق الخارجية . وبالنسبة للسوق الخارجية فهو لضعف خبرته الفنية لا يستطيع مزاحمة البلدان الصناعية ومنتجاته عاجزة طبعا عن دخول اسواقها الداخلية . المثل المعبر عن ذلك ان المصنوعات النسيجية التي تعتبر من الصناعات التقليدية العربية في كثير من البلدان النامية لم تستطع منافسة الاسواق الاجنبية الا بالنسبة لعدد محدود

جدا من الاصناف الخاصة والممتازة لهذا السبب يجد البلد النامي نفسه امام طريق واحد غير قابلة للاستبدال وهي الاتجاه نحو اسواق بقة البلدان النامية والتعاون معها في هذا الموضوع .

هذا التعاون لكي يكون عاملا حاسما في نجاح التصنيع يجب ان يتصل الى الاصل . فالاكتفاء بتشجيع الاستيراد الصناعي المتبادل عن طريق التعرفات والمعاملة الجمركية لا يعطي الا نتيجة جزئية . المهم والاساس هو التعاون في التخطيط والتوظيف الصناعي والتسيير نحو نوع من التكامل في الانتاج .

ان عمق التعاون في هذا الصدد يجعل امكانية تحقيقية اكمل واسهل نسبا داخل المجموعات الاقليمية للبلدان النامية . لذلك يجب بالنسبة لداخل العالم العربي ان يكون محور الجهود المتواصلة وخاصة ان التكامل الاقتصادي للبلدان العربية هدف طبيعي بنبع من اصل وجودها بالذات .

بيد ان التركيز على التعاون داخل الوطن العربي لا يتعارض مع السير بنفس الوقت الى تحقيق نفس الهدف مع بقية البلدان النامية . ان الدراسة الفعلية لاسواق واقتصاديات البلدان النامية والمباشرة بانتهاج سياسة تعاون صناعي لتحقيق نوع من التكامل يؤمن مصلحة جميع الاطراف ويسمح بالسير في التصنيع بمعزل نسبي عن الدول الصناعية لا تزال مفقودة في البلدان العربية . واهمية هذا الفقدان تزداد اتساعا بالمقارنة مع ما تفعله اسرائيل التي باشرت مستندة على دراسات وأسس جدية بغزو قسم كبير من اسواق البلدان النامة. وهذا الغزو اضافة الى هدفه السياسي يعني بنفس الوقت حرمان البلدان العربية من وسيلة اساسية من وسائل نجاح التصنيع لديها . ولنا كل الامل ان تستوجب دول الجامعة العربية اهمية هذا الموضوع بابعاده الحقيقة وتدعم وتنسق تبادل المنتوجات الصناعية المبني على نوع من سياسة التكامل بين البلدان العربية وبقية العالم الثالث .

أخيرا انطلاقا من القواعد المشروحة اعلاه يمكن توجيه وتنمية العلاقة مع البلدان النامية في سبيل التنمية والدفاع . ونقطة الارتكاز هي : في التنسيق بين القواعد وترتيب أهميتها النسبية . فهناك أمور واسباب قوية لا تزال تربطنا بالعالم الصناعي ويجب التوفيق بينها وبين المصلحة الدائمة في زيادة الاتجاه نحو العالم الثالث . هذه المصلحة التي أكدت عليها مناقشات وتوصيات الاجتماع الاول لمؤتمر التجارة والتنمة في جنيف لعام ١٩٦٤ واجتماع كتلة الـ ٧٧ في الجزائر في عام ١٩٦٧ والاجتماع الثاني لمؤتمر التجارة والتنمية الذي انعقد في نيودلهي في بداية عام ١٩٦٨ .

المقـــرر :

شكرا والان ادعو الاخ الدكتور نعيم شعار يحدثنا عن العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية ودول العالم الغربي وارجو ايضا ان يحافظ على ثماني دقائق.

العلاقات التجارية العربية

مع الدول الصناعية الغربية

من حيث واقعها ومن حيث طابعها اثناء الحرب

بقلم الدكتور نعيم الشعار

عم الشعوب العربية في اعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ شعور عام بضرورة اجراء تقييم شامل لكافة اوضاعها وللعلاقات القائمة بينها وبين دول العالم ومدى ملاءمة هذه الاوضاع والعلاقات لمواجهة المهمات الحالية الملقاة على عاتق الامة العربية .

تتميز المرحلة الحالية من التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية بخاصتين اساسيتين :

اولاهما : ان البلدان العربية تدخل في عداد الدول النامية وهي لذلك بحاجة الى بناء الطاقات الاساسية لاقتصادها القومي .

وثانيهما : ان بعض البلدان العربية يعاني من الاحتلال الصهيوني في جزء من اراضيه .

ومن الطبيعي ان تؤثر هاتان الخاصتان على مجمل الحياة الاقتصادية في البلدان العربية وبصورة خاصة البلدان المجاورة للارض المحتلة وان تطبعها بطابعهما ، مما يستوجب تعبئة جميع الامكانات المتوفرة واستخدامها بما يتوافق واحتياجات المرحلة الحالية من التعبئة العربية الشاملة من اجل التنمية الاقتصادية والدفاع الذاتي . ويعتبر قطاع التجارة الخارجية احد المجالات الاساسية الواجب تعبئته لخدمة اهداف المرحلة الحالية بموجبيهما المذكورين .

لاعتبارات متعددة لم تصل البلاد العربية الى المستوى الذي يمكنها من الاستجابة للحاجات المتزايدة للتنمية الاقتصادية والاستهلاك ، وكان لابد من ان ينعكس هذا على التجارة الخارجية لهذه البلدان ويطبعها بالصفات التالية :

١ ـ الاعتماد الى حد بعيد على التجارة الخارجية من اجل تأمين حاجات الانتاج الاساسية .

فالقطر العربي السوري مثلا يعتمد على التصدير من اجل تصريف ما يعادل ٢٥٪ من انتاجه القومي وعلى الاستيراد من اجل تأمين مايحتاج اليه من السلع اللازمة للانتاج والاستهلاك بما يعادل ٣٠٪ من انتاجه القومي .

بينما لا تتجاوز هذه النسب في البلدان المتقدمة من ٧ الى ١٠٪ من انتاجها القومي .

٢ ـ الاقتصار في التصدير على عدد محدود من البضائع معظمها من الانتاج الزراعي والمواد الاولية .

٣ ـ الاعتماد على الاستيراد من اجل تأمين كافة البضائع الرأسمالية اللازمة للتنمية والكثير من المواد الاولية الصناعية والزراعية وعدد لا يحصى من المواد الاستهلاكية .

وكان لابد ان يؤدي هذا الوضع الى عجز متزايد في الميزان التجاري لهذه الدول (باستثناء البلاد المنتجة للنفط) يمنع بدوره وتائر عالية من التنمية الاقتصادية ويساهم في ابقاء البلاد العربية ضمن مجموعة البلدان المتخلفة .

ويشكل البحث التالي جزءا من المهمة التي وضعها المؤتمر الثاني للاقتصاديين العرب أمامه كمساهمة منه في دراسة الاوضاع الاقتصادية العربية وبيان بعض النقاط مشاركة منه في العمل العظيم الذي يقوم به شعبنا العربي في والعلاقات التجارية مع كافة دول العالم ، وذلك في محاولة لاجراء بعض التقييم مختلف اقطاره من اجل ازالة اثار العدوان ومجابهة التحدي الاستعماري الصهيوني .

ويتناول هذا البحث العلاقات الاقتصادية العربية مع الدول الصناعة الغربية من حيث واقعها ومن حيث طابعها اثناء الحرب وذلك وفقا للترتيب التالي :

القسم الاول : واقع التجارة العربية مع الدول الصناعية الغربية .

القسم الثاني : طابع المبادلات التجارية العربية مع الدول الصناعية الغربية اثناء الحرب .

مع الاشارة الى أن الدول الصناعة الغربية الواردة في هذه الدراسة تشمل دول غرب أوربا ، شمال امريكا ، اليابان ، نيوزيلندا وجنوب افريقيا .

واقع التجارة الخارجية العربية مع الدول الصناعية الغربية

ان الظروف التاريخية التي مرت بها المنطقة العربية جعلتها مضطرة للتعامل مع بعض الدول الصناعية الغربية دون غيرها من دول العالم وذلك لاعتبارات سياسية وخاصة صبغت القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين بصبغة الاستعمار والسيطرة الاقتصادية .

وقد كان لذلك أثره البارز في اوضاع التجارة الخارجية العربية مع هذه البلدان ومن ابرز هذه الاثار الحقائق التالية :

١ – ان التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية يسمح للاحتكارات الاستعمارية التي تسيطر على جزء هام من التجارة العالمية بالتحكم بالاسعار وجعل التجارة الخارجية احد الاساليب الرئيسية للاستعمار الجديد في استغلال الشعوب النامية .

٢ – ان الاوضاع الحالة للتجارة الخارجية في بعض البلدان العربية لا يزال يخدم بشكل مباشر او غير مباشر مصالح اقتصاد الدول المتقدمة الغربية .

٣ – ان بعض البلدان الصناعية الغربية لا يزال حتى الآن يعتبر تجارته مع بعض الدول العربية على انها مصادر تقليدية للمواد الخام اللازمة لصناعتها كما انها اسواق طبيعية لتصريف منتجاتها الصناعية وبصورة خاصة الاستهلاكية منها وينسجم ذلك مع سياسة هذه الدول الهادفة الى ابقاء الدول النامية متخلفة وسوقا دائمة لها .

٤ – ان المصالح الاقتصادية لبعض الدول العربية وخصوصا دول المغرب العربي لا تزال الى حد كبير مرتبطة ببعض الدول الصناعية الغربية وتشكل استمرارا لاوضاع ما قبل الاستقلال .

٥ – ان بعض الدول الصناعية الغربية لا يزال حتى الآن يسعى عن طريق التجارة الخارجية ووسائلها من معاهدات ومؤتمرات واتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني لاستمراره في الهيمنة الاقتصادية على بعض البلدان العربية بهدف تأخير اقامة اقتصاد عربي قوي ينقذها من التبعية الاقتصادية لهذه الدول ويمكنها من التعامل في ميدان العلاقات الاقتصادية العالمية بكامل حقوقها .

يضاف الى ذلك ان الدول العربية كباقي الدول النامية تعاني في تجارتها الخارجية مع الدول الفنية الغربية على وجه الخصوص بعض المشاكل نكتفي هنا بذكر المشكلتين الاساسيتين التاليتين :

المشـــكلة الاولى وتتلخـــص في أن شـــروط التبـــادل التجـــاري
(النسبة المئوية لاسعار الصادرات)
(النسبة المئوية لاسعار المستوردات)
يميل على وجه العموم لغير صالح الدول العربية .

والمشكلة الثانية وهي أن صادرات الدول العربية باستثناء النفط الخـام تنمو ببطء في الاجل الطويل كما أنها عرضة لتقلبات سريعة في الامد القصير .

وتشير التقارير السنوية التي تنشرها الامم المتحدة من تطور الوضـــع الاقتصادي الدولي الى هبوط الرقم القياسي الخاص بشروط تجارة الـدول النامية من ١٠٩ في عام ١٩٥٣ الى ٩٧ في عام ١٩٦٥ (اساس ١٠٠ = ١٩٥٨) .

وتعزى هذه الظاهرة الى الاتجاهات القوية المتضاربة بين اسعار الســلع المصنعة التي اتجهت نحو الزيادة ، واسعار المنتجات الاولية التي اتجهت نحـو التنـــاقص .

فقد ارتفع الرقم القياسي لاسعار واردات الدول النامية من ٩٧ في عـام ١٩٥٤ الى ١٠٢ عام ١٩٦٥ في حين انخفض الرقم القياسي لاسعار صادراتها من ١٠٥ الى ٦٩ خلال نفس الفترة .

ومن جهة اخرى فبينما ارتفعت القيمة الاجمالية للصادرات العالمية الى اكثر من الضعف خلال الفترة موضوع البحث فان الزيادة المقابلة في صادرات الدول النامـة عامة اقتصرت على ٨٠٪ فقط . وتهبط هذه النسبة الى ٦٠٪ اذا ما تركنا جانبا الارقام الخاصة بصادرات الدول الرئيسية المصدرة للبترول .

وقد تميزت موازين التجارة الخارجية للدول العربية غير المصدرة للنفط في معظم الاحيان بعجز واضح مما خلق عددا من الاختناقات ادت الى تعثر جهود التنمية في تلك الدول نتيجة زيادة قيمة واردات هذه الدول من حصيلة صادراتها وادى هذا العجز الى قصور حجم الموارد الخارجية المتاحة لتمويل برامج التنمية .

من هنا تبرز ضرورة تحقيق الانسجام بين سياستنا الاقتصادية الرامية الى وضع تبادلنا التجاري مع الخارج في خدمة التنمية الاقتصادية وتأمين الدفاع الذاتي ، وبين ما تفرضه هذه السياسة من تعديل في هيكل التركيب الســلعي والتوزيع الجغرافي لتجارة البلاد العربية الخارجية .

وبالرغم من ان لهذا الموضوع جوانب عديدة اقتصادية وغير اقتصاديـــة فسنحاول الاقتصار هنا على الجانب الاقتصادي وعلى الاخص على بعض العوامل الاقتصادية الرئيسـة التي نعتقد انها اشد تأثيرا على السلوك الاقتصادي للتبادل التجاري دون سواها ، وبالنظر لتعدد العوامل المؤثرة على هيكل التجارة الخارجية واختلاف درجة اهمية كل منها في تأثيراته فلابد من اللجوء الى افتراض بقاء بعض العوامل الاخرى ثابتة عند استعراضنا لواقع المبادلات التجاريـــة الخارجيـــة

العربية مع الدول الصناعية الغربية في الفقرتين التاليتين :

آ ـ حجم المبادلات التجارية بين دول الجامعة العربية والبلدان الصناعية الغربية .

ب ـ طبيعة المنتجات المتبادلة بين البلدان العربية والبلدان الصناعية الغربية .

آ ـ حجم المبادلات العربية مع الدول الصناعية الغربية :

يبين الجدول رقم (١) المرفق تطور تجارة البلاد العربية مع الدول الصناعية الغربية خلال الفترة الواقعة مابين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٧ ويلاحظ من قراءة الارقام الواردة فيه أن أكثر من ٨٠٪ من مجموع صادرات الدول العربية تتجه الى الدول الصناعية الغربية . كما ان أكثر من ٧٠٪ من مستوردات الدول العربية تأتي من الدول ذاتها . وتبلغ الزيادة السنوية لهذه المبادلات التجارية أكثر من ١٠٪ .

ويبين الجدول رقم (٢) أن دول السوق الاوربية المشتركة استأثرت بأكثر من ٥٠٪ من مجموع التجارة الخارجية لدول الجامعة العربية مع الدول الصناعية الغربية .

كما يظهر الجدول رقم (٣) أن التجارة الخارجية للدول العربية تعادل ٤٪ تقريبا من مجموع التجارة الخارجية لمجموعة البلدان الصناعية الغربية خلال نفس الفترة .

واخيرا يبين الجدول رقم (٤) تطور مجموع التجارة الخارجية العربية ونسبتها الى مجموع تجارة العالم .

وهنا يجب ان نوضح الحقائق التالية :

١ ـ أن درجة اعتماد الدول العربية على الدول الصناعية الغربية كسوق لصادراتها وكمصدر لمستورداتها أعظم بكثير من درجة اعتماد هذه الدول نفسها على البلاد العربية كمنفذ لبضائعها المصدرة وكمورد تحصل منه على ما تحتاج اليه من بضائع مستوردة (باستثناء البترول العربي) .

وهذه الحقيقة تشير الى أن الارتباط التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية الغربية لايزال في صالح هذه الدول الاخيرة نظرا لطبيعة الطلب على المواد موضوع التبادل في الوقت الحاضر .

٢ ـ ان الميزان التجاري للدول العربية المتنجة للنفط مع الدول الغربية يظهر فائضا جيدا يسمح لهذه الدول برفع مستوى معيشة مواطنيها وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، بالاضافة الى امكانية الاحتفاظ بأرصدة كبيرة من العملات الاجنبية .

٣ ـ ان الميزان التجاري للدول العربية غير المنتجة للنفط مع الدول الصناعية الغربية يظهر عجزا كبيرا نظرا لان المستوردات العربية من هذه الدول تمثل

أكثر من ٧٠٪ من مجموع المستوردات العربية في حين ان الصادرات العربية الى هذه الدول باستثناء النفط الخام لاتتجاوز ١٠٪ من مجموع هذه الصادرات في الاحوال الطبيعية ٠

ب ـ طبيعة المنتجات المتبادلة بين البلدان العربية والبلدان الصناعية الغربية :

١ ـ المستوردات العربية :

تستورد البلدان العربية من الدول الغربية المتقدمة مجموعة كبيرة من المواد والسلع الانتاجية والمواد الاولية الرئيسية والمواد المصنوعة الاستهلاكية ٠

وقد زادت أهمية بعض هذه المنتجات كثيرا منذ قيام بعض الدول العربية بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية فيها ٠

ويتميز الطلب على بعض هذه المواد بأنه قليل المرونة مما يعني عدم امكانية الاستغناء بسهولة عن معظمها او البحث عن بدليل لها في مناطق انتاجية اخرى من العالم بنفس الشروط والمواصفات الحالية ٠

فاذا اضفنا الى هذا العامل حقيقة كون نسبة مشتريات الدول العربية من مجموعة الدول الصناعية المتقدمة لاتمثل الا نسبة ضئيلة من مجموع صادرات هذه الدول للعالم الخارجي ٠ اقل من ٤٪ (الجدول رقم ٣) المرفق ، فان بالامكان الاستنتاج بأن مركز الدول العربية التنافسي في تحديد أسعار مستورداتها متواضع وبالمقابل فان قوة مساومة الدول الصناعية الغربية تجاه البلاد العربية كبيرة ٠

لذا يمكننا القول أن أسعار المستوردات العربية من الدول الصناعية الغربية تحدد عموما حاليا من قبل هذه الدول ويتوقف حجم استيرادات الدول العربية بصورة رئيسية على مستوى الدخل فيها ٠

ونظرا للتقدم التقني المتوفر في الدول الصناعية الغربية من ناحية والروابط التجارية الوثيقة بين هذه الدول ومعظم الدول العربية من ناحية أخرى ، فان هذا يجعل من المحتم على هذه الدول أن تستمر في استيراد بعض المنتجات الاساسية من الدول الصناعية الغربية ٠

وتبقى لذلك الدول الصناعية الغربية المصدر التقليدى لعدد كبير من المواد التي تستوردها الدول العربية وتجدر الاشارة الى ان بعض هذه الدول سعت منذ فترة في اتباع سياسة تقليص درجة اعتمادها على أسواق معينة في العالم الغربي عن طريق تنويع المصادر وزيادة تبادلها التجاري مع مجموعة الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث ٠

٢ ـ الصادرات العربية :

يعتمد الطلب العالمي على الصادرات العربية على عدة عوامل منها حجم الانتاج وتركيب السوق ومستويات الاسعار ونوعية البضائع وامكانية استبدالها بسواها ٠

وبالرغم من محاولة بعض الدول العربية تنويع صادراتها الى العالم الخارجي، فلا تزال الصادرات العربية ترتكز على تصدير نوع واحد من الانتاج كالنفط او عدد محدود من المنتجات الاولية ٠

ولنستعرض الآن أهم الصادرات العربية وهي النفط والمواد غير النفطية :

آ ـ النفط : ان أهم الصادرات العربية على الاطلاق هو النفط الخام ، يبين الجدول رقم (٥) المرفق أن قيمة النفط المصدر تبلغ وسطها ما يزيد نسبته عن ٧٠٪ من مجموع قيمة الصادرات العربية ٠

ومن المعلوم أن للنفط العربي وضعا خاصا نابعا عن طبيعة عملية تصديره من قبل الشركات المستثمرة في أغلب البلدان العربية ٠

ويمتاز النفط العربي بوفرته وقلة تكاليف العثور عليه ونقله من مناطق الاستهلاك بالاضافة الى أن الوطن العربي يملك أكبر مخزون نفطي في العالم ٠

ان المستورد للبترول العربي هو دول غرب اوربا واليابان وتعتمد هذه الدول اعتمادا رئيسيا في مستورداتها النفطية على المصادر العربية ٠

ويجب أن نلاحظ أن اعتماد الدول الصناعية الاوربية على البترول العربي بدلا من استيراده من مصادر اخرى يوفر لها سنويا مبالغ كبيرة نظرا لانخفاض اسعاره بالنسبة لاسعار المناطق الاخرى ولا سيما في الولايات المتحدة والبحر الكاريبي ٠

ومع ذلك يجدر التنويه الى ان أهمية الدول الصناعية الغربية كمشتر للنفط العربي تعادل أهمية البلدان العربية كمصدر للنفط لهذه الدول في تنمية اقتصاد البلاد العربية المنتجة للنفط بصورة رئيسية وتحسين مستوى معيشة مواطنيها ٠

كل هذا والى أن يتم استخدام مصادر اخرى غير النفط لتوليد الطاقة في الصناعة تبقى الدول العربية المنتجة للنفط تتمتع بمركز قوي من حيث المساومة بهذا الصدد وذلك بالرغم من تحكم شركات النفط العالمية الاحتكارية بفرض شروطها بشكل اسعار مخفضة وامتيازات جديدة ٠

ان ما ذكرناه يجعل الدول العربية مالكة لقوة اقتصادية كبيرة بحيث تستطيع ان تفاوض بهدف زيادة أسعار منتجاتها النفطية فيما اذا تم وضع سياسة عربية بترولية موحدة ٠

٣ ـ الصادرات غير النفطية :

اذا ما استبعدنا الصادرات العربية من النفط الخام يتبين ان الصادرات العربية من جميع المواد الاولية والغذائية والصناعية الى كافة دول العالم بما فيها تجارة الدول العربية فيما بينها خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٧ لم تتجاوز ما نسبته ٣٠٪ من اجمالي الصادرات العربية وتبلغ نسبة الصادرات العربية من هذه المواد الى مجموعة الدول الصناعية الغربية خلال نفس الفترة

ما يعادل ١٠٪ ، الا أنه يلاحظ أن بعض المواد المصدرة من البلدان العربية قد تكون لها أهمية أكبر من الرقم المذكور فيما لو أخذت لوحدها بمعزل عن المواد الاخرى . فبعض الصادرات العربية تتمتع بأسواق تقليدية في بعض الدول الصناعية الغربية كالاقطان المصرية والسودانية طويلة التيلة ، فهي لاتزال في المرتبة الاولى بين الاقطان العالمية من حيث تميزها بخصائص نادرة تجعل لها ميزة خاصة لا غنى لبعض الدول عنها .

وكما ذكرنا بالنسبة للمشاكل التي تتعرض لها البلدان النامية على وجه العموم في تجارتها الخارجية فأن حصيلة صادرات البلدان العربية غير المنتجة للنفط هي غير مستقرة بسبب نقص كمية الانتاج احيانا وكون الاسعار العالمية في غير صالحها احيانا اخرى .

بالاضافة الى الصعوبات الاخرى التي تواجه هذه الصادرات من حيث نقص الخبرة الفنية وضعف قدرتها على غزو الاسواق الاجنبية ومن الرسوم الكمركية وقيود الحصص والاعانات، التي تفرضها الدول المستوردة .

كما أن تحسن الانتاج الزراعي في الدول المتقدمة وتوسع انتاج البدائل الصناعية لعدد كبير من الخامات الزراعية ساهم في تراجع الطلب على الصادرات الى هذه البلدان .

واذا ما اعتبرنا الصادرات النفطية للبلدان العربية يشكل جزءا لا يتجزأ من التجارة الخارجية لمجموع الدول العربية يمكننا أن ننتهى الى القول بأن البلدان العربية تصبح نسبيا بوضع أفضل من غيرها من الدول النامية من حيث هبوط المستوى العام لاسعار صادراتها ولحصيلة مواردها من العملات الاجنبية وما يولده ذلك من تقلبات في حجم دخولها .

القسم الثاني

طابع المبادلات التجارية العربية الخارجية مع الدول الصناعية الغربية أثناء الحرب

ساهم عدوان الخامس من حزيران في الكشف عن بعض مظاهر التناقض والخلل في الوضع الاقتصادي العربي بوجه عام وفي العلاقات الاقتصادية العربية مع بعض الدول الغربية الصناعية بوجه خاص ، فاعتماد بعض الدول العربية على تصدير نوع واحد من الانتاج أو اعتمادها في تجارتها الخارجية بصورة كبيرة على الدول الصناعية الغربية قد يؤدي الى تعريض اقتصادها القومي لهزات كبيرة ٠

كما أن الاطار القائم على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والذي يضم حتى الآن عددا محدودا من الدول العربية يسير ببطء وانه غير ملائم للظروف الملحة الحالية ٠

وعليه فقد طرح العدوان مدى الحاجة الى تعبئة الاقتصاد العربي وانشاء تكتل اقتصادي عربي يقوم على مبادىء علمية موضوعية ويكون أساسا لدعم اقتصاديات الدول العربية وجعلها قادرة على الصمود في الاحداث ومجابهة التحديات الاستعمارية الصهيونية على الوطن العربي ، من جهة وايجاد شروط جديدة للعلاقات الاقتصادية العربية مع الدول الصناعية الغربية على ضوء موقف هذه الدول من النضال العربي من جهة أخرى ٠

ان الهدف الاساسي لاقتصاد التعبئة هو بالاضافة الى تنمية الدخل القومي، تجهيز كافة الموارد وتحويل ما أمكن منها نحو المجهود الحربي ، حيث أن زيادة الدخل القومي تمكننا من تطوير قدرتنا الاقتصادية وقدرتنا الدفاعية ٠

ان المصلحة الموضوعية للأمة العربية تكمن في ايجاد أكبر معدل لنمو الدخل القومي وأفضل توزيع له ، لان هذا يعني حياة افضل للمواطنين وطاقات أكبر للادخار والاستثمار وتنمية اقتصادية ودفاعا أفضل ، وعليه فمن الضروري أن تتجه جميع الاجراءات لتأمين الوصول الى هذا الهدف ٠

ان احتياجات اقتصاد التعبئة بما تستلزم من تنمية القوة الاقتصادية والقوة العسكرية يتطلب أيضا ايجاد الصيغ اللازمة الملائمة بين ضرورات التنميةوضرورات الدفاع القومي ٠

وسنناقش على أساس التساؤلات الثلاثة التالية طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية مع الدول الصناعية الغربية اثناء الحرب ٠

١ ـ هل يمكن وضع معادلة تحقق انسجام العلاقات السياسية والمصالح الاقتصادية للبلاد العربية ؟

٢ ـ هل يبرر موقف بعض الدول العربية رفض التعامل الاقتصادى مع بعض الدول الغربية الاستعمارية ، أو يمكن قبول بعض التنازلات والى حد يمكن التساهل في هذا المجال ؟

٣ ـ هل هناك سياسة مبدئية في العلاقات الاقتصادية البحتة ؟

هذه أهم النقاط التي يمكن أن تطرح على بساط البحث في هذا المجال ، واسمحوا لي أن أجيب عليها من خلال استعراض وتقييم التجربة التي مر بها القطر السورى في تجارته الخارجية بعد نكسة الخامس من حزيران أى في ظروف سياسية دقيقة وفي جو من الضغوط الاقتصادية مارستها الدول الاستعمارية .

ارتكزت التجارة الخارجية للقطر العربي السورى اثر العدوان على الاسس التالية :

١ ـ تأمين حاجات الانتاج من المواد الاولية الاساسية وتقليص المستوردات الكمالية .

٢ ـ الربط بين الاستيراد والتصدير سواء عن طريق الاتفاقيات التجارية أو اتفاقيات الدفع أو المقايضة .

٣ ـ تحرير الاقتصاد من التعامل مع الدول الاستعمارية .

٤ ـ تحويل اتجاه التبادل نحو البلدان العربية والصديقة .

وفي الواقع أخذت المبادلات التجارية الاتجاهات التى رسمت لها بدقة كبيرة ، فقد تعاظم حجم المبادلات بين القطر السورى وكتلة الدول الاشتراكية ، اذ كانت نسبة مستوردات سورية من هذه الكتلة حوالى ١٦٪ من مجموع مستورداتها لعام ١٩٦٥ ، ثم ازدادت حتى وصلت ٩ر٣١٪ في عام ١٩٦٧ ، وهذه الزيادة فى حجم التبادل التجارى أدت الى تقليص حجم المبادلات مع الكتل الاخرى ، فاذا اخذنا مستورداتنا من السوق الاوربية المشتركة مثلا نلاحظ أنها تتجه نحو الانخفاض ، فبعد أن كانت ١٠٢ مليون ل . س . في عام ١٩٦٦ هبطت الى ٧٧ مليون ل . س . في عام ١٩٦٧ وحدث نفس الامر بالنسبة لتعاملنا التجارى مع كتل بلدان أوربا الغربية وبلدان أمريكا وغيرها .

ولا شك أن هذه الارقام تعني أن تحولات اقتصادية هامة جرت بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الخارجية للقطر السورى دون أن تتعرض حاجاته السلعية الى أزمات غير متوقعة أو الى خسائر مالية كبيرة .

ولكن تلك الظروف التي استدعت مثل تلك التحولات ، تتطلب الآن اعادة الدراسة بشكل يكفل اعادة توزيع التبادل التجارى على مختلف الدول الاشتراكية والصديقة ، لانه حين حدثت هذه التغيرات لم تكن مبنية على دراسة نوعية لتلك السلع ومقارنة اسعارها بمثيلاتها في الاسواق الدولية .

ولا شك أن تلك الظروف استدعت من القطر السورى محاولة تلمس الطريق الافضل واستطاع القطر أن يسير في سياسته الجديدة على طريق لم يكن سهلا ، بالرغم من الدعم الذى لقيه من الدول الاشتراكية ، الا أن تلك المرحلة التى أدت الى تحولات في التعامل التجارى ، تستدعي الان تقييمها قبل الاستمرار فيها . وخاصة لانها طبقت في ظروف استثنائية خاصة .

ان اثارة هذه النقطة لا يمكن أن تفسر بأنها يمكن أن تعني تغيير فى السياسة الحالية التى يتبعها القطر السورى ، وانما تعني أن أى تحول فى العلاقات التجارية ينطلق من ضمن الاطار السياسي للدولة ، ولكن بصورة تدريجية وعلى مدى ليس بقصير ٠

وقد يتخذ هذا التحول طابع الاستثناء في ظروف خاصة ، كما فعل القطر السوري عقب الخامس من حزيران عندما قطع علاقاته الدبلوماسية مع دول العدوان وقلص التعامل التجارى معها الى أبعد الحدود ٠

الا أن الاحداث أثبتت أنه لا يمكن بحال من الاحوال لاية دولة من الاعتماد في قضاياها التجارية على كتلة معينة بالذات ولكن يمكن لها تضييق التعامل التجارى أو توسيعه وفقا لمقتضيات المصلحة وضمن الخط السياسي للدولة ٠

ولا بد من الاشارة الى أن سياسة ربط عمليات الاستيراد بالتصدير وان لم تكن كاملة تماما قد حققت نجاحا ملحوظا فى اتجاهات التجارة الخارجية للقطر العربى السورى ٠

وعلى الصعيد العربي فقد طرح العدوان موضوع العلاقات الاقتصادية مع الدول الصناعية الغربية بوجه خاص وكشف عن مدى الحاجة الى ايجاد شروط جديدة للتبادل التجارى العربي مع بعض هذه الدول وفي ضوء موقفها من النضال العربي ٠

ان العلاقات الاقتصادية العربية مع بعض الدول الصناعية الغربية من حيث موقف هذه الدول من النضال العربى يؤثر ولا شك على اتجاه ونمط وحجم المبادلات التجارية العربية بينها وبين هذه الدول ٠ فهو يشجع ويزيد من حجم التبادل التجارى مع البلدان الصناعية الغربية التي تقف موقفا عادلا من القضايا العربية على حساب الفئة الاخرى ٠

ونظرا لوجود تنافس تجارى بين مجموعة الدول المتقدمة وتعدد مصادر السلع الانتاجية ضمن العالم الصناعي الغربي نفسه فان هذا يمكن الدول العربية فيما اذا تكتلت من المساومة وشراء السلع الانتاجية من عدة دول ضمن هذه المجموعة بشروط أفضل ٠

وظاهرة تحول التجارة العربية فى داخل منطقة الدول الصناعية وخارجها ستم بصورة طبيعية فيما اذا نسقت البلدان العربية علاقاتها مع هذه الدول ٠ كما تشير الى ذلك توصية المجلس الاقتصادى العربي الذى عقد في نهاية شهر كانون الثاني الماضى في القاهرة والتي تهدف الى توثيق التعاون الاقتصادى مع فرنسا وانشاء مصرف عربي فرنسي برأسمال مشترك ٠

ان متطلبات المرحلة الحالية تفرض على الدول العربية اتخاذ بعض التدابير الجماعية الغرض منها تغيير المبادلات التجارية والتقليل من درجة اعتماد تجارتها على بعض الدول الصناعية الغربية الاستثمارية والتخفيف من حدة آثار توقف المبادلات الاقتصادية مع هذه الدول ٠

وهذه التدابير يمكن أن ترتكز على المعايير الاقتصادية التالية :

١ ـ يجب على الدول العربية أن تعمل مندفعة من مصلحتها الاقتصادية بحيث تتمكن من تسويق منتجاتها الى جميع الكتل الدولية اخذة مبدأ حرية الاستيراد من الكتل تمنحها شروطا أفضل ومستوردات أعلى تكنيكيا وأرخص أسعارا ٠

٢ ـ التخفيف تدريجيا من التبعية للاسواق الاستثمارية ٠

٣ ـ تخفيض العجز فى الميزان التجارى سواء عن طريق زيادة التصدير أو عن تخفيض الاستيراد من المواد الكمالية ٠

٤ ـ تغيير تركيب المستوردات والصادرات العربية بحيث تزداد نسب المواد الرأسمالية فى المستوردات وحصة المواد المصنوعة في الصادرات ٠

ولا شك أن مثل هذه التدابير لا يمكن أن تتم تلقائيا اذ أن ذلك يتطلب التغلب على العديد من الصعوبات الموضوعية والذاتية وتضحية بعض المنافع تنظيما جديدا محكما للتجارة الخارجية العربية ٠

ان استعراضنا لتجربة القطر العربي السورى يبرز بشكل واضح الاتجاه القومي في تكييف العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي وفقا للمصلحة الآنية للشعوب العربية ، وقد حققت هذه التجربة نتائج مرضية من الناحيتين القومية والاقتصادية كما تشير الى ذلك الاحصاءات الرسمية ٠

واننا اذا كنا واعين تماما الى أن اختلاف الانظمة الاقتصادية الاجتماعية في البلاد العربية لا يمكن بعض هذه البلاد من اتباع التجربة السورية ٠ فانه يمكن لهذه البلدان ، حرصا على المصالح القومية العربية ، أن تكيف علاقاتها الاقتصادية الخارجية بشيء من المرونة مع بعض المبادىء الاساسية التى قامت عليها تجربة القطر العربى السورى ٠

وفي نهاية هذا العرض لا بد من الاشارة الى أن هذه التجربة ستستفيد من السياسات الاقتصادية التى ستنتهجها بقية البلدان العربية فى هذا المضمار بحيث يمكن التوصل في نهاية الامر الى شيء من التنسيق في السياسة الاقتصادية بين الدول العربية والعالم الخارجي بصورة عامة والبلدان الغربية التى هي موضوع بحثنا بصورة خاصة ٠

المقـــرر :

شكرا للدكتور نعيم شعار من الجمهورية السورية وقد اخذ ثمانى دقائق بالضبط ٠ والان ادعو الاستاذ برهان الدجانى ليحدثنا عن الفوائض المالية العربية فى الخارج وتعبئتها فى خدمة التنمية والدفاع القومى ٠

الجدول رقم (١)

تجارة الدول العربية مع الدول الصناعية الغربية ونسبتها لمجموع تجارتها مع دول العـــالم

بملايين الدولارات الاميركية

السنة	تصدير	استيراد			
١٩٦٢	٤١٧١ر٧	٢٢٧٧ر٥	+	٨٩٤ر٢	٧٨ر٧	٧٢ر٠
١٩٦٣	٤٦٢١ر٩	٣٤٨٦ر٧	+	١١٣٥ر٢	٧٨ر٢	٧١ر٨
١٩٦٤	٥٠٢٤ر٥	٣٦٣٧ر٤	+	١٣٨٧ر١	٧٧ر٥	٧٠ر٠
١٩٦٥	٥٤٤٤ر٧	٣٧١٦ر٤	+	١٧٢٨ر٣	٧٩ر٢	٦٨ر٩
١٩٦٦	٥٩٦٠ر٥	٤٢٢٢ر٨	+	١٧٣٧ر٧	٨٠ر١	٧١ر٠
١٩٦٧	٦٤٨٤ر٦	٤١٩١ر٥	+	٢٢٩٣ر١	٨٦ر٣	٧٩ر٠

المصدر : الصندوق النقدي الدولي ٠

الجدول رقم (٢)

توزيع التجارة الخارجية لدول الجامعة العربية
مع الدول الصناعية الغربية

بملايين الدولارات الامريكية

	تصدير						استيراد					
	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
التجارة مع الدول العالم	٥٣٠١ر٠	٥٩١٠ر١	٦٤٨٢ر٦	٦٨٧٢ر٧	٧٤٣٩ر٨	٧٥٠٩ر٨	٤٥٥٤ر٢	٤٨٥٧ر١	٥٢٢٩ر٥	٥٣٩٦ر٣	٥٩٤٨ر٤	٥٣٠٨ر١
نسبة الزيادة السنوية	–	١١ر٢٪	١١ر٠٪	١٠ر٦٪	١٠ر٨٪	١٠ر١٪	–	١٠ر٧٪	١٠ر٨٪	١٠ر٣٪	١١ر٠٪	٥٥٩ر٠٪
منها الى :												
الولايات المتحدة وكندا	٢٧٧ر٩	٢٦٦ر٨	٢٤٢ر٧	٣٠٢ر٥	٣١٠ر٩	٢٣٨ر٠	٦٨٧ر٧	٢٠٦ر٢	٨٣٠ر٦	٧٦٦ر٢	٩١١ر٨	٧٩٠ر١
المملكة المتحدة	٧٦٧ر٦	٧٥٦ر٩	٧٨١ر٩	٧٦١ر٠	٧٨٤ر٣	٧١٨ر٣	٤٣٨ر٩	٤٧٤ر٥	٤٦٠ر٣	٤٣٩ر٥	٥٢٥ر٤	٤٨٠ر٦
اليابان	٤٣٥ر٥	٥٥٣ر٣	٦٤٣ر٦	٧٢٠ر٨	٧٦٥ر٧	٨٣٨ر٢	١٥٠ر٢	١٦٦ر٦	٢٠٣ر٤	٢٤٩ر٥	٣١٢ر٤	٢٨٧ر٤
السوق المشتركة	٢٣٠٥ر٥	٢٥٥٨ر٣	٢٨٤٩ر١	٣٠٦٥ر٧	٣٣٨٩ر٧	٣٧٨٨ر٩	١٧٣٣ر٤	١٨٤٩ر٤	١٨٢٩ر٣	١٩٢٧ر٨	٢٠٤٩ر١	٢٠٨٥ر٠
الدول الصناعية الغربية الاخرى	٦٣ر١	٩٥ر٧	١٣٥ر٣	١٣٢ر٩	١٨١ر١	٢٦٦ر٦	١٥٢ر٣	١٥٦ر٠	١٨٠ر٨	١٨٥ر٣	٢٢٣ر٧	٢٤٤ر٣
اوربا الغربية (بدون يوغوسلافيا)	٢٣٤ر١	٢٧٠ر٠	٢٢١ر٩	٣٢٤ر٣	٣٨٣ر١	٤٩٤ر٦	٨٥ر٠	٩٤ر٨	٩٠ر٤	٩٨ر٣	١٥٣ر٤	٢١٨ر٨
استراليا ، نيوزيلاندة ، وجنوب افريقيا ٠	٨٨ر٠	١٢٠ر٩	١٥٠ر٠	١٣٧ر٥	١٤٥ر٧	١٤٠ر٠	٣٠ر٠	٣٩ر٢	٤٢ر٦	٣٩ر٨	٤٧ر٠	٨٥ر٣
أجمال الدول الصناعية	٤١٧١ر٧	٤٦٢١ر٩	٥٠٢٤ر٥	٥٤٤٤ر٧	٥٩٦٠ر٥	٦٤٨٤ر٦	٣٢٧٧ر٥	٣٤٨٦ر٧	٣٦٣٧ر٤	٣٧١٦ر٤	٤٢٢٢ر٨	٤١٩١ر٥
نسبة الزيادة السنوية	–	١١ر١٪	١٠ر٩٪	١٠ر٨٪	١٠ر٩٪	١٠ر٩٪	–	١٠ر٦٪	١٠ر٤٪	١٠ر٢٪	١١ر٤٪	٠ر٧٪

المصدر : الصندوق النقدي الدولي ٠

الجدول رقم (٣)

تطور تجارة الدول العربية مع الدول الصناعية الغربية ونسبتها

المبالغ بملايين الدولارات الاميركية

السنة	تجارة الدول الصناعية الغربية		المبادلات التجارية العربية مع الدول الصناعية الغربية			النسبة الى مجموع تجارة الدول الصناعية الغربية	
	التصدير	الاستيراد	تصدير	استيراد	العجز او الفائض	التصدير	الاستيراد
١٩٦٢	٩٣ر١٢٩ر٧	٨٩ر٠٩٦ر٥	٤١٧١ر٧	٣٢٧٧ر٥	+ ٨٩٤ر٢	٤ر٥٪	٣ر٧٪
١٩٦٣	ـ ١٠١ر٧١٤ر	٩٨ر٢١١ر	٤٦٢١ر٩	٣٤٨٦ر٧	+ ١١٣٥ر٢	٥ر٤٪	٣ر٦٪
١٩٦٤	١١٥ر٠٧٢ر٣	١١٠ر٥١٦ر٢	٥٠٢٤ر٥	٣٦٣٧ر٤	+ ١٣٨٧ر١	٤ر٤٪	٣ر٣٪
١٩٦٥	١٢٥ر١٧٩ر٧	١٢١ر٨٠٨ر٤	٥٤٤٤ر٧	٣٧١٦ر٤	+ ١٧٢٨ر٣	٣ر٤٪	١ر٣٪
١٩٦٦	ـ ١٣٨ر٤٤٨ر	١٣٤ر١٨٩ر٢	٥٩٦٠ر٥	٤٢٢٢ر٨	+ ١٧٣٧ر٧	٣ر٤٪	١ر٣٪
١٩٦٧	١٤٦ر٥٠٦ر٨	١٥٣ر٤٩٢ر٥	٦٤٨٤ر٦	٤١٩١ر٥	+ ١٢٩٣ر١	٤ر٤٪	٢ر٧٪

المصدر : الصندوق النقدي الدولي

الجدول رقم (٤)

تطور تجارة البلدان العربية ونسبتها من تجارة العالم

المبالغ بملايين الدولارات الامريكية

السنة	تجارة العالم		تجارة البلدان العربية			النسبة من تجارة العالم	
	التصدير	الاستيراد	تصدير	استيراد	العجز او الفائض	التصدير	الاستيراد
١٩٦٢	١١٥ر٤٢٠ر٥	١١٢٣١٠ر٣	ـ ر٥٣٠١	٤٥٥٤ر٢	+ ٧٤٦ر٨	٤ر٦٪	١ر٤٪
١٩٦٣	١٢٦ر٦٥٤ر٦	١٢٢٩٤٤ر٧	١ر٥٩١٠	٤٨٥٧ر١	+ ـ ر١٠٥٣	٤ر٧٪	ـ ر٤٪
١٩٦٤	١٤٢ر٥٩٤ر٤	١٣٨٠٦٢ر٧	٦٤٨٢ر٦	٥٢٢٩ر٥	+ ١٢٥٣ر١	٤ر٥٪	٣ر٨٪
١٩٦٥	١٥٥ر٤٩٠ر٧	١٥٢١٣٤ر٧	٦٨٧٢ر٧	٥٣٩٦ر٣	+ ١٤٧٦ر٤	٤ر٤٪	٣ر٥٪
١٩٦٦	١٧٠ر٨٤٣ر٨	١٦٦١٩١ر٥	٧٤٣٩ر٨	٥٩٤٨ر٤	+ ١٤٩١ر٤	٤ر٤٪	٣ر٦٪
١٩٦٧	١٨٣ر٧٢٤ر٦	١٩٥٨٧٢ر١	٢٥٠٩ر٨	٥٣٠٨ر١	+ ٢٢٠١ر١	٤ر١٪	٢ر٧٪

المصدر : تقارير الصندوق النقدي الدولي ٠

الجدول رقم (٥)

تطور قيمة الصادرات العربية من النفط الخام

المبالغ بملايين الدولارات الاميركية

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
المملكة العربية السعودية	٨٧٠	١٠٥٩	١١٤٦	١٣٢١	١٥١٦	١٧٨٠
الكويت	١٣٣٢	١٣٥٥	١٣٨٥	١٣٤٣	١٣٢٠	١٣١٣
ليبيا	١٤١	٣٣٦	٦٢٠	٧٩٧	٩٩٥	١١٧٨
العراق	٦٢٦	٧٢٥	٧٨٩	٨٢٣	٨٥٩	٧٦٨
الجزائر	٣٢٨	٣٥٥	٣٩٣	٣٦٤	٤٦٦	٥٣٧
قطر	١٠٣	٩٧	٩٩	١٤	١٢٩	١٤٤
البحرين	١٣٦	١٣٢	١٠٩	٩٦	٨١	١٠١
المجموع	٣٥٣٦	٤٠٥٩	٤٥٤١	٤٨٣٨	٥٣٦٦	٥٨٢١

فوائض الاموال العربية ووسائل توجيهها للاستثمار في البلاد العربية

بقلم الاستاذ برهان الدجاني
الامين العام لغرف التجارة والزراعة
والصناعة للبلاد العربية

مقدمـــة

ان التطور الاقتصادي الذي اختبرته البلاد العربية خلال العقدين الاخيرين، والذي ارتكز على مثابرة التنمية الاقتصادية وعلى التوسع في استغلال الثروة البترولية ، انعكس بشكل مباشر في ارتفاع مستوى الدخول الخاصة (او الفردية) والمداخل العامة (او الحكومية) . ومع أن الاتفاق الاستهلاكي والانمائي قـــد استأثر بنسبة كبيرة ومتزايدة في البلدان المنتجة للبترول . وليس من المبالغة ان تقدر هذه الاموال بحوالي ٢ر٥ مليار دولار اميركي ، وهي في ازدياد مستمر كلما ازدادت ايرادات الدول الغنية بالبترول . ويعود وجود هذه الفوائض المالية في الاساس الى ضيق مجالات الاستثمار في البلدان البترولية ، وعدم توفر الجـو المناسب للاستثمار المركز ، سواء من حيث وفرة رأس المال الثابت ، او المهارات الفنيـة اللازمة .

فوائض الاموال العربية المستثمرة في الخارج :

وعلى الرغم من ان تعاون البلاد العربية في مجال الاستثمار يتضمن من الناحية النظرية امكانيات كبيرة ، فقد وجدت معظم الفوائض المالية العربية طريقها الى خارج المنطقة العربية ـ خاصة الى بريطانيا واوربا ، وفي السنوات الاخيرة الى الولايات المتحدة ، حيث تتخذ شكل استثمارات مالية ، أما كأوراق مالية ، أو ودائع لاجل ، او استثمارات سائلة تتمثل بودائع قصيرة الاجل وأذونات خزينة وما شابه .

وتختلف اسباب وجود الفوائض المالية في الخارج باختلاف مصادرها . فبالنسبة للفوائض المالية الحكومية التي مصدرها المباشر ايرادات البترول ، نجد بأن معظمها موجود في الخارج بسبب ضيق مجالات الاستثمار في البـلاد المنتجة للبترول ، وفي بعض الاحيان بسبب الارتباطات الضمنية ، او الصريحة ، بين الشركات الاجنبية المنتجة للبترول وهذه البلاد ، وفي مثل هذه الحال تكون الفوائض المالية مربوطة بآجال متوسطة وطويلة بحيث لايكون من السهل سحبها او تحويلها الى وطنها الاصلي عند الحاجة . أما بالنسبة للفوائض المالية الخاصة ـ في البلدان المنتجة للبترول وغير المنتجة له ـ فيعزى وجود قسم كبير منهـــا أيضا في الخارج الى عدم توافر فرص كافية للاستثمار داخل البلاد او الخوف

من الاستملاك والمصادرة والتأميم من جانب الحكومات ، ويطلق على هذه الاموال عادة تسمية الاموال القلقة او الهاربة ٠

ويعود وجود الفوائض المالية العربية في الخارج كذلك الى عدم قيام اية محاولة جدية من جانب اية دولة عربية لاستجلابها وتوظيفها في مشاريع انتاجية ذات مردود وفير ، وعدم وجود أية اتفاقيات بين الدول العربية نفسها لتوجيه هذه الفوائض الى حيث يتوجب وجودها ٠ ويذكر هنا ان القوانين المتعلقة بالاستثمارات والمستثمرين الاجانب في البلاد العربية هي نفسها المطبقة بحق الاستثمارات والمستثمرين العرب ، مع أستثناءات قليلة بسيطة ، ولعل هذا هو السبب الرئيسي لتفضيل الدول العربية في كثير من الاحيان الاستثمارات الاجنبية على الاستثمارات العربية ، نظرا لما تجلبه معها الاولى من خبرات ومهارات فنية لا يتوافر مثيلها في البلاد العربية ٠ ومن ناحية أخرى تبذل الدول الاجنبية (وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة) جهودا حثيثة من أجل اجتذاب رؤوس الاموال من الخارج عن طريق رفع معدلات الفائدة المصرفية وتقديم الكثير من التسهيلات والامتيازات لرؤوس الاموال من الخارج التي تستثمر في بعض المشاريع المعينة ، كما وان هذه الدول تبذل ما في وسعها للمحافظة على الارصدة الاجنبية الموجودة لديها ، لان سحب هذه الارصدة لابد وان يؤدي الى زيادة متاعب العجز في ميزان مدفوعاتها الذي يزداد باطراد ، كما هو واقع الحال في بريطانيا والولايات المتحدة ٠

هذا ، ولا تتوافر في الوقت الحاضر ارقام رسمية عن فوائض الاموال العربية في الخارج ، ولعل احدث تقدير لها ورد في تقرير اللجنة المالية لمؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب المنعقد في بغداد خلال الفترة ١٥ـ١٩ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ٠ فقد قدر مجموع ارصدة البلاد العربية من الاسترليني المستثمرة في بريطانيا أو خارجها بحوالي ٥٥٠ مليون جنيه استرليني ، بينما تبلغ الاستثمارات العربية بالدولار حوالي ٤٥٠ مليون جنيه استرليني ٠ ويقدر نصيب الحكومات العربية من اجمالي هذه الارصدة بحوالي ٧٠٠ مليون جنيه ، بينما يبلغ نصيب المصارف التجارية منها حوالي ٣٠٠ مليون جنيه ٠ أما الاستثمارات الخاصة (او الفردية) في الخارج فلا تتوافر حاليا بيانات وافيه عنها ، وان كانت غير قليلة ٠

والواقع ان وجود قدر كبير من المدخرات العربية خارج المنطقة ، وان كان في بعض نواحيه يبدو مناسبا لاصحاب هذه المدخرات ، فانه على وجه العموم لا يعود بفائدة كبيرة عليهم لانه لا يوفر للمدخرات نسبة عالية من المردود في الوقت الذي تتعرض لمخاطر مختلفة ٠ فكما سبق وأشرنا ، تتخذ معظم المدخرات العربية في الخارج شكل أستثمارات مالية ، ولا يستثمر الا جزء ضئيل منها في أصول ثابتة ، وهذا مما لا يتيح للاستثمارات الاستفادة من الارتفاعات الخاصة في قيم الاصول ، وبالتالي فأن مردود هذه الاستثمارات ينحصر تقريبا في الفوائد

المصرفية التي لايتجاوز معدلها في الاسواق العالمية ٨٪ . هذا الى جانب كون الفوائض المالية العربية في الخارج معرضة بأستمرار الى اخطار تخفيض قيمة العملات الاجنبية على غرار ما حدث عندما خفضت قيمة الجنيه الاسترليني بنسبة ١٤٪ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . وقد قدر اجمالي خسارة الكويت من تخفيض الاسترليني بكثر من ١٠٠ مليون دينار كويتي .

وكثيرا ما تتعرض الفوائض العربية في الخارج الى ضغوط اقتصادية وسياسية لاستنزافها ، كأن تبذل الدول التي توجد فيها هذه الفوائض الضغط لاستعمال الاموال في شراء سلع وخدمات مختلفة منها ، أو في اغراض غير منتجة او مفيدة اقتصادية ، كصفقة السلاح الليبية وغيرها .

الفوائض العربية المستثمرة في البلاد العربية :

ان الرأي السائد منذ وقت بعيد هو ان البلاد العربية في حاجة الى جميع الفوائض المالية المتوافرة لديها في الداخل والخارج لاستثمارها في القطاعات الاقتصادية المتخلفة ، وفي القطاعات التي تحتاج مزيدا من التطوير والتنمية . وتعتبر الفوائض المالية الموجودة في الخارج ذات أهمية قصوى بالنسبة لعملية التنمية في البلاد العربية ، لانها موجودة في شكل عملات اجنبية . ومن هنا ظهر اتجاها يدعو الى خلق الظروف والمؤسسات التي باستطاعتها ان تحول جانبا من الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج الى الاستثمار في البلاد العربية، سواء أكانت هذه الفوائض خاصة أم عامة .

والواقع ان البلاد العربية لم تتمكن حتى الان من انتهاج سياسة جماعية فيما يتعلق بالتعامل في حقل الاستثمار فيما بينها . ولا تزال معظم القواعد المنظمة لهذا التعامل هي القواعد الانفرادية التي يضعها كل بلد عربي على حدة ، على ضوء سياسته الخاصة نحو الاستثمارات الاجنبية عموما . وربما وجد تعديل بسيط في بعض الامور الفرعية في هذه القواعد والانظمة لايجاد مقدار محدود من المفاضلة في المعاملة للبلاد العربية او لرعاياها . ويذكر بهذه المناسبة أن « اتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية » التي وقعت سنة ١٩٥٣ ، اجازت لرعايا الدول العربية نقل رؤوس الاموال فيما بين هذه البلاد « في نطاق القواعد التي تضعها كل دولة لحماية رؤوس اموالها أو رؤوس الاموال التي أدخلت اليها من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية » . ويلاحظ من ذلك أن الاتفاقية اتاحت لجميع الدول الاعضاء فيها التشبث بحقها وحريتها في التصرف الانفرادي في حقل التحويل النقدي ، كما ان هذه الاتفاقية لا توجد أي جهاز للتحويلات النقدية ، ولذلك فقد وجدت الدول العربية انها لا تعني شيئا من ناحية التحويل الواقعي اذا لم تكمل باتفاقيات للدفع .

ومن البديهي ان اكثر السياسات الانفرادية تشجيعا للاستثمار الاجنبي هي

تلك السياسات التي تنهج اسلوب الحرية النقدية ولا تمارس بالتالي أية مراقبة على حركات رؤوس الاموال دخولا وخروجا وتحويل ارباح ، والتي لاتمانع في اعطاء رؤوس الاموال الاجنبية نصيبا عاليا من مجموع رأس مال أي مشروع ، والتي لا تحجب عن اصحاب رؤوس الاموال هذه امكانية التأثير المعقول في ادارات المشروعات والتي تقر لاصحاب رؤوس الاموال بجميع الحقوق الشخصية ، وبينها حرية الدخول والاقامة ، والتي تنهج عموما سياسة تشجيع القطاع الخاص . وتتفاوت البلاد العربية قدرة ورغبة في انتهاج مثل هذه السياسة . وتختلف وتتنوع الاسباب والعناصر المؤثرة في موقف كل دولة من كل نقطة من النقاط المتقدمة وعلى ذلك فقد تتوافر نقطة او اكثر منها توافرا حسنا او معقولا ، ولكن عدم ملائمة النقاط الاخرى يناقض هذا التأثير المؤاتي او بنسخه .

فالمقدرة على انتهاج حرية النقد (النقطة الاولى) مثلا ترتبط بوضع ميزان المدفوعات ، بينما ترتبط أمور النسب المخصصة للأجانب في رأس المال والادارة بمدى ما يعلق على رأس المال الاجنبي هذا من أمل او من تخـــوف وتحسب . وترتبط مسألة الانظمة المتعلقة بالحقوق الشخصية لاصحاب الاموال باعتبارات عاطفية ووطنية موروثة ، مثلما ترتبط احيانا بأعتبارات الامن ايضا . وللمصالح الخاصة اثرها في هذه الامور جميعا . واخيرا يرتبط الموقف في القطاع الخاص في البلاد العربية بنوعين من الاعتبارات احدهما اعتبار تاريخي أدى الى وقوع جانب مهم من الثروة الوطنية بيد مؤسسات أجنبية ، فكان التأميم احدى وسائل استخلاص الثروة الوطنية ، والثاني اعتبار السياسة الاجتماعية الاقتصادية العامة للدولة المختصة .

ولعل البلد العربي الذي توافر له اكبر مقدار من هذه العناصر المشجعة على أجتذاب رأس المال هو لبنان ، وعلى ذلك فانه كان اكثر البلاد العربية اجتذابا لرؤوس الاموال الطليقة ، والهاربة ، والقلقة . وقد استطاع لبنان ان يقيم حرية تامة للتعامل النقدي وأوجد انظمة متساهلة تجاه رأس المال الاجنبي ، واصحابه. وتنعكس هذه الحقيقة في ارتفاع الدخل القومي اللبناني الى أعلى مستوى في البلاد العربية باستثناء بعض البلاد البترولية ـ أي باستثناء الكويت وقطر . وكانت مصر ثاني البلاد العربية اجتذابا لرؤوس الاموال العربية ، اذ وفد اليها فيما يعتقد مقدار ملموس من الاموال السعودية والكويتية ووظف القسم الاكبر من هذه الاموال في الابنية والعقارات . غير ان الانظمة النقدية المتبعة في مصر لـم تساعد على اجتذاب مقدار اكبر منها ، كما ان سياسة التمصير والتأميم تستبعد بطبيعة الحال أية أموال خاصة تفد من الخارج للاستثمار المباشر في المشـــاريع المختلفة . واما بالنسبة للبلاد العربية الاخرى ، فلقد تغيرت سياساتها النقدية تبعالتغير ظروفها . فظلت سوريا حتى مطلع سنة ١٩٦١ تمارس نظام الحرية النقدية لدخول رؤوس الاموال وخروجها . وانتهجت الدول الاخرى سياســات تمتزج فيها عناصر من الحرية النقدية : كحرية اخراج اوراق النقد وادخالها ،

والمراقبة النقدية ـ كقصر التحويل بالسعر الرسمي المحدد على معاملات خاصة دون غيرها ٠

وفي نطاق السياسات الانفرادية التي انتهجتها البلاد العربية لاجتذاب رؤوس الاموال اليها ، يذكر بان معظم هذه البلاد قد وضعت قوانين تتعلق بتنظيم الاستثمارات الاجنبية وبينها بطبيعة الحال استثمارات الدول العربية ورعاياها ـ دون ان تضع أى منها حتى الان قانونا خاصا بالاستثمارات العربية(*) ٠ ففي الاردن وضع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٧ المتعلق بتشجيع الاستثمار ، وقد حل هذا القانون محل القانونين رقم ٢٧ و٢٨ لسنة ١٩٥٥ وهما قانون تشجيع وتوجيه الصناعة وقانون تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية ، وهو ينص على بعض الاعفاءات ومنح التسهيلات للمشاريع التي تؤسس برأس مال محلي او اجنبي أو بكليهما ٠ ويذكر ان هذا القانون نص في مادته الثانية على ان تعفى ابنية السكن التي يشغلها مالكوها ، سواء أكانوا أردنيين أم من رعايا الدول العربية ، من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية اللتين تستحقان عليها ٠ وفي السعودية يوجد نظام استثمار رؤوس الاموال الاجنبية الذي صدر في اوائل سنة ١٩٦٤ ، وفي الجزائر قانون الاستثمار الذي صدر في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٦ ، وفي ليبيا قانون رؤوس الاموال الاجنبية الصادر في اوائل سنة ١٩٥٨ ٠ وفي الجمهورية العربية المتحدة القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ، وفي المغرب الظهير رقم ١ـ٦٠ـ٣٨٣ الصادر بتاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ٠

أما بالنسبة للفوائض المالية العامة (او الحكومية) المستثمرة في البلاد العربية ، فيجري تحركها عادة بين البلدان المعنية بالاسلوب الثنائي من خلال الاتفاقيات والقروض والمنح والمساعدات ، أو من خلال اشتراك الحكومة في مشاريع مشتركة معينة ، او من خلال اطار جماعي او صندوق مشترك للتنمية الاقتصادية، تساهم فيه جميع البلاد العربية ٠

ومما يذكر ان بعض الدول العربية كانت قد عقدت في السابق عدة اتفاقيات ثنائية تتضمن نصوصا متعلقة بالتعاون في حقل الاستثمار ٠ ومن بين هذه الاتفاقيات الاتفاقية الموقعة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ ، وقد نصت هذه الاتفاقية فيما خص استثمارات رؤوس الاموال ، على تأمين حرية انتقال رؤوس الاموال ، والانتقال والاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والتملك والايصاء والارث ٠ ونصت ايضا على ان « تشجع الدولتان انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة تزاول نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية ، وتسهم البلدان في رأس مالها » ٠ غير ان الاتفاقية

(*) باستثناء تعديلين لقانون التنمية الصناعية العراقى رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ المعدل بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وجاء فى احد هذين التعديلين ان العمال والمستخدمين من ذوى الكفاءات الخاصة الذين يحتاج اليهم المشروع يعاملون كالعراقيون ، اذا كانوا من رعايا البلاد العربية شرط صدور قرار بالحاجة اليهم من مديرية تنمية الصناعات الاهلية العامة ٠ ونص التعديل الثانى على ان يعامل رأس المال المدفوع من أى مواطن عربى كما لو كان عراقيا ، ويحتسب ضمن الـ ٦٠٪ المشروطة للعراقيين ٠

لم تطبق الا في السنوات الاخيرة اصلا · وهناك اتفاقيتان أخريان متضمنتان نصوصا من هذا النوع هما الاتفاقية الموقعة بين سوريا والعراق في ٣ تشرين الثاني ١٩٦١ ، والاتفاقية الموقعة بين سوريا والسعودية بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٦١ · وتتشابه هذه النصوص مع ما سبق وروده في اتفاقية الجمهورية العربية المتحدة مع العراق · وتنص الاتفاقيتان ايضا على وضع الترتيبات التفصيلية المتعلقة بهذه الامور في وقت لاحق · ولم توضع هذه الترتيبات الى الان · ووقعت في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين العراق والكويت ، وقد الحق بهذه الاتفاقية بروتوكول يتعلق بتشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات بين البلدين · وفي اوائل ١٩٦٦ وقع اتفاق بين الكويت والجمهورية العربية المتحدة بشأن تشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات · وقد اتفق البلدان على ان تقدم البنوك الوطنية الكويتية الى البنك المركزي في الجمهورية العربية المتحدة تسهيلات ائتمانية مقدارها ١٥ مليون دينار كويتي ، وتعهدت حكومة دولة الكويت بكفالة البنوك الكويتية في تقديم هذه التسهيلات ، كما تعهدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بكفالة البنوك العربية في هذه العمليات · واتفق كذلك على ضمان الاستثمارات الكويتية والمصرية الجديدة التي يتم الاتفاق عليها ، كما تبودلت بين البلدين المذكرات التي تقر بتطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية بالنسبة للاستثمارات الكويتية التي تأثرت بالتشريعات المصرية فيما سبق ·

والى جانب هذه الاتفاقيات الثنائية ، قامت بعض الدول العربية بعقد قروض ثنائية · ويذكر ان السعودية كانت قد قدمت الى سوريا قرضا بدون فائدة، وقد زيد القرض وعدلت شروطه مرات عديدة ، وبلغ في النهاية ١٦ مليون دولار اميركي · ونص الاتفاق الاصلي على ان تسدد قيمته بالبضائع السورية · وكانت أقساطه قد بدأت تستحق في نهاية سنة ١٩٦١ ، وتم الاتفاق بين السعودية وسوريا على تأجيل التسديد بحيث يبتدىء في سنة ١٩٦٣ ويتم على عشرة اقساط سنوية ، على ان يكون التسديد بالنقد (الدولار) لا بالبضائع ·

وفي ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ وقع اتفاق بين العراق والكويت ، تعهدت حكومة الكويت بموجبه تقديم قرض بمبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني بدون فائدة الى الحكومة العراقية · وقد نصت المادة الثالثة من هذا الاتفاق على ان تدفع حكومة الكويت مباشرة عند نفاذ الاتفاقية مبلغ القرض دفعة واحدة بالجنيه الاسترليني القابل للتحويل ، على ان تقوم الحكومة العراقية بتسديد مبلغ القرض الى حكومة الكويت خلال مدة ٢٥ سنة ، بتسعة عشر قسطا سنويا متساويا مقدار كل قسط ١٫٥٧٨٫٠٠٠ جنيه استرليني ، عدا القسط الاخير الذي يكون مقداره ١٫٥٩٦٫٠٠٠ جنيه استرليني ، ويستحق القسط الاول عند انتهاء السنة السابعة من تاريخ دفع مبلغ القرض الى البنك المركزي العراقي · وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ وافقت الحكومة الكويتية على أن تأخذ من الاحتياطي العام للدولة ما يعادل مبلغ ٣ ملايين جنيه استرليني لاقراضها لصندوق مشروع انقاذ آثار النوبة التابع لوزارة الثقافة والارشاد القومي في الجمهورية العربية

المتحدة وذلك بدون فائدة ولمدة لا تجاوز ١٥ سنة ٠ ومع أن هذا القرض ليس للاستثمار ، فأن له أثرا غير مباشر على القطاع السياحي ٠

وفي اوائل سنة ١٩٦٤ منحت الكويت الجمهورية العربية المتحدة قرضا مقداره ٢٥ مليون دينار كويتي على دفعات ثلاث ، وبفائدة بسيطة على اصل القرض او الجزء غير المسدد منه بواقع ٤٪ سنويا معفاة من جميع الضرائب والعوائد من أي نوع كانت حالية او مستقبلة ٠ ويبدأ احتساب الفائدة على كل دفعة من مبلغ القرض بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ حصول الجمهورية العربية المتحدة على تلك الدفعة ٠

كما منحت الحكومة الكويتية امارة دبي قرضا مقداره ٨٠٠ر٠٠٠ دينار ، وبلدية مدينة بيروت قرضا مقداره ٥ ملايين دينار ، والجزائر ١٠ ملايين دينار ، والاردن ٦ ملايين دينار ، والمغرب ١٠ ملايين دينار ٠ وجميع هذه القروض تخضع لفائدة بسيطة لا تتجاوز ٤٪ سنويا معفاة من جميع الضرائب والفوائد والرسوم ٠

وكان لانشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سنة ١٩٦٢ أثر كبير في تحريك جانب من الفوائض المالية الكويتية واستخدامها في مساعدة الدول العربية في تطوير اقتصاداتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية بها٠ وقد بلغ الرأسمال الاسمي للصندوق عند تأسيسه ٥٠ مليون دينار كويتي ، ثم رفع تدريجيا الى ٢٠٠ مليون دينار كويتي ٠ وبلغ رأس المال المدفوع فعلا في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ مليون دينار ، بينما بلغت الاحتياطات المالية ١١ مليون دينار (أو ما يعادل ١٦٪ من الرأسمال المدفوع) ٠ ونص النظام الاساسي للصندوق على ان يساهم الصندوق في المشروعات العربية عن طريق تقديم القروض القصيرة والمتوسطة او الطويلة الاجل ، او عن طريق المشاركة المباشرة في هذه المشروعات ، وتقديم الكفالات ، أو عن طريق آخر يوافق عليه مجلس ادارة الصندوق ٠ وبموجب المادة ١٨ من النظام الاساسي يجب ان يكون دفع ووفاء جميع المعاملات المالية الخاصة بالصندوق بالدنانير الكويتية ، غير ان المادة ٢٠ قد نصت بأنه يجوز للصندوق عند الحاجة بأن يسهم في المشاريع العربية بعملة أخرى غير الدينار الكويتي شرط ان يدفع الاصل والفوائد والتكاليف الاخرى للصندوق بالعملة التي قدمت المساهمة بها ٠

ويلتزم الصندوق بسياسة واضحة المعالم محدودة الاهداف في منح القروض ، ويمنح نفس المبادىء والاسس العامة والاقتصادية التي يعتمدها البنك الدولي للانشاء والمؤسسات المماثلة التي يتعامل معها ، ويمكن ابراز اهم معالم سياسة منح القروض من قبل الصندوق على الوجه التالي :

١ ـ ان يكون المشروع سليما من الناحية الفنية ، ومثمرا من الناحية الاقتصادية بحيث يستطيع دفع الاقساط المستحقة مع الفوائد من عائداته ٠

٢ ـ الا يكون قد توفرت للمشروع مصادر تمويل أخرى ، لان الصندوق لا يريد ان يحل محل تلك المصادر ، باعتباره يقوم على تمويل المشاريع التي لاتجد من يمولها بنفس الشروط ٠

٣ ـ الا يمنح الصندوق قرضا تزيد قيمته على ١٠٪ من رأسمال الصندوق وذلك ليتسنى للصندوق توزيع القروض على الدول العربية جميعا ٠

٤ ـ يمول الصندوق نسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من جملة تكاليف المشروع بعد أن يتأكد من ان جميع المبالغ اللازمة لتمويل المشروع متوفرة بما فيها العملات المحلية والخبرات الادارية والفنية ٠

٥ ـ أن تتوفر دراسة اقتصادية وفنية دقيقة عن المشروع تبين جدارته من الناحية الاقتصادية ويوافق الصندوق عليها ٠

٦ ـ يفضل الصندوق المساهمة في المشاريع التي تناسب الاوضاع الماليـــة والاقتصادية للدولة المقترضة ، فاذا كانت الدولة المعنية تعاني من نقص في العملة الاجنبية فيفضل المشروع الذي يدر اكبر قدر من هذه العملات ٠

٧ ـ يجري تحديد سعر الفائدة بموجب انتاجية المشروع ، فاذا كان زراعيا كانت الفائدة حوالي ٣٪ واذا كان سياحيا فقد ترتفع الى ٤٪ ٠

وقد استطاعت سبع دول عربية حتى الان الافادة من خدمات الصندوق الكويتي ، وبلغ مجموع القروض الممنوحة لها ٥٦ر٥٠ مليون دينار كويتي ٠ وتأتي في مقدمتها تونس ، ومن بعدها المغرب ، فالجمهورية العربية المتحدة ، والسودان، والاردن ، والجزائر ، ولبنان ، كما هو مبين فيما يلي :

	قيمة القرض بالدنانير الكويتية	النسبة المئوية
تونس	١٠ر٦٠	١٨ر٧٪
المغـــرب	١٠ر٠٥	١٧ر٨٪
الجمهورية العربية المتحدة	٩ر٨٠	١٧ر٣٪
السـودان	٨ر٧٠	١٥ر٤٪
الجزائر	٧ر٥٠	١٣ر٣٪
الاردن	٧ر٥٠	١٣ر٣٪
لبنـــان	٢ر٤٠	٤ر٢ ٪
المجموع	٥٦ر٥٥	١٠٠ر٠٪

وفيما يتعلق بتوزيع القروض على القطاعات الاقتصادية ، فمن الواضح ان سياسة الصندوق تقوم على منح اولوية عالية للمشاريع الهيكلية الاساسية رغم تواضع معدل مردودها ٠ ويعود هذا بلا ريب الى أهمية هذه المشاريع التي تشكل الركائز الاساسية والضرورية لكل تنمية اقتصادية ، لانها تعجل خطى هذه التنمية من جهة ، وتزيد مردود القطاعات الاخرى من جهة ثانية ٠ لذلك نرى بان ٥١ر٥٩ مليون دينار (او اكثر من ٩١٪ من القروض التي منحها الصندوق والمشـــار اليها اعلاه) قد انصبت على قطاع النقل والكهرباء والري ، بينما لم يحظ قطاع

الصناعة بأكثر من ٤ر٧ مليون دينار ، ولم ينل قطاع الخدمات اكثر من ٢٦٠ر٠٠٠ دينـــار ٠

هذا ، وكان للوضع السياسي الذي نشأ في المنطقة منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الاول في اوائل سنة ١٩٦٤ ، أثر ملحوظ ايضا في تحريك الفوائض المالية الحكومية العربية واستخدامها على شكل منح ومساعدات في اغراض ومشاريع عربية مشتركة ٠ ومن اهم هذه المشاريع التي اقرها مؤتمر القمة العربي ، تحويل روافد نهر الاردن الذي اتفقت الحكومات العربية بالبدء فيه باقامة سد المخيبة على نهر اليرموك في الاراضي الاردنية ٠ وقد قدرت تكاليف أقامة هذا السد بحوالي ١٠ ملايين جنيه استرليني تساهم بها جميع الدول العربية ٠ والمعروف انمشروع سد المخيبة يكون المرحلة الفورية من مشروع اليرموك الكبير الذي يهـــدف الى الاستفادة من المياه المتوافرة في وادى الاردن ، وذلك باقامة السدود لحجز هذه المياه واستغلالها لري اراضي هذا الوادي والتي تزيد على نصف مليون دونم ، بالاضافة الى توليد الطاقة الكهربائية لتغطية بعض احتياجات الاردن من الكهرباء٠ وتقوم المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده بتنفيـــذ مشروع المخيبة ٠ وكذلك أقر مؤتمر القمة العربي انشاء القيادة العربية الموحدة ، التي اتفقت الدول العربية ضمن نطاقها على توفير مبلغ من الاموال (حوالي ٥٠ مليون جنيه استرليني على مدى خمس سنوات) لمساعدة الدول العربية المجاورة لاسرائيل في شراء الاسلحة ٠ ومع أن الاموال التي خصصت للقيادة العربيـــة الموحدة ليست استثمارات اقتصادية بحد ذاتها ، فقد كان لها أثر تشجيعي غير مباشر في ميدان الاستثمار الاقتصادي ، من حيث انها خففت بعض الاعباء الدفاعية عن الدول العربية ٠

وبعد حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، اصدر مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد في الخرطوم قرارا يقضي بأن تقدم الدول العربية الثلاث المنتجـــة والمصدرة للبترول (الكويت والسعودية وليبيا) مبلغا قدره ١٣٥ مليون جنيـــه استرليني لمساعدة الدول العربية التي تضررت بنتيجة العدوان الاسرائيلي ، على ان تسهم الكويت فيه بمبلغ ٥٥ مليون جنيه ، والسعودية ٥٠ مليون جنيه ، وليبيا ٣٠ مليون جنيه ٠ وقدر نصيب الجمهورية العربية المتحدة من حصيلة هذا الدعم ٩٥ مليون جنيه استرليني – توازي ما يقرب من نصف حصيلة الجمهوريـــة العربية المتحدة من صادرات العمليات غير المنظورة و٤٠ مليون جنيه استرليني للاردن ٠ والواقع ان هذا الدعم الاقتصادي لا يقتصر على حصيلة الـ ١٣٥ مليون جنيه ، بل ينبغي ان يقدر الدعم الحقيقي في حالة اقتراض القيمة المماثلة له من دول أخرى بفوائد لايقل سعرها السنوي (خصوصا بالنسبة للعملات الحرة) عن ٧٪ او ٨٪ ، وهذا يعني دعما غير مباشر للدول المتضررة قيمته لاتقل عن ١٢ مليون جنيه ٠ ولا شك في ان هذه المعونة المالية كان لها اثر كبير في امكانيـــات مواصلة النضال الاقتصادي والسياسي ضد القوى المعادية ٠

اما بالنسبة لمشاريع الاستثمار العربية المشتركة ، فلا تزال تحتاج الى جهود

كبيرة لاخراجها الى حيز التنفيذ ، ويمكن تقسيمها الى نوعين : النوع الاول يتعلق بالمشاريع المالية المشتركة لتمويل عمليات الاستثمار ، والنوع الثاني يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المباشرة ٠

وتأتي النوع الاول « المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي » التي يعود تاريخ وضع الاتفاقية الخاصة بها الى سنة ١٩٥٧ ، والتي من اغراضها التنمية الاقتصادية في البلاد العربية الاعضاء في هذه المؤسسة ، وذلك بتشجيع المشروعات الانتاجية للحكومات والهيئات والافراد على النمو المطرد سواء باقراضها او ضمان قروضها او المساهمة فيها أو اعداد الدراسات الفنية لها ، على ان يتم ذلك بضمان الحكومات التي تقوم فيها هذه المشروعات ٠ ولتحقيق هذه الاغراض تقوم بما يلي :

١ ـ المساعدة على تمويل المشروعات الانتاجية التي تساهم في انماء اقتصاديات البلاد الاعضاء ، سواء كانت تلك المشروعات في مرحلة الانشاء او التوسيع او التحسين ، وذلك بجمع وتوظيف الاموال اللازمة عن طريق الاقراض او المساهمة الجزئية في رأسمال بعض المشروعات ٠

٢ ـ العمل على توظيف رؤوس الاموال الخاصة ـ الخارجية والداخلية ـ بما يحقق افضل استغلال للامكانيات الاقتصادية في البلاد الاعضاء والاستعانة في ذلك بالخبرة الفنية والادارية ٠

٣ ـ العمل على اجتذاب رؤوس الاموال الخاصة ـ الخارجية والداخلية ـ لاستثمارها في المشروعات الانتاجية في البلاد الاعضاء وعلى تمهيد الظروف المؤاتية لهذا العرض ٠

والملاحظ ان النص على ان تقتصر مشروعات المؤسسة على المشروعات التي تتم «بضمان الحكومات التي تقوم فيها هذه المشروعات» هو نص مقتبس عن الاسلوب الذي يطبقه البنك الدولي للانشاء والتعمير ٠ ولكن هذا النص لم يستبعد تمويل المشروعات الخاصة طبعا ، بل اخضع هذا التمويل لضمانة الحكومة ٠ واشتراط هذه الضمانة يميل بالمؤسسة ـ فيما لو انشئت ـ الى جانب تمويل المشروعات الحكومية بالدرجة الاولى ، او ربما اقتصر التمويل على هذه المشروعات ٠

وقد حدد رأس مال المؤسسة بـ ٢٠ مليون جنيه ، تسهم به الحكومات العربية ، ولكن المجلس الاقتصادي العربي قرر في نيسان (ابريل) ١٩٦١ زيادته الى ٢٥ مليون جنيه بناء على طلب الكويت للاشتراك بالمؤسسة بما قيمته ٥ ملايين جنيه ٠ وتقرر ان يكون اشتراك كل دولة عربية في رأس مال المؤسسة قائما على أساس نسبة مشاركتها في ميزانية الجامعة العربية ٠ وقد صدقت اتفاقية المؤسسة والبروتوكول المعدل لبعض احكامها كل من الاردن والعراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة ٠ وتبلغ نسبة حصة هذه الدول الاربع في رأس مال المؤسسة ٢٧٢ر٥٥٪ ، ولكي يعمل بهذه الاتفاقية يجب الا يقل مجموع اكتتابات الدول عن ٧٥٪ من رأسمال المؤسسة ٠

وبرزت بعد حرب الخامس من حزيران الحاجة الى ايجاد صندوق مالي عربي مشترك لدعم الاقتصاد العربي وتنميته . وقد بحث هذا الموضوع في مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والنفط العرب الذي عقد في بغداد خلال الفترة ١٥-٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، حيث قدم الوفد الكويتي مذكرة اقترح فيها « ان تعمل الدول العربية على انشاء جهاز خاص في صورة صندوق عربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي يقوم على توجيه جزء من الموارد المتوفرة نحو اعادة بناء الاقتصاديات التي خربتها الحرب ، ثم يواصل نشاطه الانمائي ، بعيدا عن التيارات السياسية، ملتزما على الدوام بالبحث عن الفعالية القصوى لاعماله من الناحية الفنية والاقتصادية » . وأوصى المؤتمر المذكور بعقد اجتماع على مستوى وكلاء الوزارات يضم خبراء للبحث عن الوسائل لانشاء صندوق عربي مشترك للانماء على ضوء توصيات اللجنة الاقتصادية للمؤتمر . وقد عقد مؤتمر وكلاء وزارات الاقتصاد العرب بمدينة الجزائر خلال الفترة ٧-١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، وتقدم وفد دولة الكويت بمشروع اتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي المقترح . وقد أقر المؤتمر مشروع الاتفاقية الذي قدم (بعد اعادة صياغته من قبل الامانة العامة لجامعة الدول العربية) الى المجلس الاقتصادي العربي في دورته العادية الثالثة عشرة التي انعقدت بالقاهرة خلال الفترة ١٢-١٨ ايار (مايو) ١٩٦٨ . واتخذ المجلس الاقتصادي قرارا بالموافقة على هذه الاتفاقية، وبالسماح للدول التي دفعت حصتها في المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ان تعتبر هذه الحصص المدفوعة محسوبة في نسب مساهمتها في صندوق التنمية العربي ، وهذا مما يشير الى ان المجلس الاقتصادي قد جعل ، ضمنا ، صندوق التنمية بديلا للمؤسسة المالية العربية .

وتنص الاتفاقية المذكورة على انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي برأسمال قدره ١٠٠ مليون دينار كويتي . وقد اعلنت الدول الآتية باكتتابها برأس المال هذا على الشكل التالي :

	ملايين الدنانير الكويتية
الاردن	**١ر٠**
الجزائر	٢ر٠
السودان	١ر٠
العراق	٥ر٠
سوريا	٢ر٠
الجمهورية العربية المتحدة	٧ر٠
اليمن	١ر٠
الكويت	٣٠ر٠
لبنان	٦ر٠
اليمن الجنوبي	٠ر٠١
ابو ظبي	٣ر٠
قطر	٥ر٠
المجموع	٥٣ر٢١

ونصت الاتفاقية على ان يدفع كل عضو مكتتب ١٠٪ من قيمة اسهمه المكتتب بها عند ايداعه وثيقة تصديقه على الاتفاقية ، و ١٥٪ أخرى عند وضع الاتفاقية موضع التنفيذ ، على ان يسدد باقي الاكتتاب على ستة اقساط سنوية متساوية يستحق اولها بعد سنة من مباشرة الصندوق لاعماله . ويعمل بالاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق دول لايقل مجموع اكتتابها عن ٤٥٪ من رأس مال الصندوق . ومما تجدر ملاحظته ان مجموع الاكتتابات القائمة حتى الآن بلغ اكثر من ٤٩٪ من رأس المال ، فاذا نالت التصديق امكن وضع الاتفاقية موضع التنفيذ .

وقد حددت اغراض الصندوق بأنها . الاسهام في تمويل مشروعات الانماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول والبلاد العربية عن طريق :

١ ـ تمويل المشاريع الاقتصادية ذوات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروطا ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ، مع منح الافضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشروعات العربية المشتركة .

٢ ـ تشجيع توظيف الاموال العامة بطريق مباشر او غير مباشر ، بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي .

٣ ـ توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

وأجيز للصندوق ان يقوم ، بوجه التخصص ، بالعمليات الآتية :

(١) اقتراض الاموال من الاسواق الداخلية والخارجية وتقرير الضمان اللازم لذلك .

(٢) ضمان الاوراق الخاصة بالمشروعات التي وظفت فيها اموال بقصد تسهيل بيعها .

(٣) بيع وشراء الاوراق المالية التي اصدرها او ضمنها او وظفت اموالا فيها .

(٤) توظيف الاموال التي يحتاج اليها ، وما لديه من أموال الادخار ، ومايماثلها في اوراق مالية من الدرجة الاولى .

(٥) ممارسة أية عمليات أخرى تتعلق باغراض الصندوق .

وفيما خص اقتراض الصندوق للأموال فقد اجيز له ان يقترض عن طريق اصدار السندات او عن طريق فتح اعتمادات من المؤسسات العربية العامة والخاصة والافراد والمؤسسات الدورية . على انه لايجوز ان تتجاوز قيمة السندات التي يصدرها الصندوق في وقت ما ضعف رأس المال الا بقرار خاص من مجلس محافظي الصندوق يصدر باغلبية ثلثي الاصوات .

ولعل من ابرز مزايا هذا الصندوق انه يهيىء فرصة لقيام مشاريع عربية مشتركة ذوات نفع على الاقتصاد العربي بمجموعه ، كمشروع شركة الملاحة العربية، وشركة الناقلات العربية وغيرها من المشاريع مشتركة الفائدة التي سنشير اليها

فيما بعد . وقد نصت اتفاقية الصندوق على اعطاء الاولوية لمثل هذه المشاريع ، وبذلك فأن الصندوق اذ ما قام سيشكل تجربة جديدة في التعاون الاقتصادي العربي ، فاذا تحقق ، فان آمالا كثـيرة يمكن ان تعقد عليه ، خاصة وانه كفيل بأن يساهم مساهمة فعالة في توجيه المدخرات العربية نحو الاستثمار في البلاد العربية نفسها ، اذا ما أخذ على عاتقه تعبئة هذه المدخرات وتأمين ضمانة لها .

والى جانب هاتين المؤسستين الماليتين الجماعيتين ، يوجد البنك العـربي الافريقى الذي أسسته الجمهورية العربية المتحدة ، بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٧ ، على شكل شركة مساهمـة مصرية . ويقوم هذا البنك الى جانب مزاولة كافة العمليات المصرفية ، بتمويـل مشروعات التنمية الاقتصادية . وقد حدد رأسمالها الاسمي بمبلغ ١٠ ملايين جنيه استرليني مقسمة الى مليون سهم قيمة كل واحد منها ١٠ جنيهات وقد اكتتبت وزارة المالية والصناعة في دولة الكويت والافراد والشركات الكويتية بـ ٣٣٥ر٠٠٠ سهم ، كما اكتتبت المؤسسة المصرية العامة للبنوك بـ ٣٣٥ر٠٠٠ سهم أخرى ، وطرحت بقية الاسهم وقدرها ٣٣٠ر٠٠٠ سهم للاكتتاب العام في الدول العربية والافريقيـة .

أما على صعيد المشاريع الاستثمارية المباشرة ، فيذكر بأنه قد جرت المحاولات لانشاء مشروعات مشتركة ضمن نطاق جامعة الدول العربية . ومن اول هـذه المشروعات مشروع استغلال ثروات البوتاس في البحر الميت في الاردن . وقـد أقرت الحكومات العربية هذا المشروع بناء على طلب حكومة الاردن ، ووقعت فيما بينها بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ اتفاقية بتأسيس شركة مشتركة لتنفيذ المشروع ، رأسمالها ٤ر٥ مليون دينار .

وقد تعهدت عدة حكومات عربية بشراء اسهم تأسيسية بهذه الشـركة ، قيمتها على الوجه التالي :

حكومة الاردن	٥٠٠ر٠٠٠	دينار
حكومة سـوريا	٦٢ر٥٠٠	دينار
حكومة العـراق	١٢٥ر٠٠٠	دينار
الحكومة السعودية	١٢٥ر٠٠٠	دينار
حكومة لبنـان	٦٢ر٥٠٠	دينار
حكومة الجمهورية العربية المتحدة	١٢٥ر٠٠٠	دينار

وذلك الى جانب اسهم تأسيسية قيمتها الف دينار ، تعهد البنك العـربي بشرائها . أما باقي الاسهم وقيمتها ٣ر٥ مليون دينار فقد نصت الاتفاقية عـلى طرحها في الاسواق العربية خلال ستة اشهر من تسجيل الشركة بقرار من مجلس ادارتها ، وما لا يغطي من هذه الاسهم التي تطرح للاكتتاب الاهلي تغطية المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ، في حال قيامها ، وان لم تقم ، فتغطية الحكومات للدول المؤسسة بنسبة مساهمتها في موازنة جامعة الدول العربية . وقد دفعت

الحكومات العربية الموقعة على الاتفاقية اثمان الاسهم التأسيسية التي تعهـــدت بشرائها وألف مجلس الادارة من سفراء لدول العربية في عمان ٠ وطرحت الشركة أسهمها للاكتتاب العام في مطلع سنة ١٩٦٢ ، بعد خمس سنوات من التريث والدراسة ٠ وما زال المشروع يواجه عقبات وصعوبات لابد من تخطيها قبل ان يكتمل تحقيقه ٠

وفي نيسان (ابريل) ١٩٦١ ، وقعت الحكومات العربية على اتفاقيتين : احداهما تقضي بانشاء « مؤسسة الخطوط الجوية العربية » ، والثانية تقضي بانشاء « الشركة العربية لناقلات البترول » ٠ ونص مشروع مؤسسة الخطوط الجوية على ان يكون رأس مال هذه المؤسسة ١٨ مليون جنيه استرليني ، مقسم الى ١٨٠ر٠٠٠ سهم قيمة كل منها ١٠٠ جنيه ، على ان يحـــدد مجلس ادارة المؤسسة ، المكون من عضو واحد عن كل حكومة مكتتبة برأس المال ، مقـــدار اكتتاب كل دولة برأس المال ، ويتناوب اعضاء مجلس الادارة مناصب الرئاسة ونيابة الرئاسة بحسب الحروف الابجدية ، ويكون التصويت في مجلس الادارة على أساس احتساب خمسة آلاف صوت لكل عضو بصرف النظر عما يملك من الاسهم ، ثم اضافة صوت عن كل سهم يملكه ٠ ويجوز لكل حكومة ان تطرح ما لا يتجاوز ٤٩٪ من حصة اسهمها للاكتتاب الاهلي ٠ ومع ان الاتفاقية نصت على ان تتعاون المؤسسة المذكورة مع المؤسسات والشركات العربية العاملة في حقل الطيران التجاري وان توفق بين مصالحها ومصالح هذه المؤسســات أو الشركات ٠٠٠ ولها الدخول في اتفاقيات خاصة لتحقيق ذلك ، فالذي يبدو لاول وهلة ان اضافة مؤسسة طيران عربية جديدة الى المؤسسات العديدة الموجـودة المتنافسة لن يكون عظيم الفائدة ، وبخاصة لان معظم هذه المؤسسات اصبح لديها خطوط متوسطة المدى ، وان بعضها يضع الترتيبات لافتتاح خطوط أخرى بعيدة المدى ٠ وقـد صدق حتى الآن على اتفاقيـة المؤسسة المذكـورة كل من الاردن والعراق وسوريا والكويت ، ويبلغ مجموع نسب مساهمة هذه الدول المصدقة ٣٦٪ من مجموع رأس المال ، ويلزم لنفاذ هذه الاتفاقية ان يتم ايداع وثائق تصديق دول اعضاء لايقل مجموع اكتتابها عن ٦٠٪ من مجموع رأس المال ٠

أما الاتفاقية الثانية الخاصة بشركة الناقلات العربية ، فنصت على ان يكون رأس مال الشركة ٣٥ مليون جنيه استرليني وان يقسم الى ٢٥٠ الف سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات ٠ وتتألف الشركة من الحكومات العربية الراغبة في الانضمام الى الاتفاقية ، على ان تتم مساهمتها بالتساوي فيما بينها ، فاذا اكتفت احدى الدول بجزء من نصيبها وزع الباقي على سائر الدول الراغبة في زيادة نصيبها بالتساوي بينها ، ويحق لكل حكومة ان تطرح للاكتتاب الاهلي ما لايزيد عن ٤٩٪ من حصتها ٠ ونصت الاتفاقية ايضا على ان يدير الشركة مجلس ادارة مكون من عضو واحد عن كل حكومة عربية ساهمت مع مواطنيها بنسبة لاتقل عن ٥٪ من مجموع رأس المال او عضوين اذا زادت مساهمتها عن ١٠٪ ومن عضوين تنتخبهما الجمعية العمومية ٠ ولا شك في ان فكرة انشاء شركة عربية لنقل البترول فكرة صائبة ، اذ ان البلاد العربية من اهم بلاد العالم انتاجا للبترول ، ومجرد توافر

وسائط نقل البترول لديها يقوى مركزها ازاء شركات البترول . ويذكر ان في الكويت شركة اهلية لناقلات البترول ، وقد استطاعت هذه الشركة بالمساومة الخاصة ان تحصل على شروط مناسبة من شركات البترول وان تتقاضى اسعارا للشحن تفوق الاسعار السائدة حينذاك في السوق . وقد صدق على اتفاقية انشاء الشركة والبروتوكول الملحق بها كل من العراق ، وسوريا ، والجمهورية العربية المتحدة . وتبلغ نسبة مساهمة هذه الدول في رأسمال الشركة ٣ر١٣٪ ، ولكن يشترط للعمل بهذه الاتفاقية ان يبلغ نصاب الدول المصدقة عليها ٢٥٪ من رأس المال (أي ٨ر٧٥٠ مليون جنيه استرليني) .

وهناك ايضا اتفاقية مشروع شركة للملاحة البحرية العربية ، وقد صدق على هذه الاتفاقية كل من الاردن ، العراق ، سوريا ، والجمهورية العربية المتحدة. ويبلغ مجموع نسب مساهمة هذه الدول المصدقة ٥ر٥٦٪ من مجموع رأس المال البالغ ٥ر٣٠ مليون جنيه مصري ، وقد اصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول أعتبارا من ٨ تموز (يونيو) ١٩٦٥ وذلك بعد ايداع وثائق تصديق اربع دول مؤسسة يزيد مجموع اكتتابها عن ٥٠٪ من رأس المال ، وقد دفع كل من العراق والاردن ٢٥٪ من حصتها في رأس المال .

وعلى أية حال ، فان المشاريع الثلاثة الاخيرة لا تزال في مراحلها الاولى ، وهي تحتاج لتنفيذها الى تصديق بقية الدول المعنية على الاتفاقيات الخاصة بها ، ودفع المبالغ المقررة على كل دولة ، ثم انشاء مجالس الادارة وادارة العمل نفسه والمحافظة عليه . وقد اثبتت التجارب ان تنفيذ ذلك يتطلب وقتا ليس بقصير . على انه تجب الاشارة الى ان فكرة انشاء مشروعات مشتركة بين البلاد العربية فكرة سليمة ، فهذه المشروعات تهيىء فرصة طيبة للعمل المشترك وللاستثمار الاقتصادي لبعض المرافق . ولا شك في ان نجاح مثل هذه المشاريع يتوقف الى حد بعيد على وجود جهاز اختصاصي لدراسة المشاريع والمفاضلة بينها على ضوء آثارها الاقتصادية وفوائدها للبلاد العربية عموما ولبعض قطاعات الاقتصادالعربي، ومن ثم تمويل جانب منها على الاقل . ويبدو هذا ان باستطاعة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ان يلعب دورا حاسما في هذا المجال .

وسائل تشجيع الاستثمارات العربية في البلاد العربية :

يتبين مما تقدم ان استفادة البلاد العربية من الفوائض المالية العربية كانت ضئيلة حتى الآن ، وان هناك حاجة ملحة لتشجيع هذه الفوائض لدخول ميدان الاستثمار والمساهمة في دعم وتنمية الاقتصاد والمجتمع العربي . وفي رأينا انه يتوجب على الحكومات العربية ان تبذل جهودا خاصة من أجل تشجيع وتوجيه الاستثمارات ، وذلك عن طريق تهيئة الظروف وتوفير الجو المناسب للاستثمارات الخاصة والعامة على حد سواء . ففيما خص الاستثمارات الخاصة نرى بان عدم الاستقرار ، والجو العام تجاه القطاع الخاص ، وتزعزع النظام المصرفي اللبناني بعد ازمة بنك انترا في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، ادى الى تحول قسم كبير من الفوائض العربية الى خارج المنطقة العربية . ولا شك في ان وجود عدد

من شركات التوظيف المالي الاجنبية (خاصة الاميركية) في بعض الدول العربية وارتفاع معدلات الفائدة في الاسواق العالمية ، قد ساعد في دفع المزيد من الفوائض العربية الى الخارج ٠ وعلى أساس ذلك ، يمكن القول بأن الخطوة الاولى نحو أعادة اجتذاب الاموال الخاصة (من الداخل والخارج) الى ميدان الاستثمار ، يتطلب من الجهات المعنية وضع قوانين خاصة بالاستثمارات بشكل عام وبالاستثمارات العربية بشكل خاص ، على ان تبين هذه القوانين بوضوح حقوق وواجبات السلطات تجاه الاموال المستثمرة ، وضمانها من التأميم والمصادرة والاستملاك والحق بتحويل الارباح ورأس المال الى الخارج ٠ ولابد كذلك من أقرار مبدأ وجود مرجع قضائي للرجوع اليه فيما يتعلق بالاجراءات المتخذة بحق الاستثمارات الخاصة ،وايجاد تشريعات مناسبة لاصحاب الاستثمارات فيما يتعلق بقوانين الضرائب والاقامة ، وحق مزاولة النشاط الاقتصادي ، وترتيب ادارات المؤسسات المستثمرة ٠ ولا يوجد هناك أى سبب اساسي ، متى توفرت مثل هذه الظروف يمنع انشاء شركات مالية عربية للاستثمارات الخاصة ٠ ويذكر ان مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية كان قد تبنى مشروعا يرمي الى انشاء شركة برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه للاستثمار الاهلي ، اغراضها ان تبحث عن الامكانيات لتوظيف رؤوس الاموال ٠٠٠ وان تؤسس بالاشتراك مع الغير شركات أخرى للاستغلال الصناعي والتجاري والمالي ٠٠٠ وان تشترى او تتعهد بيع الاسهم والسندات المالية التي تصدرها الشركات الاخرى ٠٠٠ وتحتفظ بها وتبيعها ٠٠٠ وان تقترض من داخل البلاد وخارجها الاموال » ٠ وقد عين مشروع الشركة حدودا قصوى لنسب الاسهم التي يسمح لكل فرد او حكومة امتلاكها في رأس مال الشركة ، وحدود أخرى لنسب المساهمة في أي مشروع او أي بلد ، وذلك منعا لسيطرة افراد قلائل على الشركة ، وسعيا وراء توزيع استثماراتها على مشاريع كثيرة ، وفي جميع الدول العربية ، والقصد ان تقوم الشركة بدور المنظم والمساهم والمؤسسة في مشاريع عديدة ٠

اما فيما خص الاستثمارات العامة ، فان تشجيعها يمكن ان يتم عن طريق صندوق مشترك تساهم فيه جميع الحكومات العربية ، ويعتبر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثالا لذلك ٠ وقد طرح مؤخرا على الصعيد الرسمي موضوع انشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الاموال العربية والاجنبية المستثمرة في المشاريع الانمائية ٠ ويذكر ان مؤتمر التنمية الصناعية الذي عقد في الكويت خلال الفترة ١ ـ ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، اوصى بانشاء مثل هذه المؤسسة ، كما ان مؤتمر الغرف العربية أيد هذه الفكرة ، فأصدر توصية في دورته المنعقدة في بغداد في ٢٩ آذار ـ ٣ نيسان ١٩٦٧ بأن « تعقد اتفاقية عربية جماعية لضمان رؤوس الاموال العربية الموظفة في مشاريع انمائية في البلدان العربية ، وان تنشأ تنفيذا للاتفاقية ومعها ، مؤسسة عربية مشاركة للضمان تختص بضمان توظيف رؤوس الاموال العربية في البلدان العربية وفي البلدان الاخرى النامية التي يتفق بشأنها » ثم بحث الموضوع مجددا على المستوى العربي ، في مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب (بغداد

١٥ـ٨ـ١٩٦٧) الذي أوصت لجنته الاقتصادية باعداد قانون عربي للاستثمارات يضمن ويعطي الاولوية للاستثمارات التي تحققها مؤسسات وابناء هذه البلدان، وبدعوة لجنة خبراء بأقصر وقت ممكن لاعداد القانون ووضعه موضع التنفيذ ٠

وفي رأينا ان الامر يحتاج الى اربعة انواع من الاجراءات :

أ ـ اذا كانت دولة عربية ما راغبة في اجتذاب جانب من المدخرات العربية اليها ، فربما كان من المفيد ان تنشيء مؤسسة ، تدخل هذه الاموال بمعرفتها ، على ان يسن في الوقت نفسه قانون ينص على ان الاستثمارات التي تدخل بواسطة هذه المؤسسة وبمعرفتها تنال ضمانات وتطمينات محددة تجاه التأميم او التعويض الفوري الكامل في حالة التأميم بنفس العملات التي تدخل بها ٠

ب ـ ان وجود قانون للاستثمارات العربية في كل بلد عربي ، محدد لحقوق وواجبات هذه الاستثمارات بكافة تفاصيلها ، يساعد اصحاب المدخرات على تبين الفوائد المرتجاه ، فاذا كانت مناسبة فانها تشكل حافزا قويا للاستثمار٠

ج ـ لابد من تبسيط جميع المعاملات الادارية بشأن هذه الاستثمارات وابعادها عن تعقيدات البيروقراطية ، والا فان أى قانون ، مهما كان سخيا ، لن ينجح في استمالتها ، وفضلا عن ذلك من المفيد الا يكون تقبل الدولة مضادا لها ، ومعنى ذلك انها تحتاج الى معاملة ميسره ، مساوية لمعاملة القطاع العام في الدول التي يلعب القطاع العام فيها الدور الاساسي في الحياة الاقتصادية ٠

د ـ ان وجود قانون للقطاع الخاص في كل دولة عربية ، يساعد كثيرا في خلق الجو المناسب لاجتذاب هذه المدخرات ، والواقع ان القطاع الخاص نفسه موجود فعلا في كل الدول العربية ، بقطع النظر عن نظامها الاجتماعي ٠ كما ان الميثاق القومي للجمهورية العربية المتحدة ، على سبيل المثال ، نص على ضرورة استبقاء قطاع خاص ، واهمية هذا القطاع في مختلف مجالات التنمية ٠

فاذا رسخت هذه المفاهيم بقوانين محددة ، نشأ جو من التبين الواضح ، واستطاع اصحاب المدخرات الى جانب ذلك ان يفتشوا عن شركاء لهم في المشاريع التي يبتغون الاستثمار بها ، من بين مواطني الدول التي يجرى الاستثمار بها ٠

المقـــرر :

شكرا للاستاذ الدجاني من فلسطين امامنا الان بحثان وقد حدث تعديل بسيط البحث الاول السيطرة الاقتصادية ، الدكتور حبيب تمار من الجزائر وسوف يلقيه نيابة عنه ويعلق عليه الدكتور حافظ التكمه‌جى من العراق يتلوه الكلمة عن اقتصاديات جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية يلقيه الاستاذ الدكتور عبدالرزاق حسن نيابة عن الاستاذ محمود عبدالله عشيش من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والان ادعو الدكتور حافظ التكمه‌جى من العراق ليحدثنا عن السيطرة الاقتصادية ٠

السـيطرة الاقتصاديـة

بقلم الدكتور الطمار حامد
استاذ في كلية الحقوق والعلـوم
الاقتصادية في الجزائر

لقد بقيت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية خلال فترة طويلة تنظر الى السوق باعتبارها بنيانا تنتظم في اطاره العلاقات بين الكميات الاقتصادية وذلك بمعزل عن الاشخاص الاقتصاديين الذين يعرضون او يطلبون هذه الكميات ، وحتى المقولات التي تطورت ابتداء من الاقتراحات الكنزية لم تسلم من هـذا التبسيط الذي اخرج من التحليل الاقتصادى من جهه ، مفهوم رابطة القوة التي تحددها السلطة الاقتصادية المتواجهة ، ومن جهة اخرى ، النظام باعتباره وحدة سياسية تملك احتكار القرارات الاجتماعية الاقتصادية .

ان ادماج هذه العناصر بالتحليل الاقتصادي يعني اذا ان بعض الوحدات الاقتصادية وبعض الانظمة لها سلطة للسيطرة تعمل على تنظيم توجيه السوق وبالتالي الاقتصاد بكامله لتحقيق اهدافها الخاصة قبل كل شيء .

وعليه فان السيطرة مرتبطـة ارتباطا مباشرا بمفهوم السوق سـواء في المستوى الوطني او في المستوى الدولي ، وان اى اقتصاد بمجرد ان يختار ان يعيش بمعزل عن السوق الدوليـة يتحرر من الخضوع لظاهـرة السـيطرة الاقتصادية هذه .

واذا عرضت المشكلة بهذه الصورة فانه يتضح بان السيطرة الاقتصاديـة مرتبطة بالتطـور الهيكلي للرأسمالية التي يكون السـوق جوهرها بالذات .

ومن الواضـح ان التحليل الاقتصادى المعاصر غير الماركسي والتحليـل الماركسي يلتقيان حول هذه النقطة ولكن يفترقان عند استخلاص النتائج التي يمكن التوصل اليها ، وفي هذا الاطار نجد اقتصاديا فرنسيا غير ماركسي ومؤكد بنفسه على صفته هذه ، هو السيد فرنسوا بيرو ، ارتبط اسمه في الوقت الحاضر بتعريف اثار السيطرة الاقتصادية وبتحديد معالمها .

وعند عرض مفهوم السيطرة يقترح الاستاذا فرانسوا بيروان تقديم أداة للتحليل العلمي تهدف اولا الى فهم طبيعة العلاقات التجارية التي تسود الوحدات الاقتصادية . وتهدف كذلك الى ايضاء كيفية نشوء هـذه العلاقات وما هي أهـم النتائج المتوقعة منها .

واننا نعتقد ان من المفيد ان نستعرض نظرية السيد بيرو لانها تساعد على

LA DOMINATION

استخلاص الاراء المهمة التي تسهل فهم الواقع الذي يحاول التعصب السياسي ان يطمس معالمه ٠

١ ـ ان القوة المسيطرة تظهر للعيان كوحدة اقتصادية تملك كيانا يهيىء لها امكانية السيادة الكافية على السوق بحيث تستطيع ان تكيفه وتوجهه لتحقيق اهدافها بالدرجة الاولى ، وعليه يجب تحديد العناصر التي تكون الاثار الناتجة عن السيطرة ٠ ويجدر ان نوضح اضافة الى ما سبق ان الوحدة الاقتصادية المسيطرة بامكانها ان تكون وحدة بسيطة وفي هذه الحالة تتمثل بالمشروع الاقتصادي وبامكانها ان تكون على وجه الخصوص وحدة معقدة سواء كانت وحدة استهلاكية او وحدة انتاجية ، وهنا نحن امام الوحدة التي تمثلها الدولة ٠

٢ ـ يعتبر الاقتصاد الوطني بالتأكيد وحدة معقدة لكننا نعلم بان كيان هذا الاقتصاد ، تدفقاته الداخلة (in-puts) وتدفقاته الخارجه (out-puts) يعتمد على تطور الكيانات المكونة له ٠ وان نتائج الاقتصاد الوطني تتوقف على المشاريع سواء المسيطرة او المسيطر عليها وعلى الوحدات المستهلكة وعلى الدولة ٠

ونظرا لاننا امام حالة اقتصاد سلع أى ليبرالي لذا يلزم ان ندرك ان الدولة هي عبارة عن نظام يقوم المبدأ العام للحكم فيه على :

ـ العمل بالكيفية التي تجعل الاطار العام مقبولا من قبل مجموع الاطراف الاقتصادية ٠ أو بعبارة اخرى ان تكون السيطرة التي تمارس من قبل احد المشاريع او عدد منها مقبولة من قبل مجموع الاطراف الاقتصادية ٠

ـ العمل بصورة تجعل تكوين التبادل الدولي ملائما للزيادة القصوى **للمجالات الدائنية التي هي بحوزة مجموع الاطراف الاقتصادية** وليس بالنسبة للمشاريع المهيمنة التي تتعامل بالبيع والشراء مع الخارج فقط ٠ ان الدولة هي التي تنظم التبادل الدولي بحيث انها تستطيع ان تحد من الفائدة التي تحصل عليها الوحدة المهيمنة في مستواها الادنى ٠

لذا يصعب ان نرى الدولة باعتبارها وحدة اقتصادية تدار مؤسساتها بواسطة مركز مقرر ، بصورة تكون آثار السيطرة التي تمارسها بمستواها الاقصى ٠

٣ ـ ان هدف الدولة لايقتصر على الجانب الاقتصادي ، لان هذا الهدف يتحدد في الواقع ان القوة المهيمنة ، على مستوى المشروع الواحد تعتبران تعبيرين مميزين لحقيقة واحدة ، لكن ذلك لايبقى صحيحا في مستوى الدولة

في ضوء عقيدة معينة او ايديولوجية معينة اى مايرسمه المجتمع بالنسبة لمستقبله ولمكانته في العالم . وهكذا فان المانيا النازية في بحثها للحصول على القوة العسكرية توصلت اليه عن طريق الانغلاق الكامل لاقتصادها والى حالة من الانطواء على النفس بينما تنطوي ظاهرة السيطرة على موقف هجومي من الناحية الاقتصادية . ان مثال الولايات المتحدة يوضح ذلك .

ان السيطرة هي شيء موضوعي ينبثق من البنيان الاجتماعي — الاقتصادي للاقتصاد الوطني وليس من الجانب السياسى او من جانب النظام وان الهيمنة هذه ستبقى مهما كان الهدف السياسى المنشود ومن جهة معاكسة ، نرى ان الكفاح ضد الهيمنة يمر عبر التعديل الهيكلي للاقتصاد الخاضع .

٤ — وعندما ندرس الموضوع في مستوى المشروع الوطني ، من الواضح ان المشروع المهيمن الذي يملك قوة تفاوضية عالية (bargaining power) تكون له سيطرة واسعة على عرض البضاعة او الخدمة ، لكن في حالة الاقتصاد اللبرالي تفلت منه تكوين الطلب بصورة تامة او الى حد بعيد. وفي حالة الاقتصاد الدولي ، يكون الاقتصاد المهيمن متمثلا بحساب خارجي للاستيراد والتصدير الذي هو عبارة عن حساب باقي العالم بالنسبة للاقتصاد الوطني . ان عرض الاقتصاد المهيمن يمثل الطلب من باقي العالم والطلب من الاقتصاد المهيمن هو العرض من باقي العالم . وان الاستقلال بالنسبة للسوق يعني الحصول على السيادة بالنسبة للعاملين المكونين للسوق اى العرض والطلب ، وبنفس الوقت يعني تحديد العرض والطلب لباقي العالم من قبل الاقتصاد المهيمن (المسيطر) .

— بالنسبة للكميات : يحدد الاقتصاد المسيطر (المهيمن) اتجاه التدفقات الحقيقية ويعارض كل تعديل يعمل على التقليل من مركزه المهيمن .

— بالنسبة للاسعار : يفرض الاقتصاد المسيطر اسعارا لاتأخذ أبدا بالاعتبار شروط الانتاج في اقتصاد الدول البائعة او القوة الشرائية في هذه الدول وانما تنبثق من ضرورات تنمية الاقتصاد المسيطر نفسه

٥ — ولا يبقى للدول الخاضعة الا امكانية تنظيم انتاجها بحيث تستطيع ان تبيع اكبر كمية بأقل سعر . ان الاقتصاد المهيمن هو الذي يقرر الكميات المتبادلة ، وينتج عن ذلك اختلافات موجبة او سالبة بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية بالنسبة لعدد كبير من الدول الخاضعة يمكن ان تشكل المصدر الوحيد لتمويل البضائع الانتاجية المشتراة من الدول المهيمنة وبعملتها وعليه فان العملة الاخيرة تصبح كذلك اساس تحديد التدفقات برؤوس الاموال . ان رؤوس الاموال هذه تقرر التطور الهيكلي لاقتصاديات

الدول الخاضعة وهكذا نرى كيف ان كل تطور في الكميات في المدى القصير ، كل تطور في بنيان الدول المسيطرة يؤدى الى تغيرات تطرأ على بنيات اقتصاد الدولة (او الدول) الخاضعة ٠

٦ ـ وهكذا فان قوة الهيمنة التي تعرف باعتبارها السيادة الكاملة على تدفقات البضائع وتدفقات رؤوس الاموال تنطوى على وجو جهاز انتاجي عالي التطور بحيث يجرى بيع البضائع الانتاجية وبيع الحاجيات الاستهلاكية بكميات كبيرة وباسعار متوسطة ٠ لكن يلزم كذلك وجود سوق داخلية واسعة الى حد كاف بحيث لا يشكل التصدير الى السوق الخارجية بأى حال من الاحوال الا مجالا ثانويا وليس ضرورة تتعلق بهيكل الانتاج ٠

٧ ـ واذا تركنا الان النظر الى الاقتصاد الوطني ككل ولم نعتبره الا اطارا امكانيا تعمل داخله وحدات اقتصادية منها الوحدات المهيمنة ومنها الوحدات الخاضعة ، فان التبادل الدولي يصبح عبارة عن شبكات من البضائع والخدمات ورؤوس الاموال متصلة بين الوحدات الاقتصادية في الدول موضوع التبادل ٠ ان العلاقات بين الدول هذه تعتمد على درجة الهيمنة التي يملكها كل من المشاريع في كل من الدول ٠ وفي مثل هذه الحالة وبالنسبة لسوق معينة نرى أن الاقتصاد (أ) يمارس آثار الهيمنة على الاقتصاد (ب) اذا كان المشروع في البلد (أ) الذي له صلة بالمشروع في البلد (ب) يملك قوة تفاوضية أكبر ومتقدما اكثر من ناحية تكنيكية ويتمتع بسوق داخلية أوسع ٠

ان الاقتصاد المعين يعتبر اقتصادا مهيمنا عندما تكون وحداته الاقتصادية بالنسبة لمجموع الطلب وبالنسبة لمجموع العرض في مراكز مهيمنة ، أو عندما تكون السلع والخدمات التي تبيعها مشاريع هذه الدول ذات طابع حيوي وضروري بالنسبة للدول الخاضعة بدون أن يكون العكس بالضرورة صحيحا ٠ وفي هذه الحالة ، يجدر أن نأخذ بنظر الاعتبار عنصرا ثالثا هو طبيعة البضائع والخدمات التي تدخل نطاق التبادل ٠ واذا اخذنا بالتعابير التي يستعملها السيد بيرو فان سلع الانتاج وؤوس الاموال المالية تعتبر بالتأكيد من الاموال التي تخص المناطق ذوات الهيمنة الفعالة ٠ وان الدول التي تملك امكانية عرض هذه الاموال هي في مركز ممتاز والوحدات الاقتصادية لهذه الدول تعتبر وحدات مهيمنة بالنسبة للوحدات الاقتصادية للدول الاخرى التي تطلب هذه البضائع والاموال للسير بعملية الانتاج ٠

٨ ـ وباختصار فبالنسبة للسيد بيرو ، تتحدد الهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولي بعامل القوة التفاوضية وعامل سعة الاقتصاد الوطني وعامل طبيعة السلع والخدمات المتبادلة ٠ فالاقتصاد المهيمن له كيان اقتصادي متكامل

ويملك سوقا واسعة ، انه اقتصاد يتميز بدرجة عالية من التصنيع وتتصف وحداته الاقتصادية بالتنظيم والتركيز ٠

٩ ـ لهذا يلزم النصر ليس الى اقتصاد دول مهيمنة وانما الى مشاريع مهيمنة ٠ يجب عدم النظر الى الاقتصاد الامريكي وانما الى الشركات الامريكية التي تمارس بالنسبة لمجموع العالم المفتوح (التجاري) (extravertion) آثار الهيمنة ٠ ان هذه الشركات هي وطنية لكن لهما نزعة للتوسع العالمي ٠ ولا يمكننا ان نفهم في الواقع التبادل الدولي دون الالتفات الى وجود الوحدات (الشركات) الدولية (أو العاملة في عدة دول) ٠ ونستنتج مما سلف ان آثار الهيمنة لاتكون الا بالنسبة للشركة التي على اتصال بالسوق العالمية والتي تستطيع ان تحدد تركيب هذا السوق ٠ ان مفهوم الهمنة ليس له مدلول اذا الا بالنسبة للعالم الرأسمالي ٠ لكن يجدر أن نشير الى ان الهيمنة التي يمارسها العالم الرأسمالي على باقي العالم (وكذلك الهيمنة التي تمارسها بعض الشركات على العالم الرأسمالي نفسه) لايمكن ان تعزي الى العناصر الثلاثة التي استخلصها السيد بيرو وانما تتسع لتضم عناصر اخرى اجتماعية ٠

١٠ـ ان السيد بيرو يقترح في الواقع للكفاح ضد الهيمنة الامريكية عدة اجراءات مثل التنظيم الجماعي للطلب واستعمال الاعتمادات وتغيير تركيب الاستيرادات الامريكية٠ وباختصار يطلب السيد بيرو من الشركات الامريكية المهنية تنظيم التداول النقدي اى التأثير على تكوين الفائض وتغيير العلاقات القائمة بين الشركات وبعبارة اخرى اضعاف هيمنة بعض الشركات ٠ ان موقف السيد بيرو يتضمن الطلب من الرأسمالية المعاصرة ان تصلح نفسها ٠ ويعتبر موقفه هذا تعبيرا خالصا عن حسن النية بهذا النظام وبنفس الوقت ينطوي عن تناقض خطير ، لان السيد بيرو نفسه في كتابه «اقتصاد القرن العشرين» كشف التطور الضروري الذي تسير به الرأسمالية نحو الاحتكار ونحو تحويل السوق الى حالات التنافس الاحتكارى ٠ فبالنسبة للسيد بيرو يعتبر الهيمنة نتيجة لتطور بنيان الرأسمالية بالذات ٠ وان موقف الماركسية على وجه الدقة يرتبط بهذا الشأن بين هيمنة النظام الرأسمالي والتطور الهيكلي للرأسمالية ٠ لكن السيد بيرو لا يحب ان يكون ماركسيا ويطمح بتجاوز الماركسية لهذا فانه يقع في التناقض ٠

ويبدو لنا من الضروري اكمال البحث الفني لمفهوم الهيمنة باضافة بحث اجتماعي (سوسيولوجي) يدخل في التحليل العناصر السياسية وعناصر الستراتيجية الحربية ٠ وهذا ما تفعله النظرية الماركسية التي التي تستنتج منها فكرتين لهما قوة كبيرة في العمل :

ـــ ان الهيمنة على العالم غير الاشتراكي تمارسه الاحتكارات الرأسمالية الاوربية والامريكية والاحتكارات الكبيرة العالمية ٠

— تعتبر هذه الهيمنة شرطا للمحافظة على النمو الاقتصادي المرتفع لاقتصاد الدول الرأسمالية المتطورة . وان هذه الهيمنة تنطوى على استغلال العالم غير الاشتراكي وغير المتطور .

١١ـ الهيمنة على العالم غير الاشتراكي تمارسه الاحتكارات الرأسمالية الاوربية والامريكية والوحدات العالمية الكبيرة : تطلق الماركسية على ظاهرة هيمنة العالم السلعي من قبل الاحتكارات الرأسمالية اسم الامبريالية وان الماركسية اعطت تفسيرين اساسيين للهيمنة الامبريالية يؤديان الى نفس النتيجة . الايضاح الاول هو نظري جاءت به روزا لوكسمبرك وينص على ان الهيمنة الرأسمالية مرتبطة بواقع حاجة الرأسمالية الضرورية للسيطرة على اسواق لتصريف منتجاتها ليتسنى لها المحافظة على مستوى مرتفع من النمو . وان الايضاح الاخر الذي هو بالضرورة ذو طابع تاريخي قد قدمه لينين وينص على ان الامبريالية هي مرحلة طبيعية تمر بها الرأسمالية اثناء تطورها الهيكلي . ويمكن تلخيص رأى لينين بهذه العبارة « ان الامبريالية هي عبارة عن الرأسمالية بعد أن وصلت مرحلة من التطور تأكد فيها هيمنة الرأسمال المالي والاحتكارات واحتل فيها تصدير رؤوس الاموال مركز الصدارة وابتدأ فيها تقسيم العالم بين الترستات العالمية وانتهى تقسيم جميع أراضي الكرة الارضية بين الدول الرأسمالية الكبيرة » .

١٢ـ الهيمنة تعتبر شرطا للمحافظة على النمو الاقتصادي المرتفع لاقتصاد الدول الرأسمالية المتطورة ، وتنطوى على استغلال العالم غير الاشتراكي وغير المتطور : ان مفهوم الامبريالية يعتبر مفهوما اساسيا وقد كان مفيدا للتحليل الاقتصادى لعملية التبادل الدولي على وجه الخصوص . وقد ساعد على تعيين طبيعة واتجاه تدفقات البضائع والخدمات ورؤوس الاموال التي تشمل العالم بصورة دقيقة . وان التحليل الحديث قاد في الواقع الى استنتاج ان التخلف الذي نعرفه يرتبط بصورة وثيقة بظاهرة الهيمنة التي يمارسها العالم الرأسمالي على باقي العالم . وان هذه الهيمنة تتميز بثلاث مميزات خاصة هي :

أ ـ التبعية التجارية : بالنسبة لتركيب التبادل الدولي يمكن ان نتناول الصورة المميزة لتقسيم العمل الدولي التي نحصل عليها عند تحليل المبادلات بين العالم الثالث والدول الرأسمالية المتطورة . ففي الوقت الذي تتألف مبيعات الدول الاولى الى الدول الثانية بنسبة تسعة أعشار من مواد خام وشبه خام تؤلف مبيعات الدول الثانية الى الاولى بنسبة ٧٩٪ من المنتجات المصنوعة . ومما يعتبر بالغ الخطورة ان هذا التخصص بالنسبة لعدد كبير من دول العالم الثالث يعتبر تخصصا الى مدى بعيد جدا . ونلاحظ كذلك اعتماد هذه الدول الى

حد كبير على تصدير منتوج واحد كالقطن الذي يشكل حوالى ٥٠٪ من صادرات الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والقهوة التي تشكل ٧٢٪ من مجموع صادرات كولبيا · ومن الملاحظ ان ٩٠٪ من موارد الميزانية العراقية تأتي من العوائد النفطية ·

أما من ناحية نسب التبادل التجاري فمنذ الحرب العالمية الثانية يلاحظ ان اسعار المواد الاولية التي تصدرها دول العالم الثالث قد انخفضت أو ارتفعت بسرعة أقل تماما من اسعار المواد الصناعية التي تستوردها نفس دول العالم الثالث من الدول الرأسمالية المتطورة · وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب المنافسة الشديدة بين دول العالم الثالث وما ينجم عنها من تدهور في نسب التبادل التجاري · وان هذا الوضع يعني ان الموارد المستحصلة من تصدير كمية معينة من المنتجات الاولية تسمح باستيراد كميات أقل فأقل من المنتجات الصناعية ·

يقول السيد بيير جالي :

« باختصار ، في مرحلة من مراحل التخلص التام من الاستعمار ، نرى ان التقسيم الدولي للعمل الذي هو هدف وحصيلة الامبريالية، لم تخف وطأته وانما بالعكس أخذ يزداد بصورة موضوعية · فبالنسبة لبعض الدول انتاج المواد الاولية والمنتجات الاستراتيجية المصدرة بحالة خام او شبه خام وما ينتج عن ذلك من مستويات معيشة غير انسانية ، وبالنسبة للدول الاخرى ، المعامل والتعجيل بالتصنيع والمستويات العالية في مستوى العيش التي تنجم عنها »·

ب ـ التبعية التكنولوجية : ان حاجة الدول المتخلفة لاقامة المعامل الحديثة تتطلب شراء براءات الاختراع · وهذه البراءات هي على العموم مملوكة من قبل الشركات الاجنبية · وان الحصول على هذه البراءات اصبح من الصعوبة بمكان لان هناك تشريعات حازمة تحميها· وان اخراج هذه الاختراعات الى حيز العمل يتطلب مستوى عاليا من التقنية لايملكه الا اصحاب هذه البراءات · وان التبعية التكنولوجية تظهر بواقع ان المصانع تبقى تحت رحمة الشركات الاجنبية من هذه الناحية · وان الارباح التي تحصلها الشركات الاجنبية من وراء قيامها بالادارة الفنية تساعدها في تمويل البحث العلمي ، وهذا يخلق فجوة اكبر فأكبر بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية المتطورة · ويمكن الكلام بالتالي عن التخلف التكنولوجي

ج ـ التبعية المالية : ان الدول المتخلفة تجد نفسها في حالة من التبعية المالية اما بسبب انتمائها الى منطقة مالية واما بسبب واقع ان القسم

الاكبر من واردات التصدير تدفع لها بعملة واحدة وان هذه التبعية تضاف الى التبعيات السابقة التي مررنا عليها ٠

وان انتماءها الى منطقة مالية يسهل تحويل النقود الى البلد المهيمن حيث يوظف بصورة دائمة توفير هذه البلدان ٠ ومن جهة اخرى ان هذا الانتماء الى منطقة مالية يربط الدول المتخلفة بالتقلبات التي يتعرض لها البلد المهيمن ٠ ويضاف الى ما تقدم ان القسم الاكبر من التجارة الخارجية لهذه الدول هي بصورة عامة تجري بين اعضاء هذه المنطقة المالية ٠

وفي الختام يمكن ان نؤكد بان الاستعمار قد زاد تفاقم حالة التخلف ٠ واصبحت هذه الحالة تتميز بانطباق حالتين من حالات الاستغلال الامبريالي فرضت من قبل الاخير ٠ فالفائض الاقتصادي المتوفر في الاقتصاد المتخلف يجري ، من جهة ، سلبه من قبل الاقتصاد الرأسمالي ولصالحه ، ويجري تبذير الباقي من قبل الطبقات المحلية المهيمنة ، ولا يبقى بعد ذلك أي شيء يسمح بميلاد عملية توسيع الانتاج باعتبارها الشرط اللازم لكل تطور ٠

١٣ـ اننا اذا ننتمي الى بلدان لا زالت اقتصادياتها خاضعة للرأسمالية العالمية وللاحتكارات العالمية على وجه الخصوص ٠ ويجب ان نوضح بدقة أن العالم العربي ، الذي يزخر بالامكانات الثورية وفي الوقت الذي لازالت به الرجعية تملك أسلحة قوية وخاصة استغلال العواطف الدينية لجماهيرنا المؤمنة ، هذا العالم معرض باستمرار للاعتداءات بسبب الثروات الطبيعية الطائلة التي تزخر بها تربته ٠ وبلا أدنى شك ان اسرائيل التي هي عبارة عن امتداد طبيعي للاحتكارات الامريكية واداة لتنفيذ مخططاته في العالم العربي ، تحقق بوجودها في المنطقة هدفا مزدوجا :

— التخويف من جهة ٠

— ودفع العالم العربي على تبديد اموال طائلة في التسلح سواء في شراء الاسلحة او في بناء الصناعات المنتجة للاسلحة ٠ ويشكل هذا التوجيه احد الاشكال الاساسية لعمل الرأسمالية العالمية التي تهدف من ورائه أيقاف عملية التطور الاقتصادي للدول المتخلفة وتعزيز هيمنتها على هذه الدول ٠

ففي خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ ازداد مجموع صادرات الدول المتخلفة بمعدل سنوي قدره ٢ر٤٪ وان هذه الزيادة تعود تقريبا بكاملها الى زيادة تصدير النفط الخام نظرا لان الدول المتخلفة المنتجة للمواد الاولية (عدا النفط) لم ترتفع صادراتها الا بنسبة ١٪ سنويا فقط ٠ ان هذه الزيادة تذهب بالدرجة الاولى الى الدول الرأسمالية المتطورة وتؤدي الى زيادة هيمنة الاحتكارات الرأسمالية على اقتصادنا وبصورة عامة على

العالم . صحيح ان هذه الصادرات تسمح للحكومات العربية الحصول على موارد مالية هائلة ، لكن المهم أن نعرف كيف تستخدم هذه الموارد . ان الصناعة الثقيلة بصورة خاصة والتصنيع بصورة عامة اللذين يعتبران ضمانا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي يكلفان غاليا ويستلزمان في البداية أن ينحى جانبا مبدأ الربحية بالمدى المتوسط . وحيث ان الوسائل المالية متوفـــرة فبدلا من أن تترك تحت تصرف البورصات البريطانية والامريكية يجدر ان توضع لخدمة تصنيع بلداننا وبهذا الشكل يمكن شراء الاساس الذي يقوم عليه استقلالنا وسعادة بلداننا بمجموعها وذلك بقبول الاستغلال الموقت لثرواتنا من قبل الرأسمال العالمي .

١٤ـ ومن العبث ان نفكر بامكان القضاء على روابط الهيمنة وذلك بالعمل ضدها. وان حلا من هذا النوع لا يعتبر ممكنا . ففي الواقع ليست روابط الهيمنة الا مظاهر لحالة هيكلية خاصة ناتجة عن الهيمنة . وان اقتصـــاد بلداننا يعرف ثلاث حالات :ـ

ـــ الازدواجية : فان القطاعات الاقتصادية المختلفـــة هي في مستويات مختلفة من التطور ولها أهداف مختلفة . يضاف الى ذلك ان نفس القطاعات الاقتصادية تبدو وكأنها عوالم اقتصادية متناقضة وأحدها منفصل عن الاخر : مثل الزراعة الحديثة والزراعية التقليدية . وهذا يعطي طابع التفكك لاقتصادنا .

ـــ مفتوح على الخارج ( ) : ان اقتصاد بلداننا يعيش في حلقة مفتوحة على الخارج الذي نعتمد عليه في معيشتنا .

ـــ ضعف التصنيع : يقتصر على القطاعات الاستخراجية او على تحويل المنتجات الزراعية .

ان القضاء على الهيمنة لا يكون مجديا الا بالضرب بمستوى الكيـــان الاقتصادي لهذه البلدان . فاقتصاد اوطاننا لابد أن يعاد بناء هياكله على اساس جديد لاقتصاد وطني ومستقل .

١٥ـ ان النماذج النظرية للتنظيم الاقتصادي التي صاغتها النظريات الكلاسيكية الحديثة والتي تقوم بالاساس على الاستنتاجات الكنزية هي عديدة لكنهـــا تصطدم عموما باعتراضين اساسيين لا يبقيان لها أية قيمة بالنسبة لاقتصاد بلداننا :

ـــ انها لا تهتم الا بالكميات الاقتصادية : الاستثمارات الدخول ... الخ وتهمل الكيانات الاجتماعية التي يقع عليها انتاج هذه الكميات .

ـــ انها تنسى بان اقتصاد بلداننا له بنيان خاص به يتميز بالازدواجيـــة والانفتاح نحو الخارج وانعدام التصنيع . ولهذا فان الكفاح من اجل الاستقلال الاقتصادي يمر حسب رأينـــا حسب نمـــوذج للتطـــور

الاقتصادي يأخذ على عاتقه الاتجاهات الثلاثة الرئيسية التالية ٠

١٦ـ انشاء صناعة قائمة على الصناعة الثقيلة وعلى الصناعات التصنيعية أى الصناعات القادرة على تحريك عملية تصنيع مضاعفة الى اطول مدة ممكنة٠٠ وان هذه الصناعات يجب ان تستخدم موادنا الاولية ومصادرنا للطاقة وتضعها في خدمة اقتصادنا الوطني ٠ ويصعب علينا الاستمرار على قبول واقع النفط ليس له الاسبقية في بناء اقتصادنا ، وتنميته بالمدى البعيد وزيادة قوته ٠

١٧ـ لكن الصناعة التقيلة تتطلب توسيع السوق الداخلية وربما تتطلب وجود سوق في المنطقة ٠ وان العالم العربي متقارب جغرافيا الى حد الكفاية بحيث يشكل سوقا مشتركة ممكنة لمنطقة الدول العربية ، وستتسع هذه هذه السوق في المستقبل عندما تتغير الهياكل التقليدية للسكان الذين يعيشون على الزراعة والذين يشكلون حوالي ٧٠٪ من مجموع السكان ٠ ان هؤلاء السكان يعيشون في حالة اجتماعية وحالة من التجانس البعيد الاثر بحيث أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية مرتبطة احدها بالاخر ارتباطا قويا ٠

المطلوب هو تغيير الجمود الاجتماعي لسكان الريف بعمل يحركهم ويجبرهم بسعته ووسائله نتائجه على اصلاح اوضاعهم على اساس اقتصادي جديد ، والمطلوب وفهم عملية التجديد والتقدم التكنيكي وقبول فكرة التنمية ٠ وبهذا المعنى يمكن ان يعتبر الاصلاح الزراعي باعتباره الرفض لفكرة الملكية التقليدية للارض كأساس وحيد للحياة العائلية الزراعية ، احدى الاهداف الرئيسة التي يجب ان تعمل من أجلها الدولة ٠

وان فكرة اصلاح الوسط الاجتماعي الذي يهيء الفرصة لان يعطى عمل الاصلاح الزراعي مفعوله يجب ان تنطوى على :

— الزيادة القصوى في تكوين الرأسمال الاجتماعي وذلك بتعبئة الموارد المادية التي نصيبها الاكتناز غالبا وبتعبئة العمل المبذر ٠

— توزيع الدخل وفقا لنسب جديدة تعطى بها الاسبقية للاستثمار على الاستهلاك والاكتناز ٠

١٨ـ وفي نطاق هذه الافاق يعتبر التكوين المخطط للكوادر احد الاهداف الاساسية للعمل الحكومي ٠ ويجب ان ندرك ان تكوين الكوادر باعتباره احدى الحلقات الخاصة والمهمة في نشر التعليم ومكافحة الاميه بشكل احد الشروط الضرورية لاحداث التغيير في الاقتصاد الوطني ٠

ان تعميم التعليم يشكل عاملا من العوامل التي تساعد على اضعاف الجمود الاجتماعي وجزءا مهما من سياسة اعادة البناء الاجتماعي ٠ ان التعليم يساعد على فهم أحسن للكون ويسمح للحكومة الحصول بصورة أسهل على

تعاون السكان عن طريق الاعـــلام · وبعبارة أدق يعتبر تكوين الـكوادر عاملا مهما من عوامل احداث التغيير في الاقتصاد الوطني لانه يهيىء للوطنيين السلطة على الاقتصاد الوطني وعلى اعادة توجيهه نحو الاهداف الوطنيـــة للتطور ·

ويمكن ان يعتبر توسيع الاستثمار واختيار مجالاته احد الامثلـــة البارزة في هذا الحقل · وان العمل ورأس المال يوجدان في حالة من التلازم والتأثير المتبادل وان مردود اى من العاملين السابقين يعتمد على التحويرات التي تدخل على الاخر · وان عائد رأس المال يتوقف على قيمـــة الـكوادر التي تستخدمه والكوادر المدعوة لادارته · ومن المؤكد ان انتاجية العمـــل تعتمد على طبيعة رأس المال الذي يستخدم في ظله · لكن بالنسبة لكميـة معينة من رأس المال تتحدد انتاجية العمل بقيمة الاخير وبعامل التنظيم · لهذا فان تكوين الكوادر يظهر كشرط اساسي في احداث التغيير وفي تطور اقتصاد البلدان المتخلفة ·

١٩ـ ان عملية التصنيع وانجاحها عن طريق اعادة بنيان القطاع الزراعي عـلى اساس من الاصلاح الزراعي الجذري وعن طريق تكوين الكوادر لا يمكن ان يتم لها التوفيق الا في اطار منظم وفي ضوء آلية لتعبئة الجماهير الشعبية· وبعبارة اخرى لا يمكن التوصل الى الاستقلال الاقتصادي والتنمية السريعة والرفاه العميم الا باختيار نموذج للتطور مخطط واشتراكي ·

حسب رأينا يعتبر هذا النموذج الوحيد الذي يكفل لاقتصاد بلداننا تكوين قوة اقتصادية حقيقية تستطيع الصمود في وجه كل هجوم · أنه يؤلف الحـــل الوحيد الذي يسمح لجماهيرنا التخلص من التخلف الاجتماعي وتقديم مساهمتها الفعالة في تطور الانسانية كما عملت في الماضي ·

المقرر : شكرا للدكتور حافظ التكمجي من العراق الان قبل أن اتنـــاول البحث الاخير أود ان اذكر تنظيما لعملية التعليق أن الدكتور فاضل الجلبي من العراق سوف يعلق على بحث الدكتور ديب ابو عسلي من سوريا والاستاذ برهان الدجاني من فلسطين سوف يعلق على بحث الدكتور نعيم الشعار من ســـوريا والدكتور فوزي القيسي من العراق سوف يعلق على بحث الاستاذ برهان الدجاني من فلسطين والان ادعو السيد الدكتور عبدالرزاق حسن ليتكلم عن اقتصاديات اليمن الجنوبية الشعبية ·

نظرة عامة عن اقتصاديات جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

الدكتور عبدالرازق حسن :

اخواني بالنيابة عن الاستاذ محمود عشيش سوف اعطي كلمة سريعة عن اقتصاديات اليمن الجنوبية الشعبية وهذا الموضوع مرتبط بموضوع جلستنا اليوم وهو عن اقتصاديات الدول العربية في علاقتها بالخارج وكيف اثر هذا الوضع الكيان الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية واسف اذا كنت منتظرا الدكتور الاستاذ عشيشي سوف يقدم مذكرة مكتوبة ولكني علمت بان في المضبطة مذكرة كاملة بهذا الموضوع ٠

كما نعرف استقلت اليمن الجنوبية الشعبية في نوفمبر سنة ١٩٦٧ بعد احتلال بلغ حوالي ١٤٢ سنة وبمعنى ادق المرحلة التي ابتدا فيها الاستعمار البريطاني يحتفظ بمراكز أساسية للسيطرة على البلاد العربية كما لو اعدنا بعض التاريخ نجد انه بدأ في بعض المناطق الموجودة في منطقة باب المندب ومنطقة عدن واعقبها في بعض المناطق الموجودة في شمال البحر الابيض كنقط ارتكاز تقف في خط للدفاع عن كيانه وعن امكانياته في الهند وفي اسيا ، سكان اليمن الجنوبية الشعيبة لا يزيد عن مليون ونصف الى مليون وربع ومتوسط الدخل يعتبر من أكثر الدخول انخفاضا في البلاد العربية فلا يتعدى اربعين دينارا ، لو نظرنا الى أقتصاديات هذا البلد فسنجدها تبلور شكل الاقتصاديات التابعة وهي اذ تعبر عن ذلك تفيد الاف الاقتصاديين جدا في هذا المجال ٠ فنلاحظ مثلا ان اول ظاهرة لذلك انه حتى الاستقلال كانت ٩٨٪ من الارصدة الاجنبية موجودة بشكل استرليني وهذه سواء كانت ارصدة غطاء نقدي او ارصدة خاصة بالمكافآت عن طرد الخدمة للعاملين أو للاحتياط الحسابي في شركات التأمين الى اخره ٠ جميع البنوك العاملة هي عبارة عن بنوك أجنبية او بمعنى أدق فروع لبنوك أجنبية عددها ستة اذا استثنينا بنكا واحدا وهو البنك العربي – فرع البنك العربي – ونسبة الودائع تكون نسبة ضئيلة جدا ٠ بقية البنوك كلها بنوك انكليزية فيما عدا بنك واحد وهو بنك باكستاني ٠

ارتبطت اقتصاديات اليمن الجنوبية ارتباطا كبيرا او شبه تام باقتصاديات بريطانيا حتى ان كثيرا من المشروعات التي أقيمت في المنطقة كانت نتيجة لارتباطها بظروف لا تخص التنمية الداخلية للبلد وانما لظروف خارجة عنه مثلا انشاء المصفى للبترول في سنة ٦٤ جاء عقب تأميم مصدق للبترول في ايران ٠ زراعة القطن في المنطقة ايضا ومنطقة لحج القطن طويل التيلة جاء بعد خروج الانكليز من مصر في اواخر الحرب العالمية الثانية ، حتى المحاصيل التي بدأت تزرع في منطقة بين اولجج للمناطق المحصورة بين عدن والجمهورية العربية اليمنية محاصيل زراعية وخضر وخلافها قائمة اساسا لاستهلاك القوات الاجنبية التي كانت موجودة ٠ شركات التأمين لجماعة معينة اذ ليس هناك شركة تأمين واحدة وطنية وان جميعها فروع لشركات تأمين أجنبية٠

وبالتالي كما ذكرت الاحتياطات الحسابية جميعا وبلا استثناء موجودة في الخارج. كل العمليات التجارية تقوم بها الشركات وهي أيضا فروع لشركات اجنبية والانسان يلاحظ في تجواله في السوق جميع منتجات البلاد الغربية الانكليزية ، الفرنسية ، الامريكية ، اليابانية ولا يجد أو يكاد لا يجد أية منتجات لاي بلد عربي في المنطقة . بالرغم من الاهمية الاستراتيجية وبالرغم من الاقتصاد الطبيعي لهذا البلد ، ان هذا يشكل كثيرا من المشاكل ومما يزيد المشكلة حدة انه عند انسحاب بريطانيا من مصر نتيجة لمعاهدة سنة ٩٥٤ انشأت قاعدة في المنطقة وترتب عليها زيادة القوة الشرائية المفروض في البنوك التجارية انها في شكلها الطبيعي كما نعرف تصر على الا تتدخل في عمليات انشائية لكنها شجعت مشروعات البناء ، مشروعات الاسكان هذه بالاضافة لما كان يدفع من المقدمات لانشاء هذه المساكن ، أصبحت مناطق كبيرة جدا واضافة لها جزء ضخم من الاستثمارات القومية ساقت لها ودائع أو أموال المغتربين وأستثمرت في انشاء مساكن ، مساكن لاصحاب دخول ذات مستوى معين الامر الذي ادى بعد ذلك كما سنرى الى مشاكل كثيرة جدا ، بالرغم من المحاولات الخاصة البريطانية بدمج المناطق ببعضها ، كان الاتجاه الاول هو وجود امارات ومشيخات مستقلة ثم تغير التكتيك البريطاني الى اقامة وحدة وبالرغم من كل محاولات الوحدة نجد أن التفكك الاداري والتكك الاقتصادي أستمر حتى الاستقلال ولو أخذنا مثلا المحافظة الخامسة المعروفة بأسم حضرموت نجدها تسير تبعا للنظام الهندي ، لها نظام كمركي مستقل ونظام ضريبي مستقل ، لو نأخذ منطقة عدن نجد أن السوق فيها حرة ليس هناك ضرائب على أي شيء باستثناء ضرائب كمركية وباستثناء مواد بسيطة وهي السيجاير والخمور والقات اما جميع المواد الاخرى فمعفاة من الضريبة في الوقت الذي تفرض فيه الضرائب على كل سلعة أخرى في حضرموت حتى الارز أو الحبوب أو أية مادة غذائية والاغرب من هذا أن عملية الانتقال من حضرموت الى عدن فيها نوع من أنواع الرقابة الكمركية وفرض الرسوم الكمركية ، وكان امامنا بعض المشاكل لبعض افراد في مواسم العيد ياخذون بعض القطع الذهبية من حضرموت لتصاغ في عدن فنجد ان الكمرك يصادرها على أساس انها داخلة وان حضرموت ليست ضمن الاتفاقية أو ضمن المفهوم الاجنبي ، طبعا العبء الوظيفي ما زال يتصرف الى حد كبير كما لم يحدث اى تغيير من ضمن المشاكل التي عاشتها المملكة نحن نعرف الثورة قامت فيها في سنة ١٩٦٤ احساس بريطانيا بان مركزها سيتغير العبء عملت تغيير جذري في تشكيل اجتماعي عن طريق مضاعفة الاجور للعاملين في الدولة ، وكانت تعطي الفرق عن طريق معونة بريطانيا والبعض يتصور ان هذه عملية ليس فيها غضاضة وانما يكفي أن نذكر مثلا ان أجر عسكري شرطة يصل الى حوالي الحد الادنى يعني يصل الى ثلاثين دينارا او جنيه استرليني وعسكري الجيش ١٥ دينارا اى ١٥ جنيه استرليني والنتيجة ان الميزانية التي تبلغ حوالي ١٨ مليون جنيه ميزانية الدولة باجمعها نصفها بالكامل عبارة عن نفقات الجيش والشرطة ، وهذه ايضا مشكلة من المشاكل الحساسة في البلد لان ليس من السهل في ظروف الانتقال ان يحدث تخفيض في ميزانية الجيش خصوصا في

حركات تحرك رجعي موجودة اما في الشرق ناحية منطقة مسقط وعمان او من منطقة السعودية هذا يشكل كثيرا من المتاعب الموجودة في الاقتصاد في هذه المنطقة لانها استقلت البلد كما ذكرنا في نوفمبر وسبق الاستقلال كما نذكر حرب يونية واقفال قناة السويس الامر الذي أدى الى انخفاض عدد البواخر التي كانت تمر بعدن. فقد كانت حوالي ٦٠٠ باخرة في الشهر أنخفض العدد الى أقل من الربع الان ومرور البواخر يعني أما التموين بالمواد الغذائية أو المواد البترولية أو شراء العابرين للمنتجات في هذه المنطقة التي تعتبر من ارخص المناطق الموجودة في العالم. طبعا قلة عدد المراكب أدت الى خفض العائد الذي يعود على البلد والانسان في كثير من الايام عندما يمر ببعض المناطق الاساسية يجد محلاتها مفتوحة وليس فيها من يشتري والتفاوت الذي كان موجودا بطبيعة السوق الحر تفاوت في الاسعار نجد انه قد زال تقريبا وتصل الاسعار في أية منطقة الى الحد الادنى للسعر. لما قام الاستقلال كان يتوجب على الحكومة أن تعمل على خفض الميزانية فخفضتها الى الحد الذي انا ذكرته وانما الايرادات لم يكن من السهل ان تزيد لانه لا توجد ضريبة دخل مفروضة في عدن وبسعر ضئيل جدا لانه ال ٤٥٠ الاولى معفاة من الضرائب والانسان معفي من الضرائب من ٤٠ الى ٥٠ جنيه عن كل شخص يعوله ، تكون النتيجة ان الايرادات الضريبية ضعيفة جدا ، وعليه فانهم يبحثون عن كيفية تغطية هذه الايرادات. مع الوضع الثوري كان لا مفر من اعادة النظر في عملية الاجور فخفضت الاجور بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ كحد ادنى مما يجعل الاجور متقاربة فنجد الان ان اعلى دخل هو ١٠٠ جنيه والدخل العادي للموظف العادي يصل الى حوالي ٢٥ جنيه ، باستثناء طبعا المجموعة التي ينخفض مرتبها لـ ١٥ جنيها أو دينارا ولم يقتصر الامر على ما تقدم فقط بل خفضت بنسب قد تصل الى ٤٠٪ وهذه العملية أدت الى مشاكل كبيرة كل واحد يحصل على دخل كان يشعر ان له حقا مكتسبا فخفض الدخل اثار بعض العاملين من ناحية وخفض الايجارات ادى الى مشكلة ثانية وهي ان حصيلة بعض الايجار اصبحت لا تغطي الفوائد والتكاليف للبنك وبعض المطالب الخاصة بالدولة ونحن نذكر ان نتيجة الوضع القائم ان سعر الفائدة المصرفية هو نفس سعر الفائدة في سوق الربا كان يصل الى حد شهر مضى الى حوالي ١٠٪ ونحن نتصور اذا كان سعر الفائدة يصل الى ١٠٪ على العمليات العادية كيف يمكن ان يودى هذا الى اى فائض يتكون. في السوق الربا يصل السعر الى حوالي ٣٠٪ وهذه يؤدى الى مشاكل كثيرة جدا ونقول المشاكل نتجت من الاتي :-

١ - انخفاض القوة الشرائية بشكل عام سواء من الداخل او في الخارج أدى الى حالة ركود اقتصادي كان له تاثير كبير جدا اضف الى ذلك ان موقف هذا اليوم ان الشركات الاجنبية تحدث كثيرا من الضغوط في محاولة لتشكيل للجهاز المصرفي ويوجد مقاومة شديدة لهذا مثلا تحدد حدا اعلى لسعر الفائدة لا يزيد عن ٧ر٥٪ نجد البنوك اثارت كثيرا من المشاكل منها ان بعض الشركات مثل شركة شل وشركة البترول البريطانية

التي هي تدير المصافي اتجهت الى خفض عدد العمال ولعلكم سمعتم قبل شهر مضى اضراب العاملين في احدى الوكالات وهي شركة البس التي تعتبر اهم الوكالات التجارية لانها كانت تريد ان تفرض اما خفض عدد العاملين بمقدار ٥٠٪ او خفض الاجور بمقدار ٤٠٪ بالموقف الاقتصادي هذا يفرض علينا ان ننظر لهذا البلد كجزء هام في موضع استراتيجي بالنسبة للبلاد العربية يحتاج الى دعم ونقصد هنا بالدعم المادي والمعنوي المادي يكون اما بشكل نقد او بشكل معونات فنية ان الكفايات الفنية مفتقرة تماما ، كل المتخرجين الحاصلين على مؤهل عال سواء داخل البلد او خارجه لا يزيد عددهم عن ١٥٠ فرد طبعا من غير الممكن لنظام الاقتصادي بمقدوره ان يعيش على هذا الوضع وتوجد مع ذلك محاولات للتخطيط ومحاولات لانشاء صناعات ، ولكن المشكلة هي ، كيف يمكن لبلد اقتصاده غير متكامل وكان تابعا في فترة سابقة ان ينمي نفسه ؟ ان ذلك يوجب ان تتقدم الدول العربية لتساعده وهو في ظروف صعبة تواجهه اضافة الى ان محاولة ضربة ما زالت مستمرة لكنه سيدافع عن استقلاله بقدر الامكان واستقلاله يهمنا جميعا كدول عربية ودعم هذا البلد هو دعم لجزء حساس خصوصا وان شعبه يحس انه لعب دورا كبير في المعركة منذ قيام الهجوم في يوليه فقد اشتد في ضغطه على القوات البريطانية لدرجة من الشدة حدت بها الى الهروب ولم تظهر في اى شكل من اشكال الاستعمار فالانكليز قد تركوا البلد حتى دون عملية التسليم والتسلم مع انها عملية تقليدية وفي ضوء هذا الواقع يجب ان يعنى بهذا البلد بقدر ما له من اهمية التطور السياسي والاقتصادي للوطن العربي وشكرا .

المقـــرر

شكرا للدكتور عبدالرازق حسن من ج.ع.م. الان المرحلة الثانية من الجلسة وهي مرحلة التعليق وادعو الدكتور فاضل الجلبي من العراق ليعلق على بحث الدكتور ابو عسلي من سوريا .

تعليقات ومناقشات الجلسة السادسة

الدكتور فاضل الجلبي

ان تعليقي على بحث الدكتور ديب ابو عسلي ينقسم الى قسمين

الاول – هو تحديد الاطار العام للمشكلة كما اعرب عنها الدكتور ديب ابو عسلي ٠

والقسم الثاني هو بحث الاجراءات التي اتخذت لحد الان من قبل الدول العربية في تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول العالم الثالث وكذلك اجراءات يمكن اتخاذها في المستقبل لزيادة هذا التعاون بين العالم العربي ودول العالم الثالث ٠

بالنسبة للنقطة الاولى اعتقد ان الدكتور ديب كان موفقا في وضع المشكلة في اطارها الحقيقي والصحيح مما أكد على نقاط أساسية تميز العلاقات التجارية بين الدول النامية باعتبار ان الدول العربية هي ايضا جزء من العالم الثالث كما أكد على ثلاث حقائق جوهرية اساسية باعتقاده هي مفتاح المشكلة ٠

الاولى ان العلاقات التجارية بين البلاد العربية والعالم الثالث هي حصيلة هيكل التجارة الدولية الذي تطور خلال المائة سنة الماضية لحساب العالم الصناعي وفي مصلحته على حساب العالم الثالث ٠ هذا التطور الذي انعكس في مظاهرة واضحة الان منها تدهور نسب التجارة للبلدان النامية ومنها تدهور حصة البلدان النامية من مجموع التجارة الدولية وكذلك تدهور حصة الاقتصادات الصناعية الى مجموع الصادرات والعجز الدائم في الموازين التجارية التي تتأثر تأثرا كبيرا جدا على تعجيل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية النقطة الثانية التي اكد عليها هي وجود مصلحة أكيدة وحقيقية للبلدان العربية في أن تزيد من علاقاتها التجارية مع بلدان العالم الثالث ليس فقط لان الموازين التجارية حاليا تميل لصالح البلاد العربية وانما الاهم من ذلك هو ان مثل هذا لتعاون من شأنه ان يؤثر تأثيرا مباشرا وحقيقيا على هيكل التجارة وعلى الاتجاهات التجارية لصالح العالم الثالث ، النقطة الثالثة هي وجود العوائق البنائية للاقتصاديات المتخلفة الامر الذي جعل صادرات البلدان النامية تنحصر في السلع المحدودة وتصدر في أسواق متخصصة لاسواق العالم الصناعي ونتيجة لتلك الطبيعة التنافسية الموجودة الان بين اقتصاديات البلدان النامية بدلا من ان تكون ذات طبيعة تكاملية والشيء الثالث ان هيكل التجارة العالمية تطور بحيث ان تسهيلات التجارة والتسهيلات الائتمانية والمصرفية وطرق النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية وغير ذلك اصبحت في خدمة التجارة بين العالم الثالث والعالم الصناعي اكثر من ان تكون في خدمة التجارة بين دول العالم الثالث ٠

ضمن القسم الاول في تحديد اطار المشكلة توجد نقاط لم يؤكد عليها الدكتور ديب ابو عسلي ويمكن الاشارة اليها ولو انه اشار اليها عرضا ٠ النقطة الاولى تتعلق بميزان المدفوعات ، لم يوضح الدكتور ديب أبو عسلي مشاكل الدفع والعجز المستمر في ميزان المدفوعات كعائق من عوائق التنمية التجارة للبلدان

النامية نفسها • من المعروف ان البلدان النامية تعاني من العجز وهذا العجز بالحقيقة ينعكس بسياسات تجارية تؤثر تأثيرا مباشرا على زيادة الصادرات للدول النامية الاخرى ، من مظاهر هذه السياسة مثلا ان الدول النامية بكونها تعاني من العجز في ميزان المدفوعات تصل الى الاولوية في استيراد السلع الضرورية في التنمية الاقتصادية ومنها سلع الانتاج والخدمات والسلع الوسيطة الى آخره والتي هي ضرورية للتنمية الامر الذي يؤدي بالحقيقة الى أعتبار الدول النامية غير ضرورية بالنسبة للدول النامية الاخرى • من مظاهر تاثير العجز في ميزان المدفوعات على تنمية العلاقات التجارية وسياسة الحماية التي تسلكها البلدان النامية حماية الانتاج الصناعي والزراعي •

النقطة الثانية ـ النقطة التي وددت أن اضيفها هي ان هناك تفاوتا في مستويات التنمية والانتاجية في البلدان المتخلفة وهذا التفاوت ينعكس في اجراءات حماية قاسية تؤثر هي الاخرى على تنمية التبادل التجاري •

النقطة الثالثة ـ هي السياسات التجارية التي تتبعها الدول الصناعية لحماية انتاجها الصناعي وتؤثر بصورة غير مباشرة على تنمية العلاقات التجارية بين البلدان النامية المثل التقليدي الذي يضرب في هذا المجال هو حماية صناعة الانسجة فالبلدان الصناعية تحمي صناعتها للانسجة ضد صادرات الدول النامية للانسجة الرخيصة هذه الحالة تؤثر بطبيعة الحال على التبادل التجاري بشكل خاص بين الدول النامية •

النقطة الرابعة ـ في ضمن هذا الاطار وتأثير السياسات الائتمانية وسياسة البيع والقروض بعيدة الامد التي تقدمها الدول الصناعية الى الدول النامية مما يؤدي الى تحويل التجارة بين الدول النامية والصناعية اكثر من ان تكون بين الدول النامية نفسها • هذا ضمن القسم الاول من الاطار من تحديد المشكلة ، القسم الثاني من ناحية الاجراءات قصيرة الامد والاجراءات بعيدة الامد • لم يوضح الدكتور ديب ابو عسلي بالحقيقة لم يقيم الاجراءات التي اتخذت لحد الان من قبل الدول العربية سواء منفردة او في اطار الجامعة العربية ، الاجراءات التي اتخذت في تنمية العلاقات بينها وبين العالم الثالث ، كل ما جرى بالحقيقة في السابق ولحد الان هو مجرد عقد اتفاقيات تجارية شكلية تقوم على مبدأ اكثر الامم حضوة الذي هو بالحقيقة يعكس مبادىء ميثاق هافانا لصالح الدول الصناعية اكثر مما يعكس مصلحة البلدان النامية ، المفروض في الاتفاقيات التجارية التي يجب أن تعقدها الدول العربية مع الدول النامية هي خلق الاطر الجديدة والظروف الملائمة لزيادة الطلب من ناحية معالجة المشاكل الحقيقية التي تعترض زيادة التبادل التجاري سواء كانت مشاكل تتعلق بميزان المدفوعات او مشاكل تتعلق بالحماية الكمركية والقيود الكمركية وغير الكمركية او المشاكل التي تتعلق بمنح الافضليات على اساس اقليمي او على اساس ثنائي المفروض ان الاتفاقيات التجارية يجب ان تعالج هذه المشاكل وان تتغلب عليها بشكل يؤدي الى سياسة التبادل التجاري • النقطة الاخيرة هي الاجراءات بعيدة المدى ،

فنقطة الانطلاق الاساسية في التجارة الدولية العالمية هي خلق الظروف المواتية لنمو التجارة بدلا من تعويقها والواقع ان التخلف الاقتصادي خلق للتجارة امرا عسيرا مالم تتخذ اجراءات جذرية يمكن ان نسميها ثورية ، هدف هذه الاجراءات تنصب بالدرجة الاولى الى تطوير التخصص الامثل للتجارة أي التوزيع الامثل للموارد المشتركة في الدول النامية بما يؤدي الى زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي حيث لافائدة ترجى من تحويل اسواق الصادرات في البلاد النامية من العالم الصناعي الى دول العالم الثالث وانما المهم هو خلق الظروف المواتية في زيادة الطلب الفعال المتبادل في اسواق الدول النامية وهذا يؤدي الى زيادة درجة التكامل وتقليل طبيعة التنافس الموجود بين اقتصاديات البلدان النامية ويتم ذلك عن طريق التنسيق بخطط التنمية وخطط الاستثمار وبما يؤدي الى التخصيص الامثل في الموارد المشتركة للدول النامية والى تمتع بمزايا الانتاج الكبير ان الاجراءات المكملة لهذا الاجراء الاساسى الذي هو اولا : تحسين وسائل الاتصال التجاري المصرفي والائتماني ووسائل مواصلات والاتصلات السلكية واللاسلكية .

ثانيا ـ عقد اتفاقية مشروعات وتشكيلات الدفع الثنائية والمتعددةالاطراف

ثالثا ـ اتفاقية ازالة القيود الكمركية وغير الكمركية بما لا يؤدي الى احداث **الآثار السلبية للاقتصاديات .**

رابعا ـ اقامة التكتلات الاقليمية على اساس سليم يهدف الى تحقيق النمو المتوازن والمتساوي للبلدان النامية ، نقطة اخيرة في البحث هي ان الدكتور ديب ابو عسلي لم يتناول الجانب الاساسى جدا في امكانيات البلدان العربية في تنمية العلاقات التجارية مع العالم الثالث وهي نقطة النقص ، بالحقيقة ان العالم الثالث يشكو من قلة في الموارد الوقودية وعوائق كبيرة في استيراد الوقود والبلاد العربية منتجة للنفط وتستطيع ان تزيد من صادرات النفط للعالم الثالث عن طريق التعاون في موضوع المشروعات الخارجية وعن طريق الدخول في اتفاقيات مباشرة بينها وبين الدول النامية بمعزل عن الشركات الاحتكارية الكبرى التي أخذت مسؤولية تصدير النفط الخام من البلدان العربية الى البلدان النامية، نقطة اخرى هي امكانية استغلال الثروة الزراعية ، بالحقيقة ان العالم الثالث يشكو من ثغرة في الغذاء ومنظمة الغذاء والزراعة تؤكد على وجود هذه الثغرة في نهاية السبعينيات وبالامكان في رأيي اجراء تنسيق في خطط التنمية فيما يكفي زيادة الانتاج الزراعي والتعاون لاجل سد الثغرة التي سيشكو منها العالم الثالث بسبب ثغرة الغذاء وشكرا .

المقـــرر

شكرا للدكتور فاضل الجلبي من العراق والان ادعو الاستاذ برهان الدجاني من فلسطين يعلق على بحث الدكتور نعيم الشعار .

الدكتور برهان الدجاني :ـ

حضرة الرئيس مرة ثانية اراني مضطرا لان ابدأ بالاعتذار وذلك لانه بسبب تقصيري وتأخري في المجيء لم تتح لي فرصة الاطلاع الكافي على الدراسة القيمة وانما كان اطلاعي سريعا وعلى ذلك فان الجانب الكثير مما سأعلق عليه على الموضوع اكثر مما هو على الدراسة بالذات والاحظ بصورة عامة ان الدراسة مستوفاة لمعظم النقاط التي يجب الاشارة اليها وانها تتضمن الخطوط العريضة للموضوع كله انما اعتقد أنه هنالك بعض النقاط الاخرى التي يمكن ان نضيفها الى الموضوع في سبيل البحث اولا كنت افضل لو ان البحث جاء ضمن نموذج يبين لنا العوامل التي يمكن ان تعتبر معطاة والعوامل التي هي قابلة للتغير وبالنسبة للعوامل القابلة للتغير ايضا في المدى القريب والعوامل القابلة في التغير فى المدى البعيد ربما هذا الاطار كان يوضح لنا نطاق الامكان من الناحية العامة وايضا التدرج الزمني لهذا الامكان ، الاحظ فيما يتعلق بعلاقات الدول العربية بالدول الصناعية الغربية أن ربما كان من المفيد التمييز بين نوعين من الدول العربية البترولية وغير البترولية الدول العربية البترولية يبدو ان اعتمادها على التعاون الاقتصادي مع دول الغرب اعتماد قوي وباقي لفترة ما من الزمن وذلك لان الاسواق البديلة للبترول الخام قليلة خصوصا وان الدول الاشتراكية من ناحية تعتمد على الاتحاد السوفيتى الذى هو منتج ومصدر للبترول ويزود الدول الاشتراكية بجميع حاجاتها من البترول مما يحدد امكانيات التبادل التجارى معها والدول النامية التي اشار اليها الدكتور الجلبي الان احتياجاتها البترولية ما تزال قليلة ومتدرجة ومعتمدة الى وقت طويل على الشركات المنتجة والموزعة للبترول ، ومن هنا فان البترول يشكل حلقة صعبة من حلقات الترابط الاقتصادى بين العالم العربي وبين الصناعية الغربية وحل هذه الحلقة هو طويل الامد من حيث انه يعتمد الى حد كبير على تصنيع البترول بدلا من تصديره خاما بحيث ان الجانب الكبير من صناعاته يكون في البلاد العربية من ناحية وعلى تكرير البترول بحيث يمكن مع الوقت ان تستعمل الاموال التي ترد من هذا المصدر كاموال حرة تستطيع الدول العربية ان تستعملها بحرية كاملة فى التعاون الاقتصادى مع جميع انحاء العالم وهذا شى لم يتحق حتى اليوم ٠ العنصر الثانى الذى يشكل حلقة اخرى من حلقات العلاقات هو العنصر الذي يمكن ان نسميه العنصر التكنولوجي فالدول الغربية من ناحية التكنولوجيا الصناعية هي دول متقدمة ليست فقط متقدمة بالنسبة الى البلاد العربية والدول النامية الاخرى بل يبدو انها باستثناء بعض التكنولوجيا المتعلقة بالدفاع والخطوط الجوية الفضائية متقدمة على أية تكنولوجية وبما ان الصناعة تسعي دائما الى احدث التكنولوجيات أو الى التعرف عليها أن لم تطبقها فمن الطبيعي ان تكون الدول العربية معتمدة على الصناعات في الدول الغربية واحب ان اشيرها هنا فقط الى الاشارة التي تفضل بها الدكتور ابو عسلي من حيث تحويل التعامل مع الدول الاشتراكية فاقول ان هذا التحويل فعلا حصل بالنسبة ل ج ٠ ع ٠ م ٠ وبالنسبة الى سوريا وجاء بنتائج ممتازة وذلك لاسباب منها ان الدول الاشتراكية مستعدة للتمويل طويل الاجل ومنها ايضا انها مستعدة لان تشترى مقايضة يعني

ان تسدد القروض بالوسائل التجارية بدلا من تسدد بالعملة الحرة · ولو امكن اجراء مثل هذا الترتيب بالنسبة لخلق العناصر التي تدخل في تجارتنا الخارجية لامكن ربما اجراء المزيد من الانفكاك مع الصناعات الغربية ولكن هنالك حدود لذلك تكمن في الدرجة الاولى من زاوية البترول بالذات الذي هو مطلوب من الدول الغربية اكثر بكثير مما هو مطلوب من الدول الشرقية · اخيرا اريد ان اشير الى ان البحث كان بمعظمه يتناول الناحية التجارية مع ان هنالك نواحي اخرى مترابطة لا بد من اخذها بعين الاعتبار وقد اشار الدكتور الجلبي بتعليقه على مقال الدكتور عسلى الى بعض هذه النقاط واريد ان اشير بصورة خاصة الى بعض اخر منها ·

١ ـ فيما يخص البترول أشير الى ان تحرير البترول يتطلب تحرير جميع عملياته من الانتاج الى التوزيع كما اشار اليه الدكتور الطريقي ، تحرير البترول العربي اكثر من مرة وهذا يتطلب استثمارات عربية فى مجال الناقلات وفي مجال التكرير والتصفية وفي مجال التوزيع ، وهذه نقطة تحتاج مزيدا من الدراسات بالنسبة للدول العربية المصدرة للبترول ·

٢ ـ النقطة الثانية وهي مهمة جدا خصوصا بالنسبة للبلاد العربية التي تستطيع ان تشتري بالعملات الحرة غير المرتبطة بالضرورة باتفاقيات القروض والمقايضة هذه مسألة المواصفات والتصاميم للمشاريع الصناعية فالعادة ان الدول التي تريد ان تنشىء مشروعا صناعيا ولنقل مثلا انه مصنع للسماد او محطة كهربائية او ما شاكل ذلك تستدعي شركات عالمية لوضع التصاميم والاغلب ان تتقدم شركات غربية لوضع هذه التصاميم · هذا التصميم الذي تضعه شركة استشارية غربية هذا يعني بالضرورة ان المشروع المختص ستنفذه شركة غربية وستنفذه على الغالب شركة غربية تنتمي الى نفس الدولة التي جاءت منها الشركة الاستشارية ، وذلك ان التصاميم التي توضع يراعى فيها الا تكون قابلة للتنفيذ الا في ضمن نوعية الانتاج الصناعي لتلك الدولة فيطلب اجهزة واشياء لا يمكن تنفيذها الا من قبل تلك الدولة وعلى سبيل المثال اذكر مثلا سوريا في وقت من الاوقات طبعا كانت تريد بناء مصفاه وبالنتيجة تعهدت المصفاه جيكوسوفاكيا ولكن التصاميم الموضوعة للمصفاه الجأت جيكوسلوفاكيا نفسها لان تشتري جانبا مهما من اجزائها من الدول الغربية فموضوع التصاميم الاستشارية هو موضوع مهم جدا واعتقد ان الدول العربية يجب ان تتعاون فيه تعاونا جديا وان تستدعي في مرحلة وضع التصاميم ليس فقط شركات غربية وانما يطلب من شركات الدول الشرقية ان تقدم التصاميم ، اخيرا هنالك موضوع الخدمات وبالاخص التأمين وهو يستنزف قسما كبيرا من أموال الدول العربية والدول النامية والتأمين مركز كله في العالم الغربي وذلك أيضا من المواضيع التي تحتاج الى اعادة تنظيم بحيث ان الفائدة المتوخاة من التأمين وهو من العمليات المربحة جدا في العالم يجب الا تقتصر على الدول الغربية وشكرا ·

المقـــرر :

شكرا للاستاذ الدجاني من فلسطين والان ادعو الدكتور فوزى القيسي من العراق يعلق على بحث الاستاذ برهان الدجاني من فلسطين ·

الدكتور فـوزي القيسـي :

شكرا للسيد المقرر السادة اعضاء المؤتمر حضرات المستمعين الكرام يمثل البحث الذي بين ايديكم بعنوان فوائض الامـوال العربيـة ووسائل توجيهها في الاستثمار في البلاد العربية جهدا مشكورا ومحاولة طيبة في موضوع خطير ليس بالنسبة للتنمية الاقتصادية فحسب وانما بالنسبة للدفاع القـومي ايضا ، كما ان اهميتـه لا تقتصر على الوقت الحاضر وانمـا تمتد الى المستقبل ايضا فيكون تعليقي على البحث مختصرا ومستعجلا واعرف أن هذا يفرحكم وخاصة السيد للمقرر نظرا لضيق الوقت والسبب في هذا الاستعجال هو ان البحث كما يشير عنوانه المثبت في اوراق المؤتمـر يشير الى علاقـة الفوائض العربيـة في التنمية الاقتصادية والدفاع القـومي بينما البحث جاء في معظمه استعراض للمحاولات العربية الثنائية والجماعيـة في الماضي لتوظيف بعض الامـوال العربية في البـلاد العربيـة .

السبب الثاني فقد تسلمنا البحث يوم امس قبيل الظهر مما يتعذر بطبيعة الحال قراءته واستيعابه وتلخيصه فكيف اذا كان مفروضا ايضا التعليق عليـه وان يكون هذا التعليق كما يلي : ـ

كان لدى نوعان من الملاحظات ولكن بعض هذه الملاحظات مهمة ورئيسيـة والاخرى عابرة ونظرا لضيق الوقت سوف اقتصر على ذكر الملاحظات الرئيسية فقط ولاجـل تكوين فكرة عن هـذه الملاحظـات اقـول ان البحث ينقسم الى اربـع نقـاط رئيسـية .

الاولى تتعلق باسباب وجود الفوائض العربية والثانية باضرار الاحتفاظ بهذه الفوائض في الخارج بالنسبة لاصحابها . والثالثة وهي الجزء الاعظم الذي يحتل حوالي (٩٠٪) من البحث باستعراض للفوائض العربية المستثمرة في البلاد العربيـة واخـيرا وسـائل تشجيع استثمار هـذه الفـوائض كما يقترحهـا الاستاذ الدجاني ، ملاحظاتي الاساسية على البحث هي كالاتي :ـ

١ ـ لم اجد في البحث تحديدا واضحا لمعنى فوائض الاموال العربية مع ان هذا التحديد أمـر ضروري لتقصى طبيعتهـا وحجمها واماكن توظيفها ووسائل امتصاصها الى البلاد العربية وبعد هذا يكمن أستنتاج المعنى الذي قصده الباحث من خلال البحث حيث ذكر في الصفحة الاولى وجود هذه الفوائض المالية يعود في الاساس الى ضيق مجالات الاستثمار في البلاد البترولية مما يشير الى ان الباحث على الفوائض الماليـة نوعا واحدا منها هو تلك التي تعود للافراد والحكومات والناتجة بشكل مباشر او غير مباشر عن ايرادات النفط الجاهزة بالاستثمار في مشاريع التنمية باشكالها المختلفة .

ومع الاعتراض باهمية هذا النوع من الفوائض فان هناك في الواقع اشكالا اخرى لا تقل اهمية عنها وان كانت لا تشير في ظاهرها الى انها نوع من الفوائض العربية وابرز هذه الانواع هي غطاء العملات من الموجودات الاجنبية فهذا الغطاء

يمثل مبالغ كثيرة وضخمة تحتفظ بها البلاد العربية في البلدان الاجنبية ويكون استثمارها بسندات الحكومات الاجنبية وباذونات الخزينة العائدة لها او ان يتم استثمارها بشكل ودائع لاجل لدى البنوك المركزية او التجارية التي تعمل بالاقطار الاجنبية . ويمكن القول بان هذا الفطاء يبقى في البلد الاجنبي لمدة طويلة شأنه في ذلك شأن الودائع طويلة الاجل او شأنه في كثير من الاحيان شأن أي نوع من الاستثمارات خاصة اذا ماعلمنا بان هذا الفطاء يميل الى الزيادة بمضي الزمن كنتيجة لميل العملة المتداولة في الاقطار المختلفة الى الزيادة وليس الى الانخفاض .

النوع الثاني : في رايي من الفوائض العربية هي ارصدة التشغيل العائدة للبنوك التجارية والبنوك المركزية فالبنوك التجارية تحتفظ عادة بارصدة كبيرة لدى البنوك الاجنبية لغرض تغطية الاعتمادات المستندية اللازمة للاستيراد ولغرض تغطية بقية انواع المدفوعات وصكوك المسافرين وحوالات الدفع وما الى ذلك .

ان هذه الارصدة هي الاخرى تبقى لفترة غير قصيرة خاصة وانه يتم تغذيتها باستمرار مما يجعل لها صفة الديمومة البقاء وبالتالي مما يمكن الجهة التي تحتفظ بها من تشغيلها واستثمارها وتؤدي هذه الارصدة بطبيعة الحال وظائف مهمة في اقتصاديات البلدان الاجنبية الموجودة فيها شأنها في ذلك شأن الاموال الجاهزة للاستثمار .

النوع الثالث : من الفوائض العربية هو الذي ظهر اخيرا وهو وخاصة بالنسبة للاستثمارات الكويتية وبعض اقطار الخليج العربي يتمثل في :-

اولا - انشاء او مساهمة في انشاء مؤسسات مالية كالبنوك وشركات التمويل وخاصة في القارة الاوروبية .

ثانيا - انشاء او المساهمة في انشاء شركات تجارية وصناعية وعقارية . هذا مما يشير الى ان الفوائض العربية انتقلت من مرحلة الموجود بشكل ودائع او شبه السائل بشكل سندات الى موجودات ثابتة صناعية او عقارية كما نلاحظ مؤخرا ان هذه الفوائض اخذت تتجه الى امريكا اللاتينية والى افريقيا بالاضافة الى وجودها في القارة الاوروبية ذاتها وبريطانيا والولايات المتحدة .

مما تقدم نستطيع القول بان مفهوم الفوائض العربية سينصرف الى كافة الموارد المالية والنقدية الموجودة بشكل او اخر في خارج الوطن العربي وليس مجرد الاموال الجاهزة للاستثمار وفق المفهوم الاقتصادي الضيق. والملاحظة الثانية على البحث هي اني لم اجد تحليلا كافيا للاسباب التي ادت الى اخفاق المحاولات العربية الجماعية او متعددة الاطراف أو الثنائية في تحقيق اهدافها . يتراءى لي بان سباب هذا الاخفاق بالاضافة الى العوامل السياسية وتباين الظروف الاقتصاديةالتي ذكرت في المؤتمر وفي الابحاثالاخرى ، يترأى لي

ان من جملة اسباب الفشل والاخفاق او عدم خروج هذه المشاريع الى حيز التنفيذ الاتي :ـ

١ ـ ان المحاولات في معظمها وفي جوهرها لم تكن اصيلة وانما كانت تبفية وكانت بمثابة ردود فعل لحدث يقع لاسرائيل او لحدث يقع في الاقطار الاوروبية والامثلة على ذلك كثيرة فالسوق العربية المشتركة ظهرت فكرتها بعد تأسيس السوق الاوروبية المشتركة واتحاد المدفوعات العربي ظهر بعد ظهور فكرة اتحاد المدفوعات الاوروبي وصندوق التنمية العربي ظهر على نوع البنك الدولي او مؤسسة التنمية الدولية او ما اشبه .

٢ ـ السبب الثاني لهذا الاخفاق هو ان المحاولات في معظمها وفي جوهرها طموحة وكبيرة مما يتعذر معه وضعها موضع التنفيذ كمشروع الوحدة الاقتصادية ومشروع الاتحاد العربي ، ان السوق الاوروبية المشتركة ابتدأت بشكل اتحاد للصلب والفحم ومن ثم وصلت بعد سنين الى ماوصلت اليه .

٣ ـ ان المحاولات في معظمها وجوهرها توفيقية او مثالية وتكتيكية مما يبعدها عن الواقعية ويحرمها مستلزمات التنفيذ والديمومة . ولا اعتقد ان يوجد حاجة لضرب الامثلة على مشاريع ابتدأت مقترحاتها منذ سنوات عديدة ولا زالت قيدا لمجادلة والمناضرة والمناقشة .

وفي بحث الاستاذ الديجاني امثلة كثيرة ومتعددة على هذه المشاريع .

الملاحظة الثالثة على البحث ، لم اجد بيانا للكيفية التي تساهم بموجبها هذه الفوائض لدعم اقتصاديات وموجودات اسرائيل والدول المؤيدة لها وحيث ان شعار مؤتمرنا هو تعبئة الموارد الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي ، ففي رايي ان بحث هذه النقطة امر اساسي لبيان خطورة وجود هذه الفوائض في خارج الاقطار العربية اذ ان من المعلوم ان وجود هذه الفوائض خارج الوطن العربي يضعف من اقتصاديات البلدان العربية ومجهوداتها الدفاعية من ناحيتين : تتمثل الاولى في حرمان هذه البلدان من الموارد المتاحة وتتمثل الثانية في انتاج العدو الصهيوني واعوانه بهذه الموارد مما يزيد من قوته ويمكن ايجاد الجهات المستفيدة باستغلال هذه الفوائض والكيفية التي تقع بموجبها هذه الاستفادة على النحو التالي : ـ

١ ـ الحكومات المؤازرة للعدو الصهيوني وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة وتحصل استفادة هذه الحكومات من هذه الفوائض بالاشكال التالية : ـ

أ ـ ازدياد المجال لبيع سندات القروض وحوالات الخزينة الصادرة عنهـا .

ب ـ الحصول على الايرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على عوائد تشغيل الفوائض العربية في بلادها .

ج ـ الحصول على موارد سائلة من العملات الاجنبية لتمويل التجارة الخارجية .

د ـ التأثير الايجابي على ميزان مدفوعاتها والناجم عن دخول الفوائض العربية اليها وانعكاس ذلك بدوره على تقوية المركز الدولي في عملتها .

المستفيد الثاني في البلدان الاجنبية هي المؤسسات الانتاجية وهذه تستفيد على الشكل التالي : ـ

١ ـ الحصول على جزء من رأس المال اللازم لتأسيسها او الحصول على القروض الضرورية للتوسع والتشغيل .

٢ ـ انخفاض تكاليف وشروط الاقتراض من قبل الجهات المصرفية بسبب وفرة الاموال المتيسرة لديه نتيجة لوجود الفوائض العربية في حوزته .

المستفيد الثالث : هي المؤسسات المصرفية والبيوتات المالية وذلك على النحو التالي : ـ

١ ـ الحصول على السيولة النقدية اللازمة وازدياد الموارد الجاهزة للتشغيل .

٢ ـ الاستفادة من الفوائض والعمولات الناجمة عن استثمار هذه المواد .

المستفيد الرابع : هو الاقتصاد الاسرائيلي ذاته والمجهودات الحربية له ويقع ذلك عن طريق :

١ ـ قيام المؤسسات المصرفية والمالية بتوظيف جزء من الاموال العربية في اسرائيل ذاتها .

٢ ـ قيام تلك المؤسسات بالمساهمة في تمويل المشتريات لاسرائيل الحربية وغيرها من الاقطار الخارجية .

٣ ـ قيام الحكومات الاجنبية التي تكون فيها الفوائض العربية باستخدام جزء من تلك الفوائض في تقديم المساعدات والقروض للاغراض العسكرية وغيرها الى اسرائيل .

فاذا كان الامر كذلك فان السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن سحب الفوائض العربية كلا او جزءا من الدول المؤيدة لاسرائيل واستخدامها لاغراض التنمية العربية والدفاع القومي وخاصة توظيفها في الاقطار العربية ذاتها مع ضمان حق اصحابها في استيرادات مجزية وفي السيولة والاستعادة ليس من شك بان الوسائل التي اقترحها الاستاذ الدجاني والمتعلقة بوضع الاطار القانوني وحدود القطاع الخاص والعام نوع من الضمانات لقاء التأميم او المصادرة او ما اشبه ، وليس من شك بان تلك الوسائل المقترحة من قبل الاستاذ الدجاني كلها مهمة وضرورية واساسية الا انها يمكن ان تعتبر من الوسائل التقليدية التي كثر الحديث عنها دون نتيجة بما يشير الا ان من

الضروري في ابتداع وسائل واساليب جديدة مستمدة من واقعنا ومستفيدة من تجاربنا في هذا الشأن واذكر هنا بعضا من هذه الوسائل على سبيل المثال وليس الحصر :

١ – العمل على انشاء الوحدات الاقتصادية العربية على نمط الوحدات الاقليمية القومية كخطوة اولى نحو الوحدة الاقتصادية الشاملة واقصد بالوحدة الاقليمية القومية تكوين مجموعات اقليمية من الدول العربية التي تتشابه ظروفها الاقتصادية والتي لها روابط من هذا القبيل مع بعضها لتوحيد ودمج اقتصادياتها مع بعضها ضمن اطار الوحدة الكاملة المستقبلة كان تكون وحدة اقليمية في اقطار المغرب العربي ضمن اطار الوحدة العربية الشاملة المستقبلة وكان تكون هناك وحدة اقليمية لاقطار وامارات بلدان الجزيرة العربية واخرى للجمهورية العربية المتحدة والسودان ولبنان وسوريا والعراق وما اشبه ، ثم تتولى هذه الوحدات الاقليمية التنسيق بينها ضمن الاطار القومي العربي الخالد . وما اريد ان اطيل في هذا الامر لانه كما ترون جدلي وواسع ومتشعب وانما قصدت من طرحي له ليكون بداية لتفكير ودراسات لاحقة .

٢ – الاقتراح الثاني : تحقيق الاستثمار المتقابل لقاء العملة واعني به قيام كل دولة عربية بالاحتفاظ بجزء من موجوداتها من العملات الاجنبية لقاء غطاء العملة لدى الدول العربية الاخرى وبمقادير متقاربة ومتساوية وبهذا تضمن كل دولة سلامة موجوداتها كما تضمن حصولها على موارد مالية بالاضافة الى حرمان الدول المؤازرة لاسرائيل من هذه الاموال .

٣ – تجميع ارصدة التشغيل العائدة للبنوك المركزية والبنوك التجارية العاملة في الوطن العربي في بنك او اكثر من البنوك العربية الرئيسية الموجودة حاليا وتوسيط هذا البنك او هذه البنوك بالقيام بعمليات التغطية اللازمة للسحوبات التي تقع لقاء الاستيرادات او المدفوعات الاخرى .

٤ – توحيد الوحدة النقدية في الاقطار العربية وتوحيد الوزن الذهبي لكل منها مع بقاء كافة شروط مستلزمات الاصدار وقيود الرقابة على التحويل الخارجي كما هي وذلك كخطوة اولى للوحدة النقدية العربية في المستقبل ولتسهيل وتوسيع عمليات التبادل التجاري وانتقال الاشخاص بين الاقطار العربية باسم الدينار لاسباب تاريخية وواقعية تتمثل في ان الدينار كان الوحدة النقدية العربية ولان الدينار في الوقت الحاضر هو الوحدة النقدية لعدد من الاقطار العربية في العراق والاردن والكويت وغيرها ، فيكون لدينا الدينار العراقي والدينار المصري وهكذا ولكن يكون وزنهما الذهبي واحدا ويكون سعر الصرف بينهما واحدا ايضا ، هذه هي ايضا ملاحظاتي العابرة وارجو ان تكون قد اسهمت بالاضافة الى البحث القيم الذي تقدم به الاستاذ الدجاني وشكرا .

المقـــرر :

شكرا للدكتور فوزي القيسي على ملاحظاته العابرة ناتي الان الى المرحلة الثالثة وهي المناقشة المفتوحة امامي الان تعليق وتوصية وطلب تعليق .

التعليـق : ـ يسأل الاستاذ علي الخضير فيما اذا كانت الدعوة التي وجهتها لضرورة زيادة التبادل التجاري بين البلدان العربية والبلدان المتخلفة الاخرى تعني ان تقوم كل دولة عربية بمفردها بزيادة تبادلها مع الدول المتخلفة دون تنسيق وخاصة على نطاق مجلس الدول المشكلة لاتفاقيات الوحدة الاقتصادية وهو يخشى ان يؤدي عدم التنسيق الى ان تلجأ البلدان العربية التي تنحصر غالبية علاقاتها التجارية مع الدول العربية الى التحول الى البلدان المتخلفة غير العربية ، من الطبيعي انه من الفروض الايجابة هذا هو تعليق الاستاذ علي الخضير ، ايضا السيد الدكتور علي الساعدي من العراق يرجو ان ياخذ المؤتمر التوصية التالية نتيجة للصعوبات الجارية الاقتصادية والفنية التي تواجهها بعض البلدان العربية حديثة الاستقلال كجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية فالمؤتمر يوصي الحكومات العربية باداء المساعدة المادية والفنية لتلك البلدان العربية . ويطلب السيد الدكتور شريف الدشوني من السودان التعليق .

الدكتور السيد شريف الدشوني :

اولا ـ تعليقي ينطلق من الشعار الذي انعقد مؤتمرنا من اجله وهو خدمة التنمية والدفاع القومي وينطلق من ناحية ثانية وهي الايمان العميق في بناء المجتمع الاشتراكي وتطويره للامام : وفي هذا طبعا الدكتور ابو عسلي يساعدني ان لم يكن بشكل اعمق واوفق .

١ ـ تعليقي الاول هو التقسيم الذي وضعه الدكتور ابو عسلي ووضع الدول المقتدمة الصناعية والدول المتأخرة وباعتقادي ان هذا تعميم احب ان يفصل قليلا ، والدول الصناعية طبعا ان جئنا مع الاثنين في دول رأسمالية معروفة وهذه تجعل الدفاع القومي يقف ضدها وتوجد دول اشتراكية صناعية متقدمة هي الدول الاشتراكية والتفصيل في هذه الناحية مهم لانه يوضح الرؤية ، من هم الاعداء ومن هم الاصدقاء وعلى اساسه يمكن ربط التنمية وتوجيهها الوجه الصحيح ان الاستاذ اشار الى الدول الاشتراكية ولكن بصورة عابرة وكان يجب ان يأخذ التقسيم وقتا اكثر وحيزا اكبر لاهمية الموضوع .

٢ ـ التجارة الخارجية ، فالبلدان التي تعتمد على التجارة الخارجية كمورد اساسي للايرادات فان اية جهة تسيطر على التجارة الخارجية يكون لها اثر كبير جدا في السياسة الاقتصادية لتلك البلدان اما البلدان الاشتراكية فقد تحررت وبنت المجتمع الاشتراكي وحررت التجارة الخارجية من حدود كبيرة جدا رغم بعض السلبيات يبقى الواجب امام الدول الاشتراكية هو ازالة او تقليل هذه السلبيات حتى تنمو وتدر عائدا اكبر

لموضوع التنمية داخل البلدان التي بدأت في التحول الاشتراكي ، في بلدان اخرى الى الان لم تأخذ بالتحول الاشتراكي وما اخذت بطريق الاشتراكية هـذه تواجهها مهمة تحـرير التجارة الخارجية ويواجهها تأميم البنـوك الخارجية لانها المغذي الاساسي للتجارة الخارجية ويواجهها تأميم شركات التأمين لان هذه هي ثلاثة اشـياء في التجارة الخارجية بالسيطرة عليهـا تتحقق السيطرة على الاقتصاد الوطني ٠

واخيرا ان المهمة بعد تحرير التجـارة الخارجية وتأميم البنوك الاجنبيـة والشركات الاجنبية هي مهمة ربط التجارة الخارجية بقضية التنمية الاقتصادية داخل البلد اذا كان عندنا قطاع ضعيف يبقى توجيه التجارة الخارجية من حيث تنمية هذا القطاع واوجز القول ان التجارة الخارجيـة يجب ان تربط بقضيـة التنمية الاقتصادية وقضية التنمية الاقتصادية تسـتوجب التخطيط الواعـي لنهضة الاقتصاد الوطني في كل البلاد العربية وشكرا .

المقـــرر :

شـكرا :

الدكتور احمـد مـراد :

اريد اولا ان اشكر الزملاء على الابحاث القيمة التي شاركوا فيها واود ان اشير نقطتين فقط النقطة الاولى : ان هـذه الموضوعات في الواقـع تتمم بعضها بعضا وتتمم الموضوعات التي اثيرت قبـل البارحـة في جلسة المساء وبالتالي لابد من الربط بين مجموعة هذه الموضوعات ومن هذه النقطة احب ان اتقدم باقتراحين حـول الموضـوع :

١ ـ فيما يخص العلاقات التجارية مع البلدان الصناعية المتطورة والرأسمالية هناك اقتراحات وردت في بحث الدكتور الشعار حول ضرورة تحرير التجارة الخارجية من اثار هذه البلدان ولكن كيف يمكن التوصل الى ذلك في حين أن العملات في بعض البلدان العربية لازالت مرتبطة ارتباطا مباشـرا مـع الكتل النقدية العالميـة وبالتالي فان هـذه الدول يجب ان تعطى شهادات خزينة مقابل المواد المصدرة ولا يمكن استخدام هـذه الفوائض المتاحة في الخارج الا بموافقة البلدان الاجنبية كما هي الحال مثلا في الصادرات التي تذهب الى فرنسا ولا يمكن مثلا في شمال افريقيا استخدام هذه الاموال بحرية كاملة وهناك نماذج اخرى مماثلة لذلك فان الخطوة الاساسية من اجل تحرير التجارة الخارجية هي ايضا تحطيم التبعية النقدية للمناطق النقدية العالمية ليساهم بدعم تحرر التجارة الخارجية في البلدان العربية وبالتالي يجب ايجـاد التنظيم المقـابل وهنـا نتعرض الى موضوع ربط الناحية الماليـة بالناحية التجارية مرة اخرى واقترح اقامـة بنك عربي تشترك فيه جميع الاقطار العربية ويقوم بثلاثة اعمال اساسية : العمـل الاول : القيام بعمليـات المقاصة أي عمليـات التقابل وتسوية المدفوعات

التجارية والمدفوعات الاخرى بين البلدان العربية ، اما العمل الثاني : فهو عمل تقديم قروض قصيرة الاجل لتمويل عمليات التجارة الخارجية والعمل الثالث : تقديم قروض طويلة الاجل لعمليات التنمية والاستثمار وفي اعتقادي ان رأسمال تأسيس بنك من هذا النوع موجود وتشكل احتياطيات العملات وحتى الفوائض المالية التي ذكرها الدكتور القيسي مصادر اساسية بهذا الموضوع طابع الاقتراح الاول يمكن ان يساعد في الاتجاهين :

الاتجاه الاول : الذي هو تحرير التجارة الخارجية للبلدان العربية من ناحية ثم دعم التعاون العربي من خلال التجارة الخارجية والاستثمار من الناحية الاخرى .

الاتجاه الثاني : يتعلق بموضوع تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية ككل وبين البلدان النامية . وهنا اود أن أورد مثالا يدل على احد الاساليب التي اتبعت لتطوير هذا النوع من العلاقات التجارية فالجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦٧ عقدت اتفاقية بينها ومع الهند ويوغسلافيا تقوم على اساس المصلحة المشتركة للاقطار الثلاثة بدون اضرار باي قطر من الاقطار ، فمصر تصدر البضائع الفائضة عنها للهند والهند الى مصر او يوغسلافيا وهكذا . بتصوري ان هذا الاسلوب يؤدي بالطبع وبعد مرور سنة او سنتين الى تشكيل سوق اوسع (ماكينات الخياطة التي عرضتها الهند او ماكينات الخياطة التي عرضتها ج . م . ع .) او بعض البضائع الفائضة الذي لا تجد سوقا والتي تنتجها يوغسلافيا هذا الاسلوب من العمل يمكن ان يشكل نموذجا يحتذي لتطوير التعاون الاقتصادي وتنمية التجارة مع البلدان النامية وشكرا .

الدكتورة هناء خيرالدين

لدى تعقيب صغير على موضوع اتفاق المدفوعات حيث يبدو لي اننا في العالم العربي نميل دوما الى التجزئة فمثلا مؤسستان ماليتان عربيتان زائدا اتحاد **مدفوعات ومجلس اقتصادي زائدا مجلس وحدة ، وشركة موحدة للنقل الجوي أو شركة طيران موحدة وشركات نقل بحري لكل قطر هذه التجزئة تضيع اموالنا** وعملنا وجهودنا ، وتؤثر تأثيرات سلبية فالافضل في الواقع ايجاد بنك لثلاث عمليات بوضوح وكبديل لاتحاد المدفوعات ليقوم باعمال التمويل قصير الاجل للتجارة **الخارجية واعمال تمويل طويل الاجل للتنمية الاقتصادية من اجل تركيز مجموع القدرة المالية للبلدان العربية ضمن المركز الموحد وبالطبع اذا حقق الهدف الاول** يعتبر بدرجة معينة ، حقق الهدفين درجة افضل وشكرا .

المقرر :

شكرا . اذا لم يكن هناك تعليقات اخرى ننتقل للمرحلة الرابعة والاخيرة في الجلسة ما قبل الاخيرة .

بالنسبة لسؤال الاستاذ خضير من التخوف أن يؤدي الاتجاه الفردي للبلدان العربية الى تنمية علاقاتها مع البلدان النامية وان يكون ذلك على حساب البلدان العربية الاخرى التي هي ايضا من البلدان النامية . من الطبيعي انه من المفروض والافضل ان يكون الاتجاه العربي للبلدان النامية على اساس تنسيق وتوجيه الهيئات العربية الاقتصادية واصلا من المفروض بالنسبة لجميع البلدان النامية أن يكون مبدأ التعاون اصلا في الاطارات الاقليمية لهذه البلدان النامية وبالاحرى أن يكون ضمن الاطار العربي الذي هو ضمن الاطار القومي بنفس الوقت . وليس من المعقول مطلقا ان يتجه بلد عربي يؤمن بالاتجاه العربي الصحيح نحو بلدان نامية على حساب الاتجاه نحو بلدان نامية عربية . ولكن بالنسبة لتعليق موضوع الاتجاه نحو العالم الثالث على التنسيق العربي وعلى اعتبار انني لست متفائلا كثيرا فالتنسيق العربي الكامل لهذا لا يمنع منذ الآن ان نبدأ خاصة على شكل افراد ضمن الاطار العام ان يتجه كل بلد عربي على حده الى البلدان النامية ولا ينتظر التنسيق العربي الكامل . مثلا بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة التي تتمتع في الواقع بمستوى فني وخاصة من الوجهة الصناعية بالنسبة لبقية البلدان العربية اذا لم تستطع ان تتوصل الى تنسيق كامل مع بقية البلدان العربية الاخرى فهذا لا يمنع مطلقا من ان تتجه ج . ع . م . بمفردها طبعا ضمن الاطار العام وضمن اتجاهها العربي نحو البلدان النامية الاخرى . أما بالنسبة الى تعليق الدكتور الجلبي فاود أن أقول ان قصر الوقت هو الذي أدى الى تشويه البحث حين القيته وعوضني عنه الاستاذ الجلبي ما شرحه فيما بعد . ومن جهة ثانية اعتذر منه سلفا لان الاسراع الذي طرأ في التعليق منعني من التقاط الملاحظات بشكل كامل فاعتذر اذا كنت قد شوهت الى حد ما المقصود من التعليقات . بالنسبة لقوله بانني لم اقيم الاجراءات التي اتخذت من قبل البلدان العربية في سبيل تنمية العلاقات فاذا اراد بهذا القول بانني لم اقيم هذه الاجراءات بشكل تفصيلي فهذا صحيح لانني اكتفيت في الواقع بالحكم على هذه الاجراءات حينما قلت بان جهود البلدان العربية لم تؤد الى نتيجة فعلا والسبب في هذا الحكم السريع هو عدم جدية هذه الاجراءات والاتفاقات التجارية وغيرها ولانها لم تحاول ان تركز على الواقع الحقيقي وتنفذ الى اعماق المشكلة فبقيت اجراءات شكلية كما اشار الى ذلك الدكتور الجلبي بالذات . بالنسبة للخطة طويلة المدى وضرورة توزيع الموارد والتكامل فاعتقد انني تعرضت الى ذلك حين بحثت التعاون على صعيد المنتوجات الصناعية وقلت بان التصنيع اصلا لا يكون الا على اساس نوع من التكامل بين البلدان العربية وبقية البلدان النامية وان الطريق الوحيد لمواجهة ضيق السوق المحلية هي في الاتجاه نحو البلدان النامية وبالنسبة للمواصلات فقد اشرت الى تطور بعض وسائل المواصلات في البلاد النامية وهذا يعتبر ضمنا ان تطور هذه الوسائل شرط أساسي للتعاون الاقتصادي ضمن اطار الخطة القصيرة والتبادلات التجارية والخطة الطويلة في أطار السير نحو التكامل . اما بالنسبة للنفط فاعتقد أن شروط استثمار النفط في أغلب البلدان العربية في المدى القصير وظروف جميع البلدان النامية الاخرى تجعل التعاون في هذا المجال صعب التحقيق حاليا في الظروف الحالية بشكل جدي . ولا يمكن

ان نصل اليه الا بعد مرحلة ما تسمى بالثورة النفطية في داخل العالم العربي تؤدي الى تغيير نظام الاستثمار وخلق سياسة موحدة لتصدير النفط . وفي هذه الشروط كما ذكر الدكتور الجلبي يصبح البترول مجالا اساسيا للتعاون وليس فقط ذلك بل يصبح محركا اوليا للتعاون فى مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية . بالنسبة لسياسة حماية الانتاج الزراعي والصناعي الذي تقوم به البلدان الصناعية في وجه البلدان النامية فانني اتفق مع الدكتور الاستاذ الجلبي باثره على منع دخول انتاجات البلدان النامية الصناعية الى البلدان المتطورة ولكنه لا يشكل مانعا لا يمكن اجتيازه بمستواه الحالي وخاصة انه رغم ما ذكرنا من سيطرة الدول الغربية في المجتمع الدولي فهناك جزء من الرأي العام العالمي الذي تمارس ضغطه على الدول الصناعية لمنح معاملة تفضيلية بالنسبة لاجراءات الحماية . اما بالنسبة للتعاون في مجال الثروة الزراعية فليس لي من تعليق سوى ان اقول انني قد قصرت في هذه الناحية بصورة كاملة . عفوا لم استطع ان التقط كامل الملاحظات باختصاص الموضوع . بالنسبة لتعليق الاستاذ شريف أشوني ويبدأ بسؤال قد يكون محرجا وقد لا يكون . يقول عندما تطرقت الى الدول الصناعية لم افرق بين الدول الرأسمالية والاشتراكية أو لم اميز تمييزا واضحا بين هاتين الفئتين من الدول . نعم لقد فعلت ذلك عامدا متعمدا وان كنت قد أشرت فقد فعلت ذلك ليس فقط فيما بين السطور وانما في السطور ذاتها ولاني كنت قد اشرت بان تحول العلاقات الى البلدان الاشتراكية غير وجه المشكلة بالذات . فباعتقادي هنالك في العالم دول صناعية ودول نامية واخشى ما أخشاه ان نتصور ان انعزالنا عن الكتلة الغربية يعني ان ارتباطنا بالكتلة الشرقية وان ننسى مشكلة تغيير الهيكل الاقتصادي الدولي حيث لا يكفي ان نستورد الاشياء من كتلة معينة لا يكفي ذلك وان المهم التغيير الجذري فى الموضوع فيجب ان نهتم بالدرجة الاولى بهذا الموضوع بالذات وهذا على ما اعتقد هو تعريف الكتلة الشرقية تماما لان الكتلة الشرقية تعرف ان المجال الوحيد مهما ارادت مساعدتنا في هذا الموضوع ان المجال الوحيد والاساسي لنا يبقى في الاتجاه بعيد المدى نحو البلدان النامية . فهناك نوع من الاختلال في التوازن الاقتصادي الدولي حتى بيننا وبين الكتلة الشرقية لا تستطيع الكتلة الشرقية مهما ساعدتنا في هذا الموضوع ان تغير جوهر الامور بشكل حاسم وسريع فالشرط الاولي يبقى مساعدة الدول الشرقية ولكن بالاتجاه نحو البلدان النامية وبتحويل علاقاتنا التجارية والاقتصادية على حساب المعسكرين معا . طبعا حاليا على حساب المعسكر الرأسمالي على اعتبار انه يحتكر القسم الاكبر من العلاقات التجارية والاقتصادية ولكن يبقى الاتجاه الاساسي وطويل المدى هو نحو البلدان النامية هذا انطلاق اساسي كموضوع قد لا يتفق عليه حتى شخصان . أما بالنسبة للمجتمع الاشتراكي انه في بعض البلدان الاشتراكية جرى تحرير التجارة الخارجية فانا مع الاستاذ الدشوني فيما قاله حول هذا الموضوع .

بالنسبة لتعليق الدكتور حمادي فأرجو ان يكون الجواب عني وعن الدكتور الشعار ان الابحاث التي قدمت تخصصت في اطار ومجال واحد . بالنسبة للاصوات

المشتركة أيضا لا يمكن الانكار ان الاعتذار فى الواقع واجب وهذه الناحية كانت ناقصة في البحث . بالنسبة للتصنيع غير موجود فلا يعقل أن نغير هيكل التجارة الخارجية اعتقد انني اشرت الى ذلك مرارا أن تغيير هيكل التجارة الخارجية لا يمكن الا على اساس تغيير الهيكل الانتاجي وهذا امر طبيعي وحتمي .

المقـــرر :

شـــكرا . الدكتور نعيم :

الدكتور نعيم الشعار

اشكر الاستاذ الدجاني على ملاحظاته القيمة على البحث الذي قدمته واني اتفق معه في النقطة الاولى التي اثارها وهي انه من المفيد أيراد نموذج يبين لنا العوامل التي هي معطيات والعوامل القابلة للتغيير في المدى القريب والمـــدى البعيد . وقد يشـــاركني السيد الزميل بان اختلاف الاوضـــاع الاقتصاديـــة والاجتماعية في البلاد العربية قد لا يسمح لتقديم نموذج نظري موحد لسياسة التجارية الخارجية للبلاد العربية . كما انني لا اوافقه تماما حول الملاحظة ذاتها حول التمييز بين الدول العربية البترولية والدول العربية غير البترولية ذلك أن الدراسة تشمل جميع الدول العربية وان مثل هذا التمييز قد يكون من المفيد أن يتبعه دراسة ميزات اخرى .

واعتقد ان الموضوعات البترولية كان لها النصيب الاكبر في أعمال هـــذا المؤتمـــر .

نقطـــة اخيرة وهي ان النواحي الاخرى التي كان من الممكن ان يتناولهـــا الموضوع وهي موضوع البترول ايضا والمواصفات والتصاميم للمشاريع الصناعية موضوع خدمات التأمين ومع اقتناعي تماما من ناحية ايراد جميع هذه المواضيع من الناحيةالعلمية الا انني رأيتمن المناسبحصر الموضوعبالمبادلاتالتجاريةالسلعية انسجاما مع المبدأ السائد في هذا المؤتمر وهو حصر الموضوع والمواضيع بشكل كبير ، اما بخصوص اقتراح الدكتور احمد مراد فاني اتفق معه تماما على اقتراح انشاء بنك عربي بدون التعديل الذي ادخله السيد الدكتور العمادي . فيما يتعلق بملاحظات الدكتور العمادي فبالاضافة الى ما اشر اليه الزميل الدكتور المتولي من حيث توزيع المواضيع أرى انه ، كنت اتمنى لو أن الدكتور العمادي كان قد قدم مثل هذا الاقتراح في اللجان التمهيدية لاعمال المؤتمر . أما في الملاحظة التالية فهو لا يرى عدم انسجام بين مصالحنا الاقتصادية ومصالحنا السياسية على الامـــد الطويل .اعتقدبالنسبةللدكتور العماديلو انا قد وقعنا فيسوء تفاهم بسيطفالمطلوب كما هو وارد في التساؤل في البحث (هل يمكن وضـــع معادلة تحقق انســـجام العلاقات السياسية والمصالح الاقتصادية في البلدان العربية ؟) وهذا لا يعني وجود عدم انسجام بين مصالحنا الاقتصادية ومصالحنا السياسية في الامد الطويل أو حتى في الامد القصير وشكرا .

المقـــرر :

بالحقيقة ننتهي بسرعة من تعليق السادة المعقبين على التعقيب . ثم الاستاذ برهان الدجاني .

الاستاذ برهان الدجاني

لي ملاحظات قليلة على التعليق القيم الذي تقدم به الدكتور القيسي اولا يبدو ان السيد الدكتور قد تصور الموضوع بخلاف ما تصورته ومن هنا فكثير من تعليقه انصب على ما لم اقله بدلا من أن ينصب على ما قلته . وجاء فعلا بما يمكن ان يكون موضوعا اكثر مما ان يكون تعليقا وفى الواقع انني ساتناول فقط النقاط التي ترتبط ارتباط وثيقا في الموضوع الذي قلته . أو تحدثت فيه . النقطة الاولى هي ان الدكتور القيسي اشار الى ان المؤسسات العربية هي رد فعل عادة لمؤسسات تنشأ في بلاد خرى . والواقع ان هذا فيه شيء من الصحة ليس كله صحيحا . المؤسسات العربية تحاول أن تحتل بعض التي تنشأ في العالم وهذا شيء طبيعي ولا غبار عليه ومن ناحية اخرى تحاول ان تكون تعبيرا عن الرغبة العربية في الوحدة من ضمن الاطار أو النموذج الذي اوضحته فهي احيانا تتفق واحيانا تختلف . على سبيل المثال اذكر الاشارة الى السوق الاوربية المشتركة واعتبار السوق العربية المشتركة شبيهة بها وهذا غير صحيح اذ ان فكرة السوق العربية المشتركة نشأت قبل فكرة السوق الاوربية المشتركة ولكن الاسم لم يعط الا بعد السوق الاوربية المشتركة فالدول العربية بدأت تتقدم نحو ما يصلها الى السوق المشتركة في سنة ١٩٥٣ من خلال الاتفاقية العربية لتيسير التجارة والترانزيت التي لو طورت لوصلت الى السوق المشتركة . اقترح النقطة الثانية والتي وردت الاشارة اليها ، مقترحاتي كانت تقليدية وهذا صحيح حيث لم اقترح شيئا جديدا . فموضوع الوحدات الاقتصادية مرتبط الى حد ما بهذا الموضوع ولكن من اعتقادي ان ليس هنالك ارتباط عضوي كما أن الناحية الاقتصادية موضوع طويل جدا وانا عالجت الموضوع من نحية اقرب مجالا فيما اعتقد . أي ان موضوع بحث الاستثمارات يمكن ان يبحث على مستوى عملي وسريع بينما الوحدات الاقتصادية هي من الامور بعيدة المدى أما موضوع التوحيد الشكلي للدينار او للعملة العربية فقد يكون فيه فائدة رمزية فقط للبلاد العربية اما اذا كنا نتصور ان هذا التوحيد الشكلي للعملات العربية له فائدة اخرى غير الفائدة الرمزية فهذا تصور نحمله اكثر مما يتحمل . أما اذا كان قصد الدكتور القيسي ان ينطلق من هذا الى توحيد العملات العربية بدلا من تبديل الاسماء والاوزان الذهبية فهذا موضوع اكثر تعقيدا حتى من موضوع الوحدة الاقتصادية العربية أما اشارته الى انني لم اذكر الاسباب ، في الحقيقية انا ذكرتها الاسباب التي تمنع الاستفادة الكاملة من الفوائض العربية ، ذكرتها حتى في صلب البحث وذكرتها ايضا في الملخص الذي اعطيته كما اني عالجت هذه الاسباب في نطاق هذا البحث في كتابين نشرهما معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة بمحاضرات التعاون الاقتصادي العربي عموما واعتقد انني

تناولت هذه الاسباب تفصيلا وافيا وبشمول كاف وشكرا .

المقـــرر :

انا اعطي الفرصة للدكتور حافظ التكمه‌جي ثم ننتقل اليكم مرة اخرى .

يظهـر أن الدكتور حافظ ليس لديـــه تعقيب وليتفضل الدكتور فوزي القيسي ثم الدكتور العمادي .

الدكتور فوزي القيسي

في الواقع لا اتفق مع الاستاذ الدجاني في تصورنا للموضوع المختلف وهذا احد الاسباب التي بينتها في صعوبة تعليقي لان الموضوع الموجود في اعـــداد المؤتمر هو الفوائض العربية في خدمة التنمية والدفاع القومي بينما البحث انصب في حوالي ٢٣ صحيفة من مجموع (٣١) صحيفة لاستعراض المؤسســات العربية والتعاون الثنائي أو الجماعي بينما وجدت بان العنوان ينصرف الى كيفية امكان استخدام الفوائض العربية في اغراض الدفاع . فاعتبر التعليق كما اورده على اضافة أكثر مما هو تعليق على البحث . لان الاستعراض التاريخي لايمكن ان نعلق عليه . فيما يتعلق بوقت انشاء السوق العربية المشتركة والسوق الاوربية اري ان موضوع الوحدة الاقتصادية يختلف كليا عن السوق العربية أو السوق المشتركة . صحيح ان الوحدة الاقتصادية بدأت سنة ٩٥٣ لكن فكرة الســـوق العربية المشتركة نشأت في عام ١٩٥٨ في مؤتمر الغرف التجارية المنعقد في بيروت حيث صدرت توصية تحث الدول العربية على انشاء السوق العربية المشتركة . ففكرة السوق العربية المشتركة كسوق عربية وليست كوحدة اقتصادية ظهرت كرد فعل للسوق الاوروبية المشتركة . فيما يتعلق بان مقترحاتي هي الاخرى ليست مقترحات انا ايضا أؤيده ولم أقل اختراعا وانما قلت تجديدا على الاساليب التقليدية وهي اصدار تشريعات وايجاد منظمات وحاولت ان اوجز بمقترحات عملية مستمدة من الواقع . فهذه المقترحات التي تؤكد الوحدة وهي توحيـــد العملة ليست توحيد شكلي وبالعكس ان الذي ذكرته هو تكوين كتلة أو منطقة نقدية عربية على نمط المنطقة الاسترلينية كمرحلة اولى فوجود وحدة سعر الصرف بين عملات معظم المنطقة الاسترلينية السهلة على التعامل . فعندما كان الدينار جنيها استرلينيا فسعر الصرف يسهل التعامل الى حد كبير وهي ليست مجرد اسم وانما هي الخطوة الاولى نحو الوحدة النقدية العربية وشكرا .

المقـــرر :

قبل ان اعطي الكلمة للدكتور محمد العمادي ، ادعو السيد الاستاذ محمود عبدالله عشيش – الممثل الشخصي للسيد رئيس جمهورية اليمن الجنوبيـــة الشعبية . كلمة قصيرة من سيادته .

الاستاذ محمود عبدالله

احمل اليكم تحيات شعب جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كما انني ابين لكم بعض جوانب الوضع الاقتصادي المتردي في جمهورية اليمن الجنوبية

الشعبية ذلك الجزء من الوطن العربي الذي عانى (١٢٩) عاما من الاستعمار البريطاني كما أنها فرصة ثمينة يتعرف الاخوة الاقتصاديون العرب على تلك الاوضاع في هذا الجزء من الوطن العربي طالما انهم بصدد مناقشة الوضع الاقتصادي العربي ومشاكل التنمية في البلاد العربية في ظروف الحرب ومواجهة العدو الاسرائيلي لقد تعمد الاستعمار البريطاني طيلة بقائه في هذا الجزء من الوطن العربي أن يخضع اوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لخدمة مصالحه واستراتيجيته العسكرية . وجعل من عدن سوقا لمنتجاته ولم تجر أية محاولة منه لاستغلال موارد البلاد وايجاد اقتصاد صناعي يعتمد عليه . الامر الذي جعل مجمل الحياة الاقتصادية الزائفة مرتبطة بوجوده ووجود قاعدته العسكرية وقد تعمد ايضا في السنوات الاخيرة ان يرفع النفقات الادارية والرواتب بشكل ملحوظ حتى يوقع الحكم الوطني في مأزق وحتى تظل أية حكومة وطنية تأتي بعد الاستقلال مرتبطة به وبسياسة الاستعمار الجديد . ان المشاكل الانية التي تواجه هذه الجمهورية الفتية تتلخص في المشكلة المالية أو الازمة المالية الحادة التي تعانيها . فتبلغ ميزانية النفقات حوالي (٣٠) مليون دينار بينما لا تزيد الايرادات عن (٨) مليون جنيه . كما ايضا الاهالي في حالة شديدة من التخلف والذين يشكلون ثلثي سكان المنطقة كما ان البطالة منتشرة بشكل حاد وكثيف ويقدر عدد السكان العاملين ما بين (٣٠٠ ـ ٤٠٠) ألف نسمة فقط من عدد السكان البالغ حوالي (١ر٥) مليون ونصف نسمة . كما ان البطالة منتشرة ايضا وبشكل فظيع وتقدر بحوالي ٢٥ ألف نسمة وقد تعمد الاستعمار البريطاني ايضا قبل رحيله ان يسحب كل الفنيين والخبراء الذين كانوا متدربين في الجمهورية من بريطانيين ومن جنسيات أخرى ودفع لهم تعويضات كثيرة لكي يغادروا البلاد ولذلك فان عملية وضع سياسة اقتصادية لمواجهة الوضع هناك ليست بالامر السهل في ظل النقص في الامكانات البشرية والمادية وعدم وجود أو توفر اية احصائيات اولية لهذا الغرض . وقد ضاعف من هذا الوضع اغلاق قناة السويس نتيجة للاعتداء الامبريالي الصهيوني على البلاد العربية وبعد ان كانت ترتاد الميناء حوالي (٦٠٠) سفينة تجارية اصبح عدد السفن التي تستعمل الميناء الآن لا يتجاوز (١٠٠) سفينة كما ان مثل هذا الوضع بالنسبة الى الميناء الذي يعتبر مرفقا اساسيا للحالة الاقتصادية والتجارية في البلاد ليس بخاف عليكم .

ايها الاخوة اعضاء المؤتمر :

ان امام المؤتمر مسؤولية تاريخية يجب ان نطلع بها وان ما تتعرض اليه جمهورية اليمن الجنوبية اليوم من حرب اقتصادية وعسكرية انما المفروض به اضعاف الجبهة الثورية الصامدة في مواجهة العدو الاسرائيلي وان أي ضعف في هذه الجبهة انما هو ضعف في المعسكر التقدمي العربي ككل . وبذلك فان الاقتصاديين العرب مدعوون اليوم ليتحملوا مسؤوليتهم في هذا الجزء من البلاد العربية نتيجة للوضع الاقتصادي العام المتردي في هذا البلد ونتيجة لعدم وجود

الخبرات وانني أطلب من الاخوة الكرام ان يتخذوا القرارات المناسبة لتدعيم الوضع الاقتصادي لليمن الجنوبية وسواء كان بتقديم الخبرات الفنية أو كان بتقديم أو حث البلاد العربية أو بتقديم المساعدات الاقتصادية في كل المجالات . والسلام عليكم .

المقـــرر :

شكرا سيدي . واود ان أطمن سيادته بان امامنا توصية قدمت خلال هذه الجلسة الصباحية بنفس المضمون والمعنى الذي ذكرته سيادتكم . وشكرا .

يتفضل الدكتور العمادي الآن .

الدكتور العمادي

بالنسبة للاقتراح المقدم بخصوص انشاء مصرف عربي تجاري أود أن أبين أنه لدينا مؤسسات للتمويل دفع من رأسمالها اكثر من خمسين بالمائة ونحن فى انتظار رأس المال حتى تستطيع البدء بالعمل والمبلغ في نظري هو ضئيل جدا وقيام هذه المؤسسة باعمال التمويل يعني قيامها بتمويل اعمال المشروعات الانمائية وهذا يعني اعطاءكم ؟ قروضا للدول الاعضاء للقيام بمشاريع التنمية اضافة الى امكانياتها في تأسيس شركات للقيام بتنفيذ اعمال معينة فهذه الناحية مهمة جدا ويمكن ان تنفذ بصورة سريعة أما بالنسبة لاتحاد المدفوعات العربية فهو يهدف الى تسهيل المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء بوضع نظام للمقاصة تسوى عن طريقة المدفوعات الجارية بينها ويمنح الدولة المدينة تسهيلات ائتمانية فهذه العملية تقوم بتسهيل عملية التبادل التجاري بين الاقطار العربية . وانماء المدفوعات وشكرا .

المقـــرر :

ايها السادة والزملاء الساعة الآن الثانية الا ربعا نختتم هذه الجلسة الآن على ان نجتمع مرة اخرى في هذه القاعة في تمام الساعة السادسة مساء لقراءة والموافقة على توصيات المؤتمر الثاني للاقتصاديين العرب . وشكرا .

الجلسة الختامية لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني
مساء الخميس ١٣/٣/١٩٦٩

الامين العـــام :

ايها الاخوة اعضاء المؤتمر ايها الضيوف الكرام

بسم الله نفتتح الجلسة الختامية لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني ولا شك انكم قد واكبتم واطلعتم على سير اعمال المؤتمر • هناك خبر سار يمكن قوله اليوم وهو ان السيد رئيس الجمهورية اعلن عن استعداد العراق لاستضافة مؤتمرات الاقتصاديين العرب دائما ورجى ان تكون المؤتمرات مستمرة في كل عام ولا شك انها بادرة تستحق الشكر • ولقد انعقد هذا المؤتمر وتدارس في (٦) جلسات ابحاثا تزيد عن الثلاثين واستمع الى تعليقات مكتوبة تزيد عن الثلاثين ايضا فضلا عن التعقيبات وقد تم التوصل الى مجموعة من التوصيات التي سيتفضل بقراءتها مقرر كل جلسة من الجلسات • وبعد ذلك سيضاف الى هذه التوصيات توصيات أخرى متعلقة بالعمل الفدائي واخرى بالقضية الفلسطينية وتحال هذه التوصيات وما قد تتفضلون به من توصيات في هذه الجلسة الى مجلس الاتحاد لتوضع في صيغتها النهائية ومن ثم تعلن كبيان عن المؤتمر •

ايها الاخوان أدعو الآن الدكتور محمد العمادي لقراءة مشروع توصيـــات جلسة مسح الاقتصاديات العربية والدكتور فؤاد مرسي لقراءة مشروع توصيات جلسة اقتصاديات التنمية والدفاع القومي والدكتور فخري قدوري لقراءة مشروع توصيات جلسة الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادي والاستاذ محمد صادق رشيد لقراءة مشروع توصيات جلسة السياسة المالية والدكتور هشـــام متولي لقراءة مشروع توصيات جلسة السياسة النقدية والدكتور حسن ثامـــر لقراءة مشروع توصيات جلسة السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية والدكتور ديب ابو عسلي لقراءة مشروع توصيات جلسة السياسة الاستهلاكية والدكتور صاحب ذهب لقراءة مشروع توصيات جلسة السياسة النفطية والدكتور احمد المرشدي لقراءة مشروع توصيات جلسة العلاقات الاقتصادية العربية الدولية •

الامين العـــام :

شكرا للسادة المقررين لتفضلهم بقراءة مشروع التوصيات التي نطرحهـا أمامكم لتضيفوا اليها وتعدلوا فيها ما ترونه • واود ان اشير بهذه المناسبة الى ان مجلس الاتحاد سيتخذ ما يلزم لاعادة سبك هذه التوصيات من الناحية الصياغية ولحذف ما هو مكرر منها اذ كما لاحظتم اننا حاولنا ان نقرأ مشروعات التوصيات كما صيغت في لجانها تمهيدا لاستماع رأي المؤتمرين فيها • طبعا جاءتنا بعض التوصيات • التوصية الاولى من الدكتور حميد القيسى يقول فيها انه يقترح تبني توصية مؤداها (يوصي المؤتمر ان تقوم اقسام الاقتصاد والعلوم السياسية في

الجامعات والمعاهد العلمية العربية بتدريس مادة اقتصاد الحرب كمادة اساسية كما يوصي المؤتمر تدريس هذه المادة في الكليات العسكرية كمادة اساسية يقوم بتدريسها اقتصاديون مختصون باقتصاد الحرب) · هل هناك من تعليق على هذه التوصية ؟

الدكتور عبدالرازق حسن :

اعتقد انه من الصعب ان تحدد مادة بالذات تسمى مادة اقتصاد الحرب لانها تتداخل كما رأينا في مناقشتنا في هذا المؤتمر في اكثر من موضوع وانما المهم او المطلوب من اخواننا الذين يقومون بعمليات التدريس تدريس الاقتصاد ومنهاج الاقتصاد التطبيقي ان يعالجوا ضمن معالجات المشكلات التطبيقية مشاكل الحرب · لانقدر هنا ان نعمل دراسة متخصصة عن عملية اقتصاديات الحرب ولا نستطيع ان نتصور وبكل صراحة وامانة ولا يستطيع احد لوحده ان يعالج اقتصاديات الحرب من الالف الى الياء · لانها عملية مرتبطة بمسائل زراعية ، مسائل صناعية ومسائل نقدية ·· الخ · ومعنى ذلك ان الشخص يجب ان يعالج جميع نواحي الاقتصاد القومي ويكون على معرفة تامة بها · لان العملية ليست بهذه البساطة والسهولة ·

الامين العـــام :

ايها الاخوان ، ليس من المعقول ان نفتح باب المناقشة في هذا الموضوع ، اعتقد ان الاخ الدكتور حسن ثامر لديه تعليق ·

الدكتور حسن ثامر :

عندي نقطة وهي ان الاقتراحات التي قدمت كثيرة على ما يبدو وانها وردت من الاعضاء المحترمين الذين كانوا في اللجان وكان بامكانهم طبعا عرضها على كل اللجان · فاختصارا للوقت اقترح عرض جميع هذه التوصيات على مجلس الاتحاد ويترك له ما يمكن ضمه الى التوصيات العامة مما لا يتعارض مع التوصيات العامة اما الان اذا ناقشنا واحدة واحدة ، فيعني ذلك مؤتمرا جديدا ·

الامين العـــام :

شكرا الدكتور ثامر لهذا الاقتراح وهو مطروح امامكم اذا وافقتم عليه نقرأ التوصيات وتحال الى مجلس الاتحاد ليتبنى ما يراه منسجما مع الروح العامة للمؤتمر والتوصيات العامة ويوضح لماذا لا يدخل البعض من التوصيات في صفة عامة · فهل توافقون على هذا الرأي ؟··· تمت الموافقة ··· شكرا ·

التوصية الثانية :

للدكتور علي الساعدي وهي ذات طبيعة تنظيمية كما قال (يوصي المؤتمر الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب بتأسيس مكتب تنفيذي يرأسه أمين عام مساعد (تنفيذي) متفرغ للعمل في الامانة العامة للاتحاد يقوم المركز المذكور

بمتابعة تنفيذ توصيات ومقررات مؤتمرات الاتحاد ويلاحظ ضرورة الاقتصاد في عدد العاملين في المكتب المذكور ليكون من الممكن تنفيذ هذه التوصية من ناحية التكاليف) ٠٠٠٠٠٠

الواقع بعض التوصيات وردتنا من الزميل الاستاذ الدكتور عبدالحسن زلزلة بعضها ايضا يشير الى المتابعة وضرورة المتابعة وحيث يقول (من المهم جدا ان ينشأ مكتب متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر لا ان يكتفي باصدار التوصيات دون معرفة مدى تحقيقها وتنفيذها من قبل الدول الاعضاء) ٠ ثم يشير في توصية أخرى الى حقل المشاريع العربية المشتركة فيقول (من المهم ان نميز بين المشاريع المبنية على أسس اقتصادية تضمن لها النجاح وهنا لا يكتفي بمساهمة الحكومات بل يجب ان يترك المجال للمساهمات الخاصة فيها ضمن نسبة معينة اما المشاريع التي تقتضي المصلحة القومية انشاءها فنرى ان تمول من صندوق خاص تتحمل مخاطره الحكومات وحدها لان الدافع لانشاء هذه المشاريع هو الدافع القومي ٠

وفي مجال تنسيق الوحدة الاقتصادية العربية يقترح الدكتور زلزلة توصية ثالثة مؤداها ٠

« يوصي المؤتمر بالتأكيد على ان التنسيق الصناعي وليس تحرير التبادل التجاري هو الاساس المتين للتكامل الاقتصادي العربي مما يستوجب السير قدما في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة بهذا الصدد » ٠ ويضيف الزميل الدكتور عبدالحسن زلزلة توصيات أخرى بشأن توصية اللجنة النقدية بخصوص اجتماع محافظي البنوك المركزية فيوصي :

١ ـ دعوة مؤتمر محافظي البنوك المركزية لدراسة موضوع تنسيق السياسات النقدية والائتمانية للدول العربية الاعضاء في مجلس الوحدة ٠

٢ ـ دعوة المؤتمر لدراسة المشاكل النقدية المشتركة في البلاد العربية ووضع سياسة منسقة لمعالجتها ٠

٣ ـ دراسة السبل لتثبيت اسعار الصرف بين عملات الدول الاعضاء والتعاون لتحقيق ذلك ٠

٤ ـ تكوين كتلة عربية في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تضمن لها قوة تصويت وتمثيل مناسب في المؤسستين ٠

ومن الزميل الدكتور نظام الدين عارف وردت توصية مؤداها « الاهتمام بالصناعات اليدوية القروية التي ستساعد كثيرا على زيادة دخل الفلاح الفردي ومن ثم زيادة الدخل القومي وكذلك تمكن من الاستفادة من الوقت والزمان الفارغين لدى الفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان البلدان العربية » ٠

وتوصية أخرى من الدكتور علاء الراوي : يقول فيها (العمل على معالجة مشكلة البطالة بمختلف اشكالها وبصورة خاصة البطالة المقنعة في الريف وبطالة

المثقفين ، والعمل على التوسع في اعداد اليد العاملة الفنية في الامد القصير والامد الطويل) ٠

وتوصية من الدكتور كاظم السعيدي : يقترح ١ ـ الاشارة الى الخليج العربي في التوصيات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية العربية اسوة بجمهورية اليمن الجنوبي الشـــعبية ٠

٢ ـ يقترح فتح المجال امام الايدي العاملة العربية بالتنقل بحرية في البلاد العربية ومنحها كافة التسهيلات اللازمة لذلك وبصورة خاصة في الخليج العربي ٠

هذه هي مجموعة التوصيات التي تقدم بها السادة المؤتمرون ٠٠٠٠ أي توصية رجاء تقدم خطيا ٠

الدكتور حافظ التكمه‌جى :

هناك تفاوت بين التجارب التي تتخذها شركات النفط الوطنية في الـدول العربية ٠ فاقترحت ان تصدر توصية لتبادل هذه التجارب والتعاون بين شركات النفط الوطنية بصورة سريعة وفعالة ٠

الامين العـــام :

أشرت في البداية الى انه ستضاف الى مجموعة التوصيات التي ستقرأ والتي ستتقدمون بها توصيات متعلقة بالعمل الفدائي وبالقضية الفلسطينية لكن النقطة المستقرة في ذهن الامانة العامة هي ما يلي :

ان التوصيات التي تناقش هنا هى التوصيات ذات الطبيعة العلمية أما التوصيات ذات الجانب القومي السياسي فمجالها مجلس الاتحاد الذي يتبنى حدود معينة في الاتجاه السياسي ٠ ولهذا السبب لم تقرأ توصيات اللجنة المقدمة من قبل الوفد الفلسطيني لكنها ستدرس في مجلس الاتحاد ٠

الاستاذ برهان الدجاني :

انا لست لدى توصية ولكني اقترح ان تحذف احدى التوصيات التي ذكرت في تقارير اللجان وهي التوصية التي تذكر بالاســـم ثلاثا من دول الوحـــدة الاقتصادية العربية ٠ اعتقد ان هذا فيه ضرر سواء لتوسيع الوحدة الاقتصادية العربية في المستقبل او للعلاقات القائمة داخل اطار الوحدة الاقتصادية العربية ٠

الامين العـــام :

شكرا للاستاذ الدجاني وهناك توصية من الدكتور احمد سعيد حسنين من ج٠ع٠م٠ بخصوص انتقال العمال وقوة العمل من دولة الى دولة وليس من قطاع الى قطاع في الدولة الواحدة فقط حيث ان بعض الدول العربية تستورد عمالا من غير الدول العربية بينما يوجد في الدول العربية المجاورة قوة عمل وعمل فائض٠٠ هل هناك توصية أخرى ٠

اذا لم تكن هناك توصيات اخرى فاننا نختتم هذا الاحتفال وبالتالي نختتم المؤتمر ولكن قبل اختتام المؤتمر هناك اقتراح بأن يوجه المؤتمر شكرا للسيد رئيس الجمهورية العراقية وللحكومة العراقية ولجمعية الاقتصاديين العراقيين على كريم الاستضافة وحسن الرعاية لهذا المؤتمر وتمنيات بأستمرار التعاون الاقتصادي العربي العلمي . فهل توافقون ؟

تمت الموافقة ... شكرا .

ختاما ايها الاخوة نرجو ان يستمر التعاون بيننا والى مؤتمر ثالث انشاء الله وكل عام وانتم بخير .

توصيـــات
مؤتمر الاقتصاديين العرب
الثاني
بغـــداد
٨ـ١٣ آذار (مارس) ١٩٦٩

تطبيقا لاهداف اتحاد الاقتصاديين العرب في اجراء الدراسات الاقتصادية والعمل على تشجيعها بحثا عن الحلول العملية المستندة الى الاسس العلميةوالرامية الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب العربي ٠

وأدراكا لطبيعة المرحلة التي تفرض على الوطن العربي ان يواجه تحـــدى التخلف الاقتصادي وتحدي الوجود الصهيوني ٠

فان المهمة العاجلة للاقتصاديين العرب تتمثل في التصدي لبحث مقتضيات التنمية لايجاد العلاقة الموضوعية بين اقتصاد التنمية الذي تفرضه الحرب عـلى التخلف ومقتضيات الدفاع القومي الذى تستلزمه الحرب في مواجهة الامبريالية، والصهيونية العالمية ٠

١ ـ مقتضيات التنمية :

١ ـ ان عملية التنمية الاقتصادية ليست هي النمو الاقتصادي العربي ، لكنها العملية الواعية لتحرير وتطوير الاقتصاد الوطني عن طريق أجراء التغييرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي ، وذلك بتطوير ظروف الانتاج ووسائلـه واحلال تكنيك ارقى واستخدام وسائل انتاج أحدث واكثر كفاءة ، مـــع تحقيق اشباع متزايد للحاجات الفردية والجماعية ٠ وكل ذلك هو مايسمح في النهاية بتعبئة الفائض الاقتصادي لاحداث التراكم الضروري للانتـــاج الموســـع ٠

٢ ـ لمواجهة خيارات التنمية لابد من الاخذ باولويات معينة ، مما يقتضي الاخذ بالتخطيط ، ومن ثم فان خطة التنمية هي الاداة الرئيسية لاجراء التغييرات الهيكلية التي تسمح بالتوسع في الانتاج ٠

٣ ـ يجب التمييز بين الخطة القومية وبرنامج الاستثمار ٠ فهذا البرنامج ليس سوى تجميع للاستثمارات المقترحة وبيان بتوقعات نتائجها ٠ اما الخطة فهي التعبئة الشاملة التي ترمي لتحقيق اهداف قومية تتعلق برفع معدلات نمو الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة المنتجين ٠

٤ ـ ان فعالية التخطيط انما تعتمد الى حد كبير على وجود قطاع عام مملوك للدولة يكون أطارا لتطوير علاقات الانتاج بحيث يقدم في النهاية نموذجا جديدا لاسلوب انتاج ارقى من أسلوب الانتاج السائد في القطاع الخاص ٠

٥ ـ يجب تعبئة المدخرات المحلية العامة والخاصة بتمويل الاستثمارات ، تأكيدا لمبدأ ان التنمية انما تعتمد في المقام لاول على التراكم القومي ، ومبـــدأ أسبقية التراكم القومي على المساعدات المالية الخارجية على الرغم من أهميتها ٠

٦ ـ يمكن دائما التغلب على العقبات الموروثة والمستحدثة التي تعترض التنميـة بالتأكيد على حقيقة أن التنمية ليست مجرد عمل اقتصادي وانما هي عمل أجتماعي في الاساس ٠

٢ ـ مقتضيات اقتصاد الحرب :

١ ـ ان الحرب التي مازالت تشنها الامبريالية واسرائيل على البلاد العربية هي حرب طويلة الامد تتطلب تعبئة القوى الانتاجية والموارد المادية من أجل كسب تلك الحرب ٠

٢ ـ لا يوجد تناقض بين التنمية واقتصاد الحرب ، وعلى العكس فان التنميـة بحكم التغييرات الهيكلية التي تجريها تجعل البلد مهيئا أكثر من غيره لمهام اقتصاد الحرب من تعبئة المواد وتحديد الاولويات وتوزيع الاعباء فيما بين المواطنين وقطاعات الانتاج ، وبخاصة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص ٠

٣ ـ ان تعبئة الفائض الاقتصادي هي المهمة الاولى في اقتصاد الحرب وذلك عن طريق :

أ ـ اعادة توزيع الدخل القومي بغرض الحد من الدخول الموجهة للاستهلاك غير الضروري ٠

ب ـ ضغط الانفاق العام على القطاعات غير المنتجة الى أقصى حد ٠

جـ ـ مواجهة اخطار التضخم والحد منه ٠

د ـ حسن توزيع الموارد المادية بين قطاعي الانتاج والاستهلاك ٠

٤ ـ يمكن للتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية وبخاصة في مجالي البترول وفوائض الاموال أن يلعب دورا حاسما في تعبئة الموارد لمقتضيات الدفاع القومي ٠

ولكل ما تقدم انعقد مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني في بغداد في الفترة (٨ـ١٣) آذار (مارس) ١٩٦٩ تحت شعار التعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي ، وتدارس المؤتمر الموضوعات التالية :

١ ـ مسح عام لاقتصاديات الوطن العربي ٠

٢ ـ الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي ٠

٣ ـ السياسة الاقتصادية :

أ ـ السياسة المالية ٠

ب ـ السياسة النقدية ٠

ج ـ السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية ٠

د ـ السياسة الاستهلاكية التموينية ٠

٤ ـ السياسة النفطية ٠

٥ ـ العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي ٠

وانتهت الدراسات والمناقشات الى اقتراح التوصيات التالية :

أولا : في مجال التعريف باقتصاديات الوطن العربي :

وجد المؤتمر ان مهمة تعبئة الموارد الاقتصادية لخدمة التنمية والدفاع القومي تتطلب ضرورة التعرف على اقتصاديات الوطن العربي ، وبناء عليه :

١ ـ يوصي المؤتمر الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب بتصميم نماذج عامة تحتوي على تصنيف تفصيلي للمعلومات والاحصاءات الاقتصادية الاساسية التي يحتاجها الباحث في الشؤون الاقتصادية العربية تكون واضحة ومتجانسة في التعاريف والمصطلحات والمفاهيم على ان يكون تصميم تلك النماذج بالتنسيق مع الاجهزة المختصة في الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والاجهزة الاحصائية المتخصصة ٠ كما يوصي المؤتمر الدول العربية بتوفير المعلومات والاحصاءات حسب تلك النماذج ٠

٢ ـ يوصي المؤتمر الامانة العامة للاتحاد ان تبذل مساعيها لدى الجامعة العربية والجهات الاخرى المختصة لوضع اطلس اقتصادي أحصائي عربي شامل ٠

٣ ـ يوصي المؤتمر الحكومات العربية باستكمال اعمال المسح الجيولوجي والطوبوغرافي واعمال التحري عن الثروات الطبيعية وما يتصل بها من دراسات ووضع نتائج تلك المسوح والدراسات بين أيدي الباحثين حال توفرها ٠

٤ ـ يوصي المؤتمر الامانة العامة للاتحاد بالسعي لدى الحكومات العربية والهيئات العلمية بزيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة للاقتصاديات العربية ، والدراسات الخاصة بقطاعات معينة بشكل شامل للوطن العربي ٠

ثانيا : في مجال الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية :

ان المؤتمر ايمانا منه بان مسيرة الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية جزء من مسيرتنا لتحقيق الوحدة العربية الشاملة وان التكامل الاقتصادي العربي يجعل البلاد العربية قادرة على مواجهة التحديات الصهيونية والاستعمارية في معركة المصير الحالية وفي مجابهة ما تسعى اليه الصهيونية والاستعمار لاستغلال البلاد العربية ونهب مواردها ٠

وباستعراض ما تم من جهود بذلت في النطاق العربي لتقوية اواصر الرباط الاقتصادي بين البلاد العربية ، والصعوبات التي تعترض التكامل الاقتصادي العربي ٠ وما اتضح للمؤتمر ، من مسح الموارد العربية بان هذه الموارد هي موارد

وفيرة ومتنوعة وانها غير مستغلة الاستغلال الاوفى بسبب التبعية والتخلف والتجزئة . لذلك يوصي المؤتمر .

١ ـ اعطاء أولوية خاصة ، في مختلف البلاد العربية لشؤون الوحدة الاقتصادية العربية كجزء لا يتجزأ من سياستها الاقتصادية .

٢ ـ تنسيق استغلال الموارد العربية في مختلف الحقول الاقتصادية بما يكفل منع التنافر ويزيد من درجة التكامل بين مختلف انواع الانتاج وبين الانتاج والاستهلاك ويضمن استغلالا أوفى للموارد العربية ولمصالح الشعب العربي في مختلف اقطاره ويكفل عدم ضياع الموارد العربية واستغلالها ونهبها من جانب الاجنبي ويحفظ السيادة الاقتصادية للشعب العربي على موارده الاقتصاديه .

٣ ـ عدم التركيز ، في مجالات التعاون الاقتصادي العربي ، على تحرير التبادل التجاري فقط وانما يجب التركيز على الاستثمارات الاخرى ، خاصة مجال الصناعة لاهميتها القصوى للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي للشعب العربي ، ولما تتيحه من قيمة مضافة كبيرة الى الدخل القومي العربي ولما تؤدي اليه من تحويل الاقتصاد العربي من وضعه الحالي الى اقتصاد متقدم متوازن .

٤ ـ تدعيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القائم على تنفيذ اتفاقية الوحدة وحث الحكومات العربية على العناية بقراراته واعطائها الاهمية اللازمة ورفع مستوى التمثيل فيه الى المستوى الوزاري ومحاربة العقلية البيروقراطية في مجالات التعاون الاقتصادي العربي .

٥ ـ يدعو المؤتمر كلا من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة بالاستفادة من احكام المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واقامة وحدة اوسع مدى وتخطي مرحلة تحرير التبادل التجاري الى مرحلة التنسيق الاقتصادي ويجد المؤتمر مبررا لدعوته في ثلاثة أسس هي :ـ

أ ـ ان الفلسفة الاجتماعية التي تؤمن بها كل من هذه الدول متقاربة وذات أسس متشابهة .

ب ـ ان اتفاقيات التنسيق الاقتصادي الثنائية بينهما تقوم على أسس واحدة .

ج ـ ان اتفاقها هذا سيكون ضمن احكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبالاستناد الى احكامها .

ويدعو المؤتمر الدول الثلاث للتعاون كمجموعة داخل اتفاقية الوحدة الاقتصادية مع بقية الدول العربية المنضمة للاتفاقية حتى يقدر لهذه الاخيرة ان تجد المجال امامها ممكنا لتسير في طريق الوحدة

الاقتصادية بخطى أبعد .

٦ – حث الدول العربية التي لم تنضم الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بالانضمام اليها .

٧ – تدعيم المجلس الاقتصادي العربي بشكل يمكنه من ممارسة صلاحياته بصورة أوسع وأكثر تنسيقا مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والعمل على رفع مستواه ليكون الجهاز الاعلى الذي يرسم السياسة العامة للاجهزة الاقتصادية المنبثقة عن الجامعة العربية .

٨ – دعم اقتصاديات البلاد العربية المستقلة حديثا والتي تعاني من عجز في ميزانياتها وخبراتها الفنية والادارية وفي مقدمتها جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية .

٩ – انشاء لجنة دائمة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب والامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهيئات التخطيط في الدول الاعضاء ، تكون مهمتها دراسة خطط الاقطار العربية والعمل على تنسيقها واعداد اطار عام لخطة عربية تسترشد به الاقطار العربية عند وضعها لخطط التنمية الخاصة بها . كما تقوم بتوحيد المصطلحات والمفاهيم التخطيطية وتوحيد اساليب أعداد الحسابات القومية ودراسة المشروعات الائتمانية والقضايا التمويلية ويوصي المؤتمر بضرورة توفير المبالغ اللازمة لاظهار هذه اللجنة الى حيز العمل بأسرع وقت ممكن .

١٠– ضرورة وضع المشروعات الاقتصادية والبترولية العربية المشتركة جميعها موضع التنفيذ لان ذلك من شأنه ان يربط بين مصالح الاقطار المساهمة في هذه المنشآت من جهة ، وبين اغراض المشروعات في توحيد المصالح الاقتصادية للاقطار العربية نفسها وتطويرها من جهة ثانية ، كما ان على الامانة العامة للجامعة ان تتدارس الطرق المختلفة التي من شأنها الخروج بهذه المشروعات من وضعها الساكن الحالي .

ثالثا : السياسة الاقتصادية :

ان السياسة الاقتصادية السليمة تكفل تعبئة الموارد الاقتصادية ووضعها في خدمة التنمية والدفاع القومي ، ولهذا فان دراسات المؤتمر انتهت :–

أ – في نطاق السياسة المالية :

ان الدور الطبيعي للتخطيط المالي فى هذه المرحلة يتمثل في زيادة الفائض الاقتصادي المخصص لاغراض التنمية والدفاع القومي ويفرض على الامة العربية استجابة واعية لبرنامج قومي يستهدف زيادة الانتاج وتقليل المخصص للاستهلاك غير الضروري وانطلاقا من ذلك يوصي المؤتمر بما يلي :–

١ – مطالبة الحكومات العربية بزيادة اعتمادات الدفاع القومي في كل بلد عربي الى الحد الذي يضمن تهيئة كاملة في عدد الجيوش ومعدات تسلحها .

٢ ـ انشاء صندوق للدفاع القومي على مستوى الوطن العربي تسهم فيه كل دولة عربية بنسبة تتحدد في ضوء ما يلي :ـ

أ ـ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ٠

ب ـ اعتمادات الميزانية ٠

جـ ـ مساهمة البترول في تكوين دخلها القومي ٠

د ـ نفقات الدفاع في الميزانية ٠

هـ ـ وجود أو عدم وجود قواتها في الجبهة ٠

٣ ـ فرض ضريبة دفاع عربي على جميع البلاد العربية بسعر موحد على ان يكون محلها سلعا استهلاكية واسعة الانتشار ولا يؤدي ارتفاع اثمانها الى احداث تغيير حاسم في مستوى الاسعار كالسجائر والملاهي واية سلع وخدمات مماثلة ٠

٤ ـ اصدار طوابع بريد على المستوى العربي يرصد ريعها لبرامج اعداد جيوش التحرير الشعبية العربية والعمل الفدائي اللذين يعدان من أقوى الوسائل وأفضل الاسلحة في التهيئة لاستعادة الحق العربي ٠

٥ ـ أصدار سندات دفاع مشترك أسمية يصدرها صندوق الدفاع المشترك وتضمنها البلاد العربية ضمانا يوفر الثقة لها ويغري الممولين في الاكتتاب فيها على ان تدفع فائدة معتدلة عن هذه السندات وتتحمل الدول العربية هذه الفائدة بنفس النسبة التي تسهم بها في الصندوق ، وذلك بقصد توفير مصدر لتمويل المجهود الحربي وبقصد اشراك الحكومات والشعوب العربية في تمويل الدفاع المشترك ٠

٦ ـ اعادة النظر في تركيب نفقات الدفاع في مختلف ميزانيات الدول العربية بما يضمن توجيهها نحو أفضل استخدام لها ٠

ب ـ وفي نطاق السياسة النقدية : فان المؤتمر يوصي بما يلي :

١ ـ استكمال تحرير العملات العربية من التبعية للمناطق النقدية الاجنبية ٠

٢ ـ البدء في الاجراءات التي تفضي الى انشاء صندوق نقد دولي عربي ، وفى مقدمتها انشاء أتحاد مدفوعات عربى يشمل جميع البلدان العربية ٠

٣ ـ ضرورة الحد من اخطار التضخم الذي يتخطى الحدود المعقولة للتوسع النقدي في ظروف التنمية والدفاع القومي ٠

٤ ـ ضرورة اجتماع محافظي (حكام) المصارف المركزية العربية اجتماعا دوريا يتم كل سنة قبيل اجتماع صندوق النقد الدولي لغرض تنسيق المواقف العربية في الشؤون النقدية الدولية ٠

ج ـ وبصدد السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية :

فان المؤتمر اذ يأخذ في تقديره ظروف الحرب مع العدو ، يرى ان الهدف الاول للسياسة الانتاجية الزراعية والصناعية في ظل هذه الظروف ، يقوم على أساس رفع الكفاية الانتاجية في الزراعة والصناعة على السواء . ولهذا يوصي المؤتمر بما يلي :ـ

في نطاق الزراعة :

١ ـ تكثيف الزراعة وزيادة الاهتمام بالوسائل المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعي .

٢ ـ زيادة الاهتمام في الوسائل المكملة للاصلاح الزراعي والتنمية كالتمويل والتعاون والتسويق والارشاد والعلاقات الزراعية .

٣ ـ اعطاء أسبقية خاصة للزراعات التي تؤمن الاحتياجات الغذائية الاساسية .

٤ ـ اعطاء الاسبقية للزراعات التي تؤمن احتياجات الصناعة العربية .

٥ ـ الاهتمام بالثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية وادخال تربية الحيوان ضمن الزراعة المنظمة وتطويرها .

٦ ـ انشاء شركة عربية تتولى تمويل المشروعات الزراعية في الاقطار التي تتوفر فيها الاراضي والمياه والايدي العاملة وينقصها رأس المال .

٧ ـ تكوين لجنة علمية لاكمال دراسة الوسائل التي تحقق الاهداف السابقة على وجه أفضل .

في نطاق الصناعة :

١ ـ تركيز الجهود على تنسيق العمل في صناعة البتروكيمياويات وصناعة الحديد والفولاذ نظرا لاهمية هاتين الصناعتين وضخامة رأس المال المطلوب لهما .

٢ ـ تنسيق السياسات الصناعية على ان يشمل هذا التنسيق المشروعات الجديدة والقديمة والمشروعات في القطاع العام والخاص .

٣ ـ تقوية لجنة التنسيق الصناعي وتنمية الثروة المعدنية بشكل يجعلها قادرة على :ـ

أ ـ اقتراح المشروعات الصناعية المشتركة والمساهمة في اعمال التنسيق .

ب ـ وضع الاتفاقيات التنفيذية لهذه المشروعات .

جـ ـ مراقبة تنفيذ هذه المشروعات .

٤ ـ زيادة الاهتمام بتصنيع المنتجات النباتية والحيوانية .

٥ ـ الاهتمام بالصناعات التي تؤمن مستلزمات الانتاج الزراعي .

٦ ـ اعطاء أولوية للصناعات الستراتيجية وخاصة أدوات ووسائل الانتاج .

مستلزمات العمل الفدائي ٠

٧ ـ الاسراع في تدعيم صناعة الآلات خصوصا الآلات التي من شأنها تأمين

٨ ـ اقامة الصناعات البديلة للاستيراد ٠

٩ ـ اقامة الصناعات التي من شأنها استثمار الخامات الصناعية المتوفرة في الوطن العربي ٠

١٠ـ أقامة صناعات التغذية لجنود الجبهة كصناعة المركزات ٠

د ـ السياسة الاستهلاكية التموينية :

وفي مجال السياسة الاستهلاكية التموينية الواجبة الاتباع في هذه المرحلة، يؤكد المؤتمر على ان لتنظيم الاستهلاك أثرا بالغا في قدرة السياسة الاستهلاكية على المساهمة بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية والدفاع القومي ، ويوصي المؤتمر بما يلي :ـ

١ ـ تعميق الابحاث الخاصة بهذا الموضوع في الاقطار العربية ، وخاصة على أساس تحديد الحدود الدنيا للاستهلاك الضروري للمحافظة على الانتاجية والمعنويات والعدالة في توزيع عبء التضحيات ٠ ويقتضي هذا التعمق في توفير الاحصائيات والمعلومات المتعلقة بمرونات الطلب السعرية والدخلية على المواد المختلفة وتحديد المواد القابلة للتصدير ٠٠٠٠٠٠ الخ ٠

٢ ـ أن السياسة الاستهلاكية لاي قطر عربي يجب ان ترتكز على دراسة التوفر النسبي للمواد التموينية والاستراتيجية فيما بين هذه الاقطار ليصار الى توزيع المخزون منها بين مختلف اسواق الاقطار العربية حسب مقدار الحاجة في ظروف الحرب ٠ ومن الطبيعي أن تحقيق هذا الهدف يقتضي كشرط أولي الاهتمام بتأمين وسائل النقل السريعة والفعالة بين مختلف الاقطار العربية ٠

رابعا ـ وفي نطاق السياسة البترولية العربية أصدر المؤتمر التوصيات التالية :

١ ـ استعرض المؤتمر ما نجم عن السياسات البترولية غير الموحدة ، في البلاد العربية ، من تأثير محسوس في اضعاف القوة التفاوضية للبلاد المنتجة للبترول والبلاد التي يمر البترول عبر اراضيها ٠ ولهذا يوصي المؤتمر بأقامة منظمة عربية قائمة على أسس سليمة ، تضم كل الاقطار العربية المنتجة للبترول والاقطار التي يمر البترول عبر اراضيها ، ويكون من بين أهدافها :

أ ـ العمل على اعادة النظر في الامتيازات البترولية في البلاد العربية على نحو يضمن المشاركة الفعلية في الادارة ورأس المال في مختلف مراحل الصناعة انتاجا وتكريرا ونقلا وتسويقا ، وتقليل مدد الامتياز والحد من الارباح غير الاعتيادية التي تحصل عليها الشركات ٠

ب – تشجيع الاستغلال المباشر في القيام بجميع مراحل الصناعة البترولية وجعله الاساس الذي يتبع في تنمية الصناعة البترولية العربية ، بحيث تتولى الشركات والمؤسسات الوطنية انتاج البترول الخام ونقله وتكريره وتسويقه ويكفل بالتالي اندماج الصناعة البترولية في الاقتصاد القومي .

ج – تشجيع انشاء الصناعات البتروكيماوية والعمل على تنسيق الوحدات التي تقام في البلاد العربية لتكون كلا متكاملا .

٢ – يوصي المؤتمر بان تقوم الاقطار العربية المنتجة للبترول بالزام الشركات العاملة فيها في المساهمة بتنويع صناعة البترول لجعلها صناعة وطنية متكاملة . كما يوصي بان تقوم الاقطار العربية المنتجة للبترول بتوسيع صناعة التكرير المحلية بواسطة الشركات الوطنية والدخول في اتفاقيات تجارية مع الاقطار المستهلكة تكفل تصريف المنتجات البترولية في اسواقها .

٣ – استعرض المؤتمر المشكلات الناجمة عن نقل البترول العربي من حقوله الى مراكز الاستهلاك خصوصا بعد تزايد الطلب العالمي وبلوغ طاقة النقل بالانابيب حدودها القصوى ، وافتقار الدول العربية الى اسطول نقل عربي مشترك . لهذا يوصي المؤتمر بما يلي :

أ – ضرورة انشاء انابيب عربية تربط بين حقول الانتاج في منطقة الخليج العربي وموانىء التصدير في البحر المتوسط لمواجهة المشروع الاسرائيلي والتغلب على العجز المتزايد في وسائل النقل القائمة .

ب – التعجيل في مد خط البترول المزمع اقامته في الجمهورية العربية المتحدة من خليج السويس الى البحر الابيض المتوسط .

ج – تذليل الصعوبات التي تواجه أقامة مشروع شركة الناقلات العربية للبترول .

خامسا – وفي مجال العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم يوصي المؤتمر بما يلي:

١ – أن تعمل الاقطار العربية على تطوير هيكلها الانتاجي بحيث تقلل من اعتمادها على استيراد مستلزماتها الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من الدول الاجنبية .

٢ – ان تعمل الاقطار العربية على تحرير اقتصادياتها وتجارتها الخارجية من التبعية الاقتصادية للاسواق الاحتكارية والاستعاضة عن الاستيراد من الدول الاجنبية بالاستيراد من الاقطار العربية .

٣ – ان تعمل الدول العربية مندفعة من مصلحتها الاقتصادية وبشكل جماعي بحيث تتمكن من تسويق منتجاتها الى جميع الكتل الدولية آخذة بمبدأ توجيه تجارتها الخارجية الى الكتل والدول التي تمنح الدول العربية شروطا

أفضل وبما يؤدي الى تخفيض عجز ميزان تجارة ومدفوعات بعض الدول العربية ٠

٤ ـ انشاء مصرف عربي مشترك تكون مهامه تمويل التجارة واجراء عمليات المقايضة بين الاقطار العربية كما يؤيد المؤتمر قيام اتحاد المدفوعات العربي في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والحث على سرعة انشاء هذا الاتحاد ٠

٥ ـ يؤكد المؤتمر على وجوب امتناع الدول العربية عن استعمال العلاقات الاقتصادية كوسيلة ضغط سياسي بين بعضها البعض الاخر لان نتائج ذلك الاساءة الى الشعوب قبل الحكومات ٠

٦ ـ يؤكد المؤتمر ان تحول العلاقات الاقتصادية للاقطار العربية نحو الدول الصديقة يخدم اغراض التنمية والدفاع وهو يوصي بزيادة نسبة هذه العلاقات على حساب الدول الغربية التي تقف من القضايا العربية موقفا معاديا ٠

٧ ـ يبقى الاتجاه الاقتصادي للاقطار العربية نحو البلدان النامية الهدف الرئيسى الذي يساعد على التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، لذلك يوصي المؤتمر بزيادة التعاون بين العالم العربي وبقية بلدان العالم الثالث في المواضيع التالية :

أ ـ اتخاذ موقف موحد مع البلدان النامية لفرض الاجراءات الدولية التي تؤدي الى ضمان اسعار مجزية للمواد الاولية وللمنتجات الزراعية ومواجهة العجز الذي يطرأ على صادراتها بين حين واخر ٠

ب ـ تعميق الاهتمام والتشاور وتبادل المعلومات مع دول العالم الثالث حول تطوير السوق العالمية ٠

ج ـ محاولة الاتفاق مع بقية الدول النامية للحصول على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بتبادل بعض المواد الاولية والمنتجات الزراعية ٠

د ـ السعي الى الاتفاق مع الدول النامية التي تحتاج الى البترول لتزويدها بالبترول العربي مباشرة ٠

هـ ـ الاهتمام بتبادل المنتجات المصنعة مع الدول النامية وان يكون هذا التبادل مرتكزا على التعاون في التخطيط والتوظيف والسير نحو نوع من التكامل في الانتاج ٠

و ـ السعي لتطوير طرق المواصلات بين الدول العربية والدول النامية بقصد التعاون في جميع المجالات السابق الاشار اليها ٠

٨ ـ يلاحظ المؤتمر ان وجود فوائض مالية للاقطار العربية في البلاد الصناعية المتقدمة يشكل ضررا وخسارة للامة العربية في مجموعها من حيث تفويت

الفائدة من هذه الفوائض لتنمية الاقطار العربية ومن حيث ان المنتفعين من هذه الفوائض هي الدول المؤيدة لاسرائيل كما انه يشكل خسارة للاقطار ذات الفوائض نفسها من حيث انه يعرضها لخسارة الناجمة عن انخفاض اسعار العملات ٠

وفي سبيل توجيه هذه الاستثمارات نحو الاقطار العربيـــة يوصي المؤتمر بما يأتي :ـ

أ ـ تحقيق مشروع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

ب ـ انشاء مؤسسات عربية اما ضمن هذا الصندوق او خارجه في سبيل ضمان استثمارات أي قطر من الاقطار العربية الاخرى ٠

ج ـ وضع القوانين التي تحدد حقوق وواجبات الاستثمارات الخاصة في مختلف الاقطار العربية والتي تعطي لاصحاب هذه الاستثمارات حقوقا ملائمة من حيث ادارة المشاريع والاقامة في البلد الذي يستضيف تلك المشاريع وحقوق تحويل الارباح ورؤوس الاموال بالعمـــلات التي تغذيها ٠

٩ ـ نظرا للتأثيرات المعوقة للاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد العربي ، وانسجاما مع الهدف المقرر لسياسة المقاطعة العربية ، يوصي المؤتمر الحكومـــات العربية وأجهزتها ذوات العلاقة بزيادة الاهتمام بالتسلل الاسرائيلي الى دول العالم الثالث ، وانتهاج وسائل واساليب واعية لاحكام الحصار الاقتصادي حول العدو الاسرائيلي ومؤسساته ذوات الطابع العالمي ٠ كما يوصي المؤتمر بضرورة التأكيد المستمر على أدوار واغراض الاحتكارات العالمية والاستعمار الجديد في اسناد التسلل الاسرائيلي الى دول العالم الثالث في مختلف المناسبات وعلى شتى الاصعدة ٠

ويرجو المؤتمر ان تقوم ادارة المقاطعة العربية في جامعة الدول العربية او اية هيئة مختصة أخرى باصدار دليل يلاحق ويحلل تداخل وتحركات رأس المال الصهيوني المقنع تحت اسماء مستعارة ٠

الامانة العامة

لاتحاد الاقتصاديين العرب